

يقول راجي غفر المسأوى • عبد الرحمن الحنفي المدعو بالجرأوى • اعلم أن السبب في تأليف هذا الكتاب
المستطاب • السهل مأخذه للقضاة والمفتين والطلاب • الذي جمع فأوعى • وانفرد في بابيه فلا ترى مثله جمعا •
هو أن سلطان الهند المخم • والخليفة القم مقام الرئيس الأعظم • محمد ارونك زيب عالمكير • عليه رحمة المولى
اللطيف الخبير • لما كانت همته مصروفة الى أمور الدين • ونشر الاحكام الشرعية بين العالمين • وأراد
أن تكون حوادث الانام على موافقة المفتي به من مذهب أبي حنيفة • ورأى أن ذلك فيه بعض تعسر
لاختلاط غالب الكتب بالخلافيات والروايات الضعيفة • وذلك موجب لقله الضبط • وإشباع بعض
القاصرين في الخطا والخط • وقصد أن تكون الفروع المعتمدة المعتمدة مجموعا غاليا في كتاب واحد • ليسهل
أخذها ودورها ومعرفة مظانها الكل قاصدا • أمر مشاهير الهند من العلماء الاعلام • وجعل رئيسهم
في ذلك المولى الهمام الشيخ نظام • فعند ذلك شروا عن ساعد الجدد والاجتهاد • وأخلصوا نياتهم معتمدين
على رب العباد • فتبعوا الكتب المطولة وغيرها من الكتب المعتمدة المحفوظة في دار كتب السلطان
المذكور • وسعوا في تحصيل مرامه حتى وفقهم الله تعالى لانعامه على الوجه المطلوب • فصار
ما حصله كاجامع مغنيا عما سواه • حاويا للفروع الصحيحة المنقحة التي بلغت في التحقيق منتهاه • فبذلك
استبان المسالك للطالين • وظهرت معالم الفقه للعالمين • وسجوه بالقساوى العالم كبرية • نسبة
السلطان عالمكير أسكنه الله تعالى الغرف العلية • حيث كان سببا في تحصيل هذا الخير العظيم • الذي
به حصل للكافة النفع الجسيم • ولقد بذل ربه الله تعالى للمؤلفين المذكورين على وجه الوظيفة
والعطية • ما يبلغ من القصة مائتى ألف روية • كما نقل ذلك عن المأثر العالم كبرية • والروية نحو مائتى
عشر قرشا بالقروش المصرية • وذلك تقريبا لا تحديد • بلغه الله في دار النعيم ما يريد • ومن علينا
بمحسن الختام • بجاي سيد الرسل الكرام آمين



(فهرست الجزء الاول من الفتاوى العالمية المشهورة بالفقهاء الهندية)

| صفحة | صفحة |
|------|--|
| ٣٩ | خطبة الكتاب |
| ٣٩ | كتاب الطهارة وفيه سبعة ابواب الباب الاول |
| ٣٩ | في الوضوء وفيه خمسة فصول الفصل الاول في |
| ٣٩ | فرائض الوضوء |
| ٤٠ | الفصل الثاني في سنن الوضوء |
| ٤٠ | الفصل الثالث في مستحبات الوضوء |
| ٤٠ | الفصل الرابع في مكروهات الوضوء |
| ٤١ | الفصل الخامس في نواقض الوضوء |
| ٤١ | الباب الثاني في الغسل وفيه ثلاثة فصول الفصل |
| ٤٢ | الاول في فرائضه |
| ٤٢ | الفصل الثاني في سنن الغسل |
| ٤٤ | الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي |
| ٤٥ | ثلاثة |
| ٤٥ | الباب الثالث في الماء وفيه فصلان الفصل الاول |
| ٤٦ | فيما يجوز به التوضؤ وهو ثلاثة أنواع |
| ٤٨ | الفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضؤ |
| ٤٩ | الباب الرابع في التيمم وفيه ثلاثة فصول الفصل |
| ٥٠ | الاول في أمور لا بد منها في التيمم |
| ٥١ | الفصل الثاني فيما يقض التيمم |
| ٥٢ | الفصل الثالث في المتفرقات |
| ٥٢ | الباب الخامس في المسح على الخفين وهو يشتمل |
| ٥٥ | على فصلين الفصل الاول في الامور التي لا بد منها |
| ٥٦ | في جواز المسح |
| ٦٠ | الفصل الثاني في نواقض المسح |
| ٦١ | الباب السادس في الدماء المختصة بالنساء وفيه |
| ٦٤ | اربعة فصول الفصل الاول في الحيض |
| ٦٥ | الفصل الثاني في النفاس |
| ٦٥ | الفصل الثالث في الاستحاضة |
| ٦٥ | الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفاس |
| ٦٨ | والاستحاضة |
| ٦٨ | الباب السابع في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة |
| ٦٩ | فصول الفصل الاول في تطهير الاشياء |
| ٦٩ | ومما يتصل بذلك مسائل |
| ٧٠ | الفصل الثاني في الاعيان النجسة |
| ٧١ | الفصل الثالث في الاستنجاء |
| ٧٢ | كيفية الاستنجاء من البول |
| ٧٢ | صفة الاستنجاء من الماء |
| ٧٣ | الفصل الرابع في الجنابة وفيه خمسة أبواب |
| ٧٣ | كتاب الصلاة وفيه اثنتان وعشرون بابا الباب |
| ٧٣ | الاول في الواجبات وما يتصل بها وفيه ثلاثة |
| ٧٣ | فصول الفصل الاول في اوقات الصلاة |
| ٧٣ | الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات |
| ٧٣ | الفصل الثالث في بيان الاوقات التي لا تجوز |
| ٧٣ | فيها الصلاة وتكررها فيها |
| ٧٣ | الباب الثاني في الاذان وفيه فصلان الفصل |
| ٧٣ | الاول في صفته وأحوال المؤذن |
| ٧٣ | الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة |
| ٧٣ | وكيفيةهما |
| ٧٣ | ومما يتصل بذلك اجابة المؤذن |
| ٧٣ | الباب الثالث في شروط الصلاة وفيه فصول |
| ٧٣ | اربعة الفصل الاول في الطهارة وستر العورة |
| ٧٣ | الفصل الثاني في طهارة ما يستر به العورة وغيره |
| ٧٣ | ومما يتصل بذلك مسائل |
| ٧٣ | الفصل الثالث في استقبال القبلة |
| ٧٣ | ومما يتصل بذلك الصلاة في الكعبة |
| ٧٣ | الفصل الرابع في النية |
| ٧٣ | الباب الرابع في صفة الصلاة وهو مشتمل على |
| ٧٣ | خمس فصول الفصل الاول في فرائض الصلاة |
| ٧٣ | الفصل الثاني في واجبات الصلاة |
| ٧٣ | الفصل الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيةها |
| ٧٣ | الفصل الرابع في القراءة |
| ٧٣ | الفصل الخامس في زلة القارئ |
| ٧٣ | الباب الخامس في الامامة وفيه سبعة فصول |
| ٧٣ | الفصل الاول في الجماعة |
| ٧٣ | الفصل الثاني في بيان من هو أحق بالامامة |
| ٧٣ | الفصل الثالث في بيان من يصلح اماما لغيره |
| ٧٣ | الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا |
| ٧٣ | يمنع |
| ٧٣ | الفصل الخامس في مقام الامام والمأموم |
| ٧٣ | الفصل السادس فيما يتابع الامام وما لا يتابعه |
| ٧٣ | الفصل السابع في المسبوق واللاحق |
| ٧٣ | ومما يتصل بذلك مسائل الاختلاف بين الامام |
| ٧٣ | والمأموم أو بين القوم |
| ٧٣ | الباب السادس في الحدث في الصلاة |

| صفحة | صفحة |
|------|--|
| ٧٥ | فصل في الاستخلاف |
| ٧٦ | ومما يتصل بذلك مسائل |
| ٧٧ | الباب السابع فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها |
| ٨٢ | وفيها فصلان الفصل الاول فيما يفسد الصلاة |
| ٨٢ | الفصل الثاني فيما يكره في الصلاة وما لا يكره |
| ٨٥ | ومما يتصل بذلك مسائل |
| ٨٦ | فصل في كراهة غلق باب المسجد |
| ٨٧ | الباب الثامن في صلاة الوتر |
| ٨٨ | الباب التاسع في التواقل |
| ٨٨ | ومن المنذوبات صلاة الفجر |
| ٩٠ | ومما يتصل بذلك مسائل لوندرا السنن الخ |
| ٩٠ | فصل في التراويح |
| ٩٣ | الباب العاشر في ادراك القرينة |
| ٩٥ | الباب الحادي عشر في ادراك القوائت |
| ٩٨ | الباب الثاني عشر في سجود السهو |
| ١٠٣ | الباب الثالث عشر في سجود التلاوة |
| ١٠٦ | ومما يتصل بذلك مسائل سجدة الشكر |
| ١٠٧ | الباب الرابع عشر في صلاة المريض |
| ١٠٨ | الباب الخامس عشر في صلاة المسافر |
| ١١٢ | ومما يتصل بذلك الصلاة على الدابة والسفينة |
| ١١٣ | الباب السادس عشر في صلاة الجمعة |
| ١١٧ | الباب السابع عشر في صلاة العيدين |
| ١١٩ | ومما يتصل بذلك تكبيرات ايام التشريق |
| ١٢٠ | الباب الثامن عشر في صلاة الكسوف |
| ١٢٠ | ومما يتصل بذلك الصلاة في خسوف القمر |
| ١٢٠ | الباب التاسع عشر في الاستسقاء |
| ١٢١ | الباب العشرون في صلاة الخوف |
| ١٢٣ | الباب الحادي والعشرون في الجنائز وفيه |
| ١٢٤ | سبعة فصول الفصل الاول في المحتضر |
| ١٢٤ | الفصل الثاني في غسل الميت |
| ١٢٦ | الفصل الثالث في التكفين |
| ١٢٧ | الفصل الرابع في حمل الجنائز |
| ١٢٧ | الفصل الخامس في الصلاة على الميت |
| ١٣٠ | الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من |
| ١٣١ | مكان الى آخر |
| ١٣١ | ومما يتصل بذلك مسائل التعزية الخ |
| ١٣١ | الفصل السابع في الشهيد |
| ١٣٢ | الباب الثاني والعشرون في السجدة |
| ١٣٤ | كتاب الزكاة وفيه ثمانية ابواب الباب الاول |
| ١٣٨ | في تفسيرها وصفها وشراؤها |
| ١٣٨ | الباب الثاني في صدقة السوانم وفيه خمسة |
| ١٣٩ | فصول الفصل الاول في المقدمة |
| ١٣٩ | الفصل الثاني في زكاة الابل |
| ١٣٩ | الفصل الثالث في زكاة البقر |
| ١٣٩ | الفصل الرابع في زكاة الغنم |
| ١٤٠ | الفصل الخامس فيما لا تجب فيه الزكاة |
| ١٤٠ | الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة |
| ١٤٠ | والعروض وفيه فصلان الفصل الاول في زكاة |
| ١٤١ | الذهب والفضة |
| ١٤١ | الفصل الثاني في العروض |
| ١٤١ | مسائل شتى |
| ١٤٣ | الباب الرابع فيمن يجرى على العاشر |
| ١٤٥ | الباب الخامس في المعادن والركاز |
| ١٤٥ | الباب السادس في زكاة الزروع والثمار |
| ١٤٧ | الباب السابع في المصارف |
| ١٤٩ | فصل ما يوضع في بيت المال اربعة أنواع |
| ١٥٠ | الباب الثامن في صدقة الفطر |
| ١٥٢ | كتاب الصوم وفيه سبعة ابواب الباب الاول |
| ١٥٤ | في تعريفه وتقسيمه وسننه ووقته وشروطه |
| ١٥٤ | الباب الثاني في روية الهلال |
| ١٥٦ | الباب الثالث في ما يكره للصائم وما لا يكره |
| ١٥٨ | الباب الرابع في ما يفسد وما لا يفسد |
| ١٦٢ | الباب الخامس في الاعذار التي تبيح الافطار |
| ١٦٣ | الباب السادس في النذر |
| ١٦٥ | الباب السابع في الاعتكاف |
| ١٦٨ | المتفرقات |
| ١٦٩ | مطلب بيان الكفارة |
| ١٦٩ | مطلب لا يجوز الاعتماد على قول على رضي |
| ١٧٠ | الله عنه يوم شرب كرم يوم صومكم |
| ١٧٠ | كتاب المناسك وفيه سبعة عشر بابا الباب الاول |
| ١٧٠ | في تفسير الحج وقرضه ووقته وشراؤه |
| ١٧٣ | واركانه وواجباته وسننه وآدابه ومحظوراته |
| ١٧٣ | الباب الثاني في المواقيت |
| ١٧٤ | الباب الثالث في الاحرام |
| ١٧٥ | الباب الرابع في ما يفسد المحرم بعد الاحرام |
| ١٧٦ | الباب الخامس في كيفية أداء الحج |

| صفحة | محتوى | صفحة |
|------|--|------|
| ١٨٥ | فصل في المتفرقات | ٢٢٠ |
| ١٨٦ | الباب السادس في العمرة | ٢٢١ |
| ١٨٦ | الباب السابع في القران والتمتع | ٢٢١ |
| ١٨٩ | الباب الثامن في الجنائز وفيه خمسة فصول | ٢٢٢ |
| ١٩٠ | الفصل الاول في ما يجب بالتطيب والتدفن | ٢٢٥ |
| ١٩٠ | الفصل الثاني في اللبس | ٢٢٧ |
| ١٩١ | الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار | ٢٢٨ |
| ١٩٢ | الفصل الرابع في الجماع | ٢٢٨ |
| ١٩٣ | الفصل الخامس في الطواف والسعي والرمي | ٢٣١ |
| ١٩٤ | وروى الجمار | ٢٣٣ |
| ١٩٤ | الباب التاسع في الصيد | ١٣٣ |
| ١٩٨ | مطلب شجر الحرم أنواع أربعة | ٢٣٦ |
| ١٩٨ | الباب العاشر في مجاوزة الميقات بغير احرام | ٢٣٦ |
| ١٩٩ | الباب الحادي عشر في اضافة الاحرام الى الاحرام | ٢٣٦ |
| ٢٠٠ | الباب الثاني عشر في الاحصار | ٢٣٨ |
| ٢٠١ | الباب الثالث عشر في فوات الحج | ٢٣٨ |
| ٢٠١ | الباب الرابع عشر في الحج عن الغير | ٢٤٠ |
| ٢٠٣ | الباب الخامس عشر في الوصية بالحج | ٢٤٠ |
| ٢٠٤ | الباب السادس عشر في الهدى | ٢٤١ |
| ٢٠٦ | الباب السابع عشر في التذبح بالحج | ٢٤٢ |
| ٢٠٨ | مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم | ٢٤٤ |
| ٢٠٩ | كتاب النكاح وفيه أحد عشر بابا | ٢٤٥ |
| ٢١٢ | مطلب حكم النكاح | ٢٤٧ |
| ٢١٢ | الباب الثاني في ما يقع فيه النكاح وما لا يقع فيه | ٢٤٧ |
| ٢١٤ | مطلب ليس في النكاح خيار روية وشرط وعيب | ٢٤٧ |
| ٢١٤ | الباب الثالث في بيان المحرمات وهي تسعة | ٢٤٨ |
| ٢١٤ | أقسام القسم الاول المحرمات بالنسب | ٢٤٨ |
| ٢١٤ | القسم الثاني المحرمات بالصهرية | ٢٥٠ |
| ٢١٦ | ومما يصل بذلك مسائل لو أقر بجرمة المصاهرة الخ | ٢٥٠ |
| ٢١٧ | القسم الثالث المحرمات بالرضاع | ٢٥٣ |
| ٢١٧ | القسم الرابع المحرمات بالجمع | ٢٥٥ |
| ٢١٩ | القسم الخامس الاماء المنكوحه على الحرمة أو معها | ٢٥٦ |
| ٢١٩ | القسم السادس المحرمات التي يتعلق بها حق الغير | ٢٥٧ |

| صفحة | محتوى | صفحة |
|------|--|------|
| ٢٥٨ | الباب الثامن في النكاح الفاسد وأحكامه | ٢٥٨ |
| ٢٥٩ | مطلب غاب زوجها فترجعت بغيره | ٢٥٩ |
| ٢٥٩ | الباب التاسع في نكاح الرقيق | ٢٥٩ |
| ٢٦٣ | مطلب في العبد المسلم اذا أذن له مولاه | ٢٦٣ |
| ٢٦٣ | لنصراني بالنكاح | ٢٦٣ |
| ٢٦٣ | الباب العاشر في نكاح الكفار | ٢٦٣ |
| ٢٦٤ | الباب الحادي عشر في القسم | ٢٦٤ |
| ٢٦٧ | ومما يصل بذلك مسائل | ٢٦٧ |
| ٢٦٨ | كتاب الرضاع | ٢٦٨ |
| ٢٧٢ | كتاب الطلاق وفيه سبعة عشر بابا | ٢٧٢ |
| ٢٧٢ | الاول في تفسيره وركبه وشرطه وحكمه | ٢٧٢ |
| ٢٧٢ | ووصفه وتفسيره وفي من يقع طلاقه وفي من لا يقع طلاقه | ٢٧٢ |
| ٢٧٢ | مطلب الطلاق البدعي | ٢٧٢ |
| ٢٧٥ | مطلب ألقاظ طلاق السنة | ٢٧٥ |
| ٢٧٦ | مطلب ألقاظ طلاق البدعة | ٢٧٦ |
| ٢٧٦ | فصل في من يقع طلاقه وفي من لا يقع طلاقه | ٢٧٦ |
| ٢٧٧ | الباب الثاني في إيقاع الطلاق وفيه سبعة فصول | ٢٧٧ |
| ٢٧٨ | مطلب اذا كرر الطلاق على المرأة المدخول بها ونوى الاخبار | ٢٧٨ |
| ٢٧٨ | مطلب كرر الطلاق بالوارأ وبغيره ونوى بالثاني الاول | ٢٧٨ |
| ٢٧٩ | مطلب لو قال أنت واحد في جواب قول المرأة طلقني | ٢٧٩ |
| ٢٧٩ | مطلب لو قال نساء أهل الدنيا والبلدية وفيها امرأته | ٢٧٩ |
| ٢٧٩ | مطلب لو قال أنت ثلاث | ٢٧٩ |
| ٢٧٩ | مطلب لو قال أنت مني ثلاثا | ٢٧٩ |
| ٢٨٠ | مطلب لو قال امرأتى طالق ولم امرأته | ٢٨٠ |
| ٢٨١ | أن يقع الطلاق على أيتها شاء | ٢٨١ |
| ٢٨١ | مطلب لو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا | ٢٨١ |
| ٢٨١ | مطلب اذا أضاف الطلاق الى جرم من من المرأة | ٢٨١ |
| ٢٨١ | مطلب لو قال قبل طالق يقع | ٢٨١ |
| ٢٨٤ | مطلب اذا شك أنه طلق واحدة أو ثلاثا | ٢٨٤ |
| ٢٨٦ | الفصل الثاني في اضافة الطلاق الى الزمان وما يصل بذلك | ٢٨٦ |
| ٢٨٩ | الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه | ٢٨٩ |
| ٢٩١ | الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول | ٢٩١ |
| ٢٩٣ | الفصل الخامس في الكليات | ٢٩٣ |
| ٢٩٥ | الفصل السادس في الطلاق بالسكينة | ٢٩٥ |
| ٢٩٦ | مطلب اذا كتب الطلاق واستثنى باللسان أو عكس لا يقع الطلاق | ٢٩٦ |
| ٢٩٦ | الفصل السابع في الطلاق باللفاظ الفارسية | ٢٩٦ |
| ٣٠٠ | الباب الثامن في تفويض الطلاق وفيه ثلاثة فصول | ٣٠٠ |
| ٣٠٣ | الفصل الثاني في الامر باليد | ٣٠٣ |
| ٣١٢ | الفصل الثالث في المشيئة | ٣١٢ |
| ٣٢١ | الباب الرابع في الطلاق بالشرط ونحوه وفيه أربعة فصول | ٣٢١ |
| ٣٢٤ | مطلب لو قال كل امرأته تدخل في عقد نكاحي الخ | ٣٢٤ |
| ٣٢٤ | مطلب اذا قال أتزوجها عليك ونوى على رقبته | ٣٢٤ |
| ٣٢٤ | مطلب اذا علم الطلاق على التزوج وزوجه فضولي وأجاز بالفعل لا يحنث | ٣٢٤ |
| ٣٢٤ | الفصل الثامن في تعليق الطلاق بكلمة كل وكما | ٣٢٤ |
| ٣٢٤ | الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا وغيرها | ٣٢٤ |
| ٣٢٦ | مطلب اختلاف الزوجين في وجود الشرط | ٣٢٦ |
| ٣٣٠ | مطلب تكرار الشرط بحرف العطف | ٣٣٠ |
| ٣٣٣ | مطلب حلق لا يسكن ومنع بقيد لا يحنث | ٣٣٣ |
| ٣٣٣ | مطلب قال لها ان لم أجتمعك على رأس عذراء الرمح فاحلها أن تنقب السقف الخ | ٣٣٣ |
| ٣٣٣ | مطلب علق طلاقها على غسل ثيابه ففعلت كنه أو ذيله لا تطلق | ٣٣٣ |
| ٣٣٣ | مطلب علق الطلاق على شيء كواها لا يحنث | ٣٣٣ |
| ٣٣٤ | مطلب علق الطلاق على بلوغ ولدته وقت الختان | ٣٣٤ |
| ٣٣٤ | مطلب تعليق الطلاق على تعذيبه الله الموحدين أو المشركين لا يحنث به | ٣٣٤ |
| ٣٣٧ | مطلب مدح محمد لا يوجب حنثا في طلاقه | ٣٣٧ |

| صفحة | محتوى |
|------|--|
| ٣٤٨ | مثل ما أجاب أبو يوسف |
| ٣٥٢ | الفصل الرابع في الاستثناء |
| ٣٥٧ | الباب الخامس في طلاق المريض |
| ٣٥٩ | الباب السادس في الرجعة وفي ما يتعلق به |
| ٣٦٢ | المطلقة وما يتعلق به |
| ٣٦٩ | فصل فيما يتعلق به المطلقة وما يتعلق به |
| ٣٦٩ | الباب السابع في الأيلاء |
| ٣٦٩ | الباب الثامن في الخلع وما في حكمه وفيه ثلاثة |
| ٣٧٣ | فصول الفصل الأول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به |
| ٣٧٣ | الفصل الثاني فيما جاز أن يكون بدلا عن الخلع وما لا يجوز |
| ٣٧٤ | الفصل الثالث في الطلاق على المال |
| ٣٧٦ | مطلب بينة الخلع في الصحة مقدمة على بينة أنه في حال الجنون |
| ٣٧٩ | مطلب خلع السكران والمكره والصبي والمعتوه |
| ٣٨٠ | الباب التاسع في الطهارة |
| ٣٨١ | مطلب في حكم الطهارة |
| ٣٨١ | مطلب شروط الطهارة |
| ٣٨٢ | الباب العاشر في الكفارة |
| ٣٨٦ | الباب الحادي عشر في اللعان |
| ٣٨٦ | مطلب التقذف بعمل قوم لو ط لا يوجب اللعان عند أبي حنيفة ويوجب عندهما |
| ٣٨٨ | مطلب تعليق التقذف بالشروط باطل لا يوجب حد ولا لعان |
| ٣٩٠ | الباب الثاني عشر في العنين |
| ٣٩٢ | مطلب لا يطل حق الطلب بترك الخصومة وان طال الزمان |
| ٣٩٣ | الباب الثالث عشر في العتة |
| ٣٩٥ | مطلب غاب زوجها فاخبرت بموته |
| ٣٩٧ | الباب الرابع عشر في الحداد |
| ٣٩٩ | الباب الخامس عشر في ثبوت التسبب |
| ٤٠٢ | الباب السادس عشر في الحضنة |
| ٤٠٣ | فصل مكان الحضنة مكان الزوجين إذا كانت الزوجية بينهما قاعة |
| ٤٠٤ | الباب السابع عشر في النفقات وفيه ستة فصول الفصل الأول في نفقة الزوجة |
| ٤٠٩ | مطلب في أخذ المرأة كفيلا بالنفقة |

الجزء الأول من الفتاوى العالمة الكبرية • المعروفة بين الناس بالفتاوى الهندية •
في مذهب الامام الاعظم • أبي حنيفة النعمان صاحب
القدر والاعظم • تأليف جماعة من علماء الهند الاعلام •
وكان رئيسهم في تأليفها العلامة الهمام مولانا
الشيخ نظام • وذلك بأمر السلطان أبي
المظفر محي الدين محمد اورنگ زيب
بهادر عالم كبر • عليه وعليهم
رحمة المولى اللطيف
الخير •
أمين

المجد لله المنفرد بوضع الشرائع والاحكام • المستبقة برفع معالم الحلال والحرام • الذى ذلل لجمهور العلماء جوح الدراية وشعورها • فأناروا أبقار الرواية من شعورها • وقاية عن الزلل فى عموم البلوى • وهداية الى الصواب لدى الفتوى • والصلاة والسلام على مصلى مضمار الرسالة بعثة وزمانا • ومجلى ميدان الدلالة رتبة ومكانا • فاتح رتاج السبل • ولا فتح تاج الرسل • الذى بعثه الله حجة على الجاحدين • وختم به باب النبوة على المرسلين • وعلى آله الكرام • وأصحابه العظام • كلهم أجمعين (وبعد) فإن الفقه حذا حزين الهداية والضلال • وقسطاس مستقيم لمعرفة مقادير الاعمال • وعياله الزاخرة لا يوجد لها قرار • وأطواره الشائخة لا يدرك قنونها بالابصار • الا أن الكتب المصنفة المتداولة • والصحف المؤلفة المتناولة • فى هذا الفن لا تنفى العليل • ولا يقام منها القليل • اذ بعضها طارح لشرط المسائل • وأكثرها منطوق على الروايات المختلفة المتعارضة الدلائل • فيشجر المبتنى للتمسك بالليق والاقوى • كنه هام فى الهياج فى الليل الاهيم • ويضجر المستهتر بأخذ ما هو أقرب للتقوى • كفاقد العيم فى الغيم حتى عث أكثرهم عن أضواء السنة الى نيران الاهواء • وركنوا الى طرمساء البدع وأباطيل الآراء • فلا يميز الصدوق عن الطبرس • ولا يفصل الحق والطمرس • وذهبوا فى وادى تيه بعديته • ولم يجدوا دليلا على مرامهم الا سفيها غيب سفيه • فن آله عليهم باستنارة صديق سلطنة الملك السميع الصلحام • وانفلاق صبح دولة السلطان الهيمس القمقام • القرم القرم • والقذم القلهزم • رزم آجام الوغى • وقفصل غياض المزدحم • المظم على العدل والشجاعة والندى • والمظور رفته من الزهد والورع والتقوى • أمير المؤمنين • ورئيس المسلمين • امام الغزاة ورأس المجاهدين • أبو المظفر محيى الدين • محمد اورنك زيب بهادر عالم كبر بادشاه غازى أبد الله تعالى سلطانه • وعم على البرية كافة احسانه • وجعله يوم يحاسب بمن ينقلب الى أهله مسرورا • وأبعده عن ينقلب على عقبه مذموم ما مدحورا • وقد ألهم تاليف كتاب يفرغ من التهذيب الا ينق فى قالب الكمال • ويلبس من حسن الترتيب حلة الجمال • عاريا عن الاطناب والاملال • حاويا لمعظم الروايات العجيبة • مشغلا على جل الدرايات الصحيحة • بين الفث من السمين • وعبر الضعف من المتن • لاشتمه فيه اللعين باللعين • والهجان بالهجين • غير أن هذا الخطب العظيم

1997

(كتاب الطهارة وفيه سبعة أبواب) •
 (الباب الأول في الوضوء وفيه خمسة فصول) •
 (الفصل الأول في فرائض الوضوء) • قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين (وهي أربع) الأول غسل الوجه الغسل هو الاسالة والمسح هو الاصابة كذا في الهداية • في شرح الطحاوي أن تسيل الماء شرط في الوضوء في ظاهر الرواية لا يجوز الوضوء ما لم يتقاطر الماء • وعن أبي يوسف رحمه الله أن التقاطر ليس بشرط في مسألة الثلج إذا توضأ به أن نظر قطر ثان فصاعدا يجوز أجمعاً وإن كان بخلافه فهو على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الذخيرة • والصحيح قواهما كذا في المضمهرات • ولم يذكر حذ الوجه في ظاهر الرواية كذا في البدائع • في المغني الوجه من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من العينين والذقن إلى أصول الأذنين كذا في العيني شرح الهداية • إن زال شعر مقدم الرأس بالصلح الأصح أنه لا يجب إيصال الماء إليه كذا في الخلاصة • وهو الصحيح هكذا في الزاهدي • والافرغ الذي ينزل شعره إلى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل عن الحذ الغالب كذا في العيني شرح الهداية • وإيصال الماء إلى داخل العينين ليس بواجب ولا سنة لا يتكافى في الأغماض والفتح حتى يصل الماء إلى الشفايف وجوانب العينين كذا في الظهيرية • وعن الفقيه محمد بن إبراهيم إن غسل وجهه وغض عينيه تيممًا شديداً لا يجوز كذا في المحيط • ويجب إيصال الماء إلى الشفايف كذا في الخلاصة • ولورمدت عينه فتمصت يجب إيصال الماء تحت الرمص إن بقي خارجاً بغميض العين إلا كذا في الزاهدي • وأما الشفة فبإظهارها عند الانضمام فهو من الوجه وما يتكتم عند الانضمام فهو مع الفم هو الصحيح كذا في الخلاصة • والبياض الذي بين العذار وبين شحمة الأذن يجب غسله عند الوضوء كذا ذكر الطحاوي في كتابه قال هو الصحيح وعليه أكثر مشايخنا كذا في الذخيرة • وبغسل شعر الشارب الحاجبين وما كان من شعر اللحية على أصل الذقن ولا يجب إيصال الماء إلى منابت الشعر الآن يكون الشعر سلاباً ومنه المنابت كذا في فتاوى قاضي خان • في النصاب وإذا كان شارب المتوضي طويلاً ولا يصل الماء منه عند الوضوء جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل كذا في المضمهرات • أما اللحية فتعند أبي حنيفة رحمه الله إلى مسح رباعها فرض كذا في شرح الوقاية • وروى عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجب أمرارها على ظاهر اللحية هو الأصح كذا في التبيين • وهو الصحيح هكذا في الزاهدي • والشعر المسترسل من الذقن

قوله الا فرغ بالقاء والراء
الاصم كافي القاموس اهـ

الاحكام كافى القاموس اه

لا يجب غسله كذا في المحيطين • وان أمر الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذقن وكذا الوجه
الحاجب والشارب أو مسح رأسه ثم حلق أو قلم أظفاره لا يلزمه إعادة كذا في فتاوى قاضي خان • (والثاني
غسل اليدين) والمرقان يدخلان في الغسل عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط • ويجب غسل كل ما كان مراكبا
على أعضاء الوضوء من الأصبع الزائدة والكف الزائدة كذا في السراج الوهاج • ولو خلق له يدان على المنكب
فالتامة هي الأصلية يجب غسلها والآخرى زائدة فما حاذى منها عمل الفرض يجب غسله والافلا كذا في فتح
القدير • بل يندب غسله كذا في البحر الرائق • في فتاوى ما وراء النهر ان بقي من موضع الوضوء قدر رأس ابرة
أو لوز أو أصل ظفره طين يابس أو رطب لم يجز وان تطلع يده بضمير أو حناء جاز وسئل الدبوسي عن عجن فأصاب
يده عجين فبيس ونوضاً قال يجزئه اذا كان قليلاً كذا في الزاهد • وما تحت الاظفار من أعضاء الوضوء حتى
لو كان فيه عجين يجب ابعاله الماء الى ما تحته كذا في الخلاصة وأكثر المعبرين ذكر الشيخ الامام الزاهد أبو نصر
الصقار في شرحه أن الظفر اذا كان طويلاً بحيث يستر رأس الاظفة يجب ابعاله الماء الى ما تحته وان كان قصيراً
لا يجب كذا في المحيط • ولو طالت أظفاره حتى خرجت عن رؤس الاصابع وجب غسلها قولاً واحداً كذا في فتح
القدير • وفي الجامع الصغير سئل أبو القاسم عن وافر الظفر الذي يبق في أظفاره الدرن أو الذي يعمل عمل الطين
أو المرأة التي صبغت اصبعها بالحناء أو الصرام أو الصباغ قال كل ذلك سواء يجزئهم وضوءهم اذا استطاع
الامتناع عنه الا يخرج والقوى على الجواز من غير فصل بين المدي والقوى • كذا في الذخيرة • وكذا الخباز
اذا كان وافر الاظفار كذا في الزاهد • ناقلاً عن الجامع الاصغر • والخضاب اذا تجدد وليس يمنع تمام الوضوء
والغسل كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الوجيز • وفي مجموع التوازل تحريك الخاتم سنة ان كان واسعاً وفرض
ان كان ضيقاً بحيث لم يصل الماء تحته كذا في الخلاصة • وهو ظاهر الرواية هكذا في المحيط • (والثالث غسل
الرجلين) ويدخل الكعبان في الغسل عند علمائنا الثلاثة والكعب هو العظم الثاني في الساق الذي يكون فوق
القدم كذا في المحيط • ولو قطعت يده أو رجله فلم يبق من المرقق والكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب كذا في
البحر الرائق • وكذا غسل موضع القطع هكذا في المحيط • وفي التيمية سئل الخندي عن رجل زمن رجله بحيث
لو قطع لا يعرف هل يجب عليه غسل الرجلين في الوضوء قال نعم كذا في التارخانية • واذا دهن رجله ثم نوضاً
وأمر الماء على رجله فلم يقبل الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء كذا في الذخيرة • في مجموع التوازل اذا كان
برجله شقاق فجعل فيه الشحم وغسل الرجلين ولم يصل الماء الى ما تحته ينظر ان كان يضرم ابعاله الماء الى
ما تحته يجوز وان كان لا يضرم لا يجوز كذا في المحيط • فان خرز جاز بكل حال كذا في الخلاصة • وذكر شمس
الائمة الحلواني اذا كان في أعضائه شقاق وقد عجز عن غسله سقط عنه فرض الغسل ويلزم امرار الماء عليه
فان عجز عن امرار الماء يكفيه المسح فان عجز عن المسح سقط عنه المسح أيضاً فيغسل ما حوله ويترك ذلك الموضع
كذا في الذخيرة • ولو كان به قرحة فارفع جلدها وأطراف القرحة متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج
منه القيح فيغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ما تحت الجلدة جاز الوضوء • لان ما تحت الجلدة غير ظاهر فلا يفترض
غسله كذا في فتاوى قاضي خان • واذا كان على بعض أعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل وشبهه وعليه جلدة رقيقة
فتوضاً وأمر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة هل يلزمه غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما برأ بحيث لم
يتألم بذلك فعليه أن يغسل ذلك الموضع وان نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج منها شيء وسال نقض الوضوء
وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك الموضع والأشبه أن لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعاً وفي فوائد القاضي الامام
ركن الاسلام على السقدي اذا كان على بعض أعضاء وضوءه خروء ذباب أو برغوث فتوضاً ولم يصل الماء الى ما
تحته جاز لان الخروء عنه غير ممكن ولو كان عليه جلد سمك أو خبز موضوع قد جف فتوضاً ولم يصل الماء الى ما تحته
لم يجز لان الخروء عنه ممكن كذا في المحيط • ولو بقيت على العضو لم يصح الماء فصرف البال الذي على ذلك
العنق الى المصحة جاز كذا في الخلاصة واذا حول به عضو الى عضو في الوضوء لا يجوز وفي الغسل يجوز اذا
كانت البلة متقاطرة كذا في الظهيرية • اذا أصاب الرجل المطر أو وقع في نهر جاز الوضوء • وغسله أيضاً ان
أصاب الماء جميع يديه وعليه المضمضة والاستنشاق كذا في السراجية • (والرابع مسح الرأس) والمفروض
في مسح الرأس مقدار الناصية كذا في الهداية • والختار في مقدار الناصية ربع الرأس كذا في الاختيار وشرح

الختار • الواجب أن يستعمل فيه ثلاث أصابع اليد على الاصح كذا في الكفاية • فلو مسح بأصبع أو أصبعين
لا يجوز في ظاهر الرواية كذا في شرح الطحاوي • ولو مسح بالسبابة والابهام مفتوحين فضعهما مع يمينهما من
الكف على رأسه خفيئاً يجوز لانهما أصبعان وما بينهما من الكف قد راصب فيصير ثلاثة أصابع هكذا في المحيط
وقتاوى قاضي خان • اذا مسح رأسه برؤس أصابعه فان كان الماء متقاطراً يجوز وان لم يكن متقاطراً لا يجوز
كذا في الذخيرة • وان كان على رأسه شعر طويل فمسح بثلاث أصابع الا أن المسح وقع على شعره ان وقع على شعر
تحت رأسه يجوز عن مسح الرأس وان وقع على شعر تحت جبهة أو رقبته لا يجوز • ولو كان له ذواتان مشدودتان
حول الرأس كما تفعل النساء فوق مسحه على رأس الذؤابة بعض مشايخنا قالوا بالاجواز اذا لم يرسلها لانه مسح
على شعر تحت الرأس وعامتهم على أنه لا يجوز أرسلها أولم يرسلها كذا في المحيط • ومسح الاذن لا ينوب عن
مسح الرأس كذا في السراجية • ولو كان في كفه بلل فمسح به أجزأه سواء كان أخذ الماء من الاناء أو غسل
ذراعيه وبقي بلل في كفه هو الصحيح بخلاف ما اذا مسح رأسه أو خفه وبقي على كفه بلل فمسح به رأسه أو خفه
لا يجوز كذا في الخلاصة • واذا أخذ البلل من عضو من أعضائه لا يجوز المسح به مغسولاً كان ذلك العضو
أو ممسوحاً كذا في الذخيرة • ومن مسح رأسه بالخط أجزأه مطلقاً ولم يفصلوا بين بال قاطر أو غير قاطر كذا في
الفتاوى البرهانية • واذا غسل الرأس مع الوجه أجزأه عن المسح والمكن يكره لانه خلاف ما أمر به كذا في
المحيط • وان كان بعض رأسه محلولاً فمسح على غير المحلول جاز كذا في الجوهرية النيرة • وفي الحجة ولو لم يمسح مقدم
رأسه ولكن مسح مؤخره أو يمينه أو يساره أو وسطه يجوز كذا في التارخانية • ولا يجوز المسح على القلنسوة
والعمامة وكذا الوضوء المراءى على الخمار الا أنه اذا كان الماء متقاطراً بحيث يصل الى الشعر فينتدب يجوز
ذلك عن الشعر كذا في الخلاصة • هذا اذا لم يتأون الماء هكذا في الظهيرية • والافضل أن تمسح تحت الخمار كذا
في فتاوى قاضي خان • وان كان على رأسه خضاب فمسح على الخضاب اذا اختلطت البلة بالخضاب
وخرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح كذا في الخلاصة • والله أعلم

(الفصل الثاني في سنن الوضوء) • وهي ثلاث عشرة على ما ذكر في المتون (منها التسمية) التسمية سنة
مطلقاً غير مقيد بالاستسقاء وتعتبر عند ابتداء الوضوء حتى لو نسأتم ذكره بعد غسل البعض وسعى لا يكون مقبياً
للسنة بخلاف الاكل ونحوه هكذا في التبيين • فان نسي في أول الطهارة أن يسمي حتى ذكرها قبل الفراغ حتى
لا يحلوا الوضوء عنها كذا في السراج الوهاج • ويسعى قبل الاستسقاء وبعد هو الصحيح كذا في الهداية • ولا يسمى
في حال الانكشاف ولا في محل الخباسة هكذا في فتح القدير • قال الطحاوي والاستاذ العلامة مولانا خضر الدين
الماترقي المنقول عن السلف في تسمية الوضوء باسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وفي الخبازية
هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في معراج الدراية • ولو قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله
أو الحمد لله أو أشهد أن لا اله الا الله حار مقبياً السنة التسمية كذا في القنية • (ومنها غسل اليدين الى الرسغين
ثلاثاً ابتداءً) وقيل انه فرض وتقدمه سنة واختاره في فتح القدير والمعراج والخبازية واليه يشير قول محمد
في الاصل هكذا في البحر الرائق • وكيفيته ان كان الاناء صغيراً أن يأخذه بشماله ويصب الماء على يمينه ثلاثاً
ثم يأخذه بيمينه ويصبه على يساره كذلك وان كان كبيراً كالطب ان كان معه اناء صغير يفعل ما ذكرنا وان لم يكن
أدخل أصابع يده اليسرى مضومة في الاناء ويصب على كفه اليمنى وبذلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر
ثم يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى كذا في المضمرات • وهذا اذا لم تكن على يده نجاسة فان كانت تحت الخمار
أخرى كذا في الخلاصة • واختاروا أنه يغسل يديه قبل الاستسقاء أو بعده والاصح أنه يغسلهما مرتين مرة قبل
الاستسقاء ومرة بعده كذا في فتاوى قاضي خان • (ومنها المضمضة والاستنشاق) والسنة أن يتمضمض ثلاثاً ولا
ثم يستنشق ثلاثاً ويأخذ لكل واحد منهما ماء جديداً في كل مرة كذا في محيط البرخسي • وحديث المضمضة
استيعاب الماء جميع القم وحده الاستنشاق أن يصل الماء الى المارن كذا في الخلاصة • ان ترك المضمضة
والاستنشاق أم على الصحيح لانهما من سنن الهدى وتركها يوجب الاساءة بخلاف السنن الزوائد فان تركها
لا يوجب الاساءة فكذا في السراج الوهاج • وان أخذ الماء بكفه ورفع منه بفيه ثلاث مرات وتمضمض بجوز
ولو رفع الماء من الكف بأفقه ثلاث مرات واستنشق لا يجوز لانه يعود الماء المستعمل في الاستنشاق لا المضمضة

هكذا في المحيط * وإذا أخذ الماء بكفه فتمنعض ببعضه واستنشق بالباقي جاز ولو كان على عكسه لا يجوز كذا في السراج الوهاج * (ومنها السؤال) وينبغي أن يكون السؤال من أشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشد الأسنان ويقوى المعدة ولكن رطبا في غلظ الخنصر وطول الشبر ولا يقوم الاصبع مقام الخشبة فان لم توجد الخشبة فحينئذ يقوم الاصبع من يمينه مقام الخشبة كذا في المحيط والظاهرية * والعكس يقوم مقام المرأة كذا في البحر الرائق * ويندب امساكه بيمينه بأن يجعل الخنصر أسفله والابهام أسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كذا في النهر الفائق * ثم وقت الاستنساخ هو وقت المضضة كذا في النهاية * ويستأنسك على الأسنان وأما فلها ويستأنسك عرض أسنانه وينتدى من الجانب الايمن كذا في الجوهر النيرة * ومن خشى من السؤال تحريك التي تراكه ويكره أن يستأنسك مضطجعا كذا في السراج الوهاج * (ومنها تحليل اللحية) ذكرها ضيقان في شرح الجامع اله غير تحليل اللحية بعد التلث سنة في قول أبي يوسف وبه أخذ كذا في الزاهدي * وفي المبسوط وهو الاصح كذا في معراج الدراية * وكيفيته أن يدخل أصابعه فيها ويخلل من الجانب الاسفل الى فوق وهو المنقول عن شمس الأئمة الكردي رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * (ومنها تحليل الاصابع) وهو ادخال بعضها في بعض بما متقاطروها سنة مؤكدة اتفاقا كذا في النهر الفائق * هذا اذا وصل الماء الى أثنائها وان لم يصل بأن كانت منقعة فواجب كذا في التبيين * وينبغي عنه ادخالها في الماء ولو غير جار والاولى في اليدين التشديك وفي الرجلين أن يخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر رجله اليسرى كذا في النهر الفائق * ويدخل الاصبع من أسفل كذا في المضمرات * (ومنها) تنكير والغسل ثلاثا فمافرض غسله نحو اليدين والوجه والرجلين كذا في المحيط * المزة الواحدة السابقة في الغسل فرض كذا في الظهيرية * والثلاثان ستان مؤكداً أن على الصحيح كذا في الجوهر النيرة * وتفسير السبوع أن يصل الماء الى العضو ويسيل ويتقاطر منه قطرات كذا في الخلاصة * وفي قساوى الحجج وينبغي أن يغسل الاعضاء كل مرة غسل يصل الماء الى جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المزة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المزة الثانية يصيب الماء بعضه ثم في المزة الثالثة يصيب مواضع الوضوء فهذا لا يكون غسل الاعضاء ثلاث مرات كذا في المضمرات * ولو توضأ مزة لمزة الماء أو لبرداً وحاجة لا يكره ولا يأنم ولا يأنم كذا في معراج الدراية * ولو زاد على الثلاث لطأ نية القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر فلا بأس به هكذا في النهاية والسراج الوهاج * (ومنها) مسح كل الرأس مرة كذا في المتون والظاهر أنه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويمدحهما الى قهاء على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون الماء مستعملاً بهذا هكذا في التبيين * وان داوم على ترك استيعاب الرأس بغير عذر يأنم كذا في القنية * (ومنها مسح الاذنين) يمسح مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه كذا في شرح الطحاوي * ولو أخذ ماء جديداً من غير ققاء البله كان حسناً كذا في البحر الرائق * ولو مسح مقدمهما مع الوجه ومؤخرهما مع الرأس جاز ولكن الأفضل هو الاول كذا في شرح الطحاوي * ويمسح ظاهر الاذنين بياطن الابهام وبين ياطن الاذنين بياطن السبابتين كذا في السراج الوهاج * (ومنها النية) والمذهب أن ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث كذا في التبيين * وكيفيته أن يقول نويت أن أتوضأ للصلاة تقرى الى الله تعالى أو نويت رفع الحدث أو نويت الطهارة أو نويت استباحة الصلاة كذا في السراج الوهاج * وأما وقتها فعند غسل الوجه ومحلها القلب والتلفظ بها مستحب كذا في الجوهر النيرة * (ومنها الترتيب) وهو أن يبدأ بآداب الله تعالى بذكره كذا في التبيين * عند القدوى والنية والترتيب والاستيعاب من المستحبات وعدّها صاحب الهداية والمحيط والتحفة والايضاح والوافي من السنن وهو الاصح كذا في معراج الدراية * (ومنها الموالاة) وهي التتابع وحده أن لا يجف الماء على العضو قبل أن يغسل ما بعده في زمان معتدل ولا اعتبار بشدة الخبز والرياح ولا شدة البرد ويعتبر أيضاً استواء حالة المتوضي كذا في الجوهر النيرة * وانما يكره التقريب في الوضوء اذا كان بغير عذر أو اذا كان بعد زيارته بغير ماء الوضوء فيذهب لطلب الماء أو ما أشبه ذلك فلا بأس بالتقريب على الصحيح وهكذا اذا فرق في الغسل والتيمم كذا في السراج الوهاج * (الفصل الثالث في المستحبات) * والمذكور منها في المتون اثنان (الاول) التيامن وهو أن يبدأ باليد اليمنى قبل اليسرى وبالرجل اليمنى قبل اليسرى وهو فضيلة على الصحيح وليس في أعضاء الطهارة عضوان لا يستحب تقديم

الايمن منهما على اليسر الا الاذان ولولم يكن له الايد واحدة أو باحدى يديه علة ولا يمكن مسحهما معا يبدأ بالاذن اليمنى ثم اليسرى كذا في الجوهر النيرة * (والثاني مسح الرقبة) وهو بظهر اليدين وأما مسح الخلقوم فبعدة كذا في البحر الرائق * (ومنها سنن وآداب ذكرها المشايخ) والسنة عند غسل رجله أن يأخذ الاثنا بيمينه ويكبه على مقدم رجله اليمنى وبذلك يسارها فيغسلها ثلاثاً ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى وبذلك كذا في المحيط * ومن السنن البداءة من رؤس الاصابع في اليدين والرجلين كذا في فتح القدير * وهكذا في المحيط * والبداءة من مقدم الرأس في المسح سنة كذا في الزاهدي * والترتيب في المضضة والاستنشاق سنة عندنا كذا في الخلاصة * والمبالغة فيها سنة أيضاً كذا في الكافي وشرح الطحاوي * الا أن يكون صائماً كذا في التتارخانية * وهي في المضضة بالغرغرة كذا في الكافي وفي الاستنشاق أن يضع الماء على مخبريه ويجذبه حتى يصعد الى ما اشتد من أنفه كذا في المحيط * وفي الاصل من الادب أن لا يسرف في الماء ولا يكثر كذا في الخلاصة * وهذا اذا كان مأثراً أو مملوكاً فان كان ماء موقوفاً على من يظهر أو يتوضأ حرمت الزيادة والاسراف بلا خلاف كذا في البحر الرائق * وأن يقول عند غسل كل عضو أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن لا يتكلم فيه بكلام الناس كذا في المحيط * فان دعت الى الكلام حاجة يخاف فتمت بتركه لم يكن فيه ترك الادب كذا في البحر الرائق * وأن يقوم بأمر الوضوء بنفسه وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن لا يمسح سائر أعضائه بالخرقة التي يمسح بها موضع الاستنجاء وأن يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء أوفى خلال الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وأن يصل ركعتين بعد الفراغ من الوضوء وأن يقرأ آية الكرسي بعد الفراغ من الوضوء لصلاة أخرى كذا في المحيط * وأن يشرب قطرة من فضل وضوئه مستقبل القبلة فاعلموا ويتوضأ بآية الخرف ويتوضأ بآية الخرف على الثياب كذا في الزاهدي * ولا يقض يديه كذا في السراج الوهاج * والمضضة والاستنشاق باليمنى والامتخاط باليسرى كذا في خزائن الفقه لابي الليث * وعن خلف بن أيوب أنه قال ينبغي للمتوضي في الشتاء أن يسل أعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتجافى عن الاعضاء في الشتاء كذا في البدائع * ومن الادب ذلك أعضاءه وادخال خنصره صماخى أذنيه وتقديم الوضوء على الوقت ونشر الماء على وجهه من غير لطم والجالس في مكان مرتفع كذا في التبيين * ويفعل عروة الاثنا ثلاثاً ويغسل الاعضاء بالرفق ولا يستعمل في الوضوء ويستقصي في الغسل والخليل والدلك ويجاوز حد الوجه واليدين والرجلين ليستيقن بغسل الحدود كذا في معراج الدراية ويبدأ في غسل الوجه من أعلاه كذا في النهر الفائق * والتوضي موضع طاهر لان الماء الوضوء حرمة هكذا في النهر الفائق ناقلاً عن المضمرات * وجعل الاثنا الصغير على يساره والكبير الذي يقترق منه على يمينه والجمع بين نية القلب وفعل اللسان وتسمية الله تعالى عند غسل كل عضو وليقل عند المضضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرحمني رائحة الجنة ولا ترحني رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم يمسح وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يده اليمنى اللهم أعطني كافي يميني وحاسبي حساباً يسيراً وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطيني كافي شمالي ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم أظني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم أعني رقيق من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاقدام وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا ووسعني مشكورا وتجارتي ان تنور ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو ولا يقص ماء وضوئه عن مده كذا في التبيين * (الوضوء أنواع ثلاثة) فرض وهو وضوء المحدث عند القيام الى الصلاة * واجب وهو الوضوء للطواف ان طاف بالبيت بدونه جاز * يكون تاركا للواجب ومندوب وذلك غير معدود فيها الوضوء للنوم ومنها المحافظة على الوضوء وتفسيره أن يتوضأ كلما أحدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاد الشعر ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء اذا ضحك فقهقه ومنها الوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضيان * (الفصل الثالث في المستحبات)

فوله ولا بأس بالتمسح الخ تقدم في العضة التي قبل هذه عن المحيط أن من التدوبات ترك التمسح بخرقه يمسح بها موضع الاستبراء أي التي يمسح بها ماء الاستبراء لاستبراءها وليس فيه ما يفيد ترك التمسح بغيرها فلا ينافي ما ذكرناه على أن نقي لباس يشعر في الغالب بأن التمسح أفضل وقد ذكر في الثانية أقوال ثلاثة في التمسح بالتمديد قبل أنه مكره مطلقاً ومنهم من كرهه للمتوضئ دون الغتسل والصحيح أنه لا بأس به لهما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يفعله إلا أنه لا ينبغي أن لا يبالغ ولا يستغنى فيبقى أثر الوضوء على أعضائه اهـ جبراً

(الفصل الرابع في المكرهات) فيها التعنيف في ضرب الماء على الوجه والمضغعة والاستنشاق باليسار والاحتياط باليمين من غير ذكر كذا في خزائن الفقه لأبي الليث ومنها تلبث الممسح بماء جديد ولا بأس بالتمسح بالتمديد بعد الوضوء كذا في التبيين ويكره أن يحض لنفسه ماء يتوضأ به دون غيره كما يكره أن يعين لنفسه في المسجد مكاناً كذا في الوجيز للكردي

(الفصل الخامس في نواقض الوضوء) منها ما يخرج من السيلين من البول والغائط والريح الخارجة من الذكر والودي والمذي والمني والدودة والحصاة الغائط يوجب الوضوء قل أو كثر وكذلك البول والريح الخارجة من الذكر كذا في المحيط والريح الخارجة من المرأة لا تنقض الوضوء على الصحيح إلا أن تكون المرأة مفضضة فإنه يستحب لها الوضوء كذا في الجوهر النيرة به جاتفة فخرج منها ريح لا تنقض الوضوء كالحيض المذنب كذا في القنية ولونزل البول إلى قصة الذكر لم ينقض الوضوء ولو خرج إلى القلفة فنقض الوضوء كذا في الذخيرة وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق ولو خرج البول من الفرج الداخل من المرأة دون الخارج فنقض الوضوء والمجرب إذا خرج منه ما يشبه البول فإن كان قادراً على إمساكه لم ينقض الوضوء وإن شاء أرسله فهو بول ينقض الوضوء وإن كان لا يقدر على إمساكه لم ينقض ما لم يسل كذا في الفتاوى إذا تبين أن الخنثى رجل فالفرج الآخر منه بمنزلة الجرح لا ينقض الخارج منه حتى يسيل كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى فاضل خان والذخيرة ومحيط السرخسي وأكثر المعبرات وأكثرهم على إيجاب الوضوء عليه كذا في التبيين والذي ينبغي التعويل عليه هو الأول كذا في النهر الفائق ولو كان ذكر الرجل جرحاً له رأساً أحدهما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالأول بمنزلة الاحليل إذا ظهر البول على رأسه ينقض الوضوء وإن لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل إذا خاف الرجل خروج البول فحشا احليله بقطنة ولولا القطنة يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنة كذا في فتاوى فاضل خان إذا خرج دبره إن عالجه بيده وأجفقه حتى أدخله تنقض طهارته لأنه يلتصق بيده من نجاسة وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن بنفس خروج الذكر ينقض وضوءه كذا في الذخيرة والذي ينقض الوضوء وكذا الودي والمني إذا خرج من غير شهوة بأن حمل شيئاً سبقه المني أو سقط من مكان مرتفع يوجب الوضوء كذا في المحيط ومنى الرجل خائر أيضاً رائحته كرائحة الطلع فيه لوجه ينكسر الذكرك عند خروجه ومنى المرأة رقيق أصفر والذي رقيق يضرب إلى البياض ويدور وجهه عند الملاعبة مع أهله بالشهوة ويقال له من المرأة القذي والودي بول غليظ وقيل ماء يخرج بعد الاعتسالة من الجماع وبعد البول كذا في التبيين الدودة إذا خرجت من الذكر فهو حدث وإن خرجت من قبل المرأة أو الذكرك كذلك وكذلك الحصة كذا في فتاوى فاضل خان إذا قطر في احليله ثم خرج لا ينقض كافي الصوم كذا في الظهيرية ولو احتقن بالدهن ثم سال منه بعد الوضوء كذا في محيط السرخسي وكل ما وصل إلى الداخل من الأسفل ثم عاد فنقض لعدم انعكاسه عنه بله وإن لم يتم الدخول بأن كان طرفه في يده كذا في الوجيز للكردي ومنها ما يخرج من غير السيلين ويسيل إلى ما يطهر من الدم والقيح والصدید والماء لعله وحده السيلان أن يغلو فيخدر عن رأس الجرح كذا في محيط السرخسي وهو الأصح كذا في النهر الفائق الدم إذا علا على رأس الجرح لا ينقض الوضوء وإن أخذ أكثر من رأس الجرح كذا في الظهيرية والقنوي على أنه لا ينقض وضوءه في جنس هذه المسائل كذا في المحيط الدم والقيح والصدید وماء الجرح والتفطة والسرّة والثدي والعين والأذن لعله سواء على الأصح كذا في الزاهدی ولو صب دهنها في أذنه فكس في دماغه ثم سال من أذنه أو من أنفه لا ينقض الوضوء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن خرج من فيه فعلية الوضوء لأنه لا يخرج من الفم إلا بعد ما وصل إلى المعدة وهي محل النجاسة فصار له حكم التي كذا في محيط السرخسي وإن استعط فخرج السوط من الفم وكان ملء الفم فنقض وإن خرج من الأذنين لا ينقض كذا في السراج الوهاج ولو دخل الماء أذن رجل في الاعتسالة ومكث ثم خرج من أنفه لا وضوء عليه كذا في المحيط وفي النصاب وهو الأصح كذا في التتارخانية إذا صار قيحاً فنقض كذا في المنهات وإذا خرج من أذنه قيح أو صدید ينظر أن يخرج بدون الوجه لا ينقض وضوءه وأن خرج مع الوجه ينقض وضوءه لأنه إذا خرج مع الوجه فالظاهر أنه يخرج من الجرح هكذا حكى فتوى شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى كذا

قوله ولا بأس بالتمسح الخ تقدم في العضة التي قبل هذه عن المحيط أن من التدوبات ترك التمسح بخرقه يمسح بها موضع الاستبراء أي التي يمسح بها ماء الاستبراء لاستبراءها وليس فيه ما يفيد ترك التمسح بغيرها فلا ينافي ما ذكرناه على أن نقي لباس يشعر في الغالب بأن التمسح أفضل وقد ذكر في الثانية أقوال ثلاثة في التمسح بالتمديد قبل أنه مكره مطلقاً ومنهم من كرهه للمتوضئ دون الغتسل والصحيح أنه لا بأس به لهما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يفعله إلا أنه لا ينبغي أن لا يبالغ ولا يستغنى فيبقى أثر الوضوء على أعضائه اهـ جبراً

في المحيط وهكذا في الذخيرة والتبيين والسراج الوهاج ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا خرج من الجرح دم قليل فحده ثم خرج أيضاً ومسحه فان كان الدم بحال لم يزل ما قد مسح منه مال انتقض وضوءه وإن كان لا يسيل لا ينقض وضوءه وكذلك إن ألقى عليه رماداً أو تراباً ثم ظهر ثانياً وتربه ثم وثم فهو كذلك يجمع كله كذا في الذخيرة ولونزل الدم من الرأس إلى موضع يلحقه حكم التطهير من الأذى والأذنين نقض الوضوء كذا في المحيط والموضع الذي يلحقه حكم التطهير من الأذى ما لا نمنه كذا في الملحق وان خرج من نفس القم تعتبر القنية ينسب وبين الريق فان تساوى انتقض الوضوء ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان أحمر انتقض وإن كان أصفر لا ينقض كذا في التبيين المتوضئ إذا عض شيئاً فوجد فيه أثر الدم أو استأثر بسبب الوضوء فوجد فيه أثر الدم لا ينقض ما لم يعرف السيلان كذا في الظهيرية إذا كان في عينه قرحة ووصل الدم منها إلى جانب آخر من عينه لا ينقض الوضوء لأنه لم يصل إلى موضع يجب غسله كذا في الكفاية خرج دمه من القرحة بالعصر ولولا ما خرج فنقض في المختار كذا في الوجيز للكردي وهو الأشبه كذا في القنية وهو الوجه كذا في شرح المنية للعلبي وإن قشرت شفة وسال منها ماء أو صدید أو غيره إن سال عن رأس الجرح فنقض وإن لم يسيل لا ينقض هذا إذا قشر خارج نفسه أما إذا عصرها فخرج بعصره لا ينقض لأنه لم يخرج وليس بخارج كذا في الهداية الرجل إذا استنثر فخرج من أنفه على قدر العدة لا ينقض الوضوء كذا في الخلاصة المقراد إذا لمص عضو إنسان فامتلا دمالاً كان صغيراً لا ينقض وضوءه كما لو مصت المذباب أو البعوض وإن كان كبيراً ينقض وكذا العلقه إذا مصت عضو إنسان حتى امتلأت من دمه انتقض وضوءه كذا في محيط السرخسي والغريب في العين بمنزلة الجرح فبايسيل منه ينقض الوضوء كذا في فتاوى فاضل خان ولو كان في عينه رمد أو عثر يسيل منها الدموع فالواو من بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون صديد أو قيحاً كذا في التبيين الدودة الخارجة عن رأس الجرح لا تنقض الوضوء كذا في المحيط والعرق المذني الذي يقال له بالفارسية (رشته) هو بمنزلة الدودة فإن كان الماء يسيل منه ينقض الوضوء كذا في الظهيرية (ومنها التي) لو قل من فيه مزة أو طعاماً أو ماء فنقض كذا في المحيط والحذ الصحيح في ملء الفم أن لا يمكن إمساكه إلا بكلفة ومشقة كذا في محيط السرخسي ولو شرب ماء ثم قام صافياً انتقض الوضوء كذا في السراج الوهاج نافلاً عن الفتاوى وإن قام ملء الفم بلغنا أن نزل من الرأس لم ينقض وإن صعد من الجوف لم ينقض عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى هذا إذا قام بلغنا صرافاً كان مخلوطاً بشيء من الطعام وغيره فإن كان الطعام ملء الفم يكون حدثاً ولو الأضلاع كذا في محيط السرخسي وإن قام دمالاً كان سائلاً نزل من الرأس فنقض اتفاقاً وإن كان علقاً لا ينقض اتفاقاً وإن صعد من الجوف إن كان علقاً لا ينقض اتفاقاً الآن يلا الفم وإن كان سائلاً فلي قول أبي حنيفة ينقض وإن لم يكن ملء الفم كذا في شرح المنية وهو المختار كذا في التبيين وصححه علته المشايخ هكذا في البدائع وإن قام قليلاً قليلاً لوجه يبلغ ملء الفم فالصحيح أنه تعالى أن اتخذ السبب جمع والأضلاع وهذا أصح كذا في المضمرات إذا قام ثانياً قبل سكون نفسه من الهيجان والغشيان كان السبب متحداً وإن كان بعده كان السبب مختلفاً كذا في الكافي ما يخرج من بدن الإنسان إذا لم يكن حدثاً لا يكون نجساً كذا في القليل والدم إذا لم يسيل كذا في التبيين وهو الصحيح كذا في الكافي (ومنها النوم) ينتقض النوم مضطجعاً في الصلاة وفي غيرها بخلاف بين الفقهاء وكذا النوم متوذاً كذا في نام على أحد وجهيه هكذا في البدائع وكذا النوم مستلقياً على قنائه هكذا في البحر الرائق ولو نام قاعداً أو أصعاً ألبته على عقيبه شبه المنكب لا وضوء عليه وهو الأصح كذا في محيط السرخسي ولو نام مستنداً إلى حائط أو زبل عنه لسقط إن كانت مقعده من الزلزال عن الأرض فنقض بالإجماع وإن كانت غير زلزلة فالصحيح أن لا ينقض هكذا في التبيين ولا ينقض نوم القائم والقاعداً ولو في السرج أو الحبل ولا الزكج ولا الساجد مطلقاً إن كان في الصلاة وإن كان خارجاً فكذا في السجود فإنه يشترط أن يكون على الهيئة المستوينة بأن يكون رافعاً يخطئه عن تخذيه بمخافه عضديه عن جنبيه وإن سجد على غير هذه الهيئة انتقض وضوءه كذا في البحر الرائق ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين غلبته ونعمه وعن أبي يوسف النقض في الثاني والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية هكذا في المحيط واختلفوا في المريض إذا كان يصلي مضطجعاً قائماً فالصحيح

قوله ما لا نمنه صرح في غاية البيان بأن الرواية مسطورت في كتب أصحابنا بأنه إذا وصل إلى قسبة الأذى فنقض وإن لم يصل إلى حالان خلافاً لغيره وإن قول الهداية ينقض إذا وصل إلى حالان بيان لا اتفاقاً أصحابنا جميعاً أي لتكون المسألة على قول زفر أيضاً لا عنده لا ينقض ما لم يصل إلى حالان لعدم الظهور قبله اهـ كذا حققه في رد المحتار نقله رحمه الفقير عبد الرحمن الجبراً

أن وضوءه ينتقض هكذا في المحيط والتبيين والبحر الرائق • وعليه الفتوى كذا في التهور الفائق • وإن نام جالسا وهو غايلا وبرجائزول مقعده عن الأرض قال شمس الأئمة الحلواني تظاهر المذهب أنه لا يكون حدثا كذا في فتاوى قاضي خان • ولو نام قاعدا فسطع على وجهه أو جنبه إن اتبته قبل سقوطه أو حاله سقوطه أو سقط نائما أو اتبته من ساعته لا ينتقض وإن استقر نائما ثم اتبته ينتقض كذا في التبيين • وإن نام مترعا لا ينتقض الوضوء وكذا لو نام متورا كابان يسقط عليه من جانب ويصلق ألبتة بالأرض كذا في الخلاصة • وإذا نام راصكبا على دابة والدابة عريان فإن كان في حالة الصعود والاستواء لا ينتقض وضوؤه أما حالة الهبوط يكون حدثا كذا في المحيط • وإن نام على ظهر الدابة في أكاف لا ينتقض وضوءه وإن نام على رأس التنور وهو جالس قد أدلى رجله كان حدثا كذا في فتاوى قاضي خان • وأما النعاس في حالة الاضطجاع لا يخلو إما أن يكون ثقلًا أو خفيفا فإن كان ثقلًا فهو حدث وإن كان خفيفا لا يكون حدثا والقاضيل بن الخفيف والثقل أنه إن كان يسبح ما قبل عنده فهو خفيف وإن كان يجثي عليه غائما ما قبل عنده فهو ثقل كذا في المحيط وهكذا حكم فتوى شمس الأئمة كذا في الذخيرة • (ومنها الانغماء والجنون والغشي والسكر) • الانغماء ينتقض الوضوء قليلا وكثيره وكذا الجنون والغشي والسكر وحده السكر في هذا الباب أن لا يعرف الرجل من المرأة عند بعض المشايخ وهو اختيار الصدر الشهيد والصحيح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني أنه إذا دخل في بعض مثبته تحرك كذا في الذخيرة • (ومنها القهقهة) وحده القهقهة أن يكون مسموعا له ولجيرانه والضحك أن يكون مسموعا له ولا يكون مسموعا لجيرانه والتبسم أن لا يكون مسموعا له ولا لجيرانه كذا في الذخيرة • القهقهة في كل صلاة فها ركوع ومجود تنتقض الصلاة والوضوء عندنا كذا في المحيط • سواء كانت عمدا أو نسيانا كذا في الخلاصة • ولا تنتقض الطهارة خارج الصلاة والضحك يطل الصلاة ولا يطل الطهارة والتبسم لا يطل الصلاة ولا الطهارة ولو قهقهة في سجدة التلاوة أو في صلاة الحنافة يطل ما كان فيها ولا تنتقض الطهارة كذا في فتاوى قاضي خان • والقهقهة من الصبي في حال الصلاة لا تنتقض الوضوء كذا في المحيط • ولو قهقهة نائما في الصلاة فالصحيح أنها لا تبطل الوضوء ولا الصلاة كذا في التبيين • قال الحاكم أبو محمد الكوفي خدمت ماله ووضوءه جميعا وبه أخذ عامة المتأخرين احتسابا كذا في المحيط • ولو قهقهة في الصلاة المظنونة الأصم أنه ينتقض وضوءه كذا في الظهيرية • ولو قهقهة فيما يصلي بالأيام بعد زورا وكما يولي بالنفل أو الفرض بعد أن تنقض كذا في فتح القدير • والقهقهة تبطل التيمم كابتطل الوضوء ولا تبطل طهارة الاغتسال وقد قيل تبطل طهارة الاعضاء الأربعة فالغسل في الصلاة إذا قهقهة بطلت الصلاة ولا يجوز له أن يصلي بعده من غير وضوء جديد هكذا في المحيط • وهو الصحيح كذا في التتارخانية • (ومنها المباشرة الفاحشة) إذا مباشر امرأته مباشرة فاحشة بجمرد أو اشار وملافة الفرج بالفرج فقبه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى استحسنانا وقال محمد رحمه الله تعالى لا وضوء عليه وهو القياس كذا في المحيط • وفي النصاب وهو الصحيح وفي النبايع وعليه الفتوى كذا في التتارخانية • في الملاسة الفاحشة لا يعتبر انتشارالة الرجل في انتقاض طهارة المرأة كذا في القنية • من الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينتقض الوضوء كذا في المحيط • من ذكره أو ذكر غيره ليس يحدث عندنا كذا في الزاد • والمباشرة الفاحشة بين المرأتين وبين الرجل والغلام الأمر ينتقض الوضوء عند الشيخين هكذا في القنية • وكذا بين الرجلين كذا في معراج الدراية • (وعما يتعلق بذلك مسائل الشك) في الأصل من شك في بعض وضوئه وهو أول ما شك غسل الموضع الذي شك فيه فإن وقع ذلك كثيرا لم يلتفت اليه هذا إذا كان الشك في خلال الوضوء فإن كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت إلى ذلك ومن شك في الحدث فهو على وضوئه ولو كان محدثا شك في الطهارة فهو على حدثه ولا يعمل بالتحري كذا في الخلاصة •

• (الباب الثاني في الغل) (وفيه ثلاثة فصول) •

(الفصل الاول في فرائضه) وهي ثلاثة المضمضة والاستنشاق وغسل جميع البدن على ما في المتون وحذ
المضمضة والاستنشاق كما مر في الموضوع من الخلاصة • الجنب اذا شرب الماء ولم يجهل بضره ويجزئه عن
المضمضة اذا أصاب جميعه كذا في الظهيرية • ولو كان سنه مجوفا فبقي فيه أو بين أسنانه طعام أو درن

روطب

رطب في أنفه ثم غلغله على الأصح كذا في الزاهدي • والاحتياط أن يخرج الطعام عن تجويفه ويجري
 الماء عليه هكذا في فتح القدير • والدرن اليابس في الأنف يمنع غمام الفسل كذا في الزاهدي • والعين
 في الظفر يمنع غمام الاغتسال والوسخ والدرن لا يمنع والقروى • والمذني سواء • والترباب والطين في الظفر
 لا يمنع والصترام والصباغ ما في ظفرهما يمنع غمام الاغتسال وقيل كذا في الجوز ثم للعرج والضرورة
 ومواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كذا في الظهيرية • وإن كان على ظاهره جلد سمك أو خبز
 مضموغ قد جف فاعتسل ولم يصل الماء إلى ما تحته لا يجوز ولو كان مكانه خرقة ذباب أو برغوث جاز كذا
 في المحيط • ولو كان به جدرى ارتفع قشرها وجوانبها متصلة ولم يصل الماء إلى ما تحت القشرة فأبى به
 فلوزالت القشرة لا بعيد الفسل كذا في الظهيرية • ولا يجب إيصال الماء إلى داخل العينين كذا في محيط
 السرخسي • وليس على المرأة أن تنقض صفارها في الفسل إذا بلغ الماء أصول الشعر وليس عليها بل
 ذواتها هو الصحيح كذا في الهداية • ولو كان شعر المرأة منقوصا يجب إيصال الماء إلى أثنائه ويجب على
 الرجل إيصال الماء إلى أثناء اللحية كما يجب إلى أصولها وإلى أثناء شعره • وإن كان صغيرا كذا في محيط السرخسي
 • ولو أرقت المرأة رأسها بطيب بحيث لا يصل الماء إلى أصول الشعر وجب عليها إزالته ليصل الماء إلى أصوله
 كذا في السراج الوهاج • وجب تحريك القرط والحاتم الضيقين ولو لم يكن قرط قد دخل الماء الثقب عنده ورده
 أجزأه • وإذا أدخله ولا يتكلف في إدخال شيء سوى الماء من خشب ونحوه كذا في البحر الرائق • ويجب
 إيصال الماء إلى داخل السرة وينبغي أن يدخل أصبعه فيها للمبالغة كذا في محيط السرخسي • الأقف
 إذا اعتسل من الجنابة ولم يدخل الماء داخل الجلبة جاز كذا في المحيط • وفي واقعات الناطقي وهو المختار كذا
 في التتارخانية • ويدخل الماء القلفة استحبابا كذا في فتح القدير • ويجب على المرأة غسل فرجها
 انفرادا في الجنابة والحيض والنفاس ويسن في الوضوء كذا في محيط السرخسي • وفي الفتاوى القديمة
 ولا تدخل المرأة أصبعها في فرجها عند الفسل وهو المختار كذا في التتارخانية • وإذا ذهبن فأمرا الماء فم
 يصل بجزئ كذا في شرح الوفاية •

(الفصل الثاني في سنن الغسل) وهي أن يغسل يديه إلى الرسغ ثلاثاً ثم فرجه ويزيل نجاسة أن كانت على يده ثم يتوضأ وضوءاً للصلاة الأرجلية هكذا في الملتقط * وتقدم غسل الفرج في الغسل ستة مائة * كان فيه نجاسة أم لا كتقديم الوضوء على غسل باقي البدن سواء كان هنالك حدث أو لا كذا في الثعني * ولا يمسح برأسه في رواية الحسن والصحيح أنه يمسح كذا في الرازي * وهكذا في فتاوى قاضي خان * ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً كذا في الرازي * الأولى فرض والثنتان ستتان على الصحيح كذا في السراج الوهاج * وكيفية الإفاضة أن يفيض الماء على منكبيه الأيمن ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً ثم على رأسه وسائر جسده ثلاثاً كذا في معراج الدراية * وهو الأصح هكذا في الرازي * ثم يتنهي عن مغتسله فيغسل قدميه كذا في المحيط * هذا إذا كان في مستنقع الماء فإما إذا كان على لوح أو حجر لا يؤثر غسلهما كذا في الجوهرة النيرة * (وهنا سنن وآداب ذكرها بعض المشايخ) يستن أن يبيد أبالنية بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع النجاسة أو النجاسة ثم يسمي الله تعالى عند غسل يديه ثم يستنفي كذا في الجوهرة النيرة * وأن لا يسرف في الماء ولا يقتصر وأن لا يستقبل القبلة وقت الغسل وأن يدلك كل أعضائه في المرة الأولى وأن يغتسل في موضع لا يراه أحد ويستحب أن لا يتكلم بكلام قط وأن يمسح بمديل بعد الغسل كذا في المنية *

(الفصل الثالث في المعاني الموجبة للفعل وهي ثلاثة) منها الجناية وهي تثبت بسبب أحد هاتين وجوه التي هي على وجه الدقة والشهوة من غير ايللاج باللمس أو النظر أو الاحتلام أو الاستقاء كذا في محيط النسخة • من الرجل والمرأة في النوم واليقظة كذا في الهداية • وتعتبر الشهوة عنده انفصاله عن مكانه لا عند خروجه من رأس الاحليل كذا في التبيين • اذا احتلم أو نظر الى امرأة فزال المتى عن مكانه بشهوة فأسكن ذكره حتى سكنت شهوته ثم مال المتى عليه الفحل عندهما وعند أبي يوسف لا يجب عكذا في الخلاصة • لو اغتسل من الجناية قبل أن يبول أو ينام وحل ثم خرج ببقية المتى قطعه أن يغتسل عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولكن لا بعيد تلك الصلاة في قولهم جميعا كذا في الذخيرة • ولو خرج بعد ما يال أو نام أو مشى لا يجب عليه الفحل

تتميم سنن الفيل وآداب

مسألة في الشك في الطهارة

هكذا في المحيط وفي العناية اذ لم يكن متغيرا كذا في التارخانية * وأما اذا قطع المطر وسال من السقف
شيئ فاسال فهو نجس كذا في المحيط * وفي النوازل قال مشايخنا المتأخرون هو المختار كذا في التارخانية *
ماء النهر أو القناة اذا احتل عذرة فاغترف انسان بقرب العذرة جازو الماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه
* ماء النهر اذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكم جريانه كذا في فتاوى قاضي خان * المسافر اذا كان معه ميزاب
واسع ومعه اداة من ماء يحتاج اليه وهو على طمع من وجود الماء ولكن لا يتيقن بذلك حكى عن الشيخ أبي
الحسن أنه كان يقول بأمر أحد رفاقه حق يصب الماء في طرف من الميزاب وهو يوضأ في الميزاب ويضع عند
الطرف الآخر من الميزاب اناء طاهر يجمع فيه الماء فان الماء انجمع يكون طاهرا وطهورا وهو الصحيح
كذا في الذخيرة * حوض صغير كرى منه رجل نهر او جرى الماء فيه وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر
فكرى منه رجل آخر نهر آخر وأجرى فيه الماء وتوضأ جازو وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان
قلت * وكذلك حفران يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخرى فتوضأ فيما بينهما كذا في المحيط * اذا
جلس الناس صفوا على شط نهر يتوضأون جازو وهو الصحيح كذا في منية المصلي * واذا كان الحوض صغيرا
يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء فيه من جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل
بين ان يكون أربع أو أقل فيجوز أو أكثر فلا يجوز كذا في شرح الوفاية * وهكذا في الزاهدي ومعراج
الدراية * حوض صغير نجس ماؤه فدخل الماء الطاهر فيه من جانب وسال ماء الحوض من جانب آخر كان
الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقول كاسال ماء الحوض من الجانب الآخر يحكم بطهارة الحوض وهو اختيار
الصدر الشهيد رحمه الله كذا في المحيط وفي النوازل وبه تأخذ كذا في التارخانية * وان دخل الماء ولم يخرج
ولكن الناس يغترفون منه اغترافا متداركا طهر كذا في الظهيرية وتفسير الغرف المتدارك ان لا يسكن
وجه الماء فيباين الغرفتين كذا في الزاهدي * ماء حوض الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه
فان أدخل رجل يده في الحوض وعلم النجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من أتربة ولا يغترف منه
انسان بالقصة يتنجس وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الانبوب ماء أو على
العكس فأكثرهم على أنه يتنجس وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب
فأكثرهم على أنه لا يتنجس هكذا في فتاوى قاضي خان وعليه الفتوى كذا في المحيط * الماء الجاري بعد ما تغير
أحدا وصفاه وحكم نجاسته لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك التغير بان يرد عليه ماء طاهر حتى يزيل ذلك التغير
كذا في المحيط * (الثاني الماء الراكد) * الماء الراكد اذا كان كثيرا فهو بمنزلة الجاري لا يتنجس جميعه بوقوع
النجاسة في طرف منه الا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه وعلى هذا اتفق العلماء وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله
كذا في المحيط * وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة في المربة يتنجس بالاجماع ويترك من موضع النجاسة
قدرا الحوض الصغير ثم يتوضأ في غير المربة عند مشايخ العراق كذلك وعند مشايخ بخارى يتوضأ من موضع
وقوع النجاسة هكذا في الخلاصة وهو الاصح كذا في السراج الوهاج * ومقدار الحوض الصغير أربع أذرع
في أربع أذرع هكذا في الكفاية * وعن أبي يوسف رحمه الله ان الغدير العظيم كالجاري لا يتنجس الا بالتغير من
غير فصل هكذا في فتح القدير * والفاصل بين الكثير والقليل انه اذا كان الماء بحيث يخلص بعضه الى بعض بأن
نزل النجاسة من الجزء المستعمل الى الجانب الآخر فهو قليل والا فكثر * قال أبو سليمان الجوزجاني ان
كان عشر افي عشر فهو لا يخلص وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله هكذا في المحيط * والمعتبر في عمقه أن
يكون بحال لا يتغير الا غتراف هو الصحيح كذا في الهداية * والمعتبر ذراع الكبراس كذا في الظهيرية
وعليه الفتوى كذا في الهداية * وهو ذراع العائمة ست قبضات أربع وعشرون اصبع كذا في التبيين *
وان كان الحوض مدورا يعتبر ثمانية واربعون ذراعا كذا في الخلاصة وهو الاحوط كذا في محيط السرخسي
* يجوز التوضؤ في الحوض الكبير المنتن اذ لم تعلم نجاسته كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الفتاوى غدير كبير
لا يكون فيه الماء في الصيف وتروث فيه الدواب والناس ثم يلا في الشتاء ويرفع منه الجمدان كان الماء الذي
يدخله يدخل على مكان نجس فالجاء والجدي نجس وان كثر بعد ذلك وان كان دخل في مكان طاهر واستقر
فيه حتى صار عشرا في عشر ثم انتهى الى النجاسة فالجاء والجدي طاهران كذا في فتح القدير * ولو توضأ في اجرة

القصيب أو من ارض فيها زرع متصل بعضه ببعض ان كان عشرا في عشر يجوز واتصال القصيب بالقصيب
لا يمنع اتصال الماء بالماء ولو توضأ في حوض وعلى وجه جميع الماء الطلبي الذي يقال له بالفارسية جغز باره
ان كان بحال لو حرك به حرك يجوز كذا في الخلاصة * ولو توضأ في حوض انجمد ماؤه الا انه رقيق ينكسر
بتحريك الماء جازو الوضوء فيه وان كان الجمد على وجه الماء قطعاً قطعاً ان كان كثيرا لا يتحرك بتحرك الماء لا يجوز
الوضوء به وان كان قليلا يتحرك بتحرك الماء يجوز الوضوء به كذا في المحيط * ولو وجد حوض كبير فغلب
فيه انسان فتوضأ فيه فان كان متصلا بساطن النقب لا يجوز فيه الوضوء الا أن يكون النقب عشرا في عشر كذا في فتاوى
قاضي خان * والمشرعة كالخوض اذا انجمد ماؤها ولو كان الماء منفصلا عن ألواح المشرعة وان قل بجوز
التوضؤ فيه ولو كان متصلا لا يجوز هو المختار كذا في الخلاصة * وان كان أعلى الحوض أقل من عشر
في عشر وأسفله عشر في عشر أو أكثر فوقع نجاسة في أعلى الحوض وحكم بنجاسة الاعلى ثم انقص الماء
واتوبى الى موضع هو عشر في عشر فالاصح أنه يجوز التوضؤ به والغسل فيه كذا في المحيط * الحوض اذا
كان أقل من عشر في عشر لكنه عميق فوقع فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشرا في عشر فهو نجس * وان
وقع فيه وهو عشر في عشر ثم انقص فصار أقل فهو طاهر هكذا في الخلاصة * ولو أن الغدير حكم بنجاسته
ثم نصب ماؤه وجف أسفله حكم بطهارته * وان دخله ماء نائبا ففسده روايان والظاهر انه لا يعود نجسا هكذا
في السراج الوهاج * (الثالث ماء الابار) ما ينزح ماء البئر بوقوعه قسيمان * (الاول ما يجب نزح الماء
بوقوعه) اذ وقعت في البئر نجاسة نزلت وكان نزح ما فيه من الماء طهارة لها باجاء السرخسي رحمه الله كذا
في الهداية * وبغير الابل والتم اذا وقع في البئر لا يفسد ما يكتر هكذا في فتاوى قاضي خان * وعن أبي
حنيفة ان الكثير ما استكره الناصر والقليل ما استقله وعليه الاعتقاد هكذا في التبيين * والبحر الكثير ما
لا يتحول دونه والقليل بخلافه وهو الصحيح كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي والنهاية * وفي الجامع
الصغير الصحيح أنه لا فرق بين الصحيح والمنكسر والربط واليابس كذا في الخلاصة ولا فرق بين الروث والخثي
والبر هكذا في الهداية ولا فرق بين آبار المصير والقنوات كذا في التبيين وهو الصحيح لان الضرورة قد تقع
في الجله في المصير أيضا كما في الحمامات والرباطات كذا في محيط السرخسي * وان مات فيه اشارة أو كلب أو آدمي
أو تنفخ حيوان أو تنفخ نيزج جميع ما فيه اصغر الحيوان أو كبر هكذا في الهداية وكذا اذا غطت شعرة فهو كالتنفخ
كذا في السراج الوهاج * وان وقع نحو اشارة وأخرج حيا فالصحيح انه اذا لم يكن نجس العين ولا في يده نجاسة
ولم يدخل فاه في الماء لم يتنجس وان أدخل فاه فيه فغتر به ورؤفان كان سوره طاهر فاما الماء طاهر وان كان نجسا
فنجس خبز كاه وان كان منكوكا فنجس كاهه فينزع جميعه وان كان مكروها فمكروه فيستحب نزحها ولن كان
نجس العين كالخنزير فانه يتنجس الماء وان لم يدخل فاه والصحيح أن الكلب ليس بنجس العين فلا يفسد الماء ما
لم يدخل فاه هكذا في التبيين وهكذا اسائر ما لا يؤكل لحمه من سباع الوحش والطيور لا يتنجس الماء اذا أخرج حيا
ولم يدخل فاه في الصحيح هكذا في محيط السرخسي * الكافر الميت نجس قبل الغسل وبعده كذا في الظهيرية *
الميت المسلم اذا وقع في الماء ان كان قبل الغسل افسده وبعده لا وهو المختار هكذا في التارخانية * والسقط اذا
استهل تحكمه حكم الكبريان وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان لم يستهل يفسد الماء وان غسل غير مرة ولو
وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم كذا في فتاوى قاضي خان * واذا وجب نزح
جميع الماء ولم يمكن فراغها لكونها معينا ينزع ما تادلو كذا في التبيين وهذا أيسر كذا في الاختيار وشرح المختار
والاصح أن يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في أمر الماء فأى مقدار قال انه في البئر ينزع ذلك المقدور وهو أشبه
بالقصة كذا في الكافي وشرح المبسوط للامام السرخسي والتبيين * ان مات فيها الدجاجة والسنور
والجمامة ونحوها ولم يكن مستفقا ولا منفسجا ينزع أربعون أو خمسون دلو هكذا في محيط السرخسي * وهو
الظاهر كذا في الهداية * اذا ماتت فأرة أو عصفور في بئر فاخرجت حين ماتت قبل أن تنفخ فانه ينزع منها
عشرون دلو الى ثلاثين بعد اخراج الفأرة والعصفور كذا في المحيط * ولا عبرة للنزع قبل اخراج الفأرة كذا

ولا يتوضأ بشيئ من التمر وعند محمد رحمه الله يجمع بين الثلاث ولو ترك واحد لا يجوز التقديم والتأخير فيه سواء
 كذا في الظهيرية * اتفق أصحابنا رحمهم الله ان الماء المستعمل ليس يطهر حتى لا يجوز التوضؤ به واختلفوا
 في طهارته قال محمد رحمه الله هو طاهر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى كذا في المحيط * الماء
 الذي ازيل به حدث أو استعمل على وجه القربة فالصحيح انه كما زيل العضو صار مستعملاً هكذا في الهداية
 سواء كان الحدث اكبر أو اصغر هكذا في العتي شرح الكرخي اذا غسل ذراعيه فامسك انسان يده تحت ذراعيه
 وغسلها بذلك الماء لا يجوز هكذا في فتاوى قاضي خان * اذا دخل المحدث والجنب او الحائض التي طهرت يده
 في الماء لا اغتراف لا يصير مستعملاً للضرورة كذا في التبيين وكذا اذا وقع الكوز في الحب فادخل يده فيه الى المرفق
 لاخراج الكوز لا يصير مستعملاً بخلاف ما اذا ادخل يده في الاناء أو رجله للتبريد فانه يصير مستعملاً لعدم
 الضرورة هكذا في الخلاصة * ويشترط ادخال عضو تام لصيرورة الماء مستعملاً في الرواية المعروفة عن أبي
 يوسف رحمه الله كذا في المحيط * وبادخال الاصبع أو الاصبعين لا يصير مستعملاً وبادخال الكف يصير مستعملاً
 كذا في الظهيرية * والجنب اذا انغمس في البئر طلب الدلو فعند أبي يوسف رحمه الله الرجل بجاله والماء بجاله
 وعند محمد رحمه الله تعالى كلاهما طاهر وعند أبي حنيفة رحمه الله كلاهما نجس * وعنه ان الرجل طاهر
 لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو اوفق الروايات هكذا في الهداية وهكذا في التبيين
 ولو انغمس للاغتسال للصلاة بفسد الماء بالاتفاق كذا في النهاية ولو وقعت الحائض في البئر ان كان بعد انقطاع
 الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالجنب وان كان قبل انقطاع الدم فهي كالرجل الطاهر لانها لا تخرج
 من الحيض بهذا كذا في الخلاصة وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو غسل عضو اسوى أعضاء الوضوء كما اذا
 غسل نغدة أو جنبه فالاصح انه لا يصير مستعملاً بخلاف أعضاء الوضوء هكذا في الخلاصة * واذا غسل رأسه
 ايملى شعره وهو متوضئ لا يصير مستعملاً كذا في الظهيرية * ولو توضأ الطاهر لازالة الطين أو العجين أو الدرن
 أو اغتسل الطاهر للتبريد لا يصير الماء مستعملاً كذا في فتاوى قاضي خان * المحدث اذا توضأ للتبريد أو للتعليم صار
 الماء مستعملاً عندهما وعند محمد رحمه الله لا يصير مستعملاً كذا في الخلاصة * في الجامع الصغير الحامى
 صبي توضأ هل يصير الماء مستعملاً اختار انه يصير مستعملاً اذا كان الصبي عاقلاً والافلاحة كذا
 في المضمرات * اذا غسل يده للطعام أو منه صار مستعملاً كذا في محيط السرخسي * المرأة اذا وصلت شعر
 غيرها بشعرها ثم غتت الشعر الذي وصلت لم يصير الماء مستعملاً * وان غتت شعرها صار مستعملاً
 كذا في السراج الوهاج والظهيرية * ولو غسل رأس انسان مقتول قد بان منه صار الماء مستعملاً كذا في محيط
 السرخسي * جنب اغتسل فانتضع من غسله شئ في انائه لم يفسد عليه الماء اما اذا كان يسيل منه سيلانا
 أفسده وكذا حوض الحمام على قول محمد رحمه الله لا يفسد ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج منه من الطهورية كذا
 في الخلاصة * غسالة الميت نجسة اطلق محمد رحمه الله في الاصل والاصح انه اذا لم يكن على يده نجاسة يصير الماء
 مستعملاً الا ان محمد رحمه الله انما اطلق لان الميت لا يتخلو عن النجاسة غالباً كذا في الظهيرية * ولو توضأ بالغسل
 او بما الورود لا يصير مستعملاً عند الكل كذا في التتارخانية * الماء المستعمل اذا وقع في البئر لا يفسد الا اذا
 غلب وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * (ومما يتصل بذلك مسائل) * عرق كل شئ معتبر بوضوءه كذا في
 الهداية عرق الحمار والبغل ولعابهما اذا وقع في الماء القليل أفدها وان قلا كذا في المحيط *
 وان أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلاة وان غش في ظاهر الرواية هكذا في خزائن المفتين * سور الادنى
 طاهر ويدخل في هذا الجنب والحائض والنفساء والكافر الاسور شارب الخمر ومن دعى فوه اذا شربا على
 فورد ذلك فانه نجس وان ابتلع ريقه مراراً طهره على الصحيح كذا في السراج الوهاج * اذا كان شارب
 شارب الخمر طويلاً يتنجس الماء وان شرب بعد ساعة كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة وكراهة سور المرأة
 للاجنبي كسوره لها ليس لعدم طهارته بل للاستلذاذ كذا في التتارخانية * وسور الفرس طاهر بالاجماع
 في الاصح كذا في الزاهدى * وكذا سور ما يؤكل لحمه من الدواب والطيور طاهر ما خلا الدجاجة والخلافة
 والابل والبقر الحلاله فدورها يكره حتى لو كانت الدجاجة محبوسة بحيث لا يصل منقارها تحت قدمها
 لا يكره وان وصل فهي بمعنى الخلافة كذا في محيط السرخسي * وسور ما ليس له نفس سائله مما يعيش

قوله فانه يصير مستعملاً اي ما لا في
 العضو فقط لا كل الماء وهكذا
 يقال فيما بعده اه

قوله يفسد الماء بالاتفاق عبارة
 غيره يستعمل تأمل اه

قوله صار مستعملاً اي اذا قصد
 اقامة السنة والا فلا يستعمل اه

قوله الا ان محمد الخ لا حاجة الى هذا
 التاويل لان اطلاق محمد مبنى على
 ان نجاسة الميت نجاسة خبيث
 لا نجاسة حدث اه

في الماء أو غيره طاهر هكذا في التبيين * وسور حشرات البيت كالخية والفأرة والسنور مكره كراهة تنزيه
 هو الاصح كذا في الخلاصة * ويكره ان تلمس الهرة في كف انسان ثم يمسى قبل غسلها أو يأكل من بقية الطعام
 الذي اكلت منه كذا في التبيين * وانما يكره ذلك في حق الغنى لانه يقدر على بدله أما في حق الفقير فلا يكره
 للضرورة كذا في السراج الوهاج * فان اكلت فأرة وشربت الماء في فورها يتنجس وان مكنت ساعة أو ساعتين
 ثم شربت لا يتنجس هو الصحيح كذا في الظهيرية * وسور سباع الطير مكره وعن أبي يوسف رحمه الله أنها
 اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها أنه لا قدر على منقارها لا يكره واستحسن المشايخ هذه الرواية كذا
 في الهداية * وكذا سور ما لا يؤكل لحمه من الطير طاهر مكره استحساناً هكذا في شرح المبسوط * الماء
 المكره اذا توضأ به مع وجود الماء المطلق كان مكرهاً وعند عدمه لا يكون مكرهاً كذا في الاختصار شرح
 المختار * وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس كذا في الكثر * حب الماء اذا ترشح منه الماء في الكلب
 فلمس الحب فاما الذي في الحب طاهر كذا في الخلاصة * وغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثاً كذا في
 الهداية * وسور البغل والحمار مكوك والصحيح أنه طاهر وانما الشك في طهوريته هكذا في فتاوى قاضي خان *
 وعلى الجهور كذا في الكافي فان لم يجد غيرهما توضأ بهما وتيم وأيمهما قدم جاز كذا في السراج الوهاج ولا يجوز
 الاكتفاء باحدهما كذا في خزائن المفتين والافضل تقديم الوضوء والاعتسالى به عندنا كذا في البحر الرائق *
 اختلفوا في النية في الوضوء بسور الحمار والاحوط أن ينوي كذا في فتح القدير ولو وقع سور الحمار في الماء
 يجوز التوضؤ به ما لم يغلب عليه كالماء المستعمل كذا في محيط السرخسي * بول الخفاش وخرجه
 لا يفسد الماء والثوب كذا في فتاوى قاضي خان * وموت ما ليس له نفس سائله في الماء لا ينجسه كالقمل والذباب
 والزناير والعقارب ونحوها * وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان وفي غير الماء
 قبل غير السمك يفسده وقيل لا وهو الاصح * والضفدع البصري والبري سواء كذا في الهداية قال أبو القاسم
 الصفارويه ناخذ كذا في المضمرات * ولا فرق في الصحيح بين أن يموت في الماء أو خارج الماء ثم يلقى فيه كذا في
 التبيين ويستوى الجواب بين المتفسخ وغيره الا انه يكره شرب الماء لانه لا يتخلو عن اجرائه وهو غير مأكول
 كذا في محيط السرخسي * وما يعيش في الماء ما يكون تولده ومشواه في الماء * وما في المعاش دون ما في
 المولد يفسد كذا في الهداية * ولا عبرة للغبار النجس اذا وقع في الماء انما العبرة للتراب كذا في القنية * خشية
 أصابها نجاسة أو سرقين فاحترقت فصارت رماداً فوقع في الماء القليل لا يفسده عند محمد رحمه الله وعليه
 الفتوى هكذا في المضمرات * شعر الميت وعظمها طاهران وكذا العصب والحافر والخلف والطلق والقرن
 والصوف والوبر والريش والسنن والمقار والمخلب وكذا شعر الانسان وعظمه وهو الصحيح هكذا في الاختصار
 شرح المختار * هذا اذا كان الشعر مخلوقاً أو مجزواً أما اذا كان مستوفافاًه يكون نجساً كذا في السراج الوهاج
 * وانقصة الميتة ولبنها في ضرعها وشر البيضة الخارجة والسحلة الساقطة من امها وهي ميتة طاهرة عند أبي
 حنيفة رحمه الله كذا في محيط السرخسي * ونالحة السمك ان كانت بجبال أو أصابها الماء لم تفسد فهي طاهرة
 والاصح انها طاهرة بكل حال ومن الذكبة طاهرة بالاتفاق كذا في التبيين * أما الخنزير فجميع اجزائه نجسة كذا
 في الاختصار شرح المختار * لو وقع في البئر عظم الميتة وعليه لحم أو دسم تنجس والا كذا في معراج الدراية * جلد
 الانسان اذا وقع في الماء او قشره ان كان قليلاً مثل ما يتناثر من شقوق الرجل ونحوها لا يفسد الماء وان كان كثيراً
 يعني قدر الظفر ففسده والظفر لا يفسد الماء كذا في الخلاصة * كل اهاب دغ دباعة حقيقة بالادوية أو حكمية
 بالتريب والتشميس والالقاء في الرح فقد طهر وبازت الصلاة فيه والوضوء منه الاجل الادنى والخنزير هكذا
 في الزاهدى * ولو أصابها ماء بعد الدباجة الحقيقية لا يعود نجساً وبعد الحكمية الاظهر أنه لا يعود نجساً كذا
 في المضمرات * وما طهر جلد به بالدباغ طهر جلد به بالدكا وكذا لجميع اجزائه تطهر بالدكا لا بالدم وهو الصحيح
 من المذهب كذا في محيط السرخسي * الكوز الذي يوضع في نواحي البيت ليغترف به من الحب فان له أن
 يشرب ويتوضأ منه ما لم يعلم أن به ذراً * اذا فرقت الفأرة من الهرة ومزت على قصعة ماء ذكر شمس الأئمة
 الحلو في رحمه الله ان الهرة ان جرحتها تنجس القصعة والا لا * وفي شرح الطحاوي تنجس مطلقاً لانها تبول
 غالباً من خوف الهرة هكذا في المحيط وهو المختار هكذا في الخلاصة * ويجوز للرجل أن يتوضأ من الحوض

الذي يخاف أن يكون فيه قدر ولا يقين به وليس عليه أن يسأل عنه ولا يدع التوضؤ منه حتى يتيقن أن فيه قدرًا لا أثره كذا في المحيط * ولو ظنه نجسًا فتوضأ منه ثم ظهر أنه طاهر يجوز هكذا في الخلاصة * سبع ممر بالركبة وغلب على ظنه شربه متهايطنجس والافلام كذا في البحر الرائق تأقلا عن الميتى في الفتاوى العتبية ولو وجد في العصر ماء قليلًا يجوز أن يأخذ منه ويتوضأ فان كانت يدُه نجسة وليس معه ما يغترف به منه فانه يوقع منديلًا واداسال الماء على يده من المنديل طهرت * وان وجد على شطه علامة دخول الكلب فان كان قريبًا من الماء بحيث يعلم أنه يتسدر على الشرب منه لا يتوضأ وان كان غير ذلك يجوز كذا في التتارخانية ولو أن الصبيان واهل الرستاق يضعون ايديهم على الدلو والشاة فالدلو والشاة طاهران كذا في الظهيرية ما لم يعلم يتقنا بالنجاسة كذا في فتح القدير * اذا أدخل الصبي يده في كوز ماء أو رجله فان علم ان يده طاهرة ييقن بجوز التوضؤ به وان كان لا يعلم انها طاهرة أو نجسة فالمستحب أن يتوضأ بغيره ومع هذا لو توضأ أجزاء كذا في المحيط * واذا خاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام بعد ما غسل قدميه وخرج فان لم يعلم أن في الحمام جنبًا أجزأه وان لم يغسل قدميه وان علم أن فيه جنبًا فقد اعتدل فعلى رواية محمد رحمه الله لا يلزمه أن يغسل وهو الظاهر كذا في المحيط * اذا مسح أعضاءه بالمنديل وابتل حتى صار كثيرًا أو تقاطر الماء من أعضائه على قوب مقدار الكثير الفاحش جازت الصلاة معه لان الماء المستعمل طاهر عند محمد وهو المختار * وعندهما وان كان نجسًا لكن سقط اعتبار نجاسته ههنا لما كان الضرورة هكذا في البدائع * ويكره شرب الماء المستعمل كذا في الخلاصة * في جامع الجوامع اذا تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه ان تغسرت أو صافه لا يتنقع به من كل وجه كالبول والابازسقي الدواب ويل الطين ولا يطين به المسجد كذا في التتارخانية * البول في الماء الجاري مكروه كذا في الخلاصة ويكره البول في الماء الراكد هو المختار كذا في التتارخانية * حوض فيه عصير فوق البول فيه ان كان عشرًا في عشر لا يفسده وان كان أقل أفسده كما في الماء كذا في الخلاصة

(الباب الرابع في التيمم وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في امور لا بد منها في التيمم) (منها النية) وكيفيتها أن ينوي عبادة مقصودة لا تنصح الا بالطهارة ونية الطهارة أو استحباب الصلاة تقوم مقام ارادة الصلاة ولا يجب التمييز بين الحدث والنجاسة حتى لو تنجس الجنب يريده الوضوء جاز كذا في التبيين وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * لو تيمم لصلاة الجنائز أو لسجدة التلاوة أجزأه أن يصلي به المكتوبة بخلاف كذا في المحيط * ولو تيمم لقراءة القرآن عن ظهر القلب أو عن المصحف أو لزيارة القبور أو لدفن الميت أو للادذان أو للاقامة أو لدخول المسجد أو لخروجه بأن دخل المسجد وهو متوضئ ثم أحدث أو لمس المصحف وصلى بذلك التيمم قال عامة العلماء لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان ولو تيمم لسجدة الشكر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يصلي المكتوبة بذلك التيمم وعند محمد يصلي بناء على أن السجدة قريبة عند محمد خلافا لهما كذا في الذخيرة * ولو تيمم للسلام أو لرد السلام لا يجوز اداء الصلاة بذلك التيمم كذا في فتاوى قاضي خان ولو تيمم يريده تعليم الغير ولا يريده الصلاة لم يجزئه عند الثلاثة كذا في الخلاصة وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضي خان * والكافر اذا تيمم للسلام فاسلم لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمم عند أبي حنيفة ومحمد كذا في الخلاصة * مريض يعمه غيره فالنية على المريض دون التيمم كذا في الفتنة (ومنها الضربتان) مسح باحداهما وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين كذا في الهداية ويمسح المرفق كذا في فتاوى قاضي خان وفي الحلية يمسح من وجهه ظاهر البشرة وظاهر الشعر على الصحيح كذا في معراج الدراية وهكذا في فتح القدير * مسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون كذا في الزاهدي وهل يمسح الكف الصحيح أنه لا يمسح وضرب الكف يكتفى كذا في المخترات وان مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزئه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى احدى يديه أجزأه في الوجه واليد الاولى وبعد الضرب لليد الاخرى كذا في السراج الوهاج * واذا أراد التيمم ففعل في التراب وذلك به جده كله ان كان التراب أصاب وجهه وذراعيه وكفيه جاز وان لم يصب لم يجز هكذا في الخلاصة * مقطوع اليدين من الرسغ يمسح ذراعيه ومقطوع الذراعين يمسح موضع القطع وان كان القطع فوق المرفق لا يجب المسح كذا في محيط

السرخصي * ولو شئت سداه يمسح يده على الارض ووجهه على الحائط ويجزئه ولا يدع الصلاة هكذا في الذخيرة في الفصل الخامس قيل فصل التيمم * لو ضرب يديه فقبل أن يمسح أحدث لا يجوز المسح تلك الضربة كما لو أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الاعضاء وبه قال السيد أبو شجاع * وقال القاضي الاسيبي لا يجوز كن ملائكته ماء فحدث ثم استعمله وفي الخلاصة والاصح أنه لا يستعمل ذلك التراب كذا اختاره شمس الاعنة كذا في فتح القدير * (ومنها الاستيعاب) استيعاب العضوين في التيمم واجب في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخصي وهو المختار كذا في المخترات حتى لو لم يمسح تحت الحاجبين وفوق العينين لا يجزئه كذا في محيط السرخصي * ولا بد من نزع الخاتم والسوار كذا في الخلاصة * ويمسح الوتره التي بين الخفين * ويجب تحليل الاصابع ان لم يدخل يدها غبار كذا في التبيين * (ومنها الصعيد الطيب) يقيم بطاهر من جنس الارض كذا في التبيين * كل ما يحترق فيصير مادا كالطبخ والحشيش ونحوهما أو ما ينطبع ويلين كالخديد والصفرة والحامس والزجاج وعين الذهب والفضة ونحوها فليس من جنس الارض * وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها كذا في البدائع * فيجوز التيمم بالتراب والرمل والسجدة المنعقدة من الارض دون الماء والحص والنورة والكحل والزرنج والمغرة والكبريت والفسفور وزج والعقيق والبلخس والزمرد والبرجد كذا في البحر الرائق * وبالباقوت والمرجان كذا في التبيين * وبالأجر المشوي وهو الصحيح كذا في البحر الرائق وهو ظاهر الرواية هكذا في التبيين * وبالغرف الا اذا كان عليه صمغ ليس من جنس الارض كذا في خزائن الفتاوى * وبالجرج عليه غبار أو لم يكن بان كان مغسولا أو أمس مدقوقا أو غير مدقوق كذا في فتاوى قاضي خان * وبالبطين الاحمر والاسود والايض كذا في البدائع والاصفر كذا في الخلاصة * والاخضر كذا في التتارخانية * وبالارض السنية والطين الرطب كذا في البدائع * وبالمردارسج المعدني دون المنفذ من شيء آخر هكذا في محيط السرخصي * أما الملح فان كان ما يذوب لا يجوز به اتقا فان كان جبليا فقيسه روايتان وصحح كل منهما ولكن الفتوى على الجواز كذا في البحر الرائق * الارض اذا احترقت فقيم بذلك التراب الاصح أنه يجوز هكذا في الظهيرية * ولو تيمم بالادنى المدقوقة أو غير المدقوقة لا يجوز * ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لا يجوز وان لم يكن مسبوكا وكان مختلطا بالتراب والغلبة للتراب جاز كذا في محيط السرخصي * ولا يجوز بالرماد والغبر والكافور والمسك كذا في الظهيرية * ولا بالماء المتجمد هكذا في التبيين * ويجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد كذا في السراج الوهاج وهو الصحيح * وصورة التيمم بالغبار أن يضرب يديه ثوبا أو وليدا أو وسادة أو ما شبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم أو ينفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم كذا في المحيط * ولو أصاب الغبار وجهه ويديه فمسح به نأوا بالتيمم يجوز وان لم يمسح لا يجوز كذا في الظهيرية * ولو وضع يديه على حنطة أو شعير أو غير ذلك من الحبوب فمسح يديه غبار فان بان أثره جاز به التيمم كذا في السراج الوهاج * وان لم يبين لا يجوز هكذا في البحر الرائق * واذا خالط التراب ما ليس من جنسه فالعبارة للقلبة كذا في الظهيرية * ولو كان المسافر في طين وردغة لا يجد ماء ولا صعيدا وليس في ثوبه وسرجه غبار يلمح ثوبه أو بعض جسده بالطين فاذا جف تيممه ولا ينبغي أن يقيم ما لم يجف ذهب الوقت لان فيه تلميح الوجه من غير ضرورة فيصير بمعنى المثلة وان تيمم به أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لان الطين من اجزاء الارض وما فيه من الماء مستهلك كذا في البدائع * وان صار الطين مغلوبا بالماء فلا يجوز به التيمم هكذا في محيط السرخصي * اذا تيمم بغبار الثوب النجس لا يجوز الا اذا وقع التراب بعد ما جف الثوب كذا في النهاية * الارض اذا أصابها النجاسة فيبيت وذهب أثرها لا يجوز التيمم بها كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها المسح بثلاثة اصابع) لا يجوز المسح بأقل من ثلاثة أصابع كسح الرأس والخفين كذا في التبيين * (ومنها عدم القدرة على الماء) يجوز التيمم لمن كان بعيدا من الماء ميلاهو المختار في المقدار وسواء كان خارج المصر أو فيه وهو الصحيح وسواء كان مسافرا أو مقبلا هكذا في التبيين * لا يجوز التيمم لعدم الماء في المصر وكذا القرى التي لا يفارقها أهلها أو أكثرهم نهارا وكرعن السلي جواز ذلك والصحيح عدم الجواز والخلاف بعد الطلب وأما قبله فلا يجوز اجماعا كذا في السراج الوهاج * واقرب الاقوال أن المسح وهو ثلث الفرسخ

قوله بالمردارسج بضم الميم وهو الرصاص الذي يتفصل عن الفضة

٥١

قوله بالرمادى رماد نحو الحطب والخشب اما رماد الحجر كصلى وكلس فيجوز به ٥١ بحر اوى

أربعة آلاف ذراع طول كل ذراع أربع وعشرون أصبعاً وعرض كل أصبع ست حبات شبر مربعة ظهرها
لبطن هكذا في التيميم. والمعتبر المسافة دون خوف الوقت كذا في الهداية. وتيميم لخوف سبع أوعد وسواء كان
خائفاً على نفسه أو على ماله هكذا في العناية أو لخوف حبة أو نار هكذا في التيميم. وكذا لو كان عند الماء لص
أو ظالم يؤذيه تيميم كذا في القنينة. وفي التيميم لخوف ضياع الوديعة أو قصد غريم أو فاد به كذا في
الزاهدي والكفاية. وكذا إذا خافت المرأة على نفسها بأن كان الماء عند فاسق كذا في البحر الرائق والنهر
القائى. وكذا إذا خاف العطش على نفسه أو رفيقه أو الخاطلة أو آخر من أهل القافلة أو دابته أو كلابه لما شئته
أو صده في الحال أو نافي الحال. وكذا إذا كان محتاجاً إليه للجن دون اتخاذ المرقعة. ويجوز التيميم إذا خاف
الجنب إذا اغتسل بالماء أن يقتله البرد أو يجرسه هذا إذا كان خارج المصر إجماعاً فإن كان في المصر فكذا عند أبي
حنيفة خلافاً لهما والخلاف فيما إذا لم يجد ما يدخل به الحمام فإن وجد لم يجز إجماعاً وفيما إذا لم يجد على تسخين
الماء فإن قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج. وإذا خاف الحدث أن يوضأ أن يقتله البرد أو يجرسه تيميم هكذا في
الكافي واختاره في الأسرار. لكن الأصح عدم جواز إجماعاً كذا في النهر القائى. والصحيح أنه لا يباح له التيميم
كذا في الخلاصة وقفاوى قاضى خان. ولو كان يجد الماء إلا أنه مريض يخاف أن يستعمل الماء اشتد مرضه
أو أبطأ برؤيته تيميم لا فرق بين أن يشتد بالبحر كالمشكى من العرق المذنى والمبطون أو بالاستعمال كالجدري
ونحوه أو كان لا يجد من يوضئه ولا يقدر بنفسه فإن وجد خادماً أو ما يستأجره أجيراً أو عنده من لو استعان به
أعانه فعلى ظاهر المذهب أنه لا تيميم لأنه قادر كذا في فتح القدير. ويعرف ذلك الخوف أما بغلبة الظن عن أمانة
أو تجرية أو أخبار طبيب خاذق مسلم غير ظاهر الفسق كذا في شرح منة المصلى لأبراهيم الخليلي. وإن كان به
جدري أو جراحات يعتبر إلا كثر محدثاً كان أو جنباً في الجنابة يعتبر أكثر البدن وفي الحدث يعتبر أكثر
أعضاء الوضوء فإن كان الأكثر صحيحاً والأقل جريحاً يغسل الصحيح ويمسح على الجريح إن أمكنه وإن لم يمكنه
المسح يمسح على الجائر أو فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيميم. وإن كان نصف البدن صحيحاً والنصف
جريحاً اختلف المشايخ فيه والأصح أنه تيميم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط. وفي جمع العلوم
له التيميم في كل خوف البق أو مظهر أو حر شديد كذا في الزاهدي والكفاية. المسافر إذا انتهى إلى بئر وليس معه
دلو كان له أن تيميم. وكذا إذا كان معه دلو وليس معه رشاء قالوا هذا إذا لم يكن معه منديل فإن كان معه
منديل لا تيميم. ولو كان مع رفيقه دلو ملوك له وقال له رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم أدفعه إليك فالمستحب له أن
ينتظر وإن تيميم ولم ينتظر جاز كذا في فتاوى قاضى خان. ولا تيميم عند وجود آلة التقوير في نهر جامد تحت ماء
وقيل تيميم وفي جدد ونخل ومعه آلة الذوب لا تيميم وقيل تيميم والظاهر الأول منهما كما لا يخفى هكذا في البحر الرائق.
الأسير في دار الحرب إذا أمنه الكافر عن الوضوء والصلاة تيميم ويصلى بالأجاء ثم بعد إذا خرج وكذا الرجل
إذا قال لغيره إن وضأت حبستك أو قتلتك فإنه يصلى بالتيميم ثم يعيد كذا في فتاوى قاضى خان. المحبوس
في السجن يصلى بالتيميم ويعيد بالوضوء لأن العجز عما تحقق بصنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في إسقاط حق الله
تعالى. ولو حبس في السفر تيميم ويصلى ولا يعيد لأنه انضم عذر السفر إلى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم
الماء فتحقق العدم من كل وجه كذا في محيط السرخسى. والأصل أنه في أمكنه استعمال الماء من غير لحوق
ضرر في نفسه أو ماله وجب استعماله. وما زاد على ثمن المثل ضرر فلا يلزمه بخلاف ثمن المثل كذا في البحر
الرائق. (ومنها الطلب) مسافر غلب على ظنه أن يقر به ماء وجب الطلب بقدر غلوة ولا يجب الطلب عليه بغير
غلبة ظن أو أخبار كذا في الكافي. وإذا شك يستحب له الطلب وإن لم يشك تيميم ولم يكن تاركاً للأفضل هكذا
في السراج الوهاج. والغلاة أربعة مائة ذراع كذا في الظهيرية. ولو بعث من يطلبه له كفاء عن الطلب بنفسه
ولو تيميم من غير طلب وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم يجده وجب عليه الإعادة عندهما خلافاً لابي يوسف كذا
في السراج الوهاج. ولو قرب من الماء ولم يعلم به ولم يكن يحضره من يسأله أجزأه التيميم. وإن كان يحضره
من يسأله فلم يسأله حتى تيميم وصلى ثم سأل فأخبره بما قرب لم يجز صلاته كالذي نزل بالعمرة أن لم يطلب الماء
لم يجز تيميم وإن سأل في الأثناء فلم يجزه حتى تيميم وصلى ثم أخبر بما قرب لم يجز صلاته لأنه فعل ما عليه كذا
في محيط السرخسى. لو كان مع رفيقه ماء فظن أنه إن سأل أعطاه لم يجز التيميم وإن كان عنده أنه لا يعطيه يجوز

التيميم. وإن شك في الإعطاء وتيميم وصلى فسأله وأعطاه بعيد كذا في الكافي وهكذا في شرح الزيادات للعلاني.
وإن منع قبل شروعه وأعطاه بعد فراغه لم يعد وإن أي أن يعطيه إلا بثنى المثل إن لم يكن معه غنة تيميم وإن
كان لم ييميم وإن لم يسع إلا بثنى فأحسن وهو ضعف القيمة تيميم هكذا في الكافي. وتعتبر قيمة الماء في أقرب المواضع
من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فتاوى قاضى خان. التيميم المصلى رأى مع رفيقه ماء فإن كان أكبر رآه
أن يعطيه بقطع صلاته وإن كان يشك فيه يحض على صلاته فإن أتم بسأله فإن أعطاه وضأ وأعاد الصلاة وإن
أبى تمت صلاته وإن أعطاه بعد ما أبى لم ينتقض ما مضى كذا في محيط السرخسى.
(الفصل الثاني فيما ينتقض التيميم). ينتقض التيميم كل شيء ينتقض الوضوء كذا في الهداية. وينتقض القدرة
على استعمال الماء الكافي الفاضل عن حاجته كذا في البحر الرائق. جنب اغتسل وبقي لمعة وفي ماؤه تيميم
لبقاء الجنابة فإن أحدث تيميم للحدث فإن وجد ماء يكتفي بماء صرفه اليه ما وان كفى معيناً صرفه اليه والتيميم للآخر
باق وإن كفى واحد غير معين صرفه إلى اللمعة وأعاد تيميم للحدث عند محمد. وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
لا يعيد ولو صرفه إلى الوضوء جاز وتيميم لجنابته انتفاقاً فإن لم يكن تيميم للحدث قبل وجود هذا الماء فقيم قبل غسل
اللمعة للحدث لم يجز عند محمد وعند أبي يوسف يجوز والاول أصح وإن لم يكن واحداً في تيميمهما. جنب على يده
لمعة أحدث قبل أن يتيميم تيميم لهما واحداً أو بالهما فإن تيميم لهما ثم وجد ماء يكتفي لاحدهما غير معين صرفه إلى
اللمعة ويعيد التيميم للحدث عند محمد هكذا في الكافي. وإن كفى لاحدهما بعينه غسله وبقي التيميم في حق الآخر
كذا في شرح الوفاية. ولو كان على ظهره لمعة وقد نسي أعضاء الوضوء والماء يكتفي لاحدهما صرفه إلى إيماشا
لكن الصرف إلى أعضاء الوضوء أحب هكذا في شرح الزيادات للعلاني. مسافر محدث نجس الثوب معه ماء
يكتفي لاحدهما بغسل به التجاسة وتيميم للحدث. ولو تيمم أو لا ثم غسل التجاسة بعيد التيميم لأنه تيميم وهو قادر على
ما يتوضأ به كذا في محيط السرخسى. وإن توضأ بالماء وصلى في الثوب النجس جاز ويكون مسياً فيما فعل كذا
في فتاوى قاضى خان. إذا زال المرض الميم ينتقض تيميمه. المسافر إذا تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضاً يبيح
له التيميم لو كان مقيماً لم يجزه الصلاة بذلك التيميم لأن اختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى
عن الثانية وتصور الأولى كان لم تكن كذا في الفصول العمدية في أحكام المرضى في كتاب الطهارة. ولو
مر بجماء وهو نائم فالأصح أنه لا ينتقض عند الكل كذا في الزاهدي. وإن مر على الماء وهو في موضع لا يستطيع
النزول إليه لخوف عدو أو سبع لم ينتقض هكذا في السراج الوهاج. وكذا إذا أتى بئر أو ليس معه دلو ورشاً
أو وجد ماء وهو يخاف على نفسه العطش لا ينتقض. والأصل فيه أن كل مانع وجوده التيميم فنقض وجوده
التيميم وما لا فلا كذا في البدائع. ولو مر بالماء وهو تيميم لكنه نسي أنه تيميم ينتقض تيميمه كذا في خزائن المفتين.
تيميمون قال لهم رجل هذا الماء يتوضأ به أيكم شاء وهو يكتفي لواحد بطل تيميمهم ولو قال هذا الماء لكم
وقبضوه لا ينتقض تيميمهم كذا في الكافي. ولو أذوا لواحد منهم انتقض تيميمه في قولهما وأما على قياس قول أبي
حنيفة فلا والصحيح فساد التيميم إجماعاً كذا في السراج الوهاج. المسافر إذا مر في القلاة بماء موضوع في حب
أو نحوه لا ينتقض تيميمه وليس له أن يتوضأ منه إلا أن يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرة على أنه للشرب والوضوء
جميعاً كذا في فتاوى قاضى خان. التيميم في السفر إذا وجد من الماء قدر ما يكتفي لغسل أعضاء الفريضة مرة
مرة ولو غسل على وجه السنة لا يكفي انتقض تيميمه هو المختار كذا في الخلاصة. واعتراض الردة على التيميم
لا يطل التيميم حتى لو سلم وصلى بذلك التيميم يجوز عندنا كذا في فتاوى قاضى خان.
(الفصل الثالث في المتفرقات). سقى التيميم سبع أقبال الدين بعد وضعهما على التراب وأديارهما وتفضهما
وتفريق الأصابع والتسجعة في لوله والترتيب والموااة كذا في البحر الرائق والنهر القائى. وكيفيه التيميم
أن يضرب يديه على الأرض يقبل بهما ويدبر ثم رفعهما وينتقض كذا في التيميم. بقدر ما يتساقط التراب كذا
في الهداية. ومسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء ثم يضرب يديه على الأرض كذلك ومسح بهما ذراعيه
إلى المرفقين كذا في التيميم. قال مشايخنا ومسح يديهما بأصابع يديه اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع
إلى المرفقين ثم مسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى إلى الرسغ وعبر باطن إيمامه اليسرى على ظاهر إيمامه
اليمنى ثم يفعل باليد اليسرى كذلك وهو الا حوط كذا في محيط السرخسى. وهكذا في البدائع. لو تيميم قبل

قوله وهو ضعف القيمة وقيل
لا يدخل تحت تقويم المقومين
وهو الا وفق اه

قوله وعند أبي يوسف الخ يظهر أنه
الوجه اه ابن عابد بن
قوله بقي تيميمه في التنازل الثانية
لكن يصرف الماء إلى اللمعة قليلاً
للعناية اه

قوله وهو نائم أي متمكن ولا ينتقض
تيميمه بالنوم تأمل اه بحر اوى

قوله الا ان يكون كسبه في شرح
المنية الاولى الاعتبار بالعرف
لا بالكثرة الا اذا اشتبه اه

قوله والغالب في السفر فالواحد
محط التعليل قال في الحلية وهذا
يشير إلى أنه لو كان يحضره أو يقرب
منه ماء يجب الإعادة لتجديد
إكون المنع من العبد اه

دخول الوقت جازعنا هكذا في الخلاصة * ويصلي بالتيم الواحد ما شاء من الصلوات فرضا أو نقلا كذا
في الاختيار شرح المختار * ويستحب التأخير إلى آخر الوقت لمن يغلب على ظنه أنه يجد الماء في آخره إذا كان
بينه وبين موضع رجوعه ميل هكذا في معراج الدراية قال الخنذي يؤخر إلى آخر وقت الجواز قال غيره إلى آخر
وقت الاستحباب وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * وإن لم يكن على طمع من وجود الماء لا يؤخر ويقيم
ويصلي في الوقت المستحب كذا في البدائع * وهكذا في شرح الطحاوي والكافي * ثلاثة في السفر جنب وحائض
طهرت وسبت وثمة ماء مقدار ما يكفي لأحدهم فإن كان الماء ملكا لأحدهم فهو أولى به وإن كان الماء لهم
جميعا لا يصرف إلى أحدهم ويساح التيم للكل وإن كان مباحا كان الجنب أولى به كذا في فتاوى قاضي خان
وهو الأصح هكذا في الظهيرية * وكذا لو كان مكان الحائض محدث يصرف إلى الجنب كذا في الخلاصة *
ولو كان الماء بين الابن والابن فالابن أولى به كذا في فتاوى قاضي خان * لو كان مع الجنب ما يكفي للوضوء يقيم
ولا يجب التوضوء إلا إذا كان مع الجنب حدث يوجب الوضوء وكذا لو كان مع المحدث ما يكفي لغسل بعض
أعضاء الوضوء فإنه يقيم من غير غسله هكذا في شرح الوقاية * تيم وفي رحله ماء لا يعلم به أو تيمه فصلي أجزائه
عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * والخلاف فيما إذا وضعه بنفسه أو وضعه
غيره بأمره أو بغير أمره بعلمه وإن كان بغير علمه لا يبعد اتفاقا كذا في التبيين * والذي ذكر في الوقت وبعده سواء كذا
في الهداية * وإذا ضرب خباءه على رأسه بقرعة غطي رأسها وفيها ماء وهو لا يعلم أو كان على شط النهر وهو لا يعلم
فقيم وصلى به جازعنا خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * إذا شك أو ظن أن ماء قد قضي وصلى
ثم وجد أنه يبعد اجتماعا * ولو كان على ظهره أو معلقا في عنقه أو موضوعا بين يديه قبه وتيم لا يجوز اجتماعا
كذا في السراج الوهاج * ولو كان الماء على الأكاف معلقا أن كان راكبا والماء في موضع الرحل جازوا أن كان
في مقدمه لا يجوز وأن كان سائقا أن كان في مؤخر الرحل لا يجوز وأن كان في مقدمه جازوا أن كان قائدا جازوا
كيف ما كان هكذا في محيط السرخسي * وإذا لم يقدر المريض على الوضوء والتيم وليس عنده من يوضئه
وتيمه فإنه لا يصلي عندهما * قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل رحمه الله وأيت في الجمع الصغير للكرخي
أن مقطوع اليدين والرجلين إذا كان بوجهه براحة يصلي بغير طهارة ولا تيم ولا يبعد * وهذا هو الأصح
كذا في الظهيرية * ولو أن المحبوس لم يجد ماء ولا ترابا تطييفا لا يصلي في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
كذا في فتاوى قاضي خان * وهذا إذا لم يمكنه أن يتقرب الأرض أو الحائط بشئ فإن أمكنه يستخرج التراب ويقيم
كذا في الخلاصة * وفي الإيضاح إذا كان لو توضع أسلُس بوله وإن تيم لا يسلس جازله التيم كذا في السراج الوهاج
رجل في البادية معه ماء زمزم في القمعة وقدر من رأسه لا يجوز التيم كذا في الخلاصة * ويجوز التيم إذا
حضرته جنائز والولي غيره يخاف أن اشتغل بالطهارة أن تقوته الصلاة ولا يجوز للولي وهو الصحيح هكذا
في الهداية * ولأن أمره الولي هكذا في الخلاصة * ويجوز التيم للولي إذا كان من هو مقدم عليه حاضر اتفاقا
لأنه يخاف الموت * وكذا يجوز له التيم إذا أذن لغيره بالصلاة هكذا في الجرارائق * صلى على جنازة تيم
ثم أتى بأخرى فإن كان بين الثانية والأولى مقدار مئة يذهب ويتوضأ ثم يأتي ويصلي أعاد التيم وإن لم يكن
مقدار ما يقدر صلى ذلك صلى بذلك التيم وعليه الفتوى هكذا في المضمرات * التيم لصلاة العيد قبل الشروع
بها لا يجوز للإمام إذا لم يصح خروج الوقت ولا يجوز كذا في الجرارائق * ولا يجوز للمقتدي أن لم يصح
قوت الصلاة لو توضع ولا يجوز * ولو أحدث أحد هما بعد الشروع فيها بالتيم تيم وبني بلا خلاف وكذلك بعد
الشروع بالوضوء أن خاف ذهاب الوقت بالإجماع وإن لم يصح ذهابه فإن كان يرجو إدراك الإمام قبل الفراغ
لا يساح له التيم بالإجماع وإن لم يرج إدراكه قبل الفراغ تيم وبني عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما هكذا
في النهاية * والأصل أن كل موضع يقوت فيه الأداء لا إلى خلف فإنه يجوز له التيم وما يقوت إلى خلف لا يجوز له
التيم كالجمعة كذا في الجوهر النيرة * ولو تيم انسان من مكان واحد جاز كذا في محيط السرخسي * وإذا تيم
من أرامن موضع واحد جاز كذا في التواريخ * ويجوز التيم للجنب لصلاة الجنازة وصلاة العيد كذا في
الظهيرية * ومن استيقن بالتيم فهو على تيمه حتى استيقن بالمحدث ومن استيقن بالمحدث فهو على حديثه حتى
يستيقن بالتيم كذا في الخلاصة * والتيم على التيم ليس بغيره كذا في القنية * والمسافر أن يطأ جاريته وإن علم

قوله رخص رأسها ومه الزق
بعضه بعض وضيم كرمه
قاموس اه

أنه لا يجد الماء كذا في الخلاصة * المعتلى إذا قال له نصراني خذ الماء فإنه يمضي على صلاته ولا يقطع لأن
كلامه قد يكون على وجه الاستعزاء فلا يقطع بالشك فإذا فرغ من الصلاة سأله أن اعطاه أعاد والأقلا كذا
في فتاوى قاضي خان

(الباب الخامس في المسح على الخفين)

المسح على الخفين رخصة ولو أتى بالعزيمة بعد ما رأى جواز المسح كان أولى كذا في التبيين * وهذا الباب
يشتمل على فصلين

(الفصل الأول في الأمور التي لا يثبت منها في جواز المسح) * (منها) أن يكون الخلف مما يمكن قطع
السفر به وتتابع المشي عليه ويسترا الكعبين وستر ما فوقهما ليس بشرط هكذا في المحيط حتى لو لبس خفا لا ساق له
يجوز المسح أن كان الكعب مستورا * ويمسح على الجوارب المجلدة وهو الذي وضع الجلد على أعلاه وأسفله
هكذا في الكافي * والمنعل وهو الذي وضع الجلد على أسفله كالنعل للقدم هكذا في السراج الوهاج *
والخفين الذي ليس بجلد ولا منعل بشرط أن يستمسك على الساق بالربطة ولا يرى ما تحته وعليه الفتوى كذا
في النهر الفائق * إذا لبس مكعبا لا يرى من كعبه أو قدسبه الامقدار أصبع أو أصبعين جاز المسح عليه
وهو بمنزلة الخلف الذي لا ساق له كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا لبس الجرموقين فإن لبسهما وحدهما
فإن كانا من كرايس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما * وإن كانا من أديم أو ما يشبهه يجوز * وإن لبسهما فوق
الخفين فإن كانا من كرايس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما لأن يكونا رقيقين يصل البلل إلى ما تحته *
وإن كانا من أديم أو ما يشبهه أجعوا أنه إذا لبسهما بعد ما أحدث قبل أن يمسح على الخفين أو بعد ما أحدث
ومسح عليهما لا يجوز المسح عليهما * وإن لبسهما قبل أن يحدث جاز المسح عليهما عندنا هكذا في المحيط * ولو
لبس الخفين ولبس أحد الجرموقين جازله أن يمسح على الخلف الذي لا جرموق عليه وعلى الجرموق كذا في فتاوى
قاضي خان * والخلف على الخلف كالجرموق كذا في الخلاصة * ولو لبس خفا إذا طاقه أن يمسح عليه كذا في
الكافي * والصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللب أو التريكة لأن مواظبة المشي فيها سفرا
يمكن كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي * الجاروق أن كان يستر القدم ولا يرى من الكعب ولا من ظهر
القدم لا قدر أصبع أو أصبعين جاز المسح * وإن لم يكن كذلك لكن يستر القدم بالجلد أن كان متصلا بالجواروق
بانحرز جاز المسح عليه * وإن شدة بشئ لا كذا في الخلاصة * ولا يجوز المسح على الخلف المتخذ من الحديد والبرنج
والخشب هكذا في الجوهر النيرة (ومنها) أن يكون الممسوح من ظاهر كل خف مقدار ثلاث أصابع البد على
الأصبع هكذا في محيط السرخسي * أصغرها هكذا في فتاوى قاضي خان * ولا يجوز المسح على باطن الخلف
أو عقه أو أساقه أو جوانبه أو كعبه هكذا في التبيين * ولو مسح على رجل قدر أصبعين وعلى أخرى قدر رخصة
لم يجز كذا في فتح القدير * ولا يعتبر المسح على موضع خال عن القدم فالوجه جعل رجله في الخافي ومسح جازوا أن
أزال رجله بعد ذلك عن ذلك الموضع أعاد المسح هكذا في السراج الوهاج * ولو كانت بأحدى رجله براحة
لا يقدرها على الفصل والمسح بجوزله المسح على الأخرى * وكذا لو قطعت من فوق الكعب وانقطعت من دونها
وفي من موضع المسح مقدار ثلاث أصابع يجوز المسح عليه ما والا لا كذا في المحيط * ولو كان الجرموق
واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخلف لم يجز كذا في القنية (ومنها) أن يكون المسح ثلاث أصابع وهو الصحيح
هكذا في الكافي * حتى لو مسح بأصبع واحدة من غير أن يأخذ ماء جديدا لا يجوز ولو مسح بها ثلاث مرات
في ثلاثة مواضع وأخذ لكل مرة ماء جديدا جاز كذا في التبيين * ولو مسح بالأهلام والسبابة أن كانتا
مفتوحتين جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مسح ثلاث أصابع موضوعة غير مودة يجوز ويكفي
مخالفا للسنة كذا في منية الصلي * وإذا مسح خفه برؤس أصابعه فإن كان الماء متقاطرا يجوز ولا لا هكذا
في الأخيرة * ولو أصاب موضع المسح ماء أو مطر قدر ثلاث أصابع أو مشى في حشيش مبتل بالمطر يجزئه
والطل كالمطر على الأصح هكذا في التبيين * ويجوز المسح ببل الفصل سواء كانت متقاطرة أو غيرها ولا يجوز
بله بقيت على كفه بعد المسح هكذا في المحيط * وكيفية المسح أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن
ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الأيسر ويدهما إلى الساق فوق الكعبين ويفترج بين أصابعه هكذا

قوله جازلات ما بينهما ماء مقدار
أصبع آخر اه وهو تمام عبارة
الخامسة اه بجزاوى

في فتاوى قاضي خان • هذا بيان السنة حتى لو يد آمن الساق الى الاصابع أو مسح عليه ماء جزاء هكذا
في الجوهرة النيرة • ولو وضع الكف ومدها ووضع الاصابع ومدها كلاهما حسن والاحسن أن يمسح
بجميع اليد • ولو مسح بظاهر كف يمينه والمستحب أن يمسح بباطن كف يمينه وكذا في الخلاصة • وأما طهارة الخيط
في المسح ليس بشرط في ظاهر الرواية كذا في الزايدى وهكذا في شرح الطحاوى • ولكنه مستحب هكذا
في منية المصلى • ولا يسن فيه التكرار كذا في فتاوى قاضي خان • ولا تسترط النية للمسح على الخفين وهو
الصحيح • كذا في فتح القدير • فلو نوى مسح على الخفين ونوى التعليم دون الطهارة يصح كذا في الخلاصة •
(ومنها) أن يكون الحدث بعد اللبس طارئاً على طهارة كاملة كلف قبل اللبس أو بعده هكذا في المحيط • حتى لو غسل
رجليه أو لابس خفيه أو غسل إحدى رجله وليس الخلف عليها ثم غسل الرجل الأخرى وليس الخلف عليها
ثم أكمل الطهارة قبل الحدث جاز هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو غسل رجله وليس خفيه ثم أحدث قبل
الاكتمال لم يجز المسح كذا في الكافي • ولو لابس خفيه بعد ثوبه من الماء حتى دخل الماء وانغسلت رجله وأتم
سائر الأعضاء ثم أحدث جاز المسح عليه كذا في التبيين • نوى بأبوابه وجعل يمينه وليس خفيه ثم أحدث ونوى
بشراطينه وجعل يمينه مسح على خفيه • ولو كان مكانه بيد القم والمسلية بماله لا يصح على الخلف كذا
في الكافي • وفي الفتاوى إذا نوى بأبوابه وجعل يمينه المسح على الخفين فلم يمسح حتى أحدث فانه نوى بأبوابه وجعل يمينه
على خفيه ثم يمسح ويصلى كذا في السراج الوهاج والمحيط السرخسي • لا يجوز المسح للحدث المتمسك كذا
في نزاهة المفتين • ولا يجوز المسح لمن أجنب بعد لبس الخلف أو قبله إلا إذا تمسك للبناءية ونوى للحدث وغسل
رجليه ثم ليس خفيه فانه كذا نوى بجوزله المسح في المدة • فان عاد جنباً برؤية الماء فكأنه أجنب الآن هكذا
في المضمرات • الخلف إذا اعتدل ويقع على جسده لمعة فليس الخلف ثم غسل اللعة ثم أحدث يصح كذا
في الخلاصة • ولو نوى من أعضاء الوضوء لمعة لم يصيبها الماء فأحدث قبل غسلها لا يصح هكذا في التبيين •
(ومنها) أن يكون في المدة وهي للمقبر يوم وليلة ولا مسافر ثلاثة أيام وليس لها ماء كذا في المحيط • سواء كان
السفر طاعة أو معصية كذا في السراجية • وأبداً المدة يعتبر من وقت الحدث بعد اللبس حتى ان
نوى في وقت المقبر وليس الخفين ثم أحدث وقت العصر فتوضأ ومسح على الخفين فمدة المسح باقية الى الساعة
التي أحدث فيها من الغدا ان كان مقيماً كذا في المحيط • ومن اليوم الرابع ان كان مافراً هكذا في المحيط
السرخسي • مقيم سافر في مدة الإقامة يستكمل مدة السفر كذا في الخلاصة • وإذا استكمل مسح الإقامة ثم
سافر نزع خفيه ويغسل رجله كذا في المحيط • والمسافر إذا أقام بعد ما استكمل مدة الإقامة نزع
خفيه ويغسل رجله وان أقام قبل استكمال مدة الإقامة يتم مديتها كذا في الخلاصة • المعذور إذا كان
عذره غير موجود وقت الوضوء وليس الخفين بجوزله المسح الى المدة كلاًهما بخلاف ما إذا وجد العذر مقارناً
للوضوء أو لللبس أحدهما بجوز المسح في الوقت لا خارجه هكذا في البحر الرائق (ومنها) أن لا يكون الخرق
في الخلف كبيراً وهو مقدار ثلاث أصابع الرجل أصغرهما وهو الصحيح هكذا في الهداية • ويشترط أن يبدو
عذر ثلاث أصابع بكاملها وهو الأصح سواء كان الخرق في باطن الخلف أو في ظاهره أو في ناحية العقب كذا
في المحيط • ولو كان الخرق في ساق الخلف لا يمنع جواز المسح كذا في الخلاصة • وانما يعتبر الأصغر إذا اكتشف
موضع غير موضع الاصابع • وأما إذا اكتشف الاصابع أنفسها فاعتبر ان تكشف الثلاث أيتها كانت حتى
لو اكتشف الإبهام مع جارتها وهما قدر ثلاث أصابع من أصغرهما بجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز • وفي
مقاطع الاصابع يعتبر الخرق بأصابع غيره هكذا في الجوهرة النيرة والتبيين • ويجمع الخرق في خف واحد
لا في خفين حتى إذا كان في أحد الخفين خرق قدر أصبع وفي الآخر قدر أصبعين جاز المسح عليهما • ولو كان
في خف واحد خرق في مقدم الخلف قدر أصبع وفي العقب مثل ذلك وفي جانب الخلف مثل ذلك لا يجوز هكذا في
المحيط • ثم الخرق الذي يجمع أقله ما يدخل فيه المسلة وما دونه لا يعتبر الخافه جواز الخرز • والخرق المانع من
المسح هو المنفرج الذي يتكشف ما تحته أو يكون منغماً لكن ينفرج عند المشي ويظهر القدم أما إذا لم يتكشف
ما تحته فلا يمنع وان كان الخرق طويلاً • ولو اكتشف الطهارة وفي داخلها بطانة من جلد أو خرقة مخروزة بالخلف
لا يمنع هكذا في التبيين • والخلف أو الجوارب أو الجوارب المتقوى على ظهر القدم وله ازرار وسيرورة عليه

فيستره فهو كغير المشقوق • وان ظهر من ظهر القدم شيء فهو كخرق الخلف كذا في الزايدى
(الفصل الثاني في فواض المسح) ينقضه ناقض الوضوء ونزع الخلف وكذا نزع أحداهما ونقض المدة هكذا في
الهداية • هذا إذا وجد الماء أما إذا لم يجد لم ينقض مسح بل تجوز له الصلاة حتى إذا انقضت وهو في الصلاة
ولم يجد ماء يمسح على صلاته وهو الأصح هكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان والزايدى • والجوهرة النيرة • ومن
الشافعية من قال تنقض صلاته وهو الأصح كذا في التبيين • وإذا نزع الخلف وهو طاهر لا يجب عليه الاغسل
رجليه وكذا إذا انقضت مدة مسحه هكذا في الهداية • ولو خاف من نزع خفيه على ذهاب قدميه من البرد جاز له
المسح وان طالت المدة كسح الجبيرة هكذا في التبيين والبحر الرائق • وخروج أكثر القدم الى الساق نزع وهو
الصحيح هكذا في الهداية • ولو كان الخلف واسعاً إذا رفع القدم يخرج العقب وإذا وضع عادى الى وضعه بجوز المسح
عليه • ولو كان الرجل أعرج يمشي على صدره قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عقب الخلف كان له أن يمسح
ما لم يخرج قدمه الى الساق هكذا في فتاوى قاضي خان • وإذا مسح على خف ذي طاقين فترع أحد الطاقين
لا يبعد المسح على الطاق الآخر • وكذا إذا مسح على خف مشعر ثم حلق الشعر هكذا في المحيط • وكذا إذا مسح
فقتصر جلد ظاهرهما كذا في محيط السرخسي • وان نزع الجرموقين بعد ما مسحهما بعيد المسح على
الخفين هكذا في المحيط • ولو نزع أحدهما مسح على الخلف الباقى وأعاد المسح على الجرموق الباقي في ظاهر
الرواية هكذا في البدائع وفتاوى قاضي خان • ولو لبس خفيه على طهارة كاملة ومسح عليه ما ثم دخل الماء
في أحد خفيه ان بلغ الكعب حتى صار جميع الرجل مغسولاً لا يجب عليه غسل الرجل الأخرى هكذا في الخلاصة
وكذا إذا ابتل أكثر القدم وهو الأصح هكذا في الظهيرية • ولو توضأ وربط الجبيرة ومسح عليها وغسل
رجليه وليس الخفين ثم أحدث توضأ ومسح على الجبائر والخفين • وان برئت الجراحة قبل أن تنقض الطهارة
التي لبس عليها الخلف فانه يغسل ذلك ويمسح على الخفين وان برئت بعد ان تنقضت تلك الطهارة فعليه نزع الخلف
هكذا في السراج الوهاج والظهيرية • (وما يصل بذلك المسح على الجبائر) وهو ليس بفرض بل واجب عند أبي
حنيفة رحمه الله وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي والبحر الرائق • وانما يصح إذا لم يقدر على غسل ما تحتها
ومسحه بأن تضره بأصابع الماء أو طهارة كذا في شرح الوقاية • ومن ضرر الحبل أن يكون في مكان لا يقدر
على ربطها بنفسه ولا يجده من يربطها كذا في فتح القدير • وان كان يضربه الغسل بالماء البارد ولا يضربه
الغسل بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء الحار كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • وهو الظاهر هكذا
في البحر الرائق • وان لم يضربه جاز تركه عند أبي حنيفة رحمه الله لا عندهما • وفي العناية الصحيح أنه يرجع الى
قولهما • وذكر في العيون والحقائق أن الفتوى على قولهما احتياطاً هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم •
وإذا زادت الجبيرة على نفس الجراحة فان ضررها الحبل والمسح يمسح على ما يوازي الجراحة وما يوازي موضعها
صحيحاً • وان ضررها المسح لا الحبل يمسح على الخرق التي على رأسها ويغسل ما حولها وان لم يضربه المسح ولا الحبل
غسل ما حولها ومسحها بنفسها • وسوى في ذلك بين الجراحة وغيره مثل الكي والكسر هكذا في فتح القدير
ويكتفى بالمسح على أكثر الجبيرة هكذا في الهداية • وبه يفتى كذا في المضمرات • ولا يجوز على النصف فمادونه
اجماعاً كذا في السراج الوهاج • وان مسح المقصد على العصابة دون الخرقه أجرأه أيضاً وعليه الاعتقاد هكذا
في فتاوى قاضي خان • وفي المضمرات ان الفتوى اليوم على هذا كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم •
الفرجة التي تنبى من الدين عقد في العصابة يكفها المسح وهو الأصح هكذا في شرح الوقاية • وفي الصغيرى وهو
الأصح وعليه الفتوى كذا في التنازلية • إذا سقطت الجبائر لا عن برء لا يلزمه الغسل ولا يطل المسح وان
سقطت عن برء يطل المسح ويجب غسل ذلك الموضع خاصة هكذا في الكافي والمحيط • إذا توضأ وأمر الماء على
الدواء ثم سقط الدواء عن برء يلزم الغسل والا لا هكذا في المحيط • ولو أتكسر ظفره فجعل عليه دواء أو علكاً فان كان
يضربه منزع مسحه عليه وان ضرره المسح تركه • وشقوق أعضائه يمسح عليها الماء ان قدر ولا مسح عليها ان قدر
والأتركه ويغسل ما حولها كذا في التبيين • مسح على العصابة تسقطت فبذلها بأخرى فلا حرج أن يعيد
المسح هكذا في الذخيرة • رجل بأصبعه قرحة فأدخل الماراة في أصبعه أو المرهم بفأوز موضع القرحة
فتوضأ ومسح عليها جاز إذا استوعب المسح العصابة وكذا في حق المقصد وعليه الفتوى • رجل على ذراعيه

قوله يجب عليه غسل الخ لانه
انقض المسح وهو الصحيح ومقابله
ضعف كما هو عليه الشربلاى
وابن عابد بن اده بجوارى

جبار فمسا في اناء يريد المسح عليها لم يجز واقسد الماء بخلاف ما اذا كان على اصابع اليد والكف فانه يجزئه ولا يفسد الماء وان اراد المسح هكذا في الخلاصة * والمسح على الجبيرة وخزقة القرحة كالغسل لما تحتها وليس بدل حتى لو كانت الجبيرة على احدى رجليه مسح عليها وغسل الاخرى هكذا في التبيين * ولا يتوقت هذا المسح وقت ولا فرق بين ان يشده على الوضوء او على غير الوضوء كذا في الخلاصة * ويستوى فيه الحدث الاصغر والاكبر * ولا يشترط النية في مسحها باتفاق الروايات هكذا في البحر الرائق * ويكتفي بالمسح مرة وهو الصحيح كذا في المحيط * واذا زالت العصاة الفوقانية لا يجب إعادة المسح على التحناتية هكذا في البحر الرائق ولا يجمع بين غسل القدم ومسح الخف كذا في الكافي * رجل باحدى رجليه جراحة وعليها جبيرة فتوضأ ومسح على الجبيرة وغسل الاخرى ثم ليس الخف على الصحيح لا يجوز المسح على الخف * ولو مسح على الجبيرة وليس الخفين جازله المسح على الخفين كذا في محيط السرخسي * رجل باحدى رجليه بثرة فغسل رجليه وليس الخفين ثم أحدث ومسح عليهما وصلى صلوات فلما نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وهو لا يعلم انه متى انشقت حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل ان كان رأس الجرح قد يسى وكان الرجل ليس الخف عند طلوع الفجر ونزعه بعد العشاء لا بعيد الفجر وبعد ما بعد ما من الصلوات * وان كان رأس الجرح مبتلا بالدم لا بعيد شيئا منه هكذا في المحيط * ولو كانت جراحة فربطها فابتل ذلك الرباط ان نفذ البال الى الخارج نقض الوضوء والا فلا * ولو كان الرباط ذا طاقين فنقض البعض دون البعض ينتقض الوضوء كذا في التتارخانية في نواقض الوضوء * ولا يجوز المسح على القفا من هكذا في الكافي * ولو امر انسانا أن يمسح خفيه جاز كذا في الخلاصة * المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائهما في المعنى المجوز للمسح كذا في المحيط

(الباب السادس في الدماء المختصة بالنساء) وهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة (وفيه أربعة فصول) (الفصل الاول في الحيض) وهو دم من الرحم لا ولادة كذا في فتح القدير * فان رآته من الدبر لا يكون حيضا * ويستحب أن تغسل عند انقطاع الدم كذا في الخلاصة * ويتوقف كونه حيضا على امور (منها) الوقت وهو من تسع سنين الى الياض هكذا في البدائع * الياض من ثمان سنين وخمسين سنة وهو المختار كذا في الخلاصة وهو اعدل الأقوال كذا في المحيط * وعليه الاعتماد كذا في النهاية والسراج الوهاج * وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية * فمأرت بعدها لا يكون حيضا في ظاهر المذهب * والمختار ان ما رآته من كان دما قويا كان حيضا كذا في شرح المجمع لابن المثلث (ومنها) خروج الدم الى الفرج الخارج ولو بسقوط الكرسف فمأرت بعض الكرسف حائلا بين الدم والفرج الخارج لا يكون حيضا هكذا في المحيط * طاهرة رأت على الكرسف أثر الدم يحكم بحبها من حين الرفع * والحائض اذا لم تجد عليه أثر الدم حكم بالانقطاع من حين الوضع هكذا في شرح الوقاية * ولا يشترط فيه السيلان هكذا في الخلاصة (ومنها) أن يكون على لون من الألوان الستة السوداء والحمرة والصفرة والكدرة والخضرة والبرية هكذا في النهاية * وانما يعتبر اللون على الكرسف حين رفع وهو طرى لا حين يجف هكذا في المحيط * فلورأت بياضا خالصا على الخرقه مادام رطبا فاذا يبس اصفر فحكمه حكم البياض * وكذا لو رأت حمرة أو صفرة فاذا يبست اصفرت فالحالة التغير هكذا في التبيين (ومنها) النصاب أقل الحيض ثلاثة أيام وثلاث ليال في ظاهر الرواية هكذا في التبيين * وأكثره عشرة أيام ولياليها كذا في الخلاصة (ومنها) تقدم نصاب الطهر وفراغ الرحم عن الحمل هكذا في السراج الوهاج * الطهر المختل بين الدمين والدماء في مدة الحيض يكون حيضا * ولو خرج أحد الدمين عن مدة الحيض بأن رأت يوما ما وتوسع طهرا ويوماد ما مثلا لا يكون حيضا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض * ولا يبدأ الحيض بالطهر على هذه الرواية ولا يجتمع به وهي رواية محمد بن أبي حنيفة * وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الطهر المختل بين الدمين اذا كان أقل من خمسة عشر يوما لم يفصل * وكثير من المتأخرين أفتوا بهذه الرواية لانها أسهل على المفتي والمستفتي كذا في التبيين وهكذا في الزاهدية * والاخذ بهذا أسير كذا في الهداية * وعليه استقر رأي الصدر الشهيد حسان الدين وبه فتى كذا في المحيط * فان لم يجاوز العشرة فالطهر والدم كلاهما حيض سواء كانت مبتدأة أو معتادة وان جاوز العشرة ففي المبتدأة حيضا عشرة أيام وفي المعتادة معروفها في الحيض

حيض والطهر طهر هكذا في السراج الوهاج * ويجوز زيادة الحيض بالطهر اذا كان قبله دم وخفه به اذا كان بعده دم هكذا في التبيين * اذا كان الطهر خمسة عشر يوما أو أكثر يعتبر قاصلا فيجعل كل واحد من الدمين أو أحدهما بافراده حيضا حسب ما أمكن من ذلك هكذا في المحيط * وأقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لا كثره الا اذا احتج الى نصب العادة كما اذا بلغت مستمرة الدم فيقدر حيضها بعشرة أيام من كل شهر وباقية طهر هكذا في الهداية

(الفصل الثاني في النفاس) وهو دم يعقب الولادة كذا في المتون * ولو ولدت ولم تزد ما لا يجب الغسل عند أبي يوسف وهو رواية عن محمد قال في المفيد هو الصحيح * لكن يجب عليها الوضوء بخروج النجاسة مع الولد هكذا في التبيين * وعند أبي حنيفة رحمه الله يجب الغسل وأكثر المناجح أخذوا بقوله وبه كان يفتي الصدر الشهيد هكذا في المحيط * وقال أبو علي الدقاق وبه نأخذ كذا في المختصرات * وفي الفتاوى هو الصحيح هكذا في الجوهر النيرة لو خرج أكثر الولد تكون نفسا والا فلا وكذا لو قطع فيها وخرج أكثره * والسقط ان طهر بعض خلقه من اصبع أو ظفر أو شعر ولد فتصير به نفسا هكذا في التبيين * وان لم يظهر شيء من خلقه فلا نفاس لها فان أمكن جعل المرقى حيضا يجعل حيضا والافه واستحاضة * وان رأت دما قبل اسقاطه ودما بعده فان كان مستبين الخلق فمأرت به قبله لا يكون حيضا وهي نفسا فيمارأته بعده * وان لم يكن مستبين الخلق فمأرت به قبله لا يكون حيضا * وان كان مستبين الخلق فمأرت به قبله لا يكون حيضا هكذا في النهاية * ولو ولدت من قبل سرتها بأن كان يبطنها جرح فانشقت وخرج الولد منها تكون صاحبة جرح سائل لا نفسا هكذا في الظهيرية والتبيين الا اذا خرج من الفرج دم عقب خروج الولد من السرة فانه حينئذ يكون نفسا هكذا في التبيين * ونفاس التوأمن من الاول كذا في الكافي * وشرط التوأمن أن يكون بين الولدين أقل من ستة أشهر واذا كان بينهما ستة أشهر أو أكثر فمأرت به وان ولدت ثلاثة بين الاول والثاني أقل من ستة أشهر وكذلك بين الثاني والثالث لكن بين الاول والثالث أكثر من ستة أشهر فالصحيح أنه يجعل جلا واحدا كذا في التبيين * أقل النفاس ما يوجد ولو ساعة وعليه الفتوى * وأكثره أربعون يوما عندنا كذا في السراجية * وان زاد الدم على الاربعين فالاربعون في المبتدأة والمعروفة في المعتادة نفاس هكذا في المحيط * الطهر المختل بين الدمين والدماء من نفاس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان خمسة عشر يوما فصاعدا وعليه الفتوى * ثم العادة في النفاس تنقل برؤية المخالف مرة عند أبي يوسف هكذا في الخلاصة

(الفصل الثالث في الاستحاضة) لو رأت الدم بعد أكثر الحيض والنفاس في أقل مدة الطهر فمأرت بعد الاكثر ان كانت مبتدأة وبعد العادة ان كانت معتادة استحاضة * وكذا ما نقص عن أقل الحيض وكذا ما رآته الكبيرة جدا والصغيرة جدا هكذا في المحيط * وكذا ما رآه الحامل ابتداء أو حال ولادتها قبل خروج الولد كذا في الهداية

(الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة) لا يثبت حكم كل منها الا بخروج الدم وظهوره وهذا هو ظاهر مذهب أصحابنا وعليه عامة مشايخنا وعليه الفتوى هكذا في المحيط * (الاحكام التي يشترك فيها الحيض والنفاس ثمانية) (منها) أن يسقط عن الحائض والنفساء الصلاة فلا تقضى هكذا في الكفاية * اذا رأت المرأة الدم تركت الصلاة من أول ما رأت * قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التتارخانية ناقلا عن النوازل وهو الصحيح كذا في التبيين * اذا حاضت في الوقت أو نفست سقط فرضه بقي من الوقت ما يمكن أن تقضى فيه أولا هكذا في الذخيرة * لو اقتصت الصلاة في آخر الوقت ثم حاضت لا يلزمها قضاء هذه الصلاة بخلاف التطوع كذا في الخلاصة * ويستحب للحائض اذا دخل وقت الصلاة ان تتوضأ وتجلس عند مسجد بيتها تسبح وتهل قدر ما يمكنها أداء الصلاة لو كانت طاهرة كذا في السراجية * وفي الصغرى الحائض اذا جعت آية السجدة لا سجدة عليها كذا في التتارخانية (ومنها) أن يحرم عليها الصوم فتقضيها هكذا في الكفاية * اذا شرعت في صوم النفل ثم حاضت يلزمها القضاء احتياطا هكذا في الظهيرية (ومنها) أنه يحرم عليها وعلى الجنب الدخول في المسجد سواء كان باللباس أو بالعبور هكذا في منية المصلي * في التهذيب لا تدخل الحائض مسجد الجماعة ولا وفي الحجة الا اذا كان في المسجد ماء ولا يجزئ غيره * وكذا الحكم اذا خاف الجنب أو الحائض سبعا أو لصا أو بردا

فلا بأس بالمقام فيه * والاولى أن يتيمم تعظيماً للمسجد هكذا في التثنية * وسطح المسجد له حكم المسجد
كذا في الجوهرية النيرة * المتخذ للصلاة الجنازة والعبد الاصح أنه ليس له حكم المسجد هكذا في البحر الرائق *
ولا بأس للحائض والجنب بزيارة القبور هكذا في السراجية (ومنها) حرمة الطواف لهما بالبيت وان طافا
خارج المسجد هكذا في الكفاية * وكذا يحرم الطواف للجنب هكذا في التبيين (ومنها) حرمة قراءة القرآن
لا يقرأ الحائض والنفساء والجنب شيئاً من القرآن والآية وما دونها سواء في التحريم على الاصح الا أن
هكذا في الجوهرية النيرة * ولا يحرم قراءة آية قصيرة تجرى على اللسان عند الكلام كقوله تعالى ثم نظر أو لم
يولد هكذا في الخلاصة * ان غسل الجنب فيه ليقراً لم يحل * ذلك هكذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح
هكذا في السراج الوهاج * ويكره للحائض والجنب قراءة التوراة والانجيل والزبور هكذا في التبيين * واذا
حاضت المعلقة فينبغي لها أن تعلم الصبيان كلمة وتقطع بين الكلمتين ولا يكره لها التهيى بالقرآن كذا في المحيط
ولا يكره قراءة القنوت في ظاهر الرواية كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في التبيين والظاهرية *
ويجوز للجنب والحائض الدعوات وجواب الاذان ونحو ذلك كذا في السراجية (ومنها) حرمة مس المصحف
لا يجوز لهما وللجنب والمحدث مس المصحف الا بغلاف متخاف عنه كالخريطة والجلد الغير المشرب ولا بما هو متصل
به هو الصحيح هكذا في الهداية * وعليه الفتوى كذا في الجوهرية النيرة * والصحيح منع مس حواشي المصحف
والبياض الذي لا كتابة عليه هكذا في التبيين * واختلاف في مس المصحف بما عدا أعضاء الطهارة وبما غسل من
الأعضاء قبل اكمال الوضوء والمنع أصح كذا في الزايدى * ولا يجوز لهم مس المصحف بالتياب التي هم لابسوها
ويكره لهم مس كتب التفسير والفقه والسنن * ولا بأس بمس بالكتب هكذا في التبيين * ولا يجوز مس شيء مكتوب
فيه شيء من القرآن من لوح أو دراهم أو غير ذلك اذا كان آية تامة هكذا في الجوهرية النيرة * ولو كان القرآن
مكتوباً بالفارسية يكره لهم مسه عند أبي حنيفة وكذا عندهما على الصحيح هكذا في الخلاصة * ومن مافيه
ذكر الله تعالى سوى القرآن قد أطلقه عامة مشايخنا هكذا في النهاية * ولا يكره للجنب والحائض والنفساء
النظر في المصحف هكذا في الجوهرية النيرة * ويكره للجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره
آية من القرآن وان كان لا يقرآن القرآن * والجنب لا يكتب القرآن وان كانت الصحيفة على الارض ولا يضع يده
عليها وان كان مادون الآية * وقال محمد أحب إلى أن لا يكتب به أخذ مشايخنا في هذه الآية * ولا
بأس بدفع المصحف الى الصبيان وان كانوا محدثين وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج (ومنها) حرمة الجماع
هكذا في النهاية والكفاية * وله أن يقبلها ويضعها ويستمع بجميع بدنها ما خلا ما بين السرة والركبة عند
أبي حنيفة وأبي يوسف هكذا في السراج الوهاج * فان جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه الا التوبة
والاستغفار * ويستحب أن يصدق بيداً أو نصف دينار كذا في محيط السرخسي (ومنها) وجوب الاعتسال
عند الانقطاع هكذا في الكفاية * اذا مضى أكثر مدة الحيض وهو العشرة يحل وطؤها قبل الغسل مبتدأة كانت
أو معتادة ويستحب له أن لا يطأها حتى تغتسل هكذا في المحيط * واذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام
لم يجوز وطؤها حتى تغتسل أو يمضي عليها آخر وقت الصلاة الذي يسع الغتسال والتحريم لان الصلاة انما تحجب
عليها اذا وجدت من آخر الوقت هذا القدر هكذا في الزايدى * وأما مضى كمال الوقت بأن يقطع دمها في أول
الوقت ويدوم الانقطاع حتى يمضي الوقت فليس بشرط هكذا في النهاية * لو انقطع دمها دون عادتها
يكره قربانها وان اغتسلت حتى تمضي عادتها وعليها أن تغتسل وتضم الحائط هكذا في التبيين * ولو انقطع
لأقل من عشرة أيام ولم يجد ما قيمته لم يحل وطؤها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله حتى تغتسل
فان وجدت الماء بعدة تحرم القراءة لا الوطء عندنا كذا في الزايدى * قال الشيخ * وهو الاصح * كذا
في السراج الوهاج * وفي طهرت المبتدأة دون العشرة أو المعتادة دون عادتتها آخرت الوضوء والغتسال الى
آخر الوقت بحيث لا تدخل الصلاة في الوقت المكروه كذا في الزايدى (وأما) الاحكام المختصة بالحيض فخمسة
انقضاء العدة والاستبراء والحكم ببلوغها والفصل بين طلاق السنة كذا في الكفاية * وعدم قطع التتابع
في الصوم هكذا في التبيين والمضمرات في كفارة الظهار (ودم الاستحاضة) كالرعاف الدائم لا يمنع الصلاة

قوله خارج المسجد فهو على أنه
لا يصح الطواف خارج المسجد
للحائض وغيرها وعبارة شرح
الباب ولو طاف خارج المسجد
وجود الجدران لا يصح اجاباً وأما
اذا كانت جدرانها منهدمة فكذا
عند عامة العلماء خلافاً لمن لم يعتد
بإحلافه انتهت

ولا الصوم * ولا الوطء كذا في الهداية * النقال العادة يكون حرة عند أبي يوسف وعليه الفتوى هكذا في الكافي
* فان رأت بين طهرين تامين دماً على عادتها بالزيادة او النقصان أو بالتقدم أو التأخر أو بهما معاً انتقلت العادة
الى أيام دمها حقيقياً كان الدم أو حكمياً * هذا اذا لم يجاوز العشرة فان جاوزها فعرفت حائضاً وما رأت على
غيرها استحاضة فلا تنتقل العادة هكذا في محيط السرخسي * وكذا النفاس فان رأت على العادة
ولم يجاوز الاربعين انتقلت هكذا في المحيط * واذا جاوز الاربعين ولها عادة في النفاس ردت الى أيام عادتها سواء
كان ختم معروفها بالدم أو بالظهر عند أبي يوسف هكذا في السراج الوهاج * المعتادة اذا استقر دمها واشتبه
عليها كل من عدد أيام الحيض والمكان والدور تحترى ومضت على ما استقر رأياً عليها وان لم يكن لها رأي لا يحكم
بشيء من الحيض والظهر على التعيين بل تأخذ بالاحوط فتجنب ابداً ما تجتنبه الحائض وتغتسل لكل صلاة
هكذا في التبيين * فتصل المكتوبات والواجبات والسنن المؤكدة ولا تصل في طووعا وتقرأ القدر المقروض
والواجب على الصحيح * وتقرأ في الركعتين الاخيرتين من المكتوبات على الصحيح هكذا في البحر الرائق *
وان اشتبه عليها البعض فان ترددت بين الطهر وبين دخول الحيض صلت بالوضوء لوقت كل صلاة وان ترددت
بين الطهر وبين الخروج من الحيض اغتسلت لوقت كل صلاة استحضاراً * وقال شيخ الدين النسفي * والصحيح
أنها تغتسل لكل صلاة هكذا في المحيط * وهو الاصح هكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي *
وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * ولا تفطر في شيء من شهر رمضان وعليها قضاء أيام الحيض بعد مضى
الشهر فان علمت أن حيضها كان يتبدى بالليل فعليها قضاء عشرين وان علمت أنه بالناهار فقضاء اثنين وعشرين
احتياطاً وان لم تدرك أنه بالليل أو النهار فأكثر مشايخنا يقول يلزمها قضاء عشرين * وكان الفقيه
أبو جعفر يقول تقضى اثنين وعشرين احتياطاً قضتها موصولة بالشهر أو مفصولة عنه هذا اذا علمت أن دورها
كان يكون في كل شهر مرة وان لم تعلم فان علمت أن حيضها كان يتبدى بالليل تقضى خمسة وعشرين احتياطاً
قضتها موصولة أو مفصولة وان علمت أنه كان بالناهار تقضى اثنين وثلاثين احتياطاً لقضتها موصولة وان
قضتها مفصولة فثمانية وثلاثين * وان لم تدرك أن قضت موصولة فعليها قضاء اثنين وثلاثين وان قضت مفصولة
فثمانية وثلاثين هذا اذا كان رمضان كاملاً وان كان ناقصاً فسبعة وثلاثين هكذا في المبسوط للامام
السرخسي * المعتادة اذا رأت بعد الولادة دماً ونسبت عادتها فان لم يجاوز دمها أربعين يوماً وطهرت هي
بعد الاربعين طهراً كاملاً لم تعد شيئاً مما تركت من الصلوات * وان جاوز الدم الاربعين أو لم يجاوز ولكن طهرت
بعد الاربعين أقل من خمسة عشر يوماً فعليها أن تحترى فان استقر رأياً على عدد كان عادة فقضاء ذلك مضت
على ذلك وان لم يكن لها رأي في ذلك احتاطت فقضت صلاة الاربعين كلها فان كان دمها مستمراً للصلوات انتظرت
عشرة أيام ثم قضت صلاة هذه الاربعين ثانياً هكذا في المحيط * أسقطت في المخرج ما يشك في أنه متبني الخلق
أو لا واستقر بها الدم ان أسقطت أول أيامها تركت الصلاة قدر عادتها يمين لانها اما حائض أو نفساء ثم تغتسل
وتصل عادتها بالشك لا جهماً كونها نفساء أو طاهرة ثم تركت الصلاة قدر عادتها في الحيض يمين لانها
اما نفساء أو حائض ثم تغتسل وتصل عادتها في الطهر يمين ان كانت استوفت أربعين من وقت الاسقاط
والا فالشك في القدر الداخل فيها ويقيم في الباقي ثم تستقر على ذلك وان أسقطت بعد أيامها فانها تصل من ذلك
الوقت قدر عادتها في الطهر بالشك ثم تركت قدر عادتها في الحيض يمين * وحاصل هذا كله أنه لا حكم للشك ويجب
الاحتياط كذا في فتح القدير (ومما يصل بذلك أحكام المعذور) شرط ثبوت العذر ابتداءً أن يستوعب استقراره
وقت الصلاة كاملاً وهو الاظهر كالانقطاع لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله حتى لو سال دمها في بعض وقت
صلاة فتوضأت وصليت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع دمها فيه اعادت تلك الصلاة لعدم
الاستيعاب * وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج لا تعيد هالوجود استيعاب الوقت * وشرط بقائه ان
لا يمضي عليه وقت فرض الا والحدث الذي ابتلى به يوجد فيه هكذا في التبيين * المستحاضة ومن به سلس البول
أو استطلاق البطن أو انفلت الرج أو رعاف دائم أو برح لا يرتقي توضؤون لوقت كل صلاة ويصلون بذلك
الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفرائض والنواقل هكذا في البحر الرائق * وان توضأ على السيلان وصل على
الانقطاع وتم الانقطاع باستيعاب الوقت الثاني أعاد كذا في شرح منية المصلي لأبراهيم الحلبي * وكذا اذا

انقطع في خلال الصلاة وتم الانتطاع كذا في المضمرات * ويطلق الوضوء عند خروج وقت المفروضة بالحدث السابق هكذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في المحيط في نواقض الوضوء * حتى لو وضأ المذوور صلاة العبد له أن يصلي الظهر به عند أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح لأنها بمنزلة صلاة النسي * ولو وضأ مرة للظهر في وقته وأخرى فيه للعصر فعندهما ليس له أن يصلي العصر به هكذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وإنما تنقض طهارتها إذا وضأت والدم سائل أو سال بعد الوضوء في الوقت حتى لو وضأت والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي على وضوء لها أن تصلي بذلك ما لم يسأل أو تحدث حدثاً آخر كذا في التبيين * إن وضأ في وقته بلا حاجة فسال يتوضأ وكذا إن وضأ لحدث آخر غير السيلان فسال كذا في الكافي * رجل به جدرى منه ما هو سائل فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن سائلاً تنقض وضوءه كذا في السراج الوهاج * وكذا إذا سأل الدم من أحد مغزبه فتوضأ ثم سأل من المغزى الآخر فقلبه الوضوء هكذا في البحر الرائق * المستحاضة إذا وضأت واقتضت الصلاة النافذة لما صلت منها ركعة خرج الوقت فسدت الصلاة ولزمها القضاء احتياطاً هكذا في الظهيرية * متى قدر المذوور على رد السيلان برباط أو حشو أو كان لو جلس لا يسيل ولو قام سال وجب رده ويخرج برده عن أن يكون صاحب عذر بخلاف الحائض إذا منعت الدور فأنها حائض كذا في البحر الرائق * النفساء أو المستحاضة إذا احتشيت لا تخرج من أن تكون نفساء أو مستحاضة كذا في التبيين * ولو كان في عينه رمد أو عشم يسيل دمه بها يومه بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال كونه صديداً كذا في التبيين * إذا كان به جرح سائل وقد شد عليه خرقة فأصابها الدم أكثر من قدر الدرهم أو أصاب ثوبه إن كان بحال لو غسله يتنجس ثانياً قبل الفراغ من الصلاة جاز أن لا يغسله وصلى قبل أن يغسله ولا فلا هذا هو المختار هكذا في المضمرات * رجل رجع أو سال عن جرحه الدم ينتظر آخر الوقت فإن لم ينقطع وضأ وصلى قبل أن يغسله قبل خروج الوقت كذا في الذخيرة

(الباب السابع في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الأول في تطهير النجاسات) ما يطهر به النجس عشرة (منها) الغسل بجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل مانع طاهر يمكن إزالة النجاسة كالثلج وماء الورد ونحوه مما إذا عصرا انقصر كذا في الهداية * وما لا ينقص كالدهن لم يجز إزالة النجاسة كذا في الكافي * وكذا الدبس واللبن والعصير كذا في التبيين * ومن المانعات الماء المستعمل وهذا قول محمد ورواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى هكذا في الزاهدي * وإزالة النجاسة كانت مرتبة بأزالة عنها وأثرها إن كانت شيئاً يزول أثره ولا يعتبر فيه العدد كذا في المحيط * فلوزالت عنها بجزءا كتنى بها ولو لم تزل بثلاثة تغسل إلى أن تزول كذا في السراجية * وإن كانت شيئاً لا يزول أثره لا يشق بأن يحتاج في إزالته إلى شيء آخر سوى الماء كالصابون لا يكلف بإزالته هكذا في التبيين * وكذا لا يكلف بالماء المغلي بالنار هكذا في السراج الوهاج * وعلى هذا قالوا لو صبغ ثوبه أو يده بصمغ أو حناء فتنجس فغسل إلى أن صفى الماء بطهر مع قيام اللون كذا في فتح القدير * وإذا غمس الرجل يده في السمن النجس أو أصاب ثوبه ثم غسل اليد أو الثوب بالماء من غير حرض وأثر السمن باق على يده بطهر * وبه أخذ الفقيه أبو الليث وهو الأصح هكذا في الذخيرة * وإن كانت غير منسية يغسلها ثلاث مرات كذا في المحيط * وبشرط العصر في كل مرة فيما ينقص ويبلغ في المرة الثالثة حتى لو عصر بعده لا يسيل منه الماء ويعتبر في كل شخص قوته * وفي غير رواية الأصول يكتفى بالعصر مرة وهو أوفق كذا في الكافي * وفي النوازل وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * والاول أحوط هكذا في المحيط * ولو عصره في كل مرة وقوته أكثر ولم يبلغ فيه صيانة للثوب لا يجوز هكذا في فتاوى قاضي خان * إن غسل ثلاثاً فعصر في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فأصابت شيئاً من عصره في المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالثوب واليد وما تقاطر طاهر والا فالكل نجس هكذا في المحيط * وما لا ينقص بطهر بالغسل ثلاث مرات والتجفيف في كل مرة لأن التجفيف أثر في استخراج النجاسة * وحده التجفيف أن يحمله حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط فيه اليبس كذا في التبيين * هذا إذا شربت النجاسة كثيراً وإن لم تشرب فيه أو شربت قليلاً بطهر بالغسل ثلاثاً هكذا في محيط السرخسي * أمرأة طغت الحنطة أو اللبم في الخمر قال أبو يوسف يطبخ بالماء ثلاث مرات ويحذف في كل مرة وقال أبو حنيفة لا يطهر أبد ولا يغسله القوي هكذا في المضمرات

ناقلاً عن النصاب والكبرى * إذا نجس ما لا ينقص بالعصر كما إذا شربت النجاسة في المصباح بأن مرقه السكن بما نجس أو كان الخرف والأجر جديدين وقد وقعت الخرف فيه أو الحنطة إذا أصابها خمر وشربت فيها وانتفت من الخمر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى بماء السكك بماء الطاهر ثلاثاً وبغسل الأجر والخرف بالماء ثلاثاً ويحذف في كل مرة فيطهر والحنطة تنقع في الماء حتى تشرب الماء كما شربت الخمر ثم تجفف بفعل كذلك ثلاث مرات ويحكم بطهارتها وإن لم تنفخ تطهر بالغسل ثلاثاً والتجفيف في كل مرة وبشرط أن لا يوجد طعم الخمر ولا ريحها هكذا في المحيط * وإن كان الأجر قد عجم بكيفية الغسل ثلاثاً بدفعة واحدة كذا في الخلاصة * تنجس الغسل يلقى في طنجير ويصب عليه الماء ويغلى حتى يعود إلى مقداره هكذا ثلاثاً فيطهر * قالوا وعلى هذا الدبس * الدهن النجس يغسل ثلاثاً بأن يلقى في الخاية ثم يصب فيه مثله ماء ويحرك ثم يترك حتى يعلو الدهن فيؤخذ أو يشب أسفل الخاية حتى يخرج الماء هكذا ثلاثاً فيطهر كذا في الزاهدي * ثوب نجس غسل في ثلاث جفان أو في واحدة ثلاثاً وعصر في كل مرة طهر لغيره بالعبادة بالغسل هكذا فلو لم يطهر لضاق على الناس * وغسل عضو في إوان وغسل جنب لم يستنج في آثار الثوب ويتنجس الماء والأواني والماء الرابع مطهر في الثوب لا العضولانه أقيم به قربة كذا في الكافي * والمياه الثلاثة نجاسة متفاوتة فالاول إذا أصاب شيئاً يطهر بالثلاث والثاني بالثني والثالث بالواحد كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في التنوير * ويكون حكمه في الثوب الثاني مثل حكمه في الاول كذا في محيط السرخسي * وتطهر الاجانة الثالثة بعمال المغسول كعمرة القمعة وحج الخمر التي تحللت فيه هكذا في الزاهدي * خف بطانة ساقه من كرباس فدخل في خرقة ماء نجس فغسل الخف ودلكه باليد ثم ملأه الماء ثلاثاً وأراقه إلا أنه لم يتهبأ له عصر الكرباس فقد طهر الخف كذا في المحيط * وفي النوازل المختار أنه يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر كذا في التتارخانية * الخف الخراساني الذي صرعه موشى بالغزل بحيث صار ظاهره كله غزلاً فاصابت النجاسة تحتها فانه يغسل ثلاثاً ويحذف كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة ويترك حتى ينقطع التقاطر ثم يغسل ثانياً وثالثاً كذلك وهذا اصح والاول أحوط كذا في الخلاصة * الأرض أو الثوب إذا أصابته النجاسة فاصابه المطر ولم يبق لها أثر يصير طاهراً وكذا الخشب إذا أصابته النجاسة فاصابه المطر كان ذلك بمنزلة الغسل * الأرض إذا تجسبت بيول واحتاج الناس إلى غسلها فإن كانت رخوة يصب الماء عليها ثلاثاً فتطهر وإن كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها وتلك ثم تنشف بصوف أو خرقة بفعل كذلك ثلاث مرات وتطهر وإن صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريحها ولا لون لها وتركت حتى جفت تطهر كذا في فتاوى قاضيان * حصير أصابته نجاسة فإن كانت النجاسة يابسة لا بد من ذلك حتى تلين وإن كانت رطبة إن كان الحصير من قصب أو ما شبهه بطهر بالغسل ولا يحتاج فيه إلى شيء آخر كذا في المحيط * ويطهر بلا خلاف لأنه لا ينشف النجاسة كذا في فتاوى قاضيان * وإن كان من بردى أو ما شبهه يغسل ويحذف في كل مرة فيطهر عند أبي يوسف كذا في منية المصلي * وعليه الفتوى كذا في شرحها لأبراهيم الحلبي * البردى إذا ألقي في الماء النجس في الاستدعاء على قول أبي يوسف وعليه المشايخ يغسل ثلاث مرات ويعصر في كل مرة أو يحذف في كل مرة فيطهر كذا في فتاوى قاضيان في فصل الحمام وهكذا في الخلاصة * البساط النجس إذا جعل في نهر وترك له حتى جرى الماء عليه طهر كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في شرح منية المصلي لأبراهيم الحلبي * الكوز إذا كان فيه خمر فطهره إن يجعل فيه الماء ثلاث مرات كل مرة ساعة إن كان الكوز جديداً وهذا عند أبي يوسف رحمه الله هكذا في الخلاصة * دن الخمر إذا غل ثلاثاً وكان عتيقاً مستعملاً ليطهر كذا في فتاوى قاضيان * هذا إذا لم يقر رائحة الخمر كذا في التتارخانية ناقلاً عن الكبرى * الجلد المدبوغ إذا أصابته نجاسة إن كان صلباً لا ينشف النجاسة لصلابته يطهر بالغسل في قولهم * وإن كان ينشف النجاسة إن أمكن عصره يغسل ثلاثاً ويعصر في كل مرة فيطهر * وإن كان لا يمكن عصره عند أبي يوسف يغسل ثلاثاً ويحذف في كل مرة كذا في فتاوى قاضيان * إذا نجس طرف من أطراف الثوب ونسبه فغسل طرفاً من أطراف الثوب من غير تحركه بطهارة الثوب هو المختار * فلو صلى مع هذا الثوب صلاته ثم ظهر أن النجاسة في الطرف الآخر يجب عليه إعادة الصلوات التي صلى مع هذا الثوب كذا في الخلاصة *

والاحتياط ان يغسل جميع الثوب * وكذا اذا علم انه اصاب الكم ولا يدري اى الكمين غشاهما هكذا
في محيط السرخسي * الثوب اذا اتبع وجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما مرة ويوما مرة من غير حصول
المقصود كذا في فتاوى قاضيان في فصل في ما يقع في البئر * (ومنها) المسح * اذا وقع على الحديد الصقيل الغير
الخشين كالسيف والسكين والمرآة ونحوها نجاسة من غير ان يمسه فكا يطهر بالغسل يظهر بالمسح بخمرة
طاهرة هكذا في المحيط * ولا فرق بين الرطب واليابس ولا بين ماله جرم وما لا جرم له كذا في التبيين * وهو المختار
للقوى كذا في العناية * ولو كان خشنا او منقوشا لا يظهر بالمسح كذا في التبيين * اذا مسح موضع المحجمة
بثلاث خرفات رطاب تظا فاجزأه عن الغسل لانه يعمل على الغسل كذا في محيط السرخسي * (ومنها) الفرق
في المني * المني اذا اصاب الثوب فان كان رطبا يجب غسله وان جف على الثوب اجزأه عن الفرق استحضانا
كذا في العناية * والصحيح انه لا فرق بين مني الرجل والمرأة * وبقاء اثر المني بعد الفرق لا يضر ببقائه بعد
الغسل هكذا في الزاهدي * ولو كان رأس ذكره نجسا بالبول لا يظهر بالفرق كذا في محيط السرخسي *
وان اصاب بدنه لا يظهر الا بالغسل رطبا كان او يابسا وهو مروى عن ابى حنيفة رحمه الله كذا في الكافي
ناقلا عن الاصل * وهكذا في فتاوى قاضيان والخلاصة * قال مشايخنا يظهر بالفرق لان البلوى
فيه اشد كذا في الهداية * ولو نفذ المني الى البطانة يكتفى بالفرق هو الصحيح كذا في الجوهر النيرة *
وهكذا في التبيين * خف اصابه مني ان كان يابسا يجوز فيه الفرق كذا في الكافي * المني اذا فرق
عن الثوب وذهب اثره فاصابه ما فيه روايتان المختار انه لا يعود نجسا كذا في الخلاصة * (ومنها) الخت
والذلك انك اذا اصابته النجاسة ان كانت متجسدة كالعدوة والروث والمني يظهر بالخت اذا ليست
وان كانت رطبة في ظاهر الرواية لا يظهر الا بالغسل وعند ابى يوسف اذا مسح على وجهه المبالغة بحيث لا يبقى
له اثر يظهر وعليه الفتوى لعموم البلوى كذا في فتاوى قاضيان * وان لم تكن النجاسة متجسدة كالخمر
والبول اذا التصق به مثل التراب او التي عليها فنجسها بطهر وهو الصحيح هكذا في التبيين * وعليه الفتوى
للضرورة كذا في معراج الدراية * وفي فتاوى الحجة القروا اذا اصابته النجاسة المتجسدة ويبت بطهر
بالدلك كما يظهر الخلف كذا في المنعرات * (ومنها) الحفاف وزوال اثر * الارض تطهر باليس وذهاب
الاثر للصلاة للتميم هكذا في الكافي * ولا فرق بين الحفاف بالنار والريح والظل كذا في البحر الرائق *
ويشارك الارض في حكمها كل ما كان ثابتا فيها كالخيطان والاشجار والكلاب والقصب مادام قائما عليها *
فاذا قطع الحشيش والخبث والقصب واصابه النجاسة لا يظهر الا بالغسل كذا في الجوهر النيرة * الاجرة
اذا كانت مفروشة فحكمها حكم الارض تطهر بالحفاف * وان كانت موضوعة تنقل وتحول لا بد من الغسل
هكذا في المحيط * وكذا الحجر واللبنة هكذا في منية المصلي * فان قلع به ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان
كذا في فتاوى قاضيان * المحصى حكمها حكم الارض اذا كان فيها او اذا كان على وجه الارض
لا يظهر كذا في المحيط * وهكذا في منية المصلي * واذا طهرت الارض بالحفاف ثم اصابها الماء الصحيح
انها لا تعود نجسا ولورش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به هكذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) الاحراق
السرقين اذا احرق حتى صار رمادا فغسل بماء طهره وعليه الفتوى هكذا في الخلاصة * وكذا
العدوة هكذا في البحر الرائق * اذا احرق راس الشاة ملطحا بالدم وزال عنه الدم يحكم بطهارته * الطين
النجس اذا جعل منه الكوز او القدر فطبخ يكون طاهرا هكذا في المحيط * وكذا اللبن اذا لبس بالماء النجس
واحرق كذا في فتاوى الغرائب * اذا سقرت المرأة التنور ثم مسحت بخمرة مبتلة نجسة ثم خبزت فيه فان
كانت حرارة النار اكلت بله الماء قبل الصاق الخبز بالتنور لا يتنجس الخبز كذا في المحيط * سقر التنور بالاختاء
والارواث يكره الخبز فيه ولورش بالماء بطلت الكراهة كذا في القنية * (ومنها) الاستحالة تحتل الخمر في خابية
جديدة طهرت بالاتفاق كذا في القنية * الخبز الذي يخبز بالخمير لا يظهر بالغسل ولو صب فيه الخل وذهب
اثرها يظهر كذا في الظهيرية * الرغيف اذا اقل في الخمر ثم صار الخمر خلافا للصحيح انه طاهر اذا لم يتبق رائحة
الخمر * وكذا البصل اذا اقل في الخمر ثم تحلل لان ما فيه من اجزاء الخمر صار خلافا لفتاوى قاضيان *
الخمر اذا وقعت في الماء او الماء في الخمر ثم صار خلافا لفتاوى قاضيان * وكذا اصاب الخمر في المرقعة ثم تحلل

ان صارت

ان صارت المرقعة كالخل في الجوضة طهرت هكذا في الظهيرية * فأرة وقعت في الخمر ثم استخرجت قبل
التفتت ثم صارت خالا لا بأس بأكله * وان تقصفت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل اكله *
وكذا الكلب اذا وقع في عصير ثم تحلل لا يحل اكله لان اصاب الكلب قائم فيه وانه لا يصير خلا كذا
في فتاوى قاضيان * وكذا اذا وقع البول في الخمر ثم تحلل هكذا في الخلاصة * الخلل النجس اذا اصاب
في خمر صار خلا يكون نجسا لان النجس لم يتغير كذا في فتاوى قاضيان * الجار والخنزير اذا وقع في المعلقة
فصار ملحا او بئرا بالوعة اذا صار طينا بطهر عنده ما خلا فالابى يوسف رحمه الله كذا في محيط السرخسي *
دن العصور اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان واتقص ثم صار خلا ان تركه الخلل فيه حتى طال مكثه
وارتفع بخار الخلل الى رأس الدن يصير طاهرا وكذا الثوب الذي اصابه الخمر اذا غسل بالخل كذا في فتاوى
قاضيان * جعل الدهن النجس في الصابون بقي بطهارته لانه تغير كذا في الزاهدي * (ومنها) الدباغ
والذكاة والنزح وقد مر كل منها بالتفصيل * (ومنها) تلك مسائل * اذا اصاب النجاسة بعض
أعضائه ولحمه بلسانه حتى ذهب اثرها يطهر وكذا السكين اذا اتبع فحمله بلسانه او مسحه بريقه هكذا
في فتاوى قاضيان * ولو لمس الثوب بلسانه حتى ذهب الاثر فطهر كذا في المحيط * اذا اقام ملا
القم ونوضا لم يغسل فاه حتى صلى جازت صلاته لانه يطهر بالزق * السبي اذا اقام على ثدي الام ثم نص
الثدي مر او اظهر كذا في فتاوى قاضيان * الملوخ النجس اذا دنف ان كان الكلى او النصف نجسا
لا يطهر وان كان يسيرا بحث يحتمل ان يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته كالنكس اذا اتبع قسم من الدهقان
والعامل يحكم بطهارته كذا في الخلاصة * الحنطة تداس بالخمر تنول وتروث ويصيب بعض الحنطة ويختلط
ما اصاب منها بغيره قالوا لعزل بعضها وغسل ثم خلط الكل ابي حنيفة * وكذلك لو عزل ووجهه من
انسان او تصدق به عليه كذا في الذخيرة * اذيب القلي النجس طهر بخلاف الموم كذا في القنية *
القارة لو ماتت في السن ان كان جامدا قور ما حوله ورعى به والباقي طاهر يؤكل وان كان مائعا لم يؤكل
ويقتنع به من غير جهة الا كل مثل الاستسباح ودفع الخلد هكذا في الخلاصة * واذا دغ به يؤمر
بالغسل ثم ان كان نصف يغسل وبعض ثلاث مرات * وان كان لا يتعصر عند ابى يوسف رحمه الله يغسل
ثلاث مرات ويجفف في كل مرة كذا في البدائع * وحذ الجهادته اذا اخذ من ذلك الموضع لا يستوى من
ساعته * وان كان يستوى فهو مائع هكذا في فتاوى الغرائب * (الفصل الثاني في الاعيان النجسة) وهي
نوعان * (الاول) المغلظة وعنى منها قدر الدرهم واختلفت الروايات فيه * والصحيح ان يعتد بالوزن
في النجاسة المتجسدة وهو ان يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المتقال وبالمساحة في غيرها وهو قدر عرض الكف
هكذا في التبيين والكافي واكثر الفتاوى * والمقال وزنه عشرون قيراطا * وعن شمس الائمة يعتبر في
كل زمان بدرهمه والصحيح الاول هكذا في السراج الوهاج ناقل عن الايضاح * كل ما يخرج من بدن
الانسان مما يوجب خروجه الوضوء أو الغسل فهو مغلظ كالغائط والبول والمذي والودي والقيح
والصديد والتي اذا ملأ القم كذا في البحر الرائق * وكذا دم الحوض والنفاس والاستحاضة هكذا في
السراج الوهاج * وكذلك البول الصغير والصغيرة كالاولا كذا في الاختيار شرح المختار * وكذلك الخمر
والدم المسفوح ولحم الميتة وبول ما لا يؤكل والروث واخلاء البشر والعدوة ونحو الكلب ونحو الدجاج والبط
والاوز نجس نجاسة غليظة هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا اعضاء السباع والسنور والقارة هكذا في
السراج الوهاج * بول المهر والقارة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يقصد اذا زاد على قدر الدرهم وهو
الظاهر هكذا في فتاوى قاضيان والخلاصة * خروحة الحمة وبولها نجس نجاسة غليظة وكذا خروحة العلق
كذا في التواريخ * ودم الحمة والوزغة نجس اذا كان سائلا كذا في الظهيرية * فاذا اصاب الثوب
اكثر من قدر الدرهم يمنع جوار الصلاة كذا في المحيط * (والثاني) الحقة وعنى منها ما دون ربع الثوب
كذا في اكثر المتون * اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قبل المتبرع طرف اصابته النجاسة كالذي
والكم والدخريص ان كان المصاب نوبا * وربع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصحبه مناجت
الحقة والمحيط والبدائع والمجتبي والسراج الوهاج * وفي الحقائق وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق *

قوله القلي اى الرصاص وقوله
الموم بالضم الشيع اه قاموس

قوله عرض الكف قال في شرح
الوقاية المراد بعرض الكف عرض
مشر الكف وهو داخل مفاصل
الاصابع اه كية البحر اوى

ويؤكل ما يؤكل لجه والفرس وغيره لا يؤكل مخفف هكذا في الكثر * وخفة نجاسة تظهر في الثوب دون الماء كذا في الكافي * دم الشهيد ما دام عليه طاهر وإذا أدين منه كان نجسا * وحرارة كل شيء كونه كذا في الظهيرية * البول المستفح قدر رؤس الأبرم مغفول للضرورة وإن امتلا الثوب كذا في التبيين * وكذا قدر الجانب الآخر هكذا في الكافي والتبيين * هذا إذا كان الاتساع على الثياب والأبدان أما إذا انتفخ في الماء فانه نجسه ولا يفي عنه لأن طهارة الماء أكد من طهارة الأبدان والثياب والمكان كذا في السراج الوهاج * ولو كان المنتفخ مثل رؤس المسلة منع كذا في البحر الرائق * (ومما يصل بذلك مسائل) * بطل الحية نجس وإن كانت مذبوحة لأنه لا يحتمل الدباجة هكذا في الظهيرية * بقص الحية الصحيح أنه طاهر كذا في الخلاصة * لعاب النائم طاهر سواء كان من النوم أو منعنا من الجوف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه الفتوى * وأما لعاب الميت فقد قيل أنه نجس هكذا في السراج الوهاج * ماء دود القز وعينه وخرؤه طاهر كذا في القنية * وذرق ما يؤكل لجه من الطير طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير كذا في السراج الوهاج * والصحيح أن لبن الأتان طاهر كذا في التبيين * وهكذا في منية المصلي * وهو الأصح كذا في الهداية * ولا يؤكل كذا في النهاية والخلاصة * وما بقي من الدم في عروق المذابة بعد الذبح لا يفسد الثوب وإن نجس كذا في فتاوى قاضيان * وكذا الدم الذي يبقى في اللحم لأنه ليس بمسحوق هكذا في محيط السرخسي * وما زق من الدم السائل بالعم فهو نجس كذا في منية المصلي * دم الكبد والطحال ليس نجس كذا في خزائن الفتاوى * ودم البق والبراغيث والقمل والكتكبان طاهر وإن كثر كذا في السراج الوهاج * ودم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في فتاوى قاضيان * بعرة الفأرة وقعت في وفر الحنطة فطعنت والبعرة فيها أو وقعت في وتر دهن لم يفسد الدقيق والدهن ما لم يتغير طعمهما * قال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ * وفي مسائل أبي حنيفة في بعرة الفأرة إذا وقع في الرب أو الخل أنه لا يفسد هكذا في المحيط * ولو أصاب الثوب دهن نجس أقل من قدر الدرهم ثم انبسط فصار أكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يمنع جواز الصلاة وبه أخذ الأكرهون هكذا في السراج الوهاج * وبه يؤخذ كذا في منية المصلي * إذا لف الثوب النجس في الثوب الطاهر والنجس رطب قطهرت ندائه في الثوب الطاهر لم يضر رطبا بحيث لو عصر ريسل منه شيء ولا يتقاطر فالأصح أنه لا يصير نجسا وكذا لو بسط الثوب الطاهر على الثوب النجس أو على أرض نجسة مبتلة وأثرت تلك النجاسة في الثوب لكن لم يضر رطبا بحال لو عصر ريسل منه شيء ولا يضر موضع الندوة فالأصح أنه لا يصير نجسا هكذا في الخلاصة * ولو وضع وجهه المبلولة على أرض نجسة أو بسط نجس لا يتنجس وإن وضعها جافة على بسط نجس رطب إن أثبت تجسدت ولا تعتبر الندوة هو المختار كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * وإذا جعل السرقين في الطين فطين به السقف فيس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس * السرقين الجاف أو التراب النجس إذا هبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفه أثر النجاسة هكذا في فتاوى قاضيان * إذا هبت الريح بالعدرات وأصاب الثوب المبلول يتنجس إن وجدت رائحة النجاسة وما يصيب الثوب من بخارات النجاسات لا يتنجس بها وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * دخان النجاسة إذا أصاب الثوب أو البدن الصحيح أنه لا ينجسه هكذا في السراج الوهاج * وفي الفتاوى إذا احترق العذرة في بيت فملأ دخانه وبخاره إلى الطابق وانعقد ثم ذاب أو عرق الطابق فاصاب ماؤه ثوبا لا يفسد استحسانا ما لم يظهر أثر النجاسة وبه أفتى الإمام أبو بكر محمد بن الفضل كذا في الفتاوى الغياثية * وكذا الاصطبل إذا كان حاراً وعلى كونه طابق أو بيت البالوعة إذا كان عليه طابق فغرق الطابق وتقاطر * وكذا الحمام إذا احرق فيه النجاسة فغرق حيطانها وكواها وتقاطر كذا في فتاوى قاضيان * لو استنجن بالماء ولم يصبه بالمنديل حتى فسا عامتهم على أنه لا يتنجس ما حوله وكذا لو استنجى ولكن ابتل السراويل بالعرق أو بالماء ثم فسا كذا في الخلاصة * وكذا إذا دخل المربط في الشتاء وبه مبطل أو دخل فيه شيء مبطل نجف من حره لا يتنجس إلا أن يظهر أثره كصفرة ظهرت في السراويل المبطل أو في ذلك الشيء إذا ليس هكذا في الذخيرة * إذا نام الرجل على فراش فاصابه منى أو بول أو عرق الرجل وابتل الفراش من عرقه إن لم يظهر

قوله والكتان يوزن رمان دوسية
بجر الساعة أه قاموس

أثر البول في بدنه لا يتنجس وإن كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم أصاب بول الفراش جسده فظهر أثره في جسده يتنجس بدنه كذا في فتاوى قاضيان * حمار بال في الماء فاصاب من ذلك الرشايش ثوب إنسان لا يمنع جواز الصلاة وإن كثر حتى يستيقن أنه بول * وكذا لو رميت العذرة في الماء فخرج منها رشايش فاصاب ثوبان ظهر أثرهما فيه يتنجس والافلا هذا هو المختار وبه أخذ الفقيه أبو الليث سواء كان الماء جاريا أو راكدا * وعن أبي بكر محمد بن الفضل إذا كان في رجل القرم نجاسة فغشي في الماء فاصاب منه رشايش ثوب الركب صار نجسا سواء كان الماء راكدا أو جاريا * والأصح هو الأول للقاعدة المطردة أن اليقين لا يزول بالشك كذا في شرح منية المصلي لأبراهيم الحلبي * ذباب المستراح إذا جلس على ثوب لا يفسده إلا أن يغلب ويكثر كذا في فتاوى قاضيان * رجل أصابه طين أو منى فيه ولم يتسل قدميه وصلى يجوزته ما لم يكن فيه أثر النجاسة إلا أن يجتاح كذا في فتاوى قاضيان ناقلا عن الواقعات المسامية * التراب الطاهر إذا جعل طينا بالماء النجس أو على العكس الصحيح أن الطين نجس كذا في فتاوى قاضيان * وبه أخذ الفقيه أبو الليث كذا في الخلاصة * التبن النجس إذا جعل في الطين إذا كان التبن قاعا يرى عينه كان نجسا إن كان كثيرا والافلا كذا في فتاوى قاضيان * ولو ليس يحكم بطهارته كذا في المحيط * الكلب إذا أخذ عضواً من أنفه لا يتنجس ما لم يظهر فيه أثر البول راضيا كان أو غضباً كذا في منية المصلي * قال في الصرفية هو المختار كذا في شرحها لأبراهيم الحلبي * إذا نام الكلب على حجر المسجدان كان يابساً لا يتنجس وإن كان رطبا ولم يظهر أثر النجاسة فكذلك كذا في فتاوى قاضيان * عظم الفيل طاهر هو الأصح كذا في المحيط * لعاب الفيل نجس كلعاب الفهد والأسد إذا أصاب الثوب يخرطومه نجس كذا في فتاوى قاضيان * جزة كل شيء مثل سرقينه كذا في السراج الوهاج * والشعر الذي يوجد في بعض الأبل والثاة يغسل ويؤكل بخلاف ما يوجد في خنثى البقرة لأنه لا صلاحية فيه كذا في الظهيرية * خبز وجد في خلالة بعرة الفأرة إن كان البعرة على صلاته يرى البعرة ويؤكل الخبز كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في السراج الوهاج * البعرة إذا وقع في المحلب عند الحلب فرمى من ساعته لا بأس به وإن تفتت البعرة اللبن يصير نجسا لا يظهر بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان * إذا جعلت التكة من شعر الكلب لا بأس به كذا في الخلاصة * إذا أصاب بول الثاة وبول الأدهى فجعل الخفيفة تعال الغليظة كذا في الظهيرية (الفصل الثالث في الاستنجاء) * يجوز الاستنجاء بنحو حجر منق كاللدر والتراب والعود والخزقة والخلد وما أشبهها * ولا فرق بين أن يكون الخارج معتادا أو غير معتاد في الصحيح * حتى لو خرج من السيلين دم أو قيح يظهر بالحجارة * وكذا لو أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الخارج يظهر بالاستنجاء بالحجارة ونحوها * وصفة الاستنجاء بالأحجار أن يجلس معتد على يساره مضرباً عن القبلة والريح والشمس والقمر ومعه ثلاثة أحجار يدبر بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث * قال أبو جعفر هذا في الصيف أما في الشتاء فيقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث * والمرأة تفعل في جميع الأوقات مثل ما يفعل الرجل في الشتاء ثم اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستنجاء بالخزق حتى إذا أصابه العرق من المقعدة لا يتنجس * ولو قعد في ماء قليل نجسه هكذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في الذخيرة * وليس في الاستنجاء عدد مسنون كذا في التبيين * وإنما الشرط هو الانتقام حتى لو حصل بحجر واحد يصير مقبلاً السنة ولو لم يحصل بثلاثة أحجار لا يصير مقبلاً السنة كذا في المنقولات * وينبغي أن تكون الأحجار الطاهرة عن عيئه ويضع ما استنجن به عن يساره ويجعل وجهه النجس إلى تحت كذا في السراج الوهاج * والاستنجاء بالماء أفضل إن أمكنه ذلك من غير كشف العورة * وإن احتاج إلى كشف العورة يستنجن بالحجر ولا يستنجن بالماء كذا في فتاوى قاضيان * والأفضل أن يجمع بينهما كذا في التبيين * قبل هو سنة في زماننا وقيل على الإطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج * ثم الاستنجاء بالأحجار أنما يجوز إذا اقتضت النجاسة على موضع الحدث * فأما إذا تعدت موضعها بان جاوزت الشرج اجعوا على أن ما جاوز موضع الشرج من النجاسة إذا كانت أكثر من قدر الدرهم يفرض غسلها بالماء ولا يكتفى بالازالة بالأحجار * وكذلك إذا أصاب طرف الإحليل من البول أكثر من قدر الدرهم يجب غسله *

وان كان ما ياوز موضع الشرج اقل من قدر الدرهم او قدر الدرهم الا انه اذا ضم اليه موضع الشرج كان اكثر من قدر الدرهم فاذا لم ياوز لم يغسلها بالماء يجوز عند أبي حنيفة وابي يوسف وجعلهما الله تعالى ولا يكره كذا في الذخيرة • وهو الصحيح كذا في الزاد • وان كانت نجاسة على موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنجى ولم يغسلها ذكر في شرح الطحاوي ان فيه اختلافا بعضهم قالوا ان مسح بثلاثة اجزاء وانما جازت قال وهو الاصح وبه قال الفقيه ابو الليث كذا في المحيط • وهو المختار كذا في السراجية • اذا كان على طرف اخليله نجاسة اقل من قدر الدرهم وعلى موضع آخر اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع الكل برز على قدر الدرهم يصح كذا في الخلاصة • وهو الصحيح هكذا في التبيين • واختلفوا فيما اذا كان مقعده كبره وكان فيها نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم تجاوز المخرج عن ابي حنيفة ومثله عن الطحاوي يجوز الاستنجاء بالاجزاء في هذا الشبهة بقوله ما وبه تأخذ كذا في التبيين • (وكيفية الاستنجاء من البول ان يأخذ الذر شمساه ويمزجه على جدار او حجر او مدرج من الارض ولا يأخذ الحجر بيده وكذا لا يأخذ الذكر بيده والحجر شمساه • وان اضطر بمسك مدرجين عقبه ويمزج الذكر بشمساه فان تعذر ذلك امسك الحجر بيده ولا يحركه هكذا في الزاهدي • والاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرية • قال بعضهم يستنجى بعدما يحيط بخطوات • وقال بعضهم ركض برجله على الارض ويتخفق ويلف رجله اليمنى على اليسرى وينزل من الصعود الى الهبوط • والصحيح ان طباع الناس مختلفة فمضى وقع في قلبه انه تم استفراغ ما في السبل يستنجى هكذا في شرح منية المصلي لابن امير الحاج والمضمرات • ولو عرض له الشيطان كثيرا لا يلتفت الى ذلك كفاي الصلاة وينفع فرجه بما حتى لو رأى بلا حمله على بله الماء هكذا في الظهيرية • (وصفة الاستنجاء) بالماء ان يستنجى بيده اليسرى بعدما استرخى كل الاسترخاء اذ لم يكن صائغا ويصعد اصبعه الوسطى على سائر الاصابع قليلا في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعها ثم يصعد بصره ويغسل موضعها ثم يصعد خنصره ثم سبابه فيغسل حتى يطهر قلبه انه قد طهر يمينه او غلبه ظن وسالغ فيه الا ان يكون صائغا • ولا يقدر بالعدد الا ان يكون موسوسا فقد روي حقه بالثلاث كذا في التبيين • ولا يمتل في الاستنجاء الا اكثر من ثلاث اصابع ويستنجى بعرض الاصابع لبرؤسها كذا في محيط السرخسي • ويصب الماء بالرفق ولا يضرب بالعنف كذا في المضمرات • وبذلك برفق وقال عامة المشايخ يكفيه الغسل بكفه من غير ان يرفع اصبعه • وقال عامتهم تجلس المرأة منفردة وتغسل ما ظهر بكفها ولا تدخل اصبعها كذا في السراج الوهاج • وهو المختار هكذا في التشارخانية ناقلا عن الصيرفية • وتكون افرج من الرجل كذا في المضمرات • وفي الحجة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله يغسل دبره اولاً ثم يغسل قبله بعده وعندهما يغسل قبله اولاً كذا في التشارخانية • وعلى قولهما منى الغزوى وهو الاشبه كذا في شرح منية المصلي لابن امير الحاج • وتطهر اليد مع طهارة موضع الاستنجاء كذا في السراجية • ويغسل يده بعد الاستنجاء كما يكون يغسلها قبله ليكون انقى وانظف • وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل يده بعد الاستنجاء وذلك يده على الحائط كذا في التبيين • من استنجى في الصيف يبالغ ولكن المبالغة في الشتاء اهم وابلغ حتى يحصل النظافة وهذا اذا كان الماء بارداً وما اذا كان الماء حاراً كان كفى استنجى في الصيف ولكن نوابه دون نواب المستنجى بالماء البارد كذا في المضمرات • المستحاضة لا يجب عليها الاستنجاء لوقت ككل صلاة اذ لم يكن منها بول او غائط كذا في السراجية • لو شئت يده اليسرى ولا يقدر ان يستنجى به ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجى وان قدر على الماء الجارى يستنجى بيده كذا في الخلاصة • الرجل المريض اذ لم يكن له امر أو دابة ولا ابن او اخ وهو لا يقدر على الوضوء فانه يوضئه ابنة او اخوه غير الاستنجاء فانه لا يمس فرجه وسقط عنه الاستنجاء كذا في المحيط • المرأة المرضية اذ لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها ابنة او اخت توضحها ويسقط عنها الاستنجاء كذا في فتاوى قاضيجان • وكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء واستدبارها وان غفل وقعد مستقبل القبلة يستحب له ان يخزف بقدر الامكان كذا في التبيين • ولا يختلف هذا عندنا في البنان والجمرا كذا في شرح الوقاية • ويكره للمرأة ان تمسك ولها البول والتغوط نحو القبلة كذا في السراج الوهاج • ويكره الاستنجاء بالعظم

والروث والرجيع والطعام والنعيم والزجاج والخزف وورق الشجر والشعر وكذا باليمن هكذا في التبيين • واذا كان باليسرى عذوب منع الاستنجاء به ما جاز ان يستنجى بيده من غير كراهة كذا في السراج الوهاج • ولا يستنجى بالاشياء النجسة وكذا لا يستنجى بحجر استنجى به مرة هو او غيره الا اذا كان حجره احرف له ان يستنجى كل مرة بطرف لم يستنج به فيجوز من غير كراهة كذا في المحيط • ولا يستنجى بكاغد وان كانت بيضاء كذا في المضمرات • ويكره الاستنجاء بالآجر والنعيم وشئ له قيمة كحرقه الديناج كذا في الزاهدي • (الاستنجاء على خمسة اوجه) • واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل عن الجنابة والحض والغسل كغسل تشيع في بدنه • والثاني اذا تجاوزت مخرجها يجب عند محمد رحمه الله قل او كثر وهو الاحوط • وعندهما يجب اذا تجاوز قدر الدرهم لان ما على المخرج سقط اعتباره لجواز الاستنجاء فيه فيقضي المقبر ما وراه • والثالث سنة وهو اذا لم تجاوز النجاسة مخرجها • والرابع مستحب وهو اذا بال ولم يتغوط يغسل قبله • والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الريح كذا في الاختيار شرح المختار • اذا اراد دخول الصلاة يستحب له ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي صلى فيه ان كان له ذلك والا فيجتهد في حفظ ثوبه عن اصابة النجاسة والماء المستعمل • ويدخل مستورا الرأس • ويكره ان يدخل في الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله تعالى او شئ من القرآن كذا في السراج الوهاج • ويستحب له عند الدخول في الخلاء ان يقول اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث ويقدم رجله اليسرى وعند الخروج يقدم اليمنى كذا في التبيين • ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين رجله • ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله تعالى ولا يثمت عاطا ولا يرد السلام ولا يجيب المؤذن • فان عطس بحمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر لعورته الا الحاجة ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يبرز ولا يحفظ ولا يتخفق ولا يكثر الالتفات ولا يبعث يده ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل القعود على البول والغائط كذا في السراج الوهاج • ويقول اذا خرج الحمد لله الذي اخرج عني ما يؤذي واني ما يتعنى كذا في التبيين • ويكره البول والغائط في الماء جاريا كان او را كذا ويكره على طرف نهر او ثرا وحوض او عين او تحت شجرة مثمرة او في زرع او في ظل يتفقع بالجلوس فيه • ويكره يجنب المساجد ومصل العبد وفي المقابر وبين الدواب وفي طرق المسلمين • ويكره ان يقعد في اسفل الارض ويول الى اعلاها وان يول في جحر فارة او حية او غل او ثقب • ويكره ان يول قائما او مضطجعا او متجذعا عن ثوبه من غير عذر فان كان بمذرف فلا بأس به • فاذا اراد ان يول وكانت الارض صلبة دقها بحجر او حفر حفرة حتى لا يترش عليه البول • ويكره ان يول في موضع ويتوضأ فيه او يغتسل كذا في السراج الوهاج

• (كتاب الصلاة) •

الصلاة فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدا كذا في الخلاصة • ولا يقتل تارك الصلاة عامدا غير منكر وجوبه ابل يحبس حتى يحدث ثوبه كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك • الوجوب يتعلق عندنا باستر الوقت بمقدار التحريم حتى ان الكافر اذا سلم والصبي اذا بلغ والجنون اذا افاق والحائض اذا طهرت ان بقي مقدار التحريم يجب عليه الصلاة عندنا كذا في المضمرات • واذا اعترضت هذه العوارض في آخر الوقت سقط الفرض بالاجماع كذا في مختار الفتاوى • القبالة لو اشتغلت بالصلاة تخاف موت الولد جاز لها ان تؤخر الصلاة عن وقتها وتؤخر بسبب اللبن ونحوه كذا في الخلاصة في الفصل الرابع من المواقيت • (وفيه اثنان وعشرون بابا)

• (الباب الاول في المواقيت وما يتعلق بها) •

وفيه ثلثة فصول

• (الفصل الاول في اوقات الصلاة) • وقت الفجر من الصبح الصادق وهو البياض المنتشر في الافق الى طلوع الشمس ولا عبرة بالكاذب وهو البياض الذي يد وطولاً ثم يعقبه الظلام فالكاذب لا يدخل وقت الصلاة ولا يحرم الا كل على الصائم هكذا في الكافي • اختلف المشايخ في ان العبرة لا قول طلوع الفجر الثاني او لاستقراره وانتشاره كذا في المحيط • والثاني اوسع واليه مال اكثر العلماء هكذا في مختار الفتاوى • والاحوط في الصوم والعشاء اعتبار الاول وفي الفجر اعتبار الثاني كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم • ووقت الظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثله سوى النقي كذا في الكافي • وهو

الصحيح هكذا في محيط السرخسي * والزوال ظهور وزيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق كذا في الكافي * وطريق معرفة زوال الشمس وفي الزوال ان تغرب خشبة مستوية في ارض مستوية فمادام الظل في الانقاص فالشمس في حد الارتفاع واذا اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال فاذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثلي ظل اصل العود سوى في الزوال يخرج وقت الظهر عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضي خان * وهذا الطريق هو الصحيح هكذا في الظهيرية * قالوا الاحتياط ان يصلي الظهر قبل صيرورة الظل مثله ويصلي العصر حين يصير مثله ليكون الصلواتان في وقتيهما مائتين * ووقت العصر من صيرورة الظل مثله غير في الزوال الى غروب الشمس هكذا في شرح الجمع * ووقت المغرب منه الى غيبوبة الشفق وهو الحجرة عندهما وبه يبقى هكذا في شرح الوفاة * وعند ابي حنيفة الشفق هو البياض الذي يلي الحجرة هكذا في القدوري * وقواهما الواسع للناس وقول ابي حنيفة رحمه الله احوط لان الاصل في باب الصلاة ان لا يثبت فيها ركع ولا شرط الا بما فيه يقين كذا في النهاية ناقل عن الاسرار ومبسوط شيخ الاسلام * ووقت العشاء والوتر من غروب الشفق الى الصبح كذا في الكافي * ولا يقدم الوتر على العشاء لوجوب الترتيب لان وقت الوتر لم يدخل حتى لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا او صلاهما فظهر فساد العشاء دون الوتر فانه يصح الوتر وبعد العشاء وحدها عند ابي حنيفة رحمه الله لان الترتيب يسقط بمثل هذا العذر * ومن لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان في بلد يطلع القمير فيه كما يغرب الشفق او قبل ان يغيب الشفق لم يجز عليه هكذا في التبيين * (الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات) * يستحب تأخير القمير ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس بل يسفر بها بحيث لو ظهر فساد صلاته يمكنه ان يعيدها في الوقت بقراءة مسجدة كذا في التبيين * وهذا في الازمنة كلها الا صيغة يوم النحر للحاج بالمزدلفة فان هناك التقيس افضل هكذا في المحيط * ويستحب تأخير الظهر في الصيف ونحوه في الشتاء هكذا في الكافي * سواء كان يصلي الظهر وحده او جماعة كذا في شرح الجمع لابن المالك * ويستحب تأخير العصر في كل زمان ما لم تغير الشمس * والعبرة لتغير القرص لا لتغير الضوء حتى صار القرص بحيث لا تحس فيه العين فقد تغيرت والا كذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو شرع فيه قبل التغير فذه اليه لا يكره كذا في البحر الرائق ناقل عن غاية البيان * ويستحب تعجيل المغرب في كل زمان كذا في الكافي * وكذا تأخير العشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخر الليل ان يثق بالانقباض ومن لم يثق بالانقباض أو تر قبل النوم * كذا في التبيين * وفي يوم الغيم يتوزر القمير كافي حال الصحو * ويؤخر الظهر لثلاثا يقع قبل الزوال * ويجعل العصر خوفا من ان يقع في الوقت المكروه * ويؤخر المغرب سذرا عن الوقوع قبل الغروب * ويجعل العشاء كسلا يمنع مطرا ويخرج عن الجماعة هكذا في محيط السرخسي * هذا في الازمنة كلها * ولا يجمع بين الصلوتين في وقت واحد لا في السفر ولا في الحضر بعد زما ماعدا عرفة والمزدلفة * كذا في المحيط * (الفصل الثالث في بيان الاوقات التي لا تجوز فيها الصلاة وتكررها فيها) * ثلاث ساعات لا تجوز فيها المكتوبة ولا صلاة الجنازة ولا سجدة التلاوة * اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانقضاء الى أن تزول وعند احمرارها الى أن تغيب الا عصر يومه ذلك فانه يجوز اذاؤه عند الغروب هكذا في فتاوى قاضي خان * قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع كذا في الخلاصة * هذا اذا وجبت صلاة الجنازة وسجدة التلاوة في وقت مباح واخر تاالي هذا الوقت فانه لا يجوز قطعا * اما لو وجبت في هذا الوقت واذا فيه جاز لانها ادبت ناقصة كما وجبت كذا في السراج الوهاج * وهكذا في الكافي والتبيين لكن الافضل في سجدة التلاوة تأخيرها * وفي صلاة الجنازة التأخير مكرره هكذا في التبيين ولا يجوز فيها قضاء الفرائض * والواجبات الفائتة عن اوقاتها كالوتر هكذا في المستصفي والكافي * والتطوع في هذه الاوقات يجوز ويكره كذا في الكافي وشرح الطحاوي * حتى لو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو غروبها ثم فقهه كان عليه الوضوء * ولو صلى فريضة سوى عصر يومه لا تنقض طهارته بالهبة هبة هكذا في فتاوى قاضي خان في نواتض الوضوء * ويجب قطعه وقضاؤه في وقت غير مكرره في ظاهر الرواية

ولو اتهم خرج عن عهده ما لزمه بذلك الشروع هكذا في فتح القدير وقد اساء ولا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي ولو قضا في وقت مكروه جاز وقد اساء كذا في محيط السرخسي * ولونذر ان يصلي في الوقت المكروه فأدى فيه يصح وبأنه يجب أن يصلي في غيره كذا في البحر الرائق * اذا نذر مطلقا أو في غير هذه الاوقات فانه لا يجوز الاداء فيها وهو الوجه هكذا في شرح منية المصلي لابن امير الحاج * تسعة اوقات يكره فيها التوافل وما في معناها الا الفرائض هكذا في النهاية والكفاية * فيجوز فيها قضاء الفرائض وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة كذا في فتاوى قاضي خان * منها ما بعد طلوع القمير قبل صلاة القمير كذا في النهاية والكفاية * يكره فيه التطوع باكثر من سنة القمير * ومن صلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع القمير كان الاتمام افضل لان وقوعه في التطوع بعد القمير لا عن قصد ولا تنويان عن سنة القمير على الاصح هكذا في السراج الوهاج والتبيين * ولو شرع اربععا فاشفع الذي بعد الطلوع ينوب عن سنة القمير هو المختار كذا في خزائن الفتاوى * ومنها ما بعد صلاة القمير قبل طلوع الشمس هكذا في النهاية والكفاية * ولو افسد سنة القمير ثم قضاها بعد صلاة القمير لم يجزه كذا في محيط السرخسي * ومنها ما بعد صلاة العصر قبل مغيب الشمس لا يجزه هكذا في محيط الصلاة النفل في وقت مستحب ثم افسدها قضاها بعد صلاة العصر قبل مغيب الشمس لا يجزه هكذا في محيط السرخسي * ومنها ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعيد والكدوف والاستسقاء هكذا في النهاية والكفاية * ويكره النفل عند خطبة الحج وخطبة النكاح هكذا في شرح منية المصلي لابن امير الحاج * ويكره التطوع اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة كذا في منية المصلي * اذا شرع في الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام للخطبة يتم اربعها وهو الصحيح واليه مال الامام الصدر الاجل الشهيد الاستاذ حسام الدين كذا في الظهيرية * ويكره النفل اذا اقيمت الصلاة الاسنة القمير ان لم يحجب فوت الجماعة وقبل صلاة العيدين مطلقا وبعدهما في المسجد لا في البيت * وبين صلاتي الجمع يعرفه ومن دافعه هكذا في البحر الرائق * ويكره جميع الصلوات سوى الوقية اذا ضاق وقت المكتوبة هكذا في شرح منية المصلي لابن امير الحاج ناقل عن الحاروي * ويكره الصلاة وقت مدافعة البول والغائط * ووقت حضور الطعام اذا كانت النفس شائعة اليه * والوقت الذي يوجد فيه ما يشغل البال من افعال الصلاة ويجعل بالشروع كأنما ما كان الشاغل ويكره اداء العشاء ما بعد نصف الليل هكذا في البحر الرائق

(الباب الثاني في الاذان وفيه فصلان)

(الفصل الاول في صفته واحوال المؤذن) * الاذان سنة لاداء المكتوبات بالجماعة كذا في فتاوى قاضي خان * وقيل انه واجب والصحيح انه سنة مؤكدة كذا في الكافي * وعليه عامة المشايخ هكذا في المحيط والاقامة مثل الاذان في كونه سنة لا فرائض فقط كذا في البحر الرائق * وليس لقرا الصلوات الخمس والجمعة نحو السنن والوتر والتطوعات والترائج والعيدين اذان ولا اقامة كذا في المحيط * وكذا التندورة وصلاة الجنازة والاستسقاء والغنمي والافزاع هكذا في التبيين * وكذا الصلاة الكسوف والخسوف كذا في العتيق شرح الكثر * وليس على النساء اذان ولا اقامة فان صليين بجماعة يصلين بغير اذان واقامة وان صليين بهما جازت صلاتهم مع الاساءة هكذا في الخلاصة * ونذر الاذان والاقامة للمسافر والمقيم في بيته * وليس على العبد اذان ولا اقامة كذا في التبيين * تقديم الاذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفاقا وكذا في الصبح عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وان قدم يعاد في الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لابن المالك * وعليه الفتوى هكذا في التارخانية * ناقل عن الحجة * واجوز ان الاقامة قبل الوقت لا تجوز كذا في المحيط * حضر الامام بعد اقامة المؤذن ساعة أو صلى سنة القمير بعد الايجاب اعادتها كذا في القنية * واهلية الاذان تعتمد بعرفة القبلية والعلم بمواقيت الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان * وينبغي ان يكون المؤذن رجلا عاقلا صالحا متقيا عالما بالسنة كذا في النهاية * وينبغي ان يكون مهيئا بتقيد احوال الناس ويزجر المتخلفين عن الجماعة كذا في القنية * وان يكون مواظبا على الاذان هكذا في البدائع وانتارخانية * وان يكون محتسبا في اذانه كذا في النهر الفائق * والاحسن ان يكون اماما في الصلاة كذا في معراج الدراية * والا فضل ان يكون المؤذن هو المقيم كذا في الكافي * وان اذن رجل واقام آخر ان غاب الاول جاز من غير كراهة * وان كان حاضر او يلحقه الوحشة

بإقامة غيره يكره وإن رضى به لا يكره عندنا كذا في المحيط • اذان الصبي العاقل صحيح من غير كراهة في ظاهر
 الزاوية ولكن اذان البالغ أفضل • واذان الصبي الذي لا يعقل لا يجوز ويعد وكذا الجنون هكذا في النهاية •
 ويكره اذان السكران ويستحب اعادته كذا في التبيين • وكره اذان المرأة فيعادندبا كذا في الكافي • ويكره
 اذان الفاسق ولا يعاد هكذا في الذخيرة • وكره اذان الخبث واقامته باتفاق الروايات والاشبه أن يعاد
 الاذان ولا تعاد الاقامة • ولا يكره اذان المحدث في ظاهر الرواية هكذا في الكافي • وهو الصحيح كذا في الجوهرية
 النيرة • وكره اقامته ولا تعاد هكذا في محيط السرخسي • ولو ارتد المؤذن بعد الاذان لا يعاد وان أعيد فهو
 افضل كذا في السراج الوهاج • واذا ارتد في الاذان فالاولى أن يتدعى غيره وان لم يتدعى غيره وانه جاز كذا
 في فتاوى قاضيهان • ويكره الاذان قاعدا وان اذن لنفسه قاعدا فلا بأس به • والمسافر اذا أذن راكبا
 لا يكره • وينزل للاقامة كذا في فتاوى قاضيهان والخلاصة • وان لم ينزل واقام أجزاء كذا في المحيط •
 ويجوز له مسافرا أن يفتح الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة كذا في فتاوى قاضيهان والخلاصة •
 وفي الحضر يكره أن يؤذن راكبا في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي • ولا يعاد هكذا في الخلاصة •
 ويجوز اذان العبد والقروي وأهل المفازة وولد الزنى والاعمى ومن يؤذن في بعض الصلوات دون بعض بان
 كان في السوق نهارا وفي السكة ليلا من غير كراهة لكن غير هؤلاء اولى هكذا في المحيط • ومتى كان مع
 الاعمى من يحفظ عليه أوقات الصلوات فتأذنه وتأذين البصير سواء هكذا في النهاية • ويكره اداء المكتوبة
 بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة كذا في فتاوى قاضيهان • ولا يكره تركهما لمن يصلي في المصرا اذا وجد
 في الحلة ولا فرق بين الواحد والجماعة هكذا في التبيين • والافضل أن يصلي بالاذان والاقامة كذا
 في التمرناشي • واذا لم يؤذن في تلك الحلة يكره تركهما ولو ترك الاذان وحده لا يكره كذا في المحيط • ولو ترك
 الاقامة يكره كذا في التمرناشي • ويكره للمسافر تركهما وان كان وحده هكذا في المبسوط • ولو ترك الاقامة
 اجزاء ولكنه يكره هكذا في شرح الطحاوي • فان أذن واقام فهو حسن • وكذلك ان أقام ولم يؤذن هكذا
 في المبسوط • ولو صلى في بيته في قرية ان كان في القرية مسجد فيه اذان واقامة فحكمه حكم من صلى في بيته
 في المصروان لم يكن فيها مسجد فحكمه حكم المسافر كذا في التتمني شرح النقاية • وان كان في كرم أو ضيعة
 يكتفى باذان القرية أو البلدة ان كان قريبا والافلا • وحده القريب أن يبلغ الاذان اليه منها كذا في مختار
 الفتاوى • وان أذنوا كان اولى كذا في الخلاصة • وان صلوا بجماعة في المفازة وتركوا الاذان لا يكره
 وان تركوا الاقامة يكره كذا في فتاوى قاضيهان • أهل المسجد اذا صلوا باذان وجماعة يكره تكرار
 الاذان والجماعة فيه • ولو صلى بعض أهل المسجد باقامة وجماعة ثم دخل المؤذن والامام وبقية الجماعة
 بالجماعة المستحبة لهم والكراهة للاولى كذا في المضمرات • ولو صلى فيه غير أهل الجماعة فلا بأس لاهل أن
 يصلوا فيه بالجماعة كذا في محيط السرخسي • جماعة من أهل المسجد أدنوا في المسجد على وجه
 المخافة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضروهم من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الاول فاذنوا على وجه
 الجهر ثم علموا ما صنع الفريق الاول فلهم ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة للجماعة الاولى كذا في
 فتاوى قاضيهان في فصل الاذان • مسجد ليس له مؤذن وامام معلوم يصلي فيه الناس فوجافوا بجماعة
 فالافضل ان يصلي كل فريق باذان واقامة على حدة كذا في فتاوى قاضيهان في فصل المسجد • قوم
 ذكروا فساد صلاة صلوا في المسجد في الوقت قضاها بجماعة فيه ولا يبعدون الاذان ولا الاقامة •
 وان قضاها بعد الوقت قضاها في غير ذلك المسجد باذان واقامة كذا في الزايدة • ومن فاتته
 صلاة في وقتها قضاها اذن لها واقام واحدا كان او جماعة هكذا في المحيط • وان فاتته صلوات اذن للاولى
 واقام وكان مخيرا في الباقي ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الاقامة كذا في الهداية • وان اذن
 واقام لكل صلوة فحسن • يكون القضاء على سنن الاداء كذا في الكافي • وهكذا في شرح المبسوط للامام
 السرخسي • والتحريم في النبوا انما هو اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجالس فيشترط
 كلاهما هكذا في البحر الرائق • والضابطة عندنا ان كل فرض اداء كان او قضا يؤذن له ويقام سواء اذاه
 منفردا او بجماعة الا الظاهر يوم الجمعة في المصرفان اداء باذان واقامة مكره كذا في التبيين • وفي الجمع

بين الصلاتين بعرفة ومن دلفة يؤذن ويقيم للاولى ويقيم للثانية ولا يؤذن • اذا غشي على المؤذن في الاذان
 او الاقامة يستقبل غيره • وكذا اذا مات في احدهما • ولو سبقته الحدث في احدهما فذهب ليتوضأ
 يستقبل غيره وهو اذا رجع هكذا في فتاوى قاضيهان • قال مشايخنا رحمهم الله الاول ان يتم الاذان
 ان احدث فيه واتم الاقامة ان احدث فيها ثم يذهب ويتوضأ كذا في المحيط • اذا حصر المؤذن في خلال
 الاذان او الاقامة ولم يكن هذا من يلقنه يجب الاستقبال • وكذا اذا خرس في احدهما وهجز عن الانعام
 يستقبل غيره كذا في فتاوى قاضيهان • اذا وقف في خلال الاذان بعيدا اذا كانت الوقفة بحيث تمت
 فاصلة وان كانت بسيرة مثل التنخيع والسعال لا يعاد هكذا في التتارخانية ناقلا عن التتية • ويكره التنخيع
 في الاذان بغير عذر فان كان بعذر فلا بأس به هكذا في السراج الوهاج • ويكره رد السلام في الاذان
 والاقامة ولا يجب الرد بعده على الاصح كذا في الزايدة • ولا ينبغي للمؤذن ان يتكلم في الاذان او في
 الاقامة او يجني فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال • واذا انتهى المؤذن في الاقامة الى قوله قد
 قامت الصلاة له الخيار ان شاء اتعاه في مكانه وان شاء منى الى مكان الصلاة كذا في فتاوى قاضيهان والمحيط •
 (الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة وكيفيتهما) • الاذان خمس عشرة كلمة وآخره عندنا
 لا اله الا الله كذا في فتاوى قاضيهان • وهي الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر • اشهدان
 لا اله الا الله اشهدان لا اله الا الله • اشهدان محمد رسول الله اشهدان محمد رسول الله • حتى على
 الصلاة • على الصلاة • حتى على الفلاح • حتى على الفلاح • الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله هكذا
 في الزايدة • والاقامة سبع عشرة كلمة • خمس عشرة منها كلمات الاذان وكلمات قوله قد قامت الصلاة مرتين
 كذا في فتاوى قاضيهان • ويزيد بعد فلاح اذان الفجر الصلاة خير من النوم مرتين كذا في الكافي •
 ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية كذا في فتاوى قاضيهان • وهو الاظهر والاصح كذا في
 الجوهرية النيرة • ومن السنة أن يأتي بالاذان والاقامة جهرا رافعاهما صوته الا ان الاقامة اخفض منه
 هكذا في النهاية والبدائع • وينبغي أن يؤذن على المثناة أو خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد كذا في
 فتاوى قاضيهان • والسنة أن يؤذن في موضع عال يكون اسمع لغيره ويرفع صوته ولا يجهد نفسه
 كذا في البحر الرائق • ويكره للمؤذن أن يرفع صوته فوق الطاقة كذا في المضمرات • ويقيم على
 الارض هكذا في الفتية • وفي المسجد هكذا في البحر الرائق • ولا ترجع في الاذان وهو أن يأتي بالشهادتين
 مرتين مخافتة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية اشهدان محمد رسول الله خفي الى قوله اشهدان
 لا اله الا الله رافعا صوته فيكسر الشهادتين فيقول كلام الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء
 ومرتين على سبيل الجهر كذا في الكفاية • ويترسل في الاذان ويجرد في الاقامة وهذا بيان الاستحباب
 كذا في الهداية • حتى لو ترسل فلهما او حذر فلهما او ترسل في الاقامة وحذر في الاذان جاز كذا
 في الكافي • وقيل يكره وهو الحق هكذا في فتح القدير • والترسل أن يقول الله اكبر الله اكبر ويقف •
 ثم يقول مرة أخرى مثله • وكذلك يقف بين كل كلمتين الى آخر الاذان • والحذر الوصول والسرعة
 كذا في التتارخانية ناقلا عن البنايع • ويسكن كلماتها على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي
 الاقامة ينوي الوقف كذا في التبيين • والمتدني اول التكبير كقرو في آخره خطا فاحش كذا في الزايدة •
 ويرتب بين كلمات الاذان والاقامة كما شرع كذا في محيط السرخسي • واذا أتم في اقامته
 بعض الكلمات على بعض ثم وان يقول اشهدان محمد رسول الله قبل قوله اشهدان لا اله الا الله فالافضل
 في هذا ان ماسبق على اوانه لا يعتد به حتى يعيده في اوانه وموضعه وان مضى على ذلك جازت صلاته كذا
 في المحيط • ويوالي بين كلمات الاذان والاقامة حتى لو اذن فظن انه اقامته ثم علم بعد ما فرغ فالافضل
 ان يعيد الاذان ويستقبل الاقامة مراعاة للمواالات • وكذا اذا أخذ في الاقامة فظن انه اذان
 ثم علم فالافضل أن يتدنى بالاقامة كذا في البدائع والغاية للسروحي • ويستقبل بهما القبلة ولو ترك
 الاستقبال جاز ويكره كذا في الهداية • واذا انتهى الى الصلاة والفلاح - قول وجهه يمينا وشمالا وقدماه
 مكانهما سواء صلى وحده او مع الجماعة وهو الصحيح • حتى قالوا في الذي يؤذن للمولود ينبغي أن يحول

وجهه عنه وبسرة عندها تين هكذا في المحيط * وكيفيته ان يكون الصلاة في الميمن والفلاح في الشمال * وقبل الصلاة في الميمن والشمال والفلاح كذلك والصحيح الاول كذا في التبيين * وان استدار في صومعته عند اناسها حسن هكذا في البدائع * فيستدير المؤذن في المنذنة عند الحيلتين ويخرج راسه من الكوة الميمني ويقول حي على الصلاة مرتين ثم من الكوة اليسرى ويقول حي على الفلاح مرتين * وهذا اذا لم يتم الاعلام مع بقاء المؤذن في مقامه كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * واما اذا تم بتحويل الرأس يمينا وشمالا فيكتفي بذلك فلا يزال القدمان عن مكانيهما كذا في شاهان شرح الهداية * ويكره التلميح وهو التغمي بحيث يؤدي الى تغير كلامه كذا في شرح الجمع لابن الملك * وتحسين الصوت للاذان حسن ما لم يكن لحنا كذا في السراجية * وهكذا في شرح الوقاية * ويجعل اصبعيه في اذنيه وان لم يفعل حسن لانه ليس بسنة اصلية وانما شرع لاجل المبالغة في الاعلام * وان جعل يديه على اذنيه حسن هكذا في التبيين * وجعل اصبعيه في اذنيه سنة الاذان ليرفع صوته بخلاف الاقامة كذا في القنية * والتثويب حسن عند المتأخرين في كل صلاة الا في المغرب هكذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * وهو رجوع المؤذن الى الاعلام بالصلاة بين الاذان والاقامة * وتثويب كل بلدة على ما تعارفوه اما بالتخفيف او بالصلاة او قامت وقامت لانه للمبالغة في الاعلام وانما يحصل ذلك بما تعارفوه كذا في الكافي * ويؤذن للغير ثم يقعد قدر ما يقرأ عشرين آية ثم يثوب ثم يقعد مثل ذلك ثم يقيم كذا في التبيين * ويفصل بين الاذان والاقامة مقدار ركعتين او اربع يقرأ في كل ركعة نحو من عشر آيات كذا في الزاehدي * والوصل بين الاذان والاقامة مكروه بالاتفاق كذا في معراج الدراية * والاولى للمؤذن في الصلاة التي قبلها ان يطوع مسنون او مستحب ان يتطوع بين الاذان والاقامة هكذا في اعطى السرخسي * فان لم يصل يجلس بينهما * واما اذا كان في المغرب فالمستحب ان يفصل بينهما بسكت فانه مقدار ما يتمكن من قراءة ثلاث آيات قصار هكذا في النهاية فقد اتفقوا على ان الفصل لا بد منه فيه ايضا كذا في العتابة * واختلفوا في مقدار الفصل فعند ابي حنيفة رحمه الله المستحب ان يفصل بينهما بسكت فانه ساعة ثم يقيم * ومقدار السكت عنده قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار واية طويلة * وعندهما يفصل بينهما بحيلة خفيفة مقدار الجلدة بين الخطبتين * وذكر الامام الحلواني الخلاف في الافضلية حتى ان عند ابي حنيفة رحمه الله ان جلس جازوا لافضل ان لا يجلس * وعندهما على العكس كذا في النهاية * ويستحب ان يدعو بين الاذان والاقامة كذا في السراج الوهاج * وينتظر المؤذن الناس ويقيم للضعيف المستجمل ولا ينتظر رئيس المحلة وكبيرها كذا في معراج الدراية * ينبغي ان يؤذن في اول الوقت ويقيم في وسطه حتى يفرغ المتوضي من وضوئه والمصلي من صلاته والمعتصر من قضا حاجته كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * اذا دخل الرجل عند الاقامة يكره له الانتظار فانه ما لو كان يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن قوله حي على الفلاح كذا في المضمرات * ان كان المؤذن غير الامام وكان القوم مع الامام في المسجد فانه يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حي على الفلاح عند علمائنا الثلاثة وهو الصحيح * فاما اذا كان الامام خارج المسجد فان دخل المسجد من قبل المصوف فكلما جاؤا وصفا قام ذلك الصف واليه مال شمس الائمة الحلواني والسرخسي وشيخ الاسلام خواهر زاده * وان كان الامام دخل المسجد من قدامهم يقومون كبارا واما الامام * وان كان المؤذن والامام واحدا فان اقام في المسجد فالقوم لا يقومون ما لم يفرغ من الاقامة * وان اقام خارج المسجد فشايعنا اتفقوا على انهم لا يقومون ما لم يدخل الامام المسجد * ويكره للامام قبيل قوله قد قامت الصلاة * قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني وهو الصحيح هكذا في المحيط * (ومما يصل بذلك اجابة المؤذن) يجب على السامعين عند الاذان الاجابة * وهي ان يقول مثل ما قال المؤذن الا في قوله حي على الصلاة حي على الفلاح فانه يقول مكان حي على الصلاة لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومكان قوله حي على الفلاح ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في فتاوى الغرائب * وكذا في قول المؤذن الصلاة خير من النوم لا يقول السامع مثله ولكن يقول صدقت وبررت كذا في محيط السرخسي * سمع الاذان وهو عشي فالاولى ان يقف ساعة ويحجب كذا

في القنية * واجابة الاقامة مستحبة هكذا في فتح القدير * واذا بلغ قوله قد قامت الصلاة يقول السامع اقامها الله وادامها الله مادامت السموات والارض * وفي سائر الكلمات يجب كما يجب في الاذان كذا في فتاوى الغرائب * ولا ينبغي ان يتكلم السامع في خلال الاذان والاقامة ولا يشتغل بقراءة القرآن ولا بشئ من الاعمال سوى الاجابة * ولو كان في القراءة ينبغي ان يقطع ويستغل بالاستماع والاجابة كذا في البدائع * ولا بأس بان يشتغل بالدعاء عند الاقامة كذا في الخلاصة * اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن واحدا دنوا واحدا بعدوا واحدا فالحرمة للاول كذا في الكفاية

(الباب الثالث في شروط الصلاة)

وهي عندنا سبعة * الطهارة من الاحداث والطهارة من الانجاس وسرا العورة واستقبال القبلة والوقت والنسبة والتحرية كذا في الزاehدي * وفيه فصول اربعة

(الفصل الاول في الطهارة وسرا العورة) * تطهير النجاسة من بدن المصلي وتوابعه والمكان الذي يصلي عليه واجب هكذا في الزاehدي في باب الانجاس * هذا اذا كانت النجاسة قدرا مانعا او امكانا من ارتكابها من غير ارتكاب ما هو أشد حتى لو لم يتمكن من ازالها الا ببداهة عورته للناس يصلي معها * ولو ابداه الازالة فسحق هكذا في البحر الرائق * ويعتبر ظاهر البدن حتى لو اكتمل بكامل نجس لا يجب عليه غسل عينه كذا في السراج الوهاج * النجاسة ان كانت غليظة وهي اكثر من قدر الدرهم فغسلها فريضة والصلاة بها باطلة وان كانت مقدار درهم فغسلها واجب والصلاة معها جائزة وان كانت اقل من قدر الدرهم فغسلها سنة وان كانت خفيفة فانها لا تمنع جواز الصلاة حتى تفحص كذا في المضمرات * ستر العورة شرط لصحة الصلاة اذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي * العورة للرجل من تحت السرة حتى تتجاوز ركبتيه فسترته ليست بعورة عند علمائنا الثلاثة * وركبته عورة عند علمائنا جميعا هكذا في المحيط * بدن المرأة عورة الا وجهها وكفيها وقدميها كذا في المتون * وشعر المرأة ما على رأسها عورة واما المسترسل ففقه روايتان الاصح انه عورة كذا في الخلاصة * وهو الصحيح وبه أخذ الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية * والامة كالرجل وظهرها عورة * ويدخل في هذا الجواب أم الولد والمدرسة والمكاتب كذا في التبيين * والمستعانة بمنزلة المكاتب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * والخشني المشكل اذا كان رقيقا فعورته عورة الامة وان كان حرا أمرناه ان يستر جميع بدنه فان ستر ما بين سترته الى ركبتيه قال بعضهم تلزمه بالعادة وقال بعضهم لا تلزمه كذا في السراج الوهاج * مراعاة صلت عريانه أو بغير وضوء تؤمر بالاعادة وان صلت بغير قناع فسلاتها تامة استحسانا كذا في محيط السرخسي * وسرا العورة في الصلاة من الغير فرض بالاجماع * ومن نفسه غير فرض عند عامة المشايخ كذا في شاهان * فاذا صلى في قيس بغير ازار وكان لوطفر رأى عورته من ريقه فعند عامة المشايخ لا تقصد وهو الصحيح * وان صلى في بيت مظلم عريانه لا يثوب طاهر لا يجوز صلاته بالاجماع كذا في السراج الوهاج * والثوب الرقيق الذي يصف ما تحته لا يجوز الصلاة فيه كذا في التبيين * ولو كان عليه قميص ليس عليه غيره وكان اذا سجد لا يرى أحد عورته لكن لوطفر اليه انسان من تحته رأى عورته فهذا ليس بشئ * قليل الانكشاف عفو لا يفي بلوى ولا بلوى في الكثير فلا يجعل عفو الربع وما فوقه كثير ومادون الربع قليل وهو الصحيح هكذا في المحيط * والاصح أن التقدير في العورة الغليظة والخفيفة بالربع هكذا في الخلاصة * انكشاف مادون الربع معفو اذا كان في عضو واحد وان كان في عضوين أو اكثر وجوبه وبلغ ربع أدنى عضو منها يمنع جواز الصلاة كذا في شرح الجمع لابن الملك * ولا يعتبر الجمع بالاجزاء كالاسداس والاقباس بل بالقدر حتى لو انكشف من الاذن تسعها ومن السابق تسعها يمنع لان المكشوف قدر ربع الاذن هكذا في القنية * وان انكشف عورته في الصلاة فسترها بلامكث جازت صلاته اجماعا وان ادى ركع الانكشاف فسدت اجماعا * وان لم يؤذ له مكث قدر ما يمكن الاداء فسد عند ابي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لحمد رحمه الله تعالى ولا نص عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * امة صلت بغير قناع فاعتقت في صلاته فان لم تستر من ساعتيها فسدت صلاتها وان سترت من ساعتيها بعمل قليل جازت كذا في محيط السرخسي * والعمل القليل أن تأخذ

بذواحدة كذا في السراج الوهاج * والذكر يعتبر بانفراده وكذا الاثنان هو الصحيح هكذا في الهداية *
والاثنان كل واحد منهما عورة على حدة والدبر ثالثهما هو الصحيح كذا في شرح المجمع لابن الملك * وهكذا في
التبيين * والركبة الى آخر التخذ عضو واحد حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان والتخذ مغطى جازت صلاته
وهو الاصح هكذا في التبيين * وكذا كعب المرأة مع ساقها كذا في شرح المجمع لابن الملك * وما بين سرتة
وعانة عضو على حدة والمراد ما حوله من جميع البدن فاذا انكشف ربه فقدت صلاته كذا في الخلاصة *
والظاهر بانفراده عورة والبطن كذلك وكذا الصدر كذا في التتارخانية ناقلا عن العتبية * والجنب تبع
للبدن كذا في القنية * ونهى المرأة ان كانت صغيرة فاهدة فهو تبع لصدرها وان كانت كبيرة فهو عضو
على حدة كذا في الخلاصة * ويعتبر كل واحد عورة بانفراده وكذا الاذنان حتى لو انكشف ربه واحد
منهما فسدت كذا في الزاھدي * ومن لم يجد ثوبا صلى قاء را بؤى بالر كوع والسجود أو قائما بركوع
ومجود والاول افضل هكذا في الكافي * لئلا كان أو نهرا في بيت أو صحراء وهو الصحيح كذا في البحر الرائق *
والمراد بالوجود القدرة فان ايجله فالاصح انه يجب عليه استعماله كذا في الجوهر النيرة * العاري
اذا كان بضرته من له كسوة فانه يسأله فان لم يعطه صلى عريانا * ولو وجد في خلال صلاته ثوبا استقبل
كذا في التتارخانية ناقلا عن السراجية * وان كان يبرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يحق فوت الوقت كطهارة
المكان كذا في القنية * ويصلي العراة وحدها متباعدتين وان صلبوا بجماعة بنو سطهم الامام ويرسل كل
واحد رجليه الى القبلة ويضع يديه بين فخذه يؤى ايماء وان اومأ القائم أو ركع أو سجد القاعد جاز كذا في
الزاھدي * في الحجة اذا وجد العاري حبرا أو بساطا صلى فيه ولا يصلي عريانا * وكذا ان امكه أن يستر
عورته بالحشيش كذا في التتارخانية * عريان قدر على طين يطلعه به عورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا ذلك
كالوقدر ان يحصف عليه ورق الشجرة كذا في القنية * ولو وجد ما يستره بعض العورة وجب استعماله
ويستره القبيل والدبر بالاتفاق هكذا في معراج الدراية * وان لم يجد الا ما يستره أحدهما قال بعضهم يستره
الدبر لانه أغش في حالة الركوع وقال بعضهم يستره القبيل لانه يستقبل به القبلة كذا في السراج الوهاج *
ولا تجوز الصلاة في ثوب الحرير للرجال ونصح للنساء ولو لم يجد غيره يصلي فيه لا عريانا كذا في فتح القدير *
ولو ان امرأة صلت قائمة يشكف من عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولو صلت قاعده لا يشكف شيئا منها فاتها
تصلي قاعدة كذا في التبيين * في العتبية اذا انكشف ربه عورته عند السجود تركت السجود كذا في
التتارخانية * والمستحب أن يصلي الرجل في ثلاثة أثواب قبض وازار وعامة * اما لو صلى في ثوب واحد
متوشح به تجوز صلاته من غير كراهة * وان صلى في ازار واحد يجوز ويكره * وأما المرأة والمستحب لها
أن تصلي في ثلاثة أثواب أيضا قبض وازار ومقنعة * فان صلت في ثوبين جازت صلاتها كذا في الخلاصة *
وان صلت في ثوب واحد متوشح به لا يجوز الا اذا سترت به رأسها وجميع جسدها كذا في محيط
السرخسي * ولو صلى رجلان في ثوب واحد واستر كل واحد بطرف منه أجزأ * وكذا الوألي أحد
طرفيه على ناظم أجزأه كذا في الجوهر النيرة * ولو كان الثوب يغطي جسدها ورأسها فركت نقطة
الرأس لا يجوز * ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضر هاتركه والستر افضل كذا في التبيين * عريان
وجد قطعة تستر ربه أصغر العورات فلم يستر فسدت والا فلا كذا في القنية * وان صلى في الماء ان كان
كدر اجمعت وان كان صافيا يمكن رؤية عورته لا تصح كذا في السراج الوهاج

(الفصل الثاني في طهارة ما يستره العورة وغيره) * وجد ثوبان ربه طاهر وصلي عاريا لم يجز * وان كان
أقل من ربه طاهرا أو كله نجسا خبيرين أن يصلي عاريا قاعدا بايماء وبين أن يصلي فيه قائما بركوع وسجود وهو
افضل كذا في الكافي * ولو لم يجد الا جلدة مية غير مدبوغ لا يجوز أن يستره عورته ولم تجز صلاته فيه كذا
في السراج الوهاج * ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم بخبر ما يبلغ أحدهما
ربع الثوب لاستوائهما في المنع كذا في التبيين * والمستحب الصلاة في أقلهما نجاسة كذا في الخلاصة *
ولو كان دم أحدهما قدر الربع ودم الآخر أقل يصلي في أقلهما دما ولا يجوز عكسه * ولو كان في كل واحد
منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء *

والافضل أن يصلي في أقلهما نجاسة * ولو كان ربع أحدهما طاهرا والا آخر أقل من الربع يصلي في الذي
ربه طاهر ولا يجوز العكس هكذا في التبيين * ولو كان الدم في ناحية من الثوب والطاهر منه بقدر ما يمكنه
أن يتزبه لم يجز الا أن يصلي فيه لانه يمكنه ستر العورة بثوب طاهر * ولم يفصل بين ما اذا تحرك الطرف الا آخر
أو لم يتحرك كذا في محيط السرخسي * ولو كان طرف أحدهما يمكنه أن يتزبه فانه يتزبه ويصلي لم يجز الا ذلك
سواء كان مجال يتحرك الطرف الا آخر أو لا يتحرك كذا في الخلاصة * الاصل في جنس هذه المسائل ان من أتى
بليتين وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء وان اختلفا فعليه أن يختار أهونهما كذا في البحر الرائق * اذا اشتبه
عليه الثوب الطاهر من النجس تحرى وصلي وان كانت الغلبة للثياب النجاسة كذا في السراجية * ولو وقع
تجزؤه على ثوب وصلي فيه الظاهر ثم وقع تجزؤه على ثوب آخر فصل في العصر فالعصر فاسدة * ولو كان معه
ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة فصل في الظهر في أحدهما ثم صلى العصر في الآخر ثم المغرب في الاول ثم العشاء في الثاني
ثم رأى في أحدهما نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولا يدرى أيهما الاول أو الثاني فالظهر والمغرب جازان
والعصر والعشاء فاسدان * وهذا ما لو صلى الظهر في الاول بالتحري والعصر في الثاني وفي الاول المغرب
وفي الثاني العشاء سواء ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة * واذا صلى وهو لابس منديل أو ملاءة واحد
طرفيه نجس والطرف الذي فيه النجاسة على الارض ان كان النجس يتحرك يتحرك المصلي لم تجز صلاته وان كان
لا يتحرك تجوز صلاته * واذا صلى في ثوب وعنده انه نجس فلما فرغ من صلاته تبين انه طاهر تجوز صلاته
كذا في المحيط * اذا كان مع العريان ثوب ديباج وثوب كرباس فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يصلي في الديباج
كذا في الخلاصة * المصلي اذا رأى على ثوبه نجاسة هي أقل من قدر الدرهم ان كان في الوقت سعة فالافضل
أن يغسل الثوب ويستقبل الصلاة * وان كان نفوته الصلاة بجماعة ويجد في موضع آخر فكذا ذلك *
وان خاف أن لا يجد الجماعة أو نفوته الوقت مضى على صلاته كذا في الذخيرة * هذا اذا كان في الصلاة
وان لم يكن فيها لكن انتهى الى القوم وهم في الصلاة وهو يخشى ان غلبه نفوته الجماعة أحب الى أن يدخل
في الصلاة ولا يفعله كذا في الخلاصة * ان وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر من قدر الدرهم ولا يدرى متى
أصابته لا يعيد شيئا من صلاته بالاجماع وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * والجوهر النيرة * ولورأى في ثوب
امامة نجاسة أقل من قدر الدرهم فان كان مذهب المقتدى أن النجاسة القليلة لا تمنع الصلاة ومذهب الامام
انه تمنع فصل في الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدى ولا تجوز صلاة الامام وان كان مذهبهما على العكس
فحكيمهما على العكس كذا في فتاوى قاضي خان في باب النجاسات * قال نصره بانه يأخذ كذا في الذخيرة *
النجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب وكل واحدة منهما أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما صارتا أكثر
من قدر الدرهم يجمع ويمنع جواز الصلاة * وكذا لو كانت في ثوب المصلي في مواضع كذا في الخلاصة * ولو صلى
في ثوب ذي طاق واحد كالقبض ونحوه وعليه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب
الاخر فلو جمع ثوبان أكثر من قدر الدرهم لا تمنع جواز الصلاة في قولهم وليست كالنجاسة المتفرقة في ثوب
واحد * ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة أقل من قدر الدرهم ولو جمع ثوبان أكثر من قدر الدرهم
فانه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلاة * ولو صلى في ثوب ذي طاقين فأصاب النجاسة أحد الطاقين ونفذت الى
الاخر على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هو كثوب واحد لا تمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى
تمنع وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أوسع وقول محمد رحمه الله تعالى أحوط كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو صلى معه درهم نجس جانباه اختار انه لا يمنع الجواز كذا في الخلاصة * وهو الصحيح لان الكل درهم
واحد هكذا في فتاوى قاضي خان * اذا كان موضع اتفه نجسا وموضع جبهته طاهرا تجوز صلاته بلا خلاف *
وكذلك اذا كان موضع اتفه طاهرا وموضع جبهته نجسا ومجده على اتفه تجوز صلاته بلا خلاف *
وان كان موضع اتفه وجبهته نجسا ذكر الزندوين في نطقه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مجده على اتفه دون
جبهته وتجوز صلاته وان لم يكن بجبهته عذر وعندهما لا تجوز صلاته الا اذا كان بجبهته عذر كذا في المحيط *
وان سجد بهما لا يجوز على الاصح هكذا في محيط السرخسي * وان كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع
الصلاة كذا في الوجيز للكردي * ولا يفرق الحال بين أن يكون جميع موضع القدمين نجسا وبين

أن يكون موضع الأصابع نجسا وإذا كان موضع إحدى القدمين طاهرا وموضع الأخرى نجسا فوضع قدميه
اختلاف المشايخ فيه • الأصح أنه لا يجوز صلاته • فإن وضع إحدى القدمين التي موضعها طاهر
ورفع القدم الأخرى التي موضعها نجس وصلى فإن صلاته جائزة كذا في المحيط • وإن كانت النجاسة
تحت يديه أو ركبتيه في حالة السجود لم تفسد صلاته في ظاهر الرواية • واختار أبو الليث أنها تفسد وصحبه
في العيون كذا في السراج الوهاج • إذا صلى على مكان طاهر ومجد عليه إلا أنه إذا وجد تقع ثيابه على
أرض نجسة يابسة أو ثوب نجس جازت صلاته كذا في المحيط • إن كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر
الدرهم ولو جعت تصيرا أكثر من قدر الدرهم فأنها تجمع وتنتع جواز الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل
النجاسة التي تصيب الثوب • وفي المغنمات هو المختار • وفي الفتاوى العتبية وكذا يجمع نجاسة موضع
السجود وموضع القدم كذا في التتارخانية • وإذا كان في ثوب المصلي أقل من قدر الدرهم وتحت قدميه أقل
من قدر الدرهم لكن لو جمع بلغ أكثر من قدر الدرهم لا يجمع كذا في الخلاصة • إذا قام المصلي على مكان
طاهر ثم تحول إلى مكان نجس ثم عاد إلى الأول أن لم يمكث على النجاسة مقدارا يمكنه فيه أداء أدنى ركن جازت
صلاته والأفلا كذا في فتاوى قاضي خان في فصل النجاسة التي تصيب الثوب والمكان • ولو افتتح الصلاة
على مكان نجس ثم انتقل إلى مكان طاهر لا يصير شارعا في الصلاة كذا في الخلاصة • ولو صلى على الدابة
وعلى سرجها نجاسة مثل الدم والعدرة أو كثر من قدر الدرهم فصلاته فاسدة والصحيح أنه يجوز كذا في محيط
السرخسي • ولو صلى على بساط وفي ناحية منه نجاسة أن لم تكن في موضع قدميه ولا في موضع سجوده
لا تنتع أداء الصلاة سواء كان البساط كبيرا أو صغيرا بحيث لو حرك أحد طرفيه لم يترك الطرف الآخر هو المختار
كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في مسح الرأس • وكذا الثوب والحصى كذا في السراج الوهاج • وفي
الحجة البساط إذا أصابته نجاسة ولا يدري في أي موضع هي فإنه يجوز أن يغير فيصلي في الموضع الذي يطعم
قلبه أنه طاهر كذا في التتارخانية • ولو كانت النجاسة على بطانة ملاء أو في حشو ما جازت الصلاة عليها
إذا لم يكن أحدهما مختلطاً على صاحبه ولا مضرباً • وإن كان أحدهما مختلطاً على صاحبه يجوز على قول
محمداً لأنه بالخطأ والتضريب لم يصير ثوبا واحداً وعند أبي يوسف لا يجوز هكذا في محيط السرخسي • وقول
أبي يوسف أقرب إلى الاحتياط كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كانت النجاسة رطبة فأتى عليها ثوبا صلى
أن كان ثوبا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبان كالثوب الذي يجوز عند محمد أن كان لا يمكن لا يجوز وإن كانت يابسة
جازت إذا كان يصلح ساترا كذا في الخلاصة • وفي الفتاوى إذا نسي ثوبه والأعلى طاهر دون الأسفل يجوز
كذا في السراج الوهاج وشرح المنية لابن أمير الحاج ناقلا عن المبتغي • ولو قام على النجاسة وفي رجله نعلان
أو جوربان لم تجز صلاته كذا في محيط السرخسي • ولو خلع نعليه وقام عليه ما جاز سواء كان مائلا إلى الأرض
منه نجسا أو طاهرا إذا كان مائلا إلى القدم طاهرا • والأجرا إذا كان أحد وجهيه نجسا فقام على الوجه الطاهر
وصلى جازة فروشه كانت أو موضوعة هكذا في فتاوى قاضي خان • وإذا صلى على حجر الرخ أو على باب أو بساط
غليظ أو على مكعب ظاهره طاهر وباطنه نجس يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه كان يفتي الشيخ أبو بكر الأسكاف
• وهو الأشبه بالترجيح • هكذا في شرح منية المحلى لابن أمير الحاج • وكذا اللبنة كذا في المحيط • وكذا
الخشب إذا كان غلقه بحيث يقبل القطع هكذا في الخلاصة • إذا أراد أن يصلي على أرض عليها نجاسة
فكسبها بالتراب يطران كان التراب قليلا بحيث لو استنمعه يجدر أنحة النجاسة لا يجوز وإن كان كثير لا يجز
الأنحة يجوز هكذا في التتارخانية • إذا كان على الثوب البسوط نجاسة وفرش عليه التراب لا يجوز
هكذا في السراج الوهاج • ولو بسط كاه على موضع النجاسة وجعل عليه العجم أنه لا يجوز هكذا
في التتارخانية • ولو صلى في جبة مشقوقة فوجد في شوهابعد الفراغ فارة ميتة يابسة أن كان الجبة تنقب
أو خرق أعاد صلاة ثلاثة أيام وإن لم يكن أعاد جميع ما صلى في تلك الجبة كذا في السراج الوهاج • (ومما ينصل
بذلك مسائل) إذا صلى وفي كاه بيضة مذرة قد حال شهابها جازت صلاته وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت كذا
في فتاوى قاضي خان • في النصاب رجل صلى وفي كاه فارورة فيها بول لا يجوز الصلاة سواء كانت ثمانية
أو لم تكن لأن هذا ليس في مظان معدنه بخلاف البيضة المذرة لأنه في معدنه ومظانه وعليه الفتوى كذا

في المغنمات • ولو صلى والشهيد على عاتقه وعلى ثوبه دم كثير تجوز صلاته ولو كان ثوب الشهيد على عاتقه
دون الشهيد لا تجوز • رجل دخل في الصلاة وفي كاه فرخة حية فلما فرغ من صلاته رآها ميتة فإن كان غالب
ظنه أنها ماتت في صلاته تجب إعادة الصلاة وإن لم يكن غالب ظنه ذلك بان كان مشككا لا تجب عليه إعادة كذا
في الخلاصة • أعادته جازت صلاته وإن زاد على قدر الدرهم • لا خلاف بين علماءنا على ظاهر المذهب
وهو الصحيح لأن سنن الأدي طاهر هكذا في الكافي • ولو صلى وفي عنقه فلادة فيها سنن كلب أو ذئب تجوز
صلاته • إذا صلى ومعه فارة أو هرة أو حية تجوز صلاته وقدا ساء وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسوره •
وإن كان في كاه ثعلب أو جروك أو خنزير لا تجوز صلاته لأن سوره نجس كذا في فتاوى قاضي خان •
إذا وضع في حجر المصلي الصبي الغير المستكمل وعليه نجاسة مانعة أن لم يمكث قدرا يمكنه أداء ركن لا تفسد
صلاته وإن مكث تفسد بخلاف ما لو استكمل وإن طال مكثه وكذا الحمامة المتنجسة إذا جلست عليه هكذا في
الخلاصة وفتح القدير • وكذا الجنين والمحدث إذا حمله المصلي جازت صلاته كذا في السراج الوهاج
(وتكره الصلاة في تسع مواطن) في فوارع الطريق • ومعاطن الأبل • والمزبلة • والمجزرة •
والمخرج • والمقتل • والحمام • والمقبرة • وطح الكعبة • ولا بأس بالصلاة والسجود على
الحشيش والحصى والبسط والبوارى هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو كان الثوب المتنجس معلقا فوق رأسه
إذا قام المصلي يصير على كتفه فصلي ركعاه تفسد صلاته وكذا الوضوء عليه قبا نجس هكذا في الخلاصة •
إذا رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة أو كثر من قدر الدرهم أن كان في قلبه أنه لو أخبر بذلك يغسل النجاسة فإنه
يجزئه وإن كان في قلبه أنه لا يلتفت إلى قوله وسعه أن لا يجزئه ولا امر بالمعروف على هذا كذا في فتاوى قاضي خان
• قال الإمام السرخسي الأمر بالمعروف واجب مطلقا من غير هذا التفصيل كذا في الخلاصة
• (الفصل الثالث في استقبال القبلة) • لا يجوز لأحد أداء فريضة ولا نافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة جنازة
الامتوجه إلى القبلة كذا في السراج الوهاج • اتفقوا على أن القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فإلزامه
التوجه إلى عينها كذا في فتاوى قاضي خان • ولا فرق بين أن يكون بينه وبينها حائل من جدار أو لم يكن كذا
في التبيين • حتى لو صلى مكي في بيته ينبغي أن يصلي بحيث لو أزيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة
كذا في الكافي • ولو صلى مستقبلا بوجهه إلى المحيط لا يجوز كذا في المحيط • ومن كان خارجا عن مكة
فقبلته جهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ هو الصحيح هكذا في التبيين • وجهة الكعبة تعرف بالدليل
والدليل في الأمصار والقرى الحارث التي فيها الصحابة والتابعون فعلى أتباعهم فإن لم تكن فالسؤال
من أهل ذلك الموضع وأما في البحار والمساويز فالدليل القبلة التجوم هكذا في فتاوى قاضي خان •
والمعتبر التوجه إلى مكان البيت دون البناء • وفي فتاوى الحجة الصلاة في الآبار العميقة والجبال
والتلال الشامخة وعلى ظهر الكعبة جائزة لأن القبلة من الأرض السابعة إلى السماء السابعة بهذا الكعبة
إلى العرش كذا في المغنمات • ولو صلى في جوف الكعبة أو على سطحها جاز إلى أي جهة توجه • ولو صلى
على جدار الكعبة فإن كان وجهه إلى سطح الكعبة يجوز والأفلا هكذا في المحيط • مريض صاحب فراش
لا يمكنه أن يحول وجهه وليس بمضطره أن يحول وجهه بجزئه صلاته إلى حيثما شاء كذا في الخلاصة • وكذا
إذا كان يجرد من يحوله ولكن يضطره التحويل هكذا في الظهيرية • ومن كان خائفا يصلي إلى أي جهة قدر كذا
في الهداية • ويستوى فيه الخوف من عدو أو سبع أو لصوص • وكذا إذا كان على خشبة في البحر وهو
يخاف الفرق إذا انحرف إلى القبلة هكذا في التبيين • وكذلك إذا صلى الفريضة بالعدو على دابة والنافلة
بغير عدو فله أن يصلي إلى أي جهة توجه كذا في منية المصلي • ومن أراد أن يصلي في سفينة تطرعا أو فريضة
فعليه أن يستقبل القبلة ولا يجوز له أن يصلي حيثما كان وجهه كذا في الخلاصة • حتى لو دارت السفينة
وهو يصلي توجه إلى القبلة حيث دارت كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج • وإن اشتبهت عليه القبلة
وليس بمضطره من يسأله عنها اجتهد وصلي كذا في الهداية • فإن علم أنه أخطأ بعد ما صلى لا يعيدها •
وإن علم وهو في الصلاة استدرا إلى القبلة ونسي عليها كذا في الزايدة • وإذا كان بمضطره من يسأله عنها
وهو من أهل المكان عالم بالقبلة فلا يجوز له التصرى كذا في التبيين • ولو كان بمضطره من يسأله عنها فله

يسأله ويحترى وصلى فإن أصاب القبلة جازوا لا فلا كذا في منية المصلي * وهكذا في شرح الطحاوي *
 وخذ الحاضرة أن يكون بحيث لو صاح به سمعه كذا في الجوهرة النيرة * ولو اشتبهت القبلة في المفاضة فوقع
 اجتاده إلى جهة فآخره عدلان أن القبلة إلى جهة أخرى فإن كانا مسافرين لا يلتفت إلى قولهما أما إذا كانا
 من أهل ذلك الموضع لا يجوز له إلا أن يأخذ بقولهما كذا في الخلاصة * فإن تحترى وصلى إلى غير جهة
 التحترى بغية هوان أن أصاب القبلة كذا في منية المصلي * ولو صلى إلى جهة من غير أن يشك في أمر القبلة
 ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد ما ييقن فيجب عليه إعادة كذا في الخلاصة * فإن ظهر في
 خلال الصلاة أنه أخطأ يلزمه الاستقبال وإن ظهر أنه أصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح أنه يتم ولا يستقبل
 كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شك ولم يتحرى وصلى من غير تحرك فإن زال الشك في الصلاة بان أصاب
 أو أخطأ يستقبل الصلاة والا فان ظهر الخطأ بعد الفراغ أو لم يظهر شيء بعد وان ظهرت الاصابة بمعنى الامر
 هكذا في الخلاصة * تحترى فلم يقع تحترى على شيء قبل أو خروجه قبل يصلي إلى أربع جهات وقبل يحترى كذا في البحر
 الرائق * والاصوب الاداء كذا في المضمرات * فإن صلى إلى جهة ان ظهر أنه أصاب القبلة جازوا كذا
 ان ظهر أنه أخطأ أو لم يظهر شيء كذا في الظهيرية * لو دخل بدلة وعابن المحارب المنصوبة يصلي إليها
 ولا يتحرى وكذا لو كان في المفاضة والسماء معصية وله علم يستدل بالجوم على القبلة لا يتحرى كذا في محيط
 النسخة * رجل دخل مسجد المحراب له وقبله مشككة فصل بالتحترى ثم ظهر أنه أخطأ كان عليه
 الاعادة لأنه قادر على السؤال من الأهل وإن تبين أنه أصاب جازت صلاته كذا في فتاوى قاضي خان * ولو
 سألهم فلم يخبروه وتحترى وصلى جازوا وإن تبين أنه أخطأ كذا في محيط النسخة * رجل صلى في المسجد
 في ليلة مظلمة بالتحترى فبين أنه صلى إلى غير القبلة جازت صلاته لأنه ليس عليه أن يقرع أبواب الناس للسؤال عن
 القبلة * ولو صلى ركعة بالتحترى ثم تحول رأيه إلى جهة أخرى فصل إلى الركعة الثانية إلى الجهة الثانية ثم
 تحول رأيه إلى الجهة الأولى اختلف فيه المشايخ منهم من قال يتم صلاته إلى الجهة الأولى ومنهم من قال يستقبل
 الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان * رجل صلى في مفاضة بالتحترى فاقتدى به رجل من غير تحرك أن أصاب الامام
 القبلة جازت صلاته ما وان أخطأ جازت صلاة الامام دون المقتدى كذا في الخلاصة * رجل اشتبهت عليه القبلة
 بحكمة بان كان محبوسا ولم يكن يحضره من يسأله فصل بالتحترى ثم تبين أنه أخطأ روى عن محمد رجه الله تعالى أنه
 لا اعاده عليه وهو أخير وكذلك إذا كان بالمدينة هكذا في الظهيرية * ولو اشتبهت عليه القبلة فصل ركعة
 بالتحترى فتحول رأيه إلى جهة فصل الثانية إلى تلك الجهة هكذا في أربع ركعات إلى أربع جهات عن محمد
 أنه يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى ركعة بالتحترى إلى جهة ثم تحول رأيه إلى جهة أخرى فصل
 الركعة الثانية إلى الجهة الثانية ثم تذكر أنه ترك سجدة من الركعة الأولى اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه
 تفسد صلاته كذا في القنية * رجل دخل في الصلاة بالتحترى واجتهاده كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلاة
 فحول وجهه إلى القبلة فخاف رجل قد علم بحاله الأول ودخل في صلاته فصلاة الأول جائزة وصلاة الداخل
 فاسدة * الاعنى إذا صلى ركعة إلى غير القبلة فخاف رجل وحوله إلى القبلة واقتدى به ان كان الاعنى حين اقتنع
 الصلاة وجد من يسأله عن القبلة فلم يسأل فسدت صلاة الامام والمقتدى وإن لم يجد من يسأله جازت صلاة
 الامام وفسدت صلاة المقتدى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن قوما اشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة
 وهم في بيت ليس يحترقهم أحد عدل بسألونه وليس ثمة علامة يستدل بها على جهة القبلة أو كانوا في المفاضة
 فتحركوا جميعا وصاروا ان صاروا جازت صلاتهم أصابوا القبلة أو لا ولو صاروا جميعا يحترقهم أيضا الصلاة
 من تقدم على امامه أو علم بمخالفة امامه في الصلاة * وكذا لو كان عنده أنه تقدم على الامام أو صلى إلى
 جانب آخر غير ما دلى امامه * قوم صلوا في مفاضة بالتحترى وفيهم مسروق ولاحق فلما فرغ الامام من صلاته
 فاما بقضيان فظهر لهما القبلة خلافا لما رأى الامام أمكن للمسبوق اصلاح صلاته بان يحول إلى القبلة دون
 اللاحق كذا في الخلاصة * ويجوز التحترى لسجدة التلاوة كما يجوز للتلاوة هكذا في السراج الوهاج
 * (وما يصح من تلك الصلاة في الكعبة) * صح فرض الصلاة ونفلها في الكعبة * ولو صلوا في بحوف
 الكعبة جميعا عدا واستداروا حول الامام فمن جعل ظهره إلى ظهر الامام أو جعل وجهه إلى ظهره جازت صلاته

وكذا ان جعل وجهه إلى وجهه الا انه يكره اذا لم يكن بينه وبين الامام سترة * ومن جعل ظهره إلى وجهه الامام
 لم يجز هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج * ومن كان عن يمين الامام أو يساره جازا لم يكن أقرب
 إلى الجدار الذي توجه اليه الامام من الامام كذا في الزاد * وهكذا في شرح المنبسط للامام السرخسي *
 واذا صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا صلاة الامام فمن كان منهم أقرب
 إلى الكعبة من الامام جازت صلاته اذا لم يكن في جانب الامام كذا في الهداية * ولو قام الامام في الكعبة
 وتحلق المقتدون حولها جازا اذا كان الباب مفتوحا كذا في التبيين * وان وقفت امرأة بجوار الامام
 ونوى الامام امامتها فان استقبلت الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلاته وان استقبلت الجهة الأخرى
 لا تفسد كذا في الظهيرية * من صلى في جوف الكعبة ركعة إلى جهة وركعة أخرى إلى جهة أخرى لا يجوز
 لأنه صار مستديرا عن الجهة التي صارت قبله ييقن من غير ضرورة كذا في البدائع
 * (الفضل الرابع في النية) * النية ارادة الدخول في الصلاة * والشروط أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي
 وأدائها بالوسائل لا يمكنه أن يجيب على البدنية وإن لم يقدر على أن يجيب الا بتأمل لم يجز صلاته ولا عبرة للذكر
 باللسان فان فعله لتجمع عزية قلبه فهو حسن كذا في الكافي * ومن عجز عن احضار القلب يكفيه اللسان
 كذا في الزايد * ويكفيه مطلق النية للنفل والسنة والتراويح هو الصحيح كذا في التبيين * وهو ظاهر
 الجواب واختيار عامة المشايخ كذا في التبيين * والاحتياط في التراويح أن ينوي التراويح أو سنة
 الوقت أو قيام الليل كذا في منية المصلي * والاحتياط في السن أن ينوي الصلاة متابعاً لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم كذا في الذخيرة * الواجبات والفرائض لا تأدى بطلاق النية اجماعاً كذا في الغياثة * فلا بد من
 التعيين فيقول نويت ظهر اليوم أو عصر اليوم أو فرض الوقت أو ظهر الوقت كذا في شرح مقدمة أبي الليث *
 ولا يكفيه نية الفرض * واذا نوى فرض الوقت جازا في الجمعة ولو نوى الظهر في غير الجمعة قبل يجوز
 هو الصحيح * وانما يجزئه أن ينوي فرض الوقت اذا كان يصلي في الوقت أما بعد خروج الوقت اذا صلى وهو
 لا يعلم بخروجه فنوى فرض الوقت فانه لا يجوز كذا في السراج الوهاج * ولو نوى ظهر يومه يجوز ولو كان
 الوقت قد خرج وهو مخلص لمن يشك في خروج الوقت كذا في التبيين * وفي صلاة المفاضة ينوي الصلاة لله تعالى
 والدعاء للبيت وفي العبد ينوي صلاة العبد وفي الوتر ينوي صلاة الوتر كذا في الزايد * وفي الغاية أنه
 لا ينوي فيه أنه واجب للاختلاف فيه كذا في التبيين * وكذا يشترط التعيين في المنذور وركعتي الطواف
 هكذا في البحر الرائق * ولا يشترط نية عدد الركعات هكذا في شرح الوقاية * حتى لو نواها خمس
 ركعات وقعد على رأس الرابعة أجزأه وتلقونية الخمس كذا في شرح منية المصلي لابن امير الحاج * ونية الكعبة
 ليست بشرط هو الصحيح وعليه الفتوى هكذا في المضمرات * ويحتاج إلى التعيين في القضاء أيضاً هكذا في فتح
 القدير * ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر والعصر ونحوهما وينوي أيضاً
 ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية * وهو الاصح كذا في التبيين في مسائل
 شتى * فان أراد تسهيل الامر بنوي أول ظهور عليه كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية * وهكذا
 في التبيين في مسائل شتى * وبين قضاء ما شرع فيه من النفل ثم افسده كذا في التبيين * وفي القضاء نوى
 انها سبقتة فاذا هي أحده أو على عكسه اختلف المشايخ وفي الوقت يجوز كذا في الزايد * عزم على
 الظهر ويحترى على لسانه العصر يجزئه كذا في شرح مقدمة أبي الليث * وهكذا في القنية * رجل اقتنع
 المكتوبة فظن أنه سالتوق فصل على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هي المكتوبة ولو كان الامر بالعكس فالجواب
 بالعكس هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو اقتنع الظهر ثم نوى التطوع أو العصر أو الفاتحة أو المفاضة وكبر
 يخرج عن الأول ويشرع في الثاني * والنية بدون التكبير ليس بمخرج كذا في التنازعانية ناقلاً عن
 الغياثة * واذا صلى ركعة من الظهر ثم كبر بنوي الظهر فهي هي ويجزئ تلك الركعة هذا اذا نوى بقلبه
 أما اذا نوى بلسانه وقال نويت أن أصلي الظهر استقص ظهره ولا يجزئ تلك الركعة كذا في الخلاصة *
 ولو كبر للتطوع ثم كبر بنوي به الفرض يصير شارعا في الفريضة كذا في فتاوى قاضي خان * والمنفرد
 يحتاج إلى ثلاث نيات * الصلاة لله تعالى وتعيين انها آية صلاة * وينوي القبلة حتى يكون جازاً واخذ

الكل كذا في الخلاصة * والامام ينوي ما ينوي المنفرد ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى أن لا يؤم
فلان لاجل فلان واقتدى به جاز هكذا في فتاوى قاضي خان * ولا يصير اماما للنساء الا بالنية هكذا في المحيط *
ولو كان مقتديا بنوي ما ينوي المنفرد بنوي الاقتداء أيضا لان الاقتداء لا يجوز بدون النية كذا في فتاوى
قاضي خان * لو نوى الشروع في صلاة الامام أو الاقتداء به في صلاته يجوز له وكذا لو نوى الاقتداء به لا غير
وهو الاصح كذا في معراج الدراية * ولو نوى صلاة الامام أو فرض الامام لا يجوز له كذا في التبيين *
والافضل أن ينوي الاقتداء بعد ما قال الامام الله أكبر حتى يكون مقتديا بالمصلي * ولو نوى الاقتداء
حين وقف الامام موقف الامامة تجوز نيته عند عامة العلماء وبه كان يفتي الشيخ الامام الزاهد اسماعيل والحاكم
عبد الرحمن الكاتب وهو أجود كذا في المحيط * ولو نوى الشروع في صلاة الامام والامام لم يشرع بعد وهو
يعلم بذلك بصير شارعا في صلاة الامام اذا شرع كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو نوى
الشروع في صلاة الامام على ظن أن الامام قد شرع وهو لم يشرع لم يجز كذا اختاره قاضي خان كذا في شرح
المنية لابن امير الحاج * اذا اقتدى بالامام بنوي صلاة الامام ولا يعلم أن الامام في أية صلاة في الظهر أو في الجمعة
أجرأه أيتها كانت * ولو نوى الاقتداء بالامام ولكن لم ينو صلاة الامام وانما نوى الظهر فاذا هي الجمعة لا يجوز
* واذا أراد المقتدي تبسيرا الامر على نفسه ينبغي أن ينوي صلاة الامام والاقتداء به أو ينوي أن يصلي مع
الامام ما يصلي الامام كذا في المحيط * ولو نوى الاقتداء في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا بعضهم
جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يحظر به أنه زيد أو عمر أو يرى أنه
زيد فاذا هو عمر وصح اقتداءه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان المقتدي يرى شخص الامام فقال اقتديت
بهذا الامام الذي هو عبد الله أو لا يرى شخص الامام فقال اقتديت بالامام الذي هو قائم في الخراب الذي هو
عبد الله فاذا هو جعفر جاز كذا في المحيط * واذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر ولم يجز كذا في التبيين *
وينبغي للمقتدي أن لا يعين الامام عند كثرة القوم * وكذلك في صلاة الجنائز ينبغي أن لا يعين الميت كذا
في الظهيرية * المصلون ستة من علم الفرائض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله
والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب بتركها فتوى الظهيرية والفتاوى جازاته وأعنت نية
الظهر عن نية الفرض * والثاني من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض
والسنن يجوز له * والثالث ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجوز له * والرابع علم ان فيما يصليها الناس
فرائض ونوافل فصلى كما يصلي الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا يجوز له * والخامس اعتقد ان الكل
فرض جازت صلاته * والسادس لا يعلم ان الله على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها لوقاتها لم يجز له
كذا في القنية * من لا يعلم الفرض من النفل وينوي الفرض في كل ما يصلي يصح الاقتداء به في صلاة
ليس لها سنة قبلها مثلها كصلاة العصر والمغرب والعشاء ولا يصح في كل صلاة قبلها سنة مثلها كصلاة الفجر
والظهر هكذا في شرح المنية لابن امير الحاج وفتاوى قاضي خان * أجمع اصحابنا على ان الافضل أن تكون
النية مقارنة للشروع هكذا في فتاوى قاضي خان * والنية المتقدمة على التكبير كالقائفة عند التكبير
اذا لم يوجد ما يقطع وهو عمل لا يليق بالصلاة كذا في الكافي * حتى لو نوى ثم نوى أو مشى الى المسجد
فكبر ولم يحضره النية جاز ولا يعتد بالنية المتأخرة عن التكبير كذا في التبيين * الرباء لا يدخل في الفرائض
كذا في الخلاصة * لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل في قلبه الرباء فهو على ما افتتح * والرباء أنه لو خلا
عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي ليراني الناس * فأما لو صلى مع الناس يحجبها ولو صلى وحده
لا يحجبها فله ثواب أصل الصلاة دون الاحسان كذا في المضمرات في باب النوافل ناقل عن العنابية *
رجل انتهى الى المسجد ليصلي الظهر فوجد الامام في القعدة ولم يدركها التعدة الاولى أو الاخيرة فاقتدى به
ونوى أنه ان كانت الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت به لا يصح الاقتداء وكذا لو نوى
ان كانت الاولى اقتديت به في الفريضة وان كانت الاخيرة اقتديت به في التطوع لا يصح اقتداءه في الفريضة
ولو انتهى اليه ولم يدركه في العشاء أو في التراويح فاقتدى به ونوى انه ان كان في الفريضة اقتديت به وان كان
في التراويح ما اقتديت لا يصح ولو نوى انه ان كان في الفريضة اقتديت به وان كان في التراويح اقتديت به

فتاواه في التراويح صح اقتداءه كذا في التبيين * لو وجد الامام في الصلاة ولم يدركها الفريضة
أو التراويح فقال ان كانت العشاء اقتديت به وان كانت التراويح ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان
في العشاء أو في التراويح * ولو قال ان كان في العشاء اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت به فتاواه
في التراويح أو في العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة

(الباب الرابع في صفة الصلاة)

هذا الباب مشتمل على خمسة فصول

(الفصل الاول في فرائض الصلاة) * وهي ست * (منها التحريم) * وهي شرط عندنا حتى ان من
يحرم للفرائض كان له أن يؤذي بها التطوع هكذا في الهداية * ولكنه يكره ترك العمل عن الفرض بالوجه
الشروع * وأما بناء الفرض على تحريمه فرض آخر فلا يجوز اجاها * وكذا بناء الفرض على تحريمه
النفل كذا في السراج الوهاج * ولو أحرمت حاملة للنجاسة فالتقاءها عند فراغه منها أو مكشوف العورة فسترها
عند فراغه من التكبير يعمل بسرا وشرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند فراغه منها أو مغطى فاعتن
القبلة فاستقبل عند فراغه منها جاز هكذا في البحر الرائق * ولو شرع بالتسبيح أو بالتكبير صرح ولكن الاولى
أن يشرع بالتكبير كذا في التبيين * وهل يكره الشروع بغيره اختلف المشايخ بعضهم قالوا يكره وهو الاصح
هكذا في الذخيرة والمحيط والظهيرية * ثم الاصل عند أبي حنيفة روح أن ما تجوز للتكبير من أسماء الله تعالى
جاز الاقتراح به نحو الله وسبحان الله ولا اله الا الله كذا في التبيين * وكذا الحمد لله ولا اله غيره وسبارك
الله هكذا في المحيط * وكذا اذا قال الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أجزأ عندهما * أما اذا قال الله
أجل أو أعظم أو أكبر ولم يقرن اسم الله بهذه الصفات لا يصير شارعا بالاجماع كذا في الجوهرية النيرة
والسراج الوهاج * ولو قال اللهم يصير شارعا عند الله كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * وهو
الاصح كذا في المحيطين * ولو ذكر الاسم دون الصفة بأن قال الله أو الرحمن أو الرب ولم يرد عليه يصير شارعا
عند أبي حنيفة روح كذا في التبيين * وهو الصحيح ثم اختلفت الروايات والمشايخ أن الشروع عنده بالأسماء
الخاصة أو بها والمستكره كالرحيم والكرام * والاظهر والاصح انه بكل اسم من أسمائه كذا ذكره
الكرخي وأفتى به المرغيناني هكذا في الزاهدي * ولو افتتح باللهم اغفر لي لا يصح لانه ليس بتعظيم خالص
بل هو مشوب بحاجة العبد كذا في محيط السرخسي * واذا قال أستغفر الله أو أعوذ بالله أو أنا لله
أو لا حول ولا قوة الا بالله أو ماشاء الله كان لا يصير شارعا هكذا في المحيط * ولو كبر متعجبا ولم يرد به التعظيم
أو أراد به جواب المؤذن لم يجز له وان نوى كذا في التتارخانية * ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير
شارعا كذا في التبيين * ولو قال الله أكبر مع الف الاستفهام لا يصير شارعا بالاتفاق كذا في التتارخانية
ناقل عن الصيرفية * ولو قال الله أكبر بالكاف الفارسية يصير شارعا كذا في المحيط * ولا يصير شارعا
بالتكبير الا في حالة القيام أو في ما هو اقرب اليه من الركوع هكذا في الزاهدي * حتى لو كبر قاعدا ثم قام لا يصير
شارعا في الصلاة * ويجوز افتتاح التطوع قاعدا مع القدرة على القيام كذا في محيط السرخسي *
ويحرم مقارنته التحريمه الامام عند أبي حنيفة روح * وعندهما بعد ما أحرمت والقوى على قولهما ما هكذا
في المعدن * قبل لا خلاف في الجواز وهو الصحيح وانما الخلاف في الاولوية هكذا في التبيين * والمقارنة
على قوله كقارنته حركة الخاتم والاصبع والبعدية على قوله ملأ يوصل المقتدي حمزة الله براء أكبر كذا في
المصنف في باب الحنفية * فان قال المقتدي الله أكبر ووقع قوله الله مع الامام وقوله أكبر وقع قبل قول
الامام ذلك قال القنية أو جعفر الاصم أنه لا يكون شارعا عندهم * وكذا لو أدرك الامام في الركوع فقال
الله أكبر الا ان قوله الله كان في قيامه وقوله أكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا في الصلاة وأجمعوا
على ان المقتدي لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في الظاهر الروايات
كذا في الخلاصة * ان كبر قبل امامته فالصحيح انه ان نوى الاقتداء به لا يصير شارعا وان لم ينو الاقتداء به
يصير شارعا في صلاة نفسه هكذا في محيط السرخسي * أما فضيلة التكبير الاقتراح فتكلموا في وقت
ادراكها * والخبر ان من أدرك الركعة الاولى فقد أدرك الفضيلة تكبيرة الاقتراح كذا في المحصر في باب

أبي يوسف * ولو أدرك الإمام وهو ركع فكبر فقام وهو يريد تكبيرة الركوع جازت صلاته ولغت نيته هكذا في محيط السرخسي * ولو كبر بالفارسية جاز هكذا في المتون * سواء كان يحسن العربية أو لا إلا أنه إذا كان يحسنها يكره * وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز إذا كان يحسن العربية هكذا في المحيط * وعلى هذا الخلاف جميع أذكار الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء وتسيحات الركوع والسجود وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والرنجية والحبشية والنبطية هكذا في قساوي قاضي خان * وفي المبسوط الورى والآخرى والأخى الذي لا يحسن شيئا يصير شارعا بالنية ولا يلزمه التحريك باللسان كذا في التبيين * (ومنها القيام) وهو فرض في صلاة الفرض والوتر هكذا في الجوهرية النيرة والسراج الوهاج * وفرضه يتأدى بآتي ما ينطلق عليه الاسم كذا في الكافي في آخر فصل القراءة * وحذا القيام أن يكون بحيث إذا مدت يديه لا ينال ركبتيه * ويكره القيام على إحدى القدمين من غير عذر ويجوز الصلاة وللعذر لا يكره كذا في الجوهرية النيرة والسراج الوهاج * (ومنها القراءة) وفرضها عند أبي حنيفة رجب يتأدى بآية واحدة وإن كانت قصيرة كذا في المحيط * وفي الخلاصة وهو الأصح كذا في التتارخانية * والمكثني بهامشي كذا في الوقاية * ثم عده إذا قرأ آية تعبدية هي كلمات أو كلمتان نحو قوله تعالى ثم قل كيف قدرتم نظر يجوز بلا خلاف بين المشايخ * فلو قرأ آية هي كلمة واحدة كدهامتان أو آية هي حرف كما دون في آية فيه اختلاف بين المشايخ كذا في المصنف * والأصح أنه لا يجوز كذا في شرح الجمع لابن الملك * وهكذا في الظهيرية والسراج الوهاج وفتح القدير * إذا قرأ آية طويلة في الركعتين نحو آية الكرسي وآية المداينة البعض في ركعة والبعض في أخرى عاقبتهم على أنه يجوز كذا في المحيط * وهو الأصح كذا في الكافي ومنه المصلي * وأما حد القراءة فنقول تصح الحروف أمر لا بد منه فإن صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه لا يجوز به أخذ عاقبة المشايخ هكذا في المحيط * وهو المختار هكذا في السراجية * وهو الصحيح هكذا في الوقاية * وعلى هذا نحو التسمية على الذبيحة والاستثناء في اليمين والطلاق والعشاق والأبلاء والبيع * وأما محل القراءة ففي الفرائض الركعتان كذا في المحيط * ثانيا كان أو ثلاثيا أو رباعيا وسواء كانتا أوليين أو آخرين أو مختلفتين هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * حتى لو لم يقرأ في واحدة منه أو قرأ في واحدة فقط فسدت صلاته كذا في الشنقي شرح النقاية * وفي الوتر والنفل الركعات كلها هكذا في المحيط * ولو قرأ في حالة النوم الأصح أنه لا يجوز كذا في الظهيرية * ولا يجوز القراءة بالفارسية إلا بعد عذر أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وبه يفتي هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ويجوز عند أبي حنيفة رجب بالفارسية وبأبي لسان كان وهو الصحيح ويرى رجوعه إلى قولهما وعليه الاعتماد هكذا في الهداية * وفي الأسرار هو اختيارى * وفي التحقيق هو مختار عامة المحققين وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وهو الأصح هكذا في مجمع البحرين * (ومنها الركوع) وقدر الواجب من الركوع ما يتناول الاسم بعد أن يبلغ حذو وهو أن يكون بحيث إذا مدي يديه نال ركبتيه كذا في السراج الوهاج * إذا لم يركع وذهب من القيام إلى السجود بغير السنة بان خثر كالجمل فذلك الانتحاة يجوز عن الركوع * والاحدب إذا بلغت حدوده الركوع بشير برأسه للركوع كذا في الخلاصة والتبيين * وأما وقته فبعد ما فرغ من القراءة وهو الأصح هكذا في المحيط * (ومنها السجود) السجود الثاني فرض كالاول بإجماع الأمة كذا في الزاهدي * وكان السنة في السجود وضع الجبهة والاتف جميعا ولو وضع أحدهما فقط ان كان من عذر لا يكره وإن كان من غير عذر فإن وضع جبهة دون انفه جاز إجماعا ويكره * وإن كان بالعكس فكذلك عند أبي حنيفة رجب * وقال لا يجوز وعليه الفتوى * ولو وضع خذو أو ذقنه لا يجوز لأن حالة العذر ولا في غيرها إلا أنه في حالة العذر يباح ما يؤتى إيماء ولا يسجد كذا في خزائن المفتين * وإنما يجوز الاقتصاد على الاتف إذا سجد على ما صلب منه وأما إذا سجد على ما لان منه وهو الأربعة فلا يجوز كذا في السراج الوهاج والجوهرية النيرة * ولو سجد على الحبش أو التبن أو على القطن أو الطنفة أو النجان استقرت جبهته وانفه ويجوز جمعه يجوز وإن لم تستقر إلا ولو سجد على الجملة إن كانت على البقرة لا يجوز وإن كانت على الأرض يجوز كالسجدة على السرير ولو سجد على العرزال وهو بالفارسية كانه يجوز كالسرير هكذا في الخلاصة * إذا سجد على

الخطبة أو الشعر جاز * وإن سجد على الذرة أو الجاوس أو الدخن أو الارز لا يجوز * فإن كان الارز أو الجاوس أو الذرة أو الدخن أو الجاوس في الجوالق جاز كذا في السراج الوهاج * ولو سجد على ظهر رجل هو في الصلاة يجوز فإن لم يكن ذلك الرجل في الصلاة أو ليس في صلاته لا يجوز * ولو سجد على نخذه إن كان بغير عذر المختار أنه لا يجوز وإن كان بغير اختار أنه يجوز * ولو سجد على ركبتيه لا يجوز بغير عذر كذا في الخلاصة * ولو سجد على كفه وهي على الأرض جاز على الأصح كذا في التبيين * ولو سجد على ظهر الميت وعليه لبدان وجد جسم الميت لم يجزه وإن لم يجد جسمه جاز كذا في محيط السرخسي * إذا كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين بقدر لينة أو لبنتين منصوبين جاز وإن زاد لم يجز كذا في الزاهدي * وحد اللبنة ربع ذراع كذا في السراج الوهاج * في الخلة لو كان بموضع سجوده شوك كثيرا وفراشات زباجة فرفع رأسه من موضع السجود ووضع بوضع آخر جاز ولا يصح كون ذلك سجدة أخرى بل الكل سجدة واحدة كذا في التتارخانية * ولو ترك وضع اليدين والركبتين جازت صلاته بالإجماع كذا في السراج الوهاج * ولو سجد ولم يضع قدميه على الأرض لا يجوز ولو وضع أحدهما جاز مع الكراهة إن كان بغير عذر كذا في شرح منية المصلي لابن اسمعيل الحاج * ووضع القدم بوضع أصابعه وإن وضع أصبعها واحدة فلو وضع ظهر القدم دون الأصابع بان كان المكان ضيقا ووضع أحدهما دون الأخرى يجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة كذا في الخلاصة * ولو سجد وهو قائم أعاد السجدة * ولو نام في ركوعه وسجوده لا يعيد شيئا كذا في محيط السرخسي * ولو وضع جبهته على حجر صغير أو وضع كثر الجبهة على الأرض يجوز والأفلا كذا في التبيين * وهكذا في المحيط * (ومنها القعود الأخير) مقدار التشهد كذا في التبيين * وهو من قوله التحيات لله إلى عبده ورسوله هو الصحيح حتى لو فرغ المقدي قبل فراغ الإمام فتكلم فصلا تامة كذا في الجوهرية النيرة * والقعدة الأخيرة فرض في الفرض والتطوع حتى لو صلى ركعتين ولم يقعد في آخرهما وقام وذهب تفسد صلاته كذا في الخلاصة * وأما الخروج بضع المصلي فليس بفرض هو الصحيح هكذا في التبيين والمصنف شرح الكتروا كثر الكتب * (الفصل الثاني في واجبات الصلاة) * يجب تعيين الأولين من الثلاثة والرابعة المكتوبين للقراءة

المفروضة حتى لو قرأ في الآخرين من الرابعة دون الأولين أو في إحدى الأولين وأحدى الآخرين ساهبا وجب عليه سجود السهو كذا في البحر الرائق * ويجب قراءة الفاتحة وضم السورة أو ما يقوم مقامها من ثلاث آيات قصار أو آية طويلة في الأولين بعد الفاتحة كذا في التهر القاتق * وفي جميع ركعات النفل والوتر هكذا في البحر الرائق * ويجب تقديم الفاتحة على السورة كذا في التهر القاتق * إذا نسي الفاتحة في الركعة الأولى أو الثانية وقرأ السورة ثم ذكر فانه يبدأ بفاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة وهو ظاهر الرواية كذا في المحيط * ومن قرأ في العشاء في الأولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد الفاتحة في الآخرين * وإن قرأ الفاتحة ولم يرد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة بجمعهما هو الصحيح هكذا في الهداية * إذا لم يقرأ بشي في الشفع الأول يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة بجمعهما في قولهم ويسجد للسهو كذا في قساوي قاضي خان في فصل سجود السهو * ويجب الاقتصاد في الركعتين الأولين على قراءة الفاتحة مرة واحدة في كل ركعة متماها كذا في المنية * وإذا قرأ في الأولين أو أحدهما الفاتحة مرتين على الولا يلزمه سجود السهو * ولو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لاسم عليه كذا في الظهيرية وهكذا في التبيين وهو الأصح هكذا في الزاهدي * ويجب مراعاة الترتيب في كل فعل مكرر في كل ركعة كالسجود أو جميع الصلاة كعدد الركعات حتى لو نسي سجدة من الركعة الأولى وقضاها في آخر الصلاة جاز * وكذا ما قضه المسبوق بعد فراغ الإمام أول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضا كان آخره أما ما شرع غير مكرر في كل ركعة كالقيام والركوع أو في جميع الصلاة كالقعدة الأخيرة فالترتيب فيها فرض حتى لو ركع قبل القيام أو سجد قبل الركوع لا يجوز كذا في الوقعة قد رتبته ثم ذكر أن عليه سجدة أو نحوها بطل القعود كذا في التبيين * اجعوا على أن الاعتدال في قومة الركوع ليس بواجب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الظهيرية * وكذا الطمأنينة في الجلوس هكذا في الكافي * وأما الاعتدال

في الركوع والسجود وكل ركن هو أصل بنفسه ذكر الكرخي أنه واجب على قولهما هكذا في الظهيرة • وهو الصحيح كذا في شرح المنية لابن أمير الحاج • وتعديل الأركان هو تكبير الجوارح حتى تغطي مفاصله وأدناه قدر تسبيحة كذا في العيني شرح الكزوا والمرحاض • وتجب القعدة الأولى قدر التشهد إذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية في ذوات الأربع والثلاث هو الأصح هكذا في الظهيرة • ويجب التشهد في القعدة الأخيرة وكذا في القعدة الأولى وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج • وهو الأصح كذا في محيط السرخسي • والتشهد أن يقول التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله كذا في الزاهدي • وهذا تشهد عبد الله بن معبود ولا خذبهذا أولى من الآخر تشهد ابن عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية • ولا بد من أن يقصد بالفاظ التشهد معانيها التي وضعت لها من عنده كانه يحيي الله ويسلم على النبي وعلى نفسه وأولياء الله تعالى كذا في الزاهدي • ويجب لفظ السلام هكذا في الكز • ويجب قراءة القنوت في الوتر وتكبيرات العبدن هو الصحيح حتى يجب سجود السهو بتركها • ويجب الجهر فيما يجهر والخافت فيما يخافت هكذا في التبيين • ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الأولىين من المغرب والعشاء إن كان أماما ويخفها فيما بعدهما الأولىين كذا في الزاهدي • ويخفها الإمام في الظهر والعصر وإن كان بعرفة • ويجهر بالجمعة والعبدن كذا في الهداية • وكذا يجهر في التراويح والوتر إن كان أماما • وإن كان منفردا إن كانت صلاة يخافت فيها يخافت حتما هو الصحيح وإن كانت صلاة يجهر فيها فهو بالخيار • والجهر أفضل ولكن لا يبالغ مثل الإمام لأنه لا يسمع غيره كذا في التبيين • ولا يجهد الإمام نفسه بالجهر كذا في البحر الرائق • وإذا جهر الإمام فوق حاجته الناس فقد أساء لأن الإمام أن يجهر لاسماع القوم ليتدبروا في قراءته ليحصل اضطراب القلب كذا في السراج الوهاج • والذكر إن كان وجب للصلاة فإنه يجهر به كتكبيره الافتتاح وما ليس يفرض فموضع للعلامة فإنه يجهر به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع إذا كان أماما • وأما المنفرد والمقتدى فلا يجهران به • وإن كان يخص بعض الصلاة كتكبيرات العبدن جهريه وكذا القنوت في مذهب العراقيين واختار صاحب الهداية الاختفاء • وأما ما سوي ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وآمين والتسبيحات كذا في البحر الرائق • إذا ترك صلاة الليل ناسيا فمضاه في النهار أو تم فيها وخافت أن عليه السهو • وإن أم لبلا في صلاة النهار يخافت ولا يجهر • فإن جهر ساهيا كان عليه السهو كذا في فتاوى قاضيخان في سجود السهو • والمنفرد إذا قضى هذه الصلوات في الجهر فيما يجهر باختلاف المشايخ والأصح أن الجهر أفضل كذا في المحيط • وهكذا في الكافي • وهو اختيار شمس الأئمة وغيره للاسلام وبجاعة من المتأخرين وقال قاضيخان هو الصحيح وفي الذخيرة وهو الأصح كذا في التبيين • وفي الخلاصة عن الأصل رجل يصلي وحده فجاء رجل واقتدى به بعدما قرأ الفاتحة أو بعضها يقرأ الفاتحة ثانيا ويجهركذا في البحر الرائق • وأما نوافل النهار فيخفى فيها حتما وفي نوافل الليل يخفى كذا في الزاهدي • اختلفوا في حد الجهر والخافت قال الفقيه أبو جعفر والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أدنى الجهر أن يسمع غيره وأدنى الخافت أن يسمع نفسه • وعلى هذا يعتمد كذا في المحيط • وهو الصحيح كذا في الوفاة والنقابة • وبه أخذ عامة المشايخ كذا في الزاهدي • ولو كان بحيث تجاوز شقيقه حتى لو قربت أن يسمع من فمه دخل صوته في أذنه وفهم ما يقرأ فلهذه محجة كذا في الخلاصة

• (الفصل الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيتها) • (سنن) رفع اليدين للتحريم ونشر أصابعه وجهر الإمام بالتكبير والتسبيح والتعوذ والتسمية والتأمين ثم أوضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع وتسبيحه ثلاثا وأخذ ركبته بيديه وتفرج أصابعه وتكبير السجود والرفع وكذا الرفع نفسه وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبته واقتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلسة كذا في البحر الرائق • وكذا الطائفة فيها قدر تسبيحة كذا في شرح المنية لابن أمير الحاج • والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء • (وآدابها) نظره إلى موضع سجوده حال القيام وإلى ظهر قدميه حالة الركوع وإلى أن يتهيأ حالة

قوله مجتمعة في القاموس مجمع في خبره لم يبين الكتاب لم يبين جروقه اه

السجود وإلى حجره حالة القعود وعند التسليم الأولى إلى منكبيه اليمين وعند الثانية إلى منكبيه اليسرى وكظم فم عند التناوب وأخرج كفيه من كفيه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع هكذا في البحر الرائق • (وكيفيتها) إذا أراد الدخول في الصلاة كبر ورفع يديه حذاء أذنيه حتى يحاذي بأصابعه شحمتي أذنيه وبرؤس الأصابع فروغ أذنيه كذا في التبيين • ولا يباطئ رأسه عند التكبير كذا في الخلاصة • قال الفقيه أبو جعفر يستقبل يبطون كفيه القبلة ويذشر أصابعه ويرفعهما • فإذا استقرت في موضع محاذة الأبهامين شحمتي الأذنين يكبر • قال شمس الأئمة السرخسي عليه عامة المشايخ كذا في المحيط • والرفع قبل التكبير هو الأصح هكذا في الهداية • وهكذا تكبيرات القنوت وصلاة العبدن ولا يرفعهما في تكبيره سواهما كذا في الاختيار شرح المختار • فلورفع عندئذ لا تفسد صلاته على الصحيح كذا في السراج الوهاج • والمرأة ترفع حذاء منكبيه هو الصحيح كذا في الهداية والتبيين • وإذا رفع يديه لا يضم أصابعه كل الضم ولا يفرج كل التفريق بل يتركها على ما كانت عليه بين الضم والتفريق هكذا في النهاية • وهو المعتمد هكذا في المحيط • ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به • وإن ذكره في أثناء التكبير يرفع • وإن لم يمكنه إلى الموضع المستنون رفعهما قدر ما يمكن • وإن أمكنه رفع أحدهما دون الأخرى رفعها وإن لم يمكنه الرفع إلا زيادة على المستنون رفعهما كذا في التبيين • في المبسوطة لومذلق الله لا يصير شارعا وخيف عليه الكفر إن كان قاصدا • وكذا لو ذألف أكبر أو بابه لا يصير شارعا • ولو مدها الله فهو خطأ لفته وكذا لو مدها • ومدلام الله صواب وبزم الهاء خطأ كذا في فتح القدير • وإذا قال الله أكبر بمدة هزلة أو هزة أصغر تفسد صلاته لمكان الشك • وإذا وسط الألف بين الباء والراء قال بعضهم تفسد صلاته وقال بعضهم لا تفسد هكذا في النهاية • (ووضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرّة) كافرغ من التكبير هكذا في المحيط ناقل عن الإمام خواهرزاده • وهكذا في النهاية • والمرأة تضعهما على نديها كذا في المنية • كل قيام فيه ذكر مستنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة التمام والقنوت وصلاة الجنائز • وكل قيام ليس فيه ذكر مستنون كما في تكبيرات العبدن فالسنة فيه الإرسال كذا في النهاية • وهو الصحيح كذا في الهداية • وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي والصدر الكبير برهان الأئمة والصدر الشهيد حسام الدين كذا في المحيط • ويرسل اتفاقا في قومة الركوع إذا ذكر سنة الانتقال لا القومة كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم • استحسن كثير من مشايخنا الجمع بين الأخذ والوضع كذا في الخلاصة • وفي المعنى هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم • وذلك بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويأخذ الراس بالضمير والابهام ويرسل الباقي على الذراع وينبغي أن يكون بين قدميه أربع أصابع في قيامه كذا في الخلاصة • ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك كذا في الهداية • أماما كان أو مقديا أو منفردا كذا في التتارخانية • ولم يذكر في الأصل ولا في النوادر وجل تناوذك كذا في المحيط • فلا يأتي به في الفرائض كذا في الهداية • ولا يوجه بعد الفريضة ولا بعد التمام كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم • والأولى أن لا يأتي بالتوجيه قبل التكبير • لتصل التنية وهو الصحيح كذا في الهداية • (ثم يعوذ) وضوؤه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو المختار كذا في الخلاصة • وبه يفتي هكذا في الزاهدي • والسنة فيه الاختفاء وهو المذهب عند علماها كذا في الذخيرة • ثم التعوذ تبع للقراءة دون التمام عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يأتي به المبسوق إذا قام إلى القضاء دون المقتدى • ويؤخر عن تكبيرات العبدن كذا في الهداية وأكثر المتون • والتعوذ عند افتتاح الصلاة لا غير • فلواقترح الصلاة ونسى التعوذ حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة • (ثم يأتي بالتسمية) ويحفظها وهي من القرآن آية أنزلت للفصل بين السور كذا في الظهيرة فيما يكره في الصلاة • ولا يتأذى بها فرض القراءة كذا في الجوهرية النيرة • ويأتي بها في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف كذا في المحيط • وفي الحجة وعليه الفتوى هكذا في التتارخانية • ولا يسنن بين الفاتحة والسورة هكذا في الوفاة والنقابة • وهو الصحيح هكذا في البدائع والجوهرية النيرة • (ثم يقرأ فاتحة الكتاب) كذا في السراج الوهاج • إذا فرغ من الفاتحة قال آمين • والسنة فيه الاختفاء كذا

قوله والأولى أن لا يأتي الخلف في الحلية الحق أن قرأته قبل التنية أو بعدها قبل التكبير لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه اه بحرأوى

قوله ولا يسنن الخ أي لا يستحب ذلك لما صرح به المحققون من عدم الكراهة اتفاقا ومع ذلك فالراجح أنه يستحسن الاتيان بها بين الفاتحة والسورة سواء كانت اقراءة سرية أو جهرية كما حققه ابن الهمام وتلميذه ابن أمير حاج اه بحرأوى

في المحيط * المنفرد والامام سواء وكذا المأموم اذا سمع هكذا في الزاوية * وفي أمين لقنات المذوق والقصر
ومعناه استجب * والتشديد خطأ فاحش * ولو قال آمين بالمذوق والتشديد لا تشدد صلواته وعليه الفتوى
لانه موجود في القرآن هكذا في التبيين * لوسم المقتدى من الامام ولا الضالين في صلاة لا يجهر فيها مثل
الظهر والعصر قال بعض مشايخنا لا يؤمن * وعن الفقيه أبي جعفر الهندواني يؤمن كذا في المحيط *
وفي صلاة الجمعة والعيد اذا سمع المقتدى من المقتدين التأمين قال الامام ظاهر الدين يؤمن كذا في السراج
الوهاج ناقلا عن الفتاوى * (ثم يضم الى الفاتحة سورة أو ثلاث آيات) هكذا في شرح التبية لابن أمير الخلاج *
والاية الطويلة تقوم مقامها كذا في التبيين * (ويركع حين يفرغ من القراءة وهو منتصب) هو المذهب
الصحيح كذا في الخلاصة * في الجامع الصغير ويكره مع الانحطاط كذا في الهداية * قال الطحاوي وهو
الصحيح كذا في معراج الدراية * فيكون ابتداء تكبيره عند قول الخروء والفرار عند الاستواء للركوع كذا
في المحيط * ويجهر الامام بتكبيره الركوع وغيره وهو ظاهر الرواية كذا في التارخانية * وهو الاصح
كذا في الخلاصة * ويجزئ الرأى من التكبير كذا في النهاية * ويعتديده على ركبته كذا في الهداية *
وهو الصحيح كذا في البدائع * ويفترج بين أصابعه ولا يندب الى التفريج الا في هذه الحالة ولا الى الضم
الا في حالة السجود وفيما وراء ذلك يترك على العادة كذا في الهداية * ويضع ظهره حتى لو وضع على ظهره
قدح من ماء لاستقر * ولا ينكسر رأسه ولا يرفع يديه يسوى رأسه بهيئة كذا في الخلاصة * ويكره أن
يجنى ركبته شبه القوس * والمرأة تقضى في الركوع يسيرا ولا تعتد ولا تقرب أصابعها ولكن تضم يديها
وتضع على ركبتها وضعا وتحنى ركبتها ولا تجافى عندها كذا في الزاوية * ويقول في ركوعه سبحان
ربي العظيم ثلاثا وذلك أدناه فلوترك التسليم أصلا أو ألقى به حرمة واحدة يجوز ويكره * فإذا اطمان ركعها
(رفع رأسه) فان ترك الطمأنينة تجوز صلواته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في الخلاصة *
فان كان اماما يقول سمع الله من جده بالاجماع * وان كان قداميا يأتى بالتصميم ولا يأتى بالسمع بلا خلاف *
وان كان منفرد الاصح أنه يأتى بهما كذا في المحيط * وعليه الاعتماد كذا في التارخانية * وهو الاصح
هكذا في الهداية * ثم في الرواية التي يجمع يأتى بالسمع حال الارتضاع واذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد
كذا في الزاوية * وهو الصحيح كذا في القنية * سئل يوسف بن محمد عن رفع رأسه من الركوع ولم يقل
عند الرفع سمع الله من جده قال لا يأتى به بعد ما استوى قائما * وكذا كل ذكر يؤتى به في حال الانتقال
لا يؤتى به في غير محله كالتكبير الذي يؤتى به عند الانحطاط من القيام الى الركوع أو من الركوع الى السجود
وكذا لا يأتى بقية تسبيحة السجود بعد رفع رأسه بل الواجب أن يراعى كل شيء في محله كذا في التارخانية ناقلا
عن التبية * اذا قال سمع الله من جده يقول الهام بالجزم ولا يمين الحركة في الهام كذا في التارخانية ناقلا
عن الحجة * (ثم اذا استوى قائما كبر ومجهد) كذا في الهداية * ويكره في حالة الخروء ويقول في سجوده
سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك أدناه كذا في المحيط * ويستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود
بعد أن يجتمعا بالوتر كذا في الهداية * فالأدنى فيها ثلاث حررات والوسط خمس حررات والاكمل سبع
حررات كذا في الزاد * وان كان اماما لا يزيد على وجه عمل القوم كذا في الهداية * قالوا اذا أراد السجود
يضع أولا ما كان أقرب الى الارض * فيضع ركبته أولا ثم يديه ثم أنفه ثم جبهته * واذا أراد الرفع يرفع
أولا جبهته ثم أنفه ثم يديه ثم ركبته * قالوا هذا اذا كان سافيا أما اذا كان متعقفا فلا يمكنه وضع الركبتين
أولا فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليدين على اليسرى كذا في التبيين * ويضع يديه في السجود سجدا
أذنيه * ويوجه أصابعه نحو القبلة وكذا أصابع رجليه ويعتدل على راحتيه ويدي ضبعيه عن جنبه *
ولا يفترش ذراعيه كذا في الخلاصة * ويجافي بطنه عن نغذيه كذا في الهداية * والمرأة لا تجافي
في ركوعها وسجودها وتعتدل على رجليها وفي السجدة تفترش بطنها على نغذيتها كذا في الخلاصة * والامة
كالحرمة الا في رفع اليدين عند الاحرام فهي كالرجل كذا في السراج الوهاج * (ثم يرفع رأسه ويكبر) *
والسنة فيه أن يرفع رأسه حتى يستوى بالاولى في هذا الموضع ذكره منون عندنا هكذا في الجوهرة
النيرة * ولولم يتوكلوا ومجد أخرى اجزاء عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الهداية * رفع

الرأس من السجدة ليس بركن وانما الركن هو الانتقال لانه لا يمكنه أداء الثانية الا به الا أنه لا يمكنه الانتقال
الى الثانية الا بعد رفع الرأس فلهذا رفعه حتى لو أمكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان جعل على وسادة وأزيات
الوسادة حتى وقعت جبهته على الارض اجزاء كذا في النهاية * واختلفوا في مقدار الرفع فروى عن أبي
حنيفة رح انه ان كان الى القعود أقرب جازون كان الى الارض أقرب لا يجوز هكذا في التبيين * وهو الاصح
هكذا في الهداية * وروى أبو يوسف رح عنه اذا رفع رأسه مقدار ما يسمي رافعا بازا * قال في المحيط
وهو الاصح كذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في البدائع * (ثم يكبر وينطق للسجدة الثانية) ويسج فيها
مثل ما سجد في السجدة الاولى كذا في المحيط * (ثم اذا فرغ من السجدة نهض على صدر قدميه) ولا يستعد
ولا يعتدل على الارض يديه عند قيامه وانما يعتدل على ركبته كذا في المحيط * وترك الاعتماد مستحب بان
ليس به عذر عندنا على ما هو ظاهر في كثير من الكتب المشهورة كذا في البحر الرائق * ولو قعد واعتد يديه
على الارض كما هو مذهب الشافعي لا بأس به هكذا في الظهيرية * ويضع في الركعة الثانية مثل ما فعل
في الركعة الاولى الا انه لا يستقم ولا يتقوى كذا في المقدوري * (واذا لرفع رأسه من السجدة الثانية
في الركعة الثانية اقترش رجله اليسرى) وجلس عليها ونصب اليدين نصبا ووجهه أصابعه نحو القبلة ووضع يديه
على نغذيه وبسط أصابعه كذا في الهداية * ولا يأخذ الركبة هو الاصح كذا في الخلاصة * وان كانت
امرأة جلست على البها اليسرى وأخرجت رجلها من الجانب الايمن كذا في الهداية * (ويقرأ تشهدان
مسعود) كذا في الكافي * ولا يزيد على هذا كذا في محيط السرخسي * واذا انتهى الى قوله أشهد أن
لا اله الا الله بشير بالمسجدة * واختار أنه لا يشتر كذا في الخلاصة * وعليه الفتوى كذا في المختصرات
ناقلا عن الكبرى * وكثير من المشايخ لا يرون الاشارة وكبرها في حنية المفتي كذا في التبيين * (فاذا فرغ
من قراءة التشهد قام) كذا في المحيط * وفي الجلابي والقيام من القعدة على صدر قدميه كالقيام من
السجدة * وقال الطحاوي لا بأس بان يعتديده على الارض كذا في الزاوية * واذا قام يفعل
في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الاول من القيام والركوع والسجود كذا في المحيط * ويقرأ الفاتحة فقط
هكذا في الكافي * وتكره الزيادة على ذلك كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الاختيار شرح المختار *
وان ترك القراءة والتسليم لم يكن عليه حرج ولا محذور الا السهلون كان ساهيا لكن القراءة أفضل هذا هو الصحيح
من الروايات هكذا في الذخيرة * وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح كذا في المحيط
في فصل القراءة * وهو الصحيح وظاهر الرواية هكذا في البدائع * والمسكوت مكره هكذا في الخلاصة *
(ويجلس في الاخيرة) كما جلس في الاولى هكذا في الهداية * ويتشهد فاذا فرغ من التشهد يصلي على النبي صلى
الله عليه وسلم كذا في المحيط * وسئل محمد عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك خير مجيد * وكبر بعضهم أن يقول اللهم ارحم محمد واصحابه انه لا يكره كذا
في التبيين * فاذا فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر لنفسه ولابويه والمؤمنين
والمؤمنات كذا في الخلاصة * ويدعو لنفسه ولغيره من المؤمنين ولا يخص نفسه بالدعاء وهو سنة هكذا
في التبيين * ثم يقول ربنا آتنا الى آخره كذا في الخلاصة * ولا يدعو بما يشبه كلام الناس وما لا يستعمل
سؤاله من العباد كقوله اللهم زدني فلانة يشبه كلامهم وما يستعمل كقوله اللهم اغفر لي ليس من كلامهم
وقوله اللهم ارزقني من قبل الاول كذا في الهداية * فلا يجوز الدعاء بهذا اللفظ هو الصحيح كذا في العيني
شرح الهداية * ولو قال اللهم ارزقني مالا عظيما فقد * ولو قال اللهم ارزقني العلم والحج ونحو ذلك
لا تصد كذا في المختصرات * وفي الولولة يجزئ ان يدعو في الصلاة بدعاء محفوظ لانه يخاف أن يجزئ على
لسانه ما يشبه كلام الناس فقد صلواته كذا في التارخانية * وكل ما ذكرناه انه يصد انما يصد اذا
لم يقد قدر التشهد في آخر الصلاة وأما اذا قعد فصلاته تامة يخرج به من الصلاة كذا في التبيين * ومن
الادعية المثورة ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علي دعاء ادعوه
في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كبيرا وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك

قوله وتكره الزيادة الخ أي تنزيها
أه بحرأوى

قوله انك خير مجيد في نسخ ذكرها
مرتين مرة بعد كما صليت الخ
ومرة بعد كما باركت الخ والذي
في الزيلعي حرمة واحدة فقط بعد
قوله كما باركت الخ وما في بعض
النسخ موافق لما في الذخيرة فانه
نقلها عن محمد مكررة وهو الموافق
لما في المحققين وغيرهم ما أه
بحرأوى

وارحمي انك انت الغفور الرحيم * وكان ابن مسعود يدعو بكلمات منهن اللهم اني االك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم كذا في النهاية * ويستحب أن يقول المصلّي بعد ذكر الصلاة في آخر الصلاة رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * (ثم يسم تسليمتين) تسليمة عن يمينه وتسليمة عن يساره ويحول في التسليمة الاولى وجهه عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن * وفي التسليمة الثانية عن يساره حتى يرى بياض خده الايسر * وفي القنية هو الاصح هكذا في شرح النقاية تشيخ أبي المكارم * ويقول السلام عليكم ورحمة الله كذا في المحيط * المختار أن يكون السلام بالالف واللام وكذلك في التشهد كذا في الظهيرية * ولا يقول في هذا السلام في آخره وبركاته عندنا * والسنة في السلام أن تكون التسليمة الثانية اخفض من الاولى كذا في المحيط * وهو الاحسن كذا في التبيين * وان سلم عن يمينه فقام فان لم يتكلم ولم يخرج من المسجد بعد وسلم كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * والصحيح انه اذا استدبر القبلة لا يأتي بها كذا في القنية * ولو سلم أولا عن يساره فانه يسلم عن يمينه ما لم يتكلم * ولا يبعد السلام عن يساره * ولو سلم تلقاء وجهه يسلم عن يساره كذا في التبيين * اختلفوا في تسليم المقتدى قال الفقيه أبو جعفر المختار ان يتطرد اذا سلم الامام عن يمينه يسلم المقتدى عن يمينه واذا فرغ عن يساره يسلم المقتدى عن يساره كذا في فتاوى قاضي خان * ويشي من عنده من الحفظ والمسلمين في جانيه كذا في الزاھدي * ولا يشي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلاته هو الصحيح كذا في الهداية * والمقتدى يحتاج الى نية الامام مع نية من ذكرنا * فان كان الامام في الجانب الايمن نواه فهم * وان كان في الجانب الايسر نواه فهم * وان كان يجذانه نواه في الجانب الايمن عند أبي يوسف وعند محمد بن يونس فيهما كذا في المحيط * وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي * وفي الفتاوى هو الصحيح كذا في التتارخانية * والمفرد يشي الحفظ لا غير * ولا يشي في الملائكة عددا محصورا كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في البدائع * واذا سلم الامام من الظهر والمغرب والعشاء كره له المكث فاعدا للكنه يقوم الى التطوع * ولا يتطوع في مكان الفريضة ولكن يخفف عنه ويسره أو يتأخر * وان شاء رجع الى بيته يتطوع فيه * وان كان مقتدا أو يصلي وحده ان لبث في مصلا مديد عوجاز * وكذا ان قام الى التطوع في مكانه أو تأخر أو انحرف عنه أو يسره جاز والكل سواء * وفي صلاة لا تطوع بعدها كالتفجير والعصر يكره المكث فاعدا في مكانه مستقبل القبلة * والنبى عليه الصلاة والسلام سعى هذا بدعة * ثم هو بالخيار وان شاء ذهب وان شاء جلس في محرابه الى طلوع الشمس وهو افضل * ويستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن يجذانه مسبوق فان كان يخفف عنه أو يسره والصف والشاء سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة * وفي الحجة الامام اذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء يشرع في السنة ولا يشغل بادعية طويلة كذا في التتارخانية * (الفصل الرابع في القراءة) * سنتها حالة الاضطراب في السفر وهو أن يدخله خوف أو علة في سريه أن يقرأ بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء * وحالة الاضطراب في الحضر وهو ضيق الوقت أو الخوف على نفس أو مال أن يقرأ قدر ما لا يفوته الوقت أو الا من هكذا في الزاھدي * وسنتها حالة الاختيار في السفر ان كان في الوقت سعة وهو في امنه وقرار أن يقرأ في الفجر سورة البروج أو مثلها يحصل الجمع بين مراعاة سنة القراءة وتخفيفها المرخص في السفر كذا في شرح منية المصلّي لابن أمير الحاج * وفي الظهر مثل ذلك وفي العصر والعشاء دونه وفي المغرب بالقصار جذا هكذا في الزاھدي * وسنتها في الحضر أن يقرأ في الفجر في الركعتين بربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب * وفي الظهر ذكر في الجامع الصغير مثل الفجر * وذكر في الاصل أو دونه * وفي العصر والعشاء في الركعتين عشرين آية سوى فاتحة الكتاب * وفي المغرب يقرأ في كل ركعة سورة قصيرة كذا في المحيط * واستحسنوا في الحضر طوال الفصل في الفجر والظهر * وأوسطا في العصر والعشاء وقصاره في المغرب كذا في الوقاية * وطوال الفصل من المجرات الى البروج * والاساطم من سورة البروج الى لم يكن * والقصار من سورة لم يكن الى الآخر كذا في المحيط والوقاية ومنية المصلّي * وفي النية اذا كان يؤدى العصر في وقت مكرهه بالصواب انه يسبوت وفي القراءة المستنونة كذا

في التتارخانية * ولم يوقت في الوتر شي سوى الفاتحة كذا في معراج الدراية * فهاقرأ فيه فهو حسن كذا في المحيط * لكن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوتر بسبع اسم ربك الاعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد فقرأ أحياها هذا التبرك وأحياها غير ذلك للبحر عن هجران باقي القرآن كذا في التهذيب * ولا يزيد على القراءة المستحبة ولا يشغل على القوم ولكن يخفف بعد أن يكون على التمام والاستحباب كذا في المضمرات ناقلا عن الطحاوي * وإطالة القراءة في الركعة الاولى على الثانية من الفجر مستنونة بالاجماع * وقال محمد رحمه الله تعالى أحب الي أن يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها وعليه الفتوى كذا في الزاھدي ومعراج الدراية * وفي الحجة وهو المأخوذ للفتوى كذا في التتارخانية * وعلى هذا الخلاف الجمعة والعيدان هكذا في البدائع * وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي أن يكون التفاوت بينهما بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الاولى والثالث في الثانية * وفي شرح الطحاوي وينبغي أن يقرأ في الاولى ثلاثين آية وفي الثانية بقدر عشرين آيات أو عشرين كذا في المحيط * وهذا البيان الاولى * وأما البيان الحكم فالتفاوت وان كان فاحشا بأن قرأ في الاولى سورة طويلة وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به كذا في الظهيرية * وفي بعض شروح الجامع الصغير لا خلاف أن إطالة الركعة الثانية على الاولى مكروهة ان كانت ثلاث آيات أو أكثر وان كانت باقل من ذلك لا يكره كذا في الخلاصة * قال المرغيناني التطويل يعتبر بالآتي ان كانت متقاربة ولو كانت الآيات متفاوته من حيث الطول والتقصير يعتبر بالكلمات والحروف كذا في التبيين * ويكره ان يوقت شيئا من القرآن لشي من الصلوات قال الطحاوي والاسيما في هذا اذا رآه حتما واجبا بحيث لا يجوز غيره أو رأى قراءة غيره مكروهة وأما اذا قرأ لأجل اليسر عليه أو تيسر كقراءته صلى الله عليه وسلم فلا كراهية في ذلك ولكن يشترط أن يقرأ غيره أحياها بالثلاثين الجاهل أن غيره لا يجوز هكذا في التبيين * الافضل أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة كاملة في المكتوبة * فان عجز الا أن يقرأ السورة في الركعتين كذا في الخلاصة * ولو قرأ بعض السورة في ركعة والبعض في ركعة قبل يكره وقبل لا يكره وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولكن لا ينبغي أن يفعل ولو فعل لا بأس به كذا في الخلاصة * ولو قرأ في ركعة من وسط سورة أو من آخر سورة وقرأ في الركعة الاخرى من وسط سورة اخرى أو من آخر سورة اخرى لا ينبغي له أن يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية ولكن لو فعل ذلك لا بأس به كذا في الذخيرة * في الحجة لو قرأ في الركعة الاولى آخر سورة وفي الركعة الثانية سورة قصيرة كالمؤقر آمن الرسول في ركعة وقل هو الله أحد في ركعة لا يكره كذا في التتارخانية * قراءة آخر السورة في الركعتين افضل من قراءة السورة بتمامها ان كان آخرها اكبر آية من السورة * وان كانت السورة أكثر آية فقراءتها افضل هكذا في الذخيرة * ولذا أراد أن يقرأ آية طويلة مثل آية المداينة أو ثلاث آيات اختلفوا فيه * والصحيح أن قراءة ثلاث آيات اولي اذا بلغت الآيات مقدار أقصر سورة من القرآن كذا في التتارخانية * واذا جمع بين سورتين بينهما سورة واحدة واحدة في ركعة واحدة يكره وأما في ركعتين ان كان بينهما سورة لا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت السورة طويلة لا يكره هكذا في المحيط * كما اذا كان بينهما سورتان قصيرتان كذا في الخلاصة * وقال بعضهم لا يكره أصلا واذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الاخرى أو في تلك الركعة سورة فوق تلك السورة يكره وكذا اذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الاخرى أو في تلك الركعة آية أخرى فوق تلك الآية * واذا جمع بين آيتين بينهما آيات أو آية واحدة في ركعة واحدة أو في ركعتين فهو على ما ذكرنا في السور كذا في المحيط * هذا كله في القرائن وأما في السنن فلا يكره هكذا في المحيط * ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة اخرى بينهما سورة أو قرأ سورة فوق تلك السورة فالتتارخانية في قراءتها ولا يتركها هكذا في الذخيرة * اقتضت سورة وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد ان يترك السورة ويفتح التي أرادها يكره * وكذا لو قرأ أقل من آية وان كان حرفا * ولو كبر للركوع في الصلاة ثم بدله أن يزيد في القراءة لا بأس به ما لم يركع كذا في الخلاصة * واذا قرأ الفاتحة وجدها في الصلاة أو الفاتحة ومعها آية أو آيتين فذلك مكروه كذا في المحيط * من يحتم القرآن في الصلاة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة يركع ثم اذا قام الى الثانية يقرأ بفاتحة الكتاب وشي من البقرة كذا في الخلاصة * في الحجة قراءة القرآن بالقراآت السبعة والروايات كلها جائزة

ولكني أرى الصواب ان لا يقرأ القراءة العجيبة بالامالات والروايات الغريبة كذا في التناخانية صلى التطوع
 فاعدا فاذا اراد الركوع قام وركع فالأفضل حين قام ان يقرأ بشئ من القرآن ولو لم يقرأ واستوى قائما وركع
 جازا ما اذالم يستوفى قائما وركع لم يجز كذا في الخلاصة
 * (الفصل الخامس في زلة القاري) * (منها) وصل حرف من كلمة بحرف من كلمة اخرى * ان وصل
 حرفا من كلمة بحرف من كلمة اخرى نحو ان قرأ اياك نعبد ووصل الكاف بالتون أو غيرا المقصوب عليهم ووصل الباء
 بالعين أو سمع الله من حمده ووصل الهاء من الله باللام فالصحيح انه لا يفسد ولو تعد ذلك هكذا في الخلاصة *
 (ومنها) ذكر حرف مكان حرف * ان ذكر حرفا مكان حرف ولم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان الظالمون
 وما أشبه ذلك لم تفسد صلاته * وان غير المعنى فان امكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطاء مع الصاد
 فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد صلاته عند الكل * وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين لا بمشقة
 كالطاء مع الصاد والصاد مع السين والطاء مع التاء اختلف المشايخ قال اكثرهم لا تفسد صلاته هكذا في فتاوى
 قاضي خان * وكثير من المشايخ افتوا به * قال القاضي الامام أبو الحسن والقاضي الامام أبو عاصم
 ان تعد قدست * وان جرى على لسانه أو كان لا يعرف التميز لا تفسد وهو اعدل الاقوال والمختار هكذا في
 الوجيز للكردي * ومن لا يحسن بعض الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعذر في ذلك * فان كان لا ينطق
 لسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤثم غيره وان وجد آية ليس فيها
 تلك الحروف فقرأها جازت صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا يجوز صلاته
 هكذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح كذا في المحيط * (ومنها) حذف حرف * ان كان الحذف
 على سبيل الإيجاز والترخيم فان وجد شرأله نحو أن قرأ نادوا يا مال لا تفسد صلاته * وان لم يكن على وجه
 الإيجاز والترخيم فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلاته نحو ان يقرأ واقد جاءهم رسلنا بالبينات بترك التاء من
 جاءت * وان غير المعنى تفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو أن يقرأ انما لهم يومنون في لا يؤمنون بترك الهمزة
 في المحيط * وفي العناية هو الاصح كذا في التناخانية * ونحو ان يقرأ وهم لا يظلمون قرأت تحذف
 الالف من أقرأت ووصل نون يظلمون بقاء أقرأت * وان يقرأ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا تحذف
 الالف من انهم ووصل النون بالتون لا تفسد الصلاة هكذا في الذخيرة في فصل في حذف ما هو مظهر وفي اظهار
 ما هو محذوف * (ومنها) زيادة حرف * ان زاد حرفا فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلاته عند عامة
 المشايخ نحو ان يقرأ وانهم عن المنكر بزيادة الباء هكذا في الخلاصة * وكذا نحو ان يقرأ هم الذين كفروا
 فيجزم الميم من هم ويظهر الالف من الذين وكانت الالف محذوفة فلا تفسد الصلاة * وكذا نحو ان يقرأ
 وما خلق الذكور والانس فاعطى الالف وكانت محذوفة واظهر اللام وكانت مدغمة في الذال هكذا في المحيط * وان
 غير المعنى نحو ان يقرأ وزرايب مشبوهة مكان وزراي أو مشانين مكان مثاني أو الذكور والانس وان سعيكم لشي
 والقرآن الحكيم وانك بزيادة الواو تفسد هكذا في الخلاصة * (ومنها) ذكر كلمة مكان كلمة على وجه البدل * ان
 كانت الكلمة التي قرأها مكان كلمة يقرب معناها وهي في القرآن لا تفسد صلاته نحو ان قرأ مكان العلم الحكيم
 وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن لكن يقرب معناها عن أبي حنيفة ومحمد رهما الله تعالى لا تفسد وعن أبي
 يوسف رحمه الله تعالى تفسد نحو ان قرأ التيا بين مكان التوابين * وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن ولا تتقاربان
 في المعنى تفسد صلاته بلا خلاف اذ لم تكن تلك الكلمة تسيما ولا تحميدا ولا ذكرا * وان كان في القرآن
 ولكن لا تتقاربان في المعنى نحو ان قرأ وعدا علينا انا كآغا فلين مكان فاعلين ونحوه مما لو اعتقده يكفر تفسد
 عند عامة مشايخنا وهو الصحيح من مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * ولو نسب إلى
 غير ما نسب إليه ان لم يكن المنسوب إليه في القرآن نحو مريم ابنة عمران تفسد بلا خلاف ولو كان في القرآن
 نحو مريم ابنة لقمان وموسى بن عيسى لا تفسد عند محمد رهما الله تعالى وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن
 لقمان تفسد ولو قرأ موسى بن لقمان لا لأن عيسى لا أب له وموسى له أب الا انه اخطأ في الاسم كذا في الوجيز
 للكردي * (ومنها) زيادة كلمة لأعلى وجه البدل * الكلمة الزائدة ان غيرت المعنى ووجدت
 في القرآن نحو ان يقرأ والذين آمنوا وكفروا بالله ورسوله اولئك هم الصديقون أو لم يوجد نحو ان يقرأ انما على

لهم ليزدادوا انما وجلا لا تفسد صلاته بلا خلاف * وان لم يغير المعنى فان كانت في القرآن نحو ان يقرأ ان الله
 كان بعباده خيرا بصيرا لا تفسد بالاجماع وان لم تكن في القرآن نحو ان يقرأ فيها كفة ونخل وتفتح ورمات
 لا تفسد صلاته عند عامة المشايخ هكذا في المحيط * (ومنها) تكرار الحرف أو الكلمة * ان كرر حرفا واحدا
 فان كان ذلك اظهار لتضعيف لم تفسد صلاته نحو ان يقرأ أو من يرتد * وان كان زيادة نحو ان يقرأ الحمد لله
 ثلاثا لمات تفسد صلاته * وان كرر الكلمة فان لم يغير المعنى لا تفسد صلاته وان يغير نحو ان يقرأ رب
 رب العالمين أو مالك مالك يوم الدين فالصحيح انها تفسد هكذا في الظهيرية * (ومنها) الخطأ في التقديم
 والتأخير * ان قدم كلمة على كلمة أو اخران لم يغير المعنى لا تفسد نحو ان قرأ لهم فيها زفير وشهيق وقدم الشهيق
 هكذا في الخلاصة * وان يغير المعنى نحو ان يقرأ ان البرار لي جيم وان الفجار لي نعيم فاكثر المشايخ على
 انها تفسد وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * وان قدم كلمتين على كلمتين في ما يغيره المعنى تفسد نحو ان يقرأ
 انما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فخافوهم ولا تخافون وفيما لا يغير المعنى تفسد نحو ان يقرأ
 وتبيض وجوه * ولو قدم حرفا على حرف ان يغير المعنى تفسد صلاته كعقص مكان عصف * وان لم يغير
 لا تفسد كما اذا قرأ غشا أو حوى أو الخنار هكذا في الخلاصة * (ومنها) ذكر آية مكان آية *
 لو ذكر آية مكان آية ان وقف وقتا تاما ثم ابتدأ آية اخرى أو بعض آية لا تفسد كما لو قرأ والعصر ان الانسان ثم قال
 ان البرار لي نعيم أو قرأ والتين الى قوله وهذا البلد الامين ووقف ثم قرأ لقد خلقنا الانسان في كبد أو قرأ ان
 الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قال أولئك هم شر البرية لا تفسد * أما اذا لم يقف ووصل ان لم يغير المعنى
 نحو ان يقرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جزاء الحسن مكان قوله كانت لهم جنات الفردوس زلا
 لا تفسد أما اذا غير المعنى بان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم شر البرية ان الذين كفروا من أهل
 الكتاب الى قوله خالد فيهما أولئك هم خير البرية تفسد عند عامة علماءنا وهو الصحيح هكذا في الخلاصة *
 (ومنها) الوقف والوصل والابتداء في غير موضعها * اذا وقف في غير موضع الوقف أو ابتدأ في غير موضع
 الابتداء ان لم يغيره المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بقوله
 أولئك هم خير البرية لا تفسد بالاجماع بين علماءنا هكذا في المحيط * وكذا ان وصل في غير موضع الوصل كما لو
 لم يقف عند قوله اصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تفسد لكنه قبيح هكذا في الخلاصة *
 وان يغيره المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ شهد الله انه لا اله الا هو لا تفسد صلاته عند عامة علماءنا
 وعند البعض تفسد صلاته * والفتوى على عدم الفساد بكل حال هكذا في المحيط * وقال القاضي الامام
 السعيد الحبيب أبو بكر اذا فرغت من القراءة وترددت أن تكبر للركوع ان كان الختم بالنساء فالوصل بالله أكبر أولى
 ولو لم يكن بالنساء فالنقل أولى كقوله تعالى ان شئت لكاننك هو الا بقره هكذا في التناخانية * (ومنها) اللحن
 في الاعراب * اذ لحن في الاعراب لحن لا يغير المعنى بان قرأ لترفعوا صواتكم برفع التاء لا تفسد صلاته
 بالاجماع وان غير المعنى تغيرا فاحشا بان قرأ وعصى آدم ربه فغضب الميم ورفع الرب وما أشبه ذلك مما لو تعد به
 يكفر اذا قرأ خطأ قدس صلاته في قول المتقدمين * واختلف المتأخرون قال محمد بن مقاتل وابو نصر محمد بن
 سلام وابو بكر بن سعيد البلخي والفقهاء ابو جعفر الهذلي وابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الزاهد
 وشمس الأئمة الحلواني لا تفسد صلاته * وما قاله المتقدمون احوط لانه لو تعدد يكون كفرا أو ما يكون كفرا
 لا يكون من القرآن * وما قاله المتأخرون اوسع لان الناس لا يميزون بين اعرابه واعراب كذا في قساوى
 قاضي خان * وهو الاشبه كذا في المحيط * وبه يقتضى كذا في العناية * وهكذا في الظهيرية *
 (ومنها) ترك التشديد والمد في موضعهما * لو ترك التشديد في قوله اياك نعبد واياك نستعين أو قرأ الحمد لله
 رب العالمين واسقط التشديد على الباء المختار انها لا تفسد وكذا في جميع المواضع وان كان قول عامة المشايخ
 انها تفسد * وأما ترك المدان كان لا يغير المعنى بان قرأ أولئك بلامدة وانا اعطيناك بدون المد لا تفسد *
 وان كان يغير بان قرأ سوا عليهم بترك المد وكذا في قوله دعاء وذاه المختار انها لا تفسد كما في ترك التشديد هكذا في
 الخلاصة * وان شدد في ومن اعظم عن كذب على الله قال بعضهم لا تفسد وعليه الفتوى كذا في العناية *
 (ومنها) ترك الادغام والالتباس به * اذا اتى بالادغام في موضع لم يدغمه أحد من الناس ويقبح العبارة

ويخرجها عن معرفة معنى الكلمة نحو ان يقرأ للذين كفروا يستغلبون بادغام الغين في اللام فسدت صلاته وان ابقى الادغام في موضع لم يدغمه أحد الا ان المعنى لا يتغير به ويفهم ما يفهم مع الاظهار نحو ان يقرأ قل سيروا بادغام اللام في السين لا تفسد صلاته * واذا ترك الادغام نحو ان يقرأ ايها تكونوا يدرككم الموت بفك الادغام لا تفسد صلاته وان خش من حيث العبارة هكذا في المحيط * (ومنها) الامالة في غير موضعها * اذا قرأ بسم الله بالامالة أو قرأ مالك يوم الدين بالامالة وما شاكل ذلك لا تفسد صلاته كذا في المحيط * (ومنها) القراءة بغير ما في المصحف الذي جعله امير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه * ذكر بعض المشايخ انه اذا قرأ بغير ما في المصحف المعروف ما لا يؤدى معناه تفسد صلاته بالاتفاق اذا لم يكن دعاء ولا ثناء في نفسه * وان قرأ ما يؤدى معناه فعلى قوله لا تفسد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد * والصحيح من الجواب في هذا انه اذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود وغيره لا يعتد به من قراءة الصلاة اما صلاته فلا تفسد حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً بما في مصحف العامة مقدار ما تجوز به الصلاة تجوز صلاته هكذا في المحيط * (ومنها) ذكر بعض الحروف عن الكلمة * اذا ذكر بعض الكلمة وما أتته اما لانتقطاع النفس أو لانه نسي الباقي ثم تذكر الباقي نحو ان اراد أن يقرأ الحمد لله فلما قال ال انتقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكر وقال حمد لله ولم يذكر الباقي نحو ان اراد أن يقرأ فاتحة الكتاب والسورة ثم نسي قراءته فأراد أن يقرأ فلما قال ال تذكرانه تذكرانه كان قرأ قبل ذلك وركع أو ذكر بعض الكلمة وتذكر تلك الكلمة وذكر كلمة أخرى ففي هذه الصور كلها أو ما شاكلها تفسد صلاته عند بعض المشايخ وبه كان يفتي الامام شمس الانفة الحلواني * ومن المشايخ من قال ان ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها يوجب ذلك فساد الصلاة فذكر شرطها يوجب فساد الصلاة * وان ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها لا يوجب الفساد فذكر شرطها لا يوجب الفساد هكذا في الذخيرة والمحيط * وللشرط حكم الكل هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ومنهم من قال ان كان ما ذكر من الشرط وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا ولا يتغير به المعنى ينبغي أن لا يوجب فساد الصلاة * وان كان الشرط لغوا لا معنى له ويكون لغوا أو لم يكن لغوا ولكن يكون مغيراً للمعنى يوجب فساد الصلاة * وعامة المشايخ على انها لا تفسد لان هذا مما لا يمكن التمسك به فصار كالتخفيف المدفوع في الصلاة هكذا في الذخيرة والمحيط * اذا خفض بعض حروف الكلمة فالصحيح انها لا تفسد صلاته لان فيه يلوى العامة كذا في المحيط * لو قرأ القرآن في الصلاة بالالحان ان غير الكلمة تفسد * وان كان ذلك في حروف المد واللين لا تفسد الا اذا خش * وان قرأ في غير الصلاة اختلف المشايخ وعامتهم كرهوا ذلك كذا في الخلاصة * وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي * وذكر هو الاستماع أيضا كذا في الخلاصة * ونقل عن أبي القاسم الصفار البخاري ان الصلاة اذا اجازت من وجوه فسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً في باب القراءة لان للناس عموم البلوى كذا في الظهيرية * (ومنها) ادخال التائب في أسماء الله تعالى * اذا قرأ في صلاته هل يتطرون الا ان تأنيهم الله في ظلم من الغمام بالتاء قال محمد بن علي بن محمد الاديب تفسد صلاته لان التائب لا يجوز ادخاله في اسماء الله تعالى كما لا يجوز في قوله عز وجل لا اله الا هو الحي القيوم وقوله لم يلد ولم يولد واشباه ذلك * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل انها لا تفسد صلاته لان التائب هنا فاعل غير الله تعالى * وبهض مشايخنا جميعاً ما ذكره الفضل رحمه الله تعالى هكذا في المحيط والذخيرة * ذكر في الفوائد لو قرأ في الصلاة بخطاً فاحس ثم رجع وقرأ صحيحاً قال عبيد صلاته جائزة وكذلك الاعراب * ولو قرأ النصب مكان الرفع والرفع مكان النصب أو خفض مكان الرفع أو النصب مكان الرفع لا تفسد صلاته

(الباب الخامس في الامامة) وفيه سبعة فصول

(الفصل الاول في الجماعة) * الجماعة سنة مؤكدة كذا في المتن والخلاصة والمحيط والمحيط والسرخصي * وفي الغاية قال عامة مشايخنا انها واجبة * وفي المقدود ونسبها سنة لوجوبها بالنسبة * وفي البدائع تجب على الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج * واذا فاتته الجماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر بخلاف بين اصحابنا لكن ان اتي مسجد آخر لم يلحق به مع الجماعة خشن وان صلى في مسجد حبه خشن * وذكر القدوري أنه يجمع في اهله ويصلي بهم * وذكر شمس الانفة

الاولى في زمانها اذا لم يدخل مسجد حبه ان يتبع الجماعات وان دخل صلى فيه * وتسقط الجماعة بالاعذار حتى لا تجب على المريض والمقعد والزمن ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمفلوج الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير العاجز والاعمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * والصحيح انها تسقط بالمطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة كذا في التبيين * وتسقط بالريح في الليلة المظلمة واما بالنهار فليست بالريح عذراً وكذا اذا كان يدافع الاخبثين أو أحدهما أو كان اذا خرج يخاف أن يجبه غريمه في الدين أو يريد سفر أو اوقت الصلاة فيخشى أن تقوته القافلة او كان قريبا للمريض أو يخاف ضياع ماله وكذا اذا حضر العشاء واقمت صلاته ونفسه تنوق اليه وكذا اذا حضر الطعام في غروب وقت العشاء ونفسه تنوق اليه كذا في السراج الوهاج * المسعد اذا كان له امام معلوم وجماعة معلومة في محلة فصلي اهله فيه بالجماعة لا يباح تكرارها فيه باذان ثان * اما اذا صلوا بغير اذان يباح اجاباً وكذا في مسجد قارعة الطريق كذا في شرح الجمع للمصنف * اذا زاد على الواحد في غير الجمعة فهو جماعة وان كان معه صبي عاقل كذا في السراجية * التطوع بالجماعة اذا كان على سبيل التداي يكره * وفي الاصل للصدر الشهيد اما اذا صلوا بجماعة بغير اذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره * وقال شمس الانفة الحلواني ان كان سوى الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق * وفي الاربع اختلف المشايخ * والاصح انه يكره هكذا في الخلاصة

(الفصل الثاني في بيان من هو ائمة بالامامة) * الاول بالامامة أعلمهم باحكام الصلاة كذا في المضمرات * وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق * هذا اذا علم من القراءة قدر ما تقوم به سنة القراءة هكذا في التبيين * ولم يطعن في دينه كذا في الكفاية * وهكذا في النهاية * ويجتب القواحن الظاهرة وان كان غيره أو روع منه كذا في المحيط * وهكذا في الزايدى * وان كان متجراً في علم الصلاة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم فهو اولى كذا في الخلاصة * فان تساوا فافترأهم أي أعلمهم بعلم القراءة يقف في موضع الوقت ويصل في موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما كذا في الكفاية * فان تساوا فافترأهم * فان تساوا فافترأهم كذا في الهداية * فان كانوا سوا في السن فاحسنهم خلقاً * فان كانوا سوا فاحسنهم فان كانوا سوا فاحسنهم وجهها كذا في فتح القدير * أي أكثرهم صلاة بالليل كذا في الكافي * فان استوا في الحسن فاشرفهم نسباً كذا في فتح القدير * فكل من كان اكمل فهو افضل لان المقصود كثرة الجماعة ورغبة الناس فيها أكثر كذا في التبيين * فان اجتمعت هذه الخصال في رجلين يقرع بينهما أو الخيارات الى القوم كذا في الخلاصة * جماعة في دار ضياف فصاحب الدار اولى بان يتقدم الا ان يكون معه ذو سلطان أو قاض * فان قدم المالك واحدا منهم وكبره فهو افضل * وان تقدم احدهم جاز * دار فيها مستأجرها ومالكها وضيف فالمستأجر احق بالاذن والاستئذان منه هكذا في التتارخانية * وكذا المستعبر اولى من المعبر كذا في السراج الوهاج * دخل المسجد من هو اولى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة اولى كذا في القنية * والاخرس اذا اتم قوماً خرافة صلاة الكل جائزة * واذا اتم أمياً ذكر في بعض المواضع لا يجوز عند علمائنا * وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلاة ان الاخرس مع الايم اذا اراد الصلاة كان الايم اولى بالامامة * والايم اتم الاخرس فصلاته جائزة بخلاف كذا في التتارخانية * وفي منية المصلي المتم من الجنبه اولى من المتم من الحدث كذا في النهر الفائق * قوم جلوس في المسجد الداخل وقوم في المسجد الخارج اقام المؤذن فقام امام من اهل الخارج فامهم وقام امام من اهل الداخل فامهم من يسبق بالشروع فهو والمقدرون به لا كراهة في حقهم كذا في الخلاصة * رجلان في الفقه والصلاح سواء الا ان أحدهما اقرأ فقدم اهل المسجد غير الاقرأ فقد اساموا * وان اختار بعضهم الاقرأ واختار بعضهم غيره فالعبرة لا أكثر كذا في السراج الوهاج * ليس في المحلة الا واحد يصلح للامامة لا تزمه ولا يأم بتركها كذا في القنية

(الفصل الثالث في بيان من يصلح اماماً لغيره) * قال المرغيناني تجوز الصلاة خلف صاحب هوى وبدعة ولا تجوز خلف الرافضي والجهمي والقدري والمشيبة ومن يقول بخلق القرآن * وحاصله ان كان هوى لا يكرهه صاحبه تجوز الصلاة خلفه مع الكراهة والا فلا هكذا في التبيين والخلاصة * وهو الصحيح هكذا

في البدائع * ومن انكر المعراج بظن ان انكر الامراء من مكة الى بيت المقدس فهو كافر * وان انكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر * ولو صلى خلف مبتدع أو فاسق فهو محرم زواج الجماعة لكن لا ينال مثل ما ينال خلف نقي * كذا في الخلاصة * والاعتداء بشافعي المذهب انما يصح اذا كان الامام يتصامى مواضع الخلاف بأن يتوضأ من الخارج الجنب من غير السيلين كالقصد وأن لا يعرف عن القبلة انحرافا فاحشا هكذا في النهاية والكفاية في باب الوتر * ولا شك انه اذا تجاوز المغرب كان فاحشا كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يكون متعصبا ولا شاكيا في ايمانه وأن لا يتوضأ في الماء الزاكد القليل وأن يغسل ثوبه من المني ويغسل اللابس منه وأن لا يقطع الوتر وأن يراعي الترتيب في الفرائض وأن يصح ربيع رأسه كذا في النهاية والكفاية في باب الوتر * ولا يتوضأ بالماء القليل الذي وقعت فيه الجماعة كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بالماء المستعمل هكذا في السراجية * وذكر الامام القزويني عن شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده انه اذا لم يعلم منه هذه الاشياء يمين يجوز الاعتداء به ويكره كذا في الكفاية والنهاية * ولو علم المقتدي من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة أو الذكر أو ما يشبه ذلك والامام لا يدري بذلك يجوز صلاته على قول الاكثر وقال بعضهم لا يجوز * وجه الاول وهو الاصح ان المقتدي يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كذا في التبيين * قال الفضلي يصح اعتداء الخنثي في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * ويجوز أن يؤتم المتيمم المتوضئين عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الهداية * وذكر شيخ الاسلام هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فان كان معهم ماء فانه لا يؤتم المتوضئين كذا في النهاية * واما اعتداء المتوضي بالمتميم في صلاة الجنائز فجاز بخلاف هكذا في الخلاصة * ويجوز اعتداء المعذور بالمعذور ان اتحد عذرهما وان اختلف فلا يجوز كذا في التبيين * فلا يجوز أن يصلي من به انفلت ربح خلف من به سلس البول كذا في البحر الرائق * وكذا لا يصلي من به سلس البول خلف من به انفلت ربح ورجح لا يرقا لان الامام صاحب عذرين والمأموم صاحب عذر كذا في الجوهر النيرة * ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة وهذا اذا قارن الوضوء الحدث أو طرأ عليه هكذا في الزايد * ويجوز اعتداء القائل بما صح الخلف والملاح على الجبيرة وكذا امامة المقتصد لغيره من الاصحاء اذا كان يأمن خروج الدم * والراكب على الدابة لمن كان معه على دابة والمومي لمثله والعارى للعرأة هكذا في الخلاصة * والافضل ان يصلي العراة وحدها نقودا بالايام ويتبعها بعضهم من بعض فان صلاوا جماعة وقف الامام وسطهم كالنساء هكذا في الجوهر النيرة * وان تقدمهم جاز كذا في النهاية * وصلاتهم بجماعة مكروهة كذا في الجوهر النيرة والسراج الوهاج * ويصح اعتداء القائم بالقضاء الذي يركع ويسجد لا اعتداء الا ركع والساجد بالمومي كذا في فتاوى قاضي خان * ويؤتم الاحدب القائم كما يؤتم القاعد كذا في الذخيرة * وهكذا في الخانية * وفي النظم ان ظهر قيامه من ركوعه جاز بالاتفاق والافضل ذلك عندهما وبه اخذ عامة العلماء خلافا لعمد رحمه الله تعالى كذا في الكفاية * ولو كان تقدم الامام عوج وقام على بعضها يجوز وغيره اولى كذا في التبيين * ويصلي المتنفل خلف المقرض كذا في الهداية * وان لم يقرأ في الاخيرين كذا في التارخانية ناقلا عن جامع الجوامع * وان اقتدى متنفل بمقرض فافسده ثم اقتدى به في ذلك المقرض ونوى قضاء ما لزمه بالافساد جاز عندنا قضاء هكذا في الكافي * ولا يصح الاعتداء بالجنون المطبق ولا بالسكران * فان كان يجهن ويضيق يصح الاعتداء به في زمان الافاقة كذا في فتاوى قاضي خان * قال الفقيه وفي الروايات الظاهرة لا فرق بين أن يكون لافاقته وقت معلوم أو لم يكن فهو بمنزلة العصي في زمان الافاقة وبه تأخذ هكذا في التارخانية * ويصح اعتداء المقيم بالمسافر في الوقت وخارج الوقت وكذا اعتداء المسافر بالمقيم في الوقت لا خارج الوقت * المقيم اذا صلى ركعتين من العصر ففربت الشمس فجاء مسافرا اقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتداؤه * ومضى ركعتي الظهر اذا اقتدى بمن يصلي الاربع قبل الظهر يجوز هكذا في الخلاصة * ويجوز امامة الاعرابي والاعبي والعبود والزاوا القامق كذا في الخلاصة * الا انها تذكر هكذا في المتن * امامة الرجل للمرأة جائزة اذا نوى الامام امامتها ولم يكن

في الخلوة اما اذا كان الامام في الخلوة فان كان الامام لمن اوله ضمن محرما فانه يجوز ويكره كذا في النهاية ناقلا عن شرح الطحاوي * ويصح اعتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم يتواممها وكذا في العبدین وهو الاصح كذا في الخلاصة * ولا يجوز اعتداء رجل بالمرأة هكذا في الهداية * ويكره امامة المرأة للنساء في الصلوات كلها من الفرائض والنوافل الا في صلاة الجنائز هكذا في النهاية * فان فعلت وقفت الامام وسطهن وبقيامها وسطهن لا تزول الصكراة وان تقدمت عليهن امامهن لم تفسد صلاتهن هكذا في الجوهر النيرة * وصلاتهن فرادى أفضل هكذا في الخلاصة * وامامة الخنثي المشكل للنساء جائزة ان تقدمهن وان قام وسطهن فسد صلاته لوجود المحاذاة ان كان الامام رجلا كذا في محيط السرخسي * وللرجال والخنثي مثله لا يجوز * وامامة الصبي المراهق لصبيان مثله يجوز كذا في الخلاصة * وعلى قول ائمة بل يصح الاعتداء بالصبيان في التراويح والسنن المطلقة كذا في فتاوى قاضي خان * المختار انه لا يجوز في الصلوات كلها كذا في الهداية * وهو الاصح هكذا في المحيط * وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية هكذا في البحر الرائق * ويجوز صلاة الاخرس اذا صلى منفردا وان كان قادرا على الاعتداء بالقارى هكذا في التارخانية * وامامة الاي قوم الاميين جائزة كذا في السراجية * اذا اتم اي اميا وقارنا فصلاة الجميع فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الصلاة القاري وحده * واما اذا صلوا وحدها فافضل ان يصح على الخلاف * وقبل يصح وهو الصحيح هكذا في شرح مجمع البحرين للمصنف * لو اقتنع الاي ثم حضر القاري قبل تفسد وقال الكرخي لا * ولو حضر الاي على قاري يصلي فلم يقتضه وصلى اختلفوا فيه الاصح ان صلاته فاسدة * القاري اذا كان على باب المسجد أو بجوار المسجد والاى في المسجد يصلي وحده فصلاة الاي جائزة بخلاف * اذا كان القاري في صلاة غير صلاة الاي جاز للاي أن يصلي وحده ولا ينظر فراغ القاري بالاتفاق * ذكر الامام القزويني يجب أن لا يترك الاي اجتهاده في آتائه ليله ونهاره حتى يعلم مقدار ما يجوز به الصلاة فان قصر لم يعذر عند الله تعالى كذا في النهاية * ولا يصح اعتداء القاري بالاى ولا بالاخرس وكذا لا يصح اعتداء الاي بالاخرس والكاسي بالعارى والمسيوق في قضاء ما سبق بمثله كذا في فتاوى قاضي خان * ولا اعتداء اللاحق باللاحق والنازل بالراكب كذا في الخلاصة * لا يصح اعتداء مصلي الظهر بمصلي العصر ومصلي ظهر يومه بمصلي ظهر امسه ومصلي الجمعة وكذا عكسه ولا اعتداء المقرض بالمتنفل والناذر بالناذر الا اذا نذر أحدهما صلاة صاحبه فاقضى أحدهما بالاخر فانه يصح * ولا اعتداء من أفسد تطوعه بمن أفسد تطوعه الا اذا اشتركا في نافله وفسداها ثم اقتدى أحدهما بالاخر فانه يصح * ويصح اعتداء الخالف بالخالف * ولا يجوز اعتداء الناذر بالخالف ويصح اعتداء الخالف بالناذر هكذا في محيط السرخسي * العارى اذا ام العراة واللابسين تجوز صلاة الامام والعارين ولا تجوز صلاة اللابسين بالايجاع كذا في الخلاصة * ولا يصح اعتداء الصحيح الذي ثوبه نجس وتعذر عليه غلبه بالابتلى بالحدث الدائم كذا في التارخانية * ولا يجوز امامة اللابغ الذي لا يقدر على التكليم بعض الحروف الا لئله اذا لم يكن في القوم من يقدر على التكليم تلك الحروف فاما اذا كان في القوم من يقدر على التكليم بها فسد صلاته وصلاة القوم * ومن يقف في غير موضعه ولا يقف في موضعه لا ينبغي له أن يؤتم وكذا من يتخضع عند القراءة كثيرا ومن كان به عتمة وهو أن يتكلم بالناس مرارا أو فاقاة وهو أن يتكلم بالقضاء مرارا * واما الذي لا يقدر على اخراج الحروف الا بالجهل ولم يكن له عتمة أو فاقاة فاذا اخرج الحروف اخرجها على الصحة لا يكره أن يكون اماما هكذا في المحيط في زلة القاري * القاري اذا اقتدى بالاى لا يصير شارعا حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء هو الصحيح * وكل جواب عرقه في القاري اذا اقتدى بالاى ثم افسده على نفسه فهو الجواب في رجل يقتدى بالمرأة أو الصبي أو المحدث أو الجنب ثم افسده على نفسه * والاصل في هذه المسائل ان حال الامام ان كان مثل حال المقتدى أو فوقه جازت صلاة الكل * وان كان دون حال المقتدى صح صلاة الامام ولا تصح صلاة المقتدى هكذا في المحيط * الا اذا كان الامام أميا والمقتدى قارنا أو كان أخرس والمقتدى أميا فلا يصح صلاة الامام أيضا هكذا في فتاوى قاضي خان * وذكر الفقيه أبو عبد الله الجرجاني انما تفسد صلاة الاي والاخرس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا علم أن خلفه قارنا

اما اذا لم يعلم لا تفسد صلاته كما قال * وفي ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل كذا في النهاية *
رجلان افتحوا الصلاة معا ونوى كل واحد ان يكون اماما لصاحبه فصلاهما مائة * وان نوى كل ان يأتي
بصاحبه فصلاهما مائة كذا في محيط السرخسي * لا بأس للرجل ان يؤم الناس وعلى يده تصاوير لانها
مستورة بالثياب * وكذا الوصل وفي اصبعه خاتم فيه صورة صغيرة أو صلى ومعه دراهم عليها غنايل لانها
صغيرة كذا في فتاوى قاضي خان * رجل يصلح للامامة ولا يؤم أهل محله ويؤم أهل محله أخرى في شهر
رمضان ينبغي ان يخرج الى تلك المحلة قبل دخول وقت العشاء * ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء بكره له
ذلك كذا في الخلاصة * الفاسق اذا كان يؤم يوم الجمعة وعجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به في الجمعة
ولا تترك الجمعة بامامة * وفي غير الجمعة يجوز ان يتحول الى مسجد آخر ولا يأتي به كذا في الظهيرية *
رجل ام قوما وهم له كارهون ان كانت الكراهة لفساد فيه أو لانهم أحق بالامامة بكره له ذلك وان كان هو
أحق بالامامة لا يكرهه كذا في المحيط * وكره تقويل الصلاة كذا في التبيين * وينبغي للامام أن لا يطول
بهم الصلاة بعد القدر المستنون * وينبغي له أن يراعي حال الجماعة هكذا في الجوهر النيرة * رجل ام قوما
شهران قال كنت مجوسا فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله وصلاتهم جائزة ويضرب ضربا شديدا وكذا لو قال
صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جاز لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتمل أنه قال على وجه التورع
والاحتياط أعاد وصلاتهم * وكذا اذا قال كان في نوبي قدر كذا في الخلاصة * وكذا اذا بان أن الامام
كافر أو مجنون أو امرأة أو ختنى أو أمي أو صلى بغير احوام أو محدثا أو جنبا هكذا في التبيين
* (الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع) * المانع من الاقتداء ثلاثة أشياء *
(منها) ما رتب عام بفسقه العجلة والاقفار هكذا في شرح الطحاوي * اذا كان بين الامام وبين المقتدى
طريق ان كان شيئا لا يترقبه العجلة والاقفار ولا يمنع وان كان واسعاعير فيه العجلة والاقفار يمنع كذا في فتاوى
قاضي خان والخلاصة * هذا اذا لم تكن الصفوف متصلة على الطريق اما اذا انصلت الصفوف لا يمنع
الاقتداء * ولو كان على الطريق واحدا لا يشبهه الاتصال بالثلاث ثبت بالاتفاق وفي المتن خلاف على
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ثبت وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا كذا في المحيط * ولو قام الامام
في الطريق وامطقت الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق
مقدرا ما يترقبه العجلة جازت صلاتهم * وكذا فيما بين الصف الاول والثاني الى آخر الصفوف كذا في فتاوى
قاضي خان * والمانع من الاقتداء في الفتاوى قدر ما يسع فيه صفيين وفي مصلى العبد الفاصل لا يمنع الاقتداء
وان كان يسع فيه الصفيين أو أكثر * وفي المختار لصلاة الجنازة اختلاف المشايخ * وفي التوازل جعله
كل مسجد كذا في الخلاصة * (ومنها عظيم) لا يمكن العبور عنه الا بالعلاج كالقنطرة وغيرها هكذا في شرح
الطحاوي * فان كان بينه وبين الامام من يركب يجري فيه السفن والزوارق يمنع الاقتداء * وان كان
صغرا لا يجري فيه لا يمنع الاقتداء هو المختار هكذا في الخلاصة * وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاص *
وكذا لو كان في المسجد الجامع هكذا في فتاوى قاضي خان * وان كان على التهرجيس وعليه صفوف متصلة
لا يمنع صحة الاقتداء لمن كان خلف التهرجيس الثلاثة حكم الصف بالاجماع * وليس الواحد حكم الصف
بالاجماع * وفي المتن اختلاف على ما مر في الطريق * ان كان بينهم مائة أو نحوها ان كان بحال
لو وقعت الجلوسة في جانب يتجنب الجانب الآخر لا يمنع الاقتداء * وان كان لا يتجنب يمنع الاقتداء هكذا
في المحيط * (ومنها صف تام من النساء) هكذا في شرح الطحاوي * اذا كان صف تام من النساء خلف
الامام ووراءه من صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها استحسانا كذا في المحيط * قوم صلوا
على ظهر ظلة في المسجد ونحتم قدامهم نساء أو طريق لا تجوز صلاتهم * فان كن ثلاثا في ظاهر الرواية تفسد
صلاة ثلاثة من الرجال الى آخر الصفوف وتجوز صلاة الباقي * وان كن صفوا واحدا تفسد صلاة الكل
وان كان الذين فوق الظلة بجذائهم من نحتم نساء جازت صلاة من كان على الظلة كذا في فتاوى قاضي خان
في فصل مسائل الشك * وفي فوائد الشيخ الزاهد أبي الحسن الرستغني اذا كان في المسجد وف على الرف
صف من النساء اقتدىن بالامام ونحتم الرف صفوف من الرجال هل تفسد صلاة من وقف خلف النساء قال

لا تفسد * امام يصلي برجال ونساء وصف النساء بهذا صف الرجال تفسد صلاة رجل واحد الذي بين
الرجال والنساء وصار ذلك كسرة أو حائط بينهم وبينهم الا يرى لو كان بين صف النساء وصف الرجال ستره قدر
مؤخر الرجل كان ذلك ستره للرجال ولا تفسد صلاة واحد منهم * وكذلك لو كان بينهم حائط قدر الذراع
وان كان اقل من ذلك لا يكون ستره * فان كانت النساء من فوق ذلك الحائط الذي هو قدر الذراع فليس
بستره وان كان قدر قامة فهو ستره لمن كان على الارض من الرجال ولا يكون ستره لمن كان على الحائط كذا
في المحيط * اذا كان بينهم حائط لا يصح الاقتداء ان كان كبير يمنع المقتدى الوصول الى الامام ولو قصد
الوصول اليه اشتبه عليه حال الامام أو لم يشبهه كذا في الذخيرة * ويصح ان كان صغيرا لا يمنع أو كبير اوله
نصب لا يمنع الوصول وكذا اذا كان الثقب صغيرا يمنع الوصول اليه لكن لا يشبهه عليه حال الامام سماعا أو رؤية
هو الصحيح * واما اذا كان الحائط صغيرا يمنع ولكن لا ينبغي حال الامام فمنهم من قال يصح الاقتداء وهو
الصحيح هكذا في المحيط * وان كان في الحائط باب مسدود قبل لا يصح الاقتداء لانه يمنع من الوصول *
وقيل يصح لان وضع الباب للوصول فيكون المسدود كالفتوح هكذا في محيط السرخسي * والمسجد وان
كبر لا يمنع الفاصل فيه كذا في الوجيز للكردي * ولو اقتدى بالامام في اقصى المسجد والامام في المحراب
فانه يجوز كذا في شرح الطحاوي * وان قام على سطح داره المتصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان
لا يشبهه عليه حال الامام كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة * وهو الصحيح الا اذا كان على رأس حائط
المسجد كذا في محيط السرخسي * وان قام على الجدار الذي بين داره وبين المسجد ولا يشبهه حال الامام
صح الاقتداء * ولو قام على دكان خارج المسجد متصل بالمسجد يجوز الاقتداء لكن بشرط اتصال الصفوف
كذا في الخلاصة * ويجوز اقتداء رجل بالمسجد بالامام المسجد وهو في بيته اذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق
عام * وان كان طريق عام ولكن سدة الصفوف جاز الاقتداء لمن في بيته بالامام المسجد كذا في التتارخانية
ناقل عن الحق * ولو قام على سطح المسجد واقتدى بالامام في المسجد كان للسطح باب في المسجد ولا يشبهه
عليه حال الامام يصح الاقتداء * وان اشتبه عليه حال الامام لا يصح كذا في فتاوى قاضي خان * وان لم
يكن له باب في المسجد كان لا يشبهه عليه حال الامام يصح الاقتداء أيضا وكذا لو قام في المئذنة مقتديا بالامام
المسجد كذا في الخلاصة

• (الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم) * اذا كان مع الامام رجل واحد أو صبي يعقل
الصلاة قام عن يمينه وهو المختار * ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * ولو وقف على
يساره جاز وقد ساء كذا في محيط السرخسي * ولو وقف خلفه جاز * ولم يذكر محمد الكراهية تصل
واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكره هو الصحيح كذا في البدائع * واذا كان معه اثنان قاما خلفه
وكذلك اذا كان أحدهما صبيا * وان كان معه رجل وامرأة أقام الرجل عن يمينه والمرأة خلفه وان كان
رجلان وامرأة أقام الرجلين خلفه والمرأة وراءهما * وان كان معه رجلان وقام الامام وسطهما فصلاتهم
جائزة * رجلان صلياني الصغراء وانتم أحدهما بالآخر وقام عن يمين الامام فجاء ثالث وجذب المؤتم الى
نفسه قبل أن يكره للافتتاح حكى عن الشيخ الامام أبي بكر طرطال انه لا تفسد صلاة المؤتم بذي الثالث
الى نفسه قبل التكبير أو بعده كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتبية هو الصحيح كذا في التتارخانية *
رجلان ام أحدهما صاحبه في فلاة من الارض فجاء ثالث ودخل في صلاتهم ما تقدم حتى جاوز موضع سجوده
مقدرا ما يكون بين الصف الاول وبين الامام لا تفسد صلاته وان جاوز موضع سجوده كذا في المحيط * ولو
اجتمع الرجال والصبيان والخناثى والاناث والصبيات المراهقات يقوم الرجال اقصى ما يلي الامام ثم الصبيان
ثم الخناثى ثم الاناث ثم الصبيات المراهقات كذا في شرح الطحاوي * وكره له حضور الجماعة الا للجهوز
في القبر والمغرب والعشاء * والفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات لظهور الفساد كذا في الكافي *
وهو المختار كذا في التبيين * وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلاة أن يترصوا ويبتعدوا والخلل ويستووا بين
مناكبهم في الصفوف * ولا بأس أن يأمرهم الامام بذلك كذا في البحر الرائق * وينبغي للامام أن يقف
بازاء الوسط فان وقف في مئنة الوسط أو في ميسرته فقد اساء الخلفا السنة هكذا في التبيين * وينبغي أن

يكون بهذا الامام من هو افضل كذا في شرح الطحاوي * والقيام في الصف الاول افضل من الثاني وفي الثاني افضل من الثالث * وان وجد في الصف الاول فرجة دون الصف الثاني يخرق الصف الثاني كذا في القنية * وافضل مكان المأموم حيث يكون اقرب الى الامام * فان تساوت المواضع ففي بين الامام وهو الاحسن * كذا في المحيط * محاذاة المرأة الرجل مفسدة لصلاته * ولها شرائط * (منها) أن تكون المحاذية مستترة تصلح للجماع * ولا عبرة للسن وهو الاصح كذا في التبيين * حتى لو كانت حية لا تشتهى وهي تعقل الصلاة فحادث لا تفسد صلاته كذا في الكافي * (ومنها) أن تكون الصلاة مطلقاً وهي التي لها ركوع وسجود وان كانا بصلين بالايما * (ومنها) أن تكون الصلاة مشتركة تحرمة وأداء * ونعني بالشركة تحرمة أن يكونا بصلين تحرمة ما على تحرمة الامام حقيقة ونعني بالشركة أداء أن يكون لهما امام فبما يؤيدان تحية قائماً وتقديراً * فالمدرك بان تحرمة على تحرمة الامام وبان أداءه على أدائه حقيقة * واللاحق بان تحرمة على تحرمة الامام حقيقة وبان أدائه فيما يقضيه على أداء الامام تقديراً * والمسبوق بان في حق التحريم منفرد فيما يقضيه * فلو حادث الرجل المرأة فيما يقضيان لا تفسد صلاته كذا في التبيين * (ومنها) أن يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا تفسد صلاته * (ومنها) أن يكونا باحاطل حتى لو كانا في مكان متعديان كانا على الارض أو على الدكان الا ان بينهما سطوانة لا تفسد صلاته كذا في الكافي * وأدنى الحائلي قدر مؤخر الرجل وغلظه غلط الاصبع * والفرجة تقوم مقام الحائل * وادناه قدر ما يقوم فيه الرجل كذا في التبيين * (ومنها) أن تكون من نصح منها الصلاة حتى ان الجنونة اذا حادثه لا تفسد صلاته كذا في الكافي * (ومنها) أن ينوي الامام امامتها أو امامة النساء وقت الشروع لا بعده ولا يشترط حضور النساء لعمدة يتهن * (ومنها) أن تكون المحاذاة في وكن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في آخر وصعدت في ثالث فسدت صلاة من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صف * (ومنها) أن تكون جهتها ممتدة حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة أو في ليله مظلة وصلى كل بالتحري الى جهة * والمعتبر في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح كذا في التبيين * والمرأة تناول الاجنبية والمحرمة والحليلة والصغيرة المستترة والكبيرة التي يفرعها الرجال كذا في الكفاية * ثم المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد اكثر من ذلك كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * والمرأتان صلاة اربعة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها واثنان خلفهما مجذاتهما * وان كن ثلاثاً فسدت صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة خلفهن الى آخر الصفوف وهذا جواب الظاهر كذا في التبيين * ومحاذاة الخشخاش المشكل لا تفسد كذا في التتارخانية في فصل بيان مقام الامام والمأموم

(الفصل السادس في بيان تابع الامام وفيما لا يتابعه) * اذا أدرك الامام في التشهد وقام الامام قبل ان يتم المقتدى أو سلم الامام في آخر الصلاة قبل ان يتم المقتدى التشهد فاختار أن يتم التشهد كذا في الغيبة * وان لم يتم أجزاء * ولو تكلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد كما لو سلم * ولو أحدث الامام عند قبل فراغ المقتدى من التشهد تفسد صلاته كذا في الخلاصة * الامام اذا تشهد وقام من البقعة الاولى الى الثالثة فبقي بعض من خلفه التشهد حتى قاموا جميعاً فبقي من لم يتشهد أن يعود ويتشهد ثم يتبع امامه وان خاف أن يفوته الركعة كذا في الكفاية * ولو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يسلم مع الامام * ولو رفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثاً بالصحيح انه يتابع الامام كذا في فتاوى قاضي خان * اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام ينبغي أن يعود ولا يصير ركوعين وسجودين كذا في الخلاصة * ولو اطال الامام السجود ورفع المقتدى رأسه بظن انه سجد ثانياً فجد معه ان نوى في الاولى ولم يكن له نية تكون عن الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية * فان شاركه الامام فيما جاز كذا في التبيين * وان رفع المقتدى رأسه من السجدة الثانية قبل أن يضع الامام

جبهته على الارض لا يجوز وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يعد تفسد صلاته هكذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة * ولو اطال المأموم السجود فسجد الامام الثانية ورفع المأموم رأسه وظن أن الامام في السجدة الاولى فسجد ثانياً يكون عن الثانية وان نوى الاولى لا غير لان النية لم تصادف محلها لا باعتبار فعله ولا باعتبار فعل الامام كذا في محيط السرخسي * (خمس اشياء اذا ترك الامام ترك المقتدى أيضاً وتابع) * تكبيرات العبد والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والسهو والقنوت اذا خاف فوت الركوع هكذا في الوجيز للكردي * وان كان لا يخاف يفتي ثم يركع كذا في الخلاصة * (واربعة اشياء اذا تعمد الامام لا يتابعه المقتدى) * زاد في صلاته سجدة عمداً أو زاد على اقل أو بيل العصاة رضي الله تعالى عنهم في تكبيرات العبد أو كبر في صلاة الخنازة خمساً أو قام الى الخامسة ساهياً كذا في الوجيز للكردي * فان لم يقيد الخامسة بالسجدة وعاد وسلم سلم المقتدى معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى * ولو لم يقيد الامام على الرابعة وقام الى الخامسة ساهياً وشهد المقتدى وسلم ثم قيد الامام الخامسة بالسجدة فسدت صلاته كذا في الخلاصة * (وقسمة اشياء اذا ترك الامام في جه المأموم) * ترك رفع اليدين في التحريم أو الشاء ان كان الامام في القامحة وان كان في السجدة لا عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً للثاني وترك تكبيرة الركوع أو السجود أو التسبيح فيها أو التجميع أو قراءة التشهد أو ترك السلام أو تكبيرات التثنية ان في بال ركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها حتى ركعة بلا قراءة كذا في الوجيز للكردي * واذا سجد قبل الامام وادركه الامام فيها جاز ولكن يكره للمقتدى أن يفعل ذلك كذا في المحيط في صفة الصلاة

(الفصل السابع في المسبوق واللاحق) * المسبوق من لم يدرك الركعة الاولى مع الامام وله أحكام كثيرة كذا في البحر الرائق * (منها) انه اذا أدرك الامام في القراءة في الركعة التي يجهر فيها لا يأتي بالشاء كذا في الخلاصة * هو الصحيح كذا في التبيين * وهو الاصح هكذا في الوجيز للكردي * سواء كان قريباً أو بعيداً ولا يسمع لصممه كذا في الخلاصة * فاذا قام الى قضاة ما سبق يأتي بالشاء ويتعوذ للقراءة كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة والظهيرية * وفي صلاة الخنافة يأتي به كذا في الخلاصة ويسكت المأموم عن الشاء اذا جهر الامام هو الصحيح كذا في التتارخانية في فصل ما يفعله المصلي في صلاته * وان أدرك الامام في الركوع أو السجود يحرى ان كان كبيراً رأيه انه لو أتى به ادركه في شيء من الركوع أو السجود يأتي به قائماً والاتباع الامام ولا يأتي به واذا لم يدرك الامام في الركوع أو السجود لا يأتي بهما * وان أدرك الامام في القعدة لا يأتي بالشاء بل يكبر للاقتحاح ثم للاختطاط ثم يقعد كذا في البحر الرائق في صفة الصلاة * (ومنها) انه يصلي أولاً ما أدرك مع الامام ثم يقضي ما سبق كذا في محيط السرخسي * واذا بدأ بقضاء ما قبله قبل تفسد صلاته وهو الاصح هكذا في الظهيرية * وذكر في جامع الفتاوى انه يجوز عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى كذا في المنعرات * والظاهر القول بالفساد كذا في البحر الرائق * (ومنها) انه لا يقوم قبل السلام بعد قدر التشهد الا في مواضع * اذا خاف المسبوق الماسح زوال مدته أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العبد ان في القبر طلوع الشمس أو خاف ان يسبقه الحدث له أن لا ينتظر فراغ الامام ولا سجود السهو * اما اذا كان لا تفسد الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا اذا خاف المسبوق أن يميز الناس بين يديه ولو انتظر سلام الامام قام الى قضاء ما سبق قبل فراغه كذا في الوجيز للكردي * ولو قام في غيرها بعد قدر التشهد صح ويكره تحريراً كذا في فتح القدير والبحر الرائق * وان قام قبل ان يقعه قدر التشهد لم يجز * ولو فرغ المسبوق قبل سلام الامام وتابع الامام في السلام قبل تفسد وقبل لا تفسد وبه يفتي كذا في الخلاصة وفتح القدير * (ومنها) انه لا يقوم الى القضاء بعد التسليم بل ينتظر فراغ الامام كذا في البحر الرائق * ويمكث حتى يقوم الامام الى تطوعه ان كان صلاة بعد ما تطوع أو يستدبر المحراب ان لم يكن أو ينتقل عن موضعه أو يمضي من الوقت مقدراً ما لو كان عليه سهو لسجد كذا في القم تاشي في باب صلاة العبد * (ومنها) ان المسبوق بعض الركعات يتابع الامام في التشهد الاخير واذا أتم التشهد لا يشتغل بما بعده من الدعوات ثم ماذا يفعل تكلموا فيه وعن ابن عباس انه يكره التشهد الا في قوله اشهد أن لا اله الا الله وهو المختار كذا

في الغائبية * والعجم ان المسبوق يرسل في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام كذا في الوجيز للكردي وقناوي قاضي خان * وهكذا في الخلاصة وفتح القدير * (ومنها) انه لو سلم مع الامام ساهيا او قبله لا يلزمه سجود السهو وان سلم بعده لم يزمه كذا في الظهيرية * هو المختار كذا في جواهر الاخلاط * وان سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام مع الامام فهو سلام عند اقتضاد كذا في الظهيرية * واذا سلم مع الامام ناسيا فظن ان ذلك مقصد فكبروا في الاستقبال يصير خارجا بخلاف المنفرد اذا شك فكبر بنوى الاستقبال كذا في قناوي قاضي خان * (ومنها) انه يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فيكون ثلاث قعدات وقرأ في كل قاعة سورة * ولو ترك القراءة في أحدهما تفسد * ولو أدرك ركعة من الرابعة فعليه أن يقضى ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة ويتشهد ويقضى ركعة أخرى كذلك ولا تشهد وفي الثالثة بالخيار والقراءة أفضل هكذا في الخلاصة * ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في أحدهما فسد * ولو كان الامام يقضى قراءة تركها في الشفع الأول في الشفع الثاني فادركه فيه واقتدى به يأتي بالقراءة فيما يقضى حتى لو تركها فيه تفسد كذا في الوجيز للكردي * (ومنها) انه منفرد فيما يقضى (الاف اربع مسائل) (أحدها) انه لا يجوز اقتداؤه ولا الاقتداء به * فلو اقتدى بمسبوق ففسدت صلاة المقضى قرأ أو لم يقرأ دون الامام كذا في البحر الرائق * ولو نسي أحد المسبوقين المتساويين كمية ما عليه قضى ملاحظا لا بخلاف اقتداء به صرح هكذا في الخلاصة * ولو ظن الامام أن عليه سهوا فسد للمسبوق ما عليه المسبوق فيه ثم علم أنه لم يكن عليه سهوا فاشهر الراوي ان صلاة المسبوق تفسد لانه اقتدى في موضع الانفراد قال الفقيه أبو الليث في زمامنا لا تفسد هكذا في الظهيرية * وان لم يعلم لا تفسد صلاته في قوله كذا في قناوي قاضي خان * هو المختار وبه يفتي أبو حفص الكبير وهو المأخوذ به كذا في الغائبية * ولو قام الامام الى الخامسة قبا به المسبوق ان تعد الامام على رأس الرابعة تفسد صلاة المسبوق وان لم يعلم تفسد حتى يفسد الخامسة بالسجدة فاذا قعد بها بالسجدة فسدت صلاة الكل هكذا في قناوي قاضي خان * (ثانيها) انه لو كبرنا وبالاستئناف يصير متأنفا فاطعا لا في خلاف المنفرد * (ثالثها) انه لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدة تأسه و قبل أن يدخل معه كان عليه أن يعود فيسجد معه عالم يقيد الركعة بسجدة فان لم يعد حتى يسجد فسد عليه ان يسجد في آخر صلاته بخلاف المنفرد لا يلزمه السجود له وغيره (رابعها) انه يأتي تكبير التشرىق انضافا بخلاف المنفرد لا يجب عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير والبحر الرائق * (ومنها) انه يتابع الامام في السهو ولا يتابعه في التسليم والتكبير والتلبية فان تابعه في التسليم والتلبية فسد وان تابعه في التكبير وهو يعلم انه مسبوق لا تفسد صلاته واليه مال خمس الاثمة السرخسي كذا في الظهيرية * والمراد من التكبير تكبير التشرىق كذا في البحر الرائق * (ومنها) ان الامام لو تذكر سجدة تلاوة وعاد الى قضائها ان لم يقيد المسبوق ركعته بسجدة يرفض ذلك ويتابع فيها ويسجد معه للسهم ثم يقوم الى القضاء ولو لم يعد فسدت صلاته * ولو تابعه بعد تقيدها بالسجدة فيها فسدت رواية واحدة وان لم يتابعه في رواية كتاب الاصل تفسد ايضا كذا في فتح القدير * وهكذا في البدائع والتتارخانية ناقلا عن الطحاوي والمنهات وشرح المبسوط للامام السرخسي والسراج الوهاج والخلاصة * ولو ان الامام لم يعد الى سجدة التلاوة فصلاة المسبوق تامة في الاحوال كلها وعليه ان يقضى ما عليه كذا في التتارخانية * ولو تذكر الامام سجدة صلبية وعاد اليها يتابعه وان لم يتابعه فسد * وان قعد ركعته بالسجدة تفسد في الروايات كلها عدا أول لم يعد * والاصل انه اذا اقتدى في موضع الانفراد أو انفرد في موضع الاقتداء تفسد كذا في البحر الرائق * (اللاحق) وهو الذي أدرك أولها وفاته الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائما للزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسهم وكذا في الوجيز للكردي * ولو سجد الامام للسهم ولا يتابعه الا في حق قضاء ما عليه بخلاف المسبوق كذا في الخلاصة * الا في حق اذا عاد بعد الوضوء ينبغي له ان يشتغل أولا بقضاء ما سبقه الامام بخبر قراءة يقوم مقداره امام الامام وركوعه وسجوده ولو زاد ونقص فلا يضره هكذا في شرح الطحاوي * واذا كبر مع الامام ثم نام حتى صلى الامام ركعة ثم اتبعه فانه يصلي الركعة الاولى وان كان الامام يصلي الركعة

الثانية هكذا في الأخيرة * ولو لم يشتغل بقضاء ما سبقه الامام ولكن يتابع الامام او لا ثم قضى ما سبقه الامام بعد تسليم الامام جازت صلاته عندنا هكذا في شرح الطحاوي * المسافر الا حق اذا نوى الإقامة في حال أداء ما فاتته مع الامام أو أحدث فدخل مصره يتم صلاة المسافر من خلاف الزفر رحمه الله تعالى هذا اذا فرغ الامام من الصلاة اما اذا لم يفرغ بعد يصلي اربعين بالاتفاق كذا في المصنف * والامام اذا ترك القعدة الاولى في ذوات الاربع ناسيا وخلفه لاحق بان نام فاتبه أو سبقه حدث فذهب وتوضأ ثم جاء وقد سبقه الامام بركعات لا يقعد في موضع القعود عندنا خلافا لفرجه الله تعالى بخلاف المسبوق هكذا في الحصر * (المسبوق بخلاف اللاحق في القضاء في ستة أشياء) * في محاذاة المرأة والقراءة والسهم والقعدة الاولى اذا تركها الامام وفي ضحك الامام في موضع السلام وفي نية الامام الإقامة اذا قعد المسبوق الركعة بالسجدة كذا في الظهيرية * رجل سبق ركعة في صلاة هي من ذوات الاربع ونام خلف الامام في الثلاث السابقة ثم اتبعه يأتي بما عليه في حال نومه ولا يقرأ فيها ثم يقعد متابع للامام ثم يقوم ويصلي ركعة بقراءة ويقعد ويتم صلاته * ولو نام في ركعتين وشك في ركعة هل ادركها مع الامام يأتي بالركعة التي هو شك فيها في آخر الصلاة هكذا في الخلاصة * (ومما يتعلق بذلك مسائل الاختلاف بين الامام والمأموم وابين القوم) * لو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت اربعين ان كان الامام على اليقين لا يعيد الصلاة بقواهم وان لم يكن على يقين يعيد الصلاة بقولهم * ولو اختلف القوم قال بعضهم صلي ثلاثا وقال بعضهم صلي اربعين والامام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الامام ولو كان معه واحد كذا في الخلاصة * واذا لم يكن مع الامام واحد واعاد الامام الصلاة واعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداءهم به كذا في المحيط * ولو استيقن واحد من القوم انه صلي ثلاثا واستيقن واحد انه صلي اربعين والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم نهي كذا في الخلاصة * ولا يستحب للامام الاعادة وعلى المتيقن بالنقصان الاعادة * ولو كان الامام متيقن انه صلي ثلاثا واستيقن بالتمام كان عليه أن يعيد بالقوم ولا اعادة على الذي يتيقن بالتمام هكذا في المحيط * ولو استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها احتياطاً وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخبر بذلك كذا في الخلاصة * امام صلي يقوم وذهب قال بعضهم هي الظهر وقال بعضهم هي العصر فان كان في وقت الظهر فهي الظهر وان كان في وقت العصر فهي العصر وان كان مشكلا جاز للفريقين كذا في الظهيرية *

(الباب السادس في الحدث في الصلاة)

من سبقه حدث توضأ ونهى كذا في المحيط * والرجل والمرأة في حق حكم البناء سواء كذا في المحيط * ولا يعتد بالتي أحدث فيها ولا بد من الاعادة هكذا في الهداية والكافي * والاستئناف أفضل كذا في المتن * وهذا في حق الكل عند بعض المشايخ وقبل هذا في حق المنفرد قطعا * وأما الامام والمأموم ان كانا يجدان جماعة فالاستئناف أفضل أيضا وان كانا لا يجدان فالبناء أفضل صيانة لفضيلة الجماعة * وصح هذا في القناوي كذا في الجوهر النيرة * (ثم لجواز البناء شروط) * (منها) أن يكون الحدث موجبا للوضوء ولا يندرج وجوده وان يكون محمولا لا اختيارا للعد فيه ولا في سببه هكذا في البحر الرائق * فاذا أحدث في الصلاة من بول أو غائط أو دبر أو رعا فمتعمدا فسدت صلاته ولا يني * وان لم يتعمد فان كان الحدث موجبا للغسل فكذلك وان كان موجبا للوضوء فان كان يفعل الا دعوى فكذلك خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * واذا ذرعه القتي ملا القم من غير قصد وتوضأ ونهى ما لم يتكلم * وفي التقبول لا يني هكذا في المحيط * ولو أصاب المصلي حدث بغير فعله كالأصابع بندقه أو رماه انسان بججر أو مدر فنج رأسه أو من أحد قرحه قادمه لا يجوز له البناء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * ولو سقط من السطح مدر أو لوح فنج رأسه ان كان يمرور المارة استقبل الصلاة خلافا لابي يوسف رحمه الله * وان كان لا يمرور المارة فن مشايخنا من قال يني بالخلاف ومنهم من قال على الاختلاف هو الصحيح * وكذلك لو كان تحت شجرة فسقط منها غرة فجرحته * ولو دخل الشوك في رجل المصلي أو سجد دخل الشوك في جبهته فسال منه الدم من غير قصد لا يني وكذلك لو غصه زنبور فزال

منه الدم * ولو علم من سبقه الحدث من عطاسه أو تنفخ فخرج بقوة ربح قبل لا يتي وهو الصحيح كذا
في الظهيرية * ولو سقط من المرأة الكرسي بغير منه ما يولوا بآية في قولهم جميعا ويخرج بكها يتي عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يتي كذا في التبيين * وإن سال من دمل يدم توشا وغسل ويبي * ولو عصر
الدمل حتى سال أو كان في موضع ركبته دمل فأنقح من اعتقاده على ركبته في سجوده فهذا بمنزلة الحدث
العمد فلا يتي على صلاته كذا في المحيط * إذا اغشى في صلاته أوجن أو قهقهة توشا ويستقبل الصلاة *
وصك ذلك إذا نام في صلاته واحتمل يستقبل ولا يتي استسحانا * وإذا نظر إلى فرج امرأة فأنزل لا يتي
أو أتقن البول على ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم فانصرف فغسلها لا يتي في ظاهر الرواية هكذا في شرح
الطحاوي * (ومنها) أن ينصرف من ساعته حتى لو أدى ركعا مع الحدث أو مكث مكانه قدر ما يؤدى ركعا
فسدت صلاته * ولو قرأ أهابا تفسد صلاته وآيالا وقبل بالعكس والصحيح الفساد فيها * والتسبيح والتهليل
لا يمنع البناء في الأصح كذا في التبيين * ولو أحدث الإمام وهو راكع فرقع رأسه وقال سمع الله من حمده
أو رفع رأسه من السجود وقال الله أكبر من يداه أدام ركعتين فسدت صلاة الكل * وإن لم يرد به أداء الركن فبقي
روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الكافي * إمام سبقه الحدث في السجود فرفع رأسه مكبرا
فسدت * وإن رفع بلا تكبير لا تفسد فيستخف كذا في الوجيز للكردي * ولو أحدث ناظما أتبه بعد ساعة يتي
وإن مكث يقظان ساعة تفسد كذا في معراج الدراية * (ومنها) أن لا يفعل بعد الحدث فعلا منافيا للصلاة
لو لم يكن الحدث إلا لا بد منه أو كان من ضرورات ما لا بد منه أو من زواجره وتنازه حتى إذا سبقه الحدث ثم تكلم
أو أحدث متعمدا أو قهقهة أو أكل أو شرب أو نحو ذلك لا يجوز له البناء وكذا إذا جن أو أغشى عليه أو أجنب
هكذا في المبدائع * أو نظر إلى فرج امرأة فأمنى هكذا في شرح الطحاوي * ولو استنق من الاناء أو البئر وهو
محتاج إليه فتوشا جازله البناء * ولو استنق فان كان مكشوف العورة بطل البناء وإن استنق تحت ثيابه بحيث
لا تكشف عورته جازله البناء هكذا في المبدائع * المصلي إذا سبقه الحدث فذهب ليتوشا فأنكشف عورته
في الموضوع أو كشفها هو قال القاضي أبو علي النسفي أن لم يجد بدا من ذلك لم تفسد صلاته كذا في النهاية *
وإذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء بطلت صلاتها وهو الصحيح * وإذا توشا ليتوشا ثلاثا ثلاثا أو يستوعب
رأسه بالتمتع وتغمض ويستنشق ويأتي بسائر السنن وهو الأصح كذا في التبيين * ما لو غسل أربعا أربعا
يستقبل الصلاة كذا في التارخانية * أن أحدث والماء بعيد والبئر قريب اختار أقل مؤنة من الأمرين
من الذهاب والنزح * والصحيح أنه إذا نزع استأنف كذا في المضمرات * هو المختار كذا في الخلاصة *
أحدث وفي منزله ماء فلم يتوشا وقصد الحوض والبيت أقرب من الحوض أن كان بينهما قليل من قدر صفي لم تفسد
صلاته وإن كان أكثر منه تفسد * ولو كان في بيته ماء أن كان عادته التوضؤ من الحوض فغشى الماء الذي
في البيت وذهب إلى حوض وتوشا بئى على صلاته هكذا في الخلاصة * ولو وجد في الحوض موضعا للتوضؤ
فتجأ إلى موضع أن كان بعد وكضيق المكان الأول يتي والأفلا كذا في الوجيز للكردي * ولو توشا
ونذر كراهه لم يمسح برأسه فذهب ومسح جازله البناء * ولو لم يتي كرحق قام إلى الصلاة ثم نذر استقبل هكذا
في الخلاصة * ولو نسي توبه فرجع ورفع استقبل الصلاة كذا في التارخانية * إذا سبقه الحدث وفي المسجد
ماء في أناه فتوشا بذلك الماء وحل الأناه إلى موضع صلاته جازله البناء أن كان حل الأناه على يد واحدة كذا في
المحيط * رجل دخل منزله وبابه مغلق فقهقه وتوشا فأنزج فإق ان خاف السارق والأفلا كذا في التارخانية
* وإن ملا الأنا وجهه يدين لا يتي وإن حله يد واحدة جازله البناء كذا في الجوهرية النيرة * وإن أصابه
نحياسة مانعة من جواز الصلاة فغسلها فان كانت من سبق الحدث منه يتي وإن كانت من خارج لا يتي خلافا
لأبي يوسف رحمه الله * ولو كانت من خارج ومن سبق الحدث لا يتي وإن كانت في موضع واحد كذا
في التبيين * ولو أصابت نوبه نجاسة أن أمكنه النزح بأن وجد ثوبا آخر فزع من ساعته اجزأه وإن لم يكن
النزع من ساعته بأن لم يجد ثوبا آخر فان أدى جزأ من الصلاة مع ذلك التوب تفسد صلاته بالاجماع وإن لم يؤد جزأ
من الصلاة ولكن مكث كذلك لم تفسد وإن طال * وإن أمكنه النزح من ساعته بأن كان يجد ثوبا آخر فلم ينزع
ولم يؤد جزأ من الصلاة اختلف أصحابنا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى تفسد صلاته كذا

في المحيط * ولو سبقه الحدث في الصلاة فانصرف ليتوشا فحدث متعمدا لا يجوز له البناء كذا في فتاوى
قاضي خان * (ومنها) أن لا يظهر حدثه السابق بعد الحدث السماوي كذا في البحر الرائق * فالماض
على الخفين لو أحدث وذهب ليتوشا فذهب وقت مسحه في خلال وضوءه يستقبل الصلاة وهو الصحيح كذا
أحدث المتيمم في الصلاة فذهب فوجد الماء لم يتي وكذا المستحاضة إذا حدثت في الصلاة ثم ذهبت كذا في
محيط السرخسي * وكذا ما سمع الحيرة إذا برئت جراحته أو صاحب الجرح السائل إذا خرج وقت
الصلاة هكذا في التارخانية * (ومنها) إذا كان مقتديا أن يعود إلى الإمام أن لم يكن فرغ الإمام وكان
بينهما حائل يمنع جواز الاقتداء ولو فرغ إمامه لا يعود ولو عادا اختلفوا في قساد صلاته * ولو لم يكن
بينهما مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود هكذا في البحر الرائق * والمنفرد بعد ما توشا يتخير بين إتمام
الصلاة في بيته والرجوع إلى صلاة والرجوع أفضل هكذا في الكافي * والإمام كالمفردان فرغ إمامه
والاعاد ويتم خلف خلفه كذا في شرح الوقاية * (ومنها) أن لا يتي كرفانة عليه بعد الحدث السماوي
وهو صاحب ترتيب كذا في البحر الرائق * (ومنها) إذا كان إماما أن لا يستخف من لا يصلح للإمامة فلو
* (فصل في الاستخلاف) في كل موضع جازله البناء فلا إمام أن يستخف ولا يصح له معه البناء فلا
استخلاف فيه * وكل من يصلح إماما لا إمام الذي سبقه الحدث في الابتداء يصلح خليفة له ومن لا يصلح إماما له
في الابتداء لا يصلح خليفة له كذا في المحيط * وصورة الاستخلاف أن يتأخر محدوبا واضعيا على أنه يؤم
أنه قد رغب ويقتدم من الصف الذي يليه ولا يستخف بالكلام بل بالإشارة * وله أن يستخف ما لم يجاوز
الصفوف في الضمراء وفي المسجد ما لم يخرج منه كذا في التبيين * إذا أحدث واستخف رجلا من خارج
المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصح استخلافه * وتقدم صلا القوم في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى وفي قساد صلاة الإمام روايتان * والأصح هو الفساد كذا في فتاوى قاضي خان *
والأولى للإمام أن لا يستخف المسبوق وأن استخلفه يسبق له أن لا يقبل وإن قبل جاز كذا في الظهيرية *
ولو تقدم يبتدئ من حيث انتهى إليه الإمام * فإذا انتهى إلى السلام يقدم مدركا يمسح فلو أنه حين أتم
صلاة الإمام فقهقه أو أحدث متعمدا أو تكلم أو خرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة القوم تامة والإمام
الأول أن كان فرغ لا تفسد صلاته وإن لم يفرغ تفسد وهو الأصح كذا في الهداية * ولو ترك ركوعا يشرع بوضع يده
على ركبته أو سجودا يشرع بوضع يده على جبهته أو قرأه يشرع بوضع يده على فخذه كذا في البحر الرائق * وإن بقي عليه
ركعة واحدة يشرع بأصبع واحد وأن كان اثنين فأصبعين * ولسجدة التلاوة يضع أصبعه على الجبهة واللسان
والسهم على قلبه هكذا في الظهيرية هذا إذا لم يعلم الخليفة ذلك أما إذا علم فلا حاجة كذا في التارخانية * رجل
اقتدى بالإمام في ذوات الأربع فحدث الإمام وقتهم هذا الرجل والمقتدى لا يدري أنه كم صلى الإمام وكم بقي
عليه فان المقتدى يصل أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا كذا في فتاوى قاضي خان في فصل المسبوق *
ولو استخف لاحقا فلنصفه أن يشرع للقوم حتى يؤدى ما عليه من الصلاة ثم يتمهم الصلاة ولو لم يفعل ذلك ومضى
على صلاة الإمام وأخر ما عليه حتى انتهى إلى موضع السلام واستخف من سلمهم جازعندنا هكذا
في المضمرات * والإمام المحدث على إمامته ما لم يخرج من المسجد أو يستخف رجلا ويقوم الخليفة في مقامه
ينوي أن يؤم الناس أو يستخف القوم غيره حتى لو لم يوجد شيء من ذلك فتوشا من جانب المسجد والقوم
ينظرونه ويرجع إلى مكانه وأتم صلاته بها جازهم وإن لم يستخف الإمام ولا القوم حتى خرج من المسجد فسدت
صلاة القوم * وتوشا الإمام ويبي لأنه في حق نفسه كالمفرد كذا في المحيط * وإن تقدم رجل من غير
تقديم أحد وقام مقام الإمام قبل أن يخرج الإمام من المسجد جاز ولو خرج الإمام من المسجد قبل أن يصل هذا
الرجل إلى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل والقوم ولا تفسد صلاة الأول هكذا في فتاوى
قاضي خان * إذا كان خلف الإمام شخص واحد وأحدث الإمام تعين ذلك الواحد لإمامة عينه الإمام
بالنية أو لم يعينه * ولو قدم الإمام رجلا والقوم رجلا فالإمام من قدمه الإمام الآن ينوي القوم أن يأتموا
بالأخير قبل أن ينوي ذلك ولو قدم كل طائفة رجلا فالعبرة بالأكثر وعند الاستواء تفسد صلاة الكل وإن تقدم

رجلان فالسابق الى مكان الامام تعين وان استويا في التقديم واقتدى بهما بعضهما بعضا وبعضهم بعضا فصل الصلاة الذي
 يأتيه الاكثر محضه وصلاة الاقل فاسدة وعند الاستواء لا يمكن الترجيح فتفسد صلاة الطائفتين هكذا
 في التبيين • ولو استخلف من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد انوى الخليفة الامامة من ساعته صار
 اماما فتفسد صلاة من كان يتقدمه دون صلاة الامام الاول ومن عن يمينه وشماله في صفه ومن خلفه وان نوى
 أن يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة الى مكانه وقبل أن ينوي الامامة فسدت
 صلاتهم • وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام من المسجد
 كذا في البحر الرائق • ولو استخلف فاستخلف الخليفة غيره قال الفضل ان لم يخرج الاول ولم يأخذ الخليفة
 مكانه حتى استخلف جاز ويصير مكان الثاني تقدم نفسه أو قدمه الاول والام يجوز هكذا في الخلاصة •
 لو أحدث وليس معه أحد فلم يخرج حتى جاء من اتهم به ثم خرج كان الثاني خليفة الاول عند اصحابنا وجهم الله
 تعالى هكذا في الظهيرية • اذا حصر عن القراءة أنه لا يستخلف وهذا اذا لم يقرأ قدر ما تجوز به الصلاة
 أو اعتراجه لخل أو خوف فحصر عن القراءة من غير نسيان اما اذا قرأ ما تجوز به الصلاة فلا يستخلف بل ركع
 ويمضي على صلاته ولو استخلف فسدت صلاته لانه لا حاجة اليه هكذا في التبيين • واذا نسي القراءة أصلا
 لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية • مسافر اقتدى بمسافر فحدث الامام فاستخلف
 مقبلا لم يلزم المسافر الاتمام ولو استخلف مسافر اقتدى بالخليفة الاقامة لم يلزم القوم الاتمام كذا في محيط
 الترغيب في فصل صلاة المسافر • (ومما يتصل بذلك مسائل) • من ظن أنه أحدث فخرج من المسجد ثم علم
 أنه لم يحدث استقبل الصلاة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقي كذا في الهداية • وهذا بخلاف
 ما لو ظن أنه افتتح على غير وضوء أو كان ماسحاً على الخفين وظن ان مدة مسحه قد انقضت أو كان متميماً فقرأ
 سراباً ظنه ماء أو كان في الظلمة فظن أنه لم يصل الفجر أو رأى حجرة في نوبة ظن أنها نجاسة فانصرف حيث تفسد
 صلاته • والدراو الجبانة ومصل الجبازة بمنزلة المسجد ومكان الصفوف في العمارة له حكم المسجد ولو تقدم
 قدامه ولم يكن له ستره يعتبر قدره فوق خلفه وان كان بين يديه ستره فالحل للستره كذا في التبيين • وان كان
 يصلي وحده فوضع سجوده ككونه في المسجد وكذلك يمينه وشماله وخلفه كذا في المحيط • والمرأة ان نزلت
 عن مصلاها فسدت صلاتها لانه بمنزلة المسجد في حق الرجل ولهذا تمسك فيه كذا في التبيين • ولو خاف
 المصلي سبق الحدث فانصرف ثم سبقه ليس له أن يني كذا في فتاوى قاضي خان • (وبطلت الصلاة في مسائل) •
 اذا طلع الشمس في الفجر • أو دخل وقت العصر في الجمعة • أو سقطت جبهة عن برء • أو زال عذر
 المذخور • أو استغاف أمياً • أو قدر مومي على الركوع والسجود • أو كان ماسحاً على الخفين فتمت
 مدة مسحه وكان واجداً للماء وأما اذا لم يكن واجداً له لا تبطل وقبل تبطل • أو نزع خفيه بعمل يسريان كانا
 واسعين لا يحتاج فيهما الى المعالجة في النزوع • وأما اذا كان النزوع بفعل عفيف تمت صلاته بالاجماع •
 أو تعلم أي سورة بان تذكرها أو حفظها بالسمع من يقرأ من غير اشتغال بالتعلم أو ما لو تعلم حقيقة تمت صلاته
 هذا اذا كان منفرداً أو اماماً حيث تجوز امامته أما اذا كان يصلي خلف قارئ فعند ماتهم أنها تفسد واختار
 أبو الليث أنها لا تفسد هكذا في التبيين • هو الصحيح كذا في الظهيرية • أو وجد عارثاً يتجوز به الصلاة
 بان لم يكن فيه نجاسة مانعة من الصلاة وكانت فيه وعنده ما يزيل به النجاسة أو لم يكن عنده ما يزيل به النجاسة
 ولكن ربه أو أكثر منه طاهر وهو سائر للغورة أو كان المصلي متميماً فقد رعى استعمال الماء أو تذكراً فأنه عليه
 ولم يسطر الترتيب بعد فلو كان متوضئاً يصلي خلف متيم فقرأ المزمع الماء أو توماً وعلى الامام فأنه قد ذكر
 المزمع فأنه بطلت صلاة المزمع وحده كذا في التبيين • ثم اذا بطلت الصلاة في هذه المسائل لا تغلب نقلاً
 الا في ثلاث مسائل • وهما اذا تذكراً فأنه أو طلعت الشمس أو خرج وقت الظهر في يوم الجمعة هكذا في الجوهرية
 النيرة • فهذه اثنتان من مسائل في الروايات المشهورة وقد زيد عليها مسائل • (منها) اذا كان يصلي
 بالثوب النجس فوجد ما يغسل به • (ومنها) اذا كان يصلي القضاء فدخلت عليه الاوقات المكروهة من
 الزوال وتغير الشمس للغروب أو طلوعها • (ومنها) اذا صلت الامة بغير قناعت فاعتقت في هذه الحالة ولم
 تستر عورتها من ساعتها • فهذه المسائل كلها اذا عرض له واحد منها بعد ما قد قدر التمهيد وفي سجود

السهو بطلت صلاته وصلاة من كان خلفه لو كان اماماً • ولو سلم وعليه سجود السهو فعرض له واحد منها فان
 سجد بطلت صلاته والا فلا • ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قد قدر التمهيد ثم عرض له واحد منها بطلت
 صلاته دون القوم • وكذا اذا سجد هو للسهو ولم يسجد القوم ثم عرض له هكذا في التبيين •
 (الباب السابع فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها) •

وفيه فصلان

• (الفصل الاول فيما يفسد الصلاة) • المفسد للصلاة نوعان • قول وفعل • (النوع الاول في الاقوال) •
 اذا تكلم في صلاته ناسياً أو عامداً خاطئاً أو قاصداً ظليلاً أو كثيراً تكلم لاصلاح صلاته بان قام الامام في موضع
 القعود فقال له المقتدى اقعداً وقعد في موضع القيام فقال له قم أو لا لاصلاح صلاته ويكون الكلام من كلام
 الناس مستقبل الصلاة عندنا كذا في المحيط • هذا اذا تكلم قبل ان يقعد قدر التمهيد هكذا في فتاوى
 قاضي خان • وهذا اذا تكلم على وجه يسمع منه فاما اذا تكلم على وجه لا يسمع منه ان كان بحيث يسمع
 نفسه تفسد صلاته كذا في المحيط • وان لم يسمع وصحح الحروف لا تفسد كذا في الزايد • وفي
 النوازل اذا تكلم في الصلاة وهو في النوم تفسد صلاته وهو المختار كذا في المحيط • يفسد السلام للصلاة
 عدواً وما غيره فان كان على ظن ان الصلاة تامة فغير مفسد وان كان ناسياً لاصلاحه تفسد • ولو سلم على
 رجل تفسد مطلقاً كذا في شرح أبي المكارم • المسبوق اذا سلم على ظن ان عليه أن يسلم مع الامام فهو
 سلام عديم يمنع البناء كذا في الخلاصة في مما يتصل بمسائل الاقتداء مسائل المسبوق • وهكذا في فتاوى
 قاضي خان في فصل فمن يصح الاقتداء به • ولو سلم المسبوق مع الامام يتظر ان كان ذا كرامات عليه من القضاء
 فسدت صلاته • وان كان ساهياً لما عليه من القضاء لا تفسد صلاته لانه سلام الساهي فلا يخرج عن
 حرمة الصلاة كذا في شرح الطحاوي في باب سجود السهو • رجل صلى العشاء فلم على رأس الركعتين
 على ظن انه ساهى ووجه أو سلم في الظهر على رأس الركعتين على ظن انه ساهى أو المقيم سلم على رأس الركعتين
 على ظن انه مسافر فانه يستقبل الصلاة • ولو سلم على رأس الركعتين على ظن انه ساهى فانه يمضي على
 صلاته ويسجد للسهو كذا في فتاوى قاضي خان • والضابطان السهو عن السلام ان وقع في اصل الصلاة
 يوجب فسادها وان وقع في وصف الصلاة لا يوجب الفساد هكذا في المحيط في الفصل السابع عشر في سجود
 السهو • ولو اراد أن يسلم على انسان ساهياً فلما قال السلام تذكرانه لا يفتي له أن يسلم وهو في الصلاة
 فكنت تفسد صلاته كذا في المحيط • ولو صاغ بنية السلام تفسد صلاته لانه كلام معني ولا يرد بالاشارة •
 ولو أشار يريده ردة السلام أو طلب من المصلي شيئاً فاشاير يريده أو برأه شتم أو بلا لا تفسد صلاته • كذا
 في التبيين • ويكره كذا في شرح منية المصلي لابن امير الحاج • رجل عطس فقال المصلي برحلك الله تفسد
 صلاته كذا في المحيط • ولو قال العاطس برحلك الله وخاطب نفسه لا يضره كذا في الخلاصة • ولو
 عطس في الصلاة فقال آخر برحلك الله فقال المصلي آمين تفسد كذا في منية المصلي • وهكذا في المحيط •
 ولو عطس فقال له المصلي الحمد لله لا تفسد لانه ليس يجواب وان اراد به جواباً واستغفاره فالصحيح انها تفسد
 هكذا في الترتيبي • ولو قال العاطس لا تفسد صلاته وينبغي أن يقول في نفسه والاحسن هو السكوت
 كذا في الخلاصة • فان لم يجد فهل يجهد اذا فرغ فالصحيح انه يجهد • فان كان مقتدياً لا يجهد شراً
 ولا عتياً قولهم كذا في الترتيبي • رجلان يصليان فعطس أحدهما فقال رجل خارج الصلاة برحلك الله
 فقالا جميعاً آمين تفسد صلاة العاطس ولا تفسد صلاة الآخر لانه لم يدع • كذا في الظهيرية وفتاوى
 قاضي خان • في الفتاوى ولو قال له برحلك الله وقال الآخر آمين لا تفسد صلاة من قال له آمين لانه لم يدع له
 هكذا في السراج الوهاج • اذا قرأ القرآن أو ذكر الله تعالى يريد خطاب انسان أمره بشئ أو نهي عن شئ
 تفسد صلاته فان اراد تنبيه من يشغله انه في الصلاة لا تفسد كذا في التهذيب • ولو عرض للامام شئ فسمع
 المأموم لا بأس به لان قصد اصلاح الصلاة • ولا يسجد للامام اذا قام الى الآخرين لانه لا يجوز له الرجوع
 اذا كان الى القيام اقرب فلم يكن التسبيح مقبلاً كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البدائع • ولو فتح على غير
 امامه تفسد الا اذا عني به التلاوة ودون التعليم كذا في محيط الترغيب • وتفسد صلاته بالفتح مرة

ولا يشترط فيه الشكر أو هو الأصح هكذا في فتاوى قاضي خان • وان فتح غير المصلي على المصلي فأخذ بفتح
تفسد كذا في منية المصلي • وان فتح على امامه لم تفسد • ثم قيل ينوي الفاتح بالفتح على امامه التلاوة •
والصحيح أن ينوي الفتح على امامه دون القراءة • قالوا هذا إذا أخرج عليه قبل أن يقرأ أو قدما تجوز به الصلاة
أو بعد ما قرأ أو لم يتحول إلى آية أخرى وأما إذا قرأ أو تحول ففتح عليه تفسد صلاة الفاتح والصحيح أنها لا تفسد
صلاة الفاتح بكل حال ولا صلاة الامام لو أخذ منه على الصحيح هكذا في الكافي • ويكره له مقتدى أن يفتح
على امامه من ساعته بل واز أن يتدبر من ساعته فيصير فاتحا خلف الامام من غير حاجة كذا في محيط
السرخسي • ولا ينبغي للامام أن يلطمهم إلى الفتح لأنه يلطمهم إلى القراءة خلفه وأنه مكروه بل يركع أن يقرأ أو قد
ما تجوز به الصلاة ولا ينتقل إلى آية أخرى كذا في الكافي • وتفسير الجلاء أن يرد الآية أو يقف ساكنا
كذا في النهاية • أخرج على الامام ففتح عليه من ليس في صلاته وتذكر في التلاوة قبل تمام الفتح
لم تفسد ولا لا تفسد لأن تذكره مضاف إلى الفتح • وفتح المراهق كالبالغ • ولو سمعه المومئ من ليس في الصلاة
فتحه على امامه يجب أن تبطل صلاة الكل لأن التلقين من خارج كذا في البحر الرائق ناقل عن القنية • أخبر
بما يرويه فاسترجع أو بما يرويه محمد الله تعالى وأراد به جوابه تفسد صلاته وان لم يرد جوابه أو أراد به إعلامه
أنه في الصلاة لم تفسد بالاجماع كذا في محيط السرخسي • وإذا أخبر بما يجب فقال سبحان الله أو لا اله الا الله
أو الله أكبر ان لم يرد به الجواب لا تفسد صلاته عند الكل وان أراد به الجواب فسدت عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى هكذا في الخلاصة • ولولد غته عقرب فقال بسم الله تفسد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى كذا في الظهيرية • وقيل لا تفسد لأنه ليس من كلام الناس • وفي النصاب وعليه الفتوى كذا
في البحر الرائق • ولو قال عند رؤية الهلال رب وربك الله تفسد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى • ولو عوذ نفسه بشئ من القرآن للحي وفحوا تفسد عندهم هكذا في الظهيرية • مريض صلى
فقال عند قيامه أو عند انحطاطه بسم الله لما يلحقه من المشقة والوجع لا تفسد صلاته وعليه الفتوى هكذا
في المضمرات • في الجامع الصغير للصدر الشهيد وفي قوله أنا لله وأنا إليه راجعون إذا أراد الجواب تفسد
صلاته عند الكل • ولو قال اللهم صل على محمد وآل محمد وقال الله أكبر لا تفسد صلاته بالاجماع ان لم يرد به الجواب
أما إذا أراد الجواب قال بعضهم تفسد صلاته عند الكل وهو الظاهر • ولو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقال
ويتسلم في الصلاة ان لم يكن جوابا لغيره لا تفسد صلاته • وان سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال
جوابا لغيره لا تفسد صلاته • ولو قرأ رجل ما كان محمد أباه أحد من رجالكم وصلى عليه وجل في الصلاة لا تفسد صلاته
وكذا لو قرأ ذكر الشيطان فقال وهو في الصلاة لعنه الله لا تفسد صلاته • ولو نادى وجل فقال اقرأوا
الضاحية لأجل المهمات فقرأ المسبوق تفسد صلاته وبه يفتي هكذا في الخلاصة • ولو أثنى شعرا أو جده عنه
في القرآن مثل قول الشاعر • أرايت الذي يكذب بالدين • فذلك الذي يدع اليتيم • وقوله
ويخزيهم وينصرهم عليهم • ويشف صدور قوم مؤمنين • وأراد به انشاد الشعر تفسد صلاته
في محيط السرخسي • ولو أثنى شعرا أو خطبة ولم يتكلم بلسانه لا تفسد وقد أساء كذا في منية المصلي •
في الفتاوى ولو تكلم في صلاته قد كذب شعرا أو خطبة أو مسئلة يكره ولا تفسد صلاته كذا في السراج
الوهاب • ولو جرى على لسانه ثم كان يعتقد أن يجري في كلامه تفسد صلاته والافلا لا يجعل ذلك من
القرآن كذا في محيط السرخسي • وان قال بالقارسة أرى فهو بمنزلة نعم ان كان ذلك عادة تفسد والافلا
كذا في فتاوى قاضي خان • ان دعا بما يستحيل سؤاله من العباد مثل العافية والمفطرة والرزق بان قال
اللهم ارزقني الحج أو اغفر لي لا تفسد • ولو دعا بما لا يستحيل سؤاله من العباد مثل قوله اللهم أطعمني
أو اقض ديني أو زوجني فانه يفسد • ولو قال اللهم ارزقني فلانة قال الصحيح انه يفسد لان هذا اللفظ أيضا
مستعمل فيما بين الناس • ولو قال اللهم اغفر لي ولو أدى لا تفسد لانه موجود في القرآن ولو قال اللهم اغفر
لاخي ذكر الشيخ أبو الفضل البضاري انه يفسد • والصحيح انه لا يفسد لانه موجود في القرآن كذا في محيط
السرخسي • وان قال اغفر لاي أو لعني أو لعمالي أو لزيد فسدت صلاته كذا في السراج الوهاب • ولو قرأ
الامام آية الترهيب فقال المقدي صدق الله وبلغت رسلة قد أساء ولا تفسد صلاته كذا في فتاوى

قاضي خان • وهكذا في الظهيرية • المصلي كلما يقرأ بأية من آيات التلاوة أو رفع رأسه وقال بسم الله
فالأحسن أن لا يفعل ولو فعل قبل لا تفسد صلاته كذا في محيط السرخسي • وهو الصحيح كذا في فتاوى
قاضي خان في المسائل المتعلقة بقراءة القرآن • ولولي الحاج في صلاته تفسد كذا في الخلاصة •
ولو قال في أيام التشريق الله أكبر لا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا أذن في الصلاة وأراد به
الاذان فسدت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط • وإذا سمع الاذان فقال مثل ما يقول
المؤذن ان أراد به جوابه تفسد والافلا وان لم يكن له نية تفسد هكذا في محيط السرخسي • ولو سوسه الشيطان
فقال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان كان ذلك في امر الآخرة لا تفسد وان كان في امر الدنيا تفسد كذا
في القرائن • إذا نسي التشهد في آخر الصلاة فسلم ثم تذكر واشغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام
التشهد فسدت صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان قعوده الاول ارتفض بالعود إلى قراءة التشهد فإذا
سلم قبل اتمام التشهد تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لان قعوده الاول لا يرتفض كله بالعود
إلى قراءة التشهد وانما ارتفض بقدر ما قرأ أو لم يرتفض اصلا لان محل قراءة التشهد القعدة ولا ضرورة إلى رفضها
وعليه الفتوى • وعن هذا اختلف المشايخ في مسئلة لا رواية لها إذا نسي الفاتحة والسورة حتى ركع فتذكر
في ركوعه فاتصّب قائما للقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد صلاته لانه لما اتصّب قائما
للقراءة أو ترفض ركوعه فإذا لم يعد الركوع تفسد صلاته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع ولم يرتفض اصلا
لان الرفض كان لأجل القراءة فإذا لم يقرأ صار كأنه لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أن في صلاته
أو تأوه أو بكى فارتفع بكأوه فحصل له حروف فان كان من ذكر الجنة أو النار فصلاته تامة وان كان من وجع
أو مصيبة فسدت صلاته ولو تأوه لكثرة الذنوب لا يقطع الصلاة • ولو بكى في صلاته فان سال دمه من غير
صوت لا تفسد صلاته • وتفسير الانبياء أن يقول آمه • وتفسير التأوه أن يقول آوه كذا في التتارخانية •
ولو قال آخ آخ تفسد بالاجماع وان لم يكن مسموعا لا تفسد ويكره لانه ليس بكلام كذا في محيط السرخسي •
ولو نفع التراب من موضع سجوده ان كان غير مسموع لا تفسد صلاته كالنفس لكن ان تعمد يكره • وان كان
مسموعا بان يكون له حروف مهيأة فهو بمنزلة الكلام ويقطع الصلاة هكذا في الخلاصة • إذا ساق الدابة
بقوله هز أو ساق الكلب بقوله جرت يقطع وان ساقها بما ليس له حروف مهيأة لا يقطع الصلاة • وكذا إذا
دعا الهزة بماله حروف مهيأة يقطع الصلاة وإذا دعا بما ليس له حروف مهيأة لا يقطع الصلاة وكذا إذا نقرها
بماله حروف مهيأة قطع هكذا في الذخيرة • ويفسد الصلاة التخنخ بالاعذار ان لم يكن مدفوعا إليه وحصل
منه حروف هكذا في التبيين • ولو لم يظهر له حروف فانه لا يفسد اتفاقا لكنه مكروه كذا في البحر الرائق •
وان كان بعد ذلك بان كان مدفوعا إليه لا تفسد لعدم امكان الاحتراز عنه وهكذا الانبياء والتأوه إذا كان بعد ذلك
بان كان مريضاً لا يملك نفسه فصار كالعماس والجشاء • ولو عطس أو تحشأ فحصل منه كلام لا تفسد كذا في
محيط السرخسي • ولو تنخخ لاصلاح صوته وتحسنه لا تفسد على الصحيح وكذا لو أخطأ الامام فتخنخ
المقتدى لم يفسد الامام لا تفسد صلاته وذكر في الغاية أن التخنخ لا يفسد كذا في التبيين •
ويفسد ما قرأه من مصحف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يفسد له أن جل المصحف وتقلب الاوراق
والنظر فيه على كثير وللصلاة عنه بدو على هذا لو كان موضوعا بين يديه على رجل وهو لا يحمل ولا يقبض أو قرأ
المكتوب في المحراب لا تفسد • ولان التلقن من المصحف لم يفسد من اعمال الصلاة • وهذا يوجب
التسوية بين المحمول وغيره فتفسد بكل حال وهو الصحيح هكذا في الكافي • ولو كان يحفظ القرآن وقرأه من
مكتوب من غير حمل المصحف قالوا لا تفسد صلاته لعدم الامرين • ولم يفصل في المختصر ولا في الجامع
الصغير بين ما إذا قرأ قليلا أو كثيرا من المصحف • وقال بعض المشايخ ان قرأ مقدارية تفسد صلاته
والافلا • وقال بعضهم ان قرأ مقدارا الضاحية تفسد والافلا كذا في التبيين • ولو نظر إلى مكتوب هو
قرآن وفهمه لا خلاف فيه لاحد انه يجوز كذا في النهاية • وفي الجامع الصغير الحسامي لو نظر في كتاب
من الفقه في صلاته وفهم لا تفسد صلاته بالاجماع كذا في التتارخانية • إذا كان المكتوب على المحراب
غير القرآن فنظر المصلي إلى ذلك وتأمل وفهم فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد وبه اختلف المشايخ

وعلى قياس قول محمد رحمه الله تعالى فقد كذا في الذخيرة • والصحيح أنها لا تفسد صلاته بالاجماع كذا في الهداية • ولا فرق بين المستقيم وغيره على الصحيح كذا في التبيين • ولو قرأ من الانجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضي خان • (النوع الثاني في الافعال المفسدة للصلاة) • العمل الكثير بفسد الصلاة والقليل لا • كذا في محيط السرخسي • واختلفوا في الفاصل بين ما على ثلاثة اقوال • (الاول) أن ما يقام باليدين عادة كثير وان فعله بيد واحدة كالنعم وليس القميص وشذا السراويل والري عن القوس وما يقام بيد واحدة قليل وان فعله يدين كنزع القميص وحل السراويل ولبس القنطرة ونزعها ونزع الجمام هكذا في التبيين • وكل ما يقام بيد واحدة فهو يسير ما لم يتكرر كذا في فتاوى قاضي خان • (والثاني) أن يفرض الى رأى المبني به وهو المصلي • فان استكره كان كثيرا وان استقله كان قليلا • وهذا اقرب الاقوال الى رأى ابي حنيفة رحمه الله تعالى • (والثالث) انه لو نظر اليه ناظر من بعيد ان كان لا يشك انه في غير الصلاة فهو كثير مفسد وان شك فليس بفسد وهذا هو الاصح هكذا في التبيين • وهو أحسن كذا في محيط السرخسي • وهو اختيار العامة كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة • ان تقلد سيفاً أو نزع لا تفسد صلاته • وكذا اذا تردي برداء أو جل شيئاً خفيفاً يحمل بيد واحدة أو جل مبياً أو ثوباً على عاتقه لم تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضي خان • وان حل شيئاً بحيث يتكافى بحمله وله مؤنة فسدت صلاته كذا في الظهيرية • وان أكل أو شرب عامداً أو ناسياً تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضي خان • اذا كان بين أسنانه شيء من الطعام فابتلعه ان كان قليلا دون الحصة لم تفسد صلاته الا انه يكره وان كان مقدار الحصة فسدت كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى • وهكذا في التبيين والبدائع وشرح الطحاوي • ذكر البقال وهو الاصح هكذا في البرجندی • ولو ابتلع دما بين أسنانه لم تفسد اذا كانت الغلبة للريق كذا في السراج الوهاج • في التصاب رجل أكل أو شرب قبل الشروع في الصلاة ثم شرع في الصلاة وبقي في فمه فضل طعام أو شراب فأكل أو شرب ما بقي فيه لا تفسد صلاته وعليه الفتوى وكذا لو كان بين أسنانه شيء وهو في الصلاة فابتلعه لم تفسد صلاته وان كان مقدار الحصة وهو قول ابي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المضمرات • ولو ابتلع دما خرج من أسنانه لم تفسد صلاته اذا لم يكن ملائمة كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة والمحيط • ولو اخذ سمكة من خارج وابتلعها فسدت وهو الاصح • ولو أكل شيئاً من الخلوة وابتلع عنها فدخل في الصلاة فوجد خلوة فيها وفيه فابتلعه لا تفسد صلاته • ولو أدخل الفايذ أو السكر في فيه ولم يعضه لكن يصلي والخلوة تصل الى جوفه تفسد صلاته كذا في الخلاصة • وهو المختار كذا في الظهيرية • ولو وضع العلك كثيرا فسدت كذا في محيط السرخسي • اذا لاذ القوفلة فلم يفصل منها شيء ان كثرت فسدت من اجل انه عمل كثير وان انفصل عنها شيء ودخل حلقه فسدت ولو قل وأما اذا لم يلكها ودخل ريقه لم تفسد • ولو وقع في فمه بردة أو قطرة أو نبيذ فابتلعه فسدت كذا في السراج الوهاج • ولو رفع المصلي القبلة في المراجعة لا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وضع القبلة في السراج وهو يصلي لا تفسد صلاته لانه قليل كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى • اذا قام ملائمة القم يتنقض طهارته ولا تفسد صلاته وان قام أقل من ملائمة القم لا يتنقض طهارته ولا تفسد صلاته وان قام ملائمة القم وابتلعه وهو يقدر على ان يحبه تفسد صلاته وان لم يكن ملائمة القم لا تفسد صلاته في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وتصدق في قول محمد رحمه الله تعالى • والاحوط قوله كذا في فتاوى قاضي خان • وان تقبلاً فان كان أقل من ملائمة القم لم تفسد صلاته وان كان ملائمة القم تفسد صلاته كذا في المحيط • المشي في الصلاة اذا كان مستقبل القبلة لا يفسد اذا لم يكن متلاحقا ولم يخرج من المسجد وفي القضاء ما لم يخرج من الصفوف كذا في المنية • واذا استدبر القبلة فسدت كذا في الظهيرية • ولو مشى في صلاته مقدار نصف واحد لم تفسد صلاته ولو كان مقدار منين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى الى صف ووقف ثم الى صف لا تفسد كذا في فتاوى قاضي خان • رفع اليدين لا يفسد الصلاة • أما سوق المارعة الرجلين بفسد ورجل واحدة لا كذا في الخلاصة • وان حرك رجل واحد لا يفسد الصلاة • وان حرك رجله تفسد • واعتبر هذا القائل العمل بالرجلين بالعمل

قوله فسدت صلاته اعتمد في الدرر تبع البحر والنهر التفصيل وهو انه ان كان المقروه ذكراً أو أنثى لا تفسد اذا لم يفتصر عليه بل قرأ من القرآن المقدرا المفروض وان كان المقروه قصة تفسد بمجرد قراءته اه بحراري

قوله او حل صبيبا الخ محله ان لم يكن عليه نجاسة مانعة وكان لا يستسك بنفسه كما صرحوا به اه بحراري

باليدين والعمل برجل واحدة بالعمل بيد واحدة • وقال بعضهم ان حرك رجله قليلا لا تفسد صلاته كذا في المحيط • وهو الاوجه هكذا في البحر الرائق • ولو حوّل القادر صدره عن القبلة فسدت صلاته ولو حوّل وجهه دون صدره لا تفسد هكذا في الزاهدي • هذا اذا استقبل من ساعته كذا في الذخيرة • ولو ركب الدابة فسدت صلاته لانه لا يثبت الا يدين وان نزل عن الدابة لم تفسد كذا في فتاوى قاضي خان • رجل رفع المصلي من مكانه ثم وضعه من غير ان يحوله عن القبلة لا تفسد صلاته وان وضعه على الدابة تفسد كذا في السراج الوهاج • ولو تقدم على الامام من غير عذر فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضي خان • وفي فتاوى الفضلي في الصحراء رجل يصلي فتأخر عن موضع قيامه مقدار سجوده لا تفسد صلاته ويعتبر مقدار سجوده من خلفه وعن يمينه وعن يساره • ويعطى هذا القدر حكم المسجد كما في وجه القبلة فما لم يتأخر عن هذا الموضع لم يتأخر عن المسجد ولا يعتبر الخط في هذا الباب حتى لو خط حوله خطأ ولم يخرج عن الخط ولكن تأخر عما ذكرنا من المواضع فسدت صلاته كذا في المحيط في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع • ولو كان في الصف فرجة فدخل رجل في تلك الفرجة فتقدم المصلي حتى وسع عليه المكان فسدت صلاته كذا في خزنة الفتاوى • وهكذا في القنية • رجل صلى المغرب في منزله فجاء رجل واقتدى به يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة ناسيا ولم يتعد على الثالثة وتابته المقتدى فالواقفت صلاة الامام والمقتدى كذا في فتاوى قاضي خان في فصل في من يصح الاقتداء به • قتل العقب والحية في الصلاة لا يفسد الصلاة سواء حصل بضربة أو بضربان وهو الاظهر • وفي مجموع النوازل فان وقع هذا المقتدى فاخذ النعل بيده ومشى اليه لا تفسد وان صار قد دام الامام كذا في الخلاصة • ويستوى فيه جميع انواع الحيات هو الصحيح كذا في الهداية • وانما يباح قتل الحية أو العقرب في الصلاة اذا مر بين يديه وخاف أن يؤذيها فاما اذا كان لا يخاف الاذى فكره كذا في المحيط • ولو رمى ثلاثة ابحجار على الولاة أو قتل القملات على الولاة أو ثلث شجرات على الولاة أو اكمل تفسد صلاته كذا في الظهيرية • وفي الحجة قال بعض المشايخ اذا رمى حجرا وبسط ذراعه ومد يده بباطقه ورمى نحو الهواء فسدت صلاته بحجر واحد كذا في التتارخانية • وعن الحسن رحمه الله تعالى في المصلي على الدابة اذا ضربها بالاسخراج السيف فسدت صلاته وبعضهم قالوا ان ضربها نزة أو رتين لا تفسد صلاته وان ضربها ثلاثا في ركعة واحدة تفسد صلاته يريد اذا ضربها على الولاة كذا في المحيط • ولو ضرب انسانا بيد واحدة أو بسوط تفسد كذا في منية المصلي • ولو رمى طائرا بحجر لم تفسد لكنه يكره كذا في الخلاصة • ولو خلع الخلف وهو واسع لا تفسد كذا في محيط السرخسي • ولو لبس الخلف فسدت صلاته • ولو الجمل دابته أو أسرجها أو نزع السرج فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كتب قدر ثلاث كلمات في صلاته تفسد صلاته وان كان أقل لا • وفي الفتاوى تقدير ثلاث كلمات في مجموع النوازل كذا في الخلاصة • وان كتب على الهواء أو على يده شيئا لا يستعين لا تفسد وان كثر كذا في السراج الوهاج • ولو اغلق الباب لا تفسد صلاته وان فتح الباب المغلق تفسد كذا في فتاوى قاضي خان • صبي ثدي امرأة مصلية ان خرج اللبن فسدت والا فلا لانه متى خرج اللبن يكون ارضا عابدة ولا كذا في محيط السرخسي • وان مص ثلاث مصات تفسد صلاتها وان لم ينزل اللبن كذا في فتاوى قاضي خان • والخلاصة • ولو كانت المرأة في الصلاة بخامةها أو وجهها بين التخذين فسدت صلاتها وان لم ينزل منها بلة وكذا لو قبلها بشهوة أو بغير شهوة أو مسها بشهوة أو مالوقيل المرأة المصلي ولم يشتهها لم تفسد صلاته • ولو نظر الى فرج المطلقة طلاقا رجعا عن شهوة يصير محرما ولا تفسد صلاته في رواية المختار كذا في الخلاصة • ولو ادخن رأسه أو لحية أو جعل ماء الورود على رأسه فسدت صلاته • قبل هذا اذا تناول القارورة فصب الدهن على رأسه ولو كان في يده فمسخ برأسه أو بلميته لم تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضي خان • ولو سرح لحية تفسد صلاته كذا في محيط السرخسي • اذا حل ثلاثا في ركن واحد تفسد صلاته • هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد ولو كان الحلق مرة واحدة يكره كذا في الخلاصة • ولو مر ما في موضع سجوده لا تفسد وان أم • وتكلموا في الموضع الذي يكره المروفيه • والاصح أنه موضع صلاته من قدمه الى موضع سجوده كذا في التبيين • قال شيخنا اذا صلى رابعا بصره الى موضع سجوده فلم

قوله كذا في فتاوى قاضي خان لاجور لهذه العبارة في الفتاوى المذكورة بل الذي فيها عبارة اخرى فلتراجع اه بحراري

يقع بصره عليه لم يكره وهو الصحيح كذا في الخلاصة • وهو الأصح كذا في البدائع • وهو الأشبه إلى الصواب كذا في النهاية • هذا حكم الصغراء • فان كان في المسجد كان بينهما حائل كأن كان أو سطوانة لا يكره • وان لم يكن بينهما حائل والمسجد صغير كره في أي مكان كان • والمسجد الكبير كالصغراء كذا في الكافي • ولو كان يصلي في الدكان فان كانت أعضاء المارة تتحاذى أعضاء المصلي يكره والافلا كذا في محيط السرخسي • ولو مر رجلان متعاضدان فالتكراهية تلحق الذي يلي المصلي كذا في السراج الوهاج • قالوا حيلة الراكب اذا اراد أن يتران يصبر وراء الدابة ويمر قصير الدابة ستره ولا يأنم كذا في النهاية • ولو مر اثنان يقوم أحدهما امامه ويمر الآخر يفعل الآخر هكذا ويمر اثنان كذا في القنية • وينبغي لمن يصلي في الصغراء أن يتخذ ما معه ستره طوله اذراع وعقلها غلط الاصبع وقرب من السترة ويجعلها على حاجبيه الايمن أو اليسر والايمن افضل هكذا في التبيين • وان تعدد غرز العود لا يلق كذا في الكافي • وصححه جماعة منهم قاضي خان في شرح الجامع الصغير كذا في البحر الرائق • وفي الخلاصة هو الأصح • وفي القنية هو المختار كذا في شرح أبي المكارم • فان وضعها وضعها طولا لا عرضا كذا في التبيين • واذا لم يكن معه خشبة أو شيء يغرز أو يضع بين يديه هل يخط خطا عاتية المشايخ على أنه لا يخط وهو رواية عن محمد وقال بعض مشايخنا يخط وهو رواية عن محمد أيضا • والذين قالوا بالخط اختلفوا في كيفية الخط قال بعضهم يخط طولا وقال بعضهم يخط كالحجاب كذا في المحيط • ولا بأس بترك السترة اذا أمن المرور ولم يواجه الطريق هكذا في التبيين • وسترة الامام سترة تقوم • وبدء المار اذا لم يكن بين يديه سترة أو مرتبة وبين السترة بالاشارة أو بالتسليم كذا في الهداية • قالوا هذا في حق الرجال أما النساء فانهن يصفقن • وكيفيته أن يضرب بظهور الاصابع اليمنى على صفحة الكف من اليسرى كذا في البحر الرائق ناقلا عن غاية البيان • والجمع بين الاشارة والتسليم يكره • والاشارة بالرأس أو العين أو غيرها كذا في الكافي • اذا زاد في صلاته ركوعا أو سجودا ذكر في ظاهر الرواية انه لا تنقذ • وكذلك اذا زاد سجدة أو أكثر لا تنقذ صلاته • وكذلك الركوعان وما زاد على ذلك • ولو زاد فيها ركعة تامة قبل اتمام صلاته فسدت صلاته • لو ركع الامام وسجد سجدة ورفع رأسه عنها فجاء رجل ودخل معه وركع وسجد سجدة فانهما تنقذ صلاته لانه ادخل زيادة ركعة وهو الركوع والسجود وانما تنقذ الصلاة هكذا في المحيط • اذا كان يصلي الظهر مثلا فافتتح العصر والتطوع بكبيرة جديدة فان صلاته تنقذ لانه مع شروعه في غيرها هو فيه وهو التطوع فيها ان شاء الله أو نوى العصر وكان صاحب ترتيب أولم يكن بان سقط الترتيب بكثره القوائت أو بضيء الوقت فخرج عما هو فيه ضرورة • وكذا لو كان يصلي التطوع فافتتح الفرض أو كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر أو بالعكس يخرج عما هو فيه لما ذكرنا كذا في التبيين • ولو صلى ركعة من الظهر فكبر بنوى الاستئناف للظهر بعينه فلا يفسد ما اذا مضى بركعة حتى لو لم يقعد في بابي القعدة الأخيرة باعتبارها فسدت الصلاة كذا في البحر الرائق • هذا اذا نوى بطله حتى لو قال نويت ان اصلي الظهر بطل الظهر ولا يحسب تلك الركعة هكذا في الكافي • ولو افتتح منفردا ثم اقتدى به رجل فافتتح ثانيا لاجله فهو على الاقتناع الأول لأن يكون الداخل امرأة كذا في النهاية • ولو افتتح الظهر ثم كبر بنوى الاقتداء بالامام فيها بطل الأول • ولو صلى الظهر في يته ثم صلاها بجماعة لم يطل المؤدى كذا في الكافي • اذا صلى الظهر او العصر فسلم ثم ذكر انه ترك سجدة منها ما هي تام واستقبل الصلاة وصلى اربعاً ولم تنقذ ظهره لان نية دخوله في الظهر ثانيا وقع لغوا فاذا صلى ركعة واحدة فقد خلت المكتوبة بالناسطة قبل الفراغ من المكتوبة كذا في البحر الرائق • وهكذا في الخلاصة • ومن صلى من المغرب ركعتين وقد قدر ان تشهد وزعم انه اتقها فلم يتم فكبّر ونوى الدخول في سنة المغرب وقد وجد السنة أو لاف صلاة المغرب فاسدة لانه صار متقلبا من الفرض إلى النفل قبل فراغها • أما اذا سلم وتذكر انه لم يتم فحسب أن صلاته فسدت فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثلاثاً صلى ركعة وقد قدر ان تشهد اجزاء المغرب والا فلا ولو افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه لم يكبر للافتتاح فانتصها وصلى ثلاث ركعات جازت صلاته ولو صلى ركعتين فظن انه لم يفتتح فانتصها وصلى ثلاث ركعات لا تجوز صلاته • وفي كتاب روين هذا اذا لم يقعد بعد ركعة بعد الاقتناع لانه ترك القعدة

الآخرة وانتقل إلى النفل قبل تمام الفرض كذا في الخلاصة • (الفصل الثاني فيما يكره في الصلاة وما لا يكره) • يكره للمصلي أن يعثب بوجهه أو يلمسه أو جسده وان يكف نوبه بان يرفع نوبه من بين يديه أو من خلفه اذا أراد السجود كذا في معراج الدراية • ولا بأس بان يتنص نوبه كذا لا يلف يجرده في الركوع • ولا بأس بان يمسح بجهته من التراب والخشيش بعد الفراغ من الصلاة وقبله اذا كان يضربه ذلك ويشغله عن الصلاة واذا كان لا يضربه ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره قبل التشهد والسلام كذا في فتاوى قاضي خان • والترك افضل كذا في محيط السرخسي • ولا بأس بان يمسح العرق عن جبهته في الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان • كل عمل هو مفيد لا بأس به للمصلي • وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سلت العرق عن جبهته وكان اذا قام من سجوده نقض نوبه بمئة أو بيسرة • وما ليس بغيره يكره كذا في الخلاصة • وهكذا في النهاية • ظهر من انفة ذين في الصلاة فصحه أولى من أن يطر منه على الارض كذا في القنية • ويكره عدا الأذى والتسليم باليد • وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا بأس بذلك • ثم قبل الخلاف في الفرائض ويجوز في النوافل بالاجماع وقبل الخلاف في النوافل ولا يجوز في الفرائض بالاجماع والظاهر أن الخلاف في الكل كذا في التبيين • قال مشايخنا وان احتاج المرء إلى العدة إشارة لانه صا ويصنع المصطر يقولها كذا في النهاية • قالوا ان غمز رؤس الاصابع لا يكره كذا في فتاوى قاضي خان • واختلفوا في عدا التسليم خارج الصلاة قال في المستصفي لا يكره خارج الصلاة في الصحيح هكذا في التبيين • ويكره عدا السور لأن ذلك ليس من اعمال الصلاة كذا في الهداية • وكذا تغليب الحصى الا ان لا يمكنه من السجود فيسويه مرة أو مرتين • وفي ظاهر الرواية بسويه مرة كذا في النية • وترك احب الي كذا في الخلاصة • ويكره أن يشبك أصابعه وأن يفرقع كذا في فتاوى قاضي خان • والفرقة أن يغمزها أو يمدحها حتى تصوت كذا في النهاية • والفرقة خارج الصلاة كرها كثيرا من الناس كذا في الزاهدي • ويكره عقص شعره وهو جمع الشعر على الرأس وشده بشئ حتى لا يفعل كذا في التبيين • واختاف الفقهاء فيه على اقوال • فقيل أن يجمعه وسط رأسه ثم يشده • وقيل أن يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء • وقيل أن يجمعه من قبل القفا ويمسكه بجنب أو خرفة • وكل ذلك مكره كذا في البحر الرائق ناقلا عن غاية البيان • ويكره أن يضع يده على خصره كذا في فتاوى قاضي خان • ويكره التخصر أيضا خارج الصلاة كذا في الزاهدي • ويكره أن يلتفت بمئة أو بيسرة بان يحول بعض وجهه عن القبلة • فأما أن يتطير بمو ق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان • ويكره أن يرفع بصره إلى السماء كذا في التبيين • ويكره أن يقبض في التشهد أو بين السجدة كذا في فتاوى قاضي خان • والاعتناء أن يضع اليقه على الارض وينصب ركبته نصبا هو الصحيح كذا في الهداية • وهو الأصح كذا في الكافي والنهاية ناقلا عن المبسوط • والاعتناء أن يقعد على عقبه وقيل على اطراف اصابعه وقيل أن يجمع ركبته إلى صدره وقيل هذا ويعتد بديه على الارض وهو الاشبه باقضاء الكلب وكل ذلك مكره كذا في الزاهدي • ويكره رد السلام بيده والترفع بلا عذر هكذا في التبيين • ويكره أن يفترش ذراعيه وأن يرفع يده عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وأن يسدل نوبه كذا في النية • وهو ان يجعل نوبه على رأسه أو كفيه فيرسل جوابه • ومن السدل ان يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل يديه كذا في التبيين • سواء كان تحته قميص أو لا كذا في النهاية • في الخلاصة والنصاب المصلي اذا كان لا يس شقة أو فريحي ولم يدخل يديه في الكمين اختلف المتأخرون واختلفوا لانه لا يكره كذا في المنبران • قالوا ومن صلى في قباء ينبغي أن يدخل يديه في كفيه ويشده بالمنطقة مخافة السدل كذا في فتاوى قاضي خان • واختلف المشايخ في كراهة السدل خارج الصلاة كافي الدراية • وصح في القنية في باب الكراهة انه لا يكره كذا في البحر الرائق • وترك الصلاة حاسرا رواه اذا كان يجرد العمامة وقد فعل ذلك مكاملا أو ثوبا للصلاة ولا بأس به اذا فعله تداولا وخشوعا بل هو حسن كذا في الذخيرة • ولو صلى مع السراويل والقميص عنده يكره كذا في الخلاصة • وفي الفتاوى العناية وتكره الصلاة مع البرنس ولا يكره لبسه في الحرب كذا في التتارخانية • ولو صلى

قوله ذنين كما هو رقيق الخطاط
او ما سال من الانف رقيقا كافي
القاموس اه بحراري

رافعا كعبه الى المرفقين كذا في فتاوى قاضي خان • وتكره الصلاة وهو ان يشتمل ثوبه فيجل به جسده كله من رأسه الى قدمه ولا يرفع جاتبا يخرج يده منه كذا في التبيين • وتكره لبسة الصماء وهو ان يجعل الثوب تحت الابطال الايمن ويطلع جاتبا على عاتقه الايسر كذا في فتاوى قاضي خان • ويكره الاعتجار وهو ان يكون رعايته ويترك وسط رأسه مكشوقا كذا في التبيين • قال الامام الولوالجي وهو يكره خارج الصلاة ايضا هكذا في البحر الرائق • وتكره الصلاة في ثياب البذلة كذا في معراج الدراية • ويكره التلم وهو تغطية الانف والقدم في الصلاة والتشاوب فان غلبه فليطعم ما استطاع فان غلبه وضع يده أو كعبه على فيه كذا في التبيين • ويكره ترك تغطية القدم عند التثاوب هكذا في خزائن الفقه • ثم اذا وضع يده يضع ظهر يده كذا في البحر الرائق فاقلع عن مختارات النوازل • وينبغي فاه يمينه في القيام وفي غيره باليسار كذا في الزاهدي • ويكره القلي وتغيب عينيه وان يدخل في الصلاة وهو يدافع الاخشين وان شغل قطعها وكذا الرجوع وان مضى عليها اجزا وقد اساء ولو ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء يفوته يصلي لان الاداء مع الكراهة أولى من القضاء • ويكره ان يروح على نفسه بمرحوة أو كعبه ولا تصدبه الصلاة ما لم يكثر كذا في التبيين • ويكره السعال والتخنج قصد او ان كان مدفوعا اليه لا يكره كذا في الزاهدي • ويكره ان يبرق في الصلاة • وكذا ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم صلبه كذا في المحيط • وكذا في القومة التي بينهما وفي الجلوس التي بين السجدين كذا في شرح منية المصلي لان أمير الحاج • ويكره للمنفرد ان يقوم في خلال صفوف الجماعة فيضالفهم في القيام والقعود وكذا للمقدي أن يقوم خلف الصفوف وحده اذا وجد فرجة في الصفوف وان لم يجد فرجة في الصفوف روى محمد بن شعاع وحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكره • فان جرت احدا من الصف الى نفسه وقام معه فذلك أولى كذا في المحيط • وينبغي أن يكون عالما حتى لا تصد الصلاة على نفسه كذا في خزائن الفتاوى • وفي الحواشي وان كانت القبور موارا المصلي لا يكره فانه ان كان بينه وبين القبور قد ارما لو كان في الصلاة وعمر انسان لا يكره • فهنا ايضا لا يكره كذا في التتارخانية • ويكره ان يصلي وبين يديه أو فوق رأسه او على يمينه أو على يساره أو في ثوبه تصاوير • وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التصاوير وهذا اذا كانت الصورة كبيرة تدل على المناظر من غير تكلف كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كانت صغيرة بحيث لا تدل على المناظر لا تأمل لا يكره وان قطع الرأس فلا بأس به وقطع الرأس أن يحس رأسها بحيث يحاط عليها حتى لم يبق للرأس اثر أصلا ولو خيط بين الرأس والجسد لا يعتبر لان من الطيور وما هو مطوق واشدها كراهة أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه هكذا في الكافي • وفي التهذيب ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه يكره ولو كانت معلقة على الارض لا يكره كذا في التتارخانية • ولا يكره تشال غير ذي الروح كذا في النهاية • ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في القرائن ولا بأس بذلك في التطوع كذا في فتاوى قاضي خان • واذا كرر آية واحدة مرارا فان كان في التطوع الذي يصلي وحده فذلك غير مكروه وان كان في الصلاة المفروضة فهو مكروه في حالة الاختيار واما في حالة العذر والتيسار فلا بأس هكذا في المحيط • ويكره أن يقرأ سورة فيها سجدة في صلاة الجمعة وكذا في كل صلاة يخاف فيها القراءة كذا في الخلاصة في الفصل السادس عشر في السهو • ويكره وضع اليد قبل الركبتين اذا سجد ورفعهما قبلهما اذا قام الا من عذر كذا في المنية • ويكره للمأموم ان يسبق الامام بالركوع والسجود وأن يرفع رأسه فيصلي ما قبل الامام كذا في محيط السرخسي • ويكره الجهر بالتسمية والتأمين وانتم القراءة في الركوع والاذكار بعد تمام الانتقال والالتكاء على العصا من غير عذر في القرائن دون التطوع على الاصح كذا في الزاهدي • صلى وهو حامل صياحارت صلاته ويكره ولو لم يكن هناك من يحفظه ويتعده وهو سكي فلا يكره هكذا في محيط السرخسي • ويكره نزع القميص والفتسوة ولبسهما وخلع الخف في الصلاة يعمل يسر كذا في المحيط • وان رفع العمامة من رأسه ووضعها على الارض أو رفعها من الارض ووضعها على رأسه لا يحد ولكنه يكره كذا في السراج الوهاج • ويكره ان يسجد على كور عمامته كذا في الذخيرة • انما يكره اذا لم يمنع وجدان حجم الارض فانه لو منع ذلك لم يجز اصلا كذا في البرجندى • اذا بسط كعبه وجعل عليه ان يسط ليق التراب عن وجهه كذا

وان يسط ليق التراب عن عمامته وثيابه لا يكره كذا في البحر الرائق • رجل يصلي على الارض ويسجد على خرقة وضوعها بين يديه ليق بها الخبز لا بأس به كذا في الظهيرية • ولو ستر قدميه في السجدة بكره كذا في الخلاصة • ولا بأس للمطوق المنفرد أن يتعوذ من النار ويسأل الرحمة عند آية الرحمة أو يستغفر وان كان في الفرض يكره واما الامام والمقدي فلا يفعل ذلك في الفرض ولا في النفل كذا في المنية • ويكره التمايل على عمامة مرة وعلى يساره أخرى كذا في الذخيرة • ويكره التراوح بين القدمين في الصلاة الا بعد ركعة كذا في القيام باحدى القدمين كذا في الظهيرية • ويكره تقديم احدى الرجلين عند النهوض • ويستحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال كذا في التبيين • ويكره أن يشتم طيبا أو ريحا كذا في الذخيرة • ويكره أن يحرف اصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود وغيره كذا في فتاوى قاضي خان • ويكره قيام الامام وحده في الطاق وهو المحراب ولا يكره سجوده فيه اذا كان قائما خارج المحراب هكذا في التبيين • واذا ضاق المسجد بين خلف الامام فلا بأس بان يقوم في الطاق كذا في الفتاوى البرهانية • ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان وكذا القلب في ظاهر الرواية كذا في الهداية • وان كان بعض القوم معه فالاصح أنه لا يكره كذا في محيط السرخسي • ثم قدر الارتفاع فامة ولا بأس بمداوتها ذكره الطحاوي • وقيل انه مقدور بما يقع به الامتناع وقيل بمقدار الذراع اعتبارا بالستره وعليه الاعتقاد كذا في التبيين • وفي غاية البيان هو الصحيح كذا في البحر الرائق • وتكره الصلاة على سطح الكعبة لما فيه من ترك التعظيم • ويكره للانسان أن يحس لنفسه مكانا في المسجد يصلي فيه كذا في التتارخانية • ولو صلى الى وجهه انسان يكره كذا في المعدن • ولو صلى الى وجه انسان وبينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لم يكره كذا في التتارخانية • الاستقبال الى المصلي مكروه سواء كان المصلي في الصف الاول أو في الصف الاخير كذا في المنية • ولو صلى الى ظهر رجل يتحدث لا يكره وان كان بالقرب منه الا اذا رفعوا أصواتهم بحيث يخاف المصلي ان يزل في القراءة فيخند يكره هكذا في الخلاصة • ويكره ان يصلي وبين يديه نيام كذا في فتاوى قاضي خان • ومن توجه في صلاته الى ثوبه فيه نار توقد أو كانوا فيه نار يكره ولو توجه الى قنديل أو الى سراج لم يكره كذا في محيط السرخسي • وهو الاصح كذا في خزائن الفتاوى • ولا بأس بان يصلي وبين يديه أو فوق رأسه مصحف أو سيف معلق أو ما شبه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • اذا سمع الامام حس جاء وهو في الركوع فقول لبسك الجاني فان عرف الذي يجي يكره وان كان لا يعرفه فلا بأس بذلك مقدار تسمية أو تسييتين كذا في مختار الفتاوى • وقام الامام في غير محاذة الصف مكروه هكذا في البحر الرائق • ويكره ان يصلي وفي فيه دراهم أو دنانير وان كان لا ينفعه عن القراءة • ويكره لو صلى وفي يده مال يمسكه كذا في فتاوى قاضي خان • ويكره ان يصلي وقدمه عذرة هكذا في محيط السرخسي • ويكره أن يخطو خطوات من غير عذر ووقف بعد كل خطوة وان كان بعد لا يكره كذا في المحيط • ويكره ان يكر خلف الصف ثم يلق به كذا في محيط السرخسي • ويكره ان لا يضع يديه على الركبتين في الركوع أو على الارض في السجود من غير عذر كذا في فتاوى قاضي خان • وتكره القراءة خلف الامام عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى هكذا في الهداية • ويكره تنكيس الرأس ورفعها ومجاورة اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين والصاق البطن بالخصفين وقيام القوم الى الصف عند الإقامة والامام غائب هكذا في خزائن الفقه • ويكره أن يجعلهم عن اكمال السنة كذا في المنية • في الحجية ويكره أن يذب يده الذباب والبعوض الا عند الحاجة بعمل قليل كذا في التتارخانية • وكل عمل قليل بغير عذر فهو مكروه كذا في البحر الرائق • ولا بأس ان يصلي متقلدا للقوس والجمعة الا أن يتحرر كاعليه حركة تشغله فيخند يكره ويميزه كذا في السراج الوهاج • الصلاة في ارض مغمورة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فان كان بينه وبين الله تعالى شاب وما كان بينه وبين العباد يعاقب كذا في مختار الفتاوى • الصلاة جائزة في جميع ذلك لا اجتماع شرائطها واركانها وتعاد على وجه غير مكروه وهو الحنك في كل صلاة أو تسمع للكرامة كذا في الهداية • فان كانت تلك الكرامة كراهة تحرم تجب الاعادة أو تنوبه تحسب فان الكرامة التعريفة في رتبة الواجب كذا في فتح القدير • (ومما يصل بذلك مسائل) • المصلي اذا ادعاه أحد أبويه لا يجب ما لم يضرغ من صلاته الا أن يستغيبه لشي لان قطع الصلاة لا يجوز

فما يقضى كذا في المحيط • ولا يقضى في غير الوتر كذا في المتون • ولو صلى الوتر بمن يقضى في الوتر بعد الركوع في التوبة والمقتدى لا يرى ذلك تابعه فيه هكذا في قساوي قاضي خان • ان قنت الامام في صلاة الفجر بسكت من خلفه كذا في الهداية • ويقف قائما وهو الصحيح كذا في النهاية

(الباب التاسع في التوافل) •

من قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان • وقبل الظهر والجمعة وبعدها أربع كذا في المتون • والاربع بتسليمية واحدة عند ناحتي لوملاها بتسليمين لا يعتد به عن السنة • اقوى السنة ركعتان الفجر ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر كذا في التبيين • قال مشايخنا العالم اذا صار مرجعا في الفتوى يجوز له ترك سائر السنن للحاجة الناس الى قنائه الاسنة الفجر كذا في النهاية • ولو صلى ركعتين وهو يظن أن الليل باق فاذا تبين أن الفجر قد كان طلوع ذكر القاضي علاء الدين محمود التتبي في شرح المختلفات أنه لا رواية في هذه المسئلة • وقال المتأخرون يجوز له عن ركعتي الفجر • وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الانعة الحلواني في شرح كتاب الصلاة ظاهر الجواب أنه يجوز له عن ركعتي الفجر لان الادام حصل في الوقت كذا في المحيط • ولا يجوز ان يصلها قاعدا مع القدرة على القيام • ولهذا قيل انها قريبة من الواجب كذا في التتارخانية ناعلا عن التسافع • ولا يجوز اذا وهارا كما من غير عذر كذا في السراج الوهاج • السنة ركعتي الفجر أن يقرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص • وان يأتي بهما في أول الوقت وفي بيته هكذا في الخلاصة • ولا يجوز اذا وهما قبل طلوع الفجر • ولو وافق شروعه فبهما طلوع الفجر يجوز ولو شك في الطلوع لا يجوز • ولو صلى ركعتين مرتين بعد الطلوع فالسنة آخرهما لانه أقرب الى المكتوبة ولم يتخلل بينهما صلاة والسنة ما تؤدي متلا بالكتابة والسنة اذا كانت عن وقتها لم يقضها الا بركعتي الفجر اذا قام مع الفرض يقضيهما بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط السرخسي • وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق • واذا قام بدون الفرض لا يقضى عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي • وأما الاربع قبل الظهر اذا قامت وحدها بان شرع في صلاة الامام ولم يستقل بالاربع فعنهم على أنه يقضيهما بعد الفراغ من الظهر مادام الوقت باقيا وهو الصحيح هكذا في المحيط • وفي الحقائق يقدم الركعتين عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى يقدم الاربع وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج • ثم قيل لا بأس بترك سنة الفجر والظهر اذا صلى وحده وقيل لا يجوز تركهما بكل حال وهذا أحوط • رجل ترك سنن الصلاة ان لم ير السنن حقا فقد كفر لانه تركها استخفافا وان رآها حقا فالصحيح انه يأثم لانه جاء الوعيد بالترك كذا في محيط السرخسي • ولو صلى الاربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعة تبين جواز استحضار كذا في المحيط • ونسب الاربع قبل العصر والعشاء وما بينهما والست بعد المغرب كذا في الكنز • وخبر محمد رحمه الله تعالى بين الاربع والركعتين قبل العصر وبعد العشاء والافضل الاربع في كلهما هكذا في الكافي • (ومن المندوبات صلاة الضحى) • واقلها ركعتان واكثرها تسعة عشرة ركعة • ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها • (ومنها) تحية المسجد وهي ركعتان • (ومنها) ركعتان عقيب الوضوء • (ومنها) صلاة الاستسحارة وهي ركعتان • (ومنها) صلاة الحاجة وهي ركعتان • (ومنها) صلاة الليل كذا في البحر الرائق • ومنتهى تحمده عليه السلام ثمان ركعات واقله ركعتان كذا في فتح القدر ناعلا عن الميسوط • وأما صلاة التسبيح فذكرها في المقتط بكبر ويقرأ التناء ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم يتعوذ ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يقرأ هذه الكلمات عشرا وفي الركوع عشرا وفي القيام عشرا وفي كل سجدة عشرا وبين السجدين عشرا وفيها أربع ركعات • قيل لابن عباس هل تعلم لهذه الصلاة السورة قال نعم الهاتكم التكاثر والعصر وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله أحد قال المولى ويطلم ما قبل الظهر كذا في المضمرات • التطوع المطلق يستحب أدائه في كل وقت كذا في محيط السرخسي • وكره الزيادة على أربع في نوافل النهار وعلى ثمان في ليلة تسليمة واحدة والافضل فيها رباع لانه ادوم تحريجة فيكون اكثر مشقة وأزيد فضيلة واهم لونه ان يصل أربع تسليمة لا يخرج عنه بتسليمين وعلى القلب يخرج كذا في التبيين • الافضل في السنن والتوافل المنزل لقوله عليه السلام صلاة الرجل

في المنزل أفضل المكتوبة ثم باب المسجد ان كان الامام يصلي في المسجد ثم المسجد الخارج ان كان الامام في الداخل والداخل ان كان في الخارج وان كان المسجد واحدا الخلف اسطوانة وكثره خلف الصوف بلا حائل واشدها كراهة أن يصلي في الصف مخالفا للقوم وهذا كله اذا كان الامام في الصلاة أما قبل الشروع فيأتي بها في المسجد في أي موضع شاء فأما السنن التي بعد الفرائض فيأتي بها في المسجد في مكان صلى فيه فزعه والاولى ان يخطي خطوة والامام يتأخر عن مكان صلى فيه فزعه لاحتماله كذا في الكافي • وذكر الحلواني الافضل أن يؤدي كاه في البيت الا تراوحي ومنهم من قال يجعل ذلك احسانا في البيت والصحيح أن كل ذلك سواء فلا يختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الافضل ما يكون أبعد من الرياء واجمع للاخلاص والتشوع كذا في النهاية • وفي الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة بخلاف سائر ذوات الاربع من التوافل كذا في الزاهدي • ولو صلى ركعتي الفجر والاربع قبل الظهر واشغل بالبيع أو الشراء أو الأكل أو الشرب فانه بعد السنة أما باكل لقمة وشربة لا تبطل السنة كذا في الخلاصة • ولو تكلم بعد الفريضة هل تسقط السنة قيل تسقط وقيل لا ولكن ثوابه أنقص من ثوابه قبل التكلم كذا في النهاية • يقرأ في كل ركعة من التطوع بفاتحة الكتاب وسورة فلوتر في الركعة او ركعتين فسد ذلك الشفع كذا في المضمرات • وان شرع في النافلة على ظن أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه فافسد ما لم يقض كذا في الزاهدي • وافتح احسانا وجههم الله تعالى ان الشروع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه أكثر من ركعتين والاختلاف فيما اذا نوى الاربع كذا في الخلاصة • نوى أن يتطوع أربعين شرع فهو شارع في الركعتين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في القنية • رجل صلى أربع ركعات تطوعا ولم يقعد على رأس الركعتين عامدا لا تفسد صلاته استحسانا وهو قولهما وفي القياس تفسد وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو صلى التطوع ثلاث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين الاصح أنه تفسد صلاته ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه والاصح انه على هذا القياس والاستحسان • وذكر الامام الصفار في نسخة من الاصل انه ان لم يقعد حتى قام الى الثالثة على قياس قول محمد رحمه الله تعالى يعود ويقعد وعندهما لا يعود ويلزمه سجود السهو كذا في الخلاصة • هذا اذا نوى أربعين فان لم ينو أربعين وقام الى الثالثة يعود اجاعا وتفسدان لم يعد كذا في البرجندى • والاربع قبل الظهر حكمها حكم التطوع عند محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ففيه قياس واستحسان في الاستحسان لا تفسد وهو المأخوذ كذا في المضمرات • والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ففيه قياس واستحسان وفي الاستحسان لا يفسد وفي القياس يفسد عنده وهو المأخوذ كذا في الخلاصة • واذا افتتح التطوع على غير وضوء أو في ثوب نجس لم يكن دخلا في صلاته فاذا لم يصح شروعه لا يلزمه القضاء كذا في المحيط • ويجوز ان تنقل القادر على القيام قاعدا ليلال كراهة في الاصح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك • واذا افتتح التطوع قائما ثم أراد أن يقعد من غير عذر فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله استحسانا كذا في المحيط • اذا تطوع قائما فاعني لا بأس بان يتوسكأ على عصا واحاط هكذا في شرح البيان الصغير الحاشي • ولو صلى التطوع بالاعياء من غير عذر لا يجوز • ولو شرع في النقل ثم أقفده ان خرج به من التعريرة كالأول أحدث أو تكلم لا يصح بناء الآخرين وان لم يخرج كالوتر في القراءة يصح بناء الآخرين عليه كذا في التتارخانية • ولو صلى قاعدا في التطوع او الفريضة وهو لا يقدر على القيام فانه بالخيار ان شاء جلس بحيث ياتي حالة القراءة وان شاء جلس متربعا كذا في التتارخانية ناعلا عن شرح الطحاوي • واختار أنه يقعد كما يقعد في صلاة التشهد كذا في الهداية • ولو افتتح التطوع واذى البعض قاعدا ثم بداه أن يقوم فقام وصلى البعض قائما جزاء عندهم جميعا كذا في المحيط • ولا يكره كذا في محيط السرخسي • ومن صلى التطوع قاعدا فاذا أراد الركوع قام وركع فالأفضل أن يقرأ شيئا اذا قام فان قام مستويا ولم يقرأ شيئا وركع أجزاء لم يستوفها فمأفوق لا يجوز كذا في الخلاصة • وقضى ركعتين لو نوى أدائها واقفده بعد القعود الاول وقبله كذا في الكنز • وعلى هذا سنة الظهر لانه نافلة • وقيل يقضى أدبها احتسابا لانها بمنزلة صلاة واحدة كذا في الهداية والكافي • وهو الاصح كذا في المضمرات • ونص صاحب

النصاب على انه الاصح كذا في البحر الرائق . ولو قام المتطوع الى الثالثة فتذكر انه لم يتعد عود وان كانت سنة
الظهر . وعن علي بن البرقي . رحمه الله تعالى انه لا يعود وان لم ينو اربعا وقام الى الثالثة يعود اجماعا
ونفسدان لم يعد كذا في البرجندي . ولو قعد في الشفع الاول وسلم أو تكلم لا يلزمه شيء . وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى انه يلزمه قضاء الآخرين ولو نوى اربعا ولم يقرأ شيئا أو قرأ في احدى الاخرين فقط يلزمه
قضاء الاولين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله يقضي اربعا ولو قرأ في
احدى الاولين واحدى الآخرين أو قرأ في احدى الاولين لا غير فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
الله تعالى يقضي اربعا وعند محمد رحمه الله تعالى يقضي الاولين . ولو قرأ في الاولين لا غير أو قرأ في الاولين
واحدى الآخرين فعليه قضاء الآخرين بالاجماع . ولو قرأ في الآخرين لا غير أو قرأ في الآخرين واحدى الاولين
فعليه قضاء الاولين بالاجماع . والاصل فيها عند محمد رحمه الله تعالى أن ترك القراءة في الاولين أو في احدهما
يسقط التعرعة اذا قعد الركعة بالسجدة فلا يصح البناء عليها وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ترك القراءة في الشفع
الاول لا يوجب بطلان التعرعة لان القراءة ركن زائد ليس وجود الصلاة بدونها في الجملة كصلاة الاي
والاخرى والمقتدى لكن يوجب فساد الاداء وهو لا يزيد على تركه فلا يسلط التعرعة فيصير شروعه في الشفع
الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ترك القراءة في الاولين يوجب بطلان التعرعة لاجماع الامة على
وجوبها فلا يصح البناء عليه وفي احدهما محتلف فيه فحكمنا بطلانها في حق لزوم القضاء وبقيتها في حق
لزوم الشفع الثاني احتياطاً هكذا في التبيين . والداخل مع الامام في الاولين من المتأخرين اذا تكلم قبل أن يدخل
امامه في الآخرين لا يلزمه الا الاولين عندهما ولو تكلم بعد ما قام الامام الى الآخرين وقرأ في الاربع يقضي
اربعا ولو اقتدى به في الآخرين وصلاهما مع الامام قضى الاولين . اقتدى المتطوع بمصلي الظهر في أوله
أو آخره ثم تكلم قضى اربعا . اقتدى المتطوع بمصلي الظهر ثم ذكر انه لم يصل الظهر فطعها واستأنف
التكبير للظهر ولا قضاء عليه . رجل يصلي الظهر فقال آخره على أن أصلي خلف هذا الرجل هذه
الصلاة فطوعا ثم ذكر انه لم يصل الظهر فدخل معه بنو الظهر ولا يلزمه قضاء شيء . رجل
صلى اربعا تطوعا فاقضى به رجل في الخامسة ثم أقصد بها يقضي المقتدى ستا ولو اقتدى به بعد ما صلى
ركعتين فرغ المقتدى فانطلق يتوضأ فصلي امامه ثلاثا ثم تكلم المقتدى ثم اتم الامام الصلاة ساقية يقضي المقتدى
اربعا كذا في محيط السرخسي . (ومما يصل بذلك مسائل) لو نذر السن وأتى بالنذر ورثه فهو السنة وقال
ناج الدين ابو صاحب المحيط لا يكون آتيا بالسنة لانه لما التزمها صارت اخرى فلا تنوب مناب السنة كذا في
البحر الرائق . لو قال لله علي أن أصلي يوما فعليه ركعتان كذا في القنية . ولو نذر صلوات شهر فعليه
صلوات شهر كالمقرضات مع الوتر دون السنة لكنه يصلي الوتر والمغرب اربعا كذا في البحر الرائق . رجل
قال لله علي أن أصلي ركعتين بغير وضوء لا يلزمه شيء كذا في السراجية . ولو قال بغير قراءة تلزمه صلاة
بقراءة عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى ولو قال لله علي أن أصلي نصف ركعة أو ركعة يلزمه ركعتان وهذا
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المختار . ولو قال ثلاث ركعات يلزمه اربع ركعات ولو قال لله علي أن أصلي
الظهر غباري ركعات ليس عليه الا الظهر اربع ركعات هكذا في الخلاصة . نذر أن يصلي ركعتين فصلاهما قاعدا
جائزا على الهداية لا كذا في السراجية . ولو نذر أن يصلي قائما يلزمه قائما ويكره الاعتماد على شيء كذا
في محيط السرخسي . اذا قال لله علي أن أصلي ركعتين اليوم فلم يصلهما قاضيا . ولو قال لله لا صلن
اليوم ركعتين فلم يصلهما كفر عن عهده ولا قضاء عليه . اذا نذر أن يصلي في المسجد الحرام أو في مسجد
بيت المقدس فصلاهما في مكان دونه جاز خلافا لفرقة رحمه الله تعالى كذا في السراجية .

الترابيع فان وقتها بعد اداء العشاء فلا يعتد بما أدى قبل العشاء وعندهما الوتر سنة العشاء كالتراويح فابتداء
وقته بعد اداء العشاء فتجب الاعادة اذا أدى قبل العشاء وان كان بالنسيان عندهما كالتراويح وبالجملة اعادة
الوتر محتلف فيها أما اعادة التراويح وسائر سنن العشاء فتقتضي عليها اذا كان الوقت باقيا كذا في التبيين .
ويستحب الجلوس بين الترويحيتين قدر ترويحتهما وكذا بين الخامسة والوتر كذا في الكافي . وهكذا في الهداية .
ولو علم ان الجلوس بين الخامسة والوتر ينقل على القوم لا يجلس هكذا في السراجية . ثم هم يخبرون في حالة
الجلوس ان شاءوا سجدوا وان شاءوا قعدوا ساجدين . واهل مكة يطوفون اسبوعا ويصلون ركعتين واهل
المدينة يصلون اربع ركعات فرادى كذا في التبيين . والاستراحة على خمس تسليمات تكره عند الجمهور
كذا في الكافي وهو الصحيح كذا في الخلاصة . والمستحب تأخيرها الى ثلث الليل أو نصفه . واختلفوا
في ادائها بعد النصف الاصح انه لا يكره . وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل هي سنة عمر
رضي الله عنه والاول اصح كذا في جواهر الاخلاط . وهي سنة للرجال والنساء جميعا كذا في الزايدة .
ونفس التراويح سنة على الاعيان عندنا كما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وقيل تستحب
والاول اصح والجماعة فيها سنة على الكفاية كذا في التبيين . وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي .
لو أدى التراويح بغير جماعة والنساء وحدها في بيوتهم يكون تراويح كذا في معراج الدراية . ولو ترك
اهل المسجد كلهم الجماعة فقد اساءوا وانما كذا في محيط السرخسي . وان تخلف واحد من الناس
وصلاهما في بيته فقد ترك الفضيلة ولا يكون مبيئا ولا تاركا للسنة . واما اذا كان الرجل عن يقدي به وتكر
الجماعة بحضوره وتقل عند غيبته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة كذا في السراج الوهاج . وان صلى بجماعة
في البيت اختلف فيه المشايخ . والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة اخرى فاذا
صلى في البيت بجماعة فقد سار فضيلة ادائها بالجماعة وترك الفضيلة الاخرى هكذا قاله القاضي الامام ابو علي
التقي . والصحيح ان ادائها بالجماعة في المسجد افضل وكذلك في المكتبات . ولو كان الفقيه قارئا
فالافضل والاحسن ان يصلي بقراءة نفسه ولا يقدي بغيره كذا في فتاوى قاضيان . قال الامام اذا كان
امامه لم يقرأ الا بالامس بان يترك مسجده ويحيط به اذا كان غيره اخف قراءة واحسن صوتا وبهذا تين انه
اذا كان لا يجتمع في مسجده له أن يترك مسجده ويحيط به اذا كان غيره اخف قراءة واحسن صوتا وبهذا تين انه
في التراويح الخوشن وان ولكن يقدموا الدرستخوان فان الامام اذا قرأ بصوت حسن يشغله عن الخشوع
والدبر والتفكير كذا في فتاوى قاضي خان . ووبر بجماعة في رمضان فقط عليه اجماع المسلمين كذا في
التبيين . الوتر في رمضان بالجماعة افضل من ادائها منزله وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج . وقال
بعضهم الافضل ان يوتر في منزله منفردا وهو المختار هكذا في التبيين . ويكره للرجال ان يستأجروا رجلا
يؤمهم في بيته لان استئجار الامام فاسد . ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كذا في فتاوى
قاضيان . امام يصلي التراويح في مسجد في كل مسجد على الكمال لا يجوز كذا في محيط السرخسي .
واقضى على ذلك كذا في المنعرات . والمقتدى اذا صلاها في مسجدين لا بأس به ولا ينبغي ان يوتر في المسجد
الثاني . ولو صلى التراويح ثم اراد ان يصلوا ثانيا يصلون فرادى كذا في التتارخانية . لو صلى
العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم اتم قوما آخرين في التراويح ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولو لم ينو
الامامة أو لا وشرع في الركوع واقتدى به الناس في التراويح لم يكره لواحد منهما كذا في فتاوى قاضي خان .
والافضل أن يصلي التراويح بانام واحد فان ملوها بامامين فالمستحب ان يكون انصراف كل واحد على
كمال الترويح فان انصرف على تسليمة لا يستحب ذلك في الصحيح . واذا جازت التراويح بامامين على هذا
الوجه جاز ان يصلي القرية أحدهما ويصلي التراويح الآخر . وقد كثر عن رسول الله تعالى عنه يؤمهم
في القرية والوتر وكان أبي يؤمهم في التراويح كذا في السراج الوهاج . وامامة الصبي العاقل في التراويح
والنوافل المطلقة تجوز عند بعضهم ولا تجوز عند امتهم كذا في محيط السرخسي . اذا قامت التراويح
لا تقضي بجماعة ولا بغيرها وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان . واذا نذر كراهية فسد عليهم فقد
من الليلة الماضية فاردوا القضاء بية التراويح يكره ولو نذر كراهية بعد ان صلوا الوتر قال محمد بن الفضل

الخوشن وان معناه حسن لصوت
والدرستخوان صحيح القراءة

قوله لان استئجار الامام فاسد
هذا مبني على قول القسما
والمأخرون يجوز والاستئجار
على الامامة ونحوها وهو المقتى
به في زماننا اه بحر اوى

لا يصلونها بجماعة ولا الصدور الشديدة يجوز أن يصلوها بجماعة كذا في السراج الوهاج • إذا سلم الإمام في ترويحة فتشال بعض القوم على ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين يأخذ الإمام بما كان عنده في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن لم يكن الإمام على شين يأخذ بقول من كان معه فاعنده كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا شكوا في عدد التسليمات اختلف المشايخ في الإعادة وعدمها بجماعة أو فرادى والصحيح أن يعيدوا فرادى هكذا في المحيط • صلى العشاء وحده فله أن يصلي التراويح مع الإمام ولو تركوا الجماعة في القرض ليس لهم أن يصلوا التراويح بجماعة وإذا صلى معه شيئا من التراويح أو لم يدرك شيئا منها أو صلاها مع غيره فله أن يصلي الوتر معه وهو الصحيح كذا في القنية • وإذا فاتته ترويحة أو ترويحتان فلا يشتغل بها بقية الوتر بالجماعة يشتغل بالوتر ثم يصلي ما فاتته من التراويح وبه كان حتى الشيخ الإمام الأستاذ ظهير الدين • لو وجد الإمام في الصلاة ولم يدركها فريضة أو التراويح فقال إن كانت العشاء أقدمت به وإن كانت التراويح ما أقدمت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في التراويح ولو قال إن كان في العشاء أقدمت به وإن كان في التراويح أقدمت به فظهر أنه في التراويح أو في العشاء مع الاقتداء كذا في الخلاصة • ولو صلى التراويح مقديا بمن يصلي مكتوبة أو تروا أو نافلة الأصح أنه لا يصح الاقتداء به لأنه مكروه مخالف لعمل السلف • ولو اقتدى من يصلي التسليمة الأولى بمن يصلي التسليمة الثانية فالصحيح أنه يجوز كالواقدي في الركعتين بعد الظهر بمن يصلي الأربع فله هكذا في محيط السرخسي • لو اقتدى من لم يصل السنة بعد العشاء بمن يصلي التراويح ونوى سنة العشاء جاز • وهل يحتاج لكل شفع من التراويح أن يتوى التراويح الأصح أنه لا يحتاج لأن الكل بختم صلاة واحدة كذا في فتاوى قاضي خان • فإذا صلى التراويح مع الإمام ولم يجد لكل شفع يتبازر كذا في السراج الوهاج • إذا لم يزل في العشاء حتى ينهي عليه التراويح الصحيح أنه لا يصح وهو مكروه • وإذا نوى التراويح على سنة العشاء الأصح أنه لا يجوز هكذا في الخلاصة • السنة في التراويح إنما هو الختم مرة فلا يتولد لكل القوم كذا في الكافي • بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات فإنه يتركها إذا علم أنه ينقل على القوم لكن ينبغي أن يأتي بالصلاة على النبي عليه السلام هكذا في النهاية • والختم مرتين فضيلة والختم ثلاث مرات أفضل كذا في السراج الوهاج • الأفضل تعديل القراءة بين التسليمات فإن خالف لا بأس به أما في التسليمة الواحدة فلا يصح تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يصح في سائر الصلاة ولو طول الأولى على الثانية في القراءة لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان • وتجب التسوية بين الركعتين عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى بطول القراءة في الأولى على الثانية هكذا في محيط السرخسي • روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات ونحوها وهو الصحيح كذا في التبيين • ويكره الإسراع في القراءة وفي أداء الأركان كذا في السراج الوهاج • وكما رتل فهو حسن كذا في فتاوى قاضي خان • والأفضل في زمنا أن يقرأ بما لا يؤذي إلى تغيير القوم عن الجماعة لكلهم لأن تكبير الجميع أفضل من تطويل القراءة كذا في محيط السرخسي • والمتأخرون كانوا يفتنون في زمنا ثلاث آيات فصلا وآية طويلة حتى لا يعل القوم ولا يلزم تطويل المساجد وهذا أحسن كذا في الزايدة • ونحو ذلك إذا أراد الختم أن يختم في ليلة السابع والعشرين كذا في المحيط • ويكره أن يجعل ختم القرآن في ليلة إحدى وعشرين أو قبلها وحكي أن المشايخ رحمهم الله تعالى جعلوا القرآن على خمسة وأربعين ركعة وأعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين وفي غير هذا البلد كانت المصاحف مملعة بعشرين الآيات وجعلوا ذلك ركوعا يقرأ في كل ركعة من التراويح القدر المستوفى كذا في فتاوى قاضي خان • لو حصل الختم ليلة التسليم عشر أو الحادي والعشرين لا تترك التراويح في بقية الشهر لأنها سنة كذا في الجوهر النيرة • الأصح أنه يكره تركها كذا في السراج الوهاج • وإذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة وآية أو قرأ ما بعدها فالصحيح أنه يقرأ التروك كما هي المقررة ليكون على الترتيب كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا قصد الشفع وقدر قرأه لا يعتد بقرائه فيه وبعد القراءة ليحصل له الختم في الصلاة الجائزة وقال بعضهم يعتد بها كذا في الجوهر النيرة • والناس في بعض البلاد تركوا الختم لتروايهم في الأمور الدنيوية ثم بعضهم اختار قتل هواه أحد في كل ركعة

قوله لو وجد الإمام الخ هذا القرض يقدم بلفظه قيل الباب الرابع في صفة الصلاة فالأولى حذفه من هذا الموضوع كما هو كذلك في نسخة الطبع الهندي اه بحرأوى

قوله الأصح أنه لا يحتاج صح في الخلاصة أنه يحتاج وهو الأجوب اه بحرأوى

وبعضهم اختار قراءة سورة الفيل إلى آخر القرآن وهذا أحسن القولين لأنه لا يشتبه عليه عدد الركعات ولا يشتغل قلبه بحفظها كذا في التبيين • اتفقوا على أن أداء التراويح قاعدا لا يستحب بغير عذر • واختلفوا في الجواز قال بعضهم يجوز وهو الصحيح إلا أن نوابه يكون على النصف من صلاة القائم فإن صلى الإمام التراويح قاعدا بعدد أو بغير عذر واقتدى به قوم قيام قال بعضهم يصح عند الكل وهو الصحيح • وإذا صح اقتداء القائم بالقاعد اختلفوا فيما يستحب للقوم قال بعضهم المستحب أن يقعدوا احترازا عن صورة المخالفة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل أداء التراويح قاعدا • في الفتاوى ولو صلى أربعا بتسليمة ولم يقعد في الثانية ففي الاحتسان لا تصد وهو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وإذا لم تصد قال محمد بن الفضل تنوب الأربع عن تسليمة واحدة وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضي خان • وعن أبي بكر الأسكاف أنه سئل عن رجل قام إلى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال إن تذكر في القيام ينبغي أن يعود ويقعد ويسلم وإن تذكر بعد صلاة الثالثة فإن أضاف المهركة أخرى كانت هذه الأربع عن تسليمة واحدة وإن قعد في الثانية قدر التشهد اختلفوا فيه فلي قول العامة يجوز عن تسليمة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان • وإذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات في حنيفة ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى وأحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى وأحمد بن حنبل رحمه الله تعالى من قال لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح وهل يلزمه الثالثة شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه ساهيا كان أو عابدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن كان ساهيا كذلك وإن كان عابدا فعليه مع التراويح عشر ركعات أخرى لكل نافلة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولهما هل يلزمه قضاء شيء آخر إن كان ساهيا لا يلزمه وإن كان عابدا فعليه قضاء عشرين ركعة كذا في الظهيرية • وهكذا في فتاوى قاضي خان • ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين فعلى قول العامة يجوز كل ركعتين عن تسليمة واحدة وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان • ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة إن قعد في كل ركعتين يجوز عند الكل وإن لم يقعد في كل ركعتين وقعد في آخرها ففي الاحتسان على القول الصحيح يجوز عن تسليمة واحدة كذا في السراج الوهاج • وهكذا في فتاوى قاضي خان • ويكره للمقتدى أن يقعد في التراويح فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم وكذا إذا غلبه النوم يكره أن يصلي مع القوم بل ينصرف حتى يستيقظ لأن في الصلاة مع النوم نسيان وغفلة وتلك التدبر كذا في فتاوى قاضي خان • رجل شرع في صلاة التراويح مع الإمام فلما قعد الإمام نام هو وسلم الإمام فأتى بالشفع الآخر وقعد للتشهد فأنبه الرجل أن علم ذلك يسلم ويدخل مع الإمام ويوافق في التشهد فإذا سلم الإمام يقوم ويأتي بالركعتين سريعا ويسلم ويدخل مع الإمام في الشفع الثالث كذا في الخلاصة

• (الباب العاشر في أدراك الفريضة) •

أن صلى ركعة من القبر أو المغرب فأقيم يقطع ويقتدى وكذا يقطع الثانية ما لم يقعد بها بالسجدة وإذا قيدها بها لم يقطعها وإذا أنعمها لم يشرع مع الإمام لكرهه التقليل بعد صلاة التجر والمأفية من الأيمان بالوتر في النقل بعد المغرب أو مخالفة إمامه كذا في التبيين • وكل ذلك بدعة فإن شرع أعظمها ربه لأن موافقة السنة أحق من موافقة الإمام هكذا في الكافي • وهو مسمى كذا في محيط السرخسي • ولو سلم مع الإمام تصد صلاته فيقضي أربعا لأنه لم يركع بالاعتداء كذا في الشنئي • ولو اقتدى بهذا النقل بمن يصلي المغرب ولم يقرأ في الثالثة أن قرأ المقتدى بجوز صلاته ولو لم يقرأ فكذلك يتبعه الإمام كذا نقل عن الشيخ الإمام الأستاذ خاني • ولو قام الإمام إلى الرابعة على ظن أنها الثالثة فتابعه المقتدى في الرابعة تصد صلاة المقتدى قعد الإمام على رأس الثالثة أو لم يقعد هو المحتار وإن صارت صلاة الإمام فلا عندهما لكن كانت فرضا ثم صار مستقلا من الفرض إلى النقل فصار كأنه صلى صلاتين بغير مجتنب فيصير المقتدى مصليا صلاة واحدة بأما من من غير عذر الحديث فلا يجوز ولو شرع في النقل ثم أقيمت المختار أنه لا يقطعها قيد الركعة بالسجدة أو لم يقيد وكذا لو شرع في المنذرة أو قضاء الفوائت هكذا في الخلاصة في الاقتداء بالإمام وفيما يفعل المقتدى • ومن صلى ركعة

من الظهر ثم أقمت ركعة ثم دخل مع الإمام وإن لم يقيد الأولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الإمام هو
الصحيح كذا في الهداية * أراد بالاقامة شروع الإمام في الصلاة لا إقامة المؤذن فإنه لو أخذ المؤذن
في الإقامة والرجل لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة فإنه يتم بالركعتين بلا خلاف بين أصحابنا كذا في النهاية *
ولو أقمت في موضع آخر بأن كان يصلي في البيت مثلاً فاقمت في المسجد وكان يصلي في مسجد فاقمت في مسجد آخر
لا يقطع مطلقاً ولو صلى ثلاثاً من الظهر يتم ويقتدى متطوعاً بخلاف ما إذا كان في الثالثة بعد ولم يقيد بها
بالسجدة حيث يقطعها ويخير إن شاء عاد إلى القعود ليلس وإن شاء كبر قائماً ينوي الشروع في صلاة الإمام
ولم يسلم قائماً هكذا في التبيين * والخير هو الأصح هكذا في معراج الدراية * وقيل يقطع قائماً بتسليمة واحدة
وهو الأصح لأن القعدة مشروطة للحلل وهذا قطع وليس يحلل فإن التحلل عن الظهر لا يكون على رأس
الركعتين ويكفيه تسليمة واحدة كذا في محيط السرخسي * وكذلك في العشاء والعصر غير أنه لا يدخل معهم
تطوعاً في العصر بعد الفراغ * إذا أدرك ركعة من الظهر مع الإمام فإنه لم يصل الظهر بجماعة في قولهم جميعاً
ويكون من ركعات فضل الجماعة في قولهم جميعاً وإن أدرك ثلاثاً مع الإمام كان مصلياً مع الإمام كذا في السراج
الوهاب * ولو شرع في التطوع ثم أقمت المكتوبة أتم الشفع الذي فيه ولا يزيد عليه كذا في محيط
السرخسي * ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقم أو خطب يقطع على رأس الركعتين يروي ذلك عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى وقد قيل إنها كذا في الهداية * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح
هكذا في السراج الوهاب * ومن انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر انحنى أن يفوته
ركعة ويدرك الأخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل وإن خشي فوتها ما دخل مع الإمام كذا
في الهداية * ولم يذكر في الكتاب أنه إن كان رجلاً أدرك التسعة كيف بفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب أنه
إن خاف أن تفوته الركعتان يدل على أنه يدخل مع الإمام وحكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه
قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى يصلي ركعتي الفجر لأن أدرك التشهد عندهما كادراك
الركعة كذا في الكفاية * وأما بقية السن فإن أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام أتى بها خارج المسجد
وإن خاف فوت ركعة شرع معه كذا في التبيين * ولو أدرك الإمام في الركوع ولم يدركه في الركوع الأول
أو الثاني بترك السنة ويتابع الإمام كذا في الخلاصة * دخل مسجداً قد أذن فيه بركعه أن يخرج حتى
يصلي فإن كان رجلاً مؤذناً أو إماماً مسجداً وتفرق الجماعة بسبب غيبته لأبأس بالخروج هذا إذا لم يصل فإن كان
قد صلى مرة في العشاء والظهر لأبأس بالخروج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة فإن أخذ في الإقامة لم يخرج حتى
قضاها منطوعاً وفي العصر والمغرب والفجر يخرج فإن مكث ولم يدخل معهم بركعه كذا في محيط السرخسي *
ومن انتهى إلى الإمام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الإمام رأسه من الركوع لا يصير مدر كالتك الركعة
كذا في الهداية * سواء تم من الركوع أو لم يتمكن وكذا لو انحط ولم يقف لكن رفع الإمام رأسه
قبل أن يركع قال المحجوب دخل المسجد والإمام راكع فقد قال بعض شايخنا ينبغي أن يكبر ويركع
ثم ينحني حتى يلتحق بالصف كيلا يفوته الركوع وعندنا لو منى ثلاث خطوات متوالية تطل والأيكبره
واكثر من احتنا على أنه لا يكبر لكيلا يحتاج إلى المنى في الصلاة كراجل في صلاة أدرك الإمام في
الركوع فكبر قائماً ثم شرع في الانحطاط وشرع الإمام في الرفع الأصح أن يعتد بها إذا وجدت المشاركة قبل
أن يستقيم قائماً وإن قل هكذا في معراج الدراية * اجعوا أنه لو انتهى إلى الإمام وهو قائم فكبر ولم يركع
مع الإمام حتى ركع الإمام ثم ركع أنه يصير مدر كالتك الركعة واجعوا أنه لو اقتدى به في قومة الركوع
لم يكن مدر كالتك الركعة كذا في البحر الرائق * أدرك إمامه راكعاً يحرم قائماً وكبر وأتى بالنشاء وتكبيرات
العبد قائماً انقلب على ظهره أنه يدرك الإمام في الركوع وإن خشي أن يفوته الركوع يركع ولا يأتي بالتكبيرات
وكبر في ركوعه كذا في الكافي في باب صلاة العبد * ومدر الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرتين خلافاً
لبعضهم ولو نوى تلك التكبير الواحدة الركوع لا الاقتراح جاز ولو لم يفته كذا في فتح القدير *
المقتدى إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في الركعتين كان عليه أن يصلي ركعة واحدة بغير قراءة
وبتم صلاته وإن ركع مع الإمام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين وإن ركع قبل الإمام وسجد معه

يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة * وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جازت صلاته وإن أدرك الإمام
في الركوع والسجود في آخرهما يجوز هكذا في فتاوى قاضي خان * ومن أتى مسجداً قد صلى فيه لأبأس بأن
يتطوع قبل المكتوبة ما بدله ما دام في الوقت سنة وإن كان فيه ضيق يتركه قبل هذا في غير سنة الظهر والفجر
هكذا في الهداية * وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وصاحب المحيط وقاضي خان والقرطبي والمجوب
كذا في الكفاية * وهكذا في النهاية * وقيل هذا في الجميع كذا في الهداية * وهو اختيار صدر
الإسلام كذا في الكفاية * والأولى أن لا يتركها في الأحوال كلها كذا في الهداية * سواء صلى الفريضة
بجماعة أو لا إذا خاف فوت فرض الوقت كذا في الكفاية *

(الباب الحادي عشر في قضاء القوائت)

كل صلاة فاتت عن الوقت بعد وجوبها فيه يلزمه قضاءها سواء تركها عمداً أو سهواً أو بسبب نوم وسواء
كانت القوائت كثيرة أو قليلة * فلا قضاء على من حوّل حاله جنونه لما فاتته في حالة عقله كالأقضاء عليه في حالة
عقله لما فاتته حاله جنونه ولا على من تركها ما فاتته من رذته ولا على من سلم أسلم في دار الحرب ولم يصل مدة لجهله
بوجوبها ولا على من غلب عليه ومريض عجز عن الأعيان ما فاتته في تلك الحالة وزادت القوائت على يوم وليلة *
ومن حكمه أن القائنة تقتضي على الصفة التي فاتت عنه الاعتذار وضرورة * فيقتضي مسافراً في
السفر ما فاتته في الحضر من الفرض الرباعي أربعا والمقيم في الإقامة ما فاتته في السفر منها ركعتين *
والقضاء فرض في الفرض وواجب في الواجب سنة في السنة * ثم ليس للقضاء وقت معين بل جميع أوقات
العمر وقت له إلا ثلاثة وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب فإنه لا تجوز الصلاة في هذه الأوقات
كذا في البحر الرائق * وجل صلى فارتد فأسلم في الوقت بعد كذا في الكافي * حكي صلى العشاء ثم نام
واحتلم وأتبع قبل طلوع الفجر يقضي العشاء بخلاف الميعة إذا بلغت بالحض قبل طلوع الفجر لا يلزمها قضاء
العشاء لأن الحض لو طرأ على الوجوب أسقط الوجوب فإذا قارنه أولى أن يمنع وإن بلغت بالسن تلزمها
العشاء وإن لم يتبعه حتى طلع الفجر قبل يقضي العشاء كذا في محيط السرخسي في باب ما يتعلق به الوجوب
من الوقت * هو المختار كذا في فتاوى قاضي خان * ومتى قضت القوائت انقضت بجماعة فإن كانت
صلاة يجهر فيها يجهر فيها الإمام بالقراءة وإن قضاها وحده يغير بين الجهر والخفاقة والجهر أفضل كما في الوقت
ويحافظ فيما يحافظ فيه حقاً وكذا الإمام كذا في الظهيرية * الترتيب بين القائنة والوقية وبين القوائت
مستحق كذا في الكافي * حتى لا يجوز أداء الوقية قبل قضاء القائنة كذا في محيط السرخسي * وكذا
بين الفروض والوتر هكذا في شرح الوقاية * ولو صلى الفجر وهو ذاكراً لم يوتر في قاسدة عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولو تذاكر قائنة في تطوعه لم يفسد تطوعه لأن الترتيب عرف واجبا في الفرض بخلاف
القياس فلا يلحق به غيره كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العتبية العبد إذا بلغ وصلى صلاة في وقتها
يصير صاحب ترتيب كالمرأة إذا بلغت ورأت دماً يحجبها تصير صاحبة عادة جرة واحدة كذا في التارنانية *
وأما الترتيب في بعض أعمال الصلاة فليس يفرض عندنا كذا في المحيط * حتى إن من أدرك الإمام في
أول الصلاة ونام خلفه أو سبقه الحدث فسبقه الإمام ثم أتته أو نوضاً وعاد فله أن يقضي أولاً ما سبقه الإمام
ثم يتابع إمامه إذا أدركه فلو تابع الإمام أولاً ثم قضى بعد تسليم الإمام جاز عندنا على ثلثه وكذلك
في صلاة الجمعة إذا أجازها الناس فلم يقدر على أداء الركعة الأولى مع الإمام بعد الاقتداء وبقي قائماً وامكنه
أداء الركعة الثانية فآدى أولاً الركعة الثانية قبل أن يؤدي الأولى ثم قضى الأولى بعد تسليم الإمام جاز عندنا
كذا في شرح الطحاوي في فصل من العورة * ثم الترتيب يسقط بالنسيان وبما هو في معنى النسيان كذا في
المضنرات * ولو تذاكر صلاة قد نسيها بعد ما أدى وقية جازت الوقية كذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى
الظهر على ظن أنه متوضئ ثم توضأ وصلى العصر ثم تبين أنه صلى الظهر من غير وضوء بعد الظهر خاصة لأنه بمنزلة
الناسي في حق الظهر بخلاف ما لو صلى الظهر يوم عرفة على ظن أنه متوضئ ثم صلى العصر وضوءه ثم تبين
بعد ذلك أن العصر شفع للظهر كذا في محيط السرخسي * وإذا صلى الظهر وهو ذاكراً أنه لم يصل الفجر
فسد ظهره ثم قضى الفجر وصلى العصر وهو ذاكراً للظهر يجوز العصر لأنه لا فائتة عليه في ظنه حال أداء العصر

وهو وطن معتبر كذا في التبيين * ولو شك في الظهر أنه هل صلى الفجر أم لا فليفرغ بيقن أنه لم يصل الفجر بعيد
الفجر ثم الظهر كذا في محيط السرخسي * ومن تذكروا صلوات عليه وهو في الصلاة فقد حكي عن الفقيه أبي جعفر
رحمه الله تعالى أن مذهب علماء نزارهم الله تعالى أن تصد صلواته قال ولكن لا تصد حين ذكرها بل يتها
ركعتين ويعد هما طوعا ومأثرا كان الفاتح قديما أو حديثا كذا في المحيط * ولو أن صلى الجمعة تذكرا أن
عليه الفجر فإن كان بحيث لو قطعها واشتغل بالفجر تفوته الجمعة ولا يفوته الوقت فعند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى يقطع الجمعة ويصلي الفجر ثم يصلي الظهر وعند محمد رحمه الله تعالى يتم الجمعة ولو كان
بحيث أنه إذا قضى الفجر أدرك الجمعة مع الإمام فإنه يشتغل بالفجر اجبا وان كان بحيث إذا قطع الجمعة
واشتغل بالفجر يفوته الوقت أتم الجمعة اجبا ثم يصلي الفجر بعدها كذا في السراج الوهاج * وبسقط
الترتيب عند ضيق الوقت كذا في محيط السرخسي * ولو قدم الفاتحة جازوا ثم هكذا في النهار الفاتحة *
ثم تفسر ضيق الوقت أن يكون الباقي منه ما لا يسع فيه الوقتية والفاتحة جميعا حتى لو كان عليه قضاء العشاء
مثلا وعلم أنه لو اشتغل بقضائه ثم صلى الفجر نطق الشمس قبل أن يقعد قدر الشهد صلى الفجر في الوقت وقضى
العشاء بعد ارتفاع الشمس كذا في التبيين * ويراعى الترتيب وإن كان لا يؤدي الوقتية على وجه الأفضل
كما لو ضاق الوقت بحيث لا يمكنه أن يصلي الوقتية إلا مع تخفيفها وقصر القراءة والأفعال فيها فإنه لا بد من
الترتيب والاقصار على أقل ما تجوز به الصلاة كذا في الترمذي * ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى
لو شرع في الوقتية مع تذكرك الفاتحة وإطال القراءة حتى ضاق الوقت لا تجوز صلاته إلا أن يقطعها ويشرع
فيها ولو شرع ناسيا والمأثلة بحالها ثم تذكركها عند ضيق الوقت جازت صلاته ولا يلزمه القطع كذا
في التبيين * ويعتبر ضيق الوقت في نفس الأمر لا بحسب ظنه هكذا في الجبر الرافعي * حتى لوطن من عليه
العشاء أن وقت الفجر قد ضاق فصلى الفجر ثم تبين أنه كان في الوقت سعة بطل الفجر فاذا بطل نظر فإن كان الوقت
يسعه ما صلاهما والاعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى * ولو اشتغل بالعشاء ولم يعد الفجر فطلعت
الشمس قبل أن يقعد قدر الشهد في العشاء صبح فجاءه هكذا في التبيين * وكذا إذا ذكر الفجر في آخر وقت
الظهر فوقع على ظنه أن الوقت لا يحتمل الصلاتين فافتتح الظهر فصلاها وقد بقي من وقت الظهر بعضه نظره
فإن كان ما بقي من وقت الظهر ما يمكنه أن يصلي فيه الفجر ثم الظهر لم يجزئه التي صلى وعليه أن يقضى الفجر
ثم يعيد الظهر وكذلك إن بقي من الوقت مقدار ما يصلي الفجر ويصلي من الظهر ركعة كذا في التتارخانية ناقلا
عن الجلة * وإن كانت المتركاة أكثر من واحدة والوقت يسع فيه بعضها مع الوقتية لا تجوز الوقتية ما لم يقض
ذلك البعض حتى لو تذكرك في وقت الفجر أنه لم يصل العشاء والوتر بقي من الوقت ما لا يسع فيه الآخر ركعات
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى الوتر ثم يصلي الفجر ثم يقضى العشاء بعد طلوع الشمس وكذا لو تذكرك
في وقت العصر أنه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت إلا ما يسع فيه غنائي ركعات فإنه يقضى الظهر ثم يصلي
العصر * وإن كان لا يسع فيه إلا ست ركعات فإنه يصلي الفجر ثم العصر ثم الفاتحة هكذا في فتاوى قاضي خان *
والعبرة في العصر لا آخر الوقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في التبيين * وذكر جميل
الائمة السرخسي رحمه الله تعالى في المبسوط أن أمكنه أداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس فعليه مراعاة
الترتيب وإن كان لا يمكنه أداء الصلاتين قبل غروب الشمس فعليه أداء العصر وإن كان يمكنه أداء الظهر قبل تغير
الشمس ونقع العصر كلها وبعضها بعد تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب الأعلى قول حسن بن زياد فإن عنده
ما بعد تغير الشمس ليس بوقت العصر كذا في النهاية * ولو كان بقي من الوقت المسحوب قدر ما لا يسع فيه
الظهر سقط الترتيب بالاجماع كذا في التبيين * ولو افتتح العصر في أول الوقت وهو لا يعلم أن عليه الظهر
وأطالها حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكرك أن عليه الظهر فإنه انقضت على صلاته كذا في الجوهر النيرة *
ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الأصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تصد على
الأصح وهو مؤد على الأصح لا فاض كذا في الزاهدي * ولا يظهر حكم الترتيب عند التسيان مادام ناسيا
وإذا تذكركه هكذا في التتارخانية ناقلا عن الخلاصة * وبسقط الترتيب عند كثرة الفوات
وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * وحده الكثرة أن تصير الفوات ستا يخرج وقت الصلاة السادسة

وعن محمد رحمه الله تعالى أنه اعتبر دخول وقت السادسة والأول هو الصحيح كذا في الهداية * ثم المعتبر فيه
أن تبلغ الاوقات المتخللة مذقاته ستة وإن أدى ما بعدها في أوقاتها وقبل يعتبر أن تبلغ الفوات ستا ولو
كانت متفرقة وثمرة الاختلاف تظهر فيما إذا ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم
والغروب من يوم وهو لا يدري أيها أولى فعلى الأول يسقط الترتيب لأن المتخللة بين الفوات كثيرة وعلى
الثاني لا يسقط لأن الفوات بنفسها يعتبر أن تبلغ ستا فعلى سبب صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب
ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر والأول أصح كذا في التبيين * وهو أوسع والثاني قال الشيخ الإمام أبو بكر
محمد بن الفضل وهو أحوط هكذا في فتاوى قاضي خان * وكثرة الفوات كانت سقط الترتيب في الأداء تسقط
في القضاء حتى لو ترك صلاة شهر ثم قضى ثلاثين فخرا ثم ثلاثين ظهرا ثم هكذا صرح هكذا في محيط السرخسي *
الترتيب إذا سقط بكثرة الفوات ثم قضى بعض الفوات وبقيت الفوات أقل من ستة الأصح
أنه لا يعود هكذا في الخلاصة * قال الشيخ الإمام الزاهد أبو حفص الكبير وعليه الفتوى كذا في المحيط * حتى
لو ترك صلاة شهر فقضاها الصلاة واحدة ثم صلى الوقتية وهوذا كرها جاز كذا في محيط السرخسي *
(والفوات نوعان قديمة وحديثة) فالجديدة تسقط الترتيب اتفاقا * وفي القديمة اختلاف المشايخ
وذلك كمن ترك صلوات شهر ثم صلى مدة ولم يقض تلك الصلوات حتى لو ترك صلاة يوم صلى أخرى ذكرا للفاتحة
الجديدة لم يجز عند البعض وقبل يجوز وعليه الفتوى كذا في الكافي * وإذا أخر الصلاة الفاتحة عن وقت
التذكرك مع القدرة على القضاء هل يكرهه فالمذكور في الأصل أنه يكرهه لأن وقت التذكرك أعادها وقت الفاتحة
وتأخير الصلاة عن وقتها مكرهه بخلاف كذا في المحيط * في الأصل رجل صلى العصر وهوذا ذكر أنه لم يصل
الظهر فهو فاسد الآن يكون في آخر الوقت لكن إذا سقطت القرينة لا يطل أصل الصلاة عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله يطل * والمسئلة معروفة * ثم عند أبي حنيفة رحمه الله فرضية
العصر نفسه فسادا موقفا حتى لو صلى ست صلوات أو أكثر ولم يعد الظهر عاد العصر جائزا لا يجب عليه إعادته
وعندهما نصف فسادا بآبائنا لا جوارها بحال * فالأصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله مراعاة الترتيب بين
الفاتحة والوقتية كما سقطت بكثرة الفوات تسقط بكثرة المودى كذا في المحيط * رجل نسي صلاة ولا يدريها
ولم يقع تحريمه على شيء بعد صلاة يوم وليلة عندنا كذا في الظهيرية * قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التتارخانية
ناقلا عن النبايع * وكذا لو نسي صلاتين من يومين ولا يدري أي صلاتين أعاد صلاة يومين * وعلى هذا
القياس لو نسي ثلاث صلوات من ثلاثة أيام أو خمس صلوات من خمسة أيام * ولو ترك الظهر والعصر من يومين
ولا يدري أيتهما ترك أو لا يتحيزي فإن لم يكن له رأى بعد ما أدى أو لا مرة أخرى عند أبي حنيفة رحمه الله
إذا يمكنه مراعاة الترتيب بطريق الاحتياط والاحتياط واجب في العبادات وقالوا لأنهم الإباحة
ويسقط عنه الترتيب لعجزه فلا يلزمه الأداء مرتين كذا في محيط السرخسي * فإن بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم
بالظهر كان أفضل وإن بدأ بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز أيضا صلى العصر إذا تذكرك أنه ترك سجدة واحدة
ولا يدري أيها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر التي هو فيها فإنه يتحيزي فإن لم يقع تحريمه على شيء يتم العصر
ويسجد سجدة واحدة لاحتمال أنه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر وإن لم يعد لاشي
عليه كذا في المحيط * (مسائل متفرقة) في التيممة مثل والذي عن شرع في العصر ثم غربت الشمس في خلاله
ثم اتقدي به إنسان في هذا العصر هل يصح اقتداؤه فقال نعم إن لم يكن الإمام مقبلا والمقتدي مسافرا كذا
في التتارخانية * وشافعي المذهب إذا صار حنفي المذهب وقد فاتته صلوات في وقت كان شافعيًا ثم أراد أن يقضها
في الوقت الذي صار حنفيًا يقضى على مذهب أبي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة * رجل يرى التيمم
إلى الرسخ والوتر ركعة ثم رأى التيمم إلى المرفق والوتر ثلاثا لا يعيد ما صلى وإن صلى كذلك عن جهل من غير
أن يسأل أحدًا ثم سأل وأمر بالثلاث بعد ما صلى كذا في الذخيرة * وفي الصبرية أمر أنه ترك صلاة فاضت
وطهرت فصلت مع تذكرك الفاتحة قال لا يجوز كذا في التتارخانية * حربي أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرايع
من الصوم والحالة وغوهمه ثم دخل دار الإسلام أو مات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلاة قيا ما واستحسانا
ولا يعاقب عليه إذا مات * ولو أسلم في دار الإسلام ولم يعلم بالشرايع يلزمه القضاء استحسانا كذا في فتاوى

قاضي خان في آخر باب ما يكون اسلام من الكافر وما لا يكون * فان بلغه رجل في دار الحرب يلزمه * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ما لم يجز به رجلان أو رجل واحد أن لا يلزمه كذا في محيط السرخسي * في العتبية عن أبي نصر رحمه الله فمن يقضي صلوات عمره من غير أن فاتته شيء يرد الاحتياط فان كان لأجل نقصان والكراهة فحسن وان لم يكن لذلك لا يفعل والصحيح انه يجوز الا بعد صلاة الفجر والعصر وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد كذا في المنعرات * ويقرأ في الركعات كلها الفاتحة مع السورة كذا في الظهيرية * وفي فتاوى رجل يقضي الفوائت فانه يقضي الوتر وان لم يستيقن انه هل بقي عليه وتر أو لم يبق فانه يصلي ثلاث ركعات ويقف ثم يقعد قدر التشهد ثم يصلي ركعة أخرى فان كان وترًا فقد اذاه وان لم يكن فقد صلى التطوع اربعاً ولا يضرم القنوت في التطوع * وفي الحجة والاستغفار بالقنوت أولى وأهم من التوافل الا السنن المعروفة وصلاة الفجر وصلاة التسبيح والصلوات التي رويت في الاخبار فيها سور معدودة واذكار مفهودة فتلك بنية النفل وغيرها بنية القضاء كذا في المنعرات * ولا يقضي الفوائت في السجود وانما يقضيها في بيته كذا في الوجيز للكردي * في التلخيص ولو أمر الابن ان يقضي عنه صلوات وصيام ايام لا يجوز عندنا كذا في التتارخانية * اذامات الرجل وعليه صلوات فائتة قاوصى بأن يعطي كفارة صلواته يعطى لكل صلاة نصف صاع من بزر والوتر نصف صاع ولصوم يوم نصف صاع من ثلث ماله وان لم يترك ما لا يستقرض ورثته نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يصدق المسكين على بعض ورثته ثم يصدق ثم يصدق حتى يتم لكل صلاة ما ذكرنا كذا في الخلاصة * وفي فتاوى الحجة وان لم يوص لورثته وتبرع بعض الورثة يجوز ويدفع عن كل صلاة نصف صاع حنطة منون ولو دفع جملة الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليدين وكفارة الظهار وكفارة الاقطار وفي الوالوجية ولو دفع عن خمس صلوات تسع امانات لفقير واحد ومنه لفقير واحد اختار الفقيه انه يجوز عن اربع صلوات ولا يجوز عن الصلاة الخامسة * وفي التيسية سئل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن الفدية عن الصلوات في مرض الموت هل يجوز فتال لا * وسئل جبر الوري وأبو يوسف ابن محمد عن الشيخ الفاني هل تجب عليه الفدية عن الصلوات كما تجب عليه عن الصوم وهو سئل فقال لا كذا في التتارخانية * في فتاوى أهل سمرقند رجل صلى خمس صلوات ثم انه لم يقرأ في الاولين من إحدى الصلوات الخمس ولا يعلم تلك فانه يعيد الفجر والمغرب احتياطاً ولو تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من أية صلاة تركها قالوا يعيد صلاة الفجر والوتر ولو تذكر انه ترك القراءة في ركعتين يعيد صلاة الفجر والمغرب والوتر ولو تذكر انه ترك القراءة في اربع ركعات يعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الوتر والفجر والمغرب كذا في المحيط * تارك الصلاة بعد الايقين كذا في الكافي في باب قضاء الفوائت

(الباب الثاني عشر في سجود السهو)

وهو واجب كذا في التبيين * هو الصحيح كذا في الهداية * والوجوب مقيد بما اذا كان الوقت صالحاً حتى ان من عليه السهو في صلاة الصبح اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط عنه السجود وكذا اذا سهوا في قضاء الفائتة فلم يسجد حتى اجزت وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام بسقط السهو كذا في البحر الرائق * وفي القنية لورثي النفل على فرض سهواً لم يسجد كذا في النهر الفائق * ومحله بعد السلام سواء كان من زيادة أو نقصان ولو سجد قبل السلام اجزأه عندنا كذا رواية الاصول وبأقوى تسليمين هو الصحيح كذا في الهداية * والصواب ان يلزم تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه اشار في الاصل كذا في الكافي * وبسليم عن عيمه كذا في الزاهدي * وكيفية أن يكبر بعد سلامة الاول ويجزأ ساجداً ويسبح في سجوده ثم يفعل ثانياً كذا في التتارخانية ثم يسلم كذا في المحيط * وبأقوى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح وقيل يأتي بها في القعدة الاولى كذا في التبيين * والاحوط أن يصلي في القعدة كذا في فتاوى قاضيان * وحكم السهو في الفرض والنفل سواء كذا في المحيط * قال في الفتاوى القعدة بعد سجدي السهو ليست بركن وانما أمر بها بعد سجدي السهو ليقع ختم الصلاة بها حتى لو تركها انقضى وذهب لانفساد صلاته كذا قاله الحلواني كذا في السراج الوهاج * وفي الوالوجية الاصل في هذا ان المتروك

ثلاثة انواع فرض وسنة وواجب في الاول ان امسكته التداول بالقضاء يقضي والا فسدت صلاته وفي الثاني لا تفسد لان قيامها بأركانها وقد وجدت ولا يجزئ بسجدي السهو وفي الثالث ان تركها ساهياً بجبر بسجدي السهو وان تركها عمداً لا كذا في التتارخانية * وظاهر كلام الحكم الفقير انه لا يجب السجود في العمد وانما تجب الاعادة جبراً لنقصانه كذا في البحر الرائق * ولا يجب السجود الا بترك واجب أو تأخير أو تأخير ركن أو تقديمه أو تكراره أو تغيير واجب بأن يجهر فيما يخاف وفي الحقيقة وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب كذا في الكافي * ولا يجب ترك التعوذ والسمعة في الاولى والثانية وتكبيرات الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العمد ولا يجب ترك رفع اليدين في العبدتين وغيرهما ومن ذلك ما لو سلم عن الشمال أو لاساهياً ولو ترك القومة ساهياً بأن لمخط من الركوع وساجداً في فتاوى قاضي خان ان عليه السجود عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير (ثم واجبات الصلاة انواع) (منها) قراءة الفاتحة والسورة اذا ترك الفاتحة في الاولين أو احدهما يلزمه السهو وان قرأ الفاتحة والسورة في الثانية ونسى الباقي لاسهواً وعليه وان بقي الاكثر كان عليه السهو وأما ما كان أو منقراً كذا في فتاوى قاضي خان * وان تركها في الاخرين لا يجب ان كان في الفرض وان كان في النفل أو الوتر وجب عليه كذا في البحر الرائق * ولو تركها في الاولين يجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو اعادها بعد السورة أو تكررها في الاخرين كذا في التبيين * ولو قرأ الفاتحة الا حرفاً أو قرأ اكثرها ثم اعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين كذا في الظهيرية * ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السورة يجب عليه سجود السهو وكذا لو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة كذا في التبيين * ولو قرأ الفاتحة وآيتين فخرأ كما ساهياً ثم تذكر عادواً ثم ثلاث آيات وعليه سجود السهو كذا في الظهيرية * ولو أجزأ الفاتحة عن السورة فعليه سجود السهو كذا في التبيين ولو قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة لا يلزمه السهو وهو الاصح * ولو قرأ في ركوعه أو سجوده أو تشهدته يلزمه وهذا اذا بدأ بالقراءة ثم بالشهادة وان بدأ بالشهادة ثم بالقراءة فلا سهو عليه كذا في محيط السرخسي * ولو لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لاسهواً وعليه في ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الفتاوى * ولو لم يقرأ شيئاً من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ان كان متمتعاً فقد اساء وان كان ساهياً كان عليه سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا حرج عليه في العمد ولا سجود عليه في السهو وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضي خان * ومن سهواً فاتحة الكتاب في الاولى او في الثانية وتذكر بعد ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفاتحة ثم بالسورة قال الفقيه ابو الليث يلزمه سجود السهو وان كان قرأ حرفاً من السورة وكذلك اذا تذكر بعد الفراغ من السورة أو في الركوع او بعد ما رفع رأسه من الركوع فانه يأتي بالفاتحة ثم يعيد السورة ثم يسجد للسهو وفي الخلاصة اذا ركع ولم يقرأ السورة رفع رأسه وقرأ السورة واعاد الركوع وعليه السهو وهو الصحيح كذا في التتارخانية * واذا قرأ في الركعة الاولى سورة وقرأ في الركعة الثانية سورة قبلها فلا سهو عليه كذا في المحيط * وفي الوالوجية المصلي اذا تلا آية السجدة ونسى أن يسجد لها ثم ذكرها وسجد لها وجب عليه سجود السهو لانه تارك للوصل وهو واجب وقيل لاسهواً وعليه والاول اصح كذا في التتارخانية * اذا اراد أن يقرأ في صلاته سورة فاختار سورة أخرى لاسهواً وعليه كذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) تعيين القراءة في الاولين كذا في البحر الرائق * (ومنها) رعاية الترتيب في فعل مكرر فلو ترك سجدة من ركعة فتذكرها في آخر الصلاة سجدها وسجد للسهو ولترك الترتيب فيه وليس عليه اعادة ما قبلها ولو قدم الركوع على القراءة يلزمه السجود لكن لا يعتد بالركوع في فرض اعادته بعد القراءة كذا في البحر الرائق * (ومنها) تعديل الاركان وهو الطمأنينة في الركوع والسجود وقد اختلف في وجوب السجود بترك بناء على انه واجب او سنة والمذهب الوجوب ولزوم السجود بتركها ساهياً وصححه في البدائع كذا في البحر الرائق * (ومنها) القعدة الاولى حتى لو تركها يجب عليه السهو كذا في التبيين * (ومنها) التشهد فاذا تركه في القعدة الاولى او الاخيرة وجب عليه سجود السهو وكذا اذا ترك بعضه كذا في التبيين * سواء كان في الفرض او النفل كذا في البحر الرائق * ولو قرأ التشهد في القيام ان كان في الركعة الاولى لا يلزمه شيء وان كان في الركعة الثانية اختلف المشايخ فيه

والصحيح انه لا يجب كذا في الظهيرة * ولوتشهد في قياسه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعد جازمه
 سجود السهو وهو الاصح لان بعد الفاتحة محل قراءة السورة فاذا تشهد فيه فقد اخرج الواجب وقبلها محل الشاء
 كذا في التبيين * ولوتشهد في الاخرين لا يلزمه السهو كذا في محيط السرخسي * واذا فرغ من التشهد
 وقرأ الفاتحة سهوا فلا سهو عليه واذا قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو وكذلك اذا قرأ الفاتحة ثم
 التشهد كن عليه السهو كذا يروى عن أبي حنيفة رحمه الله في الوقفات الناطقية وذكره في كذا اذا بدأ في موضع
 التشهد بالقراءة ثم تشهد فعليه السهو ولو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه ولو قرأ التشهد قائما أو راكعا
 أو ساجدا لا سهو عليه هكذا في المحيط * ولو كرر التشهد في القعدة الاولى فعليه السهو وكذلك
 لو زاد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في المختبرات
 واختلافه في قدر الزيادة فقال بعضهم يجب عليه سجود السهو بقوله النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لا يجب
 عليه - حتى يقول صلى الله عليه وسلم والاول اصح * ولو كرر في القعدة الثانية فلا سهو عليه كذا في التبيين
 واذا نسي قراءة التشهد حتى لم يتركها وتشهد وعليه السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
 تعالى كذا في المحيط * ويجب اذا قعد فيما يقام أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد اراد بالقيام اذا
 استتم قائما أو كن الى القيام أقرب فانه لا يعود الى القعدة هكذا في فتاوى قاضيان وسجد السهو * ولو عاد الى
 القعود تفسد صلاته على الصحيح كذا في التبيين * وان لم يكن كذلك بقعد ولا سهو عليه كذا في فتاوى
 قاضي خان * وهو الاصح هكذا في الهداية والتبيين * ويعتبر ذلك بالنصف الاصل من الانسان ان كان
 النصف الاصل مستويا كان الى القيام اقرب والا كذا في الكافي * وفي رواية اذا قام على ركبته
 لينهض بقعد وعليه السهو ويستوى فيه القعدة الاولى والثانية وعليه الاعتماد وان رفع اليه
 وركبته على الارض لم يرفعهما لاسهوا عليه هكذا يروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى
 قاضي خان * وكذا اذا سجد في موضع الركوع أو ركع في موضع السجود أو ركز ركعا أو قدم الركبن أو اخره
 في هذه الفصول كلها يجب سجود السهو وفي القدوري ومن ترك من صلاته فعلا وضع فيه ذكر فعله
 سجود السهو لان الفعل اذا وضع فيه ذكر فذلك اماره كونه مقصودا في نفسه فممكن بتركه النقص في صلاته
 فيجب سجده بسجدة السهو وان كان فعلا لم يوضع فيه ذكر فليس فيه سجود السهو كوضع العين على الشمال
 والقومة التي بين الركوع والسجود واذا قعد المصلي في صلاته وتهدى ثم سلكه صلى ثلاثا أو اربعاً
 حتى شغل ذلك عن التسليم ثم استيقن انه صلى اربعاً فأنه صلاته عليه سجدة السهو وان سلك في ذلك بعد ما سلم
 تسليمة واحدة فلا سهو عليه واذا أحدث في صلاته وذهب ليتوضأ فوقع له هذا التسليمة حتى شغل عن
 الوضوء ساعة فعليه سجدة السهو كذا في المحيط (ومنها القنوت) فاذا تركه يجب عليه السهو وتركه يفتق
 برفع رأسه من الركوع ولو ترك التكبير التي بعد القراءة قبل القنوت سجد السهو لانهما جزءان تكبيرات
 العيد كذا في التبيين (ومنها تكبيرات العيدين) قال في البدائع اذا تركها أو نقص منها أو زاد عليها
 أو أتى بها في غير موضعها فانه يجب عليه السجود كذا في البحر الرائق * ويستوى في الزيادة والنقصان
 القليل والكثير فقد روى عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله اذا سها الامام عن تكبيرة واحدة في صلاة العيد
 بسجد السهو كذا في الذخيرة * وذكر في كشف الاسرار ان الامام اذا سها عن التكبيرات حتى ركع فانه يعود
 الى القيام بخلاف المسبوق اذا ترك الامام في الركوع فانه يأتي بالتكبيرات في الركوع كذا في البحر الرائق *
 ولو ترك التكبيرات في صلاة العيد وجب عليه السهو لانها واجبة بعد التكبيرات العيد بخلاف
 تكبيرة الركوع الاول لانها ليست ملزمة بها كذا في التبيين * السهو في الجمعة والعيدين والمكوبة
 والتطوع واحد الا ان ما يخفى قالوا لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة لتلايق الناس في قسنة كذا
 في المختبرات فافلا عن المحيط (ومنها الجهر والاضواء) حتى لو جهر فيما يخاف أو خاف فيما يجهر وجب
 عليه سجود السهو واختلافه في مقدار ما يجب به السهو منها قيل يعتبر في الفصلين بقدر ما تجوز به
 الصلاة وهو الاصح ولا فرق بين الفاتحة وغيرها * والمنفرد لا يجب عليه السهو بالجهر والاضواء لانها
 من خصائص الجماعة هكذا في التبيين * وان جهر بالتهويد أو بالتسمية أو بالتأمين لاسهوا عليه كذا

في فتاوى قاضي خان (فصل) سهو الامام بوجوب عليه وعلى من خلفه السجود كذا في المحيط * ولا يشترط
 أن يكون مقتديا به وقت السهو حتى لو أدرك الامام بعد ما سها يلزمه أن يسجد مع الامام تبعاله ولو دخل
 معه بعد ما سجد سجدة السهو يتابعه في الثانية ولا يفتي الاولى وان دخل معه بعد ما سجد سجدة السهو لا يقضيها
 كذا في التبيين * سهو المؤتم لا يوجب السجدة ولو ترك الامام سجود السهو فلا سهو على المأموم كذا في المحيط *
 والمسبوق يتابع الامام في سجود السهو ثم يقوم الى قضاء ما سبق به ولا يعيد في آخر صلاته * والا حق
 اذا سجد السهو مع الامام لا يعتد به ويسجد في آخر صلاته * وينبغي للمسبوق أن يكتسب ساعة بعد سلام الامام
 لجواز أن يكون على الامام سهوا هكذا في محيط السرخسي * ولو لم يتابع الامام في سجود السهو وقام
 الى القضاء لا يسقط عنه ويسجد في آخر صلاته * ولو سلم الامام فقام المسبوق ثم تذكر الامام أن عليه
 سهوا فجدد قبل أن يقيد المسبوق الركعة بسجدة فعليه أن يرفض ذلك ويعود الى متابعتة ثم اذا سلم الامام
 قام الى القضاء ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولو لم يعد الى متابعة الامام ومضى على قضاؤه
 فانه تجوز صلاته ويسجد للسهو بعد فراغه استحسانا * ولو سجد الامام بعد ما قيد هذا المسبوق الركعة
 بسجدة فانه لا يعود فان عاد الى متابعتة فحدث صلاته كذا في السراج الوهاج * ولو سها الامام في صلاة الخوف
 بسجد السهو وتابعه فيه الطائفة الثانية وأما الطائفة الاولى فاتفقوا بسجدون بعد الفراغ من الاتمام كذا
 في البحر الرائق * والا حق لا يسجد للسهو فيما يقضي والمسبوق يسجد للسهو فيما يقضي ولو سها
 امامه ولم يسجد للمسبوق معه وسها هو فيما يقضي يكفيه سجدة واحدة والمقيم خلف المسافر حكمه *
 المسبوق في سجدة السهو * الامام اذا سها ثم أحدث فقدم مسبوقا فاتفقوا الا السلام فانه يقدم رجلا أدرك
 اول الصلاة فيسلم ويسجد للسهو ويسجد معه المسبوق فان لم يكن فيهم من أدرك اول الصلاة قام كل واحد الى
 قضاء ما سبق به ويسجد كل واحد لسهو في آخر صلاته كذا في محيط السرخسي * رجل صلى
 الظهر خمسا وقعد في الرابعة قدر التشهدان تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة أنها الخامسة عاد الى
 القعدة وسلم كذا في المحيط * ويسجد للسهو كذا في السراج الوهاج * وان تذكر بعد ما قيد الخامسة
 بالسجدة أنها الخامسة لا يعود الى القعدة ولا يسلم بل يضيف اليها ركعة اخرى حتى يصير شفعاً ويشهد ويسلم
 هكذا في المحيط * ويسجد للسهو استحسانا كذا في الهداية * وهو المختار كذا في الكفاية * ثم تشهد ويسلم
 كذا في المحيط * والركعتان نافلتان ولا تنويان عن سنة الظهر على الصحيح كذا في الجوهر النيرة * قالوا في
 العصر لا يضم اليها سادسة وقبل يضم وهو الاصح كذا في التبيين * وعليه الاعتماد لان التطوع انما يكره
 بعد العصر اذا كان عن اختيار واما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره كذا في فتاوى قاضي خان * وفي القبر
 اذا قام الى الثالثة بعد ما قعد قدر التشهد وقيد بها بالسجدة لا يضم اليها الرابعة كذا في التبيين *
 وصرح في التبيين بان الفتوى على رواية هشام من عدم الفرق بين الصبح والعصر في عدم كراهة الضم كذا
 في البحر الرائق * واذا لم يقعد قدر التشهد في القبر بطل فرضه بترك القعود على الركعتين * والتفعل
 قبل القبر باكثر من ركعتي القبر مكره بخلاف ما اذا قام الى الخامسة في العصر قبل ان يقعد في الرابعة
 وقيد بها بالسجدة حيث يضم اليها سادسة لان التنفل قبل العصر ليس بمكره هكذا في التبيين * وان لم يقعد
 على رأس الرابعة حتى قام الى الخامسة ان تذكر قبل ان يقيد الخامسة بالسجدة عاد الى القعدة هكذا في
 المحيط * وفي الخلاصة ويشهد ويسلم ويسجد للسهو كذا في التارخانية * وان قيد الخامسة
 بالسجدة ففسد ظهره عندنا كذا في المحيط * ونحو ذلك صلاته فلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى
 ويضم اليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شيء عليه كذا في الهداية * ثم اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله
 تعالى في وقت الفساد فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كما وضع رأسه للسجود تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله
 تعالى لا تفسد صلاته حتى يرفع رأسه من السجود ففرض السجود عند أبي يوسف رحمه الله تعالى بتأدي بوضع
 الرأس وعند محمد رحمه الله تعالى بالوضع والرفع كذا في المحيط * قال نضر الاسلام في الجامع الصغير والمختار
 للفتوى قول محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية * وفائدة الاختلاف تظهور فيما اذا أحدث في هذه السجدة
 عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمكنه املاحتها وعند محمد رحمه الله تعالى يمكنه فيذهب ويتوضأ كذا في

انما يؤمن بآيات الذين اذا ذكرها سجدا وسجدوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون ١٠ و ص
عند قوله فاستغفر ربك وخزوا كما خاضوا ١١ وحس السجدة عند قوله لا يسأمون ١٢ والتجسم
عند قوله فاسجدوا لله واعبدوا ١٣ واذا السماء انشقت عند قوله فالحمد لله لا يؤمنون واذا قرئ عليهم
القرآن لا يسجدون ١٤ واقرأ باسم ربك عند قوله واسجد واقترب هكذا في العيني * والسجدة
واجبة في هذه المواضع على السامع والسماع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد كذا في الهداية * رجل قرأ آية
السجدة لا يلزمه السجدة بتحرك الشفتين وانما يجب اذا صح الحروف وحصل به صوت سمع هو وغيره اذا قرب
اذنه الى فمه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قرأ آية السجدة الا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ
الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا أن يقرأ أكثر آية السجدة بحرف السجدة * وفي مختصر البحر لو
قرأ واسجد وسكت ولم يقل واقترب يلزمه السجود كذا في التبيين * رجل سمع آية السجدة من قوم من كل
واحد منهم حرفا ليس عليه أن يسجد لانه لم يسمعها من تال كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل في وجوب
السجدة ان كل من كان من اهل وجوب الصلاة اما اداء أو قضاء كان اهلا لوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا كذا
في الخلاصة * حتى لو كان التالي كافرا أو مجنونا أو صبيانا أو نكاحا أو نكاحا أو عقيب الظهر دون العشرة
والاربعة لم يلزمهم وكذا السامع كذا في الزاوي * ولو سمع منهم مسلم عاقل بالغ تجب عليه لسماعه ولو قرأ
المحدث أو الجنب أو المعتصم عليهم ما وكذا المريض * ولا تجب اذا سمعها من طير أو حمار * ومن
النائم الصحيح انما تجب * وان سمعها من الصدى لا تجب عليه كذا في الخلاصة * النائم اذا اخبرانه
قرأ آية السجدة في حال النوم تجب عليه * وفي النصاب هو الاصح كذا في التتارخانية * ولو قرأها
سكران تجب عليه وعلى من سمعها كذا في محيط السرخسي * المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلاتها لم
تسجد لها حتى حاضت سقطت عنها السجدة كذا في المحيط * مصلي التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها
ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها لا يلزمه إعادة تلك السجدة * وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة
ثم ارتد والعباد بالله ثم أسلم لم تجب عليه تلك السجدة * ولا تجب السجدة بكتابة القرآن كذا في فتاوى
قاضي خان * اذا قرأ آية السجدة بالفارسية فعليه وعلى من سمعها السجدة فهم السامع أو لا اذا اخبر
السامع انه قرأ آية السجدة * وعند ههنا كان السامع يعلم انه يقرأ القرآن يلزمه والا فلا كذا في الخلاصة *
وقيل تجب بالاجماع هو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقا لكن يعذر بالتأخير
ما لم يعلم * وان تلاها وهو أصم فلم يسمع وجب عليه السجدة كذا في الخلاصة * اذا قرأ آية السجدة
بالجهالة لم تجب السجدة كذا في السراجية * واذا تلا الا امام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه سواء
سمعها منه أم لا سواء كان في صلاة الجهر أو الخفية الا انه يستحب أن لا يقرأها في صلاة الخفية * ولو سمعها
من الامام اجنبى ليس معهم في الصلاة ولم يدخل معهم في الصلاة لم يلزمه السجود كذا في الجوهرية النيرة * وهو
الصحيح كذا في الهداية * سمع من امام قد دخل معه قبل ان يسجد سجدة معه وان دخل في صلاة الامام بعد
ما سجدها الامام لا يسجد لها وحدها اذا أدرك في آخر تلك الركعة اما لو أدرك في الركعة الاخرى يسجد لها بعد
الفراغ كذا في الكافي * وهكذا في النهاية * وان تلا المأموم لم يلزم الامام ولا المأموم السجود لافي الصلاة
ولا بعد الفراغ منها كذا في السراج الوهاج * ولو سمع المصلي من اجنبى يسجد بعد الفراغ ولو سجدا في
الصلاة لا يجزئه ولا تصد صلاته كذا في التهذيب * هو الصحيح كذا في الخلاصة * هذا اذا لم يقرأ المصلي
السامع غير المأموم فان قرأها أو لاثم سمعها فسجد لها لم يدها في ظاهر الرواية * وان سمعها أو لاثم تلاها
ففيه روايتان وجرم في السراج بانه لا يسجد لها كذا في النهر الفائق * وان قرأ آية السجدة في الصلاة فان
كانت في وسط السورة فالأفضل ان يسجد ثم يتنوم ويختم السورة ويركع ولو لم يسجد ويركع ونوى السجدة يجزئه
قياسا وبه تأخذ ولو لم يركع ولم يسجد وانتم السورة ثم ركع ونوى السجدة لا يجزئه ولا يسقط عنه الركوع وعليه
قضاؤها بالسجود مادام في الصلاة * وذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزما انه اذا قرأ بعد آية السجدة
ثلاث آيات ينقطع الفور ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال نعم الاثمة الخلو في لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من
ثلاث آيات كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كانت يختم السورة فالأفضل أن يركع بها ولو سجدا لم يركع فلا بد

من أن يقرأ شيئا من السورة الاخرى بعد ما رفع رأسه من السجود * ولو رفع ولم يقرأ شيئا ورصع جاز
وان لم يركع ولم يسجد وتجاوز الى موضع آخر فليس له أن يركع بها وعليه أن يسجد مادام في الصلاة ولو كانت
السجدة في آخر السورة وبعد ما اثنان أو ثلاث فهو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجدا فاذا أراد أن
يركع بها جاز له أن يختم السورة ويركع ولو سجدها ثم قام بختم السورة ويركع فان وصل اليها شيئا آخر من
سورة اخرى فهو أفضل هكذا في المختبرات * واذا سجدها ركع لها على حدة على الفور يعود الى القيام
ويستحب أن لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاث آيات ثم يركع كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج *
ولو قرأ آية السجدة في الصلاة فاراد أن يركع بها يحتاج الى النية عند الركوع فان لم يوجد منه النية عند
الركوع لا يجزئه عن السجدة * ولو نوى في ركوعه اخلاف المشايخ فيه قال بعضهم يجزئه وقال بعضهم
لا يجزئه هكذا في المختبرات * والظاهر أنه لا يجوز كذا في شرح ابن المكارم * وفي البدائع ولو نوى
بعد رفع الرأس من الركوع لا يجزئه بالاجماع كذا في البحر الرائق * ولو نواها في الركوع عقب التلاوة
ولم ينوها المقتدى لا ينوب عنه ويسجد اذا سلم امامه وبعد القعدة ولو تركها تفسد صلاته كذا في القنية *
اجعوا على ان سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلاة وان لم ينو للتلاوة كذا في الخلاصة * المصلي اذا نسي سجدة
التلاوة في موضعها ثم ذكرها في الركوع أو السجود أو في القعدة فانه يجزئها ساجدا ثم يعود الى ما كان فيه
وبعده استحسانا وان لم بعد جازت صلاته كذا في الظهيرية في فصل السهو * اذا قرأ الامام آية السجدة
وبعض القوم في الرحبة فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الرحبة أنه كبر للركوع فركع وانما قام الامام
من السجدة فكبر فظن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم ان لم يزيدوا على ذلك لم تفسد
صلاتهم * المصلي اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالي ان قصد به اتباع التالي تفسد صلاته *
والمتحجب في غير الصلاة أن يسجد السامع مع التالي ولا يرفع رأسه قبله كذا في الخلاصة * ومن المتحجب أن
يتقدم التالي ويصف القوم خلفه فيسجدون * وذكر ابو بكر أن المرأة تصلح اماما للرجل فيها كذا في البحر
الرائق * ومن حكم هذه السجدة التداخل حتى يكتفي في حق التالي بسجدة واحدة وان اجتمع في حق
التلاوة والسماع * وشرط التداخل اتحاد الالة واتحاد المجلس حتى لو اختلف المجلس واتحدت الالة
أو اتحد المجلس واختلفت الالة لا تداخل كذا في المحيط * ولو تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر
الوجوب عليه * ولو تبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر الوجوب عليه لا على السامع على قول أكثر
المشايخ وبه تأخذ كذا في العتبية * والمجلس واحد وان طال أو اكل لقمة أو شرب شربة أو قام أو مشى
خطوة أو خطوتين أو اتقل من زاوية البيت أو المسجد الى زاوية الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان *
وان اتقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب وان اتقل فيه من دار الى دار في كل موضع
يصح الاقدا يجعل كمكان واحد وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن راكبها في الصلاة
كذا في فتاوى قاضي خان * وان استقل بالتسيج أو التليل أو القراءة لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها ثم
ركب على الدابة ثم نزل قبل السير لم يقطع أيضا ولو قرأها فسجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم أعاد تلك
السجدة لا تجب عليه اخرى ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة اخرى قبل أن تسير فعليه
سجدة واحدة يسجد لها على الارض * ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدة واحدة وكذا اذا قرأها راكبا ثم نزل
قبل أن تسير فقرأها فعليه سجدة واحدة يسجد لها على الارض كذا في الجوهرية النيرة * واعتبر تبدل
المجلس دون الاعراض حتى لو قال لا اقرأنا ثم قرأ في مجلسه كفته سجدة * ويتكرر في تسدية الثوب
والدياسة وركب الارض هكذا في الكافي * وفي الانتقال من غصن الى غصن في أصح الاقوال هكذا
في المختبرات * ولو قرأها وهو ماش يلزمه بكل قراءة سجدة وكذا ان كان يسبح في الماء في بحر أو نهر عظيم *
اما اذا كان يسبح في حوض أو غدير له حدة معلوم فالصحيح انه يتكرر وكذا لو قرأها حول الرمح في الطاحونة
الصحيح انه يتكرر كذا في الخلاصة * وان عمل علا كثيرا بارأ كل كثيرا أو نام مضطجعا أو باع أو نحو
تجب استحسانا لان المجلس تبدل بهذه الاعمال اسماء صافا اليها عرفا كذا في محيط السرخسي *
والسجدة التي وجبت في الصلاة لا تؤدى خارج الصلاة كذا في السراجية * وهكذا في الكافي * ويكون

آثم بتركها كذا في البحر الرائق * هذا اذا لم يفسدها قبل السجود فان اتسدها قضاها خارجها *
ولو بعد ما سجدها لا يفسدها كذا في القنية * ولو قرأ القرآن في الركوع أو السجود لا يلزمه سجود
التلاوة * قال رضي الله عنه وعندي انها تجب ولكن تتأذى فيه كذا في الظهيرية * ولو قرأها فسجد
ثم افتتح الصلاة مكانه ثم قرأها ثانياً عليه سجدة أخرى وان كان لم يسجد للاولى عليه سجدة واحدة حتى لو لم
يؤدّها تسقط ولو تلاها في ركعة فسجدها ثم أعادها في تلك الركعة لا تجب ثانياً كذا في محيط السرخسي *
المصلي اذا قرأ آية السجدة في الاولى ثم أعادها في الركعة الثانية والثالثة وسجد للاولى ليس عليه أن يسجدها
وهو الاصح كذا في الخلاصة * ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة
أخرى يسجد سجدة أخرى في ظاهر الرواية قبل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ أو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد
حتى سلم فقرأها مرة أخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى كذا في فتاوى قاضي خان * قرأ آية
السجدة في ركعة ثم أحدث فانصرف فتوضأ ثم عاد وسجد عليها من غير عليه سجدة ثان كذا في محيط السرخسي *
ولو تلا آية السجدة في الصلاة أو معها من غير فسجد لها ثم أحدث فتوضأ وبني معها من وجبت عليه سجدة
أخرى ويسجد اذا فرغ من الصلاة بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلاة ثم أحدث فتوضأ وبني ثم تلا تلك
الآية لم تجب عليه سجدة أخرى كذا في الظهيرية * ولو تلاها في وقت مباح فسجدها في أوقات مكروهة
لم تجز ولو تلاها في أوقات مكروهة فسجد في هذه الاوقات جاز ولو قرأها نازلاً ثم أصابه خوف فركب فسجد
أجزأه في حالة الخوف ولا يجزئه في حالة الامن كذا في محيط السرخسي * وشرائط هذه السجدة شرائط
الصلاة الا التحريم * وركنها وضع الجبهة على الارض أو ما يقوم مقامه من الركوع أو الاعماء للمرض
أو الكسوف على الدابة في السفر * وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب
على الدابة يجوز على الارض ويفسدها ما يفسد الصلاة من الحدث والعمد والكلام والفقهة وعليه اعادتها
كالووجدت في سجدة الصلاة الا انه لا وضوء عليه في الفقهة * وكذا اذا اذاع المراءاة تسدها ولو نام فيها
لا تنقض طهارته على الصحيح كذا في البحر الرائق * وسننها التكبير ابتداءً وانها كذا في محيط
السرخسي * هو الظاهر كذا في التبيين * فاذا اراد السجود كبر ولا يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه
ولا تشهد عليه ولا سلام كذا في الهداية * ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثاً ولا ينقص عن الثلاث
كافي المكتوبة كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو لم يذكرفها شيئاً يجزئه
كافي المكتوبة كذا في الخلاصة * ويرفع صوته بالتكبير * والمسحبه ان اذا اراد أن يسجد للتلاوة
يقوم ثم يسجد واذا رفع رأسه من السجود يقوم ثم يسجد كذا في الظهيرية * ثم اذا اراد السجود بنويها
بقوله ويقول بلسانه اسجد لله تعالى سجدة التلاوة الله اكبر كذا في السراج الوهاج * وفي الغنياسة
واذا هو ليس على الفور حتى لو اذاعها في اي وقت كان يكون مؤدباً لا فاضلاً كذا في التتارخانية * هذا في غير
الصلاة اما الصلاة اذا اخرها حتى طالت القراءة تصير قضاءً وبأثم هكذا في البحر الرائق * القاري اذا كان
عنده قوم ان كانوا متابعين للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي أن يقرأ أجهراً وان كانوا
محدثين او يظن انهم يسمعون ولا يسجدون أو يشق عليهم اداء السجدة ينبغي أن يقرأ في نفسه سواء كان
في الصلاة أو خارج الصلاة كذا في الخلاصة * ويكره أن يقرأ النورة ويدع آية السجدة وان قرأ آية
السجدة وحدها في غير الصلاة لا يكره * والمسحبه أن يقرأ معها آية أو آيتين كذا في فتاوى قاضي خان *
وان لم يقرأ معها شيئاً لم يضره كذا في الخلاصة * (ومما يصل بذلك مسائل سجدة الشكر) وسجدة الشكر
لا عبرة لها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي مكروهة عنده لا شاب عليها وتركها أولى * وقال أبو يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى هي قربة شاب عليها وصورتها عندهما أن من تجددت عنده نعمة ظاهرة أو وزقه
الله تعالى ولداً أو حالاً أو وجد ضالة أو اندفعت عنه نقمة أو شفي مرض له أو قدم له غائب يستحب له أن يسجد
شكر الله تعالى مستقبل القبلة بحمد الله فيها ويسجد ثم يكبر أخرى فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة كذا في
السراج الوهاج * قال في الحجة ولا يمنع العباد من سجدة الشكر لما فيها من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى
كذا في التتارخانية * ويكره أن يسجد شكر اعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره

كذا في القنية * وأما اذا سجد بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلوات مكروه لان الجهال
يعتقدونهم سنة أو واجبة وكل مباح يؤدى اليه فذكره هكذا في الزايدى *
(الباب الرابع عشر في صلاة المريض)

اذا عجز المريض عن القيام صلى قاعداً ركع ويسجد كذا في الهداية * واضح الاقوال في تفسير العجز أن
يلحقه بالقيام ضرر وعليه الفتوى كذا في معراج الدرانية * وكذلك اذا خاف زيادة المرض أو إبطاء البرء
بالقيام أو دوران الرأس كذا في التبيين * أو يجحد وجعاً لذلك فان لحقه نوع مشقة لم يجز ترك ذلك القيام كذا
في الكافي * ولو كان قادراً على بعض القيام دون تمامه يؤمر بان يقوم قد وما قدر حتى اذا كان قادراً
على أن يكبر قائماً ولا يقدر على القيام للقراءة أو كان قادراً على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر بان
يكبر قائماً ويقرأ درماً يقدر عليه قائماً ثم يقعد اذا عجز قال شمس الاثمة الخلو في رجه الله تعالى هو المذهب الصحيح
ولو ترك هذا خفت ان لا تجوز صلاته كذا في الخلاصة * ولو قدر على القيام متكئاً الصحيح انه يصلي قائماً
متكئاً ولا يجزئه غير ذلك * وكذلك لو قدر على أن يعتمد على عصا أو على خادم له فانه يقوم ويكبر كذا
في التبيين * المريض اذا صلى في بيته يستطيع القيام واذا خرج لا يستطيع اخلف المشايخ رحمهم الله تعالى
فيه المختار انه يصلي في بيته قائماً أو به يقف هكذا في المصنوعات * ثم اذا صلى المريض قاعداً كيف يقعد
الاصح أن يقعد كيف ينسبر عليه هكذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح هكذا في العيني شرح الهداية *
واذا لم يقدر على القعود مستوياً أو قدر متكئاً أو مستنداً الى حائط أو انسان يجب أن يصلي متكئاً أو مستنداً
كذا في الذخيرة * ولا يجزئه أن يصلي مضطجعا على المختار كذا في التبيين * وان عجز عن القيام
والركوع والسجود وقدر على القعود يصلي قاعداً بالاعماء ويجعل السجود اخفض من الركوع كذا في فتاوى
قاضي خان * حتى لو سوى لم يصح كذا في البحر الرائق * وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقدر على
القيام فالمسحبه أن يصلي قاعداً بالاعماء وان صلى قائماً بالاعماء جاز عندنا هكذا في فتاوى قاضي خان * والموتى
يسجد للسم والاعماء كذا في المحيط * ويكره للموتى أن يرفع اليه عوداً أو وسادة ليسجد عليه فان فعل
ذلك ينظر ان كان يخفض رأسه للركوع ثم للسجود اخفض من الركوع جازت صلاته كذا في الخلاصة *
ويكون مسيحاً هكذا في المصنوعات * وان كان لا يخفض رأسه لكن يوضع العود على جبهته لم يجز هو الاصح
فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلاته كذا في الخلاصة * وان كان
يجبته بمرح لا يستطيع السجود عليه لم يجزئه الاعماء وعليه أن يسجد على انفه وان لم يسجد على انفه أو أماً لم
يجز صلاته كذا في الذخيرة * وان تعذر القعود أو ما بالركوع والسجود مستلقياً على ظهره وجعل رجله
الى القبلة وينبغي أن يوضع تحت رأسه وسادة حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الاعماء بالركوع والسجود *
وان اضطلع على جنبه ووجهه الى القبلة أو أماً جازاً والاول كذا في الكافي * وان لم يستطيع على
جنبه الايمن فعلى الايسر كذا في السراج الوهاج * ووجهه الى القبلة كذا في القنية * ولو شرع
صحيح في الصلاة قائماً فحدث به مرض يمنعه من القيام صلى قاعداً ركع ويسجد وان لم يستطيع فوضعا
فان لم يستطيع فاضطجعا كذا في التبيين * ومن صلى قاعداً ركع ويسجد ثم صعد ثم صلى عليه قائماً عند
الشحن رحمهما الله تعالى * وان صلى بعض صلاته بالاعماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف عندهم
جميعاً كذا في الهداية * هذا اذا قدر على ذلك بعد ما ركع وسجد أما اذا قدر بعد الافتتاح قبل الاداء صح
له البناء كذا في الجوهرية النيرة * واذا عجز المريض عن الاعماء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض
الصلاة ولا يعتبر الاعماء بالعين والحاجين ثم اذا خف مرضه هل يلزمه القضاء اختلفوا فيه قال بعضهم ان
زاد عجزه على يوم وليله لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كافي الاعماء وهو الاصح هكذا في فتاوى
قاضي خان * والفتوى عليه كذا في الظهيرية * وان مات من ذلك المرض لاشي عليه ولا يلزمه فدية كذا
في المحيط * رجل صلى أربع ركعات جالساً فاقعد في الركعة الرابعة منها قرأ أو ركع قبل أن يشهد فهو بمنزلة
القيام وبعض كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الحاروي ويسجد لله وكذا في التتارخانية * ولو كان
حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم بعوده ويشهد كذا في فتاوى

قاضي خان * مريض صلى جالساً لم يرفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الرابعة ظن أنها ثالثة فقرأ
وركع وسجد بالأيما فسدت صلاته ولو كان في الثالثة وظن أنها ثالثة فأخذ في القراءة ثم علم أنها ثالثة لا يعود
إلى التشهد بل يقضي في قراءته ويسجد للمصطفى آخر صلاته هكذا في المحيط * وفي التجريد يفعل المريض
في صلاته من القراءة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وإن عجز عن ذلك كله تركه كذا في التتارخانية *
مفارقة المريض للصحيح فيما هو عاجز عنه فاما فيما يقدر عليه فهو كالصحيح * فان كان يعرف القبلة ولكن
لا يستطيع ان توجه الى القبلة ولم يجد أحداً يحمله الى القبلة في ظاهر الرواية أنه يصلي كذلك ولا يعيد فان وجد
أحد يحمله الى القبلة ينبغي ان يأمره حتى يحمله فان لم يأمره وصلى على غير القبلة لا يجوز وكذلك اذا كان
على فراش نجس ان كان لا يجد فراشاً طاهراً أو يجده لكن لا يجد أحداً يحمله الى فراش طاهر يصلي على
الفراش النجس وان كان يجد أحداً يحمله الى فراش طاهر ينبغي أن يأمره حتى يحمله فان لم يأمره وصلى على
الفراش النجس لا يجوز هكذا في المحيط * مريض تحت ثياب نجسة ان كان يحال لا يسطع شيء الا ويتجنب
من ساعته يصلي على حاله وكذا اذا لم يتجنب الثاني لكن يلقه زيادة مشقة بالتحويل كذا في فتاوى قاضي خان *
ومن أغنى عليه خمس صلوات قضى ولو أكثر لا يقضى والجنون كالأغماء وهو الصحيح * ثم الكثرة تعتبر من
حيث الاوقات عند محمد رحمه الله تعالى وهو الأصح * هذا اذا دام الأغماء ولم يبق في المدة أما اذا كان
يفتي بطرفان كان لافاقته وقت معلوم مثل ان يحذف عن المرض عند الصبح مثلاً فيبقى قليلاً ثم يعاوده فيغني
عليه تعتبر هذه الافاقة فيبطل ما قبلها من حكم الأغماء اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت
معلوم لكنه يفتي بقتة فيصلي بسلام الاصحاء ثم يغني عليه فلا عبرة بهذه الافاقة كذا في التبيين * ولو
أغنى عليه بفزع من سبع أو أدنى أكثر من يوم وليلة يسقط عنه القضاء بالاجماع ولو شرب الخمر حتى ذهب
عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط ولو شرب الخمر أو الدواء حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط عنه
التسبيح وجهما الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو نام أكثر من يوم وليلة يقضى * رجل ان صام في
رمضان صلى قاعداً وان افطر يصلي قائماً بصوم ويصلي قاعداً كذا في محيط السرخسي * وان صلى المريض
قبل الوقت عداً أو خطأ مخافة أن يشغله المرض عن الصلاة لم يجزئه وكذلك لو صلى بغير قراءة أو بغير وضوء لم
يجزئه أيضاً فان عجز عن القراءة يومئذ أيما بغير قراءة * رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء فعلى المولى
أن يوضئه ولو كان له امرأة مريضة ليس عليه أن يوضئها كذا في المحيط * كل من لا يقدر على اداء ركن
الاجتماع يسقط عنه ذلك الركن كذا في فتاوى قاضي خان * حتى لو كان به جراحة لا يستطيع أن يسجد
الا ونيل جراحته وهو صحيح فيما سوى ذلك يقدر على الركوع والقيام والقراءة يصلي قاعداً ويؤتي أيما ولو
صلى بالركوع وقعد أو أومأ بالسجود أجزأه والاول افضل هكذا في المحيط * وكذا ان صلى قائماً سلس بوله
أو سال جرحه أو لم يقدر على القراءة ولو صلى قاعداً لم يصبه شيء يصلي قاعداً كذا في السراجية * ومن
خاف العدو وان صلى قائماً أو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم عليه فيه وان خرج لم يستطع أن يصلي من الطين
والطير يصلي قاعداً * المريض اذا فاتته الصلاة فقصاها في حالة الصحة فعل كما يفعل الأصحاء ولو قصاها كما
فانت لا يجوز كذا في محيط السرخسي * وان قضى في المرض فوائت الصحة قضاء كما قدر قاعداً
أو مومناً كذا في السراجية * مصل أقدم عند نفسه انساناً فيخبره اذا ساعه ركوع أو سجود يجزئه اذا لم
يمكنه الا بهذا كذا في القنية * ويستحب للمريض أن يؤخر الصلاة الى أن يفرغ الامام من صلاة الجمعة
وان لم يؤخر يكره وهو الصحيح كذا في المضمرات

(الباب الخامس عشر في صلاة المسافر)

أقل مسافة تغير فيها الاحكام مسيرة ثلاثة ايام كذا في التبيين * هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى *
الاحكام التي تغيرها السفر هي قصر الصلاة وإباحة الفطر وامتداد مدة المسح الى ثلاثة ايام وسقوط وجوب
الجمعة والعيد والاضحية وحرمه الخروج على الحزبة بغير محرم كذا في القنية * والمعتبر السير الواسط كذا
في السراجية * وهو سير الابل ومشي الاقدام في اقصر ايام السنة كذا في التبيين * وهل يشترط سير
كل يوم الى الليل اختلفوا فيه الصحيح انه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الاول ومشي الى الزوال وبلغ المرحلة

ونزل وبات فيها ثم كسر في اليوم الثاني كذلك في اليوم الثالث كذلك يصير مسافراً كذا في السراج
الوهاج * ولا معتبر بالفراخ وهو الصحيح كذا في الهداية * ولا يعتبر السير في البر بالسير في البحر ولا السير
في البحر بالسير في البر وانما يعتبر في كل موضع منه ما يلبق بحاله كذا في الجوهرية النيرة * وتعتبر المدة
من اثنى طريق أخذ فيه كذا في البحر الرائق * فاذا قصد بلدة الى مقصده طريقان احدهما مسيرة ثلاثة
ايام واليها والآخر دونها فلك الطريق الا بعد كان مسافراً عندنا هكذا في فتاوى قاضي خان * وان سلك
الا قصر يتم كذا في البحر الرائق * ولو كان في موضع له طريقان احدهما في الماء وهو يقطع في ثلاثة ايام
والثاني في البر وهو يقطع في يومين فانه اذا ذهب في طريق الماء يقصر وفي البر لا يقصر * ولو كان اذا سار
في البر وصل في ثلاثة ايام ولذا سار في البحر وصل في يومين يقصر في البر ولا يقصر في البحر * والمعتبر في البحر
ثلاثة ايام في ربح مستوية غير عالية ولا سائكة كافي الجبل يعتبر فيه ايضا ثلاثة ايام وان كان في السهل تقطع
في أقل منها * ولو كانت المسافة ثلاثاً بالسير المعتاد فصار اليها على القوس جراً حيثما فوصل في يومين أو أقل
قصر كذا في الجوهرية النيرة * وفرض المسافر في الرابعة ركعتان كذا في الهداية * والقصر واجب
عندنا كذا في الخلاصة * فان صلى اربعاً وقعد في الثانية قدر التشهد أجزأه والاخران نافله وبصير مسافراً
لأخيرة السلام وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت كذا في الهداية * وكذا اذا ترك القراءة في الاولين
أو في ركعتيها بطلت صلاته عندنا كذا في التتارخانية * القصر ثابت في حق كل مسافر * سفر
الطاعة والمصلحة في ذلك سواء كذا في المحيط * وكذا الزكيات والمائش هكذا في التهذيب * ولا يقصر
في السن كذا في محيط السرخسي * وبعضهم جوزوا للمسافر ترك السن واختار أنه لا يأتي بها في حال
الخوف ويأتي بها في حال القرار والأمن هكذا في الوجيز للكردي * قال محمد رحمه الله تعالى يقصر
حين يخرج من مصره ويختلف دورا مصر كذا في المحيط * وفي القنية هو المختار وعليه الفتوى كذا
في التتارخانية * الصحيح ما ذكرناه يعتبر بمجاورة عمران المصر لا غير الا اذا كان ثمة قرية أو قرية متصلة
بربض المصر فحينئذ تعتبر بمجاورة القرى بخلاف القرية التي تكون متصلة بفناء المصر فانه يقصر الصلاة وان
لم يجاوز تلك القرية كذا في المحيط * وكذا اذا عاد من سفره الى مصره لم يتم حتى يدخل العمران *
ولا يصير مسافراً بالنية حتى يخرج ويصير مقبلاً بمجاورة كذا في محيط السرخسي * ثم المعتبر بالمجاورة
من الجانب الذي خرج منه حتى لو جاوز عمران المصر وقصر وان كان بجذائه من جانب آخر أبنية كذا
في التبيين * وان كان في الجانب الذي خرج منه محلة منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة
بالمصر لا يقصر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة كذا في الخلاصة * ولا بد للمسافر من قدمه مسافة مقدرة بثلاثة
ايام حتى يترخص برخصة المسافر من الا لا يترخص ابداءه ولو طاف الدنيا جيعها بان كان طالب آتياً أو غريم
أو نحو ذلك * ويكفي في ذلك القصد غلبة الظن يعني اذا غاب على ظنه انه يسافر قصر ولا يشترط فيه
التيقن كذا في التبيين * ويعتبر أن يكون من أهل النية حتى ان ميماً ونفراً انما اذا خرجا الى السفر وسارا
يومين ثم بلغ الصبي واسلم النصراني فالصبي يتم والمسلم يقصر كذا في الزاهدي * ولا يزال على حكم السفر
حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوماً أو أكثر كذا في الهداية * هذا اذا سار ثلاثة ايام أما اذا لم
يسر ثلاثة ايام فعزم على الرجوع أو نوى الإقامة يصير مقبلاً وان كان في المقامة * ونية الإقامة انما تؤثر
بخمسة شرائط * ترك السير حتى لو نوى الإقامة وهو يسير لم يصح * وصلاحيه الموضع حتى لو نوى الإقامة في بر
أو بحر أو جزر لم يصح * واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالرأى كذا في معراج الدراية * قال شمس
الاعنة الحلواني عكر المسلمين اذا قصدوا لموضعاً ومعهم اخيتهم وخيامهم وفساططهم فزولوا مقامة في الطريق
ونصبوا الاخبية والفساطط وعزموا فيها على إقامة خمسة عشر يوماً لم يصيروا مقيمين لانها جولة وليست
بساكن كذا في المحيط * اختلف المتأخرون في الذين يسكنون في الخيام والاخبية في المغارات من الأعراب
والترابكة هل صاروا مقيمين بالنية عن أبي يوسف فيه روايتان في احدهما لا وفي الاخرى قال بصيرون مقيمين
وعليه الفتوى كذا في القنية * وان نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً قصر هكذا في الهداية *
ولو بقي في المصر سنين على غرم انه اذا قضى حاجته يخرج ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً قصر كذا في

التهديب * الحجاج اذا وصلوا بغداد ولم ينووا الإقامة وعزموا ان لا يخرجوا الامع القافلة ويعلمون ان بين هذا الوقت وبين خروج القافلة خمسة عشر يوما فصاعدا يجوز اربعاً ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوماً في موضعين فان كان كل منهما اصلاً لنفسه فهو مكة ومكة والكوفة والحيرة لا يصير مقيماً وان كان احدهما تبعاً لا يخرج حتى يجيب الجمعة على مكانه يصير مقيماً * ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوماً بقرتين التمار في احدهما والليل في الاخرى يصير مقيماً اذا دخل التي نوى المبيتة فيها هكذا في محيط السرخسي * ولا يصير مقيماً بخوله أولاً في القرية الاخرى كذا في الخلاصة * ذكر في كتاب المناسك ان الحجاج اذا دخل مكة في ايام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا تصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق الشرط وقيل كان سبب تفقه عيسى بن ابيان هذه المسئلة وذلك انه كان مشغولاً بطلب الحديث قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت اتم الصلاة فظنني بعض اصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى بد صاحب لي أن يخرج وعزمت على أن اصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أخطأت فانك تقيم بمكة فإلم تخرج منها لا تصير. سافر اقلت أخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت الى مجلس محمد رحمه الله تعالى واشتطت بالفقه كذا في البحر الرائق * حاصر قوم مدينة في دار الحرب وأهل البقي في دار الاسلام في غير مصر ونوا الإقامة خمسة عشر يوماً مصر والآن حالهم متردد بين قرار وفرار فلا تصح نيتهم وان نزلوا في بيوتهم كذا في التمر تاشي * وهذا قال اصحابنا رحمه الله تعالى في تلبس دخول مدينة لا يقضي فيقيم فلا تكون نيته مستقرة وهذا الفصل حجة على من يقول من أراد الخروج الى مكان ويريد ان يترخص برخص السفر نوى مكاناً بعد منه وهذا غلط كذا في البحر الرائق ناقلاً عن معراج الدراية * ومن دخل دار الحرب بامان ونوى الإقامة في موضع الإقامة صحت نيته كذا في الخلاصة * اذا أسلم الرجل من أهل الحرب في دارهم فقلوا باسلامه وطلبوه ليقولوه فخرج هارباً يده مسيرة ثلاثة ايام فهو مسافر وان أقام في موضع محتفياً شهراً أو أكثر لانه صار محارباً بهم وكذا المستامن اذا غدر وطلبوه ليقولوه * وان كان واحداً من هؤلاء مقيماً بمدينة من دار الحرب فلما طلبوه ليقولوه اختفى في مكانة يمت الصلاة لانه كان مقيماً بهذه البلدة فلا يصير مسافراً ما لم يخرج منها وكذلك لو كان أهل مدينة من أهل الحرب اسلوا فقتلهم أهل الحرب وهم مقيمون في مدينتهم فانهم يمتون الصلاة وكذلك ان غلبهم أهل الحرب على مدينتهم فخرجوا منها يريدون مسيرة يوم فانهم يمتون الصلاة وان خرجوا يريدون مسيرة ثلاثة ايام قصروا الصلاة فان عادوا الى مدينتهم ولم يكن المشركون عرضوا لمدينتهم اتوا فيها الصلاة * وان كان المشركون غلبوا على مدينتهم وأقاموا فيها ثم ان المسلمين رجعوا اليها وخلى المشركون عنها فان كانوا اتخذوها داراً ومنزلاً لا يبرحونها فصارت داراً اسلامية يمتون فيها الصلاة وان كانوا لا يريدون أن يتخذوها داراً ولكن يقيمون فيها شهر ثم يخرجون الى دار الاسلام بقصرون الصلاة فيها كذا في المحيط * والاسير في دار الحرب اذا انفلت منهم ووطن على الإقامة خمسة عشر يوماً في غار أو نحو لم يصير مقيماً كذا في الخلاصة * وفي التجنيس عسكر المسلمين اذا دخلوا دار الحرب وغلبوا في مدينة ان اتخذوها داراً يمتون الصلاة وان لم يتخذوها داراً ولكن أرادوا الإقامة بها شهراً أو أكثر فانهم يقصرون كذا في البحر الرائق * وكل من كان تعالى غيره بلزومه طاعته يصير مقيماً باقائه ومسافر ايته وخروجه الى القرى كذا في محيط السرخسي * فيصير الجندی مقيماً في القبا في بنية إقامة الامير في مصر كذا في الكافي في نواقض الوضوء * الاصل أن من يمكنه الإقامة باختياره يصير مقيماً بنفسه ومن لا يمكنه الإقامة باختياره لا يصير مقيماً بنفسه حتى ان المرأة اذا كانت مع زوجها في السفر والرقى مع مولاه والبلد مع استاذة والاجر مع مستاجر والجندی مع اميره فهو لا يصير مقيم بنية أنفسهم في ظاهر الرواية كذا في المحيط * ثم المرأة انما تكون تبعاً للزوج اذا أوطأها مهرها المجل وأما اذا لم يوطأها فلا تكون تبعاً له قبل الدخول والجندی انما يكون تبعاً لاميها اذا كن يزرع من الامير كذا في التبيين * أما اذا كانت اوزاقهم من اموال انفسهم فالعبرة لنيتهم كذا في الظهيرية * المحبوس بالدين والملازم به يعتبر فيه بنية صاحب

الدين ان كان المطلوب معسراً وان كان مومراً يعتبر فيه بنية المطلوب حتى لو عزم أن لا يقضي دينه فهو كالغير كذا في المفصلات * العبد اذا كان بين المولين في السفر فنوى أحدهما الإقامة دون الآخر فان كانا مائياً في خدمته فالعبد يوم خدمته ويقصر يوم خدمته الا سحر وان لم يكن مائياً مائياً قالوا ينبغي أن يصلي أربعاً اعتباراً بالاصل ويقعد على رأس الركعتين لاحتياط كذا في الغياثية * ان لم يعلم التسبع بأقامة الاصل قبل يصير مقيماً او قبل لا يصير مقيماً وهو الاصح لان في لزوم الحكم قبل العلم به خرجاً وضرراً وهو مدفوع شرعاً * العبد اذا خرج مولاه فله ان لم يخبره اتم صلاته وان صلى أربعاً مائياً ما لم يقعد في الثانية ثم اخبره مولاه انه تصد مسيرة فخرج الاصح انه لا يعيد للمائياً كذا في محيط السرخسي * اذا أم العبد مولاه ومعه جماعة من المسافرين فلما صلى ركعة نوى المولى الإقامة صحت نيته في حقه وفي حق العبد ولا يظهر في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى فصل في العبد ركعتين ويقدم واحداً من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاته أربعاً بما اذا يعلم العبد أن المولى نوى الإقامة قال بعضهم يقوم المولى بأربعاً والعبد بصلب اصبعيه أولاً وبشبر باصبعيه ثم يصب اربع أصابع وبشبر باصبعيه الاربع كذا في المحيط * ولو نوى المسافر الإقامة في الصلاة في الوقت انما منفرداً كان أو مقتدياً بمسبوقاً كان أو مدركاً فان كان لاحقاً فنوى الإقامة بعد فراغ امامه لم يتم باختلاف ما لو نوى الإقامة قبل فراغ الامام فان تكلم الا لاحق بعد ما نوى الإقامة صلى أربعاً ان كان في الوقت وان خرج الوقت صلى ركعتين كذا في محيط السرخسي * ولو خرج الوقت وهو في الصلاة فنوى الإقامة فانه لا يقول فرضه الى الاربع في حق ذلك الصلاة كذا في الخلاصة * المسافر اذا نوى الإقامة بعد ما سلم وعلمه سم ولم تصح نيته في هذه الصلاة لانه نوى الإقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لو عاد الى سجود السهو تصح نيته الإقامة وينقلب فرضه أربعاً وتصير السجدة في خلال الصلاة فيبطل وان سجد السهو ثم نوى الإقامة تصح نيته وتصير صلاته أربعاً سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الإقامة في السجدة لانه لما سجد للسهو عادت حرمة الصلاة فصار كالنوى الإقامة فيها * ولو كان مسافراً في أول الوقت ان صلى صلاة السفر ثم أقام في الوقت لا يغير فرضه وان لم يصل حتى أقام في آخر الوقت ينقلب فرضه أربعاً وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة وان أقام بعد الوقت يقضي صلاة السفر كذا في فتاوى قاضي خان * رجل صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم صلى العصر في وقته ثم ترك السفر قبل غروب الشمس ثم ذكر انه صلى الظهر والعصر بغير وضوء يصلي الظهر ركعتين والعصر أربعاً ولو صلى الظهر والعصر وهو مقيم ثم سافر قبل غروب الشمس ثم ذكر انه صلاه بغير وضوء يصلي الظهر أربعاً والعصر ركعتين كذا في محيط السرخسي * مسافر أتم قوماً مسافرين فحدث واستخلف مسافر اقتوى الثاني الإقامة لا يغير فرض من خلفه * وان نوى الامام الإقامة بعد ما حدث قبل أن يخرج من المسجد يصير فرضه وفرض القوم أربعاً كذا في الظهيرية * مسافر اقتدى بمسافر فحدث الامام فاستخلف مقيماً يلزم المسافر الاتمام كذا في محيط السرخسي * وان اقتدى مسافر بمقيم أتم أربعاً وان أقصده يصلي ركعتين بخلاف ما لو اقتدى به بنية النقل ثم افسد حيث يلزم الاربع كذا في التبيين * وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم واتم المقيمين صلاتهم كذا في الهداية * وصاروا منفردين كالسبوق الا أنهم لا يقرؤن في الاصح كذا في التبيين * ويحب للأمام أن يقول اتوا صلاتكم فانما قوم سفر كذا في الهداية * الخليفة اذا سافر يصلي صلاة المسافرين كذا في الذخيرة * ولا يكره الخروج للسفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده وان كان يعلم انه لا يخرج من مصره الا بعد مضي الوقت يلزمه أن يشهد الجمعة ويكره له الخروج قبل ادائها كذا في محيط السرخسي * ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلاثة ايام وما فوقها * والصبي الذي لم يدرك ليس بعزم وكذا المعتوه * والشح الكبير الذي يعقل محرم كذا في المحيط في كتاب الاستحسان والكرامة * واذا دخل المسافر مصره اتم الصلاة وان لم ينو الإقامة فيه سواء دخله بنية الاختيار أو دخله لضرورة الحاجة كذا في الجوهرية الثيرة * عبارة عامة المشايخ ان الاوطان ثلاثة وطن أصلي وهو مولد الرجل أو البلد الذي تاهل به * ووطن مفروق دعى وطن إقامة وهو البلد الذي ينوي المسافر الإقامة فيه خمسة عشر يوماً

أولاً أكثر. ووطن سكنى وهو البلد الذي ينوي الإقامة فيه دون خمسة عشر يوماً. وعبرة المحققين من مشايخنا أن الوطن ووطنان وطن أصلي ووطن إقامة ولم يعتبروا وطن السكنى ووطناً وهو الصحيح هكذا في الكفاية. ويطلق الوطن الأصلي بالوطن الأصلي إذا انتقل عن الأول بأهله وأما إذا لم ينتقل بأهله ولكنه استحدث أهلاً ببلدة أخرى فلا يطلق وطنه الأول ويتم فيه ما ولا يطلق الوطن الأصلي بإنشاء السفر ووطن الإقامة. ووطن الإقامة يطلق بطن الإقامة وإنشاء السفر والوطن الأصلي هكذا في التبيين. ولو انتقل بأهله ومناعه إلى بلد وبقي له دور وعقار في الأول قبل بقى الأول ووطنه واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب كذا في الزاهد. ثم تقدم السفر ليس بشرط لثبوت الوطن الأصلي بالإجماع كذا في المحيط. وهل من شرط وطن الإقامة تقدم السفر عليه فيه روايتان أحدهما لا يكون إلا بعد السفر ثلاثة أيام والثانية يكون ووطناً وان لم يتقدمه سفر ولم يكن بينه وبين أهله ثلاثة أيام كذا في السراج الوهاج. وهو ظاهر الرواية هكذا في الضرر الرائق وشرح منية المصطفى لابن أمير الحاج. المسافر إذا خاف الضرر أو قطع الطريق ولا ينظر الرفقة جازله تأخير الصلاة لأنه بعد منته كذا في فتاوى الغرائب. وما يتصل بذلك الصلاة على الدابة (والسفينه) يجوز التطوع على الدابة خارج المصر ويؤى حيث توجهت الدابة كذا في محيط السرخسي. فان صلى إلى غير ما توجهت الدابة لا يجوز كذا في السراج الوهاج. ولا يجوز في المصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي. والصحيح أن المسافر وغيره المسافر في ذلك سواء بعد أن يكون خارج المصر حتى أن من خرج إلى ضياعه جازله أن يصلي التمتع على الدابة وإن لم يكن مسافراً كذا في المحيط. تكلموا في حد خارج المصر والاصح أنه قد جازل للمسافر القصر فيه كذا في السراج الوهاج. وكيفية الصلاة على الدابة أن يصلي بالإيماء كذا في الخلاصة. وفي الحجة ويصلي قاعداً على السرج أو الألفاء ويركع ويسجد ويشهد ويسلم هكذا في التتارخانية. ويجعل السجود أخفض من الركوع من غير أن يضع رأسه على شيء سائرة دابته أو واقفة كذا في الخلاصة. ولو سجد على شيء وضع عنده أو على سرجه لا يجوز كذا في الضرر الرائق. ويجوز أن يؤى على أي الدواب شاء كذا في السراج الوهاج. ويستوى الجواب عندنا بين أن يفتح الصلاة مستقبل القبلة وبين أن يفتحها مستدبر القبلة كذا في المحيط. وفي الحجة هو المختار كذا في التتارخانية. ويصلون فرادى فإن صلوا جماعة فصلاة الإمام تامة وصلاة القوم فاسدة كذا في الخلاصة. وإذا صلى على الدابة خارج المصر هل أن يسوق الدابة ذكراً شيخ الإسلام في شرح السيران المألة على التفصيل إن كانت الدابة تنساق بنفسها ليس له أن يسوقها فأما إذا كانت لا تنساق بنفسها فساقتها هل تفسد صلاته قال إن كان معه سوط فهيها وضربها لا تفسد لأنه عمل قليل كذا في الذخيرة. والسنن الروائب توافل حتى يجوز على الدابة كذا في التبيين. افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخل قبل الفراغ أكثرهم على أنه ينزل ويتمها نازلاً وهو المأخوذ به كذا في الغيبة. وإذا افتتح التطوع على الأرض قائماً نازلاً كما لم يجوز ولو افتتحها ركعاً قائماً نازلاً جاز كذا في المتون. رجلان في محمل اقتدى أحدهما بالآخر في التطوع اجزأهما وكذلك في الفرض حالة الضرورة كذا في السراجية. سواء كانا في شق أو متقين لأنه ليس بينهما حائل يمنع صحة الاقتداء. فان كان كل واحد على دابة لم تجز صلاة المقتدى لأن بين الدابتين طريقاً مستطراً فإوانه مانع صحة الاقتداء كذا في محيط السرخسي. ولا يجوز المكتوبة على الدابة إلا من عذر هكذا في فتاوى قاضي خان. وهكذا الواجبات مثل الوتر والمندور والمشروع الذي أقده وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة التي نلت على الأرض هكذا في العيني شرح الكنز. ومن الأعذار أن يخاف لو نزل عن الدابة على نفسه أو على نسيابه أو دابته لصاعاً أو سباعاً أو عدواً أو كانت الدابة جوعاً لو نزل عنها لا يمكنه الركوب إلا بعين أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه أن يركب ولا يجرد من يركبه أو كان في طين وردغة لا يجرد على الأرض مكاناً يابساً هكذا في المحيط. هذا إذا كان الطين بجالي يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الأرض ندية مثله صلى هنالك كذا في الخلاصة. ولا يلزم الإعادة إذا استطاع النزول كذا في السراج الوهاج. المندوران أمكنه إيقاف الدابة يوقف ويصلي بالإيماء ولو لم يوقفها لا يجوز كذا في المضمرات. وأما الصلاة على الجملة فان كان طرفها على الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على

الدابة وقد مر حكمها وان لم يكن فهي بمنزلة السرير وكذا الورق تحت المحمل خشبة حتى بقي قراره على الأرض لا على الدابة يكون بمنزلة الأرض كذا في التبيين. ولا تضر الجماعة على الدابة وقيل إن كانت على السرج أو الركابين تمنع وقيل إن كانت على الركابين لا تمنع والاصح عدم المنع مطلقاً كذا في العيني شرح الكنز. أما الصلاة في السفينة فالصحيح أن يخرج من السفينة للضرورة إذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي. وإذا صلى قاعداً في السفينة وهي تجري مع القدرة على القيام تجوز مع الكراهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز ولو كانت السفينة مشدودة لا تجزى لا تجوز إجماعاً كذا في التهذيب. ولو صلى فيها فان كانت مشدودة على الحبل مستقرة على الأرض فصلى قائماً اجزأه وإن لم تكن مستقرة ويمكنه الخروج عنها لم تجز الصلاة فيها كذا في محيط السرخسي. وإن كانت موقوفة في لجة البحر وهي تضطرب فالاصح أنه إن كانت الريح خفيفة لم تجز بكاء شديد أفي كذا في السائرة وإن حر كتمها قبل لا فهي كالواقفة كذا في التتارخانية. إجماعاً أنه لو كان بحال يدور رأسه لو قام تجوز الصلاة فيها قاعداً كذا في الخلاصة. ويلزمه التوجه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة كذا في الكافي في باب صلاة المريض. وكلما دارت السفينة يحول وجهه إليها ولو ترك تحوّل وجهه إلى القبلة وهو قادر عليه لا يجزئه ولو صلى فيها بالإيماء وهو قادر على الركوع والسجود لا يجزئه في قولهم جميعاً هكذا في المضمرات في باب صلاة المسافر. ولا يصير مقيماً في الإقامة فيها وكذلك صاحب السفينة والملاح إلا أن تكون السفينة بقرب من بلدته أو قرية فحينئذ يكون مقيماً بإقامته الأصلية كذا في المحيط. وفي الواجبية افتتح الصلاة في السفينة حالة إقامته في طرف البحر فنقلتم إلى البحر وهو في السفينة فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي الحجة الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى احتياطاً. وفي العناية ولو كان مسافراً وشرع في الصلاة في السفينة خارج المصر فحرت السفينة حتى دخل المصر يتم أربعاً كذا في التتارخانية. ولا يجوز أن يأتم رجل من أهل السفينة بإمام في سفينة أخرى فان كانت السفينتان مقروبتين يجوز كذا في الخلاصة. وفي التوازل إذا كان بحال بقدر أن يشب من أحدهما إلى الأخرى من غير عنف فهما بمنزلة المقروبتين ويجوز صلاة الطائفتين كذا في التتارخانية. ومن اقتدى على الجذب بإمام في السفينة أو على العكس فانه يتقارن كل بينهما طريقاً أو طائفة من النهر لم يجز الاقتداء وإن كان على العكس يجوز. وإذا وقف على الاطلال يقتدى بالإمام في السفينة صح اقتداؤه إلا أن يكون أمام الإمام كذا في المحيط. وإذا استوثق السفينة وهو في الصلاة استقبلها لأنه عمل كثير كذا في محيط السرخسي.

(الباب السادس عشر في صلاة الجمعة)

وهي فرض عين كذا في التهذيب. (ثم لوجوبها شرائط في المصلي) وهي الحزبية والذكورة والإقامة والصحة كذا في الكافي. والقدرة على المشي كذا في الضرر الرائق. والبصر هكذا في التتارخانية. حتى لا يجب الجمعة على العبد والنسوان والمسافرين والمرضى كذا في محيط السرخسي. ولا على المقعد بالإجماع كذا في المحيط. وإن وجد من يحمله كذا في الزاهد. ولا على الأعمى وإن وجد قائداً كذا في السراجية. والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض فلا يجب عليه. والمطر الشديد والاختفاء من السلطان النظام مسقط كذا في فتح القدير. ولأمولى أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعيد. وعلى المكاتب الجمعة وكذلك معتق البعض إذا كان يسمى وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة جمعة كذا في فتاوى قاضي خان. وفي العبد الذي حضر باب الجامع مع مولاه لحفظ الدابة خلاف الأصح أنه يصلي إذا لم يحل بحفظ دابته كذا في العيني شرح الهداية. والمستأجر أن يمنع الأجير عن حضور الجمعة وهذا قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو علي: الدابة ليس له أن يمنع في المصر ولكن يسقط عنه الأجر بقدر اشتغاله بذلك إن كان بعيداً وإن كان قريباً لا يحط عنه شيء وليس للأجير أن يطالب من المحطوط بقدر اشتغاله بالصلاة هكذا في المحيط. وظاهر المتون يشهد للفقهاء كذا في الضرر الرائق. ومن لا يجتمع عليه أن إذا اجاز عن فرض الوقت كذا في الكنز (ولا إذا تم شرائط في غير المصلي) منها المصر هكذا في الكافي. والمصر في ظاهر الرواية الموضع الذي يكون فيه مفت وقاض يقيم الحدود وينفذ

قوله الجذب هو شاطئ النهر

الاحكام وبلغت أبنية منى هكذا في الظهيرية وقتاوى قاضي خان * وفي الخلاصة وعليه الاعتماد
كذا في التارخانية * ومعنى إقامة الحدود القدرة عليها هكذا في الغيائية * وكما يجوز أداء الجمعة
في المصر يجوز أدائها في قضاء المصر وهو الموضع المعد لمصالح المصر متصلا بالمصريين من كان مقيما بوضع بينه
وبين المصر فرجة من المزارع والمراعى نحو القطع بخارا لاجعة على أهل ذلك الموضع وإن كان النداء بينهم
والغلو والميل والامبال ليس بشئ هكذا في الخلاصة * هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني كذا في فتاوى قاضي خان * القروى إذا دخل
المصر وتوى أن يكث يوم الجمعة لزمته الجمعة لأنه صار كواحد من أهل المصر في حق هذا اليوم * وإن توى
أن يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت أو بعد الدخول لاجعة عليه ولو صلى مع ذلك كان مأجورا كذا
في فتاوى قاضي خان والتجيس والمحيط * ومن لا تجب عليهم الجمعة من أهل القرى والبوادي لهم أن يصلوا
الظهر ويجماعة يوم الجمعة بأذان وإقامة * والمسافرون إذا حضروا يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى
وكذلك أهل المصر إذا فاتتهم الجمعة وأهل السجن والمرضى ويكره لهم الجماعة كذا في فتاوى قاضي خان *
وبازت بمعنى في الموسم للخطبة أو لأمير الجبال أو لأمير الموسم كذا في الوقاية * سواء كان أمير الموسم مقيما
أو مسافرا إلا إذا كان مأذونا من جهة أمير العراق أو أمير مكة وقيل إن كان مقيما يجوز أن كان مسافرا
لا يجوز والصحيح الأول هكذا في البدائع * ولا تجوز في غير هذه الأيام كذا في محيط السرخسى * ولا الجمعة
بعرفات اتفاقا كذا في الكافي * وتؤدى الجمعة في مصر واحد في مواضع كثيرة وهو قول أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى وهو الأصح * وذكر الامام السرخسى أنه الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وبه تأخذ هكذا في البحر الرائق * إذا أصاب الناس مطر شديد يوم الجمعة فهم في سعة من التخلف
كذا في الخلاصة * ثم في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع الشك في المصر أو غيره وإقام أهل
الجمعة ينبغي أن يصلوا بعد الجمعة أربع ركعات ونحوها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة موقعا يخرج عن عهدة
فرض الوقت بيقين كذا في الكافي * وهكذا في المحيط * ثم اختلفوا في نيته ما قبل يتوى آخر ظهر عليه
وهو الأحسن * والاحوط أن يقول نويت آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد كذا في القنية * وفي فتاوى
(أبو) ينبغي أن يقرأ الفاتحة والسورة في الأربع التي يصل بعد الجمعة في ديارنا كذا في التارخانية * (ومنها)
السلطان عاد لا كان أو جارا هكذا في التارخانية ناقلا عن النصاب * أو من أمره السلطان وهو الأمير
أو القاضي أو الخطباء كذا في العيني شرح الهداية * حتى لا يجوز إقامتها بغير أمر السلطان وأمر نائبه كذا
في محيط السرخسى * رجل خطب يوم الجمعة بغير إذن الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك إلا أن يكون الامام
أمره بذلك كذا في فتاوى قاضي خان * مرض الأمير فصل الشرط لم تجز الأباذنه كذا في التارخانية ناقلا
عن جامع الجوامع * العبد إذا قلده عمل ناحية فصلي هم الجمعة جاز كذا في الخلاصة * صلاة الجمعة خلف
المنقلب الذي لا منشور له من الخطبة تجوز إن كانت سيرته سيرة الامراء يحكم فيما بين رعيته بحكم الولاية
المرأة إذا كانت ساطنة يجوز أمرها بإقامة الجمعة لأقامتها هكذا في فتح القدير * الصحيح في زماننا
أن صاحب الشرط وهو الذي يسمى بصفة والوالي والقاضي لا يقيمون الجمعة لأنهم لا يولون ذلك إلا إذا جعل
ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم كذا في الغيائية * وإلى مصر مات فصلي هم خليفة الميت أو صاحب
الشرط أو القاضي جاز فإن لم يكن نعمة واحد منهم واجتمع الناس على رجل فصلي هم جاز كذا في السراجية *
ولو تعذر الاستئذان من الامام فاجتمع الناس على رجل فصلي هم الجمعة جاز كذا في التهذيب * ولومات
الخطبة وله ولاية وأمر على أمور المسلمين فهم على ولايتهم يقيمون الجمعة ما لم يعزلوا كذا في محيط السرخسى *
إذن الأمير الخطبة إذن في الجمعة وأذنه في الجمعة إذن في الخطبة * ولو قال أخطب لهم ولا تنصل أجراه أن يصل
هم كذا في الزاهدي * ولو استعمل صبي أو نصراني على مصر فاسم هذا أو بلغ ذلك لا يقيم الجمعة إلا بامر جديد
إذا قال له ما الخطبة إذا أسلمت فصل وإذا بلغت فصل كذا في التهذيب * الخطبة إذا سافر وهو في القرى
ليس له أن يجمع بالناس ولو من مصر من أمصار ولايته يجمع بها وهو مسافر جاز لأن صلاة غيره تجوز بأذنه
فصلاته أولى ولو أن اماما مصر مصر ثم نفر الناس عنه تلفوا عدوا وما أشبه ذلك ثم عادوا إليه فاتهم

لا يجمعون إلا بأذن مستأنف من الامام * الامام إذا منع أهل المصر أن يجمعوا لم يجمعوا وقال الفقيه أبو
جعفر رحمه الله تعالى هذا إذا نهاهم بمجتهد بسبب من الأسباب وإذا أراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون
مصر أقاما إذا نهاهم منعنا أو اضراهم فلمهم أن يجمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة كذا في الظهيرية *
الامام إذا عزل كان له أن يصل الجمعة بالناس إلى أن يأتيه المكاتب بعزله أو يقدم عليه الأمير الثاني فإذا جاء
المكاتب بعزله أو علم بدوم الأمير فصلاته باطلة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو افتقح الامام الجمعة ثم حضر
وال آخر فانه يضي في صلته كذا في الخلاصة * بلاد عليهم ولاية كفار يجوز للمسلمين إقامة الجمعة ويصير
القاضي قاضيا بتراضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتصوا واليا مسلما كذا في معراج الدراية * (ومنها وقت
الظهر) حتى لو خرج وقت الظهر في خلال الصلاة تفسد الجمعة وإن خرج بعد ما قد قدر الشاهد فكذا عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وليس له أن يني الظهر عليها لاختلاف الصلاتين كذا في التبيين *
المقتدى إذا نام في صلاة الجمعة ولم يتبه حتى خرج الوقت فسدت صلته ولو أتته بعد فراغ الامام والوقت
دائم أتمها بجمعة كذا في المحيط (ومنها الخطبة قبلها) حتى لو صلوا بلا خطبة أو خطب قبل الوقت لم يجز كذا
في الكافي * الخطبة تشغل على فرض وسنة * فالفرض شيان الوقت وهو بعد الزوال وقبل
الصلاة حتى لو خطب قبل الزوال أو بعد الصلاة لا يجوز هكذا في العيني شرح الهداية * والثاني ذكر الله
تعالى كذا في البحر الرائق * وكذا تحميدة أو تمليلة أو تسبيحة كذا في المتون * هذا إذا كان على
قصد الخطبة أما إذا عطف فحمد الله أوسع أو هال متجيبا من شئ لا يتوبه عن الخطبة أجماعا كذا في الجوهرية
النيرة * خطب وحده أو بحضور النساء الصحيح أنه لا يجوز هكذا في معراج الدراية * ولو حضر واحد
أو اثنين وخطب وصلى بالثلاثة جاز كذا في الخلاصة * ولو خطب والقوم نيام أو صم جازت كذا في العيني
شرح الهداية * (وأما منها خمسة عشر) أحدها الطهارة حتى كرهتها للحدث والجنب (وثانيها) القيام
هكذا في البحر الرائق * ولو خطب فاعدا أو مضطجعا جاز هكذا في فتاوى قاضي خان * (وثالثها) استقبال
القوم بوجهه (ورابعها) التعمد في نفسه قبل الخطبة (خامسها) أن يسمع القوم الخطبة * وإن لم
يسمع أجزاء (وسدسها) البدء بحمد الله (سابعها) الثناء عليه بما هو أهل (وثامنها) الشهادتان
(وتاسعها) الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام (وعاشرها) العظة والتذكير (والحادى عشر)
قراءة القرآن * وتاركها مسمى هكذا في البحر الرائق * ومقدار ما يقرأه من القرآن ثلاث آيات
قصار أو آية طويلة كذا في الجوهرية النيرة (والثاني عشر) إعادة التمسيد والثناء على الله تعالى والصلاة
على النبي عليه الصلاة والسلام في الخطبة الثانية (والثالث عشر) زيادة الدعاء للمسلمين والمسلمات
(والرابع عشر) تخفيف الخطبتين بقدر سورة من طوال المفصل ويكره التطويل (والخامس عشر)
الجلاس بين الخطبتين هكذا في البحر الرائق * ومقدار الجلوس بينهما مقدار ثلاث آيات في ظاهر الرواية
هكذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * قال شمس الأئمة السرخسى في تقدير الجلوس بين الخطبتين
أنه إذا تمكن في موضع جلوسه واستقر كل عضو منه في موضعه قام من غير مكث ولبت كذا في التارخانية *
والختار ما قاله شمس الأئمة السرخسى كذا في الغيائية * والأصح أنه يكون مسيئا بترك الجلوس بين
الخطبتين كذا في القنية * والقعود قبل الخطبة سنة هكذا في العيني شرح الكثر * وأما الخطيب
فيشترط فيه أن يتأهل للإمامة في الجمعة كذا في الزاهدي * ومن السنة أن يكون الخطيب صوته وأن يكون الجهر في الثانية دون
الأولى كذا في البحر الرائق * وينبغي أن تكون الخطبة الثانية الحمد لله تحميدة ونسبته الخ * وذكر
الخلفاء الراشدين والعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين مستحسن بذلك جرى الثوارث كذا في التجنيس
ويكره للخطيب أن يتكلم في حال الخطبة إلا أن يكون أمرا معروفا كذا في فتح القدير * ولا ينبغي أن يصل غير
الخطيب كذا في الكافي * وإذا أحدث الامام بعد الخطبة فاستخف رجلا من شهداء الخطبة جاز
والأقلا * ولو أحدث بعد الدخول في الصلاة جاز كيف ما كان كذا في التهذيب * وإذا خرج الامام
فلا صلاة ولا كلام وقال الأباذنه أن يخرج الامام قبل أن يحطب وإذا فرغ قبل أن يستغل بالصلاة كذا

في الكافي • سواء كان كلام الناس أو التبع أو تشييع العاطس أو رد السلام كذا في السراج الوهاج •
وأما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكاتبه في أصحابنا رحمهم الله تعالى من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به
وإذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار بيده أو برأسه أو بعينه نحو أن رأى منكرا من انسان فنهأ بيده أو أخبر بخبر
فاشار برأسه الصحيح أنه لا بأس به هكذا في المحيط • وتكره الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام كذا
في شرح الطحاوي • والناسي عن الامام في استماع الخطبة كالقريب والانصات في حقه هو المختار كذا
في جواهر الاطلاعي • وهو الاحوط كذا في التبيين • وقيل يقرأ القرآن وقيل يسكت وهو الاصح كذا
في محيط السرخسي • ويجوز في الخطبة ما يحرم في الصلاة حتى لا ينبغي أن يأكل أو يشرب والامام
في الخطبة هكذا في الخلاصة • ويستحب للرجل أن يستقبل الخطيب بوجهه هذا اذا كان امام الامام
فان كان عن يمين الامام أو عن يساره قريبا من الامام ينصرف الى الامام مستعدا للسمع كذا في الخلاصة •
والذي عليه عامة مشايخنا أن على القوم أن يسعوا للخطبة من أولها الى آخرها • والدق من الامام
أفضل من التباعد عنه وهو الصحيح من الجواب من مشايخنا رحمهم الله تعالى هكذا في المحيط • ولا يخطي
رقاب الناس للدق من الامام • وذكر الفقيه أبو جعفر عن أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه لا بأس بالخطي
مالم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا أخذ لان المسلم أن يتقدم ويدنو من المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة
ليتبع المكان على من يجي بعده • وبالنسبة لفضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد ضيع ذلك المكان
من غير عذر فكان الذي يبا بعده أن يأخذ ذلك المكان وأما من جاء والامام يخطب فعليه أن يستقر
في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل في حالة الخطبة كذا في فتاوى قاضي خان • فاما الخطي
السؤال فمكره بالاجماع في جميع الاحوال كذا في البحر الرائق • المختار ان السائل اذا كان لا يترتب يدي
المصلي ولا يخطي رقاب الناس ولا يستل الناس الحفا وبسأل لاهر لا يذمه لا بأس بالسؤال والاعطاء
ولا يحل اعطاء منوال المسجد اذا لم يكونوا على تلك المصحة المذكورة كذا في الوجيز للكردي • اذا
شهد الرجل عند الخطبة ان شاء جلس محتسبا أو مترعيا أو كك ما تيسر لانه ليس بصلاة وعلا حقيقة كذا
في المضمرات • ويستحب أن يقعد فيها كما يقعد في الصلاة كذا في معراج الدراية • ان كان في النقل ثم شرع
الخطيب في الخطبة بقطع قبل السجدة وبعدها عند الركعتين هكذا في القنية • ولو ذكر في الجمعة أن عليه الفجر
فان كان لا يخاف فوت الجمعة يقطعها ويبدأ بالفجر ولو فات الوقت يتم الجمعة لقوط الترتيب بضيق الوقت أما
لو شاف فوت الجمعة لا الوقت فعندها يبدأ بالفجر وعند محذية الجمعة كذا في معراج الدراية ويكره أن يخطب
مكتنا على قوس أو عصا كذا في الخلاصة • وهكذا في المحيط • وتقلد الخطيب السيف في كل بلدة فحقت
بالسيف كذا في شرح الطحاوي • (ومنها الجماعة) وأقلها ثلاثة سوى الامام كذا في التبيين • ولا يشترط
كونهم ممن حضر الخطبة كذا في فتح القدير • ولو خطب الامام يوم الجمعة ونظر الناس وجاء آخرون وصلى
بهم الجمعة اجزأهم كذا في محيط السرخسي • والشروط فيهم أن يكونوا صالحين للامامة أما اذا كانوا
لا يصلحون لها كالنساء والصبيان لا تصح الجمعة كذا في الجوهر النيرة • وتتعد الجمعة باتمام العبيد
والمساقرين والمرضى وكذا بالاميين والخرس كذا في محيط السرخسي • اذا كبر الامام للجمعة والقوم
حضور ولم يشروا معه ذكر في الاصل أنهم اذا كبروا قبل رفع الامام رأسه من الركوع صحت الجمعة
والاستقبالها ولم يذ كر خلافا كذا في الغيانية • ولو كبروا مع الامام ثم نفروا وخرجوا من المسجد ثم جاء
وكبروا قبل رفع الامام رأسه من الركوع اجزأهم الجمعة كذا في محيط السرخسي • اذا كبر الامام ومعه
قوم متوضئون فلم يكبروا معه حتى أحدوا ثم جاء آخرون وذهب الاقرون جازا استحسانا • ولو كانوا محدثين
فكبر ثم جاء آخرون استقبال التكبير كذا في فتاوى قاضي خان • ان نفروا بعد الاقتراح قبل التقيد
بالسجدة لم يجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما كذا في التمرناشي • وان نفروا بعد ما قيد الركعة
بالسجدة صلى الجمعة عند علماء الثلاثة كذا في المضمرات (ومنها الاذن العام) وهو أن تفتح ابواب
الجامع فيؤذن للناس كافة حتى أن جماعة لواجتمعوا في الجامع وأغلقوا ابواب المسجد على أنفسهم وجعوا
لم يجز • وكذلك السلطان اذا أراد أن يجمع بمحشاه في داره فان فتح باب الدار وان اذا غابا ما جازت صلاته

شهدها العامة أو لم يشهدوها كذا في المحيط • ويكره كذا في التارخانية • وان لم يفتح باب الدار أو اجلس
البوابين عليها لم تجز لهم الجمعة كذا في المحيط • ويجوز للمسافر والعبد والمريض أن يؤتمروا في الجمعة كذا
في القدوري • ومن لا عذر له لوصلي الظهر قبلها كره كذا في الكثر • ويستحب للمريض والمسافر وأهل
السجن تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخر يكره في الصحيح كذا في الوجيز للكردي • ان اذى
الظهر ثم سعى الى الجمعة فادركها مع الامام بطل ظهره سواء كان معذورا للمسافر والمريض والعبد وغيره
وان لم يدركها فان خرج من بيته والامام فرغ منها لا يطل اجماعا وان خرج من بيته والامام فما قبل أن يصل
اليه فرغ منها بطل ظهره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما وان خرج لا يريد الجمعة لا يطل اجماعا كذا
في الكافي • وان سعى الى الجمعة وكان سعيه مقارنا للقراءة لا يطل هكذا في التبيين • ولو صلى الظهر
في منزله ثم توجه اليها ولم يؤدها الامام بعد الا أنه لا يرجو ادراكها بعد المسافة بطل ظهره في قول البخاري وهو
الصحيح • فان كان توجه اليها ولم يصل الامام بعد أو بغير عذر اختلفوا في بطلان ظهره الصحيح أنه لا يطل
واختلفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا أنهم خرجوا قبل اتمامه بالنسبة الصحيح انه يطل ظهره هكذا
في الكفاية • ثم المعتبر في السعي الانفصال عن داره فلا يطل قبله على المختار كذا في فتح القدير • ولو كان
جالا في المسجد بعد ما صلى الظهر لا يطل حتى يشرع مع الامام اتفاقا كذا في البحر الرائق • والمريض
اذا وجد خفة بعد ما صلى الظهر في بيته ثم راح الى الجمعة فعلى الجمعة انتقض ظهره وانقلب فلا كذا في النهاية •
ومن ادركها في التشهد أو في سجود السهو أو في سجدة عند الشيعين رحمهم الله تعالى • وكره جماعة الظهر لاهل المصر
ظهور المعذور وغيره كالسجون والمسافر جماعة قبل فراغ الامام وبعده • وكره جماعة الظهر لاهل المصر
اذا لم يجمعوا المانع • وأما أهل القرى فلهم ذلك بالاذان والاقامة من غير كراهة ذكره قاضي خان وغيره
هكذا في شرح مختصر الوقاية لابي المكارم • ويجب السعي وترك البيع بالاذان الاول • وقال الطحاوي
يجب السعي ويكره البيع عند اذان المنبر • وقال الحسن بن زياد المعتبر هو الاذان على المنارة والاصح ان كل
اذان يكون قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر أول الاذان بعد الزوال سواء كان على المنبر أو على الزوراء كذا
في الكافي • وسرعة المشي والقعود الى المسجد لا تجب عندنا وعند عامة الفقهاء • واختلف في استحبابه
والاصح أن يمشي على السكينة والوقار كذا في القنية • واذا جلس على المنبر اذن بين يديه وأقيم بعد تمام
الخطبة بذلك جرى التواتر كذا في البحر الرائق • وصلاة الجمعة ركعتان يقرأ في كل ركعة بفاتحة
الكتاب وأي سورة شاء ويحجها بالقراءة فيها كذا في محيط السرخسي • واذا كبر ولم يستطع أن يسجد على
الارض للزحام فانه ينتظر حتى يقوم الناس فان وجد فرجة يسجد وان وجد رجل آخر اجزأه وان وجد
فرجة ومع هذا يسجد على ظهر رجل آخر لم يجزئه هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو زجه الناس فلم يستطع
السجود فوقف حتى سلم الامام فهو لا حق حتى يضي في صلاته بغير قراءة كذا في البحر الرائق • لو سبق
رجل يوم الجمعة ثم قام لقضاء ما فاته كان بالخيار ان شاء جهر وان شاء خافت كالمفرد في صلاة الفجر كذا
في الخلاصة • ويستحب لمن حضر صلاة الجمعة أن يذهب ويمن طيبا وان وجدته ويلبس أحسن ثيابه ان كان
وتستحب الثياب البيض ويجلس في الصف الاول كذا في معراج الدراية

• (الباب السابع عشر في صلاة العيدين) •

وهي واجبة وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي • ويستحب يوم الفطر للرجل الاغتسال والسؤال
ولبس أحسن ثيابه كذا في القنية • جديدا كان أو غسلا كذا في محيط السرخسي • ويستحب
التشم والتطيب والتبكير وهو سرعة الاتقاء والابتكار وهو المسارعة الى المصلي واداء صدقة الفطر قبل
الصلاة وصلاة القعدة في مسجد حبه والخروج الى المصلي ماشيا والرجوع في طريق آخر كذا
في القنية • ولا بأس بالركوب في الجمعة والعيدين والمشي أفضل في حق من يقدر عليه كذا في الظهيرية •
واسبق في عيد الفطر أن يأكل قبل الخروج الى المصلي غير أن ثلاثا أو خسا أو سبعا أو أقل أو أكثر بعد أن
يكون وتر أو الا ماشا من أي حلوا كان كذا في العيني شرح الكثر • ولو لم يأكل قبل الصلاة لا يأثم ولو لم
يأكل بعدها الى العشاء وعابا عقب عليه • والاضحى كالقنطرة فيها الا أنه يترك الاكل حتى يصلي العيد كذا

في القنية • وفي الكبرى الاكل قبل الصلاة يوم الاضحية هل هو مكروه فيه روايتان واختار أنه لا يكره لكن يجب له أن لا يفتل كذا في التتارخانية • ويستحب أن يكون أول تلاوته من لحوم الاضحية التي هي ضيافة الله كذا في العتيق شرح الهداية • الخروج الى الجبابة في صلاة العيد سنة وان كان يسعهم المسجد الجامع على هذا عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المضمرات • وتجوز إقامة صلاة العيد في موضعين وأما إقامة في ثلاثة مواضع فعند محمد رحمه الله تعالى يجوز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز كذا في المحيط • ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد واختلف المشايخ في بناء المنبر في الجبابة قال بعضهم لا يكره وقال بعضهم يكره كذا في فتاوى قاضي خان • والصحيح أنه لا يكره كذا في الفرائد • وينبغي أن يخرج ماشيا الى المصلى على السكينة والوقار مع غرض البصر عما لا ينبغي أن يصر كذا في المضمرات • ويكره في الطريق في الاضحية جهرا ويقتطع اذا انتهى الى المصلى وهو المأخوذ به • وفي الفطر اختار من مذهبه أنه لا يجهر وهو المأخوذ به كذا في القنيانية • أما سر الخطب كذا في الجوهر النيرة • يجب صلاة العيد على كل من يجب عليه صلاة الجمعة كذا في الهداية • ويشترط للعبد ما يشترط الجمعة الا الخطبة كذا في الخلاصة • فانما سنة بعد الصلاة وتجوز الصلاة بدونها وان خطب قبل الصلاة جاز وبه • المستحب أن كذا في محيط السرخسي • ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان • المستحب أن يصلي اربعين بعد الرجوع الى منزله كذا في الزاد • اذا قضى صلاة الفجر قبل صلاة العيد لا بأس به ولو لم يصل صلاة الفجر لا يمنع جواز صلاة العيد وكذا يجوز قضاء القوائت القديمة قبلها لكن لو قضاها بعد ها فهو واجب وأولى كذا في التتارخانية نافلا عن الحجة • ووقت صلاة العيد من حين تبيض الشمس الى أن تزول كذا في السراجية • وكذا في التبيين • والافضل أن يجعل الاضحية ويؤخر الفطر كذا في الخلاصة • ويصلي الامام ركعتين فيكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ بقرآن ثم يكبر تكبيرة الركوع فاذا قام الى الثانية قرأ ثم كبر ثلاثا وركع بالارابعة فتكون التكبيرات الروايتان ثلاثا في الاولى وثلاثا في الاخرى وثلاث أصليات تكبيرة الافتتاح وتكبيرتان للركوع فيكبر في الركعتين تسع تكبيرات ويؤالي بين القراءتين وهذه رواية ابن مسعود وبها أخذ أصحابنا كذا في محيط السرخسي • ويرفع يديه في الزاوية ويصلي كل تكبيرة مقدار ثلاث تسبيحات كذا في التبيين • وبه أفتى مشايخنا كذا في القنيانية • ويرسل اليدين بين التكبيرتين ولا يضع هكذا في الظهيرية • ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين كذا في الجوهر النيرة • ويجلس بينهما جلسة خفيفة كذا في فتاوى قاضي خان • واذا صعد المنبر لا يجلس عندنا كذا في العتيق شرح الهداية • ويخطب في عيد الفطر بالكبير والتسبيح والتهلل والحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التتارخانية • ويستحب أن يفتح الخطبة الاولى بتسعة تكبيرات تترى والثانية بسبع كذا في الزاوية • ويعلم الناس صدقة الفطر واحكامها وهي خمسة على من يجب ولمن يجب وممن يجب • وممن يجب كذا في الجوهر النيرة • وفي عيد الفطر يكبر الخطيب ويسبح ويخطب الناس ويعلمهم أحكام الفريضة والقرآن والقربان كذا في التتارخانية • ويعلم تكبير التثنية كذا في الزاد • واذا كبر الامام في الخطبة يكبر القوم معه واذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم صلى الناس في انفسهم امتثالاً للامر وسنة الانصاف كذا في التتارخانية نافلا عن الحجة • اذا اقدى بمن لا يرى رفع اليدين في تكبيرات العبد يرفع يديه لان هذه مخالفة يسيرة فلا تحل بالمسابقة كذا في القنيانية • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا دخل الرجل مع الامام في صلاة العيد وهذا الرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما فكبر الامام غير ذلك اتبع الامام اذا كبر الامام تكبيراً يكرهه أحد من الفقهاء فيقتل باتباعه كذا في المحيط • لكن هذا اذا كان يقرب الامام بسبع التكبيرات منه فأما اذا كان يبعد منه يسبح من المكبرين يأتي بجميع ما يسبح وان خرج من أقاويل الصحابة لجواز ان الغلط من المكبرين فلا يترتب شيئا منها رجا كان الموقوف ما أتى به الامام كذا في البدائع • قال محمد رحمه الله تعالى في الكبير ولو أن رجلا دخل مع الامام في صلاة العيد في الركعة الاولى بعدما كبر الامام تكبير ابن عباس رضي الله عنهما ست تكبيرات فدخل معه وهو في القراءة والرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله عنهما فإنه يكبر برأى نفسه في هذه الركعة حال ما يقرأ الامام وفي الركعة

الثانية يتبع رأى الامام كذا في التتارخانية • ولو انتهى رجل الى الامام في الركوع في العبد فانه يكبر للاقتتاح قائما فان أمكنه أن يأتي بالتكبيرات ويدرك الركوع فعلى ويكبر على رأى نفسه وان لم يمكنه ركع واشتغل بالتكبيرات عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج • ولا يرفع يديه اذا أتى بتكبيرات العبد في الركوع كذا في الكافي • ولورفع الامام رأسه بعدما أدى بعض التكبيرات فانه يرفع رأسه ويتابع الامام وتسقط عنه التكبيرات الباقية كذا في السراج الوهاج • ولو أدركه في القومة لا يقضي فيها لانه يقضي الركعة الاولى مع التكبيرات • واللاحق يكبر برأى امامه كن شرع مع الامام وانما فاتته يكبر برأى الامام لانه كأنه خلف الامام بخلاف المسبوق كذا في الكافي • اذا أدرك الامام في صلاة العيد بعدما تشهد الامام قبل أن يسلم أو بعدما سلم قبل أن يسجد للسهو أو بعدما سجد للسهو ولم يسلم الامام فانه يقوم ويقضي صلاة العيد • ومن المشايخ من قال المذكور قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصير مدركا لصلاة الجمعة ومنهم من قال هذا بلا خلاف وهو الصحيح كذا في الظهيرية • في الانقاع تكبيرة الركوع في صلاة العبد من الواجبات لانها من تكبيرات العبد وتكبيرات العبد واجبة • وفي النافع وكذا يجب رعاية لفظ التكبير في الافتتاح حتى يجب سجود السهو اذا قال الله أجل أو أعظم في صلاة العبد دون غيرها • واذا نسي الامام تكبيرات العبد حتى قرأ فاتته يكبر بعد القراءة أو في الركوع ما لم يرفع رأسه كذا في التتارخانية • وتؤخر صلاة عيد الفطر الى الغد اذا منعه من اقامتها عذر بأن غم عليهم الهلال وشهد عند الامام بعد الزوال أو قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال أو صلاحها في يوم غيم فظهر أنها وقعت بعد الزوال • ولا تؤخر الى بعد الغد • والامام لو صلاها مع الجماعة وفاتت بعض الناس لا يضيها من فاتته خرج الوقت أو لم يخرج هكذا في التبيين • واذا حدث عذر منع من الصلاة في يوم الاضحية صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك كذا في الجوهر النيرة • ثم العذر ههنا للتي الكراهة حتى لو أخرها الى ثلاثة ايام من غير عذر جازت الصلاة وقد أساءوا وفي الفطر للجواز حتى لو أخرها الى الغد من غير عذر لا يجوز هذا كذا في التبيين • ووقتها من الغد كوقتها من اليوم الاول كذا في التتارخانية • امام صلى بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحية فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلي وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس فان زالت يخرج من الغد ويصلي ما لم تزل الشمس فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك فان علم يوم الفطر قبل الزوال نادى في الناس بالصلاة وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس كذا في فتاوى قاضي خان • وتقدم صلاة العيد على صلاة الجمعة اذا اجتمعا وتقدم صلاة الجمعة على الخطبة كذا في القنية • والتعريف وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبها بالواقفين بعرفة ليس بشئ كذا في التبيين • وعما يتصل بذلك تكبيرات ايام التشريق (الكلام في تكبيرات التشريق في مواضع) (الاول) في صفته (والثاني) في عدده وماهيته (والثالث) في شروطه (والرابع) في وقته أما صفته فانه واجب • وأما عدده وماهيته فهو أن يقول مرة واحدة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الجدد • وأما شروطه فأقامة ومصر ومكتوبة وجماعة مستحبة هكذا في التبيين • ولا تشترط الحزبية والسلمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الاصح هكذا في معراج الدراية • وأما وقته فأوله عقب صلاة الفجر من يوم عرفة وآخره في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عقب صلاة العصر من آخر ايام التشريق هكذا في التبيين • والفحوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قولهما كذا في الزاوية • وينبغي أن يكبر متصلا بالسلام حتى لو تكلم وأحدث متعديا سقط كذا في التهذيب • ولا يكبر عقب الوتر وعقب صلاة العيد • ومن نسي صلاة من ايام التشريق فذكرها في ايام التشريق من تلك السنة قضاهما وكبر كذا في الخلاصة • واذا فاتته صلاة قبل هذه الايام فقضاهما في الايام وكذا لو فاتته صلاة في ايام التشريق فقضاهما في غير ايام

قوله تكبيرة الركوع أى في الركعة الثانية اه بحرأوى

قوله دون غيرها الاشبه وجوب لفظ التكبير في كل صلاة كافي شرح الملتقى اه بحرأوى

قوله في انفسهم قال ط ألتاها أنه متعلق بالتكبير والصلاة لانه يجب الانصات لجميعها اه وقوله وسنة الانصات هذا أحد اقوال ثلاثة والثاني انه فرض والثالث انه واجب والمنهور الوجوب اه بحرأوى

قوله وعقب صلاة العبد في العبد عن الجنبي والنجس يكبرون عقب صلاة العبد لانها تؤدى بجماعة فاشبهت الجمعة اه

التشريق أو قضاها في أيام التشريق من قابل لا يكبر عقيبها • وبالأقداء يجب على المرأة والمسافر • والمرأة تخاف بالتكبير وكذا يجب على المسبوق ويكبر بعد ما قضى ما قاله • ولوزن الامام التكبير يكبر المتبدي ويتنظر المتبدي الامام حتى يأتي بنى يقطع التكبير وهي الاشياء التي تقطع البناء كالتحريك من المسجد والحديث العمد والكلام كذا في التبيين • واذا أحدث الامام بعد السلام قبل التكبير الاصح انه يكبر ولا يخرج للطهارة كذا في الخلاصة

(الباب الثامن عشر في صلاة الكسوف)

وهي سنة هكذا في الذخيرة • واجمعوا أنها تؤدى بجماعة • واختلفوا في صفة أدائها قال علماءنا يصلى ركعتين كل ركعة بركوع ومجدتين كسائر الصلوات يقرأ فيها ما أحب كذا في المحيط • والافضل أن يطول القراءة فيها كذا في الكافي • ويدعو بعد الصلاة حتى تجلي الشمس كمال الانحلال كذا في السراج الوهاج • ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وتطويل الدعاء وتخفيف القراءة فإذا خفف أحدهما طوّل الآخر كذا في الجوهرة النيرة • ولا يصلى هذه الصلاة بجماعة الا الامام الذي يصلى الجمعة • قال شمس الأئمة الحلواني فان عدم الامام الذي يصلى الجمعة والعبد يصلي فأنهم يصلون وحدها في مساجدهم الا اذا كان الامام الاعظم الذي يصلى الجمعة والعبد يصلي فأنهم يصلون بجماعة يؤتمهم فيها امام حبه في مسجدهم ولا يجهر بالقراءة في صلاة الجماعة في كسوف الشمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط • والصحيح قوله كذا في المنعرات • وليس في هذه الصلاة خطبة وهذا مذهبنا كذا في المحيط • والموضع الذي يصلى فيه الجماعة أو المسجد الجامع • ولو صلوا في منزل آخر جاز والاول افضل • ولو صلوا وحدها في منازلهم جاز • ولو اجتمعوا ودعوا من غير أن يصلوا اجزأهم كذا في خزنة المفتين • ولا يصعد الامام المنبر للدعاء كذا في التتارخانية • ثم الامام في هذا الدعاء بالنسيان شاء جلس مستقبل القبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤتم القوم • قال شمس الأئمة الحلواني وهذا أحسن • ولو قام واعتمد على عصاه أو على قوس له ودعا كان ذلك حسنا أيضا كذا في المحيط • وان لم يصل حتى انجلت لم يصل بعد ذلك وان انجلت بعضها جاز أن يتدنى الصلاة فان سترها حاب أو حائل وهي كاسفة على وان غربت كسفة أمسك عن الدعاء واشتغل صلاة المغرب وان اجتمع الكسوف والجناسة بدأ بالجناسة وان كسفت في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها لم يصل كذا في الجوهرة النيرة (ومما يتصل بذلك الصلاة في خسوف القمر) يصلون ركعتين في خسوف القمر وحدها هكذا في محيط السرخسي • وكذلك اذا اشتدت الاحوال والافزاع كالربيع اذا اشتدت السماء اذا دامت مطرا أو ثلجا أو اجرت والهار اذا اظلم وكذا اذا غمّ المرض كذا في السراجية • وكذا في الزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك كذا في التبيين • وذكر في البدائع انهم يصلون في منازلهم كذا في البحر الرائق

(الباب التاسع عشر في الاستسقاء)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة كذا في الهداية • ولا خطبة فيه ولكنه دعاء واستغفار • وان صلوا وحدها فلا بأس به كذا في الذخيرة • وليس فيه قلب رداء عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين • وقال لا يخرج الامام ويصلي بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كذا في المنعرات • الافضل أن يقرأ تسبيح اسم ربك الاعلى في الاولى وحل أمك حديث القاسية في الثانية كذا في العيني شرح الهداية • ويخطب خطبتين بعد الصلاة ويستقبل الناس بوجهه قائما على الأرض لا على المنبر ويصل بين الخطبتين بجلسة وان شاء خطب خطبة واحدة ويدعو الله ويسبحه ويستغفر له المؤمنين والمؤمنات وهو متكى قوما فاذا مضى مدر من خطبته قلب رداء كذا في المنعرات • وصفة تطليع الرداء ان كان من مجاعل أسفله اعلاه وأسفله وان كان مدورا جعل الجانب الايمن على الايسر والايسر على الايمن ولكن القوم لا يظنون أرويتهم هكذا في الكافي والمحيط والسراج الوهاج •

قوله واتشار الخ بالناء الثلاثة أي نساءها متفرقة كافي تفسير أبي السعود اه

قوله قلب رداء هذا مذهب محمد وعليه القنوي كافي شرح دير العيار اه

وفي التحفة واذا فرغ الامام من الخطبة يجعل ظهره الى الناس ووجهه الى القبلة ويقلب رداءه ثم يشتغل بدعاء الاستسقاء قائما والناس قعود مستقبلون ووجوههم الى القبلة في الخطبة والدعاء فيدعوا الله تعالى ويستغفر للمؤمنين ويحمدون التوبة ويستغفرون • ثم عند الدعاء ان رفع يديه نحو السماء فحسن وان ترك ذلك واشار باصبعه السبابة فحسن وكذا الناس يرفعون ايديهم أيضا لان السنة في الدعاء بسط اليدين كذا في المنعرات • وينصت القوم لخطبة الاستسقاء كذا في المحيط • ثم المستحب أن يخرج الامام بالناس ثلاثة ايام متتابعات كذا في الزاد • ولم ينقل أكثر من ذلك ولا يخرج فيه المنبر ويخرجون مشاة في شياخ خلفة أو غسيلة أو مرقعة متدلين خاشعين متواضعين لله عز وجل تاركين رؤسهم • ثم في كل يوم يستمعون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون كذا في التمهيدية • وفي العجز يدوان لم يخرج الامام من الناس بالخروج وان خرجوا بغير اذنه جاز • ولا يخرج أهل الذمة في ذلك مع أهل الاسلام كذا في التتارخانية • وان خرجوا مع انفسهم الى بيوتهم او الى كائنههم او الى العسراء لم يعتوا عن ذلك كذا في العيني شرح الهداية • وانما يكون الاستسقاء في موضع لا يكون لهم اودية ولا نهار وأبار يشربون منها ويسقون مواشيهم أو زروعهم أو يكون لهم ولا يكفهم ذلك • فأما اذا كانت لهم اودية وأبار وانهار فان الناس لا يخرجون الى الاستسقاء لانها انما تكون عند شدة الضرورة والحاجة كذا في المحيط •

(الباب العشرون في صلاة الخوف)

لا خلاف ان صلاة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أما بعده فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى بقيت مشروعة وهو الصحيح هكذا في الزاد • واذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه كذا في القدوري • وصورة اشتداد الخوف أن يحضر العدو بحيث يرونه يخافوا ان اشتغلوا جميعا بالصلاة يحمل عليهم هكذا في الجوهرة النيرة • فلورأوا سوادا وظنوه عدوا وصلوا بها فان كانوا سبيل كانوا اجازت وان ظهر خلافه لم يجز الا اذا ظهر بعد ما انصرفت الطائفة من نوبتها في الصلاة قبل أن تتجاوز الصفوف فان لهم ان ينووا استسقاء كذا في فتح القدير • وهذا كله في حق القوم وأما الامام فصلاته جائزة بكل حال لعدم المقصد في حقه كذا في البحر الرائق • وكيفية صلاة الخوف ان كان الامام والقوم مسافرين فان لم يتنازع القوم في الصلاة خلفه فالافضل للامام أن يجعل القوم طائفتين فيأمر طائفة ليقوموا بأداء العدو ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلاة ثم يأمر رجلا من الطائفة التي بأداء العدو ان يصلي معهم تمام صلاتهم ايضا وان تنازع كل طائفة فقالوا اننا نصلي معك يجعل القوم طائفتين يقف احدهما بأداء العدو ويصلي مع الطائفة التي معه ركعة ثم تذهب هذه الطائفة الى العدو وتجيء الطائفة التي كانت بأداء العدو والامام قاعد ينظرهم فيصلي بهم الركعة الاخرى ثم يشهد ويسلم ولا يسلم معه من خلفه ولكن يذهبون الى العدو ثم تجيى الطائفة الاولى مكان صلاتهم فيقفون ركعة بغير قراءة فاذا صلوا ركعة قعدوا قدر التشهد ويسلمون ويذهبون الى العدو ثم تجيى الطائفة الاخرى مكان صلاتهم فيقفون ركعة بقراءة • وان كان الامام والقوم مقيمين والصلاة من ذوات الاربع تقوم طائفة بأداء العدو ويفتح الصلاة بالطائفة التي معه فيصلي بهم ركعتين ويقعد قدر التشهد ثم تذهب هذه الطائفة بأداء العدو وتجيى الطائفة الاخرى التي كانت بأداء العدو والامام قاعد ينظرهم فيصلي بهم ركعتين ثم يشهد ويسلم ولا يسلم معه الطائفة الثانية بل يذهبون بأداء العدو ثم تجيى الطائفة الاولى فيصلون ركعتين بغير قراءة ويسلمون ويقفون بأداء العدو ثم تجيى الطائفة الثانية فيصلون ركعتين بقراءة • وان كان الامام مقيما والقوم مسافرين أو مقيمين ومسافرين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الكل مقيمين • وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين صلى بالطائفة التي معه ركعة ثم انصرفوا بأداء العدو وصلى بالطائفة الثانية ركعة وسلم ثم تجيى الطائفة الاولى فيصلون ثلاث ركعات بغير قراءة لانهم مدركون فاذا أتمت الطائفة الاولى صلاتهم انصرفوا بأداء العدو وتجيى الطائفة الثانية الى مكان صلاتهم فيصلون ثلاث ركعات الاولى بفسحة الكتاب وسورة لانهم مسبوقون فيها والاخرين بفسحة الكتاب • وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين ومسافرين صلى الامام بالطائفة الاولى ركعة ثم انصرفوا بأداء العدو وجاءت الطائفة الثانية وصلى بهم ركعة فن كان

مسافر اخلف الامام بقي الى تمام صلاته ركعة ومن كان مقيما بقي الى تمام صلاته ثلاث ركعات ثم ينصرفون بازاء العدو وترجع الطائفة الاولى الى مكان الامام فمن كان مسافرا يصلي ركعة بغير قراءة لانه مدرك اول الصلاة ومن كان مقيما يصلي ثلاث ركعات بغير قراءة في ظاهر الرواية فاذا اتمت الطائفة الاولى صلاتهم ينصرفون بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلاتهم فمن كان مسافرا يصلي ركعة بغير قراءة لانه مسبوق ومن كان مقيما يصلي ثلاث ركعات الاولى بغير قراءة الكتاب وسورة لانه كان مسبوقا فيها وفي الاخرين بغير قراءة الكتاب على الروايات كلها ولا فرق بين أن يكون العدو مستقبل القبلة أو مستدبرها هكذا في المحيط * ولو صلى بالاولى ركعة فأنصرفوا ثم بالثانية ركعة فأنصرفوا ثم بالاولى ركعة فأنصرفوا ثم بالثانية ركعة فأنصرفوا فصلاة السكك فاسدة * وأصله أن الاخراف في غير أو أنه مضى وتركه في أو أنه غير مضى * فعلى هذا لو جعلهم أربع طوائف صلى بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى والثالثة فاسدة وصلاة الثانية والرابعة صحيحة * وان عادت الطائفة الثانية صلوا الركعة الثالثة والرابعة بغير قراءة ثم يقضون الركعة الاولى بقراءة ثم ترجع الطائفة الرابعة فتصلي ثلاثا بقراءة فيصالحون ركعة بالفاتحة وسورة ويقعدون ثم يقومون فيصالحون اخرى بالفاتحة وسورة ولا يقعدون ثم يصالحون ركعة بالثالثة بالفاتحة ولا غير ويقعدون ويسلمون كذا في السراج الوهاج * ومن دخل في قسم غيره صار حكمه حكم ذلك الغير الا اذا دخل بعد ما فرغ من قسم نفسه فان صلى الظهر بالطائفة الاولى ركعتين وأنصرفوا الارجلين حتى صلى الثلاثة ثم أنصرف فصلاته تامة لانه وان دخل في قسم الثانية لم يكن لم يصبر منها لانه فرغ من قسمه كذا في محيط السرخسي * وفي المغرب يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة * ولو اخطأ وصلى بالاولى ركعة فأنصرفوا وبالثانية ركعتين فسدت صلاتهم جميعا * ولو صلى بالاولى ركعة فأنصرفوا ثم بالثانية ركعة فأنصرفوا ثم بالاولى الثالثة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية جائزة ويقضون ركعتين احدهما بغير قراءة والثانية بقراءة * ولو جعلهم في المغرب ثلاث طوائف صلى بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية والثالثة جائزة * وتقضى الثانية ركعتين الركعة الثانية بغير قراءة والطائفة الثالثة تقضى ركعتين بقراءة كذا في الجوهر النيرة * ثم الخوف من العدو ومن سبغ سوا * والخوف لا يوجب قصر الصلاة الا أنه يساح له المنى في الصلاة كذا في المضمرات * ولا يتقانون في حال الصلاة فانها لو اطلت صلاتهم لان القتال ليس من أعمال الصلاة * وكذا من ركب حال انصرافه كذا في الجوهر النيرة * سواء كان انصرافه عن القبلة الى العدو أو من العدو الى القبلة * ولا يصلي ساجدا في البحر ولا ماشيا كذا في المضمرات * وان كان ماشيا هاربا من العدو فحضر الصلاة ولم يتمكن الوقوف ليصلي فانه لا يصلي ماشيا عندنا بل يؤخر * واذا سها في صلاة الخوف وجب عليه سجدة السهو كذا في المحيط * فان اشتد الخوف صلوا ركعتين كذا في الفردى يؤمنون بالركوع والسجود الى أي جهة شاؤا اذا لم يقدروا على التوجه الى القبلة كذا في الهداية * واشتد الخوف هناك لا يدعهم العدو بأن يصلوا نازلين بل يجمعونهم بالحجارة كذا في الجوهر النيرة * ولا يصالحون بجماعة ركعتين الا أن يكون الامام والمقتدي على دابة فيصيح اقتداءا بالمقتدي به * واذا صلى بالاعمال لم يلزمه الاعادة بعد زوال العذر في الوقت وخارج الوقت والراجح بوجه اذا لم يقدر على الركوع والسجود * والراكب اذا كان طالبا لا يصلي على الدابة وان كان مطلقا لا بأس بأن يصلي على الدابة كذا في المحيط * ثم كل من كان يمكنه أن ينزل فعلى راسه كذا في المضمرات * ولو حصل الأمن في وسط الصلاة بأن ذهب العدو ولا يجوز أن يتواصل الخوف ولكن يصالحون صلاة الأمن ما بقي من صلاتهم ومن حوّل منهم وجهه عن القبلة بعد ما انصرف العدو فسدت صلاته ومن حوّل منهم وجهه قبل انصراف العدو ولاجل الصلاة ثم ذهب العدو بقي على صلاته كذا في التتارخانية * قال محمد رحمه الله في الزيادات امام صلى الظهر بالناس صلاة الخوف وهم مقيمون فلما صلى بطائفة ركعتين انصرفوا الا واحد منهم لم يفسد صلاته ولكن لا يستحب له ذلك * فان صلى مع الامام الركعة الثالثة فعلم انه اساء في ما صنع وانحرف بعد الثالثة أو بعد الرابعة قبل أن يتعد الامام قدر التمهيد فصلاته صحيحة وكذلك لو انحرف بعد ما قعد مع الامام قدر التمهيد قبل التسليم فصلاته تامة فان افتتح الامام بهم صلاة الظهر وهم مسافرون فلما صلى ركعة اقبل العدو وانحرفت طائفة من المصلين

ووقفوا بازاء العدو وبقيت طائفة مع الامام حتى أتموا فصلاتهم تامة * أما صلاة من بقي مع الامام فظاهر وأما صلاة من انحرف فلان هذا الانحراف في أو أنه والضرورة متحققة * ولو افتتح الامام بهم صلاة الظهر وهم مقيمون فاقبل العدو وانحرفت طائفة من المصلين بعد الركعة * كعتين لم يفسد صلاتهم * وان انحرفوا بعد ما صلوا ركعة فسدت صلاتهم ولو حضر العدو بعد ما صلى الظهر ثلاث ركعات وانصرف طائفة لم يقفوا بازاء العدو ولا ذرأه في الفصل في الكتاب * وقد اختلف المشايخ فيه * قال بعضهم لا تفسد صلاتهم لان بعد أداء الشطر الى أن يفرغ الامام أو ان الانحراف للطائفة الاولى كذا في المحيط * صلاة الخوف تجوز في الجمعة والعيدين كذا في السراجية * فاذا اقبل الامام العدو يوم العيد في المصراة أو اذا أن يصلي بالناس صلاة الخوف يجعل الناس طائفتين ويصلي بكل طائفة ركعة فان كان الامام يرى مذهب ابن مسعود تابعه الطائفة الاولى في الركعة الاولى والطائفة الثانية في الركعة الثانية وان كان رأى كل واحدة من الطائفتين خلاف رأى الامام الا اذا اتفق بخطاء الامام ولم يقل به أحد من الصحابة فاذا فرغ الامام من صلاته وانحرفت الطائفة الثانية وجاءت الاولى يقضون الركعة الثانية بغير قراءة فيقفون قدر قراءة الامام أو أقل أو أكثر ثم يكبرون الزوائد ويركعون بالركعة كما فعله الامام واذا أتموا انحرفوا وجاءت الطائفة الثانية ويقضون الركعة الاولى بقراءة ويبدأون بالقراءة ثم بالتكبير في رواية الزيادات والجامع والسير الكبير واحدي روايتي النوادر وهو الاستحسان كذا في المحيط *

(الباب الحادي والعشرون في الجنائز وفيه سبعة فصول)

(الفصل الاول في الختم) * اذا احتضر الرجل وجهه الى القبلة على شقه الايمن وهو السنة كذا في الهداية * وهذا اذا لم يشق عليه فاذا شق ترك على حاله كذا في الزاهدي * وعلامات الاحتضار أن تسترخي قدماء فلا تتصبان وتنعوج انفه وينحرف صدغه وتمتد جلدة الخصى كذا في التبيين * وتمتد جلدة وجهه فلا يرى فيها تظف هكذا في السراج الوهاج * ولقن الشهادة كذا في التبيين * وصورة التلقين أن يقال عند في حالة الترفع قبل الفرغ جهر او هو يسمع أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله * ولا يقال له قل ولا يلع عليه في قولها مخافة أن يغضب فاذا قالها مرة لا يعيدها عليه الملقن الا أن يتكلم بكلام غيرها كذا في الجوهر النيرة * وهذا التلقين مستحب بالايجاب * وأما التلقين بعد الموت فلا يلحق عندنا في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الهداية ومعراج الدراية * ونحن نعمل بهما عند الموت وعند الدفن كذا في المضمرات * ويستحب أن يكون الملقن غير متم بالمسرة بموته وأن يكون ممن يعتقد فيه الخير كذا في السراج الوهاج * قالوا اذا ظهرت من المحتضر كلمات توجب الكفر لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موقف المسلمين كذا في فتح القدير * وحضور أهل الخير والصالح من غوب فيه * ويستحب قراءة سورة يس عنده كذا في شرح منية المصلي لابن ابراهيم المصباح * ويحضر عنده من الطيب كذا في الزاهدي * ولا بأس بجلبوس الحائض والجنب عنده وقت الموت كذا في فتاوى قاضي خان * فاذا مات شد الحليه ونحو اعينه * وتولى ارفق أهله به اغماضه باسهل مما يقدر عليه ويشد حليه بعصاه عريضة يشدها في حليه الاسفل ويربطها فوق رأسه كذا في الجوهر النيرة * ويقول مقمضه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسعه بلقاك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه كذا في التبيين * ويلين مفاصله ويرد رايحه الى عضديه ثم يدهما ويرد اصابع يديه الى كففيه ثم يدهما ويرد فخذه الى بطنه وساقيه الى فخذه ثم يدهما كذا في الجوهر النيرة * ويستحب أن يزرع عنه ثيابه التي مات فيها ويسحب جميع بدنه ثوبا ويترك على شيء مرتفع من لوح أو سرير لئلا يصيبه نداوة الارض فيتغير ريحه ويجعل على بطنه حديد أو طين وطب للثلاثين كذا في السراج الوهاج * ويستحب أن يعلم جيرانه وأصدقاؤه حتى يؤدوا حقه بالصلاة عليه والدعاء كذا في الجوهر النيرة * وكره بعضهم السجدة في الاسواق والاضلاع لا بأس به كذا في محيط السرخسي * ويستحب أيضا أن يسارع الى قضاء دينه وإبرائه منه ويسار الى تجهيزه ولا يؤخر فان مات فجأة ترك حتى يتيقن بموته كذا في الجوهر النيرة * ويستحب قراءة القرآن عنده حتى يغسل كذا في التبيين * امرأته ماتت والولد يضرب في بطنه قال محمد رحمه الله تعالى يشق بطنها ويخرج

المسك المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ولم يغسلها رجل ولا امرأة ويوم كذا في الزاهدي *
 وان مات الكافر وله ولي مسلم يغسله ويكفنه ويدفنه ولكن يغسل غسل التوب النص ويغسل في خرقه ويحفر
 حفرة من غير مراعاة سنة التكفين والحد ولا يوضع فيه بل يلقى كذا في الهداية * ويحكي أن لا يمكن الاب
 الكافر من القيام بغسل ابنه المسلم اذا مات بل يغسله المسلمون هكذا في النهاية في فصل الصلاة على الميت *
 واذا مات الرجل في السفر وليس هناك ماء طاهر يمسح عليه هكذا في المحيط * رجل مات ولم يجدوا
 ماء فيموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسل وصلى عليه ثانيا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى
 قاضي خان

(الفصل الثالث في التكفين) * وهو فرض على الكفاية كذا في فتح القدير * كفن الرجل سنة ازار
 وقص ولقافة وكفاية ازار ولقافة وضروية ما وجد هكذا في الكفر * والا زامن القرن الى القدم واللقافة
 كذلك والقميص من أصل العنق الى القدم كذا في الهداية * بلا جيب ودخريص ويكن كذا في الكافي *
 وليس في الكفن عمامة في ظاهر الرواية وفي الفتاوى استحسن المتأخرون لمن كان عالما ويجعل ذنبها على
 وجهه بخلاف حال الحياة كذا في الجوهر النيرة * وكفن المرأة سنة درع وازار وخار ولقافة وخرقة تربط بها
 نديها وكفاية ازار ولقافة وخار هكذا في الكفر * وعرض الخرقه ما بين الندي الى السرة هكذا في العيني
 شرح الكفر والتبيين * والاولى أن تكون الخرقه من النديين الى الفخذ كذا في الجوهر النيرة * ويكره
 الاقتصار على توبين لها وكذا للرجل على توب واحد الا للضرورة كذا في العيني شرح الكفر والصبي المراهق
 في الكفن كالبالغ والمراة كالبالغة وأدنى ما يكفن به الصبي الصغير توب واحد والصبي ثوبان كذا في التبيين *
 والختى يكفن كما تكفن المرأة احتياطا ويحب الحرير والمصفر والمزفر كذا في الجوهر النيرة * ويكفن بكفن
 مشد * وهو أن ينظر الى مثل ثيابه في الحياة لخروج العبد وفي المرأة ينظر الى ما تلبس اذا خرجت الى زيارة
 أبيها كذا في الزاهدي * ولا بأس بالبرود والكتان والقصب وفي حق النساء بالحسري والبرسم
 والمصفر والمزفر ويكره للرجل ذلك * وأحب الاكفان الثياب البيض هكذا في النهاية * والخلق
 والجدي في التكفين سواء كذا في الجوهر النيرة * وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح تكفينه بعد
 الوفاة وما لا يباح له لبسه في حال الحياة لا يباح تكفينه بعد الوفاة كذا في شرح الطحاوي * وان كان بالماء كثره
 وبالورثة قلته فكفن السنة أولى وان كان على العكس فكفن الكفاية أولى كذا في الظهيرية * واذا اختلفت
 الورثة في التكفين فقال بعضهم يكفن في ثوبين وقال بعضهم في ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المنون كذا في الجوهر
 النيرة * وكيفية التكفين أن يبسط للرجل اللقافة ثم يبسط عليها ازار ثم يوضع الميت على الازار ويحصر
 ويوضع الخنوط في دأسه وطينته وسائر جسده كذا في المحيط * ولا بأس بسائر الطيب غير الزعفران والورس
 في حق الرجل كذا في الايضاح * ويوضع الكافور على جبهته وانه ويديه وركبته وقدميه ثم يعطف
 الازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللقافة كذلك كذا في المحيط * وان خيف انتشار الكفن
 بعقد بشئ كذا في محيط السرخسي * وأما المرأة فتبسط لها اللقافة والازار على نحو ما يناسب للرجل ثم توضع
 على الازار وتلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرين على صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمار فوق ذلك ثم يعطف
 الازار واللقافة كما يناسب في الرجل ثم الخرقه بعد ذلك تربط فوق الاكفان فوق النديين كذا في المحيط * وتجبر
 الاكفان قبل أن يدرج الميت فيها وترا واحدة أو ثلاثا أو خالوا لا يرد على ذلك كذا في العيني شرح الكفر
 * وجب ما يجمر فيه الميت ثلاثة مواضع عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه
 ولا يجمر خلفه كذا في التبيين * والمجمر وغير المحرم في ذلك سواء يطيب ويغسل وجهه ورأسه ويجمر الامة كما
 تجمر الحرة هكذا في المحيط * والكفن من ماله ان كان له مال ويقدم على الدين والوصية والارث الى قدر
 السنة ما لم يتعلق بعين ماله حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني هكذا في التبيين * ومن
 لم يكن له مال فالكفن على من تجب عليه النفقة الا الزوج في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه
 الله تعالى يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه القوي هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو مات
 الزوج ولم يترك مالا ولا امرأة موصرة فليس عليها كفه بالاجماع كذا في المحيط * وان لم يكن له من تجب عليه

قوله والقصب المراد به ثياب
 ناعمة من كان كافي القاموس

نفقته فكفنه في بيت المال فان لم يكن فلي المسكين تكفينه فان عجزوا سألوا الناس كذا في الزاهدي * وفي
 العناية وان لم يوجد ذلك غسل وجعل عليه الاذن ودفن وبصل على قبره كذا في التتارخانية * رجل مات
 في مسجد قوم فقام أحدهم وجع الدراهم ففضل من ذلك شئ ان عرف صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف
 فكفن به محتاجا آخر وان لم يقدر على صرفه الى الكفن يتصدق به على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان *
 وان سرق كفه وهو طري كفن كفنا ثانيا من ماله فان قسم فعلى الورثة دون الغرماء وأصحاب الوصايا
 ولو لم يفضل التركة من الذين فان لم يقبض الغرماء ديونهم بدى بالكفن وان قبضوا لا يسترقعهم شئ وان تقسح
 كفاه توب واحد وان أكله السبع وبقي الكفن عاد الى التركة ولو كفه أجنبي أو قر يضمن مال نفسه يعود
 الى المكفن كذا في معراج الدراية

(الفصل الرابع في حمل الجنائز) * سن في حمل الجنائز أربعة من الرجال كذا في شرح النقاية للشيخ أبي
 المكارم * اذا جله على سرير أخذوه بقوائم الأربع به ووردت السنة كذا في الجوهر النيرة * ثم
 ان في حمل الجنائز ثلثين نفس السنة وكما لها أمانته السنة فهي أن تأخذ بقوائم الأربع على طريق التعاقب
 بأن تحمل من كل جانب عشر خطوات وهذا يتحقق في حق الجمع وأما كل السنة فلا يتحقق الا في واحد وهو أن
 يبدأ الحامل بحمل عين مقدم الجنائز كذا في التتارخانية * فيحمله على عاتقه الايمن ثم المؤخر الايمن على
 عاتقه الايمن ثم المقدم الايسر على عاتقه الايسر ثم المؤخر الايسر على عاتقه الايسر هكذا في التبيين * ويكره
 حملها بين العمودين بأن يحملها رجلان أحدهما مقدما والآخر مؤخرا الا عند الضرورة مثل ضيق المكان
 وما أشبه ذلك ولا بأس بأن يأخذ السرير بيده أو يضع على المنكب ويكره له أن يضع نصفه على المنكب
 ونصفه على أصل العنق هكذا في شرح الطحاوي * وذكر الاستيعابي أن الصبي الرضيع أو القطيم أو فوق
 ذلك قليلا اذا مات فلا بأس بأن يحمله رجل واحد على يديه ويتدوله الناس بالجل على أيديهم ولا بأس
 بأن يحمله على يديه وهو راكب وان كان كبير يحمل على الجنائز كذا في البحر الرائق * ويسرع بثلث وقت
 المشي بلا خيب وحده أن يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنائز كذا في التبيين * الافضل
 للمشي للجنائز للمشي خلفها ويجوز ما معها الا أن يتبعها أمة تقدم الكل فيكره ولا ينبغي عن مجتها ولا عن
 شمها كذا في فتح القدير * وفي سلة المشي بالجنائز يقدم الرأس كذا في المضمرات * واتباع الجنائز
 أفضل من التوافل اذا كان جوارا أو قرابة أو صلاح مشهور كذا في البحر الرائق * ولا بأس بالركوب في
 الجنائز والمشي أفضل * ويكره أن تقدم الجنائز راكبا كذا في فتاوى قاضي خان * ويكره النوح والصياح
 وشق الجيوب في الجنائز ومثل الميت فأما البكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به والصبر أفضل كذا في
 التتارخانية * ولا يتبع نار في حجرة ولا شمع كذا في البحر الرائق * ولا ينبغي للنساء أن يخرجن في الجنائز
 واذا كان مع الجنائز نائحة أو صاحبة زجرت فان لم تنزع فلا بأس بان يمشي معها الا أن يباع الجنائز
 سنة فلا يتركه لبدعة من غيره ولا يقوم للجنائز الا أن يريد أن يشهد ها كذا في الايضاح * وكذا
 اذا كان القوم في المصلى وجب بجنائزهم لا يقومون اذا راها قبل أن توضع الجنائز عن الاعناق
 وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * وعلى متبعي الجنائز الصمت ويكره لهم رفع الصوت بالذكر
 وقراءة القرآن كذا في شرح الطحاوي * فان أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه كذا في فتاوى قاضي خان
 * واذا وضعت الجنائز على الارض عند القبر فلا بأس بالجلوس وانما يكره قبل أن توضع عن مناكب الرجال
 كذا في الخلاصة * والافضل أن لا يجلس ما لم يسؤوا عليه التراب كذا في محيط السرخسي * واذا انزلوا
 به للصلاة يوضع عرض القبلة كذا في التتارخانية * ويجوز الاستنجار على حمل الجنائز كذا في فتاوى
 قاضي خان

(الفصل الخامس في الصلاة على الميت) * الصلاة على الجنائز فرض كفاية اذا قام به البعض واحدا كان
 أو جماعة ذكر أو أنثى سقط عن الباقيين واذا ترك الكل أثموا كذا في التتارخانية * والصلاة على
 الجنائز تأذي بأداء الامام وحده لان الجماعة ليست بشرط الصلاة على الجنائز كذا في النهاية * وشروطها
 اسلام الميت وطهارته مادام القسمل بمكان وان لم يمكن بان دق قبل القسمل ولم يمكن أخرجه الا بالنس فيجوز

الصلاة على قبره للضرورة ولو صلى عليه قبل الغسل ثم دفن فعاد الصلاة لقساد الاولى هكذا في التبيين *
وطهارة مكان الميت ليست بشرط هكذا في المصنوعات * ويصلي على كل مسلم مات بعد الولادة صغيرا
كان أو كبيرا ذكرًا كان أو أنثى حراً كان أو عبداً الابغاة وقطاع الطريق ومن غفل حاله * وان مات
حال ولادته فإن كان خرج أكثره صلى عليه وإن كان أقله لم يصلي عليه وإن خرج نصفه لم يذكر في الكتاب ويجب
أن يكون هذا على قياس ما ذكرنا من الصلاة على نصف الميت كذا في البصائر * والصبي إذا وقع في يد
المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات هناك صلى عليه تبعاً لصاحب البلد كذا في المحيط * قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى لا يصلي على كل من يقتل على متاع يأخذه هكذا في الإيضاح * ومن قتل أحد
أبيه لا يصلي عليه إهانة له كذا في التبيين * ومن قتل نفسه خطيئاً ناول رجلاً من العدو وليضربه بالسيف
فأخطأ وأصاب نفسه ومات غسل وصلى عليه وهذا بخلاف كذا في الذخيرة * ومن قتل نفسه عمداً
يصلى عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وهو الأصح كذا في التبيين * ومن قتل بحق بصلاح أو غيره كما
في القود والرجم يغسل ويصلى عليه ويصنع به ما يصنع بالموتى كذا في الذخيرة * والبري عليه الامام عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان روى أبو سليمان عنه أنه لا يصلي عليه كذا في قساوي قاضي خان *
أولى الناس بالصلاة عليه السلطان إن حضر فإن لم يحضر فالقاضي ثم امام الحي ثم الولي هكذا في اكثر المتون
* ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الامام الاعظم وهو الخليفة أولى ان حضر فإن لم يحضر
فامام المضر فإن لم يحضر فالقاضي فإن لم يحضر فصاحب الشرط فإن لم يحضر فامام الحي فإن لم يحضر فالأقرب
من ذوى قرابته وبهذه الرواية أخذ كثير من مشايخنا رحمه الله كذا في الكفاية والنهاية ومعراج الدراية
والعناية * والاولياء على ترتيب العصباء الأقرب فالأقرب الا لا الأب فانه يقدم على الابن كذا في خزنة المفتين *
قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعندهما الابن أولى والصحيح أنه قول الكل كذا في التبيين * وهكذا
في الغيبة وفتح القدير * ولا حق للنساء في الصلاة على الميت ولا الصغار * وللأقرب أن يقدم على الأبعد
من شاء فإن غاب الأقرب في مكان نفوت الصلاة بحضوره فالأبعد أولى فإن قدم الغائب غيره يكاتب كان للأبعد
أن يمنعه والمريض في المصيبة الصحيح يقدم من شاء وليس للأبعد أن يمنعه فإن تساوى وليان في درجة
فأكبرهم سناً أولى وليس لأحد منهما أن يقدم غير بشر يكره الا بذنه فان قدم كل واحد منهما رجلاً كان الذي
قدمه الأكبر أولى كذا في الجوهرة النيرة * وفي الكبرى الميت إذا أوصى بأن يصلي عليه فلان فالوصية باطله
وعليه الفتوى كذا في المصنوعات * عند مات واختصم في الصلاة عليه المولى وأبو العبد وأبوه وحماته وإن
فالمرءى أحق بالصلاة عليه كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في المصنوعات * ولا ولاية للزوج عندنا
لانتقاع الوصلة بالموت كذا في الجامع الصغير لقاضي خان * فان لم يكن للميت ولي فالزوج أولى ثم الخيران
أولى من الاجنبي كذا في التبيين * ولومات امرأة ولها زوج وابن عاقل بالغ منه فالولاية للابن دون
الزوج لكن يكره للابن أن يتقدم أباه ويغني أن يتقدمه فان كان لها ابن من زوج آخر فلا بأس بان يتقدم
لانه هو الولي وتعتزم زوج أمه غير واجب عليه كذا في البدائع * ولا يصلي على ميت الأمرة واحدة والنفل
بصلاة الجنائز غير مشروع كذا في الإيضاح * ولا بعد الولي أن صلى الامام الاعظم أو السلطان أو الوالي
أو القاضي أو امام الحي لأن هؤلاء أولى منه وإن كان غير هؤلاء أن يعبد كذا في الخلاصة * وإن صلى عليه
الولي لم يجوز لأحد أن يصلي بعده * ولو أراد السلطان أن يصلي عليه فله ذلك لانه مقدم عليه * ولو صلى عليه الولي
وللميت اولياء أخر غير أولادهم أن يعبدوا كذا في الجوهرة النيرة * فان صلى غير الولي أو السلطان أعاد
الولي إن شاء كذا في الهداية * رجل صلى صلاة الجنائز والولي خلفه ولم يرض به ان تابعه فصلي معه
جائز ولا يعيد الولي ولو كان الامام على غير الطهارة تعاد وإن كان الامام على طهارة والقوم على
غير طهارة صح صلاة الامام ولا تعاد الصلاة عليه كذا في الخلاصة * إذا صلى المريض على جنازة فاعدا
وهو وليه والقوم خلفه قيام جائز رجل مات في غير بلد ثم جاء أهل قومه إلى منزله ان كانت الصلاة مأذن
السلطان أو القاضي لا تعاد كذا في قساوي قاضي خان * حضرت وقت صلاة المغرب جنازة تقدم صلاة
الجنائز على سنة المغرب كذا في القضية * ولا تجوز الصلاة على الجنائز راكبا كذا في المحيط * وكل ما يفتي

شرط الصحة سائر الصلوات من الطهارة الحقيقية والحكمية واستقبال القبلة وستر العورة والنية يعتبر شرطاً
لصلاة الجنائز هكذا في البدائع * فالامام والقوم ينوون ويقولون نويت أداء هذه الفريضة عبادة لله
تعالى متوجهاً إلى الكعبة مقبلاً بالامام ولو تفكر الامام بالقلب أنه يؤدى صلاة الجنائز يصح ولو قال المقتدى
أقديت بالامام يجوز كذا في المصنوعات * ومن الشروط حضور الميت ووضعه وكونه أمام المصلي فلا تصح
على غائب ولا على محمول على دابة ولا على موضوع خلفه هكذا في النهر الفائق * وتصدق صلاة الجنائز بما
تقدمه سائر الصلوات الا محاذاة المرأة كذا في الزايدى * إذا كان القوم سبعة قاموا ثلاثة صفوف يتقدم
واحد وثلاثة بعده واثان بعدهم وواحد بعدهما كذا في التتارخانية * يقوم للرجل والمرأة بجذاء الصدر
وهذا أحسن مواضع الامام من الميت للصلاة عليه وإن وقف في غيره جاز * وصلاة الجنائز أربع تكبيرات *
ولو ترك واحدة منها لم تجز صلاته هكذا في الكافي * فيكبر للافتتاح ويقول سبحانك اللهم الخ ثم يكبر
أخرى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر أخرى ويدعو للميت وجميع المسلمين * وليس فيها
دعاء وقت * وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اللهم اغفر لنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واتانا اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام ومن توحيته منا فوحيه على الايمان *
فان كان الميت صغيراً عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله لنا ذكراً وأجراً
اللهم اجعله لنا شافعاً ومشفعاً هذا إذا كان يحسن ذلك فان كان لا يحسن يأتي بأي دعاء شاء * ثم يكبر
الرابعة ثم يسلم تسليمين * وليس بعد التكبير الرابعة قبل السلام دعاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان *
وهو ظاهر المذهب هكذا في الكافي * ويحافظ في الكل الا في التكبير كذا في التبيين * ولا يقرأ فيها
القرآن ولو قرأ الفاتحة نية الدعاء فلا بأس به * وان قرأها بنية القراءة لا يجوز لانها محل الدعاء دون
القراءة كذا في محيط السرخسي * ولا يرفع يديه الا في التكبير الاولى في ظاهر الرواية كذا في العيني
شرح الكفر والامام والقوم فيه سواء كذا في الكافي * ولا ينوي الميت في التسليمين بل ينوي بالاولى
من عن يمينه وبالثانية من عن شماله كذا في السراج الوهاج * وهكذا في قساوي قاضي خان
والظهيرية * ولو كبر الامام خمساً فالمقتدى لا يتابع ثم ماذا يصنع في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يمكث حتى يسلم معه وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وإذا جاء رجل وقد كبر الامام التكبير
الاولى ولم يكن حاضر انظره حتى يكبر الثانية ويكبر معه * فإذا فرغ الامام كبر المسبوق التكبير التي
قاته قبل أن ترفع الجنائز وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وكذا ان جاء وقد كبر الامام تكبيرتين
أو ثلاثاً كذا في السراج الوهاج * وان جاء رجل وقد كبر الامام أربعاً ولم يسلم لا يدخل معه في رواية
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والأصح أنه يدخل وعليه الفتوى كذا في المصنوعات * ثم يكبر ثلاثاً قبل
أن ترفع الجنائز متتابعاً لا دعاء فيها كذا في الخلاصة وقساوي قاضي خان * ولو رفعت بالأيدي ولم توضع
على الأكاف ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يأتي كذا في الظهيرية * وان كان مع الامام فتعاقل ولم يكبر
مع الامام أو كان في النية بعد فخر التكبير فانه يكبر ولا ينتظر تكبير الامام الثانية في قولهم لانه لما كان مستعداً
جعل منزلة المشارك كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وان كبر مع الامام التكبير الاولى ولم يكبر
الثانية والثالثة يكبرهما ثم يكبر مع الامام كذا في قساوي قاضي خان * ولو سلم الامام بعد الثالثة
ناسياً كبر الرابعة ويسلم كذا في التتارخانية * ولو اجتمعت الجنائز فخير الامام ان شاء صلى على كل واحد على
حدة وان شاء صلى على الكل دفعة بالنية على الجميع كذا في معراج الدراية * وهو في كفيته وضعهم
بالخيار ان شاء وضعهم بالطول سراً واحداً او وقف عند أفضلهم وان شاء وضعهم واحداً وراء واحد الى جهة
القبلة وترتيبهم بالنسبة الى الامام كترتيبهم في صلاتهم خلفه حالة الحياة فقرب منه الأفضل فالأفضل فيصف
الرجال الى جهة الامام ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء ثم المراهقات ولو كان الكل رجالاً روى الحسن عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوضع أفضلهم وأسفلهم معاً الى الامام ولو اجتمع حراً وعتقاً المشهور بتقديم الحرة
على كل حال كذا في فتح القدير * وإذا كبر الامام على جنازة فجي بأخرى مضى على صلاته على الاولى *
فإذا فرغ استأنف على الثانية وإن كان لما وضعوا كبر التكبير الاخرى بنو يهاضي الاولى أيضاً ولا تكون

للتائسنة وان كبر التائسنة ينوي التائسنة وحدها فهي للتائسنة وقد خرج من الاولى فاذا فرغ اعادة الصلاة على
الاولى كذا في السراج الوهاج * ولو أحدث الامام في صلاة الجنائز فقدم غيره جاز هو الصحيح كذا في
الطهريه * ولو دفن الميت قبل الصلاة أو قبل الغسل فانه يصلى على قبره الى ثلاثة ايام والصحيح ان هذا ليس
بتقدير لازم بل يصلى عليه ما لم يعلم انه قد غرق كذا في السراجيه * والصلاة على الجنائز في الجبانة والامكنة
والدور سواء كذا في المحيط * وصلاة الجنائز في المسجد الذي تقام فيه الجماعة مكروهة سواء كان الميت والقوم في
المسجد أو كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد أو كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقى
في المسجد أو الميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد والاختار كذا في الخلاصة * ولا تكرر بعدد
المطر ونحوه هكذا في الكافي * وتكره في الشارع وأراضي الناس كذا في المضمرات * أما المسجد الذي بني
لاجل صلاة الجنائز فلا تكرر فيه كذا في التبيين * ولا ينبغي أن يرجع من جنازة حتى يصلى عليه وبعد ما صلى
لا يرجع الا باذن أهل الجنائز قبل الدفن وبعد الدفن يسعه الرجوع بغير اذنهم كذا في المحيط *
(الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى آخر) * دفن الميت فرض على الكفاية كذا في السراج
الوهاج * والسنة هو الحدودون الشق كذا في محيط السرخسي * وصفة الحد أن يحفر القبر بقامه
ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيه الميت كذا في المحيط * ويجعل ذلك كالبيت المستقيم كذا في
البحر الرائق * فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق كذا في فتاوى قاضي خان * وصفة الشق أن تحفر
حفرة كالنهر وسط القبر ويبني جانباه باللبن أو غيره ويوضع الميت فيه ويستقيم كذا في معراج الدراية *
وينبغي أن يكون مقدار عرق القبر الى صدر رجل وسط القامة وكذا زاد فهو أفضل كذا في الجوهرة النيرة *
وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قول القبر على قدر طول الانسان وعرضه قدر
نصف قامته كذا في المضمرات * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه جوز
اتخاذ التراب في بلاد نارا خاوة الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي أن يفرش فيه
التراب ويطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على عين الميت وعلى يساره لصبر بمنزلة الحد
ويكره الا تجز في الحد اذا كان يلي الميت كذا في فتاوى قاضي خان * ويكره الدفن في الاماكن التي تسمى
فساق كذا في فتح القدير * والشفع كالوتر فمن دخل كذا في الكافي * ويستحب أن يكونوا أقوياء ابناء
وصلاء كذا في التائسنة * وذو الرحم المحرم اولى بادخال المرأة من غيرهم كذا في الجوهرة النيرة *
وكذا ذو الرحم غير المحرم اولى من الاجنبي فان لم يكن فلا بأس بالاجاب وضعها كذا في البحر الرائق * ولا
يدخل أحد من النساء القبر كذا في محيط السرخسي * ويدخل الميت بمائلي القبلة وذلك أن يوضع في
جانب القبلة من القبر ويحمل الميت منه ويوضع في التعديف يكون الاخذ له مستقبل القبلة حالة الاخذ كذا
في فتح القدير * ويقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله كذا في المتون * ويوضع في القبر على جنبه
الايمن مستقبل القبلة كذا في الخلاصة * وتخل العقدة ويسوى اللبن والقصب لا الآجر والاشب *
ويجوز قبرها لا قبره ويهاج التراب كذا في المتون * ولا بأس بان يحملوا ايديهم أو يمسحوا بكل ما أمكن كذا
في الجوهرة النيرة * ويكره أن يزداد على التراب الذي أخرج من القبر كذا في الغني شرح الكفر * ويستحب
لمن شهد دفن الميت أن يحثو في قبره ثلاث حبات من التراب بيده جميعا ويكون من قبل رأس الميت ويقول
في الحثية الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى كذا في الجوهرة
النيرة * ولا بأس بالدفن بالليل ولكنه بالنهار أمكن كذا في السراج الوهاج * ويسمى القبر قدرا للسرير
ولا يرجع ولا يجلس ولا يمشي عليه ويكره أن يبنى على القبر أو يقعد أو ينام عليه أو يوطأ عليه
أو يقضى حاجة الانسان من بول أو غائط أو يعلم به لامة من كابة ونحوه كذا في التبيين * واذا خربت القبور
فلا بأس بتطينها كذا في التائسنة * وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط *
ومن حفر قبره لنفسه فلا بأس به ويؤجر عليه كذا في التائسنة * رجل حفر قبرا فاراد ودفن ميت آخر فيه
ان كانت المقبرة واسعة يكره وان كانت ضيقة جاز ولكن يضمن ما اتفق صاحبه فيه كذا في المضمرات *
والأفضل الدفن في المقبرة التي فيها قبور الصالحين ويستحب اذا دفن الميت أن يجلس ساعة عند القبر بعد

قوله من غيرهم الصبر لئلا
الرحم لانه مفرد مضاف فيم اء

الفراغ بقدر ما ينجز جزو ويقسم لهما يتلون القرآن ويدعون للميت كذا في الجوهرة النيرة * قراءة القرآن
عند القبور عند محمد رحمه الله تعالى لا تكرر ومشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا بقوله وهل يتنفع والاختار أنه
يتنفع هكذا في المضمرات * ويكره أن يبنى على القبر مسجد أو غيره كذا في السراج الوهاج * ويكره عند
القبر ما يبعد من السنة والمعروف منها ليس الا بزيارته والدعاء عنده قائما كذا في البحر الرائق * ولا يدفن
اثنان او ثلاثة في قبر واحد الا عند الحاجة فيوضع الرجل بمائلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخنثى ثم خلفه
المرأة ويجعل بين كل ميتين حاجر من التراب كذا في محيط السرخسي * وان كانا رجلين يقدم في الحد افضلهما
كذا في المحيط * وكذا اذا كانت امرأتين هكذا في التائسنة * ولولي الميت وصار ترابا جاز دفن غيره في قبره
وزرعه والبناء عليه كذا في التبيين * ويستحب في القبر والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر اوائك
القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به كذا في الخلاصة * وكذا الوما في غير بلد يستحب
تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به ولا ينبغي اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مغصوبة
أو أخذت بثمن كذا في فتاوى قاضي خان * اذا دفن الميت في أرض غيره بغير اذن مالكها فالملك
بالتحسين ان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فيها كذا في التبيين * ولو وضع الميت
لغير القبلة أو على شقه الا يسر أو جعل رأسه موضع رجله وأهيل عليه التراب لم ينش * ولو سوى عليه
اللبن ولم يهل عليه التراب نزع اللبن وروى السنة كذا في التبيين * وان وقع في القبر متاع فليتركه بعد ما أهالوا
عليه التراب ينش كذا في فتاوى قاضي خان * قالوا ولو كان المال درهمًا كذا في البحر الرائق *
ويكره قطع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان يابس لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان * والمنش في
المقابر نخلين لا يكره عندنا كذا في السراج الوهاج * (ومما اتصل بذلك مسائل) التعزية لصاحب المصيبة
حسن كذا في الطهريه * وروى الحسن بن زياد اذا عزي أهل الميت مرة فلا ينبغي أن يعزى مرة أخرى كذا في
المضمرات * ووقتها من حين يموت الى ثلاثة ايام ويكره بعدها الا أن يكون المعزى أو المعزى اليه غائبا
فلا بأس بما هو بعد الدفن اولى منها قبله وهذا اذا لم ير منهم جرح شديد فان رثي ذلك قدمت التعزية ويستحب
أن يعم التعزية جميع أقارب الميت الكبار والصغار والرجال والنساء الا أن يكون امرأة شابة فلا يعزى بها
الا محارمها كذا في السراج الوهاج * ويستحب أن يقال لصاحب التعزية غفر الله تعالى لميتك وتجاوز
عنه وتغمد برحمته ورزقك الصبر على مصيبته وأجر لك على موته كذا في المضمرات ناقلا عن الحجة * وأحسن
ذلك تعزية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ما أخذوه ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى ويقال في تعزية
المسلم بالكافر أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وفي تعزية الكافر بالمسلم أحسن الله عزاك وغفر لك ولا يقال
أعظم الله أجرك وفي تعزية الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا تنقص عددك كذا في السراج الوهاج * ولا بأس
لاهل المصيبة أن يجلسوا في البيت أو في مسجد ثلاثة ايام والناس يأوئهم ويعزونه ويكره الجلوس على
باب الدار وما يصنع في بلاد العجم من فرش البسط والقيام على قوارع الطرق من أقبح القبائح كذا في
الطهريه * وفي خزائن الفتاوى والجلوس للمصيبة ثلاثة ايام رخصة وتركه احسن كذا في معراج
الدراية * وأما النوح العالي فلا يجوز والبكاء مع رقة القلب لا بأس به ويكره للرجال تسويد الثياب وتعزيتها
للتعزية ولا بأس بالتسويد للنساء وأما تسويد الخدود والايدي وشق الجيوب وشد الوجوه ونشر الشعر
ونثر التراب على الرأس والضرب على الفخذ والصدور وايقاد النار على القبور ونشر رسوم الجاهلية والباطل
والغزو كذا في المضمرات * ولا بأس بان يتخذ لاهل الميت طعام كذا في التبيين * ولا يساح اتخاذ الضيافة
عند ثلاثة ايام كذا في التائسنة

(الفصل السابع في الشهيد) * وهو في الشرع من قتل أهل الحرب والبي وقطاع الطريق أو وجد في معركة
وبه جرح أو يخرج الدم من عينه أو أذنه أو جوفه أو به أثر الحرق أو وطمته دابة العدو وهو راكبا أو
ساقها أو كدمته أو صدمته يدها أو برجلها ونحوه وان كان ضربة أو ضرب أو جرح فقتله أو طعنوه فاقروه في ماء أو نار
أو رموه من سور أو اسقطوا عليه حائطا أو رموا نارافينا أو هبت به ريح الينا أو جعلوها في طرف خشب
راسها عندنا أو ارموا الينا ما فاحترق أو غرق مسلم أو قتله مسلم ظلما ولم يجب به دية كذا في الكافي * وكذا

ان قتل اهل الذمة والمستامنون هكذا في العتي شرح الهداية * ولو وجبت الذية بصلح او بقتل الاب
انه لا نقط الشهادة لان الواجب القصاص لكنه سقط بالصلح او الشبهة كذا في العتي شرح الكفر * ومن
قتل مدافعا عن نفسه او ماله او عن المسلمين او اهل الذمة باى القتل مجدي او حجر او خشب فهو شهيد
كذا في محيط السرخسي * ولو كان المسلمون في سفينة فرماهم العدو بالنار فاحترقوا من ذلك وتعذى
الى سفينة اخرى فيها المسلمون فاحترقوا فمهم شهداء كذا في الخلاصة * وحكمه ان لا يقبل وبصل
عليه كذا في محيط السرخسي * ويدفن بدمه وثيابه كذا في الكافي * ولو كان في توب الشهيد نجاسة
تغسل كذا في العتبية * وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن نحو السلاح والخلود والقرود والخنزير
والغف والقنبرة والسراويل ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى السراويل الا في السير وكان الشيخ ابو جعفر
الهندواني يقول الاشبه ان لا ينزع السراويل ووافقه في ذلك كثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى هكذا
في المحيط * ويزاد حتى يتم الكفن ويقتصر ان كان زيادة على سنة الكفن كذا في الكافي * ويجعل الخنوط
لشهود كافي الميت كذا في البحر الرائق * ويفضل ان قتل جنبا او صبيا او مجنونا عند ابي حنيفة رحمه الله
تعالى هكذا في التبيين * وكذا ان قتل انثى ونفسا ان طهرتا وتم الانقطاع فان لم ينقطع تغسل ان
صلح المرقى حيا في الاصح هكذا في الكافي * اما لو رأت يوما او يومين ثم قتلت لا تغسل بالاجماع كذا في
العتبي شرح الهداية * ويفضل من ارتد وهو من صار خلقا في حكم الشهادة لتبيل مرقا الحياة
وهو ان يأكل او يشرب او ينام او يداوى او ينقل من المعركة حيا الا اذا حمل من مصرعه كيلا تظا
الحيول ولو اواه فسطاط او خيمة او بقي حيا حتى مضى وقت الصلاة وهو يعقل فهو مرت كذا في الهداية *
ومن الارثا ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير وهذا كله اذا وجد بعد انقضاء الحرب واما قبل
انقضائها فلا يكون مرتا كذا في التبيين * ويفضل ان اوصى بأمر ديني او قتل في المصر ولم يعلم انه قتل
بجدية ظلم كذا في العتي شرح الكفر * وكذا لو قام من مكانه او تحول الى مكان آخر هكذا في الخلاصة *
وان انفلتت دابة مشرك وليس عليها أحد فوطئت مسلما او رمى مسلما الى المشركين فأصاب مسلما او فترت
دابة مشرك فرمته او هرب المسلمون فالحاكم الكفار الى نار أو خندق أو جعل المسلمون الحلك حولهم فقتلوا
عليها وماوا يغسلون خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وان عثرت دابة
رجل من المسلمين في القتال فرمت به فقتله غسل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو رأت دواب المسلمين رايات
المشركين فنشرت من ذلك دابة من غير تغير المشركين ورمت صاحبها وقتله غسل عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى وكذلك المشركين تحصنوا في مدينة فصد المسلمون يسور هانقات رجل انسان منهم فوقع
ومات غسل عندهما وكذلك لو انهم زعم المسلمون فوطئت دابة مسلم صاحبها عليها أو مات أو فاند غسل
وكذلك لو ان المسلمين تقبوا الحائط فوقع عليهم من قبهم غسلوا الا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في
المحيط * وكذلك اذا حمل على العدو فسقط عن فرسه كذا في البدائع * وان تراء الفريقان ولم يقتل
غسل من وجده ميتا حتى يعلم انه قتل بجدية ظلم كذا في التتارخانية * ولو وجد في المعركة ولم يكن به أثر
القتل من جراحة أو خنق أو ضرب أو خروج دم لم يكن شهيدا وكذا لو خرج الدم من موضع يخرج منه
من غير آفة في الباطن كالانف والذكروا الدبر وكذا لو خرج من فمه نازلا من رأسه هكذا في البدائع * والاصل
ان كل من صار مقتولا في قتال ثلاث اهل الحرب أو البغاة أو قطاع الطريق بمعنى مضاف الى العدو سواء كان
بالمباشرة أو التسبب كان شهيدا وكل من صار مقتولا بمعنى غير مضاف الى العدو ولا يكون شهيدا كذا
في المحيط *

(الباب الثاني والعشرون في السجدة)

مسألة مبينة على اصول (منها) السجدة متى أدت في محلها انصهر بغير النية ومتى فانت عن محلها لا تصح
الا بالنية ثم انما تصير فانت عن محلها اذا احتلل بينها وبين محلها ركعة تامة (ومنها) متى وقع الشك في ترك الركعة
أو السجدة فانه يجمع بينهما يخرج عما عليه يقين ويقدم السجدة على الركعة ولو قدم الركعة عليها فسدت صلاته
(ومنها) أن ما ردد به بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطا وما ردد به بين البدعة والسنة يترك (ومنها) انه ينظر

الى التروكة من السجدة والى المؤداة فاما أقل فالعبرة به لان اعتبار الأقل اسهل كذا في محيط السرخسي
والظهيرية * رجل صلى صلاة الفجر فترك في آخرها قبل السلام أو بعده أنه ترك منها سجدة فعليه أن
يسجد بها ثم تشهد ويسلم ويسجد السهو فان علم أنها من الركعة الاولى وغالب رأي ذلك بنو القضاة وكذا
لو لم يعلم أنها من الاولى أو الثانية ولم يقع تحريمه على شيء وان علم أنها من الثانية لا بنوى القضاء ولو تركه تركا
منها سجدة بن أن علم أنه تركه لمن الركعتين أو من الركعة الاخيرة فعليه أن يسجد بها ويتشهد ويسلم ثم يسجد
للسهو ولو علم أنه تركه من الركعة الاولى فعليه ان يصلي ركعة ولو لم يعلم أنه كيف تركها يسجد سجدة بن بنوى
القضاء من الاولى ثم يصلي ركعة * ومن ادركه في الركوع الثاني لا يكون مدر كالتلك الركعة لان السجدة بن
تتم الى الركوع الاول هذا في رواية وفي رواية تنفع الى الركوع الثاني فيصير مدر كاعلى هذه الرواية
وان كان لا يعلم من ايها تركها فانه يسجد سجدة بن أولا ويتشهد ولا يسلم ثم يقوم ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد
للسهو ولو تركه تركا من ثلاث سجدة فانه يسجد سجدة ويصلي ركعة ثم تشهد ولا ينوي القضاء في السجدة
ولو تركه تركا من أربع سجدة فانه يسجد سجدة بن ويضم الى الركوع الاول في رواية وفي رواية الى الركوع
الثاني ويصلي ركعة اخرى هكذا في الخلاصة * واذا صلى صلاة المغرب وترك منها سجدة يأتى بالسجدة وحدها
وينوي ما عليه ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وان ترك سجدة بن منها يؤمر بالعمل بالعتري ان لم يدركها
من ركعتين أو واحدة وان لم يقع تحريمه على شيء يأخذ بالاحتياط ويسجد سجدة بن بنوى ما يجتمع ما عليه
أو القضاء ويتشهد بعد سجدة بن يصلي ركعة اخرى ثم تشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو ثم تشهد ويسلم * وان ترك
ثلاث سجدة بن يؤمر بالعتري على ما بينا * وان لم يقع تحريمه على شيء يسجد ثلاث سجدة بن ويجلس بعدها جالوسا
مستحقا لو تركه فسد صلاته ثم يقوم فيصلي ركعة ثم تشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو بعد السلام * وان ترك
أربع سجدة بن ولم يدرك ركعتين أو ثلاث سجدة بن ويجلس جلسة مستحقة ثم يقوم فيصلي
ركعة ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو * وان ترك خمس سجدة بن فالمؤدى
سجدة واحدة فيضيف اليها اخرى فتم له ركعة ثم يصلي ركعة ويتشهد ثم يصلي الثالثة ويتشهد ثم يسجد
سجدة في السهو قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي هذا اذا نوى بطلان الركعة التي قبلها بالسجدة
الواحدة حتى لا تلتحق بركوع آخر بعد تلك الركعة أما اذا سجد بطلانها لم يوجب أن تفسد صلاته * وحكم
ذوات الأربع حكم ذوات الاثنتين والثلاث لو ترك واحدة أو اثنتين أو ثلاثا هكذا في الظهيرية * وان ترك أربع
سجدة بن ولا يدري كيف ترك يسجد أربع سجدة بن ويجلس جلسة مستحقة ولو تركها فسد صلاته ثم يصلي ركعة
ويقعد ويتشهد ثم يقوم ويصلي اخرى ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وان ترك خمس سجدة بن ثلاثا
ولا يقعد بعدها ويصلي ركعتين ويقعد بين الركعتين احتياطا وان ترك ستا سجدة بن ثم لا يقعد ثم يصلي
ركعتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة * وان ترك سبعا سجدة بن وصلى ثلاث ركعات فالواحدة اذا نوى بالسجدة
الركعة التي قبلها بالسجدة وان سجد بغير نية ساهيا ثم تذكر بأبي سجدة بن بنوى باحداهما ما عليه حتى
تلتحق احدهما بالركعة الاولى والثانية بالركعة الثانية فصار مصلتا ركعتين ثم اذا صلى ثلاثا وتشهد
في الثانية من الثلاث ثم صلى الرابعة جازت صلاته ولو ترك ثمانى سجدة بن وصلى ثلاث ركعات
ولو صلى الفجر ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية أو قعد وترك سجدة وهو لا يعلم كيف ترك فسدت صلاته ولو ترك
سجدة بن فقه قولان والاصح أنها تفسد وكذلك لو ترك ثلاث سجدة بن ولو ترك أربعا لم تفسد ويسجد سجدة بن
ثم يقعد ثم يصلي ركعة ولو صلى الظهر خمساً وترك سجدة فسدت وكذا لو ترك سجدة بن في الاصح أو ترك ثلاثا وأربعاً
أو خمساً ولو ترك ستاً لم تفسد وهو يكن صلى الظهر أربعاً وترك أربع سجدة بن كما ترك سبعا لم تفسد ويسجد
ثلاث سجدة بن ويصلي ركعتين ولو ترك ثمانى سجدة بن وصلى ثلاث ركعات كذا في محيط السرخسي
* وان ترك تسع سجدة بن يسجد سجدة ثم يصلي ركعة ثم يقعد وهذه القعدة سنة ثم يصلي ركعتين ويقعد مستحقا
وان ترك منها عشر سجدة بن يسجد سجدة بن ثم يصلي ثلاث ركعات ويسجد السهو هكذا في الظهيرية * ولو صلى
المغرب أربعاً تفسد صلاته ولو ترك سجدة بن فيه قولان وكذلك لو ترك ثلاثا أو أربعاً ولو ترك خمساً لا تفسد
ويسجد ثلاث سجدة بن ويصلي ركعة ولو ترك ستا سجدة بن ويصلي ركعتين كالوصل في المغرب ثلاثا ويسجد

محمد بن كذا في محيط السرخسي

(كتاب الزكاة)

(وفي غمائية أبواب)

• (الباب الاول في تفسيرها وصفها وشراؤها) • أما تفسيرها فهي غلبت المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا
 • ولأه بشرط قطع المنفعة عن المالك من كل وجه فتعالي هذا في السرع كذا في التبيين • وأما وصفها فهي
 • فريضة محكمة بكفر جاحد ما يقتل ما فيها هكذا في محيط السرخسي • وتجب على الفور عند تمام الحول
 • حتى ياتم تأخيرها من غير عذر وفي رواية الرازي على التراخي حتى ياتم عند الموت والاول أصح كذا في التهذيب •
 • وأما شرط أدائها فتبينة مقارنة للاداء أو لعزل ما وجب هكذا في الكنز • فإذا نوى أن يؤدى الزكاة
 • ولم يعزل شيئاً جعل تصدق شيئاً إلى آخر السنة ولم يحضره التبة لم يجز عن الزكاة كذا في التبيين • إذا
 • كان في وقت التصديق مجال لوسائل مما إذا نوى يمكنه أن يجيب من غير فكرة ذلك يكون نية منه ولو قال ما
 • تصدقت إلى آخر السنة فتدققت عن الزكاة لم يجز كذا في السراج • إذا وكل في أداء الزكاة أجرأه التبة عند
 • الدفع إلى الوكيل فإن لم ينو عند التوكيل ونوى عند دفع الوكيل جاز كذا في الجوهرية النيرة • وتعتبر نية
 • الموكل في الزكاة دون الوكيل كذا في معراج الدراية • فإذا دفع الزكاة إلى رجل وأمره أن يدفع إلى الفقراء
 • فدفع ولم ينو عند الدفع جاز ولو دفعها إلى الذي ليدفعها إلى الفقراء جاز لوجود النية من الأمر هكذا في محيط
 • السرخسي • فإن تجدد للموكل نية أخرى بعد الدفع إلى الوكيل قبل دفع الوكيل إلى الفقير كان عا فوى
 • أخيراً حتى لو دفع إليه دراهم يتصدق بها عن زكاة ماله لم يدفع المأمور حتى نوى الأمر أن يكون عن غيره
 • وقعت عن ذلك كذا في السراج الوهاج • ولو قال ان دخلت هذه الدار فقه على أن تصدق بهذه المائة
 • فدخل وهو ينوي عند الدخول أن يتصدق بها عن الزكاة لم يجز عن الزكاة كذا في محيط السرخسي • وإذا
 • هلكت الوديعة عند المودع فدفع القيمة إلى صاحبها وهو فقير لم يدفع الخصومة يريد به الزكاة لا يجز كذا في
 • فتاوى قاضي خان في فصل أداء الزكاة • وإذا دفع إلى الفقير بلا نية ثم نواه عن الزكاة فإن كان المال قائماً
 • في يد الفقير أجرأه والأفلا كذا في معراج الدراية والرازي والعمري شرح الهداية • رجل
 • أدى زكاة غيره عن مال ذلك الفقير فاجزأه المالك فإن كان المال قائماً في يد الفقير جاز والأفلا كذا في السراجية •
 • ومن تصدق بجميع فضائه ولا ينوي الزكاة سقط فرضها وهذا استحسن كذا في الزايدى • ولا فرق
 • بين أن ينوي النفل أو لم يحضره التبة • ولو دفع جميع النصاب إلى الفقير بنوى به عن النداء وواجب آخر
 • يقع عا فوى ويضمن قدر الواجب • ولو وهب بعض النصاب من الفقير سقط عنه زكاة المؤدى عند محمد
 • رحمه الله تعالى كذا في التبيين • وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثله وهو الاشبه كذا في الزايدى • ولو كان
 • له دين على فقير فأمره منقط عنه زكاة نوى به عن الزكاة أو لانه كالهلال ولو أبرأه عن البعض سقط زكاة
 • ذلك البعض لما قلنا وزكاة الباقي لا تسقط ولو نوى به الاداء عن الباقي كذا في التبيين • ولو كان من عليه
 • الدين غنياً فوجه منه بعد الحول في رواية الحامخ يضمن قدر الزكاة وهو الأصح هكذا في محيط السرخسي •
 • ولو أمر فقيراً بقبض دين له على آخر ونواه عن زكاة عين عند جاز كذا في البحر الرائق • ولو وهب دينه من فقير
 • ونوى زكاة دين آخر له على رجل آخر ونوى زكاة عين لم يجز كذا في الكافي • وأداء العين عن العين وعن الدين
 • جاز وأداء الدين عن العين وعن دين بقبض لا يجوز وأداء الدين عن دين لا يقبض يجوز كذا في محيط السرخسي
 • • إذا أراد الرجل أداء الزكاة الواجبة قالوا الأفضل الاعلان والاطهار في التطوعات الأفضل هو الاخفاء
 • والاسرار كذا في فتاوى قاضي خان • ومن أعطى مكيئاً دراهم وسماها هبة أو قرضاً ونوى الزكاة فإنها
 • تجزئ وهو الأصح هكذا في البحر الرائق ناقلاً عن المتقي والفتية • وأما شرط وجوبها فالحرة حتى لا تجب
 • الزكاة على العبد وان كان مأذوناً في التجارة وكذا المذبر وأم الولد والمكاتب وأما المستمسك فحكم
 • المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع • ومنها الاسلام حتى لا تجب على الكافر كذا في
 • البدائع • ثم الاسلام كما هو شرط الوجوب شرط لبقاء الزكاة عند ما حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كذا في الموت
 • فلو بقي على ارتداده من غير إسلامه لا يجيب عليه شي من تلك التين كذا في معراج الدراية • قال

قوله ويقتل الخ فيه تأمل

الصبري • فيما إذا أسلم الكافر في دار الحرب وأقام سنين هناك ثم خرج اليها لم يكن للإمام الاخذ منه لانه لم يكن
 • في ولايته وهل تجب عليه الزكاة حتى يفتى بالدفع ان كان علم بالوجوب وجبت عليه ويقتى بالدفع وان لم يعلم
 • لا تجب عليه ولا يفتى بالدفع بخلاف الذي إذا أسلم في دارنا فإنه تجب عليه الزكاة علم أو لم يعلم كذا في السراج
 • الوهاج • ومنها العقل والبلوغ فليس الزكاة على صبي • ومجنون إذا وجد منه الجنون في السنة كلها هكذا
 • في الجوهرية النيرة • فلو أفاق في جزء من السنة بعد ذلك النصاب في أوامها وأخرها قل ذلك أو كثر يلزمه الزكاة
 • كذا في العيني شرح الهداية • وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي • قال صدر الاسلام ابو اليسر
 • وهو الأصح كذا في شرح التتابة للشيخ أبي المكارم • هذا في الجنون العارضى بأن جن بعد البلوغ أما في
 • في الاصل بأن بلغ مجنوناً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة كذا في
 • الكافي • وكذا الصبي إذا بلغ يعتبر ابتداء الحول من وقت بلوغه هكذا في التبيين • وتجب على المعفى عليه
 • وان استوعب الانعام حولاً كاملاً كذا في فتاوى قاضي خان • ومنها كون المال قابلاً لتجب في أقل منه
 • هكذا في العيني شرح الكنز • رجل أدى خمسة من المائتين بعد الحول إلى الفقير وإلى الوكيل لاجل الزكاة
 • ثم ظهر فيها درهم متوقفة لم تكن تلك الخمسة زكاة لتقصان النصاب • وإذا أراد أن يسترد الخمسة من الفقير ليس له
 • ذلك وله أن يسترد من الوكيل ان لم يتصدق بها هكذا في فتاوى قاضي خان • ومنها المالك التام وهو ما اجتمع فيه
 • المالك والبدن وأما إذا وجد المالك دون اليد كالصداق قبل القبض أو وجد البدن دون المالك كالمكاتب والمديون
 • لا تجب فيه الزكاة كذا في السراج الوهاج • وأما المبيع قبل القبض فقبل لا يكون نصاباً والعصم انه يكون
 • نصاباً كذا في محيط السرخسي • ولا تجب على المولى في عبده المعذ للتجارة إذا أبق كذا في شرح المجمع لابن
 • المالك • ولا على الزوج لو خالها على ألف ولم يقبضها سنين هكذا في المنهرات • ولا على الزاهد إذا كان
 • الرهن في يد المرتين هكذا في البحر الرائق • وأما العبد المأذون ان كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على
 • أحد بالانفاق وان لم يكن عليه دين فكسبه لمولاه وعلى المولى زكاة إذا تم الحول كذا في معراج الدراية • قبل
 • ينبغي أن يلزمه الاداء قبل الاخذ والعصم انه لا يلزمه الاداء قبل الاخذ كذا في محيط السرخسي • وعلى
 • ابن السبيل زكاة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه كذا في فتاوى قاضي خان في فصل مال التجارة • ومنها
 • فراغ المال عن حاجته الاصلية فليس في دور السكنى ونصاب البدن واثالث المنازل ودواب الركوب وعبيد
 • الخدمية وسلاح الاستعمال زكاة وكذا اطعام أهله وما يتحمل به من الاواني إذا لم يكن من الذهب والفضة
 • وكذا الجوهر واللؤلؤ والياقوت والبلخش والزمرد وشبهها إذا لم يكن للتجارة وكذا الواشترى فلو سأل للنفقة كذا
 • في العيني شرح الهداية • وكذا كتب العلم ان كان من أهله وآلات المحترفين كذا في السراج الوهاج • هذا
 • في الالات التي ينتفع بنفسها ولا ياتي أثرها في الممول وأما إذا كان ياتي أثرها في الممول كما لو اشترى الصباغ
 • عصفراً أو زعفراناً للصباغ نصاب الناس باجر وحال عليه الحول كان عليه الزكاة إذا بلغ نصاباً وكذا كل
 • من اشباع عينا يعمل به ويبقى أثره في الممول كالعصص والذهن لدفع الجللخال عليه الحول كان عليه الزكاة
 • وان لم يبق لذلك العين أثر في الممول كالصابون والخرص لا زكاة فيه كذا في الكفاية • ومنها الفراغ عن
 • الدين قال أصحابنا رحمه الله تعالى كل دين له مطالب من جهة العباد ينع وجوب الزكاة سواء كان الدين
 • للعباد كالقرض وغن المبيع وضمان المتلفات وارث الجراحة وسواء كان الدين من النقود أو المكسب أو
 • الموزون أو النصاب أو الحيوان وجب بطلع أو صلح عن دم عمد وهو حال أو مؤجل أو لله تعالى ككدين
 • الزكاة فان كان زكاة سائمة ينع وجوب الزكاة بخلاف بين أصحابنا رحمه الله تعالى سواء كان ذلك في العين
 • بان كان العين قائماً أو في الذمة باستهلاك النصاب وان كان زكاة الاثمان وزكاة عروض التجارة ففيها خلاف
 • بين أصحابنا فعند أبي حنيفة وعندهما ما الله تعالى الجواب فنه كالجواب في السوائم ولو كان الدين خراج
 • أرض ينع وجوب الزكاة بقدره وهذا إذا كان خراجاً يؤخذ بحق وكان غلام الحول بعد ادراك الغلة وأما إذا
 • كان قبل ادراكها فلا يؤخذ بغير حق لا ينع وجوب الزكاة مالم يؤخذ منه قبل الحول وكذلك الارض
 • لعشرية إذا أخرجت طعاماً واستهلكه وضمن مثله في ذمة قبل تمام الحول على الدراهم ثم تم
 • الحول على الدراهم فليس عليه الزكاة هكذا في التتارخانية • وكذلك المهر ينع مؤجلاً كان أو مَجْلاً

لأنه مطالب به كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح على ظاهر المذهب * وذكر البرزوي في شرح الجامع الكبير قال مشايخنا رجحوا الله تعالى في رجل عليه مهر مؤجل لأمر أنه وهو لا يريد أداءه لا يجعل مانعاً من الزكاة لعدم المطالبة في العادة وأنه حسن أيضاً هكذا في جواهر الفتاوى * وأما نفقات الزوجات فإلى نصرد ما يفرض القاضي أو بالتراضي لا تنسحب وتقطر إذا لم يوجد قضاء القاضي أو التراضي وكذا نفقة المحارم إذا فرضها القاضي في مدة قصيرة نحو ما دون الشهر وأما إذا كانت المدة طويلة فلا تصير ديناً بل تنسحب كذا في البدائع * وهذا كله إذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة أما إذا خلفه الدين بعد وجوب الزكاة فلم تنسحب الزكاة هكذا في الجوهرية النيرة * وأما الدين المعترض في خلال الحول فذكر في العميون أن عند محمد رحمه الله تعالى يمنع وجوب الزكاة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمنع كذا في محيط السرخسي * رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين رجل له على رجل ألف درهم دين وكفل به رجل بامر المديون أو بغير أمره ولكل واحد من الأصل والكفيل ألف درهم فحال الحول على مالهما لا زكاة على واحد منهما ولو اغتصب رجل ألفاً من رجل فجاء آخر واغتصب الألف من الغاصب واستهلكها ولكل واحد منهما ألف فحال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الأول زكاة ألفه ولا زكاة على الغاصب الثاني كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له ألف درهم وعليه ألف درهم وله دار وخادم لغير التجارة وقيمة عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه لأن الدين مصرف إلى المال الذي في يده فانه فاضل عن حاجته مع ذلك التناوب والتصرف فكان الدين مصرفاً إلى داره والخادم خسراناً بجاحته فلا يصرف الدين إليه ومالك الدار والخادم لا يحرم عليه أخذ الصدقة لأنه لا يزال حاجته بل يزدفها وهو معنى قول الحسن البصري أن الصدقة كانت تحمل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم قبل وكيف ذلك قال يكون له الدار والخادم والسلاح وكانوا يسهون عن بيع ذلك وعن هذا قال مشايخنا رجحوا الله تعالى أن الفقيه إذا كان يملك من الكتب ما يساوي ما لا عظماء ولا يملكه محتاج إليها يحل له أخذ الصدقة إلا أن يملك فضلاً عن حاجته ما يساوي ما تقي درهم هكذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي * والفاضل عن حاجته من كل تصنيف نسيختان وقيل ثلاث واختار الأول هكذا في فتح القدير * وإذا سقط الدين كان أبرأ الدائن من عليه الدين اعتبر ابتداء الحول من حين سقوطه وعند محمد رحمه الله تعالى يجب الزكاة عند تمام الحول الأول كذا في فتح القدير * وهكذا في الكافي * وكل دين لا مطالب له من جهة العباد كديون الله تعالى من الصدور والكفارات وصدقة الفطر وجوب الحج لا يمنع كذا في محيط السرخسي * وشبان اللقطة لا يمنع وكذا ضمن الدرل قبل الاستحقاق لا يمنع كذا في التارخانية * وقالوا في ضمن الدرل فاستحق المبيع أنه إن كان في الحول يمنع وإن استحق بعد الحول لا يمنع هكذا في البدائع * وإن كان له نصب كما إذا كان له دراهم ودينارين وعروض التجارة وسواهم وعليه دين صرف الدين إلى الدراهم والدينارين أولاً فإن فضل عنهما صرف إلى العروض فإن فضل عنها فإلى السواهم فإن كانت السواهم اجناساً مختلفة صرف إلى أظفار زكاة وإن استوت فيها صرف إلى إبلها * كذا في التبيين * وهذا إذا أخسر المصدق فإن لم يخسر فالتجارة لرطب المال إن شاء صرف الدين إلى السائمة وأدى الزكاة من السائمة لأن في حق صاحب المال هماً سواً وانما الاختلاف في حق المصدق فإن له ولاية أن يأخذ من السائمة دون الدراهم فلهذا صرف الدين إلى الدراهم وأخذ الزكاة من السائمة كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي * له مائتان ووصيف وزوج على مثله واستقرض بزم الحاجة وبقي لا يجب لأن الدين صرف إلى النقود والمال الفارغ وقال زفر يجب صرف الدين إلى الجنس كذا في الكافي * ومنها كون النصاب ناسياً حقيقة بالتداول والتنازل والتجارة أو تقديره بأن يتمكن من الاستثناء بكون المال في يده أو في يده مائة وينقسم كل واحد منهما إلى قسمين خلق وفعل هكذا في التبيين * فالخلق الذهب والفضة لأنهما لا يصلحان للاقتناع باعياهم ما في دفع الخواص الأصلية فيجب الزكاة فيهما نوى التجارة أو لم ينو أصلاً أو نوى النسيئة والفعل ما سواهما ويكون الاستثناء فيه بنية التجارة أو الاسامة ونية التجارة والاسامة لا تقتصر على ما تم فعل التجارة أو الاسامة ثم نية التجارة قد تكون صريحاً وقد تكون دلالة فالصريح أن ينوي عند عقد التجارة أن يكون المملوك للتجارة سواء كان ذلك العقد شراً أو إجارة وسواء

كان ذلك الثمن من النقود أو العروض * وأما الدلالة فهي أن يشتري عينا من الاعيان بعروض التجارة أو بواجب داره التي للتجارة بعرض من العروض فتصير للتجارة وإن لم ينو التجارة صريحاً لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب الزكاة من الأصل أنه للتجارة بلا نية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكان في المسئلة روايتان ومشايخنا يوجبون رواية الجامع * وماملuke بعقد ليس فيه مبادلة أصلاً كالهبة والوصية والصدقة أو ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالمهر وبذل الخلع والصلح عن دم العمد وبذل العتق فانه لا يصح فيه نية التجارة وهو الأصح كذا في البحر الرائق * ولو ورثه فتوالت التجارة لا يكون لها كذا في التبيين * وفي السائمة ومال التجارة أن نوى الورثة الاسامة أو التجارة بعد الموت يجب وإن لم ينو وأقبل يجب وقيل لا يجب كذا في محيط السرخسي * ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنها الزكاة كذا في الزاهدي * ويشترط أن يتمكن من الاستثناء بكون المال في يده أو يدينائه فإن لم يتمكن من الاستثناء فلا زكاة عليه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين * وهو كل ما بقي أصله في ملكه ولكن زال عن يده زوالاً لا يرجع عوده في الغالب كذا في المحيط * ومن مال الضمار الدين المجهود والمقصود إذا لم يكن عليهما نية فإن كانت عليهما نية وجبت الزكاة إلا في غصب السائمة فانه ليس على صاحبه الزكاة وإن كان الغاصب مقرراً ومنه المفقود والابق والمأخوذ ومصادرة والساقط في الجهر والمدفون في الصبراء المنسي مكانه وأما المدفون في حرز ولودار غيره إذا نسيه فليس منه كذا في البحر الرائق * وإن كان مدفوناً في أرضه أو كرمه قبل تجب الزكاة لأن حفر جميع الأرض المملوكة له يمكن وقيل لا يجب لأن حفره هماً متعسراً بخلاف البيت والدار حتى لو كانت الدار عظيمة لا ينعقد نصاباً وإن كان الدين على واحد وعليه نية غير عادلة قبل لا تجب والصحيح أنها تجب كذا في الكافي * والدين المجهود إذا لم يكن عليه نية ثم صارت له نية بعد سنين بأن أقر عند الناس لا تجب عليه الزكاة هكذا في التبيين * وإن كان القاضي عالماً بالدين فعليه زكاة ماضية وفي مقتر به يجب مطلقاً سواء كان ملياً أو معسراً أو مفلساً كذا في الكافي * وإن كان الدين على مفلس فله القاضي فوصل إليه بعد سنين كان عليه زكاة ماضية في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحوا الله تعالى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان * وإن كان المديون يقر في السر ويحذف في العلانية لم يكن نصاباً وإن كان مقرراً فإلّا قدمه إلى القاضي محذوقاً عليه البيعة ومضى زمان في تعديل الشهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكاة من يوم محمد عند القاضي إلى أن عدل الشهود كذا في فتاوى قاضي خان * ولو هرب غريمه وهو يقدر على طلبه أو التوكيل بذلك فعليه الزكاة وإن لم يقدر فلا زكاة عليه كذا في محيط السرخسي * وأما سائر الديون المقر بها فهي على ثلاث مراتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ضعيف وهو كل دين ملكه بغير فعله لا بدلاً عن شيء فهو الميراث أو بفعله لا بدلاً عن شيء كالوصية أو بفعله بدلاً عن مال ليس بمال كالمهر وبذل الخلع والصلح عن دم العمد والدية وبذل الكتابة لا زكاة فيه عنده حتى يقبض نصاباً ويحول عليه الحول * ووسط وهو ما يجب بدلاً عن مال ليس للتجارة كعبد الخدمة ونصاب البذلة إذا قبض مائتين زكي لما مضى في رواية الأصل * وقوى وهو ما يجب بدلاً عن مبيع التجارة إذا قبض أربعين زكي لما مضى كذا في الزاهدي * (ومنها حولان الحول على المال) * العبرة في الزكاة للحول القمري كذا في الفقيه * وإذا كان النصاب كاملاً في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة كذا في الهداية * ولو استبدل مال التجارة أو النقدين بغير جنسها أو بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل السائمة بغير جنسها ينقطع حكم الحول كذا في محيط السرخسي * ومن كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول ما لا من جنسه ضمه إلى ماله وزكاه سواء كان المستفاد من غنائه أو لا وبأي وجه استفاد ضمه سواء كان ميراثاً أو هبة أو غير ذلك ولو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الإبل فانه لا يضم هكذا في الجوهرية النيرة * فإن استفاد بعد حولان الحول فانه لا يضم ويستأنف له حول آخر بالاتفاق هكذا في شرح الطحاوي * ثم انما يضم المستفاد عند نالي أصل المال إذا كان الأصل نصاباً فأما إذا كان أقل فانه لا يضم إليه وإن كان يكامل به النصاب وينتقد الحول عليها حال وجود النصاب كذا في البدائع * ولو كان معه نصاب من السائمة وحال عليه الحول فزكاهما ثم باعها بدراهم ومعه نصاب من الدراهم قد مضى عليه نصف الحول فعند أبي حنيفة رحمه

الله تعالى لا يضم اليه من الساعة بل يستأنف حولاً جديداً وعندهما يضمه ويركبهما جميعاً وهذا اذا كان
عن الساعة يبلغ نصاباً بقراده أما اذا كان لا يبلغ نصاباً يضمه بالاجماع كذا في الجوهر النيرة * وأما عن الطعام
المعشور وعن العبد الذي أدى صدقة فطره فانه يضم اجماعاً ولو باع الماشية قبل الحول بذراهم أو بعاشية ضم
الغن إلى جنسه بالاجماع بأن يضم الدراهم إلى الدراهم والماشية إلى الماشية وان جعل الماشية بعد
ما زكاهما علفاً ضمها إلى اجماعاً كذا في السراج الوهاج * وان كان له أرض فأدى خراجها
ثم ياعها ضمها إلى أصل النصاب كذا في البدائع * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أدى زكاة الدراهم
ثم اشترى بها ساعة وعنده من جنسها ساعة لم يضمها اليها لانه بدل مال أديت الزكاة عنه ولو وهب له ألف
ثم أفاد الفاد قبل الحول ثم رجع الواهب في الهبة بقضاء فاض فلا زكاة عليه في الالف الفائدة حتى يفضي
حول من ملكها لانه بطل حول الأصل وهو الموهوب فيبطل في حق التبع رجل له ما تدارهم فخال عليه
ثلاثة أحوال الا يوماً ثم أفاد خمسة يركب الحول الاول خمسة لا غير لانه انقص النصاب في الحول الثاني والثالث
يدين الزكاة كذا في محيط السرخسي * رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فانت قبل الحول
فقطها وبيع جلد هاتين بلغ جلد هاتين نصاباً فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان له عصير للتجارة ففقر قبل الحول
ثم صار خلا يساوى نصاباً فتم الحول لازكاة فيه قالوا لان في الفصل الاول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة
مقوم فيبقى الحول يبقاه وفي الفصل الثاني ذلك كل المال فيبطل حكم الحول كذا في فتاوى قاضي خان *
ويجوز تجييل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله كذا في الخلاصة * وانما يجوز التجييل بثلاثة
شروط أحدها أن يكون الحول منقصة اعليه وقت التجييل والثاني أن يكون النصاب الذي أدى عنه
كاملاً في آخر الحول والثالث أن لا يفتقر أصله فيما بين ذلك فاذا كان له النصاب من الذهب أو الفضة
أو أموال التجارة أقل من المائتين فجعل الزكاة ثم كمل النصاب أو كانت له ما تدارهم أو عروض التجارة
قيمتها ما تدارهم فتصدق بالخمسة عن الزكاة وانقص النصاب حتى حال عليه الحول والنصاب ناقص أو كان
النصاب كاملاً وقت التجييل ثم هلك جميع المال صار ما يحل به تطوعاً هكذا في شرح الطحاوي * وكما يجوز التجييل
بعد ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة كذا في فتاوى قاضي خان * فلو كان عنده مائتا
درهم فجعل زكاة ألف فان استغاد ما لا أرى حتى صار ألفاً فتم الحول وعنده ألف فانه يجوز التجييل وسقط
عنه زكاة الالف وان تم الحول ولم يستغد شيئاً ثم استغاد فالمجمل لا يجوز عن زكاتها فاذا تم الحول من حين
لاستغادة كان له أن يركب كذا في البحر الرائق * ويجوز التجييل لاكثر من سنة لوجود السبب كذا في الهداية *
ولو جعل زكاة الفلين وله ألف فقال ان اصب ألفاً أخرى قبل الحول فهي عنهما ولا يفي عن هذه الالف في السنة
الثانية أجزاء * رجل له أربع مائة درهم فظن ان عنده خمسة مائة فأدى زكاة خمسة مائة ثم علم انه انما يملك الزيادة
للسنة الثانية كذا في محيط السرخسي * رجل له نصاباً ذهب وفضة فجعل عن أحدهما يقع عنهما لان التعيين
اغوى لاتحاد الجنس بدليل الضم وان هلك أحدهما تعين الآخر كذا في الكافي * ولو ملك نصاباً من حيوانات
مختلفة فجعل زكاة البعض فذلك المؤدى عنه لا يقع عن الباقي كذا في محيط السرخسي * ولو جعل أداء الزكاة
إلى فقير ثم أيسر قبل الحول أو مات أو ارتد جاز ما دفعه عن الزكاة كذا في السراج الوهاج * قال أصحابنا رحمه
الله تعالى اذا مات من عليه الزكاة سقطت الزكاة بموته كذا في المحيط

(الباب الثاني في صدقة السوايم)

وقه خمسة فصول

(الفصل الاول في المقدمة) * تجب الزكاة في ذكورها وانما هو محتط لهما * والساعة هي التي تسام
في البراري لقصد الدر والنسل والزيادة في السن والنحن حتى لو أسيتم للعمل والركوب لا للدر والنسل
فلا زكاة فيها كذا في محيط السرخسي * وكذا لو أسيتم للعم ولو أسيتم للتجارة ففيها زكاة التجارة
دون الساعة هكذا في البدائع * فان كانت تسام في بعض السنة وتعلق في البعض فان أسيتم في أكثرها
فهي ساعة والأقل كذا في محيط السرخسي * حتى لو علفها نصف الحول لا تكون ساعة ولا تجب فيها
الزكاة كذا في التبيين * وان كانت للتجارة فرعاً هامة أشهر أو أكثر لم تكن ساعة الا أن ينوي أن يجعلها

ساعة بمنزلة عبد التجارة اذا أراد أن يخدمه منين فيستخدمه فهو للتجارة وعلى حاله الا أن ينوي أن يخرج
من التجارة ويجعله لخدمة كذا في الخلاصة * وان أراد صاحب الساعة أن يستعملها أو يعلقها فلم يفعل
حتى حال عليه الحول كان فيها زكاة الساعة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشتراها للتجارة ثم جعلها
ساعة يعتبر الحول من وقت الجعل كذا في محيط السرخسي *
(الفصل الثاني في زكاة الابل) * ليس في أقل من خمس ذود صدقة كذا في الهداية * ويجب قيادون
خمس وعشرين في كل خمس شاة هكذا في العيني شرح الكفر * والشاة من الغنم ما لها سنة وطعنت في
الثانية كذا في الجوهر النيرة * فاذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعنت في
الثانية إلى خمس وثلاثين فاذا كانت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة إلى خمس وأربعين
فاذا كانت ستاً وأربعين ففيها حقة وهي التي طعنت في الرابعة إلى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها
خذعة وهي التي طعنت في الخامسة إلى خمس وسبعين فاذا كانت ستاً وسبعين ففيها بنتا لبون إلى تسعين فاذا
كانت احدى وتسعين ففيها حقة إلى مائة وعشرين كذا في الهداية * ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة
وعشرين شاة إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقات ثم تجب في
كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة إلى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقات وبنت مخاض وفي مائة وست
وثمانين ثلاث حقات وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين أربع حقات إلى مائتين هكذا في العيني شرح الهداية *
ان شاة أدت عن المائتين أربع حقات من كل خمسين حقة وان شاة أدت عن خمس مائة لبون عن كل أربعين
بنت لبون هكذا في فتاوى قاضي خان * ثم تستأنف القرية أبداً كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة
والخمسين وهذا عندنا والحنابلة والعراب سواء كذا في الهداية * وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة
في الابل الساعة بنت مخاض فصاعداً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي *
وحسب الصغير والاعمى في العدد ولا يؤخذان في الزكاة ولا يأخذ الزبي وهي المربية ولدها ولا اكولة
التي تسمن للاكل والحامل والفعل وخيار الساعة ويؤخذ من اوساطها كذا في محيط السرخسي *
وجب منن ولم يوجد دفع اعلى منها واخذ الفضل او دونها وورد الفضل او دفع القيمة الا ان في الوجه الاول
للمصدق ان لا يأخذ ويطلب عين الواجب او قيمته لانه شراء ولا جبر على الشراء وفي الوجه الثاني يجوز حتى
يجعل قابضاً بالتضليل لانه لا يبيع بل هو دفع بالقيمة كذا في الكافي

(الفصل الثالث في زكاة البقر) * ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين ساعة
ففيها تباع أو تبعة وهي التي طعنت في الثانية كذا في الهداية * ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين كذا في
شرح الطحاوي * وفي أربعين من اومسنة وهي التي طعنت في الثالثة * فاذا زادت على الأربعين
وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي
الاثنين نصف عشر مسنة وهذا رواية الاصل ثم في الستين تبعان او تبعان هكذا في الهداية * وبعد
الستين يعتبر الأربعينات والثلاثينات فيجب في كل أربعين من اومسنة وفي كل ثلاثين تباع أو تبعة ففي
سبعين منن وتبيع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة أتبعه وفي مائة مسنة وتبعان هكذا في شرح الطحاوي *
وان أحفل تقدير السنة والتبعية فهو بخير كانه وعشرين مثلاً ان شاء أدى ثلاث مسنة وان شاء أدى أربعة
اتبعة كذا في التبيين * والجاسوس كالبقرة عند الاختلاف يجب ضم بعضها إلى بعض لتكميل النصاب
ثم تؤخذ الزكاة من أغلبها ان كان بعضهما أكثر من بعض وان لم يكن يؤخذ اعلى الأدنى وادنى الاعلى كذا في البحر
الرائق * وفي النافع الذكر والاتي في هذا الباب سواء * وفي القتاوي العناية الا فضل في البقران يؤدى
من الذكر التبعية ومن الاتي التبعة كذا في التتارخانية * وادنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في
البقر تباع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي *

(الفصل الرابع في زكاة الغنم) * ليس في أقل من أربعين من الغنم الساعة صدقة فاذا كانت أربعين ساعة
وحال عليها الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين * فاذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فاذا زادت ففيها
ثلاث شيات فاذا بلغت اربع مائة ففيها أربع شيات ثم في كل مائة شاة هكذا في البيان في كتاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم وفي كتاب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وعليه انعقد الاجماع * وادى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الغنم هو التي * وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * والمتولد بين الغنم والقطيع يعتبر فيه الام فان كانت غنما وجبت فيه الزكاة ويكمل به النصاب والا فلا وكذا المتولد بين البقر الاهلي والوحشي كذا في محيط السرخسي *
 (الفصل الخامس في الاتجيب فيه الزكاة) * لاشي في الخيل وهذا عندهما وهو المختار للقوى الا ان تكون لتجارة كذا في الكافي * فان كانت للتجارة فحكمها حكم العروض يعتبر ان تبلغ قيمتها مائتي درهم او كانت سائمة او علوفة كذا في المضمرات * والجر والبغال والقهود والكلب المعلم انما تجب فيها الزكاة اذا كانت لتجارة كذا في السراجية * ليس في الجمال والفصلان والعجايل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو آخر اقواله وهو قول محمد رحمه الله تعالى واذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل تبعاله في نعتاد هانصا بدون تأدية الزكاة كذا في الهداية * حتى لو كان له اربعون حلا او واحدة مسنة تجب سائمة وسط فان كانت المسنة وسطا ودونه أخذ وان هلك بعد الحول سقطت الزكاة عندهما وكذا لو كان له خيول فصلا الاحقة وسطا تجب هي فان هلك نصف الفصلان سقط نصف الحقة وبقي نصفها كذا في الكافي * ولا يميزه أخذ واحدة من الصغار كذا في الجوهرية النيرة * وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة كذا في الهداية *

(الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض)

وفيه فصلان

(الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة) * تجب في كل مائتي درهم خسة دراهم وفي كل عشرين منقال ذهب نصف منقال مضر وبا كان أوله يكن مصوغا أو غير مصوغ حليا كان للرجال أو للنساء تبرا كان أو سبيكة كذا في الخلاصة * ويعتبر فيهما أن يكون المؤدى قدرا الواجب وزنا ولا يعتبر فيه القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى لو أدى عن خسة دراهم جياذ خسة زوفا قيمتها أربعة دراهم جياذ جاز عندهما ويكره ولو أدى أربعة جياذ قيمتها خسة وديثة عن خسة رديثة لا يجوز ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمتها لصاغته ثلثمائة ان أدى من العين يؤدى ربع عشرة وهو خسة قيمتها سبعة ونصف وان أدى خسة قيمتها جاز ولو أدى من خلاف جنسه تعتبر القيمة بالاجماع كذا في التبيين * وكذا في حق الوجوب يعتبر أن يبلغ وزنه مائتي درهم ولا يعتبر فيه القيمة بالاجماع حتى لو كان له ابريق فضة وزنها مائة وخيول وقيمتها مائتان لا تجب فيها الزكاة كذا في المعنى شرح الكثر * وفي البنايع ان كل المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب فيها الزكاة وان قل النقصان كذا في التارخانية * ويعتبر في الذهب وزن المائتين وفي الدراهم وزن سبعة ونصف وان وزن كل عشرة منها سبع مائتين * وكذا في قساوي فاضيلان *
 والمقال هو الذي يشار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات كذا في التبيين * الدراهم اذا كانت مغشوشة فان كان الغالب هو الفضة فهي كالدراهم الخالصة وان غلب الفس فليس كالفضة كالسوق فينظر ان كانت رائجة أو نوى التصارة اعتبر قيمتها فان بلغت نصابا من أدنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت فيها الزكاة والا فلا وان لم تكن رائجة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها الا ان يكون ما فيها من الفضة يبلغ مائتي درهم بان كانت كثيرة وتخلص من الفس فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شي عليه كذا في كثير من الكتب وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا ففيه اختلاف واختار في الخالية والخلاصة الوجوب احتياطا كذا في البحر الرائق * والذهب المخلوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية وأما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب لانه أعز وعلى قيمة كذا في التبيين * وأما القلوس فلا زكاة فيها الا ان تكن للتجارة وان كانت للتجارة فان بلغت مائتين وجبت الزكاة كذا في المحيط *
 وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين منقالا زكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يبلغ الزيادة أربعين درهما وأربعة مائتين كذا في قساوي فاضل خان * ثم في كل أربعين درهما درهم وفي كل أربعة مائتين

قراطان

قراطان كذا في الهداية * وتضم قيمة العروض الى الثمن والذهب الى الفضة قيمة كذا في الكثر * حتى لو ملك مائة درهم وخسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة عنده خلافا لهما ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسين درهما وخسة دنانير أو خمسة عشر دينار وخمسين درهما تضم اجماعا كذا في الكافي * ولو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم تجب الزكاة عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اختلفوا فيه والصحيح انه تجب كذا في محيط السرخسي * ولو فضل من النصابين أقل من أربعة مائتين وأقل من أربعين درهما فانه يضم احدي الزادتين الى الاخرى حتى يتم أربعين درهما او أربعة مائتين كذا في المضمرات * ولو ضم أحد النصابين الى الآخر حتى يؤدي كله من الذهب أو من الفضة لأبأس به لكن يجب أن يكون التقويم بما هو واقع للفقراء قدر او رواج او لا يؤدى من كل واحد ربع عشرة كذا في محيط السرخسي *
 (الفصل الثاني في العروض) * الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق والذهب كذا في الهداية * ويقوم بالمضروبة كذا في التبيين * وتعتبر القيمة عند حلول الحول بعد ان تكون قيمتها في ابتداء الحول مائتي درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة كذا في المضمرات * ثم في تقويم عروض التجارة التخيير يقوم بايهما شاء من الدراهم والدنانير الا اذا كانت لا تبلغ باحدهما نصابا فيعين التقويم بما يبلغ نصابا هكذا في البحر الرائق * اذا كان له مائتا قنينة خنطة للتجارة تساوي مائتي درهم فتم الحول ثم زاد السعر وانقص فان أدى من عينها أدى خسة اقتره وان أدى القيمة تعتبر قيمتها يوم الوجوب لان الواجب أحدهما ولهذا يجبر المصدق على قبوله وعندهما يوم الاداء وكذا كل مكيل أو موزون أو معدود وان كانت الزيادة في الذات بان ذهبت رطوبته تعتبر القيمة يوم الوجوب اجماعا لان المستفاد بعد الحول لا يضم وان كان النقصان ذاتا بان ابلت يعتبر يوم الاداء عندهم كذا في الكافي * ويقومها المالك في البلد الذي فيه المال حتى لو بيعت عبد التجارة الى بلد آخر فحال الحول تعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مفاضة تعتبر قيمته في أقرب الامصار الى ذلك الموضع كذا في فتح القدير ناقل عن القضاوي * ويضم بعض العروض الى بعض وان اختلف اجناسها وأما البواقي واللائي والجواهر فلا زكاة فيها وان كانت حليا الا ان تكون للتجارة كذا في الجوهرية النيرة * ولو اشترى قدورا من صفر يمسكها ويؤاجرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الفلح ولو دخل من أرضه خنطة تبلغ قيمتها قيمة نصاب ونوى أن يمسكها أو يبيعها فامسكها حولا لا تجب فيه الزكاة كذا في قساوي فاضيلان * ولو أن نخاسا يشتري دواب أو يبيعها فاشترى جلاجل أو مقاد أو برار ففان كان يبيع هذه الاشياء مع الدواب ففيها الزكاة وان كانت هذه لحفظ الدواب بها فلا زكاة فيها كذا في الذخيرة * وكذلك العطار لو اشترى القوارير ولو اشترى جوالق ليؤاجرهم من الناس فلا زكاة فيها لانه اشتراها لليلة لا للمبايعة كذا في محيط السرخسي * وانما اذا اشترى طبيا أو محلا لاجل الخبز فلا زكاة فيه واذا اشترى سمما يجعل على وجه الخبز ففيه زكاة كذا في الذخيرة * مضارب اتباع عبد أو توبالة وجولة زكي الكل بخلاف رب المال حيث لا يزكي الثوب والجولة لانه يملك الشراء الغير التجارة كذا في الكافي * ولو اشترى المضارب طعاما لنفقة عبده التجارة وحال عليه الحول وجبت فيه الزكاة والمالك لو اشترى طعاما لنفقة عبده التجارة لا تجب فيه الزكاة كذا في محيط السرخسي * المال الذي تجب فيه الزكاة ان أدى زكاة من خلاف جنسه أدى قدر قيمة الواجب اجماعا وكذا اذا أدى زكاة من جنسه وكان مما لا يجري فيه الربا أو اذا أدى من جنسه وكان ربويا فابو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يعتبران القدر لا القيمة هكذا في شرح الطحاوي * (مسائل شتى) * ولو شرب رطل في الزكاة فلم يدر أركى أو لم يركه فانه يعيدها كذا في المحيط والسراجية والبحر الرائق ناقل عن الواقعات * الزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في النصاب دون العفو حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب لان العفو تبع للنصاب ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه الى أن ينهي وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وفي هلاك البهائم يسقط بقدره هكذا في الهداية * ولو استهلك النصاب لا يسقط هكذا في السراجية * واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكا بل اختلاف سواء استبدلها بجنسها أو بخلاف جنسها الا أنه اذا اصاب فيه بما لا يتغابن الناس في مثله فانه يضمن زكاة قدر

المحابة واقراض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان قوى المال على المستقرض كذا في البحر الرائق •
وان خيس الساعثة عن العلف والماء حتى هلك فقيل هو استهلاك فيضن وقيل لا يضمن ولو زال ملك
النصاب بعد الحول بغير عوض كالهبة أو بعوض ليس بمال كالمهارة وليس بمال الزكاة كعبد الخدمة صار
مستهلكا ضامنا قدر الزكاة في العوض في يده أو لم يبق ولورجع في الهبة بقضاء وقبض زال النجمان وكذا
بغير قضاء على الاصح كذا في الزاهدي • ويؤخذ من ساعثة بنى تغلب ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولا يؤخذ
من فتراتهم ولا من موالهم الا الجزية كذا في محيط السرخسي • وليس على الصبي من بنى تغلب في ساعته شيء
وعلى المرأة ما على الرجل منهم كذا في الهداية • قال في الكآب لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق كذا
في قساوي قاضي خان • فاذا كان لرجل غمانون شاة نجب فيها شاة ولا يفرق كأنها لرجلين فيؤخذ شاتان
وان كان لرجلين وجبت شاتان ولا يجمع كأنها لرجل واحد فيؤخذ شاة واحدة كذا في محيط السرخسي •
الخلطين في المواشي كغير الخيلين فان كان نصيب كل واحد منهما يبلغ نصابا وجبت الزكاة والا فلا سواء كانت
شركتهما عتاقا أو مضامضة أو شركة ملك بالارث أو غيره من أسباب الملك وسواء كانت في مري واحد
أو في مراعى مختلفة فان كان نصيب أحدهما يبلغ نصابا ونصيب الآخر لا يبلغ نصابا وجبت الزكاة على الذي يبلغ
نصيبه نصابا دون الآخر وان كان أحدهما من نجب عليه الزكاة دون الآخر فأنجب على من نجب عليه اذا بلغ
نصيبه نصابا ولو كان بينه وبين غمانين رجلا غمانون شاة كل شاة بينه وبين رجل على حدة فصار له من كل شاة نصفها
حتى صار له أربعون شاة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا شيء عليه وكذا اذا كان بينه وبين ستين رجلا
ستون بقرة كذا في السراج الوهاج • وما كان بين الخيلتين يتراجمان بالسوية فاذا كان بين الرجلين
أحدى وستون من الابل لأحد هاست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فاخذ المصدق منهما بنت مخاض وبنت
لبون فان كل واحد يرجع على شريكه بحصة ما أخذ الساعي من ملكه زكاة شريكه كذا في قساوي قاضي خان
• الرجل اذا كان له سوائم نجباء المصدق يريد أخذ الصدقة فقال ليست هي لي قال قول قوله مع البين كذا في
شرح الطحاوي • ولو طلب الامام الزكاة فنفعه حتى هلك المال لا يضمن وهو الصحيح وعليه عاقبتهم كذا
في التبيين • واذا أخذ الخوارج الخراج وصدقة السوائم لا يثني عليهم كذا في الهداية • وفي النخعة الواجب
في الابل الاثونة حتى لا يجوز سوى الاناث ولا يجوز الذكور الا بطريق القيمة كذا في التتارخانية • ويؤخذ
من زكاة الغنم الذكور والانات لان اسم الشاة يقتلها بخلاف الابل لان الاسم خاص وهو بنت مخاض
وبنت لبون كذا في السراج الوهاج • ويجوز دفع القيم في الزكاة عندنا وكذا في الكفارات وصدقة الفطر
والعشر والتذركذا في الهداية • فلو أدى ثلاث شياه سمان عن أربع وسط أو بعض بنت لبون عن بنت مخاض
جاز كذا في فتح القدير • واذا كان لرجل ما تافق خطه قيمته ما تاددهم فصاحبها بالخيار ان شاء أدى
زكتهما من العين وهي خمسة أفقره خطه وان شاء أدى زكتهما من القيمة كذا في شرح الطحاوي • اذا باع
الساعثة فان كان المصدق حاضر افهر بالخيار ان شاء أخذ قيمة الواجب من البائع وتم البيع في الكل
وان شاء أخذ الواجب من العين المسترة وبطل البيع في القدر المأخوذ وان لم يكن حاضر وقت البيع
وحضر بعد التفرق عن المجلس فانه لا يأخذ من المشتري وانما يأخذ قيمة الواجب من البائع ولو باع طعاما
أو بعده كذا في البحر الرائق وشرح الطحاوي • رجل أجر أرضه ثلاث سنين كل سنة ثلثمائة درهم فحين
مضى ثمانية أشهر ملك مائتي درهم فبعت عليه الحول فاذا مضى حول بعد ذلك يزكى ثمانمائة الاماوجب
عليه من زكاة خمسمائة • ورجل له ألف درهم لا مال له غيرها استأجر به اذارا عشر سنين لكل سنة مائة
فدفع الالف ولم يسكنها حتى مضت السنون والدان في يد الاجر في السنة الاولى عن ثعمائة وفي
الثانية عن ثمانمائة الا زكاة السنة الاولى ثم يقط لكل سنة زكاة مائة أخرى وما وجب عليه بالسنين الماضية
ولا زكاة على المستأجر في السنة الاولى والثانية نقصان نصابه في الاولى وعدم تمامه في الثانية وزكى في الثالثة
ثلثمائة ثم يزكى لكل سنة مائة أخرى وما استفاد قبلها الا انه يرفع عنه زكاة السنين الماضية • ولو كان أجر الدار
بجارية للتجارة قيمتها الف والمائة بجارها فلا زكاة على الأجير لان عين الجارية صارت مستحقة والاستحقاق بمنزلة

الهلاله وعلى المستأجر زكاة كما وصفنا ولو كانت الاجرة مكبلا أو موزونا بغير عينه فهو بمنزلة الدراهم وان كان
بعينه فهو بمنزلة الجارية ولو سلم الدار ولم يقبض الاجرة ينقلب فيصير حكم المستأجر حكم المورج وحكم المورج
حكم المستأجر كذا في محيط السرخسي • رجل اشترى عبد التجارة يساوي مائتي درهم بمائتين
ونقد اثنين ولم يقبض العبد حتى حال الحول فبات العبد عند البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك على
المشتري وان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري كذا في قساوي قاضي
خان • باع عبد الخدمة مائة على الحول على الثمن فرد بعيب بقضاء أو رضاء زكى الثمن ولو باع بعرض
للتجارة فرد بعيب بعد حول بقضاء لم يزك البائع العرض والعبد ولم يزك المشتري العرض وزكى البائع
العرض ان رد بلا قضاء لانه كالبيع الجديد وان قوى الخدمة ضمن زكاة العرض لانه استهلك كذا في الكافي •
ولو أقر زكاة المال حتى مرض يؤدى سرامن الوتة وان لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء
الزكاة فان كان في كبر رآه انه اذا استقرض وأدى الزكاة واجتهد لقضاء دينه بقدره على ذلك كان الافضل
له أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجى أن يقضى الله تعالى دينه
في الآخرة وان كان كبر رآه انه اذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له أن لا يستقرض لان
خصومة صاحب الدين كان أشد هكذا في محيط السرخسي • رجل تزوج امرأة على ألف ودفع اليها
ولم يعلم انها أمة فحال الحول عند هائم علم انها كانت أمة تزوجت نفسها بغير إذن المولى ورد الالف على الزوج
روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا زكاة على واحد منهما وكذلك رجل حلق لحية انسان فقضى
عليه بالدية ودفع الدية فحال الحول ثم بنت لحية وودت الدية لا زكاة على واحد منهما وكذلك رجل أقر
لرجل دين ألف درهم ودفع الالف اليه ثم تصادقا بعد الحول انه لم يكن عليه دين لا زكاة على واحد منهما
وكذلك رجل وهب لرجل ألفا ودفع الالف اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسترد الالف
لا زكاة على واحد منهما كذا في قساوي قاضي خان • رجل وجبت عليه زكاة المائتين فأقر زخمسة من ماله
ثم ضاعت منه تلك الخمسة لا تقط عنه الزكاة ولو مات صاحب المال بعد ما أقر زكاة الخمسة ميراثا عنه كذا
في التتارخانية ناقلا عن الطهيري • ولو تزوج امرأة على أربعين شاة ساعثة وقبض وحال عليها الحول
ثم طلقتها قبل الدخول بها كان عليه زكاة النصف الباقي كذا في قساوي قاضي خان في فصل مال التجارة •
واذا وجبت الزكاة على رجل وهو لا يؤذيها لا يحمل الفقير أن يأخذ من ماله بغير علمه وان أخذ كان لصاحب
المال ان يسترد ان كان قائما وان كان هالكا يضمن كذا في التتارخانية • السلطان اذا أخذ الجبايات
او مالا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلوا فيه والصحيح أنه تقط كذا قال
الامام السرخسي • هكذا في المخمرات • وللبدل حكم المبدل حتى لو تفاضعا بعد ولم يواشيا فان كانا
للتجارة فهما للتجارة وان كانا للخدمة فهما للخدمة وان كان أحدهما للتجارة والآخر للخدمة فبذل ما كان
للتجارة للتجارة وبذل ما كان للخدمة للخدمة • تفاضعا بعد في نصف الحول وهما للتجارة وقيمة أحدهما
ألف وقيمة الآخر مائتان وتم حولهما وظهر بالاوكس عيب ينقصه مائة لم يزك واحد منهما لعدم كمال النصاب
في طرفي الحول فان تم الحول بعد الشراء زكى سيد الارفع لانه بقي في يده ألف حول ولم يزك الآخر لعدم
النصاب فان رد المبيع بلا قضاء لم يزك الراد وان حال الحول بعد الشراء وزكى المردود عليه ألفا لانه بيع
جديد فصار مستهلكا وان رد بقضاء زكى المردود ولو ظهر عيب بالارفع ينقص مائتين بعد نصف حول من وقت
الشراء ولا عيب بالآخر فرد بقضاء أو برضاء زكى الراد المردود وزكى المردود عليه ألفا لانه بيع
الكافي • رجلان دفع كل منهما زكاة ماله الى رجل ليؤدى عنه فخط ما لهما ثم تصدق ضمن الوكيل مال الدافعين
وكانت الصدقة عنه كذا في قساوي قاضي خان • ولو وضع الزكاة على كفه فأتى بها الفقراء جاز ولو سقط ماله من
يده فرفعه فقير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمال قائم كذا في الخلاصة

• (الباب الرابع فيمن يميز على العاشر) •

وهو من نصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات ويأمن التجار به من اللصوص وكما يأخذ العاشر
صدقات الاموال الظاهرة يأخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التاجر كذا في الكافي •

ويشترط في العامل أن يكون حراً مسلماً غير هامشي كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الغاية • وإذا مر عليه المسلم بال التجارة أخذ منه ربع العشر على شرائط الزكاة من النصاب والحول وبضعه موضع الزكاة وإن مر عليه الذي يأخذ منه نصف العشر وبضعه موضع الجزية والخراج ولا يسقط عنه جزية رأسه في تلك السنة ولا يأخذ منه أكثر من مرة في الحول كذا في السراج الوهاج • ومن مر على العاشر بأقل من مائتي درهم لم يأخذ منه شيئاً مسلماً كان أو ذمياً أو حراً مسلماً إن لم يملك ما لا آخر في منزله أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي • مر على العاشر بمال فقال لم يحمل عليه الحول ولم يكن في يده مال آخر من جنس هذا المال قد حال عليه الحول أو قال على دين مطالب من العباد أو أدت بها أنا إلى الفقراء قبل إخراجها إلى الفقراء أو أدت إلى عاشر آخر وكان في تلك السنة عاشر آخر وحلف صدق • ولم يشترط في الجامع الصغير إخراج البراءة وهو الأصح فإن لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يصدق وكذا إذا ادعى الاداء إلى الفقراء بعد الإخراج إلى السفر هكذا في الكافي • وإذا أتى بالبراءة على خلاف اسم ذلك المصدق قبل قوله مع يمينه على جواب ظاهر الرواية لأن البراءة ليست بشرط كذا في البدائع • وإن حلف أنه أدى إلى ساع آخر فظهر كذبه بعد سنين يؤخذ منه هكذا في التتارخانية ناقلاً عن جامع الجوامع • وكل شيء صدق فيه المسلم صدق فيه الذي كذا في الكثر • ولا يمكن إبراؤه على عموه فإن ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية لا يصدق إذا قال أدت بها أنا لأن فقراء أهل الذمة ليسوا بصغار لهذا الحق وليس له ولاية الصرف إلى مستحقه وهو مصالح المسلمين ولو قال في السنوات أدت أنا إلى الفقراء في المصر لا يصدق بل يؤخذ منه ثانياً وإن علم الإمام بآدائه • والزكاة • هو الثاني والأول ينقلب فلهما هو الصحيح هكذا في التبيين • وفي جامع أبي اليسر لو أجاز الإمام إعطاءه لم يكن به بأس لأنه لو أذن الإمام في الابتداء أن يعطى الفقراء بنفسه جاز فكذا إذا أجاز بعد الإعطاء كذا في البحر الرائق • مزيروا ثم أنفقوا فقال ليست هي لي صدق كذا في السراج الوهاج • مر على العاشر بعروض فقال ليست هي للتجارة قال قول قوله كذا في شرح الطحاوي • ولو مر بمائتي درهم بضاعة لم يعثرها وكذا المضاربة الآن يكون في المال ربح يبلغ نصيبه نصيباً يؤخذ منه لأنه مالك له كذا في الهداية وكذا لو مر بعد ما دون بمال فإن كان مال المولى لا يأخذون كان كسبه فكذلك وهو الصحيح • وإن كان مولاه معه يأخذ منه إذا كان على العبد دين يحيط بماله كذا في الكافي • ولو مر الذي بالخير والنجار بنية التجارة وهما يساويان مائتي درهم فصاعداً عشر الخمر من قيمتها ولم يعثر الخنزير في ظاهر الرواية وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في السراج الوهاج • ولم يذكر محمد رحمهما الله تعالى حكم جلود الميتة إذا مر بها الذي على العاشر قالوا وينبغي للعاشر أن يعثرها هكذا في المحيط • وبأخذ من الحربي العشر الآن يأخذون من تجارنا أكثر أو أقل فيؤخذ منهم كذلك وإن لم يأخذوا مناشياً لم يأخذ منهم شيئاً مجازاة لهم على صنيعهم وإن أخذوا من جميع المال يؤخذ منهم جميع المال الا قدر ما يبلغه إلى مائة ولا يؤخذ من مكاتب الحربي وصبيانهم إلا إذا أخذوا من صبيانهم مكاتباً كذا في محيط السرخسي • ولا يصدق الحربي في شيء إلا أن يتدعى في الجوارى أنهن أمهات أو لادى وفي الغلمان أنهم أولاده لأن إقراره بالتب وأمومية الولد صحيح فأنعمت مائة المالة فإن قال هم مدبرون لم يصدق لأن التدبير لا يصح منه فإن مر بخصين درهم لم يؤخذ منه إلا أن يكوّنوا يأخذون من تجارنا من مثلها وإن لم تعلم هل بعثوا أم لا أو تعلم ولكن لا تعلم قدر ما يأخذون منها أخذنا منهم العشر كذا في السراج الوهاج • وإن مر الحربي على العاشر فعثره ثم مر مرة أخرى لم يعثره حتى يحول الحول وإن عثره فربيع إلى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عثره أيضاً كذا في الهداية • ولو مر حربي بعاشرو لم يعلم به العاشر حتى خرج ودخل دار الحرب ثم خرج لم يعثره لما منى كذا في التبيين • ولو مر المسلم والذي على العاشر ولم يعلم به ما ثم علم في الحول الثاني يأخذ منهما كذا في محيط السرخسي • والسراج الوهاج • ولو مر عليه بارعين شاة وقد حال عليها حولان أخذ منه للأول دون الثاني كذا في السراج الوهاج • ويؤخذ من بني تغلب نصف العشر والمأخوذ منهم عوض عن الجزية ولو مر صبي أو امرأة من بني تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل كذا في السراج الوهاج • ومن مر بعاشر الخوارج وعشر واثم مر على أهل العدل عشرة ثانياً بخلاف ما إذا غلب الخوارج على بلد وأخذوا زكاة سواهم فإنه لا شيء عليهم كذا في الكافي • مر على العاشر عاشر عاشر إليه

الفساد كالفساد والركاز بالبقر واللبن وقيته نصاب لم يعثره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعثره كذا في السراج الوهاج • وهكذا في محيط السرخسي • والكافي • ولو مر بعواش سائمة دون النصاب وفي يديه ما يكمله نصيباً أخذ منه الواجب لأن الكل داخل تحت الحماية كذا في السراج الوهاج •

(الباب الخامس في المعادن والركاز)

ما يخرج من المعادن ثلاثة منطع بالنار ومائع وماليس ينطع ولا مائع • أما المنطع كالذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس والصفرة فبها الخمس كذا في التهذيب • سواء أخرج حراً أو عبداً أو ذمياً أو صبي أو امرأة ومائتي فلاخذ • والحربي المستأمن إذا عمل بغير إذن الامام لم يصح له شيء وإن عمل بأذنه فلا مائشرط وسواء وجد في أرض عربية أو خراجية كذا في محيط السرخسي • إذا عمل رجلان في طلب الركاز فأصاب أحدهما كان للواحد وإذا استأجر أجراً للعمل في المعدن فالنصاب للمستأجر كذا في البحر الرائق • وأما المائع كالقير والنفط والمخ والماليس ينطع ولا مائع • كالنورة والجص والجواهر واليواقيت فبها شيء فيها كذا في التهذيب • ويجب الخمس في الزئبق كذا في محيط السرخسي • ولا يجب فيما وجد في داره وأرضه من المعدن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجب كذا في التبيين • ومن وجد كثر في دار الاسلام في أرض غير مملوكة كالفلاة فإن كان على ضرب أهل الاسلام كالمكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وإن كان على ضرب أهل الجاهلية كالدراهم المنقوش عليها الصليب والصنم فبها الخمس وأربعة أخماس للواحد كذا في محيط السرخسي • ولو اشتبه الضرب بأن لم يكن فيه شيء من العلامات يجعل جاهلياً في ظاهر المذهب كذا في الكافي • ويستوى أن يكون الواحد صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً مسلماً أو ذمياً وإن كان حراً مستأئماً لا يعطى له شيء إلا أن يكون الحربي عمل بأذن الامام وشرطه ومقاطعة فعلية أن يبقى بالشرط كذا في المحيط • وإن وجد في أرض مملوكة انتفقوا جميعاً على وجوب الخمس فيه واختلفوا في أربعة أخماسه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هي لصاحب الخطة كذا في شرح الطحاوي • وفي الفتاوى العتبية إذا كان صاحب الخطة ذمياً فلا شيء له فإن لم يعرف الخطة ولا ورثته بصرف إلى أقصى مالك في الاسلام يعرف له كذا في التتارخانية • أولورثته كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البدائع وشرح الطحاوي • والا يكون لبيت المال كذا في محيط السرخسي • ولو وجد مسلم ركازاً أو معدناً في دار الحرب في أرض غير مملوكة لاحد فهو للواحد ولا خمس فيه ولو وجد في ملك بعضهم فإن دخل عليهم بأمان رده عليهم ولو لم يردوا أخرجه إلى دار الاسلام يكون ملكه إلا أنه لا يطيب له ولو باعته يجوز بيعه ولكن لا يطيب للمشتري أيضاً كذا في شرح الطحاوي • وسيله التصديق به كذا في البحر الرائق • وإن دخل بغير أمان يكون له من غير خمس كذا في محيط السرخسي • والمتاع من السلاح والآلات وأثاث المنازل والقصور والتمش في هذا كالكثرة حتى يخمس كذا في التبيين • ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنب والؤلؤ والسمك كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة • ولو أخرج النقيب من البحر لا شيء فيهما كذا في التهذيب • وليس في القير وزج الذي يوجد في الجبال خمس كذا في الهداية •

(الباب السادس في زكاة الزروع والثمار)

وهو فرض وسببه الأرض النامية بالخارج حقيقة بخلاف الخراج فإن سببه الأرض النامية حقيقة أو تقديرها بالتمكن فلا يمكن ولو عتق ولم يزرع وجب الخراج دون العشر ولو أصاب الزرع أفة لم يجب وركته التليل وشرط أدائه ما مر في الزكاة وشرط وجوبه نوعان الأول شرط الأهلية وهو الاسلام فإنه شرط ابتداء فلا يندأ الأعلى مسلم بلا خلاف والعلم بالفرضية وأما العقل والبلوغ فليسا من شرائط الوجوب حتى يجب العشر في أرض الصبي والمجنون لأن فيه معنى المؤنة ولهذا جاز للامام أن يأخذ جبراً ويسقط عن صاحب الأرض لأنه لا ثواب له وكذا لو مات من عليه العشر والطعام قائم يؤخذ منه بخلاف الزكاة وكذا ملك الأرض ليس بشرط الوجوب لوجوبه في الأراضي الموقوفة ويجب في أرض المأذون والمكاتب والنوع الثاني شرط الحلية وهو أن تكون عسرية فلا عشر في الخارج من أرض الخراج ووجود الخارج وإن يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته غمًا

الارض هكذا في البحر الرائق * فلا عشر في الحطب والحشيش والقصب والطرقات والصف لان الاراضي لا تستغنى بهذه الاشياء بل تفسد حاجتي لو استغنى بقواها الخلاف والحشيش والقصب وعصون النخل أو فيها داب أو صرور ونحوها وكان يقطع ويبيعه يجب فيه العشر كذا في محيط السرخسي * ويجب العشر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل ما يخرج من الارض من الخنطة والشعير والدخن والارز وأصناف الحبوب والبقول والراحين والاوراد والاطاب وقصب السكر والزبرة والبطيخ والقناء والخيار والبادنجان والعصفروا أشباه ذلك مما له ثمرة باقية أو غير باقية قل أو أكثر هكذا في قساي قاضي خان * سواء بقي بقاء السماء أو سيجابقع في الوسط أو لا يقع هكذا في شرح الطحاوي * ويجب في الكتان وبذره لان كل واحد منهما مقصود كذا في شرح المجمع * ويجب في الجوز واللوز والكمون والكزبرة هكذا في المضمرات * ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المني اذا سقط على الشوك الاخضر في أرضه كذا في خزنة المفتين * وما يجمع من غار الاشجار التي ليست بمالوكه كاشجار الجبال يجب فيها العشر كذا في الظهيرية * ولا عشر فيما هو تابع للأرض كالنخل والاشجار وكل ما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران لانه لا يقصد به الاستغلال كذا في البحر الرائق * ولا يجب في البذور التي لا تصلح للزراعة والتداوي ككبد البطيخ والتانخواه والشونيز كذا في المضمرات * ولا يجب في القنب والصنوبر وشجر القطن والبادنجان والكمندر والموز والتين هكذا في خزنة المفتين * ولو كان في دار رجل شجرة مثمرة لا عشر فيها كذا في شرح المجمع لابن الملك * وما سقى بالدولاب والدالية ففيه نصف العشر وان سقى سحبا وبالدالية يعتبر أكثر السنة فان استويا يجب نصف العشر كذا في خزنة المفتين * ووقته وقت خروج الزرع وظهور الثمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق * فلو عمل عشر أرضه قبل الزرع لا يجوز ولو عمل بعد الزراعة بعد النبات فانه يجوز ولو عمل بعد الزراعة قبل النبات فالأظهر أنه لا يجوز ولو عمل عشر الثمار كان بعد طلوعها يجوز وان كان قبل طلوعها لا يجوز في ظاهر الرواية كذا في شرح الطحاوي * وبقط بيلك الخارج من غير صنعه وبملائة البعض يسقط بقدره وان استهلكه غير المالك أخذ النعمان منه وأدى عشره وان استهلكه المالك ضمن عشره وصار ديني في ذمته ويسقط بالردة ويحوت المالك من غير وصية اذا كان قد استهلكه هكذا في البحر الرائق * تغلي له أرض عشرية عليه العشر مضاعفا وان اشتراها ذي من تغلي في حالها عندهم وكذا اذا اشتراها منه مسلم أو أسلم التغلي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان التضعيف أصليا أو حادثا ولو كانت الأرض لمسلم باعها من ذي غير تغلي وقبضها فعليه الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أخذها منه مسلم بالشفعة أو ردت على البائع لفساد البيع فهي عشرية كما كانت وفي أرض البصري والمرأة التغلبيين ما في أرض الرجل وليس على الجوسي في داره شيء هكذا في الهداية * وان جعل مسلم داره بستانا فحوتة تدور مع مائه فان سقاها بماء العشر فهو عشرى وان سقاها بماء الخراج فهو خراجي بخلاف ما اذا جعل الذي داره بستانا حيث يجب عليه الخراج كيفما كان وداره حرة كذا في التبيين * وكذا المقابر كذا في البحر الرائق * ولوان المسلم أو الذي مقامه بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذي بالخراج كذا في معراج الدرابة * ثم ماء العشر ماء البئر التي حفرت في أرض العشر وماء العين التي تظهر في أرض العشر وكذلك ماء السماء وماء البحار العظام عشرى كذا في المحيط * وماء أنهار شتى عجم وماء ينزح في أرض خراجية خراجي وأما ما سيحون ودجلة والفرات فخارجي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي * ولو أجر أرضا عشرية كان العشر على الأجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على المستأجر كذا في الخلاصة * ولو هلك الخارج قبل الحصاد لا يجب العشر على الأجر وان هلك بعد الحصاد لا يسقط عن الأجر وعند لوهلك قبل الحصاد أو بعده فانه يهلك بما فيه هكذا في شرح الطحاوي * ولو أعارها من مسلم فزرعها فالعشر على المستعير ولو أعارها من كافر فالعشر على المعير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكافر ولكن عند محمد رحمه الله تعالى عشر واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشران كذا في محيط السرخسي * وفي الزراعة على قولهما العشر عليها بالحصة وعلى قوله على رب الأرض لكن يجب في حصته وفي حصة المزارع يكون ديني في ذمته كذا في

البحر الرائق * ولو هلك الخارج سقط العشر عنهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قبل الحصاد كذلك وبعد لاه سقط عنه عشر حصة المزارع ويسقط في حصته ولو استهلكه رجل بعد الاستعارة قبل الحصاد أو سرقه فلا عشر حتى يؤدي المستهلك الضمان فيجب على رب الأرض عشر البدل وعندهما عليه ما كذا في محيط السرخسي * ولو غصب أرضا عشرية فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان نقصها الزراعة كان العشر على رب الأرض كذا في الخلاصة * واذا باع الأرض العشرية وفيها زرع قد ادرك مع زرعها أو باع الزرع خاصة فعشره على البائع دون المشتري ولو باعها والزرع قبل ان قتله المشتري في الحال يجب على البائع ولو تركه حتى أدرك فعشره على المشتري كذا في شرح الطحاوي * واذا باع الطام المعشور فالمصدق أن يأخذ عشره من المشتري وان تفرقا وان شاء أخذ من البائع ولو باعها كثيرا كثر من قيمته ولم يقبضه المشتري فالمصدق أن يأخذ عشر الطعام وان شاء أخذ عشر الثمن وان كان البائع حيا فيه جلا يتقارب الناس فيه فليس للمصدق إلا أخذ عشر الطعام وان استهلكه أخذ من البائع عشر طعام مثله الا أن يعطيه مقدار قيمته من الثمن وان كان المشتري استهلكه فالمصدق بالخيار ان شاء ضمن البائع وان شاء ضمن المشتري مثل عشره لان كل واحد منهما متلف حقه ولو باع العنب أخذ العشر من ثمنه وكذلك لو أخذ عسرا ثم باعه فعليه عشر عن العسبر كذا في محيط السرخسي * ولا تحسب اجرة العمال ونفقة المقر وكري الانم او اجرة الحافظ وغير ذلك فيجب اخراج الواجب من جميع ما خرجته الأرض عشرا أو نصفها كذا في البحر الرائق * ولا يأكل شيئا من طعام العشر حتى يؤدي عشره كذا في الظهيرية * وان أقر العشر يخل له كل الباقي وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ما أكل من الثمرة أو أأام غيره ضمن عشره كذا في محيط السرخسي في باب ما يحسب لصاحب الأرض

(الباب السابع في المصارف)

منها القبر وهو من له أدنى شيء وهو ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة فلا يخرج منه عن الفقر ملك نصيب كثيرة غير نامية اذا كانت مستغرقة بالحاجة كذا في فتح القدير * التصديق على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل كذا في الزاهدي * ومنها المسكين وهو من لا يفي حاجته الى المسألة لقوته أو ما يورثه به ويحل لذلك بخلاف الأول حيث لا يحل المسألة له فانها لا تحل لمن يملك قوت يومه بعد سترته به كذا في فتح القدير * ومنها العامل وهو من نصبه الامام لاستيفاء الصدقات والعشور كذا في الكافي * ويعطيه ما يكفيه وأعوانه بالوسط مدة ذهابهم وإياهم مادام المال باقيا الا اذا استغرقت كفايته الزكاة فلا يراد على النصف كذا في البحر الرائق * وان حل رجل زكاة ماله بنفسه الى الامام لا يستحق العامل من ذلك كذا في النبايع * وهكذا في محيط السرخسي * ولا يحل للعامل الهاشمي تبرع القرابة التي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ وتحلل لغني كذا في التبيين * فان عمل الهاشمي عليها ورزق من غير حالها بأس به هكذا في الخلاصة * ولو هلك المال في يد العامل أو ضاع سقط حقه وأجزأ عن الزكاة عن المؤدين كذا في السراج الوهاج * المصدق اذا أراد أن يجعل حق عماله قبل الوجوب بإزالة الأخذ والافضل ان لا يأخذ كذا في الخلاصة * ومنها الرقاب هم المكاتب ونوعا ونوعا في فكر قايهم كذا في محيط السرخسي * ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك ولم يعلم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي * ولا يجوز لمكاتب هاشمي لان الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقه بالحقيقة كذا في محيط السرخسي * ومنها الغارم وهو من لزمه دين ولا يملك نصيبا فاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه كذا في التبيين * والدفع الى من عليه الدين أولى من الدفع الى الفقير كذا في المضمرات * ومنها في سبيل الله وهم منقطع الغزاة الفقراء منهم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى منقطع الحاج الفقراء منهم هكذا في التبيين * والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * ومنها ابن السبيل وهو الغريب المنقطع عن ماله كذا في البدائع * جاز الأخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته والحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلده لان الحاجة هي المعبرة ثم لا يلزمه أن يصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقر اذا استغنى كذا في التبيين * والاستقراض لابن السبيل خير من قبول الصدقة كذا في الظهيرية * فهذه جهات الزكاة والمالك أن يدفع الى كل واحد وله أن يقتصر على صنف واحد كذا في الهداية * وله ان يقتصر على شخص واحد كذا في فتح القدير * والدفع

الى الواحد أفضل اذا لم يكن المدفوع نصابا كذا في الزاهدي * ويكره أن يدفع الى رجل مائتي درهم
فصاعدا وان دفعه جاز كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن الفقير مدونا فان كان مدونا فمدفوع اليه مقدار
ماله وقضى به دينه لا يبقى له شيء أو يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا لو كان معيلا جاز أن يعطى له مقدار مال وزرع
على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين كذا في فتاوى قاضي خان * ونذب الاغناء عن السؤال
في ذلك اليوم كذا في التبيين * وأما أهل الذمة فلا يجوز صرف الزكاة اليهم بالاتفاق ويجوز صرف صدقة
التطوع اليهم بالاتفاق واختلاف في صدقة الفطر والذور والكفارات قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
يجوز الآن فقراء المسلمين أحب النصاب كذا في شرح الطحاوي * وأما الحرز المستامن فلا يجوز دفع
الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف التطوع اليه كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز
أن يبنى بالزكاة المسجد وكذا القنطرة والسقايات واصلاح الطرقات وصكري الانهار والحج والجهاد وكل
مالا يملك فيه ولا يجوز أن يكفن به ميت ولا يقضى بهادين الميت كذا في التبيين * ولا يشتري بها
عبد يعتق ولا يدفع الى أهله وان علا وفرعه وان سفل كذا في الكافي * ولا يعطى للولد المتني ولا المخلق
من ماله بالزكاة في الترتاشي * ولا يدفع الى امرأته للاستراثة في المنافع عادة ولا تدفع المرأة الزوجهما
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولا يجوز الدفع الى عبده ومكاتبه ومدره وأمه وولده
ولا الى معتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومروته أن يعتق ماله الكل جزا شافعا أو يعتقه
شريكه فيستعبه الساكن فيكون مكاتبه أما اذا اختار التعتيق أو كان اجنيا عن العبد جاز أن يدفع
الزكاة اليه لانه ككاتب الغير كذا في التبيين * ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا أي مال كان
دنانيرا ودرهما أو سواهما أو عروضا للتجارة أو لغير التجارة فأصلا عن حاجته في جميع السنة هكذا
في الزاهدي * والشرط أن يكون فاضلا عن حاجته الأصلية وهي مسكنه وأثاث مسكنه وثيابه وخادمه
ومركبه وسلاحه ولا يشترط النماء اذ هو شرط وجوب الزكاة لا الممران كذا في الكافي * ويجوز دفعها
الى من يملك أقل من النصاب وان كان محصيا مكتسبا كذا في الزاهدي * ولا يدفع الى مملوك غني
غير مكاتبه كذا في معراج الدراية * ولا يجوز دفعها الى ولد الغني الصغير كذا في التبيين * ولو كان كبيرا
فقيرا جاز دفعه الى امرأته غني اذا كانت فقيرة وكذا الى البنت الكبيرة اذا كان أبوها غنيا لان قدر النفقة
لا يقبضها ويغني الاب والزوج لا تعد غنية كذا في الكافي * ويجوز صرفها الى الاب المعسر وان كان ابنه
موسرا كذا في شرح الطحاوي * ويجوز صرفها الى من لا يحل له السؤال اذا لم يملك نصابا وان كانت له
كتب نياوي مائتي درهم الا أنه يحتاج اليها للتدريس أو للحفاظ أو للتصحيح يجوز صرف الزكاة اليه كذا
في فتاوى قاضي خان * سواء كانت فقرا أو حديثا أو أدبا هكذا في محيط السرخسي * وكذا لو كان
عنده من المصاحف وهو يحتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو ساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة
اليه ولا يجوز له أخذها وكذا لو كان له حوائث أو دار غلة تساوي ثلاثة آلاف درهم وغلتها لا تكفي لقوته
وقوت عياله يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان له ضعة تساوي ثلاثة آلاف
ولا يخرج ما يكتفي له ولعياله اختلافا في قول محمد بن مقاتل يجوز له أخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بيتان وهو
يساوي مائتي درهم قالوا ان لم يكن في البيتان مائة مرافق الدار من المطبخ والمقتل وغيره لا يجوز صرف
الزكاة اليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له
أن يأخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معبرا
يجوز له أخذ الزكاة في اضع الاقارب لانه بمنزلة ابن السبل وان كان المدين موسرا معتق فلا يحل له أخذ الزكاة
وكذا اذا كان جاحدا له على الدين منه عادة وان لم تكن منه عادة لا يحل له أخذها ما لم يرفع الامر الى القاضي
فيمسكه فاذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له أخذها هكذا في فتاوى قاضي خان * رجل له دار يسكنها يحل له
الصدقة وان لم يسكن الكل هو الصحيح كذا في الزاهدي * ولا يدفع الى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس
وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب كذا في الهداية * ويجوز الدفع الى من عداهم من بني هاشم
كذرية أبي لهب لانهم لم ينامروا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في السراج الوهاج * هذا في الواجبات

كل زكاة والتذرة والعشر والكفارة فأما التطوع فيجوز صرف اليهم كذا في الكافي * وكذا لا يدفع الى
موليهم كذا في العيني شرح الكثر * ويجوز صرف خمس الركا والمعدن الى فقراء بني هاشم كذا في الجوهرة
التبرية * والوصيل اذا أعطى ولده الكبير أو الصغير أو امرأته وهم محاربون ولا يملك شيئا كذا
في الخلاصة * اذا شئت وتحرى فوقع في أكبر أياهه على الصدقة فدفع اليه أو سأل منه فدفع أو رآه
في صف الفقراء فدفع فان ظهر انه على الصدقة جاز بالاجماع وكذا ان لم يظهر حاله عنده وأما اذا ظهر انه غني
أو هاشمي أو كافر أو مولى الهاشمي أو الولدان أو المولودون أو الزوج أو الزوجة فانه يجوز وتقطع عنه الزكاة
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو ظهر انه عبده أو مدره أو أمه وولده أو مكاتبه فانه لا يجوز وعليه
أن يعيد هب بالاجماع وكذا المستعنى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * واذا
دفعها ولم يحظر ياله انه مصرف أم لا فهو على الجواز الا اذا تبين انه غير مصرف واذا دفعها اليه وهو شاك
ولم يتحرر أو تحزى ولم يظهر له انه مصرف أو غلب على ظنه انه ليس بمصرف فهو على الفساد الا اذا تبين انه مصرف
هكذا في التبيين * ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد الا أن ينقلها الانسان الى قرابته أو الى قوم هم
أحوج اليها من أهل بلده ولو نقل الى غيرهم اجزاء وان كان مكان مكرها واختار بكرة نقل الزكاة اذا كان
الاخراج في حينها بأن اخرجها بعد الحول أما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل والافضل
في الزكاة والفطر والتذرة والصرف والاحوة والاحوات ثم الى اولادهم ثم الى الاعمام والعلمات ثم الى
اولادهم ثم الى الاخوال والعمالات ثم الى اولادهم ثم الى ذوى الارحام ثم الى الجيران ثم الى أهل حرقته ثم الى
أهل مصره أو قريته كذا في السراج الوهاج * ثم المستعنى في الزكاة مكان المال حتى لو كان غني ببلده وماله
في بلد آخر يفرق في موضع المال وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان اولاده الصغار وعبيده في الصحيح
كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في المختارات * وأما أخذ فلفة زمانا من الصدقات والعشور
والخراج والجبائيات والمصادرات فالاصح انه يسقط جميع ذلك عن ارباب الاموال اذا نوا عند الدفع
التصدق عليهم كذا في التتارخانية في الفصل الثامن من الزكاة * ولوقضى دين الفقير زكاة ماله ان كان
بأمره يجوز وان كان بشي آخر لا يجوز وسقط الدين ولو دفع اليه دارا ليسكنها عن الزكاة لا يجوز كذا
في الزاهدي * نوى الزكاة بما يدفع لصيان اقربائه أو لمن يأتيه بالبشارة أو يأتي بالبشارة كورة اجزاء
ولو نوى الزكاة بما يدفع المعلم الى الخليفة ولم يستأجره ان كان الخليفة يحال لولم يدفعه يعلم الصيان أيضا اجزاء
والافلا وكذا ما يدفعه الى الخدم من الرجال والنساء في الاعباد وغيره ما ينفق الزكاة كذا في معراج الدراية *
اذا دفع الزكاة الى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها أو يقبضها الفقير من له ولاية عليه نحو الاب والوصي يقبضان
للصبي والمجنون كذا في الخلاصة * أو من كان في عياله من الاقارب أو الاجانب الذين يعولونه والمثلث
يقبض للقيط ولو دفع الزكاة الى مجنون أو صغير لا يعقل فدفع الى أبيه أو وصيه قالوا لا يجوز كذا ووضع
على دكان ثم قبضها فقير لا يجوز ولو قبض الصغير وهو مرافق جاز وكذا لو كان يعقل القبط بأن كان
لا يرى ولا يحد عنه ولو دفع الى فقير معتمده جاز كذا في فتاوى قاضي خان * (فصل) ما يوضع في بيت المال
اربعة انواع (الاول) زكاة السوائم والعشور وما أخذه العاشر من تجار المسلمين الذين يوزون عليه وعمله
ما ذكرنا من المصارف (والثاني) خمس القنائم والمعدن والركاز ويصرف اليوم الى ثلاثة اصناف
البنائي والمساكين وابن السبل (والثالث) الخراج والحزبة وما صولح عليه من غيران من الخلل وبثو ثقل
من الصدقة المضاعفة وما أخذه العاشر من المستامين وتجار أهل الذمة كذا في السراج الوهاج * ونصرف
تلك الى عطايا المقاتلة وسد الثغور وبناء الحصون ثم الى مراد الطريق في دار الاسلام حتى يقع الامن عن
قطع اللصوص والطرق والى اصلاح القنطرة والجسور كذا في محيط السرخسي * والى كرى الانهار والقنطرة
التي لا ملك لاحد فيها كالبحيون والقنطرة ودجلة كذا في شرح الطحاوي * والى بناء الرباطات والمساجد
وسد البنى وتحصين ما يخاف عليه البنى والى ارضاق الولاة واعوانهم والقضاة والمفتين والمحسنين كذا
في محيط السرخسي * والمعلمين والتعلمين كذا في السراج الوهاج * ويصرف الى كل من تقلد شيئا
من امور المسلمين والى ما فيه صلاح المؤمنين كذا في محيط السرخسي (والرابع) اللقطات هكذا في محيط

قوله البسحق بالثلثة بسبق
الموحدة والقاف معناه كسر
شط النهر ويطلق على نفس
ذلك الموضع كذا في
القاموس ام

السرخصي • وما أخذ من تركه الميت الذي مات ولم يترك وارثاً أو ترك وارثاً وجوز وجبة وهذا النوع يصرف إلى نفقة المرضي وأدويةهم وهم فقراء وإلى كفن الموقى الذين لا مال لهم وإلى القبط وعقل جنائيه وإلى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من يجلب عليه نفقته وما أشبه ذلك كذا في شرح الطحاوي • فعلى الإمام أن يجعل بيت المال أربعة لكل نوع يتالان لكل نوع حكماً يختص به لا يشاركه مال آخر فيه فإن لم يكن في بعضها شيء فلا مأم أن يستقرض عليه بماله فإن استقرض من بيت مال الصدقة على بيت مال الخراج فإذا أخذ الخراج بقضى المستقرض من الخراج الأدهي يكون المقابلة فقراء لأن لهم حظاً فيها فلا يصير قرضاً وإن استقرض على بيت مال الصدقات من بيت مال الخراج وصرفه إلى الفقراء لا يصير قرضاً عليهم لأن الخراج حكمه التي والغنمة وللفقراء حظ فيها وأما لا يعطى لهم لاستغنائهم بالصدقات كذا في محيط السرخصي • والواجب على الأئمة أن يوصلوا الحقوق إلى أربابها ولا يجسونها عنهم ولا يجعل الإمام وأعوانه من هذه الأموال إلا ما يكفيهم وعائلتهم ولا يجعلونها كنوزاً وما فضل من هذه الأموال قسم بين المسلمين فإن قصر الأئمة في ذلك فوباله عليهم والافضل للإمام والمصدق أن لا يتجمل رزقه لشهران بل يأخذ رزقه في كل شهر يدخل كذا في السراج الوهاج • ولا شيء لأهل الذمة في بيت المال إلا أن يرى الإمام ذمتهم لا جوعاً فليعطهم من بيت المال لأنه من أهل دار الإسلام وكان عليه أحيائه كذا في محيط السرخصي • ومن لحظ في بيت المال ظفر عماره ووجه لبيت المال فله أن يأخذ مائة وللا إمام الخيار في المنع والاعطاء في الحكم كذا في القنية •

• (الباب الثامن في صدقة الفطر) •

وهي واجبة على الحر الملم بالمالك لقدر النصاب فأصله من حوائج الحياة كذا في الاختيار شرح المختار • ولا يعبر فيه وصف الثناء ويتعلق بهذا النصاب وجوب الاضحية وجوب نفقة الأقارب هكذا في فتاوى قاضي خان • وانما تجب صدقة الفطر من أربعة أشياء من الخنطة والشعر والقر والزيب كذا في خزائن المفتين وشرح الطحاوي • وهي نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو تمر ودقيق الخنطة والشعر وسويهما مثلهما والخبز لا يجوز إلا باعتبار القيمة وهو الأصح وأما الزيب فقد ذكر في الجامع الصغير نصف صاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه يؤكل بجميع أجزائه وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاع وهو قولهما ثم قيل يجوز أدائه باعتبار العين والأحوط أن يرأى فيه القيمة كذا في محيط السرخصي • ثم الدقيق أولى من البر والدراهم أولى من الدقيق لدفع الحاجة وما سواه من الخبوب لا يجوز إلا بالقيمة وذكر في الفتاوى أن أداء القيمة أفضل من عين المتصور عليه وعليه الفتوى كذا في الجوهر النيرة • ولو أذى ربع صاع من خنطة جيدة يبلغ قيمة نصف صاع منها أو نصف صاع من شعير جيدة كان صاع من شعير لا يجوز عن الكل بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي وكذا لا يجوز ربع صاع من خنطة عن صاع من شعير كذا في محيط السرخصي • فإن أذى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر أو نصف صاع من تمر وشا واحداً من الخنطة أو نصف صاع شعير وربع صاع خنطة يار عندنا كذا في البحر الرائق • والصاع ثمانية أرطال بالقدادى والرطل بغدادى عشرون استاراً كذا في التبيين • والاستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال كذا في شرح الوقاية • ثم يعتبر نصف صاع من بر أو صاع من غيره بالوزن فيما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله لأن اختلاف العلماء في الصاع بأنه كم رطلاً وهو إجماع منهم بأنه معتبر بالوزن كذا في التبيين • ووقت الوجوب بعد طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر فمن مات قبل ذلك لم تجب عليه الصدقة ومن ولد أو أطم قبله وجبت ومن ولد أو أطم بعده لم تجب وكذا الفقير إذا أيسر قبله تجب ولو أتمر الفجر قبله لم تجب كذا في محيط السرخصي • ومن مات بعد طلوع الفجر فهو واجبة عليه وكذا إذا اقترع يوم الفطر كذا في الجوهر النيرة • وإن قدموها على يوم الفطر جاز ولا تفصيل بين مئة ومئة وهو الصحيح وإن أخرها عن يوم الفطر لم تسقط ولكن عليهم إخراجها كذا في الهداية • ولو عمل صدقة الفطر قبل النصاب ثم ملكه صاع كذا في البحر الرائق • وفي تجنيس المقتط من مئة صوم الشهر لكبره ولمرض لا تسقط عنه صدقة الفطر كذا في المضمرات • والمصحب للناس

أن يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلى كذا في الجوهر النيرة • وأما وقت أدائها لجميع العمر عند عامة ما يختارهم الله كذا في البدائع • وتجيب عن نفسه وطفله الفقير كذا في السكاكي • والمعتوه والمجنون بمنزلة الفقير سواء كان الجنون أملياً أو عارضياً وهو الظاهر من المذهب كذا في المحيط • ثم إذا كان للولد الصغير أو المجنون مال فإن الأب أو وصيه أو جدهما أو وصيه يخرج صدقة فطر أتمها ورقة قهما من مالهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يؤذى عن الجنين لأنه لا يعرف حسابه هكذا في السراج الوهاج • وليس على الأب أن يؤذى الصدقة عن محال بل ابنه الصغير من مال نفسه وكذا المعتوه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وليس على الجد أن يؤذى الصدقة عن أولاد ابنه المعسر إذا كان الأب حياً وكذا لو كان الأب ميتاً في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان • والولدين الأبوين على كل واحد منهما صدقة تامة كذا في الظهيرية • وإن كان أحدهما مرسراً أو الآخر معسراً أو ميتاً فعلى الآخر صدقة تامة ولا صدقة على واحد منهما لاجل أم هذا الولد كذا في الخلاصة • زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها إليه ثم جاء يوم الفطر لا تجب على الأب صدقة الفطر كذا في التتارخانية • ويؤذى عن ملوك الخدمة مسلماً كان أو كافراً ويجب عن مديريه وإتھات أولاده عندنا وتجيب عليه صدقة فطر عبده المستأجر وعبده المأذون وإن كان على العبد دين مستغرق ولو كان العبد موصى بمقدومه كان صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا عبد العارية والودعة والعبد الجاني عداً أو خطأ لأن ملك المالك انما يزول بالدفع إلى الجاني عليه مقصوراً على الحال لا قبله كذا في فتاوى قاضي خان • وعن المروون تجب في المشهور أن فضل بعد الدين قدر النصاب وكذا أبي حنيفة تجب عليه عن نفسه كذا في التبيين • ولا تجب عن عبده للعبارة عندنا ولا عن عبده المأذون كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يخرج عن مكاتبه أقصو والمكاتب ولا يخرج المكاتب أيضاً عن نفسه أفقره ولا يخرج المولى عن رقيق مكاتبه ولا يخرج المكاتب أيضاً عنه وأما ما اعتق بعضه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو كالمكاتب فلا يلزم المولى فطرته وعندهما كز مديون فإن كان غنياً وجبت عليه والأفلا كذا في السراج الوهاج • وإذا عجز المكاتب ورد في الرق لا تجب على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر إذا كان للخدمة كذا في فتاوى قاضي خان • ولا تجب عن عبد أو عبد مشتركين اثنين ولو كان له عبد أبى أو مأسوراً أو مقصوباً بمجود لا تجب على المولى فطرته ولا تجب عليه أيضاً عن نفسه بسببهم كذا في التبيين • فإن عاد إلا أبى عن الأباقي أورد المقصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى كذا في فتاوى قاضي خان • ولو اشترى عبداً بشرط الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعاً وبشرط الخيار لغيره فز يوم الفطر في مدة الخيار فإن صدقة الفطر موقوفة أن تم البيع تجب على المشتري وإن فسخ فعلى البائع ولوردة المشتري على البائع بخيار رؤية أو عيب إن رده قبل القبض تجب على البائع وإن رده بعد القبض تجب على المشتري كذا في خزائن المفتين • ولو اشتراه بعد قبضه فز يوم الفطر قبل القبض فعلى المشتري إن قبض وإن مات العبد قبل القبض فلا تجب على أحد منهما كذا في السراج الوهاج • ولو كان العبد مبيعاً فامد فز يوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري وأعتقه فالصدقة على البائع وكذا إذا ماز يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع وإن لم يسترده البائع واعتقه المشتري فالصدقة الفطر على المشتري كذا في فتاوى قاضي خان • وتجيب عن عبده المندوب بالصدق كذا في التتارخانية • والعبد المجهول مهران كان بعينه تجب على المرأة قبضته أو لم تقبض لأنهما ملكه بنفس العقد وان طلقها قبل الدخول بهانم ماز يوم الفطر إن لم يكن المهر مقبوض فلا صدقة على أحد وان كان مقبوضاً فكذلك على الأصح كذا في خزائن المفتين • وإن كان بغيره فلا صدقة على أحد كذا في التتارخانية • ولو قال لعبد أذا جاء يوم الفطر فأت حترجها يوم الفطر عتق العبد وتجيب على المولى فطرته قبل التتارخانية كذا في الجوهر النيرة وفتاوى قاضي خان • ولا يؤذى عن زوجته ولا عن أولاده الكبار وإن كانوا في عياله ولو أذى عنهم أو عن زوجته بغير أمرهم أجزأهم استغناء كذا في الهداية • وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يجوز أن يعطى عن غيره عياله إلا بأمره كذا في المحيط • ولا يؤذى عن أجداده وجدته ونواقله كذا في التبيين • ولا يلزم الرجل الفطرة عن أبيه

وامه وان كان في عياله لانه لا ولاية له عليهما كالاولاد **الكبار** كذا في الجوهرية النيرة * ولا يجب أن يؤدى عن اخوته الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله كذا في قساوى قاضى خان * والاصل ان صدقة الفطر متعلقة بالولاية والمؤنة فكل من كان عليه ولاية وموته ونفقته فانه يجب عليه صدقة الفطر فيه والا فلا كذا في شرح الطحاوى * ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكن واحد حتى لو فرقه على مسكينين أو أكثر لم يجز ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكن واحد كذا في التبيين * واذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم يؤخذ من تركه عندنا الا أن يترع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه وان اوصى بذلك يجوز ويقتضى من ثلث ماله كذا في الجوهرية النيرة * المرأة اذا أمرها زوجها باداء صدقة الفطر خلطت حنطته بخطتها بغير إذن الزوج فدفعته الى الفقير جازعها لاعن الزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل له اولاد وامرأة فكل الحنطة لاجل ككل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بينهم يجوز عنهم ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة كذا في الخلاصة *

(كتاب الصوم)

وفيه سبعة ابواب

* (الباب الاول في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه) *

أما تفسيره فهو عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب من الابل كذا في الكافي * وأنواعه فرض وواجب ونفل والقرض نوعان معين كرمضان وغير معين كال كفارات وقضاء رمضان والواجب نوعان معين كالنذر والمعين وغير معين كالنذر المطلق والنفل كله نوع واحد كذا في التبيين * وسببه مختلف في النذر والنذر وفي صوم الكفارة اسبابها من الخنث والقتل وسبب القضاء هو سبب وجوب الاداء هكذا في فتح القدير * وأما سبب صوم رمضان فذهب القاضي الامام أبو زيد بن غفر الاسلام وصدر الاسلام أبو اليسر الى انه الجزء الاول الذي لا يجزى من كل يوم كذا في الكشف الكبير * قال في غاية البيان وهو الحق عندى وصحبه الامام الهندي كذا في التهر القاتق * فاذا افاق في الليلة الاولى ثم أصبح مجنوناً واستوعب الشهر كله ذكره شمس الاثمة الحلواني لا قضاء عليه وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وعنه الفتوى هكذا في معراج الدراية * وعلى هذا اذا افاق في ليلة في وسط الشهر ثم أصبح مجنوناً لا قضاء عليه كذا في المحيط والبحر الرائق * والافاق بزوال جميع ما به من الجنون فاما اذا أصاب في بعض كلامه فلا كذا في الزاهدي * ووقته من حين يطلع الفجر الثاني وهو المستطير المنتشر في الافق الى غروب الشمس وقد اختلف في أن العبرة بالاول طلوع الفجر الثاني أو بالاستطارة واتشاره فيه قال شمس الاثمة الحلواني القول الاول أحوط والثاني أوسع هكذا في المحيط * واليه مال أكثر العلماء كذا في خزائن الفتاوى في كتاب الصلاة * تسحر على ظن ان الفجر لم يطلع وهو طالع أو أظفر على ظن ان الشمس قد غربت ولم تغرب قضاء ولا كفارة عليه لانه ما تعدد الافطار كذا في محيط السرخسي * اذا شك في الفجر فالأفضل أن يدع الاكل ولو أكل صومه تام ما لم يتبين أنه أكل بعد التبرع ففى حيث كذا في فتح القدير * وان كان أكبر ربه انه تسحر والفجر طالع فعليه قضاءه على ما رأى وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه كذا في الهداية وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * هذا اذا لم يظهر له شيء ولو ظهر أنه أكل والفجر طالع يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه هكذا في التبيين * واذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد اثنان على انه لم يطلع فافطر ثم ظهر انه قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النقي كافي حقوق العباد واق شهدوا على طلوع الفجر وشهد آخرون انه لم يطلع فأكل ثم ظهر انه قد كان طالع لا يجب الكفارة لان شهادة الواحد على الطالع ليست بحجة تامة كذا في قساوى قاضى خان * ولو دخل عليه جماعة وهو يتسحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل ان لم أصرم صائماً وصرت بفطر انا فكل

بعد ذلك ثم ظهر أن أكله الاول كان قبل طلوع الفجر وأكله الثاني بعد طلوع الفجر قال الحلواني أبو محمد رحمه الله تعالى ان كانوا جماعة وصدقهم لا كفارة عليه وان كان واحداً فعليه الكفارة عدلاً كان أو غير عدل لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا كذا في الخلاصة * اذا قال الرجل لامرأته أنت ترى أن الفجر طالع أو لا فظنرت وربعت وقالت لم يطلع فجامعها زوجها ثم ظهر ان الفجر كان طالعاً قال بعضهم ان صدقتها وهي ثقة لا كفارة عليه والصحيح أنه لا كفارة عليه مطلقاً وعلى المرأة التكفارة ان أفطرت مع العلم بالطلوع هكذا في قساوى قاضى خان والخلاصة * ولو شك في غروب الشمس لا يحمل له الفطر كذا في الكافي * ولو أكل ولم يتبين له شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان هكذا في التبيين * ومختار الفقهاء أبي جعفر رحمه الله تعالى لزوم الكفارة هكذا في فتح القدير * وان تين انه أكل قبل الغروب يجب عليه الكفارة كذا في التبيين * وان أفطروا كبراً به أن الشمس لم تغرب فعليه القضاء والكفارة لان النهار كان تاماً وقد انضم اليه أكبر ربه نصارى بنزلة اليقين كذا في قساوى قاضى خان * سواء تين انه أكل قبل الغروب أو لم يتبين له شيء هكذا في التبيين * اذا شهد اثنان أن الشمس غابت وشهد آخران أنهم لم تغب فأفطر ثم ظهر أنهم لم تغب فعليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق كذا في قساوى قاضى خان * ولو اراد أن يتسحر بالبحري فله ذلك اذا كان يحال لا يمكنه مطالعة الفجر بنية أو بغيره وذكر الشيخ شمس الاثمة الحلواني ان من تسحر بأكثر رأى لا بأس به اذا كان الرجل من لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان من يخفى عليه فسيده أن يدع الاكل وان اراد أن يتسحر بصوت الطبل السحري فان كثرت ذلك الصوت من كل جانب وفي جميع أطراف البلدة فلا بأس به وان كان يسمع صوتاً واحداً فان علم عدله يعقد عليه وان لم يعرف حاله يحتاط ولا يأكل وان اراد أن يعقد بصياح الديك فقد انكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد حذر به مراراً وظهر له أنه يجب الوقت وذكر شمس الاثمة الحلواني ان ظاهر مذهب اصحابنا رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية انه يجوز الافطار بالبحري كذا في المحيط * (أما شروطه) فثلاثة أنواع * (شروط) وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ * (وشروط) وجوب الاداء الصحة والاقامة * (وشروط) صحة الاداء النية والطهارة عن الحيض والنفس كذا في الكافي والتهاية * والنية معرفته بقلبه أن يصوم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي * والسنة أن يلفظ بها كذا في التهر القاتق * ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم في رمضان كذا في قساوى قاضى خان * والتسحر في رمضان نية ذكره شمس الدين النسفي وكذا اذا تسحر صوم آخر وان تسحر على انه لا يصح صائماً لا يكون نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نية قبل طلوع الفجر صح رجوعه في الصيامات كلها كذا في السراج الوهاج * ولو قال نويت أن أصوم غداً ان شاء الله تعالى صح نية وهو الصحيح كذا في الظهيرية * وان نوى أن يفطر غداً ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصوم لا يصير صائماً بهذه النية فان أصبح في رمضان لا ينوى صوماً ولا فطراً وهو يعلم أنه من رمضان ذكره شمس الاثمة الحلواني عن الفقهاء أبي جعفر عن اصحابنا رحمه الله تعالى في صيرورته صائماً روايتين والظاهر انه لا يصير صائماً كذا في المحيط * اذا نوى الصائم الفطر ولم يحدث شيئاً غير النية فصومه تام كذا في ايضاح الكرماني * ووقت النية كل يوم بعد غروب الشمس ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * ولو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائماً غداً ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز كذا في الخلاصة * جاز صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية ذلك اليوم أو بنية مطلق الصوم أو بنية النفل من الليل الى ما قبل نهف النهار وهو المذكور في الجامع الصغير وذكر القدروري ما ينفه وبين الزوال والصحيح الاول ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم هكذا في التبيين * وانما تجوز النية قبل الزوال اذا لم يوجد قبل ذلك بعد طلوع الفجر ما ينافي الصوم واذا وجد قبله ما ينافيه من الاكل والشرب والجماع عامداً أو ناسياً فلا تجوز النية بعد ذلك هكذا في شرح الطحاوى * واذا نوى من النهار نوى أنه صائم من اوله حتى لو نوى انه صائم من حين نوى لا يصير صائماً كذا في الجوهرية النيرة والسراج الوهاج * ولو أغشى عليه في ليلة من رمضان أو في يوم منه فان افاق قبل الزوال ونوى الصوم اجزأه وكذا المجنون كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا ارتد رجل عن الاسلام اول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى الصوم

قبل الزوال فهو صائم كذا في فتاوى قاضي خان * والافضل أن يبيت النية في موضع تجوز نيته من النهار
هكذا في الخلاصة * وان يعين النية كذا في الاختيار شرح المختار * واذا نوى واجبا آخر في يوم
رمضان يقع عن رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى اذا صام المسافر نية واجبا آخر يقع عنه ولو نوى النفل فنه رايان كذا في الكافي *
والاصح أنه يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي * وأما المريض فالصحيح ان صومه يقع عن رمضان
كذا في الكافي * ولو نوى المسافر والمريض مطلقا يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي * النذر
المعين اذا صامه نية واجبا آخر كقضاء رمضان والكفارة كان عن الواجب وعليه قضاء ما ذكر كذا
في السراج الوهاج * وهو الاصح كذا في البحر الرائق * وشرط القضاء والكفارات أن يبيت ويعين
كذا في النقاية * وكذا النذر المطلق هكذا في السراج الوهاج * ولو اشتبه على المأثور شهر رمضان
فصام مخترعا بآذان كان بعده ونوى من الليل سوى يوم العيد واما التشريق ولا يجوز قبله كذا في محيط
السرخسي * ولا تشترط نية القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان هكذا في البدائع *
فاذا وافق صومه شوالا فان كانا كاملين أو ناقصين فعليه قضاء يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا
فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لم يلزمه شيء ولو وافق صومه ذا الحجة فان كانا كاملين
أو ناقصين فعليه قضاء أربعة ايام وان كان ناقصا وذا الحجة كاملا فثلاثة ايام وان كان كاملا وذا الحجة
ناقصا خمسة ايام وان وافق صومه ذا القعدة أو شهر آخر فان كانا كاملين أو ناقصين أو الشهر الآخر كاملا
لم يلزمه شيء وان كان كاملا والاخر ناقصا فيوم هكذا في السراج الوهاج * ولو صام رمضان في دار الحرب
قبل رمضان سنين لا يجوز صوم السنة الاولى بالاتفاق وهل يجوز صوم السنة الثانية قضاء عن الاولى
والثالثة قضاء عن الثانية قال الفقيه أبو جعفر ان نوى صوم رمضان مبهما يجوز وان نوى عن الثانية مقسرا
لا يجوز وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي * اذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد ينبغي
أن ينوي أول يوم وجب عليه قضاءه من هذا رمضان وان لم يعين الأول يجوز وكذا لو كان عليه قضاء
يومين من رمضانين هو المختار ولو نوى القضاء لا غير يجوز وان لم يعين كذا في الخلاصة * اذا أفطر رمضان
منعه من الإفطار فقام احدي وستين يوما للقضاء والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز كذا ذكره الفقيه
أبو الليث كذا في فتاوى قاضي خان * ومتى نوى شيئين مختلفين متساويين في الوكادة والفريضة ولا رجحان
لا حدهما على الآخر بطلا ومتى ترجح أحدهما على الآخر ثبت الراجح كذا في محيط السرخسي * فاذا نوى
عن قضاء رمضان والنذر كان عن قضاء رمضان استحسانا وان نوى النذر المعين والتطوع ليلا أو نهارا أو نوى
النذر المعين وكفارة من الليل يقع عن النذر المعين بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو نوى قضاء
رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا نوى قضاء بعض
رمضان والتطوع يقع عن رمضان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في الذخيرة * ولو نوى الصوم عن كفارة الظهار والقتل أو عن قضاء رمضان وعن كفارة القتل يقع
عن القتل بالاتفاق كذا في محيط السرخسي * ولو نوى عن كفارة وتطوع جاز عن الواجب استحسانا
كذا في الذخيرة * ولو نوى المرأة في الحيض ثم طهرت قبل الفجر صومها كذا في السراج الوهاج *
ولو نوى صوم القضاء وكفارة اليمين لم يكن عن واحد منهما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للتعارض وعند
محمد رحمه الله تعالى لمكان التناقض ولكن يصير تطوعا كذا في المحيط * واذا نوى الصوم للقضاء بعد طلوع
الفجر حتى لا تسع نيته عن القضاء يصير شارعا في التطوع فان أفطر يلزمه القضاء كذا في الذخيرة *

(الباب الثاني في رؤية الهلال)

يجب أن يلتبس القياس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب فان رآه صاموه وان غم
أو كملوه ثلاثين يوما كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا ينبغي أن يلتبسوا هلال شعبان أيضا في حق اتمام
العدد وهل يرجع الى قول أهل الخبرة العدول عن يعرف علم الجوم الصحيح أنه لا يقبل كذا في السراج الوهاج

ولا يجوز

ولا يجوز للخيم أن يعمل بحساب نفسه كذا في معراج الدراية * وتكره الإشارة عند رؤية الهلال كذا
في الظهيرية * واذا رآه الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الليلة المستقبلة هو
المختار كذا في الخلاصة * ان كان بالسما علة فشهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة اذا كان
عدلا مسلما عاقلا بالغ حرا كان أو عبدا ذكر أو أنثى وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد وشهادة
المحدد في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضي خان * وأما مستور الحال
فالظاهر أنه لا تقبل شهادته وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تقبل شهادته وهو الصحيح
كذا في المحيط * وبه أخذنا خلافا في كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وتقبل شهادة
عبد على شهادة عبد في هلال رمضان وكذا المرأة على المرأة ولا تقبل شهادة المراهق ولا بشرط في هذه
الشهادة لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا حكم الحاكم حتى أنه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند
الحاكم وظاهره العدالة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج الى حكم الحاكم وهل يستفسر في رؤية الهلال
قال أبو بكر الاسكاف انما تقبل اذا فسر بأن قال رأيته خارج المصر في الصحراء أو في البلدين خلل الصحاب
وفي ظاهر الرواية أنه تقبل بدون هذا واذا رأى الإمام أو القاضي هلال رمضان وحده فهو بالخيار بين أن
ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال الفطر والاضحى كذا في السراج الوهاج *
اذا رأى الواحد العدل هلال رمضان يلزمه أن يشهد بها في ليلة حرا كان أو عبدا ذكر أو أنثى حتى
الجارية المخدرة يخرج وتشهد بغيراذن مولاها والقاسق اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته
لكن القاضي يرد كذا في الوجيز للكردي * هذا في المصر وأما في السواد اذا رأى أحدهم هلال رمضان
يشهد في مسجد قريته وعلى الناس أن يصوموا بقوله بعد أن يكون عدلا اذا لم يكن هنالك كما يشهد عنده
كذا في المحيط * رجل رأى هلال رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم وان أفطر
في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان أفطر قبل ان يرد القاضي شهادته فالصحيح أنه لا تجب
عليه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شهد فاسق وقبلها الإمام وأمر الناس بالصوم فافطروا
واحد من أهل بلده قال عاتقة المشايخ تلزمه الكفارة كذا في الخلاصة * ولو أكمل هذا الرجل ثلاثين
يوما لم يفطر الامع الامام كذا في الكافي * وان لم يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة جمع كثير يقع العلم
بجفرهم وهو مفوض الى رأى الامام من غير تقدير هو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وسواء في ذلك
رمضان وشوال وذا الحجة كذا في السراج الوهاج * وذكر الطحاوي أنه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من
خارج المصر وكذا اذا كان على مكان مرتفع كذا في الهداية * وعلى قول الطحاوي اعتمد الامام المرعشي
وصاحب الاقضية والفتاوى المصري لكن في ظاهر الرواية لا فرق بين خارج المصر والمصر كذا في معراج
الدراية * ويلتبس هلال شوال في تاسع وعشرين من رمضان فمن رآه وحده لا يفطر أخذا بالاحتياط
في العبادة فان أفطر قضاء ولا كفارة عليه كذا في الاختيار شرح المختار * رجل رأى هلال الفطر وشهد
لم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان أفطر ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى
قاضي خان * ولو شهد هذا الرجل عند صديق له فأكل لا كفارة عليه ان صدقه كذا في فتح القدير *
ولو رأى الامام وحده أو القاضي وحده هلال شوال لا يخرج الى المصلي ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر
لا سرا ولا جهرا كذا في السراج الوهاج * وان كان بالسما علة لا تقبل الشهادة رجلين أو رجل وامرأتين
ويشترط فيه الحزبية ولفظ الشهادة كذا في خزائن المفتين * واذا أخبر رجلان في هلال شوال في السواد
والسما مستغنية وليس فيه وال ولا قاض فلا بأس للناس أن يفطروا كذا في الزاهدي * وتشترط العدالة
هكذا في النقاية * ولا تشترط الدعوى ولا تقبل شهادة المحدود في القذف وان تاب وان كانت معصية
لا يقبل الا قول الجماعة كافي هلال رمضان كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الكافي * وذكر شيخ
الاسلام ان شهادة الاثنين تقبل أيضا اذا جاء من مكان آخر هكذا في الذخيرة * والاضحى كالفطر في ظاهر
الرواية وهو الاصح كذا في الهداية * وكذا غيرهما من الاهل لا تقبل فيه الشهادة رجلين أو رجل
وامرأتين عدول أحرار غير محدودين هكذا في البحر الرائق * اذا صاموا بشهادة الواحد أو كملوا

ثلاثين يوما ولم يروا احلال شوال لا يفطرون فيسارون الحسن عن أبي حنيفة رجهما الله تعالى للاحتياط وعن محمد رجه الله تعالى أنهم يفطرون كذا في التبيين • وفي غاية البيان قول محمد أصح كذا في النهر الفائق • وقال شمس الأئمة المألوف في هذا الاختلاف فيما إذا لم يروا احلال شوال والسماء متعبة فاما إذا كانت متعبة فانهم يفطرون بلا خلاف كذا في الذخيرة • وهو الاشبه بكم كذا في التبيين • وإذا شهد على حلال رمضان شاهدان والسماء متعبة وقبل القاضي شهادتهما أو صاموا ثلاثين يوما فليروا احلال شوال ان كانت السماء متعبة يفطرون من التقديرات اتفاق وان كانت متعبة يفطرون أيضا على الصحيح كذا في المحيط • وإذا شهد الشهود على حلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين أنهم رأوا الهلال قبل صومهم يوم ان كانوا في هذا الموضع ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسنة وانما وامن مكان بعيد جازت شهادتهم لاتفاق التهمة كذا في الخلاصة • ولا عبرة باختلاف المطالع في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان • وعليه فتوى الفقيه أبي الليث وبه كان يفتي شمس الأئمة المألوف قال لو رأى أهل مغرب هلال رمضان يجب الصوم على أهل مشرق كذا في الخلاصة • ثم انما يلزم الصوم على متأخرى الرؤية اذا ثبت عندهم رؤية اولئك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة أن أهل بلدة قد رأوا هلال رمضان قبلكم يوم فصاموا وهذا اليوم ثلاثون بحسبانهم ولم يروا هلال لا يساح فطر عند ولا يترك التراخي في هذه الليلة لانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا برؤية غيرهم ولو شهدوا أن قاضي بلدة كذا شهد عنده اثنان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى شهادتهم ما جاز لهذا القاضي أن يصححكم بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به كذا في فتح القدير • اذا صام أهل مصر شهر رمضان على خبر رؤية ثمانية وعشرين يوما ثم رأوا هلال شوال ان عدوا شعبان برؤية ثلاثين يوما ولم يروا احلال رمضان قضاوا وما وجدوا من صاموا ثمانية وعشرين يوما ثم رأوا هلال شوال لا قضاء عليهم فان عدوا احلال شعبان ثلاثين يوما من خبر رؤية هلال شعبان ثم صاموا رمضان قضاوا يومين كذا في الخلاصة • اذا صام أهل مصر تسعة وعشرين يوما للرؤية وفيهم من رمضان لم يصم فعليه القضاء تسعة وعشرين يوما فان لم يعلم هذا الرجل ما صنع أهل مصر صام ثلاثين يوما ليخرج عن العهدة يمين كذا في المحيط •

(الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره)

يكره مضغ العلك للصائم كذا في فتاوى قاضي خان • وهكذا في المتون • قال صاحبنا المستمل على التفصيل ان لم يكن العلك ملتصقا فطره • وان كان ملتصقا فمضغه حرام • وان كان أسود فطره • وان كان أبيض لم يطره الا أن في كتاب لم يفصل كذا في المحيط • وكره ذوق شيء ومضغه بلا صذر كذا في الكنز • ومن العذر في الاول ما لو كان زوج المرأة وسيد هاسي الخلق فذاقت المرققة ومن العذر في الثاني أن لا يجد من يضيغ الطعام لصبيها من سائر أو قضاء أو غيرهما ممن لا يصوم ولم يجد طيبها ولا لبنا حليها كذا في النهر الفائق • وذكر في التبيين أن كراهة الذوق في صوم الفرض وأما في التطوع فلا بأس كذا في النهاية • ويكره للصائم أن يذوق العسل أو الدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء كذا في فتاوى قاضي خان • وقيل لا بأس به اذا لم يجد بدلا من شرائه أو يخاف الغبن كذا في الزاهدى • وتكره له المبالغة في الاستنجاء كذا في السراج الوهاج • وكذا المبالغة في المتخضة والاستنشاق قال شمس الأئمة المألوف في تفسير ذلك أن يكثر من السعال الماء في فيه ويجلأه لا أن يفرغ كذا في المحيط • ولو صام الصائم أو شرط في الماء لا يقصد الصوم ويكره له ذلك كذا في معراج الدراية • وعن أبي حنيفة رجه الله تعالى انه يكره للصائم المضضة والاستنشاق بغير وضوء • وكره الاغتسال وصب الماء على الرأس والاستنشاق في الماء والتلفف بالنوب المبلول وقال أبو يوسف لا يكره وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي • ويكره للصائم ان يجمع ريقه في فيه ثم يبتلع كذا في الظهيرية • ولا بأس بالسواك الرطب واليابس في الغداة والعشي عند تأكل أبو يوسف رجه الله تعالى يكره المبلول بالماء • وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك وأما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل

قوله لأن يفرغ هذا خلاف
النهر كافي نرج التبية اه

كذا في فتاوى قاضي خان ولا يكره كل ولاد من شارب كذا في الكنز • هذا اذا لم يقصد الزينة فان قصدوا كره كذا في النهر الفائق • ولا فرق بين أن يكون مفطرا أو صائما كذا في التبيين • ولا بأس بالجماعة أن آمن على نفسه الضعف أما اذا خاف فانه يكره ويذنب له أن يؤخر إلى وقت الغروب وذو كرشع الاسلام شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى القطار والقصد تطهير الجماعة هكذا في المحيط • ولا بأس بالقبلة اذا آمن على نفسه من الجماع والازتال ويكره أن لم يأمن • والمسلم في جميع ذلك كالقبلة كذا في التبيين • وأما القبلة الفاحشة وهي أن يصر شفتيها فتكره على الاطلاق والجماع فيمادون الفرج والمباشرة كالقبلة في ظاهر الرواية • قيل ان المباشرة الفاحشة تكره وان آمن هو الصحيح كذا في السراج الوهاج • والمباشرة الفاحشة ان يتعانقا وهما متجردان ويمس فرجه فرجها وهو مكروه بلا خلاف هكذا في المحيط • ولا بأس بالمعانقة اذا لم يأمن على نفسه أو كان شيخا كبيرا هكذا في السراج الوهاج • ومن أصبح جنبا أو احتلم في النهار لم يضره كذا في محيط السرخسي • التضرع مستحب ووقته آخر الليل قال الفقيه أبو الليث وهو السدس الاخير هكذا في السراج الوهاج • ثم تأخير الصوم مستحب كذا في النهاية • ويكره تأخير الصوم إلى وقت يقع فيه الشك هكذا في السراج الوهاج • وتجبيل الافطار أفضل فيستحب أن يفطر قبل الصلاة ومن السنة أن يقول عند الافطار اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك أفطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما تقدمت وما أخرت كذا في معراج الدراية في فصل المنقذات • وصوم يوم الشك وهو اليوم الذي شك فيه انه من رمضان أو من شعبان ان نواه عن رمضان أو عن واجب آخر كره هكذا في فتاوى قاضي خان • والثاني دون الاول في الكراهة هكذا في الهداية • ثم أنه ظهر انه من رمضان أجزأ عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا في الوجه الاول وان افطر لأقضاء هكذا في فتاوى قاضي خان • وفي الوجه الثاني يصح عما نوى وهو الصحيح هكذا في الكافي • وان لم يظهر في الوجه الثاني أنه من شعبان أو من رمضان لا يقع عما نوى بلا خلاف هكذا في المحيط • وان نوى التطوع فالصحيح أنه لا بأس به فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه من شعبان كان متطوعا فان أفطر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزما هكذا في فتاوى قاضي خان • وان أطلق النية فهو مكروه فان ظهر أن هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعا وان ظهر انه من رمضان جاز عن رمضان كذا في المحيط • وان ضم في أصل النية بأن ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يصير صائما وان ضم في وصف النية بأن ينوي ان كان الغد من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فغن واجب آخر أو ينوي أن يصوم عن رمضان ان كان الغد منه وعن التطوع ان كان من شعبان فهو مكروه أيضا ان ظهر انه من رمضان يقع عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان لا يقطع الواجب في الاول وصار تطوعا غير مضوء وفيها كذا في التبيين • أما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسماء متعبة كذا في التبيين • أو شهدوا حد فرت شهادته أو شاهدان فاسقان فرت شهادتهما فاما اذا كانت السماء متعبة ولم ير الهلال أحد فليبين يوم الشك كذا في الزاهدى • اختلف العلماء في يوم الشك هل صومه أفضل او الفطر قالوا ان كان صام شعبان أو وافق صوما كان يصومه فصومه أفضل كذا في الاختيار شرح المختار • وهكذا ان صام ثلاثة أيام من آخر شعبان كذا في التبيين • ولو لم يوافق اختلفوا فيه والمختار ان يفتي بالتطوع في حق الخواص كذا في التهذيب • وفي حق العوام بالتقوم الى ما قبل الزوال لاحتمال ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم كذا في الاختيار شرح المختار • وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان • والفواصل بين الخاصة والعامة هو ان كل من يعلم نية الصوم يوم الشك فهو من الخواص والافواه من العوام والنية أن ينوي التطوع من لا يعتاد بصوم ذلك اليوم ولا يحظر بياله ان كان من رمضان فن رمضان كذا في معراج الدراية • رجل أصبح يوم الشك ملتزما ثم أكمل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوى الصوم ذكر في الفتاوى أنه لا يجوز كذا في الظهيرية باب النية • ويكره صوم يوم العيدين وأيام التشريق وان صام فيها كان صائما عندنا كذا في فتاوى قاضي خان • ولا قضاء عليه ان شرع فيها ثم أفطر كذا في الكنز • هذا في ظاهر الرواية عن الثلاثة وعن الشيخين وجوبه كذا في النهر الفائق • ويكره صوم ستة من شوال عند أبي حنيفة رجه الله تعالى متفرقا كان أو متتابعا

وعن أبي يوسف كراهته متتابعة لا متفرقة فالنكاح عامة المتأخرين لم يروا به بأساً هكذا في البحر الرائق • والأصح أنه لا بأس به كذا في محيط السرخسي • ونسحب الستة متفرقة كل أسبوع يوماً من كذا في الظهيرية في فصل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب • ويكره صوم الوصال وهو أن يصوم السنة كلها ولا يفطر في الايام انتهى • عنها وإذا افطر في الايام المنبهة المختارانه لا بأس به كذا في الخلاصة • ويكره أن يصوم أياماً لا يفطر فيهن إلا أنهما راحكاً في السراج • والأفضل أن يصوم يوماً ويفطر يوماً كذا في الخلاصة • وأما صوم يوم السبت ويوم الاحد فذكره شمس الامنة الحلو في لا بأس به إذا كان لا يعتقد تعظيم ذلك اليوم هكذا في الذخيرة • ويكره صوم يوم النيروز والمهرجان إذا تمده ولم يوافق صوماً كان يصومه قبل ذلك أما الكلام في أفضلية الصوم في هذا اليوم فإن كان يصوم قبله تطوعاً فالأفضل له أن يصوم والا فالأفضل أن لا يصوم لأنه يشبه تعظيم هذا اليوم وأنه حرام كذا في الظهيرية • وهو المختار هكذا في محيط السرخسي • ويكره صوم السبت وهو أن يصوم ولا يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان • ويكره أن تصوم المرأة تطوعاً بغير إذن زوجها إلا أن يكون من يضاً أو صائماً أو محرماً بغير أو عورة وليس للعبد والامة أن يصوماً تطوعاً إلا بإذن المولى كفيهما كان وكذا المدبر والمديرة وأم الولد فإن صام أحد من هؤلاء فلا تزوج أن يفطر المرأة والمولى أن يفطر العبد والامة وتقضي المرأة إذا أذن لها زوجها أو بابت وبقتنى العبد إذا أذن له المولى أو اعتق فاما إذا كان الزوج مريضاً أو صائماً أو محرماً لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها أن تصوم وإنها لو ليس كذلك العبد والامة فإن للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهرية النيرة • وكل صوم وجب على المملوك بسبب بشاره كالتطوع والصوم الظهار كذا في الخلاصة • ولا يصوم الاجير تطوعاً إلا بإذن المستأجر إن كان صومه يضرب في الخدمة وإن كان لا يضرب • قد أن يصوم بغير إذنه كذا في محيط السرخسي • وأما بنت الرجل وامه واخته فيستطوعن بغير إذنه كذا في السراج الوهاج • ويكره للمساكين أن يصوموا إذا أجهدوا الصوم فإن لم يكن كذلك فالصوم أفضل إذا لم يكن رفقاً أو عانتهم مفطرين فإن كان رفقاً أو عانتهم مفطرين والنفقة مشتركة بينهم فالأفطر أفضل كذا في الظهيرية • وإذا أصبح المسافر صائماً فدخل مصره أو مصر آخر قريته الإقامة كره له أن يفطر كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يكره صوم التطوع لمن عليه قضاء رمضان كذا في معراج الدراية • ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضي خان • وصوم يوم الجمعة بانقضاءه مستحب عند العامة كالاشين والخميس كذا في البحر الرائق • ويستحب صوم يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام والاشهر الحرم أربعة ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب ثلاثة سرد وواحد فرد • ويستحب صوم تسعة أيام من أول ذي الحجة كذا في السراج الوهاج • ويكره صوم عرفة للحاج إن أضعفه كذا في البحر الرائق • وكذا صوم يوم التروية لأنه يجزئه عن أفعال الحج • المرغوبات من الصيام أنواع أولها صوم المحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان وصوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم عند عامة العلماء والصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في الظهيرية • المستنون أن يصوم عاشوراء مع التاسع كذا في فتح القدير • ويكره صوم عاشوراء مفرداً كذا في محيط السرخسي • وصوم أيام الصيف لطولها وحترها أدب كذا في الظهيرية •

(الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد)

والمفسد على نوعين النوع الاول ما يوجب القضاء دون الكفارة إذا • كل الصائم أو شرب أو جامع ناسياً لم يفطر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية • ولو قيل لرجل يأكل ناسياً وهو لا يتذكر فالصائم أنه يفسد صومه هكذا في الظهيرية • رجل نظر إلى صائم يأكل ناسياً رأى فيه قوة يمكنه أن يتم الصوم إلى الليل فاختار أنه يكره أن لا يذكره وإن كان يفسد في الصوم بأن كان شجاعاً كبيراً يبعه أن لا يخبره كذا في الظهيرية في فصل الاعذار المبيحة • لو أكل مكرهاً أو مخطئاً عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان • المخطئ هو إذا كره للصوم غير القاصد للفطر إذا أكل أو شرب هكذا في النهر الفائق • والناسي عكسه كذا في النهاية والبحر الرائق • إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسياً لم يفطر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية • وإن غمض أو استنشق فدخل الماء جوفه إن كان ذا كر

لصومه ففسد صومه وعليه القضاء وإن لم يكن ذا كر لا يفسد صومه كذا في الخلاصة • وعليه الاعتماد • ولوروى رجل إلى صائم شيئاً فدخل حلقه ففسد صومه لأنه بمنزلة المخطئ وكذلك إذا اغتسل فدخل الماء حلقه كذا في السراج الوهاج • الصائم إذا شرب ففسد صومه وليس هو كالناسي لأن النائم أو ذاهب العقل إذا شرب لم تؤكل ذبيحته ونؤكل ذبيحته من نسي كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا ابتلع ما لا يتغذى به ولا يتداوى به عادة كالخمر والتراب لا يوجب الكفارة كذا في التبيين • ولو ابتلع حصاة أو نواة أو حجر أو مدر أو قطناً أو حبشاً أو كغدة فعليه القضاء ولا كفارة كذا في الخلاصة • ولا كفارة في السفيرجل إذا لم يدر أنه لم يكن مطبوخاً ولا ابتلاع الجوزة الرطبة هكذا في النهر الفائق • ولو ابتلع جوزة يابسة أو لوزة يابسة لا كفارة عليه ولو ابتلع بيضة بقشرها أو رمانة بقشرها لا كفارة عليه كذا في الخلاصة • والفستق إن كان رطباً فهو بمنزلة الجوز وإن كان يابساً ان مضغه فعليه الكفارة إذا كان فيه لب • وإن ابتلعه فلا كفارة عليه عند المكل وإن كان مشقوق الرأس فكذلك عند العامة لا كفارة عليه كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أكل قشر البطيخ إن كان يابساً وكان بحال يتقذر منه فلا كفارة عليه وإن كان طرياً بحال لا يتقذر منه فعليه الكفارة كذا في الظهيرية • ولو أكل الارز والجوارس لا تجب فيه الكفارة كذا في الذخيرة • ولا كفارة بأكل العدس والمماش هكذا في الزاهدي • ولو أكل الطين الذي يغسل به الرأس ففسد صومه وإن كان يعتاد أكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة هكذا في الظهيرية • وإن أكل ما بين أسنانه لم يفسد وإن كان قليلاً وإن كان كثيراً يفسد والحصة وما فوقها كثير وما دونها قليل وإن أخرجه وأخذ بيده ثم أكل كل ما بقي أن يفسد كذا في الكافي • وفي الكفارة أقاويل قال الفقيه رحمه الله تعالى والأصح أنه لا تجب الكفارة كذا في الخلاصة • وإذا ابتلع سمكة بين أسنانه لا يفسد صومه لأنه قليل وإن ابتلع من الخارج يفسد وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار أن تجب إذا ابتلعها ولم يعضها كذا في الغياثية وفتاوى قاضي خان • وهو الأصح كذا في محيط السرخسي • وإن مضغه لا يفسد إلا أن يجد طعمها في حلقه وهذا حسن جداً فليكن الأصل في كل قليل مضغه كذا في فتح القدير • ولو مضغ حبة حنطة لا يفسد صومه لأنه ثلاثي كذا في فتاوى قاضي خان • ولا كفارة في الظاهر في ابتلاع اللقمة المضغوطة لغيره كذا في الوجيز للكردي • إذا بقيت لقمة السمور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها وأخذ كسرة خبزياً كلها وهو ناس فلبسها فغذاذ كراهه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم قال بعضهم إن ابتلعها قبل أن يخرجها فعليه الكفارة وإن أخرجهام أعادها لا كفارة عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان • ولو ابتلع بزاق غيره ففسد صومه بغير كفارة إلا إذا كان بزاق صديقه فحينئذ تلزمه الكفارة كذا في المحيط • وإن ابتلع بزاق نفسه من يده ففسد صومه ولا تلزمه الكفارة كذا في الوجيز للكردي • ترطب شفتاه بزاقه عند الكلام أو غيره فابتلعه لا يفسد للضرورة كذا في الزاهدي • ولو سأل لعبابه من فيه إلى ذقنه من غير أن يتقطع من داخل ففسد صومه فابتلعه لا يفطر لأنه لا يتم الخروج بخلاف ما إذا انقطع كذا في الظهيرية في المقطعات • في الحجة رجل له عدل يخرج الماء من فمه ثم يدخل ويذهب في الحلق لا يفسد صومه كذا في التناخية • ولو بقي بلل بعد المضمضة فابتلعه مع البزاق لم يفطر ولو دخل الخياط أنفه من رأسه ثم استنمى فادخل حلقه عمداً لم يفطر لأنه بمنزلة ريقه كذا في محيط السرخسي • ولو أكل دماً في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لأنه مما يستقذره الطبع كذا في الظهيرية • الدم إذا خرج من الأسنان ودخل حلقه إن كانت اللقمة للبراق لا يضره وإن كانت اللقمة للدم يفسد صومه وإن كان أسواً ففسد أيضاً استحساناً • صائم عمل عمل الأبريسم فادخل الأبريسم في فيه وخرجت منه خضرة الصنع أو صفرة أو جهرته واختلط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحمر فابتلعه وهو ذا كر صومه ففسد صومه هكذا في الخلاصة • ولو لم يمس البلع فدخل البراق حلقه لم يفسد ما لم يدخل عينه كذا في الظهيرية • ولو مضى سكر حتى وصل الماء حلقه فعليه الكفارة كذا في محيط السرخسي • وما ليس بمضغود بالكل ولا يمكن الاحتراز عنه كالذباب إذا وصل إلى جوف الصائم لم يفطره كذا في إيضاح الكرماني • ولو أخذ الذباب وكله يجب عليه القضاء دون الكفارة كذا في شرح الطحاوي • ولو تناهى فرفع رأسه فوقع في حلقه قطرة ماء انصب من ميزاب ففسد صومه هكذا في السراج الوهاج • والمطر والتلح إذا دخل حلقه يفسد صومه وهو

الصحيح كذا في الظهيرة • ولودخل حلقه غبار الطاحونة أو طعم الادوية أو غبار الهرس أو شابهها والدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو جوافر الدواب أو شبيه ذلك لم يفطره كذا في السراج الوهاج • الصومع اذا دخلت فم الصائم ان كان قليلا كالقطرة والقطرتين أو نحوها لا يفسد صومه وان كان كثيرا حتى وجد ما لوجه في جميع فمه واجتمع حتى تكسرت فابتلع يفسد صومه وكذا عرق الوجه اذا دخل فم الصائم كذا في الخلاصة • وما يدخل من مسام البدن من الدهن لا يفطره كذا في شرح الجمع • ومن اعتزل في ماء وجدرده في باطنه لا يفطره هكذا في النهر الفائق • ولو اقترش من الدواء في عينه لا يفسد صومه عندنا وان وجد طعمه في حلقه واذا برق فرأى انزلكه ولو في بزاقه عامة المشايخ على انه لا يفسد صومه كذا في الذخيرة • وهو الاصح هكذا في التبيين • اذا قام أو استقام ملا الفم أو دونه عاد بنفسه أو أعاد أو خرج فلا فطر على الاصح الا في الاعادة والاستقام بشرط على الفم هكذا في النهر الفائق • وهذا كله اذا كان القيء طعاما أو ماء أو مرة فان كان بلغما فغير مفسد للصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى اذا ملا الفم وقوله هذا أحسن من قولهما هكذا في فتح القدير • ومن احتقن أو استعط أو اقتر في اذنه دهنًا فطر ولا كفارة عليه هكذا في الهداية • ولودخل الدهن بغير صفة فطره كذا في محيط السرخسي • ولو اقتر في اذنه الماء لا يفسد صومه كذا في الهداية • وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي • واذا اقتر في احليله لا يفسد صومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط • سواء اقتر فيه الماء أو الدهن وهذا الاختلاف فيما اذا وصل المانة وأما اذا لم يصل بأن كان في قصبة الذر كرم لا يفطر بالأجاء كذا في التبيين • وفي الاقتر في أقبال النساء يفسد بلا خلاف وهو الصحيح هكذا في الظهيرة • وفي دواء الجائفة والامة أكثر المشايخ على ان العبرة للوصول الى الجوف والدماع لا لكونه رطبا أو يابس حتى اذا علم ان اليابس وصل يفسد صومه ولو علم ان الرطب لم يصل لم يفسد هكذا في العناية • واذا لم يعلم أحدهما وكان الدواء رطبا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يفطر بالمشك وان كان يابس فلا فطر اتفاقا كذا في فتح القدير • ولو طعن برمح أو أصابه سهم وبقي في جوفه فسد وان بقي طرفه خارجا لا يفسد كذا في التبيين • ومن ابتلع لحما مربوطا على خيط ثم انتزعه من ساعته لا يفسد وان تركه فسد كذا في البدائع • ولو ابتلع خشبة وطرفها في يده ثم أخرجهما لا يفسد صومه ولو ابتلع كلها فسد صومه كذا في الخلاصة • ولودخل أصبعه في استه أو المرأة في فرجها لا يفسد وهو المختار الا اذا كانت مبتلة بالماء أو الدهن فحينئذ يفسد للوصول الماء أو الدهن هكذا في الظهيرة • هذا اذا كان ذا كرا الصوم • وهذا تنبيه حسن يجب أن يحفظ لان الصوم انما يفسد في جميع الفصول اذا كان ذا كرا الصوم والا فلا هكذا في الزاهدي • واذا خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه كيلا يدخل الماء جوفه فيفسد صومه ولهذا قالوا لا يتنفس في الاستجماء اذا كان صائما كذا في محيط السرخسي في باب الاستجماء • والصائم اذا استقمى في الاستجماء حتى بلغ الماء مبلغ الحقة يفسد صومه هكذا في البحر الرائق • واذا جامع مكرها في شهر رمضان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان • وعليه الفتوى وكذا لو أكرهته المرأة كذا في الخلاصة • اذا أوج قبل طلوع الفجر فلما خشي الصبح أخرجه وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه وان بدأ بالجماع ناسيا أو أوج قبل طلوع الفجر أو النامى تذكر ان نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان • وان بقي على ذلك فعليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية هكذا في البدائع • واذا نظر الى امرأة شهوة في وجهها أو فرجها كثر النظر أو لا يفطر اذا أنزل كذا في فتح القدير • وكذا لا يفطر بالفكر اذا امنى هكذا في السراج الوهاج • واذا قبل امرأته وانزل فسد صومه من غير كفارة كذا في المحيط • وكذا في تقبيل الامة والغلام وتقبيلها زوجها اذا رأت بلا وان وجدت لذة ولم تبالا فسد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الزاهدي • ولو قبل بهيمة فانزل لا يفسد كذا في المحيط • والمس والمباشرة والمصافحة والمعانقة كالتقبيل كذا في البحر الرائق • ولو مس المرأة ورأى ثيابها فامتنى فان وجد حرارة جلد هافد والا فلا كذا في معراج الدراية • ولو مس المرأة زوجها حتى أنزل لم يفسد صومه

ولو كان يكلف بذلك ففيه اختلاف المشايخ كذا في المحيط • وان مس فرج بهيمة فانزل لا يفسد صومه كذا في السراج الوهاج • واذا جامع بهيمة أو بهيمة أو جامع فيمادون الفرج ولم ينزل لا يفسد صومه وان أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء دون الكفارة هكذا في فتاوى قاضي خان • الصائم اذا جامع ذكره حتى أمنى فعليه القضاء وهو المختار • وقال عامة المشايخ كذا في البحر الرائق • واذا جامع ذكره بيد امرأته فانزل فسد صومه كذا في السراج الوهاج • ولوجود معت الناعة أو المجنونة جنونا عارضا بعد نيتها حالة الاقامة يفسد صومها عند الثلاثة كذا في الخلاصة • فان علمت امرأتان بالحق ان أنزلتا فطرتا أو الا فلا كذا في السراج الوهاج • ولا كفارة مع الانزال كذا في فتح القدير • (النوع الثاني ما يوجب القضاء والكفارة) • من جامع عدا في أحد السبلين فعليه القضاء والكفارة ولا يشترط الانزال في المحلين كذا في الهداية • وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة وان كانت مكرهة فعليه القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكرهة في الابتداء ثم مطاوعة بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • ولو مكنت نفسها من صبي أو مجنون فزنى بها فعليه الكفارة بالاتفاق كذا في الزاهدي • اذا أكل متعمدا ما يغذى به أو يسداوى به يلزمه الكفارة وهذا اذا كان مما يؤكل للبقاء أو للدواء فاما اذا لم يقصد لهما فلا كفارة وعليه القضاء كذا في خزائن المفتين • فالصائم اذا أكل الخبز أو الاطعمة أو الاشربة أو الادهان أو الالبان أو أكل اهل الجنة أو مسكا أو زعفرانا أو كافورا أو غالية عليه القضاء والكفارة عندنا هكذا في فتاوى قاضي خان • وكذا اذا أكل الخبز والمزى وما العصفور وما الزعفران وما الباقلا والبطيخ وما القثاء والقثد وما الزرجون والمطر والتلج والبرد اذا نعد ذلك وكذا اذا أكل كل طين يؤكل للدواء كالطين الارمني أو الطين الذي يطفى قير كل أو دقيق الذرة اذا لته بمن أو ابتلع بطيخة صغيرة وكذا اذا أكل لحما غير مطبوخ أو نحرما غير مطبوخ على الخنار كذا في خزائن المفتين • وان ابتلع شعير ان كان قليلا تلزمه الكفارة وان كان غير مقلي لا تلزمه لان المقلي يؤكل عادة وغير المقلي لا كذا في محيط السرخسي • وفي دقيق الذرة اذا لته باليمن أو الدبس تجب الكفارة وكذا لو أكل الحنطة كذا في الخلاصة • وان أكل قوائم الذرة قال الزندوبسي أرى أن عليه الكفارة لان فيها حلوة ويلتذ بها كذا في السراج الوهاج • وان أكل ورق الشجر فان كان مما يؤكل كورق الكرم فعليه القضاء والكفارة وان كان مما لا يؤكل كورق الكرم اذا عظم فعليه القضاء دون الكفارة كذا في البحر الرائق • وعلى هذا التفصيل النباتات كلها كذا في التبيين • ولو أكل حبة عنب ان مضغها فعليه القضاء والكفارة وان ابتلعها كما هي ان لم يكن معها تفروقه فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وان كان معها تفروقه قال عامة العلماء عليه القضاء والكفارة وقال أبو سهل لا كفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرة • ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة كذا في محيط السرخسي • ولو مضغ لوزة أو جوزة رطبة أو يابسة وابتلعها كفر كذا في معراج الدراية • وفي الملح لا تجب الكفارة الا اذا اعتسدا كله وحده كذا في التبيين • ولو أكل الملح تجب الكفارة هو المختار كذا في الخلاصة • قال الصدر الشهيد هو الصحيح كذا في شرح التقاية للشيخ أبي المكارم • (وما يتصل بذلك مسائل) لو أكل أو شرب أو جامع ناسيا وظن أن ذلك فطره فأكمل متعمدا لا كفارة عليه وان علم أن صومه لا يفسد بالتبسيان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تلزمه هو الصحيح هكذا في الخلاصة • ولو ذرعه التي فظن أنه يفطره فافطر لا كفارة عليه وان علم أن ذلك لا يفطره فعليه الكفارة كذا في البحر الرائق • واذا احتلم فظن أن ذلك فطره فأكمل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه هكذا في المحيط • وان علم حكم الاحتلام كفر كذا في الظهيرة • ولو احتلم فظن أن ذلك فطره ثم أكل متعمدا عليه القضاء والكفارة الا اذا أقسم عليه بالفساد ولو بلغه الحد بشواحه فكذا عند محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك وان عرف تأويله تجب الكفارة كذا في الهداية • واذا أكل كحل أو أدهن نفسه أو شارب ثم أكل متعمدا فعليه الكفارة الا ان كان جاهلا فاقى له بالفطر فلا تلزمه الكفارة هكذا في فتاوى قاضي خان • اذا دخل المسافر مصره قبل الزوال ولم يتناول شيئا ونوى الصوم ثم جامع متعمدا لا كفارة عليه وكذا اذا أفاق المجنون قبل الزوال فنوى الصوم ثم جامع كذا في السراج الوهاج • واذا أصبح غير ناو للصوم ثم نوى قبل الزوال ثم أكل فلا كفارة عليه كذا في الكشف الكبير • والصحيح اذا

قوله والمزى كذا في ادم كما
في القاموس قوله الزرجون
محركة قضبان الكرم كافي
أيضا اه معجمه بحر اوى

تفروقه التفروق كصفر ومع
لثمة كافي القاموس اه معجمه
ابحار اوى

أفطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عندنا كذا في فتاوى قاضي خان • وهو الأصح هكذا في الظهيرية • فالأصل عندنا أنه إذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في أول اليوم ينال له الفطر وتسقط عنه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان • ولو استأنف فطن أن ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا عليه القضاء والكفارة كذا في الخلاصة • ولو اغتياح أن ذلك فطره ثم أكل بعد ذلك متعمدا ففعله الكفارة وإن استغنى فيها أو تأول حديثنا كذا في البدائع • وبه قال عامة العلماء كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أفطرت المرأة متعمدة ثم حاضت أو مرضت يومها ذلك قضت ولا كفارة عليها وكذا لو أفطرت ثم أغنى عليه كذا في محيط السرخسي • ولو جرح نفسه حتى صار محال لا يقدر على الصوم قبل لانه سقط الكفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرية • ولو جامع بهيمة أو ميتة فطن أن ذلك فطره فاكل متعمدا ففعله الكفارة وإن كان عالما وإن كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة وكذا لو أدخل أصبعه في دبره أو سلكه قد ابتلعها ولم يقبض من يده ثم أكل بعد ذلك متعمدا ولو نظر إلى محاسن المرأة فطن أن ذلك فطره فأفطر بعد ذلك متعمدا فهو كالقبي كذا في الخلاصة • وإن أكل ميتة قد تدودت قد صومه ولا كفارة فإن لم تكن تدودت فعليه القضاء والكفارة كذا في فتاوى قاضي خان • ولو ان رجلا قدم ليقتل في نهار رمضان فاستسقى رجلا فقام فشربه ثم غنى عنه قال الشيخ الإمام ظهير الدين يجب عليه الكفارة • إذا جامع امرأته طوعا نهارا متعمدا ثم أكرهه السلطان على السفر في ظاهر الأصول لا تسقط الكفارة هكذا في الظهيرية •

• (الباب الخامس في الاعتذار التي تبيح الإفطار) •

(منها السفر) الذي يبيح الفطر وهو ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه كذا في الغبائية • فلو سافر نهارا لا يباح له الفطر في ذلك اليوم وإن أفطار لا كفارة عليه بخلاف ما لو أفطر ثم سافر كذا في محيط السرخسي • ولو أكل في أول النهار متعمدا ثم أكرهه السلطان على السفر لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية • ولو سافر باختياره لا تسقط عنه باتفاق الروايات كذا في الخلاصة • ولو سافر في شهر رمضان ثم رجع إلى أهله ليصل شيئا منه فاكل بمنزله ثم خرج القياس أن يجب عليه الكفارة لانه رفض سفره قال القسبي وبه تأخذ كذا في الغبائية • (ومنها المرض) المريض إذا خاف على نفسه التلف أو ذهاب عضو بفطره بالاجتماع وإن خاف زيادة العلة وامتداده فكذلك عندنا وعليه القضاء إذا فطر كذا في المحيط • ثم معرفة ذلك بالاجتماع المرض والاجتماع غير مجرد الوهم بل هو غلبة ظن عن أمانة أو تجربة أو اختيار طبيب مسلم غير ظاهر القسبي كذا في فتح القدير • والصحيح الذي يفتي أن يمرض بالصوم فهو كالريض هكذا في التبيين • ولو كان له نوبة الحمى فاكل قبل أن تظهر الحمى لا بأس به كذا في فتح القدير • ومن كان له حمى غيب فلا كان اليوم المعتاد أفطر على توهم أن الحمى تعاوده وتضعفه فأخلفت الحمى تلزمه الكفارة كذا في الخلاصة • (ومنها حبل المرأة وأرضاعها) • الحامل والمرضع إذا خافا على أنفسهما أو ولدهما أفطرا وقضا ولا كفارة عليهما كذا في الخلاصة • (ومنها الحيض والنفساء) وإذا حاضت المرأة أو نفست أفطرت كذا في الهداية • المرأة إذا أفطرت على أنه يوم الحيض ثم إنهم لم يحض في يومها ذلك لا يظهر أن عليها الكفارة كذا في الظهيرية • ولو طهرت ليلًا صامت الغدا كانت أيام حيضها عشرة وإن كانت دونها فإن أدركت من الليل مقدار الغسل وزيادة ساعة لطيفة تصوم وإن طلع الفجر مع فراغها من الغسل لا تصوم لان مدة الاعتسال من جملة الحيض فيمن كانت أيامها دون العشرة كذا في محيط السرخسي • (ومنها العطش والجوع كذلك) إذا خيف منهما الهلاك أو نقصان العقل كالامة إذا ضعفت عن العمل وغشيت الهلاك بالصوم وكذا الذي ذهب به موكل السلطان إلى العمارة في الأيام الجارية إذا خشي الهلاك أو نقصان العقل كذا في فتح القدير • (ومنها كبر السن) فالشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويصوم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة كذا في الهداية • والجوز مثله كذا في السراج الوهاج • وهو الذي كل يوم في نقص إلى أن يموت كذا في البحر الرائق • ثم إن شاء على القسبي في أول رمضان بركة وإن شاء أخرها إلى آخره كذا في التبر القاتق • ولو قدر على الصيام بعد ما فدى بطل حكم القداء الذي قداه حتى يجب عليه الصوم كذا

في النهاية • ولو كان صوم كفارة اليمين أو صوم كفارة القتل فعجز عنه وصار شيخا فانيا فإنا فاد أن يطعم عنه لم يجز والأصل فيه أن كل صوم إذا كان أصلا بنفسه ولم يكن بدلا عن غيره جازا لا يطعم بدلا عنه إذا وقع اليأس عن الصوم وكل صوم كان بدلا عن غيره ولم يكن أصلا بنفسه لم يجز الاطعام عنه وإن وقع اليأس عن الصوم كفارة اليمين لانه بدل عن غيره فلا يجزى الاطعام عنه وأما في كفارة الظهار وكفارة الإفطار في شهر رمضان إذا عجز عن الاعتاق لفقره وعجز عن الصوم لكبره جازله أن يطعم ستين مسكينا لان هذا صار بدلا عن الصيام بالنقص كذا في شرح الطحاوي • ولو فات صوم رمضان بعذر المرض أو السفر واستدام المرض والسفر حتى مات لا قضاء عليه لكنه إن أوصى بأن يطعم عنه وصيته وإن لم يجب عليه ويطعم عنه من ثلث ماله فإن برئ المريض أو قدم المسافر وأدرك من الوقت بقدر ما فاته فيلزمه قضاء جميع ما أدركه فإن لم يصم حتى أدركه الموت فعليه أن يوصي بالقديبة كذا في البدائع • ويطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير كذا في الهداية • فإن لم يوص وتبرع عنه الورثة جازولا يلزمهم من غير إيصاء كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يصوم عنه الولي كذا في التبيين • فإن صح المريض أو أقام المسافر ثم مات الزمهما القضاء بقدر الصحة والأقامة وهذا قولهم جميعا من غير خلاف هذا هو الصحيح كذا في السراج الوهاج • وإن جاء رمضان الثاني ولم يقض الأول قدم الاداء على القضاء كذا في التبر القاتق • ذكر الرازي عن أصحابنا أن الإفطار بغير عذر في صوم التطوع لا يحل هكذا في الكافي • وهو الأصح كذا في محيط السرخسي • وهو ظاهر الرواية هكذا في التبر القاتق • والضيافة فيما روى عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عذروا ولا يظهر هكذا في الكافي • قالوا والصحيح من المذهب أنه إن كان صاحب الدعوة ممن يرضى بعجزه حضوره ولا يتأذى بترك الإفطار لا يفطر وإن كان يعلم أنه يتأذى بترك الإفطار يفطر ويقضى وقال الشيخ الأجل شمس الأئمة الحلواني أحسن ما قيل في هذا الباب أنه إن كان يثق من نفسه بالقضاء يفطر فعلا لا الذي عن أخيه المسلم وإن كان لا يثق من نفسه بالقضاء لا يفطر وإن كان في ترك الإفطار أذى المسلم وهذا إذا كان الإفطار قبل الزوال فاما بعده فلا يفطر إلا إذا كان في ترك الإفطار عقوق الوالدين كذا في المحيط • وتكون عذرا في حق المضيف والمضيف هكذا في شرح الوقاية • والضيافة ليست بعذر في الصوم الواجب هكذا في النهاية • المجنون إذا فاق في بعض الشهر يلزمه قضاء ما مضى وإن استوعب جنونه كل الشهر لم يقضه وفي ظاهر الرواية لم يفعل بين الجنون الطاري على البلوغ والمقارن له كذا في محيط السرخسي • ولو أفاق بعد الزوال من اليوم الأخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء هو الصحيح كذا في الكفاية والنهاية • ولو أغنى عليه رمضان كله قضاء وهذا لا يجاع كذا في معراج الدراية • أغنى عليه أو جن بعد ما غرت الشمس وبقي كذلك أياما لم يقض يوم تلك الليلة لانه إن كان يعلم أنه نوى الصوم فظاهر وإن لم يعلم فظاهر حاله النية والعمل بظاهر الحال واجب حتى لو كان مسافرا أو متمكنا بعناد الفطر في رمضان قضاء لان ظاهر حاله لم يدل على النية ولم ينو كذا في الزاهدي • الغازي إذا علم أنه يقتل العدة في رمضان وهو يخاف الضعف فله أن يفطر كذا في محيط السرخسي • فإن لم يثق القتال فلا كفارة عليه لان في القتال يحتاج إلى تقديم الإفطار لينتقوى ولا كذلك المرض هكذا في الظهيرية في المقطعات • المحترف المحتاج إلى نفقته علم أنه لو اشتغل بحرقته يلحقه ضرر مبيع الفطر يحرم عليه الفطر قبل أن يمرض كذا في القنية •

• (الباب السادس في النذر) •

الأصل أن النذر لا يصح إلا بشرط • أحدها أن يكون الواجب من جنسه شرعا فذلك لم يصح النذر بعبادة المريض • والثاني أن يكون مقصودا لا وسيلة فلم يصح النذر بالوضوء وسجدة التلاوة • والثالث أن لا يكون واجبا في الحال وفي نافي الحال فلم يصح صلاة الظهر وغيرهما من المفروضات هكذا في النهاية • والرابع أن لا يكون المنذور معصية باعتبار نفسه هكذا في البحر الرائق • فإذا قال الله على صوم يوم النحر أفطر وقضى وهذا النذر صحيح لانه مشروع بنفسه منهي لغیره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى وإن صام فيه يخرج عن العهدة هكذا في الهداية • ولا بد من شرط آخر وهو أن لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أمس

لم يصح نذر كذا في الجرارائق • ولو قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعدما كل أو بعد ما حاضت لا يجب شيء في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان • وهو المختار كذا في السراجية • وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قول محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره كذا في الخلاصة • ولو قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم قبل الزوال ولم يأكل صام كذا في محيط السرخسي • ولو قال لله على صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم فلان في يوم قد أكل فيه لم يلزمه صوم ذلك اليوم ويلزمه صوم كل يوم مثله فيما يستقبل كذا في السراج الوهاج • وهكذا في المحيط • وإن جعل على نفسه أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان وجعل على نفسه أن يصوم اليوم الذي يعاقب فيه فلان أبدا فعوفي فلان في اليوم الذي قدم فيه فلان فعليه صوم ذلك اليوم وحده أبدا ولا شيء عليه غير ذلك كذا في المحيط • إذا قال لله على أن أصوم يوما فإنه يلزمه صوم يوم وتعين الأداء إليه وهو على التراخي بالإجماع ولو قال لله على صوم نصف يوم لا يصح ولو قال لله على أن أصوم يومين أو ثلاثة أو عشرة لزمه ذلك ويعين وقتا يؤدى فيه فان شاء فترق وإن شاء تابع الآن ينوي التتابع عند التذرع فيلزمه متتابعان نوى فيه التتابع وأفطر يوما فيه أو حاضت المرأة في مدة الصوم استأنف واستأنفت كذا في السراج الوهاج • ولو أوجب على نفسه متفرقا فصام متتابعاً أجزأه كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال لله على أن أصوم عشرة أيام متتابعات فصام خمسة عشر يوماً وأفطر يوماً لا يدرى أن يوم الاضطرار من خمسة أو من العشرة فإنه يصوم خمسة أيام آخر متتابعات فيؤخذ عشرة متتابعة كذا في الظهيرية • ولو قال لله على أن أصوم يوماً ويوما فعليه صوم يوم واحد الآن ينوي بذلك الأبد • ولو قال لله على صوم لزمه صوم يوم واحد ولو قال صوم أيام لزمه ثلاثة أيام الآن ينوي الاكثر ولو قال صوم أيام كثيرة ولا يئنه فعليه صوم عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما سبعة أيام كذا في السراج الوهاج • ولو قال لله على صوم الأيام ولا يئنه فعليه صام عشرة أيام وعندهما سبعة أيام كذا في السراجية • ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر يوماً كذا في فتح القدير • وكذا لو قال لله على أن أصوم كذا كذا يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً ولو قال كذا وكذا يلزمه صوم أحد وعشرين يوماً كذا في فتاوى قاضي خان • رجل قال لله على صوم جمعة لزمه سبعة أيام الآن ينوي يوم الجمعة خاصة والتعيين إليه كذا في السراج الوهاج • ولو قال صوم الجمع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا على عشرين يوماً وعندهما على جميع جمع العشر ولو قال جمع هذا الشهر فعليه أن يصوم كل يوم جمعة يترق في هذا الشهر قال خمس الاثمة السرخسي هذا هو الاصح كذا في الظهيرية في المقطعات • إذا قال لله على أن أصوم يوم الخميس فهو على أقرب خمس إليه فيجب عليه صومه وحده ولا يجب كل خمس يأتي الآن ينوي ذلك ولو قال لله على أن أصوم يوم السبت ثمانية أيام فعليه أن يصوم سبتين وإن قال سبعة أيام لزمه سبعة سبوت لأن السبت في سبعة أيام لا يكثر فحمل كلامه على العدد بخلاف الأول كذا في السراج الوهاج • إذا نذر أن يصوم كل خمس يأتي عليه فافطر خميساً واحداً فعليه قضاءه كذا في المحيط • ولو أخر القضاء حتى صار شيخاً فانياً أو كان التذرع بصيام الأبد فجزأه ذلك أو باشتغاله بالمعيشة لكون مناعته شاقة فله أن يفطر ويظم لكل يوم مسكناً على ما تقدم وإن لم يقدر على ذلك لعسره يستغفر الله أنه هو الغفور الرحيم ولو لم يقدر لثلاثة الزمان كالخرفه أن يفطر وينظر الشتاء فيقضى كذا في فتح القدير • هذا إذا لم يكن نذره بالأبد هكذا في الخلاصة • ولو أراد أن يقول لله على صوم يوم فخرى على لسانه صوم شهر لزمه صوم شهر لأن النذر يستوي فيه القصد وغيره إذا قال لله على صوم شهر لزمه ثلاثون يوماً وتعين الشهر إليه ولا يلزمه الأداء عقب التذرع حتى لا يأثم بالتأخير كذا في السراج الوهاج • ولو قال لله على أن أصوم الشهر فعليه أن يصوم بقية الشهر الذي هو فيه وإذا نوى شهراً فهو على ما نوى كذا في المحيط • ولو قال لله على أن أصوم شهراً متتابعاً لزمه التتابع وإن أطلق بخير وإن عين الشهر فافطر يوماً قاضاً ولا يستقبل وإن أفطر كله بخير في القضاء بين التفرق والتتابع كذا في الزاهدي • ولو قال لله على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فصامهن بالاحلة وكان ذوا القعدة وذو الحجة ثلاثين ثلاثين وشوال تسعة وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال

لله على صوم ثلاثة أشهر فعين للصوم شوالاً وذو القعدة وذو الحجة وكان ذوا القعدة وذو الحجة ثلاثين ثلاثين يوماً وشوال تسعة وعشرين فعليه قضاء ستة أيام كذا في الخلاصة • ولو قال لله على أن أصوم شهراً مثل شهر رمضان أن نوى الممثلة في التتابع يلزمه صوم شهر متتابعاً وإن نوى الممثلة في العدد أو لم يكن له نية يلزمه أن يصوم ثلاثين يوماً إن شاء صام متفرقاً وإن شاء متتابعاً كذا في المحيط وفي النوازل وبه تأخذ كذا في التتارخانية • وكذلك لو أراد مثله في الوجوب له أن يفرق هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال لله على صوم هذه السنة أفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق وقضاها كذا في الهداية • هذا إذا قال ذلك قبل يوم الفطر فإن قاله في شوال فليس عليه قضاء يوم الفطر وكذا لو قال به أيام التشريق لا يلزمه قضاء العدين وأيام التشريق كذا في فتح القدير ناقلاً عن غاية البيان • ولو قال لله على صوم سنة ولم يعين يوم سنة بالاحلة ويقضى خمسة وثلاثين يوماً ثلاثين يوماً بالرمضان وخمسة أيام قضاء عن يوم الفطر والنحر وأيام التشريق ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لأن السنة المتتابعة لا تخلو عن شهر رمضان كذا في الخلاصة • وإذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت أيام حبسها لأن تلك السنة قد تخلو عن أيام الحبس فصح الإيجاب كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال دهر أفطره على ستة أشهر أو دهر فعلى العسر كذا في فتح القدير • وهكذا في فتاوى قاضي خان • إذا علق النذر بالصوم بشرط وأداءه قبل وجوده لا يجوز إجماعاً وإذا كان مضافاً إلى وقت وأداءه قبل مجيئ الوقت بأن قال لله على أن أصوم رجب فصام ربيع الأول مكانه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى • وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في المحيط • ولو قال إن عوفيت صمت كذا لم يجب حتى يقول لله على وهذا قياس وفي الاستحسان يجب وإن لم يكن تعليق لا يجب عليه قياساً ولا استحساناً كذا في الظهيرية • وإذا أوجب على نفسه صوم شهر فأتى قبل أن يمضي شهر يلزمه صوم شهر حتى يلزمه أن يصوم بذلك فيظم عنه لكل يوم نصف صاع من الحنطة سواء كان الشهر بعينه أو غيره بعينه نص عليه في باب الاعتكاف • المريض لو قال لله على أن أصوم شهر فأتى قبل أن يصح لا يلزمه شيء ولو صح يوماً لم يلزمه أن يصوم بجميع الشهر وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه الإيصاء بقدر ما صح كذا في الخلاصة • ولو قال لله على أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال لله على أن أصوم رجب ثم صام عن كفارة ظهارة شهرين متتابعين أحدهما رجب أجزأه ويجب عليه قضاء رجب وهو الاصح هكذا في الظهيرية في المقطعات •

(الباب السابع في الاعتكاف)

لا بد من معرفة تفسيره وتقسيمه وركنه وشروطه وآدابه ومحاسنه ومفسداته ومخفوراته • (أما تفسيره) فهو اللبث في المسجد مع نية الاعتكاف كذا في النهاية • وينقسم إلى واجب وهو المذمور تمييزاً أو تطبيقاً وإلى سنة مؤكدة وهو في العشر الاخير من رمضان وإلى مستحب وهو ما سواه ما هكذا في فتح القدير • (وأما شروطه) فمنها النية حتى لو اعتكف بلائحة لا يجوز بالإجماع كذا في معراج الدراية • ومنها مسجد الجماعة فيصح في كل مسجده أذان وإقامة هو الصحيح كذا في الخلاصة • وأفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد النبي عليه الصلاة والسلام ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم في ما كان أهلها أكثر وأوفر كذا في التبيين • والمرأة تعتكف في مسجد بيتها إذا اعتكفت في مسجد بيتها فلك البقعة في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل لا يخرج منه الحاجة الإنسان كذا في شرح المسوط للإمام السرخسي • ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز وبكره هكذا في محيط السرخسي • والأول أفضل ومسجد حيا أفضل لهما من المسجد الأعظم ولهما أن تعتكف في غير موضع صلاحتهما من بيتها إذا اعتكفت فيه كذا في التبيين • ولو لم يكن في بيتها مسجد فجعل موضعاً من مسجد اعتكفت فيه كذا في الزاهدي • ومنها الصوم وهو شرط الواجب منه رواية واحدة وظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهما أن الصوم ليس بشرط في التطوع وليس لاقلة تقديره على الظاهر حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف إلى أن يخرج منه

صح كذا في التبيين * ولو نذر اعتكاف ليلة أو يوم قدأ كل فيه لم يصح ولو قال لله على أن اعتكف شهرا بغير
صوم فله أن يعتكف ويصوم كذا في الظهيرية * ويشترط وجود ذات الصوم لا الصوم بجهة الاعتكاف
حتى أن من نذر باعتكاف رمضان مع نذره كذا في الذخيرة * فان صام رمضان ولم يعتكف كان عليه أن
يقضي اعتكاف شهر آخر متتابعاً بصوم فيه كذا في المحيط * وان لم يعتكف حتى دخل رمضان آخر
فاعتكف فيه لم يميزه لأن الصوم صار ديناً في ذمته لما فات عن وقته وصار مقصوداً بنفسه والمقصود لا يتأذى
بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لا يميزه ولو أفطر وقضى صوم الشهر مع الاعتكاف أجزأه
لأن القضاء مثل الأداء كذا في محيط السرخسي والخلاصة * اذا أصبح الرجل صائماً متطوعاً عام
قال في بعض النهاية على أن اعتكف هذا اليوم فلا اعتكاف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن
الاعتكاف الواجب لا يصح إلا بالصوم الواجب والصوم في أول اليوم انعقد تطوعاً فلا يمكن جعله واجباً بعد
ذلك كذا في المحيط * ومنها الإسلام والعقل والظهار عن الجنابة والحض والتفاس لأن الكافر ليس من
أهل العبادة والمجنون ليس من أهل النية والجنب والمجانف والنساء ممنوعون عن المسجد * وأما البلوغ
فليس بشرط لصحة الاعتكاف فيصح من الصبي العاقل ولا تشترط الذكورة والحزبية فيصح من المرأة والعبد
بأذن المولى والزواج أن كان لها زوج كذا في البدائع * فان أذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن له أن يمنعها
بعد ذلك وان منعها لا يصح منه والمولى اذا منع المملوك بعد الأذن صح منه ويكون مديناً في ذلك وللمكاتب
أن يعتكف بغير إذن المولى وليس للمولى أن يمنعه كذا في فتاوى قاضي خان * وان نذرت المرأة
بالاعتكاف فلا زوج أن يمنعها عن ذلك وكذلك العبد والامة اذا نذرتا به فلا مولى أن يمنع كذا في المحيط * فاذا
اعتق فعليها وان باتت قضت كذا في فتح القدير * ذكر في المنتقى ولو أذن لها في الاعتكاف شهر افتردت
أن تعتكف متتابعاً فلزوج أن يأمرها بالتفريق ولو أذن لها في اعتكاف شهر بعينه فاعتكفت فيه متتابعاً
ليس له أن يمنعها كذا في محيط السرخسي * (وأما آداب) فان لا يتكلم الا بخير وان يلزم بالاعتكاف عشرة
من رمضان وان يحسب أفضل المساجد كالمسجد الحرام والمسجد الجامع كذا في السراج الوهاج *
ويلازم التلاوة والحديث والعلم وتدريبه وسير النبي صلى الله عليه وسلم والانبيا عليهم السلام وأخبار
الصالحين وكاتبه أمور الدين كذا في فتح القدير * ولا بأس أن يفتت بما لا اثم فيه كذا في شرح الطحاوي *
(وأما محاسنه فظاهرة) فان فيه تسليم المعتكف كية الى عبادة الله تعالى في طلب الزلف وتباعد النفس من
شغل الدنيا التي هي مانعة عما يستوجب العبد من القربى واستغراق المعتكف أوقاته في الصلاة اما حقيقة
أو حكماً لأن المقصد الأصلي من شرعيته استظهار الصلاة بالجماعات وتشبيه المعتكف نفسه بمن لا يصوم الله
مأمرهم ويفعلون ما يؤمرون وبالذين يسبون الليل والنهار وهم لا يسأمون ومنها اشتراط الصوم في حقه
والصائم ضيف الله تعالى كذا في النهاية * (وأما مقصده) فنها الخروج من المسجد فلا يخرج المعتكف
من معتكفه ليلاً ونهاراً الا بعذر وان خرج من غير عذر ساعة فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في المحيط * سواء كان الخروج عامداً أو ناسياً كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يخرج
المرأة من مسجد بيتها الى المنزل كذا في محيط السرخسي * ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلقت لها
أن ترجع الى بيتها وتبني على اعتكافها كذا في التبيين * ومن الأعذار الخروج لغائط والبول وأداء
الجمعة فاذا خرج لبول أو غائط لا بأس بان يدخل بيته ويرجع الى المسجد كافرغ من الوضوء ولو مكث في
بيته فسد اعتكافه وان كان ساعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو كان يقرب المسجد بيت
صديق له لم يلزم قضاء الحاجة فيه وان كان له بيتان قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز أن يمشي الى البعيد فان منى
بطل اعتكافه كذا في السراج الوهاج * وان كان خرج لحاجة الانسان له أن يمشي على التؤدة كذا في
النهاية * وهكذا في العناية * وأما الأكل والشرب والنوم فيكون في معتكفه لأنه يمكنه قضاء هذه
الحاجة في المسجد فلا ضرورة في الخروج كذا في الهداية * ويخرج للجمعة من زوال الشمس ان كان معتكفه
قريباً من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا تقوته الخطبة والجمعة واذا كان بحيث تقوته لم ينتظر زوال
الشمس لكنه يخرج في وقت يمكنه ان يأتي الجامع فيصلي أربع ركعات قبل الاذان عند المنبر وبعد الجمعة يمكث

بقدر ما ينشأ الى أربع ركعات أو ستاً على حسب اختلافهم في سنة الجمعة كذا في الكافي * فان مكث يوماً
وليلة أو أتم اعتكافه لا يفد ويكره كذا في السراج الوهاج * فان خرج من المسجد بعذر بان انهدم المسجد
أو أخرج مكرهاً فدخل مسجد آخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استصحاباً لهكذا في البدائع * وكذا لو
خاف على نفسه أو ماله فخرج هكذا في التبيين * ولو خرج لبول أو غائط غلبه الغريم ساعة فسد اعتكافه
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يفسد قال الامام السرخسي قولهما أيسر على المصلين كذا
في الخلاصة * ولا يخرج لعبادة المريض كذا في البحر الرائق * ولو خرج لحاجة فسد اعتكافه وكذا الصلوات
ولو قعنت عليه أو لاجتماع الغريق أو الحريق أو الجهاد اذا كان النفر عامداً ولا داء الشهادة هكذا في التبيين *
وكذا اذا خرج ساعة بعذر المرض فسد اعتكافه هكذا في الظهيرية * ولو شرط وقت النذر والالتزام أن
يخرج الى عبادة المريض وصلاة الجنائز وحضور مجلس العلم يجوز له ذلك كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة *
ولو صعد المذبة لم يفسد اعتكافه بخلاف وان كان باب المذبة خارج المسجد كذا في البدائع * والمؤذن
وغيره فيه سواء هو الصحيح هكذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * ولا بأس أن يخرج رأسه الى بعض أهله
لغسله كذا في التتارخانية * هذا كله في الاعتكاف الواجب أما في النفل فلا بأس بان يخرج بعذر وغيره
في ظاهر الرواية وفي التحفة لا بأس فيه بان يعود المريض ويشهد الجنائز كذا في شرح التقاية للشيخ أبي
المكارم * ومنها الجماع ودواعيه فيهرم على المعتكف الجماع ودواعيه نحو المباشرة والتقبيل
والمس والمعاينة والجماع فيأدون الفرج والليل والنهار في ذلك سواء والجماع عامداً أو ناسياً ليلاً ونهاراً يفسد
الاعتكاف أنزل أو لم ينزل وما سواه يفسد اذا أنزل وان لم ينزل لا يفسد كذا في البدائع * ولو أتمنى
بالتفكير والنظر لا يفسد اعتكافه كذا في التبيين * وكذا الواحتم كذا في فتح القدير * ثم ان أمكنه
الاعتكاف في المسجد من غير أن يتلو المسجد فلا بأس به ولا يفرض ويقتل ويعود الى المسجد ولو وصافى
المسجد في اناء فهو على هذا التفصيل كذا في البدائع وفتاوى قاضي خان * ومنها الانغماء والجنون نفس
الانغماء والجنون لا يفسد بخلاف حتى لا يقطع التتابع وان أغشى عليه أياً ما أو أصابه لم يفسد اعتكافه
وعليه اذا برئ أن يستقبل فان تطاول الجنون وبقي سنين ثم أفاق يجب عليه أن يقضي كذا في البدائع *
وان صار معتوهاً ثم أفاق بعد سنين يجب عليه القضاء كذا في فتاوى قاضي خان * وأما محظوراتها فنها
الصمت الذي يعتقده عبادة فانه يكره كذا في التبيين * وأما اذا لم يعتقده فربه فلا يكره كذا في البحر الرائق *
وأما الصمت عن معاصي اللسان فمن أعظم العبادات كذا في الجوهرية النيرة * ولا يفسد الاعتكاف سبب
ولاجدال كذا في الخلاصة * اذا كل المعتكف نهاراً ناسياً لا يضرمه لأن حرمة الأكل لاجل الصوم
لا لاجل الاعتكاف كذا في النهاية * والأصل أن ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لاجله
لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والهدوء والنهار والليل كالجوامع والخروج وما كان من محظورات الصوم
وهو ما منع عنه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والهدوء والنهار والليل كالأكل والشرب كذا في البدائع *
ولا بأس للمعتكف أن يبيع ويشترى الطعام وما لا بد منه وأما اذا أراد أن يتخذ متجراً فيكره له ذلك هكذا في
فتاوى قاضي خان والذخيرة * وهو الصحيح كذا في التبيين * ويجوز للمعتكف أن يتزوج ويراجع
كذا في الجوهرية النيرة * ويلبس المعتكف وينظف ويدهن رأسه كذا في الخلاصة * واذا سكر المعتكف ليلاً
لم يفسد اعتكافه لأنه تناول محظورات الدين لا محظورات الاعتكاف كالأكل كل مال الغير كذا في فتاوى قاضي خان
* واذا فسد الاعتكاف الواجب وجب قضاؤه فان كان اعتكاف شهر بعينه اذا أفطر يوماً يقضي ذلك اليوم
وان كان اعتكاف شهر بغير بعينه يلزمه الاستقبال سواء أفدعه بصنعه من غير عذر كالخروج والجماع والاكل
في النهار أو بعذر كما اذا مرض فاحتاج الى الخروج أو بغير صنعه كالحض والجنون والانغماء الطويل
كذا في فتح القدير * (ومما يصل بذلك مسائل) اذا اراد إيجاب الاعتكاف على نفسه يلغى أن يذكر
بلسانه ولا يكفي لإيجابه النية بالقلب ذكره شمس الأئمة كذا في النهاية * وهكذا في الخلاصة * وههنا
اصلاح (أخذها) انه اذا ذكر الايام بلفظ الجمع أو التثنية تناول ما بارأته من اللبالي وكذا اللبالي تناول
ما بارأته من الايام كذا في الكافي * فلو نذر اعتكاف ثلاثة ايام أو أكثر أو يومين أو ثلاث ليال أو أكثر

اوليتين لزمه الايام بلياليها والليالي بايامها ان لم يكن له نية فان نوى بالايام خاصة وبالليالي خاصة
صحت نيته ويلزمه في الايام اعتكاف الايام دون الليالي ولا نية عليه في الليالي هكذا في البدائع * ولو نذر
اعتكاف يوم لم يدخل الليل هكذا في فتح القدير * (وثانيهما) انه متى لم يدخل في وجوب اعتكافه الليل جازله
التفريق ومتى دخل الليل والنهار فانه يلزمه متتابعاً هكذا في البدائع * ولو نذر اعتكاف شهر بعينه
أو بغيره أو ثلاثين يوماً لزمه متتابعاً ومتى شاء ان لم يعين الشهر كذا في الظهيرية * ومتى دخل في
اعتكافه الليل والنهار فابتدأه من الليل لان الاصل ان كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها كذا في الكافي *
فلو قال الله على ان اعتكف يومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويصلي تلك الليلة ويومها والليالي الثانية
ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس هكذا في فتاوى قاضي
خان * ولو نذر اعتكاف يوم العيد قضاء في وقت آخر وعليه كفارة اليمين ان نوى اليمين فلو اعتكف فيه أجزاء
وأجزاء كذا في الخلاصة * ولو اعتكف الرجل من غير ان يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لاشي
عليه كذا في الظهيرية * ولو نذر اعتكاف يوم أو شهر من غير ان يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد الحرام
فاعتكف في غيره فانه يجوز كذا في البحر الرائق * ولو نذر اعتكاف شهر مضى لم يصح نذره هكذا في البحر
الرائق في باب النذر بالصوم * ولو نذر اعتكاف شهر ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي *
ولو نذر اعتكاف شهر فأتى كل يوم نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعيراً أو مسمى كذا في السراجية
* ويجب عليه أن يوصي كذا في البدائع * وان لم يوص وأجازت الورثة جاز ذلك ولو نذر اعتكاف
شهر وهو مريض فلم يبرأ حتى مات لاشي عليه وان صوم يوماً ثم مات أطعم عنه عن جميع الشهر كذا في السراجية
* (المفترقات) * رجل أفطر في شهر رمضان سنة تسعين وخمسة فمات شهراني نوى القضاء عن الشهر الذي
عليه وهو ربي انه رمضان سنة احدى وتسعين وخمسة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز له وان صام
شهراني نوى القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين وخمسة وهو ربي انه أفطر ذلك قال لا يجوز له كذا في
الظهيرية في باب النية * وكذا في فتاوى قاضي خان * ولو أسلم الكافر في دار الحرب وعلم بوجوب
الصوم بعد رمضان لا قضاء عليه ولو علم في خلافه فالظاهر انه والمجنون فيه سواء كذا في الزايد * وان أسلم
في دار الاسلام فعليه قضاء ما مضى علم بذلك أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضي خان في فصل رؤية الهلال *
ولو أسلم قبل الزوال ولم يأكل فصام تطوعاً في ظاهر الرواية لا يصح صومه لعدم الاهلية في أول النهار والصوم
لا يقضى كذا في محيط السرخسي في باب من يلزمه الامساك * وان بلغ الصبي قبل الزوال والاكل ونوى
التطوع كان متطوعاً على الصحيح كذا في الجوهرية والتبصرة والسراج الوهاج * قال الرازي يؤمر بالصبي
إذا أطاعه وذكر أبو جعفر اختلاف مشايخنا في طبعهم الله تعالى فيه والاصح انه يؤمر وهذا اذا لم يضر الصوم
بيده فانه أضرب لا يؤمر به وإذا أمر فلم يصم فلا قضاء عليه وسئل أبو حفص يضرب ابن عشرين على الصوم
قال اختلفوا فيه والصحيح انه بمنزلة الصلاة هكذا في الزايد * كل من كان له نذر في صوم رمضان في أول
النهار مانع من الوجوب أو مبيح للفطر ثم زال عذره وصار محالاً لو كان عليه من أول النهار لوجب عليه الصوم
كالصبي اذا بلغ في بعض النهار أو أسلم الكافر وأفاق المجنون وطهرت الحائض وقدم المسافر مع قيام
الاهلية يجب عليه الامساك بقية اليوم وكذا من وجب عليه الصوم في أول النهار لوجوبه سبب الوجوب
والاهلية ثم تعذر عليه المضى فيه بأن أفطر متعمداً أو أصبح يوم الثلث مفطراً ثم تبين انه من رمضان أو تسحر
على ظن ان الصبر لم يطلع ثم تبين انه طالع فانه يجب عليه الامساك في بقية اليوم تنهياً بالصائغين كذا في البدائع
في فصل حكم الصوم الموقت * وكذا الذي أكل وهو ربي ان الشمس قد غابت فظهر انها لم تغرب وكذا من أفطر
خطأ أو مكرهاً كذا في الخلاصة * وقيل الامساك مستحب لا واجب والصحيح الوجوب كذا في فتح
القدير * وأجمعوا على انه لا يجب التنه بالصائم على الحائض والنفساء والمرضى والمسافر كذا في الخلاصة *
وهل تأكل الحائض من أوجهر اقبل من أوقيل جهراً أو للمسافر والمرضى الاكل جهراً رواية واحدة كذا
في السراج الوهاج * ومن دخل في صوم التطوع ثم أفسد قضاءه كذا في الهداية * صوام حصل الفساد بصنعه
أو بغيره حتى اذا حاضت الصائغة المتطوعة يجب القضاء في أصح الروايتين كذا في النهاية * اختلف

اجمعي ان نوى الله تعالى عنهم في الصوم المظنون اذا افسده بان شرع في صوم أو صلاة على ظن انه عليه ثم تبين انه
ليس عليه فافطر متعمداً قال اجمعي الثلاثة لا قضاء عليه لكن الافضل ان يعصى فيه وعلى هذا الخلاف اذا
شرع في صوم الكفارة ثم أسير في خلافه فافطر متعمداً كذا في البدائع * اذا نوى صوم القضاء بعد طلوع
الفجر ولم يصح عن القضاء هل يصح عن التطوع قال الامام النسائي انه يصح وان أفطر يلزمه القضاء كذا في
الخلاصة * ومن لم يشور رمضان كله صوماً ولا فطراً فاعليه قضاءه كذا في الهداية * ولا كفارة
بافساد صوم غير رمضان كذا في الكثر * كفارة الفطر وكفارة الظهر واحدة وهي عتق رقبة مؤمنة أو كفرة
فان لم يقدر على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فعليه اطعام ستين مسكينا كل مسكين صاعاً
من تمر أو شعيراً أو نصف صاع من حنطة وانما يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات وقت الاداء لا وقت وجوبها
فان كان وقت الاداء معسر ايجزته الصيام وان كان ميسراً وقت الوجوب كذا في الخلاصة * ولو جامع
مراوا في أيام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه كفارة واحدة ولو جامع وكفر ثم جامع عليه كفارة
اخرى في ظاهر الرواية كذا في فتح القدير * ولو أفطر في يوم فاعتق ثم أفطر في اليوم الثاني فاعتق ثم أفطر في
اليوم الثالث فاعتق ثم استحققت الرقبة الاولى فلا نية عليه وكذا لو استحققت الثانية ولو استحققت الثالثة
فعليه اعتاق رقبة واحدة لان ما تقدم لا يجزئ عما تأخر ولو استحققت الثانية أيضاً فعليه اعتاق رقبة واحدة
لليوم الثاني والثالث ولو استحققت الاولى أيضاً فعليه كفارة واحدة ولو استحققت الاولى والثالثة اعتق رقبة
واحدة لليوم الثالث * ولو جامع في رمضان ولم يكفر للاول فعليه لكل جامع كفارة في الظاهر كذا
في البدائع * اذا لزم الكفارة على السلطان وهو موسر بحاله الحلال وليس عليه تبعة لاحد يفتي باعتاق
الرقبة كذا في البحر الرائق * شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس أيضاً كان ذلك اليوم
يوم عرفة لا يوم الاضحية حتى لا تجوز النجاسة في هذا اليوم اعتماداً على قول علي رضي الله عنه يوم نحركم
يوم صومكم لانه يحتمل انه أراد به ذلك العام دون الابد كذا في فتاوى قاضي خان في فصل رؤية الهلال * اعلم
ان الصيامات اللازمة فرضاً ثلاثة عشر * سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة
الظهار وكفارة اليمين وكفارة الاطوار في رمضان والنذر المعين وصوم الميعين وستة لا يجب فيها التتابع
وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الحلق وصوم جزاء الصيد وصوم النذر المطلق وصوم اليمين بأن
قال والله لا صوم من شهر كذا في البحر الرائق * ثم اذا كان مخيراً في قضاء رمضان فالتابعة مستحقة مارة
الى اسقاطه عن ذمته كذا في السراج الوهاج * اعلم ان ليلة القدر يستحب طلبها وهي أفضل ليالي السنة
هكذا في معراج الدراية * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انها في رمضان ولا تدري أية ليلة هي وقد تقدم
وتأخر وعندهما كذا ذلك لانها متعينة لا تتقدم ولا تأخر هكذا نقل عنهم في المنظومة وشروحها كذا في
فتح القدير في باب الاعتكاف * حتى لو قال لعبد انت حر ليلة القدر فان قال قبل دخول رمضان عتق اذا
انسلخ الشهر وان قال بعد مضى ليلة منه لم يعتق حتى يسلم رمضان من العام القابل عنده لجواز انها كانت في
الشهر الماضي في الليلة الاولى وفي الشهر الآتي في الليلة الاخيرة وعندهما اذا مضى ليلة منه عتق كذا في
الكافي * وفي ملتقى البحار قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى راجع كذا في معراج الدراية * وعليه الفتوى كذا
في محيط السرخسي * والنذر الذي يقع من أكثر العوام بأن يأتي الى قبر بعض الصلحاء ويرفع ستره قالوا
باسيدي فلان ان قضيت حاجتي فلك مني من الذهب مثلاً كذا باطل اجماعاً نعم لو قال يا الله اني نذرت لك ان شفيت
مرضى أو نحوها أن أطعم الفقراء الذين ياب السيدة نفيسة أو نحوها أو اشترى خبزاً للمسجد أو وزيتاً لوقودها
أو دراهم لن يقوم بشعائرها بما يكون فيه نفع الفقراء والنذرته وذكر الشيخ انما هو محل لصرف النذر لمحققه
يجوز لكن لا يحل صرفه الا الى الفقراء لا الى ذي علم له ولا لحاضري الشيخ الا ان يكون الحاضر واحداً من
الفقراء واذا عرف هذا فليؤخذ من الدراهم ونحوها وينقل الى ضرائح الاولياء تقرباً اليهم غرام بالاجماع مالم
يقصد بصرفها الفقراء الاحياء قولاً واحداً وقد اتى الناس بذلك هكذا في النهر الفائق والبحر الرائق * وكذا
مجاهدان يقال جاء رمضان وذهب وقال لا أدري لعل رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكنه يقال جاء شهر
رمضان وقد قيل بانه يكره فان محمد المبرد على مجاهد قوله والاصح انه لا يكره كذا في محيط السرخسي *

مطلب
بيان الكفارة

مطلب
لا يجوز الاعتماد على قول علي
يوم نحركم يوم صومكم

وفي سبعة عشر باباً

(الباب الاول في تفسير الحج وفرضه ووقته وشرائطه وأركانه وواجباته ومنه وآدابه ومحظوراته)

أما تفسيره فهو انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته بحرم ما فيه الحج سابقاً هكذا في فتح القدير (وأما فرضه) فالحج فريضة محكمة ثبتت فرضها بالادلة المتطوعة حتى يكفر جاحداً وأن لا يجب في العمر الامرة كذا في محيط السرخسي وهو فرض على الفور وهو الاصح فلا يباح له التأخير بعد الامكان الى العام الثاني كذا في خزائن المفتين فاذا أخره واذى بعد ذلك وقع أداء كذا في البحر الرائق وعند محمد رحمه الله تعالى يجب على التراخي والتجمل أفضل كذا في الخلاصة والخلاف فيما اذا كان غالب ظنه السلامة أما اذا كان غالب ظنه الموت ما بسبب الهرم أو المرض فإنه يتصدق عليه بالوجوب اجماعاً كذا في الجوهر النيرة وغرة الخلاف تطهر في حق المأثم حتى يفسق وترد شهاده عند من يقول على الفور ولو حج في آخر عمره فليس عليه الاثم بالاجماع ولو مات ولم يحج اثم بالاجماع كذا في التبيين (وأما وقته فاشهر معلومات) والاشهر المعلومات شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة واذا عمل شيئاً من أعمال الحج من طواف وسعى قبل أشهر الحج لا يجوز اذا عمل فيها يجوز كذا في التلخيص (وأما شرائط وجوبه) فمنها الاسلام حتى لو ملك ما به الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ما اقتر لا يجب عليه شيء بتلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى افتقر حيث يتقرر الحج في ذمته ديناً عليه كذا في فتح القدير ولو حج ثم ارتد ثم أسلم لزمه أخرى اذا استطاع كذا في السراجية (ومنها العقل) فلا يجب على المجنون وفي المعتوه خلاف كذا في البحر الرائق (ومنها البلوغ) فلا يجب على الصبي كذا في فتاوى قاضي خان ولو ان الصبي اذا حج قبل البلوغ فلا يكون ذلك عن حجة الاسلام ويكون تطوعاً ولو أحرّم ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة ان مضى على احرامه يكون تطوعاً وان جدد التلبية أو استأنف الاحرام بعد الاداء ثم وقف بعرفة يكون عن حجة الاسلام بالاجماع كذا في شرح الطحاوي وكذا المجنون اذا افاق والكافر اذا أسلم قبل الوقوف بعرفة فجدد الاحرام كذا في البدائع ولو جاوز الميقات بغير احرام ثم أحس بمكة وأحرّم من مكة اجزأه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه تجاوز الميقات بغير احرام شيء كذا في فتاوى قاضي خان (ومنها الحرية) فلا حج على عبد ولو مدبراً أو أم ولد مكاتباً أو مبعوضاً أو مأذوناً في الحج ولو كان بمكة لعدم ملكه كذا في البحر الرائق ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجزئه عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا اعتق ولو اعتق في الطريق قبل الاحرام وأحرّم وجب أجره عن حجة الاسلام ولو أحرّم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق لا يجزئه ذلك عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان (ومنها القدرة على الزاد والراحلة) بطريق الملك أو الاجارة دون الاعارة والاباحة سواء كانت الاباحة من جهة من لأمته له عليه كالوالدين والمولودين أو من غيرهم كالاجانب كذا في السراج الوهاج ولو وهب له مال ليحج به لا يجب عليه قبوله سواء كان الواهب ممن تعتبر منه كالأجانب أو لا تعتبر كالأبوين والمولودين كذا في فتح القدير وتفسير ملك الزاد والراحلة ان يكون له مال فاضل عن حاجته وهو ما سوى مسكنه ولبسه وخدمته وأثاث بيته قدر ما يبلغه الى مكة ذاهباً ورجاعاً كالأماشيما وسوى ما يقضي به دينه وبمسكنه لنفقة عياله ومهمة مسكنه ونحوه الى وقت انصرافه كذا في محيط السرخسي ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا تقصير كذا في التبيين والعيال من تلزمه نفقته كذا في البحر الرائق ولا يترك نفقة لما بعد اياه في ظاهر الرواية كذا في التبيين والراحلة تعتبر في حق كل انسان ما يبلغه من قدر على رأس زاملة وامكنة السفر عليه وجب والا فان كان مترفعاً فلا بد من ان يقدر على شق رحل ولا تثبت الاستطاعة بعقبه الاجير وهو ان يكثرى رجلان بغير واحد يتعاقبان في الركوب يركب احدهما مرحلة او فرسخاً ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكثرى به مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسراً كذا في فتاوى قاضي خان وفي البناء يجب الحج على اهل مكة ومن حولها ممن كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام اذا كانوا قادرين على المشي وان لم يقدر راعى الراحلة ولكن لا بد ان يكون لهم من الطعام مقدراً ما يكفيهم وعبالهم بالمعروف الى عودهم كذا في السراج الوهاج

الفقيه اذا حج ما شيا من أسير لاج عليه هكذا في فتاوى قاضي خان اذا وجد ما يحج به وقد قصد التزقي يحج به ولا يتزقي لان الحج فريضة أوجبها الله تعالى على عبده كذا في التبيين اذا كان له دار يسكنها وعبد يستخدمه وشباب يلبسها ومتاع يحتاج اليه لا تثبت به الاستطاعة وفي التجريد ان كان له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فعليه أن يبيعه ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم يبلغ بها الحج أو يبلغ عن مسكن وخادم وطعام وقوت فعليه الحج فان جعله في غير الحج أثم كذا في الخلاصة وكذا من كان له شباب لا يمتنها كان عليه أن يبيع ويحج بهن ان كان يمتنها وفاء بالحج ولو كان له منزل يكفيه بعضه لا يلزمه بيع الفاضل لاجل الحج كذا في فتاوى قاضي خان اذا كان له منزل يسكنه وعنده ما يبيع ويشترى بتمنه منزلاً دون منه ويحج بالفضل لم يلزمه ذلك كذا في المحيط وان أخذ به فهو أفضل كذا في الايضاح ولا يجب بيع مسكنه والاقتصاف على السكنى بالاجارة اتفاقاً كذا في البحر الرائق قالوا في كتب الفقه اذا كانت لفقير وهو محتاج الى استعمالها لا تثبت به الاستطاعة وان كانت لجاهل تثبت بها الاستطاعة وان كانت كتب الطب والجموم تثبت الاستطاعة سواء كان يحتاج الى استعمالها والنظر فيها ولا يحتاج كذا في المحيط قال بعض العلماء ان كان الرجل تاجراً يبيع بالتجارة فلك ما لا يتقدم له من الزاد والراحلة لذهابه وابائه ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه الى وقت رجوعه ويبقى له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كان يبيع بها كان عليه الحج والا فلا وان كان محترفاً يشترط لوجوب الحج أن يملك الزاد والراحلة ذهاباً واياباً ونفقة عياله وأولاده من وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات حرفته وان كان صاحب ضيعة ان كان له من الضياع مال يباع مقدراً ما يكفي الزاد والراحلة ذهاباً ورجوعاً وعياله وأولاده ويبقى له من الضيعة قدر ما يعيش بقوله الباقي يفترض عليه الحج والا فلا وان كان حراً ثانياً كالأفلاك ما لا يكفي الزاد والراحلة ذهاباً ورجوعاً ونفقة عياله وأولاده من خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات الحرفتين من البقر ونحو ذلك كان عليه الحج والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان (ومنها العلم بكون الحج فرضاً) والعلم المذكور ثبت لمن في دار الاسلام بمجرد الوجود فيها سواء علم بالفريضة أو لم يعلم ولا فرق في ذلك بين أن يكون نشأ على الاسلام أو لا فيكون علماً حكماً ولو لم يكن في دار الحرب باخبار رجلين أو رجل واحد ولو مستورين أو واحد عدل وعندهما لا تشترط العدالة والبلوغ والحرية فيه كذا في البحر الرائق (ومنها سلامة البدن) حتى ان المقعد والرمي والمفلوج ومقطوع الرجلين لا يجب عليهم حتى لا يجب عليهم الاجحاج ان ملكوا الزاد والراحلة ولا الايضاف في المرض وكذلك الشيخ الذي لا يثبت على الراحلة وكذلك المريض كذا في فتح القدير وهذا ظاهر المذهب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عنهما وظاهر الرواية عنهما أنه يجب عليهم فان أجبروا أجروا هم مادام العجز مستقراً بهم فان زال فعليهم الاعادة بانفسهم وظاهر ما في التحفة اختياره فانه اقتصر عليه وكذا الاستيعاب وقوا المحقق في فتح القدير كذا في البحر الرائق وألحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج وكذا لا يجب الاجحاج عنهم كذا في النهر الفائق والاعى اذا ملك الزاد والراحلة ان لم يجد فائده الا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاجحاج بالمال فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب وعندهما يجب وان وجد فائده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب الحج بنفسه وعن صاحبه فيه روايتان كذا في فتاوى قاضي خان ولو ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن ولم يحج حتى صار زمناً أو مفلوجاً لزمه الاجحاج بالمال بخلاف كذا في المحيط ولو تكلف هؤلاء الحج بأنفسهم سقط عنهم حتى لو صحوا بعد ذلك لا يجب عليهم الاداء هكذا في فتح القدير (ومنها أمن الطريق) قال أبو الليث ان كان الغالب في الطريق السلامة يجب وان كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد كذا في التبيين قال الكرماني ان كان الغالب في طريق البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وهو الاصح وسيجوز وجيرون والقرات والنيل انهار لا يجاز كذا في فتح القدير وكذا دجلة هكذا في فتاوى قاضي خان (ومنها المحرم للمرأة) شاة كانت أو عجوزاً اذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام هكذا في المحيط وان كان أقل من ذلك حجت بغير محرم كذا في البدائع والمحرم الزوج ومن لا يجوز مناكنها على التأيد بقراءة أو رضاع أو مصاهرة كذا في الخلاصة ويشترط أن يكون مأموماً قافلاً بالقاهرة كان أو عبداً كافراً كان أو مسلماً هكذا في فتاوى

قاضى خان * والمجوسى اذا كان يعتقد باحتمال كتمانها لا يباشر معها كذا في محبط السرخسى *
 والمرأى كالبالغ وعبد المرأة ليس بحرم لها كذا في الجوهر النيرة * ولا عبرة للصبي الذى لا يحتمل والمجنون
 الذى لا يفقه كذا في محبط السرخسى * ويجب عليها النفقة والراحلة في مالها المحرم للحج بها وعند
 وجود المحرم كان عليها أن تحج حجة الاسلام وان لم يأتها زوجها وفي النافلة لا يخرج بغير اذن الزوج
 وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها أن تفرق الحج كذا في فتاوى قاضى خان * ثم تكلموا أن أمن الطريق
 وسلامة البدن على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ووجود المحرم للمرأة شرط لوجوب الحج أم لا دانه * بعضهم
 جعلوها شرطاً للوجوب وبعضهم شرطاً للاداء وهو الصحيح ونحو الخلاف فيما اذا مات قبل الحج فعلى قول
 الاقويان لا تلزمه الوصية وعلى قول الاخرين تلزمه كذا في النهاية * (ومنها عدم قيام العدة في حق المرأة)
 عدة وفاة كانت أو عدة طلاق والطلاق بائن أو رجعي هكذا في شرح الطحاوى * فلا يخرج المرأة الى الحج
 في عدة طلاق أو موت وكذا لو وجبت العدة في الطريق في مصر من الامصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر
 لا يخرج من ذلك المصر ما لم تنقض عدتها كذا في فتاوى قاضى خان * وان لم تمتها العدة بعد الخروج الى
 الحج وهي مسافرة فان كان الطلاق رجعي لم تضاعف زوجها والافضل لزوجه ان يراجعها وان كان الطلاق
 بائناً فهو كالاجنبى كذا في السراج الوهاج * ثم ما ذكر من شرائط لوجوب الحج من الزاد والراحلة
 وغير ذلك يعتبر وجودها وقت خروج أهل بلده الى مكة حتى لو ملك الزاد والراحلة في أول السنة قبل أشهر
 الحج وقبل أن يخرج أهل بلده الى مكة فهو في سعة من صرف ذلك الى حيث أحب واذا صرف ماله ثم خرج
 أهل بلده لا يجب عليه الحج فاما اذا جاء وقت خروج أهل بلده فليزله صرفه الى غيره فان
 صرفه الى غير الحج أمم وعليه الحج كذا في البدائع * (وأما شرائط صحة أدائه ثلاثة) * الاحرام والمكان
 والزمان هكذا في السراج الوهاج * (وأما ركبه فثيابان) الوقوف بعرفة وطواف الزيارة لكن الوقوف
 أقوى من الطواف كذا في النهاية * حتى يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يقصد بالجماع قبل طواف الزيارة
 كذا في شرح الجامع الصغير لقاضى خان * وأما واجباته فخمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف
 بمزدلفة ورمى الجمار والحلق أو التقصير وطواف الصدر كذا في شرح الطحاوى * (وأما سنه) فطواف
 القدوم والرمي فيه أو في الطواف الفرض والسعي بين الميمين الاخضرين والبيتوتة بمعنى في ليالى أيام النحر
 والدفع من منى الى عرفة بعد طلوع الشمس ومن منى دلفه الى منى قبلها كذا في فتح القدير * والبيتوتة
 بمزدلفة سنة والترتيب بين الجمار الثلاث سنة هكذا في البحر الرائق * (وأما آداب) فانه اذا أراد الرجل أن يحج
 قالوا ينبغي أن يقضى دينه كذا في الظهيرية * ويشاور ذراى في سفره في ذلك الوقت لا في نفس الحج فانه
 خير وكذا يستخير الله تعالى في ذلك ويستأجر أن يصلي ركعتين بسورة الاخلاص ويدعو بالدعاء المعروف
 للاستخارة عنه عليه السلام ثم يبدأ بالتوبة واخلاص النية ورد المظالم والاستحلال من خصومه ومن كل
 من عامله كذا في فتح القدير * وقضاء ما قصر في فعله من العبادات والندم على تفریطه في ذلك والعزم على
 عدم العود الى مثل ذلك كذا في البحر الرائق * ويحذر دعوى الرياء والسعة والفخر ولذا كره بعض العلماء
 الركوب في المحمل وقبل لا يكره اذا تجرد عن قصد ذلك ويحتد في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل الحج بالنفقة
 الحرام مع أنه يسقط الفرض معها وان كانت مقصوبة كذا في فتح القدير * اذا أراد الرجل أن يحج
 بمال حلال فيه شبهة فانه يستدين للحج ويقضى دينه من ماله كذا في فتاوى قاضى خان في المقطعات *
 ولا بد له من رفيق صالح يذكركه اذا نسى ويصبره اذا عجز وكونه من الاجانب أولى من الاقارب
 تعدا عن ساحة القطيعة كذا في فتح القدير * وفي النسيب ويترك نفقة عياله ويخرج بنفس طيبة ويتق الله
 في طريقه ويكثر ذكر الله ويحجب الغضب ويكثر الاحتمال عن الناس ويستعمل السكنة والوقار بترك ما لا
 يعنيه كذا في التتارخانية في تعليم اعمال الحج * ويرى المكاري ما يحسنه ولا يجعل اكثر منه كذا في فتح
 القدير * ويحترز من تحميلها فوق ما تطيقه ومن تقبيل علقها المعتاد بلا ضرورة ولو لمساكوكه وتجريد
 السقر من التجارة أحسن ولو انجر لا ينقص ثوابه كذا في البحر الرائق * ولا يباكر في شراء الادوات
 ولا يشارك في الزاد واجتماع الرفقة كل يوم على طعام أحدهم احل * ويستحب أن يجعل خروجه يوم الخميس

اقتداء به عليه السلام والاقيوم الاثنين في أول النهار والشهر ولودع أهله واخوانه ويستحلهم ويطلب
 دعاءهم ويأتمهم لذلك وهم يأتمونه اذا قدم كذا في فتح القدير * ويخرج خروج الخارج من الدنيا ويصلي
 ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويقول في دبر الصلاة حين يخرج اللهم بك انتشرت
 واليك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم أنت تقى وأنت ربانى اللهم اكفنى ما أهمنى وما لا أهمنى به
 وما أنت أعلم به منى عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدنى التقوى واغفر لى ذنوبى ووجهنى الى الخير أيتها توجهت
 اللهم انى اعوذ بك من وعاء السفر وكآبة المنقلب والحور بعد الكور وسوء المنظر فى الاهل والمال
 واذا خرج يقول بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم توكلت على الله اللهم وفقنى لما تحب وترضى
 واحفظنى من الشيطان الرجيم ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص والاعوذتين مرة كذا في الظهيرية *
 الحج راكباً أفضل وعليه الفتوى كذا في السراجية في المتفرقات * وفي النوازل والمختار ان الطريق
 ان كان قرياً فالأفضل أن يخرج ماشياً وان كان بعيداً فالأفضل أن يحج راكباً كذا في التتارخانية في المتفرقات *
 ويكره الحج على الجار والجل أفضل كذا في فتاوى قاضى خان في المتفرقات * واذا ركب الدابة يقول
 بسم الله والحمد لله الذى هدانا لهذا الاسلام وعاشا القرآن ومن علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذى جعلنى
 في خير أمة أخرجت للناس سبحان الذى يخرج لنا هذا وما كنا له مقرنين وانالى ربنا المنقلبون والحمد لله
 رب العالمين كذا في الظهيرية * الاحسن الساج أن يبدأ بالمدنية مع هذا في الاول جاز كذا في التتارخانية في الفصل
 لو كان غير حجة الاسلام يبدأ بأبجاشا وان بدأ بالمدنية مع هذا في الاول جاز كذا في التتارخانية في الفصل
 الثالث من الحج * ثم الركن لا يجزئ عنه البدل ولا يخلص عنه بالدم الابتيان عينه والواجب يجزئ عنه
 البدل اذا تركه ولو ترك السن والا آداب فلا شئ عليه وقد أساء كذا في شرح الطحاوى * (وأما محظورات
 فنوعان) أحدهما ما يفعله في نفسه وذلك ستة الجناح والحلق وقلم الاظفار والتعقيب وتغطية الرأس
 والوجه ولبس الخيط * والثاني ما يفعله في غيره وهو التعرض للصيد في الحل والحرم وقطع شجر الحرم كذا
 في الجامع الصغير لقاضى خان والنفقة وغيرهما كذا في النهاية * (ومما يتصل بذلك مسائل) ويكره
 الخروج الى الحج اذا كره أحد أبويه ان كان الوالد محتاجاً الى خدمة الولد وان كان مستغنياً عن خدمته
 فلا بأس والابجداد والجدات عند عدم الابوين بمنزلة الابوين كذا في فتاوى قاضى خان في المقطعات * ذكر
 في السير الكبير اذا كان لا يخاف عليه الضيعة فلا بأس بالخروج وكذا ان كرهت خروجه زوجته واولاده أو من
 سواهم ممن تلزمه نفقته وهو لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس بأن يخرج ومن لا تلزمه نفقته لو كان حاضراً
 فلا بأس بالخروج مع كراهته وان كان يخاف الضيعة عليهم كذا في المحيط * ذكر في فتاوى الشيخ أبى الليث
 رحمه الله تعالى اذا كان الولد أمره بصحب الوجه فلا بد أن يمنع من الخروج حتى يلحق * في الملقطج
 الفرض أولى من طاعة الوالدين وطاعتهم أولى من حج النفل * وفي الكبرى لو كان السفر مخوفاً مثل البحر
 لا يخرج الا باذن الوالدين كذا في التتارخانية * ويكره الخروج الى الفزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن
 عنده مال ما لم يقض دينه الا باذن الغرماء فان كان بالدين كفيل ان كفيل باذن الغريم لا يخرج الا باذنه
 وان كفيل بغير اذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب وحده وله أن يخرج بغير اذن الكفيل كذا في فتاوى
 قاضى خان في المقطعات *

• (الباب الثاني في المواقيت) •

المواقيت التى لا يجوز أن يجاوزها الانسان الا بحرماً * لاهل المدينة ذوالخليفة ولاهلى العراق
 ذات عرق ولاهلى الشام حجة ولاهلى نجد قرن ولاهلى اليمن بليل * وقائدة التاقيت المتع عن تأخير الاحرام
 عنها كذا في الهداية * فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز وهو الافضل اذا أمن موقعة المحظورات
 والا فالتأخير الى الميقات أفضل كذا في الجوهر النيرة * وكل واحد من هذه المواقيت وقت لاهلها ولن
 مرتباً من غير أهلها كذا في التبيين * ومن جاوز ميقاته غير محرم ثم أتى ميقاتاً آخر فاحرم منه أجره
 الا ان احرامه من ميقاته أفضل كذا في الجوهر النيرة * وهذا في غير أهل المدينة لان أهل المدينة أخص
 بوقته كذا في السراج الوهاج * وكل من قصد مكة من طريق غير مألوف أحرماً اذا حذى مية اتا من هذه

المواقف كذا في محيط السرخسي • ومن حج في الجرف فوقه إذا حاذى موضعاً من البر لا يتجاوز الأحرار
 كذا في السراج الوهاج • وإن سلك بين المسقاتين في البحر أو البر اجتهد وأحرم إذا حاذى ميقاناً منهما
 وأبعدهما أولى بالأحرار منه كذا في التبيين • فإن لم يكن بحيث يحاذي فعلى مرحلتين إلى مكة كذا في البحر
 الرائق • ومن كان أهله في الميقات أو داخل الميقات إلى الحرم فبقايتهم الحج والعمرة الحل الذي بين المواقف
 والحرم ولو أنحر الأحرار إلى الحرم جاز كذا في المحيط • ووقت المكي للأحرار بالحج الحرم والعمرة الحل كذا
 في الكافي • فيخرج الذي يريد العمرة إلى الحل من أي جانب شاء كذا في المحيط • والتنعيم أفضل كذا
 في الهداية • ولا يجوز إلا في مكة بغير إحرام نوى التسك أو لا ولو دخلها فعليه حجة أو عمرة
 كذا في محيط السرخسي في باب دخول مكة بغير إحرام • ومن كان داخل الميقات كالبناني له أن يدخل
 مكة لحاجة بلا إحرام إلا إذا أراد التسك فالتسك لا يتأذى إلا بالإحرام ولا يخرج فيه كذا في الكافي • وكذلك
 المكي إذا خرج إلى الحل للاحتطاب أو الاحتشاش ثم دخل مكة يباح له الدخول بغير إحرام وكذلك الأتقي
 إذا صار من أهل البستان كذا في محيط السرخسي

• الباب الثالث في الأحرار •

وله ركن وشروط فالركن أن يوجد منه فعل من خصائص الحج وهو نوعان (أحدهما) قول بأن يقول لبك
 اللهم لبك لبك لا شريك لك الخ وهي مرة شرط والزيادة سنة وتلزمه بتركها الإساءة كذا في محيط السرخسي •
 ولو كان مكان التلبية تسبيح أو تحميد أو تهليل أو تعبد أو ما شبه ذلك من ذكر الله تعالى ونوى به الأحرار صار
 محرماً سواء كان يحسن التلبية أو لا يحسنها بالاجماع وكذا إذا أتى بلسان آخر أجراً سواء كان يحسن العربية
 أو لا يحسنها كذا في شرح الطحاوي • والعربية أفضل ولو قال اللهم ولم يرد عليه فن قال يصير به شاعراً في الصلاة
 يقول يصير محرماً وعلى قول من قال لا يصير به شاعراً في الصلاة لا يصير محرماً كذا في فتاوى قاضي خان •
 (والثاني) فعل وهو أن يقلد بنية وساقها وتوجه معها يريد الحج يصير محرماً وإن لم يلب سواء قلده بنية تطوعاً
 أو نذراً أو جراً صيداً ونحوه وإن نعت بها على يدي رجل ولم يتوجه معها ثم توجه لم يكن محرماً حتى يلقها
 الأهدى متعة أو قران فإنه يصير محرماً حين توجه قبل أن يلقها كذا في محيط السرخسي • فإذا أدركها
 وساقها أو أدركها فقد اقترنت بنية بعزل هو من خصائص الأحرار فيصير محرماً كالساق في الإتياء كذا
 في الهداية • ولو اشترك قوم في بنية وهم يؤمون البيت قلدهم بأحدهم فقد أحرموا وبغير أمرهم صار
 هو محرماً دونهم وصفة التقليد أن يربط على عنق بدته قطعة نعل أو عروة مزادة أو طلاء خمر كذا في محيط
 السرخسي • ولو جلل بدته أو قلده شاة ونوى بها الأحرار فتوجه معها لم يصير محرماً وكذلك إذا أشعر
 بدته ونوى به الأحرار في قولهم جميعاً كذا في المضمرات • ويستحب التجليل والتصدق بالحل والتقليد
 أحب من التجليل كذا في فتح القدير • والبدن من الإبل والبقر كذا في الهداية • والأشعار أن يطعن
 في سنامها من الجانب الأيسر حتى يسيل منه الدم وهو مكروه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالاهو
 حسن كذا في المضمرات • والتجليل أن يلبس بدته الحل كذا في شرح الطحاوي • (وأما شرطه) فالتنية
 حتى لا يصير محرماً بالتلبية بدون نية الأحرار كذا في محيط السرخسي • ولا يصير شاعراً بمجرد النية ما لم يأت
 بالتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر أو سوق الهدى أو تقليد البدنة كذا في المضمرات • وإذا أراد
 الأحرار غسل أو توشأ والغسل أفضل إلا أن هذا الفضل للتطيق حتى يؤمر به الحائض كذا في الهداية •
 ويستحب في حق النساء والصبي • ويستحب كمال التطيق من قص الأظفار والشارب وحلق الإبطين
 والعانة والراس لمن اعتاده من الرجال أو أرادته والافتسريحه وإزالة الشعث والوجع عنه وعن بدنه يغسله
 بالمطهر والاشنآن ونحوهما • ومن المستحب عند إرادة الأحرار جاع زوجته أو جارية إن كانت معه
 ولا مانع من الجماع فانه من السنة كذا في البحر الرائق • وينزع الخيط والخلف ويلبس ثوبين إذا أرادوا
 جديدين أو غسيلين والجديد أفضل كذا في فتاوى قاضي خان • ولو لبس ثوباً واحداً بترعورته جاز كذا
 في الاختيار شرح المختار • والأزار من السرة إلى ما تحت الركبة والرداء على الظهر والكفين والصدر

وبشده فوق السرة • وإن غرز طرفه في أزاره فلا بأس به ولو خلله بخلال أو مشده على نفسه بجبل أساء
 ولا شيء عليه كذا في البحر الرائق • ويدخل الرداء تحت عينيه ويلقيه على كتفه اليسرى ويبقى كتفه اليمين
 مكشوفاً كذا في خزانة المفتين • ويدهن بأي دهن شاء مطيباً كان أو غير مطيب وأجمعوا على أنه يجوز
 التطيب قبل الأحرار بما لا يبيح عينه بعد الأحرار وإن بقيت رائحته وكذا التطيب بما يبيح عينه بعد الأحرار
 كالسك والفاطمة عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضي خان • وهو الصحيح هكذا
 في المحيط • ولا يجوز التطيب في الثوب بما يبيح عينه على قول الكل على إحدى الروايتين عنهما قالوا به
 تأخذ كذا في البحر الرائق • ثم يصلي ركعتين ويقرأ فيهما بما شاء وإن قرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب
 وقل يا أيها الكافرون وفي الثانية بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد تبركاً بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فهو أفضل كذا في المحيط • وكثير من علمائنا يقرؤون بعد الفراغ من سورة قل يا أيها الكافرون ربنا لا تزغ
 قلوبنا الآية وبعد الفراغ من سورة الاخلاص ربنا آمناً من لدنك رحمة وهي السامع أمرنا شدا كذا في خزانة
 المفتين • ولا يصليهما في الوقت المكروه ويجزئه المكتوبة كذا في البحر الرائق • ثم إذا فرغ من صلاته
 يطلب من الله التيسير ويدعو الله أني أريد الحج فيسره لي وتقبل مني كذا في المحيط • ثم يلبس في دبر الصلاة
 أو بعد ما استوت به راحته والتلبية في دبر الصلاة أفضل عندنا كذا في فتاوى قاضي خان • وصفة التلبية
 أن يقول لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك أن الحمد والتعظيم لك والمالك لا شريك لك وقوله إن النعمة
 لك يروى بفتح الالف وتكسر هاء وبالكسر أصح قال الكرخي يأتى بها ولا ينقص منها كذا في المحيط •
 وإن زاد عليها فهو حسن بأن يقول لبك الله الخلق لبك غفار الذنوب لبك وسعديك والخير كله بيدك والرباء
 اليك كذا في محيط السرخسي • وأما النقص فمكروه أيضاً كذا في البحر الرائق • ثم إذا لبس صلى
 على النبي المعلم للخير ودعا بما شاء إلا أنه يخفف صوته إذا صلى عليه كذا في فتح القدير • ويكثر التلبية
 ما استطاع في أدبار الصلوات كذا في المحيط • وهو ظاهر الرواية وقال الطحاوي في أدبار المكتوبات دون
 الفاتحات والنافلات هكذا في شرح الطحاوي • وكذا كمال في ركعها أو علانها أو هبط وأداها
 وبالأصوار حين استيقظ من منامه كذا في المحيط • أو استعطف راحته وعند كل ركوب وزول كذا
 في التبيين • ويستحب في التلبية كلاً رفع الصوت من غير أن يبلغ الجهد في ذلك كذا في فتح القدير • (ومما
 يعمل بذلك مسائل) وإذا لبس وهو يريد القران أو الأفراد فهو كإنوى وإن لم يتكلم بهما في إحرامه كذا
 في الإيضاح • عن محمد إذا خرج الرجل إلى السفر يريد الحج فأحرم ولم يحضره النية قال هو حج قبل له فإن
 خرج ولا نية له وأحرم ولم ينو شيئاً قال له أن يجعله ماشاء ما لم يطف بالبيت كذا في فتاوى قاضي خان • فإذا
 طاف شوطاً واحداً كان إحرامه أحرار كذا في محيط السرخسي • وكذا لو لم يطف حتى جامع أو أحصر
 كانت عمرة لأن القضاء قد وجب فأوجبنا ما هو الأقل والتيقن وهو العمرة كذا في الإيضاح • وإذا أحرم
 بحجة وعليه حجة الإسلام ولم ينو فريضة ولا تطوعاً فهو عن حجة الإسلام يتأذى بطل النية كذا في الطهيرية •
 ولو أحرم بحجتين عند الميقات أو عند غيره لم يمتد جميعاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وكذا
 لو أحرم بعمرتين عند الميقات أو عند غيره لم يمتد كذا في فتاوى قاضي خان • أحرم ولم ينو حجة ولا عمرة
 ثم أحرم بحجة فالأولى عمرة وإن أحرم بعمرة فالأولى حجة وإن لم ينو بالأحرار الثاني شيئاً فهو قارن ولو لبس بالحج
 وهو ينوي العمرة أو لبس بالعمرة وهو ينوي الحج فهو كإنوى ولو لبس بحجة وهو ينوي العمرة والحجة كان قارناً
 كذا في محيط السرخسي • وإذا أحرم الرجل بشئ ونسب تلمه حجة وعمرة وإن أحرم بشئين ونسبهما
 في الاستحسان تلمه حجة وعمرة ويحمل أمره على القران كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أحرم بحجة
 ينصرف إلى حجة هذه السنة كذا في محيط السرخسي • ولو أحرم نذراً ونفلاً كان نفلاً أو نوى فريضة
 وتطوعاً كان تطوعاً عنده وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأصح كذا في فتح القدير •

• (الباب الرابع فيما يفعله المحرم بعد الإحرام) •

وإذا أحرم يتي مانهى الله تعالى عنه من الرفق والقسوق والجمدال والرفث الجماع والقسوق هي

فاسئلته كذا في التبيين * ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهل فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل في كل طواف بعده سعي العود الى استلام الحجر بعد ركعتي الطواف أما كل طواف ليس بعده سعي فلا عود فيه الى استلام الحجر كذا في الظهيرية * ثم يخرج الى الصفا والافضل أن يخرج من باب الصفا وهو باب بني مخزوم وليس ذلك سنة عندنا ولو خرج من غيره جاز كذا في الجوهرية النيرة * ويقدم رجله اليسرى في الخروج كذا في التبيين * فيبدأ بالصفا فيصعد عليها والصعود على الصفا والمرورة سنة حتى يكره أن لا يصعد عليهما كذا في محيط السرخسي * وأما يصعد بقدر ما يصير البيت يرى منه كذا في الهداية * ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا كذا في الظهيرية * ويهل ويحمد الله ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله بحاجته كذا في محيط السرخسي * ويرفع يديه عند الدعاء نحو السجدة كذا في السراج الوهاج * ثم يحيط منها نحو المروة ويعني على هبته حتى يأتي بطن الوادي فإذا كان عند الميل الأخضر يسعى في بطن الوادي سعيًا حتى يجاوز الميل الأخضر فإذا خرج منه بحثى على هبته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويقوم مستقبل القبلة فيحمد الله ويكبر ويهل ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويفعل ما فعل على الصفا ويحيط بها هكذا سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط كذا في محيط السرخسي * والسعي من الصفا الى المروة شرط ومن المروة الى الصفا شوط وهو المختار كذا في السراجية * وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوي * إذا سعى معكوسا بأن بدأ بالمروة فمن أمهاتنا من قال بعتبه ولكن يكره والصحيح أنه لا يعتد بالشوط الأول كذا في الذخيرة * وشرط السعي أن يكون بعد الطواف حتى لو سعى ثم طاف أعاد السعي أن كان بمكة ولو سعى بعد الاحلال قبل الاجماع يجوز وكذا بعد الأشهر والحج والجنابة لا يمنع صحة السعي كذا في محيط السرخسي * والاصل أن كل عبادة تؤدي لافى المجد من أحكام المناسك فالطهارة ليست من شرطها كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة وري الجمال ونحوها وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها والطواف يؤدي في المسجد كذا في شرح الطحاوي * المفرد بالحج إذا أتى بطواف القدوم فالأفضل أن لا يسعى بعده ولكن يسعى بعد طواف الزيارة وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا أحرم بالحج يوم التروية أو قبله فان طاف وسعى قبل أن يأتي متى فهو أفضل إلا أن يكون أهل بعد الزوال يوم التروية كذا في محيط السرخسي * ولو أقيمت الصلاة والرجل يطوف أو يسعى يترك الطواف والسعي ثم يني بعد الفراغ من الصلاة وإذا أقيمت الجنازة خرج من سعيه اليها فإذا فرغ وعاد يني على ما كان هكذا في فتح القدير * ويكره الحديث في البيع والشراء في الطواف والسعي كذا في التتارخانية * وإذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقسم بمكة حراما الى يوم التروية ولا يحل له شيء من المحظورات فإدام بمكة يطوف بالبيت ما دله كل طواف سبعة أشواط كذا في فتاوى قاضي خان * لكنه لا يسعى عقيب هذه الاطوفة في هذه المدة كذا في المحيط * ويصلي لكل أسبوع ركعتين في الوقت الذي يباح فيه التطوع كذا في شرح الطحاوي * ويكره الجمع بين الاسبوعين بغير صلاة بينهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء انصرف عن شفع أو وتر كذا في السراج الوهاج * وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع للغباء ولاهل مكة الصلاة أفضل كذا في شرح الطحاوي والبحر الرائق * وعند الطواف الذكر أفضل من القراءة كذا في السراجية * وإذا كان قبل يوم التروية يوم خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج الى منى والصلاة بعرفات والوقوف والافاضة وفي الحج ثلاث خطب اولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر ففصل بين كل خطبتين يوم كذا في الهداية * كلها خطبة واحدة فلا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة فلها خطبتان فيجلس بينهما وكما خطب بعد الزوال بعد ما صلى الظهر الا يوم عرفة فانها بعد الزوال قبل أن يصلي الظهر كذا في التبيين * ثم يروح مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر وظلوع الشمس كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح ولو ذهب قبل طلوع الشمس جاز والاولى أولى كذا في البدائع * ثم لا يترك التلبية في أحواله كلها في مكة وفي المسجد الحرام وغيره ويصلي عند الخروج من مكة ويدعو بما شاء ويهل كذا

قوله بفلس هذا خلافا
قول الاصحاب

في التبيين * ويبيت بمنى ويصلي ثمة صلاة الفجر يوم عرفة بغسل ثم توجه الى عرفات ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات بمنى لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان * ولو بات بمكة وصلى بها الفجر يوم عرفة ثم توجه الى عرفات ومنعني أجزاء ولكن أساء بترك الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وافق يوم التروية يوم الجمعة له أن يخرج الى منى قبل الزوال لعدم وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعده لا يخرج مالم يصلها لوجوبها عليه كذا في التبيين * فإذا انتهى الى عرفات ينزل في أي موضع شاء كذا في فتاوى قاضي خان * وقرب الجبل أفضل كذا في التبيين * ولا ينزل على الطريق كيلا يضرب بالمارة هكذا في المحيط * وإذا زالت الشمس اغتسل إن أحب وبصعد الامام المنبر ويؤذن المؤذن وهو عليه كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * ثم يخطب بعد الاذان خطبتين قائما ويجلس بينهما كما في يوم الجمعة كذا في محيط السرخسي * وان خطب قاعدا أجزأه ولكن القيام أفضل وان ترك أو خطب قبل الزوال أجزأه وقد أساء كذا في الجوهرية النيرة * ويعلم الناس في الخطبة الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة وري جرة العقبة في يوم النحر والحلق وطواف الزيارة وجميع المناسك الى اليوم الثاني من أيام النحر هكذا في غاية السروحي شرح الهداية * ثم ينزل فيصلي الامام الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان وقامتين ولا يجهر فيهما كذا في محيط السرخسي * ولا يتطوع بين الصلاتين بغير سنة الظهر فلو تطوع بينهما كره وأعاد أذان العصر في ظاهر الرواية هكذا في الكافي * وكذا إذا اشتغل بينهما بعمل آخر من كل أو شرب هكذا في السراج الوهاج * ثم لجواز الجمع أعني تقديم العصر على وقتها وأدائها في وقت الظهر شرائط (منها) أن تكون مرتبة على ظهر جائز استحسانا كذا في البدائع * فالصلى الظهر قبل الزوال على ظن أن الشمس زالت والعصر بعده أعاد الخطبة والصلاة استحسانا كذا في محيط السرخسي * (ومنها الوقت) وهو أن يكون يوم عرفة (والمكان) وهو عرفات كذا في الكفاية (ومنها احرام الحج) قالوا ينبغي أن يكون محرما بالحج عند أداء الصلاتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند أداء الظهر ومحرما بالحج عند أداء العصر لا يجوز له الجمع كذا في فتاوى قاضي خان * ثم لا بد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديم الاحرام على وقت الجمع وفي أخرى يكفي بالتقديم على الصلاة لأن المقصود هو الصلاة كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * (ومنها الجماعة) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليست بشرط فمن صلى الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا يجمع بينهما المنفرد كذا في الهداية * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد * ولو فاتاه مع الامام أو فاتته واحدة منهما صلى العصر لوقته ولا يجوز له تقديم العصر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ولا يشترط الامام بالجمع أداء الظهر كذا في البحر الرائق * فإذا أدرك مع الامام ركعة واحدة من الصلاتين أو شيئا من الصلاتين جاز الجمع اجماعا كذا في الجوهرية النيرة * ولو نفر الناس عن الامام فصلى وحده الصلاتين جاز * ذكره مطلقا لكن ان كان بعد الشروع بجوز بالاتفاق وان كان قبل الشروع اختلفوا فيه قيل يجوز عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وقيل يجوز عندهم جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو أحدث الامام في الظهر فاستخلف غيره يجمع المستخلف بينهما ولو جاء الامام بعده ما خطب وأمر رجلا بالصلاة والمأمور لم يشهد الخطبة جاز له أن يصلي بهم الصلاتين جميعا ولو لم يأمر أحد الكن تقدم واحد من الناس وصلى بهم جميعا لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المذهب عنده ان الامام أو من يقوم مقامه شرط لجواز الجمع ولو كان المتقدم من ذي سلطان كالقاضي وصاحب الشرط وغيرهما أجزأهم بالاجماع كذا في شرح الطحاوي (ومنها) أن يكون الامام هو الامام الاعظم أو نائبه وهو شرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الجوهرية النيرة * فالصلى الظهر بجماعة لا مع الامام والعصر مع الامام لم يجز العصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح قوله هكذا في البدائع * ولو مات الامام وهو الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطه ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطه صلاوا كل واحدة منهما في وقتها كذا في التبيين * وإذا فرغ الامام من العصر راح الى الموقف كذا في المحيط *

وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة كذا في السكر • ويقف في أي موضع شاء كذا في فتاوى قاضي خان •
والوقوف شرطه شيان أحدهما كونه في أرض عرفات والثاني أن يكون في وقته وليس القيام من شروطه
ولامن واجباته حتى لو كان جالساً جاز وكذا التلبية ليست من شروطه هكذا في البحر الرائق • والافضل
أن يقف مستقبل القبلة هكذا في المحيط • وواجبه الامتداد الى الغروب • وأما سئلته فالاغتسال
والخطبتان والجمع بين الصلاتين وتجهيل الوقوف عقبيهما وأن يكون مفطراً وأن يكون متوضئاً وأن يقف
على راحلته وأن يكون وراء الامام بالقرب منه وأن يكون حاضر القلب فارغاً عن الامور الشاغلة عن الدعاء
وينبغي أن يجتنب في موقفه طريق القوافل وغيرهم ثلاثين عجم بهم • وأن يقف عند العنرات السوداء موقف
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذر يقرب منه بحسب الامكان كذا في البحر الرائق • ووقوف الحائض
والجنب ومن لم يصل الصلاتين يجزئه ولا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي • ويرفع الابدى بسطاً
ويستقبل كاستقبال الداعي يده ووجهه كذا في البدائع • ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم الناس المناسك ويجهت في الدعاء ويلبي في موقفه ساعة فساعة كذا
في الكافي • ويكثر الاستغفار لنفسه وللوالدين والمؤمنين والمؤمنات هكذا في الظهيرية • ولا يزالون
في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله تعالى بالخشوع والتذلل والاخلاص والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والدعاء بصواتهم الى غروب الشمس كذا في الضمير • وليس عن أصحابنا فيه دعاء موقت لان
الانسان يدعوا ما شاء كذا في البدائع • ولكن عاقبة دعائه بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا نعبد الاياه ولا نعرف رباً سواه
اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم هذا مقام
المستجير العائد من النار اخرجني من النار بعفوك وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم اذهبنني للإسلام
فلا تنزعني عنه ولا تنزعني عنه حتى تقضي وأنا عليه كذا في المحيط • والسنة أن يجتنب صوته بالدعاء كذا
في الجوهر النيرة • ثم وقت الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من أول النحر
فن حصل في هذا الوقت فيها وهو عالم بها أو جاهل أو نائم أو يقنطان مضيقاً أو مجنوناً أو مغشى عليه فوقها
أو مزمراً ولم يقف صار مدر كالحج ولا يجزى عليه الفساد بعد ذلك كذا في شرح الطحاوي • وان
وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدر كالا إذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة وأكملوا ذا القعدة
ثلاثين ثم تين أن اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر جازاً استحساناً والقياس أن لا يجوز كالوتين أن يومهم
كان يوم التروية كذا في فتاوى قاضي خان • وان لم يدرك عرفات حتى طلع الفجر من أول يوم النحر فقد فات
الحج وسقط عنه أفعال الحج ويحول احرامه الى العمرة فيأبى بأفعال العمرة ويجعل ويجب عليه قضاء الحج
من قابل كذا في شرح الطحاوي • والبالى كلها تابعة للأيام المستقبلة للأيام الماضية الا في الحج
فانها في حكم أيام ماضية لاني حكم أيام مستقبلة • ليلة عرفة تابعة ليوم التروية حتى لا يجوز
للحاج الوقوف فيها كما لا يجوز في يوم التروية • وليلة النحر تابعة ليوم عرفة حتى يجوز الوقوف فيها كما يجوز
في يوم عرفة وكذلك لا يجوز التخيبة فيها كما لا يجوز في يوم عرفة كذا في محيط السرخسي • وإذا
غربت الشمس أفاض الامام والناس معه على هبتهم حتى يأبوا بعرفة كذا في الهداية • والافضل
أن يمشي على هبته فإذا وجد فرجة أسرع كذا في التبيين • وينبغي أن يدفع مع الامام ولا يتقدم عليه
الا إذا تأخر الامام عن غروب الشمس فيدفع الناس قبله لدخول الوقت كذا في الاختيار شرح المختار •
ويكبر ويهلل ويحمد ويلبي ساعة فساعة ويكثر الاستغفار في طريقه كذا في التبيين • وان خاف الزحام
فتجهل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس كذا في المحيط •
والافضل أن يقف في مكانه كيلا يكون أخذاً في الاداء وهو الافاضة قبل أوانه كيلا يكون محالاً للسنة
كذا في التبيين • ولو مكث قليلاً بعد غروب الشمس واغاضه الامام تلوف الزحام فلا بأس به كذا في الهداية •
ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل أن يأتي المزدلفة فعليه أن يعيدها إذا أتى بعرفة في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها ولو صلى الفجر قبل أن يعيدها

بزدلفة عادتا الى الجواز في قولهم جميعاً كذا في شرح الطحاوي • ولو خشى طلوع الفجر قبل أن يصل
المزدلفة فصلاهما في الطريق جاز كذا في التبيين • ولو قدم العشاء بزدلفة على المغرب صلى المغرب ثم بعد
العشاء فان لم يعد العشاء حتى انقهر الصبح عاد العشاء الى الجواز كذا في الظهيرية • ويستحب أن يدخل
المزدلفة ماشياً كذا في التبيين • وإذا أتوا المزدلفة تزوا حيث شاؤوا ولا ينزلون على قارعة الطريق كذا
في محيط السرخسي • والتزول يقرب الجبل الذي يقال له قرح أفضل كذا في فتاوى قاضي خان • فإذا
دخل وقت العشاء يؤذن المؤذن ويقيم فيصلي الامام بهم صلاة المغرب في وقت صلاة العشاء ثم يصلي بهم صلاة
العشاء باذان واقامة واحدة في قول أصحابنا الثلاثة كذا في البدائع • ولا يتطوع بينهما ولو نطق
بينهما أو اشتغل بشيء أعاد الاقامة ولا تشتط الجماعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا
في الكافي • ومن صلى المغرب أو العشاء وحده أجزأه بخلاف الصلاتين بعرفة على أصل أبي حنيفة رحمه الله
تعالى والافضل أن يصلي مع الامام بالجماعة كذا في الايضاح • ذكر الامام المحبوبي ولا يشترط
في جميع المزدلفة الخطبة والخطبة والامام كذا في الكفاية • وإذا فرغ من العشاء سبغت
كذا في المحيط • وينبغي أن يجي هذه الليلة بالصلاة والقراءة والذكر والدعاء والتضرع كذا في التبيين •
فان مَرَّ بها ما تر بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسياً بتركه السنة كذا في البدائع •
فإذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغلس ثم وقف ووقف الناس معه كذا في القدوري • ويقف الناس
وراء الامام أو حيث شاؤوا كذا في محيط السرخسي • والافضل أن يكون وقوفهم خلف الامام على الجبل
الذي يقال له قرح كذا في شرح الطحاوي • ويحمد الله تعالى ويتق عليه ويهلل ويكبر ويلبي ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم كذا في الزاد • ويدعوا الله بحاجته رافعاً يديه الى السماء كذا في المحيط • والمزدلفة كلها
موقف الا بطن محسر كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا بلغ بطن محسر أسرع ان كان ماشياً وحرك
دابته ان كان راكباً قدر رمية ذكره الكرماني وهو اجماع كذا في غاية السروجي شرح الهداية • ثم وقت
الوقوف فيها من حين طلوع الفجر الى أن يفرج جداً فإذا طلعت الشمس خرج وقته ولو وقف فيها في هذا الوقت
أو مَرَّ بها جاز كذا في الوقوف بعرفة وقته أو بعده لا يجوز كذا في التبيين • ولو جاوز حد المزدلفة قبل طلوع
الفجر فله دم لترك الوقوف بها الا اذا كانت به علة أو مرض أو ضعف فخاف الزحام فدفع منها ليلاً
فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج • فإذا أسفر جرداً دفع منها قبل طلوع الشمس والناس معه حتى
يأتوا منى كذا في الزاد • روى عن محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا أسفر
بحيث لم يبق الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصلي ركعتين يذهب كذا في المحيط • فان دفع بعد طلوع الشمس
أو قبل أن يصلي الناس الفجر فقد أساء ولا شيء عليه كذا في البدائع • ثم يأتي جرة العقبة قبل الزوال
فيمسها بسبع حصيات في بطن الوادي من أسفل الى أعلى مثل حصة الخذف ويكبر مع كل حصة
ولا يرمي يومئذ من الجمار غيرها ولا يقف عندها كذا في شرح الطحاوي • ولو جعل بدل التكبير
تسبيحاً أو تهليلاً جاز ولا يكره كذا في البدائع • ويقطع التلبية عند أول حصة يرميها
في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان • ولا فرق بين المفرد والمتعمد والقارن كذا في البحر الرائق •
والعمر يقطع اذا استلم الجرف وفات الحج اذا تحلل بالعمرة يقطع التلبية حين يأخذ في الطواف فان كان قارناً
بقطع حين يأخذ في الطواف الثاني ويقطع المحصر اذا ذبح هديه ولو حلق الحاج قبل أن يرمي جرة العقبة قطع
التلبية وان زار البيت قبل الرمي والحلق والذبح قطعهما عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في محيط
السرخسي • ثم يرجع الى منى فان كان معه نكاحه وان لم يكن فلا يضرك لانه مفرد بالحج ولو كان
قارناً أو متمتعاً فلا بد له من الذبح ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل كذا في شرح الطحاوي • هذا في غير المحصر
فأما المحصر فلا حلق عليه كذا في التبر القائق • ثم التحير بين الحلق والتقصير انما هو عند عدم العذر فلو تعذر
الحلق لعارض تعين التقصير أو التقصير بين الحلق كان ليدع به يخ فلا يعمل فيه المقرض ومتى نقص تسائر بعض
شعره لا بالحلق ولا بالتقصير وليس للحرم إزالة شعره بغيرهما كذا في البحر الرائق • والتقصير أن يأخذ
الرجل والمرأة من رؤس الشعر ربع الرأس مقدار الاغلة كذا في التبيين • وفي البدائع قالوا يجب أن يزيد

في التقصير على قدر الاغلة اذا اطراف الشعر غير متساوية عادة فوجب أن يز يد على قدر الاغلة حتى يستوفي قدر الاغلة في التقصير يقينا كذا في غاية السروجي شرح الهداية * وحلق الكل أفضل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم كذا في الكافي * ثم الحلق موقت بايام النحر هو الصحيح وأفضل هذه الايام اولها كذا في غاية السروجي شرح الهداية * واذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعر بأن حلق قبل ذلك ما وبسبب آخر ذكر في الاصل أنه يجري المومسي على رأسه لأنه لو كان على رأسه شعر كان المأخوذ عليه اجراء المومسي وازالة الشعر فاعز عنه سقط وما لم يعجز عنه يلزمه * ثم اختلف المشايخ في اجراء المومسي أنه واجب أو مستحب والاصح انه واجب هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى لو كان برأسه قروح لا يستطيع معها أن يمر المومسي على رأسه ولا يصل الى تقصيره فقد حل بمنزلة من حلق رأسه لأنه يعجز عن الحلق والتقصير فسقط عنه والاحسن له أن يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من ايام النحر وان لم يؤخر لاشي عليه وان لم يكن به قروح ولكنه خرج الى بعض البوادي ولا يجد مومسي أو من يحلقه فلا يجزئه الا الحلق أو التقصير وليس هذا بعذر كذا في محيط السرخسي * ولو حلق بالنورة أجزأه كذا في السراج الوهاج * ويعتبر في سنة الحلق الابتداء بين الحلق والخلق ويبدأ بشقه الايسر كذا في فتح القدير * ويستحب دفن شعره والدعاء عند الحلق وبعد الفراغ مع التكبير وان دعى الشعر فلا بأس به وكراه القاءه في الكنف والمقتل كذا في البحر الرائق * ويستحب قص اظفاره وشاربه واستحذاده بعد حلق رأسه كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولا يأخذ من لحية شيئا ولو فعل لا يجب عليه شيء كذا في التبيين * ثم اذا حلق أو قصر حل له كل شيء حرم عليه بالاحرام الا النساء كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا انواع الوطئ كاللمس والقبلة لا تحل له كذا في السراج الوهاج * ولا يحل الجماع فيما دون الفرج عندنا كذا في الهداية * ولو لم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له شيء حتى يحلق كذا في التبيين * ثم يطوف بالبيت في يومه ذلك طواف الزيارة ان استطاع أو من الغد أو بعد الغد ولا يؤخر عن ذلك ويطوف سبعة اشواط وراء الحطيم ويصل بعد الطواف ركعتين كذا في فتاوى قاضي خان * وتحل له النساء بالخلق السابق لابل الطواف واذا طاف منه اربعة اشواط حلت له النساء لانها هي الركن وما زاد واجب بخير بالدم وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولو لم يطف أصلا لم تحل له النساء وان طاف ومضت سنون وهذا باجماع كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو طاف طواف الزيارة محدثا أو جنبا خرج عن احرامه وتحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه كذا في فتاوى قاضي خان * واذا طاف بالبيت منكوسا بأن أخذ عن يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة اشواط بعد بطوافه في حق العمل وعليه الاعادة مادام بمكة ولو طاف منكشف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه أجزأه واذا طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا هو الطواف عربيا سواء فاذا كان من الثوب قدر ما يوارى عورته طاهر والباقي نجس باجازه طوافه ولا شيء عليه كذا في الظهيرية * ولو لم يجعل طوافه من وراء الحطيم بل طاف في وسطه في الطواف الواجب فان كان بمكة أعاد الطواف جميعه لاني به على ترتيبه فان لم يفعل وأعاده على الحطيم أجزأه عندنا كذا في السراج الوهاج * وهذا الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الطحفة ويقال له طواف الواجب كذا في التتارخانية * فان كنن سمي بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف ولم يبع والارمل وسعى كذا في الكافي * والا فضل تأخيرهما الطواف الركن ليصيرتا لغير من دون السنة كذا في البحر الرائق * ثم يعود الى منى فيقيم بها الى الجمار في بقية الايام ولا يبيت بمكة ولا في الطريق كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويكره أن يبيت في غيره منى في ايام منى كذا في شرح الطحاوي * فان بات في غيرها منعدا فلا شيء عليه عندنا كذا في الهداية * سواء كن من أهل السقاية أو غيره كذا في السراج الوهاج * وعندنا لا خطية في يوم النحر كذا في غاية السروجي شرح الهداية * فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر روى الجمار الثلاث فيبدأ بالتي تلي مسجد الحيف فيرميها بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ثم يمشي بها وهو الجمر الأوسط فيرميها بسبع حصيات كذلك ثم يأتي جمر العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقف عند الجمر الاوّل والوسطى في المقام الذي

الذي يقف فيه التماس كذا في الكافي * والمقام الذي يقوم فيه الناس أعلى الوادي كذا في المحيط * كل رمي بعده رمي فانه يقف بعده وكل رمي ليس بعده رمي فانه لا يقف بعده لان العبادة قد انتهت كذا في الجوهرية الثيرة * وبطلان القيام ويضرب كذا في التبيين * فيحمد الله تعالى ويثني عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بحاجته ويرفع يديه حذاء منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو السماء كما هو السنة في الادعية وينبغي للحاج أن يستغفر لله ويمتنع في دعائه في هذه المواقف كذا في الكافي * فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من يوم النحر روى الجمار الثلاث كذلك حين زوال الشمس ثم يقرآن أحب في يومه ذلك ويسقط عنه الرمي في اليوم الرابع وان أحب أن يحك هناك تلك الليلة فكذلك حتى طلع الفجر لا يمكنه أن يتفرق في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال كذلك كذا في فتاوى قاضي خان * (والكلام في الرمي في مواضع) الاوّل في اوقات الرمي وله اوقات ثلاثة يوم النحر وثلاثة من ايام التشريق اولها يوم النحر ووقت الرمي فيه ثلاثة انواع مكروه ومسنون ومباح فبعد طلوع الفجر الى وقت الطلوع مكروه وما بعد طلوع الشمس الى زوالها وقت مسنون وما بعد زوال الشمس الى غروب الشمس وقت مباح والليل وقت مكروه كذا في محيط السرخسي * ولورمى قبل طلوع الفجر لم يصح اتفاقا كذا في البحر الرائق * وأما وقت الرمي في اليوم الثاني والثالث فهو وما بعد الزوال الى طلوع الشمس من الغد حتى لا يجوز الرمي فيه ما قبل الزوال الا أن ما بعد الزوال الى غروب الشمس وقت مسنون وما بعد الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه هكذا روى في ظاهر الرواية * وأما وقته في اليوم الرابع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من طلوع الفجر الى غروب الشمس الا أن ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون كذا في محيط السرخسي (الثاني) انه يجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض بشرط وجود الاستانة حتى لا يجوز بالقيروان والياقوت كذا في السراج الوهاج * وهكذا في النهاية والعناية ومعراج الدراية * ويجوز بالجمر والمد والطين والمغرة والنورة والزرنيخ والمخ الجلي والكحل وقبضة من تراب بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة هكذا في غاية السروجي شرح الهداية * (الثالث) في مقدار ما يرمى به فنقول يرمى بالهجار مثل حصي الخذف كذا في المحيط * واختلفوا في مقدارها والختار قدر الباقلا ولورمى بجمر اكبر أو اصغر جاز كذا في الاختيار شرح المختار * وليس بمستحب كذا في التتارخانية * (الرابع) في صفة المرمي به فنقول ينبغي أن تكون مغسولة كذا في السراج الوهاج * ولورمى بمقبضة يقين كره وأجزأه كذا في فتح القدير * ويستحب أن يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق ولا يرمى بخصاة أخذها من عند الجمره فان روى بها جاز وقد أساء كذا في السراج الوهاج * ويكره أن يلتقط جمر واحد فيكسره سبعين جمر صغيرا كما يفعله كثير من الناس اليوم كذا في فتح القدير * (الخامس) في كيفية الرمي وقد اختلف المشايخ فيها قال بعضهم يأخذ الحصى بطرفي ايهامه وسبابه كانه عاقد ثلاثين ويرميها كذا في المحيط * وفي اللؤلؤ الجنية وهو الاصح كذا في التتارخانية * قالوا ينبغي أن يكون بينه وبين وقوع الحصى خبة اذرع فصاعدا وذكروا في الاصل لو قام عند الجمره ووضع الحصى عندها وضعا لا يجزئه ولو طرحها طرعا أجزأه لكنه مسمى لمخالفته فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط * (السادس في صفة الرمي) كل رمي بعده رمي فالأفضل أن يكون ماشيا والافراجا هكذا في المتون * (السابع) في محل الرمي فنقول محل رمي الجمار الثلاث أولاها التي تلي مسجد الحيف والوسطى التي تليها والاخرة هي جمره العقبة كذا في المحيط * (الثامن) انه من أي موضع يرمى فنقول يرمى من بطن الوادي يعني من امقله الى أعلاه كذا في السراج الوهاج * ويقذف جانبه الايمن هكذا في شرح الطحاوي * ولورماها من أعلاه جاز والاوّل السنة الامن عذر كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويستقبل في الرمي جمره العقبة يجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موقع حصياته كذا في فتاوى قاضي خان * (التاسع) في موضع وقوع الحصى فنقول ينبغي أن تقع الحصاة عند الجمره أو قريب منها حتى لو وقعت بعيدا منها لم يجز كذا في المحيط * ولو وقعت الحصاة على ظهر رجل أو على محل وبنت عليه أعادها وان سقطت عن الحمل أو عن ظهر الرجل في سنتها ذلك أجزأه كذا في الظهيرية * (العاشر) في عدد الحصاة فنقول يرمى كل جمره بسبع حصيات وفي السباع يرميها بيمينه كذا في التتارخانية * ولورمى احدى

كل ما واف وجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوعاً أو عن غيره * فالحرم بحجة إذا قدم مكة وطاف بها تطوعاً كان للقدم وان كان محرماً بالعمرة تطوفاً يكون للعمرة وان كان قارناً تطوفاً أولاً للعمرة ثم للحج وكذا لو طاف وقت طواف الزيارة كان للزيارة وان لم ينو الطواف لذلك * ولا بد من النية ولا تعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طالبا للترحم أو هاربا من العدو ولا يعتبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فإنه يكون واقفاً وان لم ينو هكذا في قناتوى قاضي خان في فصل كيفية أداء الحج * الصبي لو أحرم نفسه أو أحرم عنه صار محرماً كذا في التبيين * وفي الأصل الصبي الذي يحج به أبوه يقضي المناسك ويرى الجمار إذا كان صبيلاً يعقل الأداء بنفسه كذا في المحيط * ولو ترك الجمار والوقوف بالزدلفة لا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * وان كان يعقل الأداء بنفسه يقضي المناسك كلها بفعله البالغ ولو ترك بعض أعمال الحج فهو الرمي وما أشبه ذلك لم يكن عليه شيء * ثم الأب إذا أحرم عن ابنه الصغير وارثك بعض محظورات الاحرام لم يلزمه شيء كذا في المحيط في الحج عن الغير * وينبغي لمن أحرم عن الصبيان أن يجزئهم ويبلسهم فبين إذا أرادوا أداءه ويحجبه ما يجتنبه المحرم في احرامه فان فعل شيئاً من محظورات الاحرام لأشئ عليه ولا على وليه لاجله ولو أقصد لاقضاء عليه وكذلك إذا أصاب صيداً في الحرم فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي * وإذا حج الرجل بأهله وولده الصغير قالوا يحرم عن الصغير من كان أقرب إليه حتى لو اجتمع والدوا وحجهم عنه والدون الاخ كذا في قناتوى قاضي خان في كيفية أداء الحج

(الباب السادس في العمرة)

وهي في الشرع زيارة البيت والسعي بين الصفا والمروة على صفة مخصوصة وهي أن تصلي مع الاحرام هكذا في محيط السرخسي * العمرة عند ناسنة وليست بواجبة ويجوز تكرارها في السنة الواحدة ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام تكرر فيها العمرة لغير القارن كذا في قناتوى قاضي خان * وهي يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق والظاهر من المذهب ما ذكرنا ولكن مع هذا لو أداها في هذه الايام صح ويحيى محرماً بها كذا في الهداية * في المستقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاما لي رجل أهل بعمره في أول العشرة ثم قدم في ايام التشريق فاحسب الى أن يؤخر الطواف حتى تخفى ايام التشريق ثم يطوف وليس عليه أن يرفض احرامه ولو طاف لها في تلك الايام أجزأه ولا دم عليه ولو أهل بعمره في ايام التشريق فإنه يؤمر بان يرفضها وان لم يرفض ولم يطف حتى مضت ايام التشريق ثم طاف لها أجزأه ولا دم عليه كذا في المحيط * وأما تركها بالطواف * وأما واجباتها فالسعي بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير كذا في محيط السرخسي * وأما شرائطها فنشرابط الحج الا للوقت كذا في البدائع * وأما سننها وأداؤها فها هو سنن الحج وأداؤه الى الفراغ من السعي * وأما مضدها فالجماع قبل طواف الاكثر من السبعة كذا في البحر الرائق في باب فوات الحج ناقلاً عن البدائع * المفرد بالعمرة يحرم للعمرة من الميقات أو قبل الميقات في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج ويذكر العمرة بلسانه عند التلبية مع قصد القلب فيقول لبك بالعمرة أو بقصد قلبه ولا يذكرها بلسانه والذكر باللسان افضل كذا في المحيط * ويجتنب المحرم بالعمرة ما يجتنب المحرم بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعله الحاج فاذا طاف وسعى وحلق يخرج عن احرام العمرة ويقطع التلبية كما استتم الحجة في أصح الروايات كذا في الظهيرية

(الباب السابع في القران والتمتع)

القارن هو أن يجمع بين احرام الحج والعمرة من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبلها كذا في معراج الدراية * سواء أحرم بمأمة أو أحرم بالحجة وأضاف اليها العمرة أو أحرم بالعمرة ثم أضاف اليها الحجة الا أنه إذا أحرم بالحجة وأضاف اليها العمرة فقد أساء فيما صنع كذا في المحيط * إذا أراد الرجل القران تأهب للاحرام كما تأهب المفرد توشاً أو بفعل وبصلى ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد العمرة والحج ثم يلبي فيقول لبك بعمره وحجته معاً كذا في قناتوى قاضي خان * ويذكرها بلسانه عند التلبية مع التصديق بالقلب أو يقصد هماً بالقلب ولا يذكرها باللسان والذكر باللسان افضل فاذا لم يعل هذا الوجه يصير محرماً بالاحرامين فيعتمر في أشهر الحج أو قبلها ويحج من عامه ذلك كذا في المحيط في تعليم أعمال الحج * ويأتي

القارن بأفعال العمرة ثم يأتي بأفعال الحج كذا في محيط السرخسي * فطواف طواف القدوم سبعة أشواط وبسعي كذا في الهداية * ولو طاف للحج والعمرة طوافين متواليين من غير أن يسعي بينهما سعيين سعيين جاز وأساء كذا في التبيين * اذا طاف القارن لعمرة ثلاثة أشواط وسعى لها ثم طاف للحجته كذلك ثم وقف بعرفة فحاطاف للحجة محسوب من طواف العمرة ويقضى شوطاً واحداً أو أتم طواف العمرة ويسعى لسعيها للحجة وجوباً للعمرة استحباباً وهو قارن كذا في محيط السرخسي * ان طاف القارن وسعى أولاً للحج ثم طاف وسعى للعمرة فالاول للعمرة والثاني للحج كذا في الجوهرية النيرة * قارن طواف لعمرة وسعى بنوى أن يكون لحجته كان سعيه عن العمرة كذا في المحيط * ولا يخلو بين الحج والعمرة كذا في الهداية * اذا رمى جرة العقبة يوم النحر يذبح دم القران وهذا الدم نك من المناسك كذا في قناتوى قاضي خان * ويحمل بالملق عندئذ لا يلزم كذا في الهداية * وان كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان افضل ثم يخلق أو يقصر كذا في قناتوى قاضي خان * والمتنع من يأتي بأعمال العمرة في أشهر الحج أو يطوف أكثر طوافها في أشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك قبل أن يلزمه بينهما المأمة كما يحجها كذا في قناتوى قاضي خان * سواء حل من احرامه الاول أو لا كذا في محيط السرخسي * وليس من شرط التمتع وجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج بل أداؤها فيها أو أداء أكثر طوافها فلو طاف ثلاثة أشواط في رمضان ثم دخل شوال فطاف الاربعة الباقية ثم حج في عامه كان متمتعاً هكذا في فتح القدير * فلو طاف المتمتع أكثر طواف عمرته قبل أشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويكون مفرداً بالعمرة ومفرداً بالحجة ولا يجب عليه الهدى كذا في الظهيرية * ولا يشترط أن يكون من عام الاحرام بالعمرة بل من عام فعلها حتى لو أحرم في رمضان وأقام على احرامه الى شوال من العام القابل ثم طاف لعمرة من القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً كذا في البحر الرائق * والامام الصحيح أن يرجع الى اهله ولا يكون العود الى مكة مستحقاً عليه كذا في المحيط * والامام الصحيح انما يكون في المتمتع الذي لا يسوق الهدى أما اذا ساق الهدى فالمأمة فاسد ولا يمنع صحة التمتع كذا في السراج الوهاج * واذا اعتمر في أشهر الحج ثم حل منها ورجع الى اهله ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً واذا اعتمر في أشهر الحج وطاف لها ثلاثة أشواط وحل ورجع الى اهله ثم رجع الى مكة وقضى ما بقي عليه من عمرته وحل وحج من عامه ذلك فهو متمتع ولو كان طاف أربعة أشواط ثم رجع والمستل بمحاله لم يكن متمتعاً كذا في محيط السرخسي * ولو اعتمر في أشهر الحج ثم عاد الى اهله قبل أن يحل منها وألم بأهله وهو محرم ثم عاد بذلك الاحرام فأنتم عمرته ثم حج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالاجماع وهو ما اذا طاف لعمرة ثلاثة أشواط أو أقل ثم عاد الى اهله وهو محرم ولو أنه رجع الى اهله بعد ما طاف أكثر الطواف لعمرة أو كله فلم يحل وألم بأهله محرماً ثم عاد وأتم بقية عمرته وحج من عامه ذلك فإنه يكون متمتعاً قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون متمتعاً كذا في الظهيرية * والمتنع على وجهين متمتع يسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى وصفة المتمتع الذي لا يسوق الهدى أن يتقدم من الميقات فيصوم بعمره ويدخل مكة ويطوف لها ويسعى ويحلق أو يقصر وقد حل من عمرته كذا في السراج الوهاج * والاحرام من الميقات ليس بشرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو أحرم بها من ديرة اهله أو غير حاجز صار متمتعاً وكذا الحلق بعد الفراغ منها ليس يحتم بل له الخيار ان شاء نحل وان شاء بقي محرماً حتى يحرم بالحج كذا في التبيين * ويقطع التلبية اذا ابتدأ الطواف وذلك عند استلام الحجر كذا في السراج الوهاج * ثم يقيم بمكة خللاً كذا في الهداية * وليست الاقامة بمكة شرطاً بل معناه أنه اذا أراد أن يقيم للحج من عامه ذلك فليقيم خللاً الى وقت احرام الحج ولو أقام بمكة حراماً جاز كذا في السراج الوهاج * فاذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد والشرط أن يحرم من الحرم أما المسجد فليس يلزم كذا في الهداية * والمسجد افضل ومكة افضل من غيرها من الحرم هكذا في فتح القدير * وهذا الوقت ليس يلزم حتى لو أحرم يوم عرفة جاز كذا في الجوهرية النيرة * ولو أحرم قبل يوم التروية جاز وهو افضل كذا في التبيين * وكلما حل فهو افضل كذا في الجوهرية النيرة * ويفعل ما يفعله الحاج المفرد غير أنه لا يطوف طواف التحية ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم بالحج طواف طواف القدوم وسعى لم يرمل في طواف الزيارة سواء رمل في طواف القدوم أو لم يرمل ولا يسعى بعده هكذا في النهاية

وفتح القدير • ويجب الدم على المتع شكر المأثم الله تعالى عليه بتيسر الجمع بين العبادتين كذا في قباوى قاضى خان • ولا يحاق رأسه حتى يذبح وان كان معسرا لا يجزئ الهدى فانه يصوم ثلاثة ايام في الحج واعما يجوز له أن يصوم ثلاثة ايام بعد احرام العمرة الى يوم عرفة ولا يجوز قبل ذلك ولا بعد يوم عرفة والافضل أن يصوم هذه الايام الثلاثة يوم عرفة ويوم التروية ويوما قبلها حتى يكون آخرها يوم عرفة كذا في الظهيرية • ولا يجوز صومها الا بنية من الليل كسائر الكفارات وهو مخير في الصوم ان شاء تابعه وان شاء فترقه كذا في الجوهرية النيرة • فاذا فعل ذلك ثم جاء يوم الحلق حلق أو قصر ثم يصوم سبعة ايام بعد ما مضت ايام التشريق عندنا كذا في الظهيرية • وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز عندنا كذا في القدورى • قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومن لم يصم الثلاثة فليس عليه صوم السبعة كذا في محيط السرخسى • ولو قدر على الهدى قبل أن يكمل صوم ثلاثة ايام أو بعد ما اكمل قبل أن يحلق أو يحلق في ايام الذبح بطل صومه ولا يحل الا بالهدى • ولو وجد الهدى بعد ما حلق وحل وقبل أن يصوم سبعة ايام صم صومه ولا يلزمه ذبح الهدى ولو صام ثلاثة ايام ولم يحل حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدى فصومه ما مضى ولا شيء عليه هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى • ولو لم يصم الايام الثلاثة لم يجزئه الصوم بعد ذلك ولا يجزئه الا الدم فان لم يجد هديا وحل فعليه دم للمتنعة ودم لاحلاله قبل ان يذبح ولا دم عليه ترك الصوم كذا في الظهيرية • واذا عجز عن الاداء أو مات أو سعى لم تجزئه الفدية انما يلزمه الدم عنه كذا في التارخانية • ولو صام مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى الى يوم النحر لم يجزئه وان هلك قبل الذبح جاز كذا في التيسين • وحكم القارون تحكم المتع في وجوب الهدى ان وجدته والصيام ان لم يقدر عليه كذا في الظهيرية • فاذا أراد المتع أن يسوق الهدى أحرم وساق هديه كذا في القدورى • وهو افضل من الاول الذي لم يسق كذا في الجوهرية النيرة • ولو كان ساق الهدى ومن ينه المتع فلما فرغ عن العمرة بداله أن لا يتع كذا في ذلك يفعل بهديه ماشاء كذا في غاية السروجى شرح الهداية • القران في حق الافاقى • افضل من التمتع والافراد والتمتع في حقه افضل من الافراد وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية هكذا في المحيط • وليس لأهل مكة تمتع ولا قران واغاليهم الافراد خاصة كذا في الهداية • وكذلك أهل المواقيت ومن دونه الى مكة في حكم أهل مكة كذا في السراج الوهاج • اذا خرج المكي الى الكوفة وقرن صح قرانه ولو خرج الى الكوفة وأهل بالكوفة واعتمر ثم حج لم يكن متعنا ولو أن المكي خرج الى الكوفة وأحرم بعمره وساق الهدى لم يكن متعنا وصح المصامع مع سوق الهدى بخلاف الكوفى كذا في المحيط • لو أحرم لعمره قبل اشهر الحج فقصاها وحلل وأقام بمكة فاحرم بعمره ثم حج من عامه ذلك لم يكن متعنا فان كان حين فرغ من الاولى خرج بجواز الميقات قبل اشهر الحج فاهل منه لعمره في اشهر الحج وحج من عامه فهو متع وان كان جاوز الميقات في اشهر الحج لم يكن متعنا الا اذا خرج الى اهله ثم اعتمر ثم حج من عامه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو متع جاوز الميقات قبل اشهر الحج أو بعدها كذا في محيط السرخسى • ولو اعتمر كوفى في اشهر الحج وأقام بمكة أو بصرة وحج من عامه ذلك صام متعنا هكذا في المتن • ولو اعتمر في اشهر الحج ثم افسدها واعتمها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متعنا ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاها قبل أن يرجع الى الميقات لا يكون متعنا في قولهم ولو قضى الفاسدة بعد ما يرجع الى الميقات يكون متعنا ولو لم يقض الفاسدة حتى رجع الى موضع لاهله المتعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون متعنا الا أن يرجع الى اهله ثم يعود محررا بالعمرة كذا في قباوى قاضى خان • هذا اذا اعتمر في اشهر الحج وفسدها ولو أنه اعتمر قبل اشهر الحج وفسدها ثم اعتمها على الفساد ولم يخرج من الميقات حتى دخلت اشهر الحج وقضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متعنا بالاجماع ولو عاد الى غير اهله ولحق بموضع لاهله التمتع والقران ثم عاد وقضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان رأى هلال شوال خارج الميقات وحلقه اشهر الحج وهو من اهل التمتع ثم عاد وقضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متعنا وان رأى هلال شوال داخل الميقات وحلقه اشهر الحج وهو ليس من اهل التمتع ووجه اليه النهى عن التمتع فلا يرتفع عنه النهى حتى يلحق باهله وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون متعنا في الوجهين هكذا في شرح الطحاوى •

ومن اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه فافسد مضمي فيه وسقط دم المتعة كذا في الهداية • ولو تمتع وضحي لم يجزئه عن المتعة كذا في الكفر

• (الباب الثامن في الجنائيات) •

وفيه خمسة فصول

• (الفصل الاول فيما يجب بالتطيب والتدهن) • الطيب كل شيء له رائحة مستأذنة وبعده العقل طيبا كذا في السراج الوهاج • قال أصحابنا الاشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة أنواع • نوع هو طيب محض معد للتطيب به كالسك والكافور والعنبر وغير ذلك يجب به الكفارة على أى وجه استعمل حتى قالوا لو داوى عنه طيب يجب عليه الكفارة • ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيبا بوجه ما كالشحم فواء كل أو اذنه أو جعل في شقاق الرجل لا تجب الكفارة • ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه أصل للطيب يستعمل على وجه التطيب ويستعمل على وجه الدواء كالزيت والشرج ويعتبر فيه الاستعمال فان استعمل استعمال الادهان في البدن يعطى لحكم الطيب وان استعمل في ما كقول أو شقاق رجل لا يعطى لحكم الطيب كذا في البدائع • ولا فرق في المنع بين بدنه وازارته وفراشه كذا في فتح القدير • فاذا استعمل الطيب فان كان كثيرا فاحشا فاقه الدم وان كان قليلا فاقه الصدقة كذا في المحيط • واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير فبعض مشايخنا اعتبروا الكثرة بالعضو والكبير نحو الفخذ والساق وبعضهم اعتبروا الكثرة بربع العضو والكبير • والشيخ الامام أبو جعفر اعتبر القليلة والكثرة في نفس الطيب ان كان الطيب في نفسه بحيث يستكره الناس ككفين من ماء الورد وكف من الغالية والمسلك يندر ما استكره الناس فهو وكثير وما لا فلا • والصحيح أن يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالعبرة بالعضو لا بالطيب حتى لو طيب به عضو كامل لا يكون كثيرا يلزمه دم وفيما دونه صدقة • وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم هكذا في محيط السرخسى • والتدين • هذا في البدن وأما الثوب والفراش اذا التزقه طيب اعتبر فيه القلة والكثرة على كل حال وكان القاروق هو العرف والافاق يقع عند المبتلى كذا في النهر الفائق • ويستوى في وجوب الجزاء بالتطيب الذكر والنسيان والطوع والصكره والرجل والمرأة هكذا في البدائع • ولو طيب جميع أعضائه فعليه دم واحد لا تحاد الجنس كذا في التيسين • وان طيب كل عضو في مجلس على حدة فعندهما عليه لكل عضو كفارة وعند محمد رحمه الله تعالى اذا كفر الاول فعليه دم آخر للثاني وان لم يكفر الاول كفاه دم واحد كذا في السراج الوهاج • وان خضب رأسه بماء يجب الدم وهذا اذا كان ما ثما وان كان لم يدا فاعليه دمان دم للتطيب ودم لتغطية الرأس كذا في الكافي • ولو خضب رأسه بالوسمة لاشئ عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداع فعليه الجزاء باعتبار انه يغلف رأسه وهذا صحيح كذا في الهداية • ولا يغسل رأسه بوسمته بالطمخى • فان غسل فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو غسل المحرم باشتان فيه طيب فان كان من رأسماء اشتانا كان عليه الصدقة وان كان سماء طيبا كان عليه الدم كذا في قباوى قاضى خان في فصل ما يجب بلبس الخيط • ولو مس طيبا فلتزقه بمقدار عضو كامل وجب الدم سواء قصد التطيب أو لم يقصد • وان كان أقل من ذلك فصدقة وان لم يلزقه فلا شيء عليه وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن اكحل بكحل مطيب مرة أو مرتين فعليه صدقة وان كان مرارا كثيرة فعليه دم كذا في السراج الوهاج • ولو كان الطيب في أعضائه متفرقة يجمع ذلك كله فان بلغ عضو كامل لا فعليه دم والافسدة ولو داوى قرحة بدوا فيه طيب ثم خرجت قرحة أخرى فداها مع الاولى فليس عليه الكفارة واحدة ما لم تبرا الاولى كذا في البحر الرائق • ولو كان الطيب في طعام طبخ وتغير فلا شيء على المحرم في أكله سواء كان توجد رائحته أولا • كذا في البدائع • وان خلطه بماء يؤكل بلا طبخ فان كان مغلوبا فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت معه رائحة كره وان كان غالبا وجب الجزاء ولو خلطه بماء يشرب فان كان غالبا قدم والا فصدقة الا أن يشرب مرارا فيجب دم هكذا في النهر الفائق • وان أكل غير الطيب غير مختلوا بالطعام فعليه الدم اذا كان كثيرا كذا في البدائع • لو دخل ميتا قد أجز فعلق شويه رائحة فلا شيء عليه لانه غير متفقع بعينه بخلاف ما لو استنبر نوبه فعلق شويه فان كان كثيرا فعليه دم وان كان قليلا فعليه صدقة لانه متفقع بعينه

قوله ودم لتغطية الرأس استشكل بقولهم ان التغطية بما ليس بعتاد لا توجب شيئا واجاب عنه في ردة المختار فراجع اه معجمه بمرادى

قوله ما لم تبرا الاولى فان برأت الاولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان كما في الباب اه بمرادى

وان لم يعلق بشئ منه فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي • ولو اذعن بدهن فان كان الدهن مطيبا كدهن البنفسج وسائر الادهان التي فيها الطيب فعليه دم اذا بلغ عضوا كاملا وان كان غيره فليس بان اذعن بزيت وشبرج فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع • واذا وجب الجزاء بالطيب فلا بد من ازالته من يده أو ثوبه فلا بد من ازالته بعد ما كفره اختلعه وفي وجوب دم آخر بقلائه واطهر القولين الوجوب كذا في البحر الرائق • ولا يلزم شئ بشم الریحان والطيب والبخار الطيبة مع كراهة شمه كذا في غاية السروجي شرح الهداية • ولو ربط مسكاً أو كافوراً أو غيرهما في طرف ازاره لم يمتنع القدية وان ربط العود فلا شيء عليه ولو كان يجدر راحته • ولا بأس أن يتعدى ذكاً عطاراً أو موضع يتجرفه الا أنه يكره اذا كان جلوسه هناك لاستنشام الرائحة ولا بأس بكل الخبيص للعزم وهو الخلواء المزفر كذا في السراج الوهاج • ولو تطيب قبل الاطعام ثم اتحل بعده من مكان الى آخر من يده فانه لا شيء عليه اتصافاً كذا في البحر الرائق

(الفصل الثاني في اللبس) • اذا لبس المحرم المحيط على الوضوء المعتاد يومه الى الليل فعليه دم وان كان اقل من ذلك فصدقة كذا في المحيط • سواء لبسه ناسياً أو عامداً علماً أو جاهلاً بختاره أو مكرهاً كذا في البحر الرائق • اذا ادخل منكبه القباء دون أن يدخل يديه في الكمين لا شيء عليه وكذا اذا لبس الطيلسان من غير أن يزره وان زر القباء أو الطيلسان يوماً لم يزره دم بخلاف ما لو عقد الرداء أو شد الازار فجعل يوماً كرهه ذلك ولا شيء عليه كذا في فتح القدير • ولو لبس المحرم المحيط أياماً فان لم يزره يوماً لم يزره يوماً ما كرهه بالاجماع وان ذبح الهدى ودام على لبسه يوماً كاملاً فعليه دم آخر بالاجماع لان الدوام عليه لبس مبتدأ الا ترى أنه لو أحرم وهو مشغل على المحيط ودام على ذلك بعد الاحرام يوماً كاملاً فعليه دم ولو زرع وعزم على تركه ثم لبس ان كفر الاول فعليه كفارة أخرى بالاجماع وان لم يكفر فعليه كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان يلبسه بالنها ويوزعه بالليل من غير أن يعزم على تركه فلا يجب عليه الادام واحد بالاجماع كذا في شرح الطحاوي • ولو لبس قميصاً بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة كذا في محيط السرخسي • ولو غطى المحرم رأسه أو وجهه يوماً فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة كذا في انطلاقة • وكذا اذا غطاه ليله كاملة سواء غطاه عامداً أو ناسياً أو ناسياً كذا في السراج الوهاج • اذا غطى ربيع رأسه فصاعداً يومه فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة هكذا ذكر في المشهور وعن محمد رحمه الله تعالى انه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر من الرأس والعنق ما ذكر في المشهور كذا في المحيط • ويكره له أن يعصب رأسه أو وجهه بغيره وان فعل ذلك يوماً كاملاً فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي • ولو عصب وضعا آخر من جسده لا شيء عليه وان كثر لكنه يكره من غير عذر كذا في فتح القدير • ولو لبس المحرم شيئاً على رأسه فان كان من جنس مالا يغطي به الرأس كالطيط والابانة وعبدل بز وضمها فلا شيء عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس من الثياب فعليه الجزاء كذا في المحيط • واذا لبس المحرم محرماً أو حلالاً لم يخطأ أو مطيباً بطيب فلا شيء عليه بالاجماع كذا في التلخيصية • ولو اضطر المحرم الى لبس ثوب فليس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة بان اضطر الى قميص واحد فليس قميصين أو قميصاً ووجه أو اضطر الى القلتسوة فليس قلتسوة وعمامة وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغيره كما اذا اضطر الى لبس العمامة أو القلتسوة فلبسهما مع القميص أو غير ذلك فعليه كفارتان كفارة الضرورة وكفارة الاختيار ولو لبس ثوباً للضرورة ثم زالت الضرورة فداوم على ذلك يوماً أو يومين فداوم في شك من زوال الضرورة لا يجب عليه الا كفارة الضرورة وان تبين بزوال الضرورة فعليه كفارتان كفارة ضرورة وكفارة اختيار كذا في البدائع • والاصل في جنس هذه المسائل ان الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابة مبتدأة بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر جنابة مبتدأة كذا في المحيط والذخيرة • والمحرم اذا مرض أو أصابه الجنى وهو محتاج الى لبس الثوب في وقت ويستغنى عنه في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم تزل عنه تلك الهلة وان زالت عنه تلك الجنى وأصابته شئ آخر أو زال عنه ذلك المرض وجا مرض آخر فعليه

كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي • ولو حضر عدو فاحتاج الى لبس الثياب فلبس ثم ذهب فزعم ثم عاد او كان العدو لم يبرح مكانه فكان يلبس السلاح فيقاتل بالنهار ويبرح بالليل فعليه كفارة واحدة ما يذهب هذا العدو • والاصل في هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها لا الى صورة اللبس كذا في البدائع

(الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار) • ان حلق رأسه من غير ضرورة فعليه دم لا يجوز له غيره كذا في شرح الطحاوي • سواء حلق في الحرم أو غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في غير الحرم لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان • وكذلك اذا حلق ربيع رأسه أو ثلثه يجب عليه الدم ولو حلق دون الربع فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي • واذا حلق ربيع بليته فصاعداً فعليه دم وان كان اقل من الربع فصدقة كذا في السراج الوهاج • وان حلق الرقبة كلها فعليه دم كذا في الهداية • وان ساق عاتة أو باطنية أو تفتها أو أحدهما فعليه دم كذا في السراج الوهاج • وان حلق من إحدى الاطمين اكثرها يجب عليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي • ولو حلق موضع الطامة كان عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان • وان اخذ من شاربه ينظر أن هذا المأخوذ كم يكون من ربع الحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل ربع الربع يلزمه ربع قيمة الشاة كذا في الهداية • واذا حلق عضواً كاملاً فعليه الدم وان حلق بعضه فعليه الصدقة أراد به القخذ والساق والابط دون الرأس والحية كذا في المحيط • وان تق من رأسه أو من اذنيه أو لحيته شعرات ففي كل شعرة كف من الطعام كذا في فتاوى قاضي خان • أصلع وشعره اقل من الربع فعليه صدقة في حلقه وان بلغ الربع فعليه دم كذا في غاية السروجي شرح الهداية • واذا خبز المحرم فاحترق بعض شعره تصدق له واذا حلق المحرم رأسه أو لحيته فاشتترها فعليه صدقة كذا في السراج الوهاج • اذا حلق رأسه واخذ لحيته وابطنيه وكل يده فان فعل ذلك في مقام واحد فعليه دم واحد وان فعل كل شئ من ذلك في مقام فعليه في كل شئ من ذلك دم وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى • وان حلق رأسه فارق ذلك دماً وهو بعد في مقام واحد ثم حلق لحيته فعليه دم آخر ولو حلق في مجلس واحد ربيع رأسه وفي مجلس آخر ربيعاً ثم وثم حتى حلق كل شئ من ربيعاً بمجلس واحد اتصافاً ما لم يكفر للاول هكذا في فتح القدير • حلق رأس محرم أو حلال وهو محرم عليه صدقة سواء كان بامر أو بغير امره طائعا كان المحلوق رأسه أو مكرهاً كذا في غاية السروجي شرح الهداية • ولو حلق الحلال رأس محرم بامر أو بغير امره كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك على المحلوق كذا في فتاوى قاضي خان • وعلى المحلوق الحلال صدقة كذا في غاية السروجي شرح الهداية • وان أخذ من شارب حلال أو قلم اظفاره أطعم ماشاء كذا في الهداية • من آخر الحلق حتى مضت أيام الضر فعليه دم وكذا القارن أو المتعق اذا أخر الذبح حتى مضت أيام الضر كذا في المحيط • فارق حلق قبل الذبح فعليه دمان دم الحلق قبل الذبح ودم القران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين • وليس للمحرم أن يقص اظفاره فاذا قص اظفاره واحدة أو رجل واحدة عن غير ضرورة فعليه دم وكذلك اذا قلم اظفاره يديه ورجليه في مجلس واحد يكفيه دم واحد • ولو قلم ثلاثة اظفار من يد واحدة أو رجل واحدة تجب عليه الصدقة ولكل ظفر نصف صاع من حنطة الا أن يبلغ ذلك دماً فينقص ماشاء • ولو قلم خمسة اظفار من يد واحدة ولم يكفر ثم قلم اظفاره الاخرى ان كان في مجلس واحد فعليه دم وان كان في مجلسين فيلزمه دمان ولو قلم خمسة اظفار من يد واحدة في مجلس واحد وحلق ربيع الرأس وطيب عضواً في مجلس واحد أو مجالس مختلفة فعليه بكل جنس دم على حدة • ولو قلم خمسة اظفار من الاعضاء الاربعة المتفرقة تجب الصدقة لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك لو قلم من كل عضو من الاعضاء الاربعة اربعة اظفار تجب عليه الصدقة وان كان حلقها ستة عشر في كل ظفر نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمة الطعام دماً فينقص منه ماشاء كذا في شرح الطحاوي • انه كسر ظفر المحرم وتعلق فانزله فلا شيء عليه كذا في الكافي • وحكم التقص والتقص والاطلاء بالانور والقلاع بالاسنان حكم الحلق كذا في السراج الوهاج • (مسائل تتعلق بالفصول السابقة) في كل موضع اذا فصل مختاراً يلزمه الدم

كاللبن والحق والتطيب والقلم اذا فعل ذلك بطلا أو ضرورة فعليه أي الكفارة ان شاء كذا في شرح الطحاوي • وذلك اما التمسك أو الصدقة أو الصوم فان اختار التمسك ذبح في الحرم كذا في المحيط • وان ذبح في غير الحرم لا يجوز عن الذبح الا اذا تصدق بجمعه على ستة مساكين على كل واحد منهم قيمة نصف صاع من الخنطة كذا في شرح الطحاوي • وان اختار الصوم صام ثلاثة ايام في أي مكان شاء كذا في المحيط • ان شاء تابع وان شاء فترق كذا في شرح الطحاوي • وان اختار الصدقة تصدق بثلاثة أصوع خنطة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والافضل أن تصدق على فقراء مكة ولو تصدق على غير فقراء مكة جاز كذا في المحيط • ويجوز فيه التملك وطعام الاباحة على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيه الا التملك كذا في البدائع والظاهرية وشرح الطحاوي •

• (الفصل الرابع في الجماع) • الجماع فيعادون الفرج واللحم والنبلة بشهوة لا تفسد الحج والعمرة أنزل أول ينزل وعليه دم كذا في محيط السرخسي • وكذا لو عاقبها بشهوة ولو أتى بهيمة فاقبلها فلا شيء عليه الا اذا أنزل فيجب عليه الدم ولا تفسد حجته ولا عمرته كذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة • وان نظر الى فرج امرأة بشهوة فامتنع لاشي عليه كالتفكير فامتنع كذا في الهداية • وكذا ان أطال النظر أو كثر وكذا في غاية السروجي شرح الهداية • وكذا الاحتلام لا يوجب شيئا سوى الغسل وان استمنى بكفه فأنزل فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج • اذا كان مفردا بحجة وجامع امرأته قبل وقوفه بعرفة وهما محرمان فسدت حجتهما اذا التقي الختانان وغابت الحشفة وعليهما المضي والاعتمام على الفساد وعلى صكل واحد منهما الدم وتجزئ الشاة في ذلك وعليهما قضاء الحجة من قابل ولا تجب عليهما العمرة كذا في شرح الطحاوي • ويستوى فيه الوطني عن نسيان وعدوا كراه ونوم ومن الصبي والمجنون كذا في محيط السرخسي • ولو كان الزوج صياحا جامع مثله فسد جهاده ولو كانت هي صبية أو مجنونة انعكس الحكم كذا في فتح القدير • ولو جامع قبل الوقوف بعرفة ثم جامع فانه ينظر ان كان في مجلس واحد لا يجب الا دم واحد وان كان في مجلسين مختلفين فعلى كل واحد منهما دمان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى • ولو جامع مرة بعد أخرى على وجه الرفض والاحلال فلا يلزمه لذلك أكثر من دم واحد سواء كان في مجلس واحد أو مجلسين متعددين كذا في شرح الطحاوي • ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجته جامع ناسيا أو عامدا كذا في فتاوى قاضي خان • ويجب على كل واحد منهما بدنة ولو جامع مرة أخرى ان كان في مجلس واحد لا تجب عليه البدنة واحدة وان كان في مجلسين تجب عليه بدنة للأول وشاة للثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي • وان كان الجماع الثاني على وجه الرفض فلا دم عليه للثاني كذا في المحيط • وان جامع بعد الحلق فعليه شاة كذا في السكاكي • ولو جامع بعد ما طاف طواف الزيارة كله أو أكثر لاشي عليه ولو طاف لها ثلاثة أشواط تجب بدنة وحجته تامة كذا في شرح الطحاوي • ولو لم يحلق حتى طاف للزيارة ثم جامع قبل الحلق فعليه شاة كذا في التبيين • وان جامع في العمرة قبل أن يطوف أربعة أشواط فسدت عمرته فبقي فيها ويقضها وعليه شاة وان جامع بعد ما طاف أربعة أشواط أو أكثر ففعله شاة ولا تفسد عمرته كذا في الهداية • واذا جامع المعتمر مرة بعد أخرى في مجلسين فعليه بالناسي شاة وكذلك لو جامع بعد ما فرغ من السعي كذا في الايضاح • هذا اذا كان قبل الحلق وان كان بعد الحلق فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي • وان كان قارنا وجامع قبل أن يطوف لعمرته فسدت عمرته وحجته وعرضي فيها وعليه حجة وعمرة من قابل وسقط دم القران كذا في المحيط • وعليه شاتان كذا في محيط السرخسي • وان جامع بعد ما طاف لعمرته قبل الوقوف فسدت حجته ولم تفسد عمرته وعليه دمان وعليه قضاء الحج من قابل وسقط عنه دم القران • وكذلك اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة أشواط وان جامع بعد ما وقف بعرفة لا تفسد عمرته ولا حجته وعليه جزور حجته وشاة لعمرته ولزم دم القران كذا في المحيط • ولو جامعها بعد ما طاف طواف الزيارة أو أكثر فلا شيء عليه الا اذا طاف طواف الزيارة قبل الحلق أو التقصير تجب عليه شاتان لبقاء الاحرام اهما جامعاً ولو جامع مرة أخرى فان كان في المجلس الأول فلا يجب عليه شيء غير ذلك وان كان في مجلس

آخر فعليه دمان وتجزئ شاتان هكذا في شرح الطحاوي • وان كان متنعافاً لم يسق الهدى مع نفسه فالجواب فيه كالجواب في المفرد بالحج والمفرد بالعمرة وان ساق الهدى مع نفسه فهو والقارن سواء في بعض الاحكام وهو سقوط دم المتعة متى جامع قبل الطواف لعمرته أو قبل الوقوف بعرفة ولزم دم الدمان متى جامع بعد الوقوف بعرفة هكذا في المحيط • والمرأة والرجل في ذلك سواء وكذا اذا جمعت نائمة أو مكرهة أو جامعها بصبي أو مجنون كذا في فتاوى قاضي خان

• (الفصل الخامس في الطواف والمسعى والرمل وري الجبل) • ولوطاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة وان كان جنباً فعليه بدنة وكذا لو طاف أكثره جنباً أو محدثاً أو الافضل أن يعيد الطواف مادام بمكة ولا ذبح عليه والاصح أن يعيد في الحدث بدناً وفي الجنابة وجوباً ثم ان أعاده وقد طاف محدثاً لا دم عليه وان أعاده بعد ايام النحر وان أعاده وقد طاف جنباً في ايام النحر لاشي عليه وان أعاده بعد ايام النحر يجب الدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالتأخير كذا في السكاكي • وتسقط عنه البدنة كذا في السراج الوهاج • ولو رجع الى أهله وقد طاف جنباً يجب أن يعود ويعود باحرام جديد وان لم يعيد ويبعث بدنة أجزأه الا أن العود هو الافضل ولو رجع الى أهله وقد طاف محدثاً ان عاد وطاف جاز وان بعث بالشاة فهو افضل كذا في التبيين • ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فادونها فعليه شاة ولو رجع الى أهله أجزأه أن لا يعود ويبعث بشاة كذا في الهداية • ولو طاف الاقل من طواف الزيارة محدثاً ان رجع الى أهله تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من خنطة الا اذا بلغت قيمتها ما فاته نقص منها ما شاء ولو طاف أقله جنباً ورجع الى أهله يجب الدم وتجزئ الشاة وان كان بمكة فأعاده طاهر اسقط ما وجب عليه • وعند أبي حنيفة رحمه الله ان أعاده في ايام النحر سقط وان أعاده بعد ما تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من خنطة هكذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة • ولو طاف طواف الزيارة وفي نوبة نجاسة أكثر من قدر الدرهم اجزأه ولكن مع الكراهة ولا يلزمه شيء كذا في المحيط • ومن طاف طواف الصدر محدثاً فعليه صدقة وهذا هو الاصح • وان طاف أقله محدثاً فعليه صدقة في الروايات كلها وتسقط بالاعادة بالاجماع كذا في السراج الوهاج • ولو طاف طواف الصدر كله جنباً أو أكثره يجب عليه الدم وتجزئ الشاة ان كان رجع الى أهله وان كان بمكة وأعاده سقط ولا يجب عليه للتأخير شيء بالاتفاق • ولو طاف أقله جنباً ان رجع الى أهله تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من الخنطة وان كان بمكة وأعاده سقط بالاجماع كذا في شرح الطحاوي • في باب الحج والعمرة • ولو ترك طواف الصدر أو أكثره تجب عليه شاة ولو ترك ثلاثة أشواط من طواف الصدر فعليه أن يطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بزر كذا في السكاكي • اذا طاف للزيارة جنباً وجبت عليه الاعادة فان طاف للصدر في آخر ايام التشريق على الطهارة وقع طواف الصدر عن طواف الزيارة وصار طواف الصدر فيجب عليه دم وتركه وهذا بخلاف ما يجب عليه دم آخر لتأخير طواف الزيارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط • ولو طاف طواف الزيارة محدثاً أو طواف الصدر في آخر ايام التشريق طاهر فعليه دم هكذا في التبيين • وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف طواف الصدر جنباً فعليه دمان في قولهم دم طواف الزيارة ودم طواف الصدر وان ترك كلا الطوافين فهو حرام على النساء أبدأ وعلى أن يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه دم لتأخير طواف الزيارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لانه غير موقت • واذا ترك طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر وطواف الصدر يكون للزيارة وعليه ترك طواف الصدر دم وان ترك من طواف الزيارة أكثره بأن طاف ثلاثة أشواط وطاف طواف الصدر كانت أربعة أشواط من طواف الصدر لطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ودم ترك أربعة أشواط من طواف الصدر في قولهم فان ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فعليه صدقة للتأخير وصدقة ترك الثلاثة من طواف الزيارة وان ترك من كل واحد منهما أربعة أشواط صار الكل للزيارة وهي ستة أشواط وعليه ترك الباقي من طواف الزيارة ودم وترك طواف الصدر ودم وان طاف لكل واحد منهما أربعة أشواط فان نقصان طواف الزيارة يجب بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة أربعة أشواط ولم يطف للصدر ويجوز رجه

عندنا وعليه شاة شاة نقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة ترك طواف الصدر يبعث به ما في ذبحان في العام الثاني يبيح كذا في قساري قاضي خان * ومن طاف طواف القدوم بمكة فاعليه صدقة وان كان جنباً فعليه شاة كذا في السراج الوهاج * وذكر في غاية البيان ان طواف محمد نوسي ورمل عقبيه فهو جائز والافضل ان يعيدهما عقيب طواف الزيارة وان طاف له جنباً نوسي ورمل عقبيه فانه لا يعتد به ويجب عليه السعي عقيب طواف الزيارة ويرمل فيه كذا في البحر الرائق * اذا طاف للعمرة محدثاً أو جنباً فادام بمكة يعيد الطواف فان رجع الى أهله ولم يعدف في المحدث تاركة الشاة وفي الخب تكفيه الشاة استحساناً كذا في المحيط * ومن طاف لعمرته وسعي على غير وضوء فادام بمكة يعيدهما فاذا أعادهما لا شيء عليه فان رجع الى أهله قبل أن يعيد فعله دم ترك الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل بادهاء الركن وليس عليه في السعي شيء وكذا اذا أعاد الطواف ولم يعيد السعي في الصحيح كذا في الهداية * وان طاف للزيارة وعورته مكشوفة أعاد ما دام بمكة وان لم يعيد فعله دم كذا في الاختيار شرح المختار * ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وجهه تام كذا في القدوري * وان سعى جنباً أو حائضاً أو نساء فسعى به صحيح وكذا الواسعي بعد ما حل وجامع وكذا بعد الاشر كذا في السراج الوهاج * ولو طاف راحلاً أو محملاً أو سعى بين الصفا والمروة راحلاً أو محملاً ان كان ذلك من عذر يجوز ولا يلزمه شيء وان كان من غير عذر فادام بمكة فانه يعيد واذا رجع الى أهله فانه يربق لذلك ما عندنا كذا في المحيط * ومن أقاض من عرفات قبل الامام وقبل الغروب فعليه دم أما بعد الغروب فلا شيء عليه فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح وان عاد بعد الغروب لا يسقط في ظاهر الرواية لا فرق بين أن يقض باختياره أو نذبه بغيره هكذا في السراج الوهاج * ومن ترك الوقوف بمزدلفة فعليه دم كذا في الهداية * ولو ترك الجمار كلها أو روى واحدة أو جرة العقبة يوم النحر فعليه شاة وان ترك أقلها تصدق لكل حصة نصف صاع الا أن تبلغ قيمته شاة فينقص ما شاء كذا في الاختيار شرح المختار * ويجب شاة تأخير التمسك عن مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق رأسه سواء كان الحلق للحج أو للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويجب دمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتقديم القارن والمتع الحلق على الذبح وعندهما يلزمه دم واحد هكذا في البحر الرائق

(الباب التاسع في الصيد)

الصيد هو الحيوان المستع المتوحش في أصل الخلقة وهو نوعان يري وهو ما يكون تولده وتناهي البر ويحري وهو ما يكون تولده في الماء لان المولود هو الاصل والتعش بعد ذلك عارض فلا يغير به ويحرم الاول على الحرم دون الثاني كذا في التبيين * ان قتل محرم صيداً فعليه الجزاء كذا في المتون * ويستوي في ذلك العامد والتاسي والخاطي والمبتدئ يقتل الصيد والعائد الى قتل صيد آخر هكذا في السراج الوهاج * والمبتدئ في الحج والعائد فيه سواء كذا في التبيين * والمولود والمباح سواء كذا في المحيط * والجزاء قيمة الصيد بان يقوم عدلان في المكان الذي قتل فيه في زمان القتل لاختلاف القيم باختلاف الاماكن والازمنة وان كان في بزية لا يباع فيها الصيد يعتبر أقرب المواضع منه مما يباع فيه هكذا في التبيين * ثم هو بخير في القيمة ان شاء اشترى بها ما يذبحه ان بلغت القيمة هدداً وان شاء اشترى طعاماً وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بزا أو صاعاً من تمر أو شعيراً وان شاء صام كذا في الكافي * فان اختار الصوم قوم المقتول طعاماً وصام عن كل نصف صاع يوماً وان فضل من الطعام أقل من نصف صاع كان مخيراً ان شاء صام عنه يوماً وان شاء أخرج طعاماً كذا في الايضاح * وان كان الواجب دون طعام مسكين فاما أن يطعم القدر الواجب أو يصوم يوماً كاملاً كذا في الكافي * وان اختار الذبح فعليه الذبح في الحرم والتصديق بطعمه على الفقراء ويجوز الاطعام في أي موضع شاء وكذا الصوم هكذا في التبيين * وان ذبحه في الخل لم يجزئه عن الهدى وأجزأ عن الطعام اذا تصدق بلحمه على الفقراء على كل فقير قدر قيمة نصف صاع من حنطة اذا بلغ قيمته والا فيكمل واذا سرق لحمه بعد الذبح وقد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله وان كان الذبح خارج الحرم فعليه بدله هكذا في المحيط * وان اختار الهدى ونضل منه شيء لا يبلغ الهدى فهو بالخيار في الفضل ان شاء صام عن كل نصف صاع من برجمو ما وان شاء تصدق به وآتى كل

مسكين نصف صاع وان شاء تصدق بالبعض ويصوم بالبعض وعلى هذا لو بلغت قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأذى بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين الثلاث كذا في التبيين * ولو قتل الحرم صيداً في الحرم فعليه ما على الحرم الذي كان خارج الحرم ولا يجب عليه شيء لاجل الحرم كذا في النهاية * الحلال اذا قتل صيداً في الحرم فحكمه على ما ذكر الا أن الصوم لا يجوز فيه والقارن اذا قتل صيداً فعليه جزاء كذا في شرح الطحاوي * ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز قيمته شاة وان صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه وكذا اذا صال الصيد كذا في السراج الوهاج * الحرم اذا قتل بازياعه لما فاته تجب عليه قيمته بازياعه مع ما بالغة ما بلغت لصاحبه وتجب عليه قيمته غير معلم لله تعالى وكذا في كل صيد مملوك قد ألق وعلم فقتله تجب عليه قيمته معلم لصاحبه وغير معلم لله تعالى كذا في شرح الطحاوي * وكذا لو ألق حلال صيداً مملوكاً في الحرم معلماً كذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد * محرم جرح صيداً فان مات منه يضمن قيمته وان برئ منه ولم يبق له أثر لا يضمن وان بقي له أثر يضمن النقصان وان لم يعلم أنه مات أو برئ في الاستحسان يلزمه جميع القيمة هكذا في محيط السرخسي في قتل الحرم الصيد * فان وجد بعد الجرح ميتاً وعلم أن موته كان بسبب آخر ضمن الجرح فقط كذا في التهر الفائق * ولو جرح صيداً أو تفشعره أو قطع عضواً منه ضمن ما نقصه ولو تفشعر بش طائراً أو قطع قوائم صيداً فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كاملة كذا في الهداية * محرم كسر بيضة من بيض الصيد فان كانت مذرة فلا شيء عليه وان كانت صحيحة ضمن قيمتها عندنا كذا في النهاية * وكذا اذا شوى بيض صيداً كذا في المحيط ومحيط السرخسي * ولو جرح صيداً فكفر ثم قتل كفرة أخرى ولو لم يكفر حتى قتلته لم يمت كفارة بالقتل ونقصان بالجراحة كذا في المحيط * وان قتل الصيد بعد ما أخرجه من حيز الامتناع هل يجب عليه جزاء آخر قال في الوجيز لا يجب عليه اذا كان قبل أن يؤذى الجزاء كذا في السراج الوهاج * حلال جرح صيد الحرم ثم ازدادت قيمته بشعر أو بدن فمات من الجراحة ضمن نقصان الجراحة وقيمته يوم مات وان انتقصت قيمته بشعر ثم مات ضمن قيمته يوم جرح ولو أذى الجزاء ثم ازدادت قيمته في الحرم بشعر أو بدن ثم مات من الجرح ضمن الزيادة كما قبل التكفير * محرم جرح صيداً في الخل ثم حل من الاحرام فزاد شعراً أو بدناً ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان قُودى قبل الزيادة لا يضمنها فان كان محرم ما بعد ضمن الزيادة بعد القداء وان كان الصيد في يده فقدى ثم مات ضمن قيمته مستقبلية يوم مات * حلال جرح صيد الحرم ولم يخرج من الصيدية وجرح حلال آخر مثل ذلك ومات منه ما فعل في الاول ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصه جرحه وهو جرح وما بقي من قيمته فعليه ما نقصان فان قطع الاول يده أو رجله وأخرجه من الصيدية ثم قطع الاخر يده أو رجله ضمن الاول قيمته كاملة مات أو لا وضمن الثاني ما نقصه بقطعه فان مات ضمن الثاني نصف قيمته وبه الجنايتان ولو زاد بينهما ضمن الاول ما نقصته جنايته غير زائدة وقيمته زائدة يوم مات وبه الجناية الثانية وضمن الثاني ما نقصته جنايته زائدة ونصف قيمته يوم مات وبه الجنايتان ولو قتل الثاني أو فاضأ عينه ضمن كل قيمته وبه الجناية الاولى ولو جرحه الاول غير مستمك والثاني قطع يده أو رجله ومات منه ما ضمن الاول ما نقصته جنايته صحياً ونصف قيمته وبه الجنايتان وضمن الثاني قيمته وبه جرح الاثر لمات أو لا وكذا لو كانا محرمين الا في نصف القيمة كذا في الكافي * المحرمان اذا قتل صيداً في الخل أو في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وكذلك لو اشترك عشرة من المحرمين في قتل صيد فعلى كل واحد منهم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوي * ولو كان شريك المحرم صيداً أو كافر الاشياء على الصبي والكافر وعلى المحرم جزاء كامل * حلال قتل صيداً في الحرم بضربة كان على كل واحد نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة قسم القرم على عدد الرؤوس وان ضربه أحد هماً ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهما ما نقصه ضربه ثم على كل واحد منهما نصف قيمته مضرباً بضربتين ولو كان شريك الحلال محرماً كان على المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف قيمته مضرباً بضربتين * حلال اصطاد صيداً في الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الاخذ على القاتل بما غرم كذا في قساري قاضي خان * ولو أن خلا لا وفارنا قتل صيداً في الحرم فعلى الحلال نصف الجزاء وعلى القاتل جزاء أن ولو أن خلا لا وفارنا

ولو أرسل في الحرم كلبا على ذئب وأصاب صيدا أو نصب شبكة للذئب ووقع فيها صيد لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضى خان • ولو نفر بتفريده فوق في بئر أو صدم على شيء فعليه الجزاء وكذا لو كان واكبا أو ساقا أو قاعا فأنقذت الذئب يدها أو رجلها أو فمها صيدا فعليه الجزاء كذا في معراج الدراية • ومن أخرج طيبة من الحرم فولدت أولادا لمخات هي وأولادها فعليه جزاؤه • حلال أخرج طيبة من الحرم وجب عليه إرسالها وتكون مضمونة عليه إلى أن تصل إلى الحرم فإن ولدت أو زادت في بدنها أو شعرها قبل وصولها إلى الحرم فماتت قبل التكفير ضمن الكل وبعد التكفير ضمن الأصل دون الزيادة ولو باعها فولدت في يد المشتري أو زادت في بدنها أو شعرها ثم مات الكل إن لم يكن البائع أدى جزاءها ضمن الكل وإن كان أدى جزاءها ثم حدث الولد والزيادة ضمن الأصل دون الولد والزيادة كذا في غاية السروحي • ومن قتل قلة تصدق بمائها مثل كف من طعام وهذا إذا أخذ القملة من بدنه أو رأسه أو نوبه أما إذا أخذها من الأرض فقتلها فلا شيء فيه سواء قتل القملة أو ألقاها على الأرض وإن قتل قتلين أو ثلاثا تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من خنطة وكما لا يجوز أن يقتل القمل لا يجوز أن يدفعه إلى غيره ليقبله فإن فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز له أن يشترى القمل ولا أن يلقى ثيابه في الشمس ليموت القمل ولا أن يغسل ثيابه ليموت القمل فإن ألقى ثيابه في الشمس فمات منه القمل فعليه نصف صاع إذا كان كسيرا فإن ألقى ثيابه في الشمس للتخفيف فمات منه شيء ولم يكن ذلك من ثيابه فلا شيء عليه وإن دفع نوبه إلى حلال ليقبله فقتله فعلى الأمر الجزاء ولو أشار إلى قلة فقتلها المدلول كان عليه جزاؤها ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والحدأة والغراب الأبقع وهو ما يأكل الجيف أما ما يأكل الزرع فهو صيد ولا شيء في الحبة والعقرب والقارة والزبور والنمل والسرطان والذباب والبق والبعوض والبرغوث والقراد والسلحفاة ولا شيء في هوائ الأرض كالقنفذ والخنفساء كذا في فتاوى قاضى خان • وكذا الحلم والوزغ وصباح الليل كذا في السراج الوهاج • والضبع والتعلب الذي لا يتدنى بالأذى غاليا فقتله ولا شيء عليه كذا في غاية السروحي • المحرم ممنوع من قتل صيد البر إلا القواسق وهي التي تنبذ بالأذى كذا في الجامع المصنف لقاضى خان • وللعمرم ذبح شاة وبقرة وبغير ذبابة وبط أهلى كذا في الكنز • (واعلم أن شجر الحرم أنواع أربعة) • ثلاثة منها يحل قطعها والاتقاع بها من غير جزاء وهي كل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة أنبتة الناس وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة نبتت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس وواحد منها لا يحل قطعه ولا الاتقاع به فإذا قطعه رجل فعليه الجزاء وهو كل شجرة نبتت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت الناس ويستوى في هذا الواحد أن يكون مملوكا لآدم أو لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه ثم غيلان فقطعهما إنسان فعليه قيمتهما لهما وكذا عليه قيمة أخرى لحق الشرع هكذا في المحيط • إذا قطع شجر الحرم وهو رطب في حد النماء والزيادة فإذا كان القاطع محتاطا بالشرائع أن اشتري قيمته طعاما تصدق على الفقراء على كل مسكن نصف صاع من خنطة في أى مكان شاء وإن شاء اشتري بها هديا ويذبح في الحرم ولا يجوز فيه الصوم سواء كان محرما أو حلالا أو قارنا فإذا أدى قيمته بكماله الاتقاع بالمقلوع ولو باع يجوز بيعه ويصدق بقيته وما كان ليس من أنصاف الحرم وخرج من حد النماء والزيادة فلا بأس بقطعه والاتقاع به كذا في شرح الطحاوى • ولو قطع الشجرة فالمعتبر أصلها دون أغصانها فإن كان أصلها في الحرم وأغصانها في الحل فهي من شجر الحرم وإن كان بعض الأصل في الحرم وبعضه في الحل فهي من شجر الحرم احتياطا ويجوز أخذ الورق من شجر الحرم ولا ضمان فيه إذا كان لا يضرب بالشجر كذا في السراج الوهاج • ولو قطع شجرة في الحرم ففقرم قيمتها ثم غرسها مكانها ثم نبتت ثم قطعها ثانيا فلا شيء عليه لأنه ملكها بالضممان كذا في البحر الرائق • ولو اشتراك في قطع شجرة الحرم محرمان أو حلالان أو محرر وحلال فعليه ما قسمه واحدة كذا في غاية السروحي • وإن احتش حشيش الحرم وهو رطب وجبت عليه قيمته ولا شيء عليه في أخذ الباب كذا في شرح الطحاوى • ولا يرى حشيش الحرم ولا يقطع إلا الأذن ولا بأس بأخذ الكفاة في الحرم كذا في الكافي

(الباب العاشر في مجاوزة الميقات بغير إحرام)

إذا دخل الأفاقي مكة بغير إحرام وهو لا يريد الحج والعمره فعليه لدخول مكة ما حجة أو عمره فإن أحرم بالحج

أو بالعمره

أو بالعمره من غير أن يرجع إلى الميقات فعليه دم لترك حق الميقات • وإن عاد إلى الميقات وأحرم فهذا على وجهين فإن أحرم بحجة أو عمره عماله خرج عن العهدة وإن أحرم بحجة الإسلام أو عمره كانت عليه إن كان ذلك في عامه آخره عماله لم يدخل مكة بغير إحرام استحسانا كذا في المحيط • وكذا إذا حج من عامه ذلك حجة تذرهما هكذا في النهاية • وإن تجوزت السنة وباقي المسألة بحالها لم يجزئه عماله لم يدخل مكة بغير إحرام كذا في المحيط في بيان مواقيت الإحرام • ومن جاوز الميقات وهو يريد الحج والعمره غير محرم فلا يخلو إما أن يكون أحرم داخل الميقات أو عاد إلى الميقات ثم أحرم فإن أحرم داخل الميقات يتطهر إن خاف فوت الحج متى عاد فإنه لا يعود ويغضى في إحرامه ولزمه دم وإن كان لا يخاف فوات الحج فإنه يعود إلى الوقت وإذا عاد إلى الوقت فلا يخلو إما أن يكون حلالا أو محرما فإن عاد حلالا لم أحرم سقط عنه الدم وإن عاد إلى الوقت محرما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن لم يسقط عنه الدم وإن لم يلبس لباسا لا يسقط عنه دم ما يسقط في الوجهين • ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر أقرب منه وأحرم جاز ولا شيء عليه ولو جاوز الميقات ويريد بستان بني عامر دون مكة فلا شيء عليه • كوفي جاوز الميقات بغير إحرام وأهل بعمره ثم أهل بحجة فهذا على أوجه أما أن يحرم بالعمره أولا ثم بالحجة أو أحرم بالحجة أولا ثم بالعمره من الحرم أو قرن بينهما فإن أحرم بالعمره ثم بالحجة أو قرن بينهما فعليه دم واحد استحسانا وإن أحرم بالحجة أولا ثم بالعمره من الحرم فعليه دمان أحدهما لترك إحرام الحج من الوقت والثاني لترك إحرام العمره من الحل • رجل جاوز الميقات فأحرم بحجة فأفسدها وفاته حجة فقتلها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت وإذا جاوز الميقات بغير إحرام ثم أذن له ماله أن يحرم فأحرم لزمه دم الوقت إذا اعتق وأما الكافر فدخل مكة ثم أسلم ثم يحرم فلا شيء عليه وكذلك الغلام يجاوز ثم يحرم ويحرم بمنزلة الكافر كذا في محيط السرخسي • ولو جاوز الميقات فأصدا مكة بغير إحرام من أراقه فماتت عليه لكل مرة ما حجة أو عمره فإن خرج من عامه ذلك إلى الميقات فأحرم بحجة الإسلام أو غيرهما سقط عنه ما وجب عليه لأجل المجاوزة الأخيرة ولا يسقط عنه ما وجب عليه لأجل المجاوزة قبلها لأن الواجب قبل الأخيرة صابرا فلا يسقط إلا بتعيين النية كذا في شرح الطحاوى في باب ذكر الحج والعمره • مكى • خرج من الحرم يريد الحج وأحرم ولم يعد إلى الحرم حتى وقف بعرفة فعليه شاة وإن لم يشتغل بأعمال الحج حتى عاد إلى الحرم إن عاد مليا سقط عنه الدم بلا خلاف وإن عاد غير مليا لا يسقط عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في التتارخانية • وإن خرج المكى إلى الحل لحاجة ثم أحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فلا شيء عليه • والمتعم إذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فأحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فعليه دم فإن رجع إلى الحرم محرما عندهما ومحرما مليا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سقط عنه الدم وإن رجع إلى الحرم وأهل منه قبل الإحرام فلا شيء عليه بالاتفاق كذا في غاية السروحي شرح الهداية

(الباب الحادى عشر في إضافة الإحرام إلى الإحرام)

يجب أن يعلم بان الجمع بين إحرامى الحج أو إحرامى العمره بدعة ولكن إذا جمع بينهما الزمان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تلزمه أحداهما إلا أنه لا بد من رفض أحدهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فإذا فرغ من الأولى في فصل الحج بقضى الثانية في العام الثاني وفي فصل العمره بقضى الثانية في ذلك العام لأن تكرار العمره في سنة واحدة جائز بخلاف الحج وكذلك بناء أعمال العمره على أعمال الحج بدعة وأما بناء إحرام الحج على إحرام العمره فليس بدعة حتى أن من أحرم بحجة وطاف لها شوطا ثم أهل بعمره رفض العمره كذا في المحيط • ولزمه دم الرقص وقضاء العمره كذا في النهاية • ولو أحرم بحجة ثم أحرم بعمره قبل أن يطوف للعبة شوطا فإنه لا يرفض العمره كذا في المحيط • قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا أحرم المكى بعمره وطاف لها شوطا ثم أحرم بالحج فإنه يرفض الحج وعليه رفضه دم وعليه حجة وعمره كذا في الهداية • ولو أحرم بالعمره ثم بالحج ولم يأت بشيء من أفعال العمره فإنه يرفض العمره اتفاقا هكذا في الكافي • فان طاف لعمرته أربعة أشواط ثم أحرم بالحج رفض الحج بلا خلاف وعليه دم بالرفض أي ما رفضه إلا أن في رفض العمره قضاؤها وفي رفض الحج قضاءها وعمره وان مضى عليها

اجزاء وعليه دم بجمع بينهما كذا في الهداية • كوفي • أحرم بالحج ثم أحرم بعمره لزمناه ويصير بذلك قارنا
لكنه أساء فلو وقف بعرفات ولم يأت بأعمال العمرة فهو رافض لعمرته فان توجه إليها لم ترتفع حتى يقف
فان طاف للحج التحية ثم أحرم له مرة لزمناه ولو مضى عليها جاز وعليه دم بجمعه بينهما وهو دم كفارة لانسك
ويستحب أن يرفض عمره كذا في الكافي • وإذا أحرم بحج وفرغ منه ثم أحرم بحج آخر يوم النحر لزمه
الناسي ثم ان كان حلق في الحج الاول قبل أن يحرم بالناسي فلا شيء عليه وان كان لم يحلق بينهما فعليه دم سواء
حلق بعد الاحرام الثاني أو لم يحلق كذا في التبيين • ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه
دم للاحرام قبل الوقت وهو دم جبر وكفارة كذا في الهداية • الحاج اذا أهل بعمرته في يوم النحر أو أيام
التشريق لزمته ويلزمه رفضها فان رفضها يجب دم لرفضها وعمره مكنتها وان مضى عليها جاز وعليه دم
كفارة • وإذا حلق للحج ثم أحرم لرفضها كذا ذكر في الاصل وقال مشايخنا يرفضها وان فاته الحج
ثم أحرم بعمرته رفضها وان أحرم بحج رفضه أيضا وإذا رفض لزمه الدم وعليه في العمرة فضاؤها وفي الحج
عمره وجهه كذا في الكافي

(الباب الثاني عشر في الاحصار)

المحصر من أحرم ثم منع عن مضى في موجب الاحرام سواء كان المنع من العدو أو المرض أو الجنس أو الكسر
أو القرح أو غيرها من الموانع من اتمام ما أحرم به حقيقة أو شرعا وهذا قول اصحابنا رحمه الله تعالى كذا
في البدائع • وحديث المرض الذي ثبت به الاحصار عندنا أن يقعه عن الذهاب والركوب الا زيادة مرض
والعدو ينظم المسلم والكافر والسبع هكذا في السراج الوهاج • لو سرق نفقته أو هلكت راحلته
فان كان لا يقدر على المشي فهو محصر وان كان يقدر على المشي فليس بمحصر وإذا أحرمت ولا زوج لها ومعهما
محرم فبات محرمهما وأحرمت ولا محرم معها ولكن معهما زوجها فبات زوجها فانه محصر هكذا في البدائع •
وإذا مات محرم المرأة في الطريق وبينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا فهي بمنزلة المحصر وكذا اذا ماتت
تطوعا بغير إذن زوجها فانه من الذهاب فهي بمنزلة المحصر وكذا العبد والامة اذا أحرم جازلوا لهما أن
يحللها ما ويكونان محصرين كذا في السراج الوهاج • وان أحرمت بحجة الاسلام ولا محرم لها ولا زوج فهي
محصرة وان كان لها محرم وزوج ولها استطاعة عند خروج أهل بلدها فليست بمحصرة وان كان لها زوج
ولا محرم معها فانه الزوج فهي محصرة وهل الزوج أن يحلها روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان له أن
يحلها ثم الاحصار كما يكون عن الحج يكون عن العمرة عند عامة العلماء (وأما حكم الاحصار) فهو أن يعث
بأهله أو يئتمنه ليشترى به هديا ويذبح عنه وما لم يذبح لا يحل وهو قول عامة العلماء سواء شرط عند الاحرام
الاحلال بغير ذبح عند الاحصار أو لم يشترط ويجب أن يواعد بما يعلم ما يذبح عنه فيحل بعد الذبح ولا يحل قبله
حتى لو فصل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدي يجب عليه ما يجب على المحرم اذا لم يكن محصرا •
وأما الحلق فليس بشرط التحلل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان حلق بفسن كذا في البدائع •
المحصر اذا كان لا يجد الهدي ولا عنه لا يحل بالصوم عندنا كذا في السراج الوهاج • ان حل في يوم وعده على
ظن انه ذبح هديه عنه في ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه كان محرما وعليه دم لاحلاله قبل وقته ولو ذبح الهدي
قبل يوم الوعد جاز استخسانا كذا في غاية السروجي شرح الهداية • ثم اذا تحلل المحصر بالهدي وكان مفردا
بالحج فعليه حجة وعمره من قابل وان كان مفردا بالعمرة فعليه عمرة مكانها وان كان قارنا فانه يتصل بذبح
هدين وعليه عرتان وجهه كذا في المحيط • ولو بعث هدين وهو مفرد فانه يحل من احرامه بذبح الاول منهما
ويكون الاخر تطوعا وان كان قارنا لا يحل الا بذبحهما كذا في البدائع • ولو بعث هدي واحد لتحلل عن الحج
ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما كذا في التبيين • ولو بعث هدين ولم يبعث أحدهما للحج
أو للعمرة لم يضره كذا في محيط السرخسي • وان دخل قارنا فطاف لعمرته وجهته فخرج فاحصر قبل أن
يقف بعرفة فانه يبعث الهدي ويحل به وعليه حجة وعمره مكان حجة وليس عليه عمرة مكان عمرة وعليه دم لتقصيره
فغير الحرم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى • والمحصر اذا قضى حجه في عامه فلا عمرة كذا

قوله أو القرح هو عرض السلاح
كأن القاموس اه

في غاية السروجي شرح الهداية • ولو أحرم بشي لا ينوي حجة ولا عمرة ثم أحصر يحل بهدي واحد وعليه عمرة
استخسانا • ولو أحرم بشي وسماه نفسه وأحصر يحل بهدي واحد وعليه حجة وعمره كذا في البدائع •
ولو أحرم بمجتين أو عرتين ثم أحصر يتحلل بدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هدي واحد كذا
في غاية السروجي شرح الهداية • ومن أهل بعمرتين وسارا إلى مكة ليؤدبهما فان أحصر يلزمه هدي
واحد من عمره واحدة ولو لم يسر حتى أحصر لزمه هديان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه عرتان
عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى • محصر بعث بالهدي ثم زال الاحصار فان علم أنه يدرك الهدي والحج
لزمه الذهاب وان لم يعلم أنه يدركهما لا يلزمه وان علم أنه يدرك أحدهما فان كان يدرك الهدي دون الحج لا يلزمه
الذهاب وان كان يدرك الحج دون الهدي يلزمه الذهاب قياسا ولا يلزمه استخسانا كذا في محيط السرخسي •
وإذا أدرك هديه صنع به ما شاء كذا في المحيط • المفرد بالحج اذا تحلل ثم زال الاحصار عنه فاحرم وجع من
عامه فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه كذا في غاية السروجي شرح الهداية • رجل أحصر بحجة أو عمرة
فبعث هدي الاحصار ثم زال الاحصار وحدث احصار آخر فان علم أنه يدرك الهدي ونوى أن يكون
للاحصار الثاني جاز وحل به وان لم ينو حتى يغرم بجزئه كذا في محيط السرخسي • ومن وقف بعرفة
ثم أحصر لا يكون محصرا ومن أحصر بعمرة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر هكذا في التبيين •
قال الجصاص هو الصحيح هكذا في البدائع • وان قدر على أحدهما فليس بمحصر لانه اذا قدر على الوقوف
أمن من القوات وأما اذا قدر على الطواف فلان فاته الحج يتحلل به هكذا في التبيين • ومن أحصر بعد
الوقوف حتى مضت أيام التشريق فعليه ترك الوقوف بمنزلة دم ولترك الرمي دم وبطوف طواف الزيارة وعليه
لتأخير دم وتأخير الحلق دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليس لتأخير الحلق والطواف شيء كذا
في المحيط • هدي الاحصار لا يجوز ذبحه الا في الحرم عندنا ويجوز ذبحه قبل يوم النحر وبعده عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وأجمعوا أن هدي الاحصار عن العمرة يجوز ذبحه في أي وقت كان
بعد أن كان في الحرم هكذا في السراج الوهاج

(الباب الثالث عشر في قوات الحج)

من أحرم بالحج فرضا كان أو مندورا أو تطوعا صحبها كان أو فاسدا سواء طرأ فساده أو انقضى فاسدا كما اذا
أحرم بمعاملة وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم التخرقة فانه الحج وعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل
ويقضي من قابل ولا دم عليه كذا في الهداية • وان كان فاته الحج قارنا فانه يطوف للعمرة ويبسح لها
ثم يطوف طوافا آخر لقوات الحج ويسعى له ويحلق أو يقصر وقد بطل عنه دم القران ويقطع التلبية اذا أخذ
في الطواف الذي يتحلل به كذا في البدائع • وان كان فاته الحج متعاقدا ساق الهدي بطل غنمه ويصنع
بهديه ما شاء كذا في المحيط • اختلف اصحابنا في ما يتحلل به فاته الحج من الطواف أنه يلزم ذلك باحرام الحج
أو باحرام العمرة قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى باحرام الحج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى باحرام
العمرة وينقلب احرامه احرام العمرة كذا في البدائع • وفائدة هذا الاختلاف تطهر فيما اذا أحرم
بحجة أخرى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرفضها حتى لا يصير محرما بمجتين وعند أبي يوسف رحمه
الله تعالى لا يرفضها بل يضي فيها كذا في المحيط • وليس على فاته الحج طواف الصدر كذا في فتاوى
قاضي خان

(الباب الرابع عشر في الحج عن الغير)

الاصل في هذا الباب أن الانسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوما أو صدقة أو غيرها كالخج
وقراءة القرآن والأذكار وزيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصلحاء
وتكفين الموتى وجميع انواع البر كذا في غاية السروجي شرح الهداية • (العبادات ثلاثة انواع) • مالية
مخضة كالزكاة وصدقة النظر • وبدنية مخضة كالصلاة والصوم • ومركبة منهما كالخج • والاناية
تجري في النوع الاول في حالتي الاختيار والاضطرار ولا تجزى في النوع الثاني وتجزى في النوع الثالث عند

الحج كذا في الكافي • ولما أوزن النبيلة في الحج شرائط • (منها) أن يكون المحجوج عنه عابرا عن الاداء
بنفسه وله مال فان كان قادرا على الاداء بنفسه بأن كان صحيح البدن وله مال أو كان فقيرا صحيح البدن لا يجوز حج
غيره عنه (ومنها) استدامة الحج من وقت الاحجاج الى وقت الموت هكذا في البدائع • حتى لو أوجع عن
نفسه وهو مريض يكون مراحى فان مات أجزأه وان تعافى بطل وكذا لو أوجع عن نفسه وهو مجنون • كذا
في التبيين • فان أوجع الرجل الصحيح عن نفسه رجلا ثم عجز لم تجزئه الحجة كذا في السراج الوهاج • وانما شرط عجز
الموتوب للحج القرض لا للنفق كذا في الكنز • ففي الحج النفل تجوز النيابة حالة القدرة لان باب النفل اوسع كذا
في السراج الوهاج • (ومنها) الامر بالحج فلا يجوز حج الغير عنه بغير امره الا الوارث يحج عن مورثه بغير امره
فانه يجزئه (ومنها) نية المحجوج عنه عند الاحرام والافضل أن يقول بلسانه لبيك عن فلان (ومنها) أن يكون
حج المأمور به المحجوج عنه فان تطوع الحاج عنه بماله نفسه لم يجز عنه حتى يحج بماله وكذا اذا أوصى أن يحج
بماله ومات فمات عنه وارثه بماله نفسه كذا في البدائع • واذا دفع الى رجل مالا للحج عن ميت فاتفق المأمور
شأن من مال نفسه فان كان في ماله وفاء بالنفقة لا يصير مخالفا ويرجع بما اتفق من مال الميت استحضانا ولا يرجع
فما سواه وان لم يكن في مال الميت وفاء بالنفقة فاتفق شأن من ماله بظن ان كان أكثر النفقة من مال الميت جاز وقوع
الحج عن الميت والا فلا وهذا استحضان والقياس أن لا يجوز هكذا في محيط السرخسي • (ومنها) أن يحج
را كبا حتى لو أمر بالحج فحج ماشيا ضمن النفقة ويحج عنه را كبا كذا في البدائع • ثم الصحيح من المذهب
فإن حج عن غيره ان اصل الحج يقع عن المحجوج عنه ولهذا لا يسقط به القرض عن المأمور وهو الحاج • كذا
في التبيين • والافضل للانسان اذا أراد أن يحج رجلا عن نفسه أن يحج رجلا فحج عن نفسه ومع هذا لو أوجع
رجلا لم يحج عن نفسه حجة الاسلام يجوز عندنا وسقط الحج عن الأمر كذا في المحيط • وفي الكرماني
الافضل أن يكون عالما بطريق الحج وفعاله ويكون حرا عاقلا بالغيا كذا في غاية السروحي شرح الهداية •
ولو أوجع عنه امرأة أو عبدا أو أمة باذن السيد جاز ويكره هكذا في محيط السرخسي • واذا أمر رجلا
كل واحد منهما أن يحج عنه حجة فأهل بحجة واحدة منهم ما جعلا فلهذه الحجة عن نفسه ولا يقع لواحد منهما
وبضمن النفقة ولا يمكنه بذلك جعله عن أحدهما بخلاف ما إذا حج عن أبيه فانه لا أن يجعله عن أبيه ماشيا
واذا أقيم الاحرام فجعله عن أحدهما ولم يعين فان مضى على ذلك الإيهام صار مخالفا وان عين أحدهما قبل
المضي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مخالف ويقع الحج عن نفسه وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
يقع عن عينه وهذا بخلاف ما إذا أقيم الاحرام فلم يعين حجة أو عمره فانه لا أن يعين ماشيا هكذا في شرح الجمع
للمصنف • وان أطلق بأن سكت عن ذكر المحجوج عنه معينا ومبهما قال في الكافي لافض فيه وينبغي
أن يصح التعيين هنا لجماع عدم المخالفة كذا في التبيين • واذا أمر غيره بالافراد بحجة أو عمره فقرر فهو
مخالف ضامن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز عن الأمر
استحضانا وهذا الخلاف فيما إذا قرن عن الأمر وأما لو نوى بأحدهما عن شخص آخر وعن نفسه فهو مخالف
ضامن بخلاف ولو أمر بالحج فاعتمر ثم حج من مكة فهو مخالف في قولهم جميعا كذا في المحيط • وفي
الحاشية ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام كذا في التارخانية • ولو أمر بالعمرة فاعتمر أولا ثم حج عن نفسه
لم يكن مخالفا وان كان حج أولا ثم اعتمر فهو مخالف في قولهم جميعا كذا في المحيط • ولو أمر أحدهما بالحج
والآخر بالعمرة ولم يأمره بالجمع يرد ماله وان أمره بالجمع جاز كذا في محيط السرخسي •
المأمور بالحج يتفق من مال الأمر ذاهبا وجائيا كذا في السراجية • ولو أوجع رجلا يؤدى الحج ويقوم بمكة
جاز والافضل أن يحج ويرجع واذا فرغ المأمور بالحج من الحج ونوى الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا اتفق من
مال نفسه ولو اتفق من مال الأمر يضمن فان أقام بها أياما من غير نية الإقامة قال أصحابنا انه ان أقام إقامة
معتادة مقدرا ما يقيم الناس بها عادة فالنفقة في مال المحجوج عنه وان أقام أكثر من ذلك فالنفقة في ماله وهذا
كان في زمانهم فأما في زماننا فلا يمكن الخروج للأفراد والاحاد ولا لجماعة قليلة من مكة الامع القافلة فنادم
منظر الخروج القافلة فنفتت في مال المحجوج عنه وكذا في أقامته يفتتد والتعويل في الذهاب والاياب على
ذهاب القافلة وإياهم فان نوى الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا حتى سقطت نفقته من مال الأمر ثم رجع

بعد ذلك هل توفقت في مال الأمر ذكر القدر في شرح مختصر الطحاوي أن على قول محمد رحمه الله
تعالى تعود وهو ظاهر الرواية وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تعود هذا اذا لم يكن اتخذ مكة دارا وان اتخذ
مكة دارا ثم عاد لا تعود النفقة في مال الأمر بخلاف كذا في البدائع • ولو خرج المأمور بالحج قبل أيام
الحج ينبغي أن يتفق من مال الأمر الى بغداد أو الى الكوفة ثم يقيم بها ويتفق من مال نفسه حتى جاءه وان
الحج ثم رجع ويتفق من مال الميت حتى يتحقق السبب وهو الاتفاق في الطريق من مال الميت كذا في محيط
السرخسي • ولو أن الحاج عن الغير تشاغل بجوارح نفسه حتى فاته الحج ضمن المال فان حج بماله نفسه
عن الميت من عام قابل أجزأه وان فاته الحج باقعة مما وية أو سقط من البعير قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن
النفقة الماضية ونفقته في رجوعه في ماله خاصة كذا في السراج الوهاج • والمأمور بالحج اذا أخذ طريقا
آخر أبعدوا كثر نفقة فان كان الحاج يسلكه فله ذلك كذا في محيط السرخسي

(الباب الخامس عشر في الوصية بالحج)

من عليه الحج اذا مات قبل أدائه فان مات عن غير وصية يأثم بخلاف وان احب الوارث أن يحج عنه حج
وأرجو أن يجزئه ذلك ان شاء الله تعالى • كذا ذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى • وان مات عن وصية
لا يسقط الحج عنه واذا حج عنه يجوز عندنا باستجماع شرائط الجواز وهي نية الحج وأن يكون الحج بمال
الموصي أو بأكثره لا تعلقا وان يكون را كالا ماشيا ويحج عنه من ثلث ماله سواء قيد الوصية بالثلث بأن
أوصى أن يحج عنه ثلث ماله أو أطلق بان أوصى بان يحج عنه هكذا في البدائع • فان لم يبين مكانا يحج عنه
من وطنه عند علمنا وهذا اذا كان ثلث ماله يكنى للحج من وطنه فاما اذا كان لا يكنى لذلك فانه يحج عنه من
حيث يمكن الاحجاج عنه بثلث ماله كذا في المحيط • ولو لم يكن له وطن فانه يحج عنه من الموضع الذي مات
فيه كذا في شرح الطحاوي • واذا كان له أو طان شئ يحج عنه من أقرب أو طانه الى مكة بخلاف لامن
أبعد أو طانه هكذا في التارخانية • وان أوصى أن يحج عنه من موضع كذا من غير بلده يحج عنه من ثلث
ماله من ذلك الموضع الذي بين قرب من مكة أو بعد عنها وما فضل في يد الحاج عن الميت بعد النفقة في ذهابه
ورجوعه فانه يرد على الورثة لا يبعه أن يأخذ شيئا مما فضل هكذا في البدائع • ولو أوجع عنه من غير وطنه
مع امكان الاحجاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصى يكون ضامنا ويضمنون الحج له ويحج عن الميت ثانيا
الا اذا كان المكان الذي أوجع عنه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى وطنه قبل الليل فينشد لا يكون
ضامنا ولو أوجع عنه من موضع وفضل عنه من ثلث ماله وتبين انه كان يبلغ أبعده من الوصى يكون ضامنا
ويحج عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل يسيرا من زاد وكسوة فلا يكون مخالفا ويرد الفضل على الورثة كذا
في الطهري • فان خرج من بلده الى بلد أقرب من مكة فان خرج لغير الحج حج عنه من بلده في قولهم جميعا
وان خرج للحج فمات في بعض الطريق وأوصى أن يحج عنه فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى يحج عنه من حيث بلغ كذا في البدائع • وفي الزاد والعصر قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى كذا في المنعرات • واذا خرج للحج وأقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة فمات به وأوصى
بان يحج عنه يحج عنه من بلده في قولهم جميعا كذا في غاية السروحي شرح الهداية • واذا أوصى بان يحج
عنه فمات الحاج في طريق الحج يحج عنه من منزله بثلث ماله وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في التبيين • هذا اذا كان الثلث يكنى للحج من منزله فان لم يكن يحج عنه من حيث بلغ استحضانا كذا في
النهر الفائق • أوصى يحج فاج الوصى عنه رجلا وهلك النفقة أو سرق قبل الخروج أو في الطريق
أو في يد الوصى قبل أن يدفع اليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحج من ثلث ما بين من المال كذا في
القرناني • وهكذا في التارخانية • وان أوصى بحج وماله يكنى لحجة واحدة ولا يكنى للثانية يحج عنه
واحدة وترد الزيادة الى الورثة كذا في غاية السروحي شرح الهداية • اذا أوصى أن يحج عنه بثلث ماله
وثلثه يبلغ حجبا فان قال أحجوا عني ثلث مالي حجة واحدة أو قال حجة ولم يقل واحدة يحج عنه حجة واحدة وان
قال أحجوا عني ثلث مالي ولم يرد على هذا يحج عنه حجبا الى أن لا يبقى من ثلث ماله شئ والوصى بالخيار ان شاء
أحج عنه حجبا في سنة واحدة وان شاء أحج رجلا في كل سنة مرة والاول أفضل • فان أوجع الوصى بالثلث

حجبا وبقي شيء قليل لا يفي للحج من وطنه وبقي للحج من أقرب المواقيت أو من مكة أو ما أشبه ذلك يأتي بذلك ولا يرد الباقي على الورثة **كذا في المحط** * وان أوصى أن يحج عنه ثلث ماله في كل سنة حجة لم يذكره في الأصل روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه كالتالي هكذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو قال الميت لأوصى أدفع المال إلى من يحج عني لم يكن للوصي أن يحج بنفسه ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يرد كان للوصي أن يحج بنفسه فان كان الوصي وارث الميت أو دفع المال إلى وارث الميت ليحج عنه الميت فان أجازت الورثة وهم كإجازة وان لم يجزوا لا يجوز * وإذا أوصى بأن يحج عنه بماله فبشرع عنه الوارث أو الأجنبي لا يجوز وإذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فان أجاز الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك أجنبي لا يجوز ولو أوصى بأن يحج عنه فأجاز الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام كذا في فتاوى فاضل خان * وإذا أوصى الميت للحجاج بما فضل في يده بعد الرجوع تجوز وصيته له ويحل له الفضل بالوصية وهو الأصح * ولو أوصى بأن يحج عنه بمائة درهم فانه يحج عنه من حيث يبلغ ولو كانت المائة لا تخرج من ثلث ماله فانه يحج عنه بقدر ثلث ماله من حيث يبلغ ولا تبطل الوصية وكذلك إذا أوصى بأن يحج عنه بمائة بعينها وقد هلك منها درهم أو أكثر فانه يحج عنه بالباقي ولا تبطل الوصية **كذا في شرح الطحاوي** * ولو أوصى لرجل بالثمن وأوصى بالثمن للمساكين وأوصى بأن يحج عنه بألف حجة الاسلام وثلاثة يبالغ أثنى درهم يقسم الثلث بينهم اثلاثا ثم ينظر إلى حصة المساكين فيضاف إلى حصة حتى يكمل ما فضل فهو للمساكين * ولو أوصى بأن يحج عنه بألف درهم وذلك التقديرا لزوج في الحج فلا وصى أن يصرفها إلى الدراهم التي تزوج في الحج وأن شاء دفع الدنانير بقيمتها * لو أمر الوصي رجلا أن يحج عن الميت في هذه السنة واعطاء النفقة فلم يحج حتى مضت السنة وحج من قابل جاز عن الميت ولا يضمن النفقة **كذا في محيط السرخسي** * الحاج عن الميت إذا مات بعد الوقوف بعرفة أجره عن الميت ولو لم يمت ورجع قبل طواف الزيارة فهو حرام عن النساء فيرجع بغير إخراج نفقته ويقضى ما بقي كذا في الذخيرة في فصل المأمور بالحج * وان أفسد حجه بجماع قبل الوقوف رد ما بقي في يده من المال وضمن ما أنفق في الطريق ويقضى الحاج من مال نفسه حجة وعرة وأما إذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة وعليه الدم في ماله كذا في السراج الوهاج * أوصى أن يحج عنه فلان فمات فلان فمن محمد رحمه الله تعالى يحج عنه غيره إلا أن يقول لا يحج إلا فلان أو لا يحج غيره ولو مرض المأمور في الطريق فدفع النفقة إلى غيره ليحج عن الميت لم يجز إلا أن يكون الأمر أن له في ذلك وينبغي للوصي أن يأذن له في أن يحج غيره إذا مرض هكذا في السراج الوهاج في فصل الحج عن الغير * الحاج عن الميت إذا مرض وانفق المال كله فليس على الوصي أن يعث بالنفقة إليه ليرجع * إذا قال الوصي للحجاج ان فني المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز كذا في المحط * ولو أحرمت الميتات أو دونه ففزع المال فانفق من مال نفسه حتى قضى المناهل ورجع إلى أهله لم يرجع به على الوصي إلا بأمر القاضي في نفقته كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو ضاع مال النفقة بمكة أو قرب منها أو لم يبق من مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له أن يرجع في مال الميت كذا في التتارخانية * إذا استأجر المأمور بالحج خادما لخدمته أن كان مثله يخدم نفسه فهو في مال نفسه وان كان مثله لا يخدم نفسه فهو في مال الميت وللمأمور بالحج أن يدخل الحمام ويعطي أجر الحارس وغير ذلك مما يفعله الحاج * الوصي إذا دفع الدراهم إلى رجل ليحج بها عن الميت ثم أراد أن يسترد المال عنه كان له ذلك ما لم يحرم فإذا استرد وطلب المأمور نفقة الرجوع إلى بلده ينظر ان استرد المال لخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لضعف رأيه أو لجهله بأمور المناهل فالنفقة في مال الميت وان استرد لخيانة ولا نفقة فالنفقة في مال الوصي **كذا في المحيط** * لو حج عن الميت ثم اعتمر لنفسه لا يضمن النفقة وما دام مشغولا بالعمرة فنفقته في مال نفسه فإذا فرغ منها فنفقته في مال الميت كذا في غاية السروجي شرح الهداية

(الباب السادس عشر في الهدى)

وهو مشتمل على أمور (الاول) معرفة الهدى وهو ما يهدى من الثمن إلى الحرم كذا في التبيين * ويكون

هدى يجعله هديا صريحا أو دلالة وهي إما بالنية أو بسوق بدنة إلى مكة وان لم ينو استحسانا **كذا في البحر الرائق** * وهو من ثلاثة أنواع الابل والبقر والغنم كذا في الهداية * وعندنا الأفضل الابل ثم البقر ثم الغنم كذا في فتح القدير * والبدن من الابل والبقر خاصة كذا في محيط السرخسي * (والثاني) ما يجوز ذبحه وما لا يجوز * لا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في النجاسات والشاة جائزة في كل شيء إلا في موضعين من طواف الزيادة جنباً ومن جامع بعد الوقوف كذا في الهداية * (والثالث) ما يسن وما يكره * تقليد الهدى مسنون كذا في محيط السرخسي * يقلد هدى التطوع والمنفعة والقران وكذا الهدى الذي أوجبه على نفسه بالنذر * ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائيات فلو قلد دم الاحصار ودم الجنائيات جاز ولا بأس به كذا في السراج الوهاج * ولا يسن تقليد الشاة عندنا هكذا في الهداية * (والرابع) ما يفعل بالهدى وما لا يفعل * ولا يركب الهدى إلا في حال ضرورة وكذا الحمل لان تعظيم الهدى واجب وفي الحمل والركوب استدلاله وبإذنه فينا في التعظيم فيحرم كذا في محيط السرخسي * ولو ركبها أو حمل عليها فنقصت فعله ضماناً منقص ويتصدق به على الفقراء دون الاغنياء كذا في البحر الرائق * وان كان لها ابن لم يحلبها ويتضح ضررها بالماء البارد حتى ينقطع لبنها ان كان قريشاً من وقت الذبح فان كان بعيداً عنه ويضر ذلك بالبدنة يحلبها ويتصدق بلبنها وان صرفه إلى حاجته تصدق بمثله أو بقيته كذا في الكافي * وكذا إذا صرفه إلى غنى **كذا في البحر الرائق** * ان ولدت تصدق به أو ذبحه معها وان باعه تصدق بثمنه **كذا في التبيين** * فان استهلك الولد ضمن قيمته وان اشترى به هداه فحسن كذا في البحر الرائق * ومن ساق هداه فغضب فان كان تطوعاً فليس عليه غيره وان كان واجباً أقام غيره مقامه وان أصابه عيب كثير بقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء **كذا في الكافي** * هذا اذا كان مؤمراً أما اذا كان معسراً أجزأ ذلك المعيب كذا في السراج الوهاج * وإذا عطبت البدنة في الطريق فان كانت تطوعاً فحرمها وصنع فعلها بدمها وضرب صفحة سنامها ولم يأكل هو منها شيئاً ولا غيره من الاغنياء بل يتصدق به وذلك أفضل من أن يتركه جزراً للسباع وان كانت واجبة أقام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء **كذا في الكافي** * اذا بلغ هدى التطوع الحرم وعطب فيه قبل يوم النحر فان كان قد تمكن فيها نقصان يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق بطمعه ولا يأكل منه وان كان النقصان المتكهن بسيراً بحيث لا يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق بطمعه واكل وهذا بخلاف هدى المنعة فانه لو عطب في الحرم قبل يوم النحر فذبحه لا يجزئه * وإذا سرق هدى رجل فاشترى مكانه أخرى فقلدها ووجهها ثم وجد الأول فان نحرهما فهو أفضل وان نحر الأول وباع الآخر أو نحر الأول وباع الآخر وباع الأول فان كان قيمة الآخر مثل قيمة الأول أو أكثر فلا شيء عليه وان كان أقل يتصدق بفضله ما يناسب ما كذا في المحيط * ويجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر في الصحيح كذا في الكافي * وذبحه يوم النحر أفضل كذا في التبيين * ولا يجوز ذبح هدى المنعة والقران إلا في يوم النحر كذا في الهداية * حتى لو ذبح قبله لا يجوز اجاعاً وبعده كان نازكاً لواجب عند الامام فيلزمه دم هكذا في البحر الرائق * ويجوز ذبح بقية الهدايا في أي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا إلا في الحرم كذا في الهداية * ويجوز أن يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم إلا أن مساكين الحرم أفضل الآن يكون غيرهم أحوج منهم كذا في الجوهرية النيرة * كل دم يجوز له أكله لا يجب عليه التصديق به بعد الذبح بل يستحب أن يتصدق بالثلث وما لا يجوز له أكله يجب عليه التصديق به فلو هلك بعد الذبح لاشتمان عليه في الكل وان استهلكه بعد الذبح ان كان مما يجب عليه الصدقة به بغرم قيمته ويتصدق بها وان كان مما لا يجب عليه الصدقة به لا يغرم شيئاً ويجوز بيعه سواء كان مما يجوز أكله أو لا يجوز ويجب عليه صدقته كذا في السراج الوهاج * ويستحب لصاحبه أن يأكل من هدى التطوع اذا بلغ الحرم ومن هدى المنعة والقران هكذا في التبيين * ويجوز له أن يطعم الغني ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا كدماء الكفارات والنذور وهدى الاحصار والتطوع اذا لم يبلغ محله كذا في السراج الوهاج * ولا يجب تعريف الهدى وهو أن يذهب به إلى عرفات ولو عرف به هدى المنعة والقران فحسن * والأفضل في الجزور النحر وفي البقر والغنم الذبح ونحر الابل قسماً وله أن يضعها والاول أفضل ولا يذبح البقر والغنم قائمين ويضعهما واستحب الجمهور استقبال القبلة والاولى أن يتولى ذبحها بنفسه اذا كان يحسن ذلك **كذا**

في التبيين • وتصدق بجلاها أو خطاها ولم يعط أجرة الجزاء منه كذا في الكنز • ويجوز أن يصدق
على الجزاء منها سوى أجره عند الأكره وأن أعطاه شيئا منها لجزائه ضمنه كذا في غاية السروحي شرح
الهداية • (والجواب) النذر بالهدى أن قال الله على هدى فان نوى شيئا من الأنواع الثلاثة فهو على
ما نوى وإن لم ينو شيئا ينصرف إلى الشاة عندنا وإن قال الله على بدنة فان نوى شيئا من النوعين فهو على ما نوى
وإن لم ينو شيئا فله أن يختار أي النوعين شاء كذا في المحيط • البدنة إذا أوجبه بالنذر فإنه ينصرف إلى
شاة إلا إذا نوى أن ينصرف إلى غيره فلا يجوز غيرها إلا بمكة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى أرى أن ينصرف البدن بمكة ولو أوجب جزورا فهو من الأبل خاصة كذا في البدائع •
ولو نذر هديا بغيره بالحرم انصافا ولو نذر جزورا بغيره بالحرم انصافا كذا في شرح تجميع البحر بن لابن
المالك • ولو قال الله على أن أهدى شاة فهدى جزورا جاز • وإذا أدى مثل ما عينه في نذره أو أفضل منه
أو أهدى قيمته أجره هكذا في المبسوط للإمام السرخسي

• (الباب السابع عشر في النذر بالحج) •

الحج كما هو واجب بإيجاب الله تعالى ابتداء على من استجمع شرائط الوجوب وهو حجة الاسلام فقد يجب
بإيجاب الله تعالى بناء على وجود سبب الوجوب من العبد وهو بأن يقول لله على حجة وكذا الوفاة على حجة
سواء كان النذر مطلقا أو مقيدا بشرط بأن قال إن فعلت كذا ففعلت كذا على أن أيج حتى يلزمه الوفاة إذا وجد الشرط
ولا يخرج بالكفارة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع • وإذا علق الحج بشرط ثم
علقه بشرط آخر وجد الشرطان يكفبه حجة واحدة إذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج كذا في فتاوى
فاضل خان • ولو قال الله على أن أحرما أو قال على أن أحرما حجة فعله حجة أو عرفة والتعيين اليه وكذا إذا قال
لنظايد على التزام الإحرام بأن قال الله على أن أهدى شاة فهدى جزورا أو الكعبة أو إلى مكة جاز عليه حجة أو عرفة
كذا في البدائع • وهو الاستحسان كذا في محيط السرخسي • فان عين حجة أو عرفة كان عليه
أن يجمع أو يعتمر ما شيا ثم إذا جاع أو اعتمر ما شيا متى يبدأ بالمشي ومتى يترك المشي ففي الحج يترك المشي متى طاف
للزيارة وفي العرفة متى طاف وسعى • وفي البدائع اختلف المشايخ بعضهم قالوا يمشي من حيث يحرم ومنهم
من قال يمشي حين يخرج من بيته كذا في المحيط • وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضل خان • فلو كب
أراق دما وكذا إذا ركب في أكثره وإن ركب الأقل يجب عليه بحسبه من الدم وفي الأصل خيره بين الركوب
والمشي قالوا والصحيح هو الأول كذا في التبيين • ولو قال الله على أن أهدى شاة فهدى جزورا أو الحرم أو إلى الحرم أو إلى الحرم أو إلى الحرم
ولم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند هذه الأصح وتلزمه حجة أو عرفة • ولو قال إلى الصف والمروة
لا يصح في قولهم جميعا ولو قال على الذهاب إلى بيت الله أو الخروج أو السفر أو إلى بيت الله لا يصح في قولهم جميعا
ولو قال هذه الشاة هدى إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى مكة أو إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام أو إلى الصف
والمروة فالجواب فيه كالجواب في قوله الله على أن أهدى شاة أو إلى مكة أو إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام أو إلى الصف
كذا في البدائع • ولو قال الله على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء كذا في المحيط • ولو قال الله على
حجتي في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا الوفاة على أن أهدى شاة فهدى جزورا أو الحرم أو إلى الحرم أو إلى الحرم أو إلى الحرم
سنتين وكذا الوفاة على نفسه مائة حجة لزمته ولو قال الله على نصف حجة قال محمد رحمه الله تعالى تلزمه حجة
كاملة وكذا الوفاة على نصف حجة لا أطوف فيها طواف الزيارة ولا أقف بعرفة تلزمه حجة كاملة كذا في فتاوى
فاضل خان • إذا قال الله على ثلاثون حجة فأتى ثلاثين نفسا في سنة واحدة فإن مات قبل أن يجمع وقت
الحج جاز الكل وإن جاء وقت الحج وهو حي فادرك على الحج بطلت حجة واحدة وصلى هذا كل سنة تجب كذا
في المحيط • ولو قال المريض أن عافاني الله من مرضي هذا فعلى حجة فبأنه حجة وإن لم يقل على حجة لله
لأن الحجة لا تكون إلا لله ولو قال إن برأت فعلى حجة فبأنه حجة جاز ذلك عن حجة الاسلام ولو نوى غير حجة الاسلام
صحت نيته هكذا في الخلاصة • (مسائل شتى) • أهل عرفة وقفوا في يوم وشهدوا يومهم وقفوا قبل يوم
الوقوف بأن شهدوا أنهم وقفوا يوم التروية وقبل عليهم الأعباء • ولو شهدوا بأنهم وقفوا بعد يوم الوقوف
بأن شهدوا أنهم وقفوا يوم النحر لا تقبل وتجزئهم جهنم وهذا استحسان • وإن شهدوا يوم التروية أن هذا

اليوم يوم عرفة فإن أمكن للإمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم ثم أراقت شهادتهم قياسا واستحسانا وإن لم
يقفوا عتبة فاتهم الحج فإن أمكنه أن يقف معهم ليلا لا نهارا فكذلك استحسانا حتى إذا لم يقفوا فاتهم الحج
وإن لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من القدا استحسانا والشهود في هذا
كواحد من الناس حتى لو وقفوا بجماعة أو لم يقفوا مع الناس فاتهم الحج كذا في التبيين • وعليهم أن يحلوا
بعرفة وعليهم الحج من قابل • الشهود إذا شهدوا في زمان يمكنهم الوقوف بعرفة نهارا تقبل شهادتهم شاهدتين
عدلين وإذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف بعرفة نهارا ويحتجون إلى الوقوف ليلا لا تقبل فيه شهادة
عدلين لأن الوقوف يتحول بشهادتهم حتى يوقف بالليل مكان النهار فلا يقبل فيه إلا الأمر الظاهر كذا
في المحيط • والحاصل أن في كل موضع لو قبلت الشهادة لفات الحج على الكل لا يقبل إلا أمام الشهادة
وإن كثرا الشهود • وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لفات الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة
كذا في غاية السروحي شرح الهداية • إذا أحرمت بغير حجة الاسلام وكان معها محرم فإن لم يكن لها زوج
فأنه ساقط على ذلك هكذا في شرح الطحاوي في باب القدية • وإن كان لها زوج فاذن لها في الحج فأحرمت
بالحج قبل أشهر الحج فله أن يحلها وإن أحرمت في أشهر الحج فليس له أن يحلها وإن كانت في بلاد بعيدة ويخرجون
منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج أهل بلادها لم يكن له أن يحلها وإن أحرمت قبل ذلك كان له
أن يحلها إلا أن يكون إحرامها قبل ذلك بإمام يسيرة هكذا في المحيط • وإن أحرمت بغير إذنه فله أن يحلها وإن
يمنعها ويحلها بغير هدى ولا يثبت التحليل بقول الزوج • لعل بل يفصل بها أدنى ما هو من محظورات الإحرام
من قص ظفرا أو قصير شعر أو تطيبها بطيب أو تغسلها أو تعانقها ففصل بذلك وعليها هدى الإحصار وقضاء حجة
وعمرة فإذا اذن لها زوجها بالإحرام في عامها ذلك فأحرمت ونوت القضاء أو لم تنوي يكون قضاءه وسقطت عنها
تلك الحجة ولا تجب عليها عمرة ويجب عليها دم لرفض الأول وإن تحولت السنة فلا الأبنية وعليها حجة وعمرة ودم
هكذا في شرح الطحاوي في باب القدية • ولو أحرمت بجمع فصل ثم تزوجت فله أن يحلها عند اختلاف
ما إذا أحرمت بالفرض فليس له أن يحلها إن كان لها محرم وإن لم يكن لها فأنه لا يمنعها كذا في البحر الرائق •
ولو جامع زوجته أو أمته المحرمة ولا يعلم بإحرامها لم يكن تحليلا وقد حجهما وإن علمه كان تحليلا ولو حلها ثم بدله
أن يأذن لها بعد مضي السنة كان عليها عمرة مع الحج ولو حلها فأحرمت فحلها فأحرمت هكذا أمر الله
من عامها أجزأها عن كل التحليلات تلك الحجة الواحدة ولو لم تجب بعد التحليلات الأمن قابل كان عليها الكل
تحليل عمرة كذا في فتح القدير • العبد والامة إذا أحرما بغير إذن السيد له أن يمنعه أو يحلها بغير هدى وعلى
كل واحد منهما هدى الإحصار وقضاء حجة وعمرة بعد العتق • ولو أحرما العبد والامة بعد ما أذن السيد
لهما كان للمولى أن يبعث عنه هديا فيذبح عنه في الحرم فيحل هكذا في شرح الطحاوي في باب القدية •
ولو أذن لعبد أو أمة جاز له أن يحلها مع الكراهة وإذا أراد المولى أن يحلل عبده صنع به أدنى ما يحظره
الإحرام من قص ظفرا أو قصير شعر أو تطيبه أو غير ذلك ولا يكون محلا له بالنيابة فقط ولا بقوله حللت هكذا في
السراج الوهاج • إذا أحرما العبد والامة بأذن السيد ثم باعهما يجوز البيع والمشتري أن يمنعهما
ويحلها مع أنهما كذا في شرح الطحاوي في باب القدية • ذكر الاستحسان أنه لا يجوز الاستحسان على الحج
ولا على شيء من الطاعات والمعاصي ولو استنصر على الحج ودفع إليه الأجرة فخرج عن الميت فإنه يجوز عن الميت
وله من الأجر مقداره نفقة الطريق في الذهاب والرجوع في طعامه وشرابه ونياحه ومركوبه وما لا بد منه نفقة وسط
من غير إسراف ولا تقتير فافضل في يده بعد رجوعه ردة على الورثة ولا يحل له أن يأخذ الفضل لنفسه إلا إذا
تبرع الورثة بتلك الفضل للحاج وهم من أهل التبرع حل له بتلك الورثة أياه هكذا في شرح الطحاوي في أوائل
كتاب الحج • المأمور بالحج عن الميت إذا رجع من الطريق وقال منعت وقد أنفقت من مال الميت في الرجوع
لم يصدق وهو ضامن لجميع النفقة إلا أن يكون أجرة ظاهره يدل على صدق مقالته • المأمور بالحج إذا قال
حجبت عن الميت وانكر الورثة أو الوصي فالقول قوله مع يمينه إلا أن يكون للميت على المأمورين فقال حج
عني بهذا المال حجتي عنه بعد موته فعليه أن يقيم البيعة على أنه حج بها كذا في المحيط • ولا بأس بأخراج حجارة
الحرم وتزايده إلى الحل عندنا وكذا إذا نال تراب الحل إلى الحرم • وأجمعوا على إباحة إخراج ما زعم

ولا يأخذ شيئا من استار الكعبة وما سقط منها بصرف الى الفقراء ثم لا بأس بان يشتري منهم كذا في غاية السروحي شرح الهداية * ولا يجوز ان يمسوا بركاب من اراد الحرم وسائر شجره ولا يجوز اخذ شي من طيب الكعبة لا لتبرك ولا لغیره ومن أخذ شيئا منه لم يمسك الله له بها فان أراد التبرك اتي بطيب من عنده فصحه بها ثم اخذه كذا في السراج الوهاج * (خاتمة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) قال ما يختار جهنم الله تعالى انها افضل المندوبات وفي مناسك الفارسي شرح المختار انهم يقرأون من الوجوب لمن له سعة * والحق ان كان فرضا لا حسن ان يبدأ به ثم يثني بالزيارة وان كان نفلا كان بالخير فاذا نوى زيارة القبر فليست معه زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه أحد المساجد الثلاثة التي تشد بها الرحال وفي الحديث لا تشد الرحال الا في هذه المساجد * المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى * اذا توجه الى الزيارة يكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة الطريق كذا في فتح القدير * ويصلي في طريقه في المساجد التي بين مكة والمدينة وهي عشرة من مسجد اذ كرك ذلك الكرمان في مناسكها فاذا وقع بصره على انحاء المدينة زاد في الصلاة والتسليم كذا في غاية السروحي شرح الهداية * واذا عاين حيطان المدينة يصلي عليه ويقول اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لي من النار واما من العذاب وسوء الحساب ويغفل قبل الدخول او بعده ان امكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويدخلها متواضعا عليه السكينة والوقار كذا في الاختيار شرح المختار * وما يفعله بعض الناس من التزول بقرب من المدينة والمشي الى ان يدخلها حسن وكل ما كان ادخل في الادب والاحلال كان حسنا كذا في فتح القدير * واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين وما اقلن ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه البلدة وخير أهلها وخير ما فيها واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر أهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية لي من النار واما من العذاب وسوء الحساب كذا في فتاوى قاضي خان * واذا دخل المسجد فعل ما هو السنة في دخول المساجد من تقديم اليمنى كذا في فتح القدير * ويقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعاك وابتنى مرضاتك كذا في فتاوى قاضي خان * ويكون دخوله المسجد من باب جبريل أو غيره كذا في غاية السروحي شرح الهداية * ويصلي عند منبره ركعتين يقف بحيث يكون عمود المنبر بجذامسكبه الايمن وهو موقفه عليه السلام وهو بين قبره ومنبره ثم يسجد شكر الله تعالى على ما وقفه ويدعو بما يجب ثم ينضم فيسبحه الى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند راسه مستقبل القبلة ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ولا يدنو منه أكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو أهيأ واعظم للحرمة ويقف كما يقف في الصلاة ويمثل صورته الكريمة الهبة كأنه قائم في محله عالم به يسمع كلامه كذا في الاختيار شرح المختار * ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في امر الله حتى قبض روحك جدي محمودا فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلي عليك أفضل الصلاة وازكها وأتم التحية وأعماها اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين واسبقنا من كاسه وارزقنا من شفاعته واجعلنا من رفقاءه يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وارزقنا العود اليه يا ذا الجلال والاكرام كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج * ولا يرفع صوته ولا يقتصد كذا في غاية السروحي شرح الهداية * ويلبسه سلام من أوصاء فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يستشفع بك الى ربك فاشفع له ولجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستدبر القبلة ويصلي عليه ماشاء ويتحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك يا رفيقه في الاسفار السلام عليك يا أمينه في الاسرار جزاك الله عنا أفضل ما جرى اناماعن أمة نبيه ولقد خلقته بأحسن خلفا وسلك طريقه ومنهاجه خيره سلك وقالت أهل الردة والبدع ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم تزل قاتلا للفقير ناصر الاهل حتى أتاك اليقين والسلام عليك ورحمة الله وبركاته اللهم أمتنا على حبه ولا تحبب سعادتي في زيارته برحمتك يا كريم * ثم يتحول حتى يحاذي قبر عمر رضي الله تعالى عنه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام السلام عليك يا مكرم الاصنام جزاك الله عنا أفضل الجزاء ورضي الله

مطلب
زيارة النبي صلى الله عليه وسلم

قوله ولا يقتصد كذا في جميع النسخ الحاضرة وهو تحريف والصواب حذف لالتافية ومعناه التوسط في الجهر والاختفاء كذا في الباب اه مصححه

عن استخفافك فقد نصرت الاسلام والمسلمين حيا وميتا فكلفت الايتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مرضيا وها ديا مهابت شملهم وأعانت قلوبهم وجبرت كسبهم فالسلام عليك ورحمة الله وبركاته * ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك يا نبيي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيريه ومشيرويه والمعاونين له على القيام في الدين والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزا كما الله أحسن جزاء جنتنا كما تتوكل بكما الى رسول الله ليشفع لنا وبأسأل ربنا أن يقبل سعينا ويحببنا على ملته ويحببنا عليها ويحشرنا في زمرة من يندعول نفسه ولوالديه وان أوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين * ثم يقف عند رأسه صلى الله عليه وسلم كالأول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك الآية وقد جئناك سامعين قولك طائعين امرنا مستشفعين بنبيك اليك وبنا غفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية سبحان ربك رب العزة عما يصفون الى آخر السورة ويزيد في ذلك ماشاء ويستحسن ان شاء ويدعو بما يحضره من الدعاء ويوفق له ان شاء الله تعالى ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر فيصلي ركعتين ويغتنب الى الله ويدعو بما شاء ثم يأتي الروضة وهي كالخوض المربع وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلي فيما ما يتسره ويدعو ويكثر من التسليم والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها اذا خطب لئلا يركب الركعة الرسول صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسأل الله ماشاء ويتعوذ بركته من بطله وغضبه ثم يأتي الاسطوانة الحنيفة وهي التي فيها بقية الجذع الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر فنزل صلى الله عليه وسلم واحتضنه فمكن ويحتمدان يحيي ليلته مدة مقامه بقرأة القرآن وذكرا لله والدعاء عند المنبر والقبر وبينهما سرا وجها كذا في الاختيار شرح المختار * ويكثر الصلاة بالمدينة مادام فيها كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج * ويستحب أن يخرج بعد زيارته عليه السلام الى البقيع فيأتي المشاهد والمزارات خصوصا قبر سيد الشهداء عز وجل في الله تعالى عنه ويزور في البقيع قبة العباس وفيها معه الحسن بن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة أمير المؤمنين عثمان وقبة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجعاعة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية وكثير من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم واجمعين ويصلي في مسجد فاطمة رضي الله تعالى عنها بالبقيع ويستحب أن يزور شهداء أحد يوم الخميس ويقول سلام عليكم بما صبرتم فقم عني الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص ويستحب أن يأتي مسجد قبا يوم السبت كذا ورد عنه عليه السلام ويدعو بأصريح المستصرخين وباعثات المستغثين بمقترح كرب المكارم وبين ما يجب دعوة المضطربين صلى على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك كربى وحزنى في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف وبادائهم الاحسان يا أرحم الراحمين كذا في الاختيار شرح المختار * قالوا ليس في هذه المواضع دعاء مؤقت فبأي دعاء دعا جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ويستحب له مدة مقامه بالمدينة أن يصلي الصلاة كلها بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا أراد الرجوع الى بلده استحب له أن يودع المسجد ركعتين ويدعو بما أحب ويأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد السلام عليه كذا في السراج الوهاج

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح)

وفيه أحد عشر بابا

(الباب الاول في تفسيره شرعا وصفته وركنه وشرطه وحكمه)

(اما تفسيره) فهو عقد يرد على ملك المتعة قصدا كذا في الكثر (واما وصفته) فهو أنه في حالة الاعتدال سنة مؤكدة وحالة التوفيق واجب وحالة خوف الجور مكروه كذا في الاختيار شرح المختار (واما ركنه) فلايجاب والقبول كذا في الكافي * واليجاب ما يتلفظه أو لا من أى جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية * (واما شرطه) فنها العقل والبلوغ والحرية في العاقد الا ان الاول شرط الانعقاد فلا ينعقد نكاح المجنون والصبي الذي لا يعقل والاخير بشرط النفاذ فان نكاح الصبي العاقل يتوقف نفاذه على اجازة

هذا أول الربع الثاني من هذا الكتاب

مطلب
تفسيره وصفته وركنه وشرطه

وليه هكذا في البدائع • (ومنها) المحل القابل وهي المرأة التي أحلها الشرع بالنكاح كذا في النهاية • (ومنها) سماع كل من العاقلين كلام صاحبه هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو عقد النكاح بلفظ لا يهمن أن يكون نكاحا منعقد هو المختار • كذا في مختار الفتاوى • (ومنها) الشهادة قال عامة العلماء إن شرط جواز النكاح هكذا في البدائع • وشرط في الشاهد أربعة أمور الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا ينعقد بمحضرة العبد ولا فرق بين الفن والمدر والمكاتب ولا بمحضرة المجانين والصبيان ولا بمحضرة الكفار في نكاح المسلمين هكذا في البحر الرائق • ولو كان الزوج مسلما والمرأة ذميمة فالنكاح ينعقد بشهادة الذميين سواء كانوا موافقين لها في الملة أو مخالفتين كذا في السراج الوهاج • واسلام الشاهدين ليس بشرط في نكاح الكافر من ينعقد نكاح الزوجين الكافرين بشهادة الكافرين سواء كانوا موافقين لهما في الملة أو مخالفتين كذا في البدائع • ويصح بشهادة الفاسقين والاعميين كذا في فتاوى قاضي خان • وكذا بشهادة المحدثين في القذف وإن لم يتوبا • كذا في البحر الرائق • وكذا يصح بشهادة المحدثين في الزنى كذا في الخلاصة • وينعقد بحضور من لا تقبل شهادته أصلًا كما إذا تزوج امرأة بشهادة ابنه منها أو ابنتها لانه هكذا في البدائع • والأصل في هذا الباب أن كل من يصلح أن يكون وليا في النكاح بولاية نفسه صلح أن يكون شاهدا • ومن لا فلا كذا في الخلاصة • وبشرط العدد فلا ينعقد النكاح بشاهد واحد كذا في البدائع • ولا بشرط وصف الذكورة حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين كذا في الهداية • ولا ينعقد بشهادة المرأتين بغير رجل وكذا التلخيص إذا لم يكن معهما رجل هكذا في فتاوى قاضي خان • (ومنها) سماع الشاهدين كلامهما معا هكذا في فتح القدير • فلا ينعقد بشهادة ناثنين إذا لم يسمعا كلام العاقلين كذا في فتاوى قاضي خان • وتكلموا في الأصمين اللذين لا يسمعان والصحيح أنه لا ينعقد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • وينعقد النكاح بشهادة المعتقل والاخرس أن كان يسمع كذا في الخلاصة • ولو سمعا كلام أحدهما دون الآخر أو سمع أحدهما كلام الآخر كلاهما لا ينعقد كذا في البدائع • ولو كان بمحضرة الرجلين وأحدهما أصم فسمع السميع دون الأصم فصاح السميع أو رجل آخر في أفن الأصم لا يجوز حتى يكون سمعا هما معا كذا في فتاوى قاضي خان • وفي ظلم الزندوسقي إذا سمع أحد الشاهدين كلام المرأة وسمع الشاهد الآخر كلام الزوج ثم أعاد العقد فالذي سمع كلام الزوج في العقد الأول سمع كلام المرأة في العقد الثاني لا غير والذي سمع كلام المرأة في العقد الأول سمع كلام الزوج في العقد الثاني لا غير فإن كان العقدان في مجلسين مختلفين لا يجوز بالاتفاق وإن كانا في مجلس واحد قال عامة العلماء لا ينعقد وقال بعضهم مثل أبي سهل ينعقد وقال الزندوسقي لا تأخذ بقول أبي سهل كذا في الذخيرة • وإن سمعا كلام العاقلين ولم يعرفا تفسيره قبل بانه يصح والظاهر خلافه وعن محمد رحمه الله تعالى إذا تزوج امرأة بمحضرة تركيين أو هندیين قال إن أمكنهما أن يعبرا ما سمعا جازوا الا فلا كذا في فتاوى قاضي خان • وهل بشرط فهم الشاهدين العقد ذكر في الفتاوى أن المعبر السماع دون الفهم حتى لو تزوج بشهادة الأعميين جاز قال الظهير والظاهر أنه بشرط الفهم أيضا كذا في السراج الوهاج • وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة • ولو تزوج امرأة بمحضرة الكاري وهم عرفوا أمر النكاح غير أنهم لا يدرونه بعد ما سمعوا انعقد النكاح • كذا في خزنة المفتين • وفي فتاوى أبي الليث رجل قال لعمري أشهدوا أني تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قبلت فسمع الشهود مقابلتها ولم يروا شخصها فان كانت في البيت وحدها جاز النكاح وإن كانت في البيت معها أخرى لا يجوز • رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت آخر يسمعون ولم يشهدوا من كان من هذا البيت إلى ذلك البيت كونه رأوا الأب منها قبل شهادتهم وإن لم يروا الأب لا تقبل كذا في الذخيرة • رجل بعث أو أمانا طلبة امرأة إلى والدها فقال الأب زوجت وقبل عن الزوج واحد من القوم لا يصح النكاح وقيل يصح النكاح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي • والتجنيس • ومن تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز النكاح كذا في التجنيس والمزيد • امرأة وكنت رجلا لزوجها من نفسه فقال الوكيل بمحضرة الشهود تزوجت فلانة ولم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر اسمها واسم أبيها وجدها لأنها غائبة والغائبة تعرف بالتسمية كذا في محيط السرخسي • وكان القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي في

الابتداء لم يشترط ذكر الجذم زجع في آخر عمره وكان يشترطه وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في المضمرات • وإن كانت حاضرة مستقيمة ولا يعرفها الشهود جاز النكاح وهو الصحيح وإن أراد الاحتياط ينكشف وجهها حتى يراها الشهود أو يذكر اسمها واسم أبيها وجدها ولو كان الشهود يعرفونها وهي غائبة فذكر الزوج اسمها لا غير وعرف الشهود أنه أراد به المرأة التي يعرفونها جاز النكاح كذا في محيط السرخسي • ومن أمر رجلا أن يزوج صغيرته تزوجها عند رجل والأب حاضر صرح والأب لا كذا في الكنز • قالوا إذا تزوج ابنته البكر البالغة بأمرها وبمحضرتها ومع الأب شاهد آخر صرح النكاح وإن كانت غائبة لا يصح كذا في محيط السرخسي • ولو وكل رجلا أن يزوج عبده فزوج الوكيل العبد أمرأة بشهادة رجل أو امرأتين والعبد حاضر لا يجوز النكاح كذا في التبيين • وإذا أذن الرجل لعبده في النكاح فزوج العبد بمحضرة المولى بشهادة رجل واحد سوى المولى الصواب أنه يجوز عند أصحابنا كذا في التجنيس • ولو تزوج المولى عبده البالغ امرأة بمحضرة رجل واحد والعبد حاضر صرح وإن كان العبد غائبا لم يجوز على هذا الامة • وقال المرغيناني لا يجوز كذا في التبيين • ومن هذا الجنس مسألة ذكرت في مجموع النوازل امرأة وكنت رجلا بان يزوجه رجلًا فزوجها بمحضرة امرأتين والمؤكدة حاضرة قال الامام نجم الدين يجوز النكاح هكذا في الذخيرة • ووقت حضور الشهود وقت الإيجاب والقبول لا وقت الإجازة حتى لو كان العقد موقفا على الإجازة لم يحضرا عند العقد لم يجوز هكذا في البدائع • (ومنها) رضی المرأة إذا كانت بالغة بكرا • كانت أو شيا فلا يملك الولي إجازتها على النكاح عندنا كذا في فتاوى قاضي خان • (ومنها) أن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد حتى لو اختلف المجلس بان كانا حاضرين فوجب أحدهما مقام الآخر عن المجلس قبل القبول أو اشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس لا ينعقد وكذا إذا كان أحدهما غائبا لم ينعقد حتى لو قالت امرأة بمحضرة شاهدين تزوجت نفسي من فلان وهو غائب فبلغه الخبر فقال قبلت أو قال رجل بمحضرة شاهدين تزوجت فلانة وهي غائبة فبلغها الخبر فقالت تزوجت نفسي منه لم يجوز وإن كان القبول بمحضرة ذلك الشاهدين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وجههما الله تعالى • ولو أرسل البها رسولا أو كتب اليها بذلك كاتبا قبلت بمحضرة شاهدين سمعا كلام الرسول وقرأه الكتاب جاز لاتحاد المجلس من حيث المعنى وإن لم يسمعا كلام الرسول وقرأه الكتاب لا يجوز عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز هكذا في البدائع • وإذا بلغها الكتاب وقرأه ولم تزوج نفسها منه في ذلك المجلس وانما تزوجت نفسها منه في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلامها وما في الكتاب يجوز النكاح كذا في الخلاصة • ولو قالت إن فلانا كتب إلي بخطبتي فاشهدوا أني قد تزوجت نفسي منه صرح النكاح لأن الشهود سمعوا كلامها بإيجاب العقد وسمعا كلام الخطيب باسمها أياهم هكذا في الذخيرة • ولو كتب الإيجاب والقبول لا ينعقد كذا في فتح القدير • والحز والعبد والصغير والكبير والعدل والفاسق في الرسالة سواء لأنها تبلغ عبارة المرسل هكذا في الخلاصة • ولو عقد أوهاج شيان أو سيران على الدابة لم يجوز • وإن كانا في سفينة سائرة جاز كذا في البحر الرائق • والقور في القبول ليس بشرط عندنا كذا في العيني شرح الهداية • (ومنها) أن لا يخالف القبول الإيجاب فإذا قال لا تزوجتك ابنتي على ألف درهم فقال الزوج قبلت النكاح ولا أقبل المهر كان باطلا ولو قبل النكاح وسكت عن المهر ينعقد النكاح بينهما ذكره في فتاوى أبي الليث • وفي مجموع النوازل عبيد تزوج امرأة على رقبته بغير إذن سيده فقال السيد أجزت النكاح ولا أجز على رقبته فالنكاح جاز ولها الأقل من مهر مثلها ومن قبة العبد يباع فيه كذا في الذخيرة • ولو تزوجت نفسها بألف فقبلها بالقبول أو بمائة صم ووقف لزوم الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى كذا في التبر القاتق • (ومنها) أن يضيف النكاح إلى كلها أو ما يعبره عن الكل كالرأس والرقبة بخلاف السيد والرجل ولو أضاف النكاح إلى ظهرها أو بطنها ذكر الخواني قال مشايخنا الأشبه من مذهب أصحابنا أنه ينعقد كذا في البحر الرائق • ولو أضاف النكاح إلى نصف المرأة فيه روايتان والصحيح أنه لا يصح كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية • وفي التفريق تزوج نصفها فقد ذكر بعضهم أنه يجوز وهو المختار كذا في مختار الفتاوى • (ومنها) أن يكون الزوج والزوجة معلومين فلوزوج بنته وله بنتان لا يصح إلا إذا كانت احدهما متزوجة فينصرف إلى الفارغة

كذا في النهر الفائق • جارية سميت في صغرها باسم فلانة سميت باسم آخر قال تزوج باسمها الآخر إذا صارت
معروفة باسمها الآخر والاصح عندي أن يجمع بين الاسمين كذا في الظهيرية • رجل له بنت واحدة اسمها فاطمة
قال لرجل زوجت منك ابنتي عائشة ولم تقع الاشارة الى شخصها ذكر في فتاوى الفضلي أنه لا ينعقد النكاح
ولو قال زوجت ابنتي منك ولم يرد على هذا وله بنت واحدة جاز كذا في المحيط • ولو كان لرجل بستان كبرى
اسمها عائشة وصغرى اسمها فاطمة وأراد أن يزوجه الكبرى وعقد باسم فاطمة ينعقد على الصغرى • ولو قال
زوجت ابنتي الكبرى فاطمة لا ينعقد على احداهما كذا في الظهيرية • أبو الصغرة إذا قال زوجت بنتي فلانة
من ابن فلان وقال فلان قبلت لاني ولم يسم الابن ان كان له ابنان لا يجوز ان كان له ابن واحد يصح ولو ذكر
أبو البنت اسم الابن فقال زوجت بنتي من ابنك فلان فقال أبو الابن قبلت صح • خنثيان صغيران قال
أبو أحدهما لابي الآخر يجمع من الشهود زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا وقبل الآخر ثم ظهر ان الجارية
كانت غلاما والغلام كان جارية كان النكاح جائزا كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان • ولو قال أبو الصغرة
لابي الصغرة زوجت ابنتي ولم يرد عليه شيئا وقال أبو الصغرة قبلت يقع النكاح الاب هو المختار كذا في مختار
الفتاوى • وهو الصحيح كذا في الظهيرية • (وأما أحكامه) فكل استمتاع كل منهما بالآخر على الوجه
المأذون فيه شرعا كذا في فتح القدير • وملاك الحبس وهو صبر ورثتها بمنوعة عن الخروج والبروز • ووجوب
المهر والنفقة والكسوة عليه وحرمة المصاهرة والارث من الجانبين ووجوب العدل بين النساء وحقوقهن
ووجوب اطاعتها إذا دعاهن الى الفراش وولاية تأديبها إذا لم تطعه بأن تشترت واستجاب معاشرتها
بالمعروف هكذا في البحر الرائق • وتحريم الجمع بين الاختين ومن في معناهما كذا في السراج الوهاج

(الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح وما لا ينعقد به)

ينعقد بالاجاب والقبول وضما للمضى أو وضع أحدهما للمضى والآخر لغيره مستقبلا كان كالامر أو حالا
كالمضارع كذا في النهر الفائق • فإذا قال لها تزوجك بكذا فقالت قد قبلت يتم النكاح وان لم يقل الزوج
قبلت كذا في الذخيرة • ولو قال تزوجني نفسك فقبلت انعقدان لم يقصده الاستقبال كذا في النهر
الفائق • وكما ينعقد بالعبارة ينعقد بالاشارة من الآخر ان كانت اشارة معلومة كذا في البدائع •
ولا ينعقد بالتعاطي كذا في النهاية • ولا ينعقد بالكاتب من الحاضرين فلو كتب تزوجك فكتبت قبلت لم ينعقد
هكذا في النهر الفائق • (وما ينعقد به النكاح فهو نوعان) صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج •
وما عداهما وهو ما يفيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المبسوط • فينعتد بلفظ
الهبة هكذا في الهداية • ولو قال وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا كذا
في فتاوى قاضي خان • ولو قال وهبت بنتي لخدمتك وقبل الآخر لا يكون نكاحا كذا في الذخيرة • إذا
طلب الرجل من امرأة زني فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا كذا في فتاوى
قاضي خان • وينعتد بلفظ التملك والصدقة ولفظ البيع هو الصحيح هكذا في الهداية • وكذا بلفظ
الشراء في الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان • وكذا بلفظ الجعل على الصحيح كذا في العيني شرح الكز
والتيين • ولو قال لامرأة كنت لي أو سرت لي فقالت نعم أو صرت لك كان نكاحا كذا في الذخيرة •
وكذا لو قال كوني امرأتي بمائة فقالت أو اعطيتك مائة على أن تكوني امرأتي فقبلت كان نكاحا كذا في
الوجيز لا كدرى • إذا قال بنت حتى في منافع بضعك بالف فقالت قبلت صح النكاح كذا في الذخيرة •
ولو قال امرأة عزستك نفسي فقال قبلت يكون نكاحا هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال المبانة
رددت نفسي اليك فقال الزوج قبلت بمحضرة الشاهدين يكون نكاحا كذا في محيط السرخسي • وفي
اجناس الناطقي إذا طلق امرأته ثلاثا أو بأكثر ثم قال لها ارجعك على كذا ورضيت المرأة بذلك وكان بمحضرة
من الشهود كان نكاحا صحيحا وان لم يذكر المال • فإن أجمعنا على أن الزوج أراد به النكاح كان نكاحا والا فلا
كذا في الذخيرة • ولو قال ذلك لاجنية لم يكن بينهما نكاح بمحضرة من الشهود فقالت المرأة رضيت
لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضي خان • رجل قال لامرأة مرا بابشيدى فقالت المرأة بأشيدم
لا ينعقد الا إذا قال لها بابشيدى بزني فقالت بأشيدم يكون نكاحا وقبل ينعقد النكاح وهو الظاهر بحكم العرف

حكيم النكاح

كذا في الخلاصة • إذا قال لغيره ١ دختر خویش مرا ده فقال ٢ دادم ينعقد النكاح وان لم يقل الخطاب
٣ بذيرقم ولو قال ٤ مرا دادى فقال ٥ دادم لا ينعقد النكاح ما لم يقل الخطاب ٦ بذيرقم الا اذا أراد
بقوله ٧ دادى التحقيق دون السوم فينعتد ينعقد وان لم يقل الخطاب بذيرقم • وفي مجموع التوازل عن الشيخ
الامام نجيب الدين التستري ان في قوله دختر خویش مرا ده لابد أن يقول ٨ بزني ويقول الآخر ٩ بزني دادم
فاما بدون ذلك فلا ينعقد النكاح عند بعض المشايخ وعند بعضهم ينعقد فلا بد من هذه الزيادة لتصير المسألة
متفقة عليها كذا في المحيط • قبل لامرأة ١٠ خويشتن را بفلان بزني دادى فقالت ١١ داد وقيل للزوج
١٢ بذيرقمى فقال ١٣ بذيرقم ينعقد النكاح وان لم يقل المرأة دادم والزوج بذيرقم • قبل لامرأة ١٤ خويشتن
رازن من كردى فقالت ١٥ كردم ينعقد النكاح • وكذا لو قال ١٦ خويشتن را زن من كردايدى فقالت
كردايدم هكذا في الذخيرة • قبل لامرأة هل زوجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قالت في أثناء الكلام
١٧ من وبرا خواستم وقال الرجل قبلت صح النكاح كذا في الخلاصة • سئل نجيب الدين عن قال لامرأة
١٨ خويشتن را به زاردم كايين بزني دادى فقالت بالسمع والطاعة قال ينعقد النكاح ولو قال
١٩ سباس دارم لا ينعقد لان الاول اجابة والثاني وعد كذا في المحيط • امرأة قالت لرجل زوجت نفسي
منك فقال الرجل ٢٠ بخداوند كاري بذيرقم يصح النكاح ولو لم يقل الرجل ذلك لكنه قال لها ٢١ شاباش
ان لم يقل بطريق الطز يصح النكاح كذا في الخلاصة • ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والاعارة والاباحة
والاحلال والتمتع والاجارة والرضى ونحوها كذا في التبيين • ولا ينعقد بالاتالة والخلع والصلح والبراءة هكذا
في فتاوى قاضي خان • ولا ينعقد بالتملك والكتابة هكذا في محيط السرخسي • ولا ينعقد بالاعتاق والولاء
والايداع كذا في غاية السروحي • ولا ينعقد بالهدايا كذا في البحر الرائق • ولا ينعقد بلفظ الوصية لانها
توجب الملك مضافا الى ما بعد الموت كذا في الهداية • وهكذا في الكافي • وان قال أو صبت بضع امي
للمال بالف درهم وقبل الآخر لا ينعقد النكاح كذا في النهاية • رجل قال لا تزوج بك فلانة فكتبت
فقال أبو الصغرة ارفعها واذبح حيث شئت لا ينعقد النكاح كذا في الخلاصة • امرأة قالت لرجل زوجت
نفسى منك وأرادت أن تقول بمائة دينار فقبل ان قالت المرأة بمائة دينار قال الزوج قبلت لا ينعقد النكاح
كذا في الذخيرة • رجل بعث جماعة الى رجل ليضطربوا ابنته فقالوا ٢٢ دختر خویش فلانة را به دادى
فقال دادم وقالوا بذيرقم لا ينعقد النكاح لانهم لم يضيفوا الى الخطاب • رجل وامرأة أقربا بالنكاح
بين يدي الشهود وقالوا بالفارسية ٢٣ مازن وشوتم لا ينعقد النكاح بينهما هو المختار كذا في الخلاصة •
ولو قال ٢٤ ابن زن من است بمحضرة من الشهود وقالت المرأة ٢٥ اين شوى من است ولم يكن بينهما نكاح
سابق اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يكون نكاحا كذا في الظهيرية • وفي شرح الحصص المختار انه
ينعقد اذا قضى بالنكاح أو قال الشهود لها جعلتها هذا نكاحا فقالا نعم ينعقد هكذا في مختار الفتاوى •
وفي التبية مثل على السغدي عن رجل سلم على امرأة فقال سلام عليك يا زوجتي فقالت وعليك السلام يا زوجي
وسمع ذلك الشاهدان قال لا ينعقد كذا في التتارخانية • قبل لرجل ٢٦ دختر خویشت را به پسر من ارزاني
داشتى فقال ٢٧ داشتم لا ينعقد النكاح بينهما كذا في الذخيرة • إذا قال أبو الصغرة أشهدوا
اني قد زوجت بنت فلان الصغرة ابني فلان بمهر كذا فقبل لابي الصغرة اليس هكذا فقال أبو الصغرة هكذا ولم يرد
على ذلك فالاولى أن يجدد النكاح وان لم يجدد جازمه كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية • ولو قال
بالفارسية ٢٨ خويشتن را بزني دادم به زاردم فقالت بذيرقم لا ينعقد النكاح لان لفظة بزني بالفارسية
لا تقع على الرجل كذا في التبيين • وإذا قال لابي البنت زوجتي انتك وقال أبو البنت زوجت أو قال نعم
لا يكون نكاحا الا أن يقول الرجل بعد ذلك قبلت لان قوله زوجتي استخياره كذا في فتاوى قاضي خان • وفي
لفظ القرض والره اختلاف المشايخ والصحيح عدم الانعقاد كذا في فتاوى قاضي خان • وقيل بلفظ
القرض ينعقد على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان نفس القرض عليك عندهما وهو المختار
كذا في مختار الفتاوى • وبلفظ السلم قبل ينعقد وقبل لا وكذا الصرف فيه قولان كذا في العيني شرح
الكز • النكاح المضاف كقوله زوجتكها غدا غير صحيح أما المعلق فان كان على أمر مضى صح لانه معلوم

٦
ا كنت لي فقالت كنت
٣
ا كنت للزوجية فقالت كنت

الحال فلو خطبت بنته فأنكر أنه تزوجها من فلان قبل هذا فكذب به فقال ان لم اكن تزوجتها منه فقد تزوجتها من
ابنك وقبل أبو الابن عند الشهود فبأن انه لم يكن تزوجها من أحد صم النكاح كذا في النهر الفائق • وان
قال لامرأة بمحضرة الشاهد بن تزوجتك على كذا ان أجاز أبي أو رضى فقالت قبلت لا يصح • رجل تزوج
امرأة على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق بيد هذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع انه يجوز النكاح
والطلاق باطل ولا يكون الامر بيد هذا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا بدأ الزوج فقال تزوجتك
على أنك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت تزوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الامر بيدي أطلق
نفسى كذا ثبت فقال الزوج قبلت جاز النكاح ويقع الطلاق ويكون الامر بيد هذا وكذا المولى اذا تزوج أمته
من عبده ان بدأ العبد فقال تزوجني أمك هذه على ألف على ان أمرها بيدك تطلقها كذا ثبت فتزوجها منه
يصح النكاح ولا يكون الامر بيد المولى ولو ابتدأ المولى فقال تزوجتك أمي على ان أمرها بيدي أطلقها كذا
أريد فقال العبد قبلت جاز النكاح ويكون الامر بيد المولى • ولو قال العبد لمولاه اذا تزوجتها فامرها بيدك
أبدانم تزوجها يكون الامر بيد المولى ولا يمكن اخراجه أبدا كذا في فتاوى قاضي خان • ذكر شمس الائمة
المرحومة • اذا تزوج امرأة على ألف الى الحصاد والدياس اختلف ما يحتجنا في هذه المسألة والمختار عندي
انه يقع ويثبت هذا الاجل في المهر كذا في مختار الفتاوى • ولا يثبت في النكاح خيار الرؤية والعيب والشرط
سواء جعل الخيار للزوج أو المرأة أو له ما ثلاثة أيام أو اقل أو أكثر حتى انه اذا فعل ذلك فالنكاح جائز والشرط
باطل الا اذا كان العيب والجب والخصى والعنة فان المرأة بالخيار وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي • فاذا شرط أحدهما لصاحبه السلامة عن العيب والثلل والزمانة
أو شرط صفة الجمال أو بشرط الزوج عليها صفة البكارة فوجد بخلاف ذلك لا يثبت له الخيار هكذا في التتارخانية •
رجل تزوج امرأة على أنه مدني فاذا هو قروي يجوز النكاح ان كان كفوا ولا خيار لهما كذا في فتاوى
قاضي خان • وفي فتاوى أبي الليث تزوج امرأة على ان أباه بالخيار صح النكاح ولا خيار كذا في الذخيرة

• (الباب الثالث في بيان المحرمات) •

وهي نعمة اقسام
 (القسم الاول المحرمات بالنسب) • وهن الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات
 الاخ وبنات الاخت فهن محرمات نكاحا ووطنا ودواعيه على التأيد • فالامهات أم الرجل وجداته من
 قبل أبيه وأمه وان علون • وأما البنات فبنته الصلبية وبنات ابنه وبنته وان سفلن • وأما الاخوات فالاخت
 لاب وأم والاخت لاب والاخت لام وكذا بنات الاخ والاخت وان سفلن • وأما العمات فثلاث عمة لاب وام
 وعمة لاب وعمة لام وكذا عمات أبيه وعمات أجداده وعمات أمه وعمات جداته وان علون وأما عممة العممة
 فانه يتظر ان كانت العممة القربى عمة لاب وأم أو لاب فعممة العممة حرام وان كانت القربى عمة لام فعممة العممة
 لا تحرم • وأما الخالات فخالته لاب وأم وخالته لاب وخالته لام وخالات ابائه وأمهاته وأما خالة الخالة
 فان كانت الخالة القربى خالة لاب وأم أو لام فخالتهما تحرم عليه وان كانت القربى خالة لاب فخالتهما لا تحرم عليه
 هكذا في محيط السرخسي •

• (القسم الثاني المحرمات بالصهرية) • وهي أربع فرق (الاولى) امهات الزوجات وجداتهن من قبل الاب والام وان علون (والثانية) بنات الزوجة وبنات اولادها وان سفلن بشرط الدخول بالام كذا في الحاوي القدسي • سواء كانت الابنة في حجرها ولم تكن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • وأما بناتهما فأما والخلوة مقام الوطى في حرمة البنات هكذا في الذخيرة في نوع ما يستحق به جميع المهر (والثالثة) حليلة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفلوا دخل بها الابن أم لا • ولا تحرم حليلة الابن المتبني على الاب المتبني هكذا في محيط السرخسي • (والرابعة) نساء الاباء والاجداد من جهة الاب أو الام وان علوا فلهؤلاء محرمات على التأييد نكاحا ووطئا كذا في الحاوي القدسي • وثبت حرمة المصاهرة بالنكاح الصحيح دون الفاسد كذا في محيط السرخسي • فلو تزوجها نكاحا فاسدا لا تحرم عليه أمهما بمجرد العقد بل بالوطى كذا في العر الرائق • وثبت بالوطى حللا كان أو عن شبهة أو زنى كذا في فتاوى

قضى خان * فمن زنى بامرأة حرمت عليه أمها وان علت وان بنتها وان سفلت. وكذا يحرم المازنى بها على آباءه
وإني وأجداده وان علواً وأبناءه وان سفلوا كذا فى فتح القدير * ولو وطئها فافضاها لا تحرم عليه أمها
بدم يتقن كونه فى الفرج إلا إذا حبلت وعلم كونه منه كذا فى البحر الرائق * وكما ثبت هذه الحرمة بالوطئ
بنت بالمس والتقبيل والنظر إلى الفرج بشهوة كذا فى الذخيرة * سواء كان بشكاح أو ملك أو فجور وعذنا
كذا فى المنتقى * قال أصحابنا الرية وغيره فى ذلك سواء هكذا فى الذخيرة * والمباشرة من شهوة بمنزلة القبلة
كذا فى المعاقبة هكذا فى فتاوى قاضى خان * وكذا الوضوء بشهوة هكذا فى الخلاصة * فان نظرت المرأة إلى ذكر
رجل أو لمسته بشهوة أو قبلته بشهوة تعلقت به حرمة المصاهرة كذا فى الجوهر النيرة * ولا تثبت بالنظر إلى سائر
الأعضاء إلا بشهوة ولا يمس سائر الأعضاء إلا عن شهوة بخلاف كذا فى البدائع * والمعتبر بالنظر إلى الفرج
لداخل هكذا فى الهداية * وعليه الفتوى هكذا فى الظهيرية وجواهر الاخلاط * قالوا والنظر إلى فرجها
هى قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر فى الداخل إذا كانت قاعدة متكئة كذا فى فتاوى
قاضى خان * ولو نظرت إلى فرج امرأة بشهوة وراستى رقيق أو زجاج يمين فرجها تثبت حرمة المصاهرة *
ولو نظرت إلى امرأة ورأى فيها فرج امرأة فنظر عن شهوة لا تحرم عليه أمها وان بنتا لانه لم يفرجها وانما رأى عكس
فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض أو على قطرة فنظر الرجل فى الماء فرأى فرجها فنظر عن شهوة
لا تثبت الحرمة كذا فى فتاوى قاضى خان * وهو الصحيح كذا فى الخلاصة * ولو كانت المرأة فى الماء
فرأى الرجل فرجها ونظر عن شهوة تثبت الحرمة كذا فى فتاوى قاضى خان * وإذا نظر الرجل فرج ابنته
بغير شهوة فتقن أن يكون له جارية مثلها وقعت منه شهوة مع وقوع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت على
ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التى عنها لا تحرم لان نظره فى هذه الصورة إلى فرج
ابنته لم يكن عن شهوة كذا فى فتاوى قاضى خان والذخيرة * ثم لا فرق فى ثبوت الحرمة بالمس بين كونه
عامداً أو ناسياً أو مكرهاً أو مخطئاً كذا فى فتح القدير * أو نائمًا كذا فى معراج الدراية * فلو ايقظ
زوجته ليخامعها فوصلت يده إلى بطنه منها فقصصها بشهوة وهى عن تشهى يظن انها اتها حرمت عليه الام حرمة
مؤبدة كذا فى فتح القدير * ولو لمس شعرها بشهوة ان لمس ما اتصل برأسها تثبت وان لمس ما استرسل لا تثبت
وأطلق الناطقى إطلاقاً من غير هذا التفصيل كذا فى الظهيرية * وهكذا فى وجيز الكردى والسراج
الوهاج * ولو لمس ظفرها بشهوة تثبت كذا فى الخلاصة * ثم المس انما يوجب حرمة المصاهرة إذا لم يكن
بينهما ثوب أما إذا كان بينهما ثوب فان كان مضيئاً لا يجد الماس حرارة الممسوس لا تثبت حرمة المصاهرة وان
اتمشت آله بذلك وان كان رقيقاً بحيث تصل حرارة الممسوس إلى يده تثبت كذا فى الذخيرة * وكذا لو لمس
اسفل الخلف إذا كان منعلاً لا يجد بين القدم كذا فى فتاوى قاضى خان * إذا قبّل الرجل المرأة وبينهما
ثوب فان كان يجذب الثياب أو يرد الشفة فهو تقبيل ولمس كذا فى المحيط * والدوام على المس ليس بشرط
لثبوت الحرمة حتى قبّل إذا امتد يده إلى امرأة بشهوة فوقفت على أنها ابتها فازدادت شهوة حرمت عليه
امرأته وان نزعه يده من ساعته كذا فى الذخيرة * ويشترط أن تكون المرأة مشتاة كذا فى التبيين *
والفتوى على أن بات تسع محل الشهوة لا مادونها كذا فى معراج الدراية * وقال الفقيه أبو الوليث مادون
تسع سنين لا تكون مشتاة وعليه الفتوى كذا فى فتاوى قاضى خان * وحكى عن الشيخ الإمام أبى بكر
رحمه الله تعالى أنه كان يقول ينبغي المفتى أن يفتى فى السبع والثمان انها لا تحرم إلا ان بالغ السائل انما اعطى
ضممة جسمه فينتدبفتى بالحرمة كذا فى الذخيرة والضمرات * فلو جامع صغيرة لا تشتهى لا تثبت الحرمة كذا
فى البحر الرائق * ولو كبرت المرأة حتى خرجت عن حد المشتاة يوجب الحرمة لأنها دخلت تحت الحرمة
فلم يخرج بالكبر ولا كذلك الصغيرة كذا فى التبيين * وكذا ان شرط الشهوة فى الذكر حتى لو جامع ابن أربع
سنين زوجة أبيه لا تثبت به حرمة المصاهرة كذا فى فتح القدير * ووطئ الصبي الذى يجامع مثله بمنزلة وطئ
البالغ فى ذلك * قالوا والصبي الذى يجامع مثله أن يجامع ويشتهى وتبغى النساء من مثله كذا فى فتاوى
قاضى خان * والشهوة تعتبر عند المس والنظر حتى لو وجد بغير شهوة ثم اشتبهى بعد الترك لا تتعلق به
الحرمة * وحد الشهوة فى الرجل أن تنتشر آله أو تزداد انتشاراً ان كانت منتشرة كذا فى التبيين * وهو

مفلاً. —————
ليس في السكاح خيار رؤية
وشروط وعيب

الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * وبه يفتي كذا في الخلاصة * فمن اتشرب آتته طلب امرأته وأولجها بين يدي ابتها لا يحرم عليه أمهما ما لم يزد انتشارا كذا في التبيين * هذا الحد إذا كان شابا قادرا على الجماع فان كان شيخا أو عينا فخذ الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتهاء ان لم يكن متحركا قبل ذلك ويزداد الاشتها ان كان متحركا كذا في المحيط * وحد الشهوة في النساء والمحبوب هو الاشتها بالقلب والتلذذ به ان لم يكن وان كان فازداد به كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ووجود الشهوة من أحد هما يكتفي بشرطه أن لا ينزل حتى لو أنزل عند المس أو النظر لم تنبت به حرمة المصاهرة كذا في التبيين * قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في التبيين شرح النقاية * ولو مس فأزول لم تنبت به حرمة المصاهرة في الصحيح لانه تبين بالانزال انه غير ادع الى الوطئ كذا في الكافي * ولو نظر الى دبر المرأة لا تنبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا الوطئ في دبرها لا تنبت به الحرمة كذا في التبيين * وهو الاصح هكذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط * واذا جامع ميتة لا تنبت به الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان * (ومما يصل بذلك مسائل) لو اقترع بحرمة المصاهرة بواخذ به ويفترق بينهما وكذلك اذا أضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامعته أمك قبل نكاحك بواخذ به ويفترق بينهما ولكن لا يصدق في - في المهر حتى يجب المسمى دون العقر - والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال كذبت فالقاضي لا يصدقه ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما أقترع لا يحرم عليه امرأته * وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب النكاح اذا قال الرجل لامرأة هذه أمي من الرضاعة ثم أراد أن يتزوجها بعد ذلك فقال أخطأت في ذلك فله أن يتزوجها استحسانا * ووجه الفرق بينهما انه ههنا أخبر عن فعله واخطأ فيها هو فعلة نادر فلا يصدق فيه وأما في الرضاة فاعلم ان خبره عن فعل نفسه في زمان يتذكره وهو اتعا من غيره واخطأ فيه ليس بنادر كذا في التبيين والمزيد * واذا قبلها ثم قال لم يكن عن شهوة أولها أو نظرا الى فرجها ثم قال لم يكن بشهوة فقد ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في التبيين بيقين بيقين الحرمة ما لم تبين انه قبل بغير شهوة وفي المس والنظر الى الفرج لا يفتي بالحرمة الا اذا تبين انه فعل بشهوة لان الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس والنظر كذا في المحيط * هذا اذا كان المس على غير الفرج وأما اذا كان على الفرج فلا يصدق أيضا كذا في الظهيرية * وكان الشيخ الامام الاجل - ظهير الدين المرغيناني - يفتي بالحرمة في القبلة في الفم والخذ والرس وان كان على مقنعة وكان يقول لا يصدق في أنه لم يكن بشهوة وفي البقالي ويصدق اذا أنكر الشهوة في المس الآن تقوم آتته منتشرة فيعاقبها كذا في المحيط * ولو أخذ ثديا وقال ما كان عن شهوة لا يصدق لان الغالب خلافه وكذا الوركب معها على دلبه بخلاف ما اذا ركب على ظهرها وعبر بها الماء كذا في الوجيز للكردي * وتقبل الشهادة على نفس الممس والتقبيل بشهوة المختارانه تقبل واليه ذهب نفر الاسلام على البردوي كذا في التبيين والمزيد * وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في نكاح الجماع لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة اما يتحرك العضو من الذي يتحرك عضوه أو با - فاعلم ان خبره عن لا يتحرك عضوه كذا في الذخيرة * وهو المعمول كذا في جواهر الاخلاط * سئل القاضي علي - السعدي - عن سكران باشر ابنته وقبلها وقصد أن يجامعها فقالت ابنته أنا ابتك فتركه اهل تحرم أمها قال نعم كذا في التتارخانية * قيل لرجل ما فعلت بامرأتك قال جامعتها قال تنبت حرمة المصاهرة قيل ان كان السائل والمستول هاربا قال لا يتفاوت ولا يصدق انه كذب كذا في المحيط * رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لانه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئتها لانه أن يكذب ويأثمها لان الظاهر يشهد له ولو تسرى جارية ميراث أبيه يسهه أن يطأها حتى يعلم أن الاب وطئها كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امرأة على أنها عذراء فلما أراد وقاعها وجدها قد اقتضت فقال لها من اقتضت فقالت أبوك ان صدقها الزوج بانتهى ولا مهر لها وان كذبها فهي امرأته كذا في الظهيرية * لو ادعت المرأة ان مس ابن الزوج اياها كان عن شهوة لم تصدق والقول قول ابن الزوج كذا في السراج الوهاج * رجل قبل امرأة أبيه بشهوة أو قبل الاب امرأة ابنته بشهوة وهي مكرهه وانكر الزوج أن يكون بشهوة فالقول قول الزوج وان صدقه الزوج وقت الفرقة ويجب المهر على الزوج ويرجع بذلك

بذلك على الذي فعل ان تعدد الفاعل القسار وان لم تعدد لا يرجع وفي الوطئ لا يرجع وان تعدد بالوطئ القسار لانه وجب الحد والمال مع الحد لا يجمع * تزوج بامه رجل ثم ان الامة قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها فادعى الزوج أنها قبلته بشهوة وكذب المولى فامه تبين من زوجها الاقرار الزوج أنها قبلت بشهوة ويلزمه نصف المهر شكذبت المولى اياه أنها قبلته بشهوة ولا يقبل قول الامة في ذلك لو قالت قبلته بشهوة كذا في المحيط * ولو أخذت ذكرا لحن في الخصومة وقالت كان عن غير شهوة صدقت كذا في خزائن الفتاوى * ذكر محمد رحمه الله تعالى في نكاح الاصل أن النكاح لا يرتفع بحرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتباه عليه أم لم يشتباه كذا في الذخيرة * واذا خبر بامرأة ثم تاب يكون محرما لا يبتها لانه حرم عليه نكاح ابنتها على التأييد وهذا دليل على أن الحرمة تنبت بالوطئ الحرام وبما تنبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضي خان * لا بأس بان يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنته ابنتها أو أمها كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى الصغرى اذا لف ذكره في خرقه وجامعها كذلك ان كانت خرقه لا تمنع وصول الحرارة الى ذكره فحل المرأة للزوج الاول وان كانت تمنع كالنبدل فلا تحل كذا في الخلاصة * (القسم الثالث المحرمات بالرضاع) * كل من تحرم بالقربة والصهرية تحرم بالرضاع على ما عرفت في كتاب الرضاة كذا في محيط السرخسي * (القسم الرابع المحرمات بالجمع) * وهو نوعان الجمع بين الاجنبيات * والجمع بين ذوات الارحام (أما الجمع بين الاجنبيات) فانه لا يحل للرجل أن يجمع بين أكثر من اربع نسوة كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز للعبد أن يتزوج أكثر من ثنتين كذا في البديع * المكاتب والمدبر وابن أم الولد في هذا كالعبد كذا في الكفاية * ويجوز للحر أن يتسرى من الاماء ماشاء من العدد وان كثر وليس للعبد أن يتسرى وان أذن له مولاه فيه كذا في الحاوي * وللحر أن يتزوج أربع من الحرات والاماء كذا في الهداية * وللعبدان يتزوج اثنتين حرتين كاتبا أو أميتين كذا في البحر الرائق * واذا تزوج الحر خسا على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة * وان تزوج خسا في عقدة فسد نكاح الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلاثا ولو تزوج الحر خسا اسلم ان تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن جلة فزق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير كذا في فتاوى قاضي خان * رجل تزوج امرأة في عقدة وثنتين في عقدة وثلاثا في عقدة ولا يعلم * أما الاولى فصح نكاحها على كل حال ولها المسمى وأما الفريقتان فالبيان الى الزوج حال حياتهما أو موتهما فعلا أو قولاً فمن ظهر فسادها لامهر لها ولا ميراث كذا في التتارخانية * ولو تزوجت امرأة زوجين في عقد واحد فان كان لاحدهما اربع نسوة جاز نكاح الآخر هكذا في محيط السرخسي * (وأما الجمع بين ذوات الارحام) فانه لا يجمع بين اختين بنكاح ولا بوطئ ملك بين سواء كاتبا أو أميتين من القرب أو من الرضاة هكذا في السراج الوهاج * والاصل ان كل امرأة اثنين لو صورنا احدهما من اى جانب ذكرنا لم يجز النكاح بينهما برضاة أو نسب لم يجز الجمع بينهما كذا في المحيط * فلا يجوز الجمع بين امرأة وعمتها نسبيا أو رضاعا وخالتها كذلك ولها ويجوز بين امرأة وبنت زوجها فان المرأة لو فرضت ذكرا حلت له تلك البنت بخلاف العكس وكذا يجوز بين امرأة وجارية اذا عدهم حل النكاح على ذلك الفرص ليس لقربة أو رضاع كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * فان تزوج الاختين في عقدة واحدة يفترق بينهما وبينه فان كان قبل الدخول فلا شيء لهما وان كان بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهر مثلها ومن المسمى كذا في المضمرات * وان تزوجهما في عقدتين فنكاح الاخيرة فاسد ويجب عليه أن يشاركها ولو علم القاضي بذلك يفترق بينهما فان فارقها قبل الدخول لا ينبت شيء من الاحكام وان فارقها بعد الدخول فلها المهر ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وعليها العدة ونبت النسب وبه قول عن امرأته حتى تنقضي عدة أختها كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه يؤمر الزوج بالبيان فان بين فعلي ما بين وان لم تبين فانه لا يفترق في ذلك ويفترق بينه وبينهما كذا في شرح الطحاوي * ولها منه المهر اذا كان مهرهما متساويا وهو مسمى في العقد وكان الطلاق قبل الدخول

وان كانا مختلفين يقضي لكل واحدة منهما ربع مهرها وان لم يكن مسمى في العقد تجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر وان كانت الفرقة بعد الدخول يجب لكل واحدة المهر كاملا كذا في التبيين * قال أبو جعفر الهندواني معنى المسألة اذا ادعت كل واحدة الاولية ولا حجة لهما فيقضي نصف المهر لهما اما اذا قالتا لا ندري أي العقدين أول فلا يقضي بشئ حتى يسطحا كذا في غاية السروجي * وصورة الاصطلاح هي أن يقول عند القاضي لنا عليه المهر وهذا الحق لا يعدونا فنصطح على اخذ نصف المهر فيقضي القاضي كذا في النهاية * واذا برهنت كل واحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق في رواية كتاب النكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي * وكل هذه الاحكام المذكورة بين الاختين ثابتة بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم كذا في فتح القدير * وان اراد أن يتزوج احدهما بعد التفريق فله ذلك ان كان التفريق قبل الدخول وان كان بعد الدخول فليس له ذلك حتى تنقضي عدتها وان انقضت عدتها احدهما دون الاخرى فله أن يتزوج المعتدة دون الاخرى ما لم تنقض عدتها وان دخل باحدة منهما فله أن يتزوجها دون الاخرى ما لم تنقض عدتها وان انقضت عدتها جاز له أن يتزوج بأيهما شاء كذا في التبيين * ولا يجوز الجمع بين الاختين استتباعا كما لا يجوز الجمع بينهما نكاحا واذا املك اختين كان له أن يستمتع بأيهما شاء فاذا استمتع باحدهما فليس له أن يستمتع بالآخرى بعد ذلك وكذلك لو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أخرى كان له أن يوطئ الاولى وليس له أن يوطئ الاخرى بعد ذلك ما لم يحرم الاولى على نفسه وتحرره اياها ما لا يتزوج من رجل أو بالأخراج عن ملكه ما باعنا أو هبة أو بيع أو صدقة أو كاية كذا في شرح الطحاوي * واعتاق البعض كاعتاق الكل وكذا غلبك البعض كغلبك الكل كذا في التبيين * ولو قال هي علي حرام لا تحل له الاخرى كالحيض والنفس والاحرام والصيام كذا في غاية السروجي * وان وطئها ليس له أن يوطئ واحدة منهما حتى يحرم فروج الاخرى بما قلنا * وان باع واحدة منهما أو تزوج أو وهب ثم ردت اليه المبيعة يعيب أو يرجع في الهبة أو يطلق المنكوحة زوجها وانقضت عدتها لم يوطئ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى على نفسه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تزوج جارية فلم يوطئها حتى اشترى أخرى فليس له أن يستمتع بالمشتراة لان القرائن ثبتت لها بنفس النكاح ولو وطئ التي اشترىها كان جامع بينهما في القرائن كذا في شرح الطحاوي * فان تزوج اخت امة قد وطئها أصبح النكاح واذا جاز لا يوطئ امة وان كان لم يوطئ المنكوحة ولا يوطئ المنكوحة الا اذا حرم الموطوءة على نفسه بسبب من الاسباب فيختد بوطئ المنكوحة ويوطئ المنكوحة ان لم يكن وطئ المملوكة كذا في الهداية * ولو تزوج اخت امة نكاحا فاسد لم يحرم عليه امة الموطوءة الا اذا دخل بالمنكوحة فيختد بغير الموطوءة هكذا في البحر الرائق * اختان قالت كل واحدة منهما لرجل واحد قد تزوجت نفسي منك بكذا وخرج الكلامان منهما معاقبل الزوج نكاح احدهما فهو جائز ولو بد الزوج فقال قد تزوجتكما كل واحدة منكما باث درهم فقالت احدهما رضىت وأبت الاخرى ان ترضى فتكاحهما باطل كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل وكل رجلان يزوجه امرأتين وكل رجل آخر يمتثل ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأتين فغير امرأتين وكان كلاهما راضيا كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجلان لم يوكلا نكاحا وكانا فضولين زوجه رجلان اختين في عقدتين متفرقتين برضى الاختين وخاطب عن كل واحدة منهما خاطب ووقع العقدان معا فبلغ ذلك الزوج وأجاز نكاح احدهما جاز ولو أنهما زوجاه في عقدتين قال كل واحد منهما تزوجت فلانة وفلانة وخاطب عنهما رجلان لا يجوز شئ من ذلك كذا في الذخيرة * تزوج اختين واحدهما معتدة الغير أو منكوحة يصح نكاح الفارغة كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز أن يتزوج أخت معتدة سواء كانت العدة عن طلاق رجعي أو باتن أو ثلاث أو عن نكاح فاسد أو عن شبهة وكما لا يجوز أن لا يحل أن يتزوج أربعاً سواء اها كذا في الكافي * ولو اعتق أم ولد لم يحل له تزوج أختها حتى تنقضي عدتها ويحل أربع سواء اعنده وعندهما تحل الاخت أيضا كذا في فتح القدير * فان قال الزوج أخبرني ان عدتها قد انقضت فان كان ذلك في مدة لا تنقضي في مثلها العدة لا يقبل قوله ولا قولها ان أخبرني الآن بتسره بما هو محتمل من

امقاط سقط مستين الخلق أو نحوه وان كان ذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة ان صدقه أو كانت ساكنة أو غائبة فله أن يتزوج أخرى أو اختان شاء ذلك وكذلك ان كذبت في قول علمائنا كذا في المبسوط * ويجوز لزوجة المرتدة اذا لحقت بدار الحرب تزوج أختها قبل انقضائها كذا اذا ماتت فان عادت مسلمة فاما بعد تزوج الاخت أو قبله * ففي الاول لا يفسد نكاح الاخت لعدم عود العدة * وفي الثاني كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان العدة بعد سقوطها لا تعود بلا سبب جديد وعندهما ليس له تزوج الاخت وعودها مسلمة يصير على حالها كالقبيبة الا يرى أنه يعاد اليها ما لها وتعود معتدة كذا في فتح القدير * ولا يجوز الجمع بين امرأتين كل منهما عمة للاخرى ولا بين امرأتين كل منهما خالة للاخرى * وصورة ذلك أن يتزوج كل من رجلين أم الآخرو ولداها بنتا فيكون كل واحد من البنين عمة للاخرى * ولو تزوج كل من رجلين بنتا لآخرو ولداها كانت بنت كل واحد منهما خالة للاخرى كذا في الهداية * وحل تزوج المضمومة الى محترمة * وصورته أن يتزوج امرأتين احدهما لا يحل له نكاحها بان كانت محترمة له أو ذات زوج أو وثنية والاخرى يحل له نكاحها صح نكاح من تحل ويحل نكاح الاخرى والمسمى كله التي جاوزت نكاحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولو دخل بالتي لا تحل فالنكاح كور في الاصل ان لهما مهر المثل بالغاما بلغ والمسمى كله للمحيلة قال في المبسوط وهو الاصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير * (القسم الخامس الاماء المنكوحة على الحرة أو معها) * لا يجوز نكاح الامه على الحرة ولا معها كذا في محيط السرخسي * وكذا المدبرة وأم الولد كذا في فتح القدير * ولوجع بين الامه والحرة في عقدة واحدة صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامه وهذا اذا كان يصح نكاح الحرة وحدها فان لم يصح فصحها الى الامه لا يوجب بطلان نكاح الامه كذا في الخلاصة * ولو نكح الامه ثم الحرة صح نكاحهما كذا في فتاوى قاضي خان * فان تزوج امة على حرة في عدة من طلاق باتن أو ثلاث لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز وان كانت معتدة عن طلاق رجعي لم يجز بالاتفاق كذا في الكافي * ولو تزوج امة وحرة والحرة في عدة عن نكاح فاسد أو عن وطئ بشبهة ذكر الحسن انه على الخلاف بينه وبينهما * وغيره قال يجوز نكاح الامه ههنا بالاتفاق وهو الاظهر والاشبه * واذا تزوج الرجل حرة في عدة امة عن طلاق رجعي ثم رجع الامه جاز هكذا في الذخيرة * عبد تزوج حرة ودخل بها بغير إذن مولاه ثم تزوج امة بغير إذن مولاه فأجاز المولى نكاحهما يجوز نكاح الحرة دون الامه كذا في محيط السرخسي * في فصل نكاح العبيد والاماء * ولو تزوج امة بغير إذن مولاه ولم يدخل بها ثم تزوج حرة ثم أجاز المولى لم يجز * ولو تزوج ابنتها وهي حرة قبل الاجازة جاز كذا في محيط السرخسي * رجل له بنت كسيرة وامة كسيرة فقال الرجل قد تزوجتكمما كل واحدة منهما بكذا فقبل الزوج نكاح الامه كان باطلا فان قبل بعد ذلك نكاح الحرة جاز كذا في المحيط * ويجوز تزوج الامه مسلمة كانت أو كاية وان قدر على حرة كذا في الكافي * ويكره نكاح الامه مع طول الحرة هكذا في البدائع * ولو تزوج اربعاً من الاماء وخمساً من الحرائر في عقد صح نكاح الاماء كذا في محيط السرخسي * (القسم السادس المحرمات التي تعلق بها حق الغير) * لا يجوز للرجل أن يتزوج زوجة غيره وكذلك المعتدة كذا في السراج الوهاج * سواء كانت العدة عن طلاق أو وفاة أو دخول في نكاح فاسد أو شبهة نكاح كذا في البدائع * ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم أنها منكوحة الغير فوطئها تجب العدة وان كان يعلم أنها منكوحة الغير لا تجب حتى لا يحرم على الزوج وطؤها كذا في فتاوى قاضي خان * ويجوز لصاحب العدة أن يتزوجها كذا في محيط السرخسي * هذا اذا لم يكن هناك مانع آخر سوى العدة كذا في البدائع * وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز أن يتزوج امرأة حامل من الزنى ولا يوطئها حتى تضع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح والقوي على قولهما كذا في المحيط * وكما لا يساح وطؤها لا يساح دواعيه كذا في فتح القدير * وفي مجموع النوازل اذا تزوج امرأة قد زنى هو بها وظهر بها جيل فالنكاح جائز عند الكل وله أن يوطئها عند الكل ونسحق النفقة عند الكل كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة فحلت يسقط قد استبان خلقه فان جاءت به لاربعة أشهر جاز النكاح وان جاءت به لاقول من ذلك لم يجز لان خلقه لا يستبين

الاف مائة وعشرين يوما كذا في الظهيرة وحبل ثابت النسب لا يجوز نكاحها اجماعا وعن أبي حنيفة رجه
الله تعالى ان كان الحمل من حربي كالمهاجرة والمسنية يجوز النكاح ولا يباطؤها حتى تضع حملها رواها أبو
يوسف رجه الله تعالى عنه واعتقدها الطحاوي والمنع رواية محمد رجه الله تعالى واعتقدها الكرخي وهو الاصح
المعتمد عليه هكذا في التبيين • رجل تزوج أم ولد وهي حامل منه فالنكاح باطل وان لم تكن حاملا صح
نكاحها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • ومن وطئ جاريته ثم تزوجها جاز النكاح الا ان عليه
أن يستبرئها صيانة لما له كذا في الهداية • وهذا الاستبراء على المولى بطريق الاستبراء دون الحتم هكذا
في شرح الهداية • واذا جاز النكاح فلزواج أن يوطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله
تعالى وقال محمد رجه الله تعالى لا أحب له أن يوطأها حتى يستبرئها كذا في الهداية • وقال الفقيه أبو الليث
قول محمد رجه الله تعالى أقرب الى الاحتياط فيه فأخذ كذا في النهاية • وهذا الخلاف فيما اذا تزوجها
المولى قبل أن يستبرئها فلا يستبرئها قبل أن يوطئها جاز وطئ الزوج بلا استبراء اتفاقا كذا في فتح القدير •
واذا رأى امرأة تزني فوطئها قبل أن يستبرئها عندهما وقال محمد رجه الله تعالى لا أحب له أن
يوطأها لم يستبرئها كذا في الهداية • الاب اذا تزوج بجارية ابنه يجوز عندها كذا في التاتارخانية •
ويجوز نكاح المسنية لغير السابى اذا سببت وحدها دون زوجها واخرجت الى دار الاسلام بالاجماع ولا عدة
عليها وكذلك المهاجرة يجوز نكاحها ولا عدة عليها في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى • وقال أبو يوسف
ومحمد رجهما الله تعالى عليها العدة ولا يجوز نكاحها ولا خلاف في أنه لا يحل وطؤها قبل الاستبراء بحضرة كذا
في البدائع

• (القسم السابع المحرمات بالنكاح) • لا يجوز نكاح الجوسيات والوثنيات وسوا في ذلك الحر الممنون
والاماء كذا في السراج الوهاج • ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها
والمعلنة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر به معتقده كذا في فتح القدير • ولا يباطء المشركة
والجوسية بملك اليمين ويجوز للمسلم نكاح الكنائسية الحربية والذمية حرة كانت أو أمة كذا في محيط
السرخسي • والاولى أن لا يفعل ولا تؤكل ذبيحتهم الا للضرورة كذا في فتح القدير • ثم اذا تزوج المسلم
الكنائسية فله منه ما من الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج • ومن اتخذ الخمر في منزله
كذا في التهراتاني • ولا يجبرها على الفصل من دم الحيض والنفاس والجنابة كذا في السراج الوهاج •
واذا تزوج المسلم كائنية حربية في دار الحرب جاز ويكره فان خرج بها الى دار الاسلام يتباع على النكاح كذا
في فتاوى قاضي خان • وان خرج وزكها في دار الحرب وقعت الفرقة ببيان الدارين كذا في شرح المبسوط
للإمام السرخسي • والمبيض اذا تزوج مبيضة بشهود وولي ثم اجماعا وترى ككاما كانا يعتقدانه من
النفاق في باطنهما وكان الزوج خلاهما ولم يكن دخل بهما ثم ان المرأة تزوجت بزوج آخر بعد اطلاقها قبل ان تقع
الفرقة بينهما وبين زوجها الاول قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى ان كانا يظهريان
الاسلام ويعتقدان الكفر كان نكاحهما جائزا ولا يجوز نكاح المرأة الزوج الثاني وان كانا يظهزان الكفر
أو أحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما وصح نكاح المرأة الثاني كذا في فتاوى قاضي خان •
وكل من يعتقد دينهما وبأوله كتاب منزل كصنف ابراهيم عليه السلام وثبت وزبور اود عليه السلام فهو من
اهل الكتاب فتجوز من نكاحهم واكل ذبائحهم كذا في التبيين • وأما الصائبات فتجوز للمسلم عند أبي حنيفة
رجه الله تعالى وتكره ولا تجوز عندهما وكذلك ذبائحهم وهذا الاختلاف بناء على أنه وقع عند أبي حنيفة رجه
الله تعالى انهم قوم من النصارى يقرؤون الزبور ويعظمون بعض الكواكب كعظيمنا القبله • وهما جبال تعظيمهم
لبعض الكواكب عبادة منهم لها فكانوا كعبدة الاوثان كذا في الكافي • وهكذا في أكثر شروح
الهداية • ومن كان أحد أبويه كائيا ولا أسر مجوسيا كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع •
ولو تزوج المسلم كائية فتجوزت جرمت عليه وانسخ نكاحها وان تزوج يهودية تنصرت أو نصرانية فتزودت
لا يفسد نكاحها ولو نصبات فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يفسد وعندهما يفسد كذا في الجوهر النيرة •
قال الخندي والاصل في هذا أن أحد الزوجين اذا صار الى حال لو استأنف العقد لا يجوز فالحال يزيل ثم اذا

قوله والمبيض الخ في القاموس
المبيضة كعدته فرقة من التوبة
لتنبيغهم ثيابهم مخالفة للمسودة
من العباسيين ٨١ فالبيض
والمبيضة في كلام المؤلف من كان
من هذه الفرقة ٨١ معصية

فسد النكاح بالتمسك ان كان من قبلها فانه يحصل التفريق ولا شيء لهما من الصداق ولا مئة ان كان قبل
الدخول بها وان جاء من قبله ان كان قبل الدخول فله نصف الصداق ان كان مسعى وان لم يكن مسعى فحب
المئة وان كان بعد الدخول يجب جميع المهر كذا في السراج الوهاج • ولا يجوز للمرأة أن تزوج مرتدة
ولا مسلمة ولا كافرة أصلية وكذلك لا يجوز نكاح المرتدة مع أحد كذا في المبسوط • ولا يجوز تزوج المسلمة
من مشرك ولا كتابي • كذا في السراج الوهاج • وتحل الوثنية والمجوسية لكل كافر الا المرتدة هكذا
في فتاوى قاضي خان • ويجوز نكاح اهل الذمة بعضهم ببعض وان اختلفت شرائعهم كذا في البدائع •
ويجوز نكاح الكنائسية على المسلمة والمسلمة على الكنائسية وهما في القسم حواء لاستوائهما في محبة النكاح كذا
في شرح الجامع الصغير لقاضي خان

• (القسم الثامن المحرمات بالملك) • لا يجوز للمرأة أن تزوج عبدها ولا العبد المشترك بينهما وبين غيرها
واذا اعترض ملك اليمين على النكاح يطل النكاح بان ملك أحد الزوجين صاحبه أو شقة صامته كذا في البدائع •
اذا تزوج الرجل أمة أو مكاتبته أو مدبرته أو أم ولد أو أمة عتق بعضها لم يكن ذلك نكاحا • كذا في فتاوى
قاضي خان • وكذلك لا يجوز النكاح بجارية لها فيها حق ملك بجارية من أكتاب مكاتبه أو أكتاب
عبده المأذون والمديون كذا في محيط السرخسي • قالوا في هذا الزمان الاول أن يتزوج جارية نفسه حتى
لو كانت حرة كان الوطئ حلالا بحكم النكاح كذا في السراجية • المأذون والمدير اذا اشترى منكوحتهما
لا يطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوحته لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب أمة فتزوجها
لا يصح كذا في فتاوى قاضي خان • وأما المعتق بعضه فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى هو في حكم المكاتب
فاذا اشترى زوجته لا يفسد نكاحها وعلى قولهما هو حر عليه دين فيفسد كذا في السراج الوهاج • ولو
اشترى الحر امرأة بشرط الخيار لا يطل نكاحه في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى • والمكاتب اذا تزوج
مولاه لا يصح فان وطئها كان عليه العقر • كذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر
ولو أعتق المكاتب بعد ما تزوج مولاه لا يطل نكاحه جازا كذا في فتاوى قاضي خان • ولو تزوج المكاتب أو
العبد بنت مولاه بانه جاز النكاح فان مات المولى فسد نكاح العبد فاما نكاح المكاتب فلا يفسد بموت المولى
عندنا كذا في المبسوط • وبعد ذلك ان اعتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ورث في الرق يطل نكاح البتة
ويسقط كل المهر ان كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فيفسد حصته من رقة الزوج بسقط المهر ويبقى
حصته غيرهما من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينعقد • كذا في فتاوى قاضي خان
• (القسم التاسع المحرمات بالطلاق) • لا يحل للرجل أن يتزوج حرة طلقها الا ما قبل اصابه الزوج الثاني
ولا امة طلقها اثنين وكذا لا يجوز نكاحها لا يحل له وطؤها بملك اليمين كذا في فتاوى قاضي خان • ولو تزوج
امة ثم طلقها اثنين ثم اشترىها واعتقها لا يحل له أن يتزوجها حتى يتزوج غيره ويطأها ويطلقها وتنقض عتقها
كذا في السراج الوهاج • (وعما يتصل بذلك مسائل) • نكاح المتعة باطل لا يفسد الحل ولا يقع عليها طلاق
ولا ايلاء ولا ظهار ولا يرث أحدهما من صاحبه هكذا في فتاوى قاضي خان في الفاظ النكاح • وهو أن
يقول لامرأة خالتي من الموانع أمتع بك كذا مدة عشرة ايام مثلا أو بقول أيا ما أمتعني نفسك أيا ما أو عشرة
أيام أو لم يذكر أيا ما بكذا من المال كذا في فتح القدير • والنكاح الموقت باطل • كذا في الهداية •
ولا فرق بين طول المدة وقصرها على الاصح ولا بين المدة المعلومة والمجهولة كذا في التهراتاني • قال
الشيخ الإمام الاجل شمس الأئمة الخوافي وكثير من مشايخنا قالوا اذا استحب ما يعلم يقينا أنهم لا يعيثن اليه
كأنه ستة ينفق ويطل الشرط كالو تزوجها الى قيام الساعة أو خروج الدجال أو نزول عيسى عليه السلام
وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في المحيط • ولو تزوجها مطلقا وفي بنته أن يفسد
معها مدة فوطئها فالنكاح صحيح كذا في التبيين • ولو تزوجها على أن يطلق بعد شهر فانه جائز كذا في البحر
الرائق • ولا بأس بتزوج الثماريات وهو أن يتزوجها على أن ينفق معها ثمارا دون الليل كذا في التبيين •
ويجوز للحرم والحرم أن يتزوجا في حال الاحرام وكذا تزويج الولي المحرم وابنه • ومن ادعت عليه امرأة
نكاحها واقامت ينة فجعلها القاضي امرأته ولم يكن تزوجها ومعها المقام معه وان تدعه يجامعها وهذا

بطلاق امرأه يتزوجها بلفظ ان تزوج او بلفظة كل امرأه تزوجها بنعقد الثاني بغير المشل وتخل وان كان
أباً أو جداف كذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوجه الثاني
كذا في التحنين والمزيد • فان تزوجها الاب والجد فلا خيار لهما بعد بلوغها وان تزوجها ما غير الاب والجد
فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء أقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى ويشترط فيه القضاء بخلاف خيار العتق كذا في الهداية • فان اختار الصغير أو الصغيرة الفرقة
بعد البلوغ فلم يفرق القاضي بينهما حتى مات أحدهما أو اتوا بمحل للزواج أن يراها ما لم يفرق القاضي بينهما
كذا في المبسوط • وان تزوج القاضي أو الامام ثبت الخيار وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي •
سئل القاضي يدع الدين عن صغيرة تزوجت نفسها من كفؤ ولاولى لها ولا قاضى في ذلك الموضع قال بنعقد
ويتوقف على أجازتها بعد بلوغها كذا في التتارخانية • واذا تزوجت الصغيرة نفسها فاجاز الاخ الولي جاز
ولها الخيار اذا بلغت كذا في محيط السرخسي • ويطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكرًا
ولا يعتد في آخر المجلس حتى لو سكنت كما بلغت وهي بكر يطل الخيار وان كانت ثيبا في الاصل أو كانت بكرا
الآن الزوج قد بنى بينهما ثم بلغت عند الزوج لا يطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس وانما يطل
خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحاً أو بوجد منها فعل يستدل به على الرضى كالتمكين من الجماع أو طلب
الثقة أو ما أشبه ذلك أما لو كانت طعماً أو خدماً كما كانت فهي على خيارها واذا علمت بالعقد ساعة
ما بلغت لكن جهلت بثبوت الخيار فسكنت بطل خيارها أما اذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار
اذا علمت واذا بلغت وسألت عن اسم الزوج أو عن المهر المسمى أو سلت على الشهود وبطل خيارها بالبلوغ كذا
في المحيط • ولو اجتمع لها حقان الشفعة وخيار البلوغ تقول اطلب الحقين ثم تبدأ في التفسير باختيار النفس
كذا في السراج الوهاج • ولا يطل خيار الغلام ما لم يقل رضيت أو ينجى منه ما يعلم انه رضى ولا يطل بالقيام
في حق الغلام وانما يطل بالرضى هكذا في الهداية • واذا أدركت بالحض لباساً بان تختار نفسها مع رؤية الدم
وان رأيت الدم في الليل تقول فسكت النكاح وتشهد اذا أصبحت وتقول انما رأيت الدم الآن لانها لا تصدق أن
تقول رأيت الدم في الليل وفسخت ذكره في مجموع النوازل • قال رضى الله عنه وان كان هذا كذا بالكن
الكذب في بعض المواضع مباح كذا في الخلاصة • قال هشام سألت محمد ارجعه الله عن الصغيرة التي تزوجها
عمرها اذا حاضت فقال الحمد لله قد اخترت فهي على خيارها فان بعثت خادمها حين حاضت تدعو الشهود
لتشهدهم فلم تقدر على الشهود وهي في موضع منقطع عن الناس فسكنت ايما لا تقدر على الشهود قال أئزها
النكاح ولم يجعل هذا عذراً كذا في المحيط • ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا اختارت نفسها أو أشهدت
على ذلك ولم تتقدم الى القاضي شهرين فهي على خيارها ما لم تمكنه من نفسها كذا في الذخيرة • ولو وقع
الاختلاف في خيار البلوغ فقالت المرأة اخترت نفسي ورددت النكاح كما بلغت وقال الزوج لا بل سكت وسقط
خيارك قال قول قول الزوج كذا في المحيط • الصغير والصغيرة المرقوقان اذا تزوجها المولى ثم اعتهما ثم بلغا
فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لان خيار العتق يغني عنه حتى لو أعتق أمته الصغيرة أو لأم تزوجها ثم بلغت
فان لها خيار البلوغ كذا في الاسيحياتي • كذا في البحر الرائق • ارتد مسلم ولحقه بدار الحرب وخلف
امرأته وابنته الصغيرة في دار الاسلام وزوج المهر الجارية مسلماً فالنكاح جائز ولها الخيار اذا بلغت فان لم تبلغ
حتى لحقت الام والبنت والزوج من تدين بدار الحرب فالنكاح بحاله فان سبي الكل وأسلاوا فان الجارية
والام مملوكان والزوج والاب حران فان بلغت الجارية لا خيار لهما ولها خيار العتق اذا أعتقت كذا في محيط
السرخسي • ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترك في سبها الرجل والمرأة وكذا الفرقة
بخيار العتق ليست بطلاق بخلاف الخيرة كذا في السراج الوهاج • (والضابطة) ان كل فرقة جاءت من
قبل المرأة لا بسبب الزوج فهي فسخ كخيار العتق والبلوغ وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالابلاء
والجب والعتة كذا في التبر القباقي • واذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ ان لم يكن الزوج دخل بها فلامهر لها
وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة وان كان دخل بها فله المهر كاملاً وقعت الفرقة باختيار الزوج
أو باختيار المرأة كذا في المحيط • معنوه زوجها غير الاب والجد ثم عطلت فلها الخيار وان تزوجها أبوها

أو جدتها ثم عطلت فلا خيار لها كذا في محيط السرخسي • ولو تزوجها الابن فهو كالاب بل أولى كذا في
الخلاصة • واختلفوا في وقت الدخول بالصغيرة قبل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقبل لا يدخل بها اذا بلغت تسع
سنين كذا في البحر الرائق • واكثر المشايخ على انه لا عبرة للسنة في هذا الباب وانما العبرة بالطاقة ان كانت
ضخمة سمينة تطيق الرجال ولا يخاف عليها المرض من ذلك كان للزوج أن يدخل بها وان لم تبلغ تسع سنين
وان كانت نحيفة مهزولة لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج أن يدخل بها وان كبرت سنين وهو
الصحيح واذا انعقد الزوج المهر وطلب من القاضي أن يأمر أباً المرأة بتسليم المرأة فقال أبوها انها صغيرة لا تصلح
للرجال ولا تطيق الجماع وقال الزوج بل هي تصلح وتطيق ينظران كانت ممن تخرج أخيراً أو حضرها أو ينظر
اليها فان سلمت للرجال امر بدفعها الى الزوج وان لم تصلح لم يأمره وان كانت ممن لا تخرج امر من يشق من
النساء أن ينظرن اليها فان قلن انها تطيق الجماع وتحتل الرجال امر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحتل
الرجال لا يؤمر بتسليمها الى الزوج كذا في المحيط • فنكاح حرة مكافاة بلاولى • عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية كذا في التبيين • سئل شيخ الاسلام عطاء بن حرة عن امرأة
شافعية بكرا بالغة تزوجت نفسها من حنفى بغياذن ايها والاب لا يرضى وردة هل يصح هذا النكاح قال نعم
وكذلك لو تزوجت نفسها من شافعى كذا في الظهيرية • لا يجوز نكاح أحد على بالغة صحيحة العقل من اب
أو سلطان بغياذن بكرا كانت أو ثيبا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها فان اجازته جاز وان ردت
بطل كذا في السراج الوهاج • ولو فسخت البكر عند الاستئثار وبعد ما بلغها الخبر فهو رضى هكذا ذكر
القنوري وشيخ الاسلام كذا في المحيط • وهكذا في الكافي • وقالوا ان فسخت كالمستزنة لما سمعت
لا يكون رضى كذا في المبسوط للامام السرخسي والكافي • وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق •
وان تسبعت فهو رضى هو الصحيح من المذهب ذكره شمس الانفة الحلواني كذا في المحيط • وان بكت اختلعا
فيه والصحيح أن البكاء اذا كان بخروج الدمع من غير صوت يكون رضى وان كان مع الصوت والصياح
لا يكون رضى كذا في فتاوى قاضي خان • وهو الوجه وعليه الفتوى كذا في الذخيرة • وان
استأذن الولي البكر البالغة فسكت فذلك اذن منها وكذا اذا مكنت الزوج من نفسها بعد ما تزوجها
الولي فهو رضى وكذا لو طالبت بصدقتها بعد العلم فهو رضى هكذا في السراج الوهاج • واذا قال لها
الولي اريد أن أزوجه من فلان بألف فسكت ثم تزوجها فقالت لا رضى أو تزوجها ثم بلغها الخبر فسكت
فالسكوت منها رضى في الوجهين جميعاً اذا كان المزوج هو الولي • وان كان لها ولي اقرب من المزوج لا يكون
السكوت منها رضى ولها الخيار ان شاءت رضى وان شاءت ردت وان بلغها الخبر من رجل واحد ان كان
ذلك الرجل رسول الولي يكون سكوتها رضى سواء كان الرسول عدلاً أو غير عدل كذا في المختارات • وان كان
الخبر فضولياً بشرط فيه العدد أو العدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في الكافي • وقال
بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ان كان الخبر اجنبياً ليس بولي ولا رسول عنه ان كان الخبر رجلاً واحداً غير
عدل فان صدقته في ذلك ثبت النكاح وان كذبه لا يثبت وان ظهر صدق الخبر عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وعندهما يثبت النكاح اذا ظهر صدق الخبر كذا في الذخيرة • ولو بلغها الخبر فسكت بكلام
اجنبى فهو سكوت ههنا فيكون اجازة هكذا في البحر الرائق • بكر بلغها خبر النكاح فاخذها العطاس أو
السعال فلما ذهب عنها قالت لا أرضى جازاً اذا قالت متصلاً به وكذلك اذا أخذتها ثم تركت فقالت لا أرضى
جازاً رد في هذا الموضع أيضاً كذا في الذخيرة • وتعتبر في الاستئثار تسعة الزوج على وجه تقع به المعرفة
كذا في الهداية • حتى لو قال لها اريد أن أزوجه من رجل فسكت لا يكون رضى ولو قال لها أزوجه
من فلان أو فلان وذكر جماعة فسكت فهو رضى تزوجها الولي • من أيهم شاء فان قال من جبراني أو مني
ان كانوا جماعة يحصون فهو رضى والا فلا كذا في التبيين • وهذا كله اذا لم تنفوس الامر اليه أما اذا
قالت أنا راضية بما تفعله انت بعد قوله ان اقواما يحطونك أو زوجتي ممن تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح
وقبل بشرط ذكر المهر وهو قول المتأخرين • وفي فتح القدير وهو الوجه كذا في البحر الرائق • فان
استأمرها الاب قبل النكاح فقال أزوجه ولم يذكر المهر ولا الزوج فسكت لا يكون سكوتها رضى ولها

أن ترد بذلك وان ذكر الزوج والمهر في الاستمارة فسكت كان سكوتها رضى وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكت قالوا ان وجهها من رجل فقد نكاحه لانها رضى بنكاح لانتم فيه والظاهر هو النكاح بهر المثل والنكاح بلفظ الهبة يوجب مهر المثل وان زوجها بهر مسمى لا ينفذ نكاح الولي لانها ما رضى بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي الا باجازة مستقبله وان زوجها الولي بغير استثمار ثم اخبرها بعد النكاح فسكت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يصح كون رضى وان ذكر الزوج والمهر فسكت كان رضى وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التفصيل الذي تقدم في الاستمارة قبل النكاح وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكت لم يكن السكوت رضى استأمرها قبل النكاح او اخبرها بعد النكاح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو زوجها ولها فقال لا أرضى ثم رضى في المجلس لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو زوجها الولي فزدت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يحيطونك فقالت انا راضية بما تفعل فزوجها الولي من الاول فأتى أن يجبر نكاحه كان اها ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * سئل الشيخ الامام الفقيه ابو نصر عن رجل تزوج وليته فلما بلغها الخبر قالت هو دمى لا أرضى به او قالت هو دنيا لا أرضى به قال هذا كلام واحد فلا يضر ما تقدم وبطل النكاح كذا في المحيط * واذا استأمرها الولي في نكاح رجل فأتى ثم زوجها الولي منه فسكت كان رضى كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو زوجها الولي بمحض مائة فسكت اختلف المشايخ فيه والاصح انه رضى ولو زوجها وليان متساويان كل واحد منهما من رجل فاستأمرهما معا بطل لعدم الاولوية وان سكنت بشيئا موقوفين حتى يجبر أحدهما كذا في التبيين * وهو ظاهر الجواب كذا في البحر الرائق * واذا استأمر البكر الولي في التزوج من رجل فقالت غيره أولى لم يكن ذلك اذا ناولوا خبرها بعد العقد ففصلت ذلك كان اجازة كذا في الذخيرة * بالغة زوجها أبوها قبلها الخبر فقالت لا اريد او قالت لا اريد فلانا فاختارانه يكون ردا في الوجهين كذا في التتارخانية ناقلا عن الغتابة * ولو قال لها ولها اني اريد أن أزوجه من فلان فقالت يصلح فلما خرج الولي قالت لا أرضى ولم يعلم الولي بقولها حتى زوجها من فلان صح ولو زوجها الولي فقالت نعم ما صنع فالاصح انه اجازة ولو قالت أحسنت أو أصبت أو بارك الله لك أو لنا أو قبلت التهنئة فهو رضى وقال ابن سلام رحمه الله تعالى اذا قال لها الولي أزوجه من فلان فقالت يا كى نيت انه يكون رضى ولو قالت لا حاجة لي الى النكاح او كنت قلت لك لا اريد فهو ردة للنكاح المباشر * وكذا لو قالت لا أرضى أو لا اصبر أو انا كارهة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه ردة * وأما قولها لا يجعني أولا اريد الازدواج فلا يصح كون ردة حتى لو رضى بعد ذلك يصح ولو قالت لا اريد فلانا فهو ردة كذا في الظهيرية * وهو الاظهر والاقرب الى الصواب هكذا في المحيط * ولو قالت أنت اعلم أو بالفارسية ٣ توبه داني لم يكن ذلك رضى ولو قالت ذلك اليك فهو رضى كذا في الظهيرية * بكر زوجها ابن عمها من نفسه وهي بالغة قبلها الخبر فسكت ثم قالت لا أرضى كان لها ذلك لان ابن العم كان اصيلا في نفسه فزوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلا يعمل الرضى * ولو استأمرها في التزوج من نفسه فسكت ثم زوجها من نفسه جازا جازا كذا في فتاوى قاضي خان * قال الابن للبر بالبالغة ان فلانا يذكر لجهنم كذا فوئيت من مكانها مرتين وهي ساكنة فزوجها جاز كذا في غاية السروحي * ولو زوجها الولي بغير استثمار ثم اختلفا فقال الزوج باغلك النكاح فسكت وقالت لا بل رددت كان القول قولها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * فان اقام الزوج المينة على سكوتها حين بلغها الخبر فهي امرأته والا فلا نكاح بينهما ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عليها المين كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * فاذا نكحت يقضى عليها بالنكول وان اقام الزوج بينة على سكوتها حين بلغها الخبر واقامت بينة على الرد فينتها أولى كذا في المحيط * واذا قال الشهود كاعندها ولم تسجها تسكمت بنت سكوتها بذلك كذا في فتح القدير * ولو اقام الزوج المينة أنها أجازت العقد حين اخبرت واقامت بينة انهارت حين اخبرت كانت المينة بينة الزوج كذا في السراج الوهاج * ولو كانت البكر قد دخل بها زوجها ثم قالت لم أرض لم تصدق على ذلك وكان عكسها اياه من الدخول بهارضى الا اذا دخل بها وهي مكرهة

فحينئذ لا يثبت الرضى فان اقامت بينة على الرد في هذه الصورة ذكر في فتاوى الفضلي أنها تقبل وقبل الصحيح انها لا تقبل لان التمكين منها بمنزلة الاقرار بالرضى ولو أقرت بالرضى ثم ادعت الرد لا تصح دعواها ولا تقبل يشترط كذا هذا كذا في المحيط * ولا يقبل عليها قول وليها بالرضى لانه يقر عليها بنيت الملك للزوج واقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * رجل تزوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضى والرد حتى مات زوجها فقال ورثة الزوج انها زوجت بغير أمرها ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث وقالت زوجتي أبي بامرئ كان القول قولها ولها الميراث وعليها العدة وان قالت زوجتي أبي بغير أمرى فبلغني الخبر فرضيت فلا ميراث لها ولا ميراث هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو استأذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول وكذا اذا بلغها الخبر هكذا في الكافي * وكما يتحقق رضاها بالقول كقولها رضيت وقبلت واحسنت واصبت وبارك الله لك أو لنا ونحوه يتحقق بالدلالة كطلب مهرها ونفقها وعكبتها من الوطئ وقبول التهنئة والخمك بالسرور من غير استمارة كذا في التبيين * والثيب اذا زوجت قبلت الهدية بعد التزوج فذلك ليس برضى وكذلك لو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت تخدمه قبل ذلك * ولو خلاها برضاها هل يكون اجازة لا رواية لهذه المسألة قال وعندى ان هذا اجازة كذا في الظهيرية * وان زالت بكارتها بوثبة أو حيفة أو براحة أو تعنيس فهي في حكم البكار وان زالت بكارتها بغير ذلك فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعندهما لا يكتفى بسكوتها فان أخرجت واقيم عليها الحد فالصحيح انه لا يكتفى بسكوتها وكذا ان صار الرضى عادة لها كذا في الكافي * واذا مات زوج البكر بعد ما خلاها قبل أن يدخل بها تزوج كاتزوج الابكار وكذا لو وقعت القرقة بين العنين وامرأته وكذا لو زالت بكارتها بخزف الاستبراء ولو زالت بكارتها بنكاح فاسد أو جومعت بشبهة تزوج كاتزوج الثيب هكذا في الخلاصة *

(الباب الخامس في الاكفاء)

الكفاءة معتبرة في الرجال للنساء للزوم النكاح كذا في محيط السرخسي * ولا تعتبر في جانب النساء للرجال كذا في البدائع * فاذا تزوجت المرأة رجلا خيرا منها فليس للولي أن يفرق بينهما فان الولي لا يعتبر بان يكون تحت الرجل من لا يكافئه كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * الكفاءة تعتبر في اشياء (منها) الذب فقريش بعضهم اكفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي لبس بهاشمي يكون كفوا للهاشمي وغير القرشي من العرب لا يكون كفوا للقرشي والعرب بعضهم اكفاء لبعض * الانصاري والمهاجري فيه سواء كذا في فتاوى قاضي خان * وبها يله ليسوا باكفاء لعامة العرب والصحيح ان العرب كلهم اكفاء كذا ذكره ابو اليسر في مبسوطه كذا في الكافي * والموالي وهم غير العرب لا يكونون اكفاء للعرب والموالي بعضهم اكفاء لبعض كذا في الغتابة * قالوا الحبيب كفوا للتب حتى ان الفقيه يكون كفوا للعلوية ذكره قاضي خان والعتابي في جوامع الفقه * وفي الينايع والعالم كفوا للعربية والعلوية والاصح انه لا يكون كفوا للعلوية كذا في غاية السروحي * (ومنها اسلام الآباء) من اسلم نفسه وليس له اب في الاسلام لا يكون كفوا لمن له اب واحد في الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان * ومن له اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن له ابوان فصاعدا في الاسلام كذا في البدائع * والذي اسلم بنفسه لا يكون كفوا للتي لها ابوان أو ثلاثة في الاسلام ويكون كفوا للمثلة هذا اذا كان في موضع قد تباعد عهد الاسلام وطال وأما اذا كان العهد قريبا بحيث لا يعبر ولا يكون ذلك عيبا فانه يكون كفوا كذا في السراج الوهاج * ومن له ابوان في الاسلام كان كفوا لامرأة لها ثلاثة آباء في الاسلام أو أكثر كذا في المحيط * رجل ارتد والعباد بالله ثم اسلم فهو كفول لم يجز عليه ردة كذا في القنينة * (ومنها الحزبية) فالملوك كيف كان لا يكون كفوا للحرية وكذا المعتق ابوه لا يكون كفوا للحرية الاصلية كذا في فتاوى قاضي خان * والمعتق يكون كفوا للمثلة كذا في شرح الطحاوي * والمعتق ابوه لا يكون كفوا للمرأة التي لها ابوان في الحزبية كذا في فتاوى قاضي خان * والذي هو حر مسلم في الاصل بآبائه وجدته بان ولد جده حر اسلم كفول لها آباء احرار مسلمون ولو كان جده معتقا أو كافرا أسلم لا يكون كفوا لها * والمعتق

١
ت
لا بأس٢
ت
أنت اعلم

لا يكون كفواً أمراً أمراً الأصل وأبوها معتق وقيل لا رواية لهذه المسألة كذا في العتابة • ومولاة
 أشرف القوم لا تكون كفواً المولى الوضع لان الولاء بمنزلة النسب حتى ان مولاة بنى هاشم اذا زوجت نفسها
 من مولى العرب كان لعقها حق التعرض هكذا في شرح الطحاوي • ومولاة الهاشمي لا تكافئ مولى
 القرشي كذا في الترمذي • ومعتقة أشرف القوم تكون كفواً للمولى كذا في الذخيرة • ونعتير
 الكفاة في الحزبية والاسلام في حق العجم لانهم كانوا يقتضون بهمادون النسب هكذا في التبيين • أما
 في حق العرب فالاسلام الاب ليس بشرط كذا في المحيط • فلو تزوج عربي له اب كافر بعربية لها آباء في الاسلام
 فهو كفواً وأما الحزبية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استراقهم كذا في الجرارائق • (ومنها الكفاة في
 المال) وهو أن يكون مال الكالمهر والنفقة وهو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملكهما أو لا يملك أحدهما
 لا يكون كفواً كذا في الهداية • موسرة كانت المرأة أو موسرة هكذا في التبيين والمزيد • ولا تعتبر
 الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادراً على المهر والنفقة كان كفواً لها وان كانت هي صاحبة اموال كثيرة
 هو الصحيح من المذهب • وان كان يقدر على نفقة بالكسب ولا يقدر على المهر اختلف المشايخ فيه عامتهم
 على انه لا يكون كفواً كذا في المحيط • والمراد بالمهر المجل وهو ما تعارفوا به ولا يعتبر الباقي ولو كان
 حالاً كذا في التبيين • قال ابو نصر يعتبر في النفقة قوت سنة وكان نصير رحمه الله تعالى يقول يعتبر قوت
 شهر وهو الاصح • كذا في التبيين والمزيد • وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى اذا كان قادراً على المهر
 ويكسب كل يوم ما ينفق عليها كان كفواً وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان • والاحسن
 في المختار ما قال ابو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان • ثم انما تعتبر القدرة على النفقة
 اذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح للجماع أما اذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع فلا تعتبر القدرة على النفقة لانه
 لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر كذا في الذخيرة • رجل تزوج امرأة وهو فقير فترك
 له المهر لا يكون كفواً لانه انما يعتبر حالة العقد كذا في التبيين والمزيد • رجل تزوج اخته الصغيرة من صبي
 له طاعة النفقة وليس له طاعة المهر قبل الاب النكاح وهو غنى جاز لانه بعد غيبا في الاب في حق المهر دون
 النفقة لان العادة جرت فيما بين الناس انهم يتحملون مهراً لا يشاء الصغار دون النفقة كذا في الذخيرة •
 ولو كان عليه دين بقدر المهر كان كفواً لان له أن يقضى أي الدين شاء كذا في التبر القاتق • (ومنها الديانة)
 تعتبر الكفاة في الديانة وهذا قول ابى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الهداية • فلا
 يكون الفاسق كفواً للصالح كذا في الجمع • سواء كان معن الفسق أو لم يكن كذا في المحيط • وذكر
 السرخسي ان الصحيح من مذهب ابى حنيفة رحمه الله تعالى ان الكفاة من حيث الصلاح غير معتبرة كذا في
 السراج الوهاج • رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل على ظن انه صالح لا يشرب الخمر فوجده الاب شرباً
 مدمناً وكبرت الابنة فقالت لا أرضى بالنكاح ان لم يعرف أبوها بشرب الخمر وغلبة أهل بيته الصالحون
 فالكناح باطل أي يطل وهذه المسألة بالاتفاق كذا في الذخيرة • وانما الخلاف بين ابى حنيفة رحمه الله
 تعالى وصاحبه فيما اذا تزوجها من رجل عرفه غير كفوف فعند ابى حنيفة رحمه الله تعالى يجوز لان الاب
 كامل النفقة وأقر الرأي فالظاهر انه تأمل غاية التأمل ووجد غير الكفو أصح من الكفو كذا في المحيط •
 ثم الكفاة تعتبر عند ابتداء النكاح ولا تعتبر استمرارها بعد ذلك حتى لو تزوجها وهو كفوف ثم صار فاجراً اذ
 لا يفسخ النكاح كذا في السراج الوهاج • (ومنها الحرفة) في ظاهر الرواية عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى
 لا تعتبر الحرفة ويكون البيطار كفواً للعطار وفي قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واحد الروايتين عن
 ابى حنيفة رحمه الله تعالى صاحب الحرفة الدنيئة كالبيطار والحجام والمخائك والكاس والدباغ لا يكون كفواً
 للعطار والبرازو الصراف هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان • وكذا الخلاق لا يكون كفواً لهم هكذا في
 السراج الوهاج • والمروى عن ابى يوسف رحمه الله تعالى أن الحرف متى تقاربت لا تعتبر تفاوت وتبث
 الكفاة • فالخائك يكون كفواً للحجام والدباغ يكون كفواً للكاس والصغار يكون كفواً للعداد والعطار يكون
 كفواً للبرازو قال شمس الاثمة الحلواني وعليه الفتوى كذا في المحيط • والجبال لا يعتد في الكفاة كذا في
 فتاوى قاضيخان • قال صاحب الكتاب النسيجة أن يراعى الاولياء الجاهلة في الحسن والجبال كذا

مطلب
الكفاة تعتبر عند ابتداء
النكاح

المطلب
الجبال لا يعتد في الكفاة

في التتارخانية ما قلنا عن الحجة • واختلفوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر كذا في فتاوى قاضيخان • ثم
 المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفوف صح النكاح في ظاهر الرواية عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول ابى
 يوسف رحمه الله تعالى آخره قول محمد رحمه الله تعالى آخره أيضاً حتى ان قيل التفرق بينه وبين
 الطلاق والظهار والابلا والتوارث وغير ذلك ولكن الاولياء حق الاعتراض • وروى الحسن عن ابى حنيفة
 رحمه الله تعالى ان النكاح لا يعتد به اخذ كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط • والخاتري
 زماننا للفتوى رواية الحسن • وقال الشيخ الامام شمس الاثمة السرخسي رواية الحسن اقرب الى
 الاحتياط كذا في فتاوى قاضيخان في فصل شرائط النكاح • وفي البرازية ذكر برهان الاثمة أن الفتوى
 في جواز النكاح بكرة كانت أو نسياء على قول الامام الاعظم وهذا اذا كان لها ولي فان لم يكن صح النكاح
 اتفاقاً كذا في التبر القاتق • ولا يكون التفريق بذلك الا عند القاضي أما بدون فسخ القاضي فلا يتفسخ
 النكاح بينهم او تكون هذه فرقة بغير طلاق حتى لو لم يكن الزوج دخل بها فلا شيء لها من المهر كذا في المحيط •
 وان دخل بها أو خلاها خلوة صحيحة يلزمه كل المسمى ونفقة العدة وعليها العدة كذا في السراج الوهاج •
 والذي يلي المرافعة الى القاضي المحارم عند بعض المشايخ • وعند بعضهم المحارم وغير المحارم في ذلك
 على السواء حتى ثبت ولاية المرافعة لابن العم ومن أشبهه وهو الصحيح كذا في المحيط • ولا تثبت هذه الولاية
 لذوي الارحام وانما تثبت للعصبات كذا في الخلاصة في جنس خيار البلوغ • واذا تزوجت المرأة غير كفوف
 ودخل بها وفتق القاضي بينهما بخصومة الولي وألزمه المهر وألزمها العدة ثم تزوجها في عدتها بغير ولي وفتق
 القاضي بينهما قبل الدخول بها كان لها عليه المهر الثاني كاملاً وعليها عدة مستقلة في قول ابى حنيفة وأبى
 يوسف رحمه الله كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي • واذا تزوجت نفسها من غير كفوف بغير رضى
 الولي فقبض الولي مهرها وجوزها فهاهنا منه رضى وتسليم ولو قبضه ولم يجزها فقد اختلف المشايخ والصحيح
 انه يكون رضى وتسليم للعقد • واذا لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها وتقدير مهرها عليه بوكالة
 منها كان ذلك منه رضى وتسليم للعقد استصفاً • وهذا اذا كان عدم الكفاة ثابتاً عند القاضي قبل
 خصامة الولي اياه في المهر والنفقة فاما اذا لم يكن عدم الكفاة ثابتاً قبل ذلك عند القاضي فلا يكون رضى
 بالنكاح قياساً واستصفاً كذا في الذخيرة • وسكوت الولي عن المطالبة بالتفريق لا يطل حقه في الفسخ
 وان طال الزمان حتى تلد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان • أما اذا ولدت منه فليس للاولياء حق
 الفسخ لكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام واذا تزوجت نفسها من غير كفوف فمالم الولي بذلك فسكت حتى ولدت
 أولاداً ثم بداه أن يخاصم في ذلك فله أن يفتق بينهما كذا في النهاية • واذا تزوجت نفسها من غير كفوف ورضى به
 أحد الاولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن مثله أو دونه في الولاية حق الفسخ ويكون ذلك لمن فوقه كذا في فتاوى
 قاضيخان • وكذا اذا تزوجها أحد الاولياء برضاها كذا في المحيط • وان زوجها الولي من غير كفوف
 فدخل بها ثم باتت من زوجها بالطلاق ثم تزوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي أن يفسخ كذا في فتاوى
 قاضيخان • ولو طلقها طلاقاً رجعيّاً وراجعها بغير رضى الولي لا يكون للولي حق التفريق كذا في الخلاصة •
 في المتق بن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى امرأة تحت رجل هو ليس بكفوف لها خاصم اخوها في ذلك وأبوها
 غائب عنها غيبة منقطعة أو خاصمه ولي آخر وغيره أولى منه وهو غائب غيبة منقطعة فادعى الزوج أن الولي
 الاول زوجة بامر باقمة البينة فان أقام بينة على ذلك قبلت بينته وأخذ به على الولي الاول والافرق بينهما
 هكذا في الذخيرة • في المتق بنشر عن ابى يوسف رحمه الله تعالى رجل زوج امرأة له وهي صغيرة من رجل ثم ادعى
 انها ابنته ثبت النسب والنكاح على حاله ان كان الزوج كفواً فان لم يكن كفواً فهو في القياس لازم لانه هو الذي
 زوج وهو ولي ولو باعها من رجل ثم ادعى المشتري أنها ابنته فكذلك اذا كان الزوج كفواً وان كان الزوج غير
 كفوف فالقياس كذلك لانه زوجها الولي مالك • وفي نكاح الاصل عبد تزوج امرأة مولى لم يغير وقت العقد
 انه حر أو عبد ولم تعلم المرأة أيضاً ولا أولياءها أنه حر أو عبد ثم ظهر أنه عبد فان كانت المرأة هي التي باشرت
 عقد النكاح فلا خيار لها ولكن للاولياء الخيار وان كان الاولياء هم الذين باشر وعقد النكاح عليها وباقي
 المسألة بجبالها فلا خيار للمرأة ولا للاولياء ومثله لو أخبر الزوج أنه حر وباقي المسألة بجبالها كان لهم الخيار

فهذه المسألة دليل على أن المرأة إذا تزوجت نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم أنه كفو أو غير كفو
ثم علمت أنه غير كفو فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار وإن كان الأولياء هم الذين باشروا عقد النكاح برضاها
ولم يعلموا أنه كفو أو غير كفو فلا خيار لولا أحد منهما وأما إذا اشترط الكفاءة أو أخبرهم بالكفاءة ثم ظهر أنه غير
كفو كان لهم الخيار * وسئل شيخ الإسلام عن مجهول النسب هل هو كفو لا امرأة معروفة النسب
قال لا كذا في المحيط * ولو انتسب الزوج لها نسباً غير نسبها فان ظهر دونه وهو ليس بكفو فحق النسخ
ثابت للكل وإن كان كفو فحق النسخ لها دون الأولياء وإن كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا نسخ لأحد كذا
في الظهيرية * ولو كانت هي التي عزت الزوج وانتسبت إلى غير نسبها لا خيار للزوج وهي أمرأة إن شاء
أمسكها وإن شاء طلقها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولو تزوج امرأة على أنه فلان بن فلان
فاذا هو أخوه لايه أو عمه لايه كان لها حق النسخ كذا في فتاوى قاضيخان * رجل تزوج امرأة مجهولة
النسب ثم ادعاه رجل من بني قريش وأثبت القاضي نسباً منه وجعلها بنتاً له وزوجها بحام فلها هذا الأب
أن يفرق بينها وبين زوجها * ولو لم يكن كذلك لكن اقرب بالرق لرجل لم يكن لولاها أن يطل النكاح بينهما كذا
في الذخيرة * المرأة إذا تزوجت نفسها من غير كفو هل لها أن تمنع نفسها حتى يرضى الأولياء أفق الفقيه
أبو الليث إن لها ذلك وإن كان خلاف ظاهر الرواية * وكثير من مشايخنا أقروا بظاهر الرواية ليس لها أن تمنع
كذا في الخلاصة * ولو تزوجت المرأة ونقصت من مهر مثلها فلا ولي الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها
أو يفرقها وإذا فارقها قبل الدخول فلامهر لها وإن فارقها بعده فلها المسمى وكذا إذا مات أحدهما قبل
التفريق وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له الاعتراض هكذا في التبيين * ولا تكون هذه
الفرقة إلا عند القاضي ومالم يقض القاضي بالفرقة بينهما حكم الطلاق والظهار والإيلاء والميراث باقي كذا
في السراج الوهاج * السلطان إذا أكره رجلاً لزوج موليته من كفو باق من مهر مثلها ورضيت المرأة
بذلك ثم زال الإكراه فلا ولي حق الخصومة مع الزوج حتى يبلغ مهر مثلها أو يفرق القاضي بينهما وعلى قول
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا حق للولي في ذلك وكذلك في مسألة إذا كانت المرأة مكرهة ثم زال
الإكراه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حق الخصومة للمرأة مع الولي وعلى قولهما حق الخصومة للمرأة
لا غير كذا في المحيط فيما يصل بفصل معرفة الأولياء * وإذا أكرهت المرأة على أن تزوج نفسها من كفو
بمهر المثل ثم زال الإكراه فلا خيار لها وأما إذا أكرهت على أن تزوج نفسها من غير الكفو أو باق من مهر
المثل ثم زال الإكراه فلا خيار كذا في المحيط * وإذا أكرهت المرأة على النكاح فطلعت فانه يجوز للعقد
ولا ضمان على المكره بحال ثم ينظر إن كان الزوج كفو والمسمى أكثر من مهر المثل أو مثله جاز وإن كان أقل
من مهر المثل وطلبت التبليغ إلى مهر مثلها يقال له أما أن تبلغ اليه والأفارقها فإن بلغ فيها ونصحت وإن
فارقها قبل الدخول لا يلزمه شيء وإن دخل بها وهي مكرهة فهذا رضى منه للتبليغ إلى مهر المثل وإن دخل بها
طاعة فهذا رضى منها بالمسمى إلا أن الأولياء الاعتراض عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليس
لهم ذلك * هذا إذا كان الزوج كفو أما إذا كان غير كفو فلا ولياً أن يفرقوا بينهما فإن دخل بها إن كانت
مكرهة لزمه مهر المثل وحق الاعتراض لعدم الكفاءة باق * وإن دخل بها طاعة يلزمه المسمى ولا يزداد عليه
ويكون هذا رضى منها بالنكاح لأن عكسها من نفسها إجازة للعقد كقولها رضيت ويسقط الخيار إن التابن
لها * انتفريق لعدم الكفاءة * وانعام مهر المثل * وبقي الخيار للأولياء في التفريق لعدم الكفاءة ولنقصان
المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما المثل لعدم الكفاءة لا غير ولو فرق بينهما قبل الدخول
لا يلزمه شيء كذا في السراج الوهاج في كتاب الإكراه * ولو تزوج ولد الصغير من غير كفو بان زوج أمه أمه
أو ابنته عبداً أو تزوج بغيره فاحسن بان زوج البنت ونقص من مهرها أو تزوج ابنه وزاد على مهر أمه أنه جاز
وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وعندهما لا يجوز الزيادة والخط إلا بما يتغابن الناس فيه
قال بعضهم فأما أصل النكاح فصحيح والأصح أن النكاح باطل عندهما كذا في الكافي * والصحيح قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * واجمعوا على أنه لا يجوز ذلك من غير الأب والجد ولا من القاضي
كذا في فتاوى قاضيخان * والخلاف فيما إذا لم يعرف سوء اختيار الأب بمجانة أو فسقاً ما إذا عرف ذلك

منه فالنكاح باطل إجماعاً وكذا إذا كان سكران لا يصح تزويجه لها إجماعاً كذا في السراج الوهاج *
وإن كانت الزيادة والنقصان بحيث يتغابن الناس في مثله يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الأب والجد
من سائر الأولياء كذا في المحيط * والذي يتغابن فيه الناس ما دون نصف المهر وقبل ما دون العشر كذا
في السراج الوهاج *

(الباب السادس في الوكالة بالنكاح وغيرها)

يصح التوكيل بالنكاح وإن لم يحضره الشهود كذا في التاتارخانية ناقلاً عن خواهر زاده * امرأة قالت
لرجل تزوجني ممن شئت لا يملك أن يزوجه من نفسه كذا في التبيين والمزيد * رجل وكل امرأته أن تزوجه
فزوجت نفسها منه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * وإذا وكل رجلاً أن يزوجه امرأة بعينها بدل
سماه فزوجها الوكيل لنفسه بذلك البدل جاز النكاح للوكيل كذا في المحيط * وكلت رجلاً أن يتصرف
في أمورهما فزوجها من نفسه فقالت المرأة أردت البيوع والاشربة لا يجوز النكاح لأنه لو وكلته يتزوجها
لا يملك أن يزوجه من نفسه فهذا أولى كذا في التبيين والمزيد * امرأة وكلت رجلاً أن يزوجه من نفسه
فقالت زوجت فلانة من نفسي يجوز وإن لم تقل قبلت كذا في الخلاصة * أمر رجلاً أن يزوجه فزوجه ابنته
الصغيرة أو بنت أخيه الصغيرة وهو لا يجوز * وكذلك كل من يلى أمرها بغير أمرها ولو تزوجه ابنته الكبيرة
برضاها ذكر في الأصل أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يرضى بها الزوج وعلى قولهما
يجوز ولو تزوجه اخته الكبيرة برضاها جاز بلا خلاف كذا في المحيط * الوكيل من قبل المرأة إذا تزوجه من
أيها أو ابنته لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * وإن كان الابن صغيراً
لا يجوز بلا خلاف كذا في المحيط * الوكيل بالنكاح من قبل المرأة إذا تزوجه من ليس بكفو لها قال بعضهم
لا يصح على قول الكل وهو الصحيح * وإن كان كفو إلا أنه أعنى أو مقلد أو وصي أو معتوه فهو جاز وكذا
إذا كان خصياً أو عتيقاً * ولو وكل رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجها امرأة عتيقاً أو مقلداً أو معتوهاً
أو صغيرة تجامع أو لا تجامع حرة أو أمة ليست بكفو له مسألة أو كفاية جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوجه الوكيل أمة لنفسه لا يجوز إجماعاً كذا في النهاية * ولو تزوجه
شوهاً أو فوهاً لها ألعاب سائل وعقل زائل وشق مائل فهو على هذا الاختلاف كذا في الظهيرية * وعلى
هذا الخلاف إذا تزوجه مقلوعة البدن أو مقلوبة هكذا في النهاية * أمره أن يزوجه بيبضاء فزوجها
سوداء أو على العكس لا يصح ولو عتيقاً فزوجها ببيضة يصح كذا في الوجيز للكردي * أمره أن يزوجه أمة
فزوجها حرة لا يجوز وإن تزوجه مكاتباً أو مدبرة أو أم ولد جاز كذا في الخلاصة * الوكيل بالنكاح الفاسد
إذا تزوجه فكلها جازاً لم يجوز كذا في محيط السرخسي * ولو وكله أن يزوجه امرأة فزوجها الوكيل امرأة
جعلها الزوج طالقاً تزوجه بالنكاح جاز والطلاق واقع كذا في المحيط * رجل وكل رجلاً أن يزوجه
امرأة فزوجها امرأة قد أبانها الموكل قبل التوكيل جازاً إذا لم يكن الموكل شكاً اليه من سوء خلقها ونحو ذلك
ولو تزوجه الوكيل امرأة فارقها الموكل بعد التوكيل لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان في كتاب الوكالة *
وإذا قال الرجل لغيره تزوجني امرأة فإذا فعلت ذلك فأمرها بغيره فزوجها الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك
كان الأمر بيد هاو لو قال تزوجني امرأة واشترط لها على أن تزوجه بغيرها فأمرها بغيره فزوجها الوكيل لم يكن
الأمر بيد هاو إلا أن يشترط الوكيل * ولو وكلت رجلاً بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج أنه إذا تزوجه
يكون الأمر بيد هاو ثم تزوجه من جاز النكاح ويكون الأمر بيد هاو حين تزوجه * تزوجه امرأة كان الموكل
أبياً لها وكانت في عدة الموكل جاز النكاح والوكيل ولو تزوجه الوكيل امرأة هي في نكاح الغير أو في عدة الغير
وهو يعلم بذلك أو لم يعلم فدخل الموكل بها ولم يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الأقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع
الزوج بذلك على الوكيل وكذا الزوج أمه أمه * ولو وكل رجلاً أن يزوجه فلانة أو فلانة فأتتهما تزوجه
جاز ولا يطل التوكيل بهذه الجهالة وإن تزوجهما جميعاً في عدة لم تجز واحدة منهما كذا في فتاوى
قاضيخان * أمر رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجها امرأة أمين في عدة لا يلزمه واحدة منهما وهو الصحيح هكذا
في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * فإن أجاز نكاحهما أو نكاح أحدهما فكذا في البصر الرائق *

ولو تزوجه في عقدتين لزمه الاولى ونكاح الثانية موقوف على الاجازة كذا في العيني شرح الهداية • ولو وكله أن يزوجه امرأه بعينها فزوجه تلك وأخرى معها لزمته تلك ولو وكله أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه واحدة جاز وكذا إذا وكله أن يزوجه هاتين المرأتين في عقدة فزوجه احدهما • وتفريق العقدة ليس بخلاف • ولو قال لا تزوجني الا اثنتين في عقدة واحدة فزوجه امرأته لم يلزمه وكذلك في العينيين إذا ألحق بآخر كلامه ولا تزوجني واحدة منهما دون الاخرى فزوجه احدهما لا يجوز كذا في المحيط • ولو قال تزوجني هاتين الاختين تجوز احدهما الآن يقول في عقدة ولو قال هاتين في عقدة وهما اختان جاز التفريق الآن ينهيه عن التفريق كذا في التتارخانية • ولو وكل رجلا أن يزوجه فلانة فإذا لها زوج ففدت عنها أو طلقها وانقضت عدتها لم يجز كذا في فتاوى قاضيان • وكذا أن يزوجه من قبلته فزوجه من قبله أخرى لم يجز كذا في الخلاصة • وكل رجلا يزوجه فلانة فزوجه الوكيل صحيح نكاح الوكيل فلأن الوكيل أقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجه من الموكل جاز تزوجه اباه كذا في فتاوى قاضيان • ولو لم يتزوجها الوكيل لكن تزوجه الموكل بنفسه ثم أبانها فزوجه الوكيل اباه لم يجز كذا في الخلاصة في كتاب الوكالة • إذا وكل رجلا بان يزوجه امرأته بعينه فزوجه اباه أكثر من مهر مثلها كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مثلها يجوز بلا خلاف وإن كانت الزيادة بحيث لا يتغابن الناس في مثلها فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز • وكل رجلا أن يزوجه امرأته بالف درهم فزوجه بالزيادة كانت الزيادة مجعولة ينظر إلى مهر مثلها إن كان ألفا وأقل جاز النكاح ويجب لها ذلك وإن كان أكثر لا يجوز ما لم يجزه الزوج وإن زاد شيئا معلوما لا يجوز ما لم يجز الزوج كذا في المحيط • ولو وكل رجلا بان يزوجه فلانة بالف درهم فزوجه اباه بالقياس ان اجاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالتحريم باق ان اجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى والايجاب المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا اغرم الزيادة والزمك النكاح لم يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضيان • وان كان المأمور ضمن لها المسمى فاخبرها بأنه امره بذلك ثم انكر الزوج الامر بالزيادة على الالف فانكار الامر بالزيادة انكار للامر بالنكاح ولا مهر على الزوج ولها أن تطالب المأمور بالمهر وبعد هذا نقول في رواية كتاب النكاح وبعض روايات الوكالة ان المرأة تطالب المأمور بنصف المهر وفي بعض روايات كتاب الوكالة تطالبه بجميع المهر واختلف المشايخ رحمهم الله فيه والصحيح انه انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع ما ذكر في كتاب النكاح ان القاضي فرق بينهما المطلب لذلك حتى لا يتبع معلقة فقط نصف المهر عن الاصل بزعمهما لكون الفرقه جاءت من قبل الزوج قبل الدخول • وموضوع ما ذكر في بعض روايات كتاب الوكالة انها لم تطالب التفريق لكن قالت اصبر حتى يقر زوجي بالنكاح أو أجد دينه على الامر بالنكاح فبقى عليه جميع المهر زعمها على الاصل فكذا على الكفيل كذا في المحيط • وكل رجلا بان يزوجه امرأته بمائة على ان المجل عشر ون والموكل غانن فجعل الوكيل المجل ثلاثين لا يصح العقد ويكون موقفا على الاجازة فان اقدم الزوج على الوطئ ولم يعلم بما صنع الوكيل لا ينعقد العقد وان اقدم مع العلم بذلك يكون اجازة • أمرت رجلا أن يزوجه امرأته الفين فزوجه على ألف فدخل بها ولم تعلم فلها أن ترد النكاح ولها مهر مثلها بالف ما بلغ كذا في خزانة المفتين • وكل رجلا بان يزوجه امرأته بالف درهم فأبى المرأة حتى زادها الوكيل ثوبان ثياب نفسه فالتسكاح موقوف على اجازة الزوج لانه خالف أمره وفي هذا الخلاف مضرة للزوج لانه اذا استحق هذا الثوب يجب قيمته على الزوج لا على الوكيل لان الوكيل متبرع فلا يجب عليه الضمان فلو لم يعلم الزوج بان الوكيل زاد في المهر حتى دخل بها فهو بالخيار ولا يكون الدخول به با رضى بما خالف به الوكيل ان شاء أقام معها وان شاء فارقها فاذا فارقها فلها الاقل مما سمى لها الوكيل ومن مهر المثل هكذا في التتارخانية والمزيد • وكل رجلا أن يزوجه امرأته فزوجه الوكيل امرأته على عبد الوكيل أو عرض له صحرى ويؤخذ من الوكيل تسليحه واذا لم لا يرجع على الزوج بشئ وان لم تقبض المرأة العبد المهور حتى هلك لا ضمان على الوكيل وترجع المرأة بشئ العبد على الزوج ولو تزوجه الوكيل امرأته بالف درهم من ماله بان قال تزوجتك هذه المرأة بالف من مالى أو قال تزوجتك هذه المرأة بائني

هذه جاز النكاح والمال على الزوج ولا يطالب الوكيل بالالف المشار اليه كذا في الذخيرة • ولو تزوجه على عبد الزوج جاز وعلى الزوج قيمة عبده استصاها كذا في محيط السرخسي • والعبد لا يصير مهورا لم يرض به الزوج كذا في المحيط • وكذا أن يزوجه امرأته فزوجه اباه وضمن لها مهر المهر جاز ذلك ولم يرجع به الوكيل على الزوج كذا في المبسوط • وكذا أن يزوجه امرأته على ألف درهم فان ابى فمابين الالف الى الفين فأبى المرأة أن تزوجه نفسها فزوجه بالقياس ذكر في الاصل ان ذلك جائز لزم الزوج كذا في المحيط • وكلت رجلا بان يزوجه من رجل بهر اربع مائة درهم فزوجه الوكيل واقامت المرأة مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان الوكيل تزوجه امرأته بدينار وصدقه الوكيل بثلث ان تزوجه ان المرأة لم تملك بدينار فالمرأة بالخيار ان شاءت اختارت النكاح وليس لها غير ذلك وان شاءت ردت ولها عليه مهر مثلها بالنكاح ما بلغ ولا نفقة لها في العدة وان انكر الزوج ذلك فكذلك كذا في محيط السرخسي • هذا اذا كان المهر مذكورا أما اذا لم يكن بان وكل رجل رجلا آخر بان يزوجه امرأته فزوجه امرأته أكثر من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه أو وكلت رجلا بان يزوجه من رجل فزوجه باقل من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في الخلاصة • وكذا بان يزوجه امرأته بالف درهم فزوجه امرأته بنحو ميسر دينارا بائنها أو لا بائنها ثم جده بالف بائنها أو لا بائنها بطل الاول بالشأن • ولو كان الاول بالف بلائنها والثاني بنحو ميسر دينارا بطل امرها لا ينعقد الاول وان كان الثاني بطل الاول كذا في الكافي • وكذا أن يزوجه امرأته بعد الطهر فزوجه قبل الطهر أو بعد الغد لا يجوز ولو وكله بالتزويج على أن يأخذ خطا فزوجه ولم يأخذ خطا المهر صحيح كذا في الوجيز للكردي • رجل قال لغيره تزوج ابنتي هذه رجلا يرجع إلى علم ودين بمشورة فلان فزوجه رجلا على هذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لان غرضه من المشورة أن يكون النكاح بمن كان بهذه الصفة فاذا حصل الغرض فلا حاجة إلى المشورة كذا في فتاوى قاضيان • رجل ارسل رجلا لخطب له فلانة فزوجه له جاز سواء كان بهر مثل أو غير فاحش كذا في السراجية • وكل رجلا أن يخطب له ابنة فلان فجاء الوكيل إلى أبي المرأة وقال هب ابنتك متى فقال الاب وهبت ثم ادعى الوكيل اني أردت النكاح لموكل ان كان القول من الخاطب وهو الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لا ينعقد النكاح بينهما أملا وان كان على وجه العقد ينعقد النكاح للموكل كذا في المحيط • وان قال لا للموكل وكذا اذا قال الوكيل قبلت فلان لأن الوكيل لما قال هب ابنتك متى وقال الاب وهبت ثم العقد بينهما وأما اذا قال الوكيل هب ابنتك من فلان فقال الاب وهبت لا ينعقد النكاح ما لم يقبل الوكيل قبلت فاذا قال قبلت لفلان أو قال قبلت مطلقا في الوجهين ينعقد العقد للموكل هكذا في المحيط • وان قال ابو البنت بعد ما جرى بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح للموكل تزوجت ابنتي على صداق كذا ولم يقبل من الخاطب أو من موكله فقال الخاطب قبلت بصح النكاح للخاطب كذا في التتارخانية • الوكيل بالتزويج ليس له أن يؤكل غيره فان فعل فزوجه الثاني بمحضرة الاول جاز كذا في فتاوى قاضي خان في كتاب الوكالة • اذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجه وقالت ما صنعت من شئ فهو جاز لزوج الوكيل ان يؤكل غيره يتزوجها فخر الوكيل الموت وأوصى بالوكالة إلى رجل بالتزويج فزوجه الوكيل الثاني بعد موت الاول يجوز كذا في المحيط • اذا وكلت المرأة أو الرجل رجلا بالتزويج ففعل أحدهما لم يجز هكذا في فتاوى قاضيان • وكل رجلا أن يزوجه امرأته بعينها أو وكل آخر أيضا ووكلت امرأته وكيلين كذلك فالتزويج وكلا الزوج ووكلا المرأة فزوجه أحد الوكيلين بالف وقبل وكيل من جانبها وزوج آخر بمائة دينار وقبل الاخر من جهتها ووقع العقدان معا أو جهلا واختلف في السابق صح بهر المثل كذا في الكافي • ولو وكل رجلا أن يزوجه امرأته فزوجه امرأته ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج تزوجني هذه وقال الوكيل بل تزوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقته المرأة في ذلك لانهما تصادقا على النكاح ثبت النكاح بتصادقهما وهذه المسألة دليل على ان النكاح يثبت بالتصادق كذا في فتاوى قاضيان • ولو وكلته بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم الوكيل بذلك أو لم يعلم ولو أخرجه عن الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك لا يخرج عن الوكالة واذا تزوجه جاز النكاح ولو كان وكلا من

مطلب
ليس للوكيل بالنكاح أن
يوكل بلاذن

مطلب
النكاح يثبت بالتصادق

جانب الرجل يتزوج امرأته بعينها ثم ان الزوج تزوج امرأته او بنتها خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط
 امرأته وكذا رجلان يتزوجان من انسان فزوجت نفسها بنكاح فامد قبل نكاح الوكيل قال بعض مشايخ
 بخاري بنعزل الوكيل عن الوكالة وهو اختيار الامام برهان الدين المرغيناني وبه يفتي القاضي برهان الدين
 وقوى بعض مشايخ بخاري انه لا ينزل كذا في التتارخانية فافلا عن فتاوى آهوه ولو وكنه بان تزوجه امرأته
 بعينها فان ردت والعياذ بالله ولحق بداد الحرب ثم سببت واسلمت فزوجها اياه بازي في قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى • مريض كل لسانه فقال له رجل اكون لك وكلا في تزويج ابنتك فلانة فقال للمريض بالفارسية
 ٧ آرى آرى ولم يرد على هذا فزوجها لم يصح كذا في الظهيرية • رجل له ابن ولابنة ابنة فاكراه الاب ابنه على أن
 يوكاه يتزوج ابنته فقال له الابن من ٨ ازفوا وازفرزدي نوبزارم هرچه خواهي بكن فذهب الاب وزوج ابنة
 الابن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصح هذا النكاح كذا في فتاوى قاضي خان •
 ولو وكل رجلان تزوجه امرأته وتحت اربع نسوة انصرف الوكيل الى حالة ذلك الزوج ذلك وهو أن تين واحدة
 من نسائه كذا في محيط السرخسي • أجمع اصحابنا أن الواحد يصلح وكلا في النكاح من الجانبين ووليا
 من الجانبين ووليا من جانب أصيلا من جانب ووليا من جانب ووليا من جانب وكلا من
 جانب • أما الواحد فهل يصلح فصوليا من الجانبين أو ووليا من جانب فصوليا من جانب أو أصيلا من جانب
 فصوليا من جانب أو وكلا من جانب فصوليا من جانب حتى يتوقف العقد على الاجازة • عند أبي حنيفة ومحمد
 رحمه الله تعالى لا يصلح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • كل عقد صدر من الفضولي وله قابل
 يقبل سواء كان ذلك القابل فصوليا آخر أو وكلا أو أصيلا انعقد موقفا كذا في النهاية • وشطر العقد
 يتوقف على القبول في المجلس ولا يتوقف على ما وراء المجلس كذا في السراج الوهاج • رجل قال اشهدوا أني
 تزوجت فلانة قبلتها الخبر فاجازت فهو باطل وكذا لو قالت المرأة بين يدي الشهود اشهدوا أني تزوجت نفسي من
 فلان الغائب قبلها الخبر فاجاز لا يجوز ولو قبل فضولي عن الغائب في الفضلين يتوقف على الاجازة الغائب في قول
 اصحابنا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • وتثبت الاجازة لنكاح الفضولي بالقول والفعل كذا
 في البحر الرائق • رجل تزوج رجلا امرأته بعينها فقبلها الخبر فقال نعم ما صنعت أو بارك الله لنا فيها أو قال
 أحسنت أو أصبت كان اجازة كذا في فتاوى قاضي خان • وهو المختار واختاره الشيخ ابو الليث كذا في
 المحيط • واذا علم انه اراد به الاستمراء بسوق الكلام على وجه الاستمراء فحينئذ لا يكون اجازة ولو هنأه
 القوم فقبل التهمة كان اجازة كذا في فتاوى قاضي خان • وفي الحجة قال الفقيه وبه تأخذ كذا في
 التتارخانية • زوج رجل امرأته بغير اذنها فقالت لم يعجبني ما فعل أو قالت سمرا بخوش يا مدين كرا لا يكون
 رد احتي لورضيت بعد ذلك بنكاح كذا في الفصول العمادية • قبول المهر اجازة وقبول الهدية ليس
 باجازة كذا في فتح القدير • وفي فوائد صاحب المحيط لو قال للفضولي بش ما صنعت يكون اجازة في النكاح
 كذا عن محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية يكون رد او عليه القسوى • والاجازة بالفعل سوق المهر اليها
 وهل يشترط وصول المهر اليها قال ظهير الدين بشرط وقال مولانا والقاضى الامام غير الدين لا يشترط •
 ولو خلاها هل يكون اجازة قال مولانا يكون وقال بعضهم نفس الخلوة لا تكون اجازة كذا في الفصول
 العمادية • رجل تزوج امرأة من رجل بغير امرها قبلتها الخبر فقالت • بالتميت فهذا اجازة كذا ذكر
 الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى • وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يفتي به كذا في النهاية • ولو تزوجه
 الفضولي اربع في عقدة وثلاث في عقدة فطلق واحدة من فريق كان اجازة لنكاح ذلك الفريق كذا في فتح
 القدير • فضولي زوج رجلا عشر اثنى عشر في عقدة فطلق واحدة من فريق كان اجازة لنكاح ذلك الفريق كذا في فتح
 رجال زوج كل واحد ابنة من رجل وهن مدركات فاختار جميعا جاز نكاح التسعة والعاشرة وان كانوا أحد
 عشر رجلا فنكاح الثلاث الاخيرة جاز وان كانوا اثني عشر فنكاح الاربعة جاز وان كانوا ثلاثة عشر فنكاح
 الاخيرة وحدها جاز كذا في غاية السروحي • فضولي زوج رجلا خمس نسوة في عقود متفرقة فلزوج أن
 يختار اربعاً منهن ويضارق الاخرى كذا في الظهيرية • ولو تزوج رجل اربعاً بغير اذنها ثم اربعاً منهن
 توقف ثلثان كذا في العناية • قال محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج رجلا امرأته بغير اذنها بالقبول درهم

٧ تم نعم

٨ انما اول منك ومن يتوكل افضل ما تريد

٩ هو معنى قولها لم يعجبني

٤ لا مانع لباأس

وخاطب عن الرجل رجل آخر بغير اذنه فكأنما فضولين ثم انهما جدد النكاح بغير اذنها حتى
 توقف النكاحان على اجازتهما ثم ان المرأة اجازت أحد النكاحين وأجاز الزوج أحدهما أيضا فان أجاز الزوج
 النكاح الذي أجازته المرأة ان اجازت النكاح بالقبول درهم وأجاز الزوج ذلك أيضا جاز النكاح بالقبول درهم وان
 أجاز الزوج النكاح الاخرين أجاز النكاح بغير اذنها لا يجوز فان اجع بعد ذلك على اجازة الثاني
 لا يجوز وان اجع على الاجازة الاولى كان جائزا وكذلك لو أن المرأة بدأت وأجازت النكاح الثاني كان ذلك
 فصاحبا لا قول حتى لو اجع على الثاني يجوز ولو اجع على الاول لا يجوز وكذلك لو بدأ الزوج بالاجازة وأجاز
 أحد النكاحين بطل الاخر • هذا الذي ذكرنا اذا علم الجواز أولا من الجواز آخر أما اذا نسب الجواز الاول ثم اجع
 بعد ذلك على أحد النكاحين وتصادق على ذلك بان قال له كذا ان هذا هو الجواز أو لا جاز هذا النكاح فان لم
 يتذكر الجواز أولا واجع على أحد النكاحين من غير تذكر الجواز أولا لم يجوز واحد منهما أبدا • ولو قالت المرأة
 ابتداء اجرت النكاحين كان للزوج أن يجيز أيهما شاء أما النكاح بالقبول وأما النكاح بغير اذنها ويجوز ذلك ويترجم
 الزوج المسمى فيه ولو أجاز أحد النكاحين بالدرهم والاخر بالقبول فخرج الكلامان منهما معا فانه يقتض
 النكاحان جميعا وان أجاز كل واحد النكاحين جميعا فخرج الكلامان منهما معا فالجواب فيه كالجواب فيما اذا
 أجاز كل واحد منهما النكاحين ولم يخرج الكلامان معا بل على التعاقب فينفذ أحد النكاحين لا محالة وان
 أجازا أحدهما نكاحا لا بعينه بان قال للزوج مثلاً اجرت أحد النكاحين أو قال اجرت هذا أو هذا فاجازة المرأة
 في هذه المسألة لا تخلو من أربعة أوجه اما ان قالت اجرت ما أجاز الزوج وخرج الكلامان معا فتي هذا الوجه
 يجوز أحد النكاحين • واما ان قالت اجرت غير ما أجاز الزوج وخرج الكلامان معا تنقض النكاحان جميعا
 واما ان قالت اجرت النكاحين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قالت اجرت ما أجاز الزوج يجوز أحد النكاحين
 واما ان قالت اجرت أحدهما أو قالت اجرت هذا وهذا مثل ما قاله الزوج وخرج الكلامان معا ذكر انهما
 لم يجز انكاحا بعد • ولهما أن يجتمعا على أحد النكاحين أيهما شاء وان شاءا فسخا كلا العقدين كذا في
 الذخيرة • ولو قال اجرت أحدهما وقال الاخر بعد اجرت أحدهما جاز النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى كذا في محيط السرخسي • فضولي زوج عبدا امرأتين في عقدة ثم تزوجه امرأتين في عقدة
 وذاب رضي النسوة فعتق له أن يجيز نكاح تين اما الاولين أو الاخرين أو واحد من الاولين وواحد من الاخرين
 ولو أجاز نكاح الثلاث بطل ولو أجاز نكاح الرابعة جاز ولو كانت الانكحة وقعت في عقدة لم تلحقها الاجازة
 ابدا كذا في الكافي • واذا تزوج العبد ثلاثا بغير اذن المولى فاجاز المولى الكل صححت الثالثة كذا في
 العناية • والاصل أن الاجازة بمنزلة العقد في حق المحل فان كان المحل محال لا يصح اجتماعه في انشاء العقد
 لا يصح اجتماعه في المضاه والاجازة وان صح اجتماعه في الانشاء يصح في الاجازة • رجل تزوج رجلا بغير
 اذنه صغيرتين في عقدة بغير اذن أبيهما وخاطب عنهما ما خاطب فارضعهما امرأته ثم بلغ الزوج فأجاز نكاح
 احدهما ما أجاز أبوها لا يجوز ولو ارضعت احدهما وماتت ثم ارضعت الاخرى فأجاز نكاحها فأجاز أبوها
 جاز ولو كان نكاح الصغيرتين من ولدين في عقدتين ثم صارتا اختين وأجاز نكاح احدهما جاز • صغيرتان يتناعم
 زوجها معا في عقدتين من رجل بغير امره فارضعهما امرأته فأجاز الزوج نكاح احدهما لم يجوز ولو كان
 لكل واحدة عم هو وليع أو ابنة له فاجاز نكاح احدهما جاز • ولو تزوج اميتين في عقدة بغير اذن
 المولى فاعتق المولى احدهما بعينها فبلغ المولى النكاح فأجاز نكاح الامة لا يجوز • وكذلك لو تزوج رجلا
 اميتين في عقدة باذنهما واذن مولاهما فاعتق المولى احدهما ثم بلغ الزوج فأجاز نكاح الامة لا يجوز وان اجاز
 نكاح الحرة جاز • ولو ان المولى اعتهق ما عفا فاجاز نكاح احدهما أو كليهما جاز • ولو قال فلانة حرة وولانة
 حرة واعتهق احدهما وسكت ثم اعتهق الاخرى ثم بلغ الزوج فأجاز نكاحهما معا أو منعاهما نكاح المعتقة
 الاولى دون الاخرى ولو كان النكاح في عقدتين فان كانت المولدين فاعتق أحدهما اجازة نكاح
 أيهما شاء وان كانت الرجل واحد يجوز نكاح الحرة دون الامة كذا في محيط السرخسي • اذا كانت تحت
 رجل حرة وزوجه فضولي أمته فماتت الحرة أو تزوجه أخته امرأته فماتت امرأته ليس له أن يجيز وكذا لو كان
 تحت اربع نسوة فزوج واحدة ثم ماتت احدها ليس له أن يجيز في الخامسة ولو تزوجه خادمة واحدة

قوله بلغ الزوج أي بلغه النكاح اه

المثل يتوقف على رضی المرأة كذا في البدائع

• (الفصل الثاني فيما يتأثر به المهر والمثمة) • والمهر ثلث ما كان من ثلثة • والدخول • والخلوة • والصحة • وموت أحد الزوجين • سواء كان مسمى أو مهر المثل حتى لا يسقط منه شيء بعد ذلك إلا بالبراءة من صاحب الحق كذا في البدائع • وان تزوجها ولم يسم لها مهر أو تزوجها على أن لا مهر لها فله مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها وكذا إذا ماتت هي فان طلقها قبل الدخول والخلوة فلهما المثمة • ولو فرض القاضي لها مهر أو فرض الزوج بعد العقد في حال التاكيد ثلث ما كان من ثلثة • كذا في البدائع • وان طلقها قبل الدخول يجب المثمة ولا يتنصف المفروض في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج • ولا يجب المثمة الا إذا حصلت الفرقة من جهته كالطلاق • والفرقة بالابلا • واللعان • والحب • والعنة • وردته • وابائه الاسلام • وتقبيله أمها أو بنتها بشهوة • وان جاءت الفرقة من جهتها فلا يجب كردها • وابائها الاسلام • وتقبيلها ابن الزوج بشهوة • والرضاع • وخيار البلوغ • وخيار العتق • وعدم الكفاة • وكذا لو اشترى زوجته من المولى أو اشترىها أو كبله منه ولو باعها المولى من رجل ثم اشترىها الزوج منه يجب المثمة • وكل موضع لا يجب المثمة فيه عند عدم التسمية لا يجب نصف المسمى عند وجودها كذا في التبيين • وفي كل محل أوجب العقد مهر المثل في الطلاق قبل الدخول يجب المثمة فحسب كذا في التهذيب • (المثمة ثلاثة أبواب) • قيس ومثمة ومثمة وسط لا يجد غاية الجوده ولا رد في غاية الرداءة كذا في المحيط • هذا في عرفهم وأما في عرفنا فمعتبر عرفنا كذا في الخلاصة • ولواء طاهاه قيمة الانواب دراهم أو دنانير تجبر على القبول كذا في البدائع • ثم لا تزاد على نصف مهر مثلها ولا تنقص من خمسة دراهم كذا في الكافي • وبعتبر فيها حالها اقامتها مقام مهر المثل على قول الكرخي كذا في التبيين • فان كانت من السفلة يمتنعها من الكرخي • وان كانت من الوسطى يمتنعها من القز • وان كانت من رفعة الحال يمتنعها من الابريسم وهو الاصح كذا في الينابيع • والصحيح انه يعتبر حاله كذا في الهداية والكافي • وقيل يعتبر بحالها حالها كذا في البدائع • وهذا القول اشبه بالفقه كذا في التبيين • قال الولوالجي وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق • ولا مثمة للمتوفى عنها زوجها سمي لها مهر أو لم يسم دخل بها زوجها أو لم يدخل • وكذلك كل نكاح فاسد فترق القاضي فيه يثم ما قبل الدخول بها وقبل الخلوة وبعد الخلوة والزوج منكر للدخول فلا مثمة فيها والعبد بمنزلة الحر في وجوب المثمة اذا كان النكاح باذن المولى كذا في المحيط • المثمة عندنا على ثلاثة أوجه (مثمة) واجبة وهي للمطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهر (مثمة) وهي للمطلقة بعد الدخول (ولا واجبة ولا مثمة) وهي للمطلقة قبل الدخول وقد سمي لها مهر كذا في السراج الوهاج • والخلوة والصحة أن يجتمع في مكان ليس هنالك مانع يمنع من الوطئ حسا أو شرعا أو طبعيا كذا في فتاوى قاضي خان • والخلوة الفاسدة أن لا يتمكن من الوطئ حقيقة كالمرض المدف الذي لا يتمكن من الوطئ • ومرضها ومرضه سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة • أما المرض فالمراد به ما يمنع الجماع أو يطوق به ضرر والصحيح أن مرضه لا يخلو عن تكسر وقصور فكان ما نعتوا سوا ملحقه ضرر أم لا وهذا التفصيل في مرضها كذا في الكافي • اذا خلاها من أمره وأحدهما محرم بفرض أو نقل أو في صوم فرض أو صلاة فرض لا تصح الخلوة • وفي صوم القضاء والنذر والكفارة روايتان والأصح انه لا يمنع الخلوة • وصوم التطوع لا يمنع في ظاهر الرواية • وصلاة التطوع لا تمنع • والحيض والنقاس يمنعان • ولو كان معهما نائم أو أعمى لا تصح الخلوة • ولو كان معهما صغيرا لا يعقل أو مغنى عليه لا يمنع الخلوة وان كان معهما صغير يعقل بان أمكنه أن يعبر ما يكون بينهما أو كان معهما أصم أو أخرس لا تصح هكذا في فتاوى قاضي خان • والمجنون والمعتوه كالصبي فان كانا يعقلان فليست بخلوة وان كانا لا يعقلان فهي خلوة كذا في السراج الوهاج • وان كان معهما جارية للمراة اختلفوا فيه والقوى على انها تصح كذا في الجوهر النيرة • وجارية الرجل لا تمنع الخلوة كذا في معراج الدراية • وكان محمد رحمه الله تعالى أولا يقول لو كان غنة أمته تصح بخلاف ما لو كان غنة أمته ثم رجع وقال لا تصح وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هكذا في المحيط والذخيرة وفتاوى قاضي خان • وان كان معهما ما زوجها الاخرى تمنع صحة الخلوة وان كان معهما كلب أو قور ينع وان لم يكن عقورا فان كان للمرأة فكذلك وان كان للزوج صحت الخلوة كذا في التبيين •

• ملاب
عدد ثياب المثمة

ولو دخلت على زوجها وهو نائم وحده صحت الخلوة علم بدخولها أو لم يعلم وهذا الجواب محمول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده للناثم حكم اليقظان كذا في الظهيرية • المرأة اذا دخلت على الزوج ولم يكن معه أحد ولم يعرفها الزوج فكسبت ساعة ثم خرجت أو الزوج دخل عليها ولم يعرفها لا يكون هذا خلوة مالم يعرفها هكذا اختار الشيخ الامام الفقيه أبو الليث كذا في المحيط • وفي الحجة وبه نأخذ كذا في التتارخانية • ويصدق انه لم يعرفها كذا في فتاوى قاضي خان • ولو عرفها هو ولم تعرفه هي تصح الخلوة كذا في التبيين • ولا تصح خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوة بصغيرة لا يجامع مثلها والكافر اذا خلاها من أمره بعدما سلبت صحت الخلوة ولو أسلم الكافر وامرأته مشركه فلا يباح لانهما كذا في فتاوى قاضي خان • ومن الموانع لصحة الخلوة أن تكون المرأة رققاء أو قرناء أو عقلاء أو شعراء كذا في التبيين • ولو ظاهر منها ثم خلاها قبل التكفير لم تصح طهرته وطهرته كذا في البحر الرائق • وان خلاها ولم تمكنه من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم لا تصح الخلوة وقال بعضهم تصح كذا في السراج الوهاج • وخلوة المحبوب خلوة صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وخلوة العتق والنحس خلوة صحيحة كذا في الذخيرة • والمكان الذي تصح فيه الخلوة أن يكونا آمنين من اطلاع الغير عليهما بغير إذنهما كالدار والبيت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • ولا تصح الخلوة في الصحراء ليس بغيرهما أحد اذا لم يأمنوا مرور انسان وكذا لو خلا على سطح ليس على جوانبه ستر أو كان الستر رقيقا أو قصيرا بحيث لو قام انسان يقع بصره عليهما لا تصح الخلوة اذا خافا هجوم الغير فان امنحت الخلوة كذا في الظهيرية • ولو خلاها في الطريق ان كانت جادة لا تصح وان لم تكن صحت هكذا في السراج الوهاج • ولا تصح الخلوة في المسجد والحمام فان حلها الى الساق الى فرسخ أو فرسخين وعدل بها عن الطريق كان خلوة في الظاهر كذا في فتاوى قاضي خان • ولو خلاها في خيمة في مقارعة صحت الخلوة كذا في الظهيرية • ولو حج بها فقل في مقارعة من غير خيمة فليست الخلوة صحيحة وكذا في الجبل كذا في التبيين • وفي بستان لا باب له يغلط ليست بخلوة فان كان له باب وغلق فهو خلوة كذا في الخلاصة • ولو خلاها في محل عليه قبة مضروبة ليل أو نهارا ان أمكنه الوطئ صحت الخلوة ولو خلاها في بيت غير مستغف أو في كرم صحت في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان • وهو محمول على ما اذا كان للكرم حيطان كذا في الظهيرية • ولو خلاها في حجلة أو قبة فأرخى الستر عليه فهو خلوة صحيحة كذا في البدائع • ولو كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت من النساء يكون خلوة • وفي المتن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان الستر من ثوب رقيق يرى منه أو كان قصيرا بحيث لو قام انسان يراها لا يكون خلوة كذا في الخلاصة • وفي البيوتات الثلاثة أو الأربعة واحد بعد واحد اذا خلاها من أمره في البيت القصوى ان كانت الابواب مفتوحة من اراد أن يدخل عليها ما يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة • وكذا لو خلاها في بيت من داور والبيت باب مفتوح في الدار اذا اراد أن يدخل عليها ما يدخل من المحارم أو الاجانب يدخل لا تصح الخلوة كذا في فتاوى قاضي خان • وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن تزوج امرأة فادخلها أمها عليه وخرجت وردت الباب الا انها لم تغلقه والبيت في خان يسكنها اناس كثيرة ولهذا البيت طوابق مفتوحة والناس قعود في ساحة الخان يتنظرون من بعيد هل تصح هذه الخلوة قال ان كانوا يتنظرون في الطوابق يتنظرون لهما وهما يعلمان بذلك لا تصح وأما النظر من بعيد والقعود في الساحة فغير مانع من صحة الخلوة فانهم يقدران أن ينقلوا في البيت الى زاوية لا تقع ابصارهم عليها كذا في الذخيرة • يجب العدة في الخلوة سواء كانت الخلوة صحيحة أم فاسدة استحسانا للتوهم الشغل وذكر القدوري ان المانع ان كان شرعا يجب وان كان حقيقيا كالمرض والصغر لا يجب • واحسانا أقاموا الخلوة الصحيحة مقام الوطئ في حق بعض الاحكام دون البعض فأقاموها مقامه في حق تأكد المهر وثبوت النسب والعدة والنفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها وحرمة نكاح الامه على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومراعاة وقت الطلاق في حقها • ولم يقيوها مقام الوطئ في حق الاحسان وحرمة البنات وحلها للاول والرجعة والميراث وأما في حق وقوع طلاق آخر فقيها روايتان والاقراب أن يقع كذا في التبيين • ولا تقام الخلوة مقام الوطئ في حق زوال البكارة حتى لو خلاها بكر ثم طلقها تزوج كالابكار كذا في الوجيز للكردي •

وإذا أتاك كد المهر لم يسقط وإن جاءت الفرقة من قبلها بان ارتدت أو طاعت ابن زوجها بعد ما دخل بها أو خلها وقبل ذلك يسقط جميع المهر لمجي الفرقة من قبلها كذا في المحيط * ولا خلاف في أن أحد الزوجين إذا مات خف الله قبل الدخول في نكاح فيه تسمية انه يتأ كذا المحي سواء كانت المرأة حرة أو أمة وكذا إذا قتل أحدهما سواء قتل اجنبي أو قتل أحدهما صاحبه أو قتل الزوج نفسه فأما إذا قتل المرأة نفسها فإن كانت حرة لا يسقط عن الزوج شيء من المهر بل يتأ كذا الكل عندنا كذا في البدائع * وإن كانت أمة فقتلت نفسها روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يسقط مهرها وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يسقط وهو قولهما وإن قبلها مولاها قبل الدخول يسقط مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يسقط وهذا إذا كان المولى بالغاً عاقلاً أما إذا كان صبياً أو مجنوناً لا يسقط أجماعاً كذا في الجوهر النيرة * وإذا قتل السيد زوجها لا يسقط أجماعاً كذا في السراج الوهاج * وإذا مات أحد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فإنه يتأ كد مهر المثل عند أصحابنا كذا في البدائع * ومهر مثلها يعتبر بقوم أبيها إذا استويا سناً وجمالاً وولداً وعصر أو عقلاً وديناً وبكارة وكذا يشترط أن تستويا في العلم والأدب وكما للخلق وأن لا يكون أحدهما ولد كذا في التبيين * وإنما يعتبر بالهاتين السن والجمال حالة التزوج كذا في المحيط * وقالوا يعتبر حال الزوج أيضاً بان يكون زوج هذه كالأزواج أمثالها من نساءها في المال والحسب وعدمهما كذا في فتح القدير * وقوم أبيها أخواتها ألبها وأمهاتها وأولادها وأعمامها وبنات عمها ولا يعتبر مهرها بمهر أمها إلا أن تكون أمها من قوم أبيها بان كانت بنت عم أبيها كذا في المحيط * فإن لم يوجد من الجانب من قبيلة هي مثل قبيلة أبيها كذا في التبيين * وفي المستقى ويشترط أن يكون المخبر بمهر المثل رجلاً أو رجلاً وأمرأتين ويشترط لفظ الشهادة فإن لم يوجد على ذلك شهود عدول أو قول قول الزوج مع عينه كذا في الخلاصة * زوجت نفسها بمهر أمها جاز وفي الذخيرة هو الصحيح كذا في غاية السروجي

(الفصل الثالث فيما حرم من المأوضم اليه ما ليس بمال) * اذا تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق فلانة
 وقع الطلاق على فلانة بنفس العقد كذا في المحيط * وللرأة المسمى فقط كذا في البحر الراتق * بخلاف
 ما اذا تزوجها على ألف وعلى أن يطلق فلانة فانه لا يقع الطلاق ما لم يطلق ثم اذا شرط التطلق ولم يطلق فلانة كلن
 لها تمام مهر مثلها كما لو تزوجها على ألف درهم وكرامتها أو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يهدى لها هدية
 فلم يف بالشرط وكذلك في كل شرط لها فيه منفعة اذا لم يف الزوج بالشرط كذا في المحيط * هذا اذا كان
 مهر مثلها أكثر من المسمى ولو كان المسمى مثل مهر المثل أو أكثر منه ولم يف فليس لها الا المسمى فان
 وفي بما شرط لها فلها المسمى ولو شرط مع المسمى منفعة للاجنبي ولم يف فليس لها الا المسمى * كذا في البحر
 الراتق * ولو تزوج مسلمة وسلمى لها في عقد النكاح ما يحل وما لا يحل مثل أن يتزوجها على مهر صحيح
 وارطال من خمر فالمرمى لها اذا كان عشرة فصاد او يطل الحرام وليس لها تمام مهر مثلها لان الخمر
 لا منفعة فيها للمسلمين كذا في السراج الوهاج * ولو تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضرتها فلانة على ان
 ردت عليه عبد او وقع الطلاق بنفس العقد وانقسم الالف والطلاق على بضعها وعلى العبد فان كانت قيمة العبد
 وقيمة البضع سواء كان نصف الالف ونصف الطلاق عوضا عن العبد ثما ونصف الالف ونصف الطلاق عوضا
 عن البضع صداقالها وانقسم البضع والعبد على الطلاق والالف أيضا وصار عقاله الطلاق نصف العبد
 ونصف البضع وبمقابله الالف نصف العبد ونصف البضع ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة باثنا فان استحق
 العبد أو ذلك قبل التسليم رجع بخمس مائة حصه العبد ورجع بنصف قيمة العبد أيضا وان كان تزوجها على ألف
 وعلى أن يطلق ضرتها فلانة على ان ردت عليه عبد او فنهنا لا يقع الطلاق على الضرة ما لم يطلقها وصار نصف
 الالف صداقالها والتصف عن العبد اذا كانت قيمة البضع وقيمة العبد على السواء فبعد ذلك ينظر ان وفي لها
 بالشرط بان طلق فلانة فلها الخمسمائة لا غير وان لم يطلق ضرتها فلها تمام مهر مثلها كذا في المحيط * ولو
 تزوجها على ألف وأن يطلق ضرتها على أن ترث المرأة عليه عبد ان طلقها اعلم بان هذه عقود ثلاثة نكاح وبيع
 وطلاق يجعل فانقسم ما في جانبه وهو الالف وطلاق الضرة على ما في جانبه وهو البضع والعبد فصار نصف
 الالف بازاء العبد فيكون ثما ونصفها بازاء البضع فيكون مهر او طلاق الضرة نصفه بازاء العبد فيكون خلع

ونصفه بازاء البضع فلا يصير مهرًا لانه ليس بحال ولكن يعتبر حق المرأة فاذا اطلقها فلا يحلوا اما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده وكل وجه لا يحلوا ما أن يطلق الزوج الضرة أو لم يطلق فاذا اطلقها قبل الدخول ولم يطلق الضرة وقية العبد ومهر المثل سواء ترد على الزوج مائتين وخمسين وله نصف العبد وان طلق الضرة والمالة بحالها فالزوج مائتان وخمسون وكل العبد وان اطلقها بعد الدخول وطلق الضرة قالوا لا لها والعبد له وان لم يطلق الضرة فلها مهر مثلها فان استحق العبد وقد طلق الزوج الضرة يرجع عليها بخمسة مائة حصة العبد من الارب ونصف قيمته وان استحق العبد ولم يطلق الضرة يرجع بالخمسة التي كانت عن العبد ولا يرجع بنصف قيمة العبد كذا في محيط المرخسي

• (الفصل الرابع في الشروط في المهر) • ولو تزوجها على ألف وشرط عليها أن يبيعته قسم ألف على قيمة الثوب وعلى مهر مثلها خاصة الثوب عنه وحصة البضع مهرها كذا في العتائية • ولو تزوج امرأه على ألف أن لم يكن له امرأتان على ألفين أن كانت له امرأة أو تزوجها على ألف أن لم يخرجها من بلدها وعلى ألفين أن أخرجها منها أو تزوجها على ألف أن كانت مولاة وعلى ألفين أن كانت عريية وما أشبه ذلك فلا شك أن النكاح جائز وأما المهر فالشرط الأول جائز بلا خلاف فإن وقع الوفاء به فلها ما سمي على ذلك الشرط وإن لم يقع الوفاء به فإن كان على خلاف ذلك أو فعل خلاف ما شرط فلها مهر مثلها لا ينقص من الأقل ولا يزداد على الأكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الشرطان جائزان كذا في البدائع • ولو تزوجها على ألفين أن كانت جيلة وعلى ألف أن كانت قبيصة صح والشرطان جائزان بلا خلاف كذا في الخلاصة • ولو تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي ثيب لا تجب الزيادة كذا في القنية • رجل تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجدها غير بكر فالمهر واجب بكاله كذا في التخيير والمزيد • ولو تزوجها على ألف حالة أو على ألف إلى سنة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحكم مهر المثل فإن كان مهر مثلها ألفاً أو أكثرها ألف حالة وإن كان أقل من ألف لها الألف إلى سنة ولو تزوجها على ألف حالة أو على ألفين إلى سنة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان مهر مثلها ألفي درهم أو أكثر فلها الخيار إن شاءت ألتى درهم إلى سنة وإن شاءت أخذت ألفاً حالة وإن كان مهر مثلها أقل من الألف فالتخيير له بغيرها أي المائين شاء وإن كان مهر مثلها أكثر من ألف وأقل من ألفين فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي • وفي الطلاق قبل الدخول يجب نصف الأقل بالاجماع كذا في العتائية • وفي المتن إذا قال لامرأة أتزوجك على ألف درهم على أن تزوجيني فلانة فأنه من عندك تعطيني أياها فتزوجها على ذلك كان النكاح بجمعتها من الألف إذا قسم على مهرها وليس عليها أن تزوج فلانة • ولو قال أتزوجك على ألف على أن تزوجيني فلانة بألف فقبلت ذلك وتزوجت فهذه امرأة قد تزوجت بغير مهر مسمى فلها مهر مثل نساءها كرجل تزوج امرأة على ألف على أن تزوجه ألف درهم ولو أن المرأة التي شرط نكاحها تزوجت نفسها منه بجمعتها جاز ونكاح الأولي على ما وصفت لك بغير مهر مسمى • ولو تزوج امرأة على أن يهب لها يهبها ألف درهم فهذا الألف لا يكون مهرًا ولا يجبر على أن يهب فلها مهر مثلها وإن سلم الألف فهو للواهب وله أن يرجع فيها إن شاء • ولو قال على أن أحب لك ألف درهم فالألف مهر فإن طلقها قبل الدخول وقد وقعت الهبة رجع عليه بنصف ذلك وهي الواهبة كذا في المحط • ولو تزوج امرأة على جارية على أن له خدمتها ما عاش أو مافي بطنها كانت الجارية وخدمتها وما في بطن المرأة أن كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم أو أكثر وإن كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل إلا أن يسلم الزوج الخادم إليها باختياره بغير خدمة كذا في قسوى قاضي خان • ولو تزوج امرأة على جارية بعينها واستثنى ما في بطنها فلها الجارية وما في بطنها ذكره الكرخي والطحاوي من غير خلاف كذا في البدائع • ولو تزوج امرأة على غم بعينها على أن أصوافها إلى كان له الصوف استحساناً كذا في الظهيرية • ولو قال تزوجتك على أن تعطيني هذا الثوب لها مهر المثل ولا يلزمها الثوب • ولو تزوجها على ألفين على أن ألف الله أوليها وألهمسا كين أو قالت تركت ألف الله أوليها وألهمسا كين أو ألقها المهر ألف استحساناً سواء كان هذا القول من الزوج أو من المرأة ولو قال على أن ألفها من مالها أو لفلان بعينه فليس بشيء لأنه شرط فيه هبة باطلة وعليه تمام مهر

المثل ان كان اكثر من الالف كذا في العتابة • ابن سماعة عن محمد بن رجة الله تعالى رجل تزوج امرأة على القين ألف لها والقب لا يبيها أو قالت المرأة تزوجت نفسي منك على القين ألف في والقب لا يبيها كذا في جاز والالفان لها كذا في المحيط • ولو قال لامرأة تزوجتك على أن اهب لك ألف درهم أو على أن اهب لك عبيدي فتزوجها على ذلك قال أبو يوسف رجة الله تعالى ان دفع اليها مسمى فهو مهرها وان أبي أن يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها لا يزداد على الالف ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رجة الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان • في نوادر هشام عن محمد بن رجة الله تعالى أولياء المرأة اذا قالوا للذي يريد أن يتزوجها تزوجناك على ألف درهم على ان مائة من مالك فهو جائز والمهر تسعمائة • ولو قالوا تزوجناك على ألف درهم على أن لنا خسين ديناراً فادراهم والدانير كلها للمرأة كذا في المحيط • ولو تزوجها على اربع مائة دينار على أن يعطيها بكل مائة خادم فغيره فالشرط باطل ولها مهر مثلها لا يزداد على اربع مائة دينار ولا ينقص عن اربعة خدام وسط ولو كان الخدم باعيا مائة فاشترط جائز ولها اربعة خدام وسط كانه تزوجها على ذلك كذا في محيط السرخسي • ولو تزوجها على مائة درهم على أن ينسوق بذلك البها عشرة من الابل الا وسطا فيصورا استحصانا كذا في فتاوى قاضي خان • ابن سماعة عن محمد بن رجة الله تعالى امرأة تزوجت نفسها من رجل على أن يبرئ فلان فماله عليه من الدين برئ فلان منه ولها على الزوج مهر مثلها وعن أبي يوسف رجة الله تعالى في الاما في اذا تزوج بنته على أن يبرئ من الدين الذي له عليه او تزوجت المرأة نفسها على أن يبرئ من الدين الذي له عليها وهو كذا في البراءة جائزة ولها مهر مثلها كذا في المحيط • رجل تزوج امرأة بألف على أن لا يتفق عليها ومهر مثلها مائة كان لها الالف والنقعة كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال لامته اعتقتك على أن تتزوجيني ويكون العتق صدقك قبلت عتقت ثم ان وف بالشرط وتزوجت نفسها منه فلا شيء عليها ولا يجب عليها قيمة نفسها • ولو قالت لعبد ما اعتقتك على أن تتزوجيني بألف أو على أن تعطيني ألفا قبلت عتقت فان أبي أن يتزوجها فعليه قيمة نفسه وان تزوجها بألف قسم الالف على قيمة نفسه وعلى مهر مثلها فاصاب الرقبة فتمتسه وما اصاب المهر فمهرها ينصف بالطلاق قبل الدخول كذا في العتابة.

• (الفصل الخامس في المهر تدخله الجهالة) • المهر المسمى انواع ثلاثة (نوع) هو مجهول الجنس والوصف كاللوز تزوجها على ثوب أو دابة أو دار فلها مهر المثل وكذا لوز تزوجها على ما في بطن جارية أو غنم أو على ما يفرغ منه العام (نوع) هو معلوم الجنس مجهول الوصف كاللوز تزوجها على عبد أو فرس أو بقرة أو شاة أو ثوب هروي يجب الوصف ان شاء أدى عنه وان شاء أدى قيمته كذا في الظهيرية • وهذا اذا ذكر العبد أو الثوب مطلقا غير مضاف الى نفسه فاما اذا ذكره مضافا الى نفسه بان قال تزوجتك على عبيدي أو ثوبي فليس له أن يعطى القيمة لان الاضافة من اسباب التعريف كالاشارة كذا في المحيط • وتعتبر قيمة الوصف بقدر غلاء السعر والرخس عند أبي يوسف ومحمد رجة الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الكافي • وعليه الفتوى كذا في غاية السروجي • ولو صالحا على أكثر من قيمة عبد وسط لا يجوز وبالق لا يجوز كذا في العتابة • (نوع) هو معلوم الجنس والصفة كاللوز تزوجها على مكبل أو موزون موصوف في الذمة صحت التسجية ويلزم تسليمه هكذا في الظهيرية • ولو تزوج على كثر حنطة مطلقة ولم يصفه فان شاء اعطى كذا في محيط السرخسي • والجواب في سائر المكبلات والموزونات نظير الجواب في الحنطة كذا في المحيط • ولو تزوجها على هذا العبد أو على هذا الالف حكم مهر المثل وكذا اذا تزوجها على هذا العبد أو على هذا العبد أو كس حكم مهر مثلها فان كان مهر مثلها مثل أرفعها أو أكثر فلها الارفع لرضاها به وان كان مثل أو كسها أو أقل فلها الاو كس لرضاها به وان كان بينهما فلها مهر مثلها وهذا عند أبي حنيفة رجة الله تعالى وقالها الاو كس في ذلك كله وعلى هذا الخلاف لوز تزوجها على ألف أو ألفين كذا في التبيين • ولو طلقها قبل الدخول لها نصف الاو كس بالاجماع كذا في العتابة • وان كان نصف الاو كس اقل من المتعة فحينئذ تكون لها المتعة هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو تزوج على بيت ينظر ان كان الرجل بدو يا فلها بيت شعر وان كان الرجل بلديا قال محمد بن رجة الله تعالى لها بيت وسط اراد به

اثبات البيت الا أنه كفى عن الاثبات بالبيت لاتصال بينهما فالواو هذا في عرفهم فاما في عرفنا فانه لا ينصرف الى المتاع لانه لا يراد به المتاع في عرفنا وانما يراد به البيت المبني من المدر وأنه لا يصلح مهر اذا لم يكن عينا كذا في محيط السرخسي • ويجب مهر المثل كاللوز تزوجها على دار بغير عينا يجب مهر المثل ولو تزوجها على بيت بعينه فلها ذلك هكذا في شرح الطحاوي • وفي المتن قال أبو حنيفة رجة الله تعالى اذا تزوج امرأة على مال من الحق في هذه الدار قال أقرض لها مهر المثل لا أجوز به قيمة الدار وفي قولنا لها ما كان له من الحق في الدار لا غير وقال لها مهر المثل لا غير اذا بلغ ذلك عشرة كذا في المحيط • ولو تزوج على نصيبه من هذه الدار قال أبو حنيفة رجة الله تعالى لها الخيار ان شاءت أخذت النصيب وان شاءت أخذت مهر مثلها لا يزداد على قيمة الدار وان كان مهر مثلها أكثر على قول صاحبيه رجة الله تعالى لها النصيب من الدار ان كان النصيب يساوي عشرة دراهم كذا في فتاوى قاضي خان • ولو تزوجها على ألف مطلق ينصرف الى ما هو اقرب الى مهر مثلها من الذهب والفضة كذا في العتابة • تزوج امرأة على ألف درهم وفي البلدة نقود مختلفة ينصرف الى الغالب منها فان لم يكن ينظر الى مهر مثلها والى تلك النقود فاي ذلك وافق مهر مثلها يحكم لها به كذا في التتارخانية • وفي نكاح الفتاوى رجل تزوج امرأة على ألف درهم فكسدت الدراهم وصار النقد غير ما يجب قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار ذكره الصدر الشهيد • والانتطاع كالكساد والكسادة أن لا تزوج في جميع البلدان أما اذا كانت تزوج في بعض البلدان فلا تكون كسادة • في العيون فلم تكد ولم تنقطع ولكن رخصت أو غلت لا يعتبر هذا اذا كانت راتجة وقت العقد فان كانت كسادة يجب تلك الدراهم اذا ساءت عشرة دراهم كذا في الخلاصة • وان تزوجها بكذا من العدليات وهي كسادة قالوا يجب لها مهر المثل لانها اذا كانت كسادة كانت سلعة وزينة وهي انما تعرف بالاشارة أو بذكر الوزن وهو ما ذكره الوزن انما ذكر العدد كذا في المحيط • واذا تزوجها على مثل هذا الزنيل حنطة أو بوزن هذا الحجر ذهباً أو على قدر مهر فلانة أو قيمة هذا العبد أو قيمة عبد يجب مهر المثل ولا يزداد على المسمى والقول قول الزوج في مقدار المسمى عند فوت ما ذكره ولو ذكر دراهم أو على ناقه من هذه الابل أو على ثوب قيمته عشرة أو قال بجميع ما أملك ونصف مهر المثل أو على سكنى دار موقوفة أو على أن يردها بغير مهر المثل هكذا في العتابة • واذا تزوجها على ألف رطل خل فان كان الغالب في ذلك البلد خل القر فهو عليه وان كان الغالب خل الخمر فهو عليه وكذلك لوز تزوجها على كذا رطل لبن فهو على الغالب من ذلك فان لم يكن واحد منها غالباً فلها مهر المثل كذا في المحيط • ولو تزوجها على دينار أو شيء يجب مهر المثل ولا يزداد على دينار ان ساوى عشرة دراهم كذا في غاية السروجي • رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم • ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون متعتا أكثر فيكون لها ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • واذا تزوجها على ثوب وخمسة دراهم لها مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول فلها الخمسة ولو قال على ما في يدي وفيها عشرة دراهم ان شاءت أخذتها وان شاءت أخذت مهر المثل كذا في غاية السروجي • وان تزوج امرأتين على ألف قسمت على مهر مثلها فان طلقها قبل الدخول كان لهما نصف الالف على قدر مهرهما كذا في محيط السرخسي • فان قبلت احدهما دون الاخرى جاز النكاح في التي قبلت ويقسم الالف على قدر مهر مثلها فاصحاب حصنة التي قبلت فلها ذلك القدر والباقي يعود الى الزوج كذا في البدائع • وان لم يصح نكاح احدهما فكل الالف للآخرى عند أبي حنيفة رجة الله تعالى • ولو دخل بالتي لم يصح نكاحها فلها مهر المثل عند أبي حنيفة رجة الله تعالى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي • ولو أن أختاً وأختاً ورثا داراً من أبيهما فتزوج الاخ امرأة بيت بعينه من تلك الدار ثم مات الاخ ولم ترث الاخت بذلك قالوا انقسم الدارين ورثة الاخ والاخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الاخ كان البيت لامرأة بمهرها وان وقع في نصيب الاخت فللمرأة قيمة البيت في تركه الزوج كذا في فتاوى قاضي خان • وان تزوجها على عبد من عبيده أو قيس من قصانه أو عمامة من عمامة يصح ويجب الوصف من ذلك أو القرعة كذا في غاية السروجي • ولو تزوجها على جهاز بنت فلها وسط ما يجهز به النساء كذا في التتارخانية

(الفصل السادس في المهر الذي يوجد على خلاف المسمى) * ان تزوج مسلم امرأة على هذا الدق من الخلل
فاذا هو خير فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان تزوجها على هذا العقد فاذا هو خير يجب مهر
المثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو تزوجها على هذا الدق من الخلل فاذا هو خير
أو على هذا الخلل فاذا هو عبد أو هذه المنة فاذا هي ذكبة فلها الميسار اليه في الاصح عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير * ولو قال على هذا الخلل فاذا هو عبد غيره يجب قيمته
ولو كان عبدًا يجب مهر المثل كذا في العناية * واذا تزوج امرأة على عبد بعينه فاذا هي جارية أو عبد
ثوب مروى بعينه فاذا هو مروى فان عليه عبد يعدل قيمة الجارية وثوب مروى وباقية المهر مروى * كذا في
الذخيرة * ولو تزوجها على هذا العقد فظهر مدبراً أو مكرهاً أو على هذه الامة فظهرت أم ولد يجب
في ذلك كله القيمة بالاتفاق كذا في غاية السروحي * سواء كانت المرأة تعلم بحال العبد أم لا كذا في فتاوى
قاضى خان * واذا تزوج امرأة وبمسمى لها شيئاً وأشار الى شيء والميسار اليه ليس من جنس المسمى قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كانا حلالين فلها مثل الذي سمي وان كانا حرامين أو كان الميسار اليه حراماً كان لها
مهر المثل أو كان ذلك مشكلاً وقت العقد لا يدري كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تزوج امرأة على هذا الدق من الخلل فاذا هو طلاء فلها
مثل الدق من الخلل وان كان فيها خير فلها مهر المثل وان كان المسمى حراماً والميسار اليه حلالاً اختلقت الروايات
فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * والصحيح ما رواه أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه أنه اذا أشار الى حلال كان
لها الميسار اليه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تزوج على هذين العبدين أو على هذين الدق من الخلل فاذا
أخذها حراً أو خير فلها العبد والخل الباقي لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي *
ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا لا شيء فيه كان لها مثل ذلك الرق سمناً ان كان يساوي عشرة وان
تزوجها على ما في الرق من السمن فاذا لا شيء فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شيء آخر من خلاف الجنس
كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأة على أرض وحددها
على أن فيها عشرة أجرة بقبضتها المرأة فاذا هي ستة أجرة وكان ذلك قبل أن تزوجها فلها الخيار ان شاءت
أخذت الأرض ولا شيء لها غيرهما وان شاءت ردت الأرض وأخذت قيمتها في ذلك الموضع لو كانت عشرة
أجرة فان كانت المرأة قد باعت هذه الأرض أو وهبتها وسلمتها لمعت أنها ستة أجرة فلا شيء لها غير الأرض
وكذلك الأولوة اذا انتقصت من وزنها والنياب اذا انتقصت من ذرعها ولم تكن باعتهما ولا وهبتها ولكن
علب عليها دجلة أو نحوها من الانهار فخرى فيها وصارت منها كمة لمعت أنها ستة أجرة وبعت على الزوج
بتمام قيمة الأرض وهكذا اذا تزوجها على عشرة أبواب مروية بأعيانها على ان كل ثوب منها عشارى
فوجدت كلها سباعيا فهي بالخيار ان شاءت أخذتها وان شاءت ردتها وأخذت قيمتها لو كانت عشارية
على مثل حالها التي هي عليه فان وجدت كلها عشارية الا واحدة منها فأنها سباعية فهي بالخيار ان شاءت
أخذت النياب ولا شيء لها غيرهما وان شاءت أخذت النياب العشارية ورددت الثوب الذي وجدته سباعيا
وأخذت قيمته لو كان عشاريا على مثل رقعته وجوده كذا في المحيط * ولو تزوجها على عشرين فخرى
قبل القبض روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها عشرين مثله ان قدر عليه وان عجز فقيمه كذا في محيط
السرخسي * ولو تزوج امرأة على هذه الاثواب العشرة فاذا هي تسعة قال محمد رحمه الله تعالى لها التسعة
وتمام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لها التسعة
لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت النياب أحد عشر قال محمد رحمه الله تعالى يعطيها عشرة
منها أي عشرة شاء وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل أخوها
يعزل الآخر ولها الباقي وليس لها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل العشرة الباقية اذا عزل الآخر ويعزل
الاجود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها اكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الاجود وأقل من
قيمة الاثواب اذا عزل الآخر كان لها مهر المثل والقوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى
قاضى خان * واذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة المروية فاذا هي تسعة فلها تسعة وثوب آخر مروى
وسطا بالاجماع كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امرأة على خمسة بعينها على أنها عشرة اكرار فاذا

هي تسعة اكرار كان لها التسعة وكذا في مثل التسعة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا تزوج امرأة على أرض
على أن فيها ألف نخلة وحددها أو تزوجها على دار وحددها على أنها مبنية بالأجر والجنس والساج
فاذا الأرض لا تخل فيها واذا الدار لا يبنى فيها فهي بالخيار ان شاءت أخذت الدار والأرض ولا شيء لها غير ذلك
وان شاءت أخذت مهر مثلها * وان طلقها قبل أن يدخل بها لم يكن لها الا نصف الأرض ونصف الدار على
ما وجدتها عليه الا أن تكون متعتها اكثر من ذلك فيكون الخيار للمرأة ان شاءت أخذت نصف الأرض
أو نصف الدار ولا شيء لها غير ذلك وان شاءت أخذت التسعة كذا في المحيط
(الفصل السابع في الزيادة في المهر والمحط عنه وفيما يزيد وينقص) * الزيادة في المهر صحيحة حال قيام
النكاح عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * فاذا زادها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة كذا في السراج
الوهاب * هذا اذا قبلت المرأة الزيادة سواء كانت من جنس المهر أو لا من زوج أو من ولي كذا في النهر
القاضي * والزيادة انما تأتى كدبا حدمعان ثلاثة أمانا بالدخول * واما بالخلوة الصحيحة واما بموت أحد
الزوجين * فان وقعت الفرة بينهما من غير هذه المعاني الثلاثة بطلت الزيادة وتنصف الاصل ولا تنصف الزيادة
كذا في الضمير * وفي فتاوى الشيخ الامام الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى ان الزيادة في المهر بعد دية
المهر صحيحة * وفي اكرام شيخ الاسلام خواجه زاده رحمه الله تعالى ان الزيادة في المهر بعد الفرة باطلة * وهكذا
روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وصورة ما روى بشر اذا طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول بها أو بعده
ثم زادها في المهر لم تصح وكذلك اذا انتقضت عدة المطلقة طلاقا رجعا ثم زادها في المهر بعد ذلك لا تصح الزيادة *
وفي القدوري ان الزيادة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز كذا
في المحيط * المطلقة الرجعية اذا قال لها تزوجها ردت في مهر لم تصح لانها مجهولة * ولو قال لها راجعتك
بمهر ألف درهم ان قبلت جازوا الا فلا لانه زيادة في المهر فتوقف على قبولها وهل يشترط قبول الزيادة في المجلس
الاصح أنه يشترط كذا في الظهيرية * امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج أشهد أن لها عليه كذا
من مهرها تكلموا فيه واختار عند الفقيه أبي الليث ان اقراره جائزا اذا قبلت المرأة كذا في الخلاصة *
والاشبه أن لا يصح ولا يجعل زيادة بلا قصد الزيادة كذا في الوجيز للكردي * ولو تزوج امرأة بألف درهم
ثم جدد النكاح بالالفين اختلفوا فيه ذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رحمه الله تعالى في كتاب النكاح
ان على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تلزمه الا الف الثانية ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى تلزمه الا الف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى
الختار عندنا أن لا تلزمه الا الف الثانية كذا في الظهيرية * وقوى القاضي الامام على انه لا يجب بالعقد
الثاني شيء الا اذا عني به الزيادة في المهر فينتدب المهر الثاني كذا في الخلاصة * قيل ولو وهبت مهرها
ثم جدد المهر لا يجب الثاني بالاتفاق وقيل على الاختلاف كذا في معراج الدراية * وان جدد النكاح
للاحتياط لا تلزمه الزيادة بلا نزاع كذا في الوجيز للكردي * ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى تزوج أمته
من رجل على مهر معلوم ثم أعنتها ثم زادها الزوج في المهر شيئا معلوما فالزيادة للمولى وروى ابن جماعة
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الزيادة لها ولا أجبر الزوج على دفع الزيادة الى المولى وان باعها فالزيادة
للمشتري ولا أجبر الزوج على دفع الزيادة الى المولى قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع خير تزوج أمة بغير إذن
مولاها على مائة درهم فقال الزوج للمولى أجز النكاح فقال المولى أجزته على أن تزيد في الصداق حين درهما
فان رضى الزوج بذلك صح وتبت الزيادة وان لم يرض به لم تبت الاجازة وفيه أيضا أمة منكوحة أعتقت
حتى يثبت لها الخيار وقال لها زوجها ذلك في صداقك حين درهما على أن تختار بيني ففعلت صح الاختيار
وتبت الزيادة وتكون الزيادة للمولى وبمثل لو قال لها لك على حين درهما على أن تختار بيني ففعلت فلا شيء لها
وبطل خيارها في نكاح المشتري ادعى نكاح امرأة وهي نكحت ثم ان الزوج مع المرأة اضطلما على أن اعطاها
ألف درهم ان أجزته النكاح الذي ادعى فهو جائز وكذلك اذا قال لها أزيدك مائة على أن تقرى بالنكاح
ففعلت فان وجدت مائة على أصل النكاح الاول لم يكن له أن يرجع في المائة لانها بمنزلة زيادة في المهر كذا
في المحيط * وان حلت من مهرها صح المحط كذا في الهداية * ولا بد في صحة حطها من الرضى حتى لو كانت

مكره لم يصح ومن أن لا تكون مريضة من الموت هكذا في الجبر الرائي * وإذا تزوج الرجل امرأة على عيب أو جارية أو على عين من الاعيان فزاد المهر ثم ورد الطلاق قبل الدخول فان كانت الزيادة قبل القبض وكانت متصلة متولدة من الاصل كالسمن والكبر والحسن والجمال أو كانت يثاء احدى العينين فانجلى البياض أو كان آخر من قسكاه أو أصم فاستمع أو كانت غيبلا فأنثرت أو أراضا فزرع فيها أو منفصلة متولدة من الاصل كالولد والارث والعقرو والوراد اذ ابر والصوف والشعر اذا أزيلوا والقر اذا جرح والزرع اذا حصده فان الاصل والزيادة يتصفان بالاجماع هكذا في شرح الطحاوى * ولو قبضت المرأة الاصل مع الزيادة المتولدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يتصف الاصل والزيادة كذا في المبسوط * وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كما اذا صيغ الثوب أو بنى في الدار بناء صارت المرأة بذلك قابضة فلا يتصف ويجب عليها نصف القيمة يوم حكم بالقبض وان كانت منفصلة غير متولدة منه كالهبة والكسب والغلة فان الاصل يتصف والزيادة كلها للمرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الاصل والزيادة كلاهما يتصفان هكذا في شرح الطحاوى * ولو كان الزوج آجره فالآجرة لا يتصدق بها كذا في محيط السرخسى * وان كانت بعد القبض وكانت متصلة متولدة من الاصل فانما تمنع النصف والزوج عليها نصف القيمة يوم سلمه اليها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ووجه ما لا الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تمنع النصف هكذا في شرح الطحاوى * وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل فانما تمنع النصف وعليها نصف قيمة الاصل هكذا في البدائع * وان كانت منفصلة متولدة من الاصل تمنع النصف بالاجماع وان كانت منفصلة غير متولدة فالزيادة للمرأة والاصل بينهما نصفان هذا كله اذا حدثت الزيادة ثم ورد الطلاق قبل الدخول بها وأما اذا ورد الطلاق أولا ثم ظهرت الزيادة فاما أن يكون بعد القضاء بالنصف للزوج أو قبل القضاء قبل القبض أو بعده فان كان قبل القبض فالزيادة والاصل بينهما نصفان وجد القضاء أو لم يوجد وان كان بعد القبض وكان بعد القضاء بالنصف للزوج فكذلك الجواب وان كان قبل أن يقضى بالنصف للزوج فالمهر في يدها كلقبوض بحكم عقد فاسد هكذا في شرح الطحاوى * ولو ارتدت أو قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها بعد ما حدثت الزيادة في يد المرأة فذلك كله لها وعليها رد قيمة الاصل يوم قبضت كذا في البدائع * وإذا اتقص المهر في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فهذا على وجوه (أحدها) أن يكون النقصان باقة سماوية وأنه على وجهين ان كان النقصان يسيرا كان لها نصف الخادم معيها من غير ضمان النقصان ليس لها غير ذلك * وان كان النقصان فاحشا فافلها الخيار ان شاءت تركت المهر على الزوج وضمن نصف قيمته يوم العقد وان شاءت أخذت نصف الخادم معيها من غير أن يضمن الزوج ضمان النقصان (الوجه الثاني) أن يكون النقصان بفعل الزوج وأنه على وجهين أيضا ان كان النقصان يسيرا فافلها تأخذ نصف الخادم ويضمن الزوج نصف قيمة النقصان وليس لها أن تترك الخادم على الزوج وتضمنه نصف قيمة الخادم وان كان النقصان فاحشا ان شاءت أخذت نصف قيمة الخادم يوم العقد وترك الخادم وان شاءت أخذت نصف الخادم وضمنت الزوج نصف قيمة النقصان (الوجه الثالث) أن يكون النقصان بفعل المرأة وفي هذا الوجه لها نصف الخادم لاشي لها غير ذلك ولا خيار لها سواء كان النقصان يسيرا أو فاحشا (الوجه الرابع) أن يكون النقصان بفعل الصداق ففي ظاهر الرواية هذا كالتقصان باقة سماوية (الوجه الخامس) أن يكون النقصان بفعل الاجنبى وأنه على وجهين ان كان يسيرا فانما تأخذ نصف الخادم وتضمن الاجنبى نصف قيمة النقصان وان شاءت تركت الخادم على الزوج وأخذت نصف قيمة الخادم يوم العقد ثم الزوج يتبع الجاني بحملة النقصان هذا اذا حصل النقصان في يد الزوج * وان حصل النقصان في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فان كان باقة سماوية والنقصان يسيرا أخذ الزوج نصف المهر معيها ليس له غير ذلك وان كان النقصان فاحشا ان شاء أخذ النصف كذلك معيها من غير ضمان النقصان وان شاء ترك ذلك على المرأة وضمنها نصف قيمته صحح يوم القبض وان كان هذا النقصان في يد المرأة بعد الطلاق عامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن للزوج أن يأخذ نصفها مع نصف النقصان وهكذا ذكر القندوري في شرحه وهو الصحيح * وان كان النقصان قبل الطلاق أو بعد الطلاق بفعل المرأة فهذا او مالمو كان النقصان باقة سماوية

سواء وان كان النقصان بفعل المهر فكذلك الجواب أيضا وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الاجنبى ينقطع حتى الزوج عن المهر وعليها نصف القيمة للزوج يوم قبضته لان الاجنبى قد ضمن الارش فتصير هذه الزيادة منفصلة الا أن تكون هي أبرأت الجاني عن الجناية أو هلك الارش في يدها قبل الطلاق فحينئذ يتصف لزوج المانع وان كان هذا النقصان بعد الطلاق ذكر الحاشية الشهيد ان هذا وما لو حصل النقصان قبل الطلاق سواء ذكر القندوري في شرحه ان الزوج يأخذ نصف الاصل وهو بالخيار في الارش ان شاء اتبع الجاني وأخذ منه نصف الارش وان شاء أخذ من المرأة وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الزوج فهذا وما لو كان النقصان بفعل الاجنبى سواء وان هلك الصداق في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على الزوج نصف القيمة يوم العقد وان هلك في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على المرأة نصف القيمة يوم القبض كذا في المحيط * وليس للمرأة خيار الرؤية في المهر ولا ترده الا بعيب فاحش وانما لا يردها المهر بالعيب اليسير اذا لم يكن مكبلا أو موزونا أما اذا كان مكبلا أو موزونا فتردها بالعيب اليسير كذا في الظهيرية * ولو تزوج امرأة على أمة بعينها فماتت في يدها ثم علمت أنها عمة رجعت عليه بنقصان العمة كافي البيع وان لم تكن الامه معينة فالمرأة تضمن قيمتها عمة ويضمن الزوج قيمة خادم وسط فيتقاضى ويرد عليها فضل ذلك وان كانت قيمتها عمة أكثر من قيمة خادم وسط لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ كذا في محيط السرخسى

(الفصل الثامن في السعة) * اذا تزوج امرأة على صداق في السر وسمع في العلانية بأكثر من ذلك فالمسألة على وجهين (الاول) أن يتواضعا في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر من كان متعاقدا عليه في العلانية من جنس ما تواضعا عليه في السر الا أنه أكثر مما تواضعا عليه في السر فان اتفقا على المواضعة أو أشهد الرجل عليها أو على وليها ان المهر هو المسمى في السر والزيادة سعة فالمهر ما تواضعا عليه في السر وان اختلفا فادعى الزوج المواضعة في السر على ألف وانكرت المرأة المواضعة على ذلك فالمهر هو المسمى في العقد ويكون القول قول المرأة الا أن يقوم للزوج بنية وان كان متعاقدا عليه في العلانية من خلاف جنس ما تواضعا عليه فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على المواضعة بنقصد النكاح بمهر المثل واذا تواضع الرجل والمرأة في السر ان المهر دنابر ويترجها في العلانية على أن لا مهر لها كان مهرها الدنانير التي تواضعا عليها في السر وان تزوجها في العلانية على أن لا تمسكون الدنانير مهرها أو تزوجها في العلانية وسكت عن المهر بنقصد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا (الوجه الثاني) أن يتعاقدا في السر على مهر ثم اقرا في العلانية بأكثر من ذلك فان اتفقا على ما تواضعا في السر وأشهد أن الزيادة في العلانية سعة فالمهر هو المسمى في العقد في السر فاما اذا لم يشهد أن الزيادة في العلانية سعة فمضى شرح محصر الطحاوى على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ان المهر هو مهر العلانية ويكون هذا زيادة على المهر الاول سواء كان من جنسه أو من خلافه فمضى غير أنه اذا كان خلاف جنسه فجميعه يكون زيادة على المهر الاول وان كان من جنسه فبقدر الزيادة على المهر الاول يكون زيادة وذو كرشح الاسلام رحمه الله تعالى انهما اذا تعاقدا في السر باللف والظاهر في العلانية خلاف ذلك ثم اختلفا فقال الزوج ما أقررت بوفى العلانية هزل وقالت المرأة لا بل جده فالقول قول المرأة والمهر هو المسمى في العلانية الا أن يقوم للزوج بنية على ما ادعى هكذا في الذخيرة

(الفصل التاسع في هلال المهر واستحقاقه) * ولو تزوجها على شئ معينه وهلك قبل التسليم أو استحق فان كان ذلك من ذوات الامثال رجعت على الزوج بالمثل والافيا القيمة كذا في المحيط * وكذلك لو وهب العين المهور للزوج ثم استحق ترجع عليه بقيتها كذا في الظهيرية * ولو استحق نصف الدار المهور وان شاءت أخذت الباقي ونصف القيمة وان شاءت أخذت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف الباقي كذا في محيط السرخسى * ولو تزوج امرأة على أبيها عتق فان استحق الاب ثم ملكه الزوج قبيل القضاء بالقيمة لها لم يكن لها الا الاب ولو ملكه الزوج بعد القضاء بالقيمة لها فليس لها ان تأخذ الاب واذا ملكه الزوج في الفعل الاول لا تملكه المرأة الا بالقضاء أو بتسليم الزوج اليها ويجوز تصرف الزوج فيه قبل القضاء للمرأة أو التسليم اليها كذا في الظهيرية * ولو تزوجها على عبد القبر أو على عبد نفسه ثم استحق

تجب قيمة العبدان لم يجز المستحق ولو وصل العبد إليه بسبب قبض القضاء عليه بالقيمة يؤمر بتسليم عينه كذا في العناية

(الفصل العاشر في هبة المهر) • للمرأة أن تهب مالها الزوجها من صداق دخل بها زوجها أو لم يدخل بها وليس لأحد من أوليائها أب ولا غيره الاعتراض عليها كذا في شرح الطحاوي • وليس للأب أن يهب مهر ابنته عند عاتة العلماء كذا في البدائع • وللمولى أن يهب صداق أمته من زوجها وكذلك مدبرته وأم ولده وأما المكاتب فالمرأة لها هبة المولى لا تصح ولا يبرأ الزوج بدفعه إلى المولى كذا في شرح الطحاوي • امرأة الميت إذا وهبت المهر من الميت جاز • ولو وهبت حالة الطلق ثم ماتت لا تصح كذا في السراجة • ولو وهبت من ورثته يجوز • ولو وهبت مهرها بشرط فإن وجد الشرط يجوز وإن لم يوجد يعود المهر كما كان هكذا في التتارخانية • فإن تزوجها على التف قبضتها ووهبتها ثم طلقها قبل الدخول جاز يرجع عليها بمقتضى ما في كذا وكذا إذا كان المهر مكيلا أو موزونا آخر في الذمة لعدم تعيينها فإن لم تقبض الالف حتى وهبتها ثم طلقها قبل الدخول به لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ • ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره أو وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول به لم يرجع واحد منهما بشئ على صاحبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها إلى تمام النصف كذا في الهداية • في المتق إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ولودفع الالف كلها إليها ثم اختلفت فيه بالالف قبل أن يدخل بها يرجع عليها في القياس بمقتضى ما في الاستحسان لا يرجع عليها بشئ كذا في المحيط • ولو تزوجها على ما يتعين بالتعين كالعروض فوهبت له نصفه أو كله قبضت أو لم تقبض ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ ولو تزوجها على حيوان أو عرض في الذمة فكذا الجواب كذا في الكافي • سواء قبضت أو لم تقبض هكذا في الكفاية • وإذا وهبت الصداق من اجنبي وسلطته على القبض قبضت ثم طلقها قبل الدخول به لم يرجع عليها بنصفه • ولو قبضت الصداق ووهبت من الاجنبي ثم وهبت من الزوج ثم طلقها قبل الدخول به لم يرجع عليها بالنصف الدين والعين فيه سواء كذا في المحيط • إذا باعته المرأة أو وهبت على عوض ثم طلقها لم يرجع عليها بمثل نصفها فيما له مثل أو بنصف القيمة فيما لا مثل له ثم إن كانت باعته قبل القبض فعليه نصف القيمة يوم البيع وإن كانت قبضت ثم باعته فعليه نصف القيمة يوم القبض كذا في البدائع • رجل قال لمطلقته لا تزوجك ما لم تهبني مالاً على من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها فالمهر باق على الزوج أو لم يتزوج كذا في الخلاصة • سئل عن قال لامرأة أبرئني من مهرك حتى أحب لك كذا فقالت أبرأناك ثم أتى الزوج أن يعطيها شيئاً فالمهر بحاله كذا في الحاوي • امرأة أقرت بأنها مدركة ووهبت مهرها من زوجها فالمرأة لا ينظر إلى قدماها فإن كان قدماها قد المدركان صح إقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها وإن لم يكن قدماها قد المدركان لا يصح إقرارها قال رضي الله تعالى عنه وينبغي للقاضي أن يحيط في ذلك ويسألها عن سننها ويقول لها بماذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام أقر بالبلوغ إن القاضي يسأله عن وجهه ويحيط في ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • اختلعا في هبة المهر فقالت وهبت لك بشرط أن لا تطلقني فقال بغير شرط فالقول قولها كذا في القنية

(الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها بمهرها والتأجيل في المهر وما يتعلق بهما) • في كل موضع دخل بها أو وصحت النكاح وتأكّد كل المهر لو أرادت أن تمنع نفسها لاستيفاء المجلل لها ذلك عنده خلافاً لهما وكذا لا يمنع من الخروج والسفر والحج التطوع عنده إلا إذا خرجت خروجا فاحشا وقبل تسليم النفس لها ذلك بالاجماع وكذا إذا دخل بها وهي مصرية أو مكرهة أو مجنونة فلا بد حبسها حتى يوفى لها المجلل كذا في العناية • ولو دخل الزوج بها أو خلاها برضاها فلها أن تمنع نفسها عن السفر بها حتى تستوفي جميع المهر على جواب الكتاب والمجلل في عرف ديارنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك وكان الشيخ الإمام الفقيه الزاهد أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يفتي في السفر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي منع النفس بقولهما واستحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اختياره كذا في المحيط • وإذا أوفاهما مهرها نقلها إلى حيث شاءا وكثير من المشايخ على أنه ليس للزوج أن يسافر بها في زمانا وإن أوفاهما المهر ولكن

ينقلها إلى القرى ابن أحم وعليه الفتوى • وله أن ينقلها من القرية إلى المصر ومن القرية إلى القرية كذا في الكافي • زوج ابنته البكر البالغة فأراد أن ينقلها إلى بلد آخر بعينه فله أن يجعلها معه وإن كره الزوج ذلك إذا لم يكن أعطاه المهر وإن كان قد أعطاه المهر فليس له ذلك إلا برضى الزوج كذا في المحيط • فإن أعطاه المهر الأدرها واحدا فلها أن تمنعه من نفسها وليس لها استرجاع ما قبضت كذا في السراج الوهاج • صغيرة تزوجت فذهبت إلى زوجها قبل قبض الصداق كان لمن له حق إمساكها قبل النكاح أن يردها إلى منزله ويمنعه من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها إلى من له حق القبض كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا تزوج المهر بنت أخيه وهي صغيرة بصداق مسمى وسلمها إلى الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم قاسد وترد إلى بيتها كذا في التحيين والمزيد • ولا يشترط أحضار المرأة لاستيفاء الأب مهر ابنته ولو طالب الزوج الأب بتسليم المرأة فإن كانت في منزله فعليه تسليمها إليه وإن لم تكن ولا يقدر على تسليمها فليس له قبض الصداق • وإن كانت في منزله ولكن أتمه الزوج في تسليمها فالتسليم يأمر الأب بأن يعطيه كفيلا بالمهر ويأمر الزوج بدفع المهر إليه • ولو كانت الخصومة في المهر بالكوفة والبنت بالبصرة لا يكلف الأب بنقل البنت إلى الكوفة ولكن يقال للزوج ادفع المهر إلى الأب وأخرج معه إلى البصرة وتأخذ المرأة هناك كذا في محيط السرخسي • وإن بينوا قدر المجلل يجعل ذلك وإن لم يبينوا شيئا ينظر إلى المرأة وإلى المهر المدكور في العقد أنه كم يكون المجلل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك مجعلا ولا يقدر بالرجوع ولا بالنسب وإنما ينظر إلى المتعارف وإن شرطوا في العقد تعجيل كل المهر يجعل الكل مجعلا ويترك العرف كذا في فتاوى قاضي خان • ولو باعها بالمهر متاعا فلها أن تمنع نفسها منه حتى تقبض المتاع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وإذا قبضت المهر فاذا هو زيف أو دراهم لا تنفق فلها أن تمنع نفسها منه حتى يدها ولو كان دخل بها رضاها ثم وجدت المهر المقبوض زيفاً أو ما أشبه ذلك أو كان متاعا اشتريت منه وقبضته فاستحق بعد ما دخل بها فليس لها أن تمنع نفسها منه كذا في المحيط • في المتق إذا كان المهر حالا فأحالت عليه غريمها بالمهر فلها أن تمنع نفسها منه حتى يأخذ غريمها المهر ولو كان الزوج أحالها بالمجلل على غريم له على أن أبرأته من المهر في الاستحسان ليس له أن يدخل بها حتى تأخذ المهر هكذا في الذخيرة • وإذا كان المهر مؤجلا أجلا معلوماً قبل الاجل ليس لها أن تمنع نفسها استوفى المهر على أصل أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع • تزوج امرأة على ألف إلى سنة فأراد الزوج الدخول بها قبل السنة قبضت أن يعطيها شيئاً فإن شرط الزوج الدخول بها في العقد قبل السنة فله ذلك وليس لها المنع عنه بخلاف كذا في جواهر الاطلاقي • وإن لم يشرط قال بمحمد رحمه الله تعالى له ذلك كالبيع وبه كان يفتي الإمام الاستاذ ظهير الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وبه كان يفتي الصدر الشهيد كذا في الخلاصة • ولو شرط عليها أن يدخل بها قبل إيفاء المجلل صح الشرط ولو كان المهر مؤجلا لم يعمل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تمنع كذا في العناية • ولو كان بعضه عاجلا وبعضه آجلا فاستوفى العاجل وكذلك لو أجليته بعد العقد مدة معلومة ليس لها أن تجبس نفسها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تجبس نفسها إلى استيفاء البدل عند الاجل كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • ولو قال نصفه مجل ونصفه مؤجل كما جرت العادة في ديارنا ولم يذكر الوقت للمؤجل اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا وقال بعضهم يجوز ويقع ذلك على وقت وقوع الفرقة بالموت أو بالطلاق وزوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ما يؤيد هذا القول كذا في البدائع • لا خلاف لأحد أن تأجيل المهر إلى غاية معلومة نحو شهر أو سنة صحيح وإن كان لا إلى غاية معلومة فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصح وهو الصحيح وهذا لأن الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق أو الموت ألا يرى أن تأجيل البعض صحيح وإن لم تنص على غاية معلومة كذا في المحيط • وبالطلاق الرجعي يتجمل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل كذا أفتى الإمام الاستاذ كذا في الخلاصة • ولو ارتدت والعاذ بالله تعالى ثم أسلت وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالبه بقيمة المهر فيه اختلاف المشايخ كذا في المحيط • في المتق ولو تزوج امرأة على نوب • ووصف إلى أجل فلأجل الاجل غصبت من الزوج ثوباً على تلك الصفة فهو قصاص كذا في الذخيرة • رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة مؤجلة فأعطاهما ثياباً كان لها

أن لا تقبل القيمة وإن لم يكن لها أجل لم يكن لها أن تمنع عن أخذ القيمة كذا في الظهيرة • رجل تزوج
امرأة بألف على أن يقدحها ما يسره والبقية إلى سنة كان الألف كله إلى سنة إلا أن تقيم المرأة البينة أنه
يسره منها شيء أو كله فتأخذ كذا في فتاوى قاضي خان • امرأة تزوجت بنتا وهي صغيرة وقبض صداقها
ثم أدركت فإن كانت الأم وصيتها فلها أن تطالب أمها بالصداق دون زوجها وإن لم تكن الأم وصيتها فلها أن
تطالب زوجها والزواج يرجع على الأم وكذا في غير الأب والجد من الأولياء • رجل قبض مهورا بنية من
الزوج ثم ادعى عليه الرذائيا أن كانت المرأة بكر لم يصدق الابينة وإن كانت ثيبا صدق • كذا في محيط
السرْحَنِي في باب النكاح الصغير والصغيرة • وللأب والجد والقاضي قبض صداق البكر الصغيرة كانت
أو كبيرة إذا ذهبت وهي بالغة صغ النبي وليس لغيرهم ذلك • والوصي يملك ذلك على الصغيرة وفي البنت
البالغة حق القبض لها دون غيرها ولو أقر الأب أنه قبض صداقها في صغرها وهي صغيرة وقت الأقرار يصدق
وإن كانت بالغة حين أقر لا يصدق ولم يضمن الأب للزوج شيئا لأنه صدقة إلا أن يقبض بشرط أن تبرأ بنته كذا
في العتابة في الفصل الثاني فمن لا يجوز نكاحها بالمهرية وغيرهما من كتاب النكاح • رجل تزوج بالغة
ودفع إلى أبيها مهر حاضنة فلما بلغها الخبر قالت لا أرضى بما فعل الأب فهذا على وجهين إيمان كان ذلك
في بلد لم يجز التعارف يدفع الضيعة بالمهر أو في بلد جرى التعارف في الوجه الأول لم يجز بكرا كانت أو ثيبا
وفي الوجه الثاني جاز هذا إذا كانت المرأة بالغة وإن كانت صغيرة فاخذ الأب مكان المهر المسي ضيعة لا تساوي
المهر فإن كان في بلد لم يجز التعارف أنهم يأخذون الضيعة بأضعاف قيمته لم يجز وإن كان في بلد جرى التعارف
أنهم يأخذون الضيعة بالمهر بأضعاف قيمته جاز • صغيرة لا يستمتع بها زوجها فلا بد أن يطالب الزوج
بمهرها كذا في العتيس والمزيد

• (الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر) • إذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح
عند أبي حنيفة وعندهما الله تعالى يحكم مهر المثل فإن شهدا لا حدهما كان القول قوله مع الجين على دعوى
الآخر فإن قال الزوج المهر ألف وقالت هي ألفان ومهر مثلها ألف أو أقل كان القول قوله مع الجين بالله
ما تزوجها بألف درهم فإن نكل ثبت الزيادة وإن نكل لا ثبت وأيهما أقام البينة قضى له وإن أقاما جميعا يقضى
ببينتهما وإن كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان القول قولهما مع الجين بالله ما تزوجت بألف فإن نكلت ثبت
الألف وإن خلفت فلها ألفان ألف بالسمية لا خيار للزوج فيها وألف يحكم مهر المثل له الخيار فيها إن شاء
أدى من الدراهم وإن شاء من الدنانير وأيهما أقام البينة يقضى ببيته وإن أقاما جميعا يقضى ببينة الزوج
وإن كان مهر مثلها ألفا وخمسة مائة فخالفها فإن نكل الزوج لزمه ألفان بطريق التسمية وإن نكلت هي يقضى
بألف وإن خلفة جميعا يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة يحكم مهر المثل وخمسة الزوج
في الخمسة مائة وأيهما أقام البينة قبلت بيته وإن أقاما يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة
بطريق مهر المثل كذا في فتاوى قاضي خان • ذكر أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى أن التعالف في فصل
واحد وهو ما إذا لم يكن مهر المثل شاهدا لأحدهما أما إذا كان مهر المثل شاهدا لأحدهما كان القول قول
من شهد له مهر المثل مع عيته ولا يعضدان وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • وذكر
الكرخي إذا لم تكن له مائة فأنما يعضدان أو لا فإذا اختلفا يحكم مهر المثل عند أبي حنيفة وعندهما الله
تعالى قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرْحَنِي وهو الأصح • هكذا في المحيط • وهو الصحيح كذا في
محيط السرْحَنِي • وإن كان المهر دينا موصوفا في الذمة بان تزوجها على مكبل موصوف أو موزون
موصوف أو موزون موصوف فاختلفا في قدر المكبل والوزن والذرع فهو كالاختلاف في قدر الدراهم
والدنانير وإن كان الاختلاف في جنس المسمى بان قال الزوج تزوجتك على عبد وقالت على جارية أو قال الزوج
تزوجتك على كثر شعير وقالت على كثر خنطة أو على ثياب هروية أو قال على ألف درهم وقالت على مائة دينار
أو في نوعه كالتبركي مع الرومي والدنانير الصورية مع المصرية أو في صفته كالجودة مع الرذالة فالاختلاف فيه
كالاختلاف في العينين إلا الدراهم والدنانير فإن اختلفا فيه كما لا خلاف في الألف والألفين لأن كل
واحد من الجنسين والتوعين والموصوفين لا يملك إلا بالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فأنما لو كانا جنسين

مختلفين لكم ما في باب مهر المثل جعلنا كمن واحد لأن مهر المثل يقضى من جنس الدراهم والدنانير فجاز أن
يسحق ما قد يشار من غير تراض هذا إذا كان المهر دينا فاما إذا كان عينا فإن اختلفا في قدره فإن كان
عينا على العقد بقدره بان تزوجها على طعام بعينه فاختلفا في قدره فقال الزوج تزوجتك على هذا الطعام
بشرط أنه كثر وقالت المرأة تزوجتني عليه بشرط أنه كان فهو مثل الاختلاف في الألف والألفين • وإن كان
عينا لا يتعلق العقد بقدره بان تزوجها على ثوب بعينه كل ذراع منه يساوي عشرة دراهم فاختلفا فقال الزوج
تزوجتك على هذا الثوب بشرط أنه ثمانية أذرع فقالت أنه عشرة أذرع لا يعضدان ولا يحكم مهر المثل
والقول قول الزوج بالإجماع • وإن اختلفا في جنسه وعينه كالعبد والجارية بان قال الزوج تزوجتك على هذا
العبد وقالت المرأة على هذه الجارية فهو مثل الاختلاف في الألف والألفين إلا في فصل واحد وهو ما إذا كان
مهر مثلها مثل قبة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها بخلاف ما إذا اختلفا في الدراهم والدنانير فقال
الزوج تزوجتك على مائة دينار أو أكثر فلها مائة دينار كما ذكر كذا في البدائع • ولو أنهم ما تصادقا على
المهر وهو عين كالعبد والعروض ونحوهما فهلك عند الزوج ثم اختلفا في قيمته فالقول قول الزوج بالإجماع
كذا في شرح الطحاوي • ولو قال تزوجتك على عبدى الأسود وقيمتها ألف وقدمات في يدى وقالت المرأة
لا بل تزوجتني على عبدك الأبيض وقيمتها ألفا درهم وقدمات في يدي فانه يحكم مهر المثل ويقضалан إن كان
مهر المثل بين الدعويين • ولو تزوجها على كز بعينه فهلك فاختلفا في مقداره أو صفته أو تزوجها على ثوب
بعينه أو فقرة فضة بعينها أو أوبر بقية بعينه فهلك واختلفا في الذرعان أو الوصف أو الوزن ففي كل ما ذكرنا
أن القول قول الزوج قبل الهلاك كان القول قوله أيضا بعد الهلاك كذا في المحيط • ولو اختلفا في الوصف
والقدر جميعا فالقول للزوج في الوصف والقول للمرأة في القدر إن تمام مهرها كذا في الظهيرة • ولو قالت
المرأة تزوجتني على عبدك هذا أو قال الزوج تزوجتك على أمي هذه وهي أم المرأة وأما البينة فالبينة بينة المرأة
وتعقب الأمة على الزوج بإقراره • ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم وأقامت المرأة البينة على أنه
تزوجها بمائة دينار وأقام أبو المرأة وهو عبيد الزوج أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الأب فإن أقامت
أمها وهي أمة الزوج مع ذلك أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الأب والأم وتعضد جميعا بمهر لها
ويسعى الوالدان للزوج في نصف قيمتها • ولو لم يكن كذلك لم يكن كذلك • أقامت المرأة البينة أنه تزوجها بمائة دينار
وأقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم فقضى القاضي بينة المرأة بالنكاح بمائة دينار ثم إن أب المرأة وهو
عبد للزوج أقام البينة أنه تزوج المرأة على رقبته فإن القاضي يطل القضاء الإقرار ويقضى بان الأب هو المهر
ولو كان الزوج يدعي أنه تزوجها على أبيها ويصدق الأب في ذلك فأقام البينة وأدعت المرأة أنه تزوجها على مائة
دينار ولم تقيم البينة فقضى القاضي بينة الأب والزوج وجعل الأب صداقا وأعفته من ماله وجعل ولاه
لها ثم أقامت المرأة البينة أنه كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة ويقضى القاضي لها على الزوج
بمائة دينار ويجعل أبها حرا من مال الزوج وأبطل الولاء الذي كان قضى به للمرأة كذا في فتاوى
فاضلان • ولو اختلفا بعد الطلاق فإن كان بعد الدخول أو قبل الدخول بعد الخلوة فالجواب فيه كالجواب
فيما لو اختلفا حال قيام النكاح • وإن كان قبل الدخول بها وقبل الخلوة فإن كان المهر دينا فاختلفا في الألف
والألفين فالقول قول الزوج وتنصف ما يقول الزوج • ولم يذكر الخلاف في كراهي وحكي الإجماع وقال
نصف الألف في قولهم وذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وقال ينبغي أن يكون القول قول المرأة إلى متعة
مثلها والقول قول الزوج في الزيادة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح هو الأول وقيل
لا خلاف بين الروايتين في الحقيقة وانما اختلفت لاختلاف موضع المسألة فوضع المسألة في كتاب النكاح في
الألف والألفين فلا وجه لتحكيم المتعة • ووضعها في الجامع الكبير في العشرة والمائة بان قال الزوج تزوجتك
على عشرة دراهم وقالت المرأة تزوجتني على مائة درهم ومتعة مثلها عشرون وإن كان المهر عينا كما في مسألة
العبد والجارية فلها المتعة إلا أن يرضى الزوج أن يأخذ نصف الجارية كذا في البدائع • ولو كان
الاختلاف في أصل المسمى بان فضاء أحدهما وأدعاء الآخر يحكم مهر المثل وهذا لا يقتضي كذا في التبيين •
ولا يزداد على ما ادعت المرأة لو كانت هي المدعية للسمية ولا ينقص عما ادعاء الزوج لو كان هو المدعي لها كذا

في البصر الرأى ولو كان الاختلاف بعد الطلاق قبل الدخول تجب المتعة بالاتفاق كذا في فتح القدير. وإن كان
الاختلاف بعد موت أحدهما فالجواب فيه كالجواب في حياتهما حال قيام النكاح في الأصل أوفى المقدار كذا
في الإيضاح شرح الكثر. وإن مات الزوجان ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول قول ورثة
الزوج ولا يستثنى المستنكر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين. والمستنكر تفسيره
أحدهما أن يدعى أنه تزوجها بأقل من عشرة دية أو أخذ بعض مباحين والثاني أن يدعى أنه تزوجها بما لا يتزوج
مثل تلك المرأة بمثل ذلك المهر وبه أخذ عامة المشايخ وهو الصحيح كذا في المحيط. وإن وقع الاختلاف بين ورثتهما
في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقالوا
يقضى به المثل قالوا والفتوى على قولهما كذا في فتاوى قاضي خان. وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا كله
إذا لم تسلم المرأة نفسها فإن سلمت نفسها ثم وقع الاختلاف في حال الحياة أو بعد المات فإنه لا يحكم بمهر المثل
لأننا علم أن المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تسجل شيئا من مهرها عادة فيقال لا بد أن تفتي بما استجلت
والاقتضاء عليك بالمتعارف ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا كذا في محيط السرخسي. إذا مات الزوجان وقد سمي لها
مهر رأت ذلك بالينة أو تصادق الورثة فلورثتهما أن يأخذوا ذلك من ميراث الزوج هذا إذا علم أن الزوج
مات أولا أو علم أنهما ما ناما ولم تعلم الأولية. وأما إذا علم أنها ماتت أولا فيسقط منه نصيب الزوج كذا في فتح
القدير. ولو اتفقت الورثة على عدم تسمية المهر في العقد يقضى بمهر المثل على قول صاحبه وعليه الفتوى
كذا في جواهر الإخلاص. لو أبرأت زوجها من مهرها ووجهته إياه ثم ماتت بعد مدة فقالت الورثة
أبرأتها في مرض موتها وانكر الزوج فالقول قوله كذا في التبيين. امرأة أذنت على زوجها بعد موته
أن لها عليه الف درهم من مهرها فالقول قولها إلى تمام مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط
السرخسي. قال هشام سألت محمد أرحمه الله تعالى عن امرأة أذنت أن هذا الرجل تزوجها بالكرقة منذ
سنة على الدين وأقامت على ذلك بينة وأقام الزوج بينة أنه تزوجها بالبصرة منذ سنتين على الف قال البينة بينة
المرأة قلت وإن كان معها ولد لا أكثر من سنتين قال وإن كان كذا في الأخيرة. الزوج إذا أتى أن يكتب خط المهر
لا يجبر ولو كان في خط المهر دنائير والعقد بالدرهم يجب الدرهم ولا يجب الدنانير بالنظر قال رضي الله تعالى عنه
تأويله بينه وبين الله تعالى أما القاضي فيصير على الدنانير إذا علم أن العقد بالدرهم كذا في التتارخانية.
ومن بحث إلى أمر أنه شيا فقالت هو هدية وقال حرم من المهر فالقول قوله في غير المهر لا لكل كاشوا.
والجهم المطبوع والنواكه التي لا تبقى فإن القول قولها فيه استحسانا بخلاف ما إذا لم يكن مهيا للكل
كالعسل والسمين والجوز واللوز كذا في التبيين. وذكر الفقيه أبو الليث المختار أن القول قوله في متاع لم يكن
واجبا على الزوج كالتف والملاحة ونحوه وفي متاع كان واجبا عليه كالثياب والدرع ومتاع الليل فليس له أن
يحتسب من المهر كذا في محيط السرخسي. ثم إذا كان القول قول الزوج تزوجه المتاع إن كان قائما وترجع
بمهرها لأنه يسع بالمهر ولا يتزوجه الزوج بخلاف ما إذا كان من جنس المهر وإن كان هالكا لا ترجع. ولو
قالت هي من المهر وقال هو دية فإن كان من جنس المهر فالقول قولها وإن كان من خلافه فالقول قوله كذا
في التبيين. أعطاهما مالا وقال من المهر وقالت من التفقة فالقول للزوج إلا أن تقيم هي البينة كذا في فتح
القدير. رجل بعث إلى امرأته متاعا وبعث أبو المرأة إلى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان
صدقا كان القول قول الزوج مع يمينه فإن حلف أن كان المتاع قائما كان للمرأة أن ترد المتاع لأنها لم ترض
بكونه مهرًا وترجع على الزوج بما بقي من المهر وإن كان المتاع هالكا كان شيئا مثليا ردت على الزوج مثل ذلك
وإن لم يكن مثليا لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما الذي بعث أبو المرأة أن كان هالكا فلا ترجع على الزوج
بشيء وإن كان قائما وكان الأب بعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج وإن بعث الأب ذلك من مال الابنة
باللغة برضاها فلا رجوع فيه كذا في فتاوى قاضي خان. مثل علي بن أحمد عن أرسل إلى أهل خطيبته دنائير
ثم اتخذوا له ثيابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو قد تم من المهر هل يكون القول قوله فقال القول قول
الباعث قيل له لو دفع اليهم دنائير فقال انفقوا البعض إلى أجرة الخائف والبعض إلى ثمن الشاة للشراء والبعض
إلى الجوزة كما هو العادة ثم فعلوا ذلك فزفت إليه ثم بعد ذلك يدعى أبي بعث الدنانير لاجل المهر يقبل قوله. قال

قوله إلى الجوزة في التمام ومن
جوز القطن بالفتح عترب

إذا صرح بالقول لا يقبل قوله في التعيين وسئل أبو حامد عن رجل خطب لابنه خطيبة وبعث إليها دراهم
ثم مات الأب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال إن عت الوصلة بينهما فهو ملك لابنه
وإن لم يتم فهو ميراث وإن كان الأب حيا يرجع إلى بيانه وسئل والدي عن بعث إلى الخطيبة سكرًا وجوزًا ولو زنا
ونمرا وغيرهما ثم بداهم فتركوا المعاهدة هل لهذا الخطيب أن يرجع عليهم باسترداد ما دفع فقال إن فزق ذلك
على الناس بأذن الدافع ليس له حق الرجوع وإن لم يأذن له في ذلك فله ذلك كذا في التتارخانية. تزوج امرأة
وبعث إليها دراهم وعوضت المرأة على ذلك عوضًا ثم زفت إليه ثم فارقها وقال اغتصبت منك عارية وأراد أن
يسترد ذلك وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول له في الحكم وإذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة أن تسترد
منه ما عوضته عليه كذا في المحيط. قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى إن صرحت حين بعثت أنها
عوض فكذلك وإن لم تصرح بذلك لكنها حبست ونوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها كذا
في فتاوى قاضي خان. في الخطة ولو أرسل إلى المرأة خطة مسكًا أو طيبًا ثم قال كان من المهر فالقول قوله.
وفي الحاوي فإن وجهت هي إليه عوض ذلك الطيب وحبست أن زوجها وجه الطيب إليها هدية فلما ظهر
الاختلاف أرادت الرجوع في العوض هل لها ذلك قال ليس لها ذلك ثم ينظر إن كان الطيب قائمًا يسترد الزوج
إذا لم ترض بذلك مهرًا وإن كان هالكا وله مثل يسترد المثل وإن لم يكن له مثل فيقتد نصيبه قصاصًا بمهرها
كذا في التتارخانية. امرأة ماتت فالتخذه أمها ما تمأمت بعثت إلى أم المرأة بقرة فذبحت البقرة وانفقها
في أيام المأتم ثم أراد الزوج أن يرجع بقية البقرة قالوا إن اتفقا أنه بعث إليها التذخ وتطمع من اجتمع عندها
في المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع وإن اتفقا أنه بعث إليها وذكر القيمة كان له أن يرجع عليها وإن اختلفا في ذكر
القيمة كان القول قول أم المرأة مع يمينها قال رضي الله تعالى عنه ويفسق أن يكون القول قول الزوج كذا
في فتاوى قاضي خان. وفي مجموع النوازل بعث إلى امرأته أيام العيد دراهم فقال عبيد أو قال سيم
شكرتم أدعى أنه من المهر لا يصدق كذا في المحيط.

(الفصل الثالث عشر في تكرار المهر) رجل قال لامرأة كلما تزوجتك فانت طالق فزوجه في يوم
واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فأنه يزوجها عليها طلاقًا ويلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول أبي
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لما تزوجها أولا وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل
الدخول فإذا دخل بها فهدأ دخوله عن شبهة لأن على قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق المعلق
بالتزوج فجب عليها العدة فإذا تزوجها ثانياً وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهو طلاق يعقب الرجعة
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عندهما إذا تزوج المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان
ذلك طلاقاً بعد الدخول حكوا وإن كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب
كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث لأنها في
عدته عن طلاق رجعي فلا يفسد النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد
النكاح الثالث لأنه وطئ المتكوجة ولو قال كلما تزوجتك فانت طالق بائن فزوجه ثلاث مرات ودخل بها في
كل مرة بانت منه ثلاث وعليه خمسة مهر ونصف في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى
نصف مهر بالنكاح الأول ومهر مثل بالدخول الأول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لأنه
وطئها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لأنه وطئ عن شبهة فيجتمع عليه خمسة مهر
ونصف. وإذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بائناً ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في
النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الأول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وعليها استقبال العدة عندهما ولو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بانت من زوجها قبل
الدخول يفعل من قبلها كالردة ومطاعة ابن الزوج عندهما يجب عليه مهر كامل وإذا كانت أمة فاعتقت
بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل للنكاح الثاني. وإذا
تزوجت المرأة من غير كفوف دخل بها فرفع الولي الأمر إلى القاضي وفزق بينهما ووجب المهر والعدة
ثم تزوجها هذا الرجل بغير ولي وفزق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب له مهر كامل ويلزمها

عبدية أو حتى حلوة

عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى • رجل تزوج صغيرة تزوجها ولها ودخل بها
ثم بلغت واختارت نفسها وفتق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل
وعليه عدة مستقبلة • رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها بطلاق بائنة ثم تزوجها في العدة قبلت
واختارت نفسها وفتق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة • وعلى هذا رجل تزوج امرأة ودخل
بها ثم ارتدت والعناد بالله تعالى ثم أسلت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول بها • وعلى هذا رجل تزوج
أمة ودخل بها ثم اعتقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها • وعلى هذا رجل
تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها فتزويج بينهما ثم طلقها قبل الدخول بها ثم طلقها قبل الدخول بها
كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى كذا في فتاوى
قاضي خان • ولو وطئ ببارية أنه أو جارية مكاتبه أو وطئ امرأة في النكاح الفاسد من أفضله مهر واحد
كذا في الظهيرية الأصل أن الوطئ متى حصل عقيب شبهة الملك من أرا لم يجب الامهر واخذ لا أن الوطئ الثاني
صادف ملكه • ومتى حصل الوطئ عقيب شبهة الاشبهاء من أرا يجب لكل وطئ مهر على حدة لأن كل وطئ
صادف ملك الغير • ولو وطئ الابن جارية الاب من أرا وقد ادعى الشبهة فعليه بكل وطئ مهر وكذا الوطئ جارية
امرأته • ولو وطئ مكاتبه من أرا فعليه مهر واحد • ولو وطئ أحد الشريكين الجارية المشتركة من أرا فعليه
بكل وطئ نصف مهر • ولو وطئ مكاتبه بينه وبين غيره من أرا فعليه في نصفه نصف مهر واحد وعليه في نصف
شريكه بكل وطئ نصف المهر وذلك كله للمكاتب • رجل زنى بامرأة فتزوجها وهو على طهر فاعليه مهران
مهر مثل بالزنى ومهر آخر وهو المسمى بالنكاح فكذا في محيط السرخسي • إذا قال لامرأته ولم يدخل بها
أنت طالق حين أدخلوك أو قال إذا خلوت بك فخلاني أو جامعها فعليه مهر ونصف مهر بالدخول ونصف
مهر بالطلاق قبل الدخول ولا اثر للخلوة في هذه الصورة لأن المهر انما يأكد بالخلوة إذا كان فيها مدة بمكته
الدخول فيها وان لم يكن جامعها بعد الخلوة فعليه نصف المهر • وإذا قال لأختي إذا تزوجتك وخلوت بك ساعة
فأنت طالق فتزوجها وخلت بها ودخل بها وقع الطلاق عليها ولها مهران مهر بالخلوة ومهر بالدخول إذا كان
الدخول بعد الخلوة بساعة وان كان الدخول مع الخلوة لم يكن عليه الامهر واحد كذا في المحيط • ولو وطئ
المعتقة من الطلقات الثلاث وادعى الشبهة قبل أن كانت الطلقات الثلاث جلية قطن أنهم تقع فهذا ظن
في موضعه فلا يزمه مهر واحد وان ظن أن الطلقات واقعة لكن ظن أن وطئها أحلال فهذا ظن في غير موضعه
فلا يزمه بكل وطئ مهر كذا في الخلاصة • إذا اشترى جارية ووطئها من أرا ثم استعتقت كان عليه مهر واحد
وان استعتق نصفها كان عليه نصف المهر المستحق كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وطئ منكوحته
من أرا ثم ظهر أنه حلف بطلاقها بيلزمه مهر واحد كذا في محيط السرخسي • غلام ابن أربع عشرة سنة
جامع امرأة وهي نائمة لا تدري أن كانت ثيبا ليس عليه حدة ولا عقروا ن كانت بكر أو اقضها بيلزمه مهر مثلها
وكذا لو كانت أمة أن كانت ثيبا لا تثنى عليه وان كانت بكر أو اقضها فعليه مهرها وكذا الجنون كذا في فتاوى
قاضي خان • الصبي إذا زنى بصبيبة فعليه المهر وان أفز ذلك لامهر عليه وإذا زنى الصبي بامرأة حرة بالغة
فأذهب عذرها ان كانت مكرهة ضمن الصبي المهر وان كانت طائفة دعتة الى نفسها فلا مهر عليه والصبيبة
إذا دعت صبيبا الى نفسها وأذهب عذرها فعليه المهر لان أمرها لم يصب في انقطاع حقها بخلاف البالغة
والامة إذا دعت صبيبا فزنى به بيلزمه المهر لان أمرها لم يصب في حق المولى كذا في المحيط • والمراد من المهر
العقروا ونفس العقروا الواجب بالوطئ في بعض المواضع وتقديره قال الشيخ الامام نجم الدين سألت القاضي
الامام الاسميناني عن ذلك بالفتوى فكتب هو العقرانه بتطريكم تستأجر للزنى لو كان حلالا لا يجب ذلك
العقد وكذا نقل عن مشايخنا كذا في الخلاصة • وفي الحجة روى عن أبي حنيفة رجهما الله تعالى قال تفسير
العقر هو ما يتزوج به مثلها وعليه الفتوى كذا في التتارخانية • رجل وقع على امرأته فلما طلقها طلقها
وهو على تلك الحال ثم أتم بجماعه بعد الطلاق وقضى حاجته وتفق قال محمد رجهما الله تعالى وهو احدى الروايتين
عن أبي يوسف رجهما الله تعالى ليس عليه حدة ولا مهر لان الكل فعل واحد فاذا كان أوله وآخره حلالا لا يجب
الحدة ولا المهر الا اذا أخرج ثم أدخل بهذا الطلاق اما إذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى انزل فلا مهر

عليه ولو كان الطلاق رجوعا على قول محمد رجهما الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رجهما الله تعالى
لا يصير مراحما • وإذا قال لأمته بعد التقاء الختانين أنت حرة ثم أتم الجماع لا عقرب عليه في قول محمد رجهما الله
تعالى الا اذا أخرج بعد العتق ثم أدخل كذا في فتاوى قاضي خان • رجل تزوج امرأة وتزوج ابنه بنتها
فزفت امرأة كل واحد منهما الى الآخر فوطئها على التعاقب فعلى الواطئ الاول جميع مهر الموطوءة ونصف
مهر امرأته ولا يلزم الواطئ الاخير مهر امرأته فان وطئها معا فلا تثنى على واحد منهما لامرأته • رجل وابنه تزوجا
اجنبتين وزفت كل واحد منهما الى زوج صاحبتها فوطئ كل واحد منهما على كل واحد منهما معترقا وطئها وليس
على كل واحد منهما مهر امرأته • أخوان تزوجا أحدهما امرأة والاخر أمة فزفت كل واحد منهما
الى غير زوجها فوطئها قال أبو يوسف رجهما الله تعالى بآنت عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل واحد منهما
لاحرأته نصف مهرها وعليه التي وطئها عقروا وليس لاحد هما أن يتزوج امرأته بعد ذلك وزوج الام أن يتزوج
البنت التي وطئها وليس لزواج البنت أن يتزوج الام وكذلك لو لم يكن بين الزوجين قرابة فالحكم لا يختلف كذا
في الظهيرية • رجل زفت اليه غير امرأته فوطئها الرسة مهر مثلها ولا يرجع على الزا فان كانت أم امرأته
حرمت المرأة والمرأة نصف المهر قبل الدخول • زفت امرأة الاب قبل الدخول الى الابن ودخل بها
لم يرجع الاب على الابن بنصف المهر لانه وجب على الابن مهر المثل ولو قبلها بشبهة لعده الفاسد رجوع الاب
على الابن بنصف المهر لانه لا مهر على الابن • وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رجهما الله تعالى مريض وهب من
مريض جارية ووطئها الموهوب له وعقرها مائة وقبضها ثمانية ثم وهبها الموهوب له من الواهب ثم ماتا من
مرضهما فلا عقرب على الموهوب له • قال محمد رجهما الله تعالى في مريض وهب جاريته من رجل ثم وطئها عند
الموهوب له وعليه دين مستغرق ثم مات المريض لا عقرب عليه • ولو قطع الواهب يدها فلا تثنى عليه بخلاف الصحيح
إذا وطئها ثم رجع في هبته يلزمه العقر كذا في محيط السرخسي • مريض وهب جاريته لافسان وعليه دين
مستغرق ثم ان الموهوب له وطئ الجارية ثم مات الواهب ونقض الهبة لمكان الدين يضمن الموهوب له عقر
الجارية كذا في الظهيرية • في نواذر المعلى عن أبي يوسف رجهما الله تعالى رجل غصب امرأة وجامعها
فمادون الفرج وجب ان يولد فان كانت بكر فعليه المهر وان كانت ثيبا فلا مهر عليه كذا في التتارخانية
• (الفصل الرابع عشر في ضمان المهر) • تزوج ابنته الصغيرة أو البكر أو مجنونة رجلا
ضمن عنه مهرها مع ضمانه ثم عي بالخيار ان شاءت طالبت زوجها أو أولياها ان كانت أحلا ذلك ويرجع الولى
بعد الاداء على الزوج ان ضمن بأمره فكذا في التبيين • تزوج ابنته من رجل على أنى درهم وأشهد على نفسه
انه زوج فلانة من فلان بأنى درهم على ان ألف درهم من مالى وعلى فلان ألف درهم تقبل الزوج فالمرءكه على
الزوج والاب ضمان من عنه ألف درهم فان أخذت المرأة ذلك من أيها أو من غيرها كان للاب أو لورثته أن يرجع
بذلك على الزوج كذا في المحيط • وإذا تزوج ابنته الصغيرة أمر أو ضمن عنه المهر وكان ذلك في محنة جاز
إذا قبلت المرأة الضمان وإذا أدى الاب ذلك ان كان الاداء في حالة الصحة لا يرجع على الابن بما أدى استصفا
الا اذا كان بشرط الرجوع في أصل الضمان كذا في الذخيرة • ثم للمرأة أن تطالب الولى بالمهر وليس لها
أن تطالب الزوج ما لم يبلغ فاذا بلغ تطالب أبها شامت كذا في التبيين • إذا ضمن الاجنبي بامر الاب يرجع
وكذا الوصى لو أدى مهره يرجع فان مات الاب قبل أن يؤدى فالمرأة بالخيار ان شامت أخذت من الابن وان
شامت من تركه الاب ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عند أحضان الثلاثة رجهما الله تعالى كذا
في الخلاصة • فان كان الضمان في حالة الصحة والاداء في حالة المرض ذكر الخصاص في أدب القاضى أنه
لا يكون متبرعا عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ويجب ذلك من ميراث الابن كذا في الذخيرة • وفي
البقالى إذا قال الاب أشهد وأبأنى قد تزوجت ابنتي فلانة لم يلزمه الا أن يؤدى فيكون ماله عند أبي يوسف رجهما
الله تعالى كذا في الخلاصة • ولو كان الابن كبيرا وضمن الاب عنه بغير أمره في محنة ثم مات الاب
وأخذت المرأة من تركته لم ترجع ورثته بالاجماع والمجانين كالصبيان في ذلك كذا في فتاوى قاضي خان •
هذا كله اذا حصل الضمان في حالة الصحة وإذا حصل الضمان في مرض الموت فهو باطل لانه قصد به هذا
الضمان ابصال النفع الى الوارث والمريض محجور عن ذلك فلا يبع كذا في الذخيرة • وإذا خطبها وضمن لها

المهر وقال أمر في الزوج بذلك فزوجت نفسها ثم حضر الزوج وصدق الرسول في الرسالة والامر بالنكاح صحيح
النكاح وصح الضمان اذا كان الرسول من اهل الضمان واذا أدى الضمان رجوع بذلك على الزوج وان كذبه
في الامر بالضمان وصدق في الرسالة صح النكاح وصح الضمان فيما بين المرأة والرسول لافي حق المرسل حتى
كان للمرأة أن ترجع على الرسول بالصدق ولا يرجع الرسول على الزوج بما أدى وان كذبه في الرسالة والامر
بالضمان ولا يثبته له على ذلك فالنكاح باطل ولا مهر على الزوج ولها أن تطالب الرسول بالمهر وبعد هذا اختلفت
الروايات ذكر في نكاح الاصل وفي بعض روايات كتاب الوكالة أن المرأة تطالب الرسول ببعض الصداق وذكر
في بعض روايات كتاب الوكالة أنها تطالب الرسول بجميع المهر فقيل في المسألة روايتان وقيل اختلاف
الجواب لاختلاف الموضوع وهو الصحيح وقد ذكرنا في فصل الوكالة كذا في المحيط • ولوقال لم يأمر في الزوج
بشيء لكنني أزوجه منه وأضمن المهر ولعله يجيز ففعلت وانكر الزوج الرسالة بطل ذلك كله كذا في العتبية
في فصل من لا يجوز نكاحه بالحرمة • والوكيل بالتزويج اذا ضمن لها المهر وأدى ان كان بامر به يرجع عليه
والافلا كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالنكاح

• (الفصل الخامس عشر في مهر الذي والحرثي) • ما صلح مهر في نكاح المسلمين فانه يصلح مهر في نكاح
أهل الذمة وما لا يصلح مهر في نكاح المسلمين لا يصلح مهر في نكاحهم أيضا الا انهم والخير كذا في البدائع •
ولو نكح ذمى ذمية مئة أو دم أو نكحها بغير مهر ما نصيها أو سكا عنه وذلك العقد جائز عندهم فوطئت
أو طلقت قبل الوطئ أو مات الذي عنها الامهر لها في صورتين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في العتبي
شرح الكنتز • سواء أسلم أو رفع أحدهما الامر البنا أو ترافعا وهذا اذا لم يذبحوا مهر المثل بالنق
هكذا في فتح القدير • وكذا الحر يان ان تعاقدا على مئة أو دم أو على أن لا مهر لها في دار الحرب لا مهر لها
بالاتفاق بين اصحابنا الثلاثة كذا في العتبي شرح الكنتز • سواء أسلم أو ترافعا هكذا في فتح القدير • فان
تزوج ذمى ذمية على خير أو خسر ثم أسلم أو أسلم أحدهما فان كان الخمر أو الخنزير بعينه ولم يقبض فليس لها
الا المعين وان كان بغير بعينه بان كان في الذمة فلهما في الخمر القيمة وفي الخنزير مهر مثلها وهو قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لها مهر مثلها سواء كان بعينه أو بغير بعينه وقال محمد رحمه الله تعالى
لها القيمة سواء كان بعينه أو بغير بعينه ولا خلاف في أن الخمر أو الخنزير اذا كان دين في الذمة ليس لها غير ذلك هذا
كله اذا لم يكن المهر مقبوضا قبل الاسلام فان كان مقبوضا فلا شيء للمرأة كذا في البدائع • ولو طلقها
قبل الدخول ففي المعين لها نصف المعين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي غير المعين في الخمر لها نصف القيمة
وفي الخنزير لها المنة كذا في الكافي

• (الفصل السادس عشر في جهاز البنت) • لجهاز بنته وسله اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها
وعليه الفتوى • ولو أخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فزوج أن يسترد له لأنه رشوة كذا في البحر الرائق •
واذا بنت الزوج الى أهل زوجته أشياء عند زفافها منها دياج فلما زفت اليه أراد أن يسترد من المرأة الدياج
ليس له ذلك اذا بنت اليها على جهة التملك كذا في الفصول العبادية • جهاز بنته وزوجها ثم زعم ان الذي
دفعه اليها ماله وكان على وجه العارية عند ما قالت هو ملكي جهاز بنتي أو قال الزوج ذلك بعد موتها قال قول
قولهما دون الاب وحكي عن علي السعدي ان القول قول الاب وذكر مثله البرخسي وأخذ به بعض المشايخ
وقال في الواقعات ان كان العرف ظاهرا عنه في الجهاز كافي ديارنا فالقول قول الزوج وان كان مشتركا
فالقول قول الاب كذا في التبيين • قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وهذا التفصيل هو المختار للفتوى
كذا في النهر الفائق • واذا كان القول للزوج وأقام الاب بنته قبلت بينته والبينة الصحيحة أن يشهد عند
التسليم الى المرأة في انما سلبت هذه الاشياء بطريق العارية أو يكتب نسخة معلومة ونشهد الابنة على اقرارها
أن جميع ما في هذه النسخة ملك والدي عارية في يدي منه لئلا يصح للقضاء الا للاحتياط كذا في البحر
الرائق • ولو تزوج ابنته بالباقعة وجهازها بأمتعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد وزوجها من آخر فليس
لها مطالبة الاب بذلك الجهاز • ولو كان لها على أيها دين جهازها أبوها ثم قال جهازها بنتي تعالى وقالت بمالك
فالقول للاب • ولو دفع الى أم ولد شيئا اتخذ جهازا لبنت ففعلته وولته اليها لا يصح تسليمها اليها لم يسلمها

أبوها • صغيرة نسجت جهازا زجال امها وأبيها وسعيها حال صغرها وكبرها فانت امها فلم أبوها جميع
الجهاز اليها فليس لأخوها دعوى نصيبهم من جهة الام • امرأة نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من ابريسم
كان بشرية أبوها ثم مات الاب فهذه الاشياء لها باعتبار العادة ولو دفعت الام في تجهيزها لبنتها أشياء من امتعة
الاب بحضرة وعلمه وكان سنا كآوزفت الى الزوج فليس للاب أن يسترد ذلك من بنته وكذا لو انقضت الام
في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن هكذا في القنية • تزوجها واعطاها ثلاثة آلاف دينار
بدست يمان وهي بنت موسر ولم يعطها الاب جهازا أنقى الامام جمال الدين وصاحب المحيط بأنه يمكن من
مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة وان لم يجهز له طلب دست يمان قال وهذا اختيار الائمة •
غزرجلا وقال أزواج بنتي منك بجهاز عظيم وأرد عليك دست يمان كذا دينار فاخذت دست يمان وأعطاه
بلا جهاز لا رواية فيه الا أن صدر الاسلام برهان الائمة ومشايخ بخاري أجابوا بأنه ان لم يجهزها يسترد ما زاد
على دست يمان مثلها • وقد راجع الجهاز بدست يمان صدر الاسلام وعبد الدين النسفي السجل دينار من دست
يمان ثلاثة دنانير وأربعة دنانير من الجهاز فان لم يفعل هذا القدر استردت منه دست يمان • وقال الامام
المرغيناني الصحيح انه لا يرجع على أبي المرأة بشيء لان المال في النكاح غير مقصود كذا في الوجيز للكردي •
رجل جهز لابنته له ثياب قبل التسليم اليها وطلب بقية الورثة نصيبهم من الجهاز فان كانت الابنة بالغه وقت
التجهيز فلباق الورثة نصيبهم هكذا ذكر وهو الصحيح لانها اذا كانت بالغه ولم يسلم اليها لا يصح القبض والمالك
بخلاف ما اذا كانت صغيرة حيث لا نصيب للباقي لانها اذا كانت صغيرة كان الاب قابضا لها كذا في جواهر
الفتاوى • امرأة دفعت متاعا لها الى الزوج وقالت • ابن رافروش ودر كخذاني خرج كن ففعل هل عليه
قيمة لها ثم كذا في فتاوى المعندي • رجل اتفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها اذا انقضت
عقدتها فلما انقضت عقدتها أتت أن تتزوج ان شرط في الاتفاق التزوج يرجع عليها بما اتفق زوجت نفسها ام لا
ذكره الصدر الشهيد • والصحيح انه لا يرجع لو زوجت نفسها وان لم يشترط لكن اتفق على هذا الطمع اختلف
المشايخ فيه والاصح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى • وقال الشيخ الامام الاستاذ
رحمه الله تعالى الاصح انه يرجع زوجت نفسها منه أو لم تزوج لانها رشوة وهكذا اختاره في المحيط • وهذا
اذا دفع الدراهم اليها لتنفق على نفسها اما اذا كانت معه لا يرجع عليها بشيء • ولو عمل في كرم رجل على طمع
أن يتزوج بنته منه فلم يتزوج يرجع باجر المثل شرط التزوج ام لا اذا علم أنه يعمل لهذا الغرض • قال الاستاذ
ظاهر الدين خالي رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في الخلاصة • رجل خطب ابنة رجل فقال أبو البنت بلى
ان كنت تنقد المهر الى ستة اشهر أو الى سنة الزوجها منك ثم ان الرجل بعد ذلك بعث بها ابنا الى بيت الاب ولم يقدر
على أن ينقد المهر فلم يتزوج ابنته منه هل له ان يسترد ما بعث للمهر قالوا ما بعث للمهر وهو قائم أو هالك يسترد وكذا
كل ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له من ذلك • امرأة لها مملوك قالت لزوجهها اتفق
عليهم من مهرى ففعل فقالت لا احسب من مهرى لانك استخدت منهم قال أبو القاسم ما اتفق عليهم بالمعروف
يكون مهرها كذا في فتاوى قاضي خان

• (الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت) • قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
اذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت القرعة
بقبول من الزوج أو من المرأة يكون للنساء عادة كالدرع والجار والمغازل والصندوق وما أشبه ذلك فهو
للزوجة الا أن يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والقوس ونحو
ذلك فهو للرجل الا أن يقيم المرأة البينة على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبيد والخادم والفرش والشاء
والثور فهو للرجل الا أن يقيم المرأة البينة على ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • واذا مات أحد هاتين وقع
الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما يصلح للرجل فهو للرجل ان كان
حناءا لو رثته ان كان ميتا وما يصلح للنساء فهو على هذا وما يصلح لهما فعلى قول محمد رحمه الله تعالى هو للرجل
ان كان حيا ولو رثته ان كان ميتا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المشكل للباقي منها وما كان من متاع التجارة
والرجل معروف بذلك فهو للرجل كذا في المحيط • وان كان أحدهما حرا والاخر مملوكا كالمجنون كان

دست يمان هو ما يعطيه
الزوج للعروس على سبيل
الهدية ومعربة دست يمان

• بيع هذا واصرفه في لوازم
البيت

أرأونا أمكاتباً كان المتاع كله للزمت ما أهمها كان وقالان كان المملوك مجبوراً فكذلك وان كان مأذوناً
أو مكاتباً فالجواب فيه كالجواب في الخمرين ولو كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فذاؤا ماله كذا مسلمين سواء
ولو كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً أو كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات أنهم سواء كذا في فتاوى
قاضى خان • وان كانا مملوكين أو مكاتبين فالقول في المتاع على ما وصف كذا في المحيط • ولا فرق في هذه
الوجوه بين ما إذا كان البيت الذي يسكن فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال أحد
بان كان الابن في عيال الأب أو الأب في عيال الولد ونحو ذلك • كان المتاع عند الاشتباه للذي يقول كذا
في فتاوى قاضى خان • وان كانت له نسوة ووقع الاختلاف بينه وبينهن في المتاع فان كن في بيت واحد فتاع
النسوة ينهن على السواء وان كانت كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل امرأة فهو بينها وبين
زوجها على ما وصفت ولا يشارك بعضهن بعضاً كذا في المحيط • ولو أقرت المرأة بمتاعها اشتريته من زوجها كان
المتاع للزوج وعليها البينة وان اختلفا في البيت الذي يسكن فيه يدعى كل واحد أنه له فالقول للزوج فان أقامت
البينة أو أقامت يقضى بينة المرأة ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فأقامت البينة ان الدار لهما وان الرجل
عدها وأقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بالف درهم دفع البها ولم يقم بينة انه حر فانه يقضى
بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما وان أقامت البينة انه حر الاصل والمساواة بحالها يقضى بحرية الرجل ونكاح
المرأة ويقضى بالدار للمرأة كذا في فتاوى قاضى خان • ولو اختلفا في متاع من متاع النساء وأقامت البينة
يقضى به للزوج هكذا في المحيط • اذا غزلت المرأة قطن زوجها اثم اختلفا في الغزل قبل الفرقة أو بعدا فان
اذن لها بالغزل بان قال اغزليه في كان الغزل للزوج ولا أجر لها عليه فان ذكر لها أجر معلوماً كان لها ذلك وان
ذكر أجر مجهولاً أو شرط أن يكون الغزل والكرباس لهما كان الغزل للزوج ولها أجر مثلهما • وان اختلفا
في الاجر فقالت غزلت باجر وقال بغير اجر فالقول للزوج مع بینه ولو قال اغزليه لنفسك كان الغزل لهما ولا شيء
عليها • وان اختلفا فقال اذنت لك تغزليه في وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع البين
ولو قال اغزليه ليكون الغزل لساها الغزل له ولها أجر المنسل ولو قال اغزليه ولم يرد عليه فالغزل له وان نهاها عن
الغزل فغزلت كان الغزل لهما وعليها مثل ذلك القطن لزوجها • وان اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذن
وقالت غزلت بغير اذنك فالقول قوله وان حل قطننا الى بيته ولم يقل شيئاً فغزله ان كان الزوج يباع القطن كان
الغزل لهما وعليها مثل ذلك القطن وان لم يكن يباع القطن ان كان الزوج يدعى الاذن كان القول قوله كالموطئ
طعاماً من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون للزوج وكذا لو اختلفا في الكرباس فقال للمرأة دفعته الى الحائك
لينسجه باذن وقالت دفعت بغير اذنك فالقول للزوج كذا في فتاوى قاضى خان • وفي نكاح قساوى أبي
الليث امرأة غزلت قطن زوجها باذنه وكانا يبعان من ذلك الكرباس ويشتريان بالثمن امتعة لحاجة بينهما
واختلفا يبيع الكرباس ثياب البيت فجمع ذلك من الكرباس وما اشترى به للرجل الا الاشياء التي اشترى
الزوج لهما أو علم عادة انه اشترى لهما فللمرأة ذلك • وفي بيع قساوى أبي الليث رجل كان يدفع الى امرأته
ما تحتاج اليه وكان يدفع اليها حيواناتهم ويقول اشترى بها قطننا واغزلى فكانت تشتري وتغزل ثم تبيع
وتشتري بثمنها امتعة البيت كانت الامتعة لها كذا في الذخيرة • غزلت القطن باسم الزوج لتجعل له متديلاً
فماقت قبل التسليم فهو لصاحب القطن • رجل قوام على امرأته يتفق عليها ويشتري لها من الجوزة فهي
تغزله ويدفع الرجل غزلها الى الحائك فينسجه أو ياباها وقعت الفرقة فان كان نسجها لیسباع أو اتخذ الثياب له
فهي له وان كان لها فهي لها كذا في القنية

(الباب الثامن في النكاح القامد واحكامه)

اذا وقع النكاح قامد افتراق القاضى بين الزوج والمرأة فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وان كان قد دخل
بها فلها الاقل مما سعى لها ومن مهر مثلها ان كان ثمة مسعى وان لم يكن ثمة مسعى فلها مهر المثل بالغاً ما بلغ ويجب
العدة ويعتبر الجامع في القبل حتى يصير مستوفياً لأمه فود عليه وتعتبر العدة من حين يفرق بينهما عند علمائنا
الثلاثة كذا في المحيط • وفي مجموع النوازل الطلاق في النكاح القامد يكون متاركة ولا يتقص من عدد
الطلاق كذا في الخلاصة • والمتاركة في القامد بعد الدخول لا تكون الا بالقول كنيت ميلك أو تركك

ويجرد انكار النكاح لا يكون متاركة أما لو أنكر وقال أيضاً اذهبى وتزوجى كان متاركة لكن لا يتقص من عدد
الطلاق وبعد مجئ أحدهما الى الآخر بعد الدخول لا تحصل المتاركة • وقال صاحب المحيط وقيل الدخول
أيضاً لا تحقق الا بالقول ولكل فسخه بغير محضر صاحبه وبعد لا لا بمحضر صاحبه • كذا في الوجيز
للكردري • وعلم غير المتاركة بشرط لصحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم يعلم الا بتقضى عدتها كذا في القنية •
والصحيح ان علمها بالمتاركة لا يشترط كمالاً يشترط في الطلاق • وعدة الوفاة لا تجب في النكاح القامد ولا تنفقه
وان صالح على النفقة في النكاح القامد لا يجوز كذا في الوجيز للكردي • ويثبت ذنب الولد المولود في
النكاح القامد وتعتبر مدة التسبب من وقت الدخول عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى قاله أبو الليث
كذا في التبيين • والنكاح القامد لا حكم له قبل الدخول حتى لو تزوج امرأة نكاحاً قاسداً بان من أمها
بشهوة ثم تركها له أن يتزوج الأم كذا في الخلاصة • الحرة اذا اشترى امرأة نكاحاً قاسداً بان من أمها
المأذون اذا اشترى امرأة كذا في السراجية • وبالدخول في النكاح القامد لا يصير محصناً ولو وطئها بعد
التفريق يحسد كذا في معراج الدراية • واذا تزوجها نكاحاً قاسداً وخطبها وجاءت بولد وأنكر الزوج الدخول
فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية قال ثبت التسبب ويجب المهر والعدة وفي رواية قال لا يثبت
التسبب ولا يجب المهر ولا العدة وان لم يحل بها الا يلزمه الولد كذا في المحيط • غاب عن زوجته البكر سنين
فتزوجت وجاءت بأولاد أو سببت امرأة فتزوجها حرة وأتت بأولاد أو ادعت الطلاق واعتدت وتزوجت
بآخر وولدت أو نعتي البها زوجها فاعتدت وتزوجت بآخر فولدت فالولد عند الامام الاول نفاء الاول أو ادعاء
أو ادعاء الثاني أو نفاء لاقل من ستة اشهر أو أكثر من سنتين وللزوج الثاني أن يدفع الزكاة اليهم وتقبل
شهادتهم كذا في الوجيز للكردي • وروى عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أن الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في التبيين • وهكذا في فتاوى قاضى خان
والسراجية • وبه اتفق الصدر الشهيد • وقال الامام ظهير الدين القنوي على انه لا اول لان الولد للفراس
بالنص ولو كان الاول حاضراً والمساواة بحالها فالولد الاول كذا في الوجيز للكردي • رجل تزوج امرأة
فأستقطت سقطاً قد استبان خلقه لاربعة أشهر من وقت النكاح جاز ولو كان لاربعة أشهر الا يوم لا يجوز
المطلقة اذا تزوجت ثم قالت كنت معتدة يظن ان كان بين طلاق الاول وبين تزوج الثاني أقل من شهرين
صدقت وفسد النكاح وان كان شهران فصاعداً لا تصدق وصح النكاح كذا في الخلاصة

(الباب التاسع في نكاح الرقيق)

نكاح القن والمكاتب والمذبر والامة وأما الولد بلاذن السيد موقوف ان أجاز نفقه وان رد بطل فان نكحوا
بالاذن فالمرء عليهم وبيع القن فيه لا الاخران بل يبعان كذا في الوقاية • وكذا ولد الأم الولد ومعتق
البيع لا يباع فيه بل يبعان هكذا في التبيين • وكذا المكاتب لا يملك تزويج نفسه بدون اذن المولى
وكذا المأذون لانه انما اذن له في التجارة والنكاح ليس منها وكذا المذبر لا تزوج نفسها كذا في السراج
الوهاب • ثم اذا بيع العبد مرة ولم يبق الثمن بالمهر لا يباع بانساب يطالب بعد العتق لانه يبيع بجميع المهر
بخلاف النفقة حيث يباع لها مرة بعد أخرى ولو مات العبد سقط المهر والنفقة كذا في التبيين • وما يجب
على العبد بغير اذن المولى من المهر يؤاخذ به بعد العتق كذا في قساوى قاضى خان • باع عبده بعد ما زوجه
امرأة فالمرء في رقبة الغلام يدور معه أينما داره والعصم كدين الاستهلاك • زوج عبده حرة ثم أعقبه فخير
في تضمين المولى أو العبد يضمن الاقل من قيمته ومن مهرها • زوج مذبذبة امرأته ثم مات المولى فالمرء في رقبة
العبد يؤاخذ اذا عتق كذا في القنية • رجل زوج عبده امرأة بالف درهم ثم باعه منها بتسعة مائة درهم بعد
ما دخل العبد بها فانها تأخذ التسعة مائة بمهرها ويطلق النكاح ولا ترجع المرأة بالمال الباقية على العبد
وان عتق ولو كان على العبد رجل آخر دين ألف درهم فأجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعة مائة بين
الغريم وبين المرأة بضرب فيها الغريم بالف والمرأة بالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه
اذا عتق كذا في فتاوى قاضى خان • ويملك المولى اجباراً جميع عماليكه الا المكاتب والمكاتب كذا
في العتابة • فهما لا يجبران على النكاح وان كانا صغيرين وهذا من أغرب المسائل حيث اعتبر فيه رأى

الصغير والصغيرة في تزويجهما حتى قالوا ولو زوجهما المولى بغير اذنه ما وقف على ايجازهما فان اذنا المال وعقلا لا يعتبران ايها ماداما صغيرين بل يتقرب به المولى أو الولي هكذا في التبيين * ولورضيته المكتوبة الصغيرة قبل الاداء ثم عتقت لا خيار لها للعالم لانها صغيرة واما خيار العتق اذا بلغت كذا في الكافي * ولو أن هذه المكتوبة لم ترض بالنكاح ولم تنقضه حتى عجزت وردت في الرق بطل النكاح حتى لو اجازته لم تعمل ايجازته ولو كان مكان المكتوبة مكتوب صغير وقد تزوجه المولى امرأة بغير رضاه ثم عجز وردت رقبتا لم يطل نكاحه بل يبقى موقوفا على ايجازة المولى كذا في المحيط * والاذن بالنكاح يتناول الفاسد ايضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يتناول الا الصحيح كذا في التبيين * فاذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم اراد أن يتزوج أخرى نكاحا صحيحا ليس له ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاذن انتهى بالنكاح الفاسد كذا في البدائع * واذا اذن لعبده في النكاح مطلقا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها لم يفسد المهر في الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو اذن له نكاحا فاسدا ودخل بها لم يفسد المهر في الحال في قولهم جميعا كذا في البدائع * اذن لعبده في النكاح مطلقا تزوج امرأتين في عقد واحد لم يجز تزوج واحدة منهما الا اذا اقرت به ما يدل على التعميم بان قال تزوج ما شئت من النساء أو ما شئت من الخيول ثم تزوجت فقلت ان قال المولى عتبت به امرأتين جاز نكاحهما كذا في المحيط * ولو تزوج العبد والامة بغير اذن المولى ثم اجاز قبل الدخول أو بعده يجب مهر واحد وهو المسمى وان طلقها العبد قبل ايجازة بطل التوقف كذا في العتبية * كل ما وجب من مهر الامة فهو للمولى سواء وجب بالعقد أو بالدخول وسواء كان المهر مسمى أو مهر المثل وسواء كانت الامة قنة أو مدبرة أو وام ولد الا المكتوبة والمعتوق بعضها فان المهر لهما كذا في البدائع * تزوج امته أو تزوجت باذنه ثم عتقت فلها الخيار والمهر للمولى كذا في القرائشي * اذا تزوج امته ثم اعتقها ثم زاد الزوج في مهرها فالزيادة للمولى رواه ابن رستم عن محمد بن عيسى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الزيادة لها وكذلك لو باعها ثم زاده فالزيادة للمشتري كذا في المحيط * اذا تزوج العبد بغير اذن المولى وقال له المولى طلقها رجعية يكون ايجازة كذا في التبيين * ولو قال له المولى طلقها أو قال له فارقها لم يكن ايجازة كذا في البدائع * ثم الاصل فيه ان اذن السيد ثبت بالتصريح بقوله اجرت أو رخصت به أو اذنت فيه وبثب أيضا بالدلالة قول لا أوفعلا مثل أن يقول عند سماعه هذا حسن أو صواب أو نعم ما صنعت أو بارك الله فيها أو لا بأس بها أو يسوق اليها مهرها أو شيئا منه بخلاف الهدية قال القبيعي أبو القاسم لا يكون شيء من هذه الأقوال ايجازة والاول اختيار أبي الليث وبه كان يفتي الصدر الشهيد اذا علم انه قاله على وجه الاستعزاء والاذن في النكاح لا يكون ايجازة فان اجاز العبد ما صنع جاز استصاها كالعبد اذا تزوجه قصوى فاذن له مولاه في التزوج فانما يزوج ما صنعته الفضولى كذا في التبيين * نكحت امته بغير اذن مولاه على مائة درهم فقال المولى للزوج اجرت على ان تزيد لي خمسين درهما أو أبي الزوج ذلك فليس هذا بايجازة ورد للمولى أن يجيزه كذا لو قال لا اجيزه حتى تزيد لي خمسين أو لا زيادة خمسين وان قبل صارت الزيادة مع الاصل مهر او قال لا اجيزه ولكن زدي خمسين أو قال لا اجيز النكاح واجيزه ان زدني عشرة فهو رد وبطل النكاح الاول ولو قال اجرت بخمسين دينار ورضي الزوج صح النكاح بخمسين دينار كذا في الكافي * قال الزوج للمعتقة لك خمسون درهما على ان تختار بيني وبين العبد ولا شيء لهما ولو قال اختاري بيني وبين العبد فاختارت العبد على صداقك خمسة وخمسين الزيادة للمولى كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجت بغير شهود حتى اجاز المولى بحضرتهم لا يصح كذا في الكافي * الاب والجد والوصي والقاضي والمكاتب والشريك المفاوض يملكون تزويج الامة ولا يملكون تزويج العبد والعبد المأذون والوصي المأذون والمضارب والشريك شركه عتق لا يملكون تزويج الامة عند أبي حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى * ولو تزوج الاب والوصي امه المسمى من عبده لا يجوز كذا في الخلاصة * واذا تزوج امته من عبده لا مهر لها عليه كذا في المحيط تزوج امته من عبده على أن امرها سيده ان ابتداء المولى فقال تزوجتها منك على أن امرها سيدي اطلقها كما اريد وقبل العبد صح وصار الامر سيده وان ابتداء العبد وقال زوجني أمك على أن امرها سيدي اطلقها كما اريد فزوجها لم يصر الامر سيده كذا في الوجيز للكردي * ولو تزوج الاب جارية امته من عبده جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لفرقة رحمه الله تعالى لانه لا يتعلق

المهر رقبه العبد ولا يكون فيه ضرر فيمك الاب كذا في محيط السرخسي * واذا تزوج العبد أو المكاتب أو المذنب أو ابن ام الولد بغير اذن المولى ثم طلقها ثلاثا قبل ايجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح وليس يطلق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق * ولو وطئها بعد الطلاق يلزمه الحد فان اجاز المولى هذا النكاح بعد ذلك لا تعمل ايجازته وان اذن له أن يتزوجها بعد هذا الطلاق كره له أن يتزوجها ولم اترق بينهما ان فعل كذا في المحيط * ولو تزوج أحد المولى من امته ودخل بها الزوج فلا تخالفه فان نقصه فله نصف مهر المثل وللمزوجة الاقل من نصف مهر المثل ومن المسمى كذا في الظهيرية * مجهولة النسب اقرب بالرق لابي الزوج وقال الزوج هي حرة الاصل ثم مات الاب انتسخ النكاح كذا في العتبية * امه تزوجت بلاذن المولى فباعها فأجاز المشتري النكاح ان كان دخل بها الزوج صح والا فلا لان الحل البات اذا طرأ على الموقوف ابطله حتى لو كان المشتري ممن لا يحل له وطؤها يجوز مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وكذا المكتوبة اذا تزوجت بغير اذن المولى فبات المولى فأجاز الوارث نكاحها صححت ايجازته كذا في فتاوى قاضي خان * ويجوز نكاح المكتوب باذن الوارث كذا في العتبية * اذا اذن الرجل لعبده أن يتزوج على رقبته فترجى على رقبته امه أو مدبرة أو وام ولد باذن مولاهن جاز النكاح وصار العبد لمولاهن * وان تزوج حرة على رقبته لا يجوز وكذلك لو تزوج مكتوبة على رقبته كان النكاح باطلا هذا اذا اذن له أن يتزوج على رقبته امرأه أما اذا اذن له أن يتزوج امرأه ولم يقبل على رقبته فترجى حرة أو مدبرة أو وام ولد على رقبته جاز النكاح بقيته استصاها كذا في المحيط * هذا اذا كانت قيمته مثل مهر المثل أو أكثر مما يتغابن فيه فان كان مما لا يتغابن فيه فلا يجوز حتى اذا دخل بها في ذلك لم يفسخ في المهر حتى يعتق كذا في الكافي * واذا امر مكتوبة أو مدبرة أن يتزوج على رقبته فترجى على رقبته امه أو مدبرة أو وام ولد جاز وبطل كذا اذا تزوج حرة أو مكتوبة * واذا صح النكاح يجب على المكاتب والمذنب قيمتهما بعيان في ذلك * عبد تزوج حرة أو امه أو مكتوبة أو وام ولد أو مدبرة على رقبته بغير اذن المولى فبلغ المولى ذلك فأجازته فان كان تزوج امه أو مدبرة أو وام ولد علمت ايجازته وصح وان كان تزوج حرة أو مكتوبة لا تعمل ايجازته وان كان قد تزوج على رقبته حرة وقد دخل بها لم يفسخ الاقل من قيمتها ومن مهر المثل وبعد ذلك يتظر ان يدخل بها بعد ما اجاز المولى النكاح يكون ذلك دينا في رقبته يباع فيه الا أن يشهد المولى وان دخل بها قبل ايجازة المولى النكاح يؤخذ بعلمه بعد العتق وان كان تزوج على رقبته امه أو مدبرة أو وام ولد وقد دخل بها ان دخل بها بعد ايجازة المولى النكاح لا يجب الا للمسمى وهو رقبه العبد لمولاهن وان دخل بها قبل ايجازة المولى النكاح فبطل النكاح لا يجب الا للمسمى وهو رقبه العبد للمولى * بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ما ذكر جواب الاستحسان كذا في المحيط * عبد تزوج امه بغير اذن المولى ثم تزوج حرة فأجاز المولى نكاحها ما جاز نكاح الحرة ولو تزوج حرة ثم امه وأجاز نكاحها ما جاز نكاح الحرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك عبد تزوج امرأه ثم امه ثم امه فبلغ المولى فأجاز الكل ولم يدخل بين جاز نكاح الثالثة وان دخل بينهن فبطل نكاحهن كذا في الظهيرية * ولو تزوج بغير اذن سيده امه ثم حرة ثم امه ثم اجاز السيد نكاحهن تجوز الامة الاخيرة ولو تزوج حرتين ودخل باحدهما ثم تزوج امه فأجاز المولى كله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نكاح الحرتين ولو تزوج أميتين في عقبه ودخل باحدهما ثم تزوج حرتين في عقبه ودخل باحدهما ثم اجاز المولى نكاح أحدهما لم يجز نكاح أخرى ممن كذا في محيط السرخسي * عبد تزوج حرة وامة ثم حرة وامة فأجاز المولى الكل جاز نكاح الحرتين وان دخل بينهن فنكاحهن فاسد * عبد تزوج حرة فقيل العبد لم يأذن لي المولى وقد قبض النكاح هو وقالت المرأة قد اذن لي فترق بينهما لاقراره ان النكاح فاسد ويلزمه كمال المهر ان كان دخل بها ونهض المهر ان لم يدخل بها واما النفقة البتة كذا في الظهيرية * وكذا اذا قالت لأدري أذن أم لا كذا في التتارخانية ناقلا عن جامع الجوامع * ومن تزوج عبدا ما دون المدة مدونا امرأه جاز والمرأة اسوة للغير ما ان كان النكاح بمهر المثل أو أقل فلو تزوجه منها ما كثر طول بالزيادة بعد استيفاء الغرماء كدين العجة مع دين المرض كذا في فتح القدير * ولو باعها المولى من الزوج سقط المهر لان الفرقة من قبل المولى قبل الدخول كالمدة فترد أو قبل ابن زوجها قبل الدخول كذا في القرائشي * وكذا يسقط المهر لو اعتقه قبل الدخول فاخترت الفرقة

قوله بعد العتق طرف لقوله
يؤخذ وفي نسخة قبل العتق
وعليها فاعطى متعلق بقوله
لزمه

ولو باعها وذهب بها المشتري من المصر أو غيرها بوضع لا يصل اليه الزوج تسقط المطالبة بالمهر حتى لو حضرها
بعده فله المهر هكذا في البحر الرائق • ولو باعها من آخر ثم اشتراها الزوج فعلى الزوج نصف المهر للمولى الأول
كذا في التمرناشي • ولو تزوجت بغير إذن مولاه فوطئها المولى فقد انقضت وكذا لو طلقها بشهوة علم به أو لم يعلم
كذا في العتبية • ولو اشترى جارية ثم تزوجها قبل القبض ان تم البيع كان النكاح جائزا وان انتقض
البيع بطل النكاح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ويقول أبي يوسف رحمه الله
تعالى يفتي كذا في الظهيرية • وحق الملك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البقاء حتى الاسترداد لا يفسد النكاح حتى
يمنع البائع من النكاح ولو تزوجها ابنه ثم مات الاب حتى ثبت حق الاسترداد للاب لا يفسد النكاح حتى
يستردّها كذا في العتبية • ولو تزوجها الابن بعد موت الاب لا يصح وكذا اذا انتقضت عتبه اباه فقبضها
بائع الغلام وتزوجها من بائعها ثم هلك الغلام قبل قبضه لم يفسد النكاح ولو تزوج ابتداء بعد ذلك الغلام
لم يجز كذا في الكافي • واذا اشترى المكاتب زوجته أو زوجة المولى لا يفسد النكاح ولو ابانها ثم أراد
أن يتزوجها لا يجوز وكذا الوماء الاب وبنته تحت مكاتبه أو عبده الموصى بعتقه وكان على الميت دين مستغرق
لم يفسد نكاح البنت وكذا الوصية بعتق أحدهما غير معين تمنع فساد نكاح البنت في حق العبد الذي تحت
ولو كانت تحتها بستان لا رواية لهذا ولو أوصى له بزوجته لم يفسد حتى يقبل بعد موته ولو كان على العبد دين
للبنات أو لغيرها يفسد النكاح لان دين العبد لا يمنع الارث كذا في العتبية • ومن تزوج أمته لا يجب عليه
توطينها فتقدمه وبطؤها الزوج ان ظفر بها وكذا ان اشترط التوبة لا يجب عليه شيء لانه لا يقتضيه العقد فان
بواها معه منزلا فلها النفقة والسكنى ولو بدله أن يستخدمها بعد التوبة فله ذلك فلو طلقها
بأنها بعد التوبة تجب لها النفقة والسكنى وقبلها وبعد الاسترداد لا تجب والمكاتب في هذا كالحرة
كذا في التبيين • واذا تزوج الرجل مدبرته أو وام ولده وبواها يتامع زوجها ثم بدله أن يستخدمها
وردها الى منزله فله ذلك وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان الشرط باطلا لا يمنع ذلك من استئجارها كذا
في المحيط • وقد قالوا في الامه اذا بواها فكانت تخدم مولاه في بعض الاوقات من غير أن يستخدمها
لم تسقط نفقتها وكذا المدبرة وأم الولد كذا في السراج الوهاج • زوج أمته رجلا فالأذن في العزل الى
المولى كذا في الكافي • العزل ليس بمكروه برضى امرأته الحرة أو برضى مولى امرأته الامه وفي الامه
المملوكة بغير رضاها • قالوا وكذلك المرأة يسعها أن تعالج لاسقاط الحمل ما لم يستبين شيء من خلقه وذلك
ما لم يتم له مائة وعشرون يوما ثم اذا عزل وظهر بها حمل هل يجوز نفسه قالوا ان لم يعد الى وطئها أو عاد بعد
البول ولم ينزل جازله فيه والا فلا كذا في التبيين • لو اعتقت أمه أو مكاتبه خبرت ولو زوجها حرا كذا
في الكنز • ولا فرق في هذا بين أن يكون النكاح برضاها أو بغير رضاها كذا في التبيين • ثم الكلام
في خيار العتق في فصول (أحدها) ان خيار العتق ثبت للأنثى دون الذكر (والثاني) ان خيار العتق لا يطل
بالسكوت ويطل بقول أو فعل يدل على اختيارها النكاح (والثالث) انه يطل بالقيام عن المجلس (والرابع)
أن الجهل بخيار العتق عذر حتى لو علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يطل خيارها وان قامت عن المجلس على ما عليه
اشارات الجامع وهو قول الكرخي وجماعة من مشايخنا رحمهم الله تعالى خلافا لما قاله القاضي الامام
أبو طاهر الدباس (والخامس) ان الفرقه بخيار العتق لا يحتاج فيها الى قضاء القاضي كذا في المحيط •
والعبد اذا تزوج بغير إذن مولاه ثم اعتق صح نكاحه ولا خيار له وكذلك لو باعه فاجاز المشتري وكذلك لو أجاز
وارثه بعد موته هكذا في السراج الوهاج • واذا تزوجت الامه نفسها بغير إذن المولى وأجاز فالمهر للمولى
اعتقها بعد ذلك أو لم يعتقها والدخول حصل بعد الاعتاق أو قبله وان لم يجز حتى اعتقها جاز العقد ولا خيار لها
الا انه ينظر ان لم يكن دخل بها الزوج فالمهر لها وان كان دخل بها قبل العتق فالمهر للمولى هذا اذا كانت
كبيرة وأما اذا كانت صغيرة فاعتقها فانه عندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم تكن لها عصبه سواء وان كانت
لها عصبه غير المولى فاذا أجاز العقد جاز واذا أدركت بعد ذلك فلها خيار الادراك الا اذا كان مجبر العقد
أبائها أو جدّها فانه لا خيار لها كذا في شرح الطحاوي • فان كانت تزوجت بغير إذن على ألف ومهر مثلها
مائة فدخل بها الزوج ثم اعتقها مولاه فاما للمولى وان لم يدخل بها فالمهر لها كذا في السراج الوهاج •

ولو تزوجت مدبرة ثم مات المولى وقد خرجت من الثلث جاز النكاح وان لم يخرج لم يجز حتى تؤدى السعاية عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز كذا في الظهيرية • أم ولد تزوجت بغير إذن مولاه ثم اعتقها
مولاه أو مات عنها ان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يجز النكاح وان دخل بها جاز كذا في الخلاصة •
ولو طرأ الرق على النكاح فهو كالقارن في حق ثبوت خيار العتق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وذلك بخبر
الحزبية اذا تزوجت ثم سببت فاعتقت والمسئلة اذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقا بدار الحرب ثم سببت
اعتقت فلها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى انه لا يثبت لها الخيار قال
القندوري قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن يثبت خيار العتق مرة بعد أخرى نحو أن تعتق فتتزوج زوجها
ثم ترد مع الزوج ثم تسبي فتعتق فتتزوج نفسها وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت خيار واحد • واذا اختارت
المعتقة نفسها قبل الدخول بها فلا مهر لها أصلا وان اختارت بعد الدخول بها وجب المسمى لسيدها ولو
اختارت زوجها كان المسمى لسيدها دخل بها أو لم يدخل بها كذا في المحيط • ولو اعتقها فضولي
ثم تزوجها ودفع المهر للمولى ثم أجاز المولى العتق نفذ العتق والنكاح ولها أن تسترد المهر من المولى ولو باعها
الفضولي ثم تزوجها ثم أجاز المولى البيع فله المشتري أن يجيز النكاح أو يفسخ كذا في العتبية • في المشتري
ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى عبد تزوج حرة بغير إذن مولاه ودخل بها ثم تزوج بامه لم يكن تزوجه الامه
في عدة الحرة رد النكاح الحرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
هو رد ولو تزوج حرة فدخل بها ثم تزوج اختها لم يكن ذلك رد النكاح الاول وفي نوادر بشر بن الوليد عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد تزوج بغير إذن مولاه أمة رجل باذنه ثم قال لا حاجة لي في نكاحها فهذا رده
ولو لم يقل ذلك حتى دخل بها ثم تزوج بعض من لا يصح له نكاحها في عتقها لم يكن ذلك نقضا للنكاح •
وفي المشتري اذا تزوج العبد حرة باذن المولى على غير مهر ثم جعل المولى العبد لامرأته بهرها وقبلت ذلك انتقض
النكاح وعليها أن ترد العبدان لم يكن دخل بها • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل تزوج أمته برضاها
من رجل بغير امر الزوج والزوجة عاقل خاطب عنه ابوه أو اجني بغير امره حتى توقف النكاح على اجازة
الزوج فاعتق المولى الامه قبل أن يجيز الزوج النكاح بقي للنكاح كذلك موقفا على اجازة الزوج وأي من
الامه أو الزوج شاء انتقض هذا النكاح • ثم نقضها صحيح وان لم يعلم به الزوج • ولو أراد المولى أن ينقض هذا
العقد بعد العتق قبل اجازة الزوج لم يذكر هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه
والصحيح انه ليس له ذلك وان أجاز الزوج النكاح بعد ما اعتقت حتى نفذ النكاح لم يكن لها خيار العتق ويكون
المهر للمعتقة فلو كان المولى زوجها بغير رضاها وباقى المسألة بجبالها ثم ان الامه بعد ما اعتقت نقضت النكاح
قبل اجازة الزوج أو بعد اجازة الزوج فانه يعمل نقضها في الحالين كذا في المحيط • وان تزوجت الامه بغير
الاذن ومن جانب الزوج فضولي فنقضت قبل اجازة الزوج بعد العتق أو قبله لم يصح نقضها واذا اعتقت وأجاز
الزوج لا ينفذ الا باجازه لان الاجازة بمنزلة الانشاء كذا في العتبية • رجلا شهدا على رجل أنه اعتق
جاريته هذه وهو محمد ففتى القاضي بالعتق ثم رجعا عن شهادتهما ثم تزوج أحدهما الجارية قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى ان تزوجها قبل القضاء بالقيمة عليها يفرق بينهما وبعد القضاء جاز نكاحه • مسلم اذن لعبد
النصراني في التزوج فأقامت المرأة شهودا من النصارى انه تزوجها فقبل ولو كان العبد مسلما والمولى نصرانيا
لم يجز كذا في الظهيرية • تزوج أمة ابنه فولدت لم نصر أم ولده وعليه المهر وعتق الولد على اخيه بالقرابة
تزوج أمة ابنه فولدت لم نصر أم ولده وعتق الولد على ابنه كذا في التمرناشي • واذا استولد الاب أمة ابنه
بنكاح فاسد أو وطئ بشبهة فعندنا لا تصير أم ولده كذا في المبسوط • حرة تحت عبد قالت لسيدها اعتقه
عني بألف ففعل عتق العبد وفسد النكاح وسقط المهر وعليها للمولى ألف وكذا الوفا لرجل تحت أمة لمولاه
اعتقها عني بألف ففعل عتقت الامه وفسد النكاح وللمولى على الزوج ألف ولو قالت اعتقه عني ولم تسم مالا
فاعتقه لم يفسد النكاح والولاء للمعتق عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي

(الباب العاشر في نكاح الكفار)

كل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين المسلمين فهو (منها) النكاح بغير شهود

مطلب
في العبد المسلم اذا أذن له
مولاه النصراني بالنكاح

إذا تزوج الذي ذمته بغير شهود وهم يدنون ذلك فهو جائز حتى لو أسلم يقران على ذلك عند علمائنا الثلاثة وكذلك إذا لم يسلموا لكن طلبا من القاضي حكم الاسلام او طلب أحد هما ذلك فالقاضي لا يفرق بينهما (ومنها) نكاح معتدة الغير إذا تزوج الذي باعراه هي معتدة الغيران وجبت العدة من مسلم كان النكاح فاسدا بالاجماع ويتعزز من لهم في ذلك قبل الاسلام وان كانوا يدنون جواز النكاح في حالة العدة وان وجبت العدة من كافر وهم يدنون جواز النكاح في حالة العدة فاداموا على الكفر لا يعترض لهم بالاجماع كذا في المحيط • إذا تزوج الكافر في عدة كافر وذاني دينهم جائز من أسلم أقر عليه هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية • وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقران عليه والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات • ولا يفرق القاضي بينهما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أسلم أو أسلم أحد هما تزافعا أو رفع أحد هما كذا في المحيط • في المبسوط ان الخلاف بينهم فيما إذا كانت المرافعة أو الاسلام والعدة فائمة أما إذا كان بعد انقضاءها فلا يفرق بالاجماع كذا في فتح القدير • (ومنها) نكاح المحارم لو كانت منكوحة الكافر محرما له بأن كانت أمه أو اخته هل لهذه الانكحة حكم الصحة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي صحيحة بينهم حتى يترتب عليها وجوب النفقة ولا يسقط احصائه بالدخول بها بعد العقد وقيل عنده هي فاسدة وهو قولهما والصحيح الأول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم أو المحرم كذا في التبيين • ولا يوارثان به بالاجماع كذا في الظهيرية • فان أسلم أو أسلم أحدهما يفرق بينهما بالاجماع وكذلك إذا لم يسلموا لكن رفعوا الامر الى القاضي كذا في المحيط • وان رفع أحدهما الامر الى القاضي وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما إذا كان الآخر باي ذلك وعندهما يفرق بينهما كذا في الكافي • وما داموا على الكفر ولم يرافعوا البتة لا يعترض لهم بالاتفاق إذا كانوا يدنون ذلك كذا في المحيط • وهذا كذا في الفتاوى • وانفقوا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو تزوج أختين في عدة واحدة ثم فارق أحدهما قبل الاسلام ثم أسلم أن الباقية نكاحهما على الصحة حتى يقر عليه كذا في الكفاية • إذا طلق الذي امر أنه الذمة ثلاثا ثم أقام عليها كقيامه عليها قبل الطلاق قبل أن يتزوج بها اخرو قبل ان يحدث عقد النكاح عليها أو خالف امر أنه ثم أقام عليها قبل تجديد النكاح فانه يفرق بينهما وان لم يرافعوا الى القاضي • ولو طلقه ثلاثا ثم جدد عقد النكاح عليها غير أنهم لم يتزوج بزوج آخر فانه لا يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج • ذمى تزوج مبيعة يفرق وان أسلم وقالت تزوجتني وأصلته وقال بل مجوسية فالقول لها ويفرق لادعواها التحريم كذا في التتارخانية • إذا تزوجت مبيعة من صبي وهما من اهل الذمة فأدركا فان كان المزوج أبافلا خيا ولهما وان كان المزوج غير الأب والجد فلهما الخيار عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط • ولو أسلم أحد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان أسلم والا فارق بينهما كذا في الكنز • وان سكنت ولم يقل شيئا فالقاضي يعرض الاسلام عليه مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتسابا كذا في الذخيرة • ثم لا فرق بين أن يكون المهر صبيبا أم أوبالفا حتى يفرق بينهما بأنه وهذا على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان أحدهما صغيرا غير مميز يتنظر عقله كذا في التبيين • فإذا عقل عرض عليه الاسلام فان أسلم والا ففرق ولا ينتظر بلوغه وان كان مجنونا يعرض على أبيه الاسلام فان أسلم أو أسلم أحدهما والا فارق بينهما كذا في الكافي • فان أسلم الزوج وأبت المرأة لم تكن الفرقة طلاقا وان أسلمت المرأة وأبى الزوج وفرق تكون الفرقة طلاقا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي • ثم إذا وقعت الفرقة بينهما بالاباء فان كان بعد الدخول فلهما المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان بابه فلهما نصف المهر وان كان بابه فلهما فلا مهر لها كذا في التبيين • ولو أسلم زوج الكفاية بقي نكاحهما كذا في الكنز • وإذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب ولم يكن من اهل الكتاب أو كانا والمرأة هي التي أسلمت فانه توقف انقطاع النكاح بينهما على معنى ثلاث حيض سواء دخل بها أو لم يدخل بها كذا في الكافي • فان أسلم الآخر قبل ذلك فالنكاح باق ولو كانا مستأنسين فالينونة اما بعرض الاسلام على الآخر أو بانقضاء ثلاث حيض كذا في الفتاوى • وهذه الحيض لا تكون عدة ولهذا يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها ثم إذا وقعت الفرقة قبل الدخول

بذلك فلا عدة عليها وان كان بعد الدخول والمرأة حرة فكذلك وان كانت هي المسلمة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي • ولو كانت لا تحيض لصغر أو كبر لا تبين الا بمضي ثلاثة أشهر كذا في البحر الرائق • ولو أسلمت المرأة وخرج الزوج مستأنسا لا تبين الا بمضي ثلاث حيض وكذلك لو صار ذميا بعد ما خرج مستأنسا حتى لو خرجته المرأة يعرض الاسلام عليه فان أسلم لم يفرق بينهما وكذلك لو أسلم الزوج ثم خرجت الزوجة ذميمة لم تبين حتى تحيض ثلاث حيض فإذا وقعت الفرقة بمضي ثلاث حيض ذكر في السير الكبير أنه مافرقه بطلاق عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي • وتبين الدارين سبب الفرقة لا السبب حتى لو خرج أحد الزوجين مسلما وذيما من دار الحرب الى دار الاسلام وقعت الفرقة كذا في التبيين • حرقى خراج النيا بآمان ثم قبل الزمة بآمان أو أنه وان سبي أحدهما وقعت البينونة بينهما التبيين الدارين وان سبيهما معا لم تقع البينونة كذا في السراج الوهاج • ولو خرج الحربي مستأنسا أو دخل المسلم دار الحرب مستأنسا لم تقع الفرقة بينهما وبين امرأته كذا في الكافي • وكذا الخروج من منعة اهل البقي الى منعة اهل العدل أو بالعكس لا تقع به الفرقة كذا في التبيين • مسلم تزوج حرة كفاية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بانيت عبيدا ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين كذا في الظهيرية • وتنبك المهاجرة الحائلة بالعدة خرجت من دار الحرب الى دار الاسلام مبيعة أو ذميمة وكذا إذا أسلمت في دار الاسلام أو صار ذميمة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجب العدة • كذا في التبيين • ولو سبي وتجنه أختان أو أربع أو خمس فبين معهن نكاح الكل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى سواء كن يعقود أو يعقود ولو كن تحت كافر أختان أو خمس فأسلمن ميعا فان كن يعقود صح نكاح الاخوات الاولى والاربع الاول وبطل الباقي فان تزوجهن بعقود فان كانوا من اهل الذمة بطل الكل بلا خلاف بيننا الا إذا ماتت واحدة أو اثنتان قبل اسلامه صح نكاح الاربع الباقية وان كانوا من اهل الحرب فكذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في العتبية • وان سبيت معهن ثقتان لم يفسد نكاحهما وقد نكح التبين يقتضي في دار الحرب كذا في السيراجية • ولو كان الحربي تزوج أمّا وبثام أسلم فان كان تزوجها في عدة واحدة فنكاحهما باطل وان كان تزوجها مستقرا فنكاح الاول جائز ونكاح الاخرى باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهذا إذا لم يكن دخل واحدة منهما ولو أنه كان دخلهما جميعا فنكاحهما باطل بالاجماع وان كان دخل واحداهما فان كان دخل بالاولى ثم تزوج الثانية فنكاح الاول جائز ونكاح الثانية باطل بالاجماع كذا في البدائع • ولو لم يدخل بالاولى ولكن دخل بالثانية فان كانت الاولى بقا والثانية أمتا فنكاحهما باطل بالاتفاق وان تزوج الام أو لولم يدخل بها ثم تزوج البنت ودخل بها فبطل نكاحها باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا أنه يحل له أن يتزوج البنت ولا يحل له أن يتزوج الام كذا في السيراج الوهاج • ارتد أحد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق في الحال قبل الدخول وبعد ثم ان كان الزوج هو المرتد فلهما كل المهر ان دخل بها ونصفه وان لم يدخل بها وان كانت هي المرتدة فلهما كل المهر ان دخل بها وان لم يدخل بها فلا مهر لها وان ارتد امعنا أسلم امعنا فمعا على نكاحهما استحبنا ولو أسلم أحدهما بعد ارتداد هماما وقعت الفرقة بينهما كذا في الكافي • وان لم يعرف سبق أحدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنه ما وجد امعنا كذا في الظهيرية • ولو أجزت كلمة الكفر على لسانها مغيظة لزوجها أو خراجا لفسها عن جبالته أو لاستيجاب المهر عليه بنكاح مستأنف تحرم على زوجها فقير على الاسلام ولكل قاض أن يجدد النكاح بأدنى شيء ولو بدشار خطبت أو رضيت وليس لها أن تتزوج الا بزوجهما قال الهندواني أخذه بهذا قال أبو الليث وبه أخذ كذا في التتارخانية • فان أسلم الزوج وتجنه كفاية ثم ارتدت بانيت كذا في محيط السرخسي • والولد تبع خير الابوين ذميا كذا في الكنز • هذا إذا لم تختلف الدار بأن كانا في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان الصغير في دار الاسلام وأسلم الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام كما إذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فأسلم فلا يتبعه ولده ولا يكون مسلما كذا في التبيين • والجوسى شير من الكفاية كذا في الكنز • ولو كان أحد الزوجين كفايا والاخر مجوسيا فالولد كفاي ويجوز للمسلم

من أكله وتحل له ذبيحته كذا في غاية السروبي • مسلم تزوج نصرانية ثم نجسها فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقع الفرقة وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقع كذا في الظهري • ولو كانت تحت مسلم نصرانية فتمت ودا جعلا وقعت الفرقة بينهما بالانفاق لأن سبب الفرقة بقاء من قبل الزوج خاصة كذا في السراج الوهاج • ولو تزوج مسلم صبية لها أبوان مسلمان فارتدوا لم تبين الصغيرة من زوجها وان خلتها بدوا الحرب بآب ولومات أسد الابوين في دارنا مسلما أو غيرهما فارتدوا لم تبين من زوجها كذا في كذا في الظهري • صبية نصرانية تحت مسلم نجس أبوها وقدمت الام نصرانية لم تبين كذا في كذا في السراج الوهاج • مسلم تزوج صبية نصرانية زوجها أبوها نصرانيان ثم نجس أحد أبويها وبقي الآخر على النصرانية فالابنة لا تبين من زوجها ولو كان الابوان نجسا والحارية صبية على حالها بآب من زوجها وان لم يدخلها دار الحرب وليس لها من المهر قليل ولا كثير وكذلك الجواب فيما إذا بلغت معنوه لانها إذا بلغت معنوه بقيت تابعة للابوين والدار في الدين لانه ليس للمعنوهة اسلام نفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه • امرأة بالغة مسلمة صارت معنوهة ولها أبوان مسلمان تزوجها أبوها وهي معنوهة حتى جاز النكاح ثم ارتد الابوان والعباد بالله تعالى وطلقها بدوا الحرب لم تبين من زوجها • والصغيرة إذا عقلت الاسلام ووصفته ثم صارت معنوهة كانت بمنزلة هذه • مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أبوان نصرانيان فكبرت وهي لا تعقل دينها من الايمان ولا تصفه وهي معنوهة فانها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة إذا بلغت عاقله وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معنوهة بآب من زوجها كذا في المحيط • ولا مهر لها قبل الدخول وبعد يجب المسمى ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها أهو كذلك فإن قالت نعم حكم بإسلامها فإن قالت أعرفه وأقدر على وصفه ولا أصفه بآب ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تبين وان وصفت الجوسية بآب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وهي مسألة ارتداد الصبي كذا في الكافي • رجل ارتد امرأته وجده الاسلام في كل مرة وجد النكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحل له امرأته من غير اصابة الزوج الثاني وزوج المرتدة أن يتزوج بأربع سواها إذا لحقت بدوا الحرب • رجل تزوج امرأة فغاب عنها قبل الدخول فآخبره بغير أنها قد ارتدت والخبر حرا أو مملوكا أو محذودا في قذف وهو ثقة عنده وسعه أن يصدق ويتزوج أربع سواها وكذا إذا كان غير ثقة وكبرياؤه أنه صادق وان كان كبرياؤه أنه كاذب لا يتزوج أكثر من ثلاث وان أخبرت المرأة أن زوجها قد ارتد لها أن تتزوج بأربع سواها انقضت العدة في رواية الاستحسان وفي رواية السير ليس لها أن تتزوج قال شمس الأئمة السرخسي الأصم رواية الاستحسان كذا في فتاوى قاضي خان في باب الردة • ان ارتد السكران الذاهب العقل لم تبين منه امرأته في الاستحسان كذا في السراج الوهاج في فصل الردة

(الباب الحادي عشر في القسم)

ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما كذا في البيوت عندها للصحة والمؤانسة لا فيما لا يملك وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضي خان • والعبد كالمحرر في هذا كذا في الخلاصة • فيسوي بين الجديدة والقديمة والبكر واليبس والصحيحة والمریفة والرتقاء والجنونة التي لا يخاف منها والمأفوض والنفساء والمأمل والمأثمل والصغيرة التي يمكن وطؤها والحرة والمولى منها والمظاهرة منها كذا في التبيين • وكذا بين المسلمة والكافية كذا في السراج الوهاج • والزواج الصحيح والمریض والمحبوب والخصي والعين والبالغ والمراهق والمسلم والذي في القسم سواء كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كانت احدا من امرأة مسلمة أو ذمية ولا غير أمة أو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد فانه يجعل للزوجة يومين وليلتين والامة يوم واحد كذا في الخلاصة • ولو أقام عند الامة يوما فاعتقت قيم عند الحرة يوما وكذا إذا أقام عند الحرة ثم اعتقت الامة فمدة إلى العتقة لأن المعتق قد زال كذا في التبيين • ولا قسم للمملوكات بملك الميراث كذا في البدائع • وعمل القسم الليل ولا يجمع المرأة في غير يومها ولا يدخل بالليل على التي لا قسم لها ولا بأس أن يدخل عليها بالليل طالما لم يهودها في مرضها في ليلة غيرها فان نقل مرضها فلا بأس أن يقيم عندها حتى تشفى أو تموت كذا في الجوهرة النيرة • والاختيار في عقد الدار والزوج لأن المستحق هو التسوية دون طريقته

كذا في التبيين • ولو أمره القاضي بالقسم والتسوية ففان فرأفته إلى القاضي أو جعه القاضي عقوبة لا تركابه المظنور وبأمره بالعدل ولو أقام عند احدي امرأته شهر قبل الخصومة أو بعدها ثم خصمته الاخرى في ذلك أمره القاضي بالتسوية بينهما في المستقبل وما مضى كان هدر ليس لها أن تطلب أن يقيم عندها مثل ذلك ولو أقام عند احدي امرأته زيادة بآب الاخرى جاز وكان لها أن ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لازما كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وهبت احدي المرأتين القسم لصاحبتها جاز ولها أن ترجع متى شئت كذا في السراج الوهاج • وان رضى احدي الزوجات بترك قسمها لصاحبتها جاز ولها أن ترجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة • ولو تزوج امرأتين على أن يقيم عند احدهما أكثر وأعطت لزوجها مالا أو جعلت على نفسه جعلاً على أن يزيد قسمها أو حطت من المهر لكي يزيد قسمها فالشرط والجعل باطل ولها أن ترجع في ماله كذا في الخلاصة • وكذلك لو بذل الزوج للواحدة مالا على أن تبذل لغيرها لصاحبتها أو بذلت هي المال لصاحبتها لترك زوجها المال بغيره كذا في التتارخانية • ولو كان للرجل امرأته واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يشتغل بصحبة الاماء فطلت المرأة إلى القاضي أمره القاضي أن يبيت معها اماما أو يقطر لها أحيا ناء وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولاً يجعل لها يوماً وليلة وللزوج ثلاثة أيام ولها يوم واحد فجمع فقال بوجوب الزوج أن يراعيها فيونسها بصحبة أياما وأحياناً من غير أن يكون في ذلك شيء موقت كذا في فتاوى قاضي خان • وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق • وفي المتن ولو كانت عنده امرأتان وله أمهات أو أولاد أو سراري أقام عند كل واحدة منهما يوماً وليلة ويقيم في يومين وليلتين عند من شاء من السراري ولو كان عنده أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهن يوماً وليلة ولم يكن عند السراري الاوقعة شبيهة بالمارة كذا في فتاوى قاضي خان • وله أن يسافر ببعض نسائه دون البعض والاولى أن يقرع بينهما تطبيقاً لقولهم وإذا قدم من السفر ليس للآخرى أن تطلب من الزوج أن يسكن عندها مثل ما كان عند التي سافرت وإذا كانت له امرأة وأراد أن يتزوج عليها أخرى وخاف أن لا يعدل بينهما لاسيما ذلك وان كان لا يخاف وسعه ذلك والامتناع أولى ويؤجر بترك ادخال النعم عليها كذا في السراجية • والمنسحب أن يسوي بينهما في جميع الاستقاعات من الوطى والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الاولاد ولا يجب شيء كذا في فتح القدير • (ومما يصل بذلك مسائل) لا يجوز أن يجمع بين ضربتين أو الضربتين في مسكن واحد الا برضاهن للزوم الوحشة ولو اجعت الضربتين في مسكن واحد بالرضى يكره أن يطأ احدهما بحضرة الاخرى حتى لو طبت وطبها لم تلزمها الاجابة ولا نصير في الامتناع ناشئة ولا خلاف في هذه المسائل وله أن يجبرها على الفسل من الجنابة والحض والتفاس الا أن تكون ذمية وله جبرها على التطيب والاستحسان كذا في البحر الرائق • وله أن يمنعها من أكل ما يتأذى من رائحته ومن الغزل وعلى هذا أنه يمنعها من التزين بما يتأذى برائحته كان يتأذى برائحة الحناء الاخضر وضوءه وله ضربها بترك الزينة إذا كان يريد بها ترك الاجابة وهي طاهرة والصلاة وشروطها كذا في فتح القدير • رجل له امرأة لانصل له أن يطلقها وان لم يقدر على ايصال مهرها فان أرادت أن تخرج إلى مجلس العلم فلا ذمة لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة وزوجها عالم بها أو جاهل لكنه يسأل عالماً لا تتزوج والا فله أن يخرج وان كان لها أب زمن وليس له من يقوم عليه وزوجها يتبعها من الخروج اليه لها أن تعصى زوجها وتطيع الوالد مؤمناً كان أو كافراً • رجل له أم شابة تخرج إلى الولية والمصيبة وليس لها زوج لا ينعها عنها مالم يتحقق عنده أنها تخرج لفساد فحينئذ يرفع الامر إلى القاضي فإذا أمره القاضي بالمنع له أن ينعها القيامه مقامه كذا في الكافي • تزوج أربع نسوة بالكوفة ثم طلق احداهن بغير عيبها ثم تزوج مكية ثم طلق احدي نسائه ثم تزوج بالطائف أخرى ثم مات ولم يدخل بها واحدة منهن فلما تقبض مهر كامل وللمكية سبعة أعنان المهر والكوفيات ثلاثة أصدقة وعن صدق ينعهن سواء • تزوج امرأة في عقدة وامرأتين في عقدة وثلاث في عقدة ولم يعلم أيهن أولى فنكح الواحدة بجميع يقين والقول قول الزوج في الثلاث والتيقن أيهن الاولى وأي الفريقين مات والزوج حي فقال هي الاولى ورهن وأعطي مهورهن وفرق بينه وبين الاخر وان كان دخل بهن كلهن ثم قال في صحته أو عند موته لاحد الفريقين هو الاول فهو الاول ويفرق بينه وبين الاخر ولكل واحدة الاقل من مهر مثلها

في فتاوى قاضي خان • ولو خلط لبن المرأة بالماء أو بالدهن أو بالبن البهية فالعبرة للغالب كذا في الظهيرية • وكذا بكل مانع أو جامد كذا في النهر السائق • ونفس الغلبة أن يرى منه طعمه ولونه وريحه أو أحد هذه الاشياء وقبل الغلبة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تغير اللون والطعم وعند محمد رحمه الله تعالى إخراجها من اللبنة كذا في السراج الوهاج • ولو استويا وجب ثبوت الحرمة لأنه غير مغلوب كذا في البحر الرائق • وإذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بأغلبهما عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى تعلق بهما كيما كان وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو ظاهر وأحوط هكذا في التبيين • قبل الأصح قول محمد رحمه الله تعالى كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك • ولو استويا تعلق التحريم بهما إجماعا • كذا في النهر السائق • ولو جعل اللبن مخفيا أو رابيا أو شيرا أو أجنبيا أو أظفا أو مصلا قننا وله الصبي لا يثبت التحريم لأن اسم الرضاع لا يقع عليه كذا في البدائع • في ما تعلق المخص صبية أرضعها بعض أهل القرية لا يدرى من أرضعتها منهن فتزوجها رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم كذا في المضمرات • وإن تزوجها عن ذلك فهو أفضل كذا في الذخيرة في كتاب الاستحسان • والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي ممن غير ضرورة وإن فعلن ذلك فليحفظن أو يكتنن كذا سمعت من مشايخ رحمهم الله تعالى كذا في المضمرات • ولا فرق في التحريم بين الرضاع الطارئ والمقدم كذا في المحيط • فلو أن رجلا تزوج صغرة فجاءت أم الزوج من النسب أو من الرضاع أو اخته أو بنته فأرضعت الصغرة حرمت عليه ويجب لها عليه نصف المهر ويرجع به على المرضعة إن تعدت الفساد وإن لم تعد لم يرجع كذا في السراج الوهاج • وإذا أرضعت اجنبتان لهما لبن من رجل واحد صغيرتين تحت رجل حرمتا على زوجها • ولم تغرم شيئا وإن تعدت الفساد كذا في فتح القدير • ولو تزوج صغيرتين وضعيتين فجاءت امرأة اجنبية فأرضعتا معا وعلى التعاقب حرمتا عليه ويجوز أن يتزوج أحدهما أيهما شاء فإن كن ثلاثا فأرضعتن جميعا حرمت عليه وله أن يتزوج واحدة منهن أيهن شاء وإن أرضعتن على التعاقب واحدة بعد واحدة حرمت عليه الأوليان وكانت الثالثة امرأته وكذلك إذا أرضعت الثلثين معا ثم الثالثة حرمتا والثالثة امرأته ولو أرضعت الأولى ثم الثلثين معا حرمت جميعا كذا في البدائع • يجب عليه لكل واحدة منهن نصف المهر ويرجع به على المرضعة إن كانت تعدت الفساد كذا في المضمرات • فإن كن أربع صبايا فأرضعتن معا أو واحدة بعد أخرى فسد نكاح الجميع كذا في السراج الوهاج • وكذا لو أرضعت واحدة ثم الثلاث معا حرمت كذا في فتح القدير • ولو أرضعت الثلاث منهن معا ثم أرضعت الرابعة لا تحرم الرابعة كذا في المحيط • وإذا تزوج الرجل صغرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغرة حرمتا على الزوج ثم إن لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة إن كانت تعدت الفساد وإن لم تعد فلا شيء عليها وإن علمت أن الصغرة امرأته كذا في الهداية • وتعمده بان تعلم قيام النكاح وأن الرضاع منها مفيد وتعمده لا دفع الجوع أو الهلاك عند خوف ذلك فلو لم تعلم النكاح أو علمته ولم تعلم مفيدا أو علمته مفيدا ولكن خافت الهلاك أو قصدت دفع الجوع لا يرجع والقول قول الكبيرة في ذلك مع عينها وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرجع في الوجهين ما إذا قصدت الفساد وما إذا لم تقصد والعصم ظاهر الرواية عنه وهو قولهما كذا في فتح القدير • وإن كانت مجنونة لا يرجع عليها ولا عجنونة نصف الصداق إن كان قبل الدخول كذا في فتاوى قاضي خان • وكذا المجنونة هكذا في المحيط • وكذا المصكرة هكذا في فتح القدير • وكذا الصغرة إذا جاءت إلى الكبيرة وهي ناعمة فاخذت ثديها وأرضعت منها بآسانه ولكل واحدة منهما نصف الصداق ولا يرجع به على أحد كذا في السراج الوهاج • ثم الكبيرة حرمتا مؤبدة وكذا الصغرة إن كان دخل بالأم أو كان البن منه وإن لم يكن جازله أن يتزوج بها ثانيا كذا في النهر السائق • ولو كانت تحت صغرة وكبيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغرة بآسانه وكذلك لو أرضعتا أم الكبيرة ولو أرضعتا أم الكبيرة أو خالتهما لبنين واحدة منهما كذا في المحيط • ولو أخذ رجل لبن الكبيرة فأوجر صبيتين بفقرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل إذا تعدت الفساد وهو الصحيح • رجل وطئ امرأة نكاح فأسند ثم تزوج صبية فأرضعتها أم الموطوءة بآنت الصبية • رجل

تزوج صبية ثم عنها لا يصح نكاح العمة فإن أرضعت أم العمة الصبية لا تحرم الصبية على زوجها كذا في فتاوى قاضي خان • ولو تزوج كبيرة وصغيرتين فأرضعتا الكبيرة فإن أرضعتا معا حرمتا عليه ولا يجوز له أن يتزوج الكبيرة أبدا ولا يجوز له أن يجمع بين الصغيرتين نكاحا أبدا ويجوز أن يتزوج بأحدهما إن كان لم يدخل بالكبيرة وإن كان قد دخل بها لا يجوز كما في التتب وإن أرضعت معا على التعاقب واحدة بعد أخرى فقد حرمت الكبيرة مع الصغرة الأولى وأما الصغرة الثانية فإنما أرضعتا بعد ما بان الكبيرة فلم يصبر جامعها لكنها ربيته من الرضاع فإن كان قد دخل بها تحرم عليه والأفلا ولا يجوز نكاح الكبيرة بعد ذلك ولا الجمع بين الصغيرتين • ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات فأرضعتن على التعاقب واحدة بعد أخرى حرمت جميعا لأنها لما أرضعت الأولى صارت يتألفها فحصل الجمع بين الأم والبنت فحرمتا عليه فلما أرضعت الثانية فقد أرضعتا والكبيرة والصغرة مبستان فلا تحرم بسبب الجمع لعدم الجمع ولكن يتظر إن كان قد دخل بالكبيرة تحرم عليه الحال لأنها ربيته وقد دخل بها وإن كان لم يدخل بها لا تحرم عليه الحال حتى ترضع الثالثة فإذا أرضعت الثالثة حرمتا عليه لأنها صارتا أخنتين والجمع في تزوج الكبيرة بعد ذلك والجمع بين الصغيرتين وتزوج الصغار على نحو ما ذكرنا كذا في البدائع • وإذا تزوج كبيرة وثلاث رضيعات وأرضعت واحدة ثم تبتن معا حرمت جميعا وإن أرضعت ثنتين معا ثم الثالثة حرمت الكبيرة والأوليان ولا تحرم الثالثة هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو تزوج كبيرتين وصغيرتين ولم يدخل بالكبيرتين بعد حتى عدت الكبيرتان إلى إحدى الصغيرتين وهي زينة فأرضعتا أحدهما بعد الأخرى ثم أرضعتا الصغرة الثانية وهي عمرة أحدهما بعد الأخرى بآنت الكبيرتان والصغرة الأولى وهي زينة والصغرة الثانية وهي عمرة امرأته ولو أن إحدى الكبيرتين أرضعت الصغيرتين واحدة بعد أخرى ثم أرضعت الكبيرة الأخرى الصغيرتين واحدة بعد أخرى فإن كانت الكبيرة الثانية بدأت بالتي بدأت بها الكبيرة الأولى وهي زينة بآنت الكبيرتان والصغرة الأولى وهي زينة والصغرة الأخرى وهي عمرة امرأته ولو بدأت الكبيرة الثانية بالصغرة الأخرى حرمت عليه جله كذا في المحيط • رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة ولابنه امرأتان صغيرة وكبيرة فأرضعت امرأة الأب امرأة الابن وامرأة الابن امرأة الأب والبنين منها فقد بان الصغيرتان ونكاح الكبيرتين ثابت وكذا لو كان مكانهما أخوان ولو كان رجل وعمة فنكاح امرأة الابن ثابت وتبين امرأة الأم الصغيرة منه كذا في البحر الرائق • ولو تزوج صغرة فطلقها ثم تزوج كبيرة فأرضعت هذه الكبيرة تلك الصغرة بلبنه أو بلبن غيره حرمت عليه لأنها أم امرأته كذا في المحيط • ولو طلق رجل امرأته ثلاثا ثم أرضعت المطلقة قبل انقضاء عتقها امرأة له صغرة بآنت الصغيرة لأنها صارت يتألفها فحصل الجمع في حالة العدة والجمع في حال قيام العدة كالجميع في حال قيام النكاح كذا في البدائع • ولو طلق امرأة ثلاثا ثم انقضت العدة أرضعت امرأة له صغرة قبل انقضاء عتقها المطلقة بآنت الصغيرة كذا في الظهيرية • ولو تزوج رجل أم ولده علوكا له صغرة فأرضعت بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاه كذا في البدائع • رجل له أم ولد فتزوجها من صبي ثم اعتقها فاختارت نفسها ثم تزوجت بآخر فولدت لغيره إلى الصبي فأرضعت بآنت من زوجها لأنها صارت امرأة له من الرضاع كذا في التتارخانية • الرضاع يظهر بأحد أمرين أحدهما الإقرار والثاني البينة كذا في البدائع • ولا يقبل في الرضاع الإشهادة رجلين أو رجل واحد أو رجلان كذا في المحيط • ولا تقبض الفرقة لا بتقريب القاضي كذا في النهر السائق • وإذا شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان وتزوج بينهما فإن كان قبل الدخول بهما فلا شيء لهما وإن كان بعد الدخول بهما يجب الأقل من المسمى ومن مهر المثل ولا تقبض النفقة والسكنى كذا في البدائع • ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسهل المقام مع الزوج لأن هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا إذا قامت عندها كذا في فتاوى قاضي خان • وإن كان المجهور واحد أو وقع في قلبه أنه صديق فالأولى أن يتزهد بأخذ النفقة وجد الأخبار قبل العقد أو بعده ولا يجب عليه ذلك كذا في المحيط • ولو تزوج امرأة فقالت امرأة أرضعتكم فمؤ على أربعة أوجه أحدها أنها قد نكحت ولا مهر لها وإن لم يدخل بها وإن كذبها فالنكاح يحال لكن إذا كانت عيلة فالتزهد أن يفارقه كذا في التهذيب • وإذا فارقه فالأفضل له أن

وهي من ذوات الاقراء أنت طالق للسنة وقع تطلقه للسنة ان كانت طاهرة من غير جماع وان كانت حائضا
أو كانت في طهر جامعها فيه لم يقع للسنة شيء حتى يأتي وقت السنة ولو قال لامرأته المدخولة وهي من ذوات
الاقراء أنت طالق ثلاثا للسنة فهو على وجوه • ان نوى أن يقع عند كل طهر تطلقه فهو على ما نوى وكذلك ان لم
ينو شيأ فهي طالق عند كل طهر تطلقه وان نوى أن يقع الثلاث جله للسنة صحت فانه لا يقع الثلاث جله
عرف بالسنة وان نوى أن يقع عند رأس كل شهر تطلقه فهو على ما نوى ولو كانت أيسة أو صغيرة مدخولة
وقال لها أنت طالق ثلاثا للسنة وقعت في الحال واحدة وطهر الحال أول بطاها ويقع بعد شهر أخرى وبعد شهر
أخرى كذا في المحيط • وان نوى أن يقع الثلاث الساعة جله كان نوى كذا في محيط السرخسي •
وكذلك الحامل ان لم تكن له نية أو نوى كذلك كذا في التبيين • ولو قال لها قبل الدخول أنت طالق ثلاثا للسنة
تقع واحدة ساعة تكلمه فان تزوجها وقعت أخرى ساعة تزوجها وكذا الثالثة عند أبي حنيفة رحمه تعالى
كذا في السراج الوهاج • وكذلك لو كانت حاملا فقال لها أنت طالق ثلاثا للسنة حتى وقعت واحدة
ساعة ماتكم به ووقعت الاخرى لو وضعت حملها بعد ذلك يوم وتزوجها كذا في الذخيرة • ولو قال أنت طالق
للسنة ولم يقل ثلاثا ان كانت من ذوات الاقراء تقع عليها تطلقه اذا صادف الوقت ووقته طهر لا جماع
فيه ولو لم يصادف الوقت لا يقع الى أن يصادف الوقت فاذا صادف الوقت نفذ ولو كانت من ذوات الاشهر
أو كانت حاملا تقع عليها تطلقه حال ما تطلقه كذا في شرح الطحاوي • ولو نوى ثلاثا جله أو منفزا
على الاطهار صح هكذا ذكره شمس الائمة السرخسي • وشيخ الاسلام وصاحب الاسرار • وذكر في
الاسلام والصدرا التمهيد وجماعة منهم صاحب الهداية انه لا تقع نية الجمله فيه كذا في التبيين • حتى لا يقع
اكثر من واحدة كذا في شرح الجامع الصغير اقاضي خان • ولو قال أنت طالق للسنة فأراد به واحدة بائنة
لم تكن بائنة كذا في محيط السرخسي • ولو أراد نيتين لم تكن نيتين ولو أراد بقوله طالق واحدة وبقوله
للسنة أخرى لم يقع الا واحدة كذا في التتارخانية • واذا قال لامرأته أنت طالق كل شهر للسنة فان كانت
قد آيت من الحيض تعتد بالشهور فهي طالق ثلاثا عند كل شهر واحدة وان كانت تعتد بالحيض فهي طالق
واحدة الا أن ينوي ثلاثا عند كل شهر واحدة فيكون ثلاثا كذا في المحيط • ولو قال لها وهي عن لا تحيض
أنت طالق للشهور فهي طالق عند رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق للحيض وهي عن لا تحيض وقعت عند
كل حيض تطلقه وان كانت عن لا تحيض لم يقع شيء كذا في محيط السرخسي • ولو قال مع ذلك للسنة
تقع واحدة في الحال ان كانت طاهرة من غير جماع ثم عند كل شهر وعند كل حيض اذا طهرت في قوله للحيض
كذا في الظهيرية • ولو قال أنت طالق نيتين للسنة وقع عند كل طهر لم يجتمعها فيه تطلقه كذا
في البدائع • ذكر المصنف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق تطلقتين اولاهما
للسنة فان كانت طاهرة من غير جماع وقعت عليها التي هي للسنة أو لا تم تبعها الاخرى فان كانت حائضا تأخرت
التطلقتان جميعا حتى تطهر ثم تقعان التي للسنة قبل الاخرى ولو قال لها أنت طالق نيتين احدهما للسنة
والاخرى للبدعة أو قال أنت طالق واحدة للسنة والاخرى للبدعة فان كان الوقت وقت السنة تقعان جميعا
تقع السنة أو لا وتبعها البدعة وان لم يكن الوقت وقت السنة تقع البدعة وتأخر السنة وان بدأ بالبدعة
والوقت ليس وقت السنة تقع البدعة وتأخر السنة كذا في المحيط • ولو قال لامرأته أنت طالق نيتين للسنة
احدهما بائن فله أن يجعل البائن أعما شاء وان لم يبين حتى حاضت وطهرت بآيت تطلقتين كذا في الظهيرية •
ولو قال أنت طالق بعد السنة يقع بعد الحيض والطهر ولو قال كلما ولدت ولدا فانت طالق للسنة فولدت ثلاثة
اولاد من بطن واحد لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما النفاس من الولد الاول
فاذا طهرت من النفاس تقع واحدة ثم في كل طهر أخرى ولو قال أنت طالق مع كل واحدة واحدة للسنة يقع
الثلاث بصفة السنة ولو قال للبدعة يقع الثلاث للسنة كذا في العتائيه • واذا قال لامرأته أنت طالق غدا
للسنة وهي عن لا يقع عليها طلاق السنة في الغد لا يقع عليها الطلاق الا في وقت السنة كذا في المحيط • ولو قال
أنت طالق للسنة وهي طاهرة من غير جماع من الزوج لكن وطهرها غيره زنى وقع الطلاق في هذا الطهر وان كان
بشبه لم يقع في هذا الطهر كذا في الظهيرية • واذا طهر من امرأته ثم طلقها طلاق السنة في وقته قبل أن يكفر

عن الظهار ووقع ولم تمنع حرمة الظهار ووقع الطلاق السني وكذلك لو تزوج بائنة ودخل بها وفرق بينهما
وطلق امرأته للسنة في عدة الاخت وكذلك لو طلق امرأته للسنة وهي حبل من جوار • امرأته نبي اليمار زوجها
تزوجت بزوج آخر ودخل بها هذا الزوج ثم قدم زوجها الاول وفرق بينهما وبين الزوج الثاني حتى وجبت
العدة من الثاني فطلقها الاول للسنة في عدتها من الثاني لم يقع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقع في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان الاول طلقها ثلاثا للسنة قبل أن تزوج بالثاني حاضت وطهرت فزمنها تطلقه
ثم تزوجت بالثاني ودخل بها الثاني وفرق بينهما لم يقع عليها ما بقي من طلاق السنة مادامت تعتد من الثاني
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الطلاق ولو قال لها أنت طالق
ثلاثا للسنة بائنة درهم ان شئت أو قدم النية على الطلاق فان كانت هذه المقالة في حالة الحيض فالمشبهة
في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تكون حتى تطهر من الحيض وان كانت هذه المقالة في طهر جامعها
فيه حتى تحيض حضة أخرى فتطهر هكذا في المحيط • ولو طلقها وهي صغيرة ثم حاضت وطهرت قبل مضي
الشهر فله أن يطلقها أخرى بالاجماع ولو طلقها وهي من ذوات الاقراء ثم آيت فله أن يطلقها أخرى حين تآس
كذا في محيط السرخسي • وفي نوادر أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته وقد
آيت من الحيض أنت طالق ثلاثا للسنة وقعت واحدة حين تكلم به ثم اذا حاضت بعد ذلك وطهرت بطلت تلك
التطبيقه الاولى ولزمها تطلقه عند الطهر من الحيض يريد به اذا كان جامعها بعد الاياس قبل هذه المقالة فان
آيت بعد هذه الحضة واستبان أيامها وقعت التطبيقتان الباقيتان بالشهور • ذكر في المتن اذا قال لها
أنت طالق للسنة فقالت أنا طاهرة وقال الزوج وقت عليك في الحيض أو بعده فالحق قول المرأة ولو قالت
أنا حامل وقال هو لست بحامل لم تصدق المرأة في ادعاء الحمل وفي نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
اذا قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق واحدة للسنة فقالت المرأة قد كنت حضت وطهرت قبل هذا قبل أن
تتكلم بهذا الكلام وتكلمت به وأنا طاهرة ولم تقر بي وقال الزوج قد كنت قريت بعد الطهر قبل هذا الكلام
فالحق قول الزوج ولو قال الزوج قد كنت قريت في الحيض وكذبت المرأة فالحق قول المرأة وكذلك
لو قالت لم تكن دخلت بي قط فالحق قولها قال القدوري • رجل قال لامرأته وهي أمة أنت طالق للسنة
وهي الساعة من لا يقع عليها طلاق السنة ثم اشتراها ثم جاء وقت السنة لم يقع عليها شيء فان اعتقها ثم جاء
وقت السنة لم يقع عليها شيء فان اعتقها ثم جاء وقت السنة يقع الطلاق كذا في المحيط • ولو كان الزوج عبدا
والمرأة حرة فقال لها أنت طالق للسنة ثم اشتريته وقع الطلاق اذا جاء وقت السنة وفي الظهيرية وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى لا يقع وفي العتاييه والقوي على هذا كذا في التتارخانية • رجل قال لامرأته أنت طالق
ثلاثا للسنة وهي طاهرة بطهر جامعها فيه ثم اشتراها ثم اعتقها مكانه فانه تعتد بحيضتين فاذا طهرت من
الحضة الاولى وقع بها تطلقه وتبين بالحضة الاخرى فلا يقع طلاق آخر ولو كانت حائضا حين ما قال لها هذه
المقالة ثم اشتراها واعتقها في تلك الحضة ثم طهرت من تلك الحضة لا يقع عليها الطلاق من قبل انه قد وقعت
الفرقة بينهما بقساد النكاح ولا يقع طلاق السنة بعد فرقة كانت بين الزوج وامرأته الا بعد شهر أو بعد حضة
وكذا المعتقة اذا اختارت نفسها في حالة الحيض وقد كن الزوج قال لها أنت طالق للسنة لم يقع عليها الطلاق
اذا طهرت من هذه الحضة كذا في المحيط • وذكر في الزبادات لو أمر رجلا أن يطلق امرأته للسنة وهي
مدخول بها فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة أو قال اذا حضت وطهرت فانت طالق طهرت لم يقع
شي حتى لو حاضت وطهرت ثم قال لها الوكيل أنت طالق طلقت ولو قال له طلق امرأتي ثلاثا للسنة فطلقها
ثلاثا للسنة للحال وقعت واحدة ويخفى أن يطلقها أخرى في طهر آخر ثم يطلقها أخرى في طهر آخر كذا في محيط
السرخسي • ولو كان الزوج غائبا أو أراد أن يطلقها السنة واحدة فانه يكتب اليها اذا جاء له كتابي هذا ثم حضت
وطهرت فانت طالق وان اراد أن يطلقها ثلاثا للسنة يكتب اليها اذا جاء له كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت
طالق ثم اذا حضت وطهرت فانت طالق ثم اذا حضت وطهرت فانت طالق كذا في شرح الطحاوي • وفي المبسوط
وان شاء أو جرحك كتابي هذا فانت طالق ثلاثا للسنة فقع به هذه الصفة وان كانت لا تحيض كتب
اذا جاء له كتابي هذا ثم أهل شهر أنت طالق أو فانت طالق ثلاثا للسنة كذا في البحر الرائق • (الفاظ طلاق السنة)

على ما روي عن بشر بن أبي يوسف رحمه الله تعالى السنة وفي السنة وعلى السنة وطلاق سنة والعدة وطلاق
عدة وطلاق العدل وطلاق اعدلا وطلاق الدين أو الاسلام وأحسن الطلاق وأجله وطلاق الحق أو التران
أو الكتاب كل هذه تحمل على اوقات السنة بلانية ولو قال أنت طالق في كتاب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى
طلاق السنة وقع في اوقاتها والاوقع في الحال لان الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة فيحتاج الى السنة
ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاة أو الفقهاء أو طلاق القضاة أو الفقهاء فان نوى السنة دين وفي
القضاء يقع في الحال ولو قال عدلية أو سنة وقع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى السنة ولو قال حسنة أو جبلة
وقع في الحال وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير يقع في الحال في كليهما ولو قال طالق للبدعة أو طلاق
البدعة ونوى الثلاث في الحال يقع وكذا الواحدة في الخيض والظهر الذي فيه جماع وان لم تكن له سنة
فان كانت في طهر فيه جماع أو في حالة الخيض أو القام وقعت واحدة من ساعته وان كانت في طهر لا جماع
فيه لا يقع للحال حتى يفيض أو يجامعها في ذلك الطهر كذا في فتح القدير • ولو قال أنت طالق تطليقة حقا
طالقت السابعة ولو قال أنت طالق تطليقة بالسنة أو مع السنة أو بعد السنة كان للسنة كذا في محيط
السرخصي • والفاظ طلاق البدعة نحو أن يقول أنت طالق للبدعة أو طلاق البدعة أو طلاق الجور
أو طلاق البغية أو طلاق الشيطان فان نوى ثلاثا فهي ثلاث هكذا في البدائع
• (فصل في يقع طلاقه وقيل لا يقع طلاقه) • يقع طلاق كل زوج اذا كان بالغاً عاقلًا سواء كان حراً
أو عبداً طائفاً ومكرهاً كذا في الجوهرية النيرة • وطلاق اللامع والهزل به واقع وكذلك لو أراد أن
يتكلم بكلام فسبق لسانه بالطلاق فالطلاق واقع كذا في المحيط • وفي الجامع الاصغر سئل راشد عن أراد
أن يقول زني طالق فجري على لسانه مرة في القضاء طالق التي هي وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق
واحدة منهما وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ولا يعلم معنى قوله أنت طالق فانه يقع الطلاق وإذا قال
لامرأته أنت طالق ولا يعلم أن هذا القول طلاق طلق في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى • كذا
في النخبة • ولا يقع طلاق الصبي وان كان بعقل والمجنون والنائم والمبرس والمغشى عليه والمدهوش هكذا
في فتح القدير • وكذلك المعنوية لا يقع طلاقه أيضاً وهذا اذا كان في حالة العتمة اما في حالة الافاقة فالصحيح
انه واقع هكذا في الجوهرية النيرة • طلق النائم فلما اتبعه قال لها طلقك في النوم لا يقع وكذا لو قال أجزت ذلك
الطلاق ولو قال أوقعت ذلك يقع ولو قال أوقعت الذي تلفظته في النوم لا يقع • طلق المبرس فلما صحا قال قد
طلقت امرأتى ثم قال انما قالته لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية
صدق والا لا كذا في الوجيز للكردي • ولو طلق الصبي ثم بلغ فقال أجزت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال
أوقعت وقع لانه ابتداء الايقاع كذا في البحر الرائق • ولو أن رجلاً طلق امرأته الصبي فقال الصبي بعد
بأوجه أوقعت الطلاق الذي أوقعه فلان يقع ولو قال أجزت ذلك لا يقع شيء كذا في المحيط • ولو كان الصبي
وكيلاً بالتطبيق من قبل رجل فطلق الصبي صح كذا في التتارخانية • حكى بين رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق
خطب سبيله امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستئناف الطلاق وكان موصولاً بحيث يصلح
للايقاع على امرأته يقع لانه واقع وان لم ينو شيئاً لا يقع لانه محمول على الحكاية كذا في فتاوى الكبرى •
وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر أو التبيذ وهو مذموم أصحاً بنار جهنم الله تعالى • كذا في المحيط •
ولو أكره على شرب الخمر أو شرب الخمر ضرورة وسكر وطلق امرأته اختلقتا فيه والصحيح انه كما لا يلزمه الحد
لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضي خان • أجمعوا أنه لو سكر من الخمر أو شرب الخمر أو شرب الخمر
لا يقع طلاقه وعناقه كذا في التهذيب • ومن سكر من الخمر يقع طلاقه ويحذف هذا الفعل بين الناس
وغلبه الفتوى في زماننا • كذا في جواهر الاختلاط • وان شرب من الاشربة المتخذة من الخبث
والقواكه والعمل اذا طلق أو أعتق اختلقتا فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الصحيح انه كما لا يلزمه
الحد لا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضي خان • ومن شرب من الاشربة المتخذة من الخبث والعمل فسكر
وطلق لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ويقع بقول محمد
رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير • وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرب التبيذ ولم يوافقه فارتفع وصنع

مطلب
الفاظ طلاق البدعة

مطلب
من لا يقع طلاقه

فزال عقله بالصداع لا بل شرب فطلق لا يقع ولو زال عقله بالضرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله وطلق
لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضي خان • وأجمعوا على انه لو أكره على الاقرار بالطلاق لا ينفذ اقراره كذا
في شرح الحماني • رجل أكرهه السلطان ليوكل بطلاق امرأته فقال نخافة الضرب والجس أنت وكيل
ولم يرد على ذلك فطلق الوكيل امرأته ثم قال الموكل لم اوكله بطلاق امرأتى قالوا لا يسمع منه ويقع الطلاق كذا
في البحر الرائق • ولو وكل رجلاً بطلاق امرأته فنسب الوكيل الخمر فطلق امرأته قال بعض المشايخ لا يقع
واكثر المشايخ على انه يقع كذا في التتارخانية • ويقع طلاق الاخرس بالاشارة يريد بالآخرس الذي ولد
وهو آخرس أو طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة كذا في المفهرات • سواء قدر على الكتابة
أم لا كذا في معراج الدرارية وفتح القدير • وان لم تكن له اشارة معروفة يعرف ذلك منه أو يشك فيه فهو
باطل • كذا في المبسوط • وان طرأ عليه الخرس ولم يدم لم تعتبر اشارته وطلاقه المفهوم بالاشارة
اذا كان دون الثلاث فهو رجبى • كذا في المفهرات • وفي آخر النهاية عن القرطبي تقديره بسنة وعن
الامام انه لا بد أن يدوم الى الموت ولو اوعى عليه الفتوى كذا في التتارخانية • واذا كان الآخرس يكتب
كتاباً يجوز به طلاقه كذا في الهداية في مسائل شتى • سئل بعضهم عن سكران قال لا امرأته • أى سخر
لبيك بماه مائد رويت • كذا في نوى من طلاق داه شويت قال يظن ان كانت المرأة نسياً وكان قبل هذا
لهما زوج مطلقاً ثم تزوجها هذا فانه لا يقع الطلاق بهذا اللفظ ان لم تكن له نية الطلاق وان لم يكن لها قبل هذا
زوج يقع الطلاق نوى أو لم ينو كذا في التتارخانية • واذا ارتد الزوج ولحق به المرأة لم يقع طلاقها
طلاقه فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع الطلاق عليها ولو ارتدت المرأة ولحق بها الزوج لم يقع طلاقها
طلاق الزوج عليها فان عادت قبل الخيض لا يقع طلاق الزوج عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى يقع كذا في النخبة • ولو اشترى امرأته وطلقها لم يقع الطلاق عليها وكذا اذا ملكته
أو شقصا منه لا يقع ولو اشترى زوجها ثم أعته ثم طلقها وقع طلاقه عليها وعلى هذا واشترى زوجته ثم أعته
ثم طلقها وهي في العدة وقع طلاقه لزال المانع كذا في التبيين • واذا تزوج العبد امرأته يقع طلاقه ولا يقع
طلاق مولاه على امرأته كذا في الهداية • واعتبار الطلاق بالنساء عندنا حتى يكون طلاق الامة ثنتين
حراً كان زوجها أو عبداً وطلاق الحرة ثلاثاً حراً كان زوجها أو عبداً كذا في الكافي

• (الباب الثاني في ايقاع الطلاق) •

وفيه سبعة فصول
• (الفصل الاول في الطلاق الصحيح) • وهو كانت طالق ومطلقة وطلقتك وتقع واحدة رجعية وان نوى
الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئاً كذا في الكفر • ولو قال لها أنت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق لم يصح
قضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى والمرأة كالتقاضي لا يصلح لها أن تمكته اذا هتت منه ذلك أو شهد به شاهد
عدل عند ما ولو قال لها أنت طالق عن وثاق لم يقع في القضاء شيء وكذا لو قال أنت طالق من هذا المقيد ولو نوى
بقوله أنت طالق الطلاق من العمل لم يصح ديانته وقضاء ولو قال أنت طالق من عمل كذا أو من هذا العمل دين
ديانة ولا يدين قضاء • كذا في التبيين • ولو قال أنت طالق من عمل أو من قيد كره هذه المسألة في المتقى
في الموضوعين وأجاب في أحد الموضوعين انه لا يقع الطلاق في القضاء واجاب في الموضوع الآخر انه يقع الطلاق
في القضاء وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق من هذا القيد أو من
هذا العمل طلقت ولم يدين في القضاء كذا في المحيط • ولو قال أنت طالق ثلاثاً من هذا العمل طلقت ثلاثاً
ولا يصح قضاء انه لم ينو الطلاق كذا في الاختيار وشرح المختار • رجل قال لامرأته يا مطلقه ان لم يكن لها زوج
قبل او كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج قبله وقد كان طلقها بذلك
الزوج ان لم ينو بكلامه الاخبار وطلقت وان قال عنت به الاخبار ودين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في
القضاء اختلقت الروايات فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت به الشتم دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء
ولو قال لها اطلقك ان نوى به الطلاق يقع والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال أنت مطلقة أو يا مطلقه
يتسكن الطاعة والتخفيف لا يكون طلاقاً ابالنية كذا في السراج الوهني • وان قال أنت الطلاق أو أنت

٢
يا حياء الشفة وجهك يشبه
القمر يا سيدى طلقك زوجك

طالقي الطلاق أو أنت طالق طلاقاً فان لم يكن له نية أو نوى واحدة أو نيتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلاثاً فثلاث ولو قال أنت طالق يقع الطلاق به ولا يحتاج فيه الى النية ويكون رجعياً وتصح نية الثلاث ولا تصح نية النيتين فيها كذا في الهداية * هذا اذا كانت حرة أما اذا كانت امه فتقع نيتان او يكون قد تقدم على الحرة واحدة فتقع نيتان اذا نواهما مع الاولى كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالقي الطلاق وقال غيب بقولي طالق واحدة وبقولي الطلاق أخرى يصدق فتقع رجعتان ان كانت مدخولاً بها والالغا الكلام الثاني كذا في الكافي * وفي المتن رجل قال لامرأته لك الطلاق قال أبو حنيفة رجعه الله تعالى ان نوى الطلاق فهي طالقي وان لم تكن له نية فلا شيء عليه وقال أبو يوسف رجعه الله تعالى ان نوى الطلاق فهو طلاق والافلا امرئ يداه * ولو قال عليك الطلاق فهي طالقي اذا نوى * ولو قال لها طالقي عليك واجب وقع وكذا اذا قال لها الطلاق عليك واجب ذكره الباقي في فتاواه * ولو قال طالق على لا يقع ولو قال طالق على واجب أو لازم أو فرض أو نابت ذكر الشيخ الامام الفقيه أبو الميثم رجعه الله تعالى في فتاواه خلافاً بين المتأخرين منهم من قال تقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو ومنهم من قال لا يقع نوى أو لم ينو ومنهم من قال في قوله واجب يقع بدون النية وفي قوله لازم لا يقع وان نوى والفارق العرف وعلى هذا الخلاف اذا قال لها بان فعلت كذا فطلاقاً على واجب أو قال لازم أو قال نابت ففعلت واختار الصدر والشهيد الوقوع في الكل كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين الحسن بن علي المرعشي في رجعه الله تعالى بقى بعدم الوقوع في الكل كذا في المحيط * وفي الفتاوى الكبرى للناصي المختار انه يقع في الكل كذا في فتح القدير * روى ابن سماعة عن محمد بن رجعه الله تعالى فحين قال لامرأته كوني طالقاً واطلقت قال أراء واقعا * ولو قال لها أنت طالقي طالقي أو أنت طالقي أنت طالقي أو قال قد طلقك قد طلقك أو قال أنت طالقي وقد طلقك تقع نيتان اذا كانت المرأة مدخولاً بها ولو قال غيب بالناسي الاخبار عن الاول لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى * ولو قال لامرأته أنت طالقي فقال له رجل ما قلت فقال طلقها أو قال قلت هي طالقي فهي واحدة في القضاء كذا في البدائع * واذا قال لامرأته أنت طالقي وطالقي وطالقي ولم يعلقه بالشرط ان كانت مدخولة طلقت ثلاثاً وان كانت غير مدخولة طلقت واحدة وكذا اذا قال أنت طالقي فطالقي فطالقي أو ثم طالقي ثم طالقي أو طالقي طالقي كذا في السراج الوهاج * رجل قال لامرأته أنت طالقي أنت طالقي أنت طالقي فقال غيب بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامها صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثاً كذا في فتاوى قاضي خان * متى كثر لفظ الطلاق بحرف الواو أو بغير حرف الواو تعدد الطلاق وان عني بالناسي الاول لم يصدق في القضاء كقوله يا مطلقه أنت طالقي أو طلقك أنت طالقي ولو ذكر الثاني بحرف التفسير وهو حرف الفاء لا تقع أخرى الا بالنية كقوله طلقك فانت طالقي كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالقي واعتدى أو أنت طالقي اعتدى أو أنت طالقي فاعتدى فان نوى واحدة تقع واحدة وان نوى نيتين تقع نيتان وان لم تكن له نية ان قال أنت طالقي فاعتدى تقع واحدة وان قال اعتدى أو واعتدى تقع نيتان كذا في محيط السرخسي * ولو طلقها ثم قال لها طلاق ٣ - دامت تقع أخرى ولو قال طلاق ٤ - دامت لا تقع أخرى * ولو قال أنت طالقي واحدة واحدة تقع واحدة * ولو قال أنت طالقي وانت تقع نيتان وفي الفتاوى واحدة كذا في الظهيرية * ولو قال لها أنت طالقي ثم قال لها يا مطلقه لا تقع أخرى روى ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف رجعه الله تعالى في رجل له امرأتان لم يدخل بها واحدة منهما فقال امرأتى طالقي امرأتى طالقي ثم قال اردت واحدة منهما لا أصدق وأبنيهما منه وكذلك لو قال امرأتى طالقي وامرأتى طالقي * ولو كان دخل بهما وباقي المسألة بحالها فله أن يقع الطلاقين على احدهما كذا في الذخيرة * امرأته قالت لزوجها طلقني وطلقني فقال الزوج قد طلقك طلقت ثلاثاً نوى الزوج الثلاث أو لم ينو * ولو قالت بغير حرف الواو طلقني وطلقني فقال الزوج قد طلقك فان نوى الثلاث طلقت ثلاثاً وان نوى واحدة أو لم ينو شيئا يقع واحدة كذا في المحيط * قال أبو القاسم الصفار اذا قال الرجل لامرأته طلقك غير مرة طلقت نيتين * وفي واقعات الناطقي رجل قال لامرأته أنت طالقي كذا كذا انقع ثلاث كأنه قال أنت طالقي أحد عشر كذا في التتارخانية * امرأته قالت لزوجها

مطلب
اذا كرر الطلاق على المرأة المدخول بها ونوى الاخبار

مطلب
كرر الطلاق بالواو أو بغيرها ونوى بالناسي الاول

٣

طلقك

ن

طلق بصيغة الماضي

طلقني فقال لها السلي بامرأته قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية * امرأته قالت لزوجها طلقني فقال لها أنت واحدة طلقت واحدة * رجل طلق امرأته واحدة أو نيتين فدخلت عليه أم امرأته فقالت طلقها ولم تحفظ حق أبيها وعانته في ذلك فقال الزوج هذه نائية أو قال الزوج هذه ثلاثة تقع أخرى ولو عانته ولم تذكر الطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة الا بالنية كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المتن امرأته قالت لزوجها طلقني فقال الزوج قد فعلت طلقت فان قالت زدت في فقال فعلت طلقت أيضاً * روى ابراهيم عن محمد بن رجعه الله تعالى قبل رجل أطلعت امرأته ثلاثاً فقال نعم واحدة قال القياس أن يقع عليها ثلاث تطليقات ولكان تسعس وتسعين وجعلها واحدة * وفيه اذا قالت المرأة طلقني ثلاثاً فقال الزوج قد ابتك هذا جواب وهي ثلاث كذا في المحيط * ولو قالت طلقني ثلاثاً فقال أنت طالقي أو قالت طالقي فهي واحدة ولو قال قد طلقك فهي ثلاث كذا في السراج الوهاج * ولو قالت أنا طالقي فقال نعم طلقت ولو قاله في جواب طلقني لا تطلق وان نوى * قبل رجل ألت طلقت امرأته فقال بلى تطلق كأنه قال طلقت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا تطلق لانه جواب الاستفهام بالنفي كأنه قال ما طلقت كذا في الخلاصة * ولو حذف القاف من طالقي فقال أنت طال فان كسر اللام وقع بلائية والا فان كان في مذكاة الطلاق أو الغضب فكذلك والافاق على النية وان حذف اللام فقط فقال أنت طال لا يقع وان نوى وان حذف اللام والقاف بان قال أنت طالوسكت أو اخذ انسان فيه لا يقع وان نوى كذا في البحر الرائق * رجل قال لامرأته ترا تطلق * ههنا خمسة الفاظ * تلاق وتلاخ وتلاغ وتلاو وتلاك عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رجعه الله تعالى انه يقع وان تعدد وقصد أن لا يقع ولا يصدق قضاء ويصدق ديانة الا اذا أشهد قبل أن يتلفظ به وقال ان امرأتى تطلق معنى الطلاق ولا ينبغي لي أن أطلقها فأتلفظ بها قطعاً اقليلها أو تلفظ بها وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان في الابتداء يفرق بين العالم والجاهل كما هو جواب شمس الائمة الحلواني رجعه الله تعالى ثم رجع الى ما قلنا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * قال الشيخ الامام أبو بكر رجعه الله تعالى هذا مستفتيت في تركي قال لامرأته ترا تطلق بالثاء والكاف وهو عندهم بالتركي الطحال فقال أردت به الطحال وما أردت به الطلاق وأثبت أنه لا يصدق في القضاء كذا في الذخيرة * رجل قال لغيره أطلعت امرأته فقال نعم بالهجا أو قال بلى بالهجا ولم يتكلم به يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضي خان * وان قال لها ابتداء أنت طال فيعني طالقي يقع كذا في الخلاصة * ولو قال نساء اهل الديار والري طوالتي وهومن أهل الري لا تطلق امرأته الا ان نواها رواه هشام عن أبي يوسف رجعه الله تعالى وعليه الفتوى ولا فرق بين ذكر كلف جميع وعدمه في الاصح وفي نساء اهل السكة أو الدار وهومن اهلها ونساء هذا البيت وهي فيه تطلق كذا في فتح القدير * ولو قال نساء هذه البلدة أو هذه القرية طوالتي وفيها امرأته طلقت كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال أنت ثلاث وقعت ثلاث ان نوى ولو قال لم انو لا يصدق اذا كان في حال مذكاة الطلاق والاصدق ومثله بالقارسية نوبسه على ما هو المختار للفتوى * ولو قال أنت أطلقي من فلانة وفلان مطلقه أو غير مطلقه فان عني به الطلاق وقع والا فلا وهذا بخلاف ما اذا قالت له مثلاً فلان طلق زوجته فقال لها ذلك فانه يقع وان لم ينو كذا في فتح القدير * ولو قال لامرأته أنت متى ثلاثاً نوى الطلاق طلقت وان قال لم أنو الطلاق لم يصدق ان كان في حال مذكاة الطلاق ولو قالت لزوجها طلقني فأشار بثلاث أصابع واراد بذلك ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقل بلسانه هكذا كذا في الظهيرية * وفي المتن ابن سماعة عن محمد بن رجعه الله تعالى اذا قال الرجل لزوجته امرأته طالقي فغاصته زينب الى القاضى في الطلاق فقال لي امرأته أخرى بلسه كذا اسمها زينب فاباها غيب ولم يقع على ذلك بينة فان القاضي يطلق هذه المرأة ويبينها منه ان كان الطلاق بالثاء وان أحضرت تلك واسمها زينب وعرفها القاضي بذلك فانه يقع الطلاق عليها ويرد اليه الاولى ويطل طلاقها * وعن أبي يوسف رجعه الله تعالى فيمن قال امرأته طالقي وله امرأته معروفة فقال لي امرأته أخرى وجاءت امرأته أخرى وأدعت أنها امرأته وصدقها الزوج في ذلك فقال اياها غيب أو قال اخترت أن أوقع الطلاق على هذه فان أقام البينة على التزوج بالجهولة قبل الطلاق صرف الطلاق عن المعروفة وان لم يقع له بينة على ذلك وقضى القاضي بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة على التزوج بالجهولة قبل الطلاق وقبل أن يقضى القاضي بطلاق المعروفة وقال الزوج

مطلب
لو قال أنت واحدة في جواب قول المرأة طلقني

قوله هذا أي الشيخ المذكور بعينه أولاً

مطلب
لو قال نساء اهل الدنيا والبلدة وفيها امرأته

مطلب
لو قال أنت ثلاث

مطلب
لو قال أنت متى ثلاثاً

عنيت بالطلاق المجهولة فالقاضي يطل ما قضى به من طلاق المعروفة ويردها إليه ويوقع الطلاق على المجهولة وكذلك لو كانت المعروفة قد تزوجت وفيه أيضا إذا تزوج امرأتين أحدهما نكاحا صحيحا والاخرى نكاحا فاسدا أو أصحهما واحد فقال فلانة طالق ثم قال عنيت التي نكحها فاسدا لم يصدق قضاء وكذلك إذا قال أحدي امرأتين طالق ثم قال عنيت التي نكحها فاسدا لم يصدق قضاء كذا في المحيط في الفصل الثاني عشر • ولو قال فلانة طالق ولم ينسبها أو نسبها إلى أبيها أو أمها أو أخيها أو ولدها أو امرأتها بذلك الاسم والتب فقال عنيت أخرى أجنبية لا يصدق في القضاء ولو قال هذه المرأة التي عنيت امرأتى وصدة قته في ذلك وقع الطلاق عليها ولم يصدق في إبطال الطلاق عن المعروفة إلا أن يشهد الشهود على نكاحها قبل أن يتكلم بالطلاق أو على اقترانها به قبل ذلك أو تصدقه المرأة المعروفة كذا في فتح القدير • رجل قال طلق امرأتى أو قال امرأتى طالق ثم قال لم أعن امرأتى بصدق ولو قال عمره طالق وامرأته عمره وقال لم أعن امرأتى لم يصدق قضاء كذا في المحيط • ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان كلتاها معروفتان كان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء كذا في فتاوى قاضي خان • قال في الجوامع الكبير ولو قال كنت طلق امرأتى أو قال كنت طلق امرأتى تزوجتها أو قال كنت لي امرأتى فطلقتها وأدعت المعروفة انها هي وقال الزوج كانت لي امرأتى أخرى غير المعروفة وأياها طلق فالتول قول الزوج لان الزوج لم يقر بالابتناء في الحال في هذه الصورة حتى تتبين المعروفة هكذا في الذخيرة • ولو قال كنت لي امرأتى فاشهدوا أنها طالق فادعت المعروفة انها هي فالتول قول المعروفة لان قوله فاشهدوا اشهاد للحال فيكون قوله انها طالق انشاء الطلاق للحال فلو قال طلق امرأتى أو قال امرأتى طالق أو قال امرأتى من نسائي طالق وبقي المسألة بحالها يقع الطلاق على المعروفة في الحكم لان هذا الكلام يقع في الحال كذا في المحيط • رجل له امرأتان اسم أحدهما زينب واسم الاخرى عمرة فقال لعمره انت زينب فقال نعم فقال انت طالق اذن لا تطلقى • في الاصل رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال يا زينب فأجابته عمره فقال انت طالق ثلاثا طلقك الجحيمه ولو قال نويت زينب طلقك هذه بالاشارة وتلك بالاعتراف كذا في الخلاصة • ولو قال يا زينب انت طالق فخرجيه أحد طلقك زينب ولو قال لا امرأتى يتظر إليها ويشير إليها يا زينب انت طالق فاذا هي امرأتى أخرى اسمها عمرة يقع الطلاق على عمرة تعتبر بالاشارة وتطل التسمية كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال يا زينب انت طالق ولم يشتر إلى شيء غير أنه رأى شخصاً من زينب وهي غيرها طلقك زينب قضاء لا ديانة كذا في التارخانية • قال امرأتى عمرة بنت صبيح طالق وامرأتى عمرة بنت - فخص ولا يسهل لا تطلق امرأتى فان كان صبيح زوج أم امرأتى وكانت نسب اليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأتى أو لا يعلم طلق امرأتى ولا يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع ان كان يعرف نسبها وان كان لا يعرف يقع أيضا فيما بينه وبين الله تعالى وان نوى امرأتى في هذه الوجوه طلق امرأتى في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في خزائن المفتين • ولو قال امرأتى السنية طالق ولا يسهل في طلاق امرأتى وامرأتى ليست بجينية لا يقع عليها وعلى هذا إذا سمى بغير اسمها ولا يسهل في طلاق امرأتى فان نوى طلاق امرأتى في هذه الوجوه طلق امرأتى كذا في الذخيرة • ولو كانت له امرأتان بصيرة فقال امرأتى هذه البصيرة طالق وأشار إلى البصيرة تطلق البصيرة ولا تعتبر التسمية والصفة مع الاشارة كذا في خزائن المفتين • ولو قال فاطمة الهمدانية أو العوراء طالق وامرأتى فاطمة وليست بهمدانية ولا عوراء لم تطلق ولو ذكرتها طلق وان وصفها بصفة ليست فيها لان الغائب يعرف بالاسم والتب كذا في العناية • ولو قال يا جارية انت طالق وهو يشير إليها طلقك كذا في محيط السرخسي • ان سمى امرأتى باسمها وبأسم أبيها بان قال امرأتى عمرة بنت صبيح بن فلان أو قال أم هذا الرجل التي في وجهها الخصال طالق طلق امرأتى سواء كان في وجهها الخصال أو لم يكن كذا في المحيط • وكذا لو قال امرأتى بنت صبيح أو بنت فلان التي في وجهها الخصال طالق ولم يكن بها خصال طلقك كذا في محيط السرخسي • ولو قال امرأتى عمرة أم ولدي هذه الجارية طالق ولا يسهل ولا يسهل غير ما وليت بامرأتى لم تطلق كذا في البحر الرائق • امرأتى قالت لرجل اسمي فلانة بنت فلان الفلانية فترجها ثم قال كل امرأتى طالق ثلاثا لا فلانة بنت فلان الفلانية وكانت غيرها طلق في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الظهيرية • ولو قال

مطلب
لو قال امرأتى طالق وله
امرأتان له أن يقع الطلاق
على أيتهما شاء

لها أقرضتك طلاقك لا يقع واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله رخصتك طلاقك والصحيح انه لا يقع • رجل قال لا امرأتى خذنى طلاقك فقلت اخذت يقع الطلاق • وفي العيون شرط النية والأصح انها ليست بشرط • رجل قال لا امرأتى طلقك الله تعالى تطلق وان لم ينو كذا في الخلاصة • وهو الأصح هكذا في المحيط • وفي المتن لو قال لا امرأتى قد شاء الله تعالى طلاقك أو قضى الله تعالى طلاقك أو قد شئت طلاقك لم يكن خلافا إلا أن ينوى ولو قال هو طلاقك أو أحبت طلاقك أو رخصت طلاقك أو أردت طلاقك لا تطلق وان نوى هكذا في الخلاصة • ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يقع كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال أنا برئت من طلاقك أو برئت اليك من طلاقك فالصحيح انه لا يقع وان نوى كذا في محيط السرخسي • ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشايخ رحمهم الله فيه إذا نوى وان لم ينو لا يقع والأصح انه يقع كذا في الخلاصة • رجل قال لا امرأتى وهبت لك تطلقك يكون نفوضا ان طلق نفسه في المجلس يقع والا فلا • رجل قال لا امرأتى انت طالق وأنا بالخيار ثلاثة أيام يقع الطلاق ويطل الخيار • وجل سمي امرأتى مطلقه فقال سميتك مطلقه لا يقع الطلاق عليها لا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء كذا في فتاوى قاضي خان • إذا قال وهبت لك طلاقك فهذا صريح حتى يقع الطلاق قضاء وان لم ينو به الطلاق وإذا قال نويت أن يكون الطلاق في يديها لا يصدق قضاء وبصدق ديانة ولو أراد أن يطلقها فقالت هب لي طلاقى أى عرض عنه فقال وهبت لك طلاقك صدق في القضاء ولو قال اعرضت عن طلاقك ينوى الطلاق لم تطلق كذا في المحيط • ولو قال تركت طلاقك يريد به الطلاق تطلق ولو قال ما نويت به الطلاق صدق في القضاء كذا في الخلاصة • ولو قال خذني طلاقك ينوى الطلاق يقع كذا في الظهيرية • رجل قال لا امرأتى انت طالق وسكت ثم قال ثلاثا كان السكوت لا تقطع النفس يقع الثلاث وان كان لا لا تقطع النفس لا يقع الثلاث ولو قال انت طالق فقبل له بعد ما سكت كم قال ثلاثا يقع الثلاث كذا في الخلاصة • سئل كم طلقها فقال ثلاثا ثم زعم انه كان كاذبا لا يصدق في القضاء كذا في التارخانية • ولو قال انت طالق وهو يريد أن يقول ثلاثا قبل أن يقول ثلاثا أمسك غيره فقه أومات تقع واحدة كذا في محيط السرخسي • في باب التشكيك والتخيير • ولو أخذ انسان فقه ثم قال ثلاثا ثلاثا وهو محمول على ما إذا قال على الفور وعند رفع اليدين فقه كذا في الظهيرية • ولو قالت لزوجها طلقني ثلاثا فأراد أن يطلقها فأخذ انسان فقه يده فلما رفع يده قال ٢ دادم فانهما طالق ثلاثا هكذا حكى قسوى شمس الاسلام كذا في الذخيرة • ولو أضاف الطلاق إلى جملتها أو إلى ما يعبر به عن الجمله وقع الطلاق وذلك مثل أن يقول أنت طالق أو يقول رقبك طالق أو عتقك طالق أو روحك طالق أو يدك أو جسدك أو فركك أو رأسك أو وجهك كذا في الهداية • وكذا إذا قال فتيك كذا في السراج الوهاج • ولو أضاف إلى جزء لا يعبر به عن جميع البدن كما لو قال يدك أو رقبك أو أصبعك طالق لا يقع كذا في محيط السرخسي • ولو قال يدك طالق وأراد به العبرة عن جميع البدن طلقك كذا في السراج الوهاج • وكذا إذا قال سررتك طالق وكذا اللسان والاذن والاساق والفخذ كذا في الجوهرة النيرة • والأصح انه لا يقع في الظهر والبطن والبضع كذا في الكافي • وان أضاف إلى جزء شائع نحو أن يقول نصفك طالق أو ثلثك طالق أو ربعك طالق أو جزء من الف جزء منك يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا قال دمك طالق فيه روايتان والصحيحة منهما انه يقع كذا في السراج الوهاج • والمختار في الدم ان لا يقع كذا في الخلاصة • ولو قال شعرك طالق أو ظفرك أو ريقك لم تطلق بالاجماع كذا في السراج الوهاج • وكذا السن والعرق والجل هكذا في فتح القدير • ولو قال الرأس منك طالق أو الوجه أو وضع يده على الرأس أو العنق وقال هذا العضو طالق لم يقع في الأصح كذا في التبيين • ولو قال هذا الرأس طالق وأشار إلى رأس امرأتى الصحيح انه يقع كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال دبرك طالق لا يقع ولو قال استك طالق يقع • قال المرغيناني لو قال قبلك طالق لا رواية فيه وبغنى أن يقع كذا في غاية السروجي • ولو قال نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل طالق ثنتين فلا رواية لهذه المسألة عن المتقدمين وعن المتأخرين رحمهم الله تعالى وقد صارت هذه المسألة واقعة بخارى فاقى بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى بوقوع الواحدة بالاضافة إلى النصف الأعلى لان الرأس في النصف الأعلى فيصير مصيفا للطلاق

مطلب
لو قال انت طالق وسكت
ثم قال ثلاثا

٢
أعطيت

مطلب
إذا أضاف الطلاق إلى جزء
شائع من المرأة

مطلب
قبلك طالق يقع

ولو قال لامرأته انت طالق واحدة ولا أولاني لا يقع شيء وقال محمد رحمه الله تعالى تقع واحدة رجعية ولو قال انت طالق أولا وأولاني أو غير طالق لا يقع شيء انما هو كذا في الكافي * ولو قال ثلاثا ولا قبل على الطلاق والاصح انه لا يقع كذا في العناية في فصل الكتابات * في نوادر ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا شك في انه طلق واحدة أو ثلاثا فهي واحدة حتى يتبين أو يتيقن كونها واحدة على خلافه فان قال الزوج عزمت على انها ثلاث أو هي عندي على انها ثلاث أضع الامر على أشده فاخبره عدول حضره وذلك المجلس وقالوا كانت واحدة قال اذا كانوا عدة ولا أصدقههم وأخذ بقولهم كذا في الذخيرة في الحادي عشر * ولو قال انت طالق واحدة أو ثنتين فالبيان اليه ولو قال ذلك لغير المدخولة تقع واحدة ولا يخبر الزوج كذا في الظهيرية * ذكر القدوري اذا ضم الى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل الجحر والبيعة وقال احدا كما طالق أو قال هذه طالق أو هذه طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى ولو جمع بين منكوحته وبين رجل وقال احدا كما طالق أو قال هذه طالق أو هذا لم يقع الطلاق على منكوحته الابالية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ضم الى امرأته امرأته اجنبية وقال احدا كما طالق أو قال هذه طالق أو هذه لم تطلق امرأته الابالية لان الاجنبية محل لذلك خبرا وان لم تكن محلالة انشاء وهذه الصيغة بحقيقتها اخبار ولو قال في هذه الصورة طلقت احدا كما طلقت امرأته من غير ذكرك في طلاق الاصل * ذكر هشام في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته ولا جنية احدا كما طالق واحدة والاخرى ثلاثا وقعت الواحدة على امرأته قال محمد رحمه الله تعالى في الزبادات رجل له امرأتان رضيعتان فقال احدا كما طالق ثلاثا طلقت احدهما والبيان اليه فلو أنه لم يبين الطلاق في احدهما حتى جاءت امرأة فارضعتها معاً وعلى التعاقب ما تسامعا كذا في المحيط * ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احدا كما طالق لا تطلق الحية كذا في فتاوى قاضي خان * قال في الزبادات رجل تحت حرة وأمة وقد دخل بها فقال احدا كما طالق ثنتين ثم اعتقت الأمة ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة قال فحرم حرمة غليظة ولو كانتا أمتين فقال الزوج احدا كما طالق ثنتين ثم اعتقهما جميعاً من مرض وبين الطلاق في احدهما قائم فحرم حرمة غليظة والميراث بينهما نصفين لان البيان في حق الميراث كالعدوم كذا في المحيط * رجل تحت أمتان لرجل فقال المولى احدا كما حرة ثم قال الزوج التي اعتقها المولى طالق ثنتين امرأتي المولى بالبيان دون الزوج فاذا بين العتق في احدهما طلقت هي ثنتين ولا تحرم حرمة غليظة وتعتد ثلاث حيض وان مات المولى قبل البيان شاع العتق فيما قال الزوج الا ان يؤمر بالبيان فان بين الزوج في احدهما تحرم حرمة غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها مستعانة وطلاقها ثنتان وعدتها حيضتان وان لم يمت المولى ولكنه غاب لا يؤمر الزوج بالبيان فان بدأ الزوج وقال احدا كما طالق ثنتين ثم قال المولى التي طلقها الزوج فهي حرة يؤمر الزوج هنا بالبيان فاذا بين الزوج في احدهما الطلاق طلقت وعقت عقيب الطلاق فحرم حرمة غليظة وتعتد ثلاث حيض وفي بعض النسخ بحديثين كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجوامع اذا كان للرجل امرأتان وقد دخل بهما فقال لهما أتما طالقان طلقت كل واحدة منهما تطليقة رجعية فان لم يراجع واحدة منهما حتى قال لهما احدا كما طالق ثلاثا كان له البيان فان لم يبين حتى انقضت عدة احدهما تعينت الباقية للثلاث وان انقضت عدةهما معاً تقع الثلاث على واحدة منهما قالوا أراد به أنه لا تقع الثلاث على واحدة منهما بعينها ما يقع الثلاث على واحدة منهما لا بعينها ثم قال وليس له أن يقع الطلاق على واحدة منهما بعينها قالوا أراد بذلك انه ليس له أن يقع الطلاق على واحدة منهما بعينها مقصود بالبيان اما ذلك كما للنكاح بان يتزوج احدهما بعد انقضاء العدة فلو انقضت عدةهما ثم اراد أن يتزوجهما معاً يجوز له أن يتزوج باحدهما جاز وتعين الاخرى للطلاق الثلاث ولو لم يتزوج واحدة منهما حتى تزوجت احدهما زوجاً آخر ودخل بها ثم فارقها أو مات عنها فانقضت عدةها ثم نكحها الاول جميعاً جاز وكذلك لو انقضت عدةها ثم مات احدهما فتزوج الثانية جاز نكاحها لانه لم يوجد في الميتة ما يوجب تعيينها بالواحدة حتى تعين الحية بالثلاث بخلاف ما اذا كانتا حيتين وتزوج باحدهما لان النكاح لا يصح الا في المطلقة بواحدة فتعين المتروكة لواحدة قال في الزبادات رجل تحت أمتان لرجل لم يدخل بها فقال احدا كما طالق ثنتين ثم اشترى احدهما تعينت الاخرى لطلاق

الطلاق
اذا شك انه طلق واحدة
أو ثلاثا

كما لو ماتت احدهما ولو اشترى احدهما معاً في الطلاق بينهما مجعلاً ولا يملك الزوج البيان في احدهما ولو وطئ احدهما بملك اليقين تعينت الاخرى للطلاق لان جمل امره على الصلاح واجب وذلك بجمل وطئها على الحلال وذلك بانتفاء الطلاق عنها لان الأمة المطلقة تطليقتين كما لا تحل بملك النكاح لا تحل بملك اليقين ولو قال لامرأته أنتين وقد دخل بهما احدا كما طالق واحدة والاخرى ثلاثا ولا ينفك في واحدة منهما فله أن يقع الثلاث على ابنتهما شاء ما دامتا في العدة واذا انقضت عدةهما ليس له أن يقع الثلاث على احدهما بعينها وان انقضت عدة احدهما بانتهى هي بواحدة والاخرى طالق ثلاثا وان لم يكن دخل بهما وباقي المسألة يصحها فليس له أن يقع الثلاث على احدهما بعينها فان تزوج باحدهما في هذه الصورة جاز وليس له أن يتزوج الاخرى كذا في المحيط * ولو طلق احداً نساءه الأربع ثلاثاً ثم اشتبهت وانكرت كل واحدة أن تكون هي المطلقة لا يقرب واحدة منهن لانه حرمت عليه احدهن ويجوز أن تكون كل واحدة أن تكون هي المطلقة تعالى كل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز التحريم فيه والفروج من هذا الباب ولهذا قالوا اذا اختلطت الميتة بالمذبوحة انه يتحرى لان الميتة تباح عند الضرورة وان استعدين عليه الى الحياكم في النفقة والجماع اعدي عليه وجبته حتى يبين التي طلقها منهن وتزعم نفقتهن وينبغي أن يطلق كل واحدة طلقة واحدة فاذا تزوجن بغيره جاز له التزوج بهن وان لم يتزوجن فلا يفضل أن لا يتزوج بواحدة ولو تزوج بالثلاث صح نكاحهن وتعنت الرابعة للطلاق وكذا قالوا في الوطئ لا يقربهن احتياطاً فان قرب الثلاث تعينت الرابعة للطلاق وليس له أن يتزوج بالكل قبل أن يتزوجن بزوجة أخرى فان تزوجت واحدة منهن بزوجة ودخل بها ثم تزوج الكل ذكر في الجامع انه يجوز نكاح الكل ولو ادعت كل واحدة أنها المطلقة ثلاثاً يحلف الزوج فان نكل وقع على كل واحدة الثلاث وان حلف لهن فالحكم كما قلنا قبل اليقين كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا اذا كانتا ثنتين فتزوج احدهما تعينت الاخرى للطلاق هذا اذا كان الطلاق ثلاثاً فان كان بائناً فكهن جميعاً نكاحاً جديداً ولا يحتاج الى الطلاق وان كان رجعيًا راجعاً جميعاً واذا كان الطلاق ثلاثاً نكاحات واحدة منهن قبل البيان فالاحسن أن لا يبطأ بالبقيات الابدان المطلقة وان وطئن قبل البيان جاز كذا في البدائع * ولو قال لامرأته احداً كما طالق ولم يبين حتى ماتت احدهما طلقت الباقية وكذا لو لم تبت ولكن جامع احدهما أو قبلها أو حلف بطلاقها أو ظاهر منها أو طلقها تعينت الاخرى للطلاق ولو ماتت احدهما فقال عنت اياها لم يرثها وطلقت الباقية كذا في الخلاصة في جنس الفاظ الطلاق * ولو طلق واحدة بعينها ثم قال أردت بهذا الطلاق التعيين كان القول قوله كذا في الظهيرية * ولو قال انت طالق من واحدة الى ثنتين أو ما بين واحدة الى ثنتين فهي واحدة ولو قال من واحدة الى ثلاث أو ما بين واحدة الى ثلاث فهي ثلاث وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو نوى واحدة في قوله من واحدة الى ثلاث أو ما بين واحدة الى ثلاث يدين ولا يصدق في القضاء كذا في غاية السروجي * ولو قال من واحدة الى عشر يقع ثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولو قال انت طالق ما بين واحدة الى أخرى ومن واحدة الى واحدة فهي واحدة كذا في السراج الوهاج * روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لو قال انت طالق ما بين واحدة وثلاث فهي واحدة كذا في المحيط * ولو قال ثنتان الى ثنتين ثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في العناية * ولو قال انت طالق الى الليل أو قال الى شهر أو قال الى سنة فهو على ثلاثة أوجه * اما أن ينوي الوقوع للجال ويجعل الوقت للاستعداد وفي هذا الوجه يقع الطلاق للجال واما أن ينوي الوقوع بعد الوقت المضاف اليه وفي هذا الوجه يقع الطلاق بعد مضي الوقت المضاف اليه وان لم تكن له نية أصلاً لا يقع الطلاق الا بعد مضي الوقت المضاف اليه عندنا * ولو قال لهما انت طالق الى الضيف أو قال لهما الى الشتاء فهذا او ما لولا الى الليل أو الى الشهر سواء * وكذا اذا قال الى الربيع أو قال الى الخريف كذا في المحيط * ولو قال انت طالق الى حين أو الى زمان فان نوى وقتاً دون وقت فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً فهو على ستة أشهر ولو قال انت طالق الى قريب ولم ينو شيئاً فهو على شهر الا يوماً كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو قال انت طالق من هذا الى الشام فهي واحدة بملك الرجعة كذا في الهداية * ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى واحدة وثنتين وهي مدخول بها وقعت ثلاث

اوانت طالق قبل أن أتزوجك اذا تزوجتك فان طالق قبل أن أتزوجك ففي صورتين الاولى
يقع عند التزوج اتفاقا وفي الثالثة لا يقع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في فتح القدير • ولو قال
لا امرأته أنت طالق قبل دخولك الدار بشهر او قال لها أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر فدخلت الدار او قدم
فلان قبل تمام الشهر من وقت البين لا تطلق ولو دخلت الدار او قدم فلان لتمام الشهر من وقت البين يقع الطلاق
ومن قال لا امرأته أنت طالق قبل هذا الشهر تطلق في الحال • ثم عند علماء الثلاثة رحمهم الله يقع الطلاق مقارنا
للدخول ويقصر الوقوع على وقت الدخول والقدوم حتى لو خالها في وسط الشهر ثم دخلت الدار او قدم
فلان لتمام الشهر وهي في العدة لا يظهر بطلان الخلع كذا في المحيط • ولو قال أنت طالق قبل موت
فلان بشهر فان مات فلان لتمام الشهر طلقت مستندا الى اول الشهر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعنده انطلق بعد الموت ولو مات فلان قبل تمام الشهر لا تطلق اجماعا • ولو قال أنت طالق قبل شهر
رمضان بشهر يقع في اول شعبان اتفاقا ولو قال أنت طالق ثلاثا وباتنا قبل موت فلان بشهر ثم خالها في اثناء
الشهر ثم مات فلان لتمام الشهر ان كانت في العدة يقع الثلاث مستندا ويصل الخلع ويرد الزوج بدل الخلع الى
المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقع الثلاث ولا يصل الخلع ويصير مع الخلع ثلاثا وان مات فلان
بعد العدة بان وضعت حملها ولم تكن مدخولا بها لم تجب العدة لا يقع الثلاث ولا يصل الخلع بالاجماع كذا
في السراج الوهاج • واذا قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر او قبل موتك ثم مات الزوج أو المرأة عنده وقع
الطلاق قبل الموت في آخر جزء من اجزاء حياته مستندا وعندهما لا يقع كذا في محيط السرخسي • ولو قال
أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فان مات أحدهما قبل تمام الشهر لم تطلق بهذه اليمين أبدًا وان مضى شهر من
وقت البين ثم مات أحدهما طلقت ولا ينتظر موت الآخر ولو قال أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم
أحدهما لتمام الشهر من وقت البين ثم قدم الآخر بعد ذلك طلقت لان وجود القدوم يمنع عادة فقط
اعتباره ولو قال لا امرأته أنت طالق قبل يوم الاضحي والفطر بشهر فانها تطلق اذا اهل حلال رمضان لان الفطر
مع الاضحي لا يوجدان معا فتعلق وقوع الطلاق بسعة التقدم واعتبر اتصال الشهر بأحدهما دون الآخر
كذا في المحيط • ولو قال أنت طالق قبل يوم الاضحي يقع الطلاق في الحال وكذا لو قال أنت طالق تطليقة
قبل يوم الاضحي يقع الطلاق في الحال هكذا في الذخيرة • ولو قال أنت طالق قبل ان تحيض في حصة
بشهر فكنت شهرًا ثم رأيت يومًا أو يومين دما لم تطلق حتى تراه ثلاثا فاذا استقر ثلاثا قبل هي طالق قبل ذلك بشهر
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انها تطلق في الحال كذا في محيط السرخسي • وفي المتن عن
محمد رحمه الله تعالى اذا قال لا امرأته أنت طالق قبل غدا أو قبل قدوم فلان فو قبل ذلك طرقة عين قال
الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى هذا الجواب في قوله قبل قدوم فلان غير مستقيم والصحيح انه يقع الطلاق
اذا قدم فلان كذا في المحيط • ولو قال أنت طالق بعد يوم الاضحي فطلق في الليل ولو قال بعد ما يوم
الاضحي طلقت للعالم ولو قال مع يوم الاضحي طلقت حين يطالع فجره ولو قال معها يوم الاضحي طلقت للعالم
كذا في محيط السرخسي • ولو قال أنت طالق مع موتي أو مع موتك لا يقع شيء كذا في الكافي •
واذا قال أنت طالق قبل يوم قبل يوم الجمعة أو قال بعد يوم بعد يوم الجمعة يقع الطلاق عليها يوم الجمعة
في المسألتين جميعا ولو قال أنت طالق بشهر غير هذا اليوم أو سوى هذا اليوم كان كما قال وكانت طالق بعد
مضي ذلك اليوم ولا يشبه هذا قوله الا هذا اليوم فان هناك تطلق حين تكلم كذا في المحيط • والاصل ان
الطلاق اذا علق بغيرين يقع عند آخرهما لانه ان وقع عند اولهما صار متعلقا بأحدهما وان علق بأحد الفعلين
يوقع عند اولهما وان علق بالفعل والوقت يقع لكل واحد تطليقة لانهما مختلفان وان علقه بوقت أو بفعل فان
سبق الفعل وقع ولم ينتظر الوقت وان سبق الوقت لم يقع حتى يوجد الفعل ويجعل كأنه ما وقتان أضيف الطلاق
الى أحدهما ولو قال اذا جاء فلان واذا جاء فلان فأنت طالق لا يقع الا بعد مجيئهما جميعا ولو قدم الجزاء فقال
أنت طالق اذا جاء فلان واذا جاء فلان فأيمما طلقت وكذلك لو توسط الجزاء كذا في محيط السرخسي •
ولا يقع بالثاني شيء الا اذا نوى ذلك كذا في المحيط • ولو قال أنت طالق اذا جاء غدو بعد غد يقع في آخره
ولو قال وهي مضطجعة أنت طالق في قيامك وقعودك لم تطلق حتى تقبلها فان كانت قاعدة فدامت

ثم قامت أو كانت قائمة فدامت ثم قعدت طلقت ولو قال أنت طالق في قيامك وفي قعودك طلقت بايمما وجد ولو
وجد الم يقع الا واحدة ولو قال أنت طالق اذا جاء فلان أو اذا جاء فلان فأيمما وجد طلقت واحدة وكذلك
ولو قال أنت طالق اذا جاء رأس الشهر أو اذا قدم فلان فأيمما وجد وقع ولو قال أنت طالق رأس الشهر أو اذا
قدم فلان ان وجد القدوم أو لا يقع وان جاء رأس الشهر أو لا يقع حتى يقدم فلان كذا في محيط السرخسي •
وان قال أنت طالق رأس الشهر واذا قدم فلان تعلق بكل واحد طلاق فيقع في الوقت الموصوف واحدة وعند
الشرط أخرى كذا في الكافي في آخر فصل الطلاق قبل الدخول • واذا قال لا امرأته الامة اذا جاء غد
فأنت طالق تثنين وقال لها المولى اذا جاء غد فأنت حرة في الغد لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وعدتها ثلاث
حيض وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الهداية • ولو قال اذا طلقك فأنت
طالق واذا لم أطلقك فأنت طالق ولم يطلق حتى مات وقع تطليقتان ولو قال اذا لم أطلقك فأنت طالق واذا طلقك
فأنت طالق فبات قبل أن يطلق وقع تطليقة واحدة كذا في التبيين • ولو قال أنت طالق ما لم أطلقك أو متى
لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلقت باتفاق العلماء فلو قال موصولا أنت طالق برحى ولو قال متى
لم أطلقك فأنت طالق ثلاثا ثم وصل قوله أنت طالق قال اصحابنا برحى ووقع واحدة ولو قال حين لم أطلقك
ولانية فهي طالق حين سكت وكذا زمان لم أطلقك وحين لم أطلقك ويوم لم أطلقك وان قال زمان لا أطلقك
أو حين لا أطلقك لا تطلق حتى مضى ستة اشهر ان لم تكن له نية كذا في فتح القدير • ولو قال يوم لا أطلقك
لم تطلق حتى مضى يوم كذا في العتبية في الفصل الثاني فيما يكون شرطاً بمعنى • ومن قال لا امرأته يوم
أتزوجك فأنت طالق فتزوجها ليلًا طلقت ولو قال عنت به بياض النهار خاصة دين في القضاء كذا في الهداية •
واذا قال ليلته أتزوجك فأنت طالق يقع الطلاق اذا تزوجها ليلًا كذا في السراج الوهاج • ولو قال يوم
أتزوجك فأنت طالق قال ذلك ثلاث مرات فتزوجها يقع الثلاث كذا في محيط السرخسي • ولو قال
كلما لم أطلقك فأنت طالق وسكت يقع الثلاث متتابعات لا يقع جملة حتى لو كانت غير مدخول بها وقعت عليها
واحدة لا غير كذا في التبيين • ولو قال اذا لم أطلقك فأنت طالق أو اذا ما لم أطلقك فأنت طالق فانه يرجع الى
يقته فان قال نويت به الا يقع في الحال طلقت من ساعته وان قال نويت به في اخر العمر فهو بمنزلة قوله ان لم
أطلقك فأنت طالق فان لم تكن له نية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع عليها الطلاق حتى يموت أحدهما
وقالا طلقت حين ماسكت كذا في المضمرات • ولو قال أنت طالق اذا لم أطلقك أو اذا ما لم أطلقك لم تطلق حتى
يموت أحدهما ان عني به الشرط وان عني به متى وقع الطلاق كما سكت وان لم تكن له نية فعند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا تطلق حتى يموت أحدهما وعندهما كما سكت يقع كذا في الكافي • رجل قال كلما قعدت
عندك فامرأته طالق فقعدت ساعة طلقت ثلاثا ولو قال كلما ضربت بك فامرأته طالق فبضربها يديه جميعا
طلقت تثنين وان ضربها بكف واحدا لطلق الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة • رجل قال لا امرأته
كلما طلقك فأنت طالق فطلقها واحدة يقع طلاقا بالطلاق وطلاق بقوله كلما طلقك فأنت طالق
ولو قال كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق فطلقها واحدة طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضي خان
• (الفصل الثامن في تشبيه الطلاق ووصفه) • اذا قال أنت طالق مشبه عدد كذا الشيء لا عدده
كالشمس والقمر وما أشبه ذلك فهي واحدة بانه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا قال عدد ما في يدي
من الدراهم وليس في يدي شيء يقع طلاق واحدة وكذا اذا قال عدد ما في الخوض من السمك وليس في الخوض
سمك كذا في المحيط • ولو أضاف الطلاق الى عدد معلوم الشيء كعدد شعير بطن كفتي أو مجهول الشيء
والاشياء كعدد شعير ايليس ونحوه تقع واحدة أو من شأنه الثبوت لكنه زائل وقت الخلق بعرض كعدد
شعير ما في أو ساقك وقد تنور لا يقع لعدم الشرط كذا في فتح القدير • ولو قال بعدد الشعر الذي على فرجك
وقد كانت طلت وليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كذا لو قال بعدد الشعر الذي على ظهرك كفتي وقد طلى
كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال أنت طالق عدد شعير رأسي وقد طلى لا يقع شيء ولو قال أنت طالق عدد
ما في هذه اللقعة من القريدان قال ذلك قبل صب للرقعة عليه فهو ثلاث وان قال بعد صب الرقعة فواحدة كذا
في مختار القتاوي • ولو قال أنت طالق كلقب أو مثل الق فان نوى ثلاثا فهو ثلاث بالاجماع وان نوى

ثنتان وان قال واحدة بعد واحدة يقع ثنتان وكذا اذا قال واحدة مع واحدة أو معها واحدة وفي المدخول
بها يقع ثنتان في الوجوه كلها هكذا في السراج الوهاج * ولو قال واحدة تقدمها ثنتان فثلاث كقوله
واحدة مع ثنتين أو معها ثنتان وكذا واحدة قبلها ثنتان أو واحدة بعد ثنتين فثلاث كذا في العتائية *
ولو قال أنت طالق ثنتين مع طلاق اياك فطلقها واحدة تقع واحدة ولو قال أنت طالق وبعد طالق ان دخلت
الدار تقعان بالمدخول كذا في الظهيرية * ولو قال لها ولم يدخل بها أنت طالق احدى وعشرين تقع الثلاث عند
علمائنا الثلاثة ولو قال أحد عشر تقع الثلاث في قولهم ولو قال واحدة وعشر وقعت واحدة ولو قال واحدة
رمائة أو واحدة وألفا كانت واحدة في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى تقع الثلاث كذا في المحيط * في المستق اذا طلق امرأته ولم يدخل بها ثنتين ثم قال كنت طلقها واحدة
قبل الثنتين فإني لا أبطل عنها الثنتين وألزمها التي اقتر بها ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره كذا في الذخيرة *
وان قال واحدة ونصفا وقع ثنتان في قولهم جميعا وان قال نصفاً واحدة وقع ثنتان عند أبي يوسف رحمه الله
تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى واحدة وهو الصحيح كذا في الجوهرية النيرة * ولو قال أنت طالق واحدة
واخرى يقع ثنتان كذا في البحر الرائق * واذا قال أنت طالق ثلاثاً أو نحوه من العدد خات بعد قوله أنت
طالق قبل قوله ثلاثاً ونحوه لم يقع شيء كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق ألبنة أو طالق بائن خاتت قبل
أن يقول ألبنة أو بائن لا يقع شيء كذا في البحر الرائق * ولو قال أنت طالق اشهدوا ثلاثاً فواحدة ولو قال
فاشهدوا فثلاث كذا في العتائية * وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت
الدار وقع عليها واحدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ثنتان واما اذا أخريع ثنتان اجماعاً كذا في
الجوهرية النيرة * وان علق الطلاق بالشرط ان كان الشرط مقدماً فقال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق
وطالق وهي غير مدخولة بانث واحدة عند وجود الشرط في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولغا الباقى
بوعندهما يقع الثلاث وان كانت مدخولة بانث ثلاث اجماعاً الا ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تبسع
عضها بعضها في الوقوع وعندهما يقع الثلاث بجملة واحدة وان كان الشرط مؤخراً فقال أنت طالق وطالق
وطالق ان دخلت الدار أو ذكره بالفاء فدخلت الدار بانث ثلاث اجماعاً سواء كانت مدخولة أو غير مدخولة
هذا كله اذا ذكره بحرف العطف فان ذكره بغير حرف العطف ان كان الشرط مقدماً فقال ان دخلت الدار فانت
طالق طالق طالق وهي غير مدخولة فالاول معلق بالشرط والثاني يقع للحال والثالث لغو ثم اذا تزوجها ودخلت
الدار ينزل المعلق وان دخلت بعد البيونة قبل التزوج حلت ولا يقع شيء وان كانت مدخولة فالاول معلق
بالشرط والثاني والثالث يقعان في الحال وان اخرج الشرط فقال أنت طالق طالق طالق ان دخلت الدار وهي
غير مدخولة فالاول ينزل للحال ولغا الباقي وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني للحال ويعلق الثالث بالشرط
كذا في السراج الوهاج * ولو عطف بحرف الفاء فقال اغير المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق فطالق
فطالق فدخلت فهو على الخلاف فيما ذكرنا الكرخي فعنده ثين بواحدة ويسقط ما بعدها وعندهما يقع الثلاث
وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه تقع واحدة بالاتفاق وهو الاصح ولو عطف بثم واخر الشرط كانت
طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فان كانت مدخولة بها فعنده يقع في الحال ثنتان وتعلق الثالثة بالشرط
وان كانت غير مدخول بها وقعت واحدة في الحال وتلقوا الثانية وان قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت
طالق ثم طالق وهي مدخول بها تعلق الاولى وقعت الثانية والثالثة وان لم تكن مدخولة بها تعلقت الاولى
ووقعت الثانية ولغت الثالثة وعندهما تعلق الكل بالشرط قدّمه أو أخره الا أن عند وجود الشرط يقع الثلاث
ان كانت مدخولة بها وفي غير المدخول بها تطلق واحدة قدّمه أو أخره كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق
ان دخلت الدار خاتت قبل قوله ان دخلت لم تطلق ولو قال أنت طالق وأنت طالق ان دخلت الدار خاتت المرأة
عند الاول أو الثاني لا يقع كذا في البحر الرائق * ولو قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق ان دخلت
الدار بانث بالاولى ولم تعلق الثانية بالمدخول وفي المدخولة تقع واحدة في الحال وتعلق الثانية بالمدخول ان
دخلت في العدة وقعت كذا في الظهيرية * وفي المستق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأته
ولم يدخل بها أنت طالق واحدة بعدها واحدة ان دخلت الدار بانث بالاولى ولم يلزمها البين لان هذا منقطع

[illegible]

[illegible]

قوله تجوبون بالجيم كآيته
في نسختي القمح وفي القوموس
تجبا تجبوا خالص اه صححه
بحر اوى

المغبر لقاضي خان * في المبروط قال لها اعتدي فاعتدي أو اعتدي واعتدي أو قال اعتدي اعتدي ونوى الطلاق يقع ثمان في القضاء كذا في غاية السروجي * في المستقي إذا قال لها اعتدي بامطلة وعني بقوله اعتدي الطلاق فهي طالق تطليقتين أحدهما بقوله اعتدي والثانية بقوله بامطلة وإن قال نويت انهما ماطلة بما رزماه من الطلاق باعتدي يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لها بيني فانت طالق فهي واحدة إذا لم ينو بقوله بيني طلاقا ولو قال حرمت نفسي عليك فاستري ونوى به ما طلاقا فهي واحدة باتة لأنه لا يقع على بائن بائن وكذلك إذا قال نويت بقولي حرمت نفسي واحدة وبقولي استري ثلاثا فهي واحدة ولو قال لم أنو بقولي حرمت نفسي شيئا وارتد بقولي فاستري واحدة أو ثلاثا فهو كما نوى كذا في المحيط * ولو قالت لزوجه ما طلقني فقال اعتدي ثم قال لم أنو الطلاق لم يصدق كذا في التتارخانية * الطلاق الصريح يلحق الطلاق الصريح بان قال أنت طالق وقعت طلاقا ثم قال أنت طالق تقع أخرى ويلحق البائن أيضا بان قال لها أنت بائنة أو خالعا على مال ثم قال لها أنت طالق وقعت عندنا والطلاق البائن يلحق الطلاق الصريح بان قال لها أنت طالق ثم قال لها أنت بائنة تقع طلاقا أخرى ولا يلحق البائن البائن بان قال لها أنت بائنة ثم قال لها أنت بائنة لا يقع الا طلاق واحدة باتة لأنه يمكن جعله خبرا عن الأول وهو صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشاء لأنه اقتضاء ضروري حتى لو قال غيبت به البيوتة الغليظة ينبغي أن يعتبر وثبت به الحرمة الغليظة الا إذا كان البائن معلقا بان قال ان دخلت الدار فأنت بائنة ثم قال أنت بائنة ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق كذا في العيني شرح الكفر * ولو قال لها أنت بائنة أو خالعا ثم قال لها ان دخلت الدار فأنت بائنة ونوى الطلاق فدخلت وهي في العدة لا يقع الطلاق * ولو قال لامرأته والله لا أقربك ثم قال لها قبل مضي أربعة أشهر أنت بائنة ونوى به الطلاق أو خالعا يقع الطلاق ثم إذا مضت أربعة أشهر ولم يقر بها يقع الطلاق أيضا ولو خالعا أو لا ثم قال لها أنت بائنة لا يقع شيء كله حكم عرفته في الطلاق الصريح فكذلك في قوله انت واحدة واعتدي واستبرئي ورجك كذا في السراج الوهاج * فلو أبانها أو خالعا ثم قال لها في العدة اعتدي ناويا وقع الثاني في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق * رجل طلق امرأته على جعل بعد الخلع في العدة وقع الطلاق ولم يجيب المال أو ما وقع الطلاق فلائنه صريح فليحق ولو طلقها على مال أو خالعا بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال ثم خالعا في العدة لا يصح * ولو قال لها بعد البيوتة خالعتك بنوى الطلاق لا يقع شيء كذا في الخلاصة في الجنس السادس في بدل الخلع * إذا قال لها انت بائنة غدا ونوى به الطلاق ثم أبانها اليوم ثم جاء الغد تقع عليها تطليقة بالشروط عندنا قال مشايخنا رحمه الله ونبغي على قياس هذه المسألة أنه إذا قال لها ان دخلت الدار فأنت بائنة بنوى به الطلاق ثم قال لها ان كنت فلا فأنت بائنة بنوى به الطلاق ثم دخلت الدار وقع عليها تطليقة واحدة ثم قلت فلا نابع ذلك تقع عليها تطليقة أخرى كذا في الذخيرة * ولو قال للمبانة أنت طالق بائن فإنه يلحقها ولو قال انت بائن لا يقع ولو قال لها انتك بتطليقة لا يقع كذا في الخلاصة في جنس في من يكون مجعلا للطلاق * كل فرقة توجب حرمة مؤبدة كحرمة المصاهرة والرضاع فان الطلاق لا يلحقها وان كانت في العدة وكذلك لو اشترى امرأته بعد ما دخل بها لا يلحقها الطلاق لانها ليست بمعتقة كذا في البدائع

• (الفصل السادس في الطلاق بالكتابة) • الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة ان يكون مصدرا ومعنونا مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرا ومعنونا وهو على وجهين مستتينة وغير مستتينة فالمستتينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستتينة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقراءته ففي غير المستتينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستتينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى او لم ينو ثم المرسومة لا تخلو اما ان ارسل الطلاق بأن كتب أما بعد فانت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق وتلزمها العدة من وقت الكتابة • وان علق طلاقها بجمعي الكتاب بان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فالجمعي اليها الكتاب لا يقع كذا في فتاوى قاضي خان • وان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فكتب بعد ذلك حواشيها الكتاب فقرأت الكتاب ولم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة • رجل كتب الى امرأته بجوازك وكتب في آخره أما بعد فاذا جاءك كتابي هذا فانت طالق

فبذلك خسا كتاب الطلاق بخا الكتاب تطلق ولو محال كتاب الخواج وترك كتاب الطلاق ثم بعث به اليها لم تطلق
 لانه اذا محال الخواج بطل الكتاب فلم يحقق الشرط وان كتب في اول الكتاب اما بعد فاذا جاءك كتابي هذا
 فانت طالق ثم كتب الخواج في آخره ثم محال الطلاق وبقي ما بعده لم تطلق وان محال ما بعده وترك الطلاق طلقت
 كذا في الظهيرية * ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعد حواشي ثم محال الطلاق وبعث
 بالكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق اقل أو أكثر كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كتب اليها
 اما بعد فانت طالق ثلاثا شاء الله تعالى فوصل لا يكتبه لا تطلق وان كان مفصلا لا تطلق كذا
 في الظهيرية * ولو كتب الي امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الي أيها فأخذ الاب
 وحرق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع امورها فوصل الكتاب الي أيها في بلدها وقع
 الطلاق وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان اخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع
 الاب الكتاب اليها وهو موزع ان كان يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق عليها والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان *
 واذا كتب الطلاق واستحق بلسانه أو بلسان غيره واستثنى بالكتابة هل يصح لارواية لهذه المسألة وينبغي
 أن يصح كذا في الظهيرية * رجل اراد بضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان
 فكذب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لا آخر
 اكتب الي امرأتى كتابا ان خرجت من منزلك فانت طالق فكذب امرأتى بعد ما كتب قبل قراءته عليه
 ثم قرأ عليه وبعث به الي المرأة لم تطلق بالخروج الاول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فلما قرأه على الزوج قال
 لا كتاب قد شرطت ان خرجت الى شهر او بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزا ذكره في الجامع كذا في محيط
 السرخسي * ولو كتب الي امرأته كل امرأتى غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محال اسم الأخيرة ثم بعث
 الكتاب لا تطلق كذا في الظهيرية * في المتن لو كتب كتابا في قرطاس وكان فيه اذا أتاك كتابي هذا فانت
 طالق ثم نسخ في كتاب آخر أو امرأته أن يكتب نسخة ولم يعلل هو فأنها الكتابان طلقت تطليقتين في القضاء
 اذا أقرت أنهما كتاباه أو قامت به بينة وأما فيما بينه وبين الله تعالى فيقع عليها طليقة واحدة بأحدهما أو بطل
 الآخر لانها نسخة واحدة وفيه أيضا رجل استكتب من رجل آخر الي امرأته كتابا بطلاقها وقرأه على الزوج
 فأخذه وطواه وختم وكتب في عنوانه وبعث به الي امرأته فأناها الكتاب وأقر الزوج أنه كتابه فان الطلاق يقع
 عليها وكذلك لو قال لذلك الرجل ابعث به الي الكتاب اليها أو قال له اكتب نسخة وابعث بها اليها وان لم تقم
 عليه البينة ولم يقر أنه كتابه لكنه وصف الامر على وجهه فانه لا يلزمه الطلاق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله
 تعالى وكذلك كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يقر به الطلاق اذا لم يقر أنه كتابه كذا في المحيط والله اعلم
 بالصواب

الفصل السابع في الطلاق بالالفاظ الفارسية * والاصل الذي عليه الفتوى في زماننا هذا في الطلاق
 بالفارسية انه اذا كان فيها لفظ لا يستعمل الا في الطلاق فذلك اللفظ صريح يقع به الطلاق من غير بينة
 اذا أضيف الي المرأة وما كان بالفارسية من الالفاظ ما يستعمل في الطلاق وفي غيره فهو من كتابات الفارسية
 فيكون حكمه حكم كتابات العربية في جميع الاحكام كذا في البدائع * اذا قال الرجل لامرأته ٢٠ بهشم ترا
 از زنى فاعلم بان هذه اللفظة استعمالها أهل خراسان وأهل عراق في الطلاق وأنهم اصريحة عند أبي يوسف رحمه
 الله تعالى حتى كان الواقع بهما رجعا ويقع بدون النية وفي الخلاصة * وفي آخره الفقه ابو الليث وفي التفريد
 وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * واذا قال ٣٠ بهشم ترا ولم يقل ٤٠ از زنى فان كان في حالة غضب
 ومذاكرة الطلاق فواحدة بمثل الربعة وان نوى بانساؤها فلا فهو كاتوى وقول محمد رحمه الله تعالى في هذا
 كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال الرجل لامرأته ٥٠ ترا جنتك بازداشتم أو ٦٠ بهشم
 أو ٧٠ بهشم ترا أو ٨٠ باي كشاده كردم ترا فهذا كله تصرف قوله طلقك عرفا حتى يكون رجعا ويقع بدون
 النية كذا في الخلاصة * وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي في قوله بهشم ترا بالوقوع
 بلانية ويكون الواقع رجعا ويقع فيما واما بشرط النية وكون الواقع بائنا كذا في الذخيرة *
 رجل قال لامرأته ٩٠ بك طلاق دست بازداشتم يقع الطلاق باتسا ولو قال ٧٠ بك طلاق دست بازداشتم

مطلب
 اذا كتب الطلاق واستثنى
 باللسان او عكس لا يقع
 الطلاق

- ٢ تركك من الزوجية
- ٣ تركك
- ٤ من الزوجية
- ٥ فككت يدك
- ٦ تركك
- ٧ سبتك
- ٨ فككت رجلك
- ٩ فككت يدك بطلقة واحدة

تقع رجعي كذا في التجهيس والمزيد * امرأته قالت لزوجها ٢٠ مرا طلاق ده فقال الزوج ٣٠ داده كبر وكرده كبر
 أو قال داده باد وكرده باد ان نوى يقع ويكون رجعا وان لم ينو لا يقع * ولو قال ٤٠ داده است او كرده است يقع
 نوى أو لم ينو ولا يصح في ترك النية قضاء ولو قال ٥٠ داده انكار او كرده انكار لا يقع وان نوى ولو قال لها
 بعد ما طلبت الطلاق ٦٠ داده كبر وكرده كبر ولا يقع أخرى الا اذا نوى اثنتين * ولو قالت لا استكتي بالواحدة فقال
 ٧٠ دو كبر ان نوى به الاثنتين من الطلاق طلقت ثلاثا ولو قال لها بعد ما طلبت منه الطلاق ٨٠ كفته كبر لا يقع وان
 نوى كذا في الخلاصة * ولو قالت ٩٠ دست از من بازدار فقال بازداشته كبر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائنا كذا
 في المحيط * ولو قالت ١٠٠ مرا ادا و فقال الزوج ١١٠ ناداشته كبر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائنا كذا في
 الذخيرة * ولو قالت ١٢٠ مرا اطلاق ده فقال لا فعل فقال ١٣٠ اگر بدی بروم شوی کنم كفت بكن خواهي بكن
 خواهي ده لا يقع كذا في العتبية * امرأته قالت ١٤٠ مرا سه طلاق ده فقال الزوج ١٥٠ دایم بالیاء فان كان هذا
 لغة أهل بلدة من البلدان ولم يكن لغة أهل بلدة الزوج لا يصح أن يرد به الجواب وان لم يكن لغة أهل بلدة من
 البلدان لم يكن جوابا كذا في محيط السرخسي * ولو قال ١٦٠ ترايك طلاق واین طلاق اولین وآخرین است تقع
 واحدة كذا في الخلاصة * ولو قال لها ١٧٠ توسته ده ونوى الطلاق يقع كذا في خزائن المفتين * رجل قال لامرأته
 ١٨٠ دست از من بازدار فقال المرأة بازداشتم به طلاق فقال الزوج من نيز از تو بازداشتم ان نوى الواحدة
 فواحدة وان نوى الثلاث فثلاث وان لم ينو شيئا لا يقع شيء * رجل قال لامرأته ١٩٠ مرا بكار بنستی ونوى به
 الطلاق لا يقع * رجل قال لامرأته ٢٠ هزار طلاق ترا وقع الثلاث * رجل قال لامرأته في حال مذاكرة الطلاق
 ٢١ هزار طلاق بدامت دو كردم طلقت ثلاثا ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق فالقول قوله مع ميعنه * رجل قال
 لامرأته ٢٢ توسته طلاق باش ان نوى ابتاع الثلاث يقع والا فلا كذا في الظهيرية * ولو قالت طلقني فقال
 ٢٣ سه طلاق بدامن تودر نهادم برو يقع الثلاث كذا في العتبية * ولو قال بالفارسية ٢٤ توطلاق يقع كالوقول
 لها ٢٥ توطالقي وكذا لو قال لها ٢٦ توطلاق باش اوسته طلاق باش اوسته طلاقه شو طلاق
 من غيرية وبه كان يفتي الامام الامتداد ظهير الدين خالي رحمه الله تعالى وفي باب السن لا تطلق من غيرية كذا
 في الخلاصة * رجل شاجر مع امرأته فقال لها بالفارسية ٢٨ هزار طلاق ترا ولم يرد على هذا وقع عليها ثلاث
 تطليقات * امرأته قال لها از وجهها أنت طالق واحدة فقال له المرأة ٢٩ هزار فقال الزوج هزاره هذا على
 وجهين اما أن ينوى شيئا أو لم ينو في الوجه الاول هو على ما نوى وفي الوجه الثاني لا يقع * امرأته قالت لزوجها
 كيف لا تطلقني فقال الزوج لها بالفارسية ٣٠ ترا سر تا با طلاق كرده يسأل الزوج عن مراده * امرأته سألت
 زوجها الطلاق فقال الزوج بالفارسية ٣١ بك طلاق دادمت ودو طلاق دادمت تطلق ثلاثا * رجل قال
 لامرأته ٣٢ ترا بار طلاق ولم تكن له نية يقع تطليقتان * رجل قال لا آخر تزوجت امرأته أخرى فقال نعم فقال
 لم طلقت المرأة الاولى فقال بالفارسية ٣٣ از برای ترا ولم يكن تزوج امرأته أخرى ولم يطلق الاولى ولم يرد بذلك
 الطلاق لا تطلق * رجل قال لامرأته ٣٤ من طلاق ترا دادم فهذا على ثلاثة أوجه ان نوى الابتاع أو التفويض
 أو لم ينو شيئا في الوجه الاول يقع وفي الوجه الثاني لا يقع وفي الوجه الثالث يقع كذا في التجهيس والمزيد *
 ولو قال ٣٥ دست بازداشتم ترا فقه اختلاف الشيخين لا يمكن على نحو ما ذكرنا في قوله ٣٦ بهشم ترا
 النسقي * اذا قالت ٣٧ دست بازداشتم ترا فقال داشتم فهو بمنزلة ما لو قال ٣٨ دست بازداشتم واذا قالت
 ٣٩ مرا دركار خدای كن فقال الزوج ٤٠ ترا دركار خدای كردم أو قالت ٤١ مرا بجندای بخش فقال الزوج
 ٤٢ بجندایم ان نوى الطلاق يقع وان لم ينو لا يقع كذا في الذخيرة * قالت له طلقني فقال ٤٣ ترا كدام طلاق مائده
 است يا كدام نكاح فهو اقرار بالثلاث كذا في القنية * سئل نجم الدين عن قال له امرأته طلقني فقال لها
 ٤٤ نه ترا طلاق مائده است نه نكاح بر خیزوره كبر قال هذا اقرارانه قد طلقها ثلاثا كذا في المحيط *
 رجل قال لامرأته ٤٥ دست بازداشتم بك طلاق فقال المرأة ٤٦ باز كوي تا كواهان بشنوند فقال
 الزوج ٤٧ دست بازداشتم بك طلاق فلما انترا قالت له اجنبية ٤٨ زن رادست بازداشتم فقال دست
 بازداشتم بك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة ٤٩ دست بازداشتم يكون افشاء طلق ثلاثا الا اذا
 قال غيبث بالثانية والثالثة الاخبار ولو قال ٥٠ دست بازداشتم أم يكون اخبار كذا في فتاوى قاضي خان *

٢ اعطى الطلاق ٣ اقرضى انه
 أعطى وفعل (أو قال) لكن
 معطى أوليكن فعل ٤ اعطى أو فعل
 ٥ طلقني انه اعطى أو طلقني انه فعل ٦
 اقرضى انه اعطى واذهبي ٧ اقرضى
 اثنتين ٨ اقرضى انه قيل ٩ كف
 يدك عنى فقال اقرضى انها كفت
 ١٠ لا استكتي ١١ اقرضى انك
 لم عسكي ١٢ اعطى الطلاق ١٣
 ان كنت تعطني اذهب اترجح فقال
 انفعلي ان اردت واحد أو عشرة
 ١٤ اعطى ثلاث طلاقات ١٥
 (دائم) كله من قبيل الممهل ١٦
 اعطيتك طليقة وهذا هو الطلاق
 الاول والاخر ١٧ اعطى انت ثلاثا
 ١٨ كفى يدك عنى فقلت المرأة كفت
 ثلاث طلاقات فقال الزوج وانا
 أيضا كفت عنك ١٩ است تقبلي
 ٢٠ لك انك طلاق ٢١ جعلت في ذلك
 انك طلاق ٢٢ كوفي ثلاث
 طلاقات ٢٣ وضعت ثلاث طلاقات
 في ذلك فاذهبي ٢٤ انت طلاق
 ٢٥ انت طالق ٢٦ كوفي طلاقا
 أو كوفي ثلاث طلاقات ٢٧ مثل
 الذي قبله ٢٨ الف طليقة لك ٢٩
 الف ٣٠ أنت مطلقة من الرأس الى
 القدم ٣١ اعطيتك طليقة واعطيتك
 طليقتين ٣٢ لك طلاق كثير
 ٣٣ من اجلك ٣٤ اعطيتك الطلاق
 ٣٥ فككت يدك ٣٦ سبت ٣٧ دل
 فككت يدي فقال فككت ٣٨
 فككت اليد ٣٩ جعلني في طاعة
 الله ٤٠ جعلتك في طاعة الله ٤١
 هبتى لله ٤٢ وهبتك ٤٣ أى طلاق
 بقى لك وأى نكاح ٤٤ ما بقى لك
 طلاق ولا نكاح فوى واذهبي ٤٥
 فككت يدك بطلقة ٤٦ قل ثانيا حتى
 تسمع الشهود ٤٧ فككت يدك بطلقة
 ٤٨ هل فككت يد امرأتك فقال
 فككت يدها بطلقة ٤٩ فككت يدها
 ٥٠ فككت يدها والفرق لا يظهر الا في
 الفارسي

٢ الطريق الاربعه مفتوحة عليك
 ٣ فقت لك اربعة طرق ٤ ارفع
 يدك عن ٥ اعطيتك الطلاق املكى
 امر نفسك واطلب رزقك ٦ املكى
 امر نفسك ٧ اشترت عاليا فرده
 بالعيب فقال رددت بك بالعيب ٨
 رددت بالعيب ٩ اشترت منى
 عاليا فرده على فقال رددت لك
 ١٠ احلف بطلاقى انى لا افعل هذا
 الامر فقال افرضى انى حلفت ١١
 انا فى ناحية وانت فى ناحية ١٢
 افرضى هكذا ١٣ لم جئت على
 وانالت امرأتك ١٤ افرضى
 انك انت ١٥ ان كان مرادك هكذا
 افرضى هكذا ١٦ لم فعلت فقال
 افرض الذى فعل لم يفعل ١٧ الكذا
 شبرا وشرا فميد انساؤا ثلاث ١٨
 ثلاث طلاقات ١٩ ان كنت امرأتى
 طالق ثلاثا ٢٠ خذى ثلاث طلاقات
 وذهبت ٢١ خذى ثلاث طلاقات
 وذهبت ٢٢ هال الطلاق ٢٣
 هال طلائك ٢٤ خذى الطلاق ٢٥
 هال طلقه ٢٦ هال طلقان ٢٧ ثلاث
 طلاقات ٢٨ خذى الطلاق ٢٩
 وأنا ايضا اعطيت الق طلقه
 ٣٠ اعطيتك ٣١ هال الق ٣٢
 اعطيتك الق آخر ٣٣ انا طالق
 منك ثلاثا ٣٤ اكثر اوقال
 اكثر من ثلاث طلاقات اوقال
 لا تسوى ثلاثة قوى كم مائة ٣٥
 ألق طليقتك جعلتها واحدة ٣٦
 ألق طليقتك اجعلها واحدة ٣٧
 اللاتق به هذه النساء ان تفتين مع
 الحرة هكذا ٣٨ اللاتق به هذه
 النساء ان تفتين مع الحرة ٣٩
 هكذا ٤٠ هذه النساء وهكذا
 ٤١ ان كنت امرأتى طلقه وطلقتين
 وثلاث طلاقات

اذا قال ٢ جهار راء برئو كذا دعت لايقع الطلاق وان نوى ما لم يقل خذى أيما شئت عندا كثر المشايخ
 وانه منقول عن محمد بن حمره الله تعالى واذا قال لها ٣ جهار راء برئو كذا دعت لايقع الطلاق اذا نوى وان لم يقل
 خذى أيما شئت وفي مجموع التوازل لو قالت ٤ دعت لايقع الطلاق اذا نوى الى جهنم يقع الطلاق
 مثل نجم الدين عن قال لامرأته ٥ دامت طلاق سرخو بين كبر وروزي خو بين طلب كن قال الطلاق الاول
 رجعي فان لم ينو بقوله ٦ سرخو بين كبر طلاقا آخر في الاول وجب ولا يقع بهذا القول شئ وان نوى به الطلاق
 كان طلاقا ثانيا وبصر الاول مع الثاني بانها كذا في الذخيرة ٧ ولو قالت ٨ كرا نجر يدي بعيب بازده فقال
 بعيب بازده دامت ونوى يقع به الطلاق ولو قال ٩ بعيب بازده ادم بغير التاء لايقع وان نوى كذا في الخلاصة
 ولو قال ابو المرأة لزوجه ١٠ كرا نجر يدي بازده فقال بئرا بازده يقع الطلاق اذا نوى كذا
 في الظهيرية ١١ ولو قالت ١٢ سو كسد خور بطلاق من كد فلان كارتكمن فقال خورده كبر حتى قوى شيخ
 الاسلام الا وزجدي رحمه الله تعالى أنها لا تطلق ١٣ امرأه قالت لزوجه ١٤ من يكسوى فبيكسوى فقال
 الزوج ١٥ هجيتن كبر لا تطلق ١٦ امرأه قالت لزوجه ١٧ تو بر من برا أمدة كد من زن فونه ام فقال
 ١٨ في كبر لا تطلق ١٩ رجل دعا امرأته الى الفرائض فابت فقال لها اخرجى من عندي فقالت طلقنى حتى اذهب
 فقال الزوج ٢٠ اكرار زوى تو جيتن امت جيتن كبر فم تفل شيا وقامت لا تطلق كذا في المحيط ٢١ رجل تزوج
 امرأه فقتله ٢٢ برا كدى فقال كرده ناكرده كبر او ناكرده ترى كبر يقع اذا نوى وقيل لايقع وان نوى به
 يبقى كذا في الخلاصة ٢٣ رجل اكل خبزا وشرب خرا فقال ٢٤ فان خورديم ونبيذ زن ما به ثم قال له رجل
 بعد ما سكنت ٢٥ به طلاق فقال الرجل به طلاق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان ٢٦ في الفتاوى رجل
 قال لامرأته ٢٧ اكرنوزن منى به طلاق مع حذف الياء لايقع اذا قال لم انا الطلاق لانه لا حذف لم يكن مضيضا
 اليها ٢٨ امرأه طلبت الطلاق من زوجها فقال لها ٢٩ سه طلاق خوردم وروفتى لايقع ويكون هذا تفويض الطلاق
 اليها وان نوى يقع ٣٠ ولو قال لها ٣١ سه طلاق خوردم وروفتى يقع بدون التية ٣٢ ولو قالت طلقنى فضر بها
 وقال لها ٣٣ اينك طلاق لايقع ٣٤ ولو قال ٣٥ اينك طلاق يقع وفي مجموع التوازل مثل شيخ الاسلام عن
 ضرب امرأته فقال ٣٦ دار طلاق قال لا تطلق وسئل الامام احمد القلانسي رحمه الله تعالى عن وكرا امرأته وقال
 ٣٧ اينك يك طلاق ثم وكرا ثانيا وقال ٣٨ اينك دو طلاق وكذا الثالث قال تطلق ثلاثا فيجوز الاسلام يقول سمي
 الضرب طلاقا فيبطل والامام احمد يقول سمي الطلاق فيقع ٣٩ سكران هربت منه امرأته فقبهها ولم
 يظفر بها فقال بالفارسية ٤٠ به طلاق ان قال غيب امرأتى يقع وان لم يقل شيئا لايقع كذا في الخلاصة
 ولو قال لها ٤١ دار طلاق لايقع في جنس الاضافة اذا لم ينو لعدم الاضافة اليها وقيل يقع من غيرية وهو الاشبه
 لان قوله دار في العادة وقوله خذسواء ولو قال لها خذى طلاقك يقع من غيرية كذا في المحيط ٤٢
 سئل شمس الائمة الا وزجدي رحمه الله تعالى عن امرأه قالت لزوجه لو كان الطلاق يدي لطلقت نفسي
 ألق طليقة فقال الزوج ٤٣ من نيزه ازادام ولم يقل ٤٤ دامت ترا قال يقع الطلاق ٤٥ امرأه قالت لزوجه طلقنى
 ثلاثا فقال الزوج ٤٦ اينك هزار لا تطلق من غيرية ٤٧ رجل طلق امرأته فقتل له في ذلك فقال ٤٨ دامت
 هزار دكر تطلق ثلاثا من غيرية ٤٩ امرأه قالت لزوجه ٥٠ من برتوسه طلاقه ام فقال الزوج ٥١ ييشى اوقال سه
 طلاقه ييشى اوقال سه مكوجه صد كوفه هذا كله اقرار منه بالثلاث فيقع عليها ثلاث طلاقات ٥٢ سئل
 الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى عن قال لامرأته ٥٣ هزار طلاق نويكي كردم قال يقع ثلاث طلاقات وكذلك
 اذا قال ٥٤ هزار طلاق ترايكي كتم ونوى الطلاق يقع ثلاثا كذا في الذخيرة ٥٥ سئل نجم الدين رحمه الله تعالى
 عن قال لامرأته تجدد النكاح بيننا احسبا فقال بين وجه الحرة ومازعه في ذلك فقال ٥٦ سزاي اين
 زنكان اين است كه هجيتن حرام ميارى قال يكون اقرارا بالحرة ٥٧ ولو قال ٥٨ سزاي اين زنكان آنت كه
 حرام دارى ولم يقل ٥٩ هجيتن لا يكون اقرارا بحرة هذه لعدم الاضافة بخلاف الاول لان قوله ٥٩ اين زنكان
 وهجيتن تحقيق الحرة منه كذا في الخلاصة في جنس المتفرقات ٥٩ سئل شيخ الاسلام الفقيه أبو نصر
 عن سكران قال لامرأته اريدن أن اطلقك قالت نعم فقال بالفارسية ٦٠ اكرنوزن منى يك طلاق دو طلاق سه
 طلاق قوى واخرجى من عندي وهو يزعم أنه لم يرد به الطلاق فالقول قوله كذا في المحيط ٦١ سئل أبو بكر

عن سكران قال لامرأته ٢ بيزارم بيزارم تو مرا جيزى نباشى فقالت المرأة الى متى تقول فانى أخاف
 لم يبق بيني وبينك شئ فقال الزوج ٣ جيتن خواهم فلما سمعها قال لم اذ كرشا من ذلك فقال أرجوا أنها لا تطلق
 وهي امرأته كذا في التواريخ ٤ في فتاوى النسى رجل قال ٥ أن زن كه مرا اجنانه است به طلاق
 وليست امرأته في بيته وقت الطلاق تطلق امرأته ولو قال ٦ اين زن كه مرا اجنانه اندر است به طلاق
 وليست هي في هذا البيت وقت الطلاق لا تطلق كذا في الخلاصة والمحيط ٧ في فتاوى النسى اذا قال
 لامرأته المدخول بها ٨ ترايك طلاق ترايك طلاق فهما بمنزلة قوله أنت طالق أنت طالق كذا في الذخيرة
 ولو قالت ٩ مرا طلاق ده ومرا طلاق ده فقال دامت تقع ثلاث ولو قالت ١٠ مرا طلاق كن
 مرا طلاق ده مرا طلاق فقال دامت تقع واحدة ولو قالت ١١ مرا طلاق كن مرا طلاق كن
 فقال كرم كرم كرم تطلق ثلاثا وهو الاصح ١٢ ولو قالت لزوجه ١٣ مرا طلاق ده فقال اين نيزداده وان
 يقع اذا نوى ولا يقع بدون التية كذا في القصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين في الخلع ١٤ امرأه قالت
 لزوجه ١٥ من وكيل تو هسم فقال هسى فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج ١٦ تو بر من حرام كشتى
 ما راجد ابايد بود ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد تقع واحدة وجب وان نوى المقارعة دون العدد
 تقع واحدة بانه وهذا عندهما وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يقع كالوكيل بالواحدة
 اذا طلق ثلاثا كذا في الخلاصة ١٧ وعليه الفتوى ١٨ سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن خالع امرأته ثم
 قال لها في عدتها ١٩ دامت سه طلاق ولم يرد عليه قال ان نوى ثلاث طلاقات طلقت ثلاثا والا فلا ٢٠ زن
 را كفت ترا طلاق دادم مردمان ملامت كردند كفت ديكر دادم كفت ويراونكفت طلاق قال يقع
 اذا كان في العدة كذا في القصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين ٢١ رجل قيل له ٢٢ اين فلانة زن
 تو هست فقال هست ثم قيل له ٢٣ اين زن توسته طلاقه هست فقال هست وهو يزعم انه لم يسمع قوله ٢٤ سه طلاقه
 وانما صح ٢٥ اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء وهذا اذا قال ٢٦ زن تو سه طلاقه هست بصوت جهير أما اذا
 لم يكن كذلك صدق قضاء ٢٧ رجل قال لغيره ٢٨ زن از توسته طلاق كه اين كار نكرده فقال هزار طلاقه يكون
 جوابا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الامر لايقع الطلاق كذا في الظهيرية ٢٩ قالت لزوجه ٣٠ من
 با تو نميخاستم فقال الزوج ٣١ مياش فقالت طلاق بدمت تو است مرا طلاق كن فقال الزوج ٣٢ طلاق ميكنم
 طلاق ميكنم وكذا ثلاثا طلاق ثلاثا بخلاف قوله ٣٣ كتم لانه استقبال فلم يكن تحية بقا بالتشكيك وفي المحيط
 لو قال بالعربية أطلق لا يكون طلاقا الا اذا غلب استعماله للحيال فيكون طلاقا وفي أيمان مجموع التوازل مثل
 نجم الدين عن امرأه قالت لزوجه ٣٤ من برتوسه طلاقه ام فقال الزوج فلا هل تطلق ثلاثا قال لا الا أن ينويها
 ولو قالت لزوجه ٣٥ حلال خدا بر تو حرام فقال آرى حرمت عليه بتطليقة ٣٦ سئل نجم الدين عن رجل قال
 لامرأته اذهبي الى بيت أمك فقالت ٣٧ طلاق ده تاروم فقال تو بر من طلاق دما دم فرسم قال لا تطلق لانه
 وعد كذا في الخلاصة ٣٨ ولو قال لها ٣٩ ترا طلاق أو طلاق ترا فهي طلاق ولا فرق بين التقديم والتأخير كذا
 في خزانة المفتين ٤٠ سئل شيخ الاسلام نجم الدين النسبى رحمه الله تعالى عن قال لامرأته وكانت له امرأتان
 ٤١ سه طلاق آن ديكر ترا دادم تو اين سه طلاق بوي ده زن كفت اين سه طلاق بوي دادم وميدانم كه اين زن سه
 طلاقه شد ديكر كه خطاب باوى ضرر دلاق شود بانه فقال نه اين طلاق شودونه آن رجل من عادته أن
 يقول اذا رأى صبيبا ٤٢ أى مادرت شش طلاقه فسكن من الخرفاناه ابنه فظنه صبيبا أجنيا فقال ٤٣ روى
 مادرت شش طلاقه ولم يعلم انه ابنه طلقت امرأته ثلاثا ٤٤ رجل طلق امرأته فقتل له ٤٥ ييشا تا انتى كمت
 فقال ميان مادروا رآنى ميبايد لا تطلق امرأته ثلاثا ولا يكون هذا اقرارا بالطلاق الثلاث ٤٦ امرأه
 قالت لزوجه ٤٧ من برتوسه طلاقه ام فقال توجه سه طلاقه وجه هزار طلاقه لا تطلق امرأته كذا في
 الظهيرية ٤٨ سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قالت له امرأته ٤٩ مرا بر ابا تو باشيدن نيت مرا طلاق ده
 فقال الزوج ٥٠ چون تو روى طلاق داده شد و قال لم انا الطلاق هل يصدق قال نعم ووافقه في هذا الجواب
 بعض الائمة كذا في الذخيرة ٥١ رجل اتهم امرأته بربل ثم رأى ذلك الرجل في بيته فغضب وقال ٥٢ زن غررا
 طلاق دادم قيل يقع الطلاق اذا نوى وقيل بالوقع من غيرية ٥٣ رجل جمع الاصدقاء وأمر امرأته أن تتخذ لهم
 منك ثلاثا فقال اي ثلاث طلاق انت انت وای ألق طليقة انت ٥٤ ألق طليقتك ٥٥ انا طلق ٥٦ انا طلق ٥٧ انا طلق ٥٨ انا طلق ٥٩ انا طلق ٦٠ انا طلق ٦١ انا طلق ٦٢ انا طلق ٦٣ انا طلق ٦٤ انا طلق ٦٥ انا طلق ٦٦ انا طلق ٦٧ انا طلق ٦٨ انا طلق ٦٩ انا طلق ٧٠ انا طلق ٧١ انا طلق ٧٢ انا طلق ٧٣ انا طلق ٧٤ انا طلق ٧٥ انا طلق ٧٦ انا طلق ٧٧ انا طلق ٧٨ انا طلق ٧٩ انا طلق ٨٠ انا طلق ٨١ انا طلق ٨٢ انا طلق ٨٣ انا طلق ٨٤ انا طلق ٨٥ انا طلق ٨٦ انا طلق ٨٧ انا طلق ٨٨ انا طلق ٨٩ انا طلق ٩٠ انا طلق ٩١ انا طلق ٩٢ انا طلق ٩٣ انا طلق ٩٤ انا طلق ٩٥ انا طلق ٩٦ انا طلق ٩٧ انا طلق ٩٨ انا طلق ٩٩ انا طلق ١٠٠ انا طلق ١٠١ انا طلق ١٠٢ انا طلق ١٠٣ انا طلق ١٠٤ انا طلق ١٠٥ انا طلق ١٠٦ انا طلق ١٠٧ انا طلق ١٠٨ انا طلق ١٠٩ انا طلق ١١٠ انا طلق ١١١ انا طلق ١١٢ انا طلق ١١٣ انا طلق ١١٤ انا طلق ١١٥ انا طلق ١١٦ انا طلق ١١٧ انا طلق ١١٨ انا طلق ١١٩ انا طلق ١٢٠ انا طلق ١٢١ انا طلق ١٢٢ انا طلق ١٢٣ انا طلق ١٢٤ انا طلق ١٢٥ انا طلق ١٢٦ انا طلق ١٢٧ انا طلق ١٢٨ انا طلق ١٢٩ انا طلق ١٣٠ انا طلق ١٣١ انا طلق ١٣٢ انا طلق ١٣٣ انا طلق ١٣٤ انا طلق ١٣٥ انا طلق ١٣٦ انا طلق ١٣٧ انا طلق ١٣٨ انا طلق ١٣٩ انا طلق ١٤٠ انا طلق ١٤١ انا طلق ١٤٢ انا طلق ١٤٣ انا طلق ١٤٤ انا طلق ١٤٥ انا طلق ١٤٦ انا طلق ١٤٧ انا طلق ١٤٨ انا طلق ١٤٩ انا طلق ١٥٠ انا طلق ١٥١ انا طلق ١٥٢ انا طلق ١٥٣ انا طلق ١٥٤ انا طلق ١٥٥ انا طلق ١٥٦ انا طلق ١٥٧ انا طلق ١٥٨ انا طلق ١٥٩ انا طلق ١٦٠ انا طلق ١٦١ انا طلق ١٦٢ انا طلق ١٦٣ انا طلق ١٦٤ انا طلق ١٦٥ انا طلق ١٦٦ انا طلق ١٦٧ انا طلق ١٦٨ انا طلق ١٦٩ انا طلق ١٧٠ انا طلق ١٧١ انا طلق ١٧٢ انا طلق ١٧٣ انا طلق ١٧٤ انا طلق ١٧٥ انا طلق ١٧٦ انا طلق ١٧٧ انا طلق ١٧٨ انا طلق ١٧٩ انا طلق ١٨٠ انا طلق ١٨١ انا طلق ١٨٢ انا طلق ١٨٣ انا طلق ١٨٤ انا طلق ١٨٥ انا طلق ١٨٦ انا طلق ١٨٧ انا طلق ١٨٨ انا طلق ١٨٩ انا طلق ١٩٠ انا طلق ١٩١ انا طلق ١٩٢ انا طلق ١٩٣ انا طلق ١٩٤ انا طلق ١٩٥ انا طلق ١٩٦ انا طلق ١٩٧ انا طلق ١٩٨ انا طلق ١٩٩ انا طلق ٢٠٠ انا طلق ٢٠١ انا طلق ٢٠٢ انا طلق ٢٠٣ انا طلق ٢٠٤ انا طلق ٢٠٥ انا طلق ٢٠٦ انا طلق ٢٠٧ انا طلق ٢٠٨ انا طلق ٢٠٩ انا طلق ٢١٠ انا طلق ٢١١ انا طلق ٢١٢ انا طلق ٢١٣ انا طلق ٢١٤ انا طلق ٢١٥ انا طلق ٢١٦ انا طلق ٢١٧ انا طلق ٢١٨ انا طلق ٢١٩ انا طلق ٢٢٠ انا طلق ٢٢١ انا طلق ٢٢٢ انا طلق ٢٢٣ انا طلق ٢٢٤ انا طلق ٢٢٥ انا طلق ٢٢٦ انا طلق ٢٢٧ انا طلق ٢٢٨ انا طلق ٢٢٩ انا طلق ٢٣٠ انا طلق ٢٣١ انا طلق ٢٣٢ انا طلق ٢٣٣ انا طلق ٢٣٤ انا طلق ٢٣٥ انا طلق ٢٣٦ انا طلق ٢٣٧ انا طلق ٢٣٨ انا طلق ٢٣٩ انا طلق ٢٤٠ انا طلق ٢٤١ انا طلق ٢٤٢ انا طلق ٢٤٣ انا طلق ٢٤٤ انا طلق ٢٤٥ انا طلق ٢٤٦ انا طلق ٢٤٧ انا طلق ٢٤٨ انا طلق ٢٤٩ انا طلق ٢٥٠ انا طلق ٢٥١ انا طلق ٢٥٢ انا طلق ٢٥٣ انا طلق ٢٥٤ انا طلق ٢٥٥ انا طلق ٢٥٦ انا طلق ٢٥٧ انا طلق ٢٥٨ انا طلق ٢٥٩ انا طلق ٢٦٠ انا طلق ٢٦١ انا طلق ٢٦٢ انا طلق ٢٦٣ انا طلق ٢٦٤ انا طلق ٢٦٥ انا طلق ٢٦٦ انا طلق ٢٦٧ انا طلق ٢٦٨ انا طلق ٢٦٩ انا طلق ٢٧٠ انا طلق ٢٧١ انا طلق ٢٧٢ انا طلق ٢٧٣ انا طلق ٢٧٤ انا طلق ٢٧٥ انا طلق ٢٧٦ انا طلق ٢٧٧ انا طلق ٢٧٨ انا طلق ٢٧٩ انا طلق ٢٨٠ انا طلق ٢٨١ انا طلق ٢٨٢ انا طلق ٢٨٣ انا طلق ٢٨٤ انا طلق ٢٨٥ انا طلق ٢٨٦ انا طلق ٢٨٧ انا طلق ٢٨٨ انا طلق ٢٨٩ انا طلق ٢٩٠ انا طلق ٢٩١ انا طلق ٢٩٢ انا طلق ٢٩٣ انا طلق ٢٩٤ انا طلق ٢٩٥ انا طلق ٢٩٦ انا طلق ٢٩٧ انا طلق ٢٩٨ انا طلق ٢٩٩ انا طلق ٣٠٠ انا طلق ٣٠١ انا طلق ٣٠٢ انا طلق ٣٠٣ انا طلق ٣٠٤ انا طلق ٣٠٥ انا طلق ٣٠٦ انا طلق ٣٠٧ انا طلق ٣٠٨ انا طلق ٣٠٩ انا طلق ٣١٠ انا طلق ٣١١ انا طلق ٣١٢ انا طلق ٣١٣ انا طلق ٣١٤ انا طلق ٣١٥ انا طلق ٣١٦ انا طلق ٣١٧ انا طلق ٣١٨ انا طلق ٣١٩ انا طلق ٣٢٠ انا طلق ٣٢١ انا طلق ٣٢٢ انا طلق ٣٢٣ انا طلق ٣٢٤ انا طلق ٣٢٥ انا طلق ٣٢٦ انا طلق ٣٢٧ انا طلق ٣٢٨ انا طلق ٣٢٩ انا طلق ٣٣٠ انا طلق ٣٣١ انا طلق ٣٣٢ انا طلق ٣٣٣ انا طلق ٣٣٤ انا طلق ٣٣٥ انا طلق ٣٣٦ انا طلق ٣٣٧ انا طلق ٣٣٨ انا طلق ٣٣٩ انا طلق ٣٤٠ انا طلق ٣٤١ انا طلق ٣٤٢ انا طلق ٣٤٣ انا طلق ٣٤٤ انا طلق ٣٤٥ انا طلق ٣٤٦ انا طلق ٣٤٧ انا طلق ٣٤٨ انا طلق ٣٤٩ انا طلق ٣٥٠ انا طلق ٣٥١ انا طلق ٣٥٢ انا طلق ٣٥٣ انا طلق ٣٥٤ انا طلق ٣٥٥ انا طلق ٣٥٦ انا طلق ٣٥٧ انا طلق ٣٥٨ انا طلق ٣٥٩ انا طلق ٣٦٠ انا طلق ٣٦١ انا طلق ٣٦٢ انا طلق ٣٦٣ انا طلق ٣٦٤ انا طلق ٣٦٥ انا طلق ٣٦٦ انا طلق ٣٦٧ انا طلق ٣٦٨ انا طلق ٣٦٩ انا طلق ٣٧٠ انا طلق ٣٧١ انا طلق ٣٧٢ انا طلق ٣٧٣ انا طلق ٣٧٤ انا طلق ٣٧٥ انا طلق ٣٧٦ انا طلق ٣٧٧ انا طلق ٣٧٨ انا طلق ٣٧٩ انا طلق ٣٨٠ انا طلق ٣٨١ انا طلق ٣٨٢ انا طلق ٣٨٣ انا طلق ٣٨٤ انا طلق ٣٨٥ انا طلق ٣٨٦ انا طلق ٣٨٧ انا طلق ٣٨٨ انا طلق ٣٨٩ انا طلق ٣٩٠ انا طلق ٣٩١ انا طلق ٣٩٢ انا طلق ٣٩٣ انا طلق ٣٩٤ انا طلق ٣٩٥ انا طلق ٣٩٦ انا طلق ٣٩٧ انا طلق ٣٩٨ انا طلق ٣٩٩ انا طلق ٤٠٠ انا طلق ٤٠١ انا طلق ٤٠٢ انا طلق ٤٠٣ انا طلق ٤٠٤ انا طلق ٤٠٥ انا طلق ٤٠٦ انا طلق ٤٠٧ انا طلق ٤٠٨ انا طلق ٤٠٩ انا طلق ٤١٠ انا طلق ٤١١ انا طلق ٤١٢ انا طلق ٤١٣ انا طلق ٤١٤ انا طلق ٤١٥ انا طلق ٤١٦ انا طلق ٤١٧ انا طلق ٤١٨ انا طلق ٤١٩ انا طلق ٤٢٠ انا طلق ٤٢١ انا طلق ٤٢٢ انا طلق ٤٢٣ انا طلق ٤٢٤ انا طلق ٤٢٥ انا طلق ٤٢٦ انا طلق ٤٢٧ انا طلق ٤٢٨ انا طلق ٤٢٩ انا طلق ٤٣٠ انا طلق ٤٣١ انا طلق ٤٣٢ انا طلق ٤٣٣ انا طلق ٤٣٤ انا طلق ٤٣٥ انا طلق ٤٣٦ انا طلق ٤٣٧ انا طلق ٤٣٨ انا طلق ٤٣٩ انا طلق ٤٤٠ انا طلق ٤٤١ انا طلق ٤٤٢ انا طلق ٤٤٣ انا طلق ٤٤٤ انا طلق ٤٤٥ انا طلق ٤٤٦ انا طلق ٤٤٧ انا طلق ٤٤٨ انا طلق ٤٤٩ انا طلق ٤٥٠ انا طلق ٤٥١ انا طلق ٤٥٢ انا طلق ٤٥٣ انا طلق ٤٥٤ انا طلق ٤٥٥ انا طلق ٤٥٦ انا طلق ٤٥٧ انا طلق ٤٥٨ انا طلق ٤٥٩ انا طلق ٤٦٠ انا طلق ٤٦١ انا طلق ٤٦٢ انا طلق ٤٦٣ انا طلق ٤٦٤ انا طلق ٤٦٥ انا طلق ٤٦٦ انا طلق ٤٦٧ انا طلق ٤٦٨ انا طلق ٤٦٩ انا طلق ٤٧٠ انا طلق ٤٧١ انا طلق ٤٧٢ انا طلق ٤٧٣ انا طلق ٤٧٤ انا طلق ٤٧٥ انا طلق ٤٧٦ انا طلق ٤٧٧ انا طلق ٤٧٨ انا طلق ٤٧٩ انا طلق ٤٨٠ انا طلق ٤٨١ انا طلق ٤٨٢ انا طلق ٤٨٣ انا طلق ٤٨٤ انا طلق ٤٨٥ انا طلق ٤٨٦ انا طلق ٤٨٧ انا طلق ٤٨٨ انا طلق ٤٨٩ انا طلق ٤٩٠ انا طلق ٤٩١ انا طلق ٤٩٢ انا طلق ٤٩٣ انا طلق ٤٩٤ انا طلق ٤٩٥ انا طلق ٤٩٦ انا طلق ٤٩٧ انا طلق ٤٩٨ انا طلق ٤٩٩ انا طلق ٥٠٠ انا طلق ٥٠١ انا طلق ٥٠٢ انا طلق ٥٠٣ انا طلق ٥٠٤ انا طلق ٥٠٥ انا طلق ٥٠٦ انا طلق ٥٠٧ انا طلق ٥٠٨ انا طلق ٥٠٩ انا طلق ٥١٠ انا طلق ٥١١ انا طلق ٥١٢ انا طلق ٥١٣ انا طلق ٥١٤ انا طلق ٥١٥ انا طلق ٥١٦ انا طلق ٥١٧ انا طلق ٥١٨ انا طلق ٥١٩ انا طلق ٥٢٠ انا طلق ٥٢١ انا طلق ٥٢٢ انا طلق ٥٢٣ انا طلق ٥٢٤ انا طلق ٥٢٥ انا طلق ٥٢٦ انا طلق ٥٢٧ انا طلق ٥٢٨ انا طلق ٥٢٩ انا طلق ٥٣٠ انا طلق ٥٣١ انا طلق ٥٣٢ انا طلق ٥٣٣ انا طلق ٥٣٤ انا طلق ٥٣٥ انا طلق ٥٣٦ انا طلق ٥٣٧ انا طلق ٥٣٨ انا طلق ٥٣٩ انا طلق ٥٤٠ انا طلق ٥٤١ انا طلق ٥٤٢ انا طلق ٥٤٣ انا طلق ٥٤٤ انا طلق ٥٤٥ انا طلق ٥٤٦ انا طلق ٥٤٧ انا طلق ٥٤٨ انا طلق ٥٤٩ انا طلق ٥٥٠ انا طلق ٥٥١ انا طلق ٥٥٢ انا طلق ٥٥٣ انا طلق ٥٥٤ انا طلق ٥٥٥ انا طلق ٥٥٦ انا طلق ٥٥٧ انا طلق ٥٥٨ انا طلق ٥٥٩ انا طلق ٥٦٠ انا طلق ٥٦١ انا طلق ٥٦٢ انا طلق ٥٦٣ انا طلق ٥٦٤ انا طلق ٥٦٥ انا طلق ٥٦٦ انا طلق ٥٦٧ انا طلق ٥٦٨ انا طلق ٥٦٩ انا طلق ٥٧٠ انا طلق ٥٧١ انا طلق ٥٧٢ انا طلق ٥٧٣ انا طلق ٥٧٤ انا طلق ٥٧٥ انا طلق ٥٧٦ انا طلق ٥٧٧ انا طلق ٥٧٨ انا طلق ٥٧٩ انا طلق ٥٨٠ انا طلق ٥٨١ انا طلق ٥٨٢ انا طلق ٥٨٣ انا طلق ٥٨٤ انا طلق ٥٨٥ انا طلق ٥٨٦ انا طلق ٥٨٧ انا طلق ٥٨٨ انا طلق ٥٨٩ انا طلق ٥٩٠ انا طلق ٥٩١ انا طلق ٥٩٢ انا طلق ٥٩٣ انا طلق ٥٩٤ انا طلق ٥٩٥ انا طلق ٥٩٦ انا طلق ٥٩٧ انا طلق ٥٩٨ انا طلق ٥٩٩ انا طلق ٦٠٠ انا طلق ٦٠١ انا طلق ٦٠٢ انا طلق ٦٠٣ انا طلق ٦٠٤ انا طلق ٦٠٥ انا طلق ٦٠٦ انا طلق ٦٠٧ انا طلق ٦٠٨ انا طلق ٦٠٩ انا طلق ٦١٠ انا طلق ٦١١ انا طلق ٦١٢ انا طلق ٦١٣ انا طلق ٦١٤ انا طلق ٦١٥ انا طلق ٦١٦ انا طلق ٦١٧ انا طلق ٦١٨ انا طلق ٦١٩ انا طلق ٦٢٠ انا طلق ٦٢١ انا طلق ٦٢٢ انا طلق ٦٢٣ انا طلق ٦٢٤ انا طلق ٦٢٥ انا طلق ٦٢٦ انا طلق ٦٢٧ انا طلق ٦٢٨ انا طلق ٦٢٩ انا طلق ٦٣٠ انا طلق ٦٣١ انا طلق ٦٣٢ انا طلق ٦٣٣ انا طلق ٦٣٤ انا طلق ٦٣٥ انا طلق ٦٣٦ انا طلق ٦٣٧ انا طلق ٦٣٨ انا طلق ٦٣٩ انا طلق ٦٤٠ انا طلق ٦٤١ انا طلق ٦٤٢ انا طلق ٦٤٣ انا طلق ٦٤٤ انا طلق ٦٤٥ انا طلق ٦٤٦ انا طلق ٦٤٧ انا طلق ٦٤٨ انا طلق ٦٤٩ انا طلق ٦٥٠ انا طلق ٦٥١ انا طلق ٦٥٢ انا طلق ٦٥٣ انا طلق ٦٥٤ انا طلق ٦٥٥ انا طلق ٦٥٦ انا طلق ٦٥٧ انا طلق ٦٥٨ انا طلق ٦٥٩ انا طلق ٦٦٠ انا طلق ٦٦١ انا طلق ٦٦٢ انا طلق ٦٦٣ انا طلق ٦٦٤ انا طلق ٦٦٥ انا طلق ٦٦٦ انا طلق ٦٦٧ انا طلق ٦٦٨ انا طلق ٦٦٩ انا طلق ٦٧٠ انا طلق ٦٧١ انا طلق ٦٧٢ انا طلق ٦٧٣ انا طلق ٦٧٤ انا طلق ٦٧٥ انا طلق ٦٧٦ انا طلق ٦٧٧ انا طلق ٦٧٨ انا طلق ٦٧٩ انا طلق ٦٨٠ انا طلق ٦٨١ انا طلق ٦٨٢ انا طلق ٦٨٣ انا طلق ٦٨٤ انا طلق ٦٨٥ انا طلق ٦٨٦ انا طلق ٦٨٧ انا طلق ٦٨٨ انا طلق ٦٨٩ انا طلق ٦٩٠ انا طلق ٦٩١ انا طلق ٦٩٢ انا طلق ٦٩٣ انا طلق ٦٩٤ انا طلق ٦٩٥ انا طلق ٦٩٦ انا طلق ٦٩٧ انا طلق ٦٩٨ انا طلق ٦٩٩ انا طلق ٧٠٠ انا طلق ٧٠١ انا طلق ٧٠٢ انا طلق ٧٠٣ انا طلق ٧٠٤ انا طلق ٧٠٥ انا طلق ٧٠٦ انا طلق ٧٠٧ انا طلق ٧٠٨ انا طلق ٧٠٩ انا طلق ٧١٠ انا طلق ٧١١ انا طلق ٧١٢ انا طلق ٧١٣ انا طلق ٧١٤ انا طلق ٧١٥ انا طلق ٧١٦ انا طلق ٧١٧ انا طلق ٧١٨ انا طلق ٧١٩ انا طلق ٧٢٠ انا طلق ٧٢١ انا طلق ٧٢٢ انا طلق ٧٢٣ انا طلق ٧٢٤ انا طلق ٧٢٥ انا طلق ٧٢٦ انا طلق ٧٢٧ انا طلق ٧٢٨ انا طلق ٧٢٩ انا طلق ٧٣٠ انا طلق ٧٣١ انا طلق ٧٣٢ انا طلق ٧٣٣ انا طلق ٧٣٤ انا طلق ٧٣٥ انا طلق ٧٣٦ انا طلق ٧٣٧ انا طلق ٧٣٨ انا طلق ٧٣٩ انا طلق ٧٤٠ انا طلق ٧٤١ انا طلق ٧٤٢ انا طلق ٧٤٣ انا طلق ٧٤٤ انا طلق ٧٤٥ انا طلق ٧٤٦ انا طلق ٧٤٧ انا طلق ٧٤٨ انا طلق ٧٤٩ انا طلق ٧٥٠ انا طلق ٧٥١ انا طلق ٧٥٢ انا طلق ٧٥٣ انا طلق ٧٥٤ انا طلق ٧٥٥ انا طلق ٧٥٦ انا طلق ٧٥٧ انا طلق ٧٥٨ انا طلق ٧٥٩ انا طلق ٧٦٠ انا طلق ٧٦١ انا طلق ٧٦٢ انا طلق ٧٦٣ انا طلق ٧٦٤ انا طلق ٧٦٥ انا طلق ٧٦٦ انا طلق ٧٦٧ انا طلق ٧٦٨ انا طلق ٧٦٩ انا طلق ٧٧٠ انا طلق ٧٧١ انا طلق ٧٧٢ انا طلق ٧٧٣ انا طلق ٧٧٤ انا طلق ٧٧٥ انا طلق ٧٧٦ انا طلق ٧٧٧ انا طلق ٧٧٨ انا طلق ٧٧٩ انا طلق ٧٨٠ انا طلق ٧٨١ انا طلق ٧٨٢ انا طلق ٧٨٣ انا طلق ٧٨٤ انا طلق ٧٨٥ انا طلق ٧٨٦ انا طلق ٧٨٧ انا طلق ٧٨٨ انا طلق ٧٨٩ انا طلق ٧٩٠ انا طلق ٧٩١ انا طلق ٧٩٢ انا طلق ٧٩٣ انا طلق ٧٩٤ انا طلق ٧٩٥ انا طلق ٧٩٦ انا طلق ٧٩٧ انا طلق ٧٩٨ انا طلق ٧٩٩ انا طلق ٨٠٠ انا طلق ٨٠١ انا طلق ٨٠٢

لعدوى طائفة مني ثلاثا ٢ فعلمت كثيرا حتى جعلوها مطلقة بالثلاث ٤ أعطيتك طائفة ٥ وطلقتين وثلاث ٦ طلقتك ثلاث طائفة ٧ وثلاث ٨ أعطيتك الطلاق هل اشتريت فقالت اشتريت واعطيت نفسي ثلاث طلقات فقال الزوج خلعت ٩ خلعت ١٠ زعلت منك ١١ ازل مني واخر يدك عني فقال صرت زعلانا ١٢ ليس لي معك شغل وليس لك معي شغل ١٣ قوي واذهي الى بيت أمك واعتدي الثلاثة أشهر مني ثم قال اعطيتك طائفة ١٤ انك كوفي جاهلة بمعنى الكلام الاول ١٥ أنت بعيدة مني مثل بعد مكة عن المدينة ١٦ امرأتك عليك طلاق ألفا ١٧ امرأتك مطلقة عليك أيضا ألف طلقة ١٨ أنت لا تليقيني الى يوم القيامة أو مدة العمر ١٩ الا لازم لها زوج محلل ٢٠ افعل جيلة نفسك ٢١ ليس بيننا طريق ٢٢ في هذه الساعة ليس بيننا طريق ٢٣ الا لازم خنا جدار من حديد ٢٤ أنا امرأتك ٢٥ لا أنت ولا زوجيتك ٢٦ انت ليست امرأتى ٢٧ طائفة مطلقة بالسكون انت حرام انت حرام ٢٨ أنا لا اكون معك قال افرضي عدم الكون فقالت ما يكون هذا الكلام افعل ما امر الله تعالى ورسوله به وقل الطلاق جيدا لاذهب فقال افرضي أن الطلاق وقع اذهبي ٢٩ افرضي أن الطلاق وقع وقوله اذهبي ٣٠ لا تليقني ما لم تزوجه آخر ٣١ يكون هذا اقرا ثلاث طلقات تلك المرأة حكا ٣٢ أنا لا اكون معك اذا لم تكوفي فحينئذ ٣٣ اكون ٣٤ ان كانت ليست بملك فحينئذ اعطيتها ثلاث طلقات ٣٥ فحينئذ ٣٦ فقلت اريدك ٣٧ ان كنت لا تريدني فلك طلاق فقلت اريدك ٣٨ حينئذ اعطيتها ٣٩ كوفي بعيدة عني ٤٠ انما ياذم النسياء ومن تزوجهن طعاما فلم تفعل وذهبت عن بيت الزوج فقال الزوج ٢ زيكه دوست ودين من ابودازمن به طلاق ذكر في مجموع النوازل انه يطلق امرأته ٣ رجل قال لخدمه وهم يذكرون امرأته بسو ٣ خندان كريدك به طلاق كريدكش او خندان كريدك به طلاق كريدكش يقع الطلاق عليها كذا في المحيط ٤ ولوقال لها ٥ دادمتيك طلاق وسكت ثم قال ٥ ودو طلاق وسه طلاق تقع الثلاث ٦ ولوقال ٦ ترايك طلاق وسكت ثم قال ٧ ودوبقع الثلاث ولوقال دو بغير الوان نوى العطف تقع الثلاث وان لم ينو تقع واحدة كذا في الخلاصة ٨ ولوقال ٨ ترا طلاق دادم خريدي كفت خريدم وخويش را سه طلاق دادم شوي كفت رستي ان عني بقوله رستي الاجازة وقع الطلقات الثلاث والافواحدة رجعية كذا في العناية ٩ ولوقال لها ٩ ازو بيزار شدم لا يقع بدون النية ١٠ ولوقالت ١٠ بيزار شوا من وديت يازدار از من فقال بيزار شدم تشتط النية ويقولها هذا لا يصير حال مذاكرة الطلاق ١١ ولوقال لها ١١ مر ابا نو كاري نيست وتر ابا من في اعطيتني ما كان لي عندك واذهي حيث شئت لا يقع بدون النية كذا في الخلاصة ١٢ سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال لامرأته ١٣ بر خيز و بخانه مادر وروسه ماه عدة من بدار ثم قال دادمت يكي طلاق ثم قال اين سخن آخرين بدان كفتم كه نبايد كنه معني سخن اول نه انسه باشي هل له أن يتزوجها بعد ذلك قال لا وقد طلقت ثلاثا كذا في الظهيرية ١٤ ولوقال لها ١٤ نوا من چنان دورى چنانكه منكه از مندي نه لا يقع الطلاق بدون النية ١٥ رجل قال لا آخره زن تو بر تو هزار طلاقه است فقال له الا آخر ١٦ زن تو بر تو هزار طلاقه است افق الشيخ الامام النسفي انه يطلق امرأته قال رحمه الله تعالى ولكن هذا في رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية لا تطلق ١٧ ولوقال لامرأته ١٧ نور انشائي تا قيامت او همه عمر لا يقع الطلاق بدون النية ١٨ ولوقال ١٨ ويرا شوي حلاله مي بايد صارت مطلقة الثلاث كذا في الخلاصة ١٩ ولوقال لها ١٩ نوحيله خو بيشن كن لا يكون اقرارا منه بالثلاث ولوقال ٢٠ جيله زن ان كن يكون اقرارا بالثلاث اذ انوى ٢١ ولوقال ٢١ ميان ماراه نيست ان نوى الثلاث فثلاث والافلاشي ٢٢ ولوقال ٢٢ اين ساعت ميان ماراه نيست ليس بشي بلانية ٢٣ ولوقال ٢٣ ميان ما ديوار آهني مي بايد لا يقع كذا في الوجيز ٢٤ كريدى ٢٥ قالت مر اطلاق ده هر سه ثم قالت دادى فقال دادمه ان قال منقلاته يدل على الرد لا يقع وان قال محققا يقع وكذلك لو قال دادم ولم يقل نه كذا في التارخانية ناقلا عن الخجة ٢٦ في مجموع النوازل امرأته قالت لزوجها ٢٦ اخر زن تو ام فقال الزوج ٢٦ نه تو نه زنى تو لا يقع بهذا شي كذا في المحيط ٢٧ ولوقال ٢٧ وزن من نبي لا يقع وان نوى هو المختار كذا في جواهر الا خلاطى ٢٨ سئل الدبوسى عن قال لامرأته ٢٧ هشته هشته حراى حراى قال لا يصدق في انه لم يرد به الطلاق وطلقت ثلاثا كذا في الحاوى ٢٩ في النسفية سئل عن امرأته قالت لزوجها ٢٨ يا تو مي باشم قال نابلشيد كبر فقالت اين چه سخن بود آن كن كه خداي تعالى ورسول خدا فرمود نيكو بگو طلاق تا بروم فقال طلاق كرده كبر و هل يقع الطلاق ان نوى الايقاع تقع واحدة قبل اليس قوله ٢٩ طلاق كرده كبر واحدة وقوله برو واحدة فقال برادها الواحدة الا ان نوى ثنتين فتصح كذا في التارخانية ٣٠ سئل شيخ الاسلام عطاء بن حنزة عن طلق امرأته طلقين ولا يدري من حيث الظاهر وقوع الثلاث عليها فقيل لم لا تتزوجها فقال ٣٠ وي مر انشايد تاروي ديكرى نه بيند ثم يقول عنيته وجه ايها وأمهال و اطلق ثلاثا قال ٣١ اين اقرا بود به طلاقه شدكى آن زن بحكم كذا في الظهيرية ٣٢ في فتاوى النسفي ٣٢ رجل قال لامرأته بعد ما قالت له في خصومة وقعت بينهما ٣٢ من يا تو عيباشم اكر نباشي پس انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقلت ٣٣ ميباشم يقع الثلاث ٣٤ وعلى هذا رجل لاهه أبوه لاجل امرأته فقال الابن ٣٤ كتر اخوش نيست پس دادم سه طلاق فقال الاب ٣٥ مر اخوش است وهو نظير مسألة الشتم والمجازاة حتى لو لم يقل ٣٦ پس يكون تعليقا والمسألان لا تشبهان قوله لها ٣٧ اكر مر اخوشاى ترا طلاق فقلت مينوهم لا تطلق لان هذا تعليق بالارادة وانها امر باطن لا يوقف عليه فيتعلى بالاختيار واما قوله ٣٨ پس دادم سه فتصحيح كذا في الخلاصة ٣٩ ولوقال لامرأته ٣٩ دو رياش از من يقع اذ انوى ولوقال ٤٠ بيزارم از زن و خواسته آن ان نوى طلاقا يكون طلاقا والا فلا كذا في التارخانية والله اعلم بالصواب

(الباب الثالث في تفويض الطلاق)

وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في الاختيار) ١ اذا قال لامرأته اختارى بنوى بذلك الطلاق أو قال لها طلق نفسك فلهما أن تطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك وان تطاول يوما أو أكثر ما لم تقم منه أو تأخذ في عمل آخر وكذا اذا قام هو من المجلس فالامر في يدها مادامت في مجلسها وليس للزوج أن يرجع في ذلك ولا ينهاها عما جعل اليها ولا يفسخ كذا في الجوهرة النيرة ٢ اذا قامت عن مجلسها قبل أن يختار نفسها وكذا اذا اشتغلت بعمل آخر يعلم انه كان قاطعا لما قبله كما اذا دعت بطعام لتأكله أو نامت أو نشأت أو اغتسلت أو اختصبت أو جامعها زوجها أو خاطبت رجلا بالبيع والشراء فهذا كله يطل خيارها كذا في السراج الوهاج ٣ ولو شرب ما لا يطل خيارها لانها اشربا تمكن من الخصومة وكذلك اذا كانت شربا سيرا من غير أن تدعو بطعام كذا في التبيين ٤ ان نامت قاعدة أو لبست ثيابا من غير أن تقوم أو فعلت فعلا قليلا يعلم انه ليس باعرض لم يطل خيارها ولو قالت ادعوا الى شهودا أشهدهم على اختياري أو ادعوا الى أبي لاستشير أو كانت قاعة فأكثرت أو وقعت فهي على خيارها وكذا اذا كانت قاعدة فأكثرت فهي على خيارها على الاصح وان اضطجعت فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان احدهما يطل خيارها وبه قال زفر رحمه الله تعالى والثانية لا يطل ٥ وان كانت قاعة فركبت يطل خيارها وكذا اذا كانت على دابة فركبت على دابة أخرى كذا في السراج الوهاج ٦ ولو كانت مائة فاستوت قاعدة لا يطل خيارها كذا في الظهيرية ٧ ولو كانت راكبة فزلت أو على العكس يطل خيارها كذا في الخلاصة ٨ وان كانت تسير على دابة أو في محل فوقت فهي على خيارها وان سارت يطل خيارها الا أن تختار مع سكوت الزوج لان سير الدابة ووقوفها مضافان اليها فاذا سارت كان مجلس آخر كذا في الاختيار شرح المختار ٩ ولو كانت على دابة واقفة فسارت يطل خيارها وان كانت واقفة فاجابت ثم سارت أو كانت سائرة فاجابت كما سمعت في خطوبتها تلك بآت منه وكذلك الجواب ان كانت ماشية وان سبقت خطوبتها جوابا لم تبين منه وان كانت الدابة سائرة فوقتها بقي خيارها ولو كانت في بيت فشت من جانب الى جانب بقي خيارها والفقهاء كالنبي لا كالدابة قال شمس الاغة الحلواني رحمه الله تعالى سواء كانا على الدابتين أو على دابة واحدة أو كانت هي على دابة وهو عشي أو كانا في سفينتين أو في سفينة واحدة أو في بحرين أو في محل واحد حتى لو كانا على عاتق رجل واحد واختارت نفسها في خطوبتها تلك بآت منه والافلاحي كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين ١٠ وفي المحمل بقوده الجمال وهما فيه لا يطل كذا في العناية ١١ وان كانت محتبة فتربت أو كانت مترتبة فاحتبت لا يطل خيارها كذا في الظهيرية ١٢ رجل خير امرأته فقيل أن تختار نفسها أخذ الزوج بيدها فأقامها أو جامعها طوعا أو كرها خرج الامر من يدها ١٣ في مجموع النوازل وفي الاصل من نسخة الامام خواهر زاد مخيرة اذا قامت ادعوا للشهود بان لم يكن عندها أحد يدعوا للشهود ولا يحلوا ما أن تتحول عن موضعها أو لم تتحول فان لم تتحول لا يطل الخيار بالاتفاق وان تحولت عن موضعها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بناء على ان المعبر في بطلان الخيار اعراضها أو تبدل المجلس عند البعض ايها وجدو عند البعض الاعراض وهذا اصح حتى لو قالت المرأة ٢ خويش خريدم فقام الزوج وجاء اليها ومشي خطوة أو خطوتين وقال ٣ فروختم صم الخلع وهذا يوافق قول البعض ٤ كذا في الخلاصة ٥ وان ابتدأت الصلاة بطل خيارها فرضا كانت الصلاة أو واجبة أو نفلا فان خيرها وهي في الصلاة فاعتها فان كانت في صلاة الفرض أو الواجب كالوتر لا يطل خيارها حتى تخرج من الصلاة وان كانت في صلاة التطوع فان سلمت على رأس الركعتين فهي على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خیرت وهي في الاربع قبل الظهر فاعت ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يطل خيارها كافي التطوع المطلق وقال بعضهم لا يطل وهو الصحيح كذا في البدائع ٦ وان سمعت أو قرأت شيئا يسيرا لم يطل خيارها وان طال بطل كذا في الجوهرة النيرة ٧ ولوقالت اعطني كذا ان كنت تطلقني بطل حتى لو طلقت لا يقع ولوقالت لم لا تطلقني بلسانك ثم طلقت نفسها يشع ذكره في الفتاوى ٨ واذا خيرها أو خيرت بالشفعة ينبغي أن تقول اخترت ما كذا في العناية ٩ ولو خيرها فلم تسمع أو كانت غائبة فلهما الخيار في مجلس علمها ولو قال الزوج علت في مجلس القول وانكرت المرأة فالقول لهما كذا في محيط السرخسي ١٠ ثم لا بد من النية في قوله

١٢ ت اشترت نفسي
١٣ ت بيعت

في الحالتين وان ادعت المرأة الطلاق أو أنه كان في غضب أو هذا كره الطلاق فالقول قوله مع اليمين وتقبل
بينة المرأة في اثبات حالة الغضب وهذا كره الطلاق ولا تقبل بينتها في نية الطلاق إلا أن تقيم البينة على اقرار
الزوج بذلك كذا في الظهيرية * وإذا جعل امرها يدها وطلعت نفسها وقال الزوج انما طلقت نفسك بعد
اشتغالك بكلام أو بعمل وقالت بل طلقت نفسي في ذلك المجلس من غير أن اشتغل بكلام آخر وبشيء آخر
فالقول قولها ووقع الطلاق كذا في فصول الاستروثي * دعوى المرأة على زوجها ان جعل امرها يدها
لا تسمع أما لو طلقت المرأة نفسها بحكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق ووجب المهر شاء على الامر فانه يسمع
وليس للمرأة أن ترفع الامر الى القاضي حتى يجبر الزوج على أن يجعل امرها يدها كذا في الخلاصة *
جعل امرها يدها ان قام فقام وطلعت نفسها فادعى أنها لم تطلق نفسها في مجلس علمها وادعت الايقاع
في مجلس العلم فالقول لها واذ كرا الحاكم قال جعلت امرك يديك امس فلم تطلق نفسك فقلت اخترت فالقول له
كذا في الوجيز للكردي * مثل جدى رحمه الله تعالى عن جعل امر امرأته يدها ١٢ كقرار كند ثم قام
فطلعت المرأة نفسها ادعى الزوج انك قد علت منذ ثلاثة أيام ولم تطلق في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علت
الا ان تطلقت نفسي على الفور فالقول لمن * أجاب أن القول للمرأة كذا في الفصول العمادية في الفصل
الثالث والعشرين * رجل جعل امرأته يدها فقاتل للزوج أنت على حرام أو أنت مني بائن أو أنا عليك
حرام أو أنا منك بائن فهذا كله طلاق * ولو قالت أنت حرام ولم تقل على أو قالت انت بائن ولم تقل مني فهو
باطل ولو قالت أنا حرام ولم تقل عليك أو قالت أنا بائن ولم تقل منك فهذا كله طلاق كذا في المحيط * رجل
جعل امرأته يدها في الطلاق فقاتل زوجها فطلعت كان باطلا كالواضاف الزوج الطلاق الى نفسه كذا
في فتاوى قاضي خان * ولو قال لها امرك يديك اليوم وبعد الغد لم يدخل فيه الليل حتى لو اختارت نفسها
في الليل لا يقع وان ردت الامر في يومها بطل امر ذلك اليوم وكان لها الامر بعد الغد كذا في الذخيرة *
وكذا لو قالت في اليوم ابطت كل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لها امرك يديك اليوم وغدا
دخلت الليلة تحت الامر وان ردت الامر في يومها ذلك لم يكن لها الامر في الغد كذا في الذخيرة * وفي
الولوية عليه الفتوى كذا في التارخانية * رجل قال لامرأته امرك يديك اليوم وغدا وبعد غد فرددت
في اليوم بطل كله وليس لها ان تختار نفسها بعد ذلك وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء انه لو قال امرك يديك اليوم وامر ليدك غدا فها امران حتى اذا اختارت
زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الامر يدها وهو الصحيح كذا في الكافي * ولو اختارت نفسها اليوم فطلعت
ثم تزوجها قبل مجي الغد فادعت أن تختار نفسها فلها ذلك وتطلق أخرى اذا اختارت نفسها كذا في
البدائع * ولو قال امرك يديك يوم يقدم فلان فهو على اليوم دون الليل ولو قدم فلان ولم يعلم بقدمه
حتى غربت الشمس خرج الامر من يدها كذا في العتامة * ولو قال لها امرك يديك اليوم غدا فرددت
في اليوم بطل الامر كذا في فتاوى قاضي خان * وان قال امرك يديك يوما وشهرا أو سنة أو قال اليوم
أو الشهر أو السنة أو قال هذا اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة لا يتعد بالمجلس ولها الامر في الوقت كله
تختار نفسها فيما شاءت منه * ولو قامت من مجلسها أو تشاغت بغير الجواب لا يبطل خيارها ما بقي شيء
من الوقت بلا خلاف غير أنه ان ذكر اليوم أو الشهر أو السنة منكر اقلها الامر من الساعة التي تكلم
فيها الى مثلها من الغد والشهر والسنة ويكون الشهر ههنا بالايام وان ذكر مفعرا قلها الحبار في بقية اليوم
وفي بقية الشهر وفي بقية السنة ويعتبر بالشهر ههنا بالهلال * ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ليس لها ان
تختار نفسها مرة أخرى ولو قالت اخترت زوجي أو لا أختار الطلاق ذكر في بعض المواضع أن على قول
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يخرج الامر من يدها في جميع الوقت حتى لا تملك أن تختار نفسها بعد ذلك
وان بقي الوقت كذا في البدائع * ولو قال لها امرك يديك في هذا الشهر فاختارت زوجها خرج الامر من
يدها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبطل الامر في ذلك
المجلس لافي مجلس آخر وفي بعض الروايات ذكر الخلاف على عكس هذا والصحيح هو الاول كذا في شرح
الجامع الصغير لقاضي خان * ولو قال امرأته يديك فلان شهرا فهو على الشهر الذي يليه ويبطل بضميه

٣. ت ان قام

بلا علم كذا في الكافي * ولو قال امرك يديك أبدا فردته مرة يبطل ذكر بكر امرك يديك اليوم أو شهر فردته
لم يبطل خيارها فيما بقي من المدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التارخانية * ذكر ابن سماعة عن محمد
رحمه الله تعالى اذا قال لها امرك يديك رأس الشهر كان الامر يدها الليلة التي يمل فيها الهلال ومن الغد الى
الليل * ولو قال لها امرك يديك في رأس الشهر كان لها مجملها حتى تقرب الشمس قال الا ترى انه لو قال لها
امرك يديك غدا كان لها الغد كله ولو قال في غدا كان على المجلس حتى تقرب الشمس من الغد وذكر ابن ابي
مايخلف هذا فقد روى عنه اذا قال امرك يديك رمضان أو قال في رمضان فها مساواة والامر في يدها رمضان
كله وكذلك اذا قال امرك يديك غدا أو في غدا فها مساواة كذا في المحيط * ولو قال امرك يديك اليوم فهو على
اليوم كله ولو قال في هذا اليوم فهو على مجلسها وهو صحيح موافق لقوله أنت طالق غدا أو أنت طالق في الغد كذا
في محيط السرخسي * ولو قال لها امرك يديك الى عشرة أيام فها من هذا الوقت الى مضي عشرة
أيام ويحفظ انقضاء العشرة بالساعات ولو أراد الزوج أن يكون الامر يدها بعد مضي عشرة أيام دين فيما بينه
وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في الظهيرية * رجل قال لا خير امرأتي يديك الى سنة صار الامر يدها
الى سنة حتى لو أراد أن يرجع لا يملك واذا تمت خرج الامر من يده كذا في التبيين والمزيد * وفي الفتاوى
الصغرى لو قال لاجنبي امرأته امرأتي يديك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع قال في المحيط وهو الاصح كذا
في الخلاصة * المقوض اليه ان كان يسمع فالامر يدها مادام في ذلك المجلس وان لم يسمع أو كان غائبا فاما
بصير الامر يدها اذا علم أو بلغه الخبر ويكون الامر في يده مادام في مجلس العلم والقبول في المجلس ليس بشرط
ولكن اذا رد المقوض اليه ذلك يرتد بده كذا في الذخيرة * رجل قال لغيره قل لامرأتي امرك يديك لا بصير
الامر يدها لم يقل المأمور لها ذلك لان هذا امر بالتقويض ولو قال لغيره قل لامرأتي ان امرها يدها بصير
الامر يدها قبل الاخبار كذا في الظهيرية * ولو قال لغيره طلق امرأتي فقد جعلت ذلك اليك فهو تقويض
يقتصر على المجلس وللزوج أن يرجع عنه واذا اطلقها في المجلس تقع واحدة رجعية وكذا لو قال جعلت اليك
طلاقها فطلقها يقتصر ويكون رجعيًا ولو قال لغيره طلق امرأتي وقد جعلت امرها يديك أو قال جعلت امرها
يديك فطلقها كان الثاني غير الاول لان الواو لطف فاما حرف الفاء في هذه المواضع فيكون لبيان السبب
فلا يملك الا واحدة واذا ذكر بحرف الواو فطلقها الوكيل في المجلس تبين بتطبيقين لان الواقع بحكم الامر يكون
بائنا فاذا كان أحدهما بائنا كان الآخر بائنا ضرورة انه لا يملك الرجعة فان طلقها الوكيل بعد القسام من
المجلس تقع واحدة رجعية وكذا لو قال امرها يديك فطلقها كذا في فتاوى قاضي خان * في الجامع اذا قال
لرجل امرأته امرأتي يديك فطلقها فطلقها الوكيل قبل أن يقوم عن المجلس فهي واحدة بائنة إلا أن ينوي الزوج
ثلاثا فيكون ثلاثا ولو قام الرجل عن مجلسه قبل أن يطلاها بطل الامر وكذلك لو قال طلقها فامرها يديك كان
هذا وما تقدم سواء كذا في المحيط في مجموع النوازل لو قال للمكلا كتب لها خط الامر على أي متى سافرت
بغير اذنها فهي تطلق نفسها واحدة كلما شئت فقلت لا أريد واحدة وطلبت الثلاث وأبي الزوج ولم يتفقا
وخرج بصير الامر يدها في تلبية واحدة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين * ولو جعل
امرأته يدها أو يدي اجنبي ثم جنى الزوج جنونا مطبقا لا يبطل الامر باليد ولو جعل امرأته يدي صبي
أو مجنون أو عبدا أو كافرا فهو في يده قبل أن يقوم من ذلك المجلس كالوقوف ذلك الى المرأة * ولو قال لامرأته
وهي صغيرة امرك يديك ينوي الطلاق فطلعت نفسها صح ووقع الطلاق كذا في فصول الاستروثي *
ولو جعل امرأته يدي معنوه صح ويقتصر على المجلس إلا أن يقول طلقها متى شئت أو تطلق نفسها متى
شئت * ولو جعل امرها يدي رجلين لا ينفرد أحدهما فان قال كلا طلقنا في المجلس فأنكر الزوج حلف بالله
ما يعلم ان الامر كذلك * ولو نوى الثلاث فطلقها أحدهما واحدة والاخرتين أو ثلاثا وقعت واحدة
لا تفاهما عليها كذا في العتامة * ولو قال امرأته يدي يدي وبيدك أو قال جعلت امرها يدي وبيدك
فطلقها المخاطب لم يجز طلاقه إلا أن يجيز الزوج كذا في المحيط * ولو قال امرأته يدي الله وبيدك أو قال
جعلت امرها يدي الله وبيدك يريد به الطلاق فطلقها المخاطب يقع كذا في الكافي * في المتن رجل جعل
امرأته يديها فقال أبوها قد قبلتها طلقت كذا في المحيط * ذكر في اجناس الناطق شهد رجلان

بهدا التفويض أبدا كذا في البدائع * ولو قال امرأتي بيد فلان شهرا فهو على الشهر الذي يليه
ويستل بحضبه وان لم يعلم فلان * ولو قال اذ مضى هذا الشهر فامر هايد فلان فمضى الشهر فامر هايد
في مجلس علمه وان علم بعد شهرين لان التفويض معلق بمضي الشهر والمعلق بالشروط يصير مرسلا عند وجود
الشروط ولو ارسل التفويض بعد مضي الشهر يقتصر على مجلس علمه فكذا هذا * ولو قال امرأتي بيد فلان
وفلان اذ مضى شهر مضى شهر ثم علم أحدهما فقام قبل الطلاق بطل الامر فان طلق فهو موقوف حتى يعلم
الاخر فان طلق في مجلس العلم يقع والابطال كذا في محيط السرخسي * قال المدعيون ان لم تنقض حتى الى
شهر فامر امرأتك يكون بيدي فقال المدعيون وليكن كذلك ووجد الشرط له أن يطلقها كذا في الوجيز
للكردري * ولو قال اذ جاء شهر كذا فامر هايدك يومئذ او قال من ساعة من يوم الجمعة ولم تكن له نية
فليس بشئ الا أن بين ذلك اليوم والساعة في المجلس كذا في العتبية * في المشتق اذا قال لها اذا أهل
الهلال فامر هايدك فان علمت أن الهلال قد أهل ولم تحترق نفسها في ذلك المجلس خرج الامر من يدها وان
جاءت بعد الهلال بايام وقالت لم اعلم به فان جاءت بامرأتي أنها فيه صادقة حلفت على ذلك وقبلت قولها والامر
بيدها وان جاءت بامرأتي أنها كاذبة فيه لم أقبل قولها كذا في المحيط * واذا قال لامرأته اذا تزوجت
عليك امرأته فامر تلك المرأة بيدك ثم خالفها أو طلقها بانها وثلاثا ثم تزوج امرأته أخرى لا يصير امرها بيدها
واذا قال لها اذا تزوجت امرأته فامر تلك المرأة بيدك ولم يقل عليك ثم انه طلقها بانها وثلاثا وخالفها ثم
تزوج امرأته أخرى لا يصير الامر بيدها * واذا قال لها ان تزوجت عليك في هذا النكاح فامر هايدك او قال
فامر هايدك ثم انه طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها ثم تزوج امرأته أخرى لا يصير الامر بيدها كذا
في الذخيرة * ولو قال ان تزوجت عليك مادمت في نكاحي أو ما كنت في نكاحي فامر هايدك ثم طلقها
بائنا أو خالفها ثم تزوجها ثم تزوج عليها في قوله مادمت في نكاحي لا يصير الامر بيدها وفي قوله ما كنت
في نكاحي كذلك على رواية أعيان مختصر الكرخي فانه ذكر فيه ان قوله مادمت أو ما كنت سواء * وقرئ في مجموع
النوازل بين قوله ما كنت وبين قوله مادمت وأشار الى ان في قوله ما كنت يصير امرها بيدها ولو تزوج عليها بعد
ما تزوجها بعد الطلع لانه ثبت كون بعد كون ولا تثبت ديمومة بعد ديمومة كذا في فصول الاستروشي *
جعل امرأته يدها ان تزوج عليها امرأته ثم انها ادعت على الزوج أنك تزوجت علي فلانة وفلان حاضرة
تقول تزوجت نفسي منه وشهد الشهود على النكاح يصير الامر بيدها ولو كانت غائبة عن المجلس واقامت
هذه بينة أنك تزوجت علي فلانة بنت فلان بن فلان وصار امرأتي يدي هل تسمع فيه روايتان والاصح أنها
لا تسمع لانها ليست بمخصم في اثبات النكاح عليها كذا في الفصول العمادية * ولو قال لها ان دخلت الدار
فامر هايدك ثم طلقها واحدة بائنة أو اثنين بائنتين لا يطل الامر حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار صار الامر
بيدها سواء تزوجها في العدة أو بعد ما انقضت عتقها مدخولة كانت أو غير مدخولة حتى لو تزوجها فطلعت
نفسها يقع كذا في الخلاصة * اذا قال لامرأته ان دخلت دار فلان فامر هايدك فدخلت دار فلان
ثم طلقت نفسها ان طلقت نفسها قبل ان تزايل المكان الذي فيه سميت داخلة طلقت وان مشيت خطوتين
ثم طلقت نفسها لا تطلق كذا في المحيط * في المشتق لو قال لامرأته ان غبت عنك فكنت في غيبي يوما
او يومين فامر هايدك قال اذا مكث يوما فامر هايدها وهذا على قول الامرين * رجل جعل امرأته
يدها على انه ان غاب عنها كذا مدة تطلق نفسها متى شئت فغاب عنها الى آخر المدة ثم حضر في اليوم الاخير
من تلك المدة فاذا هي غابت نفسها حتى تمت المدة افي الشيخ الامام الاستاذ رضي الله تعالى عنه انه يبقى الامر
في يدها وافي القاضي الامام نضر الدين رحمه الله تعالى انه ان كان لا يعلم بمكانها لا يصير الامر بيدها قال
وهذا اذا كانت مدخولة فاما قبل أن يدخل بها لو غاب عنها تلك المدة فلا يصير الامر بيدها ولو كانت مدخولة
فغاب عنها تلك المدة لكنه في المصرا لا يجيء الى بيتها يصير الامر بيدها قال هكذا افي الشيخ القاضي الامام
ولو قال ان غبت عن كورة بخاري فامر هايدها فاذا خرج عن الكورة الى الرستاق يصير الامر في يدها
كذا في الخلاصة * ذكر في فتاوى القاضي الامام الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى لو جعل امر
امرأته يدها على انه متى غاب عنها عن بخاري من المكان الذي يسكن فيه شهرين فهي تطلق نفسها متى شئت

فتاوى عن بخاري شهرين وذلك قبل أن يني بها وطلعت المرأة نفسها قبل بناءها لا تطلق لانه لم يغيب عنها من مكان
يسكن فيه اذير اذ بالمكان الذي يسكن فيه مكان السكنى والا زد وواج كذا في فصول الاستروشي * ولو
قال ان غبت عن بخاري فامر هايدك يطلق على القصبة على قول اكثر المشايخ قال الامام السرخسي اسم
بخاري من كرمينة الى فرير كذا في الخلاصة * جعل امرها بيدها متى شئت في الطلاق ان خرج من بلدة
بخاري بلا اذن من الفرج الى كورة سراي ومكث فيها يومين لا تطلق كذا في الوجيز للكردري * سئل نجم
الدين التسي عن قال لغيره ان غبت من هذه البلدة ومضى على غيبي ستة اشهر فامر امرأتي بيدك حتى تخلعها
بيقية مهرها ونفقة عتقها فتعاب ولم يحضر حتى مضت المدة قال هو توكيل مطلق حتى لا يطل بالقيام عن
المجلس * وغيره من مشايخ مشرق ودمشق افتوا بانها عليك حتى يستل بالقيام عن المجلس وهو الصحيح كذا في
الظهيرية * رجل جعل امرأته يدها على انه ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شئت
فمضى ذلك الوقت وطلعت نفسها ثم اختلعا فقال الزوج اعطيتها في ذلك الوقت وانكرت المرأة ذلك فالتقول
قول الزوج في حق الطلاق حتى لا يصحكم وقوع الطلاق عليها أصل المسألة * سأله ذكره في المشتق
وصورته او جعل قال لا يبي امرأته ان لم آت الى اربعين يوما فامر امرأتي بيدك فاذا مضى اربعون يوما بلياها
من الساعة التي تكلم فيها فامر هايدها مادام في مجلسه ذلك فان قال الزوج بعد ذلك قد آتيتك وقال ابو
المرأة لم تأتني فالتقول قول الزوج كذا في الذخيرة * ولو جعل امرها بيدها على انه ان غاب عنها ثلاثة اشهر
ولم فصل نفقة اليها فهي تطلق متى شئت نفسها فبعت اليها خسين درهمين قال ان لم يكن هذا قدر نفقتها هذه
المدة صار امرها بيدها ولو كانت النفقة مفروضة فوجب النفقة من زوجها فبعت المدة ولم تصل اليها النفقة
لا يصير الامر بيدها وترفع اليين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلو لم تب النفقة ولكن الزوج قال
بعت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينبغي أن يكون القول قوله وقال كذا سمعت من القاضي
الامام الاستاذ نضر الدين رحمه الله تعالى ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي
ايضا حق وفي فصول الاستروشي ويكون القول قولها وهو الاصح كذا في الخلاصة * ذكر في الذخيرة وأحاله
الى المشتق اذا قال لامرأته ان لم ارسل اليك هذا الشهر بنفقتك فانت طالق او قال ان لم ارسل اليك بنفقة
هذا الشهر فانت طالق فارسل على يدي انسان فضاقت من يد الرسول لا يبحث لانه قد ارسل كذا في فصول
الاستروشي * جعل امرها بيدها متى شئت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى أن مضى الشهر هذا
فارسلها اليها يدي رجل ولم يجد الرسول منزلها واعطاها بعد مضى الشهر أجاب القاضي الاستروشي بانها
تلك الايقاع وفيه نظر لان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير الامر بيدها لان الشرط عدم الارسال
وقد ارسلها اليها * قال لها ان لم ارسل اليك خمسة دنانير بعد عشرة ايام فامر هايدك في الطلاق متى شئت
فبعت الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كل الزوج أراد به القور لها الايقاع وان لم يرده القور لا تلك الايقاع
حتى يموت أحدهما كذا في الوجيز للكردري * رجل اراد أن يغيب عن امرأته من سمرقند فطالبته
بالنفقة فقال ان لم أبعث بنفقتك من كش الى عشرة ايام فامر هايدك لتطلق نفسك متى شئت فبعت اليها نفقتها
قبل انقضاء عشرة ايام لكن من موضع آخر هل يصير امرها بيدها في فتاوى ظهير الدين ما يدل على انه يصير
الامر بيدها فانه ذكر فيه لو قال ان لم أبعث بنفقتك من كرمينة الى عشرة ايام فانت طالق فبعت من موضع
آخر قبل انقضاء عشرة ايام بحث في عينه كذا في الفصول العمادية * ان لم تصل اليك نفقة عشرة ايام
فامر هايدك فبعت بنفقتك بان ذهبت الى ابيا بلا اذن في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع كذا في البحر الرائق *
ان غبت عنك فامر هايدك فامر الظالم لا يصير الامر بيدها * وقال الشيخ ان اجبره على الذهاب فذهب
بنفسه صار بيدها كذا في الوجيز للكردري * اذا جعل امرها بيدها على انه متى ضربها بغيرة جناية فهي تطلق
نفسها فبعت بنفقتها ثم اختلعا فقال الزوج ضربتها بجناية فالتقول قول الزوج كذا في الذخيرة * رجل جعل
امرأته يدها على انه متى ضربها بغيرة جناية فهي تطلق نفسها متى شئت فخرجت من البيت بغيرة اذن
الزوج فبعت بنفقتها لا يصير الامر بيدها ان أوفى صداقها المجل وان لم يوفها ذلك فلها
أن تذهب الى بيت أبيها من غير اذنه وتنع نفسها لاستيفاء المجل فلا يكون الخروج جناية وكان الشيخ الامام

قوله كش هو بضم الكاف
قربة بجرجان كافي القاموس
اه معجمة بجراوى

الاجل يظهر الدين المرتبة في رجه الله تعالى يفتي بان الامر لا يصير في يدها من غير تفصيل ولكن يقول
 خروجها من البيت جنابة مطلقا والاول اصح كذا في المحيط * قال لها ان لم اعطك دينارين الى شهر فامر
 بيدك فاستدانت واحالت على زوجها ان ادى الزوج المال الى المحال قبل مضي المدة ليس لها ايقاع الطلاق
 وان لم يؤد مدينتك الايقاع * امر لبيدك ان خرجت من البلدة الا بانك تخرج من البلد وخرجت
 في مشايعة لا يكون اذنا ولو استاذنها فاشارت لم يذكر حكمه كذا في الوجيز للكردي * سئل جدي
 رجه الله تعالى عن جعل امر امرأته يدها * اصكر قمار كند ثم قامر فطلقت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج
 انك قد علبت مذلة ايام ولم تطلق في مجلس علك وقالت المرأة لا بل علبت الا ان فطلقت نفسي على الفور لم
 يكون اجاب ان القول للمرأة كذا في الفصول العمادية * ولو جعل امرها يدها ان شرب المسكر
 او غاب عنها فوجد احد الامرين وطلقت نفسها ثم وجد الاخر لا يكون لها ان تطلق نفسها مرة اخرى ولو
 جعل امر امرأته يدها على انه متى ضربها او غاب عنها فان شئت طلقت نفسها واحدة وان شئت نتين
 وان شئت ثلاثا فان طلقت نفسها واحدة بعد وجود الشرط هل لها ان تطلق نفسها اخرى في ذلك المجلس
 قال ليس اهنا ذلك كذا في فصول الاستروشي * ان غبت عنك ستة اشهر ولم تصل بك نفسي وتفتي في هذه
 المدة فامر طلاقك بيدك ثم غاب عنها ولم تصل اليها نفسه ووصلت فتقته كان الامر يدها لان الطلاق ههنا معلق
 بعدم الفعلين في المدة ولم يوجد ذلك فيصحت اما اذا علقه بوجود الفعلين فلا يصح ما لم يوجد كلاهما حتى لو قال
 والله لا دخلن هاتين الدارين او قال ان دخلت ههنا لا دخلن ههنا فقلت طالق فتم الطلاق او اخر لا تطلق
 الا بدخول الدارين كذا في جواهر الاخلاط * جعل امرها يدها وهي صغيرة على انه متى غاب عنها
 سنة تطلق نفسها بلا خسران يلحق الزوج فوجد الشرط فامرأته عن المهر وثقة العدة واوقعت طلاقها يقع
 الرجعي ولا يسقط المهر والثقة كذا في الوجيز للكردي * رجل جعل امر امرأته يدها على انه متى
 ضربها بغير جنابة تطلق نفسها طلبت النفقة والحد ولازمة فهذا ليس بجنابة اما اذا شتمته او مزق ثيابه
 او اخذت لحية فهذه جنابة * ولو قالت لزوجها يا جار اوبأ ابله او خذني من لدها فهذه جنابة منها *
 ولو جعل امرها يدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فكشفت وجهها عن غير محرم اتى
 الشيخ الامام الاستاذ رجه الله تعالى انه يسكر كون جنابة وقال القاضي الامام نضر الدين رجه الله تعالى
 لا يكون جنابة قال وهذا موافق لما قال القدوري ان وجهها وكرها ليست بعورة كذا في الخلاصة *
 والصحيح انها ان كشفت وجهها عند من يتم بها فهو جنابة كذا في الظهيرية * ولو اعمت صوتها اجنبيا
 يكون جنابة بان كملت اجنبيا او تكلمت عامدة لسمع اجنبي او شاعبت مع الزوج فسمع صوتها اجنبي كذا في
 الخلاصة * ولو شتمت اجنبيا كان جنابة كذا في البحر الرائق * جعل امرها يدها ان ضربها بغير
 جنابة فنجت جنابة شرعية حتى استصحت الضرب فلم يضربها ثم بعد ايام جنت جنابة غير شرعية فضربها وطلقت
 المرأة نفسها بحكم الامر فقال الزوج اتى ضربتك لاجل الجنابة الاولى فلن لك ان تطلق نفسك وقالت بل
 ضربتني لاجل الجنابة الثانية ولي ان اطلق نفسي فالقول قول الزوج هكذا في العناية * ولو جعل امرها
 يدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فغلظ عليها الزوج ثم لعنته المرأة فضربها تكلموا به بعضهم
 قالوا هذا ليس بجنابة وعامة المشايخ على انه جنابة وهو الصحيح وكذلك اذا قذف الزوج امرأته ثم قذفت
 المرأة ام زوجها كذا في الظهيرية * ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة شرعية فقاتلته وقت
 انصومة يا ابن الاجير او يا ابن الاعرابي فضربها وانه كما قالت لها ان تطلق نفسها ولو قالت يا ابن الساج
 ان كان كما قالت فلا معتبر بهذا ولا يكون جنابة كذا في البحر الرائق * ولو قال لها اي يلد فقاتلته لمثل
 ذلك يكون جنابة وهذا اذا صرحت بما قال الزوج وان قالت توفي فبقي اختلاف المشايخ والاصح انه جنابة
 وصار كأنها قالت * توخود يلدني كذا في خزائن المفتين * ولو جعل امر امرأته يدها على انه متى ضربها
 بغير جنابة منها فهي تطلق نفسها متى شئت فخاصمت المرأة الى القاضي وقالت انه ضربني بغير جنابة فطلقت
 نفسي وطلبت نفقة المهر فسأل القاضي الزوج لماذا ضربتها فقال الزوج بقصد ٦ نردم فقالت المرأة للقاضي
 انه اقتر بالضرب واقر بشرط صحة ايقاع الطلاق فخره بتسليم بقية المهر الى خفاء الزوج بعد ذلك عند القاضي

١. ت ان قامر

٢. ت الله ياخذ عرك

٤. ت أنت

٥. ت انت أيضا ليد

٦. ت لم أضربها قصدا

وادعى أنه ضربها بجنابة كانت منها واقامت على ذلك بينة فاستفتوا عن صحة دعواه فانفتحت الاجوبة على
 فساده لمكان التناقض كذا في الذخيرة * رجل جعل الامر يدها زوجته بتطبيقه لوضربها بغير جنابة
 فصعدت السطح من غير ملاء تكون هذه جنابة اذا صعدت للتظاهرة والا فلا ولو جعل الامر يدها ان ضربها
 بغير جنابة ثم قال لها اعطيني البطيخ فالتفت اليه على هيئة الالهانة فضربها بغير جنابة وان لم تلقه على طريق
 الالهانة لا يكون جنابة ولو جعلت في امره موصية فقال لها لا تفعل هذا فضالت بحجة له طابت نفسي به
 ثم ضربها كان هذا القول منها جنابة وان جعلت في امر ليس بموصية لا يكون جنابة كذا في جواهر
 الاخلاط * ولو جعل امر امرأته يدها ان ضربها فامر غيره فضربها هل يصير امرها يدها فهذه
 مسألة الخلاف على أن لا يضرب امرأته فامر غيره فضربها فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم بحت كما اذا حلف
 لا يضرب عبده فامر غيره فضرب به بحت وقبل لا يحنث ولو اوجعها او قرصها او مده شعرها او عضها او خنثها
 فامها يصير الامر يدها وهذا اذا لم يكن في حالة المزاح اما في حالة المزاح لو فعل ذلك مما رجة فانه لا يصير الامر
 يدها وان اوجعها وكذا اذا أصاب رأسه انهما في حالة المزاح فادماها لا يحنث وهو الصحيح كذا في فصول
 الاستروشي * واعطاؤها شيئا من يده بلا اذنه حيث لم تجر العادة بالمساحة به جنابة وكذا دعاؤها عليه
 وكذا قولها أزواج النساء رجال وزوجي لا ولودعاها الى اكل الخبز المحرذ فقضيت لا يكون جنابة كذا في البحر
 الرائق * جعل امرها يدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها أدتلك ان تذهبي في كل عشرة ايام الى بيت
 أويك فغضت عشرة ايام او ازيد ولم تذهب اليها فزارها اوها ثم ذهبت بلا اذنه فضربها باصا را الامر يدها *
 جاءت أم المرأة الى بيت الزوج فقال يا بنت أهلك الكلبة فقالت الكلبة أهلك وأهلك فضربها بالامر
 يدها كذا في الوجيز للكردي * ولو جاء ضيف فامر الزوج المرأة أن تبسط للضيف الطنفسة لاجل
 أن يشام فلم تفعل فضربها باصا را امرها يدها ولو ضربها بالتركة غسل الثياب أو ترك البطيخ فهذه ضربت بغير جنابة
 كذا في خزائن المفتين * ولو جعل امرها يدها على انه متى شتمها فهي تطلق نفسها فقال لا تمزق حركي أولا
 تأكل العذرة أو كلي أو اضربي رأسك على الجدار لا يصير الامر يدها كذا في الخلاصة * جعل امرها
 يدها على انه متى ضربها تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصومة الا زواج فطلقت نفسها بعد وجود
 الشرط يجب المهر * ولو قال بغير خسران لا يجب المهر كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لامرأته
 امر لبيدك كلما شئت فله ان يختار نفسها كلما شئت في ذلك المجلس أو في مجلس آخر حتى تبين ثلاث الا انها
 لا تطلق نفسها في ذلك المجلس * ثم من واحدة فلو شئت طلقة واحدة تقع واحدة ولو شئت اخرى وهي
 في العدة تقع اخرى وكذا لو شئت الثالثة وهي في العدة ولكن اذا وقع الثلاث وتزوجت بزواج آخر وعادت
 اليه وشئت لم يقع عندنا شيء وقد بطلت المين وقوع الثلاث ولو شئت واحدة حتى وقعت عليها وانقضت
 عذتها وتزوجت بزواج آخر وعادت الى الاول عادت ثلاث تطليقات عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله
 ولو شئت ثلاث تطليقات ثلاث مرات وقع عليها ثلاث تطليقات واحدة بعد اخرى كذا في فصول
 الاستروشي في الفصل الحادي والعشرين * ولو شئت مرة واحدة فطلقت ثم تزوجها بعد العدة كان لها
 المشيئة فيما بقي من الثلاث كذا في قساي قاضي خان * ولو قال لها امر لبيدك اذا شئت أو متى شئت فله
 أن يختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره في أي وقت شئت ولو اختارت زوجها خرج الامر من يدها
 وكذلك قوله امر لبيدك اذا ما شئت أو متى ما شئت كذا في فصول الاستروشي * ولو ردت الامر لم يكن
 ردا ولو قامت عن مجلسها وأخذت في عمل آخر أو كلام آخر فله ان يطلق نفسها الا انها لا تملك أن تطلق نفسها
 الا واحدة كذا في البدائع * وان قال امر لبيدك كيف شئت فتصير مشيئة على المجلس وكذا في قوله
 ان شئت أو ما شئت أو كم شئت أو أين شئت أو اينما شئت وكذا لو قال لامرأته امر لبيدك حيث شئت بقصر
 على المجلس هكذا في الفصول العمادية * ولو قال لها اختاري اذا شئت أو امر لبيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة
 بائمة ثم تزوجها فاخترت نفسها عند أبي حنيفة رجه الله تعالى تطلق ثانيا وقال أبو يوسف رجه الله تعالى
 لا تطلق ثانيا قال شمس الأعمه السرخسي قوله ضعيف كذا في الخلاصة * قال لامرأته امر فلانة بيدك
 لتطلقها متى شئت فهذا مشورة والامر يدها في ذلك المجلس ذكره في المتن كذا في المحيط * ولو جعل امرها

قوله حرك أي فركك اه
بحراوى

ولو طلقت نفسها طلاقاً أو طلقتين ثم تزوجت بزوج آخر ثم عادت إلى الأول يملك عليها الثلاث عند ما واهما أن تطلق واحدة واحدة إلى أن توقع الثلاث خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين • ولو قال لها كلما شئت فانت طالق ثلاثاً فاشأت واحدة فذلك باطل كذا في المحيط • ولو قال أنت طالق حيث شئت أو أين شئت لم تطلق حتى تشاء وإن قامت عن مجلسها فلا مشيئة لها وإن قال لها أنت طالق كفت شئت طلقت تطلقه يملك الرجعة قبل المشيئة فإن قامت قد شئت واحدة فبأنه أو ثلاثاً وقال الزوج نويت ذلك فهو كما قال أما إذا أرادت ثلاثاً والزوج واحدة فبأنه أو على القلب فيقع واحدة رجعية وإن لم تحضره النية تعتبر مشيئتها فيما قالوا جري على موجب الخبر كذا في الهداية • وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يقع شيء ما لم تشأ فإن شأنت أو وقعت واحدة رجعية أو بآية أو ثلاثاً بشرط مطابقة إرادته وما قاله أولى وعمرة الخلاف تظهر في موضعين فيما إذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما إذا كان ذلك قبل الدخول فإنه تقع عنده طلاق رجعية وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام هكذا في التبيين • وإن قال لها أنت طالق كم شئت أو ما شئت طلقت نفسها ما شأنت واحدة أو تبتين أو ثلاثاً ما لم تقوم من مجلسها أو تأخذ في عمل آخر وتعلق أصل الطلاق بمشيئتها فإن ردت الأمر كان رداً ولو قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت أو اختاري من ثلاث ما شئت فلهما أن تطلق نفسها واحدة أو تبتين وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثاً ما عتد أي خيفة رجعه الله تعالى وقال لها إن تطلق نفسها ثلاثاً أيضاً كذا في التكملي • وعلى هذا الخلاف لو قال طلق من نسائي من شئت فليس له أن يطلق جميع نسائه وعندهما له ذلك كذا في غاية السروجي • ولو قال طلق من نسائي من شأنت فشق كهن له أن يطلقهن كذا في فتح القدير • وأولياء المرأة إذا طلبوا من الزوج أن يطلقها فقال الزوج لا يسها ما أتردني ففعل ما تريد خرج ثم طلقها أو هو لم يطلق إن لم يرد الزوج التفويض ويكون القول قوله أنه لم يرد التفويض كذا في الخلاصة • وإذا قال لرجل طلق امرأتى فله أن يطلقها في المجلس ويده وله أن يرجع كذا في الهداية • إن قال لها طلق نفسك وصاحبك فلهما أن تطلق نفسها في المجلس لأنه تفويض في حقها ولها أن تطلق صاحبها في المجلس وغيره لأنه توكيل في حقها وإن قال لرجل طلق امرأتى إن شئت فليس لأحدهما التفرد بالطلاق ما لم يجتمعا عليه وإن قال طلق امرأتى ولم يقرنه بالمشيئة كان توكيلاً وكان لأحدهما أن يطلقها كذا في الجوهرية النيرة • إذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما أن يطلقها إذا لم يكن الطلاق بحال ولو وكلهما بالطلاق وقال لا يطلقها أحدكما بدون صاحبه فطلقها أحدهما ثم طلقها الآخر أو طلق أحدهما وأجاز الآخر لا يقع شيء ولو قال لرجل طلقها جميعاً ثلاثاً فطلقها أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر طلقتين لا يقع شيء حتى يجتمعا على الثلاث كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال لرجل طلقها ثلاثاً فطلقها كل واحد منهما بالطلاق وكذا يملك أحدهما واحدة والاخرتين كذا في العناية • ولو قال لغيره أنت وكيلى في طلاق امرأتى إن شئت فشاء في المجلس فهو جائز وإن قام الوكيل عن المجلس قبل أن يشاء بطل التوكيل كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا قال لغيره طلق امرأتى ثلاثاً إن شأنت لا يصبر ويكسب ما لم تشأ ولها المشيئة في مجلس علمها وإذا شأنت في مجلس علمها حتى صار وكيلاً لوطبقها الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل ولا يقع طلاقه بعد ذلك قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ينبغي أن يحفظ هذا فإن البلوى فيه نعم فإن عامة كتب الطلاق التي يكتبها الزوج من القرية يكون فيها كتب اليك هذا الكتاب سل امرأتى هل تشاء الطلاق فإن شأنت فطلقها ثم إن أوكلاه كسراً ما يؤخرون الإيقاع عن مجلس مشيئتها ولا يدرون أن الطلاق لا يقع • وإذا قال لغيره أنت وكيلى في طلاقها على أني بالخيار أو على أنها بالخيار أو على أن فلا بالخيار قالوا كالة جائزة والخيار باطل • وإذا قال لغيره طلق إحدى نسائي وطلق واحدة منهن بينهما صح وليس للزوج أن يصرف الطلاق إلى غيرها وكذا إذا طلق واحدة منهن لا يصحها صح ويكون الخيار للزوج كذا في المحيط • رجل قال لا آخر وكتبتك في جميع أموري فطلق الوكيل امرأتها واختلفوا فيه والصحيح أنه لا يقع ولو قال وكتبتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة في البياعات والآنكحة وكل شيء كذا في فتاوى قاضي خان • وكذا بأن يطلق امرأتها تطلقه طلاقاً مشيئتها لا يجوز عنده وعندهما تقع واحدة كذا في الفتاوى الصغرى • رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلاثاً إن كان الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلاث طلقت ثلاثاً وإن لم ينو الثلاث لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى •

رجل قال لغيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل طلقك يا شاتقعة واحدة رجعية ولو قال الوكيل أيتها لا يقع شيء • ولو قال للوكيل طلقها تطلقه بآية فقال لها الوكيل أنت طالق تطلقه رجعية تقع واحدة بآية • رجل قال لغيره طلق امرأتى بين يدي أخي فلان فطلقها بغير محضر من الآخر وقع الطلاق كالو قال طلقها بين يدي اليهود فطلقها بغير محضر من اليهود يقع • رجل قال لغيره لا أعلم طلاق امرأتى لم يكن ذلك توكيلاً ولو رأى أنساً يطلق امرأتها فليزبه لا يصبر المطلق وكيلاً ولا يقع الطلاق كذلك ها هنا كذا في فتاوى قاضي خان • قال لغيره طلق امرأتى بآية السنة وقال لا آخر طلقها رجعية السنة فطلقها في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع كذا في البحر الرائق • ولو وكل غائباً بطلاق امرأتها فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة فطلقها باطل لأن الوكيل طلاقه لا ثبت قبل العلم كذا في فتاوى قاضي خان • من قال لا امرأتها انطلق إلى فلان حتى يطلقك فذهب فطلقها فلان صح ويصير فلان وكيلاً بالتطبيق وإن لم يعلم به كآية وذكر في الزيادات ما يدل على أنه لا يصبر وكيلاً بالتطبيق قبل العلم قيل في المسألتين روايتان وقيل ما ذكر في الزيادات قياس وما ذكر في الأصل استحسن ثم على رواية الأصل وهو جواب الاحتصان إذا صار وكيلاً وإن لم يعلم لو أن الزوج نهي المرأة عن الانطلاق إلى فلان لا يصير فلان معزولاً بنهي المرأة قيل العلم بالنهي وصار الجواب فيه نظير الجواب فيمن وكل رجلاً أن يطلق امرأتها ثلاثاً ثم قال للمرأة أنت طلق أن يطلقك فإن فلان لا يغزل ما لم يعلم بالنهي لأنه لو أغزل أغزل بالنهي مقصود الاتباع للنهي المرأة عن شيء وما قوض إليها شيئاً حتى يصح نهي الغائب بطريق التهمة وتعدى القول بانغزال مقصود بالنهي قبل العلم فلهذا لا يغزل قبل العلم هذا إذا نهي المرأة قبل الانطلاق إلى ذلك الرجل أما إذا نهيها بعده الانطلاق إلى ذلك الرجل فلا يصير فلان معزولاً وإن علم بالعزل وقبل الانطلاق يصبر معزولاً إذا علم بالنهي والعزل وهذا بخلاف ما لو قال لا يجني انطلق إلى فلان وقل له حتى يطلق امرأتى ثم نهاه بعد ذلك صح النهي ولو نهي المرأة عن الانطلاق لا يصح وهذا بخلاف ما لو قال لغيره إن جاءك امرأتى فطلقها أو قال إن خرجت إليك امرأتى فطلقها ثم نهاه نهي الوكيل عن الإيقاع بعد مجيء المرأة إليه وبعد خروجها إليه يصح النهي إذا علم كما قبل المجيء والخروج كذا في المحيط • رجل وكل رجلاً بطلاق امرأتها فطلقها الوكيل في سكره اختلفوا فيه والصحيح أنه يقع • رجل وكل رجلاً بطلاق امرأتها ثم طلقها الموكل بآية أو رجعيًا ثم طلقها الوكيل واقع مادامت في العدة ولا يصبر بآية الموكل إذا لم يكن طلاق الوكيل بحال فإن لم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها وإن كان الموكل تزوجها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد الزوج أو المرأة والعياذ بالله تعالى ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وإن لحق الموكل بداء الحرب مرتد أو فني القاشي لحاقه بطلت الوكالة حتى لو عاد مسلماً وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة وإن لحق بداء الحرب إلا أن يقضي القاضي لحاقه كذا في فتاوى قاضي خان • الوكيل بالطلاق ليس له أن يوكل غيره • وإذا وكل صديقاً أو عبداً بالطلاق صح كذا في السيراجية • ولو وكله فرداً ثم طلق لم يقع ولو سكت بلا قبول ثم طلق وقع ولو قال له طلقها غداً فقال الوكيل أنت طالق غداً كان باطلاً ولو قال له طلقها فقال الوكيل أنت طالق إن دخلت الدار قد خلت لم يقع وإذا قال لغيره طلق امرأتى ثلاثاً فطلقها ألقاها لا يصح وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى نصف تطلقه الوكيل تطلقه لا يقع شيء كذا في البحر الرائق • الوكيل بالطلاق المخير إذا علق لا يصح كذا في القنية في كتاب الوكالة • رجل أراد السفر فوكل رجلاً بطلاق امرأتها ثم عزله بغير محضر من المرأة إن لم يكن التوكيل بطلب المرأة يصح عزله وإن كان التوكيل بطلب المرأة لم يصح عزله إلا بمحضر منها قال شمس الأئمة السيرجسي والصحيح أنه يملك عزل الوكيل بالطلاق وإن كان بطلب المرأة ولو وكل رجلاً بالطلاق وقال كلما عزلتك فانت وكيلى قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله بعبدة الوكالة قال الشيخ شمس الأئمة السيرجسي الصحيح أنه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الإمام رحمه الله تعالى إذا قال عزلتك عن جميع الوكالات بعزلي ونصرف ذلك إلى المعلق والتخير وقال بعضهم يقول عزلتك كما وكنت وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة كذا في التتارخانية • ولو قال لغيره طلق امرأتى فأنبها أو قال أنبها فطلقها فهو توكيل لا يقتصر على الجبار

وهذا اجنبية منها والله اعلم * ذكر في فتاوى الديباجي ٢٠ امر بدست زن نهاده که او را هیچ گاه نزنم مکرکه بخانه
 فلان برود بدستوری من زن بدستوری شوی بخانه فلان رفت وشوی با او جنگ کرد وشوی را دشنام داد
 شوی آن زن را و زن گفت من بحکم امر خود بای خود کشاده کردم شوی گفت من بدان سبب زدم که
 بخانه فلان رفتم بدستوری من قال القول قول الزوج * و ذکر في طلاق فتاوی الديباجي قالت لزوجها
 ٣ بطلاق من سوگند خورده که هر ایگانه زنی وزدی من بر تو طلاق مرد گفت که من بیگانه شرعی نزده ام قال
 القول قول الزوج قال الزوج بعد ذلك ٤ من ترا گفته بودم که بخانه خواهرت مرو و مرا از اجنبی استی
 آید کنون رفتی و بدان سبب زده ام زن منکر است مرو رفتن خانه خواهر را قول قول که بشد کوا بهر که بود قال
 القول قول الزوج ولا تسمع البینه فی هذا رجل قال لا تخفی بحکم شرب الخمر هر زنی را که خواسته ام
 برای تو خواسته ام داشتن و رها کردن بدست تو بوده است فقال ذلك الرجل ٥ اکر چنین است دادم زن
 ترا بطلاق و دو طلاق و سه طلاق مل یقع قال لا لان قوله لا در دست تو بوده است اخبار عن كون الامر یذهب
 فی الزمان الماضي وليس من ضرورة كونه فی یدیه بقاؤه بل الامر المطلق مقصور على المجلس وقد تبدل فی بطل
 حتی لو قال ٨ در دست تو است فهو اقرار بقیام الامر فی یدیه فیصح التعلیق هكذا فی نصوص الاشرافی *
 فی فوائد جدی رحمه الله تعالى ٩ امر بدست زن نهاده که بیکه را دودینار بنور ساعی بای کشاده کن زن را وام
 خواهی بود بوی حواله کرد بای تواند کشاد پس از گذشت مدت آجابه فی والله اعلم ان اذا اهل المحتال قبل مضي
 المدة وان لم یؤد ١٠ تواند * وفی فوائد ١١ امر بدست زن نهاده که بدستوری تو از شهر نزوم مرد از شهر بیرون
 رفت و زن او را مشایعت کرد هل یكون اذا قال لا واقعة الفتوی ١٢ امر بدست زن نهاده که بدستوری
 وی کنیزت بخرد و بدهد مع زوجها الى الخامس واختارت جارية فاشترها الزوج ١٣ این پسندیدن زن بدستوری
 بود آجابه بعض اهل زمان ما وان كان ليس لذلك اهلاء ١٤ بود حتی لا یصیر الامر یدها وقد اجبت بصیر الامر یدها
 کذا فی الفصول العمدیة * وفی مجموع الخوازل امرأه قالت لزوجها ١٥ انک کون کویم رواداشتی أو قلت انک
 کار کنم رواداشتی فقال الزوج دایم فقالت طلقت نفسی ثلاثا لا یقع شیء والقول قول الزوج انه لم یرد الطلاق
 کذا فی المحیط * علی الطلاق بالضرع بغير جنایة فخرجت المرأة من البيت الى الزیقة ١٦ نا آتش در خانه آرد
 وکان فی الزیقة رجل اجنبی ولم یکن قصد المرأة رؤية الاجنبی فضرعها الزوج لا تطلق لانه ضرب بالجنایة کذا
 فی خزائن المفتین ١٧ یکی دیگر را چنین گفت که هرگاه بدستوری من از شهر بروی امر زن خویش
 بدست من نهاده که بدستوری دادم پس از آن تواند رفتی بدستوری وی آجابه علاء الدین رحمه
 الله تعالى ١٨ تواند چه هرگاه هر وقت است و هر وقت بیکار قرار گیرد که کذا کتب عن فوائد * قال لامرأه
 ١٩ اکر بعد سر هر شش ماهی ترا بنهر ماد رود و بدست من نهاده بای خود بدست بطلاق بائن یکشایی
 بدروماد و بدست من نهاده بطلاق نفسا کانت مسأله واقعة الفتوی بمرغبان فارمل اهلها البیضا بالفتوی
 فکتبت نعم لها ذلك ووافقني اهل الایة بمرقد بومشذ فی الجواب * فی فوائد جدی رحمه الله تعالى ٢٠ یکی
 چنین گفت که من سبکی بخورم و غار نه کنم و زنا کنم اکر بکم زن از من سه طلاق اکر یکی ازین کارها
 بکند زنش طلاق شود ثم قال ولا خلاف فی النقی واختلفوا فی الابتناء وهو ما اذا قال ٢١ اکر من سبکی بخورم
 و غار کنم و زنا کنم امر زن بدست وی نهاده ثم فعل واحدا منها لا یصیر الامر یدها عند بعضهم و یصیر یدها
 عند الاخرین وقال رحمه الله تعالى الغرض من مثل هذه الالفاظ منع النفس وزجرها عن ارتکاب المحذور
 وكل واحد من هذه الافعال باقراده یصلح غرضه فینقی ان لا یوقف علی الكل وان كان اللفظ للجمع کذا ذکر

تنفذ فقال الزوج افذه ١٦ لاجل ان تأتی بنار ١٧ رجل قال لا خر کما خرجت من البلدة بغير اذن فهل جعلت امر امرأتک یدی فقال
 جعلت فاعطاه اذا نمره فبعد ذلك هل یقدر ان یدهب بغير اذنه ١٨ یقدر لان کما یبغی کل وقت وكل وقت یعمل بمره واحدة ١٩ ان لم أوصلت
 الی بلدة ایتک وأملت فی رأس کل ستة اشهر فعد جعلت امرک یدی فقلت بطلقة بائنة أي وقت أردت وقلت المرأة هذا التقویض فی المجلس
 فغضی بعد ذلك عام وهذا الرجل لم یوصل المرأة الی بیت ایهام و أمها ٢٠ رجل قال لا اشرب المثلث ولا افا امر ولا ازی وان فعلت فامرأتی منی ثلاث
 طلقات فان فعل واحد من هذه الاشیا طلقت امرأته ٢١ ان كنت اشرب المثلث وأفا امر و ازی فقد جعلت امر المرأة یدها

٢٠ جعل الامر ید المرأة علی انه
 لا یضر بها بغير ذنب الا اذا ذهبت
 الی بیت فلان بغير اذن فذهبت
 المرأة الی بیت فلان بغير اذن الزوج
 فتناسل معها و شتمه فضر بها
 فقالت المرأة أنا خلعت نفسي
 بقتضی امرک فقال الزوج أنا
 ضربتک بسبب انک ذهبت الی بیت
 فلان بغير اذن ٢٢ خلعت بطلاق
 انک لا تضری بغير ذنب وضریتی
 فانما مطلقه منك فقال الرجل
 ما ضربتک بغير ذنب شرعی ٢٣
 كنت قلت لك لا تذهبی الی دارا حلت
 فانی انضرت من ذلك والان ذهبت
 وضربتک بهذا السبب والمرأة
 تنكر الذهاب الی بیت اختها
 فاقول قول من والبینة علی من
 ٢٤ صکل امرأه تزوجتها من
 اجلک فامسا کما وتسریمها
 کان یدک ٢٥ ان کان هكذا
 فقد طلقت امرأته طلقة و طلقین
 وثلاث طلقات ٢٦ کان یدک ٢٧
 یدک ٢٨ جعل الامر ید المرأة انه
 ان لم أوصلتک فی الشهر دینارین
 خلصی نفسك وکان المرأة دایم
 فقلته علیه هل یقدر ان یخلص
 نفسها بعد مضي المدة آجابه لا ٢٩
 ٣٠ یقدر ٣١ جعل الامر ید المرأة علی
 انه لا یخرج من البلدة بغير اذنها
 فخرج الرجل من البلدة وشتمه المرأة
 ٣٢ جعل الامر ید المرأة علی انه
 لا یشتری جارية بغير اذنها ٣٣
 فهل یكون استئصال المرأة هذا
 اذا ٣٤ یكون ٣٥ سأقول لك کلمة
 هل یضربها أو قالت ما فعل امر اهل

شیخ الاسلام برهان الدین * وفی فوائد العلامة ٢٢ مردی من زن خود را کتب که اکر من سبکی بخورم
 وجوشیده و عصیر و بکی امر بدست تو نهاده بای خود یکشایی هرگاه که خواهی زن قبول کرد مرد بدستی
 خورد و دیگر هائی امر بدست زن شود بخورد بدستی بکی بای آجابه شود که معلق بهر یکست جدا نه بچمله هکذا
 آجابه معللا و واقعه الباقون من اهل زمانه ٢٣ امر بدست زن نهاده که اکر او را بنزد بجنایة وی جنایة بای
 خود یکشاید هرگاه که خواهد و زن قبول کرد بعد ازین مرد مر این زن را بنزد بجنایة زن تواند بای کشاده کردن
 بای اجبت تواند قلت وما اختار الشیخان الامامان جدی والعلامة السمرقندی رحمه الله تعالى و اهل
 زمانهم ما فیما ذکرناه هو اختیار الشیخ الکبیر أبی بکر محمد بن الفضل البخاری رحمه الله تعالى کذا
 فی الفصول العمدیة

(الباب الرابع فی الطلاق بالشرط ونحوه)

وفیه أربعة فصول

(الفصل الاول فی الفاظ الشرط) * ألفاظ الشرط ان واذا واما وکل وکما وشیء وشیء ما فی هذه الالفاظ
 اذا وجد الشرط انحللت البین وانتهت لانها لا تقضی العصوم والتکرار بوجود الفعل مره ثم الشرط
 وانحللت البین فلا یحقق الحث بعده الا فی کما لانها لا یوجب عموم الافعال فاذا کان الجزاء الطلاق والشرط
 بکلمة کما یشکر الطلاق یشکر والحث حتی یستوفی طلاق الماک الذي حلف علیه فان تزوجها بعد زوج آخر
 وتکرر الشرط لم یحث عندنا کذا فی الکافی * ولودخلت کلمة کما علی نفس التزوج بان قال کما تزوجت
 امرأه ففی طالق أو کما تزوجتک فانت طالق یحث بكل مره وان کان بعد زوج آخر هکذا فی غایة السروی *
 ولو قال کل امرأه تزوجها ففی طالق فتزوج نسوة طلقن ولو تزوج امرأه واحدة مرارا لم تطلق الا مره واحدة
 کذا فی المحیط * ولو نوى بعض النساء یحث بینه ديانة لا قضاء وقال الخفاف تصح بینه فی القضاء أيضا
 والفتوی علی ظاهر المذهب وان اخذ بقول الخفاف اذا کان الحالف مظلوما فلا بأس به کذا فی البحر الرائق
 * ومن جملة الفاظ الشرط لو ومن وأی وأیان وأین وأنی کذا فی التبین * ومنها فی اذا دخل علی الفعل
 کقوله انت طالق فی دخولک الدار یعنی ان دخلت الدار هکذا فی العتایة * والالفاظ التي للشرط
 بالفارسیة اکر وشیء و همیشه و هرگاه و هر زمان و هر بار فالاول یعنی قوله ان فلا یحث الامر * والثانی یعنی
 متى فلا یحث الامر * والثالث کالثانی ومعناه سماع واحد فی الرابع والخامس یحث مره لانه یعنی کل وهو
 الصحیح * والسادس یعنی کما فی حدیث کل مره کذا فی محیط الدر خسی فی کتاب الایمان * أما لفظة که
 بان قال امرأه طالق ثلاثا کما یشکره یدق ان لم یعارفوا التعلیق بقوله که یقع الحال لانه یحقق وان لم
 یعارفوا التعلیق الا به لا تطلق ما لم یوجد الشرط وان تعارفوا التعلیق بهذا و بصیرع الشرط ذکر الفضلی فی
 فتاواه انه یقع الطلاق للحال وبعض مشایخنا رحمهم الله تعالى قالوا لا یقع وهو الاصح کذا فی المحیط * و زوال
 الملك بعد البین بان طلقها واحدة أو نیتین لا یطلقها فان وجد الشرط فی الملك انحللت البین بان قال لامرأه ان
 دخلت الدار فانت طالق قد خلعت وحی امرأه وقع الطلاق ولم یبق البین وان وجد فی غیر الملك انحللت البین
 بان قال لامرأه ان دخلت الدار فانت طالق فخلعتا قبل وجود الشرط ومضت العدة ثم دخلت الدار فخلعت
 البین ولم یقع شیء کذا فی الکافی * ولو قال لامرأه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فطلعت واحدة أو نیتین قبل
 دخول الدار فتزوجت برزخ آخر ودخل بها ثم عادت الی الزوج الاول قد خلعت الدار طلقت ثلاثا فی قول أبی
 حنیفة وأبی یوسف رحمهما الله تعالى کذا فی البدائع * فبعض الطلقات الثلاث یطل تعلق الثلاث وما دونها
 فلو علی الثلاث أو ما دونها ثم فجز الثلاث قبل وجود الشرط ثم عادت الیه بعد التعلیق ثم وجد الشرط لا یقع شیء
 أصلا کذا فی شرح النقیة للبرجندی * وکما یطل التعلیق بغير الثلاث یطل بلماقة بدار الحرب عند أبی حنیفة
 رحمه الله تعالى خلا فاهلها حتی لو دخلت الدار بعد طلاقه وحی فی العدة لا تطلق خلا فاهلها وقایة الخلاف فیها
 اذا جاءها تأیاسا فمات زوجها نایا لا یتقص من عدد الطلاق شیء عنده و یتقص عندها کذا فی فتح القدر
 * (الفصل الثاني فی تعلیق الطلاق بکلمة کل وکما) * لو قال کما دخلت هذه الدار فامرأتی طالق وله اربع
 نسوة قد دخلها اربع مرات ولم یعن واحدة منهم بینهما یقع بكل دخله واحدة ان شاء فزوها علیهن وان شاء

٢٢ رجل قال لامرأته ان كنت
 اشرب المثلث والعصير والتبید
 فقد جعلت الامر یدک لاجل
 ان تطلقی نفسك متى شئت قبلت
 المرأة فشرب الرجل نیدا ولم یفعل
 غیر ذلك فهل یكون الامر ید
 المرأة بشرب التبید ام لا آجابه
 یكون لانه معلق بكل واحد بانقراده
 لا بالجله ٢٣ جعل الامر ید المرأة
 علی انه ان کان یضربها بجنایة
 أو بغير جنایة فلهما ان تطلق نفسها
 متى شئت وقبلت المرأة ذلك
 وبعد ههنا ضربه الرجل بجنایة
 فهل تقدر المرأة علی ان تطلق
 نفسها ام لا آجابه تقدر

مطلب

الفاظ الشرط بالفارسیة

جمعها على واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فكلما كنت فلانا فانت طالق فاليمين الثانية تصير معلقة بالدخول
فاذا دخلت الدار انقضت اليمين الثانية فاذا كانت ثلاث مرات بعد ذلك طلقت ثلاثا. كذا في البحر الرائق .
اذا قال الرجل لرجلين كلما اكلت عندكما طعاما فامرأته طالق وتغذي عند احداهما اليوم وتغذي عند الآخر
من الغد طلقت امرأته ثلاثا لانه لما تغذي عند الاول واكل ثلاث لقصات أو أكثر كانه اكل عنده ثلاث مرات
واذا تغذي عند الآخر فكلما اكل عنده أيضا ثلاث مرات فقد وجد الاكل عندها ثلاث مرات والاكل
عندها في كل مرة شرط وقوع التطليقة وكذلك اذا قال لاحد منكما كلما اكلت عندك فامرأته طالق
طالق كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط . رجل قال لامرأته كلما اكلت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طلقت واحدة ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله أكبر طلقت
ثلاثا كذا في الخلاصة في جنس من حلف لا يكلم فلانا . ولو قال لامرأته وقد دخل بهما أو لم يدخل بهما
أو دخل باحدهما دون الاخرى كلما حلفت بطلاق فواحدة منك طالق أو قال فاحدا كما طالق وكرر مرتين
لا يقع شيء ولم يذكر في الكتاب أنه لو قال ذلك في المرة الثالثة وقالوا لا يقع الا اذا عني بالواحدة في المرة الثالثة
غير الواحدة في المرة الثانية فيثبت ويصير ساقطاً لهما في حلف في اليمين الاولى . ولو قال كلما حلفت بطلاق
واحدة منك ففهي طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منك فواحدة منك طالق تقع واحدة واليه البيان . ولو قال
كلما حلفت بطلاق واحدة منك فواحدة منك طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منك ففهي طالق وقع
التطليقتان وله الخيار ان شاء جعلهما على واحدة وان شاء عليهما . ولو قال لهما وقد دخل باحدهما دون
الاخرى كلما حلفت بطلاقكما فانتما طالقان فانه ثلاث مرات انقضت الاولى وانقضت الثانية ويقع على كل
واحدة واحدة والثالثة انقضت في حق المدخولة ولا تنحل الثانية بالناسية لعدم تمام الشرط وهو الحلف
بطلاقهما . فلو تزوج غير المدخولة وقال لهما ان دخلت الدار فانت طالقتي تحمل الثانية والاولى ويقع على كل
واحدة تطليقتان لان بعض الشرط كان موجودا بالحلف بطلاق المدخولة في المرة الثالثة والا ان تمام الشرط
فتبين كل واحدة ثلاث ولو لم يتزوج غير المدخولة ولما كان لهما ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالقتي
صحت اليمين وانقضت الاولى والثانية الا ان المدخولة في ملكه فبانت ثلاثا وغير المدخولة ليست في ملكه فلما
في حقها وتنحل اليمين الاولى والثانية لا الى جزاء الا ان اليمين منقذة بكلمة كلما فلا يظهر أثر الانحلال فبقينا
فاذا تزوجها بعد ذلك وحلف بطلاقها يقع عليها تطليقتان . ولو قال للمدخولة اذا تزوجتك فانت طالقتي لا يصح
لانها مبانة الا اذا قال ان تزوجتك بعد ما تزوجت بزوجة اخرى فانت طالقتي فيثبت نفي اليمين لانه اضاف الى
الملك كذا في شرح الجامع الكبير للصبري . ولو قال لواحدة منهن كلما حلفت بطلاقك فالباقي طالق ثم قال
لثانية مثل ذلك ثم للثالثة طلقت الثالثة والرابعة ثلاثا ثلاثا والثانية تثنى والاولى واحدة لان بالكلام الثاني
صار حافيا بطلاق الاولى وبالكلام الثالث صار حافيا بطلاق الاولى والثانية ولو كان مكان كلما اذا طلقت الثالثة
والرابعة كل واحدة تطليقتين والاولى والثانية كل واحدة واحدة كذا في العناية . ولو قال كل امرأة من
نسائي تدخل الدار ففهي طالقتي وفلانة طلقت فلانة لعمال ولو دخلت الدار وهي في العدة طلقت اخرى هكذا ذكره
في المفتي قال ابو الفضل هذا خلاف ما في الجامع كذا في الذخيرة . في التوازل قال نصير سالت حسن بن
زيد عن رجل قال لامرأته كلما دخلت هذه الدار دخلت فانت طالقتي كلما دخلت هذه الدار دخلت فانت طالقتي
فدخل الدار دخلت فانت طالقتي ثلاثا كذا في التتارخانية . ولو قال لامرأته كلما تزوجتك فانتما طالقان
فتزوج احدهما مرة والاخرى مرتين طلقنا واحدة الا اذا تزوج الاولى مرة اخرى طلقنا اخرى ولو قال كلما
تزوجت امرأتين ففهما طالقان فتزوج ثلاثا طلقنا لانه وجد في كل واحدة الشرط وهو تزوج امرأتين ولو قال
كلما اكلت عندكما فامرأته طالق فكل عند كل واحدة ثلاث لقصات طلقت ثلاثا كذا في العناية . ولو قال كل
امرأة لي وكلما تزوجت امرأة الى ثلاثين سنة ففهي طالقتي ان دخلت الدار وفي ملكه امرأة ثم تزوج امرأة اخرى
ثم طلقها جميعا ثم تزوجها ثانيا ثم دخل الدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثا واحدة بالاحتمال وتنتان بالحلف
ولو كان حين طلقها لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلقت كل واحدة واحدة بالحلف كذا في المحيط .
واذا قال كلما دخلت هذه الدار وكلت فلانا وفكلمت فلانا فامرأته من نسائي طالق فدخل الدار دخلت وكلت
فلانا

فلان مرة واحدة لم تطلق الامرة واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان كنت فلانا فانت طالق قد دخل الدار
ثلاثا وكلت فلان مرة طلقت ثلاثا ولو قال كلما تزوجت امرأة فدخلت الدار ففهي طالقتي فتزوجها ثلاث مرات ثم
دخل الدار مرة تقع طلقة واحدة ولو دخلها مرة اخرى طلقت اخرى ولو دخلها ثلاثا طلقت ثلاثا ونحوه لو قال
لامرأته كلما اكلت غيرة وجوزة فانت طالقتي فكل ثلاث غيرات وجوزة واحدة لا يقع الا واحدة ولو اكل جوزة
اخرى طلقت اخرى ولو اكل جوزة ثالثة طلقت ثلاثا كذا في شرح تلمذات الجامع الكبير . قال ابن جماعة سمعت
ابا يوسف رحمه الله تعالى قال ولو قال كلما دخلت هذه الدار فكلما كنت فلانا فانت طالقتي ففهي طالقتي
ويكون الفاء جزاء فان بدأت فدخلت الدار ثلاث دخلت ثم كنت فلانا مرة طلقت ثلاثا ولو دخلت الدار دخلت
ثم كنت فلانا ثلاث مرات طلقت ثلاثا كذا في البدائع في كتاب الايمان . ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالقتي
ان كنت فلانا فدخل الدار مرارا ثم كلفه امرأته في الايمان كلها . ولو قال كلما تزوجت امرأة ففهي طالقتي
ان دخلت الدار فتزوجها مرارا ودخلت مرة طلقت ثلاثا كذا في البحر الرائق . رجل قال كل امرأة
أتزوجها ابدا في قرية كذا ففهي طالقتي ثم أخرج امرأته من تلك القرية فتزوجها لا تطلق وكذا لو لم يخرجها من
تلك القرية فتزوجها في غير تلك القرية لا يحنث ولو قال كل امرأة أتزوجها من قرية كذا فتزوجها من قرية كذا
القرية حنث حينما تزوجها كذا في فتاوى قاضي خان . ولو قال كل امرأة لي تكون بخاري ففهي طالقتي ثلاثا
الصحيح أنه يراد به طلاق امرأته بتزوجها بخاري وعن هذا قالوا لو تزوج امرأته في غير بخاري ثم نقلها الى بخاري
ويكون هو معها فيه لا تطلق وهو الصحيح كذا في الخلاصة في كتاب الايمان في المجلس الثالث في المنكوحة .
رجل له امرأة لم يدخل بها فقال كل امرأة لي وكل امرأة أتزوجها الى ثلاثين سنة ففهي طالقتي ان دخلت الدار
فتزوج امرأته وطلقتها وطلق التي كانت عنده ثم تزوجها في الثلاثين سنة ثم دخل الدار طلقت القديمة تطليقتين
باليمين سوى التطليقة التي اوقع عليها بالتبعية تطلق ثلاثا وأما الجديدة فتطلق واحدة باليمين سوى ما وقع عليها
بالتبعية تطلق تطليقتين ولو ان الزوج حين طلقها أول مرة لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلقت
القديمة واحدة بالحلف في عين التزوج بنفس التزوج وان كان المنعقد في حقها يمينين بين التزوج وبين الكون
فأما الجديدة فلا يقع عليها بالحلف شيء كذا في المحيط . ولو قال كل امرأة أتزوجها ففهي طالقتي وفلانة لامرأة
له أو كل امرأة من نسائي تدخل الدار ففهي طالقتي وفلانة طلقت فلانة لعمال ولا ينظر التزوج والدخول فان
تزوجها بعد ذلك أو دخلت الدار وهي في العدة طلقت اخرى كذا في الظهيرية . ولو قال كل امرأة أتزوجها
أبدا أو قال الى ثلاثين سنة ففهي طالقتي ان كنت فلانا فتزوج امرأته قبل الكلام وتزوج امرأته بعده طلقت كل
امرأة أتزوجها في تلك المدة فان لم تكن اليمين موقفة بان قال كل امرأة أتزوجها ففهي طالقتي ثلاثا ان كنت فلانا
فتزوج امرأته قبل الكلام وتزوج امرأته بعده طلقت التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام
ولو قال ان كنت فلانا فكل امرأة أتزوجها ففهي طالقتي لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمين
مطلقة أو موقفة فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام صحت نيته كذا في فتاوى قاضي خان .
ولو قال كل امرأة أتزوجها ان دخلت الدار ففهي طالقتي فقدم المؤخر في تزوج قبل الدخول لم تطلق ومن تزوج
بعده طلقت ويجعل الدخول شرط الانقضاء وصار الشرط الاول شرط الحنث وتقديره ان دخلت الدار فكل
امرأة أتزوجها ففهي طالقتي . ولو قال كل امرأة أملكها ففهي طالقتي ان دخلت الدار وأقدم الدخول يتناول من
في ملكه لا من سبيل وان عني الاستقبال صدق في التخليط فتطلق من كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سبيلك
بأقراره كذا في الكافي في كتاب الايمان في باب اليمين بالعنف والطلاق . في نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى فيمن قال كل امرأة أتزوجها تشرب السويق ففهي طالقتي أو قال كل امرأة أتزوجها تلبس المعصر
ففهي طالقتي فهذا على أن تشرب السويق وتلبس المعصر بعد التزوج الا أن تكون نيته على ما قبله كذا في الذخيرة
في آخر من تزوجت باب التعليق . ولو قال لامرأة كل امرأة أتزوجها مادامت حية ففهي طالقتي تلك المرأة
بعينها لا يحنث وهذا على غير تلك المرأة وكذا لو قال هذا الامر أنه ثم طلقها مادامت حية ففهي طالقتي كذا في فصول
الاستروشي في الفصل العشرين فيما يطل من العقد بالشرط . ولو قال كل امرأة أتزوجها ففهي طالقتي
فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها عند اليمين كذا لو قال كل امرأة أتزوجها غيرك ففهي طالقتي لا تدخل هي

في المين وان نواها • رجل له اربع نساء قال كل امرأه لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بعينها
تطبيقاً بانه قد دخل الدار وهي في العدة طلق جميعاً • رجل قال كل امرأه لي طالق ويؤى بذلك من كانت في
نكاحه ومن يستفيد بها بعد ذلك لا يقع على من يستفيد بها كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال كل امرأه لي
طالق ان فعلت كذا وليست له امرأه ونوى امرأه يتزوجها بعد ذلك صحت كذا اذا قال كل امرأه تنكحني لي والى
هذا ذهب شمس الاسلام محمود وقال نجم الدين رحمه الله تعالى لا تصح وقال السيد الامام رحمه الله تعالى بالقول
الاول ناخذ كذا في فصول الاستروتنى • وروى عن محمد رحمه الله تعالى ولو قال لوالديه كل امرأه اتزوجها
مادمات حيين فهي طالق فبات أحدهما بطلت المين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي • ولو قال كل امرأه
تدخل في نكاحي فهي طالق فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرأه اتزوجها وكذا لو قال كل امرأه تصير حلالاً لي كذا
في الخلاصة في الفصل الرابع في المين بالنكاح • رجل يعلم أنه كان حلف بطلاق كل امرأه اتزوجها ولا يدري
أنه كان بالقابض المين أو لم يكن فتزوج امرأه لم يحسب لانه شك في صحة المين فلا يحسب بالشك كذا في فتاوى
قاضي خان • ولو قال كل امرأه اتزوجها ما لم اتزوج فطامنة فهي طالق فبات فطامنة أو غابت فتزوج غيرها
طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت ولو قال لا امرأه لي كل امرأه اتزوجها فقد بعت طلاقها منك بدوهم ثم تزوج
امرأه فقالت التي كانت عنده حين علمت نكاح غير ما قبلت أو قالت طلقها أو قالت اشتريت طلاقها طلقت
التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل أن يتزوج أخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الايجاب
كذا في البحر الرائق • اذا قال كل امرأه اتزوجها فهي طالق فتزوج نكاحاً فاسداً ثم تزوجها نكاحاً صحيحاً
طلقت كذا في الفتاوى الكبرى • في الملتقط ولو قال كل امرأه اتزوجها عليك فهي طالق يعني على رقبته
لا يحسب اذا تزوج امرأه أخرى كذا في التذكار خاتمة • اذا قال كل امرأه اتزوجها فهي طالق فتزوج فصولي
واجاز بالفعل بان ساق المهر ونحوه لا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لا تنقل العبارة اليه • في انشئ أن تزوجت
فلانة فهي طالق وان أمرت من يزوجهها فهي طالق فامر انسا فزوجهها منه طلقت ولو تزوجهها من غير ان
يا امرأه أحد لا تطلق وان أمر بعد ذلك رجلاً فقال زوجني فلانة وهي امرأه على حالها طلقت ولو قال ان
تزوجت فلانة أو أمرت انسا فان تزوجهها فهي طالق فامر غيره فزوجه تلك المرأة لم تطلق وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه قال ان تزوجت فلانة أو خطبتها فهي طالق فخطبها فتزوجها لا تطلق حتى لو تزوج قبل الامر
في المسألة التي قبلها وقبل الخطبة في هذه المسألة وقع بأن قال ابتداءً بغيره رجلين تزوجت بالف فقبلت طامنة
هكذا في فتح القدير

• الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا وغيرها • اذا أضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب
النكاح نحو أن يقول لا امرأه لي ان تزوجت فانت طالق أو كل امرأه اتزوجها فهي طالق وكذا اذا قال اذا أوتيتي
وسواء خصص مصر أو قبيلة أو وقتاً أو لم يخص • واذا أضافه الى الشرط وقع عقيب الشرط انما قامثل
أن يقول لا امرأه لي ان دخلت الدار فانت طالق • ولا تصح اضافة الطلاق الا أن يكون الحالف ملكاً
أو يصفه الى ملك • والاضافة الى سبب الملك كالزوج كالاضافة الى الملك فان قال لاجنية ان دخلت
الدار فانت طالق ثم تكلمها فدخلت الدار لم تطلق كذا في الكافي • ولو قال كل امرأه أجتمع معها في فراش
فهي طالق فتزوج امرأه لا تطلق ولو قال نصف المرأة التي تزوجهها طالق فزوجه امرأه بامر أو بغير أمر
لا تطلق ولو تزوج امرأه على انها طالق لم تطلق كذا في فتح القدير • التعليق بصريح الشرط وهو ان يذكر
حرف الشرط يؤثر في المرأة المعينة وغير المعينة والتعليق بمعنى الشرط يعمل في غير المعينة كالأمر للمرأة التي
اتزوجها فهي طالق ولا يعمل في المعينة بان قال هذه المرأة التي اتزوجها فهي طالق فتزوجها لا تطلق كذا في
معراج الدراية • ثم الشرط ان كان متأثراً عن الجزاء فالعقوب صحيح وان لم يذكر حرف القاء اذا لم يتخلل
بين الجزاء وبين الشرط سكوت ألا ترى أن من قال لا امرأه لي ان دخلت الدار يعلق الطلاق بالدخول
وان لم يذكر حرف القاء لم يتخلل بينهما سكوت وان كان الشرط مقدماً على الجزاء فان كان الجزاء اسماً فاما
يتعلق بالشرط اذا ذكر الجزاء بحرف القاء حتى ان من قال لا امرأه لي ان دخلت الدار فانت طالق يعلق الطلاق
بالدخول ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق يقع الطلاق للسال الا اذا قال عنت به التعليق حينئذ يدين فيها

مطلب
لو قال كل امرأه تدخل في
نكاحي الخ

مطلب
اذا قال اتزوجها عليك ونوى
على رقبته

مطلب
اذا أضاف الطلاق على الزوج
وزوجه فصولي واجاز بالفعل
لا يحسب

بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء واذا كان الجزاء فعلاً ما فعل مستقبل أو فعل ماض فبالجزاء يتعلق
بالشرط بدون حرف القاء ويبنى على هذا الاصل ما اذا قال لها ان دخلت الدار وانت طالق فانت طالق للحال
وان قال عنت التعليق لا يدين أصلاً هكذا ذكر في الجامع وبعض مشايخنا قالوا بسأل الزوج كيف نويت
ان قال يا خمار حرف القاء لا تصح نيته أصلاً وان قال بالتقديم والتأخير تصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى
وكذلك اذا قال لها فان دخلت الدار انت طالق للحال وان عني التعليق يدين فيما بينه وبين الله تعالى
وكذلك اذا قال لها انت طالق وان دخلت الدار فانت طالق للحال وان عني التعليق لا يدين أصلاً لا في القضاء
ولا فيما بينه وبين ربه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ما اذا نوى به بيان الحال معناه انت طالق في حال دخولك
الدار • وحكى عن أبي الحسن العسكري رحمه الله تعالى أنه قال يجب أن تصح نيته لان الواو في مثل
هذا يذكّر الحال كذا في المحيط • ولو قال انت طالق ان ولم يرد عليه تطلق في الحال في قول محمد رحمه الله
تعالى ولا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو قال انت طالق ثلاثاً لولا أو قال والأو قال ان كان
أو قال وان لم يكن لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه اخذ محمد بن سلمة كذا في فتاوى قاضي خان •
ولو قال انت طالق دخلت فبطلت التعليل ولو قال انت طالق ان دخلت فبطلت التعليل وقع في الحال وهو
قول الجمهور ورواه ادخل الدار وانت طالق يعلق بالدخول لان الحال شرط مثل ادى الى القابض وانت طالق
لا تطلق حتى تؤدى كذا في فتح القدير • ولو قال انت طالق ثم ان دخلت الدار فانه يقع الطلاق ولو نوى
التعليق لا تصح نيته أصلاً ما اذا نوى المقارنة بان نوى وقوع الطلاق مقارناً لدخول الدار فعامة مشايخنا
رحمهم الله تعالى على أنه لا تصح كذا في المحيط • ولو قال لا امرأه لي ان كانت السماء فوقنا أو قال انت
طالق اذا كان هذا نهارة أو كان هذا بلا وهد ما في الليل أو في النهار يقع الطلاق للحال لان هذا تحقيق وليس
تعليل بالشرط لان الشرط ما يكون معدوماً على خطر الوجود وهذا موجود ولو قال ان دخلت الجبل في سم الخطاط
فانت طالق لا يقع الطلاق لان غرضه منه تحقيق النبي حيث علقه بامر محال كذا في البدائع • رجل قال
لا امرأه لي ان لم تردي علي الدار الذي أخذته من كيسي فانت طالق فاذا الدار في كيسي لا تطلق امرأه
كذا في فتاوى قاضي خان • سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتحي الباب الليلة فانت طالق ولم يكن
في الدار أحد فخصت الليلة ولم يفتح لا تطلق كذا في النهر الفائق ناقلاً عن القنية • اذا قال لا امرأه لي وهي
حائض ان خصت أو قال لها وهي مريضة ان مرضت فانت طالق فهذا على الحيض والمرض في المستقبل فان
نوى ما يحدث من هذا الحيض أو من هذا المرض فهو على ما نوى ولو قال لها ان خصت غدا فانت طالق وهو
يعلم انها حائض فهذا على هذه الحيضة فاذا دام حتى اسفر الفجر من الغد طلقت بعد ان تكون تلك الساعة تمام
الثلاث أو زاد عليه فان كان لا يعلم بحضها فهذا على حدوث الحيضة في الغد وكذلك اذا قال لها ان خصت
وهي محبوبة أو قال ان صدعت وهي مصدوعة فهذا على التفسير الذي قلنا في الحيض والمرض ولو قال لها وهي
صحيحة ان خصت فانت طالق وقع الطلاق حين سكت يعني في الحال وكذلك اذا قال ان بصرت ان سمعت فانت
طالق وهي بصيرة وسميعة وقع الطلاق وأما القيام والقعود والركوب والسكنى فهو على أن يمكث ساعة بعد
المين وأما الدخول فلا يكون الا على دخول مستقبل وكذلك الخروج لا يكون الا على خروج مستقبل وكذلك
الحبل اذا قال للسلي ان حبلت فهذا على حبل مستقبل وكذلك الضرب والاكل على الحادث بعد المين كذا
في المحيط • ولو قال لا امرأه لي ان طالق ما لم تحبسي أو ما لم تحبسي وهي حائض أو حبل في حال الحلف فهي
طالق حين سكت فان كان يعني ما هي فيه من الحيض دين فيما بينه وبين الله تعالى فاما في الحبل فلا يصح كذا
في السراج الوهاج • ولو قال انت طالق اذا صمت يوماً طلقت حين تغيب الشمس في اليوم الذي تصوم فيه
كذا في الكافي • واذا قال اذا صمت فصامت ساعة مقرونة بالنية طلقت هكذا في النهاية • اذا قال اذا
خصت فانت طالق فرأت الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلاثة ايام لان ما ينقطع دونها لا يكون حياً فاذا امت
ثلاثة ايام حكمنا بالطلاق من حين حاضت كذا في الهداية • ولو قال اذا حضت حضة فانت طالق لم تطلق
حتى ينقطع الحيض وتدخل في الطهر وذلك بالانقطاع على العشرة أو بخمسة العشرة مع استمراره أو بالانقطاع
والاغسال أو بالانقطاع وما يقوم مقام الاغتسال اذا كان دون العشرة كذا في نهاية السروجي • ولو

ولدت غلاما وجارية بين ولا يدري الأول منهم تقع ثنتان في القضاء وفي التزويث ثلاث ولو ولدت غلامين وجارية تزمت
واحدة في القضاء وفي التزويث ثلاث • ولو قال ان كان جلك غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية فثنتين
فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل اسم للكل فبالم يكن الكل جارية أو غلاما لم تطلق وكذا ان قال ان كان
ما في بطنك غلاما والمسألة بحالها لان كلمة ما عامة ولو قال ان كان في بطنك والمسألة بحالها وقع ثلاث كذا
في التبيين • ولو قال كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدين في بطن واحد بان كان بينهما أقل من ستة أشهر
طلقت بالاول وانقضت عدهما بالشأن ولا يقع طلاق آخر ولو ولدت ثلاثة أولاد وقع ثنتان ولو ولدت ثلاثة بين
كل ولدين ستة أشهر وقع ثلاث وتعتد ثلاث حيض • ولو قال لامرأته كلما ولدت غلاما فانت طالق فولدت
احدا ههنا ثم الاخرى ثم الاولى ثم الاخرى ثم الاخرى في بطن واحد حتى ولدت كل واحدة ولدين طلقت الاولى
ثنتين وانقضت عدهما بولدها الثاني والاخرى ثلاثا وانقضت عدهما بولدها الثاني ولو كان بين ولدي كل واحدة
سنة اشهر فاصح كثر الى سنتين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدهما بولدها الثاني وثبت نسب الولدين
وطلقت الاخرى واحدة وانقضت عدهما بولدها الاول ولا يثبت نسب ولدها الثاني ولو قال لامرأته الحامل
اذا ولدت ولدا فانت طالق ثنتين ثم قال ان كان الولد الذي تلديه غلاما فانت طالق فولدت غلاما طلقت ثلاثا
ولو قال ان كان الولد الذي في بطنك غلاما والمسألة بحالها طلقت واحدة لان شرط المين كونه في بطنها وبها الولادة
تبين كون الغلام في بطنها قسبان ان الطلاق من ذلك الوقت لا عند الولادة وقد انقضت العدة بوضع الحمل فلا يقع
بالولادة كذا في محيط السرخسي • وفي الاصل اذا قال كلما ولدت ولدا فانت طالق وقال لها اذا ولدت
غلاما فانت طالق فولدت غلاما فانه يقع عليها تطليقتان بالمين كذا في المحيط • ولو علق طلاقها بجعلها
لم تطلق حتى تلد لا كثر من سنتين من وقت المين ويندب أن يستبرأ قبل أن يوطأها لتزويده كذا في النهر
المساق • ولو قال ان لم تكوفي حاملا فانت طالق ثلاثا بغير طلاق من سنتين منذ وقت المين لا تطلق
في الحكم وان جاءت لا كثر من سنتين يوم طلقت وان حاضت بعد المين لا يقرب الاحتمال أن لا تكون حاملا
وكذا اذا لم تحض لا ينبغي أن يقربها حتى تضع كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال لامرأته ان خطبتك
أو تزوجت فانت طالق فخطبها أو لا ثم تزوجها لا تطلق فان تزوجها قبل الخطبة بان زوجها منه فصولي قبلها
فأجازت طلقت كذا في الخلاصة في كتاب الايمان • روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال
لامرأته ان لا يملكك ما ان خطبتك أو تزوجت فخطبها أو لا ثم تزوجها لم تطلق ولو تزوجها من
غير خطبة في عدة أو عقدتين طلقا ولو خطب واحدة وتزوجها ثم خطب الاخرى وتزوجها لم تطلق ولو خطب
واحدة ثم تزوجها لم تطلق ولو تزوج واحدة فطلقها ثم تزوجها لم تطلق كذا في المحيط • فان عقد بينه
بالفارسية بان قال اكر فلانة راجعواهم أو قال هرزني را كه بخوامهم في كل موضع يكون هذا اللفظ منهم
تفسير الخطبة لا تعتد المين وفي كل موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج تنفذ المين اذا كان مراده هذا ويقع
الطلاق اذا تزوجها وفي عرف ديارنا قولهم بخوامهم تفسير قولهم نكحت أو تزوجت فتعقد المين ولا يثبت
بالخطبة فاذا تزوجها يقع الطلاق ولو كان الرجل عارفا بحقيقة هذه اللفظة انها الخطبة فقال عنت به الخطبة
لا يصدق قضاء ويصدق ديانة كذا في الذخيرة • ولو قال اكر فلانة راجعواهم كتم فعل الخطبة ولو قال
اكرزن كتم هذا بغيره قوله ان تزوجت امرأته ولو قال اكرزن ارم اخلف المشايخ فيه والقنوي على انه على
الزحاف ولو قال اكر دخبر فلان مراده هو اطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكر ورارني دهندين
أو قال داهه شورو والمسألة بحالها المختار انها لا تطلق أيضا • وفي فتاوى النسائي اكر فلان كاركم هرزني كه
بخوامهم خواستن ارم بطلاق ففعل ذلك الفعل ثم تزوج لا تطلق • وفي الفتاوى الصغرى لو قال لمنكوحته
ان تزوجتك أو قال بالفارسية اكر ترارني كتم فانت طالق فهذا ينصرف الى العقد ولا ينصرف الى الوطئ
وكذا لو قال بالفارسية اكر ترانكاح كتم فاذا تزوجها لم تطلق فاذا فارقتها ثم تزوجها طلقت أما اذا قال
لمنكوحته أو لامرأته لا يجل له نكاحها ان نكحتك فانت طالق فينصرف الى الوطئ حتى لو طلق امرأته ثم
تزوجها لا تطلق كذا في الخلاصة في كتاب الايمان • رجل قال ان تزوجت امرأته كان لها زوج فهي طالق
تطلق امرأته تطليقة بائنة فتزوجها لم تطلق كذا في التبيين والمزيد • ولو قال ان زيت جلانة أو خطبته فقال

٣. ان كانوا بطرفي بنت فلان
فلها الطلاق ٤. ان كانوا
يعطوها بالزوجية
٥. ان كنت تزوجك
٦. ان كنت انكحك

ان زيت بك فكل امرأه تزوجها فهي طالق فتزويها ثم تزوج بالمزنية لا تطلق كذا في الخلاصة • ولو قال لو اديه
ان تزوجتني امرأته فهي طالق ثلاثا فتزوجها امرأته بغير امرأه لا تطلق كذا في فتح القدير • ولو قال لو اديه ان
تزوجتني امرأته فهي طالق فتزوجها امرأته بغير امرأه فالوا لا تنص هذه المين ولا تطلق • وقال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى نصح وتطلق وهو الصحيح • رجل قال ان تزوجت امرأته من بنات
فلان فهي طالق وليس لفلان بنت ثم ولدت له بنت فتزوجها الخائف قالوا لا يثبت في مينة ويستترط قيام البنت
وقت المين ولا يدخل في المين ما يحدث بعد المين • رجل قال ان تزوجت امرأته مادمت في الكوفة فهي
طالق ففارقت الكوفة ثم عاد اليها فتزوج امرأته لا تطلق كذا في فتاوى قاضي خان • قال ان تزوجت فلانة أبدا
فهي طالق فتزوجها مرة فطلقت ثم اذا تزوجها اخرى لا يقع • قال لا يجنبه مادمت في نكاحي فكل امرأه
أزوجهها فهي طالق ثم تزوجها فتزوج عليها امرأته لا يقع ولو قال ان تزوجتك مادمت في نكاحي فكل امرأه
أزوجهها والمسألة بحالها يقع كذا في الوجيز لا كدردي • رجل له مطلقة فقال ان تزوجتها فخلال
الله علي حرام فتزوجها فطلق ولو قال لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت فخلال الله علي حرام ثم قال ان
تزوجت عليك فالطلاق على واجب ثم تزوج عليها يقع على كل منهما تطليقة بالمين الاولى وتقع أخرى على
واحدة منهما بالمين الثانية بصرها الى أيتهما شاء كذا في فتح القدير • رجل قال ان تزوجت امرأته الى
خمس سنين فهي طالق فتزوج في السنة الخامسة تطلق كذا في التبيين والمزيد • ولو قال ان تزوجت فانت
طالق قبله ثم نكحها بوقعه أبو يوسف وقال لا يقع كذا في فتح القدير • ولو قال ان تزوجت عليك فانت تزوج
طالق فطلق امرأته طلاقا بائنا ثم تزوج امرأته أخرى في عدها لا تطلق • ولو قال رجلي ان تزوجت زينب
بعد عمة فهما طالقان فتزوجهما كذلك أو قال مع عمة فتزوجهما معا أو قال على عمة فتزوج زينب بعد تزوج
عمة وعمة في نكاحه طلقا في هذه الوجوه ولو تزوجها على خلاف ما ذكرتم تطلقا ولو قال ان تزوجت زينب
قبل عمة فهما طالقان فتزوج زينب طلقت ولا يوقع على تزوج عمة ولا تطلق عمة اذا نكحها ولو قال قبل عمة
فتمك زينب لا تطلق ما لم يتزوج عمة بعده على الفور لكن ان تزوج عمة بعده على الفور لا تطلق عمة وطلقت
زينب • رجل تزوج امرأة غيره ثم قال لها ان مات مولدك فانت طالق ثنتين فمات المولى والزوج وارثه وقع
الطلاق ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الكافي •
وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال ان تزوجت امرأته بعد امرأته فهي طالق فتزوج امرأته ثم
امرأتين في عدة طلقت واحدة من الاخرين والخيار اليه ولو تزوج امرأتين في عدة ثم امرأته طلقت الاخيرة
ولو قال ان تزوجت امرأتين في عدة ثم امرأته فهما طالقان فتزوج ثلثا طلقت ثنتين منهن والبيان اليه كذا
في محيط السرخسي • رجل له ثلاث نسوة فقال لاحداهن ان طلقك فلاخريان طالقان ثم قال للثانية
مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم طلق الاولى واحدة طلقت كل واحدة من الاخرين واحدة ولو لم يطلق
الاولى لم تكن طالق الوسطى تقع على الاولى تطليقة وعلى الوسطى والاخرى على كل واحدة منهما تطليقتان
ولو طلق الاخيرة تقع على الاخيرة ثلاث وعلى الوسطى ثنتان وعلى الاولى واحدة ولو كان له اربع نسوة فقال
لواحدة منهن ان لم أبت عندك الليلة فالثلاث طوالق ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم قال
لرابعة مثل ذلك ثم بادت عند الاولى وقع عليها ثلاث ويقع على كل واحدة منهن طلقا وتطلق وتلويحات
مع الثنتين وقع على كل واحدة منهما تطليقتان وعلى الاخرى على كل واحدة تطليقة وتلويحات مع الثلاث وقعت
على كل واحدة منهن مين واحدة ولا يقع على هذه التي لم يبت عندها شيء • رجل له اربع نسوة فقال كل
امرأته لم أجمعها منكن الليلة فلاخريان طوالق فجامع واحدة منهن فطلق الفجر طلقت الجماعة ثلاثا
وسائرهن طلقت كل واحدة منهن ثنتين كذا في الفتاوى الكبرى • ولو كان له ثلاث نسوة فدخل بهن
فارتد عن ثنتين فقال ان تزوجت امرأته فهي طالق وان تزوجت امرأتين فهما طالقان وان تزوجت ثلاثا
فهن طوالق فتزوجهن في العدة بقعود طلقت الاولى ثلاثا لانها دخلت في الايمان الثلاث وطلقت الثانية ثنتين
لانه حين تزوجها كانت المين الاولى عضلة فبقيت داخله في المينين وطلقت الثالثة واحدة لانه حين تزوجها
كانت المين الاولى والثانية مصلتين كذا في العناية • واذا قال ان دخلت الدار فكل امرأه تزوجها فهي

عليك فانت طالق ثلاثا فاشترى ودخلت عليها الفيرة فان دخلت عقيب الشراء وقع عليها الطلاق وان دخلت
بعد الشراء برمان لا يقع وهذا اذا ظهرت الفيرة منها بل سألها بكلمة فيجوز أو بجراح أما اذا دخلت في قلبها ولم
تتكلم بها فلا تطلق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق
ان كانت ثلاثا فالطلاق الاول والثاني يتعلقان بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني ولو دخلت الدار
طلقت تثنى ولو كانت ثلاثا طلقت واحدة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو خلل الشرط فقال أنت طالق
ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار وأقدم الشرط ما لم تدخل لا يقع
الطلاق فاذا دخلت وقعت ثلاث تطليقات بالاتفاق كذا في الخلاصة * رجل قال لغيره ان لم آتك غدا ان
استطعت قاهر أنه طالق ولم يرض ولم ينع منطلق ولا غيره ولم يجز * أمر لا يقدر معه على آتيانه فلم يأت حنث في
يمينه وهذا اذا لم تكن له نية أو نوى الاستطاعة من حيث الأسباب وان نوى الاستطاعة الحقيقية التي تحدث
مع الفعل وهي الاستطاعة من حيث القضاء والقدر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء وفي رواية
أخرى يصدق قضاء أيضا كذا في الجامع الصغير لقاضي خان * ولو قال ان لم أخرج من هذه الدار اليوم
قاهر أنه طالق فبعد الحالف ومنع من الخروج أيا ما يحسن الحالف وهو الصحيح * ولو حلف أن لا يسكن هذه
الدار فبعد ومنع من الخروج لا يحسن كذا في خزانة المفتين * اذا قال لامرأته ان اكلت من القدر التي
تطبخين أنت فانت طالق فان أوقدت هي النار فهي طابخة سواء حصل الايقاد بعد ما وضعت القدر وعلى
الكاون أو في التنور أو قبل ذلك وسواء حصل وضع القدر على الكاون منها أو من غيرها وان أوقدت النار
غيرها فهي ليست بطابخة حصل الايقاد بعد ما وضعت هي القدر على الكاون أو قبل ذلك واليه أشار
في القدوري حيث قال الطابخة التي توقد النار دون التي تنصب القدر وتصب الماء وتلقى الابواب واختار
الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنها تكون طابخة اذا وضعت القدر في التنور أو على الكاون بعد ايقاد النار
وان حصل الايقاد من غيرها قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعته وعليه الفتوى كذا في المحيط *
رجل قال لامرأته انك تفسدني كل طعام فان أدخلت عليك طعاما الى شهر فانت طالق فادخل الحالف لها
للأجر التحمل اليهم لا يحسن في يمينه لان يمينه وقعت على الادخال لمنفعة البيت دلالة كذا في الظهيرية *
في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا أراد الرجل أن يجامع امرأته فقال لها ان لم تدخلي معي في البيت
فانت طالق فدخلت بعد ما سكنت شهوته وقع الطلاق عليها وان دخلت قبل ذلك لا تطلق كذا في المحيط *
حلف الرجل أنه بطلأ امرأته اللبلة كذا في قوله محمد فقال لأدري هذا وقال أبو يوسف هذا على المبالغة
في الجماع فان بالغ بر في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * قال لامرأته انت طالق ان لم أجامع فلا تفرقة
فاليمين على كثرة العدد لا على كمال الالف ولا تقدير فيه وقالوا سبعون كذا في الفتاوى الكبرى *
قال لامرأته ان لم أشبعك من الجماع فانت طالق قال لا يعرف ذلك الا بقوله او قال الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى والشيخ الامام أبو حفص الصناري انه ان جامعها ودام على ذلك حتى أنزلت فقد أشبعها ولا تطلق
وقال الفقيه وبه تأخذ كذا في المحيط * رجل قال لامرأته * اكرامني زيدا من يميني فانت طالق
فجاءت الى الباب ولم تدخل تطلق ولو دخلت البيت وهو نائم لا تطلق والشرط أن تبي إليه بحيث لو متديه
اليها فصل اليها كذا في الخلاصة في الفصل الثامن عشر من الايمان * امرأته نامت في فراشها فدعاها
زوجها الى فراشه فأبت فقال لها ان لم تجبي الى فراشي اللبلة فانت طالق فجاءها الزوج كرها الى
فراشه من غير أن تضع قدميها على الارض فنامت معه اللبلة لا تطلق * رجل غاب عن داره ساعة ثم رجع
بظن أن المرأة غائبة عن الدار فقال ان لم آت بامرأتي الى دارى اللبلة فهي طالق ثلاثا فلما أصبح قالت المرأة
كنت في هذه الدار لم يحسن كذا في خزانة المفتين * رجل قال لامرأته ان تمت على نوبك فانت طالق
فاضطجع على وسادة لها أو وضع رأسه على مرفقة لها أو اضطجع على فراشها أو وضع جنبه أو أكرمه على
نوب من ثيابها حنث لانه بعد نائم أو لم يكن على وسادة لها أو جلس عليها لم يحسن ما لم يضع جنبه أو أكر
جنبه * رجل كان مع نفر على سطح فأراد أن يذهب فأراد وامنه ووضع رجله على ناحية السطح وقال
انبت اللبلة أو اكلت ههنا فامرأته طالق ويريد به الموضع الذي وضع الرجل عليه فنام أو اكل في غير

مطلب
حلف لا يسكن فنع يقيده
لا يحسن

ن ان لم تجبي عندي اللبلة

ذلك الموضع من السطح تطلق امرأته قضاء ولا تطلق ديانة كذا في الخلاصة في الفصل السادس والعشرين من
الايمان * رجل قال لامرأته ان لم آت بمعك اللبلة مع قبضك هذه افاضت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان بت
معك مع قبضى هذا بخارجي حرة فليس الرجل قبضها وبان لا يحسن لان شرط الحنث في جانب المرأة أن تبت
معه وهي لا يسه قبضها وشرط البر في جانب الرجل أن يبت معها وهو لا يسه قبضها وقد وجد * رجل
قال لامرأته ان لم أطال مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا ثم قال ان وطئت مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا
فالحيلة في ذلك أن يطأها بغير مقنعة فلا يحسن مادامت المقنعة قائمة وهما حيان وان مات أحدهما أو هلك
المقنعة حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قال لها ان لم أجامعك على رأس هذا الرمح فانت
طالق فالحيلة في ذلك أن يقب السقف ويخرج رأس الرمح من السطح ويجامعها عليه * ولو قال لها
ان لم أجامعك وسط النهار وسط السوق فانت طالق فالحيلة في ذلك أن يجامعها في العمارى ويدخل في السوق
ويفعل ذلك بالفعل * واذا قال لامرأته انبت اللبلة الا في بخري فانت طالق فبانت في فراشه ولم يأخذها
في بخري حقيقة لا يقع الطلاق ولو قال بالفارسية * بكار من اندر وباقي المسألة بما لا يجب أن تطلق كذا
في المحيط * امرأته قالت لزوجها انك نمت مع هذه الجارية وقال الزوج ان نمت مع هذه الجارية فانت طالق
ثلاثا فالت المرأة ان كان في يمينك هذه معنى فانا طالق فقال الزوج نعم فان لم يمت الزوج معنى سوى ما نطق به
لم تطلق ولا طلقت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته ان وطئت معك مادمت معي فانت طالق ثلاثا
ثم أراد الحيلة قال محمد رحمه الله تعالى بطلقها بانه ثم يتزوجها من ساعته فيطأونها لا يحسن كذا في فتاوى
قاضي خان * رجل قال لجارته ان اتي كانت عندك البارحة فقال الجاران كانت امرأتك عندي
البارحة قاهر أنه طالق ثم قال بعد ما سكنت ولا غيرها ثم تبت انه كانت عنده امرأته أخرى قال نصير يحسن وقال
محمد بن سلمة لا يحسن وهذا بناء على أن الحالف متى ألقى الشرط مع اليقين المعقودة ان كان الشرط له لا يلحق
باليمين بالاجماع وان كان عليه فعلى هذا الخلاف وما قاله نصير أقرب الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان
عنده الشرط الفساد يلحق بالبياعات التامة والختار قول محمد بن سلمة وعليه الفتوى لان تحلل السكنا يمنع
تعلق الجزاء بالاولى فلا يمنع الثاني اولى قال رضي الله تعالى عنه والامام خالي يفتي بقول محمد بن سلمة كذا
في الخلاصة في الفصل الثالث عشر في اليمين في الشرب * قال لها ان غلبت ثيابي فانت طالق فغسلت كفه
أو ذيله لا تطلق كذا في التبيين * قال لها ان لم تكوني غلبت هذه القصعة فانت طالق وكانت المرأة أمرت
خادمها بغسل القصعة فغسلها فان كان من عادة المرأة أن تغسل بنفسها لاغير وقع الطلاق وان كان من عادة
المرأة أنها لا تغسل الا بخادمها وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كان من عادتها أن تغسل بنفسها وبخادمها
فالظاهر أنه يقع الا اذا اعنى الزوج الامر للخادم بالفعل فلا يقع حينئذ كذا في الفتاوى الكبرى * رجل
قال ان غلبت امرأته ثيابه فهي طالق فغسلت ثيابه قالوا لا يكون حاشا الا اذا نوى ذلك * رجل قال
لامرأته ان اشربت لك الماء فانت طالق فدفع الى سقته درهمها الصب الما في الخبائية هل يحسن في يمينه قبل
يتقرر ان كان الماء في الكبر ان عند دفع الدرهم الى السقا يحسن وان لم يكن لا يحسن لان الماء متى كان
في الكبر ان عند دفع الدرهم اليه يصير مشربا اما اذا لم يكن فيصير مستأجرا كذا في الظهيرية * رجل قال
لامرأته ان شكوت معي الى اخيك فانت طالق فجاء اخوها وعندها صبي لا يملك فقال للمرأة يا صبي ان زوجي
فعل بي كذا وكذا حتى يسمع اخوها لا تطلق لانها خاطبت الصبي دون الاخ * ولو قال لامرأته ان لم تكفي
فانت طالق فقال لا اسكت ثم سكنت لا يحسن الا ترى أنه لو قال لها ان سكنت فانت طالق فقال اني أخجب
وهي ساكتة لا يحسن وقولها أخجب ليس بشي اذا تركت ذلك وكذا لو قال لها وقد كنت في انسان ان أعدت
علي ذكرك فلان فانت طالق فقال لا أعيد عليك ذكرك فلان أو قالت لمنيتني عن ذكرك فلان لا ذكرك فلانا
لا يحسن لان هذا القدر مستثنى عن اليمين ولو قالت لمنيتني عن ذكرك فلان أو ان نيتني عن ذكرك فلان فقد ذكرته
يحسن ولو ذكرته سكوت اسم فلان بالهبة لا يحسن هكذا في الخلاصة في الفصل التاسع في اليمين في الكلام
في الفتاوى مسئلة أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا قالت المرأة لزوجها لا طاقة لي بالكون معك جاعة فقال
لها ان كنت جاعة في يتي فانت طالق قال اذا لم يكن كذلك في غير الصوم لا تطلق كذا في المحيط * رجل

مطلب
قال لها ان لم أجامعك على رأس
هذا الرمح فالحيلة أن يقب
السقف الخ
في بخري

مطلب
علق طلاقها على غسل ثيابه
فغسلت كفه أو ذيله لا تطلق
أي الا اذا نوى بدليل ما يأتي

مطلب
علق الطلاق على شكواها
لا يخاف فكلت صبي حتى يسمع
أخوها لا يحسن

خلع امرأته ثم قال في العدة ان أنت امرأتى فانت طالق ثلاثا ولم يرد به هذا الكلام الا يقع لانها ليست
 بأمرأة مطلقا كذا في التتارخانية * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال لها بالقارسية
 أو فردا زن من بابي فانت طالق ثلاثا فاعلمها بعد ما طلع القبر من الغدير نظران كان مراد الزوج من كلامه
 السابق منع كونها امرأة له في شيء من العدة فاذا أخر اطلع الى ما بعد طلوع القبر طلقت ثلاثا وان لم تكن له بنة
 اذا خالها قبل غروب الشمس من العدة لا تطلق بحكم المين فان خالها قبل غروب الشمس من العدة ثم تزوجها
 قبل غروب الشمس طلقت بحكم المين ولو خالها قبل غروب الشمس ثم تزوجها في اليوم الحامى لا تطلق بحكم
 المين كذا في المحيط * رجل حلف لا يطلق امرأته خالها فاعلمها رجل عنه بغير أمره وعلمه فبلغه الخبر وأجاز
 فان أجاز باللسان بأن قال أجزت حنث وان أجاز بالفعل ولم يقل بلسانه شيئا ولم يكن أخذ بدل الخلع وقع
 الطلاق ولم يحنث كذا في التبيين والمزيد * رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق فانت طالق فقال
 قد طلقتك طالق أخرى في القضاء وان عني طلاقا بذلك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى
 قاضي خان في باب تعليق الطلاق * رجل قال لامرأته ليلا بالقارسية ١٣ كرتا المشب دارم فوسه طلاق
 فطلقها في الليل طلاقا شافيا قضى الليل ثم تزوجها بشكاح جديد لم تطلق وكذا لو قال ١٤ كرتا اجز امرؤ دارم
 فطلقها بالشافى هذا اليوم كذا في التبيين والمزيد * رجل ذكر عنده فقيه من فقهاء البلدة فقال ان كان
 هو فقيها فامرأتى طالق ان أراد به ما يسميه الناس فقيها في المعرفة أو لم يرد به شيئا وقع الطلاق وان أراد به
 الفقيه حقيقة فكذا في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روى عن الحسن
 البصري رضي الله تعالى عنه ان رجلا سمع فقيها فقال له الحسن وهل رأيت فقيها فظن انما الفقيه الزاهد من
 الدنيا أى المعرض عن الدنيا والراغب في الآخرة البصير بعيوب نفسه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال
 ان بلغ ولدى الختان ولم أحسنه فامرأتى طالق فوق الختان عشر سنين فان نوى أول الوقت لا يحنث ما لم يبلغ
 سبع سنين وان نوى آخر الوقت قال الصدر الشهد رحمه الله تعالى المختار انه اثنا عشرة سنة يعنى أقصاه كذا
 في الخلاصة * رجل قال ان بلغ ولدى الختان فلم أحسنه فامرأته طالق قال أبو الليث اذا أخر الختان عن عشر
 سنين ينبغي أن يحنث وغيره من المشايخ قال لا يحنث ما لم يؤخر الختان عن اثني عشرة سنة وعليه الفتوى كذا
 في فتاوى قاضي خان * قال لها ان لم أعامل معك على الخدمة كما كنت أعامل فانت طالق ان كانت له خدمة
 يقيد بها والارجع الى بيته كذا في البرازية * رجل قال ان كنت أخاف من السلطان فامرأته طالق ان لم يكن به
 ساعة خفف خوف من السلطان ولا سبيل من أن يخاف من السلطان بجناية جناها لم يحنث * رجل اتم
 بصي فقبل له ان فلا يقول رأيت به سر معه فقال ان رأيت امرأته طالق وقد رآه قد سار في أمر آخر
 رجوت أن لا يحنث * رجل قال ان كان في بيته نار فامرأته طالق وفي بيته سراج ان حلف لأجل ان يمس خيرات
 طلب منه النار ليستوقد منها ناراً تطلق وان كانت المين لأجل أنهم يطلبوا الخبر أو نحوه أو لم يكن هناك سبب
 لا يحنث كذا في الخلاصة * اتم بصي فقال بالقارسية ٥ اكر من باوى ناخفاظي كم فامرأته طالق وقد كان
 نظر الى هذا الصبي وقبلة طلق امرأته كذا في الفتاوى الكبرى * ان اشترت أمة أو تزوجت عليك امرأة
 فانت طالق واحدة قالت لأرضي بواحدة فقال فانت طالق ثلاثا ان لم ترض بواحدة قال هذا الكلام يراد به
 هذا الشرط يعنى لا يقع في الحال شيء * قال لها ان كان الله يعذب الموحدين فانت كذا قال لا يحنث ما لم
 يتبين قال الفقيه لان من الموحدين من يعذب ومن لا يعذب فاشبه الامر فلا يعنى بالشك كذا في الحاوى *
 رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب
 فلا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان * قال لامرأته ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فانت طالق ثم ان
 فلانا تحول من تلك الدار زمانا ثم عاد اليها قبل لا يحنث وهو مأخوذ بالفقيه أبي الليث وقيل يحنث والصحيح أنه
 لا يقع كذا في جواهر الاطلاعي في فصل الطلع * اذا قال لامرأته في حالة الغضب ان فعلت كذا الى خمس
 سنين تصير مطلقة متى وأراد بذلك نحو فيها فعلت ذلك الفعل قبل انقضاء المدة التي ذكرها فانه يسأل
 الزوج هل كان حلف بطلاقها فان أخبر أنه كان حلف بعمل بخبره ويحكم بوقوع الطلاق عليها وان أخبر أنه لم
 يحلف به قبل قوله كذا في المحيط * سكران دعا امرأته الى فراشه فانت فقال لها ان امتلت وساعدتني

٢ ان كنت امرأتى عدا

٣ ان امسكتك الليلة فانت طالق ثلاثا

٤ ان امسكتك غير اليوم

مطلب
علق الطلاق على بلوغ ولده وقت الختان

٥ ان فعلت معه عدم الحفاظ

مطلب
تعليق الطلاق على تعذيب الله الموحدين أو المشركين لا يحنث به

والا فانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد المين لا يحنث وان دعاها في المستقبل ولم تساعده
 حنث قال مولانا ينبغي أن يحنث اذا لم تساعده وان لم يجده الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامتثال للامر
 السابق * سكران اعطى امرأته درهمين فقال المرأة انك اذا صحت تأخذ مني فقال ان أخذت منك
 فانت طالق فاخذ وهو سكران لا يحنث في بيته لان شرط الحنث بعد الافاقة * سكران قال لامرأته وهبت
 داري هذه لك ثم قال ان لم أقل هذا من قلبي فانت طالق ثلاثا ثم أفاق ولا يذكر شيئا من ذلك قالوا لا تطلق امرأته
 لان الظاهر أن ما يقول في تلك الحالة يقول بقلبه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال لامرأته ان دخلت
 دار فلان فانت طالق فانت فلان فصارت الدار ميرا فاندخلت ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنث وان
 كان عليه دين مستغرق قال الفقيه أبو الليث لا يحنث أيضا وعليه الفتوى * رجل جالس في بيت من المنازل فقال
 ان دخلت هذا البيت فامرأته طالق فاليين على دخول ذلك البيت هذا في العربية أما لو عقد المين بالقارسية
 وقال ١٢ اكر من باين خانه اندر آيم فامرأته طالق فاليين على دخول المنزل فان قال عنيت دخول ذلك البيت
 صدق ديانة لا قضاء فلو أشار الى ذلك الميت فالحكم كذلك بكل حال كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر *
 رجل قال لامرأته ان دخلت دارا أخرى فانت طالق فكن أخو الحالف دارا أخرى ودخلت المرأة الدار
 الحديثة قال بعضهم ان كانت عينة بغير الحلف من تلك الدار الأولى لا يحنث في عينة وان كانت عينة لأجل الاخ
 حنث في عينة وان لم تكن له بنة حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان دخلت المرأة الدار التي
 كانت لأخيه وقت المين ان كانت الدار في ملك الاخ الا انه لا يسكن فيها حنث في عينة وان خرجت تلك الدار
 عن ملك الاخ بعد المين يبيع أو هبة أو غير ذلك لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال ١٣ اكر وكر
 آستانه فلان كردي فانت طالق فقال عنيت به الدخول وهي تقوم حومهم ولا تدخل دارهم تطلق ولو قال
 لامرأته ١٤ بجانته لان اندر آي ترا طلاق ولم يقل اكر ولا جوت تطلق في الحال * رجل قال لامرأته ان دخلت
 الدار قضا في طوائف فدخلت الدار وقع الطلاق عليها وعلى غيرها قال رضي الله عنه والاعتماد على هذا كذا
 في الخلاصة في الفصل السابع عشر * رجل اتم امرأته رجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم
 بالسبا في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية أخرى من الدار فخرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان
 زوج المرأة انك لم تأخذ فلانا مع امرأتك حلف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلانا مع امرأته لا يحنث
 في عينة * رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعيري وبعثت به الى الصاقي فانت طالق وكذا في منزله
 دابة تربي بالشعير وفي معظمها شعير وقد فصل منها مقدار كف فبعثت المرأة بذلك الشعير مع شعيرها الى
 الصاقي فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحنث في عينة لان ذلك القدر في المين لا يراد عادة وان كان يظن بذلك
 يحنث في عينة والصحيح أنه لا يحنث اذا خلطه بشعيرها ثم بعثت به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
 في الظهيرية * رجل اتم امرأته بالخزام فقال لامرأته ٥ اكر تا يكسك حرام كم فانت طالق فهذا على
 الجماع مع ما فيها بدخل الفرجين وتعرف أنها ليست بمالوك ولا بزوج له أو يشهد غيرها على ذلك أربعة
 نفر أو يقر مرة لان هذا على الزنى والزنى لا يثبت الا بهذا فان جحد عند الحاكم أنه لم يفعل وليس لامرأته بنة
 حلقه عند الحاكم فان حلف ومعهما المقام معه ولو قال لها ٦ اكر تو با كسي حرام كني فانت طالق ثلاثا
 فأبانها فجاءها في العدة طلقت عندهما لانها ما يعتبران عموم اللفظ وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الغرض
 فعلى قياس قوله لا تطلق وعليه الفتوى ولو قال لها ان قبلت أحدا فانت طالق ثلاثا فقبلت تطلق كذا
 في الخلاصة * رجل قال لامرأته ان حلت التكة بحرام منذ أنت امرأتى فانت طالق فقالت أخذني
 رجل فجاءني سكرها قالوا ان كانت بحال لا تقدر على المنع لا يحنث وان قدرت حنث اذا صحت الزوج
 في ذلك * رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامرأته طالق فعاني اجنية فأمني واغتسل قالوا يري أن لا يكون
 حاشا وعينه تكون على الجماع * رجل قال ان أدخلت فلانا بيتي فامرأته طالق لا يحنث في عينة ما لم يدخل
 فلان بامر الحالف * ولو قال ان دخل فلان بيتي فدخل فلان باذن الحالف أو بغير اذنه بعله أو بغير علمه
 كان الحالف حاشا في عينة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قال ان شرطت فامرأتى طالق فخرج منه
 الضرط من غير قصد لا تطلق وهو نظير ما لو حلف أن لا يدخل فادخل مكرها أو حلف أن لا يخرج فخرج

٢ ان كنت ادخل هذه الدار

٣ ان جت حول عتبة فلان

٤ ان تدخل أو لم تدخل بيت فلان فانت طالق يحذف ادان الشرط وهما اكر وجوت يعني ان ولما في العربي

٥ ان فعلت الحرام الى سنة

٦ ان فعلت حراما مع أحد

مكرها كذا في المحيط * ولو قال لامرأته ان سررتك فانت طالق فصرح بفصلت سررتي لا تطلق لاننا علم
 أنها كاذبة ولو أعطاه ألف درهم ففصلت لم يصر في القول قولها لانه يحتمل أنها طابت ألفين فلا يصر بها
 ألف كذا في محيط السرخسي في باب الخلف على الشتم والضرب * رجل قال لامرأته ان دخل قريستك
 داري فانت طالق فدخل فيها قريب المرأة والرجل قيل بأنه يحتمل لان القرابة لا تجزأ فيكون قريسا لكل
 واحد منهما وقيل نظر ان كان دخل لعمل يختص به لا يحتمل وان كان دخوله لعمل يختص به حاجت *
 امرأته جلت ثوبا من ثياب زوجها فقال لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهبت لترده فلقها
 زوجها وهي تأخذ من العيبة لترده على الزوج فاخذ الزوج من العيبة أو منها قبل أن تدفع اليه لا يحتمل
 استحسانا وبه أخذ الشيخ الفقيه الزاهد أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته
 ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك بخاريق حرة
 قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا قائمين عند المسألة بتر المرأة وحسن الزوج
 وان كانا قاعدين بتر الزوج وحسن المرأة لان فرجها حالة القيام أحسن من فرج الزوج وحالة القعود الامر على
 العكس وان كان الرجل قائما والمرأة قاعدا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا أعلم هذا قال وينبغي
 أن يحتمل كل واحد منهما لان شرط البر في كل بين أن يكون فرج أحدهما أحسن وعند التعارض لا يكون
 أحدهما أحسن فيحتمل كل واحد منهما * سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان أوسع دبر منك فانت طالق
 قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا شيء غير معلوم ولا مقدور فلا يحتمل كذا في فتاوى قاضي خان *
 ولو قال لامرأته ان لم يكن له أوسع كافر جاهي طالق يقع على أعنفهما وقال الشيخ الامام ظهير الدين يقع على أطرفهما
 كذا في الخلاصة * رجل وامرأة تناجرا ففصلت المرأة ٢ من بار خدائ توام فقال الزوج ان كان كذلك
 فانت طالق ان لم تكن أفضل منه لم يقع لان العلو والتفوق انما يكون باعتبار الفضل والعلم والحسب والقب
 كذا في محيط السرخسي * رجلان قال كل واحد منهما صاحبه ان لم يكن رأيي أثقل من رأيك فامرأته
 طالق قالوا طريق معرفة ذلك انهما اذا مادعا فاقهما ما كان أسرع جوابا فرائس الآخر يكون أثقل منه كذا
 في فتاوى قاضي خان في باب التعليق في كتاب وزين * رجل قال لامرأته ان لم يكن ذكري أثقل من الحديد
 فانت طالق لا تطلق لانه لا يتقصد بالاستعمال كذا في الخلاصة في كتاب الطلاق * رجل اتخذ ضيافة فدخل
 رجل من قرية أخرى فقال ان لم أذبح على وجهي على هذا القادم بقرة من بقوري فامرأته طالق ان ذبح بقرة
 قبل أن يرجع هذا القادم بتر في يمينه والاحتمال فان ذبح بقرة امرأته لم يبر في يمينه الا اذا جرى بينه وبين امرأته
 من الانبساط واللفة ما لا يميز كل واحد منهما ماله من مال صاحبه ولا يجري بينهما مجادلة فيما تناول كل واحد
 منهما من مال صاحبه قط فيثبت رجوعه أن يبر وان ذبح بقرة نفسه لاجله لكان ما ضافه بعد النحر بلحمها
 فان كانت القرية التي اتفق منها هذا القادم قرية من هذه القرية بتر لان شرط البر قد تحقق وان كانت بعيدة
 عما يقصد سفر الخاف ان لا يبر لان مثل هذا اذا قدم يتخذون الضيافة لاجله فتقع الميعة على الضيافة بعد الذبح كذا
 في الفتاوى الكبرى * واذا قال ان تركت فلا تايدي دخل هذه الدار فامرأته طالق فان كان الخائف على
 هذه الدار فشرط بتره أن يمنع عن الدخول بالقول والفعل كذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى
 في واقعاته * وفي النوازل شرط بتره لك المنع ولم يتعرض لك الدار فقال ان كان الخائف على المنع عن
 الدخول فهو على النهي والمنع جميعا وان كان لا يملك منعه فهو على النهي دون المنع وكان الشيخ الامام ظهير
 الدين رحمه الله تعالى يعتبر بملك المنع وعليه الفتوى * واذا قال لامرأته انت طالق ان جامعك الامن
 عذرا وبلية أو ضرورة وكان بعد ذلك يأتيها فمادون الفرج فاخطأ فخطأها فهذا عذر اذا كان معه على الخطاء
 وهو لا يبر بذلك كذا في الذخيرة * امرأته قالت لزوجها انك تغيب ولا تخلف في النفقة فغضب الزوج فقالت
 المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى الغضب فقال الزوج ان لم يكن كلاما عظيما فانت طالق فان اراد به
 المجازاة طلقت الحال وان اراد به التعليق دون المجازاة قالوا ان كان الرجل محترما ذا قدر يكون مثل هذه
 الشكاية اهانة لا تطلق وان لم يكن محترما ذا قدر وملت * رجل قال لامرأته ان لم تقوى الساعة وتجيئي الى
 دار والدي فانت طالق فقامت من ساعها قبل خروج الزوج ولبست الثياب ونجست ثم رجعت وجلست حتى

قوله من العيبة هي ما يجعل
 فيه الثياب كافي القاموس
 اه بجر اوى

٢١ اناسيدك

خرج الزوج لا يحتمل ولو استدرها البول ففصلت ثم لبست الثياب للخروج لا يحتمل ولو بقيت في التناسخ وطال
 الكلام ينسأ لا ينقطع الفور ولو خافت فوت الصلاة فصلت قال نصير رحمه الله تعالى حث وقال بعضهم
 لا يحتمل كذا في الظهيرية * وبه يفتي كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته ان لم تصلي
 اليوم ركعتين فانت طالق فحاضت قبل ان تشرع في الصلاة أو بعد ما صلت ركعة حكى عن الشيخ الامام شمس
 الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى انه كان يقول ان كان من وقت الخلف الى وقت الحيض مقدرا ما يمكنها
 أن تصلي ركعتين تنعقد الميعة عند الكل وتطلق واذا كان أقل من ذلك لا تنعقد الميعة عند أبي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله تعالى ولا تطلق وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تنعقد الميعة وتطلق والعجم أن الميعة تنعقد
 عند الكل على كل حال ويقع الطلاق كذا في التناسخ ثمانية اقلع الذخيرة * قال لامرأته انك تسرقين
 من دراهمي فقالت بلى فقال الرجل لو رفعت من دراهمي فانت طالق فوجدت المرأة صرة مطروحة حين
 كنت الدار فرفعتها ووضعها في ناحية واخبرت زوجها ان رفعت لالتصيص عنه أرجو أن لا تطلق * قال
 لها ان رفعت من كيسي دراهم فانت طالق فخلت رأس الكيس وامرته ابتها فرفعت قال في الكتاب
 اخاف أن تطلق * اثم امرأته برقع دراهمه فقال لها بالفارسية ٢ اكر از درم من تو برداری فانت طالق
 ثلاثا ثم انها وجدت دراهم زوجها في منديل فرفعت وأعطت امرأته وقالت لها ارفعي منها شيئا فرفعت المأمورة
 بعض الدراهم ودفعته الى المرأة وقع الطلاق * قال لها ان سرق من دراهمي الى سنة فانت طالق
 ثم دفع اليها دراهم لتتقر بها فرفعت من ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذه الدراهم
 شيئا فقالت نعم لاعلى وجه السرقة وردت على الزوج ان ردته بعدما فارقتها طلقت وان ردته قبل أن تفارقه
 لا تطلق وان انكرت طلقت أيضا * امرأته رفعت من كيس زوجها دراهم واشترت لها وخطت اللصام
 الدرهم بدراهمه فقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق ثلاثا نفصى اليوم وقع الثلاث
 والحيلة في ذلك أن تأخذ المرأة كيس اللصام فتسلبه الى الزوج فتدبر في يمينه كذا في الفتاوى الكبرى *
 قال لها ما فعلت بالدراهم قالت اشترت اللصم قال ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد غاب الدرهم
 من يد القصاب قال ما لم يعلم أن ذلك الدرهم أذيت أو سقط في البحر لا يحتمل * سرق من دراهم زوجها
 من كيسه فخلطها بدراهم غيره فقال الزوج ان لم تردى الدراهم بعينها فانت كذا فان ترد عليه واحدا واحدا
 فقد ردته بعينها كذا في الحاوي * وضع دراهمه على يدي امرأته فأمهها عند الاسترداد فقال لها
 بالفارسية ٣ اكر تو درم برداشتي سه طلاق هستي على وجه الاستهزاء فقالت المرأة ٤ هستم ثم بان
 أنها كانت رفعت فان نوى الزوج به الايقاع عند الخت يقع الطلاق وان نوى مجرد تخويفها لم يقع
 كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته ان سرق من مالي شيئا فأملك طالق فسرقت من دار الاب أجرة
 روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه سئل عن هذه فقال ان كان الاب يخل بذلك على الابن طلقت امرأته
 وسئل محمد رحمه الله تعالى عن هذه فلم يجبه فقيل له ان أبا يوسف أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا
 الا أبو يوسف * رجل قال لامرأته ان أعطيتك درهم ما تشترين به شيئا فانت طالق فدفع اليها درهما وأمرها
 أن تعطي فلانة تشتري به شيئا المرأة ثم تترك الرجل يمينه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء
 بنفسها لا يحتمل وان كانت تشتري بنفسها لا يحتمل * رجل قال لامرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا
 فانت طالق ثم ان الخائف أمر بخاريته أن تعطي أهل تلك الدار كل ما طلبوا فجاء انسان من تلك الدار فطلب شيئا
 فأعطت الخارية فلم يمل المولى بذلك ففكره وغضب فقالت امرأته الخائف للجارية اذهبي واحلي من دار المولى بأجود
 من ذلك الى تلك الدار فخلت الجارية قالوا ان علم بالدليل أنها فعلت ذلك لاجل المولى لا طاعة ولا لها
 لا يحتمل وان علم أنها فعلت ذلك طاعة لمولاها لا تخاف الخائف وان لم يكن هناك دليل تسأل الجارية ويقبل قولها
 أنها فعلت ذلك طاعة لمولاها ولا لاجل المولى هكذا ذكر في الكتاب * قال مولانا رضى الله عنه ويحتمل أن تكون
 صورة المسألة اذا سأل أهل تلك الدار من الجارية شيئا فابت وقلم فاعطت المولى بذلك ففكره فقالت امرأته
 الخائف للجارية ارفعي من دار المولى أجود من ذلك واحلي الى تلك الدار المسألة الى آخرها كذا في
 فتاوى قاضي خان * قصار ذهب عن جاونته ثوب لغيره فأمهها القصار أجبره خلف الاجير بالفارسية فقال

٢ ان رفعت من دراهمي

٣ ان كنت رفعت دراهم فانت
 طالق ثلاثا ٤ نعم

مطلب
 مدح محمد لابي يوسف حين
 سئل فلم يجب مثل ما أجاب
 أبو يوسف

٢ ان كنت خسرتك

٣ ان كان معي درهم

٤ ان كان معي قضة

٥ ان اعطيت احد اينيدا

١ اكر من ترازيان كرده ام فاحرق اتي طالق ثلاثا وقد كان رفعه يحنث * رجل حلقه اللصوص ثلاثا تطلقا انه ليس معه ذراهم غير الذي اخذوا منه حلق فان كان معه الاقل من ثلاثة دراهم لا يحنث وان كان معه ثلاثة أو أكثر فان كانت اليدين بالطلاق وقع الطلاق وان لم يعلم فان كانت اليدين بالثقة لا كفارة عليه لانه ان علم فهو مخوف وان لم يعلم فهو لغو * ولو حلف بالفارسية بقوله ٣ اكر با من دري هست فانت طالق ان كان معه درهم أو أكثر فالحجاب فيه ما من من التفصيل * ولو قال ٤ اكر با من سيم است ان كان معه مالو علوا بذلك أخذوا منه يحنث والا فلا يحنث * سلبه اللصوص ثم حلفوه بالطلاق أن لا يخرجوا جديهم فاستقبله القافلة فقال لهم على الطريق ذئاب فقههم القافلة فانصرفوا ان أراد بالذئاب نفوس اللصوص حنث وان أراد حقيقة الذئاب لم يحنث ولو قال دخلت على الليلة جماعة وذهبوا بكل شيء وحلفوا أن لا يخرجوا معهم وهم معي في السكة ولو كتب يحنث فالحيلة في ذلك أن يكتب أسامي جيرانه فحضر عليه فيقال هل كان هذا يقول لاحق ينهي اليهم فيسكت أو يقول لا أقول فيظهر ولا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * رجل كان له ثوب فمسرقت منه سارق أو غصب منه غاصب ثم ان رب الثوب حلف وقال ان كان له ثوب وأشار الى ذلك فاحرق اتي طالق فامسأله على ثلاثة أوجه ان عرف أنه قام تطلق امرأته وان عرف أنه هالك لا وان لم يعرف أحد الاخرين تطلق أيضا لان التيام أصل كذا في التجنيس والمزيد * ولو قال بالفارسية ٥ اكر كسي را نبيد ذهم فاحرق اتي كذا فاليمين على ما نوى فان نوى السقي لا يحنث بالاهداء وان نوى الاهداء لا يحنث بالسقي وان لم ينو شيئا فان دفع أو سقى كان حاتا كذا في خزائن المفتين في كتاب الايمان في اليمين على الشرب وفي الفتاوى رجل عاتبه امرأته في شرب السم فقال ان تركت شربها أبد اذانت طالق ان كان يعزم أن لا يترك شربها لا يحنث وان كان لا يشربها كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر * طلق المبرم فلما حلف قال قد طلقت امرأتي ثم قال انما طلقته لاني توهمت وقوع الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا لا صحت قال في صباه ان شربت حكر فاحرق اتي طالق فمسرقت في صباه لا يقع الطلاق ولو سمع صهره وقال حنث عليك بقي تلك اليمين فقال نعم حنث فنهذا اقرار بالحرمة والقول قوله في أنه واحد أو ثلاث وأفتى الإمام طهري الدين وغيره فيه وفي مسألة البرسام أنه لا يقع لانه في غير الواقع كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف ان خرجت بغير اذني فانت طالق ففقت المرأة وتبين للزوج فقال الزوج دعوها فخرج ولا يسهل له لم يكن اذا نوى في الاذن ثبت بالدلالة ولو قال لها في حنثه أخرجي ولا يسهل له كان على الاذن اذا نوى أخرجي حتى تطلق كذا في الخلاصة * ولو قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فانت طالق ثم جمع سائلين فقال اعطى للسائل هذه العكسرة فان كان السائل يحنث لا تقدر المرأة على الدفع اليه الا بغير وجه من الدار لا تطلق بالخروج وان كانت تقدر تطلق فان كان السائل حين اذن الزوج بذلك يحال تقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير خروج فخرج السائل الى الطريق فخرجت اليه المرأة يحنث * قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فقالت امرأته لريد ان أخرج حتى أصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت تطلق لان هذا عهد لا اذن فان قامت على أسكفة الباب وبعض قدمها بحيث لو أغلق الباب كان ذلك خارجا فان كان اعتمادها على البعض الداخل أو عليها لا تطلق وان كان اعتمادها على البعض الخارج طلقت كذا في الفتاوى الكبرى * واذا قال لها ان خرجت من هذه الدار من غير اذني فانت طالق فاذن لها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت تطلق وتظهر هذا ما لو اذن لها وهي نائمة أو غائبة هكذا ذكر في التوازل * وفي أيمان الأصل اذا اذن لها من حيث لا تنصح لم يكن أمرا فلا وان هو لا الذين أشهدهم الزوج على الأمر بلغوها أن الزوج قد أمرها بالخروج ان لم يأمرهم أن يبلغوها فخرجت فهي طالق وان أمرهم أن يبلغوها فخرجت بعد ذلك لا تطلق وفي الارادة والهوى والرضى لا يشترط جميعا رضاه واراذه حتى لو خرجت بعد ما قال رضيت أردت هويت لا تطلق وان لم تنصح هي ذلك بخلاف * وفي التوازل اذا قال لها ان خرجت بغير اذني فانت طالق فاستأذنته بالخروج الى بعض أهلها فاذن لها فلم يخرج الى ذلك لكنها تكسر الدار فخرجت الى باب الدار وقع الطلاق فان تركت

الخروج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها الذي أذن لها في الخروج قال أخاف أن يقع الطلاق عليها لان هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة كذا في المحيط * اذا حلف أن لا يخرج من المصرفان خرج فاحرق اتي عائشة كذا واسم امرأته فاطمة لا تطلق اذا خرج كذا في الوجيز للكردي * ولو أذن لها بالخروج الى بعض أهلها فاحرق اتي أبوها فان لم يحنث في الايجاب فأهلها كل ذي رحم محرم منها فان كان لها أبوان لكل واحد منهما منزل على حدة بأن تزوجت الأم وتزوج الأب فالأهل منزل الأب كذا في الخلاصة * قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق لانه الاضافة لها كذا في القنية في باب فيما يكون تعليقا أو تحيزا * قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فانت طالق فوقع فيها غرق أو حرق غلبت فخرجت لا يحنث كذا في القنية في باب اليمين في الفعل * ولو قال لامرأته ان خرجت من هذا البيت بغير اذني فانت طالق وقد كانت رهنت بمحود لها فاستأذنت للخروج فقال لها اذهبي وارفعي الدراهم واقبضي الرهن فخرجت وذهبت فلم تجده واحتاجت الى الخروج مرارا لا تطلق كذا أفتى الامام القسبي رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * اذا قال لامرأته انت طالق ان خرجت من هذه الدار الا باذني أو قال الا برضائي أو قال الابلي أو قال لها انت طالق ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فمما سواه لان كلمة الاو غير الاستثناء فالحجاب فيها أن بالاذن مرة لا تنهي اليمين حتى لو أذن لها بالخروج مرة وخرجت ثم خرجت بعد ذلك بغير اذنه طلقت وهو نظير ما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بعلمة فانت طالق فخرجت بغير علامة طلقت كذا في المحيط * لو اذن لها مرة فقبل أن يخرج منها عن الخروج ثم خرجت بعد ذلك يحنث كذا في البدائع * واذا نوى في الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر كذا في الوجيز للكردي * والحيلة في عدم الحنث أن يقول اذنت لك بالخروج في كل مرة أو يقول اذنت لك كلما خرجت فحنث لا يحنث وكذا اذا قال كلما شئت الخروج فقد اذنت لك أو اذنت لك بالخروج ابدا أو اذنت لك الدهر كله فانها ما بعد ذلك تنبها عما فتنه محمد رحمه الله تعالى يصح نيه كذا في السراج الوهاج * وهو اختيار الفضلي وعليه الفتوى * وان قال اذنت لك عشرة أيام فخرج فيها ماشايت وان قال ان فعلت كذا فقد اذنت لا يكون اذا كذا في الوجيز للكردي * ولو قال انت طالق ان خرجت من هذه الدار حتى اذن لك أو امرأتي أو أرضي أو أعلم فحواها ان ذلك على الاذن مرة واحدة حتى لو اذن لها مرة فخرجت ثم عادت ثم خرجت بغير اذن لا يحنث فان اراد بقوله حتى اذن في كل مرة فهو على ما نوى في قولهم جميعا كذا في البدائع * ولو قال لها انت طالق ان خرجت من هذه الدار الا ان اذن لك فهذا وما لو قال حتى اذن لك سواء حتى تنهي اليمين بالاذن مرة كذا في المحيط * ولو حلف بطلاق امرأته على جارية أن لا يخرج فقال الجارية اشترى بهذه الدراهم لها فهذا اذن بالخروج كذا في الخلاصة * ولو قال لها ان خرجت الى أحد الا باذني فانت طالق فاستأذنته في الخروج الى أيهما فاذن لها فخرجت الى أحدها طلقت كذا في خزائن المفتين * وفي المتن اذا قالت امرأتي زوجيها اثنان في الخروج الى بيت أبي فقال ان اذنت لك في ذلك فانت طالق ثم قال لها اذنت لك في الخروج ولم يقل الى أين لا يحنث في ميمه وهذا بخلاف ما لو استأذن الغلام مولا في تزوج امرأة فقال له المولى ان اذنت لك في تزوجها فاحرق اتي طالق ثم قال بعد ذلك اذنت لك في تزوج النساء أو قال اذنت لك في التزويج حنث في ميمه * واذا قال لعبد ان اشترى هذا العبد باذني فاحرق اتي طالق ثم اذنت له في التجارة فاشترى هذا العبد طلقت امرأته المولى ولو قال له اذنت لك في شراء البز فاشترى هذا العبد لا تطلق امرأته المولى * رجل قال امرأتي طالق ان دخلت هذه الدار الا أن يأمرني فلان فهذا على الأمر مرة واحدة ولو قال الا أن يأمرني به فلان فلا بد من الأمر في كل مرة * ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا باذني فانت طالق ثم قال لها أطبعي فلانا في جميع ما أمرت به فاحرق اتي طالق فخرجت طلقت من قبل أن الزوج لم يأذن لها بالخروج وكذلك لو قال للزوج رجل اثنان لها في الخروج فاذن لها فخرجت طلقت وكذلك لو قال ذلك الرجل ان زوجك قد اذن لك وكذلك لو قال لها الزوج ما أمرت به فلان فقد أمرت بك ثم اذن لها فلان بالخروج فخرجت طلقت ولو قال الزوج لرجل قد اذن لها بالخروج فبلغها ذلك ثم خرجت لم تطلق كذا في المحيط * وفي فتاوى الأجل اذا قال لامرأته لا يخرج من الدار بغير اذني فاني قد حلف بالطلاق فخرجت من الدار بغير اذن لا تطلق كذا في التتارخانية *

قال لها ان خرجت من هذه الدار الامن امر لا بد منه فانت طالق فارادت تدعى حقان قدرت على أن توكل
يحنت لو خرجت وان لم تقدر على أن توكل لم يحنت • حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج امرأته بغير علمه فخرجت
وهو يراها فحتمها ولم يمنعها لم يحنت • اتهم امرأته بجوارحه فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني فانت
طالق ثم قال لها اذنت لك فيما يدرك الامن باطل فخرجت ودخلت منزل الجار الذي به اتهمت فان لم تكن
فوت عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا امرأته باطلا سواء لا يحنت • وان وجد منها بعد ذلك أمر باطل لانها
لم تخرج لامر باطل وان كانت فوت دخول ذلك البيت عند الخروج لامر باطل حنت كذا في الفتاوى الكبرى •
ولو حلف على امرأته بطلاقها أن لا يخرج من الدار الا بأذني أو حلف السلطان وجلا بطلاق امرأته أن لا يخرج
من البلدة الا بأذنه أو حلف صاحب الدين مديونه أن لا يخرج من البلدة الا بأذنه فاليين مقبضة بحال قيام
الرجعية والسلطنة والدين فان بابت المرأة وعزل السلطان وسقط الدين سقطت اليمين ثم لا تعود أبد وان عادت
الولاية للزوج والسلطان وعاد الدين • رجل خرج مع الولي وحلف بالطلاق أن لا يرجع الا بأذنه وسقط منه
شيء ورجع لذلك لا تطلق • ولو قال امرأته طالق ان خرجت من الدار الا بأذن فلان فلان قبل الاذن
طلت اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعها الله تعالى كذا في المحط • رجل قال لامرأته ان خرجت
في غير حق فانت طالق فخرجت في جنازة والدها أو أخ لا تطلق وكذلك كل ذي رحم محرم وكذلك خروجها الى
العروس أو خروجها فيما يجب عليها كذا في البدائع • تشاجر مع امرأته فقتل لها ان خرجت من هنا
اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق ثلاثا فخرجت اليوم الى الصلاة أو الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان
سبب اليمين خروج الانتقال أو السفر لا تطلق لان اليمين مقبضة بذلك النوع من الخروج كذا في الفتاوى
الكبرى • قال لامرأته ان تركت هذا الصبي حتى يخرج من الدار فانت طالق فقتلته عنه ونجس أو فامت
فصل فخرج فانها لم تترك فلا تطلق كذا في التتارخانية • رجل هو بعد ادق قال امرأته طالق ما لم يخرج
الى الكوفة فكنت ساعة الا أنه بما كسر في تلك الساعة مع المكاري في الكراة قالوا لا يحنت في عينه وعليه
القتوى • ولو اشتغل بالوضوء للصلاة المكتوبة ونحوها فهو عذر ولا صلاة التطوع والاكل والشرب فليس
بعذر فيكون حاشا كذا في الظهيرية • قال لامرأته ان خرجت من الدار فانت طالق ثلاثا فهو على
الخروج عن قصد وصلت أو لم تصل • ولو قال ان أتيت فهو على الوصول قصدت الخروج الى المنزل أو لم
تقصد كذا في الفتاوى الكبرى • قال محمد بن سلمة الذهاب بمنزلة الخروج وهو العجيج وهذا المثل شوشيا
وان نوى به الاتيان أو الخروج صحت نيته كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • سئل أبو القاسم
رحمه الله تعالى عن امرأته خرجت الى ضيافة فقال الزوج لها ان مكنت هناك اكثر من ثلاثة أيام فانت طالق
فخرجت في اليوم الثالث الى قرية زوجها ولم تدخل قرية زوجها ثم رجعت ومكنت هناك أياما قال لا أفتي
بالطلاق غير أن الاحتياط فيه أولى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان دخلت عمران قرية زوجها
ثم رجعت لا تطلق وان لم تدخل بغيري أن تطلق كذا في المحط • ان خرجت من بيتي فانت كذا فخرجت الى
الدار فطبع ولو ان خرجت فقط لا الا بالخروج الى الحلة والفتوى على أنه لا يحنت الا بالخروج الى الحلة فبهما
ولو فارسي أو عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي • ولو قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت
طالق فصدت السطح فزلت في دار الجار لا يحنت هو الاصح كذا في الخلاصة • رجل قال لامرأته ان
ارتقت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميها على السلم ثم تدرت فخرجت
طلقت ولو قال ان وضعت قدمي في هذه الدار فانت طالق فوضع إحدى قدميه في الدار لا يحنت لان وضع
القدم في الدار صار كناية عن الدخول بخلاف ما تقدم كذا في الظهيرية • ولو قال لامرأته ان خرجت من
هذه الدار فانت طالق أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة حنت • رجل قال
لامرأته ان صدعت هذا السطح فانت طالق فارتقت بعض السلم لا يحنت هو المختار لانها لم تصعد السطح كذا
في التبيين والمزيد • امرأته تخرج من دارها الى سطح جارها فتقرب الرجل فقال ان خرجت من هذه
الدار الى سطح دار الجار أو الى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح جار آخر لم يحنت ولو لم تقدم هذه المقدمة
حنت لان اللفظ عام كذا في الفتاوى الكبرى • امرأته كانت تسكن في بيتها فقال زوجها الصهر

ان لم يخرج ابنتك من هذا البيت وتبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه أبو الليث
رحمه الله تعالى ان كان يسمع بكاءها في البيت أحد طلقت اذا بككت لانه انما سمعها من البكاء لا لجل ذلك
وان لم يكن كذلك فلا يحنت بكائها بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • في النوازل سئل أبو جعفر عن
رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من هذه الدار وكانت يحجب داره خربة مقفلة الى الشارع وقد سلب
الخربة وأخذت خوذة الى داره بمراقبتها فخرجت المرأة من الخوذة هل يحنت قال ان كانت الخربة أصغر من
الدار وجوت أن لا يحنت كذا في التتارخانية • قال لها ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرما
في الدار ان كان الكرم يعد من الدار بأن يفهم الكرم بذكر الدار لا يحنت وان كان لا يفهم حنت لان
في الوجه الاول الكرم في الدار وفي الثاني لا وانما يعد من الدار ويفهم بذكرها اذا لم يكن كبيرا أو لم يكن مقفلة
الى غير الدار كذا في الفتاوى الكبرى • امرأته ذهبت الى منزل والدها في قرية أخرى فتبعها زوجها
وسألها العود الى منزله فانت طالق فخرجت من الدار ويفهم بذكرها اذا لم يكن كبيرا أو لم يكن مقفلة
منزله قبل اختيار الصبي قالوا ان كان أكثر اللبلة في تلك القرية يخاف عليه الحنت وان ذهبت قبل أن يضي
أكثر اللبلة يرجى أن لا يكون حاشا والصحيح أنه لا يحنت اذا ذهبت معه قبل مضى اللبلة • امرأته كانت مع
زوجها في منزل والدها فقال لها الزوج اذهبي معي فانت طالق فخرجت من الدار ويفهم بذكرها اذا لم يكن كبيرا أو لم يكن مقفلة
الزوج وخروجت هي على اثره وبلفت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده بحيث لا يعد ذلك خروجا معه حنت •
رجل قال لامرأته عند خروجها ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلاثا فخرجت ولم تخرج زمانا ثم خرجت
ثم رجعت فقال الزوج صكت نوب القور قال بعضهم لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح كذا
في فتاوى قاضي خان • دعا امرأته الى الموضع فانت طالق فقتلته غدا فقال ان لم تفعل على هذا
المراد غدا فانت طالق ثم نسبها محض مضي الغد لا يحنت • ولو قال لها في منزل والدها ان لم تحضري منزلي
الليلة فانت طالق فتبعها الوالد من المحضر وتطلق هو المختار كذا في البحر الرائق • رجل بين يديه امرأته متلففة
فقتل هذه المتلففة امرأته ثم قبل لها حلف ثلاث نطقات ان لم تحضرن لك امرأته سوى هذه خلف ثلاث
نطقات ان ليس له امرأته سوى هذه وكانت المرأة المتلففة اجنبية اختلقتها في الفتوى على أنه تطلق امرأته
قضاء وكذا في خروج امرأته بغير علمه الى ترمذ ثم حلف ان كانت له امرأته بغير علمه فانت طالق
امرأته كذا في فتاوى قاضي خان • رجل اراد أن يتزوج امرأته فأتى اهل المرأة أن يتزوجها منه لما ناله
امرأته أخرى فذهب الخياط بإمرأته الاولى الى المقبرة واجلسها هناك ثم قال لاهل هذه المرأة كل امرأته
سوى التي في المقبرة فهي طالق ثلاثا فحسبوا ان ليست له امرأته في الاصل فزوجوا منه هذه المرأة صرح النكاح
ولا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى • ولو قال لامرأته ان لم تحضري غدا بكذا فانت طالق فبعثت به غدا على
يد انسيان ان نوى الوصول اليه لا يحنت وان نوى حمله أو لم يوشى يحنت كذا في التتارخانية • رجل قال
لديونة امرأته انك طالق ان لم تقض ديني فقال المديون ناعم فقال له الرجل قل نعم فقال نعم واراد جوابه فاليين
لازمة وان دخل بينهما انقطاع كذا في خزائن المفتين • رجل ادعى على غيره ألف درهم فقال المدعي عليه
امرأته طالق ان كان لك على ألف درهم فقال المدعي ان لم يكن لي عليك ألف درهم فامرأته طالق فأقام المدعي
البينة على حقه وفتى القاضي بفرق بين المدعي عليه وبين امرأته وجه هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
واحدي للروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فان أقام المدعي عليه البينة بعد ذلك أنه كان أو فاه
ألف درهم قبل دعواه يطل فريق القاضي بين المدعي عليه وبين امرأته وتطلق امرأته المدعي ان كان المدعي
يزعم أنه لم يكن له على المدعي عليه ألف درهم وان أقام المدعي البينة على اقرار المدعي عليه بألف درهم قالوا
لم يفرق القاضي بين المدعي عليه وبين امرأته قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا مشكل لان الثابت بالبينة
كالثابت عيانا ولو عاين اقرار المدعي عليه على نفسه بألف درهم للمدعي فرق القاضي بينه وبين امرأته والله أعلم
كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال لها ان شئت فانت طالق وان لم تشئي فانت طالق ففعلت ففعلت
واحدة كذا في الفتاوى الكبرى • وفي النوازل قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في التتارخانية •
ولو قالت لا بارك الله فيك لا تطلق وكذا لو قالت لا بارك الله فيك لا تطلق لان هذا ليس بشتم كذا

في المحيط • ولو قال لها ان شئت فانت طالق فلهنته طلق امرأته كذا في الظهيرة • قال لها ان شئت
أحى أو ذكراً بسوء فانت طالق ثم قال لها كانت أمك سلام عليك فقاتل المرأة لأجل أمك فان كان الحلق بيل
أو بيلدة يسون السائل سلام عليك خنت أمي في بلاد ما وراء النهر وبلاد لا يعرفون هذا اللفظ شيئا ولا ذكر
بسوء لا يثبت • جرى بينه وبين امرأته تشاجر من قبل أخيه فقال لها ان سببت أختي بين يدي فانت
طالق ثلاثا ثم دخل الزوج عليها وهي تشاجر مع أخته وتسمي اسم الزوج ان سببتا وهي تراه طلق لانهما اجبتا
بين يديه كذا في الفتاوى الكبرى • رجل قال ان شئت أسدأ فامرأته طالق فسميتا طلق امرأته •
رجل قال لامرأته ان قد قستك فانت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلقين هذا في العرف بعد ذلك فالمرأة
وان كان في الحقيقة قد قال لها كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال ان قد قستك فانت طالق فقاتلها يا ابن
الزانية لا يثبت قال الفقيه لكن في زماننا يثبت كذا في التتارخانية • فانت له امرأته يا سفلت فقال لها
ان كنت سفلت فانت طالق وأراد به التعليق لا تطلق ما لم يكن سفلت فتمكروا في معنى السفلت روى عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أن المسلم لا يكون سفلت انما السفلت هو الكافر وعليه الفتوى • كذا في الفتاوى الكبرى •
وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السفلت هو الذي لا يبالى بما قال وما قيل له وعليه الفتوى • كذا
في التتارخانية والمزيد • قالت لها يا كنهان فقال الزوج ان أنا كنهان فانت طالق ونوى التعليق قال أبو
عصمة الكنهان من سمع ان أحدا من الرجال مقيد إلى امرأته بسوء ولا يبالى إلى ما لو ضرب بها فليس بكنهان •
امرأة قالت لزوجها يا بذاك أو قالت يا قتلان فقال ان أنا بذاك أو قال ان أنا قتلان فانت طالق ثلاثا ونوى
الزوج ان أراد المكافأة بما قالت ونوى بالفارسية • ختم راندن وقع الطلاق كما قال هذه المكافأة سواء كان
الزوج كما قالت أو لم يكن وان أراد التعليق لم يقع ما لم يكن الرجل كذلك • البغاة والقتلان كل واحد
منهما أن يكون الرجل عالما بغير امرأته راضيا بذلك وان لم يكن له نية فتم من حله على المكافأة ومنهم من حله
على التعليق ومنهم من قال وهو المختار ان كان في حالة الغضب يحمل على المكافأة لانه هو الظاهر وان كان
في غير حالة الغضب يحمل على التعليق لانه هو الظاهر • قالت له انك قرطبان فقال الزوج ان علمت أني
قرطبان فانت طالق ثلاثا لا تطلق ما لم تقل علمت أنك قرطبان كذا في الفتاوى الكبرى • امرأة قالت
لزوجها يا كوسج فقال ان كنت كوسج فانت طالق وأراد به التعليق فاختار أن كانت عليه خفيفة غير
متصلة تطلق والا فلا لانه هو الكوسج في متعارف الناس كذا في محيط السرخسي • وتكلموا في تفسير
الكوسج والاصح انه ان كانت عليه خفيفة فهو كوسج كذا في الخلاصة ووجيز الكردي • وروى المعلى
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال لامرأته ان لم تكوفي امقل مني فانت طالق فهذا على حسب فان كان
أحسب منها لا يثبت وان كانت أحسب منه تطلق وان كان الامر مشكلا فالقول قول الزوج أنا أحسب منها
مع عينة كذا في محيط السرخسي • في باب الحلف على النسم والضرب • ولو قال لها ان شئت فانت طالق فقاتل
المرأة ولولاها الصغيرة • أي بلايه يحجب نظر ان قالت ذلك كراهة عن الولد لا يقع الطلاق وان قالت ذلك
لكراهة عن الوالد تطلق كذا في المحيط • امرأة قالت لولدها • أي بلايه زاده فقال الزوج ان كان هو بلايه
زاده فانت طالق ثلاثا فهذا أهلي ثلاثة أوجه اما ان يريد به الجأزة أو لم يرد به شيئا أو أراد التعليق فالكلام
في الوجه الأول والثاني قد مر وأما في الوجه الثالث فلم تطلق في الحكم لعدم الشرط وان علمت المرأة أنه من الزنى
وقع عليها الطلاق لانه وجد الشرط في حقه وأولاه بها المقام معها لانهما مطلقه الثلاث كذا في التتارخانية •
وان قالت ذلك لشيء كرهته منه لا يقع كذا في محيط السرخسي • رجل قال لامرأته ان لم اقل عند أخيك
بكل قبح في الدنيا عنك فانت طالق فهذا يقع على ثلاثة أنواع من القبح والقواحش فلما قال ذلك عند الأخ تحقق
شرط البرقبة في أن يقول للأخ من ساعته انما قلت ذلك لأجل العين وهي برية من هذه الاشياء • كذا
في الخلاصة • وفي التوازل ولو قال له قبل ذلك لا يجوز لانه لا يكون بعد ذلك قول قبح كذا في التتارخانية •
رجل تشاجر مع أخيه وأخته فقال لهما بالفارسية • اگر من شمارا بكون خرا ندر نكنم تكلموا في ذلك والاصح
انه يراد بهذا القهر والغلبة فلا يثبت حتى يموتا ويوت الحالف كذا في فتاوى قاضي خان في باب الحلف على
النسم • وقبل يثبت الحال وعليه الفتوى كما في من السماء كذا في محيط السرخسي • ومنهم من قال لا يثبت

المشاجرة

٣ يا ابن الذميمة القبيح الفعيل

٤ يا ابن الذميمة القبيح الفاعل

٥ ان لم أجعلكم في دير الحمار

للمل لان العجز يتحقق الآن بنوى به القهر والغلبة والتضييق عليهم الخ فيثبت نصح النية ولا يثبت حتى يموت
الحالف أو الحلو ف عليه قبل أن يفعل ما نوى وعليه الفتوى • كذا في الفتاوى الكبرى والمحيط والتجسس
وقتاوى قاضي خان في باب التعليق والخلاصة • قال لامرأته ان أغضبتك فانت طالق فغضب صياله
فغضبت نظر ان ضربته في شيء ينبغي أن يضرب ويؤذبه عليه لا تطلق وان ضربته في شيء لا ينبغي أن يضرب
ويؤذبه عليه تطلق كذا في المحيط • سئل والدي عن قال لامرأته في حالة الغضب ان لم أكسر عظامك
وأنتج لحومك فانت طالق ثلاثا فقال لو ضربت حتى لا تسكدا تبرح عن مكانها لا يثبت ويكون هذا مجازا عن
الضرب الشديد • وسئل أيضا عن قال لامرأته ان لم أزن منك السجحات فانت طالق ثلاثا فقال
لو أذاها أذى بلغا وناقشها في كل أمر لا يثبت كذا في التتارخانية ناقلا عن البيهقي • رجل
قال لامرأته ان لم أضرب اليوم ولدت حتى ينشق نصفين تطلق ثلاثا ثم ضربته على الأرض فلم ينشق
طلق ثلاثا • كذا في محيط السرخسي • في باب الحلف بالنسم والضرب • ولو قال لامرأته
ان لم أضربك حتى اتركك لاجبة ولا مية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها ضربا
موجباً شديدا فلا يفعل ذلك برقي عينه وقوله حتى تنولى أو تنسكي أو حتى تستغيني حالي يوجد حقيقة
هذه الاشياء لم يبر • ولو قال لها ان ضربتك بغير جرم فانت طالق فوضعت القصعة على المائدة ومالت
وصبت على رجله فغضب وضربها لا يثبت وان كان بغير قصد لانهما أخذتا بالخطأ في الاحكام التي يوجبها
أن الام ساقط كذا في الخلاصة في الفصل الحادي والعشرين في العيز في الضرب • رجل ضرب رجلا وضربا
وجعا فقال المضرور • اگر من سزای وی نکنم فامرأته كذا قضى زمان ولم يجاز قالوا هذا لا يقع على
الجأزة الشرعية من القصاص أو الارش أو التعزير أو نحوه اغنا يقع على الاساءة بآي وجه يكون فان نوى
القور فهو على القور وان لم ينو يكون مطلقا كذا في فتاوى قاضي خان • وفي مجموع التوازل بهذه العبارة قال
• اگر من نکنم با تو امر و زانکی می باید کردن فامرأته طالق قضى اليوم ولم يصنع في حقه شيئا لا الاحسان
ولا الاساءة لا يثبت لانه فعل في حقه ما ينبغي وهو العفو الا اذا قال عنت به الضرب أو النسم فاذا لم يفعل
يثبت ولو قال لامرأته • اگر تر اجنون ندر نکنم فانت طالق فغضب اضربها حتى يخرج الدم وتلطقت بتلبيها
في عيته ان كان مراده هذا القدر لان الظاهر ان الكمال غير مراده • ولو قال • اگر این کوی را ز کستان
نکنم فانت طالق بماذا يريد قال ان سلب عليهم اترأ كما كثيرة برقي عينه • ولو قال • اگر فردا من باو چنان نکنم که
سک نا بیان آرد کند فامرأته طالق قال يمزق بعض ثيابه ويجبره ويلقيه على الأرض حتى يبر كذا في الخلاصة
في الفصل الحادي والعشرين من كتاب الايمان • قال المعلى سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل حلف
بطلاق امرأته ليعض بنها حتى يقتلها أو حتى ترفع مية ولا نية له قال ان ضربها ضربا شديدا كالثد الضرب
برقي عينه كذا في البدائع • ولو قال لامرأته اذا دفوت مني فانت طالق فغضب لبسه فدفنت حته لتدفع
الضرب عنه اذا كانت بجالة لومدة يد هافرت بينهما حث كذا في الخلاصة • قال لعبدته ان اقيمتك فم
اضربك فامرأته طالق فرأى العبد من قدر ميل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يثبت كذا في الفتاوى
الكبرى • سئل الشيخ أبو الحسن عن رجل كان يضرب امرأته فأرادت الجماعة من النساء منه فقال
• اگر من بازدارید از دزدن فامرأته طالق ثلاثا فغضب ولم يمنع وهو بمنعها قال طلق ثلاثا وانه صحيح كذا في المحيط •
قال لها ان اذيتك فانت طالق فاشترى بيارية وتسرأها فان كان عند العين ما يصرف معنى الايداء اليه سوى
ما فعل لا تطلق لان العين انصرفت إلى ذلك والاطلاق لان المرأة تعد هذا أذى حتى لو لم تعد لا يقع • قال
لست تحبيني فقاتلته ان لم احبك فانت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالفارسية • خود دوتی ان قالت لا احبك
قبل أن تغرقه وقع الطلاق فان غرقته قبل أن تقول شيئا لم يقع لان قوله خود دوتی ينصرف إلى ما ذكرت من
الطلاق للمعلق بالشرط فصار غائلا بل انت طالق ثلاثا ان لم تحبيني • ادع امرأته إلى القرائن فقاتلته المرأة
ما تصنع بي وتكفيك ثلاثة لامرأة اجنبة فقال الزوج ان كنت اجنبا فانت طالق تكلموا فيه والمختار ان
لا تطلق ما لم يقل الزوج احبها وان كان يحبها لان الطلاق معلق بالاختيار عن المحبة • قال لها ان لم تكوفي
اهون علي من التراب فانت طالق ثلاثا فان استهان بها استهان بها استهان بها لا يثبت لانها اهون عليه من

٣ ان لم أجازه

٣ ان لم افعل حلك اليوم الذي

يليق فعله ٤ ان لم اجعلك في

دمك ٥ ان لم اجعل هذه

القرية اترأ كما ٦ ان لم افعل

حلك غدا كما يفعل الكلب

يجرب الدقيق

٧ ان منعوني من الضرب

٨ بل أنت

التراب كذا في الفتاوى الكبرى مثل أبو القاسم عن التماس بجمعة وبغزلان لا تقسم ولغيرهن أيضا فغضب
زوج امرأته فقال لها ان غزلت لاحد او غزل لك احد فانت طالق ثم ان امرأته منهن وجهت الى بيت هذه
المرأة فظننا تغزل فغزلته انها قال ان كان من عادة اولئك النسوة ان كل واحدة تغزل نفسها لا تطلق ما لم تغزل
هي بنفسها كذا في المحيط رجل قال لامرأته ٢ اكرري بيمان بوبكار برم يا بكار ايد مرا فانت طالق فاستبدل
غزلها بغزل آخر او بركا بسانسج من غزلها بركا بسانسج ذلك قال ابو بكر البلخي لا يحنث في عينة كذا
في الظهيرية وان اتخذ منه شبه كذا فاصطاد بالعصع ان يكون حاشا لانه استعمله فيما يليق به كذا في خزائن
المقتنين في كتاب الايمان ولو قال ٣ اكرري بيمان بوبكار برم فليس بيمان بوبكار لا يحنث في عينة
فقبل ٤ اكر بكار ايد قال اخاف ان يكون حاشا رجل قال ٥ اكر رشة بوبكار من ايد فانت طالق فوضع يده
على غزلها وأخط بغزلها بوبكار على اذنا كاعلى مرفقة من غزلها أو نام على فراش من غزلها فالوايمينة
تقع على اللبس خاصة ولا يحنث في هذه الوجوه ولو قال ٦ اكرين جامه برتن من ايد فانت طالق وكان
ذلك قصاصا فله على عاتقه فالواقعه عينة على اللبس المعتاد في ذلك الثوب كذا في الظهيرية ٧ اكرري بيمان
بوبكار ايد يا بوسودوزيان من اندرايد فكذا فباعت غزلها واشترت بثمنه فقصاصا وسقت زوجها لا يحنث في عينة
لانه لم يدخل عين الغزل ولا غنمه في ٨ سودزيانه لان الدخول في سودزيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد
كذا في فتاوى قاضي خان قال لها بالفارسية ٩ اكر رشة بوبكار كذا بوبكار بوبكار بوبكار بوبكار بوبكار
طالق ثلاثا فغزلت والست نفسها وصيهاها لا تطلق فان قضت ديعة على زوجها لم يحنث في ذلك
الزوج وان علمت المرأة في البيت من الخبز والطبخ واشياء ذلك لا تطلق أيضا لعدم شرط الحنث كذا في الفتاوى
الكبرى ولو قال ١٠ اكر من ترايوشانم از كار كرده خویش فانت طالق ثم ان المرأة رفعت الى زوجها
كر ناسا لينسجه لها باجر فاخذ الاجر ونسج فليست لا يحنث لان هذا منكوب المرأة لا منكوب الزوج
وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط الحنث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فليست
بغير أمره لا يكون حاشا لعدم الالباس كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الحلق باللبس ولو قال لامرأته
ان وضعت يدك على الدول فانت طالق فوضعت يدها على الدول ولم تغزل لا تطلق ولو قال لامرأته
وهو لابس من غزلها ١١ ان جامه كه پوشيده ام دريد وكذبت ان لبست من غزلها فانت طالق فلم ينزع ما كان
لابسا تطلق امرأته أمالو قال ١٢ اكر براين بيوشم فكذا فلم ينزع لا يحنث كذا في الخلاصة ولو قال ان بعث
غزلها فانت طالق فباع غزلها للناس فيه غزلها حنث وان لم يعلم بذلك كذا في الفتاوى الصغرى امرأته تريد
ان تقطع لزوجها قبا فقال بالفارسية ١٣ اكرين قبا كه تو ميري اكون من بيوشم فانت طالق فقطعت
بعد ذلك بسنة فليس طلق لانه ليس بقور كذا في خزائن المقتنين امرأته كانت ترفع من مال زوجها وتنفق
الى امرأته لتغزل لها القطن فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت
من القاشي شيئا من حوائج البيت أو اقضت رغبها أو كتبت الجارية تحب في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق
فاعطتها الزوج لم يكن يكره ذلك منها وانما يكره ما تدفع للغزل فان لم تكن هي تتولى شراء الحوائج بحال الزوج
بأذنه عادة حنث الزوج وان كانت تتولى لم يحنث لان هذا اتفاق كذا في الفتاوى الكبرى ولو قال ان
اتفقت بهذه الخطة فامرأته طالق فباعها واتفقت بثمنها لا يحنث في عينة كذا في خزائن المقتنين رجل اشترى
منا من الهم فقال لامرأته هذا اقل من من وحلفت عليه فقال الزوج ان لم يكن منك طالق فانه يطبخ
فقبل ان يوزن فلا يحنث الرجل ولا المرأة كذا في الخلاصة في البين في الاكل رجل قال ان عمرت في هذا
البيت فامرأته طالق فخر ب حاشا بين هذا البيت وبين جارة فعمره وقصده بعمارة بيت الجارة لا عمارة هذا
البيت قالوا لا يحنث في عينة وقصده باطل رجل قال ان كذبت فامرأتي طالق فقتل عن امر غزل رأسه
بالكذب لا يحنث في عينة ما لم يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر
فصب في حلقه ودخل جوفه ان دخل جوفه بغير صنعته لا يحنث ولو امسكه فيه ثم شربه بعد ذلك يحنث
ولو قال ان شربت الخمر فانت طالق فشرب الخمر على رجل وامرأته ان لا تقبل في حق الحد ولا في حق الطلاق
وقبل تقبل في حق الطلاق وهو المختار للفتوى كذا في خزائن المقتنين رجل حلف أن لا يشرب المسكر الى

- ٢١ ان اتفقت بغزلك او تفعتي
٢٢ ان اتفقت بغزلك
٢٣ ان كان يقضي ٥ ان
ان غزلت على بدني ٦ ان
بناء هذا الثوب على بدني
٧ ان كان غزلت يقضي او قال
يقضي او يضرب في ٨ النفع
والنصر ٩ ان كان غزلت
او غزلت يقضي او يضرب
١٠ ان البسك من شغل
١١ ذلك الثوب الذي لبسته
تغزق وانقضى ١٢ ان
لبست غير هذا ١٣ ان لبست
هذا القبا الذي تقطعته الا ان

سنة فشرب في غير مجلس الشرب ورواه مسكران وهو يحنث شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقض القاضي
قال ابو القاسم للقاضي ان يحنث ولا يقبل شهادة من لا يعاين الشرب وعلى المرأة أن تحتاط لنفسها
في المفارقة بالعداء رجل قال لا تسن شيئا تقول هذا من السكر فقال امرأتي طالق ان قلت هذا من السكر
ولست بسكران قالوا ان كان كلامه محتطاً وبعد مسكران عند الناس يحنث في عينة رجل قال لامرأته
ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثلاثا وغاب فلان فاقامت امرأته الخائف البينة ان الغائب طلق امرأته بعد
بين زوجها قال ابو نصر الدبوسي لا تقبل هذه البينة وهو الصحيح رجل قال لامرأته اذهبي الى فلان
واستردى منه كذا واجلبه الى الساعة فان لم تحمله فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت
منه في اليوم الثاني وحلفه البينة قالوا لا يحنث في عينة لان قوله اجلبه الى الساعة تنصيص على الفور
سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق وكان ذلك عند العصر فعدت
اليه عند العشاء قالوا لا يحنث في عينة لان عينة تقع على الفور وان قال لم اؤالفور لا يصدق قضاء وفي المرأة
اذا قامت لتفزع فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فخرجت ثم خرجت بعد ذلك ببيعة لا يحنث في عينة رجل
قال ان كنت فعلت كذا ٢ ابن زن كه مرا بجانك است طلاق وقد كان فعل الا ان امرأته لم تكن في بيته وقت المي
حنث في عينة لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحه ولو قال ٣ ابن زن كه مرا درين خانه است كذا وليست
امرأته في البيت الذي عينة لا تطلق امرأته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه يصي قال ان شربت
فكل امرأته اترجوها في طالق فشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا
البائع ٤ اوى حرام است برم قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا يحرم امرأته
وهو الصحيح رجل قال لامرأته بالفارسية ٥ اكر تو امشب بدین خانه در بانی فانت كذا فخرجت مع زوجها
من ساعتها وباتت معه في منزله قالوا ان اراد بذلك أن يتقل بجماعها وقباحتها يحنث ان تركت قاشا حية وان
اراد النقل بنفسه لا يحنث وان اشكل على المرأة حلقه فان حلف فحاشا به على الله تعالى وهذا ظاهر فيما
اذا وقت فقال ٦ اكرين دوروزا بچا بانی وان وقت بسنة كل ذلك على الانتقال بنفسها ومناها وقاشا
وان لم يوقت ولم تكن له بنة وقت المي يحمل على الانتقال بنفسها رجل اراد السفر خلفه صهره وقال ان غبت
بعد هذا عن امرأتي فلم ترجع اليها عند رأس الشهر فامرأته طالق فقال الخنث بالفارسية ٧ هيت ولم يرد
على ذلك ثم غاب اكثر من شهر فطلعت امرأته لانه اجاب كلام الصهر والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فطلق
امرأته كذا في فتاوى قاضي خان رجل وضع لقمه في فيه فقال له رجل ان اكلتها فامرأته طالق فقال له
آخر ان اخرجتها فبعدي حرقا لولايا كل بعضا ويلقي بعضا فلا يحنث أحدهما كذا في خزائن المقتنين ولو قال
لامرأته ٨ اكر مرغ داری فانت طالق فدعت الى غيرها ليسك ان حلف لا يحل اللوث لا يحنث وان حلف
لا شغلها بالطمع ويحنث كذا في الخلاصة في الفصل الرابع والعشرين ولو قال لامرأته زینب انت
طالق اذا طلقت عمة ثم قال لعمة انت طالق اذا طلقت زینب ثم طلق زینب يقع على عمة ولا يقع على زینب
ولو لم تطلق زینب ولكن طلقت عمة تقع على زینب واحدة وعلى عمة اخرى قبل في الصورة الاولى وجب أن
تقع على زینب اخرى وفي الثانية يجب أن لا تقع على عمة اخرى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي اذا
قال لامرأته أنت طالق لودخلت الدار لم تطلق حتى يدخل كذا في المحيط ولو قال أنت طالق لودخلت
خلفك سوف اراجعت وقع الطلاق والبيعة وهذا ليس بيمين وانما هو عدة كذا في فتاوى الكبرى ولو
قال أنت طالق لادخلت الدار فهذا مثل قوله أنت طالق ان دخلت الدار فلا تطلق حتى تدخل لان لا حرف في
أكده بالحلف فكانه في دخولها ولذلك يتعلق الطلاق بدخولها كذا في البدائع رجل قال لامرأته
أنت طالق لودخلت الدار لطلقتك فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كانه قال اذا دخلت الدار
اطلقتك فان لم اطلقك فانت طالق فان دخلت الدار بلزيمه أن يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت الزوج أو يموت
المرأة يقع الطلاق وهو غير لازم لودخلت الدار فبعدي حرام لم اشربك رجل قال لامرأته اذخلى
الدار وأنت طالق فدخلت الدار فطلعت لان جواب الامر بحرف الواو يجواب الشرط بحرف الفاء كذا
في فتاوى قاضي خان رجل قال أبة امرأته اترجوها فنهى طالق فنهى امرأته واحدة الا أن ينوى

٢ فهذه المرأة التي في البيت
طالق ٣ هذه المرأة التي في
في هذا البيت كذا

٤ نعم حرام على
٥ ان بقيت اليلة في هذه الدار

٦ ان بقيت هذين الليلتين
في هذا الخل
٧ نعم

٨ ان مكنت طيرا

ولو دخل لم تطلق الا واحدة وان عني رد الجزاء يكون على ما عني فان دخل الشاقي لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وطلقت في القضاء • وكذا لو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار لابل فلان • ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لابل فلانة والثانية امر أنه فانها لا تطلق الساعة لان الكلام الشاقي غير مستقل فتعلق بالشرط كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى • ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا لابل فلانة قد دخلت الاولى الدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثا • ولو قال في هذه المسألة لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال واحدة وتعلق الثلاث في حق الاولى ولو قال ان دخلت فانت حرام لابل فلانة طلقت كل واحدة طلاقا بانساب دخول الاولى • ولو قال لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال رجعيًا والاولى عند الدخول بانساب كذا في شرح تليخيص الجامع الكبير • في القدوري اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق لابل هذه قد دخلت الاولى الدار طلقا ثلاثا • ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل ثلاثا ان دخلت الدار طلقت واحدة الحال ووقع طلاقا عند دخول الدار ان كانت المرأة مدخولا بها ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لابل ثلاثا لم تطلق شيئا حتى تدخل الدار واذا دخلت الدار طلقت ثلاثا سواء كانت مدخولا بها أو لم تكن كذا في المحيط •

• (الفصل الرابع في الاستثناء) • اذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله تعالى متعاضدا لم يقع الطلاق وكذا اذا ماتت قبل قوله ان شاء الله تعالى كذا في الهداية • بخلاف ما اذا مات الزوج بعد قوله أنت طالق قبل قوله ان شاء الله تعالى وهو يزيد الاستثناء حيث يقع الطلاق وانما يعلم ذلك فيما اذا قال قبل الايضاح اني اطلق امرأتى واستثنى كذا في الكفاية • ولو قال أنت طالق الا ان يشاء الله تعالى أو اذا شاء الله فهو مثل ان شاء الله كذا في السراج الوهاج • ولو قال أنت طالق ماشاء الله كان وكذا لو قال أنت طالق الا ماشاء الله لا يقع شيء كذا في قسوى فاضيلان • اذا قال أنت طالق فبما شاء الله لم يقع الطلاق اذا كان متصلا كذا في فتح القدير • ولو قال أنت طالق ان لم يشأ الله لم يقع الا ان يوقعه بان يقول اليوم قضى اليوم تطلق بحكم المين كذا في العناية • ولو قال لها أنت طالق ما لم يشأ الله لا يقع شيء كذا في الاختيار شرح المختار • ولو قال لها أنت طالق كيف شاء الله طلقت للسالك كذا في محيط السرخسى • في المتن اذا قال لها أنت طالق ثلاثا الا ماشاء الله انها تطلق واحدة قال ثمة وأجعل الاستثناء على الاكثر وكذا في ذلك مسائل أنت طالق ثلاثا الا ماشاء الله وأنت طالق ثلاثا الا ان يشاء الله وذكر انه لا يقع الطلاق أصلا كذا في المحيط • ولو قال ان احب الله أو رضى أو اراد أو قدر لا يقع الطلاق كذا في قسوى فاضيلان • ولو قال أنت طالق بمشيئة الله أو بآرادته أو بحبه أو برضاه لا يقع لانه ابطال أو تعليق بما لا يوقف عليه كقوله ان شاء الله لان حرف الباء للاتصاف وفي التعليق الصاق الجزاء بالشرط • وان اضاف الى العبد كان عليه كانه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء فلان وان قال بامر أو بحكمه أو بقبضانه أو بآذنه أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال سواء أضافه الى الله تعالى أو الى العبد لانه يراد به التخيير عرفا في مثله كقوله أنت طالق بحكم القاضي • وان قال بحرف اللام يقع في الوجوه كلها سواء أضافه الى الله تعالى أو الى العبد • وان ذكر بحرف في ان اضافه الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها الا في العلم فانه يقع الطلاق فيه للسالك لانه يدرك بالعلم وهو واقع ولا يلزم القدرة لان المراد بالقدرة ههنا التقدير فيقدر شيئا وقد لا يقدر حتى لو اراد به حقيقة قدرة الله تعالى يقع في الحال وان اضافه الى العبد كان عليه كذا في الرابع الاول تعليقا في غيرها كذا في التبيين • ولو قال ان أعاني الله أو بمعونة الله يريد به الاستثناء فهو مستثنى فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج • وان علق الطلاق بمشيئة من لا يوقف على مشيئته نحو ان يقول ان شاء جبريل والملائكة أو الجن أو الشياطين فهو بمنزلة التعليق بمشيئة الله تعالى • ولو جمع بين مشيئة الله وبين مشيئة العباد وقال ان شاء الله وشاء زيد فشاء زيد لم يقع الطلاق لانه علق بشرطين لم يعلم وجود أحدهما والعلق بشرطين لا ينزل عند وجود أحدهما كذا في البدائع • ولو قال لرجل طالق امرأتى ان شاء الله وشئت أو ماشاء الله وشئت وطلقتها الخاطب لا يقع ولو قال له طلق امرأتى بما شاء الله وشئت فطلقتها على ما لا يجوز لان ههنا دخلت المشيئة على البدل لا على

الطلاق فيما يذكر البديل ويبقى الاثر بالطلاق مطلقا كذا في المحيط • واذا علق الطلاق بمشيئة الخاطب لم تطلق هكذا في النهر الفتاوى • رجل طلق امرأته ثلاثا وقال ان شاء الله وهو لا يدري أي شيء ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في التبيين والمزبد • وهو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى • ولو قال أنت طالق الا ان يشاء فلان غير ذلك أو الا ان يريد فلان غير ذلك أو الا ان يحب فلان غير ذلك أو الا ان يرضى أو يرضى أو يرى فلان غير ذلك أو الا ان يدور فلان غير ذلك ينزل الطلاق بعدم المشيئة أو غيرهما من خواصها من فلان في مجلس علم فلان والعبرة بالخبر دون الضمير بطونه حتى لو قال فلان شئت غير ذلك أو اردت غير ذلك لم يقع الطلاق وان لم يشأ أو لم ير غير ذلك بقلبه ولو شاء بقلبه غير ذلك ولم يخبر بلسانه تطلق ولو استثنى بالا الا ان فعل نفسه بان قال أنت طالق الا ان أشاء غيره أو أريد غيره ينزل الطلاق بعدم ذلك في عمره لا بعدم في المجلس وكذا اخواتها وهي المحبة والرضى والهوى وغيرها مما ذكره فلو مات قبل ان يشاء غيره طلقت آخر الحياة لتحقيق العدم ولا تترث غير المدخولة وان فترقدم العدة كذا في شرح تليخيص الجامع الكبير • قال المصنف قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق لولا دخول الدار أو أنت طالق لولا مهرها أو أنت طالق لولا شرفك فهذا كله استثناء ولا يقع الطلاق • وكذا لو قال لولا الله كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى • في مجموع النوازل لو قال لها أنت طالق لولا ابوك أو لولا حسنك أو لولا جمالك أو لولا اني احبك لا تطلق والكل استثناء كذا في الخلاصة • التعليق بمشيئة الله تعالى اعدام وإبطال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو تعليق بشرط الا ان الشرط لا يوقف عليه فلا يقع كالعلة بمشيئة غائب ولهذا شرط ان يكون متصلا كشرط الشرط • وقيل الخلاف بالعكس بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وغرة الخلاف تظهر في مواضع منها اذا قدم الشرط ولم يأت بالقضاء في الجواب بان قال ان شاء الله تعالى أنت طالق فعندهما لا يقع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع وكذا لو قال ان شاء الله وأنت طالق أو قال كنت طلقتك امرأتى ان شاء الله لا يقع عندهما ويقع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى • ومنها اذا جمع بين عيني بن قال أنت طالق ان دخلت الدار وعبدى حر ان كنت زيدا ان شاء الله تعالى ينصرف الى الجملة الثانية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما ينصرف الى الكل ولو ادخله في الايضاح بان قال أنت طالق وعبدى حر ان شاء الله ينصرف الى الكل بالاجماع • ومنها انه اذا حلف انه لا يحلف بالطلاق أو باليمين يحلف بذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للشرط وعندهما لا يحلف كذا في التبيين • ذكر في إيمان الجامع أن ان شاء الله تعالى ينصرف الى اليمين في ظاهر الرواية كذا في غاية السروحي • ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق في قولهم ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق وان شاء الله وأنت طالق فان شاء الله لم يكن مستثنى كذا في السراج الوهاج • ولو قال أنت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يتعلق الطلاق بدخول الدار والاستثناء فاصل هكذا في الوجيز للكردي • ولو قال أنت طالق ان شاء الله أنت طالق فالاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندها • وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان شاء الله أنت طالق وقعت واحدة في الحال كذا في البصر الرائق • ولو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله وأنت طالق فنتين ان لم يشأ الله قالوا لا يقع شيء كذا في قسوى فاضيلان • وفي النوازل اذا قال لامرأته أنت طالق اليوم واحدة ان شاء الله وان لم يشأ الله فنتين قضى اليوم ولم يطلقها وقع فنتان وان طلقها واحدة قبل مضي اليوم لا يقع عليها الا تلك الواحدة كذا في المحيط • ولو قال أنت طالق ان شاء الله لابل هذه فالاستثناء عليها ولا مشيئة الاخرى لانه جعل رجوعا عنه كانه قال أنت طالق ان شاء الله لابل هذه طالق ان شاء الله فان نوى الرجوع عن الشرط وهو المشيئة حلت فيه لانه يحمل كلامه وفيه تظليظ عليه كذا في شرح الجامع الصغير للصيرى • وان قال لها أنت طالق ثلاثا الا واحدة طلقت فنتين ولو قال الا فنتين طلقت واحدة كذا في الهداية • ذكر المصنف في زيادته ان استثناء الكل من الكل انما لا يصح اذا كان بعين ذلك اللفظ أو اذا استثنى بغير ذلك اللفظ ويصح وان كان استثناء الكل من الكل من حيث المعنى فانه لو قال كل نسائي طالق الا كل نسائي لا يصح الاستثناء بل يطلق كلهن ولو قال كل نسائي طالق الا زينة وعمرة وبكرة وسلي لا تطلق واحدة منهن وان كان هو استثناء الكل من الكل كذا في العناية • ولو قال نسائي طالق الا هؤلاء وليس له نساء غيرهن فانه يصح الاستثناء

تعالى هكذا في البدائع • ولو عطي أو بعت أو كان بلسانه نقل طلاق تردده ثم قال ان شاء الله صرح الاستثناء
كذا في الاختيار شرح المختار • قال أنت طالق تجرى على لسانه بلا قصد الاستثناء لا يقع كذا في الوجيز
للكردري • وهو الظاهر من المذهب كذا في فتح القدير • رجل حلف بالطلاق وأراد أن يقول في آخرها
ان شاء الله فاخذ انسان فنه فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده عن فم موصولا يصح الاستثناء كما لو تخلل بين
الطلاق وبين الاستثناء عظام أو جشاء • كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا
ان شاء الله أو ثلاثا واحدة ان شاء الله أو قال أنت طالق وطالق وطالق وطالق ان شاء الله لم يصح الاستثناء
وطالت ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما صحيح ولم تطلق كذا في محيط السرحي • ولو قال أنت
طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله صرح بالاجماع وكذلك أنت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لانه لم يتخلل بينهما
كلام لقول كذا في الاختيار شرح المختار • قال أنت طالق أربعين ان شاء الله كان الاستثناء صحيحا في قولهم
كذا في المحيط • ولو قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا أو قال ثلاثا البتة ان شاء الله لا يصح الاستثناء كذا في غاية
السروري • وفي المجتبى من الايمان لو قال أنت طالق رجعيان شاء الله يقع ولو قال يا شيا لا يقع كذا في
البحر الرائق • رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا فاعلى ان شاء الله صرح بالاستثناء ولو قال أنت طالق ثلاثا
اعلى ان شاء الله أو قال اذهب ان شاء الله طلقت ثلاثا وبطل الاستثناء • كذا في فتاوى قاضي خان •
ولو قال أنت طالق يا عمرة ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في البدائع • وفي المتنق اذا قال أنت طالق ثلاثا
يا عمرة بنت عبد الله ان شاء الله لا تطلق ولو قال أنت طالق ثلاثا يا عمرة بنت عبد الله بن عبد الرحمن ان شاء الله
تطلق كذا في المحيط • ولو قال أنت طالق ثلاثا يا طالق ان شاء الله لم تطلق ولو قال يا طالق أنت طالق ثلاثا
ان شاء الله تعلق الاستثناء بالثلاث وتقع واحدة في الحال وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان في قوله أنت
طالق ثلاثا يا طالق ان شاء الله يقع الثلاث والاول هو الصحيح ذكره الامام غير الاسلام كذا في شرح تلخيص
الجامع الكبير • ولو قال يا زانية أنت طالق ان شاء الله يكون الاستثناء عن الطلاق خاصة وبلا عنها كذا
في شرح الجامع الكبير للصبيري • ولو قال أنت طالق يا زانية ان شاء الله يصح الاستثناء كذا في فتاوى
قاضي خان • ولو قال لها أنت طالق يا زانية بنت الزانية ان شاء الله فالاستثناء عن الكل حتى لا يقع
الطلاق ولا يلزمه حد ولا لعان كذا في التتارخانية • ولو قال أنت طالق ثلاثا يا فلانة الا واحدة تقع ثنتان
ولا يكون قوله يا فلانة فاصلا كذا في الفتاوى الصغرى • ولو قال أنت طالق حتى يطيب قلبك ان شاء الله
يكون فاصلا يقع الطلاق ولا يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضي خان • طلق أو خالع ثم ادعى الاستثناء
أو الشراط ولا منازع لا اشكال في أن القول قوله كذا في فتح القدير • اذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج
كنت قلت لها أنت طالق ان شاء الله وكذبه المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة أن القول
قول الزوج كذا في فتاوى قاضي خان • فان شهد الشهود وجعل أو طلاق بغير الاستثناء بان قالوا شهد أنه
خالع بغير استثناء أو قالوا طلق بغير استثناء أو قالوا طلق ولم يستثن لا يقبل قول الزوج فان قالوا لم نسمع منه كلمة
غير كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج ولا يفرق القاضي بينهما الا أن يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخلع
من قبض البدل أو سبب آخر فيثبت كون القول لها كذا في الفتاوى الصغرى • عن نجم الدين النسي عن
شيخ الاسلام أبي الحسن أن مشايخنا استحسنوا في دعوى الاستثناء في الطلاق انه لا يصدق الا بينة لانه
خلاف الظاهر وقد فسدت أسوال الزمان فلا يؤمن من التليس والكذب كذا في الفتاوى الغياثية •
ولو قال الزوج طلقتك أمس فقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في التوازل خلافا
بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق
وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى احتياطيا • رجل طلق
امرأته ثلاثا فشهد عنده عدلان أنك استغيبت موصولا وهو لا يدرك ذلك قالوا ان كان الرجل في الغضب ويصير
بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري يازه أن يعتمد على قوله ما والا فلا • كذا في فتاوى
قاضي خان •

(الباب الخامس في طلاق المريض)

قال الشيخ في الرجل اذا طلق امرأته طلاقا رجعييا في حال صحته أو في حال مرضه برضاها أو بغير رضاها مات
وهي في العدة قائم حياتا ورثان بالاجماع وكذا اذا كانت المرأة كائنة أو مملوكة وقت الطلاق فأسلت في العدة
أو اعتقت في العدة قائم حياتا كذا في السراج الوهاج • ولو طلقها طلاقا تاما أو ثلاثا مات وهي في العدة
فكذلك عندنا ترث ولو انقضت عدها مات لم ترث وهذا اذا طلقها من غير سوء النية فاما اذا طلقها بسوء النية فلا
ميراث لها كذا في المحيط • ولو أكرهت على سؤال طلاقها ترث كذا في معراج الدواية • وبغير وجود
الاهلية ههنا وقت الطلاق ودوامها الى وقت الموت كذا في البدائع • في المبسوط لو كانت المرأة أمة
أو كائنة حين أبانها في مرضه ثم اعتقت الامة وأسلت الكائنة فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير
للصبيري • ولو طلق المريض امرأته ثلاثا مات ترث ثم أسلت ثم مات الزوج وهي معتدة لترث كذا في محيط
السرحي • واذا ارثت الرجل والعمياء بالله تعالى فقتل أو طلق بداء الحرب أو مات في دار الاسلام على
الردة ورثته امرأته وان ارثت المرأة ثم ماتت أو ولدت بداء الحرب ان كانت الردة في النكاح لا يرثها الزوج
وان كانت في المرض ورثها زوجها استحيانا وان ارثت أمها ثم أسلم أحدهما مات أحدهما ان مات المسلم
منها لا يرثه المرتدة وان مات المرتدة كان الذي مات مرتقا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت
فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في العدة لم يرث كذا في فتاوى قاضي خان • اذا
جامعها ابن المريض مكرهة لم ترث قال في الاصل الا أن يكون الاب أمر الابن بذلك فيقتل فعل الابن الى الاب
في حق الفرقة كلفه باشر بنفسه فيصير قاتلا كذا في المحيط • ولو طلق المريض امرأته ثلاثا ثم جامعها به
أو قبلها بشهوة ورثت كذا في محيط السرحي • ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم قبلت ابن زوجها مات
وهي في العدة لميراث الميراث كذا في المحيط • اذا طلقها المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة
ورثها الزوج استحيانا كذا في فتاوى قاضي خان • واذا طلقها بامانة في مرضه ثم صبح ثم مات لترث كذا
في النهاية • وان قالت طلقتي للرجعة فطلقها ثلاثا أو واحدة بآنية ورثته كذا في غاية السروحي • واذا
قال لها في مرضه أمر لي ببدل أو اختاري فاخترت نفسها أو قال لها طلق نفسك ثلاثا ففعلت أو اختلعت من
زوجها ثم مات الزوج وهي في العدة لترث كذا في البدائع • واذا طلقها نفسها ثلاثا كافأ جاز ترث لان المبتطل
للارث اجازته كذا في التبيين • قالوا فيمن طلق زوجته في مرضه ودوام به المرض أكثر من سنتين فمات
ثم جاءت بولد بعد موته لاقل من ستة أشهر انه لا ميراث لها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا
في البدائع • انما يثبت حكم الفرقة اذا تعلق حقها بما له وانما يتعلق به بمرض يخاف منه الهلاك غالبا بأن يكون
صاحب فراش وهو الذي لا يقوم بجوانحه في البيت كما يعتاده الاصحاح مولان كان يقدر على القيام بشكاف والذي
يقضي جوانحه في البيت وهو يشكي لا يكون قاتلا الا أن الانسان قليا يخلو عنه والصحيح أن من عجز عن قضاء
جوانحه خارج البيت فهو مريض وان أمكنه القيام بها في البيت اذ ليس كل مريض يعجز عن القيام بها في البيت
كالقيام بالبول والقياط كذا في التبيين • والمرأة اذا كانت مريضة بحيث لا يمكنها القيام الصعود على السطح
كانت مريضة والا فلا وقد ثبت حكم الفرقة بما هو في معنى المرض في وجه الهلاك الغالب فان كان الغالب من
حاله السلامة كان كالصحيح ولا يكون قاتلا ان كان محصورا أو في صف القتال أو نازلا في مبيعة أو ركب
سقية أو محبوسا بقود أو رجم فهو سليم البدن عينا والغالب من حاله السلامة اذا الحصن لدفع بأس العدو وكذا
المنعة وقد يخلص عن الحبس والمسبحة بنوع من الجبل وان خرج للمبارزة أو قدم ليقتل في قبل مستحق عليه
أو انكسرت البقعة فبقى على لوح أو بقى في فم سبع فالغالب منه الهلاك فيحقق منه الفرار والمقتعد المنلوج
مادام يزداد ما به كلما يرض فان صار قد عجز ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي • وكذلك
المدقوق على هذا به اخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الهيدر الكبير برهان الائمة والصدر الشهيد حسام الائمة
كذا في المحيط • صاحب السلي اذا طلق به ذلك فهو في حكم الصحيح الا اذا تغير حاله من ذلك التغير فيكون حال
التغير من مرض الموت وكذا الزمن وبأس الشق كذا في البدائع • فسر أخصا بنا البطاول بالينة فاذ بقى على
هذه العلة تسعة فصرفه بعد تسعة كصمرته حال صحته كذا في الترتاشي • صاحب الجرح والوجع الذي
لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أعتد المخرج للقتل الى الحبس أو رجع المبارز

بعد المساواة الى الصف صار في حكم الصحيح كالمريض اذا برأ من مرضه كذا في البدائع * ولو كان الزوج
مكرها في الطلاق فان كان بوعيد تلف لا يصير قار او ان كان بمجنس أو قيد بصير قار كذا في العناينة *
واذا طلقها في مرضه ثلاثا ثم قتل أو مات بغير ذلك المرض غير انه لم يصح قلها الارث كذا في الكافي * ولو
طلقها في مرضه ثم قتله لم ترث لانه لا ميراث للقاتل كذا في محيط السرْحسي * المرأة كالرجل حق
لو باشرت سبب القراق من خيار البلوغ والعق وتكوين ابن الزوج والارتداد ونحو ذلك بعد ما حصل لها
ما ذكرنا من المرض وغيره بزم بالزوج لكونها قارة * والحاحل لا تكون قارة الا اذا جاءها الطلق كذا
في التبيين * ولو فرق بين المريضة وزوجها العنة بان كان الزوج عينا فاجل ستة فلم يجل البها خفيت وهي
مريضة فاختارت نفسها ماتت في العدة أو جلب بان طلق امرأته طلاقا تاما بعد ما دخل بها ثم جبت فترجعا
في العدة فعلمت بذلك وهي مريضة فاختارت نفسها ماتت في العدة لم يرثها الزوج في المسألتين كذا في شرح
تلخيص الجامع الكبير * واذا قد نفها فالتعنا وهي مريضة وقرق القاذي بينهما وماتت وهي في العدة لا يرثها
الزوج كذا في الحراج الوهاج * واذا كانت المطلقة في المرض مستحاضة وكان خضها مختلفا في الميراث
تأخذ بالاقول وان كان خضها معلوما فانه قطع الدم عنها وكانت ابنتها أقل من عشرة فان مات قبل ان تنقسل
أو قبل أن يذهب وقت الصلاة ترث وكذلك ان اغتسلت وبقي عضو لم يصبه الماء كذا في الظهيرية * فرق
بالعنة والجلب في مرض الزوج وماتت في عده لم يرثها بالفرقة كذا في الترتاشي * ولو قد فاحرأته
في المرض ولا عني في المرض ورثت في قولهم جميعا وان كان القذف في الصحة والعان في المرض ورثت في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى كذا في البدائع * واذا آلى منها في المرض فانقضت مدة
الايلاء في المرض ورثت مادامت في العدة وان سكنا الايام في الصحة ونقضت المدة في المرض لم ترث *
لو قال لها في مرضه كنت طلقك ثلاثا في حقّي وانقضت عدة تلك فصدقه ثم اقترلها بدين أو أوصى لها بوصية
قلها الاقل من ذلك ومن الميراث عند أبي حنيفة رجع الله تعالى وعنددهما يجوز اقراره ووصيته * وان
طلقها ثلاثا في مرضه باحراها ثم اقترلها بدين أو أوصى لها بوصية قلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم
جميعا كذا في السراج الوهاج * وانما يكون لها الاقل خضها عندنا ومات الزوج وهي في العدة أما اذا
مات بعد انقضائها قلها جميع ما اقترلها به كذا في الفصول العمادية * ولما مات الرجل فقالت امرأته قد كان
طلقني ثلاثا في مرضه ومات وأنا في العدة ولي الميراث وقالت الورثة طلقك في صحته ولا ميراث لك قال قول
لها كذا في الذخيرة * ولو قالت الورثة كنت أمة واعتقت بعموته وهي تقول ما زلت حرة قال قول لها كذا
في غاية السروجي * لو كانت المرأة أمة تداعت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج
وادعت الورثة انه كان بعموته كان القول قول الورثة فان قال مولى الأمة كنت اغتقت في حياة زوجها
لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة كاتبة تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فاسلمت اسلمت في حياة الزوج
وقالت الورثة لا بل بعموته كان القول قول الورثة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قالت طلقني
وهو تام وقالت الورثة طلقك في البقرة كان القول قولها كذا في التتارانية * ولو قال لامرأته في مرضه
قد كنت طلقك ثلاثا في حقّي أو قال بامعت أم امرأتي أو ابنة امرأتي أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بيننا
رضاع قبل التكلخ أو قال تزوجتها في العدة وانكرت المرأة ذلك بانتهى ولها الميراث فان صدقته فلا ميراث
لها كذا في الفصول العمادية * واذا طلق امرأته ثلاثا في مرضه وماتت وهي تقول لم تنقض عدي قبل
قرلها مع البين وان تطاولت المدة فلا تخلف أخذت الميراث وان نكحت فلا ميراث لها كما لو اقترت بانقضائها
العدة ثم انكرت وان لم تقل شيئا ولكنها تزوجت بزوج آخر في مدة تنقضي في مثلها العدة ثم قالت لم تنقض عدي
من الاول فانها لا تنقض على الثاني وهي امرأة الثاني ولا ميراث لها من الاول وجعل اقدامها على التزوج
اقرارا منها بانقضائها عتقها دالة ولو لم تنقض ولكن قالت أبيت من الحيض واعتدت ثلاثة أشهر ثم مات الزوج
وسمعت عن الميراث ثم تزوجت بعد ذلك بزوج وحيات بولدا وحاض فلها الميراث من الاول ونكاح الاخر فاسد
كذا في المحيط * اذا طلق الرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر أو اذا دخلت الدار أو اذا أصلى فلان
الظاهر أو اذا دخل فلان الدار فانت طالق وكانت هذه الاشياء والزوج مريض لم ترث وان كان القول في المرض

ورثته الا في قوله اذا دخلت الدار كذا في الهداية * ان علق الطلاق بالشروط ان علقه بفعل نفسه فانه يعتبر
وقت الخت ان كان مريضاً وهي في العدة ورثت سواء كان التعليق في الصحة أو المرض كان له منه بد أو لم يكن
وان علقه بفعل اجنبي يعتبر فيه وقت الخت واليمين جميعا ان كان مريضاً في الحالين ورثت والا فلا سواء كان له
منه بد أو لم يكن كما اذا قال اذا قدم فلان كذا في السراج الوهاج * وكذلك الجواب اذا حصل التعليق بفعل
سماوى نحو مجي رأس الشهر وما أشبهه كذا في المحيط * وان علقه بفعل المرأة ان كان لها بد من ذلك
لم ترث سواء كان التعليق والفعل كلاهما في المرض أو التعليق في الصحة والفعل في المرض وان كان فعلا لا بد لها
منه كالاكل والشرب والنوم والصلاة والصوم وكلام الابوين والاقتضاء من الغريم فان كان التعليق والفعل
كلاهما في المرض ورثت اجنبا وان كان التعليق في الصحة والفعل في المرض فكذلك أيضا عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رجعهما الله تعالى كما اذا علق الطلاق بفعل نفسه كذا في السراج الوهاج * اذا قال في صحته
لامرأته ان لم أت البصرة فانت طالق ثلاثا لم يأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ورثها ولو قال
امه ان لم أت البصرة فانت طالق ثلاثا لم يأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج لم يرثها كذا
في البدائع * ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقا تاما ثم قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلاثا
ثم تزوجها في العدة طلق ثلاثا فان ماتت وهي في العدة فهذه اموت في عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رجعهما الله تعالى فبطل حكم ذلك القرا بالترجوع وان وقع الطلاق بعد ذلك الا ان التزوج حصل بفعلها
فلا يكون قار كذا في فتاوى قاضي خان * مريض قال لامرأته وهي أمة أنت طالق ثلاثا غدا أو قال
المولى أنت حرة غدا فجاء الغد وقع الطلاق والعناق معا ولا ميراث لها وكذلك لو كان المولى تكلم بالعق أو لا
ثم قال الزوج بعد ذلك أنت طالق غدا ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا كان قاراً فان قال لها المولى أنت
حرة غدا أو قال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غدا كان يعلم بمقالة المولى فهو قار وان لم يعلم فليس بصار كذا
في الظهيرية * رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فمرضت وماتت في ذلك المرض وهي في العدة
ورثته المرأة وقال أبو القاسم الصغار رجع الله تعالى لارث والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضي خان *
أمة تحت عبدا قال لهما المولى انتم احرا غدا أو قال الزوج أنت طالق ثلاثا غدا لم يكن لها الميراث وان قال لها
أنت طالق ثلاثا بعد غدا في القياس لا ميراث لها وفي الاستحسان اذا كان يعلم بمقالة المولى قلها الميراث وان لم يعلم
فلا ميراث لها * امرأة ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا فجحد وحلفه القاضي فخفف ثم صدقته
المرأة ومات الزوج ان رجعت الى تصديقه بعموته الزوج لا يصح تصديقه * مريض قال لامرأته
ان دخلتما الدار فانتا طالق ثلاثا فدخلتا الدار معا ثم ماتت وهما في العدة ورثتا فان دخلتا احدهما قبل
الاخرى ورثت الاولى دون الثانية * رجل قال لامرأته في صحته اذا شئت أنا وفلان فانت طالق ثلاثا
ثم مرض فتشاء الزوج والاجنبي الطلاق معا أو شاء الزوج ثم اجنبي ثم مات الزوج لارث وان شاء الاجنبي
أو لأم الزوج ترث كذا في الظهيرية * اذا قال المسلم المريض لامرأته الكاتبة اذا أسلمت فانت طالق ثلاثا
فاسلمت ثم مات الزوج يكون قار كذا في فتاوى قاضي خان * لو كانت المرأة حرة كاتبة فقال لها أنت
طالق ثلاثا غدا ثم اسلمت قبل الغدا وبعد الميراث لها ولو اسلمت ثم طلقها ثلاثا وهو لا يعلم باسلامها قلها
الميراث * واذا اسلمت امرأة الكافر ثم طلقها ثلاثا وهو مريض ثم اسلمت ثم ماتت وهي في العدة فلا ميراث لها
وكذا العبد اذا طلق امرأته في مرضه ثم اعتق وأصاب مالا فلا ميراث لها * ولو قال اذا اعتقت فانت طالق
ثلاثا فهو قار ولو كانت المرأة أمة أيضا فقال في مرضه اذا اعتقت أنا وأنت فانت طالق ثلاثا ثم اعتقا فلها
الميراث ولو قال أنت طالق غدا ثلاثا ثم اعتق اليوم فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير للمصيرى *
رجل أعق أمته وهي تحت الزوج ثم طلقها الزوج ثلاثا في مرضه وهو يعلم بعقها أو لا يعلم * كان
قار كذا في فتاوى قاضي خان * أمة تحت حراً اعتقت وروى لها مال فاختارت نفسها وهي مريضة
ثم ماتت في العدة ورث زوجها * رجل قال لامرأته في مرضه وقد دخل بها طلقا أنك ثلاثا فطلق كل
واحدة نفسها وصاحبتها على التعاقب طلقا ثلاثا بتطبيق الاولى وتطبيق الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبتها
باطل وورثته الثانية دون الاولى بخلاف ما اذا بدأت الاولى فطلقت صاحبتها دون نفسها حيث يقع الطلاق

على صاحبها ولا يقع عليها وورثا وكذا لو ابتدأت كل واحدة بتطليق صاحبتها وان طلقت كل واحدة نفسها
وصاحبها معا طلقا ولم ترثا وان طلقت احدهما بان قالت احدهما طلقت نفسي وقالت الاخرى طلقت
صاحبتي وخرج الكلامان معا طلقت تلك الواحدة ولا ترث وان طلقت احدهما نفسها طلقت صاحبتها
طلقت ولا ترث وعلى العكس ترث هذا كله اذا كانتا في مجلس واحد فان قامت من مجلسهما ثم طلقت كل
واحدة نفسها وصاحبها ثلاثا معا وعلى التعاقب او طلقت كل واحدة صاحبتها وورثا ولو طلقت كل واحدة
منهما نفسها لم تطلق واحدة منهما ولو قال في مرضه طلقا نفسيك ثلاثا ان شئت ما طلقت احدهما نفسها
وصاحبها الا تطلق واحدة منهما حتى تطلق الاخرى نفسها وصاحبها فلو طلقت الاخرى بعد ذلك نفسها
وصاحبها ثلاثا ناطقا وورثت الاولى دون الثانية ولو خرج الكلامان منهما معا بانها وورثا ولو قامت من
المجلس ثم طلقت كل واحدة كلتيهما متعاقبا او معا لا يقع * ولو قال في مرضه امر كبايد بكبايد به الطلاق
يصير طلاقا مقوضا اليها طريق التعليل حتى لا تنفذ احدهما بالطلاق ويقتصر على المجلس كما في التعليق
بالثبوت الا انها يفتقران في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعا على طلاق واحدة منهما فها يقع وفي قوله
ان شئت ما يقع ولو قال طلقا نفسيك بالف درهم فقالت كل واحدة منهما طلقت نفسي وصاحبتي بالف معا
او متعاقبا بانها بالف ويقسم على مهرهما ولم ترثا بحال ولو طلقت بجهتها من الالف لم ترث وان قامت من
المجلس بطل الامر في حق نفسها كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لامرأتين له دخل
بهما احدا ككما طالق ثلاثا ثم بين في مرضه موت في احدهما لا تقرب من الميراث وصار الزوج فارا بالبيان
فان كانت له امرأة اخرى غيرها كان لها نصف الميراث فان ماتت التي بين الطلاق فيها قبل موت الزوج
فلا ميراث لها وصح البيان فيها وكان الميراث للاخرى ولو كانت له امرأة اخرى كان بينهما نصفان فان ماتت
الاخرى وبقيت التي بين الطلاق فيها ثم مات الزوج كان لها نصف الميراث لان البيان صح فيها في حق النصف
الذي لم يكن لها ولم يصح في حق النصف الذي كان لها فكانت منكوبة من وجه فلا تنشق الا نصف حتى
لو كانت معها امرأة اخرى قال ربع لها وثلاثة ارباع للمرأة الاخرى فان ماتت احدهما قبل موت الزوج
وقبل سبانه تعينت الاخرى للطلاق ولا ميراث لها فان لم يمت الزوج ولم يبين حتى ولدت احدهما لاقبل من ستين
ولا اكثر من ستة أشهر ولدت من وقت الطلاق فهذا ليس ببيان والزواج على خياره فان نفي الزوج هذا الولد يوم
البيان فان قال عنت عند الايقاع التي لم تلد بلا عن يمينه وبين التي ولدت ويقطع نسب الولد منه ويلحق بالام
وان قال عنت التي ولدت يجب الحق والنسب ثابت وان قال لم أعن عند الايقاع واحدة منهما ولو كان أعن
بالمهر التي ولدت فهنا لا حد ولا لعان والنسب ثابت وان ولدت لاكثر من ستين من وقت الايقاع تعينت
الاخرى للطلاق لا تقيس بالوطئ بعد الطلاق ههنا وتعنت التي ولدت للنكاح فان نفي الولد يجري للعنان
ولا يقطع النسب لانه لما حكم الشرع باللعان منه وبالنسب وعلق به حكم وهو كون الوطئ منه بيا فلهذا يكون
ما نفع من قطع النسب وان ولدت احدهما لاقبل من ستين من وقت الايقاع والاخرى ولدت لاكثر من ستين
تعينت للطلاق صاحبة الاقل فاذا وقع الطلاق على صاحبة الاقل حكم عنتها ينظر ان كان بين ولادتهما بين
ولادة صاحبة الاكثر بعد ما اقل من ستة أشهر فعدتها تنقضي بوضع الحمل وان كان بينهما ستة أشهر فصعدا
فعدة صاحبة الاقل بالحض وان أمز الزوج بوطئ صاحبة الاقل او لا طلقت صاحبة الاكثر فامره ولا يصدق
في صرف الطلاق عن صاحبة الاقل فطلقا ولو جاءت كل واحدة بولد لاكثر من ستين من وقت الايقاع وبين
الولادتين يوم أو أكثر فولدت الاولى تكون بيا فالطلاق في الاخرى فاذا جاءت الاخرى بعد بولدها فطلاق
الواقع فيها لا يؤول الى غيرها وصار كالجوامع احدهما ثم الاخرى وقع الطلاق على الجماعة آخرها كذا ههنا
وتنقضي عدة المطلقة بالولادة ويثبت نسب الولد كذا في شرح الزيارات للعناني * ولو ماتت احدهما قبل
البيان فصال الزوج اياها عنت لم يرعها وطلقت الثانية وكذلك اذا ماتت احدهما بعد الاخرى ثم قال
عنت التي ماتت أولا لم يرث منها ولو ماتت احدهما بعد الاخرى لا يعرف التقدم والتأخر فهذا بمنزلة موت
نصف ميراثها وكذلك اذا ماتت احدهما بعد الاخرى لا ينعى لاثرت منها ولا يرث من الاخرى نصف ميراث
معا ولو ماتت معهما عن احدهما بعد موت ما وقال اياها عنت لا يرث منها ولا يرث من الاخرى نصف ميراث

زوج ولو ارثت ما جعها قبل البيان فانقضت عتدها وباتسالم يكن له أن يبين الطلاق الثلاث في احدهما كذا
في البدائع * ولو فوض طلاق امرأته الى أجنبي في الصحة فطلقها الا جني في المرض ان كان التوقيض
على وجه لا يملك عزله عنه لم ترث مثل أن يملكها الطلاق وان كل التوقيع على وجه يمكنه العزل مثل أن يملكه
بالطلاق فطلق في المرض ورثت كذا في السراج الوهلي

(الباب السادس في الرجعة وفيما يحل به المطلقة وما يتصل به)

الرجعة ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة كذا في التبيين * وهي على ضربين سبب وبدي
(فالسبب) أن يراجعها بالقبول ويشهد على رجعتها شاهدين ويعلمها بذلك فاذا راجعها بالقبول نحو أن يقول
له ارجعك او راجعت امرأتى ولم يشهد على ذلك أو أشهد ولم يعلمها بذلك فهو بدعي يخالف السنة والرجعة
صحيحة وان راجعها بالفعل مثل أن يطأها أو يمسها بشهوة أو ينظر الى فرجها بشهوة فانه يصير من ارجعها عندنا
الا انه يكره له ذلك ويستحب أن يراجعها بعد ذلك بالشهاد كذا في الجوهر النيرة * القاطن الرجعة صريح
وكا به (فالصريح) راجعتك في حال خطابها أو راجعت امرأتى حال غيبتها وحضورها أيضا ومن الصريح
ارجعتك ورجعتك ورد ذلك وامسكتك ومسكتك بمنزلة أمسكتك فلهذه يصير من ارجعها بلائحة * (والكناية)
أنت عنتي كما كنت وأنت امرأتى فلا يصير من ارجعها الا بالنية كذا في فتح القدير * ولو قال لها * أي رقتك
بأز أو ودعت ان عني به الرجعة يصير من ارجعها كذا في التلخيص * وان راجعها بلفظ التزويج جازع عند محمد
رحم الله تعالى وعليه الفتوى * وكذا اذا تزوجها صامرا ارجعها هو المختار كذا في الجوهر النيرة *
ولو قال لها انك كنتي كان رجعة في ظاهر الرواية كذا في البدائع * ولو قال راجعتك بمهر ألف درهم ان قبلت
المرأة ذلك صحح والا فلا لان هذه زيادة في المهر فيسترد قبولا وهذا بمنزلة ما لو جدد النكاح كذا في المحيط *
وكما ثبتت الرجعة بالقول ثبتت بالفعل وهو الوطئ واللمس عن شهوة كذا في النهاية * وكذا التبقيس عن
شهوة على القم بالاجماع فان كان على الخد أو الذقن أو الجبهة أو الرأس اختلفوا فيه وظاهر ما اطلقه
في العيون القبلية في أي موضع كانت فوجب حرمة المصاهرة وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة * النظر الى
داخل فرجها بشهوة رجعة كذا في فتح القدير * ولا يكون بالنظر الى شيء من بدنها سوى الفرج رجعة كذا
في التبيين * كل ما ثبت به حرمة المصاهرة ثبتت به الرجعة كذا في التلخيص * ويكره التبقيس
واللمس بغير شهوة اذا لم يرد به المراجعة وكذا يكره أن يراجعها بمزودة بغير شهوة كذا قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى كذا في البدائع * اذا كان اللبس والنظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع كذا في السراج
الوهاج * لا فرق بين كون القبلة والنظر واللمس منها أو منه في كونه رجعة اذا كان باصدا من مباحه
ولم ينعها انما فان كان اختلاسا من مباحين كان باعنا مثلا لا يمكنه أو فعلته وهو مكره أو معتوه ذكر شيخ
الاسلام وشيخ الامية على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ثبتت الرجعة هذا اذا صدقها الزوج
في الشهوة فان انكر لا ثبتت الرجعة وكذا اذا مات فصدقها الورثة ولا تبطل البيعة على الشهوة كذا في فتح
القدير * وان شهدوا على الجماع بما راجعها كذا في السراج الوهاج * اذا دخلت فرجها في فرجها وهو
نام أو مجنون كان رجعة انما كذا في فتح القدير * ولو قالت للزوج راجعتك لم يصح كذا في البدائع *
الخلوة بالمعدة ليست رجعة لانها لا تختص بالملك وكل فعل لا يختص بالملك اذا فعل الزوج بالمعدة لا يكون رجعة
كذا في المحيط * اذا قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلاثا جامعها فلما التي اختار ان تطلق وليت
ساعة لم يجب عليه المهر وان اخرجته ثم ادخله وجب عليه المهر وان كان الطلاق رجعا يصير من ارجعها بالليل
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو نزع ثم ادخل صامرا ارجعها بالاجماع كذا
في الهداية * واذا قال لها ان لمسكتك فانت طالق فليسها فاذا رقع يده عنها ثم أعادها فلها ثانيا فوه رجعة *
اذا قال لمنكوبة اذا راجعتك فانت طالق تنصرف بيعة الى الرجعة الحقيقية لا الى العقد حتى لو طلقها ثم
تزوجها لا تطلق ولو راجعها تطلق * لو قال لأجنبي ان راجعتك تنصرف بيعة الى العقد * قال المطلقة
طلافا رجعا ان راجعتك فانت طالق ثلاثا فانقضت عتدها ثم تزوجها لا تطلق ولو كان الطلاق بائنا تطلق كذا

٢ ايهما الزاوية ارجعك

في المحيط • وان نظر الى دبرها بشهوة لا يكون رجعة اجامها كذا في الجوهره النيرة • اختلاف في الوطئ في الدبر قبل انه ليس رجعة واليه اشار القدوري والقنوي على انه رجعة كذا في التبيين • رجعة الجنون بالفعل ولا تصح بالقول كذا في فتح القدير • تصح الرجعة مع الاكرام والهزل واللبس والخطا كالنكاح وفي الفتنة ان اجاز رجعة الفضولي صح كذا في البحر الرائق • قال الحاكم الشهيد اذا كتمها الطلاق ثم راجعها وكتمها الرجعة فهي امراته غير انه قد اساء فيما صنع وان قال قد اساء ترك الاحتجاب وهو الاشهاد والاعلام كذا في غاية البيان • ولا يجوز تعليق الرجعة بالشروط بان يقول اذا جاء قد فقد راجعتك واذا دخلت الدار واذا فعلت كذا فهذا لا يكون رجعة اجامها كذا في الجوهره النيرة • ولو شرط اختيار في الرجعة لا يصح ولو قال الزوج بعد الطلاق راجعتك غدا او رأس شهر كذا لم تصح الرجعة في قولهم جميعا هكذا في البدائع • ولو قال اطلقت رجعتي او لا رجعة لي عليك كان له الرجعة كذا في النهر الفائق • واذا طلق الرجل امراته تطلقه رجعية او تطلقين فله ان راجعها في عتقها رضى بذلك او لم ترض كذا في الهداية • وان ادعى الزوج الدخول بها وقد خلاها فله الرجعة وان لم يكن خلاها فلا رجعة له كذا في المحيط • في الرخصة لو اتفق على انقضاء العدة واختلاف في الرجعة فالصحيح ان القول قولها وعليه الجمهور كذا في غاية السروحي • ولا يمين عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية • وان كانت العدة باقية فالقول قوله في الصحيح كذا في غاية السروحي • ولو اقام عتقه بعد العدة أنه قال في عتقها قد راجعتهما وأنه قال قد ساء معها كان رجعة كذا في البحر الرائق • واذا انقضت العدة فقال كنت راجعتهما في العدة فقد صدقته في رجعة كذا في الهداية • ولو اتفقا على الرجعة يوم الجمعة وقالت انقضت عتقي يوم الخميس وقال الزوج يوم السبت فهل يصدق بميمنه أم هي أم السابق بالدعوى فيه ثلاثة أوجه الصحيح الأول كذا في معراج الدراية • ذكر في شرح الطحاوي لو قال لها راجعتك فقالت المرأة موصولا بكلام الزوج انقضت عتقي لم تصح الرجعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند من تصح الرجعة كذا في النهاية • والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المختصرات • هذا مقيد بما اذا كانت المدة تحتل الانقضاء فلم تحتل ثبت الرجعة كذا في النهر الفائق • ومستحق المرأة ان يراجعها بالاجماع على أن عتقها كانت منقضية حال اخبارها كذا في فتح القدير • أجهر على أنها اذا سكنت ساعة ثم قالت انقضت عتقي تصح الرجعة ولو بدأت المرأة بالكلام فقالت انقضت عتقي فقال الزوج يجيبها لها موصولا بكلامها راجعتك لا تصح الرجعة كذا في النهاية • اذا قال زوج الامه بعد انقضاء عتقها قد كنت راجعتك وصدقه المولى وكذبه الامه فالقول قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال القول قول المولى كذا في الهداية • والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المختصرات • ولو كان على القلب بان كذب المولى وصدقه الامه فالقول قول المولى ولا تثبت الرجعة اجامها في الصحيح كذا في التبيين • ولو صدقه المولى والامه تثبت الرجعة اتفقا ولو كذبا لم تثبت اتفقا كذا في النهر الفائق • وان قالت قد انقضت عتقي فقال المولى والزوج لم تنقض فالقول قولها كذا في الهداية • ولو قالت انقضت العدة بالولادة لا يقبل الابينة أو أسقطت سطا مستبين بهض الخلق فلزوج أن يطلب ميمنه على أنها أسقطت هذه الصفة بالاتفاق ولا فرق في هذين بين الامه والحرة كذا في فتح القدير • المولى لو قال للزوج أنت قد راجعتهما فانكر الزوج لم يقبل قول المولى عليه كذا في الجوهره النيرة • ان قالت قد انقضت عتقي ثم قالت لم تنقض بعد فراجعتها ولو راجعها ولم يعلم بها حتى انقضت عتقها وتزوجت بغيره فهي امراته دخل بها الثاني أو لم يدخل ويترق بينهما وبين الثاني وفي المفتي هذا هو الصحيح كذا في غاية السروحي • وتنقطع الرجعة ان حكم بغير زوجها من الحيضة الثالثة ان كانت حرة والثانية ان كانت امه تمام عشرة أيام مطلقا وان لم ينقطع الدم كذا في البحر الرائق • وان انقطع لاقول من عشرة أيام لم تنقطع حتى تغتسل أو يضي عليها وقت صلاة كذا في الهداية • فان كان الطهر في آخر الوقت فهو ذلك الزمن اليسير الذي قد رقبه على الاعتسال والتجربة لا مادونه وان كان في أوله لم يثبت هذا حتى يخرج جميعه لان الصلاة لا تصير ديننا الا بذلك كذا في البحر الرائق • أما اذا بقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الاعتسال أو يسع الاعتسال لا غير فلا يحكم بغيرها حتى تغتسل

أو يضي وقت صلاة كاملة أخرى كذا في شاهان شرح الهداية • ولو طهرت في وقت مهمل كوقت الشروق لا تنقطع الرجعة الى دخول وقت العصر كذا في البحر الرائق • التي كانت عادتها متزوجة خيسا ومزوجة سبثا لم تستحيض تأخذ بالاقول في انقطاع الرجعة وبالا كثر في حق التزوج بزوجة أخرى كذا في الفتاوى • واذا كانت المطلقة كذاية فقد قالوا ان الرجعة تنقطع عنها بنفس انقطاع الدم كذا في البدائع • ولو راجعها بعد هذا الغسل الذي قلنا ان به تنقطع الرجعة ثم عاودها ولم يجاوز العشرة صحت رجعتها وكذا الكلام في التيمم كذا في النهر الفائق • وان لم تغتسل ولم يضي عليها وقت صلاة كاملة بل تيممت بأن كانت مسافرة لم تنقطع الرجعة بمجرد التيمم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط • وتنقطع اذا تيممت وصلت فرضا أو قضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير • فان شرعت به في الصلاة لا يحكم بانقطاع الرجعة عندهما ما لم تفرغ من الصلاة وهو الصحيح من مذهبهما كذا في المحيط • ولو تيممت وقرأت القرآن أو مسمت المعصية أو دخلت المسجد قال النكحى تنقطع به الرجعة وقال أبو بكر الرازي لا تنقطع الرجعة كذا في غاية السروحي • ولو اغتسلت بسوء الحمار انقطعت الرجعة بنفس الاعتسال بالاجماع ولكنها لا تحل للزوج ولا تصلى بذلك الغسل ما لم تنيم كذا في البدائع • وان اغتسلت ونيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان عضوا كاملا خافوه لم تنقطع الرجعة وان كان أقل من عضو انقطعت قال في النسياع وذلك قدر أصبع أو أصبعين وهذا استحسن كذا في السراج الوهاج • وكذا بعض الساعد والعضد والعضو الكامل كاليد والرجل كذا في فتح القدير • واذا اغتسلت عن الحيضة الثالثة فيمادون العشرة لكنهما تركت المضمضة أو الاستنشاق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وروايتان في رواية هشام لا تنقطع الرجعة وفي رواية أخرى تنقطع كذا في غاية البيان • وقال محمد رحمه الله تعالى تيمن من زوجها ولو لكنها لا تحل للزوج كذا في البدائع • ان كان الباقي أحد المخيرين فالرجعة باقية بالاتفاق كذا في المحيط • ولو جاءت بولد قال محمد رحمه الله تعالى اذا خرج نصف الولد غير الرأس يعني من العجز الى المنكبين انقضت العدة ولا تصح الرجعة في هذه الحالة كذا في السراج الوهاج • خلاها امرأته ثم طلقها وقال لم أجامعها فصدقه أو كذبه لا رجعة له فان راجعها مع ذلك ثم ولدت لاقول من سنتين يوم قبل أن تخبر بانقضاء العدة صحت تلك الرجعة كذا في التمراشي • ولو طلق امرأته وهي حامل أو بعد ما ولدت في عصمته وقال لم أجامعها فله الرجعة لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور ان يكون منه بأن ولدته لسنة أشهر فصاعدا من يوم التزوج جعل منه وكذا اذا ولدت في عصمته في مدة يتصور ان يكون منه بأن ولدته لسنة أشهر فصاعدا من يوم التزوج جعل منه حتى يثبت نسبه منه في الموضعين • ولو قال لامرأته ان ولدت فأنت طالق فولدت ثم ولدت ولدا آخر بعد ستة أشهر من وقت الولادة الاولى صارت مراجعة وان جاءت به لا كثر من سنتين ما لم تقر بانقضاء عتقها بخلاف ما اذا كان بين الولدين أقل من ستة أشهر حيث لا تكون مراجعة كذا في التبيين • المطلقة طلاقا رجعيًا اذا جاءت بالولد لا كثر من سنتين كان رجعة وان جاءت لاقول من سنتين لا يكون رجعة كذا في المحيط • قال كذا ولدت فأنت طالق فولدت ثلاثة فأن كان بين كل ولدين ستة أشهر طلق بالاول ويعلق الثاني صار مراجعة وبولادته طلق أخرى وتعلق الثالث صار مراجعة وبولادته طلق أخرى فتعتقها كذا في التمراشي • المطلقة الرجعية تشوق وتزير ويستحب لزوجها أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها أو يسمعها حتى تغتسل اذ لم يكن من قصد المراجعة وليس له أن يسافر بها حتى يشهد على رجعتها كذا في الهداية • وكذا لا يحل اخراجها الى ما دون السفر كذا في النهر الفائق • وكذا يكره التفريق بين امرأتها المطلقة وقال السرخسي انما تكره المطلقة اذ لم يأمن غشيانها كذا في فتح القدير • والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ حتى لو وطئها لا يفرم العقر كذا في الكفاية • لو طلق امرأته الامه رجعية ثم تزوج حرة كان له أن يراجع الامه كذا في البحر الرائق

• فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به • اذا كان الطلاق بالثلاث فله أن يتزوجها في العدة وبعد انقضاءها وان كان الطلاق ثلاثا في الحرة وسنتين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها كذا في الهداية • ولا فرق في ذلك بين كون المطلقة مدخولا بها أو غير

مدخول بها كذا في فتح القدير • ويشترط أن يكون الإيلاج موجباً للفعل وهو التقاء الختانين هكذا
في العيني شرح الكفر • أما الأثران فليس بشرط للاحلال • وإذا وطئها انسان بالزنى أو بشبهة لا تحل
لزوجها لعدم النكاح وكذا إذا وطئها المولى بملك العيين بان حرمت أمته المنكوحه على زوجها حرمة عظيمة
وانقضت عدتها فوطئها المولى لا تحل • ولزوجها كذا في البدائع • ولو وطئها الزوج الثاني في حبس
أو نفاس أو أحرام أو صوم خط للأول كذا في محيط السرخسي • ولو جامع المفضة لا يحلها ما لم يعمل
ولو صغيرة لا يجامع مثلها لا يحلها وان كان مثلها يجامع حلت وان أقضاها كذا في النهر الفائق • وفي
الانفع الصبي المراهق في التحليل كالبالغ إذا جامعها قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل
البلوغ غير واقع كذا في التتارخانية • فسر المراهق في الجامع الصغير فقال غلام لم يبلغ ومثله يجامع جامع
امرأته وجب الفسل عليها وأطاعها للزوج الأول ومعنى هذا الكلام أن تعزله آله وبشبهى كذا
في الهداية • ولو كان الزوج الثاني مجنوناً حلت للأول كذا في الخلاصة • ولو كان الزوج الثاني
عبد أو مذبذباً أو مكاتباً فزوجها باذن المولى ودخل بها حلت للزوج الأول كذا في المحيط • ولو تزوجت
عبدان بعد أن سبى سبده فدخل بها ثم أباح السيد النكاح فلم يطأها بعد ذلك حتى طلقها لا تحل للأول حتى يطأها
بعد الإجازة كذا في فتح القدير • لو كان مجنوناً لا تحل للأول فإن حبلت وولدت حلت للأول فصارته محصنة
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي • ولو كان مسلولاً حلت للأول كذا في المحيط •
في الفتاوى الصغرى إذا لم يذكره بغيره وأدخله فرجها فان وجد الحرارة تحل والأفلا كذا في الخلاصة •
ولو أوج الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع بقوته بل بمساعدة اليد لا تحل للأول الآن تنشر آله وتعمل
كذا في البحر الرائق • وإذا كانت النصرانية تحت مسلم طلقها ثلاثاً فزوجت نصرانياً ودخل بها حلت
للمسلم الذي طلقها ثلاثاً • وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فزوجت بزوج آخر وطلقها الزوج الثاني ثلاثاً
قبل المدخول بها ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت للزوجين الأولين فأبى ما تزوج صح كذا في المحيط • ولو
ارتقت المطلقة ثلاثاً وولدت بدار الحرب ثم استرقها أو وطئ زوجها الأمة تثنى ثم ملكها في هاتين لا يحل له
الوطئ إلا بعد زوج آخر كذا في النهر الفائق • وإذا طلقها ثلاثاً ثم قالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل
في الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمثله تحل ذلك جاز للزوج أن يصدقها إذا كان في غالب ظنه أنها صادقة
كذا في الهداية • واختلف أصحابنا في تلك المدة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من ستين
يوماً إذا كانت حرة من تخيض وقالوا بأنها لا تصدق في أقل من تسعة وثلاثين يوماً • ولو كانت حاملاً فوقع
عليها الطلاق عقب الولادة فقال قد انقضت عدتي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من خمسة
وعشرين يوماً على رواية محمد رحمه الله تعالى وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في أقل من مائة يوم وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوماً وقال محمد رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من أربعة
وخمسين يوماً وساعة هذا إذا كانت المطلقة حرة أما إذا كانت أمة وهي من ذوات الحيض فنقض أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من أربعين يوماً وفي رواية محمد رحمه الله تعالى عنه وفي رواية الحسن لا تصدق
في أقل من خمسة وثلاثين يوماً وأما على قولهما فلا تصدق في أقل من أحد وعشرين يوماً وان وقع عليها الطلاق
عقب الولادة فإنها لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوماً على رواية محمد رحمه الله تعالى وعلى رواية الحسن
لا تصدق في أقل من خمسة وسبعين يوماً وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا تصدق في أقل من سبعة
وأربعين يوماً وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فإنها لا تصدق في أقل من ستة وثلاثين يوماً وساعة وان كانت
المعلقة من ذوات الأشهر وهي حرة فإنها لا تصدق في أقل من ثلاثة أشهر وان كانت أمة لا تصدق في أقل من
شهر ونصف بالاجماع كذا في المضمرات • في مجموع النوازل المطلقة ثلاثاً تطليقات إذا جاءت بعد أربعة
أشهر وقد كانت تزوجت فيما بين ذلك بزوج آخر وقالت قد انقضت عدتي من الزوج الثاني وأرادت أن تعود
إلى الزوج الأول هل تصدق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أجاب الشيخ الإمام الزاهد نجم الدين عمر التتائي
أنها لا تصدق وهو الصحيح كذا في الذخيرة • ولو قالت للأول حلت لك فتزوجها ثم قالت إن الثاني لم يكن
دخل بي فإن كانت عالمة بشرائط الحل للأول لم تصدق ولا تصدق كذا في النهاية • هذا إذا لم يسبق منها

أقرار أن الزوج الثاني دخل بها كذا في التتارخانية • ولو قالت له حلت لا يحل له أن يتزوجها
ما لم يستفسر بها لاختلاف الناس كذا في الذخيرة • قال رضي الله عنه وهو الصواب كذا في الفتنة
في نكاح الاجناس لو أخبر المرأة أن زوجها الثاني جامعها وأنه كسر الزوج الجماع حلت للأول ولو كان
على القلب بأن كسرت وأقر الزوج الثاني لا تحل • ولو قالت وطئ الزوج الثاني وقال الزوج الأول بعد
ما تزوجها ما وطئ الثاني فزنى بينهما وعليه لها نصف المهر المسمى • في الفتاوى لو قالت بعد ما تزوجها
الأول ما تزوجت بآخر وقال الزوج تزوجت بآخر ودخل بك لا تصدق المرأة • ولو قال الزوج الثاني
النكاح وقع فاسداً أينما لا يبايعت أمتها إن صدقته المرأة لا تحل للزوج الأول وإن صدقته فحل كذا
أجاب القاضي الإمام كذا في الخلاصة • ولو تزوج امرأة نكاحاً فاسداً وطلقها ثلاثاً جاز له أن يتزوجها
ولو لم تنكح زوجها غيره كذا في السراج الوهاج • رجل تزوج امرأة من يثية التحليل ولم يشترط ذلك تحل
لأول بهدا ولا يكره وليست الية بشئ ولو بشرط طاهر كره وتحل • عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا
في الخلاصة • وهو الصحيح كذا في المضمرات • وإذا طلق امرأته طلاقاً أو طلقين وانقضت عدتها
وتزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها الأول عادت إليه ثلاثاً تطليقات ويهدم
الزوج الثاني المطلقة والمطلقة كالمهدم الثلاث كذا في الاختيار شرح المختار • وهو الصحيح كذا في
المضمرات • في النوازل إذا شهد عند المرأة شاهدان أن زوجها طلقها ثلاثاً إذا كان زوجها غائباً يبايعها
أن تزوج وإن كان حاضر إلا كذا في الخلاصة • علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط وتحقق
أنه لو عرفت عليه أنكره واستفتت المرأة فأقروا بوقوع الثلاث وتحقق أنه لو علم أنكر الحلف لها أن تزوج
بآخر وتحلل نفسها سره منه إذا غاب في سفر فاذا رجع القست منه تجديد النكاح لشك خالج قلبه بالانكار
الزوج الطلاق كذا في الوجيز للكردي • سئل شيخ الاسلام يوسف بن اسحاق الخطي عن طلق امرأته
ثلاثاً وكنتم عنها وجعل بطونها فاضت ثلاث حبس ثم أخبرها بالحل هل يجوز لها أن تزوج بزوج آخر قال لا لأن
الوطئ جرى بينهما شبهة النكاح وأنه موجب للعدة إلا إذا كان من آخر وطئها جرت ثلاث حبس قيل له فإن كانا
عالمين بالحرمه مقررين بوقوع الحرمة الغليظة ولكن بطونها فاضت ثلاث حبس ثم أرادت أن تزوج بزوج آخر
قال يجوز نكاحها لانها إذا كانتا مقررين بالحرمه كان الوطئ زنى والزنى لا يوجب العدة ولا يمنع من أن تزوج
وبه نأخذ إذا كانت حلي على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى تضع حملها وعلى قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى يجوز كذا في التتارخانية • وسئل شيخ الاسلام أبو القاسم رحمه الله تعالى عن امرأة
سمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثاً ولا تقدر أن تمنع نفسها منه هل يسهلها أن تقتله قال لها إن تقتله في الوقت
الذي يريد أن يقر بها ولا تقدر على منعه إلا بالقتل ودك كذا كان فتوى شيخ الاسلام أبي الحسن عطاء بن حزة
والإمام أبي شجاع وكان القاضي الإمام الأسدي يقول ليس لها أن تقتله كذا في المحيط • وفي الملقط وعليه
الفتوى قال الشيخ الإمام نجم الدين يحيى به جواب السيد الامام أبي شجاع يقول لها أن تقتله فقال انه رجل
كبير وله مشايخ كبار لا يقول ما يقول إلا عن حجة فالاعتماد على قوله كذا في التتارخانية • وإذا شهد عند
المرأة شاهدان عدلان أن زوجها طلقها ثلاثاً وهو يجهل ذلك ثم ماتا أو غابا قبل أن يشهدا عند القاضي لم يسهلها
أن تقوم معه وإن تدعيه يقر بها فان حلف الزوج على ذلك والشهود قد ماؤا فردها القاضي عليه لا يسهلها
المقام معه ويبنى لها أن تقتله بغيرها أو تهر بغيره فان لم تقدر على ذلك قتله متى علمت أنه يقر بها لكن
ينبغي أن تقتله بالدار وليس لها أن تقتل نفسها وإذا هربت منه لم يسهلها أن تعتد وتزوج بزوج آخر قال الشيخ
شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الاستحسان هذا جواب الحكم فأمّا فيما بينها وبين الله تعالى إذا هربت فلها
أن تعتد وتزوج بزوج آخر كذا في المحيط • في التتارخانية سئل عن امرأة حرمت على زوجها ولا يتخلص
عنها الزوج ولو غاب عنها جهرته فردته إليها هل له أن يحتال في قتلها بالسهم ونحوه ليتخلص منها قال لا يحل
ويعد عنها بأي وجه قدر كذا في التتارخانية • من لطائف الحيل فيه أن تزوج المطلقة من عبد صغير تعزله آله
ثم تملكه بسبب من الأسباب بعد ما وطئها فينسخ النكاح بينهما كذا في التبيين • رجل قال ان تزوجت
امرأة فهي طالق ثلاثاً فالحيلة في ذلك أن يعقد القسولي عقد النكاح بينهما فيجيز بالفعل ولا يحتل ولو أجاز

بالقول يحنث والاعتماد على هذا كذا في الظهريّة * وان خافت المرأة أن لا يطلقها المحلل فقالت زوجتك نفسي على أن أمرى يدي أطلق نفسي كما أردت فقبل جازا لك كاح وصار الأمر يدها كذا في التبيين * إذا أرادت المرأة أن تقطع طمع المحلل تقول لا أطاوعك حتى تحلف بثلاث طلاقاً أنك لا تخالفني فيما أطلب منك فإذا حلف مكنته فإذا أقربها مرة طلبت منه الطلاق فإن طلقها طلقت ولا فائدة لك كذا في السراجية

(الباب السابع في الإيلاء)

الإيلاء منع النفس عن قربان المنكوحه منعاً موكداً باليمين بالله أو غيره من طلاق أو عتاق أو صوم أو حج أو نحو ذلك مطلقاً أو موقفاً أربعة أشهر في الحر أو شهرين في الأم من غير أن يخلها وقت يمكنه قربانها فيه من غير حنث كذا في قساي قاضي خان * فإن قربها في المدة حنث وتجب الكفارة في الحلف بالله سواء كان الحلف بذاته أو بصفة من صفاته يحلف بها عرفاً وفي غيره الجزاء ويسقط الإيلاء بعد القربان وإن لم يقربها في المدة بآثت بواحدة كذا في البرجندي شرح النقاية * فإن كان حلف على أربعة أشهر فقد سقطت اليمين وإن كان حلف على الأبد بأن قال والله لا أقربك أبداً أو قال والله لا أقربك ولم يقل أبداً فاليمين باقية إلا أنه لا يستكره الطلاق قبل التزوج فإن تزوجها ثانياً عاد الإيلاء فإن وطئها أو أوقع بعضي أربعة أشهر طلقة أخرى ويعتبر ابتداء هذا الإيلاء من وقت التزوج فإن تزوجها ثانياً عاد الإيلاء ووقع بعضي أربعة أشهر طلقة أخرى إن لم يقربها كذا في الكافي * فإن تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الإيلاء طلاقاً واليمين باقية فإن وطئها كفر عن عيने كذا في الهداية * ولو بآثت بالإيلاء مرة أو مرتين وتزوجت بزواج آخر وعادت إلى الأول عادت إليه ثلاث تطلقات وتطلق كلما مضى أربعة أشهر حتى تين منه ثلاث تطلقات فكذا في الثاني والثالث إلى ما لا يتناهى كذا في التبيين * ولو إلى الذي سبى من أسماء أو بصفة من صفات ذاته فهو مول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند همليس مول وأما إذا حلف بطلاق أو عتاق فهو مول إجماعاً * وإن حلف بحج أو عمرة أو صوم أو صدقة فليس بمول إجماعاً وكذا إذا قال إن قربتك فانت على كلفه رأي لم يكن مولياً ثم إذا أصبح إيلاء الذي فهو في أحكامه كالمسلم إلا أنه إذا وطئ واليمين بالله لم تلزمه كفارة كذا في السراج الوهاج * الألفاظ التي يقع بها الإيلاء نوعان صريح وكناية (أما الصريح) فكل لفظ يسبق إلى الفهم معنى الوقوع منه كقوله لا أقربك لا أجامعك لا أطولك لا أباضك لا اغتسل منك من جنابة لأن المباشرة المضاهية إليها راد بها الوقوع عادة والغتسل من الجنابة منها لا يكون إلا من الجماع في الفرج وكذلك لو قال لا أقربك وهي بكر لأن الاقتضاض لا يكون إلا بالجماع كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا وطئت في الدبر أو فمادون الفرج لم يصير مولياً ولو قال لا أجامعك إلا جماعاً سوئلت عن نيته فإن قال أردت الوطئ في الدبر صير مولياً وإن قال أردت جماعاً ضعيفاً لا يزيد على نحو التقاء الختانين فليس بمول وكذا إن لم تكن له نية وإن قال أردت دون ذلك فهو مول كذا في فتح القدير وفي التبيين في هذه الألفاظ لا يصح في القضاء لأنه لم يرد به الجماع ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التتارخانية * (وأما الكناية) فكل لفظ لا يسبق إلى الفهم معنى الوقوع منه ويحتمل غيره فلم ينل يكون إيلاء كقوله لا أمسها لا آتيها لا أدخل بها لا أغشيها لا أجمع رأسها ورأسى لا أيت معك في فراش لا أصاحبها لا يقرب فراشها وأليسوا منها أوليغظتها كذا في محيط السرخسي * ولو قال إن نمت معك فانت طالق ثلاثاً ولأنه في هذه الألفاظ وقع على الجماع عرفاً كذا في الظهريّة * (ومنها) الإصاغة والمضاجعة والدنو كذا في العيني شرح الكنز * في التبيين ويستفاد الإيلاء بكل لفظ يتعقده اليمين كقوله والله وبالله وبالله وجلال الله وعظمة الله وكبرياء الله وسائر الألفاظ التي تتعقدها اليمين ولا تتعقد بكل لفظ لا تتعقده اليمين كقوله وعلم الله لا أقربك أو قال على غضب الله أو حفظ الله أو ما شبهه مما لا تتعقده اليمين * وفي المناقعة وأهل الإيلاء من كان أهل الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند همليس كان أهلاً لوجوب الكفارة كذا في التتارخانية * ولا يكون مولياً إلا بالحلف على الجماع في الفرج فإن كان يحنث بدون الجماع في الفرج لا يكون مولياً * رجل قال لامرأته والله لا يمس جلدي جلدك لا يكون مولياً لأنه يحنث في عيने بالمس بدون الجماع في الفرج * ولو قال لا يمس فرجك يكون مولياً لأنه يراى بهذا الكلام

الجماع * ولو قال ٢ أكرها توخيم فانت طالق ولم ينو شيئاً يكون مولياً مراد الناس من هذا الجماع فإن نوى المضاجعة لا يكون مولياً فإن ضاحكها ولم يجمعها كان طالقاً * ولو قال ٣ أكر من دست برن فراز كنم تا يكسب فلي كذا ولم يقربها أربعة أشهر تين بتطلقة لأنه يراى في العرف الجماع ولهذا لو جامعها في السنة فمادون الفرج لا يحنث في عيने كذا في قساي قاضي خان * ولو قال أنا منك مول فإن عني به الخبر كذا فليس بمول فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء وإن عني به الإيجاب فهو مول في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو قال إذا قربتك فلي صلا لا يكون مولياً كذا في المكافي * ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال الله على أن أعتق عبدي هذا عن ظهاري إن قربت امرأتي فلانة وهو مظاهر وليس مظاهر لا يكون مولياً * ولو قال عبدي هذا حر عن ظهاري إن قربت امرأتي فهو مول مظاهر كان أو غير مظاهر ويجزى عن ظهاري يريده إذا كان مظهراً أو قد قربها ثم قال كل شيء يعتق إذا قرب امرأته فهو مول وكل شيء لا يعتق إلا بفعل آخر لا يكون مولياً كذا في المحيط * ولو قال لامرأته إن قربتك أو دعوتك إلى فراشي فانت طالق لا يكون مولياً كذا في قساي قاضي خان * قال إمامان اغتسلت من جنبتي مادمت امرأتي فانت طالق ثلاثاً وأعاد هذا القول ولم يعلم هذا القول وكانت المرأة حاملاً ولم يجمعها قبل وضع الحمل فوضعت حملها بعد هذه المقالة بأربعة أشهر فصاعداً وقع عليها واحدة بائنة بمضي الأربعة الأشهر وانقضت عتقها بوضع الحمل فإن تزوجها بعد ذلك جاز ولا يحنث بعد ذلك كذا في قساي الكبري * ولو حلف بأن يقول إن قربتك فعلى حجة أو عمرة أو صدقة أو صيام أو هدى أو اعتكاف أو عمن أو كفارة عمن فهو مول ولو قال فعلى أسباع جنازة أو سجدة تلاوة أو قراءة القرآن أو الصلاة في بيت المقدس أو تسبيحة فليس بمول وتجب حجة الإيلاء فيما لو قال فعلى مائة ركعة ونحوه مما يشق عادة ولو قال فعلى أن أتصدق على هذا المسكين هذا الدرهم أو مالي هبة في المسكين لا يصح إلا أن ينوي التصديق به ولو قال كل امرأته تزوجها فهي طالق يصير مولياً عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو قال إن قربتك فعلى صوم شهر كذا فإن كان ذلك الشهر يعني قبل مضي الأربعة الأشهر لم يكن مولياً وإن كان لا يصح قبل مضي الأربعة الأشهر فهو مول كذا في البدائع * ولو قال إن قربتك فعلى إطعام مسكين أو صوم يوم فهو مول بالاتفاق كذا في المبسوط للسرخسي * حلف لا يقربها في زمان أو في مكان معين لا يكون مولياً حلف لا يقربها وهي حائض لا يكون مولياً كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت على مثل امرأته فلان وقد كان فلان آلي من امرأته فإن نوى الإيلاء كان مولياً وإلا فلا ولو قال أنت على كالمية ونوى اليمين يكون مولياً ولو قال لامرأته إن قربتك فانت على حرام ونوى اليمين يصير مولياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند همليس مولياً حتى يقربها ولو آلي من امرأته ثم قال لامرأته أخرى أشركتك في إيلائها لا يصير مولياً وذكر الشيخ الكرخي لو قال لامرأته أنت على حرام ثم قال لامرأته أخرى قد أشركتك معها كان مولياً منهما وفرق بينهما كذا في الظهريّة * إن قال لا أقربك كان مولياً منه ما إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها ما إذا تجاوزها أو قرب واحدة منها بطل الإيلاء وإيلاء السابقة على حاله ولا تجب عليه كفارة وإن قربها ما إذا تجاوزها أو قرب واحدة منها بطل الإيلاء وإيلاء السابقة على حاله أربعة أشهر بطل الإيلاء ولا تجب كفارة اليمين وإن قرب بعد ذلك بالاتفاق وإن طلق أحداًهما بطل الإيلاء كذا في السراج الوهاج * قال الثبائي الأربعة والله لا أقربك ما لم يجمعا من المال حتى لم يقربهن حتى مضت المدة أربعة أشهر بن جميعاً وهذا قول أصحابنا الثلاثة وهو استحسان كذا في البدائع * ولو قال لأربع نسوة لا أقربكن إلا ثلاثة أو فلانة فانه لا يكون مولياً منها جميعاً حتى لا يحنث إن قربها ما ولا تنفع الفرقة بينه وبينها بمضي المدة من غير قربان كذا في الفصول العبادية * ولو آلي من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد تقع طلقة واحدة عندهما استحبنا وفي مجلسين تعدد كذا في الظهريّة * إذا قال واقعاً لأقرب أحداً كان مولياً يصير مولياً من أحدهما حتى لو وطئ أحداًهما لم يمس الكفارة وبطل الإيلاء ولو مات أحدهما بطل الإيلاء ولو ماتت واحدة بطل الإيلاء ولو قال واقعاً لزوجتي وللأبنة المراجعة ولو لم يقرب أحدهما حتى مضت المدة بآثت أحدهما بغير عمن وله أن يحنث بالطلاق على أيتهما شاء ولو أراد أن يعين الإيلاء في أحدهما قبل مضي

ان نمت معك

ان رفعت يدي على المرأة

الى سنة

أربعة أشهر لا يملك ذلك حتى لو عين أحدهما ثم مضت أربعة أشهر لم يقع الطلاق على المعينة بل يقع على
أحدهما بغير عشا ويخبر في ذلك فالولم يقع على واحدة منهما حتى مضت أربعة أشهر أخرى وقعت تطليقة
على أخرى وبانت كل واحدة منهما بتطليقة في ظاهر الرواية كذا في البدائع * ولو باننا يحضي المذنبين
ثم تزوجهما معا يكون موليان من أحدهما ولو تزوجهما متعاقبا صار موليا من أحدهما ولا تعين الأولى
لألسبق ولا بالتعيين لأنه إذا مضت مدة الإيلاء من يوم تزوجها أولا بانت الأولى بسبق مدة إيلائها فإذا
مضت أربعة أشهر أخرى منذ بانت الأولى بانت الأخرى كذا في الكافي * وإن قال لأقرب واحدة منك
صار موليا منهما فإذا مضت أربعة أشهر ولم يقربهما باسا وان قرب واحدة منهما بطل إيلاهما ويجب
الكفارة كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يقرب زوجته وأمنته أو زوجته وأجنبية لا يصير موليا
حالم يقرب الأجنبية أو أمنته فإذا اقربهما صار موليا لأنه لا يمكنه قربها بغير ذلك إلا بالكفارة كذا في الاختيار
شرح المختار * رجل قال لأمرأته وأمنته والله لأقرب أحدا كما لم يكن موليا إلا أن يعنى امرأته فإن قرب
أحدهما ما حلفت فإن أعنت الأمة ثم تزوجها لم يكن موليا أيضا * ولو قال والله لأقرب واحدة منك فهو
مول من الحرة استعسانا كذا في شرح البنايع الكبير للعصيري * لو كان له امرأتان حرة وأمة فقال والله
لأقرب بكما صار موليا منهما بغير عشا فإذا مضى شهران ولم يقربهما بانت الأمة وإذا مضى شهران آخران بانت
الحرة أيضا * ولو قال والله لأقرب أحدا كما يكون موليا من أحدهما بغير عشا ولو أراد أن يعين أحدهما
قبل معنى الشهرين ليس له ذلك وإذا مضى شهران ولم يقربهما بانت الأمة واستوفت مدة الإيلاء على الحرة
فإذا مضت أربعة أشهر ولم يقربهما بانت الحرة ولو ماتت الأمة قبل مضى الشهرين تعينت الحرة للإيلاء من
وقت اليقين كذا في البدائع * ولو عقت الأمة قبل المدة صارت مذكاة الحرة فإذا مضت أربعة أشهر
من حين حلف طلقت أحدهما واليه التعيين ولو عقت بعد ما بانت ثم تزوجها بانت الحرة بمعنى أربعة أشهر
منذ بانت الأمة ومدة الحرة من حين بانت المعتقة بالإيلاء قبل ذلك ولو اشتراها قبل الشهرين بانت الحرة بمعنى
أربعة أشهر من حين حلف فإن أعنتها ثم تزوجها كان موليا من أحدهما إلا أنه إذا مضت المدة من حين
حلف بانت الحرة فإن ماتت الحرة قبل المدة بانت المعتقة بمعنى المدة منذ تزوجها فإن لم تمت ولم تكن أبانها
ولم تحض غدها حتى مضت المدة منذ حلف بانت بأخرى كذا في الكافي * وإذا بانت الحرة بالإيلاء تعينت
المعتقة للإيلاء في المستقبل وتعتبر المدة من حين بانت الحرة ولو انقضت عدتها أو كان طلقها نكاحا فإذا مضت
أربعة أشهر من حين تزوج المعتقة بانت بالإيلاء تعينها من ذلك الوقت كذا في شرح الجامع الكبير
للعصيري * وإن قال إن قربت أحدا كما قال الأخرى على كظهر أمي فهو مول من أحدهما فإذا مضى
شهران بانت الأمة وبطل إيلاء الحرة ولو كانتا حرتين فقال إن قربت أحدا كما قال الأخرى على كظهر أمي فهو
مول من أحدهما فإن مضت أربعة أشهر بانت أحدهما بالإيلاء واليه التعيين فإن لم يعين الطلاق في أحدهما
أو عين في أحدهما ومضت أربعة أشهر أخرى لم يقع شيء ولو قال إن قربت أحدا كما فهمي على كظهر أمي بقي
الإيلاء وكذا لو قال إن قربت أحدا كما فاحدا كما على كظهر أمي كذا في الكافي * ولو قال إن قربت
أحدا كما فاحدا كما على كظهر أمي وبانت الأمة بمعنى شهرين بقي موليا من الحرة حتى لو مضت أربعة أشهر
من حين بانت الأمة بانت الحرة ولو قال لأمرأتي واحدا من الحرة والأخرى أمة إن قربت أحدا كما قال الأخرى
طالق بصير موليا فإذا مضى شهران بانت الأمة ولا يقطع الإيلاء عن الحرة وتعتبر المدة في حقها من حين بانت
الأمة حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بانت الأمة وهي في العدة بانت الحرة لأنه لا يقطع عنه قربان الحرة
الابطلاق الأمة وإن انقضت عدة الأمة قبل ذلك سقط الإيلاء عن الحرة لأنه لا يقطع عنه قربانها من غير شيء يلزمه
لبطلان محبة الأمة للطلاق ولو كانتا حرتين بانت أحدهما بمعنى أربعة أشهر ويخبر الزوج في البيان وبصير
موليا من الباقية فإن مضت أربعة أشهر والأولى في العدة طلقت الثانية والأفلا وإن لم يبين حتى مضت أربعة
أشهر أخرى باسا ولو قال الحرة وأمة إن قربت أحدا كما فاحدا كما طالق فهو مول من أحدهما وبانت الأمة
بمعنى شهرين فإذا مضت أربعة أشهر منذ بانت الأمة بانت الحرة مواء كانت الأمة في العدة أم لم تكن لأنه
لا يمكنه قربان الحرة إلا بشيء يلزمه لأن الجزء طلاق أحدهما وقد تعين طلاق من بقي محلا إذا انقضت عدة

الاولى وكذا لو كانتا حرتين الا ان المدة اربعة اشهر ولو قال ان قربت واحدة منك فالأخرى طالق فهو مول
منهما وطلقت الامة بعد شهرين فان مضى شهران آخران والامة في العدة طلقت الحرة وان انقضت عدة الامة
قبل ذلك لم يقع على الحرة نكاح ولو كانتا حرتين باتا بعد مضي اربعة اشهر ولو قال ان قربت واحدة منك
فواحدة منك طالق فهو مول منهما وبات الامة بعد مضي شهرين فاذا مضى شهران آخران باتت الحرة سواء
كانت الامة في العدة أم لم تكن وان كانتا حرتين باتت كل واحدة بتطبيقه مضي اربعة اشهر ولو قرب احدهما
حنث واكن لا تقع الانطليقة واحدة على الابهام وبطلت البين اذا قال ان قربت واحدة منك فهي طالق
فانه اذا قرب احدهما يقع الطلاق عليها ولا يبطل البين حتى لو قرب الاخرى طلقت أيضا كذا في شرح
الجامع الكبير للصيرى • قال والله لا اقرب هذه وهذه مضت المدة باتا جميعا كذا في الفصول العمادية •
ولو قال ان قربت هذه وهذه فهو كقوله ان قربت بك يا صيرى موليا منها • ولو قال ان قربت هذه ثم خذه لم يصير
موليا كذا في معراج الدراية • رجل آلى من امرأته ثم طلقها تطليقة بائنة ان مضت اربعة اشهر من وقت
الايلاء وهي في العدة طلقت أخرى بالايلاء وان انقضت عدتها ثم تمت مدة الايلاء لا يقع الطلاق بالايلاء •
رجل آلى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الايلاء على حاله حتى لو تمت اربعة
اشهر من وقت الايلاء تقع عليها تطليقة أخرى بحكم الايلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان
موليا لكن تعتبر مدة الايلاء من وقت التزوج • رجل آلى من امرأته بعد ما طلقها تطليقة بائنة لا يكون
موليا كذا في فتاوى قاضي خان • وان آلى من المطلقة الرجعية كان موليا فان انقضت عدتها قبل
انقضاء مدة الايلاء سقط الايلاء كذا في السراج الوهاج • ولو آلى من امرأته ثم طلق مرارا متتابعين
الحرب ثم مضت اربعة اشهر لاتبين للايلاء لزوال الملك ووقوع البدونة بالردة وفي بطلان الايلاء والظهار
بالردة روايتان والمختار هذا • خاف بطلاق امرأته أن لا يطلق امرأته فآلى منها فمضت المدة حنث ووقع عليها
طلاق بالايلاء وطلاق بالحلف ولو حلف وهو عني ففرق القاضي بينهما لا يقع هو المختار كذا في التارخانية •
عبد آلى من امرأته الحرة ثم ملكته الحرة لا يبقى الايلاء ولو باعته أو أعنته فترجوها ثانيا يعود الايلاء
كذا في الظهيرية • ولو قال والله لا أقربك شهرين وشهرين كان موليا وكذا اذا قال لا أقربك
شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو مول • ولو قال والله لا أقربك شهرين ومكث يوما وقال
والله لا أقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن موليا وكذا اذا قال والله لا أقربك شهرين ومكث ساعة
ثم قال والله لا أقربك شهرين لم يكن موليا • ولو قال والله لا أقربك شهرين ولا شهرين لا يكون موليا كذا
في السراج الوهاج • وفي المتن اذا قال والله لا أطأك اربعة اشهر بعد اربعة اشهر فهو مول بمنزلة ما لو قال
والله لا أطأك ثمانية اشهر ولو قال والله لا أقربك شهرين قبل شهرين فهو مول وكذا من ساعته عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى في رجل قال والله لا أقربك اربعة اشهر الا يومان قال من ساعته والله لا أقربك ذلك اليوم فهو
مول كذا في المحيط • ولو قال لامرأته أنت طالق قبل أن أقربك بشهر لم يكن موليا حتى يمضي شهر
فاذا مضى شهر ولم يقربها كان ايلاء حينئذ لقيام مكنته الجماع قبل الشهر فلا نكاح يلزمه فان قربها بعد مضي
شهر قبل تمام مدة الايلاء طلقت بالحنث وان تزوجها اربعة اشهر ولم يقربها باتت بتطبيقه بالايلاء وكذا
الحكم اذا جعل ان قربتك رد فحاله وقال أنت طالق قبل أن أقربك بشهران قربتك كذا في شرح تقيص
الجامع الكبير • وفي شرح الطحاوي لو قال أنت طالق قبل أن أقربك فانه يصير موليا فان قربها وقع
الطلاق بعد القربان بلا فصل ولو تزوجها حتى مضت اربعة اشهر باتت بالايلاء كذا في التارخانية • ولو قال
لامرأتي له انما طالقان ثلاثا قبل أن اقرب بك بشهر لم يكن موليا منها حتى يمضي شهر فاذا مضى شهر صار
موليا منهما فان تزوجها اربعة اشهر باتا وان قربها باتت كل واحدة بثلاث ولو قرب احدهما قبل مضي
الشهر أو تزوجها بطل الايلاء ولو قرب احدهما بعد شهر سقط الايلاء عنها وبصير موليا من الباقية فان قرب
الباقية طلقا ثلاثا وكذا لو قال انما طالقان ثلاثا قبل أن اقرب بك بشهر ان قربتك كذا في شرح الجامع
الكبير للصيرى • واذا حلف على قربان امرأته بعق عبده ثم باعه سقط الايلاء ثم اذا عاد الى ملكه قبل
القربان انعقد الايلاء وان دخل في ملكه بعد القربان لا ينعقد ولو قال ان قربتك فبداي هذان حران فبات

أحدهما أو باع أحدهما لا يطل الأيلاء ولو ما تاجعيا أو باعهما جميعا معا أو على التعاقب بطل الأيلاء ولو دخل أحدهما في ملكه بوجه من الوجوه قبل قربان انعقد الأيلاء ثم إذا دخل الآخر في ملكه انعقد الأيلاء من وقت دخول الأول وإن قال إن قربتك فعلى نفسه وليه فهو مولود كذا في السراج الوهاج • ولو أتى بعقد أحد العبدتين بغير عينة فباع أحدهما ثم اشتراه ثم باع الآخر فالمدة من حين اشترى ملباع أولا ولو باع الثاني قبل اشتراء الأول سقط الأيلاء ولو قال إن قربتك فعبدى حر رأس شهر أو قال فكل عملوك اشترته فهو حر صار موليا فأما لو قال فهذا العبد حر إن اشترته أو فلانة طالق إن تزوجتها أو قال كل امرأة تزوجها من العرب أو كل امرأة مسلمة أو قال فهذه الدراهم صدقة إن ملكتها لا يصير موليا لأنه ليس بمائع من القربان كذا في العناية • رجل قال لامرأته إن قربتك فعبدى هذا حر فمضى أربعة أشهر وخصمته إلى القاضي ففرق القاضي بينهما ثم أقام العبدية أنه حر الأصل فإن القاضي يفتى بحرية ويطل الأيلاء وتزوجه المرأة إلى زوجها لأنه أمين أنه لم يكن موليا فإنه يمكن قربانها من غير شيء بلزمه كذا في الظهيرية • في المنياسع لو قال والله لا أقربك فمضى يوم ثم قال والله لا أقربك فمضى يوم آخر ثم قال والله لا أقربك فإنه يكون ثلاث أيالات وثلاث أيمن فإن لم يقربها لمضى مضت أربعة أشهر بات منه بتطبيق واحدة فإذا مضى يوم بات منه بتطبيق أخرى فإذا مضى آخر بات منه ثلاث تطليقات ثم لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن قربها بعد ذلك لزمته ثلاث كفارات كذا في التتارخانية • ولو أتى من امرأته في مجلس واحد ثلاث مرات فقال والله لا أقربك والله لا أقربك والله لا أقربك إن أراد التكرار فالأيلاء واحد واليمين واحدة فإن لم تكن لهينة فالأيلاء واحد واليمين ثلاث وإن أراد التشديد والتعظيم فالأيلاء واحد واليمين ثلاث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى ثم الأيلاء على أربعة أوجه • أيلاء واحد ويمين واحدة كقوله والله لا أقربك ولا يأتان ويمينان وهو إذا أتى من امرأته في مجلسين أو قال إذا جاء غدا فوالله لا أقربك وإذا جاء بعد غد فوالله لا أقربك وأيلاء واحد ويمينان وهي مسألة الخلاف إذا قال في مجلس واحد والله لا أقربك والله لا أقربك وأراد به التعظيم فالأيلاء واحد واليمين ثلثان عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى حتى إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها باتت بواحدة وإن قربها وجب ككفارتان وأيلاء واحد ويمين واحدة وهو إذا قال لامرأته كلما دخلت هذين الدارين فوالله لا أقربك فدخلت أحدهما دخلت أو دخلتهما جميعا دخلت واحدة فهو أيلاء واحد ويمين واحدة فالأول منعقد عند الدخلة الأولى والثانية عند الدخلة الثانية كذا في السراج الوهاج • لو قال والله لا أقربك سنة الابتصان يوم يصرف اليوم إلى آخر السنة بالاتفاق ويصير موليا • رجل قال لامرأته والله لا أقربك سنة فلما مضى الأربعة الأشهر قبالت ثم تزوجها ثم مضى أربعة أشهر بات أيضا فإن تزوجها ثالثا لا يقع لأنه بقي من السنة بعد التزوج أقل من أربعة أشهر كذا في غاية البيان • ولو قال والله لا أقربك سنة الا يوما لم يكن موليا لسان في قول أصحابنا الثلاثة وعند زفر يكون موليا للمال حتى لو مضت السنة ولم يقربها يوما لا كفارة عليه عندنا قال ذلك ثم قربها يوما ينظر إن بقي من السنة أربعة أشهر فصاعدا صار موليا وإن بقي أقل من ذلك لم يصير موليا وعلى هذا الخلاف إذا قال والله لا أقربك سنة الأمرة غير أن في قوله الا يوما إذا قربها وقد بقي من السنة أربعة أشهر فصاعدا لا يصير موليا ما لم تقرب الشمس من ذلك اليوم ويعتبر ابتداء المدة من وقت غروب الشمس من ذلك اليوم وفي قوله الأمرة يصير موليا يعقب القربان بلا فصل ويعتبر ابتداء المدة من وقت فراغ من القربان كذا في البدائع • لو أطلق بان قال لا أقربك الا يوما لا يكون موليا حتى يقربها فإذا قربها صار موليا ولو قال سنة الا يوما أو بك في يوم لا يكون موليا أبدا وكذا لو أطلق مع هذا الاستثناء كذا في فتح القدير • ولو قال لامرأته والله لا أقربك الا يوما أو بك في يوم لا يكون موليا حتى يقربها في يومين حتى تقرب الشمس من اليوم الثاني ولو قال والله لا أقربك الا يوما أو الا في يوم أو الا يوما واحدا أو بك في يوم أو الا في يوم واحد أو بك في يوم لا يكون موليا حتى يقربها في يوم فإذا مضى ذلك اليوم صار موليا منهم ما لم يوجد علامة الأيلاء ولو قربها في يومين متفرقين بأن قرب أحدهما يوم الخميس والآخر يوم الجمعة حنت وسقطت اليمين وكذا لو قربها في يوم الخميس ثم قربها في يوم الجمعة فإن قربها في يوم الخميس ثم قرب أحدهما يوم الجمعة فهو مولود من التي لم يقربها في يوم الجمعة وسقط الأيلاء من

الآخرى ولو قرب أحدهما يوم الخميس ثم قربها في يوم الجمعة كان موليا من التي لم يقربها يوم الخميس إذا غربت الشمس من يوم الجمعة ولا يكون موليا من التي قربها يوم الخميس فإن قرب التي قربها في يوم الخميس بعد ذلك لا يحن وإن قرب الآخرى حنت وسقط الأيلاء عنهم ولو قرب أحدهما يوم الأربعاء ثم قربها يوم الخميس تعين يوم الخميس للاستثناء ثم إذا قرب الثانية يوم الجمعة حنت وسقطت اليمين لوجود قربانها في غير يوم الاستثناء ولو قرب يوم الجمعة التي كان قربها يوم الأربعاء لم يحن لأن الشرط قربانها لا قربان أحدهما وقد قرب أحدهما مرتين والأيلاء باقية في حق التي لم يقربها يوم الأربعاء • رجل قال لامرأته والله لا أقربك الا يوما لا يكون موليا حتى يقربها في يوم الخميس ثم هو مولود ولو قال الا يوما خيس لم يكن موليا أبدا كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الاستثناء من اليمين التي تقع على الواحد وعلى الجماعة • ولو قال وهو بالبصرة والله لا أدخل الكوفة وأمر أنه به لم يكن موليا كذا في الهداية • ولو جعل للأيلاء غاية إن كان لا يرجي وجودها في مدة الأيلاء فكان موليا كما إذا قال والله لا أقربك حتى أصوم المحرم وهو في رجب أو لا أقربك إلا في مكان كذا وبينه وبينه مبيعة أربعة أشهر فصاعدا فإنه يكون موليا وإن كان أقل من ذلك لم يكن موليا وكذا إذا قال حتى تقطعي طفلك وبيننا وبين المظالم أربعة أشهر فصاعدا وإن كان أقل من ذلك لم يكن موليا وإن قال لا أقربك حتى تطالع الشمس من مغربها أو حتى يخرج الدابة أو الدجال كان القياس أن لا يكون موليا وفي الاستحسان يكون موليا وكذا إذا قال حتى تقوم الساعة أو حتى يلج الجبل في سم الخياط فإنه يكون موليا وإن كان لا يرجي وجودها في المدة لا مع بقاء النكاح فإنه يكون موليا أيضا مثل أن يقول والله لا أقربك حتى تموت أو أموت أو حتى أقتل أو تقتلي أو حتى تطلقني أو أطلقك ثلاثا فإنه يكون موليا بالاتفاق وكذا إذا كانت أمته فقال لا أقربك حتى أمسكك أو أطلقك شخصاً منك فإنه يكون موليا ولو قال حتى أشتريك لا يكون موليا أيضا ولا يفيد النكاح وإن كان لا يرجي وجودها مع بقاء النكاح إن كان مما يحلف به وينذر وأوجه على نفسه كان موليا مثل أن يقول إن قربتك فعبدى حر كذا في السراج الوهاج • ولو قال والله لا أقربك حتى أشتريك بنفسى الصحيح أنه لا يصير موليا حتى يقول أشتريك بنفسى وأفضل كذا في غاية البروجي • ولو قال والله لا أقربك حتى يأذن لي فلان أو حتى يقدم فلان لم يكن موليا ويكون عينا حتى لو قربها بعد ذلك لزمته الكفارة لأن موت فيه بمرميا إلا أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما تبطل اليمين حتى لو قربها بعد ذلك لا يحن وإذا بطلت اليمين لم يكن موليا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير • وإذا قال والله لا أقربك حتى اعتق عبيدى فلانا أو حتى أطلق امرأتي فلانة أو حتى أصوم شهر يصير موليا في جواب أبي حنيفة ومحمد وجههما الله تعالى • ولو قال لا أقربك حتى أقتل عبيدى أو حتى أضرب عبيدى أو حتى أقتل فلانا أو أضرب فلانا أو أؤشمت فلانا وما أشبه ذلك لم يكن موليا لأنه لا يحن بهذه الأشياء عرفا وعادة كذا في البدائع • ولو قال لصغيرتي أو لأمي والله لا أقربك حتى تحيض فهو مولود من أن علم أنها لا تحيض إلى أربعة أشهر كذا في محيط البرخي • وإذا قال لها والله لا أقربك مادمت امرأتي فإنها ثم تزوجها لم يكن موليا منها ويقربها ولا يحن ولو قال والله لا أقربك وانت امرأتي فإنها ثم تزوجها كان موليا منها ولو حلف لا يقربها حتى يفعل شيئا يعلم أنه لا يقدر عليه فهو من السماء فهو مولود كذا في التتارخانية • ولو قال لا أقربك مادام هذا النهر يجري فإن كان النهر ينقطع ماؤه فهو مولود والأقلاء كذا في التتارخانية • ولو جرح المولى ووطئها فخلت اليمين وسقط الأيلاء كذا في فتح القدير من الأيلاء متى كان مريلا وكان المولى صحيحا وقت الأيلاء قادر على الجماع فقبوله بالجماع لا باللسان هكذا في محيط البرخي • ولو قبلها بشهوة أو لمها بشهوة أو نظرت إلى فرجها بشهوة أو جامع فمداون الفرج لا يكون فينا كذا في التتارخانية • وإن كان المولى مريضا لا يقدر على الوطئ أو كانت مريضة فقبوله أن يقول قبئت بها فإن قال ذلك فهو كالمولى في إبطال حكم البر ما دام مريضا كذا في الكافي • إذا كان فيه بالقول فقبال فبالبال مع الطلاق عليها بعض المدة أما اليمين إذا كانت مطلقة فهي على حالها ثم أوطئها لزمته الكفارة وإن كانت اليمين موقوفة بأربعة أشهر وفاء فيها ثم وطئها بعد الأربعة الأشهر لا كفارة عليه كذا في السراج الوهاج • في جوامع الفقه ولو جرح عن جماعها لزمها أو قربها أو صغرها أو بالجب أو بالعنة أو كان أسير في دار الحرب أو لكونها

ممنوعة أو كانت في مكان لا يعرفها وهي ناشئة أو بين ما أربعة أشهر لا تسرع ما يكون من السيرة دون غيره أو سأل
القاضي بينهما شهادة الطلاق الثلاث فقيوه باللسان بأن يقول فلت اليها أو رجعت أو رجعتا أو رجعتا
أو بطلت أيلاءها بشرط دوام العجز إلى تمام المدة ومثله في البدائع قال أو كان محبوسا وقال القاضي في شرح
مختصر الطحاوي لو أتى منها وهي محبوسة أو محبوس أو كان بينهما أقل من أربعة أشهر إلا أن العدو
أو السلطان يمنع عن ذلك لا يكون قيوم باللسان قال ويمكن أن يوفق بين القولين في الخبر بأن يجعل ما ذكره
القاضي على أن أحدهما يمكنه الوصول إلى السجن ومنع العدو والسلطان نادرا على شرف الزوال والحبس
بحق لا يعتبر في التي باللسان ونظم يعتبر كالفائب كذا في غاية السروجي • هل يكفي الرضى بالقلب من
المريض قبل نعم حتى أن صدقته كان فيها وقبل لا وهو أوجه ثم هذا إذا كان عاجزا من وقت الإيلاء إلى أن غضى
أربعة أشهر حتى لو أتى منها وهو قد رقت قدر ما يمكنه جاعها ثم عرض له العجز بمرض أو بعد مضافة أو حبس
أو جب أو أسر ونحو ذلك أو كان عاجزا حين أتى وزال العجز في المدة لم يصح قيوم باللسان كذا في فتح القدير •
ولو كان المانع شرعا بان كان محرما بينه وبين الحج أربعة أشهر فقيوه بالجماع لا غير الذي باللسان لا يصح كذا
في التتارخانية • المريض المولى إذا جامع امرأته فبادر دون الفرج لا يكون ذلك منه قسرا وان قهرها في حالة
الحبس يكون في كذا في الظهيرية • الزوج إذا كان مريضا حين أتى ثم مرضت المرأة ثم صح الزوج قبل
مضي أربعة أشهر فقيوه باللسان عند زوجه الله تعالى وعند أبي يوسف زوجه الله تعالى لا يكون قيوم إلا بالجماع
كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى • وان كان الإيلاء معلقا بالشرط فإنه يعتبر العنة والمرض في حق
جواز التي باللسان حال وجود الشرط لا حال وجود التعليق ولو قال المريض لامرأته لا اقربك أبدا ولم يبق
حتى بات ثم صح بعد اليثونة ثم مرض ثم تزوجها يكون قيوم بالجماع عند أبي حنيفة ومحمد زوجه الله تعالى
كذا في محيط السرخسي • مريض قال لامرأته والله لا اقربك فكت عشرة أيام ثم قال والله لا اقربك
يصبره وليا أيلاءين وانقضت مدتان مدة من المدة من المدة من الثانية فإن فاء بالقول قبل مضي المدة
صح وارتفعت المدتان كالجامعها فان دام المرض حتى قت المدتان تأكد ذلك التي وان صح قبل مضي
المدة الأولى بطل ذلك التي ويكون قيوم بالجماع وان لم يبق بالقول وقع طلاقان بعضي المدة واحدة بعضي
أربعة أشهر من المدة الأولى وأخرى بعضي عشرة أيام بعده وان جامع بعضي في المدة وتلزمه كفارتان
وان لم يبرأ من مرضه ولم يبق بالقول حتى مضت المدة من الإيلاء الأول بابت بتطبيقه فان صح في العشرة
الباقية من الإيلاء الثاني بالجماع وان لم يقدر على الجماع أبدا وان لم يصح في العشرة الباقية من الإيلاء الثاني
ان فاء بلسانه في العشرة الباقية بطل الإيلاء الثاني وان لم يبق بابت بتطبيقه أخرى فان فاء بلسانه في المدة الأولى
صح في حق الأول حتى لا يقع الطلاق بعضي المدة الأولى فان صح في العشرة بطل حكم ذلك التي ويكون قيوم
بالجماع ولو لم يبق بالجماع حتى بات ثم تزوجها وهو مريض فهو مولى بالإيلاء الثاني ولو قهرها ساحت في المدة
ولزمته كفارتان كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى • وانما يعتبر التي باللسان في حق المريض حال قيام
الزوجية لا بعد اليثونة حتى ان المريض إذا أتى من امرأته ومضت أربعة أشهر ولم يبق اليها حتى باتت منه
بتطبيقه ثم فاء اليها بلسانه بعد ذلك لا يطل الإيلاء حتى لو تزوجها وهو مريض على حاله ثم مضت أربعة أشهر
ولم يبق اليها بابت بتطبيقه أخرى وأما التي بالجماع فكما يعتبر حال قيام الزوجية يعتبر بعد اليثونة حتى ان
العصم إذا أتى من امرأته ومضت أربعة أشهر وباتت منه بتطبيقه ثم جامعها بعد ذلك يطل الإيلاء حتى
لو تزوجها بعد ذلك ومضت أربعة أشهر أخرى من غير جماع لا يقع عليها طلاق آخر كذا في المحيط • ولو اختلفا
في المدة فالقول قول الزوج غير أنه لا يصح المرأة أن تقيم معه إذا كانت تعلم كذبه بل تهرب أو تهدى بماله
فرار عن المعصية وان اختلفا بعد مضي المدة وأدعى الزوج أنه جامعها في الأربعة الأشهر لم يصدق إلا أن تصدقه
المرأة كذا في التتارخانية • ولو قال ان قربتك فواقه لا اقربك يصبره مولى عند القربان كذا في محيط
السرخسي • ولو قال ان شئت فواقه لا اقربك فان شامت في المجلس صار مولى وكذا ان شاء فلان فهو على
محله كذا في العتبية • اذا قال الرجل لامرأته أنت علي حرام وذلك في غير حال مذكورة الطلاق ان نوى به
الطلاق كان طلاقا • وان نوى ثلاثا وان نوى ثنتين لا يصح الا اذا كانت أمة وان نوى الظاهر كان

ظهارا عند أبي حنيفة وأبي يوسف زوجهما الله تعالى وان نوى العين أو لم ينوشها فهو أيلاء وان نوى الكذب
فهو كذب في ظاهر الرواية وعلى هذا القول لها حرمتك على أو لم يقل على أو أنت محترمة على أو حرام على
أو لم يقل على أو قال أنا عليك حرام أو محترم أو حرمت نفسي عليك ويشترط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى
لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا تطلق وكذا في المبنونة بخلاف نفسها قال وهذا جواب
المتقدمين كذا في الخلاصة في الفصل الثاني من الكتابات • واذا قال لامرأته أنت علي حرام سئل عن
نيتها فان قال اردت الكذب فهو كما قال وقبل لا يصدق في القضاء لانه يمين ظاهرة وان قال اردت الطلاق فهو
تطبيقه بانه الا أن يقول نويت به الثلاث فهو ثلاث وان قال اردت التحريم أو لم أرد به شيئا فهو يمين بصريه
موليا ومن المشايخ من يصرفه إلى الطلاق من غير نية للعرف قال صاحب الكتاب يأتي في الايمان وعليه
الفتوى كذا في غاية السروجي • قال لامرأته أنت علي كالمئة أو كالكلم أو كالحزم أو كالحزم سئل عن
نيتها فان نوى كذبا فهو كذب وان نوى التحريم فهو أيلاء وان نوى الطلاق فهو طلاق كذا في السراج
الوهاب • ولو قال ان قربتك فانت علي حرام فان نوى به الطلاق فهو مولى عندهم جميعا وان نوى العين
فهو مولى الحال عند أبي حنيفة زوجه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد زوجهما الله تعالى لا يكون مولى
حالم يهر بها كذا في البدائع • ولو قال ان قربتك فانت طالق فغضت المدة فقال كنت قهرها في المدة
لم يصدق ووقع طلاق آخر باقراره كذا في العتبية • ولو قال اتعا علي حرام يكون مولى من كل واحدة منهما
ويصح بوضعها كذا في فتح القدير • قال لامرأته اتعا علي حرام ونوى لاحداهما الثلاث وللأخرى واحدة
فهما طالقان ثلاثا في قول أبي يوسف زوجه الله تعالى وقال أبو حنيفة زوجه الله تعالى هو كذا في محيط
أن يكون هذا على قول محمد زوجه الله تعالى أيضا والفتوى على قوله ما ولو قال نويت الطلاق لاحداهما
والعين للأخرى عند أبي يوسف زوجه الله تعالى يقع الطلاق عليهما وعلى قوله ما يجب أن يكون كذا في قوله
لثلاث نسوة أنت علي حرام ونوى لاحداهن طلاقا وللثانية مينا وللثالثة الكذب بطلن جميعا هكذا ذكر
في الكذب وهذا يجب أن يكون على قياس قول أبي يوسف زوجه الله تعالى وأما على قياس قوله فما فهو كذا في
كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الأول في الفاظ التحريم • ولو قال أنت علي حرام فانه مدين نوى بالأولى
الطاقة وبالثانية المدين فهو كذا في قولهم ولو قال أنت علي كنعان فلان لا تحرم وان نوى كذا في محيط
السرخسي • اذا قالت لزوجها انه علي حرام أو قالت أنا عليك حرام كان مينا وان لم تنو كذا في جانب الزوج
حتى لو مكنت زوجها خنت في مينا ولزمتها الكفارة كذا في الذخيرة

(الباب الثامن في الخلع ومافي حكمه)

وفيه ثلاثة فصول

• (الفصل الأول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به) • الخلع ازالة ملك النكاح ببدل بلفظ الخلع كذا
في فتح القدير • وقد يصح بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالقارسية كذا في الظهيرية • (وشروطه) شرط
الطلاق (وحكمه) وقوع الطلاق البائن كذا في التبيين • وتصحبه الثلاث فيه • ولو تزوجها مرارا
خلعها في كل عقد عندنا لا يحل له نكاحها بعد الثلاث قبل الزوج الثاني كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضي خان • حضرة السلطان ليست بشرط بل هو از الخلع عند عامة العلماء والصحيح قولهم هكذا في البدائع •
اذا اشاق الزوجان وخافا أن لا يقيما حدود الله فلا بأس بان تقتدي نفسها منه بما يخلعها به فاذا فعل ذلك وقعت
تطبيقه بانه ولزمتها المال كذا في الهداية • ان كان التشويز من قبل الزوج فلا يحل له أخذ شيء من العوض
على الخلع وهذا في حكم الديانة فان أخذ من ذلك في الحكم ولزم حتى لا تملك استرداد • كذا في البدائع •
وان كان التشويز من قبلها كرهنا له أن يأخذ أكثر مما أعطاها من المهر ولكن مع هذا يجوز أخذ الزيادة
في القضاء كذا في غاية البيان • لو قال خلعت نفسك بي بكذا افتك خلعت قبل يصح وقبل لا يصح مطلقا
والختار انه لا يصح الا اذا أرد به التحقيق لانه سوم ظاهرا كذا في محيط السرخسي • لو قال خلعت بكذا
فقال نعم فليس بشئ كأنها قالت نعم خلعتي ولو قالت رضيت أو أجزت صح وكذا الوفاة بلفظي بكذا افتك قال نعم

فليس بشئ لانه وعد بخلاف قواه انا طالق بالفق قال نعم يقع كانه قال نعم أنت طالق بالفق كذا في غاية
 السروجي • ويسقط الطلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر عما يتعلق بالنكاح كذا في كثر
 الدقائي • والطلاق على مال فيه روايتان والصحيح انه لا يوجب البراءة كذا في الخلاصة • اذا كان
 الطلع بلفظ الطلع هل تقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقع البراءة في ظاهر
 الرواية وهو الصحيح كذا في قسوى قاضي خان • وكذلك المبارأة هل توجب البراءة عن سائر الديون فيه
 اختلاف المشايخ والصحيح أنها لا توجب • ولقطة البيع والشراء اختلف المشايخ فيها والصحيح انها
 كالطلع والمبارأة كذا في القسوى الصغرى • ولا تقع البراءة عن نفقة العدة في الطلع والمبارأة والطلاق
 بحال الا بالشرط في قولهم وكذا لا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط فان شرط البراءة عن ذلك
 فان وقت لذلك وقتا جازوا لا فلا واذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان
 للزوج أن يرجع عليها بحصة الاجر الى تمام المدة كذا في قسوى قاضي خان • واذا خالها على مال مسمى
 معروف سوى الصداق فان كانت المرأة قد دخلت بها والمهر مقبوضا فانها تسلم الى الزوج بدل الطلع ولا يتبع
 أحدهما صاحبه بعد الطلاق بشئ وان كان المهر غير مقبوض فالمرأة تسلم الى الزوج بدل الطلع ولا يرجع على
 الزوج بشئ من المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا كانت المرأة غير مدخول بها والمهر مقبوضا فان
 الزوج يأخذ منها بدل الطلع ولا يرجع عليها بنصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وان لم يكن المهر مقبوضا يأخذ الزوج منها بدل الطلع وهي لا ترجع على زوجها بنصف المهر عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وأما اذا بارأها بمال معلوم سوى المهر فالجواب فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
 تعالى كالجواب في الطلع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط • ان خالها على مهرها فان كانت
 المرأة قد دخلت بها وقد قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن مقبوضا سقط عن الزوج جميع
 المهر ولا يتبع أحدهما صاحبه بشئ وان لم يكن مدخولا بها فان كانت قبضت مهرها وهو ألف درهم يرجع
 الزوج عليها في الاستحسان بالف وان لم تكن قبضت في الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشئ
 وان خالها على عشرة مهرها وهو ألف درهم فان كانت المرأة قد دخلت بها والمهر مقبوضا يرجع الزوج
 عليها بمائة ويسلم لها الباقي في قولهم جميعا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل المهر في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وان لم تكن المرأة قد دخلت بها فان كان المهر مقبوضا يرجع الزوج بعشر نصف المهر وذلك
 بخلاف لان مهرها عند الطلاق نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وان لم يكن المهر مقبوضا
 يرى الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية • هذا اذا خالها على
 جميع مهرها وبعض مهرها وان بارأها على جميع مهرها وعلى بعض مهرها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الطلع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط • رجل
 خلع امرأته بماله عليه من المهر ثم ظهر أنه لم يكن له عليه شيء كان عليها رد المهر كالو قال خلعك على عبدك
 الذي في يدي أو على متاعك الذي في يدي ثم ظهر أنه لم يكن له شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على
 الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خالها على مهرها وطلقة انطلقه
 بمهرها الذي عليه فقبلت والزوج يعلم انه لا مهر له عليه تقع تطلقه بامته بغير شيء في الطلع وفي الطلاق بمهرها
 تقع تطلقه رجعية كذا في قسوى قاضي خان • ولو قبضت بعض المهر ووجبت منه بعضا ثم اختلفت بشئ
 مجهول أخذ الزوج ما قبضت لا غير كذا في محيط السرخسي • رجل خلع امرأته على أن ترد على الزوج
 جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعت ما قبضت منه أو وجبت من انسان ودفعت اليه حتى تعذر عليها رد ذلك
 على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ان كان من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك
 كذا في قسوى قاضي خان • رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها طلاقا تاما ثم تزوجها ثانيا على مهر
 آخر ثم اختلفت منه على مهرها بى الزوج من المهر الثاني دون الاول كذا في السراج الوهاج • خالها
 قبل الدخول وكان لم يسم لها مهر ان سقط المتعة بلا ذكر كذا في الوجيز للكردي • رجل خلع امرأته على مال
 ثم زادت في بدل الطلع فالزيادة باطلة كذا في التيجيس والمزيد • خالها على أن تزوجه امرأة وتزوجه فعليها

ان ترد عليه المهر الذي اعطاها لا غير كذا في الحاوى القدسي • لو خالها على مهرها ورضاع ابنه حولين
 جاز تزويج المرأة على الرضاع فان لم تفعل أو مات الولد قبل الحولين فعليه نفقة الرضاع كذا في محيط السرخسي •
 امرأته اختلفت مع زوجها على مهرها ونفقة عتقها وعلى أن تمسك ولدها منه ثلاث سنين أو عشر سنين بنفقة
 صح الخلع وتجبر على ذلك وان كان مجبه ولا فان تركته على زوجها وعريت فلزوج أن يأخذ قيمة النفقة منها ولها
 أن تطالبه بكسوة الصبي أما لو اختلفت على امسك الولد بنفقة وكسوة الصبي ثم اختلفت على امسك الولد
 وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيا أو فطما كذا في الخلاصة • لو اختلفت على دراهم
 ثم استأجرها بديل الخلع على الرضاع الرضيع جاز ولو استأجرها به على امسك القطيع بنفقة وكسوة لا يجوز
 كذا في فتح القدير • ولو اختلفت على أن تمسك الولد الى وقت البلوغ صح وهذا اذا كان ابني أمافي الابن
 فلا يصح لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخلق باخلاصهم فاذا طال مكثه مع الام يخلق باخلاق النساء وفي
 ذلك من الفساد ما لا يخفى فان تزوجت الام فلا بد أن يأخذ الولد منها وان انفقا لا يترك لمحمد هالان هذا حق
 الولد وينظر الى أمر مثل امسك الولد في تلك المدة ويرجع الزوج عليه بذلك وانما يصح الخلع على امسك الولد
 اذا بين المدة فان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيا أو فطما وفي المتن ان كان الولد رضيا صح وان لم يبين المدة
 وتزوجه الحولين كذا في الخلاصة • ذكر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في أمرأة اختلفت من زوجها
 بماله عليه من المهر ورضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولدت الى ستين جاز فان مات أولم يكن في بطنها ولد ترد
 قيمة الرضاع ولو مات بعد سنة ترد قيمة الرضاع سنة وكذا اذا ماتت هي عليها قيمتها ولو كانت ثلث عشر سنين
 رجع عليها باجرة الرضاع ستين ونفقة باقي السنين الا ان قالت عند الخلع ان ماتت أو ماتت فلا شيء على فهو على
 ما شرطت قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير • خلعها على نفقة ولده عشر سنين وهي
 معسرة فطالبت بنفقة بغير مهرها وما شرط علم الدين وعليه الاعتقاد كذا في غاية السروجي • رجل خلع
 امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الابن سنين معلومة صح الخلع ويطل الشرط لان كون الولد
 الصغير عند الام حتى الولد فلا يطل باطلا لها ولا كذا لو طلق الرجل امرأته على أن تمسك المرأة الولد بنفقة الى
 بلوغ الولد وعلى أن تترك المرأة مهرها عليها فقبلت ثم انها أتت أن تمسك الولد فانها تجبر على ذلك وان لم تفعل كان
 عليها أجر امسك الولد الى بلوغه • امرأته اختلفت على انها باربعة من النفقة والسكنى ثم اطلع ويبرأ عن النفقة
 ولا يطل السكنى • وان اختلفت على أن مؤنة السكنى عليها كان عليها أن تكثرى بيتان من زوجها أو من غيره
 فتعذبه • امرأته اختلفت من زوجها على نفقة ولدها منها ما عاش قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليها
 أن ترد المهر الذي قبضت • امرأته اختلفت من زوجها على أن جعلت صداقها ولداها وعلى أن تجعل
 صداقها بالان الاجبي قال محمد رحمه الله تعالى الخلع جاز والمهر لا يزوج ولا شيء للولد ولا للاجبي • كذا
 في قسوى قاضي خان • ولو قال اخلي نفسك فقبلت خليت نفسي منك واجاز الزوج جاز بغير مال وقال
 الامام الثاني اذا قال لها اخلي نفسك فقبلت خليت نفسي لا يكون الا بمال الا أن ينوي بغير مال ولو قال لغيره
 اخلع امرأتي ليس له أن يخلعه ابلا مال كذا في الوجيز للكردي • ولو قال لها اخلي نفسك فقبلت طلقت
 نفسي لأمها امسك الا أن ينوي بغير مال كذا في محيط السرخسي • امرأته قالت لزوجها اخلي على ألف
 درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج يكون جوابا وبين الخلع وقال بعضهم يقع
 الطلاق ولا يجوز • كون خلعها واختار ان يجعل جوابا وان قال بعد ذلك لم أعن به الجواب كان القول قوله ويقع
 الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلفت منك فقال لها طلقك قال بعضهم هو جواب وبين الخلع
 بينهم ما قال بعضهم تقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسأل الزوج عن النية فان قال نويت به الجواب يكون
 جوابا وفي المسألة الاولى ينبغي أن يسأل الزوج عن النية أيضا كذا في قسوى قاضي خان • قالت اخلي
 بكذا فقال في جوابها طلقك بالنية فهو ابتداء بلا خلاف كذا في غاية السروجي • امرأته قالت لزوجها
 اخلي أو قالت • خويشتن خريم فقال الزوج مجيبا لها طالق طالق طالق طالق خلعك كذا ذكر
 في التوازل والقسوى على أنه ان اراد به الجواب يكون جوابا • ولو قال • فزوجك بك طلاق يكون
 جوابا بغير النية قال الامام الاساذ ظهير الدين قوله انت طالق أو • بك طلاق بى كشاده كرم يكون

جوابا بدون النية قال في المحيط وهكذا فتوى شمس الاسلام الاوزجندی وهو الصحيح كذا في الخلاصة *
وهل يبرأ الزوج عن المهر اختلوا فبما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح كذا في الذخيرة * اذا قال الرجل
لامرأته ابعتني او قال اشتريت مني ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت الصحيح انه لا يقع
الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلامها بعت كذا في فتاوى قاضي خان * الا اذا اراد به التحقيق دون
المساومة كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها اشترى ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت
اشتريت بتم الطلع بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لامرأته بعت منك ثلاث تطليقات بمهرك
ونفقة عدتك فقالت امرأته بحبيبة له بعت ولم تقل اشتريت قال الفقيه أبو الليث لا يقع وعليه الفتوى *
ولو قالت بعت منك مهري ونفقة عدتي فقال الزوج اشتريت ٢ خيروا وقامت وزهبت الظاهر أنها لا تطلق
لكن الاحوط أن يجتهد السكاك ان لم يكن قبل ذلك طلاقا * ولو قال لها بعت منك تطليقة بمهرك ونفقة عدتك
فقالت بالفارسية ٣ بجان خريدم يقع الطلاق كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة قالت لزوجها بعت
طلاقي أو وعت أو قالت ملكتك فقال الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع شيء * رجل قال لامرأته بعت
منك تطليقة بمهرك ونفقة عدتك بمنزل ما جاء جبريل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت قبلت قالوا
ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الطاهر طلقت كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال بعت منك طلاقا
بمهرك فقالت طلقت يعني بانتم منه بمهرها بعتة قوله اشتريت وقيل يقع رجعيها والاول اصح ولو قال بعت منك
تطليقة فقالت اشتريت يقع الطلاق رجعيها بجانا لانه صريح كذا في محيط السرخسي * ولو قال بعت
نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاق بائن كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال لامرأته بعت منك
تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلاث مرات وقالت المرأة بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج أردت
التكرار والاحبار عن الاولى بالثانية والثالثة لا يصدق قضا جميع ثلاث تطليقات وبازمها ثلاثة آلاف كذا
في فتاوى قاضي خان * وهكذا في الخلاصة والوجيز للكردي * وبه أخذ الفقيه كذا في الصائية *
ولو قال لها قد خلعتك ونوى الطلاق فهو واحدة ولو قال لها قد خلعتك على مالك على من المهر قال ذلك ثلاث
مرات فقالت المرأة قبلت أو رخصت طلقت ثلاثا لانه لم يقع الا بقولها ولو قال قد بارأك قد بارأك قد بارأك
ولم يسم شيئا فقالت قد رخصت أو أجزت فهي ثلاث بغير شيء * لو قالت قد خلعت نفسي منك بألف قد خلعت
نفسي منك بألف قد خلعت نفسي منك بألف فقال الزوج أجزت أو رخصت كان ثلاثا بثلاثة آلاف درهم كذا
في الخلاصة * رجل قال لامرأته بعت منك أمرئ بألف درهم فقالت في المجلس اشترت نفسي يقع الطلاق
بألف درهم * رجل باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وجميع ما لها في البيت غير ما عليها من القميص
فقالت اشتريت وعليها حلي وثياب كثيرة يقع طلاق بائن بما يكون في البيت وجميع ما يكون عليه من
الثياب والحلي يكون لامرأة * رجل باع من امرأته تطليقة بما لها عليه من المهر والزوج يعلم انه لا مهر لها
عليه تقع واحدة رجعية كذا في فتاوى قاضي خان * امرأة قالت لزوجها اشتريت نفسي منك بما اعطيت
وأردت به الايجاب دون العدة فقال الزوج اعطيت يقع الطلاق هذا اذا قالت اشترى نفسي بالعمية أما اذا
قالت بالفارسية ان قالت خري والمساألة بها لا يصح ولا تنوي المرأة وان قالت خرم لا يصح ولا تنوي لان
في الفارسية لا يجب لفظا وهو قولها خري وللعدة لفظا وهو قولها خرم فلا تنوي فاما في العربية فلهما لفظ
واحد وهو قوله اشترى نفسي فتوى * امرأة قالت لزوجها وعت لك مهري ثم قالت عتوني فقال الزوج
عتوك ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في التبيين والمزيد * رجل امر امرأته أن تشترى رأسا
مشويا فاشترت فقال الزوج لها شر خريدي وزعمت أنه يسأل عن الرأس المشوي فقالت خريدم وقال
الزوج فروختم لا يصح الخلع ولكن انوى الطلاق يقع كذا في الخلاصة * الجلاء اذا قالوا للمرأة اشتريت
نفسك بتطليقة بكل حق يكون للنساء على الرجال من المهر ونفقة العدة فقالت نعم اشتريت فبطل الزوج بعت
أنت فقال نعم يصح الطلع ويبرأ الزوج وان لم يقولوا لها اشتريت فبطل منه لان شرائها تضاهي لا يكون الا من
الزوج كذا في الفتاوى الكبرى * وبه يفتي كذا في الخلاصة * لو أردت أن تحتلع نفسها من زوجها
واجتمع القوم وقالوا أولا للمرأة اشتريت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت ثم قالوا للزوج

۴ قوی وادھی

۳. اشرف بروی

يعت فقال بعث وكان في ضميره انه باع متاعا من متاع البيت فالطلاق واقع في الحكم * خلع امرأته بتطليقة واحدة فقال له رفقاؤهم ففعلت هكذا فقال بالفارسية ٢ رومه بار لا يقع بهذا الكلام شيء لان هذا ليس بايجاب * خالع امرأته فقبل له كم نويت قال ما تشاء ان لم يثنوا الزوج شيئا تطلق واحدة * قالت لزوجها اخلني وقالت بالفارسية ٣ سه خواهم فقال سه بار ثم خلعها بعد ذلك بتطليقة تقع واحدة لانه لم يقع شيء يقوله سه بار هكذا في الفتاوى الكبرى

(الفصل الثاني فيما جاز أن يكون بدلا عن الخلع وما لا يجوز) • ما جاز أن يكون مهرًا جاز أن يكون بدلا
 في الخلع كذا في الهداية • وإذا وقعت الخسالة على خير أو غير أو ميتة أو دم وقبل الزوج ذلك منها ثبت
 الفرقة ولا شيء على المرأة من جعل ولا ترده من مهرها شيئا كذا في الحاوي القدسي • ولو خلعها على
 عبد نفسه أو طلقها عليه لا يلزمها شيء لكن لا بد من القبول لوقوع الطلاق ثم في كل موضع لم يجب المال وكان
 بلفظ الخلع أو البيع كان بائنا وفي كل موضع كان بلفظ الطلاق يكون رجعا بعد الدخول كالواطقة على خير
 أو على رامت من دين لها عليه غير المهر أو على رامت من كفالة نفس أو على تأخير دين لها عليه صحت البراءة
 والتأخير أن كان إلى وقت معلوم ويكسب الطلاق رجعا كذا في العناية • إن سمى في الخلع ما احتمل
 أن يكون مالا وأن لا يكون مالا بأن اختلعت على ما في يدها أو على ما في يدها من شيء ينظر أن كان في يدها
 أو في يدها في تلك الساعة شيء فذلك للزوج وإن لم يكن في يدها ولا في يدها شيء فلا شيء للزوج وكذلك إذا اختلعت
 على ما في بطون غنمها أو جاريتهما ولم تنص على الولد وإذا سميت في الخلع ما هو مال إلا أنه ليس بموجود في الحال
 وأما يوجد في الثاني بأن اختلعت على ما يخرقها العام أو على ما تكسب العام وجب عليها رد ما قبضت
 من المهر وجد ذلك أم لا • إذا سميت في الخلع ما هو مال لا يتعلق وجوده بالزمان إلا أنه مجهول لا يوقف على
 قدره بأن اختلعت على ما في يدها أو في يدها من التساع أو اختلعت على ما في يدها من الثمار أو اختلعت على
 ما في بطون غنمها • ولد أو على ما في ضرع غنمها من لبن أو كان هناك ما سميت في الخلع فلا زوج ذلك وإن لم يكن
 هناك شيء لم يرد ما قبضت من المهر • إذا سميت في الخلع ما هو مال وله مقدار معلوم بأن اختلعت على
 ما في يدها من دراهم أو دينار أو نولس فإن أقل ما يطلق عليه اسم الدراهم ثلاثة فكان مقداره معلوماً وإن كان
 في يدها ثلاثة دراهم فصاعداً فلزوج ذلك وإن لم يكن في يدها شيء من ذلك فله ثلاثة وزمان الدراهم أو الدينارين
 وعدد من النولس وإن كان في يدها درهمان أو درهم ثلثة دراهم • إذا سميت في الخلع ما هو مال
 وأشارت إلى ما ليس بحال بأن اختلعت على هذا الدين من الخلق فإذا هو خير إن علم الزوج بكونه خيراً فلا شيء له
 وإن لم يعلم رجع عليها بالمهر الذي أعطاه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط • ولو خلعها على
 عبد بدعيه ثم ظهر أنه حر أو ميت ردت ما أعطاها وإن استحق تزويها قيمته وإن ظهر خلال الدم فقبل يرجع
 بقيته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالنقصان ولو خلعها على عبد بدعيه قيمته ألف على أن يرد
 الزوج إليها ألفاً ثم استحق العبد رجع الزوج عليها بألف درهم ونصف قيمة العبد لأن نصف العبد يسع بألف
 فإذا استحق يرجع بثمنه وهو ألف ونصف العبد بدل الخلع فيرجع بقيته كذا في العناية • اختلعت مع
 زوجها على مهرها ونفقة عتقها على أن الزوج يرد عليها عشرين درهماً صرح ولزم على الزوج عشرين درهماً
 كذا في الوجيز للكردي • إن اختلعت على عبد لها أبى على أنها يرثه من ضمانه لم تبرأ وعليها تسليم عينه
 إن قدرت أو تسليم قيمته إن عجزت كذا في السراج الوهاج • ولو خلعها على حيوان موصوف فهو القرض
 والبغل والحمار وغير ذلك فالخلع جائز له الوسط من ذلك وهي بالخيار إن شاءت دفعت إليه الوسط وإن شاءت
 دفعت إليه قيمته • وإن خلعها على حيوان غير موصوف وقع الطلاق ويجب عليها أن ترد ما استحققت عليه
 بالنكاح كذا في البنايع • ولو خلعها على دراهم معينة فوجدتها مسترققة يرجع بالجواد وكذلك الثوب على
 أنه هروى • فإذا هو هروى يرجع بهروى • وسط كذا في محيط السرخسي • قال خلعتك فقلت قلت
 لا يسقط شيء من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله إذا نوى ولا دخل لقبولها حتى إذا نوى الزوج الطلاق ولم يقبل
 المرأة يقع البائن وإن قال لم أرد الطلاق لا يقع وبصدق ديانته ونصاه • ولو خلعها ولم يذكر العوض الصحيح أنه
 تبرأ كل من صاحبه وإن لم يكن على الزوج مهر ترد ما ساق اليها من المهر لأن المال مذکور يرد كذا في الخلع

اذهب ثلاث مرات

۳ اطلب ثلاثا فقال ثلاث
مرات

عزفا كذا في الوجيز للكردي • وهكذا في الخلاصة • لو قال خلعتك علي كذا وسمي ما معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل وان قال الزوج بعد قبول المرأة لم أؤبه بالطلاق لا يصدق قضاء • كذا في قساي قاضي خان • ان اختلفت بحكمه أو بحكمها أو بحكم اجني • فهو بائن كافي الصداق الا ان هناك الميعار مهر المثل وهذا المعيار ما أعطاها فان اختلفت بحكمه لحكم الزوج عليها بمقدار ما أعطاها أو بأقله فذلك صحيح وان حكمها بكثرة من ذلك لم تلزمها الزيادة الا ان ترضى به وان كان بحكمها فان حكمت بما أعطاها الزوج أو أكثر جاز وان حكمت بأقل من ذلك لم يثبت النقصان الا ان ترضى الزوج بذلك كذا في المبسوط • وان كان الحكم الى الاجني • فان حكم بقدر المهر جاز وان حكم بزيادة أو نقصان لم تجز الزيادة الا برضى المرأة والنقصان الا برضى الزوج كذا في البندان • اذا اختلفت المرأة من زوجها على أن تعتق أباه فعتقت فاعتق عنها والاب مولى لها ولو اختلفت على أن تعتق أباه عنه فعتقت فاعتق عن الزوج ثم في الفصل الاول هل يرجع عليها بما ساق اليها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يرجع والاصح أنه لا يرجع عليها بشئ كذا في التتارخانية

• (الفصل الثالث في الطلاق على المال) • ان طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق بائنا كذا في الهداية • طلقها قبل الدخول على ألف ولها عليه ثلاثة آلاف مهر يسقط ألف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف وخمسمائة ونقصا بألف ولا ترجع عليه بخمسمائة عند البطلان وترجع عند غيره وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي • ولو جعل مهرها اثلاثا فطلقها فطلقة على ثلث مهرها وطلقة ثانيا وثالثا • كذا في يقع الثلاث ويسقط ثلث المهر ويضمن الزوج ثلث مهرها كذا في القساي الكبرى • لو قالت طلقني ثلاثا بالطلاق فطلقة واحدة فعليها ثلاثة آلاف ولو قالت طلقني ثلاثا على ألف فطلقة واحدة فلا شيء عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى الرجعة لو قال الزوج طلقني نفسك ثلاثا بألف أو على ألف فطلقت نفسها واحدة لا يقع شئ كذا في الهداية • امرأتها قالت لزوجها طلقني ثلاثا بالطلاق وقد كان الزوج طلقها تين فطلقة واحدة يجب الاثلاث كذا في التمهيرية • امرأتها قالت لزوجها طلقني واحدة بألف فقال لها الزوج أنت طالق واحدة وواحدة يقع الثلاث واحدة بألف وتين بغير شيء عند الكل كذا في قساي خان • قال أنت طالق أربعين بألف فقبلت طلق ثلاثا بالطلاق ولو قبلت الثلاث بألف لم يقع لو قالت طلقني أربعين بألف فطلقة ثلاثا فهي بالالف ولو طلقها واحدة فقبلت ثلاثا بالطلاق فخرج القدير • لو قالت لزوجها طلقني واحدة بألف أو على ألف درهم فقال أنت طالق ثلاثا ولم يذكر الاثلاث طلق بمائة عنده وعندهما طلق ثلاثا وعليها الاثلاث بالواحدة لو قالت طلقني واحدة بألف أو على ألف فقال أنت طالق ثلاثا بالطلاق لا يقع عنده شئ ما لم تقبل المرأة واذا قبلت الكل يقع الثلاث بألف وعندهما ان لم تقبل المرأة فهي طالق واحدة ولا تقع التين الباقيات وان قبلت فهي طالق ثلاثا احدها بألف وانسان بغير شيء • كذا في الكافي • حكى أبو الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسألة وهكذا ذكره في الجامع كذا في غاية السروجي • ولو قال لها أنت طالق علي ألف فقبلت طلق وعليها الاثلاث وهو كقوله أنت طالق بالالف ولا بد من القبول في الوجهين كذا في الهداية • لو قال أنت طالق وعليك ألف فقبلت أو قالت طلقني ولك ألف فطلقة طلق بلا مال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالمال كذا في محيط السرخسي • ولو زاد الزوج على حرف الجواب فقال طلقك ثلاثا بألف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف على قبولها فان قبلت يقع الثلاث ويلزمها ألف وان لم تقبل بطل وعلى قولهما يقع الثلاث بألف قبلت أم لا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • ولو قالت طلقني ولك ألف فقال طلقك علي الاثلاث التي تميمها ان قبلت يقع الطلاق ويجب المال وان لم تقبل لم يقع ولم يجب المال عنده وعندهما يجب ويقع كذا في محيط السرخسي • لو قالت طلقني بألف فقال أنت طالق وعليك ألف يقع بألف ولو قال أنت طالق ثلاثا بالطلاق فقبلت واحدة بألف وقع الثلاث بألف وان قالت قبلت بالقبول وقع ولم يلزمها الاثلاث ولو قال ان أعطيني ألفا فانت طالق فاعطته ألفين طلق وكذا لو قالت قبلت بألفين كذا

في غاية السروجي • قال لا جنية أنت طالق على ألف ان تزوجك وقبلت ثم تزوجها لا يعتبر القبول الا بعد التزوج كذا في النهر القساي • لو قالت طلقني ثلاثا بألف درهم طلقني ثلاثا بمائة دينار فطلقها ثلاثا طلق بمائة دينار ولو كان الايجاب من الزوج بما ينلزمها المالان • كذا في التمهيرية • قالت المرأة لزوجها طلقني وضري على ألف درهم فطلق ضرتها وأطلقها بحجب نصف الاثلاث اذا كان مهر مثلها على السواء كالو قالت طلقني وضري بألف درهم وان كان مهر مثلها على التفاوت تجب حصص المطلقة من الاثلاث من المشايخ من قال هذا على قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجب شئ ومنهم من قال هذا على قول الكل والاصح الاول • واذا كان للرجل امرأتان فسألتاه أن يطلقهما على ألف درهم أو بألف درهم فطلق احدهما لم يلزم المطلقة حصصها من الاثلاث فان طلق الاخرى لم يلزمها حصصها ايضا ان كان طلقها في المجلس كذا في الذخيرة • وان افترقوا قبل أن يطلق واحدة منهما بطل ايجابها بالاقتران فان طلقها بعد ذلك كان الطلاق واقعاً بغير بدل كذا في المبسوط • واذا قال لامرأة أنت طالق واحدة بألف درهم فقالت قبلت نصف هذه المطلقة طلق واحدة بألف بلا خلاف ولو قالت قبلت نصفها بخمسمائة كان باطلا ولو قالت المرأة لزوجها طلقني واحدة بألف درهم فقال الزوج أنت طالق نصف تطلقه طلق واحدة بألف درهم ولو قال أنت طالق نصف تطلقه بخمسمائة طلق واحدة بخمسمائة • كذا في المحيط • ولو قال أنت طالق ثلاثا للثلاثمائة درهم وهي طاهرة وقت واحدة بثلث الاثلاث ثم الشانية في الطهر الثاني بغير شيء الا اذا تزوجها قبله ثم الشانية هكذا ولو قال ثلاثا للسنة احدها بألف فالألف بالثانية وان كان في الدخول تقع واحدة بغير شيء ثم اذا تزوجها لم تقع ولو قال أنت طالق بعد غد بألف وغدا بألف واليوم بألف فقبلت يقع في الحال بألف فاذا جاء غدا يقع الا اذا تزوجها قبله فتقع أخرى بألف وكذا بعد غد ولو قال أنت طالق تين احدهما بألف تقع واحدة في الحال وتعلق الاخرى بالقبول ولو قالت ان طلقني فلك ألف أو قال الزوج ان جئتني بألف أو اعطيني أو ادتي ألف درهم فانت كذا فهو على المجلس كذا في العتبية • لو قال لها أنت طالق ثلاثا اذا اعطيني ألفا ومتى أعطيتني ألفا فهي امرأتها على حالها حتى تعطيها ذلك ومتى اعطته في المجلس أو بعده فالطلاق واقع عليها وليس للزوج أن يمنع منه اذا أتته به لانه يجبر على القبول ولكن اذا وضعه بين يديه طلق وهو استحسان كذا في المبسوط • (الاصح) أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقيبهما ما لا يكون مقابلا بهما الا اذا وصف الاول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا للثاني وأن شرط وجوب المال على المرأة حصول البيونة فلو قال لها أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بألف أو على ألف طالق غدا أخرى بألف أو قال اليوم واحدة وغدا أخرى رجعية بألف فقبلت تقع واحدة بخمسمائة في الحال وغدا أخرى بغير شئ الا أن يعود ملكه قبله كذا في فتح القدير • لو قال لها أنت طالق الساعة واحدة املاك الرجعة على ألف طالق غدا أخرى بألف درهم فقبلت وقع عليها واحدة للحال بغير شيء فاذا جاء الغد تقع عليها تطلقه أخرى بألف درهم • ولو قال لها أنت طالق اليوم تطلقه بائة على ألف طالق غدا أخرى بألف درهم وقعت في الحال واحدة بغير شيء ثم اذا جاء الغد تقع عليها أخرى بغير شيء فان تزوجها قبل مجئ الغد ثم جاء الغد تقع تطلقه أخرى بألف ولو قال لها أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بألف درهم فقبلت وقعت الطلقتان بألف وانصرف البذل اليهما وكذلك لو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى بألف درهم فقبلت وقعت في اليوم واحدة بنصف الاثلاث وغدا أخرى بنصف الاثلاث ان تخلل التزوج ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة املاك الرجعة وغدا أخرى املاك الرجعة بألف درهم أو قال أنت طالق الساعة بائة وغدا أخرى بائة بألف درهم أو قال أنت طالق الساعة واحدة بغير شيء وغدا أخرى بغير شيء بألف درهم فانصرف اليهما ويكون تطلقه بنصف الاثلاث فتقع واحدة في الحال بنصف الاثلاث وغدا أخرى بمائة أو قال بائة أو قال بغير شيء وغدا أخرى بألف درهم فانصرف اليها بنصف الاثلاث ولو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى املاك الرجعة بألف درهم بنصرف البذل اليها كذا في المحيط • لو كانت له امرأتان فقال احدا كما طالق بألف درهم والاخرى بخمسمائة فقبلت طلقا وعلى كل واحدة خمسمائة لان ما وراءه مشكوك على كل

الباين وهذه المسألة دليل على انه يجوز قال الحاشية وهو الموافق لرواية الاصل وهو الصحيح كذا
 في القباية * رجل وكل رجلا أن يخلع امرأته اذا أعطت قباية ودفعت القباية الى الوكيل ويجرى الخلع
 بينهما قبل اراى القباية اذا ابطلت له فخلع غير صحيح وكذا اذا كان له بطلان ولكن ليس له كان فاما اذا لم يكن له
 أحد السكين فخلع صحيح كذا في الخلاصة * لو أن رجلا جازا الى رجل زعوا أن امرأته وكانت باخلعها
 منه فخلعها معهم على أني درهم فانكرت المرأة التوكيل فان كانوا قد ضمنوا المال للزوج فالطلاق واقع
 والبدل عليهم وان كانوا لم يضمنوا فان لم يدع الزوج أنهما وكلت لم يقع الطلاق وان ادعى الزوج أنها وكلت فانه
 يقع الطلاق لكن لا يجب المال هذا اذا خلع الزوج فان باع منهم تطليقة بأني درهم قال أبو بكر الاسكاف فهذا
 والخلع سواء وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * في الاصل اذا قال لغيره اخلع امرأتى فان أبت
 فطلقة فانبت المرأة الخلع فطلقة الوكيل ثم قالت انا اخلع فخلعها جازا ان كان الطلاق رجعا كذا في المحيط *
 رجل قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد وهذه الالف أو هذه الدار ففعل فاقبلت المرأة فان قبلت
 الخلع طلق وعليها تسليم البدل المسمى فان استحق البدل ضمن ولو قال اخلعها على عبيدى هذا أو دارى هذه
 أو التي هذه ففعل وقع الخلع ولا يحتاج الى قبول المرأة ثم يتم الخلع بقول الزوج خلعت ولا يحتاج الى أن يقول
 الاجنبى قبلت * امرأته قالت لزوجها اخلعنى على دار فلان أو على عبد فلان ففعل وقع الخلع معها
 ولا يحتاج الى قبول صاحب الدار والعبد وعليها تسليم الدار والعبد الى الزوج فان تذكر كان عليها القيمة فان
 ابتدأ الزوج بان قال قد طلقك أو خالعتك على دار فلان كان القبول الهال الى صاحب الدار ولو خاطب الزوج
 صاحب العبد والمرأة حاضرة فقال خالعت امرأتى على عبدك هذا أو قبلت المرأة لم يقع الخلع حتى يقبله صاحب
 العبد ولو كانت البتة من الاجنبى والبدل لغير الخاطبة بان قال اخلع امرأتك على عبد فلان هذا أو دار
 فلان هذه أو على ألف فلان هذه فالقبول الى صاحب العبد والدار والالف لا الى المرأة * الاجنبى اذا قال
 اخلع امرأتك على ألف درهم على أن فلانا ضمن لها ففعل كان القبول الى الثمن لا الى الخاطبة ولا الى المرأة
 في هذا قبول * ولو كانت المرأة هي الخاطبة بان قالت اخلعنى على ألف على أن فلانا ضمن فخلعها كان
 الخلع واقعا معها فان ضمن فلان المال أخذ الزوج أياهما شاء وان أيا الثمن أخذ المرأة بالمال ولو قال لرجل
 اخلع امرأتك على هذا العبد فقبل خالعت فإذا العبد لرجل آخر فقبل مولى العبد لا يلتفت الى قبوله ويكون
 القبول الى المرأة كذا في شرح الجامع الكبير للعصري * اذا وكل أحد الزوجين صيدا أو معتوها أو مملوكا
 بالقيام مقامه بالخلع والاختلاع جاز ذلك كذا في المبسوط * لو قال اخلعنى نفسك أو قال اخلعنى فالمسألة
 على وجوه ثلاثة (أحدها) أن يقول اخلعنى نفسك بمال ولم يقدّر فقالت خلعت نفسي منك بالف في هذا الوجه
 لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج أجزت كذا في فتاوى قاضي خان * وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة انه
 يصح الخلع وبه أخذ بعض مشايخنا كذا في الفصول العبادية * (والثاني) أن يقول لها اخلعنى نفسك بالف
 درهم فقالت خلعت في رواية يتم الخلع بالف درهم وان لم يقل الزوج أجزت وهو الصحيح * (والوجه الثالث)
 أن يقول لها اخلعنى نفسك ولم يرد عليه فقالت اخلعت ذكر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون
 خلعا * وروى ابن سماعة عن محمد بن عيسى رحمه الله تعالى اذا قال لها اخلعنى نفسك فقالت اخلعت يقع طلاق بان
 يبريد كذا قال ابن سني ونفسك وبه أخذ أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وان كان الخطاب من قبل المرأة
 فقالت اخلعنى أو بارأنى فقال الزوج فعلت فهذا وما اذا كان الخطاب من قبل الزوج في الوجه سواء كذا
 في فتاوى قاضي خان * اذا قال لها اخلعنى نفسك بغير مال فقالت خلعت ثم اخلع بقولها * قالت اخلعنى
 بغير مال اذا قال الزوج خلعت يقع الطلاق هكذا في المحيط * لو قال لها اخلعنى نفسك بكذا ثم لفتها بالعربية
 حتى قالت اخلعت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح أنه لا يتم الخلع ما لم تلم المرأة ذلك كذا في محيط السرخسي *
 لو ادعى رجل الرسالة من امرأة الرجل اليه أن يطلقها أو يخلعها فقال لزوج لا أمسكها بل أطلقها فقال
 الرسول ابرأتك عن جميع ما لها عليك فطلقة فانكرت المرأة امرأه بالبراءة والرسول يدعيه فان ادعى الزوج
 رسالتها أو وكلها أياها كذا في ذلك وقع وهي على حتم وان لم يدع فان كان الرسول قال ابرأتك من حقها على أن
 تطلقها فالطلاق غير واقع وان لم يقل على أن تطلقها فالطلاق واقع وهي على حتم كذا في فتح القدير * لو قال
 فضولي طلقها على ألف فقال طلقت يتوقف فان أجازت يقع الطلاق والا فلا كذا في القباية * رجل خلع

ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم اخلع كذا في فتاوى قاضي خان * رجل خلع
 ابنته الصغيرة على صداقها باذن زوجها عليه ما ولو بلا اذن ولم يجز أيضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز
 ولا يقع وان أجازت وقع ويرى من الصداق وان ضمن وقع الطلاق فاذا بلغ الخبر اليها فاجازت فقد عليم ويرى
 الزوج وان لم يجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع على الاب بحكم الثمن كذا في الوجيز المذكور *
 من خلع ابنته وهي صغيرة بماله لم يجز عليها فلا يسقط المهر ولا يستحق مالها وهل يقع الطلاق فيه روايتان
 والاصح انه يقع كذا في الهداية * ان خلعها على ألف وهي صغيرة على أن الاب ضمان للطلاق فخلع واقع
 والالف على الاب وان شرط الالف عليها يتوقف على قبولها ان كانت أهلا للقبول بان تقف بأن الخلع شرع
 سالب والنكاح شرع جالب فان قبلت وقع الطلاق اتفقا ولكن لا يجب المال وان قبل الاب عنها صح في رواية
 وفي رواية لا يصح وهذا أصح كذا في الكافي * اذا خلع الصغيرة ولم يضمن المهر يتوقف على قبولها فان قبلت
 ولا يسقط المهر وان قبل الاب عنها فعلى الروايتين وان ضمن الاب المهر وهو ألف درهم طلقت ويلزمه خمسمائة
 أسحفا كذا في الهداية * هذا اذا لم يدخل به وان دخل به عاقلها بجمع المهر والاب يضمنه للزوج كذا
 في الفصول العبادية * وان كان الخلع بين الزوج وام الصغيرة ان أضافت الام البدل الى مال نفسها أو ضمن
 يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبى وان لم تنصف ولم تضمنه هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لا رواية فيه
 والصحيح أنه لا يقع * وان كان العاقد اجنبيا ولم يضمن البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت تعقل
 العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف * ولو اخلعت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من
 زوجها على صداقها يقع طلاق بان ولا يسقط الصداق ولو وكلت الصغيرة وكيلًا بالخلع ففعل الوكيل ففعله
 روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل
 البدل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبى * اذا خلع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح ولا يتوقف على
 ايجازته كذا في فتاوى قاضي خان * خلع السكران والمكره جاز عندنا خلع الصبي باطل والمعتوه والمغص
 عليه من مرض بمنزلة الصبي في ذلك هكذا في المبسوط * الامة اذا اخلعت من زوجها أو طلقها على جعل
 فانه يقع الطلاق ولا تؤاخذ بالجعل في الحال وانما تؤاخذ به بعد العتق وان اخلعت باذن المولى تؤاخذ به
 في الحال وتباع فيه الآن بفتح المولى والمدررة وام الولد في ذلك كالامة الا انها لا تتحمل البيع فتؤذى البدل
 من كسبها اذا التزمت باذن المولى والمكاتب لا تؤاخذ ببذل الخلع الا بعد العتق سواء اخلعت بغير اذن المولى
 أو باذنه واذا اخلعت الامة من زوجها بمهرها بغير اذن مولاها يقع الطلاق ولا يسقط المهر كذا
 في المحيط * اذا خلع الامة مولاها على رقبته أو زوجها أو غيره فخلع واقع بغير شيء ولو كان الزوج مكاتبًا أو عبدا
 أو مديرا لم يخلع فصار الامة لم يد العبد والمدير وثبت للمكاتب فيها حق الملك * أمتان تمت خرخلعهما
 المولى على رقبة احدهما بعينها بطل الخلع فيها وصح في الاخرى ويقسم الثمن على مهرهما ما أصاب مهر التي صح
 خلعها فهو للزوج من رقبة الاخرى ولو خلع كل واحدة منهما على رقبة الاخرى وقع الطلاقان البائنان بغير شيء
 ولو طلق كل واحدة منهما على رقبة صاحبته يقع رجعا كذا في الاختصار شرح المختار * امة تحت عبد
 خلعها مولاها على عبد في يده وقبل العبد ذلك جاز سواء كان باذن المولى أو بغير اذنه ولا يشترط قبول الامة فلو
 استحق العبد الذي جعل بدلا في الخلع فخلع ماض ولا ضمان على المولى وكانت قيمته في رقبة الامة تباع فيها الا
 أن يفيدها المولى وان ضمن المولى الدرك للعبد يرجع عليه بحكم الثمن فان كان على الامة دين كان قبل الخلع
 تباع ويقتضى به دين الغرما فان بقي من ثمنها شيء كان لمولى الزوج وان كان ما بقي من ثمنها لا يفي بقيمة العبد
 المستحق ضمن الامة تمام القيمة اذا اعتقت ولو ان الغرما أبرأوها عن الدين قبل البيع أو بعده فواخذ
 بقيمة العبد كما قبل الأبراء ولا تسلم رقبتهما لمولى الزوج ولو ضمن مولاها الدرك في العبدية هي في دينها
 وضمن المولى قيمة العبد المستحق لمولى العبد ولا ضمان على الامة وان اعتقت ولو ان المولى خلعها على رقبتهما
 ولادين عليها ولم يضمن المولى سلمت لمولى الزوج وان كان عليها دين يبيعت في الدين فان فضل شيء أخذه مولى
 الزوج ولا ضمان على المولى ان لم يقب الفضل بقيمة فان أبرأ الغرما الامة عن الدين قبل البيع سلمت الرقبة
 لمولى للزوج ولا شيء لمولاها وان كان الأبراء بعد البيع سلم الثمن لمولى الزوج فان كان في الثمن فضل على القيمة

مطلبه
 خلع السكران والمكره
 والصبي والمعتوه

فالفضل له وان كان فيه نقصان فالنقصان على مولى الامتان كان ضمن الدرك وان لم يضمن فعلى الامة تؤخذ به بعد العتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * اذا اختلفت في مرضها بجهريها الذي كان لها على زوجها ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه منها ومن المهران كان يخرج من ثلث مالها وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله الاقل من ميراثه منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث مالها وان كان لم يدخل بها فاختلعت منه في مرضها بجهريها فتقول اما نصف المهر فقد سقط عن الزوج بالطلاق قبل الدخول لان جهتها والنصف الباقي له من ثلث مالها وكذلك ان كانت اختلفت منها بكثرة من مهرها نصف المهر سقط بالطلاق قبل الدخول والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث مالها فان برأت من مرضها فله جميع المهر المسمى وان اختلفت وهي صحيحة والزوج مرضي فالطلع جائز بالمسمى قل أو كثر ولا ميراث لها منه قال وان تبرع اجنبي في مرضه باختلاعهما من الزوج بحال ضمنه للزوج فهو جائز من ثلثه اذا مات من ذلك المرض وان كان الزوج مرضيا حين فعل الاجنبي هذا بغير رضاها فلها الميراث اذا مات الزوج قبل انقضاء عتقها كذا في الميسوط * ان كان الزوج ابن عم لها او المرأة مدخولا لهما فان كان لا يرث منها بحق القرابة بأن كانت عصبه أخرى أقرب منه فهو هذا وماله كان الزوج اجنبي سواء وان كان يرث منها بحق القرابة وقد ماتت بعد انقضاء العدة فانه يتقرر الى بدل الطلع والى قدر ميراثه منها بحق القرابة فان كان بدل الطلع قدر ميراثه أو أقل يسلم للزوج ذلك وان كان أكثر فالزيادة على ميراثه منها لا تسلم له الا باجازة باقي الورثة وان كانت المرأة غير مدخول بها فان نصف المهر يسلم للزوج بالطلاق قبل الدخول فلم تعتبر المرأة متبرعة في ذلك النصف وانما تعتبر متبرعة في النصف الاخر وقد صارت متبرعة على الوارث فينظر الى ذلك النصف والى قدر ميراثه منها فيسلم للزوج الاقل منها هذا اذا ماتت من مرضها وان برأت منه سلم للزوج جميع ما سمت له بمنزلة ماله وهبت له شيئا ثم برأت من مرضها كذا في المحيط * امرأة لها ابناعم وهما وارثاها تزوجت أحدهما ودخل بها ثم خلفت بغيرها في مرض موتها ولا مال لها غيره وماتت في العدة فالمرءى ما ولو طلقها على مهرها وماتت في العدة فهو طلاق رجعي فله النصف بالزوجية والباقي بينهما نصفان كذا في الكافي

(الباب التاسع في الطهار)

الطهار هو تشبيه الزوجة أو جزء منها شائع أو معبر به عن الكل بما لا يحل النظر اليه من المحرمة على التأيد ولو برضاع أو صهرية كذا في فتح القدير * سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أو مكرمة أو مدبرة أو أم ولد أو كناية كذا في السراج الوهاج * وشرطه في المرأة كونها زوجة وفي الرجل كونه من أهل الكفارة فلا يصح طهار الذي كالمبي والمجنون كذا في فتح القدير * فان تزوج امرأة بغير أمرها ثم طاهر منها ثم انحازت النكاح فالطهار باطل ولو أن العبد أو المدبر أو المذنب طاهر من أمره صح طهاره كذا في السراج الوهاج * فالوطأ من أمته موطوءة كانت أو غير موطوءة لا يصح كذا في فتح القدير * وكذا الوشيه بالمحترمة حرة موقفة كالملقة ثلاثا لا يصح الطهار هكذا في ملخص المحيط * ركن الطهار هو قوله لامرأته أنت علي كظهر أمي أو ما يقوم مقامه في افادة معناه كذا في النهاية * اذا قال لها رأسك علي كظهر أمي أو وجهك أو رقبك أو فرجك يصير طهارا وكذا اذا قال لها يدك علي كظهر أمي أو ربعك أو نصفك ونحو ذلك من الاجزاء الشائعة كذا في البدائع * اذا ذكر جزء لا يعبر به عن جميع البدن كاليدين والرجل لم يثبت الطهار كذا في محيط السرخسي * ان قال طهر لي علي كظهر أمي أو كبطنها أو كفرجها لا يكون طهارا كذا في الجوهرية النيرة * لو قال أنت علي كركبة أمي في القياس يكون طهارا ولو قال لها فخذك علي كفخذ أمي يكون طهارا كذا في فتاوى قاضي خان * اذا شبهها بغيره من أمه لا يجوز له النظر اليه فهو كشبيهه بغيرها وكذا اذا شبهها بما لا يحل له من كتمانها على التأيد من ذوات محارمه مثل أخته أو عمة أو أخته من الرضاع أو أخته من الرضاع كذا في الجوهرية النيرة * ان شبهها بما يحل النظر اليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون طهارا كذا في فتاوى قاضي خان * لو قال أنت علي كظهر أمك كان مظاهرا سواء كانت مدخولا بها أو لا ولو قال كظهر بترك ان كانت مدخولا بها كان مظاهرا والا فلا كذا في السراج الوهاج * ان شبهها بامرأة الاب أو الابن يكون طهارا دخل بها أو لم يدخل بها الاب أو الابن * ولو

شبهها بامرأة زنى بها أو به أو ابنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون طهارا وهو الصحيح * ولو شبهها بامرأة أو ابنه امرأته قد زنى بها يكون طهارا كذا في الظهيرية * لو قبل اجنية بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة ثم شبه زوجته بغيرها لم يكن مظاهرا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشبه هذا الوطئ كذا في المحيط * وحكم الطهار حرمة الوطئ والدواعي الى غاية الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ان وطئها قبل أن يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يعاود حتى يكفر كذا في السراج الوهاج * لو طاهر منها ثم طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها لا يحل له وطؤها والاستمتاع بها حتى يكفر وكذا اذا كانت زوجته أمة فطاهر منها ثم اشتراها حتى يطل النكاح بذلك المين وكذا لو كانت حرة فارتدت عن الاسلام ولحققت بدار الحرب فبقيت ثم اشتراها وكذا اذا طاهر منها ثم ارتدت عن الاسلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا اذا طلقها ثلاثا فترجعت بزواج آخر ثم عادت الى الاول لا يحل له وطؤها دون تقديم الكفارة عليه كذا في البدائع * ولو ارتد امعائهم اسلمهم ما على الطهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * هذا كله في الطهار المطلق والمؤبد أما في الموقت كما اذا طاهر مدة معلومة كاليوم والشهر والسنة فانه ان قهرم في تلك المدة تكرر الكفارة وان لم يقربها حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة وبطل الطهار كذا في الجوهرية النيرة * للمرأة أن تطالب المظاهر بالوطئ وعليها أن تمتنع من الاستمتاع بها حتى يكفر كذا في فتح القدير * المظاهر اذا لم يكفر ورفع أمره الى القاضي يحبس القاضى حتى يكفر أو يطلق كذا في الظهيرية * ان قال كبرت صدق ما لم يعرف بالكدب كذا في النهر الفائق * لو قال لامرأته أنت علي كظهر أمي كان مظاهرا سواء نوى الطهار أو لا ينية له أصلا وكذا اذا نوى الكرامة والمثلية أو الطلاق أو تحريم المين لا يكون الاظهار ولو قال اردت به الاخبار عما مضى كذا لا يصدق في القضاء ولا يسع المرأة أن تصدقه كما لا يسع القاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وكذا اذا قال أنا منك مظاهرا أو طاهرتك فهو مظاهر نوى الطهار أو لا ينية له أو نوى لا يكون الاظهار وان اراد به الخبر عن الماضي كذا لا يصدق قضاء ويصدق ديانته وكذا لو قال أنت علي كبطن أمي أو كفخذ أمي أو كفرج أمي فهذا وقوله أنت علي كظهر أمي على السواء كذا في البدائع * ان قال أنت مني كظهر أمي أو عندي أو معي فهو مظاهر كذا في الجوهرية النيرة * لو قال لها أنت أمي لا يكون مظاهرا وينبغي أن يكون مكروها ومثله أن يقول يا بطني يا أختي ونحوه ولو قال لها أنت علي مثل أمي أو كما يتيقن نوى الطلاق وقربا نوا نوى الكرامة أو الطهار فكأن نوى هكذا في فتح القدير * وان لم تكن له نية فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء جلا للفظ على معنى الكرامة كذا في الجامع الصغير * والصحيح قوله كذا في غاية البيان * وان نوى التحريم اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه يكون طهارا عند الكل قال لها أنت مثل أمي ولم يقل علي ولم يشبهه لا يلزمه شيء في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان * لو قال ان وطئت وطئت أمي فلا شيء عليه كذا في غاية السروي * اذا قال لها أنت علي حرام كأي ونوى الطلاق أو الطهار أو الايلاء فهو على ما نوى وان لم يشبهه لا يكون طهارا في قول محمد رحمه الله تعالى وذكر الخصاص الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قال محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال أنت علي حرام كظهر أمي ونوى طلاقا أو ايلاء لم يكن الاظهار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يكون طلاقا وان نوى التحريم أو لا ينية له فهو طاهر بالاجماع * لو قال لامرأته أنت علي كظهر أمي أو القريب أو كظهر رجل اجنبي لم يكن مظاهرا كذا في محيط السرخسي * ولو قال كفرج أبي أو كفرج ابني كان مظاهرا * ولا تكون المرأة مظهرة من زوجها عند محمد رحمه الله تعالى والفتوى عليه وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وشرط الطهار أن يكون الزوج من أهل الكفارة فلا يصح طهار الذي كالمبي والمجنون * ولو طاهر فزنى ثم أنفق فهو على حكم الطهار ولا يكون عائدا بالافاقة هكذا في فتح القدير * ومن الشرائط أن لا يكون معتوها ولا مدعوشا ولا مبرسما ولا مغمى عليه ولا ناعما فلا يصح طهاره ولا وكونه جادا ليس بشرط لصحة الطهار حتى يصح طهار المازل وكذا كونه طائعا أو عامدا ليس بشرط عندنا فيصح طهار المكروه والنكاحي كما يصح طلاقه وكذا الخلق عن شرط انخبار ليس بشرط عندنا فيصح طهارا وشارط الخبار كذا في البدائع * وطهار

مطلب
في حكم الطهار

مطلب
شروط الطهار

السكران لازم وظهار الاخرس بكتابة أو إشارة تعرف وهو ينوي لازم كالطلاق كذا في التارخانية • أسلم زوج المجوسية فظاهرها قبل عرض الاسلام عليها صح لأنه من اهل الكفارة كذا في البحر الرائق • الظهار لا يوجب نقصان العدد ولا يوجب البينة وان طالت المدة كذا في التارخانية • يصح الظهار من الصغيرة والرتقاء والقرناء والخائض والنفساء والمجنونة وغير المدخول بها كذا في غاية السروجي • لو طلق امرأته طلاقا رجعيًا ثم ظاهرها في عقدتها صح ظهاره كذا في السراج الوهاج • لا يصح الظهار من المطلقة ثلاثا ولا من المسبنة والمختلعة وان كانت في العدة كذا في البدائع • ولو طلق المظاهر امرأته موصولا بالظهار لا كفارة عليه اجماعا لا تنفاه العود كذا في الغنيّة • اذا قال لها أنت عليّ كظهر أمي عدا أو بعد غد فهو ظاهرا واحدا اذا قال أنت عليّ كظهر أمي عدا واذا جاء بعد غد فهو ظاهرا وان كان كفر اليوم لم يجز عن الظهار الذي وقع بعد الغد كذا في المحيط • ان قال أنت عليّ كظهر أمي كل يوم فهو ظاهرا واحدا حتى يكفارة واحدة • ولو قال أنت عليّ كظهر أمي في كل يوم يتجدد الظهار فيجدد كل يوم فاذا مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الاخر ظاهرا جديدا وله أن يقربها في الليل كذا في الكافي • أنت عليّ كظهر أمي كل يوم ظاهرا يتجدد الظهار فيكون مظاهرا في كل يوم ويتجدد يتجدد اليوم فاذا مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الاخر ظاهرا جديدا وله أن يقربها في الليل فان كفر في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد في الغد • اذا قال أنت عليّ كظهر أمي كلما جاء يوم فانه يكون مظاهرا منها اذا جاء يوم ولا ينتمى ظهار هذا اليوم بضميه وكذلك كلما جاء يوم صار مظاهرا ظاهرا آخر مع بقاء الاول لا يطله الا الكفارة هكذا في شرح تلميع الجامع الكبير • في المتن اذا قال لها أنت عليّ كظهر أمي رمضان كله ورجب كله فكفر في رجب سقط عنه ظهار رجب وظهار رمضان استحسانا وظاهرا واحدا وان كفر في شعبان لم يجز قال أرايت لو قال لها أنت عليّ كظهر أمي أبدا الا يوم الجمعة ثم كفران كفر في يوم الاستثناء لم يجز وان كفر في اليوم الذي هو مظاهر فيه اجزاء عن الكل • اذا ظاهرها الرجل من امرأته ثم قال رجل لامرأته أنت عليّ مثل امرأته فلان فهو مظاهرها كذا في المحيط • ولو ظاهرها من امرأته ثم أشركها أخرى معها أو قال أنت عليّ مثل هذه ينوي الظهار صح وكذا بعد موتها وبعد التكفير كذا في الغنيّة • ولو قال لثلاثة أشهر كذا في ظاهرها فهو مظاهرها من الثلاثة ظاهرين كذا في التهذيب • ان قال لثلاثة أشهر أنت عليّ كظهر أمي صار مظاهرا منهن وعليه لكل واحدة كفارة كذا في الكافي • لو ظاهرها من امرأته مرارا في مجلس أو مجالس فعليه لكل ظهار كفارة الا ان ينوي به الاوّل كما ذكر الاسيحاوي وغيره وقيل فرق بين المجلس والمجالس والمعتد هو الاول هكذا في الصراائق • يصح ظهار زوجته تعلقا بأن قال ان دخلت الدار أو ان كنت فلانا فانت عليّ كظهر أمي كذا في البدائع • لو قال لاجنبة اذا تزوجت فانت عليّ كظهر أمي فتزوجها يكون مظاهرا ولو قال اذا تزوجت فانت طالق ثم قال اذا تزوجت فانت عليّ كظهر أمي فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لانها يقعان في حالة واحدة وكذا لو قال اذا تزوجت فانت عليّ كظهر أمي وأنت طالق فتزوجها يلزمه جميعا ولو قال اذا تزوجت فانت طالق وأنت عليّ كظهر أمي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه الظهار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال لاجنبة أنت عليّ كظهر أمي ان دخلت الدار لا يصح حتى لو تزوجها قد دخلت الدار لا يصح مظاهرا بالاجماع • اذا علق الظهار بشرط ثم أبانها قبل وجود الشرط ثم وجد الشرط وهي في العدة لا ينزل الظهار كذا في البدائع • لو قال أنت عليّ كظهر أمي ان شاء الله تعالى لا يكون ظاهرا ولو قال أنت عليّ كظهر أمي ان شاء فلان أو قال أنت عليّ كظهر أمي ان شئت فهو عليّ المشبهة في المجلس كذا في فتاوى قاضي خان • لو قال ان قرنتك فانت عليّ كظهر أمي كان موليا ان تر كها أربعة أشهر بانت بالابلا وان قرنها في الأربعة الأشهر لم يملكه الظهار واذا بان بالابلا ثم تزوجها فبها فهو مظاهرها كذا في المبسوط •

• (الباب العاشر في الكفارة) •

الكفارة انما تجب على المظاهر اذا قصد وطئها بعد الطهار وان رضى أن تكون محترمة عليه بالظهار ولا يعزم على وطئها لم تجب عليه الكفارة أما اذا عزم على وطئها وجبت عليه الكفارة فيجب على التكفير فان عزم بعد ذلك

أن لا يطأها سقطت عنه الكفارة وكذا الوماء أحدهما بعد العزم كذا في التارخانية • كفارة الظهار عتق رقبة كاملة الرق في ملكه مقر وناينة الكفارة وجنس ما ينسب في من المنافع قائم بلا بدل كذا في الجوهرية النيرة • ويستوى فيه الكافر والمسلم والذكرو والانثى والصغير والكبير كذا في شرح النقاية للبرجندي • اذا اعتق نصف الرقبة ثم اعتق نصفها الاخر قبل أن يجامعها جاز عن الكفارة وبعد ما جامعها لا يجوز عنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى • ولو كان عبد بين اثنين اعتق أحدهما نصيبه عن كفارته لا يجوز عنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان مومرا أو معسرا • اذا اعتق عبده ولم يرض عن كفارته أو نوى بعد الاعتاق لا يجوز عنها كذا في السراج الوهاج • لو اعتق نصف رقبتين بان كان بينهما وبين شريكه عبدان لا يجوز هكذا في المبسوط • ويجوز الاصح عن كفارة الظهار اذا كان يسمع شيئا وان كان لا يسمع شيئا لا يجوز هو المختار كذا في غاية البيان • ولا يجوز تحرير الاخرس لقوات جنس المنفعة وهو التكلم كذا في الكافي • اذا اختلت المنفعة فهو غير مانع حتى تجوز العوراء ومقطوعة إحدى اليدين وأحدى الرجلين من خلاف بخلاف ما اذا كانتا مقطوعتين من جانب واحد حيث لا يجوز كذا في الهداية • أشلّ الدين لا يجوز لقوات جنس المنفعة كذا في المبسوط • ويجوز الجيوب ولا يجوز تحرير الاعوى ومن قطع يده أو رجله ولا يجوز تحرير المدبر أو أم الولد لانهم مآثران من وجه ولا يجوز تحرير مكاتب أذى بعض بدل الكتابة فان أعتق مكاتب لم يؤد شيئا جاز كذا في الكافي • ولو عجز عن أداء بدل الكتابة ثم اعتقه فانه يجوز سواء أذى من بدل الكتابة شيئا أو لم يؤد كذا في شرح الطحاوي • ويجزئ الخصى ومقطوع الاذنين ومقطوع المذاكير عندنا ولا يجوز مقطوع ارجلهم الا يدها من كل يد ثلاث أصابع مقطوعة لم يجز كذا في النهاية • يجوز مقطوع أصبعين غير الإبهام من كل يد لاسقاط الاسنان العاجز عن الاكل كذا في فتح القدير • وجازت الرتقاء والقرناء والعشاء والبرصاء والرمضاء والخنثى ومقطوع الانف كذا في البحر الرائق • وجازت العشواء والمخرومة والعين هكذا في غاية السروجي • ويجوز ذهاب الحاجبين وشعر اللحية وكذا يجوز مقطوع الشفتين اذا كان بقدر على الاكل ولا يجوز المجنون والمعتوه فان كان يمين ويقيم يجوز اذا اعتقه في حال افاقته وكذا المريض الذي في خدم مرض الموت لا يجوز فاذا كان يرضى ويخاف عليه يجوز • والمرتد يجوز عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يجوز والمرتد تجوز بالاخلاف كذا في المحيط وروى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا أعتق عبد احلال الدم قد قضي بدمه عن ظهاره ثم عني عنه لم يجز كذا في فتح القدير والنهاية • وذكر الكرخي في المختصر أنه لو أعتق عبدا - لال الدم عن الظهار اجزأه كذا في شرح المبسوط للسرخسي • اذا أعتق عبدا على جعل بنية الكفارة لم يجز عن الكفارة وان أسقط الجعل • ويجوز اعتاق الابن اذا علم أنه سيّ كذا في المحيط • ولا يجوز الهرم العاجز والغائب المقطوع الخبر هكذا في غاية السروجي • لو أعتق طفلا رضعا عن كفارته جاز ولو أعتق ما في بطن جاريته لا يجوز عن الكفارة كذا في السراج الوهاج • ولا يجوز المقالوج اليابس الشق والارزمن ولا المقعد • واذا اعتق عبده عن كفارته وهو مريض لا يخرج من ثلث ماله ثبات من ذلك المرض لا يجوز عن كفارته وان أجازته الورثة ولو أنه برئ من مرضه جاز كذا في التارخانية • ان أعتق عبدا حريا في دار الحرب لم يجز عنه عن الظهار فان اعتقه في دار الاسلام اجزأه كذا في شرح المبسوط للسرخسي • ولو دخل ذورحم محرم منه في ملكه بلا صنع منه كما اذا ورثه فانه لا يجوز عن كفارته بالاجماع وان دخل بصنعه ان نوى عن كفارته وقت وجود الصنع جاز عندنا كذا في السراج الوهاج • لو أعتق عبدا قد غصبه أحد جاز عن الكفارة اذا وصل اليه ولو ادعى الغاصب انه وحيه منه فأقام بينة زور وحكم له الحاكم بالعبد لم يجز عتقه عن الكفارة كذا في البحر الرائق • لو أعتق المديون جاز عن الكفارة وان كانت عليه السعاية في الدين وكذلك لو أعتق المرهون جاز عن الكفارة وان كان الراهن معسرا ونسي العبد في الدين كذا في شرح المبسوط للسرخسي • لو أعتق رجل عبده عن كفارة غيره بغير أمره لم يجز بالاتفاق ووقع العتق عن المعتق فان كان امره بذلك فان قال له اعتق عبدك عني من غير ذكرك عوض وقع عن العتق عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان قال اعتقه عني على ألف وقع عن الأمر كذا في السراج الوهاج • ولو وكل رجلا بان يشتري له أباة فبعته بعد

قوله والمخرومة هي المشقوقة
وترة الانف وهو ما بين
المنخرين كما في القاموس اه
يجزأوي

قوله وذكر الكرخي الخ
ظاهره الجواز وان لم يقع
عنه فيكون مقابلا لما قبله اه
يجزأوي

قوله ونسي العبد في الدين أي
ويرجع به على المولى لان
السعاية ليست بسدل عن
الرق اه يجزأوي

شهر عن ظهاره فاشترى الوكيل يعتق كالواشترى ويجزى عن ظهاره الا امر كذا في فتاوى قاضي خان في فصل
 العتق ودعوى النسب * من وجبت عليه كفارة ظهار فاعتق رقبتين لا يتوى عن احدهما بعينه اجاز عنهما
 وكذا ان صام أربعة اشهر أو اطعم مائة وعشرين مسكينا اجاز ان يعتق عنهما رقبة واحدة أو صام
 شهرين كان له ان يجعل ذلك عن أيهما شاء وان أعنت عن ظهاره وقتل لم يجز عن واحد منهما كذا في الهداية *
 هذا اذا كانت الرقبة مؤمنة فان كانت كافرة صح عن الظهار كذا في فتح القدير * اذا ظاه من أربع ذوة
 له فاعتق رقبة ليس له غيرها ثم صام أربعة اشهر متتابعة ثم مرض فاطعم ستين مسكينا ولم يتوف ذلك واحدة
 بعينها أجزأه عنهن استحصانا * واذا بان من المظاهر امر أنه ثم كفر عنه ما وهى تحت زوج أو مرتدة لاحقة بدار
 الحرب جازت الكفارة عنه واذا ارتد الزوج والعباد بالله ثم أعنت عبده عن ظهاره ثم أسلم أجزأه عنه وهذا
 أصح كذا في شرح المبسوط * لو قال لعبدان اشتريتك فانت حر ثم اشتراه يتوى كفارة الظهار لا يجوز عن الظهار
 ولو قال عند الميمن عن كفارة ظهاري جاز ولو قال لعبدان اشتريتك فانت حر عن كفارة يميني أو قال تطوعا ثم اشتراه
 ناوباعني ظهاري لم يكن عن ظهاره وكذلك اذا قال ان اشتريته فهو حر تطوعا ثم قال ان اشتريته فهو حر عن
 ظهاري ثم اشتراه فهو حر تطوعا ويقع العتق عن الجهة التي عينها أو لا ولا يلحقه الفسخ وعلى هذا اذا قال ان
 اشتريتك هذا العبد فهو حر عن ظهاري ثم قال ان اشتريته فهو حر عن يميني ثم اشتراه فهو حر عن الظهار وكذلك
 اذا قال ان اشتريته فهو حر عن ظهاري من فلانة ثم قال لامرأة أخرى ثم اشتراه فهو حر عن ظهار الاولى كذا
 في المحيط * اذا ظن أنه ظاهرها فكفر عنها ثم تبين أنه ظاهرها من أخرى لم يجز عنه كذا في النسيئة *
 اذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة صوم شهرين متتابعين ليس فيه ما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر
 ولا أيام التشريق كذا في غاية البيان * لو جامع امرأته التي ظاهرها بالظهار ناسيا وبالليل عامدا أو ناسيا فانه
 يستقبل الصوم عند أبي حنيفة ومحمد وجمهورهما الله تعالى ولو جامعها بالظهار عامدا استأنف بالاتفاق كذا في
 شرح الطحاوي * واذا جامع غير التي ظاهرها فان كان وطؤها يقصد الصوم بقطع التتابع ويلزمه
 الاستئناف بالاتفاق وان لم يقصد الصوم بان وقع بالظهار ناسيا وبالليل كيف كان لا يلزمه الاستئناف
 بالاتفاق كذا في غاية البيان * اذا كفر بالصيام وافتروا ما بعد مرض أو سفر فانه يستأنف الصوم وكذا
 لو جامع يوم الفطر أو يوم النحر أو أيام التشريق فانه يستأنف الصوم فان صام هذه الأيام ولم يفطر فانه يستأنف
 أيضا كذا في الجوهرة النيرة * اذا صام المظاهر شهرين بالاهله أجزأه وان كان كل شهر تسعة وعشرين يوما
 وان صام بغير الاهله ثم افطر لتسعة وخمسين يوما فعليه الاستقبال فان صام خمسة عشر يوما ثم صام
 شهرا بالاهله تسعة وعشرين يوما أجزأه وهذا بناء على قوله ما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى فلا يجزئه كذا في المبسوط * ان صام رمضان في السفر عن ظهاره مع شعبان أجزأه في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى كذا في التارخانية * ان اكل في صوم الظهار ناسيا للصوم لم يضره كذا في النهاية *
 لو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم يجب عليه العتق ويكون
 صومه تطوعا والافضل له ان يتم صوم هذا اليوم ولو أنه لم يتم وأفطر لا يجب عليه القضاء عندنا * ولو قدر على
 الاعتاق بعد غروب الشمس في آخر ذلك اليوم جاز صومه عن كفارته كذا في شرح الطحاوي * المعتق في يار
 المكفر واعساره وقت التكفير لا وقت الظهار حتى لو ظاهروا وهو غني وكان وقت التكفير معسرا أجزأه الصوم
 ولو كان على العكس لم يجزئه كذا في السراج الوهاج * من ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها وكذلك
 من ملك غن رقبة من التقدين ولا اعتبار بالمسكن وما فيه من الثياب التي لا بد منها انما يبرأ بالفضل كذا
 في المحيط * معسر له دين على الناس اذا لم يقدر على أخذه من مديونه فقد عجز عن التكفير بالمال فيجزئه
 الصوم اما اذا قدر على أخذه منه لم يجزئه الصوم وان كان له مال ووجب عليه دين مثله يجزئه الصوم بعد ما قضى
 دينه كذا في البحر الرائق * لم يجز للعبد ولو مكاتباً أو مستنسى الا الصوم ولو أعنت عنه المولى أو أطعم
 ولو بأمر لم يجز كذا في النهر القائق * بخلاف الفقير اذا أعنت عنه غيره أو أطعم فانه يجوز كذا في البدائع *
 فان عتق قبل أن يكفر فلك ما لا فكفارة بالعتق كذا في المبسوط * وليس للمولى منعه من هذا الصوم كذا
 في النهر القائق * بخلاف صيام النذر وكفارة اليمين لان له أن يمنعه من ذلك كذا في البدائع * صوم

العبد مقدر بالشهرين المتتابعين هكذا في التبيين * في شرح المبسوط لا سرخسي اذا لم يستطع المظاهر
 الصيام أطعم ستين مسكينا كذا في السراج الوهاج * الفقير والمسكين سواء فيها كذا في البحر الرائق *
 ولا يجزئه أن يعطى من هذه الكفارة من لا يجزئه أن يعطيه من زكاة المال الا فقراء أهل الذمة فانه يعطيه من
 هذه الكفارة في قول أبي حنيفة ومحمد وجمهورهما الله تعالى وفقراء أهل الاسلام أحب إلينا * ولا يجزئه
 أن يعطى فقراء أهل الحرب وان كانوا مسلمين في دارنا كذا في شرح المبسوط * لو دفع بخر فبان أنه
 ليس بمصرف أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد وجمهورهما الله تعالى كذا في البحر الرائق * وان أمر غيره أن يعطى
 عنه من ظهاره ففعل جاز ولا يكون له ما مورأن يرجع على الأمر في ظاهر الرواية انه يحتمل القرص أو الهبة
 فلا يرجع بالشك كذا في الكافي * وان قال الأمر على أن ترجع على رجع الأمر على الأمر كذا
 في التارخانية * لو صدق عنه بغير أمره لم يجزئه كذا في شرح المبسوط * يطعم كل مسكين نصف صاع
 برأ وصاع غر أو شعير أو قيمته وان أعطى مناس من بر ومونين من غر أو شعير جاز للحصول المقصود كذا
 في الكافي * دقيق البر وسويقه مثله في اعتبار نصف الصاع ودقيق الشعير وسويقه مثله كذا في الجوهرة
 النيرة * ولو أذى نصف صاع من غر جديد يخل نصف صاع من حنطة لا يجوز وكذا لو أذى أقل من نصف
 صاع حنطة يخل صاعا من غر أو شعير لا يجوز * والاصل فيه أن كل جنس هو منصوب عليه من الطعام
 لا يكون بدلا عن جنس آخر هو منصوب عليه وان كان في القيمة أكثر * ولو أذى ثلاثة أسنان من الذرة يخل
 قيمته امنون من الحنطة جاز قال هشام انما يجوز اذا أراد أن يجعل الذرة بدلا عن الحنطة أما اذا أراد أن يجعل
 الحنطة بدلا عن الذرة فلا يجوز كذا في المحيط * لو أعطى عن كفارة ظهاره مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم
 نصف صاع جاز كذا في الفتاوى السراجية * ولو أعطى مسكينا واحدا كله في يوم واحد لا يجزئه الا عن
 يومه ذلك وهذا في الاعطاء بدفعة واحدة وبأجرة واحدة من غير خلاف أما اذا ملكه بدفعت فقد قيل يجزئه
 وقيل لا يجزئه الا عن يومه ذلك وهو الصحيح كذا في التبيين * لو أعطى ثلاثين مسكينا كل مسكين صاعا من
 حنطة لا يجوز الا عن ثلاثين وعليه أن يعطى ثلاثين مسكينا أيضا كل مسكين نصف صاع من حنطة كذا
 في السراج الوهاج * اذا أعطى ستين مسكينا كل مسكين مدا من حنطة لم يجزئه وعليه أن يعيد مدا آخر
 على كل مسكين فان لم يجد الا أولين فأعطى ستين آخرين كل مسكين مدا لا يجزئه كذا في المحيط * ولو أذى
 الى المكاتبين مدا ثم ردوا الى الرق ومواليهم أغنياء ثم كوتبوا ناسيا ثم أعاد عليهم لم يجزئه لانهم صاروا بحال
 لا يجوز الاداء اليهم فصاروا بجنس آخر كذا في البحر الرائق * لو أطعم ستين مسكينا كل مسكين صاعا من
 بر عن ظهارين في امرأة أو امرأتين لم يجز الا عن أحدهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجمهورهما الله تعالى كذا
 في الكافي * لو أعطاه نصف الصاع عن إحدى الكفارتين ثم أعطى النصف الاخر إياه عن الكفارة
 الاخرى جاز بالاتفاق كذا في غاية البيان * لو كانت الكفارتان من جنسين مختلفين فانه يجوز بالاجماع *
 لو أعنت نصف رقبة وصام شهرا أو أطعم ثلاثين مسكينا لا يجوز عن كفارته كذا في شرح الطحاوي * فان
 غداهم وعشاهم وأشباههم جاز سواء حصل التسبع بالليل أو الكثير كذا في شرح النسيئة لابي المكارم * فلو
 غداهم يومين أو عشاهم كذلك أو غداهم ومصرهم أو مصرهم يومين أجزأه كذا في البحر الرائق * وأوقعتها
 وأعد لها الغداء والعشاء كذا في غاية البيان * لو غدى ستين وعشى ستين غيرهم لا يجزئه الا أن يعيد
 على أحد الستين منهم غداء وعشاء كذا في التبيين * والمستحب أن يكون الغداء والعشاء بغير وادام كذا
 في شرح النسيئة لابي المكارم * ولا بد من الادام في خبز الشعير والذرة ليمكنه الاستيفاء الى التسبع بخلاف
 خبز البر ولو كان فمن أطعمهم صبي فطيم لم يجزئه وكذا لو كان بعضهم شعبان قيل الا كل كذا في التبيين *
 اذا كانوا غلبا يفتل مثلهم يجوز كذا في المحيط * ولو أطعم مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم أكلتين
 مشبعتين جاز ولو أطعم مائة وعشرين مسكينا دفعة واحدة فطعمه أن يطعم أحد الفريقين كلمة مشبعة أخرى
 كذا في السراج الوهاج * اذا غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاءهم وأعطاهم قيمة الغداء يجوز هكذا ذكر
 في الاصل * وفي البقال اذا غداهم وأعطاهم مدا فيه روايتان كذا في المحيط * يجب تقديم الاطعام
 على القربان وان قريها في خلاه لم يستأنف كذا في فتح القدير

(الباب الحادي عشر في اللعان)

اللعان عندنا شهادتان مؤكداً باليمين من الجانبين مقرونة باللعن والغضب فأنه مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنى في حقها كذا في الكافي . إذا قذف امرأته مرات فعليه لعان واحد كذا في المبسوط . وأجمعوا أنه لا تلاعن بين الزوجين إلا مرة واحدة كذا في الصريح شرح الجامع الكبير للخصيري . ولا يحتمل العفو والبراء والصلح وكذا لو عفت عنه قبل المرافعة أو صلحته على ما لم يصح وعليها تبدل الصلح ولها أن تطالبه باللعان بعد ذلك ولا تجزئ فيه النيابة حتى لو وكل أحد الزوجين باللعان لا يصح التوكيل فأما التوكيل بالينة فجائز عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى كذا في البدائع . سببه قذف الرجل امرأته قذفاً يوجب الحد في الإيجاب فيجب به اللعان بين الزوجين كذا في النهاية . إذا قال لها يا زانية أو أنت زينة أو رأيتك تزني فانه يجب اللعان كذا في السراج الوهاج . إذا قذف الرجل امرأته بالزنى وهي ممن لا يحد فادفعها لا يجزئ بينهما اللعان بأن كانت وطئت بشبهة أو كانت ظهر زناها بين الناس قبل ذلك أو لها ولد من غير أب معروف كذا في غاية البيان . لو قال لها جومعت رجلاً عارماً أو قال وطئت رجلاً فلا لعان ولا حد ولو قذفها بعمل قوم لو طلقا لعان ولا حد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع . شرطه أن يكونا زوجين وأن يكون النكاح بينهما صحيحاً سواء دخل بها أم لم يدخل حتى لو قذفها ثم طلقها ثلاثاً أو باناً فلا حد ولا لعان وكذا إذا كان النكاح فاسداً لا يجب اللعان لأنه ليس بزواج مطلقاً كذا في غاية البيان . ولو تزوجها بعد الطلاق فطالبت بذلك القذف فلا حد ولا لعان كذا في السراج الوهاج . لو طلقها طلاقاً رجعياً لا يسقط اللعان كذا في الظهيرية . لو طلق امرأته طلاقاً بائناً أو ثلاثاً ثم قذفها بالزنى لا يجب اللعان لعدم الزوجية ولو طلقها طلاقاً رجعياً ثم قذفها يجب اللعان ولو قذف امرأته بعد موتها لم يلاعن عندنا كذا في البدائع . أهله عندنا من كان أهلاً للشهادة حتى أن اللعان لا يجزئ بين الزوجين عندنا إذا كانا محددين في القذف أو أحدهما أو كافرين أو أحدهما أو كافراً أو أحدهما أو أحرسين أو أحدهما أو مبيين أو أحدهما أو مجنونين أو أحدهما ويجزئ فيما عدا ذلك كذا في المحيط . لو قذف رجلاً فضرب بعض الحد ثم قذف امرأته نفسه لم يكن عليه لعان وعليه تمام الحد لذلك الرجل كذا في المبسوط . لو كانا فاسقين أو عيين يجب اللعان لأنهما من أهل الشهادة في الجملة كذا في المضمرات . قذف الأصم امرأته يوجب اللعان كذا في العتبية . متى سقط اللعان لمعنى الشهادة ينظر إن كان من جانب الزوج فعليه الحد وإن كان من جانب المرأة فلا حد ولا لعان كذا في شرح الطحاوي . لو كانا محددين في قذف فعليه الحد كذا في الهداية . إذا كان الزوج عبداً والمرأة محدودة فعلى العبد إذا قذف حد القذف . إن أقرت المرأة بالزنى فقد خرجت من أن تكون أهلاً لللعان كذا في المبسوط . حكمه حرمة الوطئ والاستمتاع كما فرغ من اللعان ولكن لا تقع الفرقة بنفس اللعان حتى لو طلقها في هذه الحالة طلاقاً بائناً يقع وكذا لو أكل الرجل نفسه حل الوطئ من غير تجديد النكاح كذا في النهاية . قال أبو حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى الفرقة الواقعة في اللعان فرقة بتطبيقه بآنة فيزول ملك النكاح وتبطل حرمة الاجتماع والتزويج مادام على حالة اللعان كذا في البدائع . بشرط طلبها فإن امتنع عنه حبسه الحاكم حتى يلاعن أو يكذب نفسه كذا في الهداية . فيحد حد القذف كذا في السراج الوهاج . فإذا لاعن وجب عليها اللعان فإن امتنع حبسها الحاكم حتى تلاعن أو تصدقه كذا في الهداية . الأفضل للمرأة أن تترك الخصومة والمطالبة فإن لم تترك وخصمته إلى القاضي يستحسن للقاضي أن يدعوها إلى الترتك فيقول لها اتركي وأعرضي عن هذا فإن تركت وانصرفت ثم بدا لها أن تخصمه فلها ذلك وإن تقادم العهد لأن ذلك حقها وحق العبد لا يسقط بالتقادم كذا في البدائع . صفة اللعان أن يتدعى القاضي بالزوج فيشهد أربع مرات يقول في كل مرة أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رمتها به من الزنى ويقول في الخامسة لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنى بشير إليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله أنه إن الكاذبين فيما رماها به من الزنى وتقول في المرة الخامسة غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماها به من الزنى كذا في الهداية . وقيامها وقت اللعان ليس بشرط إلا أنه يشد هكذا

قوله ولا يحتمل العفو ولكن لا يقيم القاضي مع العفو لعدم الطلب وله أن يقيه إذا وجد الطلب بعد حصول العفو تأمل اه بحرأوى

طلب القذف بعمل قوم لو لا يوجب اللعان بين الزوجين عند أبي حنيفة ويوجب عندهما

في البدائع . اللعان يقف على لفظ الشهادة عندنا حتى لو قال أحلف بالله أني لمن الصادقين أو قلت هي ذلك لم يضح اللعان كذا في السراج الوهاج . إذا التعنفرق الحاكم بينهما ولا تقع الفرقة حتى يقضي بالفرقة على الزوج فيغار قهما بالطلاق فإن امتنع فترق القاضي بينهما وقبل أن يفرق الحاكم لا تقع الفرقة والزوجية قائمة بقع طلاق الزوج عليها وظهاره وإبلاقه ويجزئ التوارث بينهما إذا مات أحدهما ولو أنهما امتنعوا عن اللعان بعد ثبوتها وامتنع أحدهما أجبرهما الحاكم عليه ولو أنها جنت بعد ما التعن الزوج قبل أن تلتعن هي سقط اللعان ولا حد ولو أنها ما فرغ من اللعان سأل القاضي أن لا يفرق بينهما لم يجبهما إلى ذلك ويفرق بينهما كذا في الجوهر النيرة . إذا فرق القاضي بينهما بعد اللعان يلزم الولد أمه وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بد أن يقول القاضي فترقت بينهما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا يفتي بالتسب عنه كذا في المبسوط . فإن أخطأ القاضي فترق قبل تمام اللعان ينظر إن كان كل واحد منهما قد التعن أكثر اللعان نفذ التفريق وإن لم يلتعنا أكثر اللعان أو كان أحدهما لم يلتعن أكثر اللعان لم ينفذ بينهما كذا في البدائع . لو فرق بينهما بعد ما التعن الزوج قبل لعان المرأة فنقض حكمه لكونه محمداً فيه كذا في الظهيرية . ولو أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الرجل فانه بعد اللعان على المرأة أن لا يفعل ويفرق بينهما وقعت الفرقة كذا في فتاوى الكرخي . وقد أساء كذا في النبايع . ولو التعن عند الحاكم ولم يفرق حتى عزل أو مات فإن الحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورجعهما الله تعالى كذا في فتاوى الكرخي . لو حدث بهما أو بأحدهما بعد اللعان ما يمنع منه قبل تفريق الحاكم بطل اللعان وذلك بان خرسا بعد ما فرغا من اللعان أو خرس أحدهما أو ارتد أحدهما أو أكل أحدهما نفسه أو قذف أحدهما أنسا ناخذ في القذف أو وطئت المرأة حراماً بطل اللعان ولا حد ولا يفرق بينهما ولو جنت أحدهما بعد ما فرغ من اللعان فترق القاضي بينهما كذا في السراج الوهاج . رجل وامرأته التعن ولم يفرق القاضي بينهما حتى عت أحدهما فانه يفرق القاضي وإن كان العتة بحل باهية اللعان . لو التعن الرجل ولم تلتعن المرأة حتى عتت أو عتت قبل فراغهما من اللعان أو عتته الرجل بعد ما فرغ قبل أن تلتعن المرأة لا يفرق بينهما ولا يأمر المرأة باللعان . لو تلاعنا ثم وكل الرجل أو المرأة وكلا بالفرقة وغاب يفرق القاضي بينهما لأن بعد تمام اللعان الحاجة إلى التفريق وأنه مما تجزئ فيه النيابة كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري . لو تلاعنا ثم وكلا وكلا بالفرقة فترق بينهما كذا في السراج الوهاج . رجل قذف امرأته فقل الرجل صدقت هي كاذبة كان قاذفاً حتى تلاعن ولو قال صدقت مطلقاً من غير زيادة لم يكن قاذفاً كذا في الظهيرية . لو قال أنت طالق ثلاثاً بائناً يوجب الحد دون اللعان ولو قال بائناً أنت طالق ثلاثاً فلا حد ولا لعان كذا في غاية الدرر خبي . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق بائناً ثلاثاً فلا حد ولا لعان كذا في البدائع في كتاب الإيمان . إن قال بائناً فقال أنت أرفي متى فعليه اللعان لأن كلامها ليس بقذف له فإن معناه أنت أقرت على الزنى متى ولهذا لو قذف الأجنبية بهذا اللفظ لا يلزمه الحد وكذلك لو قال الزوج لزوجته أنت أرفي من فلانة أو أنت أرفي الناس فلا حد ولا لعان كذا في المبسوط . لو قال لها يا زانية فهو قذف لأن التاء قد تحذف بخلاف قولها للزوج يا زانية لم يصح . لو قال بائناً بفت الزانية فهو قذف لها ولا لها كذا في العتبية . فإن اجتمعنا جميعاً على مطالبة الحد بالحد لأجل الأم وسقط اللعان وإن لم تطالبه الأم وطالبت المرأة يلاعن بينهما ويجب حد القذف للأم إن طالبت بعد ذلك في ظاهر الرواية وكذلك لو كانت الأم ميتة فقال لها يا زانية بفت الزانية كانت لها المطالبة فإن طالبت وخصمت في القذفين جميعاً يحد للأم حتى يسقط اللعان بينهما ولو لم تخصص في قذف أمها ولكن خصمت في قذف نفسها يجب اللعان كذا في شرح الطحاوي . قذف أجنبية ثم تزوجها فحذف وطلبت اللعان والحد يحد ولا يلاعن ولو طلبت اللعان دون الحد فلاعن بينهما ثم طلبت الحد يحد لأن الجمع بين الحد واللعان مشروع كذا في محيط الدرر خبي . لو كان له أربع نسوة قذفهن جميعاً في كلام واحد أو قذف كل واحدة بالزنى بكلام على حدة فإن كان الزوج وحده من أهل اللعان يلاعن في كل قذف مع كل واحدة على حدة وإن لم يكن الزوج من أهل اللعان يحد حد القذف في كل واحد عن الكل وإن كان الزوج من أهل اللعان والبعض منهم ليس من أهل اللعان يلاعن

قوله إذا فرق الحاكم بينهما في عامة النسخ الحاضرة والاولى حذفه لانه سياتي في صحيفة ١٢٨٩ بحرأوى

قوله قد تحذف أي للترخيم

من كانت منهم من أهل اللعان لا غير كذا في البدائع • ولو قذف الحرة أمه الذميمة أو ألامه ثم أسلمت أو اعتقت لم يكن عليه حد ولا لعان وإذا اعتقت المرأة ألامه ثم قذفها الزوج فعليه اللعان لبقاء النكاح بينهما عندما اعتقت فان اختارت نفسها بطل اللعان ولا مهر عليه ان لم يكن دخل بها وان لم تكن اختارت حتى يلاعنها ويقرق بينهما فله نصف المهر وكذلك لو كان دخل بها ثم فرق بينهما باللعان فلها النفقة والسكنى في العدة كذا في المبسوط • زوجان كافران أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج فلم يعرض القاضي عليه الاسلام حتى قذفها بالزنى أو نفي نسب ولدها فانه يجب عليه الخلع فان أقيم عليه بعض الحديث أسلم فتدفعها ثانيا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقيم عليه بقية الحديث ثم تلاعنا كذا في البنايع • اذا علق القذف بشرط لم يجب حد ولا لعان وكذلك اذا قال ان تزوجتك فانت زانية أو أنت زانية ان شاء فلان فهو باطل • لو قال لامرأته قد زنت قبل أن تزوجتك أو رأيتك تزوجتك قبل أن تزوجتك فهو قاذف اليوم وعليه اللعان بخلاف ما لو قال قد قذفتك بالزنى قبل أن تزوجتك فانه يجب عليه الخلع لانه يظهر باقراره قذف قبل التزوج فهو كالوئيت ذلك بالبينة وان قال لها فرجك زان أو جسدك زان أو بدنك زان فهو قاذف بخلاف البدن والرجل • وبأي لغة رماها بالزنى فهو قاذف • ولو قذف بنت تسع فله الحد والمطالبة اذا بلغت وتبع بعزرك كذا في العيني • لو قال لزوجته لم أجده بكرا لاحت ولا لعان عند الجمهور وهو قول الاثنية والربعة وأصحابهم وهو الأصح هكذا في غاية السروحي • واذا قال وجدت معها رجلا يجامعها لم يكن قاذفا وان قال زنت مستكرهة أو زنى بك صبي لم يكن قاذفا كذا في المبسوط • ولو قال لها زنت وأنت صبية أو مجنونة وجنونا معا فهو قاذف فلا حد ولا لعان ولا يجعل قاذفا في الحال كذا في غاية السروحي • وان قال لها زنت وهذا الرجل من الزنى تلاعنا لوجود القذف حيث ذكر الزنى صريحا ولم ينف القاضي الرجل كذا في الهداية • اذا قال الزوج ليس جلت مني فلا لعان وهذا قول أبي حنيفة وروى عنه ما لا يعقل وقالان جاء بولد لاقى من ستة أشهر لاق وان جاءت لا كثر فلا لعان وهو الصحيح هكذا في المختارات • وهكذا في المتن • واذا نفي الرجل ولدا أمرأته عقب الولادة أو في الحال التي يقبل الثبوت ويتابع آلة الولادة صغ نفسه ولا عن به وان نفاء بعد ذلك لاق وثبت النسب ولو كان غائبا عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النفي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدار ما تقبل الثبوت وقال في مقدار مدة النفي بعد القدم لان النسب لا يلزم الا بعد العلم به فصارت حالة القدم كحالة الولادة كذا في الكافي • اذا أقتر بالولد صريحا أو دلالة لا يصبغ النفي بعد ذلك سواء كان بحضرة الولادة أو بعدهما والصريح أن يقول الولد مني أو يقول هذا ولدي والدلالة أن يسكت اذا هي لكنه يلاعن كذا في غاية البيان • رجل له امرأة غيبا بولد قذفه وقال هذا الولد ليس مني أو قال هذا الولد من الزنى وسقط الامان بوجه من الوجوه فانه لا يفتي بالنسب سواء وجب عليه الحد أو لم يجب وكذلك اذا كان من أهل اللعان فلم تلاعنا فانه لا يفتي بالنسب كذا في شرح الطحاوي • ولو نفي ولده زوجته الحرة فصده فلاحته ولا لعان وهو ابنهما لا يصدق على نفيه كذا في الاختيار شرح المختار • لو نفي ولده زوجته وهو من أهل اللعان ينعن ما لم ينف وكذلك لو كان الملقوق في حال اللعان بينهما ثم مات الولد قبل اللعان ينعن ما كان من اللعان لا ينعن ما كان من اللعان نحو ان كانت أمة أو كناية حال الملقوق فاعتقت أو أسلمت فانه لا يلاعن ولا يفتي بالنسب كذا في محيط السرخسي • لو جاءت بولد فقات ثم نفاء الزوج يلاعن ويلزمه الولد وكذلك لو جاءت بولدين أحدهما ميت فنفاها يلاعن ويلزمه الولدان وكذلك لو جاءت بولد فنفاء الزوج ثم مات الولد قبل اللعان يلاعن الزوج ويلزمه الولد كذا في البدائع • امرأة ولدت ولدين في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني لزمه الولدان ويلاعنها وان نفي الاول وأقر بالثاني لزمها وعليه حد القذف فان نفاها ثم مات أحدهما قبل اللعان لاق على الحي وهما ولدا وكذا فيما اذا ولدت ولدين أحدهما ميت فنفاها لزمها ولا عن على الحي • كذا في فتاوى قاضي خان • ان ولدت ولدا فنفاء ولا عن به ثم ولدت من الغد ولدا آخر لزمه الولدان جميعا واللعان ماض فان قال هما ابناي كان صادا فاولا حد عليه وان قال ليسا ابناي كانا ابني ولا حد عليه ولو قال كذبت باللعان وفيما قذفها به كان عليه الحد كذا في المبسوط • ويشرط تصديقها أربع مرات لا باحة النكاح أما في سقوط الحد واللعان فخره واحد تسكني كذا في السراج الوهاج • لو طلق امرأته طلاقا رجعا فجاءت بولد لاق من سنتين يوم

المفلس
تغليق القذف بالشروط باطل
لا يوجب حد ولا لعان

قوله وهكذا في المتن فيه
أن من الكبرجار على قول
الامام ومثله من التنوير
والجواب ظاهر اه

قضاء ثم جاءت بولد لا كثر من سنتين يوم فأقر به فقد بانت منه ولا حد ولا لعان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولو كان الطلاق بائنا والمساة بها لاحت وبنت نسب الولدين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الإيضاح • وذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن في امرأته جاءت بثلاثة أولاد في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني وأقر بالثالث يلاعن وهم بنوه وان نفي الاول والثالث وأقر بالثاني يحد وهم بنوه وكذلك في ولد واحد اذا أقربه ثم نفاء ثم أقتر يلاعن ويلزمه وان نفاء ثم أقربه فانه يحد ويلزمه كذا في محيط السرخسي • اذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم ير حاشي جاءت بولد فنفاء فانه يلاعنها ويلزم الولد أمه وعلى الزوج المهر كاملا كذا في التحرير شرح تلخيص الجامع الكبير للصبري • اذا قال لامرأته وقد دخل بها احدا كما طلق ثلاثا ولم يبين حتى ولدت احدا همالا كثر من سنتين من وقت الطلاق تعينت الاخرى لا طلاق وتعينت التي ولدت للنكاح فان نفي الولد لاق القاضي بينهما لوجود سببه ولا ينقطع نسب الولد • لو ولدت وزوجها غائب فقطعت ولداها بمدة الرضاع وطلبت من القاضي أن يفرض النفقة لها ولولدها واقامت البينة ففرض ثم حضر الزوج ونفي الولد لاق القاضي بينهما وقطع النسب وان كان النسب محكوما به لاق القاضي بحكومة • لو ولدت ولدا فاقطعت هذا الولد على الرضيع فانت الرضيع وقضى بالدية على عاقلة أبيه ثم نفي الاب نسب لاق القاضي بينهما ولا يقطع النسب كذا في التنوير شرح تلخيص الجامع الكبير • رجل تزوج امرأة غيبا بولد لتنام ستة أشهر من وقت النكاح فان القاضي يقضي بالنسب والدخول حتى يقضي اما القاضي بكال المهر ونفقة العدة فلو أنه نفي هذا الولد فانه يلاعن بينهما ويقطع النسب وان حكم بكونه منه حيث قضى بكال المهر ونفقة العدة وكذا المطلقة طلاقا رجعا اذا ولدت لا كثر من سنتين تكون رجعة فان نفاء لاق القاضي بينهما وألق الولد أمه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للصبري • ان كان القذف بولد نفي القاضي نسبة وألحقه بامته • صورة هذا اللعان أن يأمر الحاكم الرجل فيقول أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رويتها به من نفي الولد وكذا في جانبها فتقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رويتها به من نفي الولد ولو قذفها بالزنى ونفي الولد كفي اللعان أمرين يقول الزوج أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رويتها به من الزنى ونفي الولد وتقول المرأة أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رويتها به من الزنى ونفي الولد كذا في الكافي • واذا فرق القاضي بينهما بعد اللعان يلزم الولد أمه وروى بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا بد أن يقول القاضي فزقت بينهما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا يفتي بالنسب عنه وهذا صحيح كذا في المبسوط • وهكذا في النهاية • ثم نفي القاضي نسب الولد ويلحقه بامته وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان القاضي يفرق ويقول الزمة أمه وأخرجته من نسب الولد حتى لو لم يقل ذلك لا يفتي بالنسب كذا في الكافي • وفي المبسوط هذا هو الصحيح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك • متى وجدتهما أو من أحدهما بعد اللعان ما يمنع من اللعان قبل ذلك لم يقيما متلاعنين فيجل له أن يتزوجها وذلك مثل أن يكذب نفسه فيحد او يكذب نفسها أو قذف أحدهما انسابا فأقيم عليه الحد أو خرس أحدهما أو جنت المرأة أو وطئت وطأ حراما أو ارتد أحدهما ثم أسلم فانه متى وجد أحدهما ذكرنا حل له أن يتزوجها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البنايع • وهكذا في السراج الوهاج • لو فرق بينهما ثم عتت لا يجوز له نكاحها لبقاء أهلية اللعان في العتة هكذا في التحرير شرح الجامع الكبير للصبري • لا يشرع اللعان نفي الولد في المحبوب والمحصى كذا في البحر الرائق • ولد الملاعة في حق بعض الاحكام الحق بالنسب حتى قالوا بان شهادة ولد الملاعة لا يبيح ولا تقبل وكذلك شهادة الرجل لولد الملاعة لا تقبل وكذلك لو وضع الرجل زكاته في ولد الملاعة أو وضع ولد الملاعة زكاته في أبيه لا يجوز وكذلك لو كان لولد الملاعة ابن وللزوج ابنة من امرأة أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة أو كان لولد الملاعة بنت وللزوج ابن من امرأة أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة لا يجوز وكذلك اذا ادعى انسان هذا الولد لا يصدق وان صدقه الولد في ذلك وفي حق بعض الاحكام الحق بالاجانب حتى قيل لا يرث كل واحد منهما من صاحبه ولا يستحق كل واحد منهما النفقة على صاحبه كذا في الذخيرة • ان خاصمة وادعت عليه انه قذفها بالزنى فحصد الزوج لا يقبل منها في اثبات القذف الاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل شهادة النساء

قوله واذا فرق القاضي الى
آخر العزم كزعم ما سبق
في اول صحيفة ٢٨٧ فالاولى
حذفه من السابق كما سبق
التبسيه عليه في الهامس لان
محلها اه بجاوي

قوله في المحبوب فيه نظر لانه
ينزل بالحق وبنت نسب
وله على ما هو المختار كذا
في الفتح اه بجاوي

ولا الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي كالاقتبال في اثبات القذف على الاجنبى كذا
في البدائع • ولو اقامت شاهدين ثم ان الزوج اقام رجلين أو رجلا وامرأتين على تصديقها عقط اللعان
ولا حد عليه ولو لم تكن لهاينة فارادت ان تحلف الزوج عليه ليعين لها ذلك كذا في شرح الطحاوى • ان ادعى
الزوج انها مائة وادعى انها لم يكن عليها مائة كذا في المبسوط • لو اقام أربعة من الشهود على المرأة
بالزنى لا يجبت اللعان ويقام عليها الحد عند ما كان الزوج قد فها أو لا ثم جاء ثلاثة منهن فذهبوا فذهبوا
تقبل شهادتهم ويقام عليها الحد عند ما كان الزوج قد فها أو لا ثم جاء ثلاثة منهن فذهبوا فذهبوا
الزوج الله ان جاء هو وثلاثة شهدوا وانها قد زنت فلم يعد لها ولا حد عليها ولا لعان على الزوج
كذا في البدائع • لو شهد مع الزوج ثلاثة من العيانت عليه بالزنى بعد العيانت وبلاغه الزوج كذا في المبسوط •
واذا شهد امرأتان اثنا عشر شهدا على زوجها انه قد فها لم يجز شهادتهما وكذلك لو شهد أبو المرأة وابن لها وان شهد أحد
الشاهدين انه قد فها بالزنى وشهد الآخر انه قال لولدها هذا من الزنى لم يجز • لو شهد أحدهما انه قد فها بالعربية
والآخر انه قد فها بالقوسية لا تقبل • ولو شهد أحدهما انه قال لها زنى بك فلان فشهد الآخر انه قال له زنى بك
فلان ورجل آخر فعليه اللعان ولو كان قد فها برجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده جلد الحد ودرى اللعان •
واذا شهد شاهدان على الزوج بالقذف حبه حتى يسأل عن الشاهدين ولم يكفله فان قالان شهدا انه قد ف
امرأته وامته في كلمة واحدة لم تجز الشهادة وان شهدا بانه من غيرهما على قذفه اياها وامها عنده لم تجز شهادتهما
الا ان الات إذا كان عبدا أو محددا في قذف فقبوز شهادتهما عليه بضرب الحد ولو شهد عليه شاهدان بقذف
امرأته فقتلانهما ما أو غابا قبل أن يقضى القاضي بشهادتهما فانه يحكم باللعان فان الموت والقية لا يقدران
في حد التهما بخلاف ما لو عييا أو ارتدا أو قضا كذا في المبسوط • ان اقامت اربعة من الشهود فشهد
شاهدان انه قد فها يوم الخميس وشهد آخران انه قد فها يوم الجمعة تلاعن عند أى خيفة رجه الله تعالى
خلا قالهما كذا في التتارخانية • ان ادعى الزوج انها كانت امة أو ذمية يوم قذفها لا يجبت اللعان الا اذا كانت
معروفة الحرة والاسلام عند القاضي وان اقام الزوج بينة على رقة او كفرها يومئذ واقامت هي على
اسلامها وحرمتها فيتمت اولى الا أن ثبتت به ود الزوج ردتا بعد الاسلام كذا في العتبية • اقام الرجل
القاذف شاهدين على اقرار المرأة بالزنى بسقط اللعان عن الزوج ولا يلزمها حد الزنى كما لو اقترت مرة واحدة
ولو شهد عليها برجل واحد وان كان بذلك درأت اللعان أيضا خصوصا وان ادعى الزوج انها زانية أو قد وطئت وطئا
سرا فله اللعان فان ادعى الزوج أن له بينة على أنها كاذبة أو أن له بينة على قيام القاضي فان أحضر بينة والاعن
وان قال الزوج قد فها وهي صغيرة وادعت أنه قد فها بعد ما أدركت فالقول قوله وان أقام البينة فالبينة بينة
المرأة وان ادعت قذفا فقامت ما أو قامت عليه شهودا يان فان اقام الزوج البينة أنه طلقها بعد ذلك طلاقا رجعا
وشطبها أو تزوجها فلا لعان بينهما ولا حد كذا في المبسوط •

(الباب الثاني عشر في العنين)

هو الذي لا يصل الى النساء مع قيام الالة فان كان يصل الى التيب دون الابكار أو الى بعض النساء دون البعض
وذلك لمرض به أو لضعف في خلقه أو لكبر سنه أو صغر فوهو عني في حق من لا يصل اليها كذا في النهاية • اذا
أربع الحنفية فليس بعين وان كان مقطوعا فلا بد من ايلاج بقية الذكر كذا في البحر الرائق • اذا رفعت
المرأة زوجها الى القاضي وادعت انه عني وطلبت الفرقة فان القاضي يسهل له وصل اليها ولم يصل فان أقر
أنه لم يصل أجله سنة سواء كانت المرأة بكر أم ثيبا وان أنكر وادعى الوصول اليها فان كانت المرأة ثيبا فالقول
قوله مع عينة انه وصل اليها كذا في البدائع • فان حلف بطل حقها وان نكل يؤجل سنة كذا في الكافي •
وان قالت انابكر نظر اليها النساء وامرأة تجزى والالتسان أحوط وأوثق فان قلن انهن ثيبات فالقول قول الزوج
مع عينة كذا في السراج الوهاج • فان حلف لاحق لها وان نكل يؤجل سنة كذا في الهداية •
وان قلن هي بكر فالقول قولها من غير عني وان وقع للتامك في أمرها فاقامتها فقل بعة بهم فوهم حتى تحول
على التقدير فان أمكنها ان ترضى على ابتداء رقتي بكر والافهتي ثيب وقال بعضهم يحسن بينة الديك فان وسعها
فهى ثيب وان لم تسعها فهى بكر كذا في السراج الوهاج • ان شهد البعض بالبكارة والبعض بالتبوة يريها

غيره وان اذنت عدم الوصول اليها اجله القاضي سنة طلب الرجل التأجيل او لم يطلب ويشهد على التأجيل
ويكتب لذلك تاريجا كذا في فتاوى قاضي خان • ابتداء التأجيل من وقت الخصامة كذا في المحط •
لا يكون هذا التأجيل الا عند قاضي مصر أو مدينة فان اجله المرأة او اجله غير القاضي لا يعتبر ذلك كذا في
فتاوى قاضي خان • في التأجيل تعتبر السنة القمرية في ظاهر الرواية كذا في التبيين • وهو الصحيح كذا
في الهداية • روى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى انه تعتبر سنة شمسية وهي تزيد على القمرية بأيام
وذهب شمس الاثمة السرخسي في شرح الكافي الى رواية الحسن أخذ اياها احتياط وكذلك صاحب الحنفية وهذا
هو المختار عندى كذا في غاية البيان • وهو اختيار شمس الاثمة في المبسوط • واختيار الامام قاضي خان
والامام ظهير الدين في التأجيل انه يقدر سنة شمسية أخذ اياها احتياط كذا في الكفاية • وعليه الفتوى
كذا في الخلاصة • عن شمس الاثمة الحلواني الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة
وعشرين جزءا من اليوم والقمرية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما كذا في الكافي • وفي المجتبى اذا كان التأجيل
في أثناء الشهر تعتبر السنة بالايام اجماعا كذا في البحر الرائق • ويحسب في هذه السنة ايام حضها وشهر
رمضان كذا في شرح الجامع الكبير لقاضي خان • لا يحسب بجره ومريضها كذا في الهداية •
فان مرض في تلك السنة يؤجل أيضا مقدار مرضه عند محمدرجه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى
الكبرى • ان حج أو غاب احسب عليه بخلاف ما اذا حجت هي أو غابت حيث لا يحسب عليه من المدة كذا
في التبيين • لو كانت محرمة حين خاصته لم يؤجله القاضي حتى تفرغ من الحج كذا في النهاية • قال محمدرجه
الله تعالى ان خاصته وهو محرم يؤجل سنة بعد الاحلال وان خاصته وهو مطلق فان كان يقدر على الاعتاق
أجل سنة من حين انصوفة وان كان لا يقدر على ذلك أجل اربعة عشر شهرا فان أجل سنة وليس بمظاهر
ثم ظاهر في السنة لم يرد على المدعى كذا في البدائع • ولو وجدت المرأة زوجها لم يقدر على الجماع
لا يؤجل ما لم يصح وان طال المرض والموت اذ ازوج له امرأته فلم يصل اليها اجله القاضي سنة بمحضرة
خصم عنه كذا في فتاوى قاضي خان • ان حسن الزوج وامتنعت من الجمي الى السجن لم يحسب عليه
وان لم تقع وكان له موضع خلوة احسب عليه وان لم يكن له موضع خلوة لم يحسب عليه وعلى هذا التفصيل
اذا حسن على مهرها كذا في التبيين • لو حست المرأة حتى وكان الزوج يصل اليها وتكنه الخلوة والميت معها
تحتسب تلك المدة والافلا كذا في فتاوى قاضي خان • جاءت المرأة الى القاضي بعد مضي الاجل ولذعت
أنه لم يصل اليها وادعى الزوج الوصول فان كانت ثيبا في الاصل كان القول قوله مع العين فان حلف بطل حقها
وان نكل خيرا القاضي وان قالت المرأة انابكر نظر اليها النساء والواحدة تنكح والثتان أحوط فان
قلن هي ثيب كان القول قوله مع العين وان قلن هي بكر أو اقتر الزوج أنه لم يصل اليها خيرا القاضي في الفرقة
كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • فان اختارت زوجها أو قامت عن مجملها أو أقامها أعوان
القاضي أو قام القاضي قبل أن يختارها بطل خياها كذا في المحط • وهكذا روى عن محمدرجه الله تعالى
وعليه الفتوى كذا في التتارخانية ناقلا عن الواقعات • ان اختارت الفرقة أمر القاضي أن يطلقها
طلقة بائنة فان أبي فرق بينهما كذا ذكر محمدرجه الله تعالى في الاصل كذا في التبيين • والفرقة طليقة بائنة
كذا في الكافي • ولها المهر كملاد عليها العدة بالاجماع ان كان الزوج قد خلاها وان لم يخل بها فلا عدة
عليها ولها نصف المهر ان كان مسمى والمتعة ان لم يكن مسمى كذا في البدائع • ان مضت السنة من وقت
الاجل ولم تخصمه زمانا لا يطل حقها وان طأوعته في المضاجعة في تلك المدة كذا في فتاوى قاضي خان •
وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى • سأل الزوج القاضي أن يؤجله سنة أخرى أو شهرا أو أكثر
فانه لا ينبغي له أن يفعل ذلك الا برضى المرأة فان رضيت ثم رجعت فلها ذلك ويطل الاجل فتعبر كذا في النهاية •
اذا مضت السنة فلت القاضي أو عزل قبل أن يختار المرأة وولي غيره فقدمته الى القاضي الثاني واقامت
البينة أن فلانا القاضي كان أجله في امرها سنة وأن السنة قد مضت فان القاضي الثاني يبنى الامر على
الاول كذا في فتاوى قاضي خان • ولو شهد شاهدان بعد تفريق القاضي على اقرار المرأة قبل تفريق
القاضي انه كان وصل اليها بطل تفريق القاضي ولو اقترت بعد تفريق القاضي انه كان وصل اليها لم تصدق

فصل في
لا يملك حق المرأة بترك
الخصومة وان طال الزمان

كذافي الظهيرة • ولو وصل اليها مرة ثم عجز لا خيارها كذا في التبيين • ان علت المرأة وقت النكاح
انه عني لا يصل الى النساء لا يملك لها حق الخصومة وان لم تعلم وقت النكاح وعلت بعد ذلك كان لها حق
الخصومة ولا يملك حقها بترك الخصومة وان طال الزمان ما لم ترض بذلك كذا في فتاوى قاضي خان • العني
اذا تفرق القاضي بينه وبين امرأته ثم تزوج هذه المرأة نائلا لم يكن لها خيارها ولو تزوج امرأته أخرى وهي عالة
بجاءه ذكر في الاصل انه لا خيارها وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي • والصحيح ان الثانية حق
الخصومة اذا لم يصل اليها • كذا في فتاوى قاضي خان • وهكذا في غايه السرخسي • ولو تزوجها
ووصل اليها مرة ثم عجز ففارقه وتزوجته ولم يصل اليها فلها الخيار كذا في محيط السرخسي • رجل تزوج
امرأة وكان يأتها فيمادون الفرج حتى ينزل وتنزل ولا يصل اليها في فرجها واقامت معه كذلك زمانا وهي بكر
أو ثيب ثم خاصته الى القاضي أحله سنة كذا في فتاوى قاضي خان • لا يخرج عن العنة بدخاله في دبرها
كذا في معراج الدواية • لو لم يكن له ماء ويجماع فلا ينزل لا يكون لها حق الخصومة كذا في النهاية •
ان وجدت كبيرة زوجها اله غير عينا فنظر بلوغه ولو كانت صغيرة لا يفرق وليها ولو وجدت زوجها المعتوه
عينا فخصم عنه وليه ويؤجل سنة • كذا في الكافي • اذا كان زوج الامه عينا فالخيار الى المولى
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى • كذا في الفتاوى الكبرى • كما يؤجل العني يؤجل
الخصم • وكذا الشيخ الكبير وان قال لا أرجو أن أصل اليها كذا في فتاوى قاضي خان • العني اذا كان
يول من مبال الرجال فهو رجل يجوز له أن يتزوج امرأة فان لم يصل اليها اجل كما أجل العني • كذا
في المبسوط • حكم العني المشكل حكم العنين يعني اذا وجدت زوجها خفي مشكلا كذا في السراج
الوهاج • ان كانت امرأة العنين رققاء أو قرناء لا يؤجل كذا في البدائع • لو وجدت المرأة زوجها
محبوبا خفيها القاضي للرجال ولا يؤجل كذا في فتاوى قاضي خان • ويلحق بالمحبوب من كان ذكره صغيرا
جدا كالزنا من كانت آله قصيرة لا يمكن ادخالها داخل الفرج كذا في البحر الرائق • ان قالت وجدت
محبوبا فقال الزوج ما أنا بمحبوب وقد وصات اليها بالقاضي يريه وجلا فان علم بالمس والجنس من وراء الثوب
من غير كشف عورته لا يكشف عورته وان لم يمكن الا بالكشف والنظر أمر غيره أن يتطهر للضرورة وان وصل
اليها ثم جب ذكره فلا خيار لها كذا في غايه السرخسي • ان كانت امرأة المحبوب عالة بذلك وقت النكاح
فلا خيار لها كذا في شرح الطحاوي • ان كان الزوج محبوبا ولم تعلم بجحاله فجاءت بولد فادعاه وانبت
القاضي نسبه ثم علت بجحاله وطلبت الفرقة فلها ذلك لان الولد لزمه بغير جحاح • كذا في المحيط • اذا فرق
القاضي بين المحبوب وبين امرأته بعد الخلوة ثم جاءت بولد الى ستين ثبت النكاح منه ولا يملك تفرق القاضي
وفي العني ثبت النسب ويملك تفرق القاضي اذا كان الزوج يدي الوصول اليها كذا في الظهيرة •
اذا وجدت زوجها الصغير محبوبا فالقاضي يفرق بينهما بخصومة في الحال ولا ينظر البلوغ ويؤهل الصبي
لطلاق ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول اصح لكن القاضي لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم كالأب
ورحمته فان لم يكن له ولي ولا وصي فالجد ووصيه خصم فيه فان لم يكن فالقاضي نصب عنه خصما فان جاء بيته
يملك حق المرأة مثل رضاها بجحاله أو بيته على علمها به عند العقد لم يفرق بينهما وان طلب بيته اختلف فان تكلمت
لم يفرق وان خلفت فرق كذا في غايه السرخسي • لو كانت المرأة صغيرة تزوجها أبوها فوجدت زوجها
محبوبا لا يفرق بينهما بخصومة الأب حتى تبلغ ولو كانت المرأة بالغة والمسألة بجحالهها فوكت المرأة رجلا
بالخصومة مع زوجها وهي غايه هل يفرق بينهما بخصومة الوكيل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل
في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يفرق بل ينظر حضورها وبعضهم قالوا يفرق بينهما كذا في
المحيط • زوج الامه اذا كان محبوبا فالخيار الى المولى في ذلك قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى
كذا في فتاوى قاضي خان • لو أن معنوها لا ترضى عنه زوجها وليه امرأه كبيرة فاذا هو محبوب فالقاضي
يفرق بينهما للرجال بمحضن وليه ولو لم يكن محبوبا الا أنه لا يصل اليها فالقاضي نصب عنه خصما ان لم يكن له ولي
ويؤجله فان لم يصل اليها تفرق القاضي بينهما كذا في الذخيرة • اذا كان بالزوجة عيب فلا خيار للزوج
واذا كان بالزوج جنون أو برص أو جذام فلا خيار لها كذا في الكافي • قال محمد رحمه الله تعالى ان كان

الجنون حاد نابو حله سنة كالعنة ثم يجبر المرأة بعد الحول اذا لم يبرأ وان كان مطبقا فهو كالجب وبه تأخذ كذا
في الحاوي القدسي

(الباب الثالث عشر في العدة)

هي انتظار مدة معلومة يلزم المرأة بعد زوال النكاح حقيقة أو شبهة المأ كد بالخلع أو الموت كذا في شرح
التقاية للبرجندی • رجل تزوج امرأة فكاحا خائرا فطلقها بعد الدخول أو بعد الخلوة الصحيحة كان عليها
العدة كذا في فتاوى قاضي خان • لو كان النكاح فاسدا فترق القاضي ان فرق قبل الدخول لا يجب العدة
وكذا لو فرق بعد الخلوة وان فرق بعد الدخول كان عليها الاعداد من وقت التفرق وكذا لو كانت القرقة بغير
قضاء كذا في الظهيرة • لا يجب العدة بالوطئ في نكاح الفضولي • كذا في محيط السرخسي • لا يجب العدة
على الزانية وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي • رجل قال كل
امرأة أتزوجها فهي طالق ونسب ما قال ثم تزوج امرأة ودخل بها تطلق ويجب مهر ونصف مهر وتجب العدة
ويثبت النسب من الزوج كذا في الخلاصة • رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت خلفت ان تزوجت
شيئا فهي طالق ثلاثا ولم أعلم أنها ثيب يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المرأة كان لها نصف المهر بالطلاق
قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطئ ولا نفقة لها وان كذبته المرأة في البين فلها مهر
واحد ولها النفقة والسكنى • كذا في فتاوى قاضي خان • أربع من النساء لا عدة عليهن المطلقة قبل
الدخول والحريية دخلت دارا بامان تركت زوجها في دار الحرب والاختان تزوجها في عقد واحد فيفسخ
بينهما والجمع بين اكثر من أربع نسوة فيفسخ بينهما كذا في التتارخانية ناقلا عن الخزانة • العدة بالنساء
بالاجماع كذا في القرائن • اذا طلق الرجل امرأة طلاقا نكاحا أو رجعا أو ثلاثا أو وقعت القرقة بينهما
بغير طلاق وهي حرة من تحيض فعدتها ثلاثة أقراء سواء كانت الحرة مسئلة أو كناية كذا في السراج الوهاج •
والعدة لمن لم تحض لصغرها أو كبرها أو بلغت بالسن ولم تحض ثلاثة أشهر كذا في التقاية • وكذا لو رأت دما يوما
ثم لم ترفعهما بالشهر وهو الصحيح ولو رأت ثلاثا يوما ثم انقطع فعدتها بالحض وان طال الى أن تأس كذا
في العناية • وفي جوامع الفقه فيمادون الثلاثة تعتد بالثلاثة وهو الصحيح وفي الثلاثة بالحض كذا في غايه
السرخسي • وكذا اذا كانت صغيرة تعتد بالشهر وخاضت بطل حكم الشهر واستقبلت العدة بالحض
كذا في السراج الوهاج • اذا وجدت العدة بالشهر في الطلاق والوفاء فان اتفق ذلك في غرة الشهر اعتبرت
الشهور بالا اله وان نقص العدد عن ثلاثين يوما وان اتفق ذلك في خلاه فعدت أبي حنيفة رحمه الله تعالى
واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتد في ذلك عدد الايام تسعون يوما في الطلاق وفي الوفاة
يعتد مائة وثلاثون يوما كذا في المحيط • لو طلق امرأته وقت العصر من أول يوم من الشهر وهي من تعتد
بالأشهر فتعبر عدتها بالا اله ومضى بعض اليوم لا يجب تنكحها بالا اله بخلاف اليوم الثاني والثالث كذا
في الفتاوى الصغرى • اذا طلق امرأته في حالة الحيض كان عليها الاعداد ثلاث حيض • كذا في
ولا تحتسب هذه الحيضة من العدة كذا في الظهيرة • عدة الامه والمذبرة وأم الولد والمكاتب في الطلاق
والفسخ قرآن وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف في الطلاق والفسخ • كذا في الكافي • والمستبعدة
كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كالخزعة كذا في السراج الوهاج • اذا دخل الرجل
بالمرأة على وجه شبهة أو نكاح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث حيض ان كانت حرة وحيضتان ان كانت أمة
وسواء مات عنها أو فرق بينهما وهي حرة فان كانت لا تحيض من صغرها أو كبر فعدة الحرة ثلاثة أشهر وعدة الامه
شهر ونصف كذا في غايه البيان • لو اشترى زوجة وقد دخل بها فسد نكاحه ولا عدة في حقه حتى لا يحرم
عليه وطؤها وهي كالعدة في حق غيره حتى لا تزوجها من غير ما لم تحض حيضين هكذا في محيط السرخسي •
اذا اشترى زوجة وهامنه ولدا فاعتقها فاعطها ثلاث حيض حيضتان تحتسب فيهما ما تحتسب المنكوحه
وحیضة من العلق لا تحتسب فيها ما تحتسب المنكوحه كذا في الظهيرة • لو اشترى زوجة وحاضت حيضة
ثم أعقها تنكح العدة بحيضتين بعد العلق وتحتسب ما تحتسب الحرة ولو أبانها واحدة ثم اشترى لها حلا وطؤها
ملك البين بخلاف ما لو أبانها ثنتين لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فان حاضت حيضتين ثم أعقها فلا عدة عليها

قوله ما تحتسب المنكوحه
وهو الزينة تأسفا على فواته
نعمة النكاح اه

من النكاح لكن يجب عليها عدة العتق لاحدا فبها اذا كان له منها ولد كذا في العتبية • مكاتب اشترى
منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب بضياع النكاح وان اذى الكتابة فعتق بفسد النكاح ولا عدة
عليها كذا في قساوي قاضي خان • اذا اشترى المكاتب زوجته ثم مات وترك وفاقا ذيت الكتابة فسد
النكاح قبل الموت بلا فصل ووجب عليها العدة في فساد النكاح حيضتان اذا كانت لم تلد منه وقد دخل بها
فان كانت ولدت فعليه انعام ثلاث حيض فان لم يترك وفاقا ولم تلد منه فعدها شهران وخمسة ايام دخل بها
اولم يدخل فان كانت ولدت منه سعت وسعي وادها على ثيمومه وان عجزا فعدتها شهران وخمسة ايام فان اذيا
عتقت وعتق المكاتب فان كان الاداء في العدة فعليه ثلاث حيض مستأنفة من يوم عتقها تستكمل فيها
شهرين وخمسة ايام من يوم مات المكاتب كذا في البدائع • لو تزوج المكاتب بنت مولا باذنه ثم مات المكاتب
بعد موت المولى عن وفاقا فعدتها اربعة اشهر وعشر دخل بها ولم يدخل ولها الصداق والارث لانه مات حرا
وان مات لاعتق وفاد فسد نكاحها لان المرأة ملكته في آخر حياته فان كان دخل بها سقط المهر بقدر ما ملكته منه
وتعدت ثلاث حيض وان لم يكن دخل بها فلا صداق ولا عدة كذا في محيط السرخسي • المعتدة بالحيض ان كان
حيضها عشرة ايام فوقت اغتسالها ليس من الحيض وان كان دون العشرة فهو من الحيض وان كانت كافرة
فليس هو من الحيض في القصلين ويحل للزوج وطؤها ويحل لها ان تتزوج ويجوز لها ان تتزوج
في السراج الوهاج • ولو كانت المعتدة بالحيض ايامها عشرة فوقت اغتسالها ليس من الحيض وبقيت
الانقطاع في الحيضة الثالثة تبطل الرجعة ويحل لزوجها ان يقر بها ان لم يكن طلقها ويجوز لها ان تتزوج
بآخر ان كان قد طلقها وان كانت ايامها اقل من عشرة فقامت تغسل أو يمضي عليها وقت صلاة كامل لا تبطل
الرجعة ولا يجوز لها ان تتزوج بآخر هذا اذا كانت مسلمة أما اذا كانت كاثبة فبفسد الانقطاع تبطل الرجعة
ويحل لزوجها وطؤها ويجوز لها ان تتزوج بآخر سواء كانت ايام حيضها عشرة أو اقل كذا في السراج
الوهاج • وعدة الحامل ان تضع حملها كذا في النكاح • سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة أو قبلت بعد
الوجوب كذا في قساوي قاضي خان • وسواء كانت المرأة حرة أو مملوكة قنة أو مدبرة أو مكاتب أو أم ولد
أو مستعانة مسلمة أو كاثبة كذا في البدائع • وسواء كانت عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطئ شبهة كذا
في التهر القاتق • وسواء كان الحمل ثابت القسب أم لا وتصور ذلك فبفسد تزوج حامل بالزنى كذا في السراج
الوهاج • لو حدث الحمل في العدة بعد الموت ذكر الكرخي أنه يتعلق بانقضاء العدة والصحيح أنه لا يتعلق
وتأويله أن العلوق يضاف الى ما قبل الموت ولهذا ثبت النسب من الميت أما اذا حدث بعد موته فلا يتعلق به
بلا خلاف كذا في العتبية • وليس للمعتدة بالحمل مدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت يوم أو اقل كذا
في الجوهر النيرة • وذكر في الاصل انها لو ولدت والميت على سريره انقضت به العدة بشرط انقضاء هذه
العدة أن يكون ما وضعت قد استبان خلقه فان لم يستبين خلقه رأسا بان أسقطت علقه أو مضغة لم تنقض العدة
كذا في البدائع • اذا كانت المعتدة حاملا فولدت ولدين انقضت العدة بآخرهما كذا في المحيط • ان
خرج منها كثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعيا يتقطع حتى الرجعة ولا يحل لها ان تتزوج احتياطا كذا
في قتاوي قاضي خان • روى هشام عن محمد بن جعفر انه تعالى اذا طلقها وهي حامل فاذا خرج الولد من قبل
الرجلين أو من قبل الرأس النصف من البدن سوى الرجلين أو سوى الرأس فقد انقضت العدة قال محمد بن جعفر
الله تعالى والبدن هو من ألبته الى منكبيه كذا في الذخيرة • لو كانت آيسة وهي حرة فعدتها ثلاثة اشهر
كذا في قساوي قاضي خان • ان كانت آيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها
وعليه ان تستأنف العدة بالحيض ومعناه اذا رأت الدم على العادة لان عودها يطل الاياس هو الصحيح كذا
في الهداية • ذكر الصدر والشهيد أن المرفق بعد الحكم بالاياس اذا كان دما خالصا فهو حيض وانقضت
الحكم بالاياس لكن فيما يستقبل من الزمان لا فيما مضى عليها من الاحكام وان كان المرفق كدرة أو خضرة
لا يكون حيضا ويحمل على فساد الميت وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى وهل يشترط حكم الحاكم بالاياس
لعدم بطلان ما مضى أو لا يشترط اذا بلغت مدة الاياس ولم تراه الدم فيه اختلاف المشايخ والاولى أن يشترط
كذا في السراج الوهاج • في مجزوع النوازل الايسة اذا اعتدت بالاشهر وتزوجت ثم رأت الدم يكون

قوله ولو كانت المعتدة
بالحيض ايامها عشرة الخ
هذه العبارة معزاة للسراج
أيضا مثل ما قبلها وهما بمعنى
واحد فكان الاحسن
الاقتصار على احدهما نعم
الثانية فيها زيادة بيان عن
الاولى كالايجي ايجراوى

النكاح فاسد عند البعض أما اذا قضى القاضي بجواز النكاح ثم رأت الدم فلا يكون النكاح فاسدا والاصح
أن النكاح جائز ولا يشترط القضاء وفي المستقبل العدة بالحيض كذا في الخلاصة • الايسة اذا اعتدت
بعض الشهور ثم حبلت تستكمل العدة بوضع الحمل هكذا في قساوي قاضي خان • عدة الحرة في الوفاة
اربعة اشهر وعشرة ايام سواء كانت مدخولا بها أو لا مسلمة أو كاثبة تحت مسلم صغيرة أو كبيرة أو آيسة وزوجها
حرا أو عبد حاضرت في هذه المدة أو لم تحض ولم يظهر حملها كذا في فتح القدير • هذه العدة لا تجب الا في
نكاح صحيح كذا في السراج الوهاج • المعتبر عشري ليل وعشرة ايام عند الجمهور كذا في معراج الدراية •
اذا كانت المنكوحه أمة فبات عنها زوجها فعدتها شهران وخمسة ايام وكذا الحكم في المدبرة والكتابة وأما
الولد والمستعانة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في غاية البيان • امرأة الغائب اذا أخبرها
رجل بعونه وأخبر رجلا بلان بجبانته فان كان الذي أخبرها بعونه شهد أنه عاين موته أو جنازه وكان عدلا وسعيا
أن تعتد وتزوج هذا اذا لم يورثها أما اذا أرتخا وتزوج من غيرها الحياة متأخر فتشهادت بها أولى كذا في
قتاوي قاضي خان • سئل عن امرأة لها زوج غائب فجاء رجل اليها وأخبرها بموت زوجها فقالت هي
واهل البيت ما فعل اهل المصيبة من اقامة التعزية واعتدت وتزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم جاء رجل آخر
وأخبرها أن زوجها حي وقال أنا رأيت في بلد كذا كيف حال نكاحها مع الثاني وهل يحل لها ان تقوم معه
وماذا تفعل هي وهذا الثاني فقال ان كانت صدقت الخبر الاول لم يحل لها ان تقوم معه • الرجل
النكاح بينهما واما ان يقر على هذا النكاح كذا في التارخانية والبحر الرائق ناقلا عن النسفة • الرجل
اذا طلق إحدى امرأته بعينها بعد ما دخل بها وهما من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة يجب على
كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو طلق إحدى امرأته ثلاثا بغير عينها في صحته
ثم مات قبل البيان تجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كذا في قتاوي
قاضي خان • اذا قال لامرأته ان لم أدخل الدار اليوم فانت طالق ثلاثا ثم مات بعد مضي اليوم ولا يدري
ادخل أو لم يدخل فعليه عدة الوفاة وليس عليها العدة بالحيض كذا في المبسوط • لو مات الصبي عن امرأته
فظهر بها قبل بعد موته اعتدت بالاشهر ولو مات وهي حامل تعتد بوضعها استعانا كذا في محيط السرخسي •
ولا يثبت نسب الولد في الوجهين كذا في الهداية • انما يعرف قيام الحمل من يوم الموت بأن تلد لا قبل من
سبعة اشهر من يوم مات الصبي وانما يعرف حدوثه بعد الموت بأن تلد لسته أشهر فصاعدا من يوم الموت كذا
في الجامع الصغير • اذا مات الخصى عن امرأته وهي حامل أو حدث الحمل بعد الموت فعدتها أن تضع حملها
وأما المجبوب اذا مات عنها وهي حامل أو حدث بعد موته ففي إحدى الروايتين كالفعل في ثبوت القسب منه
وانقضاء العدة بالوضع وفي الرواية الثانية هو كالصبي كذا في الجوهر النيرة • ان مات المجنون عن امرأته
كان حكمه في العدة والولد حكم الرجل الصحيح كذا في البحر الرائق • اذا طلق امرأته ثم مات فان كان
الطلاق رجعيا انتقلت عدتها الى الوفاة سواء طلقها في حالة المرض أو الصحة وانهدمت عدة الطلاق وان كان
بائنا أو لا فان لم ترث بأن طلقها في حالة الصحة لا تنقل عدتها وان ورثت بأن طلقها في حالة المرض ثم مات
قبل أن تنقض العدة فورثت اعتدت باربعة اشهر وعشرة ايام فيها ثلاث حيض حتى انها لو لم توف المدة الاربعة
الاشهر والعشر ثلاث حيض تكمل بعد ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البدائع •
لو قتل المرتد على رذته حتى ورثته اخرته فعدتها اربعة الاجلين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى •
اذا مات مولى أم الولد عنها أو اعتقها فعدتها ثلاث حيض هذا اذا لم تكن معتدة ولا تحت زوج ولا نفقة لها
في العدة وان كانت من لا تحيض فعدتها ثلاثة اشهر وان مات عن أمة كان بطؤها أو مدبرة كان بطؤها
أو اعتقها لم يكن عليها شيء كذا في السراج الوهاج • لو تزوج أم ولد ثم مات عنها وهي تحت زوج أو في
عدة من زوج فلا عدة عليها بموت المولى فان اعتقها المولى ثم طلقها الزوج فعليه عدة الحرائر ولو طلقها
الزوج أو لا ثم اعتقها المولى فان كان الطلاق رجعيا تنقض عدتها الى عدة الحرائر وان كان بائنا لا تنقض
فان انقضت عدتها ثم مات المولى فعليه بالموت ثلاث حيض فان مات المولى والزوج فان علم أن الزوج
مات أولا وعلم ان بين موتيهما كثر من شهرين وخمسة ايام فعليه شهران وخمسة ايام مدة عدة

مطلب
غاب زوجها فاخبرت بعونه

الامة في وفاة الزوج فان مات المولى فعليه ثلاث حيض وان كان بين موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام فكذلك عليها شهران وخمسة ايام مدة عدة وفاة الزوج فاذا مات المولى لاثني عليها كذا في البدائع . اذا مات زوج أم الولد ومولاها ولا يعلم أيهما مات أولا وبين موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام فعليه أربعة اشهر وعشرون يوما احتسابا ولا يعتبر بالحيض فيها وان علم ان بين موتيهما شهرين وخمسة ايام أو أكثر فعدتها أربعة اشهر وعشرون يوما يستكمل فيها ثلاث حيض فاما اذا لم يعلم كم بين موتيهما ولا أيهما مات أولا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أربعة اشهر وعشرون يوما لا حيض فيها وعندهما يستكمل فيها ثلاث حيض وكذلك لو كان الزوج طلقها تطليقة رجعية في هذه الوجوه ولا ميراث لهما من الزوج كذا في المبسوط . في ادب القاضي طلقته وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها ومثلها يجامع فعدتها ثلاثة اشهر قال ابو علي التتبي هذا اذا لم تكن مرأقة فان كانت مرأقة قال ابو الفضل لا تنقض عدتها بالاشهر بل توقف حالها الى أن يظهر انها حبلت بذلك الوطى أم لا كذا في التتبي . صغيرة طلقها زوجها فعدتها ثلاثة اشهر الا يوما ثم حاضت فالحكم ثلاث حيض لا تنقض عدتها . رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا فاعتدت ثلاث حيض الا يوما فمات الزوج يلزمها أربعة اشهر وعشرون يوما كذا في غاية البيان . اذا اعتدت المطلقة بحيضة أو حيضتين ثم ارتفع حيضها لا يخرج من العدة ما لم يأس فاذا أيسر تستقبل العدة بالاشهر كذا في فتاوى قاضي خان . الامة المنكوحه اذا طلقها زوجها رجعا ثم اعادها مولاها في عدتها تحول عدتها الى عدة الحرائر من وقت الطلاق فعليه أن تعتد ثلاث حيض ان كانت من حيض وبثلاثة اشهر ان كانت من لا حيض أما اذا طلقها زوجها طلاقا ثانيا وثلاثا ومات عنها ثم اعتقت في العدة لم تحول عدتها الى عدة الحرائر فعليه أن تعتد بحيضتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة ايام على حسب اختلاف احوالها كذا في غاية البيان . امة صغيرة طلق بعد الدخول فعدتها شهر ونصف فلما تقارب الانقضاء بلغت فاعتدت عدتها الى الحيض فتعتد بحيضتين فلما تقارب الانقضاء اعتقت فعدتها ثلاث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج لم يمتها العدة بأربعة اشهر وعشرون يوما كذا في العتابة . ابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي وفاة عقيب الوفاة فان لم يعلم بالطلاق أو الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها كذا في الهداية . وان سكنت في وقت موته فتعتد من حين تسكن عونه كذا في العتابة . والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق أو عزم الوطى على ترك وطئها كذا في الهداية . اذا أقر الرجل انه طلق امرأته منذ كذا صدقته المرأة في الامسناد أو كذبه أو قالت لا أدري فالعدة من وقت الاقرار ولا يصدق في الامسناد هو المختار وجواب محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ان في التصديق العدة من وقت الطلاق الا أن المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج باختاروا ربيع سواها زير الله حيث كتم طلاقها ولكن لا يجب لها النفقة والسكنى وعلى الزوج المهر نائبا بالدخول لاقراره وتصديقها اليه بذلك كذا في غاية البيان فاعلان النية والفتاوى الصغرى . لو طلقها ثلاثا وهو يقيم معها فان كان مقررا بالطلاق تنقض العدة وان كان منكرا تجب العدة من وقت الاقرار زير الله ما هو المختار كذا في العتابة . طلق امرأته ثلاثا وكتم طلاقها عن الناس فلما حاضت حيضين وطئها فحلت ثم أقر بطلاقها كان لها النفقة ما لم تضع الولد لان عدتها انما تنقض بوضع الحمل كذا في الفتاوى الكبرى . رجل قال لامرأته المدخولة فلما حاضت وطهرت فانت طالق فحاضت ثلاث حيض كانت العدة من وقت الطلاق الاول كذا في فتاوى قاضي خان . الرجل اذا طلق امرأته ثم أنكر الطلاق فاقبت عليه البينة وقضى القاضي بالتفريق فان العدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء كذا في الخلاصة . العدة تنقضان بعدة واحدة عندنا كاستمناء من جنس واحد أو من جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزوج آخر ووطئها الثاني وقرق بينهما وحاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني أن يتزوجها لا قضاء عدة الاول وليس لغيره ان يتزوجها حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثاني في حق الغير وان كان طلاق الاول رجعيا كان للاول ان يراجعها قبل ان تحيض حيضين بعد تفريق الثاني وان حاضت ثلاث حيض من وقت تفريق الثاني تنقض العدة فان جميعا وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تنقض العدة الاولى بأربعة اشهر وعشرون يوما

والثانية ثلاث حيض تراها في الاشهر كذا في فتاوى قاضي خان . لو طلقها بتطليقة بائنة أو بتطليقتين بائنتين ثم ووطئها في العدة مع الاقرار بالحرمة كلن عليها ان تستقبل العدة استقبالا بكل ومائة وتسد اخل مع الاولى الا ان تنقض الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت الثانية والثالثة عدة الوطى حتى لو طلقها في هذه الحالة لا يقع طلاق آخر فالاصل ان المعتدة بعدة الطلاق بلحقها الطلاق والمعتدة بعدة الوطى لا يلحقها الطلاق واما المطلقة ثلاثا اذا جامعها زوجها في العدة مع علمه انها حرام عليه ومع اقراره بالحرمة لا تستأنف العدة ولكن يرجع الزوج والمرأة كذلك اذا قالت علمت بالحرمة ووجدت شرائط الاحسان ولو ادعى الشبهة بان قال طنفت انما تحل لي تستأنف العدة بكل وطئة وتسد اخل مع الاولى الا ان تنقض الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت هذه عدة الوطى لا تستحق النفقة في هذه الحالة وهذا الذي ذكرنا اذا جامعها مقرا بطلاقها واما اذا جامعها منكرا لطلاقها فانها تستقبل العدة كذا في الذخيرة . رجل طلق امرأته ثلاثا ففرقت من ساعته رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما كان عليها الاعتدال ثلاث حيض منهما ونفقتا وسكناها على الاول كذا في فتاوى قاضي خان . لو تزوجت في عدة الوفاة قد دخل بها الثاني ففرق بينهما فعليه بقية عدتها من الاول عام أربعة اشهر وعشرون يوما لا تنقض من الاخر ويحسب بما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة كذا في معراج الدراية . خالها بمال أو بغيره ثم ووطئها في العدة علمها بالحرمة تستأنف العدة لكل وطئة وتسد اخل العدة الى أن تنقض الاولى وبعدة تكون الثانية والثالثة عدة الوطى لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق ولا يجب فيها نفقة كذا في الوجيز للكردي . الكفاية اذا كانت تحت مسلم فعليه ما على المسلمة الحرة كالخبرة والامة كالامة وان كانت تحت ذمى فلا عدة عليها في موت ولا فرقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان ذلك في دينهم وعندهما عليها العدة كذا في السراج الوهاج .

(الباب الرابع عشر في الحداد)

على الميتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة الحداد في عدتها كذا في الكافي . والحداد الاجتناب عن العيب والدهن والكحل والحناء والغضب والبس المطيب والمغفر والثوب الاحمر وما صبح برعفران الا اذا كان غسلا لا ينقض وابس القصب والخز والحريز والبس الخلي والتزين والامشاط كذا في التتارخانية . قال شمس الامنة المزار من الثياب المذكورة ما كان جديدا ممتنع به الزينة أما اذا كان خفلا لا تقع به الزينة فلا بأس به كذا في المحيط . ان امتشطت بالطرف الذي استنانه منفرجة فلا بأس به وانما يصكره الامشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون للزينة كذا في فتاوى قاضي خان . وانما يلزمها الاجتناب في حالة الاختيار أما في حالة الاضطرار فلا بأس بها ان اشتكت رأسها أو عيناها فحسب عليها الدهن أو كحل لاجل المعالجة فلا بأس به ولكن لا تقصده الزينة كذا في المحيط . لو اعتادت الدهن تخافت وجعا يحل بها لو لم تفعل فلا بأس به اذا كان الغالب هو الخلل كذا في الكافي . ولا تلبس الحرير لان فيه زينة الا اضرو ومثل أن يكون بها حكة أو قلة ولا يحل لها لبس المشق وهو المصبوغ بالمشق ولا بأس بلبس المصبوغ اسود كذا في التبيين . اذا كانت المرأة فقيرة وليس لها الا ثوب واحد مصبوغ فلا بأس بأن تلبسه من غير ارادة الزينة كذا في شرح الطحاوي . ولا يجب الحداد على الصغيرة والمجنونة الكبيرة والكفاية والمعتدة من نكاح فاسد والمطلقة طلاقا رجعيا وهذا اعتدنا كذا في البدائع . لو املت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيمضي من العدة كذا في الجوهر النيرة . على الامة الحداد اذا كانت منكوحه في الوفاة والطلاق البائن وكذا المدبرة وأم الولد والمكاتبه والمستعانة وليس في عدة أم الولد عن وفاة سيدها أو عتاقها حداد وكذا الموطوءة بشبهة كذا في فتح القدير . لا يجوز للاجنبي خطبة المعتدة صريحا سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها كذا في البدائع . أجمعوا على منع التعريض في الرجعي وكذا في البائن عندنا وانما التعريض في المتوفى عنها زوجها كذا في غاية السروحي . صورة التعريض أن يقول لها اني أريد النكاح أو أحب امرأة من صفها كذا في صفها بالصفة التي هي فيها أو يقول انك الحسنه أو جميلة أو تعجبني أو ليس لي مثلك أو اني ارجو أن يجمع الله بيني وبينك أو ان قسني الله لي أمرا كان كذا

في السراج الوهاج * ان كانت معتدة من نكاح صحيح وهي حرة مطلقة بالغة عاقلة مسلبة والحالة حاله
الاختيار فانها لا تخرج للطلاق ثلاثا أو اثنا أو رجعا كذا في البدائع * المتوفى
عنها زوجها تخرج منها ربا وبعض الليل ولا يثبت في غير منزلها كذا في الهداية * المعتدة بالنكاح الفاسد
لها ان تخرج الا ان معها الزوج كذا في البدائع * ان كانت المعتدة أمة فلها ان تخرج لخدمة المولى
في الوفاة والخلع والطلاق سواء كان الطلاق رجعا أم بائنا فان اعتقت في العدة لم يثبت ما يلزم
الحرة المبانة * وفي القصد يرى اذا كان المولى بوا الأمة لم يخرج مادامت على ذلك الا ان يخرجها المولى
والمدة وام الولد والمكاتبه كالأمة في اباحة الخروج كذا في المحيط * والمستعانة كالمكاتبه عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى فأما الكاتبة فانه يحل لها الخروج باذن الزوج ولا يحل لها الخروج بغيره اذ الزوج سواء كان
الطلاق رجعا أو بائنا وثلاثا في العدة وكذلك في عدة الوفاة لها ان يثبت في غير منزلها كذا في الميسر
فان اُسلمت في العدة لم يثبت ما يلزم الحرة المسلبة والحرة المسلبة لا تخرج باذن الزوج ولا بغيره
اذنه وأما الصبية فان كان الطلاق رجعا فلها ان تخرج باذن الزوج وليس لها ان تخرج بغيره كذا في ما قبل
الطلاق وان كان الطلاق بائنا فلها ان تخرج باذن الزوج وبغيره اذ كانت من أهله فحقت
لا تخرج بغيره اذ الزوج كذا اختاره المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في المحيط * المولى اذا اعتق أم ولده فلها
ان تخرج كذا في الظهيرية * الجنونة والمعتوهة تخرجان كالكاتبة كذا في غاية السروجي * المجوسية اذا
أسلم زوجها وأبى الاسلام حتى وقعت الفرقة ووجب العدة بان كان الزوج قد دخل بها فلها ان تخرج الا اذا
أراد الزوج منها من الخروج تحصين مائه فاذا اطلب منها ذلك يلزمها * ولو قبلت المسلمة ابن زوجها حتى
وقعت الفرقة ووجب العدة اذا كان بعد الدخول فليس لها ان تخرج من منزلها كذا في البدائع * امرأة
اختلفت من زوجها على نفقة عديتها واحتاجت الى الخروج لاجل النفقة تكلموا فافسه قال بعضهم لها ان
تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك وهو المختار كذا في فتاوى قاضيان * وهو الاسح
كذا في محيط السرخسي * على المعتدة ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة
والموت كذا في الكافي * لو كانت زائرة أهلها أو كانت في غير منزلها حين وقوع الطلاق انتقلت الى بيت
سكنها بلا تأخير وكذا في عدة الوفاة كذا في غاية البيان * ان اضطررت الى الخروج من بيتها بان خافت سقوط
منزلها أو خافت على مالها أو كان المنزل باجرة ولا تجد ما تؤتيه في اجرة في عدة الوفاة فلا بأس عند ذلك ان تنقل
وان كانت تقدر على الاجرة لا تنقل وان كان المنزل زوجها وقد مات عنها فلها ان تسكن في نصيبها ان كان ما يصيبها
من ذلك ما يكتفي به في السكنى وتستعير من سائر الورثة عن نصيبهم كذا في البدائع * وان كان نصيبها
من دار الميت لا يكتفي بها فخرجها الورثة عن نصيبهم انتقلت كذا في الهداية * لو أسكنوها في نصيبهم باجرة
وهي تقدر على أدائها لا تنقل كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * واذا انتقلت لعذر يكون سكنها
في البيت الذي انتقلت اليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه في حرة الخروج عنه كذا في البدائع *
لو كانت بالسواد فدخل عليها الخوف من سلطان أو غيره كانت في سعة من التصول الى المصر كذا في الميسر
المعتدة اذا كانت في منزل ليس معها أحد وهي لا تخاف من المصوص ولا من الجيران ولا سكتها تنزع من أمر
المبيت ان لم يكن الخوف شديد ليس لها ان تنقل من ذلك الموضع وان كان الخوف شديدا كان لها ان تنقل
كذا في فتاوى قاضيان * اذا انهدمت العدة فالتدبير في اختيار المنزل في الوفاة وفي الطلاق البائن
اذا كان الزوج غيبا اليها وفي الطلاق الرجعي والطلاق البائن اذا كان الزوج حاضرا الى الزوج كذا في المحيط *
اذا طلقها ثلاثا أو واحدة بآنية وليس له الاية واحد فينبغي له ان يجعل بينه وبينها حجابا حتى لا تقع الخلوة بينه
وبين الأجنبية فان كان فاسقا يخاف عليها منه فانها تخرج وتسكن منزلا آخر وان خرج الزوج وتركها فهو أولى
وان أراد القاضي ان يجعل معها امرأة حرة ثقة تقدر على الحيلولة فهو حسن كذا في المحيط اذا طلق امرأته
بالبادية وهي معه في شدة والزوج ينتقل الى موضع آخر للكلا والمأهل يسعه أن يتحول بها يحظر ان كان
يدخل عليها ضررين في نفسها وما لها بتركها في ذلك الموضع فله أن يتحول والا فلا كذا في الظهيرية * المعتدة
لا تسافر للزوج ولا لغيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وان سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير من اجعها كذا في

فتاوى قاضيان * المعتدة أن تخرج من بيتها الى حرم الدار وتبيت في أي منزل شاءت الا أن يكون في الدار
منازل لغيره فلا تخرج من بيتها الى تلك المنازل * ولو سافر بها ثم طلقها بائنا أو ثلاثا أو مات عنها وبنيها وبين
مصرها ومقصدتها اقل من السفر ان شاءت وصحت وإن شاءت رجعت سواء كانت في المصر أو غيره معها محرم
أو لم يكن الا أن الرجوع أولى ليكون الاعتداد في منزل الزوج وان كان أحد الطرفين سقرا أو لا تحردونه
اختارت ما دونه وان كان كل واحد منهما سقرا فان كانت في المفازة وصحت ان شاءت أو رجعت بمحرم أو غير
محرم ولكن الرجوع أولى فان كانت في مصر لم تخرج بغير محرم وان كان معها محرم لم تخرج عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولا تخرج وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أولا وقوله الا تسرا أظهر وان طلقها رجعا
تبعت زوجها سارا أو معنى ولم تفارقه كذا في النكاح *

(الباب الخامس عشر في ثبوت النسب)

قال أصحابنا لثبوت النسب ثلاث مراتب (الاولى) النكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد
والحكم فيه انه يثبت النسب من غير دعوة ولا يثبت بمجرد النكاح وانما يثبت باللعان فان كانا من ليعان بينهما
لا يثبت نسب الولد كذا في المحيط * (والثانية) ام الولد والحكم فيها ان يثبت النسب من غير دعوة ولا يثبت بمجرد
النكاح كذا في الظهيرية * وكذا في النهاية معزى الى الميسر انما يثبت النسب من غير دعوة ولا يثبت بمجرد
ذلك فاما اذا قضى القاضي به فقد لزمه على وجه لا يملك ابطاله وكذا بعد التطاول كذا في التبيين في باب
الاستيلاء * قالوا وانما يثبت نسب ولدا ام الولد بدون الدعوة ان كان يحل للمولى وطؤها أما اذا كان لا يحل
فلا يثبت النسب بدون الدعوة كام ولد كاتبتها مولاه أو أمة مشتركة بين اثنين استولدها أحدهما ثم جاءت بولد
بعد ذلك لا يثبت النسب بدون الدعوة كذا في الظهيرية * وكذا لو حرم وطؤها عليه بعد ذلك بوطئ أبيه أو ابنه
أو بوطئه أمها أو بنتها لم يثبت نسب ما تله بعد ذلك الا بالدعوة كذا في الاختيار شرح المختار * (الثالثة) الأمة
اذا جاءت بولد لا يثبت النسب بدون الدعوة عندنا كذا في الظهيرية * وحكم المدبرة بحكم الأمة في أنه لا يثبت
النسب من بعد دعوى المولى كذا في النهاية * وان كان بطأ الأمة ولا يعزل عنها لا يحل له نفسه فيما بينه وبين
الله تعالى ويلزمه أن يعترف به وان كان يعزل عنها ولم يحسنها جازله النكاح لتعارض الظاهرين كذا في الاختيار
شرح المختار * فزوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى يثبت النسب منه لانه عبده وليس له نسب
فلو كان الزوج يجبو بالثبوت النسب من المولى لانه عبده لكن له نسب معلوم كذا في الفتاوى الكبرى *
واذا تزوج الرجل امرأة غامتا بالولد لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها لم يثبت نسبها وان جاءت به لستة أشهر
فصاعدا يثبت نسبها منه اعترف به الزوج أو سكت فان بعد الولادة ثبتت بشهادة امرأته واحدة تشهد بالولادة
كذا في الهداية * ولو ولدت أحد الولدين لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح يوم والاخر بعده يوم
لم يثبت نسب واحد منهما كذا في الغاية * الاصل في هذا أن كل امرأة لم تحب عليها العدة فان نسب
ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا أنه منه وهو أن يجي لاقل من ستة أشهر وكل امرأة وجبت عليها
العدة فان نسب ولدها يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا أنه ليس منه وهو أن يجي لاكثر من سنتين فاذا عرفنا
هذا فنقول رجل طلق امرأته قبل الدخول بها ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق يثبت النسب
فان جاءت به لستة أشهر فصاعدا لا يثبت النسب * ولو قال لامرأة اجنبة اذا تزوجتك فانت طالق ثم تزوجها
وقع الطلاق ثم اذا جاءت بولد لقسم ستة أشهر من وقت النكاح يثبت النسب ولو جاءت لاقل من ستة أشهر من
وقت النكاح لا يثبت ولو طلقها بعد الدخول ثم جاءت بولد يثبت النسب الى سنتين وتنقض العدة به ولو جاءت به
لاكثر من سنتين ان كان الطلاق رجعا يثبت النسب ويصير من اجعها وان كان الطلاق بائنا لا يثبت النسب
ما لم يدع الزوج فاذا ادعى الزوج يثبت منه وهل يحتاج الى تصديقها أم لا فيه روايتان ورواية يحتاج
لا يحتاج هذا اذا طلقها ولو مات عنها قبل الدخول أو بعده ثم جاءت بولد من وقت الوفاة الى سنتين يثبت النسب
منه وان جاءت به لاكثر من سنتين من وقت الوفاة لا يثبت النسب هذا كله اذا لم تقر بانقضاء العدة وان أقرت
وذلك في مدة تنقض في مثلها العدة الطلاق والوفاة سواء ثم جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار يثبت
النسب والا فلا هذا كله اذا كانت كبيرة سواء كانت عن تحيض أو عن لا تحيض وأما اذا كانت صغيرة طلقها

زوجها ان كان قبل الدخول فجاءت بولداً قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يثبت النسب واذا طلقها بعد الدخول فان ادعت الحبل في الطلاق الرجعي يثبت النسب الى سبعة وعشرين شهراً وفي الطلاق البائن الى سنتين ولو اقترت بانقضاء العدة ثم جاءت بولداً قبل من ستة اشهر من وقت الاقرار يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ذلك لا يثبت النسب ولو سككت عن الدعوى فنصت أبي حنيفة ومحمد ورجهما الله تعالى سكوتها بمنزلة الاقرار وعند أبي يوسف ورجه الله تعالى كدعوى الحبل كذا في شرح الطحاوي . امرأة قالت في عدة الوفاة لمست بحامل ثم قالت من الغد انما حامل كان القول قولها وان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لمست بحامل ثم قالت انما حامل لا يقبل قولها الا ان تأتي بولداً قبل من ستة اشهر من موت زوجها يقبل قولها ويطل اقرارها بانقضاء العدة كذا في فتاوى قاضي خان . الصغيرة اذا توفي عنها زوجها فان اقترت بالحبل فهي كالكبيرة يثبت نسبها منه الى سنتين لان القول قولها في ذلك وان اقترت بانقضاء العدة بعد اربعة اشهر وعشرين ولدت لستة اشهر فصاعد لم يثبت النسب منه وان لم تدع حبلًا ولم تقتر بانقضاء العدة فعند أبي حنيفة ومحمد ورجهما الله تعالى ان ولدت لاقول من عشرة اشهر وعشرة ايام يثبت النسب والالم يثبت كذا في التبيين . المتوترة ان جاءت بولدين احدهما لاقول من سنتين والاخر لاقول من سنتين وبين الولادين يوم قال أبو حنيفة وأبو يوسف ورجهما الله تعالى يثبت نسبهما كذا في الظهيرية . ولو خرج بعض الولد لاقول من سنتين وباقيه لاكثر من سنتين لا يلزمه حتى يكون الخارج لاقول من سنتين نصف بدنه . ويخرج من قبل الرجلين اكثر البدن لاقول والباقي لاكثر كذا في كذا في القدير . وان كانت معتدة من طلاق بائن أو من وفاة فجاءت بولداً الى سنتين فانكر الزوج الولادة أو الورثة بعد وفاته وادعت هي فان لم يكن الزوج اقتر بالحبل ولا كان الحبل ظاهراً لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة ورجه الله تعالى وان كان الزوج قد اقتر بالحبل أو كان الحبل ظاهراً فالقول قولها في الولادة وان لم تشهد لها قابله في قول أبي حنيفة ورجه الله تعالى وان كانت معتدة من طلاق رجعي فكذلك كذا في البدائع . ولو قال الزوج الذي ولدته غير هذا لم يقبل منه هذا قول أبي حنيفة ورجه الله تعالى كذا في غاية السروجي . وان كانت معتدة عن وفاة وصديقها الورثة في الولادة ولم يشهدوا على الولادة أحد فهو ابنه عندهم ويرثه وهذا في حق الارث ظاهر لانه خالص حقه وفي حق النسب ان كانوا من اهل الشهادة بان صدقها رجلان أو رجل وامرأتان منهم وجب الحكم بانسابه حتى شاركو المصدقين والمنكرين وبشرط لفظ الشهادة في مجلس الحكم عند البعض والصحيح انه لا يشترط لفظ الشهادة كذا في الكافي . واذا تزوجت المعتدة بزواج آخر ثم جاءت بولدين جاء به لاقول من سنتين منذ طلقها الاول أو مات لاقول من ستة اشهر ومنذ تزوجها الثاني فالولد الاول وان جاء به لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول أو مات ولستة اشهر فصاعداً منذ تزوجها الثاني فهو لثاني والنكاح جائز وان جاء به لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول أو مات لاقول من ستة اشهر ومنذ تزوجها الثاني لم يكن الاول وللثاني وهل يجوز نكاح الثاني في قول أبي حنيفة ومحمد ورجهما الله تعالى جائز هذا اذا لم يعلم قبل التزوج انها تزوجت في عدتها فان علم ذلك ووقع النكاح الثاني فاسداً فجاءت بولدين فان النسب يثبت من الاول ان امسكت اثباته بان جاءت به لاقول من سنتين منذ طلقها الاول أو مات ولستة اشهر فصاعداً منذ تزوجها الثاني لان نكاح الثاني فاسد ومهما امسكت احالة النسب الى القرائن الصحيح كان اولي وان لم يمكن اثباته منه وامسكت اثباته من الثاني فالنسب يثبت من الثاني بان جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول أو مات ولستة اشهر فصاعداً منذ تزوجها الثاني لان نكاح الثاني وان كان فاسداً لكن لما عذر اثبات النسب من النكاح الصحيح فانباته من الفاسد أولى من الحبل على الزنى هكذا في البدائع . رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط قد استبان خلقه فان جاءت به لاربعة اشهر جاز النكاح ويثبت النسب من الزوج الثاني وان جاءت لاربعة اشهر الا يوماً لم يجز النكاح كذا في الجرائد . ورجل تزوج امرأة فجاءت بولدين فاختلنا فقال الزوج تزوجت منك منذ شهر وقالت المرأة لا بل منذ سنة فالولد ثابت النسب من الزوج كذا في الظهيرية . ويجب أن يستخلف عندهما خلافاً لابي حنيفة ورجه الله تعالى كذا في الكافي . وان تصادق على انه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب منه فان قامت البينة بعد التصديق على تزوجه اياها منذ سنة

قلت وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا أقام الولد البينة بعد ما كبراً اذا كان قيام البينة حاله من الولد فقد اختلف المشايخ رجعهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب القاضي خصماً عن الصغير وقال بعضهم لا ساجدة الى هذا التكليف والقاضي يسمع البينة من غير أن ينصب عنه خصماً كذا في الظهيرية . رجل تزوج امرأة فولدت ولداً ثلثة أشهر فقال الزوج الولد ولي بسبب أو جب أن يكون الولد في وقت المرأة لابل هو من الزنى في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت النكاح والمساواة بها ما كان القول قول الزوج كذا في التارخانية . ولو نتج أمة فطلقها فاشترها فولدت لاقول من ستة اشهر من وقت الشراء لزمه والا لا بالعدوة وهذا اذا كان بعد الدخول ولا فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق بائناً أو رجعيًا وان كان قبل الدخول فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر من وقت الطلاق لا يلزمه وان كان لاقول منه لزمه اذا ولدته لتمام ستة اشهر أو أكثر من وقت التزوج وان كان لاقول لا يلزمه وكذا اذا اشترى زوجته قبل أن يطلقها فيملا كذا من الاحكام كذا في التبيين . وان طلقها نكاحاً حتى حرمت عليه حرمة غليظة يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق ولو اشترى زوجته الموطوءة ثم اعقها فولدت لاكثر من ستة اشهر منذ اشترها لا يثبت النسب الا أن يدعيه الزوج وعند محمد ورجه الله تعالى يثبت النسب منه الى سنتين من يوم الشراء بلا عدوة وكذا لو لم يعتقها ولكن باعها فولدت لاكثر من ستة اشهر منذ باعها فعند أبي يوسف ورجه الله تعالى لا يثبت النسب وان ادعاه الا تصديق المشتري وعند محمد ورجه الله تعالى يثبت بلا تصديق كذا في الكافي . ام المولدة اذا مات عنها مولداً واعقها يثبت نسب ولها الى سنتين من وقت العتق كذا في العتائية . من قال لامته ان كان في بطنك ولد فاعقها يثبت نسب ولها الى سنتين من وقت قالوا هذا فيما اذا ولدت لاقول من ستة اشهر من وقت الاقرار فان ولدت لستة اشهر أو لاكثر لا يلزمه ولكن ينبغي لك أن تعرف انه فيما اذا قال ان كان في بطنك ولد أو قال ان كان لها حبل فهو معنى بلفظ التعليق اما اذا قال هذه مسائل متى يلزمه الولد وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر الى سنتين حتى ينفيه وبه صرح في الاجناس في كتاب العتاق كذا في غاية البيان . رجل قال لفلان هذا ابني ثم مات ثم جاءت ام الغلام وهي حرة وقالت انما امرأته فهي امرأته ويرثه . وذكر في النوادر ان هذا استحسن وهذا اذا علم انها حرة فاما اذا لم يعلم بذلك فزعم الورثة انها ام ولد الميت وهي تدعى النكاح لم ترث كذا في الجامع الصغير لقاضي خان . ولو طلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجاً غيره فجاءت منه بولدين ولا يعلمان بفساد النكاح فالنسب ثابت وان كانا يعلمان بفساد النكاح يثبت النسب أيضاً عند أبي حنيفة ورجه الله تعالى كذا في التارخانية فاعلان بتجسس الناصري . رجل فقه امرأة وفي يدها ولد والولد ليس في يد الزوج فقالت المرأة تزوجتني بعد ما ولدت هذا الولد من زوج قبلك فقال الزوج لا بل ولدته في ملكي فهو ابن الزوج ولو كان الولد في يد الزوج دون المرأة فقال هو ابني من غير ان يفتقها هو ابني منك فالقول قول الزوج ولا تصدق المرأة كذا في الظهيرية . واذا كان الولد في يد رجل وامرأته فقال الزوج هذا الولد من زوج كان لك من قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو منه كذا في المحيط . ولوزني بامرأة فحملت ثم تزوجها فولدت ان جاءت به لستة اشهر فصاعداً يثبت نسبها وان جاءت به لاقول من ستة اشهر لم يثبت نسبها الا أن يدعيه ولم يقبل انه من الزنى اما ان قال انه من الزنى فلا يثبت نسبها ولا يرث منه كذا في المنياسيع . رجل اشترى أمة فولدت منه ثم أقام رجل البينة انها امرأته زوجها منه مولداً فجعل المرأة ويجعل الولد ولد الزوج وعق الولد عدوة المولى . صبي في يد امرأة قال رجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح وقالت هو ابني من زنى لم يثبت نسبها منه وان قالت بعد ذلك هو ابني منك من نكاح يثبت نسبها . رجل مسلم تزوج بمجوسية فنجن بالولد يثبت نسب الاولاد منه عند أبي حنيفة ورجه الله تعالى خلافاً له ما شاء على ان النكاح فاسد عند أبي حنيفة ورجه الله تعالى باطل عندهما كذا في الظهيرية . ولو خلاها امرأته خلوة صحيحة ثم طلقها صريحاً وقال لم اجمعها فصدقه أو كذبه وجبت عليها العدة ولها كمال المهر فان قال لها راجعتك لم تصح المراجعة وان جاءت بولداً قبل من سنتين ولم تعرف بانقضاء العدة يثبت نسبها وصحت تلك المراجعة ويجعل واطنًا لها قبل الطلاق كذا في السراج الوهاج . ام ولد اذا نكحت نكاحاً فاسداً ودخل بها الزوج وجاءت بولدين يثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى كذا في خزائن

المقتن • التسبب ثبت بالإيعام مع قدرته على النطق كذا في النهاية • رجل تزوج ابنة وهو صغير امرأة لا يتأتى من مثله وقاع ولا أحبال فجاءت بولد لا يلزمه الولد ولا ترث ما أنفق أبو الزوج عليها من ابنه وإن أنزلت أنها تزوجت ردت على الزوج نفقة سنة أشهر مقدار مدة الحمل • كذا في الظهيرية • الصبي المراهق إذا جازت امرأته ولد ثبت التسبب كذا في السراجية • ولما جازت لا يلزم الحرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في القرناشي • أكرم مدة الحمل سنتان وأقل مدة الحمل ستة أشهر كذا في الكافي • اجمعوا على أنه تعتبر المدة من وقت النكاح في الصحيح منه وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة هكذا في فتاوى قاضي خان

(الباب السادس عشر في الحضنة)

أحق الناس بحضنة الصغير حال قيام النكاح أو بعد الفقرة الأم إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة غير مأمونة كذا في الكافي • سواء لحقت المرتدة بداء الحرب أم لا فإن ثابت فهي أحق به كذا في البحر الرائق • وكذا لو كانت سارقة أو مغنبة أو نائحة فلا حق لها هكذا في النهر الفائق • ولا يجبر عليها في الصحيح لاحتمال عجزها إلا أن يكون له ذور محرم غيرها خفية لا يجبر على حضنته كيلا يضيع بخلاف الأب حيث يجبر على اخذها إذا امتنع بعد الاستئذان عن الأم كذا في العيني شرح الكنز • وإن لم يكن له أم تستحق الحضنة بأن كانت غير أهل للحضنة أو متزوجة بغير محرم أو مانت فأم الأم أولى من كل واحدة وإن علت فإن لم يكن للأم أم قام الأب أولى من سواها وإن علت كذا في فتح القدير • ذكر الحضانة في النفقات أن كانت للصغيرة جدة من قبل أمها وهي أم أبي أمها فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الأم من جهة أمها كذا في البحر الرائق • فإن مانت أو تزوجت فالأخت لاب وأم فإن مانت أو تزوجت فالأخت لاب وأم فإن مانت أو تزوجت فبنات الأخت لاب وأم فإن مانت أو تزوجت فبنات الأخت لاب وأم لا تختلاف الرواية في ترتيب هذه الجملة إنما اختلفت الروايات بعد هذا في الخالة والأخت لاب فتى رواية كتاب النكاح الأخت لاب أولى من الخالة وفي رواية كتاب الطلاق الخالة أولى وبنات الأخوات لاب وأم أولاد الأم أولى من الخالات الأخت لاب وأم ثم الخالة لاب وأم ثم الخالة لاب وأم ثم الخالة لاب وأم ثم بنات الأخوة أولى من العمات والترتيب في العمات على نحو ما قلنا في الخالات كذا في فتاوى قاضي خان • ثم يدفع إلى خالة الأم لاب وأم ثم لاب ثم إلى عماتهما على هذا الترتيب • وخالة الأم أولى من خالة الأب عندنا ثم خالات الأب وعماته على هذا الترتيب كذا في فتح القدير • والأصل في ذلك أن هذه الولاية تستفاد من قبل الأمهات فكانت جهة الأم مقدمة على جهة الأب كذا في الاختيار شرح المختار • بنات العم والخالات والعم والخالات لا حق لهن في الحضنة كذا في البدائع • وإنما يخل حق الحضنة لهؤلاء النسوة بالتزوج إذا تزوجن بأجنبي فإن تزوجن بذي رحم محرم من الصغير كالجدة إذا كان زوجها جده الصغير والأم إذا تزوجت بعم الصغير لا يخل حقها كذا في فتاوى قاضي خان • ومن سقط حقها بالتزوج بعمها إذا ارتفعت الزوجية كذا في الهداية • وإذا كان الطلاق رجعيا لا يعود حقها حتى تنقضي عدتها لقيام الزوجية كذا في العيني شرح الكنز • ولو تزوجت الأم بزوج آخر وعملت الصغيرة معها أم الأم في بيت الراب فلا بد أن يأخذها منها • صغيرة عند جدة بخون حقها فلعناتها أن تأخذها منها إذا ظهرت خانتها كذا في القنية • وإن ادعى الزوج أن الأم تزوجت بزوج آخر وأنكرت فالقول قولها وإن اقترنت أنها تزوجت بزوج آخر ولكن ادعت أنه طلقها وعاد حقها فإن لم تعين الزوج فالقول قولها وإن عينت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقر به ذلك الزوج • وإذا وجب الاتزاع من النساء أو لم يكن للصبي امرأة من أهل يدفع إلى العصة فيقدم الأب ثم أبو الأب وإن علان الأخ لاب وأم ثم لاب ثم ابن الأخ لاب وأم ثم ابن الأخ لاب وكذا من سفل منهم ثم السهم لاب وأم ثم لاب فاما أولاد الأعمام فانه يدفع إليهم الغلام قبله أبابن السهم لاب وأم ثم أبابن السهم لاب والصغيرة لا تدفع إليهم • ولو كان للصغيرة أخوة أو أعمام فاصطحبهم أولى فإن تساوا فأنتهم كذا في الكافي • قال في تحفة الفقهاء وإن لم يكن للبارية من عصباتها غير ابن العم فالأخت إلى القاضي إن رآه أصح يرضيها إليه والأقضية عند أمينة كذا في غاية البيان • وإذا لم يكن للصغيرة عصة تدفع إلى الأخ لام ثم إلى ولده ثم إلى العم لام

ثم إلى الخال لاب وأم ثم لاب ثم لام كذا في الكافي • أبو الأم أولى من الخال ومن الأخ لام كذا في السراج الوهاج • ويدفع الذكر إلى مولى العتاقة ولا تدفع الأنثى كذا في الكافي • ولحق للامة وأم الولد في الحضنة ما لم تعيقا الحضنة لمولاهن كان الصغير في الرق ولا يفرق بينهما وبين الأم إن كانا في ملكه وإن كان حرا فالحضنة لأقربائهما الأحرار وإذا اعتقنا كان إماما حق الحضنة في أولادهم الأحرار • والمكانة أحق بولدها المولود في الكتابة بخلاف المولود قبلها كذا في العيني شرح الكنز • المدبرة كالقنية كذا في التبيين • لاحق لغير المحرم في حضنة الجارية ولللعبة القاسق على الصغيرة كذا في الكفاية • ولا حضنة لمن يخرج كل وقت وتترك البنت ضائعة كذا في البحر الرائق • والأم والجدة أحق بالغلام حتى يستغنى وقد ربيع سنين وقال القدوري حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويستغنى وحده وقدره أبو بكر الرازي سبع سنين • والفتوى على الأول • والأم والجدة أحق بالجارية حتى تحيض وفي نوادر هشام عن محمد بن عيسى أنه تعالى إذا بلغت حد الشهوة فالأب أحق وهذا صحيح هكذا في التبيين • الصغيرة إذا لم تكن مشتهة ولها زوج لا يسقط حق الأم في حضنتها مادامت لا تصلح للرجال كذا في القنية • وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصة أولى به قدم الأقرب فالأقرب كذا في فتاوى قاضي خان • ويسمى هؤلاء إن كان غلاما إلى أن يدركه بعد ذلك ينظر إن كان قد اجتمع رأيهم وهو مأمون على نفسه بجلى سيده فيذهب حيث شاء وإن كان غير مأمون على نفسه فالأب يرضع إلى نفسه وبوليته ولا نفقة عليه إلا إذا طوع كذا في شرح الطحاوي • والجارية إن كانت ثيبا وغير مأمونة على نفسها لا يجزى سبيلها ويضربها إلى نفسه وإن كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويجزى سبيلها وتزول حيث أحبته كذا في البدائع • وإن كانت البالغة يكره إغلاؤها حتى الضم وإن كان لا يخاف عليها الفساد إذا كانت حديثة السن وأما إذا دخلت في السن واجتمع لها أمرها وعصبها فليس للأولياء الضم ولها أن تنزل حيث أحبته لا يخوف عليها كذا في المحيط • وإن لم يكن لها أب ولا جدة ولا غيرها من العصبان أو كان لها عصة مفقودة فلا قاضي أن ينظر في حالها فإن كانت مأمونة خلاها تنقذ بالسكنى سواء كانت بكرًا أو ثيبًا والأولاد وضعها عند أمها أمينة ثقة تقدر على الحفظ لأنه جعل ناظر المسلمين كذا في العيني شرح الكنز • لو أن امرأة جاءت بالصبي تطلب النفقة من أبيه فقالت هذا ابن بتي منك وقد ماتت أمه فاعطى نفقة فقال الأب صدقت هذا ابني من ابنتك فاما أمه فلم تقم وهي في منزلي وأراد أخذ الصبي منها لم يمكن له ذلك حتى يعلم القاضي أمره ويحضره فتأخذها فإن أحضر الأب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة ما هذا ابني وقد ماتت ابنتي أم هذا الصبي قال قول في هذا قول الرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي إليه وكذلك الجدة لو حضرت وقالت هذا ابن ابنتي من هذا الرجل وقد ماتت أمه وقال الرجل هذا ابني من غير ابنتك من امرأة لي فالقول قوله وبأخذ الصبي منها ولو أحضر الأب امرأة وقال هذا ابني من هذه لأم ابنتك وقالت الجدة ما هذا أمه بل أمه ابنتي وقالت التي أحضرها الرجل صدقت ما أنابته وقد كذب هذا الرجل ولكني امرأته فإن الأب أولى به وبأخذ كذا في الظهيرية • ذكر في السراجية أن الأم تستحق أجره على الحضنة إذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لآبائه وتلك الأجرة غير أجره أرضاعه كذا في البحر الرائق • وإذا كان الأب معصرا أو بنت الأم أن تربي الأباجرة وقالت العمة أنا أربي بغير أجره فإن العمة أولى هو الصحيح كذا في فتح القدير • الولد متى كان عند أحد الأبوين لا يمنع الآخر من النظر إليه وعن تعاهده كذا في التتارخانية ناقلا عن الحماوي • (فصل مكان الحضنة مكان الزوجين إذا كانت الزوجية بينهما فائمة) حتى لو أراد الزوج أن يخرج من البلد فإراد أخذ ولده الصغير عن له الحضنة من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها وإن أرادت المرأة أن تخرج من المصر الذي هو فيه إلى غيره فالزوج أن يمنعها من الخروج سواء كان معها ولده أو لم يكن وكذلك إذا كانت معتدة لا يجوز لها الخروج مع الولد وبدونه ولا يجوز للزوج إخراجها كذا في البدائع • وإذا وقعت الفقرة بين الرجل وامرأته فأرادت أن تخرج بالولد عندها نقضا عتبتها إلى مصرها فإن كان النكاح وقع في مصرها فلها ذلك وإن كان وقع النكاح في غير مصرها فليس لها ذلك إلا أن يكون بين موضع الفقرة وبين مصرها قرب بحيث لو خرج الأب لمطالبة الولد يكتفه الرجوع إلى منزله قبل النسل لجنس هذه بمنزلة محال مخالفة في مصر ولها أن تتحول

مطلب
مكان الحضنة مكان الزوجين

من محله ولو أراد أن تنقل بلاد ليس ببلدها ولم يقع فيه النكاح فليس لها ذلك الا اذا كان بين البلدين قرب على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط • ولو انتقلت من مصر الى مصر ليس بقريب ولم يكن مصرها الكن أصل العقد كان بها ليس لها ذلك على رواية البسيط وهو الصحيح كذا في الفتاوى الكبرى • واذا كانت المرأة والزوج من أهل السودان وأرادت أن تنقل الولد الى قريتها وقدر وقع النكاح فيها قلنا ذلك وان كان وقع في غيرها فليس لها نقله الى قريتها ولا الى القرية التي وقع فيها النكاح اذا كانت بعيدة وان تقارب بحيث يمكن للاب نظر الصبي • ويعود قبل الليل فلها ذلك كذا في السراج الوهاج • وان كان الاب متوطنا في مصر وأرادت نقل الولد الى القرية فان تزوجها فيها وهي قريتها قلنا ذلك وان كانت بعيدة من مصر وان لم تكن قريتها فان كانت قرية ووقع أصل النكاح فيها قلنا ذلك كذا في المصر وان كان لم يقع النكاح فيها قلنا ذلك • وان كانت قرية من المصر كذا في البدائع • وان أرادت أن تنقله من قرية الى مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه فليس لها ذلك الا أن يكون المصر قريسا من القرية على التفسير الذي قلنا كذا في المحيط • وليس للمرأة أن تنقل ولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك وكانت حرة بعد أن يكون زوجها مسلما أو ذميا وان كان كلاهما حريين فلها ذلك كذا في البدائع • وإن ماتت الام حتى وصلت الحضنة الى الجدة أم الأم فليس لها أن تنقل الولد الى مصر • وان كان أصل العقد فيه وكذا أم الولد اذا اعتقت لا يخرج الولد من المصر الذي فيه أبوه كذا في غاية البيان • غير الجدة كالجدة كذا في البحر الرائق • وفي الممتني ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة بصرية وولدت له ولدا ثم إن هذا الرجل أخرج ولده الصغير الى الكوفة وطلقةا فخاصته في ولدها وأرادت رده عليها قال ان كان الزوج أخرجه اليها بائنا فليس عليه أن يرده ويقال لها اذهبي اليه وخذيته قال وان كان أخرجه بغير بائنا فليس عليه أن يرجيها اليها • ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل خرج مع المرأة وولدها من البصرة الى الكوفة ثم ردت المرأة الى البصرة ثم طلقها فليس عليه أن يردها فيؤخذ بذلك كذا في الظهيرية • واذا أخذ المطلق ولده من حاضته لزواجه لا أن يسافر به الى أن يعود حتى آتته هكذا في البحر الرائق ناقلا عن الفتاوى السراجية • والله اعلم بالصواب

(الباب السابع عشر في النفقات)

وفي ستة فصول

• (الفصل الاول في نفقة الزوجة) • يجب على الرجل نفقة امرأته المسيلة والذميمة والفقيرة والعنينة دخلها أول يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة بجميع مثلها كذا في فتاوى قاضي خان • سواء كانت حرة أو مكاتب كذا في الجوهر النيرة • تكلموا في تفسير البلوغ مبلغ الجماع واختار أنهما لم يبلغ تعال مبلغ الجماع وعليه الفتوى كذا في التتارخانية • والصحيح أنه لا عبرة للسن وإنما العبرة للاحتمال والقدرة كذا في الكافي • المرأة ان كانت صغيرة مثلها لأبوطا ولا يصلح للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى تصير الى الحالة التي تطبق الجماع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الاب هكذا في المحيط • الكبيرة اذا طلبت النفقة وهي لم تزف الى بيت الزوج فلها ذلك اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة ومن مشايخ بلخ رجمهم الله تعالى من قال لا تسحقها اذا لم تزف الى بيته والفتوى على الاول كذا في الفتاوى الغياثية • فان كان الزوج قد طالبها بالنفقة فان لم تمتنع عن الانتقال الى بيت الزوج فلها النفقة فاما اذا امتنعت عن الانتقال فان كان الامتناع بحق بأن امتنعت لتستوفي مهرها فلها النفقة وأما اذا كان الامتناع بغير حق بأن كان أوفاها المهر أو كان المهر مؤجلا أو وجبه منه فلا نفقة لها كذا في المحيط • وان نشرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها والناشرة هي الخارجة عن منزل زوجها المانعة نفقة هانمته بخلاف ما لو امتنعت عن التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم ولو كان المنزل ملكها فتمنعته من الدخول عليها لا نفقة لها الا أن تكون سائلة أن يحولها الى منزله أو يكتري لها منزلا واذا تزوجت التثور قلها النفقة ولو كان يسكن في أرض النصب فامتنعت منه لها النفقة كذا في الكافي • وان كانت سائلة نفسها ثم امتنعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان •

رجل يسكن أرض المملكة يريد أرض السلطان ويأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا أقدمه عليك في أرض المملكة ولا أكل من مالك قالوا ليس لها ذلك واعت بالامتناع عن ذلك ونصير ناشرة وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلي والمرأة تباي أن تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية • اذا تقيت المرأة عن زوجها أو أتت أن تنقل معه حيث يريد من البلدان وقد أوفاهامهرها فلا نفقة لها عليه وان لم يعطها مهرها وبقي المسألة بحالها فلها النفقة هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فكذا ذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما لا نفقة لها سواء أوفاهامهر أم لا قال الشيخ الامام أبو القاسم الصغير هذا مكان في زمانهم أما في زماننا فلا يملك الزوج أن يسافر بها وان أوفى صداقها كذا في المحيط • اذا حبست المرأة في دين فلا نفقة لها قال الكرخي اذا حبست في دين لا تقدر على أدائه فلها النفقة وان كانت تقدر فلا نفقة لها والفتوى على أنه لا نفقة لها في الوجهين كذا في الجوهر النيرة • وهذا اذا كان الزوج لا يقدر على الوصول اليها في المجلس وان وجدته مكانا يصل اليها قالوا يجب لها النفقة كذا في فتاوى قاضي خان • ولو غصبها غاصب وهرب بها أو حبست فلما ذكر الخصاص أنها لا تسحق قال الصدر الشهيد حسام الدين وعليه الفتوى كذا في الغياثية • ولو حبس الزوج وهو يقدر على أداء الدين أو لم يقدر وأهرب فلها النفقة كذا في غاية السروجي • وان حبس في سجن السلطان فلما اختلقوا فيه والصحيح أنها تسحق النفقة كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كان الزوج في بلدة أخرى قد وسفر فبعث اليها الجمل والراذ حتى تنقل اليه ولم يجد محرما ولم تذهب تسحق النفقة كذا في الوجيز للكردي • والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع فلا نفقة لها سواء كان الزوج يطبق الجماع أولا يطبق وان كانت المرأة تطبق الجماع فلها النفقة سواء كان الزوج يطبق الجماع أولا يطبق كذا في المحيط • وان كان الزوج صغيرا والمرأة كبيرة فلها النفقة لوجود التسليم وكذلك اذا كان الزوج مجبوا أو عتينا أو مريضا لا يقدر على الجماع أو خارجا للجماع فلها النفقة لوجود التسليم كذا في البدائع • وان كانا صغيرين لا يقدران على الجماع فلا نفقة لها العجز من قبلها فصار كالجبور والعين اذا كانت تحت صغيرة كذا في التبيين • ولو كانت المرأة مريضة قبل النقلة مرضا يمنع من الجماع فنقلت وهي مريضة فلها النفقة بعد النقلة وقبلها ايضا اذا طلبت النفقة فلم ينقلها الزوج وهي لا تمنع من النقلة لو طالم الزوج وان كانت تمنع فلا نفقة لها كالصبي كذا ذكر في ظاهر الرواية • وان نقلت وهي مريضة ثم مرضت في بيت الزوج مرضا لا تستطيع معه الجماع لم تبطل نفقة بيتها بخلاف كذا في البدائع • ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دار أبيها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل الى بيت الزوج في محبة أو نحوها فلم تنقل لا نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة كذا في فتاوى قاضي خان • المرأة اذا كانت رتقا أو قرنا أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع من الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها بحكم كبيرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذا لم تكن مانعة نفسها بغير حق كذا في المحيط • ولو حبست المرأة حجة فريضة فان كان ذلك قبل النقلة فان حبست بلا محرم ولا زوج فهي ناشرة وان حبست مع محرم لها دون الزوج فلا نفقة لها في قولهم جميعا وان كانت انتقلت الى منزل الزوج فقد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لها النفقة وقال محمد رحمه الله تعالى لا نفقة لها كذا في البدائع • وهو الاظهر كذا في السراج الوهاج • وأما اذا حبس الزوج معها فلها النفقة اجماعا ويجب عليه نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراء أما اذا حبست للتطوع فلا نفقة لها اجماعا اذا لم يكن الزوج معها هكذا في الجوهر النيرة • وان حبست مع زوجها حجة نفلا كانت لها نفقة الحضر لا نفقة السفر هكذا في فتاوى قاضي خان • أجمعا على أن الصوم والصلاة لا يسقطان النفقة كذا في غاية السروجي • رجل اتهم بامرأة بها حبل فزوجهها أوهاهه والزوج يشكر أن يكون الحبل منه جاز النكاح ولا نفقة على الزوج لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها كذا في محيط السرخسي • وأما اذا أقر الزوج أن الحبل منه فالنكاح صحيح بالاتفاق وهو غير ممنوع من وطئها فتسحق النفقة عند الكل كذا في المحيط • واذا كان رجل نسوة بعضهن حرا ومملكات وبعضهن اماء أو ذميات فمن في النفقة سواء كذا في التتارخانية • كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها كذا في الخلاصة • قال

ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في العدة منه ولو كان النكاح صحيحا من حيث الظاهر ففرض القاضي لها النفقة واخذت ذلك شهرا ثم ظهر فساد النكاح بأن شهد الشهود أنها أخته من الرضاغة ونزق القاضي بينهما رجوع الزوج على المرأة بما أخذت وأما إذا اتفق الزوج عليها مسامحة من غير فرض القاضي لها النفقة لم يرجع عليها بشيء كذا ذكر الصدوق الشهيد رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضي كذا في الذخيرة • وأجمعوا أن في النكاح بغير شهود تنصق النفقة كذا في الخلاصة • ولو آلى منها أو ظاهر منها قلها النفقة ولو تزوج أختا من أمه أو عمتا أو خالتا ولم يعلم بذلك حين دخل بها وقرق بينهما ووجب عليه أن يعتزل عنها مدة عدة أختها فلا مهر أنه النفقة ولا نفقة لا ختها وان وجبت عليها العدة كذا في البدائع • إذا كان زوج المرأة موسرا أو لها خادم فرض عليه نفقة الخادم هذا إذا كانت حرة فإن كانت أمة لا تنصق نفقة الخادم فإن كان لها خادمان أو أكثر لا يفرض لأكثر من خادم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقالوا إن الزوج الموسر يلزمه من نفقة الخادم ما يلزم المصغر من نفقة امرأته وهو أدنى الكفاية كذا في المكافي • واختلفوا في هذا الخادم فقيل هي جارية مملوكة لها وإن كانت غير مملوكة أي لا تنصق نفقة الخادم في ظاهر الرواية ولو كان الزوج معسرا لا يجب عليه نفقة خادمها وإن كان لها خادم فيمار وأما الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الأصح فكذا في التبيين • وإذا قال الزوج لامرأته لا أتفق على أحد من خدمك لكن أعطيت لك خادما من خدمي لخدمك وأبت المرأة ذلك لم يكن للزوج ذلك ويجبر على نفقة خادم واحد من خدم المرأة • امرأة لها مملوك فقالت لزوجها اتفق عليهما من مهنري فاتفق عليهما فقالت المرأة لا أجعل النفقة محسوبة لأنك اعتقدتهم فاتفق عليهم بالمعروف فهو محسوب عليها كذا في الفتاوى الكبرى • وإذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على الزوج فإن كان حاضر أصاحب مأذنة فالتقاضي لا يفرض لها النفقة وإن طلبت إلا إذا ظهر للقاضي أنه يفرضها ولا ينطق عليها فينفذ يفرض لها النفقة وإن لم يكن صاحب مأذنة فالتقاضي يفرض لها النفقة في كل شهر وبأمره أن يعطى هكذا في المحيط • ولا يقدّر نفقة بالدرهم والدنانير على معر كانت بل يقدّر بها على حسب اختلاف الأسعار غلاء ورخصا رعاية للبتانيين كذا في البدائع • ولو فرضت لها النفقة مشاهرة يدفع إليها كل شهر فإن لم يدفع وطلبت كل يوم كان لها أن تطالب عند المساء كذا في الفتاوى الكبرى • وإذا أراد الفرض والزوج موسرا يأكل الخبز الحواري والهم المشوي والمرأة معسرة أو على العكس اختلفوا فيه والصحيح أنه يعتبر ساهما كذا في الفتاوى الثانية • وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة اليسار وإن كانا موسرين ونفقة العسار إن كانا معسرين وإن كانت موسرة وهو معسر لها فوق ما يفرض لو كانت معسرة فيقال له اطعمها خبز البر وباجرة أو باجنتين وإن كان الزوج موسرا مفرط اليسار فمؤسرا يأكل الخلاء والهم المشوي والباقيات وهي فقيرة فكانت تأكل في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه أن يطعمها ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيتها ولكن يطعمها خبز البر وباجرة أو باجنتين وفي ظاهر الرواية يعتبر مال الزوج في اليسار والأسعار كذا في المكافي • وبه قال جمع كثير من المشايخ رحمهم الله تعالى وقال في النفقة أنه الصحيح كذا في فتح القدير • وقال مشايخنا رحمهم الله تعالى والمستحب للزوج إذا كان موسرا مفرط اليسار والمرأة فقيرة أن يأكل معها ما يأكل بنفسه قال في الكتاب وكل جواب عرفته في فرض النفقة من اعتبار مال الزوج أو اعتبار حاله صافه الجواب في الكسوة كذا في الذخيرة • إذا كان معسرا وهي موسرة علم لها قدر نفقة المعسر في الحال والزائد في دينها في ذمتها كذا في التبيين • وإن قال أنا معسر وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله إلا أن تقيم المرأة البينة على يساره فإن أقامت المرأة البينة أنه موسر قضى عليه نفقة الموسرين وإن أقامت البينة كانت البينة ثبوت المرأة وإن لم تكن لها مائة وطلبت من القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وإن سأل كان حسنا فإن أخبره عدل أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك وإن أخبره عدلان أنه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وإن لم يلقا بلفظ الشهادة • يشترط العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وإن قالوا لا يجوز أن يكون له مائة ولا يقبل القاضي ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا قضى القاضي بنفقة العسار لم يسر نفقته ثم لها نفقة الموسر كذا في المكافي • وإن قالت لا أطبخ ولا أخبر قال في الكتاب لا يجبر على الطبخ والخبر وعلى الزوج أن يأتيها

قوله والباقيات أي ألوان
الاطعمة اهـ

بإعطاء مهربي أو يأتيها من يكفها عمل الطبخ والخبر قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن استفتت المرأة عن الطبخ والخبر انما يجب على الزوج أن يأتيها بإعطاء مهربي إذا كانت من بنات الإشراف لا تخدم بنفسها في أهلها أولم تكن من بنات الإشراف لكن يساعدها تنفعها من الطبخ والخبر أما إذا لم تكن كذلك فلا يجب على الزوج أن يأتيها بإعطاء مهربي كذا في الظهيرية • قالوا إن هذه الاعمال واجبة عليها ديانة وإن كان لا يجبرها القاضي كذا في البحر الرائق • ولو استأجرها الطبخ والخبر لم يجز ولا يجوز لها أخذ الأجرة على ذلك كذا في البدائع • ويجب عليه آلة الطبخ وآنية الأكل والشرب مثل الكوز والحلوة والقدر والمغرفة وأشباه ذلك كذا في الجوهرية النيرة • ثم على ظاهر الرواية فرق بين نفقة المرأة وبين خادمها فإن خادمها إذا اشغلت عن هذه الاعمال لا تنصق نفقة على زوجها مولانا كذا في الذخيرة • والنفقة الواجبة المأكل والملبوس والسكنى أما المأكل فالدقيق والماء والملح والخبز والدهن كذا في التبيين • وكما يفرض لها قدر الكفاية من الطعام كذلك من الأدم كذا في فتح القدير • ويجب لها ما تنظف به وتزيل الوسخ كالمنظف والدهن وما تنقل به الرأس من الصدر والخطمي وما تنزل به الدرن كالأسنان والصابون على عادة أهل البلد • وأما ما يقصده التلذذ والاستمتاع مثل الخشب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره إن شاء عبأ لها وإن شاء تركه فإذا عبأ لها فعليه استعماله وأما الطبيب فلا يجب عليه منه إلا ما يقطع به السهوك لا غير ويجب عليه ما يقطع به الصنان ولا يجب الدواء للمرض ولا أجرة الطبيب ولا القصد ولا الجفنة كذا في السراج الوهاج • وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها وبه من الوسخ كذا في الجوهرية النيرة • وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله تعالى عن ماء الغتسال على الزوج وكذا ما ماء وضوءها عليه غنية كانت أو فقيرة • وفي الصبرية وعليه فتوى مشايخ طي وفتوى الصدر والشهد رحمه الله تعالى وهو اختيار قاضي خان كذا في التبيين الثانية في باب الغسل • وأجرة القبالة عليها إن استأجرتها ولو استأجرها الزوج فله وإن حضرت بلا إجارة فلقائل أن يقول على الزوج لأنه مؤنة الوطى ويجوز أن يقال عليها كاجرة الطبيب كذا في الوجيز للكردي • وجعل ذهب إلى القبرية وتر كفا في البلد فالتقاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة سفر كذا في الفتية ناقل عن فتاوى قاضي خان وصاحب المحيط • امرأة جاءت إلى القاضي وقالت أنا فلانة بنت فلان ابن فلان وإن زوجي فلان ابن فلان غاب عني ولم يحفظ لي نفقة وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة إن كان الغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدنانير أو الطعام أو النسيب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم أنها مشكوقة الغائب فإن القاضي يأمرها أن تنطق على نفسها بالاعتراف من ذلك المال من غير سرف ولا تقترب بعد ما يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن ينكح سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذتها كفيلا كذا في فتاوى قاضي خان • وهو الصحيح هكذا في المحيط • وإن لم يكن له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عند أصحابنا الثلاثة ولو كان له مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح وأقامت المرأة البينة على النكاح لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد بن أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل ويفرض النفقة وإن لم يقض بالنكاح وإن حضر وأنكر كلفها القاضي بإعادة البينة وإن لم تعد يترد النفقة كذا في الخلاصة • اليوم القضاء يفرضون النفقة بذهب زفر والامام الشافعي لحاجة الناس كذا في الوجيز للكردي • وإذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وكذا إذا علم القاضي بذلك ولم يعترف فانه يقضى فيه بذلك سواء كان المال أمانة في يده أو ديناً أو مضاربة أو أخدمتها كفيلا بها وكذا إذا يحلفها القاضي بأنه ما أعطاه النفقة ولم يكن ينكح سبب ينقطع النفقة من نشوز وغيره كذا في الجوهرية النيرة • وإن علم القاضي أحدهما المال الزوجية أو المال يحتاج إلى الإقرار بما لم يعلم عنه وهو الصحيح ولو لم يقر الذي في يده المال بذلك ولم يعلم القاضي فأرادت المرأة إثبات المال أو الزوجية أو مجموعهما بالبينة ليقضى لها في مال الغائب أو لتؤمر بالاستدانة لا يقضى لها بذلك لأنه قضاء على الغائب وقال في فتاوى رحمه الله تعالى يسمع بينها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال الزوج إن كان له مال والا تؤمر بالاستدانة وبه قالت الثلاثة وعليه عمل القضاء اليوم وبه يقضى كذا في العيني شرح الكفر • ثم إذا رجع الزوج بطلان كان

لم يجعل لها النفقة فقد مضى الامر وان كان قد جعل وأقام البينة على ذلك ولم تقم له بينة واستخلفه فانكحت
فهو بالخيار ان شاء أخذ من المرأة وان شاء أخذ من الكفيل ولو أنزعت المرأة أتمها كانت قد جعلت النفقة
من الزوج فان الزوج يأخذ منها ولا يأخذ من الكفيل كذا في البدائع * وان رجعت الغائب وانكر
النكاح فالقول قوله مع حلفه فاذا حلف فان كان المال وديعة فله أن يأخذ من أيهما شاء ان شاء أخذ من
المرأة وان شاء أخذ من المودع وأما في الدين فيأخذ من الغريم ثم يرجع الغريم على المرأة كذا في التتارخانية *
واذا رجعت الزوج وأقام البينة على الطلاق وانقضاء العدة ضمن القابض ولا ضمن الدافع الا اذا قالت بينة
الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق وانقضاء العدة كذا في العتابة * وان قال الدافع كنت أعلم بالزوجية ولا أعلم
طلاقها لا ضمن ويحلف على انه لم يكن يعلم طلاقها كذا في غاية السروجي * والوديعة أولى من الدين في البداة
بالانفاق عليها وبعد ما أمر القاضي المديون أو المودع اذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل
قوله ولا يقبل قول المديون الا بينة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كانت الوديعة والمال الذي في بيت الزوج
من خلاف جنس حقها فليس لها أن تباع شيئا من ذلك في نفقة نفسها وكذلك القاضي لا يبيع ذلك في نفقةها
عند الكل قال وينفق عليها من غلة الدار والعبد الذي هو لغائب كذا في المحيط * المقفود بمنزلة الغائب
كذا في فتاوى قاضي خان * في كل موضع كان للقاضي أن يقضي لها بالنفقة في مال الزوج فلها أن تأخذ من
مال الزوج ما يكفيها بالمعروف بغير قضاء * واذا طابت المرأة من القاضي أن يفرض لها بالنفقة على زوجها وكان
للزوج على المرأة دين فقال احسبوا لها نفقة نفسها من كان له ذلك كذا في المحيط * ولو قضى القاضي بالنفقة فقلا
الطعام أو رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم كذا في الظهيرية * ولا يفرق بين نفقة الزوجية ونفقة الاستدانة
عليه كذا في الكنز * ظهور العجز عن النفقة انما يكون اذا كان الزوج حاضرا وأما اذا غاب الرجل عن امرأته
غيبته منقطعة ولم يخلف نفقة لهذه المرأة فرفعت المرأة الامر الى القاضي فكسب القاضي الى عالم يرى التفريق
بالعجز عن النفقة ففرق بينهما فله تقع الفرقة قال شيخ الاسلام ثم اذا تحقق العجز عن النفقة وقال صاحب
الذخيرة الصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع هذا القضاء الى قاض آخر فجازا قضاءه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا
القضاء ليس في مجتهده لما ذكرنا أن العجز لم يثبت كذا في النهاية * اذا غابت المرأة زوجها في نفقة
ما مضى من الزمان قبل أن يفرض القاضي لها النفقة وقبل أن يترأصيا على شيء فان القاضي لا يقضي لها
بنفقة ما مضى عندنا كذا في المحيط * استندت على الزوج قبل الفرض والتراضي فانفقت لا ترجع
بذلك على زوجها بل تكون متطوعة بالاتفاق سواء كان الزوج غائبا أو حاضرا ولو أنفقت من مالها بعد الفرض
أو التراضي لها أن ترجع على الزوج وكذا اذا استندت على الزوج سواء كانت استندت باذن القاضي أو بغير
اذنه غير أنها ان كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغريم أن يطالب الزوج بما استندت
وان كانت باذن القاضي لها أن تحيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين هكذا في البدائع * واذا فرض
القاضي لها على الزوج كل شهر كذا أو تراصيا على نفقة كل شهر فخصت أشهر ولم يعطها شيئا من النفقة وقد
كانت استندت فانفقت أو أنفقت من مال نفسها ثم مات أو ماتت المرأة سقط ذلك كله عندنا وكذلك لو طلقها
في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النققات بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا فرض لها القاضي
النفقة ولم يأمرها بالاستدانة وأما اذا أمرها بالاستدانة على الزوج فاستدانت ثم مات أحداهما فلا يطل ذلك
هكذا ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر وهو الصحيح * وكذلك في مسألة الطلاق يجب أن يكون
الجواب هكذا كذا في المحيط * ولا ترد النفقة المحلولة ولو قاعة لموت أحداهما أو تطليقة أياهما عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في التتارخانية * وعلى هذا الكسوة كذا في السراج
الوهاب * ولو أعطى النفقة لقي طلقها ثلاثا في عدة الحمل ليرتجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه قال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان اعطاها دراهم كان له أن يرجع الآن يكون على وجه
الحصله وقال غيره من المشايخ ان أعطى النفقة وشرط فقال اتفق عليك على أن تزوجيني فزوجت نفسها منه
أو لم تزوج كان له أن يرجع عليها وان لم يذكر ذلك الا أنه عرف دلالة أنه ينفق لاجل ذلك قال بعضهم لا يرجع
وقال الشيخ الامام الاستاذ طهير الدين رحمه الله تعالى يرجع بذلك على كل حال لانه رشوة كذا في فتاوى

قاضي خان * واذا كان حال الزوج في العسرة معلوما للقاضي فالقاضي لا يجبره هكذا في المحيط * وان لم
يعلم القاضي انه معسر وسألت المرأة حبيبته بالنفقة لا يجبره القاضي في أول مرة لكن يأمره القاضي بالاتفاق
ويجبره أنه يجبره ان لم ينفق عليها فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين أو ثلاثا حبيبته القاضي وكذا في دين آخر غير
النفقة واذا حجب القاضي شهرين أو ثلاثا بسأل عنه وفي بعض المواضع ذكر أربعة أشهر والصحيح أنه ليس
بمقدور بل هو مقفوض الى رأي القاضي ان كان في اكبر رأيه أنه لو كان له مال لخير ويؤدى الدين بحلى سبيله
ولا يمنع الطالب عن ملازمته بل للطالب أن يدور معه أينما دار ولا يقصده في مكان ولا يمنع عن التصرف
وان كان غنيا لا يجبره حتى يؤدى الدين والنفقة الا برضى الطالب كذا في فتاوى قاضي خان * ولو فرض
الحاكم النفقة على الزوج فامتنع من دفعها وهو موسر وطلبت المرأة حبيبته له أن يجبره الا أنه لا ينبغي
أن يجبره في أول مرة تقدم عليه بل يؤخر الحبس الى مجلسين أو ثلاثة فيخطئه في كل مجلس تقدم عليه فان لم يدفع
حبيبته حينئذ كافي سائر المديون كذا في البدائع * واذا حجبته لا تقط عنه النفقة وتؤمر بالاستدانة حتى ترجع
على الزوج اذا ظهر له مال فان قال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضعها في الحبس خاليا فالقاضي
لا يجبرها معه ولكن كما تصير في منزل الزوج ويجبر الزوج لها كذا في المحيط * واذا حبس بالنفقة فما كان
من حبس النفقة سلمه القاضي اليها بغير رضاهم بالا جاع وما كان من خلاف الحبس لا يبيع عليه شيئا من ذلك
ولكن يأمره أن يبيع نفسه وكذا في سائر المديون في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى يبيع عليه كذا في البدائع * ثم اذا ثبت للقاضي ولاية البيع عندهما يدا بالعروض فان لم يف
عن العروض بالدين والنفقة يشغل ببيع العقار كذا في الذخيرة * وجعل له عامة واحدة لا يجبر على بيعها
في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر المديون فكذلك في النفقة كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو اختلفا في قدر الوقت الماضي من فرض القاضي فالقول قول الزوج والبينة يشتمل كذا في الوجيز
للكردي * واذا فرض النفقة للمرأة على الزوج ولها على الزوج بقية المهر فأعطاه شيئا ثم اختلفا فقال
الزوج هو من المهر وقالت المرأة لا بل هو من النفقة فالقول قول الزوج قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شيخ
الاسلام خواهر زاده هذا اذا كان المؤدى شيئا يعطى في المهر عادة أما اذا كان شيئا لا يعطى في المهر عادة
كقصعة ثريد ورغيف وطبق فأكهة وما أشبه ذلك فلا يقبل قول الزوج كذا في المحيط * واذا اختلفا فيها
وقع الصلح عليه أو احكم به من النفقة في الحبس أو القدر فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة واذا بيعت
اليها ثوب وقالت هو هدية وقال الزوج هو من الكسوة فالقول قول الزوج مع عينة الآن تقيم المرأة البينة
أنه بعث به هدية وان أقاما البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك ان أقام كل واحد منهما البينة على اقرار الآخر
بما ادعاه وكذلك ان ثبت بالدراهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية فالقول قوله كذا في المسبوط * واذا
ادعى الزوج الاتفاق وانكرت المرأة فالقول قولها مع البين كذا في المحيط * امرأة قالت ان زوجي يريد أن
يغيب عني وطلبت كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لها ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى أخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استقصاها وعليه الفتوى * ولو علم أنه يمكث في السفر أكثر من الشهر
يأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * رجل ضمن لامرأة غيره
النفقة والمهر عن زوجها قال ضمان النفقة باطل الا أن يسمى لكل شهر شيئا ومعناه أن الزوج مع المرأة اصطفا
على شيء بمقدار نفقة كل شهر ثم يضمنه كذا في الذخيرة * وان كفل للمرأة رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا
الا بنفقة شهر واحد ولو قال الكفيل كفلت لك عن زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة وكذا لو قال
كفلت لك بالنفقة أبدا أو ما عشت كان كفيلا بالنفقة مادامت في نكاحه واذا كفل انسان بنفقة شهر
أو سنة فطلقها وزوجها بأشياء أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة رجل خاصته المرأة الى القاضي
في النفقة فقال لها أبو الزوج أنا أعطيتك النفقة فأعطاهما مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب أن يسترد منها
ما أعطاه من النفقة كذا في فتاوى قاضي خان * المرأة اذا أبرأت الزوج عن النفقة بأن قالت أنت بريء
من نفقي أبدا ما كنت امرأتك فان لم يفرض القاضي لها النفقة فالبراءة باطلة وان كان فرض لها القاضي
كل شهر عشرة دراهم يرضع الابراء من نفقة الشهر الأول ولم يصح من نفقة ما سوى ذلك الشهر ولو قالت بعد

مطلب
في أخذ المرأة كفيلا بالنفقة

مطلب
في الابراء عن النفقة

مطلب
مسائل الصلح عن النفقة وأنه
يعتبر معاوضة أو تقدير لها

ما كنت شهراً أبرأتك من نفقة ماضية وما يستقبل ويرأى من نفقة ماضية ومن نفقة ما يستقبل بقدر نفقة شهر
ولا يبرأ زيادة على ذلك كذا في الفتاوى الكبرى. وهكذا في التيسير والمزيد. ولو قالت أبرأتك من نفقة سنة
لا يبرأ إلا من شهر إلا أن يكون فرض لها كل سنة كذا في فتح القدير. وإذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على
ثلاثة دراهم كل شهر فهو جائز. ثم الأصل في جنس مسائل الصلح عن النفقة أن الصلح عن النفقة من الزوجين
مقضى حصل بشئ يجوز للقاضي أن يفرض على الزوج في نفقتها بما حال يعتبر الصلح بينهما تقدير للنفقة ولا يعتبر
معاوضة سواء كان هذا الصلح قبل فرض القاضي للنفقة وقبل تراضي الزوجين على شئ لكل شهر أو كان هذا
الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة أو بعد تراضيها على شئ لكل شهر وإذا وقع الصلح على شئ لا يجوز للقاضي
أن يفرض على الزوج في نفقتها بما حال كما لو وقع الصلح على عبد أو ثوب. يتظر أن كان الصلح بينهما قبل قضاء القاضي
لها بالنفقة وقبل تراضيها على شئ لكل شهر يعتبر الصلح بينهما تقدير للنفقة أيضاً وإن كان الصلح بعد فرض
القاضي لها النفقة أو بعد تراضيها على شئ لكل شهر يعتبر هذا الصلح بينهما معاوضة وفائدة اعتبار التقدير
أن يجوز الزيادة على ذلك والتقصير عنه فعلى هذا الأصل يخرج جنس هذه المسائل. قال وإذا صالحت المرأة
زوجها على ثلاثة دراهم لكل شهر فقالت المرأة لا يكفي في هذا التقدير كان لها أن تخصمه حتى يزيد ما مقدار
ما يكفيها إذا كان الزوج موسراً وإذا صالحت المرأة زوجها على ثلاثة دراهم نفقة كل شهر ثم قال الزوج لا أطبق
ذلك فإنه لا يصح في ذلك ويلزمه جميع ذلك قال في الكتاب الأبرأ من نفقة القاضي يريده إلا أن يعترف القاضي
عن حاله بالسؤال من الناس فإذا أخبروا أنه لا يطبق ذلك نقص عنه وأوجب على قدر طاقته قال فان لم يرض شئ
من التهور حتى صالحها من هذه الثلاثة الدراهم على شئ إن كان شيئاً يجوز للقاضي أن يفرض لها في نفقتها بما حال
نحو ما إذا صالح من هذه الثلاثة الدراهم على ثلاثة شئاً تبين بعينها أو بتغير عينها يعتبر هذا الصلح تقدير للنفقة
وإن كان شيئاً لا يجوز للقاضي أن يفرض في نفقتها بما حال يعتبر الصلح الثاني معاوضة والذي ذكرنا من الجواب
في الصلح عن النفقة فكذلك في الصلح عن الكسوة. وإذا صالح امرأته عن نفقة سنة على ثوب ودفع إليها فوجازان
زطى وخارشاى جاز كذا في الذخيرة. وإذا صالح امرأته عن نفقة سنة على ثوب ودفع إليها فوجازان
استحق الثوب بعد ذلك يتظر أن وقع الصلح على الثوب بعد ما فرض القاضي لها النفقة أو بعد ما اصطفا على شئ
لنفقة كل شهر ثم وقع الصلح عن ذلك على هذا الثوب فإنها ترجع بما فرض لها القاضي من النفقة وبما وقع الصلح
عليه أول مرة وأما إذا وقع الصلح ابتداء على الثوب فإنها ترجع بهيمة الثوب وهو تقدير ما لو وقع الصلح عن نفقة
المرأة على وصيف وسط ولم يجعل له أجلاً أو جعل له أجلاً فإن كان قبل فرض القاضي وقبل اصطلاحها جاز
وإن كان هذا الصلح بعد فرض القاضي أو بعد اصطلاحها لا يجوز كذا في المحيط. وإذا كان الرجل امرأته
أحداهما حرة والأخرى أمة بواها المولى يتناصلاهما عن النفقة وقد شرط للأمة أكثر مما شرط للحرة بآز
فإن كان المولى لم يتوثنها يتناصلا زوجها عن النفقة لم يجز هذا الصلح وكان له أن يرجع بذلك وكذلك إذا صالح
الرجل امرأته عن نفقتها ونكاحها فاسد لا يجوز كذا في الذخيرة. ولو صالحته على أكثر من النفقة
والكسوة إن كان قد رما يتقاي الناس في مثله جاز وإن كان قد رما لا يتقاي الناس فالزيادة مردودة وتلزمه
نفقة مثلها كذا في الخلاصة. العبد إذا تزوج باذن المولى كان عليه نفقة المرأة يساع فيها مرة بعد
أخرى كذا في فتاوى قاضي خان. والمولى أن يهديه ثلث ما كان المصداق له وكذا إذا قتل في الصحيح كذا
في الجوهر النيرة. وإن تزوج مدبر باذن سيده فالنفقة تتعلق بكسبه وكذا المكاتب ما لم يجز فان عجز بيع
فيها فإن تزوج هو لا يفرض المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي. فان عتق واحد منهم جاز نكاحه
حين عتق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعنى البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة المكاتب
كذا في المحيط. وإن تزوج أمة من عبده نفقتها على المولى بواها ولا كذا في الكافي. فان قال
المولى لا أتفق عليها يجبر على نفقتها كذا في التتارخانية. ولو تزوج ابنته من عبده فلها النفقة على العبد
كذا في البدائع. المنكوسة إذا كانت أمة أن بواها المولى يتناصلاها النفقة والأفلا وكذا المدبرة وأمة
ولد. والتموية أن يحل بينها وبين زوجها ولا يستخدمها المولى وإن بواها المولى يتناصلاها أن يستخدمها
كان له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان. ولا نفقة على الزوج مدة الاستخدام ولو بواها بيت الزوج وكانت

قوله زطى نسبة إلى الرط
بالضم جيل من الهند
وكذلك يهودى نسبة إلى
جيل معروف إجماعاً

يحيى في أوقات إلى مولاها قسده من غير أن يستخدمها أو لا تسقط نفقتها كذا في البدائع. ولو جات
إلى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت واستخدمها أهل المولى ومنعوها من الرجوع إلى بيته فلا نفقة لها
كذا في المحيط. المكاتب إذا تزوجت باذن المولى فهي كالحرّة ولا تحتاج إلى التيمونة كذا في فتاوى
قاضي خان. سئل والدي رحمه الله تعالى عن أمة تزوجها مولاها من إنسان وهي مشغولة بخدمة السيد
بطول اليوم وتشتغل بخدمة الزوج من الليل فقال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج كذا
في التتارخانية ناقلاً عن اليتيمة. وإذا تزوج العبد أو المدبر أو المكاتب امرأة باذن المولى فولدت امرأة
أولاد الإيجير على نفقة الأولاد سواء كانت أمهم حرة أو أمة أو مدبرة أو أمة ولد أو مكاتبه فمكاتبه إذا كانت المرأة
مكاتبه فنفقة الأولاد عليها وفيما إذا كانت المرأة مدبرة أو أمة ولد أو مكاتبه فمكاتبه إذا كانت المرأة
مولاها وهو مولى أم الولد والمدبرة وفيما إذا كانت أمة لرجل آخر فنفقة الأولاد على مولى الأم وفيما
إذا كانت المرأة حرة فنفقة الأولاد على الأم إن كان للام مال وإن لم يكن لها مال فنفقة الأولاد على من يرث
الأولاد الأقرب فالأقرب وكذلك الحرة إذا تزوجت أمة أو مكاتبه أو أمة ولد أو مدبرة فالجواب فيه كالجواب
في العبد والمدبر والمكاتب كذا في الذخيرة. وإن كان مولى الأم وأم الولد والمدبرة فقير أو أمة الأولاد غنيا
هل يؤمر الأب بالنفاق فإن كان المولى من الأم لا يؤمر الأب بذلك وإن كان الولد من أم ولد أو مدبرة يؤمر
الأب بالنفاق عليهم كذا في المحيط. ثم يرجع الأب على المولى كذا في فتاوى قاضي خان. وجل كاتب
عبدته وأمة تزوجها منه فولدت ولداً فنفقة الولد على الأم دون الأب وهذا بخلاف مولى المكاتب أمة
نفسه فولدت له ولداً فإن نفقة ذلك الولد على المكاتب وإذا تزوج المكاتب أمة رجل فولدت منه ولداً ولم تلد
حتى اشتراها المكاتب فولدت ولداً فنفقة الأولاد على المكاتب كذا في المحيط. الكسوة واجبة عليه
بالمعروف بقدر ما يصلح لها عادة ضيقاً وشتاء كذا في التتارخانية ناقلاً عن اليتامى. وانما فرض الكسوة
في السنة مرتين في كل سنة أشهر مرة كذا في البدائع. ولو فرض لها الكسوة مدة ستة أشهر ليس لها غيرها
حتى تضي المدة فإن تحزقت قبل مضيتها كانت بحسب لو لبستها بساعتها لم تحزق لم يجب عليه والأوجب
وإن بقي الثوب بعد المدة إن كان بقاؤه لعدم اللبس أو للبس ثوب غيره أو للبس يوماً دون يوم فإنه يفرض لها
كسوة أخرى والأفلا كذا في الجوهر النيرة. ولو ضاعت الكسوة أو النفقة أو سرق لم يجز غيرها حتى
يفضي الفصل بخلاف المحارم كذا في غاية السروحي. ويجب عليه أن يعطيها ما يقترش للقيود عليه على قدر
حال الزوج فإن كان موسراً وجب عليه طنقة في الشتاء وقطع في الصيف وعلى الفقير حصر في الصيف ولبد
في الشتاء ولا تكون الطنقة والنطع إلا بعد أن يسطح حصر كذا في السراج الوهاج. قال في الكتاب
وفي كل موضع يفرض القاضي نفقة الخادم على الزوج يفرض الكسوة للخادم أيضاً والكسوة للخادم على
المعسر في الشتاء يقص كرايس وأزارو كسوة كرايس ما يكون في الصيف يقص مثل ذلك وأزارو على الموسر
في الشتاء يقص زطى وأزارو كرايس وكسوة رخص وفي الصيف مثل ذلك فقد أوجب لها في الشتاء من الكسوة
أكثر مما يجب عليه في الصيف ثم لم يفرض للخادم الخمار قال في الكتاب. ولخادم المرأة المكعب والخلف
بحسب ما يكفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من بيان الخادم وكسوتهما
فهو بناء على عادتهما وذلك يختلف باختلاف الأماكن في شدة الحر والبرد وباختلاف العادات في كل وقت
فعلى القاضي اعتبار ذلك كفاية في نفقة الخادم فيما يفرض في كل وقت ومكان إلا أنه لا يبلغ كسوة الخادم
كسوة المرأة كذا في المحيط. والله أعلم بالصواب

مطلب
في الكسوة

(الفصل الثاني في السكنى) يجب السكنى لها عليه في بيت خال عن أهل وأهلها إلا أن يختار ذلك
كذا في العيني شرح التكرار. وإن أسكنها في منزل ليس معها أحد فشكت إلى القاضي أن الزوج يضربها
ويؤذيها وسألت القاضي أن يأمره أن يسكنها بين قوم صالحين يعرفون أحسانه وإساءته فإنه علم القاضي
أن الأمر كما قالت فبره عن ذلك ومنعه عن التعدي وإن لم يعلم يتظر أن كان خير من هذه الدار قوم صالحين أكثرها
هنا ولكن يسأل الجيران عن صنعه فإن ذكره وأمنل الذي ذكره ومنعه عن التعدي في حقها
وإن ذكره أنه لا يؤذيها فالقاضي يتركها ثم وإن لم يكن في جوارهم من يؤذيها أو كانوا يميلون إلى الزوج

فالقاضي يأمر الزوج أن يسكنها في قوم صالحين ويسأل عن ذلك ويبني الأمر على خبرهم كذا في المحيط • امرأت
أبت أن تسكن مع شرتها أو مع أحباتها كآمتة وغيرها فإن كان في الدار بيت وفورغ لها يتا وجعل لبيتها غلما
على حدة ليس لها أن تطلب من الزوج بيتا آخر فإن لم يكن فيها الايت واحد فلها ذلك وإن قالت لا أسكن
مع أمته ليس لها ذلك وكذلك لو قالت لا أسكن مع أم ولدك كذا في الظهيرية • وبه ائقي برهان الاثمة كذا
في الوجيز للكردي • وإذا اراد الزوج أن يمنع أباه أو أمه أو أحدهما من الدخول عليها في منزله
اختلفوا في ذلك قال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنعهم عن التكنوة
عندها • وبه اخذه شيخنا رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان • وقيل لا يمنعها
من الخروج الى الوالدين في كل جمعة مرة وعليه الفتوى كذا في غايه السروجي • وهل يمنع غير الابوين
من الزيارة قال بعضهم لا يمنع المحرم من الزيارة في كل شهر وقال مشايخ طبع في كل سنة وعليه الفتوى وكذا
لو ارادت المرأة أن تخرج لزيارة المختارم كالنساء والعمه والاخت فهو على هذه الاقوال كذا في فتاوى
قاضى خان • وليس للزوج أن يمنع والدها وولدها من غيرهما من النظر اليها وكلامها في أى وقت
اختاروا وكذا في الهداية • في مجموع النوازل فإن كانت قابله أو غساله أو كان لها حق على آخر أو آخر
عليها حق يخرج بالاذن وبغير الاذن والخروج على هذا أو ما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية
لا ياذن لها ولا يخرج ولو أذن وخرجت كأنها عاصية • ومنع من الحمام كذا في فتح القدير • ولو أذن لها
في الخروج الى مجلس الوعد انما على من البعد لا بأس به • ولا تسافر مع عبد أو ولد أو صبي ولا مع ابنتها الجوسى
ولا بأخيها رضا على زمانها ولا بأمرأة أخرى ولا بالقيام المحرم الذي لم يحل له أن يكون من احق ابن بنت عشرة
أو ثلاث عشرة • والصغيرة التي لا تنسب تسافر بلا محرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج أمها كذا
في الوجيز للكردي • وليس لها أن تعلى شيئا من بيته بغير إذنه ولا تنصوم بغير فرض كذا في فتاوى
قاضيان

• (الفصل الثالث في نفقة المعتدة) • المعتدة عن الطلاق تسحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعي
أو بائنا أو ثلاثا حاملا كانت المرأة أولم تكن كذا في فتاوى قاضى خان • الاصل أن الفرقه متى كانت
من جهة الزوج فلها النفقة وإن كانت من جهة المرأة أن كانت بحق لها النفقة وإن كانت بعصبية لافقة لها
وإن كانت بمعنى من جهة غيرها فلها النفقة فالملاعة النفقة والسكنى والمباينة بالخلع والايلاء ورتة الزوج
ومجامعة الزوج • ما تسحق النفقة وكذا المرأة العينة إذا اختارت الفرقه وكذا أم الولد والمذبة إذا اعتقتا
وهما عند زوجهما وقد بواهما المولى يتا واختارتا الفرقه وكذا الصغيرة إذا دركت فاختارت نفسها وكذا
الفرقة لعدم الكفاءة بعد الدخول كذا في التلاص • وإن ارتدت أو طاعت ابن زوجها أو أباه أو أمه بشهوة
فلا نفقة لها استحسانا ولها السكنى وإن كانت مستكرهة فلا تسقط نفقتها كذا في البدائع • فإن سلب المرتدة
والعنة باقية فلا نفقة لها بخلاف ما لو نكرت فطلقها ثم ركت التور فلها النفقة كذا في محيط السرخسي •
والاصل في هذه أن كل امرأة لم تطل نفقتها بالفرقة ثم بطلت في العدة يعارض منها ثم زال العارض في العدة
تعود نفقتها وكل من بطلت نفقتها بالفرقة لا تعود النفقة اليها في العدة وإن زال سبب الفرقه كذا في البدائع •
وإن طلقها ثلاثا ثم ارتدت واليساذ بالله سقطت نفقتها لا لعين الردة ولكن لانها تحبس حتى تتوب فلا تكون
في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تحبس بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة فإن تاب ورجعت الى بيته فلها
النفقة لزال العارض وهو الحبس وهذا إذا كان الطلاق ثلاثا أو بائنا فاما المعتدة عن طلاق رجعي إذا
ارتدت تحبس أولا فلا نفقة لها كذا في الكافي • ولو طاعت ابن زوجها أو أباه في العدة أو أمه بشهوة
فإن كانت معتدة عن طلاق وهو رجعي فلا نفقة لها وإن كان الطلاق بائنا أو كانت معتدة عن فرقة بغير طلاق
فلها النفقة والسكنى بخلاف ما إذا ارتدت في العدة ولحق بها الحرب ثم عادت واسلمت أو سببت وأعنت
أولم تعتق فلا نفقة لها كذا في البدائع • لافقة للمتوفى عنها زوجها سواء كانت حاملا أو حائلا إذا كانت
أم ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في السراج الوهلي • ولو وجبت العدة على المرأة
ثم حبست بحق عليها سقطت النفقة • والمعتدة إذا كانت لا تقزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتبرز زمانا
لا تسحق

قوله إذا كانت أم ولد الخ
ردة في رد المختار وجعله شاذ
لا وجه له وذلك لأن أم الولد
تعتق بوجه وتسير أجنبية عنه
فلا وجه لا يجاب نفقتها في
تركه فتأمل • • • • •

لا تسحق النفقة كذا في الظهيرية • ولو طلقها وهي ناشرة فلها أن تعود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة وإن
طلت العدة بارتضاع الحبل كان لها النفقة الى أن تصير آيسة وتسقط نفقتها لا لشهر وإن استكرت المرأة
انقضاء العدة بالحبل كان القول قوله مع العين فإن أقام الزوج البينة على إقرارها بانقضاء العدة سقطت
نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت أنها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فإن مضت
السنتان ولم تلد وقالت كنت أعين أنى حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة الى
أن تسقط عدها بالحبل أو تصير آيسة وتسقط نفقتها عدها بالاشهر كذا في فتاوى قاضى خان • وإن طاعت
في الاشهر الثلاثة واستقبلت العدة بالحبل فلها النفقة وكذلك لو كانت صغيرة يجتمع مثلها فطلقها بعد ما دخل
بها أفق عليها ثلاثة أشهر فإن طاعت فيها واستقبلت عدها بالاشهر أفق عليها حتى تسقط عدها كذا
في البدائع • وإذا خرج أحد الزوجين المربيين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لافقة للمرأة •
وكما تسحق المعتدة نفقة العدة تسحق الكسوة كذا في فتاوى قاضيان • وبه يفتى هذه النفقة ما يكفيها
وهو الوسط من الكفاية وهي غير مقدرة لأن هذه النفقة نظير نفقة النكاح فيعتبر فيها ما يعتبر في نفقة
النكاح • المعتدة إذا لم تنصم في نفقتها ولم يفرض القاضي شيئا حق انقضت العدة فلا نفقة لها كذا
في المحيط • وإذا فرض القاضي نفقة المعتدة في عدها وقد استندت على الزوج أولم تستند ثم انقضت
عدها قبل أن تقبض شيئا من الزوج فإن استندت بامر القاضي كان لها الرجوع بذلك على الزوج وإن استندت
بغير امر القاضي أولم تستند أصلا قبل تسقط وهو الصحيح • كذا في جواهر الاخلاط • رجل غاب عن
امرأته فتزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني في عدها الزوج الاول ففرق القاضي بينهما وبين الزوج الثاني وكان
عليها العدة ولا نفقة لها في عدها على الاول ولا على الثاني • رجل طلق امرأته ثلاثا بعد الدخول
فتزوجت بزوج آخر قبل انقضاء العدة ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على
الزوج الاول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى • منكوسة الرجل إذا تزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني
فلم القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقها ثلاثا وجب عليها العدة عنهم ولا نفقة لها على أحد
كذا في فتاوى قاضيان • ولو طلق امرأته وهي أمة طلاقا بائنا وقد كان المولى بواها مع زوجها يتا حتى
وجبت النفقة ثم أخرجها المولى لخدمته حتى سقطت النفقة ثم أراد أن يعيدها الى الزوج وتأخذ النفقة
كان له ذلك وإن لم يكن بواها المولى يتا حتى طلقها الزوج ثم أراد أن يتوهمها مع الزوج في العدة تسقط النفقة
فإنه لا يجب • والاصل في هذا أن كل امرأة كان لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت الى حال لا نفقة لها لها أن
تعود وتأخذ النفقة وكل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق فليس لها النفقة الا الناشئة كذا في البدائع • رجل
تزوج أمة ولم يتوهمها يتا حتى طلقها فطلقها فارجعها كان لمولاها أن يأمر الزوج ليخذه ليتا ويتق عليها وإن كان
الطلاق بائنا ليس للمولى أن يحل يتا بينهما وبين زوجها وليس له أن يطلب النفقة وهو الصحيح لانها ما كانت تسحق
النفقة قبل الطلاق البائن قبل التوبة فلا تسحق بعد الطلاق البائن كذا في فتاوى قاضى خان • ولو طلقها
الزوج طلاقا رجعيًا ثم اعتقها المولى كان لها أن تطلب من الزوج حتى يتوهمها يتا ويتق عليها لانها ما ملكت أمر
نفسها وإن كان الطلاق بائنا فالزوج لا يحل لها بيت واحد وهي لا تأخذ بالسكنى وهل لها أن تأخذ بالنفقة
والصحيح انه ليس لها ذلك • وإذا اعتق أم ولد لافقة لها في العدة وكذلك لومات المولى حتى عتقت أم الولد
بعونه لافقة لها في تركه الميت والسكنى إن كان لها ولد فنفتها تكون في نصيب الولد كذا في المحيط • قال
الحصاف رحمه الله تعالى في فتاواه ولو أن رجلا قدمته امرأته الى القاضي وطالبته بالنفقة وقال الرجل
للقاضي كنت طلقها منذ سنة وانقضت عدها في هذه المدة ووجدت المرأة الطلاق فإن القاضي لا يقبل قوله
فإن شهد شاهدان بذلك والقاضي لا يعرفهما فإنه يأمره بالنفقة عليها فإن عدلت الشهود أو اقترنت أنها
حاضت ثلاث حض في هذه السنة فلا نفقة لها عليه فإن أخذت منه شيئا ردت عليه كذا في الذخيرة • فإن
قالت لم أحض في هذه السنة فالقول قوله أو لها النفقة فإن قال الزوج قد أخبرتني أن عدها قد انقضت لم يقبل
قوله في ابطال نفقتها كذا في البدائع • ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا وهي تدعى
الطلاق أو تنكر فانه ينسب للقاضي أن يمنع الزوج من الدخول عليها والخلوة معها مادام القاضي مشغولا

بترك الشهود ولا يخرجها القاضي في هذا الوجه من منزل زوجها نص عليه في الجامع ولكن يجعل معها امرأة أمينة تمنع الزوج من الدخول عليها وإن كان الزوج عدلاً • ونفقة الأمينة منها في بيت المال فإن ظلمت المرأة من القاضي النفقة وهي تقول طلقني أو تقول لم يطلقني أو تقول لا أدري أطلقني أم لم يطلقني فهذا على وجهين إن لم يكن الزوج دخل بها فالقاضي لا يقضي لها بالنفقة وإن كان قد دخل بها فالقاضي يقضي لها بنفقة نفقة العدة إلى أن يسأل عن الشهود فإن تطاولت المسألة عن الشهود حتى انقضت العدة لم يرد لها الشهود وجب عليها أن ترد على الزوج ما أخذت من النفقة كذا في المحيط • وإن اعطاه الزوج على سبيل الإباحة لا يرجع بشئ كذا في التتارخانية • امرأة أقامت بينة على رجل بالنكاح فلا نفقة لها في مدة المسألة عن الشهود ولو أراد القاضي أن يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي أن يقول لها إن كنت امرأته فقد فرضت لك عليه في كل شهر كذا وكذا وبشهادتي ذلك فإذا مضى شهر وقد استدانت وعدلت البينة أخذته بنفقة ما تدفعه لها وإن أدى الزوج النكاح وهي تجدد فأقام عليها نفقة لا نفقة لها • اختان أذعت كل واحدة منهما إن هذا الرجل تزوجها وهو يجدد فأقامتا البينة على النكاح والدخول فلهما نفقة امرأة واحدة في مدة المسألة عن الشهود نص عليه الخصاص • امرأة أخذت نفقة من زوجها شهراً ثم شهد شاهدان أنها أختته من الرضاع يفترق بينهما ويرجع الزوج عليها بما أخذت كذا في الظاهرية ووقعه أعلم بالصواب

• (الفصل الرابع في نفقة الأولاد) • نفقة الأولاد الصغير على الأب لا يشترط فيه أخذ كذا في الجوهرية النيرة • الولد الصغير إذا كان رضيعاً فإن كانت الأم في نكاح الأب والصغير يأخذ لبن غيره لا يجبر الأم على الرضاع وإن لم يأخذ الولد لبن غيره قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية لا يجبر أيضاً وقال شمس الأئمة السرخسي يجبر ولم يذكر فيه خلافاً وعليه الفتوى وإن لم يكن للأب وللولد مال يجبر الأم على الرضاع عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان • وهو الصحيح • أرضاع الصغير إذا كان يوجد من رضعه أمه يجب على الأب إذا لم يكن للصغير مال وأما إذا كان له مال فتكون مؤنة الرضاع في مال الصغير كذا في المحيط • ويستأجر الأب من رضعه عند الأم وهذا إذا وجدت من رضعه أمه إذا لم يوجد من رضعه فيجبر الأم على الرضاع وقيل لا يجبر الأم في ظاهر الرواية وإلى الأول مال القدوري • وشمس الأئمة السرخسي • كذا في الكافي • وليس على الثئر أن تمكث عند الولد في بيت أمه إذا لم يشترط عليها ذلك ويستغنى الولد عنها في تلك الساعة وإذا أبت الثئر أن ترضعه عند الأم ولم يشترط في عقد الإجارة الرضاع عند الأم كان لها أن تحصل الولد إلى منزلها فترضعه أو تقول أخرجوه فأرضعه في فناء دار الأم ثم يدخل الولد على الأم وإن شرطوا في عقد الإجارة أن تكون الثئر عند الأم يلزمها الوفاء بما شرطته كذا في شرح الجامع الصغير إمامي خان • وإذا ولدت أمته منه أو أم ولده فله أن يجبرها على أرضاع الولد لابنها ومنافعتها ولو أراد أن يسلم الولد إلى غيرها وأرادت هي أرضاعه فله ذلك كذا في السراج الوهاج • وعن محمد رحمه الله تعالى استأجر ثئر الضيق شهراً فلما انقضت المدة أبت أرضاعه وهو لا يأخذ لبن غيره فيجبر على إبقاء الإجارة بالارضاع كذا في الوجيز للكردي • وإن استأجرها وهي زوجته أو معتدته عن طلاق رجعي لترضع ولدها لم يجز كذا في الكافي • المعتدة عن طلاق بائن أو طلاق ثلاث في رواية ابن زياد تسحق أجر الرضاعة وعليه الفتوى • كذا في جواهر الإخلاص • وإن مضت عندها فاستأجرها لارضاع ولدها جاز فإن قال الأب لا أستأجرها ونابغها فرضت الأم بمثل أجر الأجنبية أو بغير أجر فهي أولى به وإن التفت زيادة لم يجبر عليها الزوج كذا في الكافي • وإن استأجرها وهي منكوبة أو معتدة لا رضاع ابن له من غيرها جاز كذا في الهداية • ولو صالحت المرأة زوجها عن أجر الرضاع على شئ إن كان الصلح حال قيام النكاح أو في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وإن كان الصلح في العدة عن طلاق بائن أو طلاق ثلاث جاز على إحدى الروايتين فإذا صالحتا على شئ بعينه جاز وإن صالحت على شئ بغيره لا يجوز الآن يدفع ذلك في المجلس وفي كل موضع جاز الاستنباط ووجب النفقة لأن مقتضى موت الزوج لانها أجرة وليست بنفقة كذا

في الذخيرة • وبعد القطام يفرض القاضي نفقة المغار على قدر طاقة الأب وتدفع إلى الأم حتى تنفق على الأولاد فإن لم تكن الأم نفقة تدفع إلى غيرها لينفق على الولد • امرأة طلقها زوجها ولها أولاد صغيرا فأقرت أنها قبضت نفقتهم خمسة أشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين ونفقة مثلهم في تلك المدة مائة درهم ذكر في المتن أن هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق أنها قبضت عشرين وإن قالت بعد إقرارها بقبض النفقة ضاعت النفقة فإنها ترجع على أبيهم بنفقة مثلهم • رجل معسر له ولد صغير إن كان الرجل يقدر على الكسب يجب عليه أن يكسب وينفق على ولده كذا في فتاوى قاضي خان • فإن أبي أن يكسب وينفق عليهم يجبر على ذلك ويجبس كذا في المحيط • وإن كان لا يقدر على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة ويأمر الأم حتى تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الأب إذا أيسر وكذا لو كان الأب يجيد نفقة الولد ويمتنع من الانفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم ترجع الأم عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على الأب نفقة الولد فتركه الأب بلا نفقة واستدانت وأنفقت بامر القاضي كان لها أن ترجع بذلك على الأب ويجبس الأب بنفقة الولد وإن كان لا يجبر بسأريه • ولو فرض القاضي النفقة على الأب فلم تستدين الأم وأكل الولد بمسألة الناس لا ترجع على الأب بشئ وإن حصل له مسألة الناس نصف الكفاية بسقط نصف النفقة عن الأب وتصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا إذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكوا من مسألة الناس لا يرجع على الذي فرضت عليه النفقة بشئ كذا في فتاوى قاضي خان • وإن كان القاضي بعد ما فرض نفقة الأولاد أمرها بالاستدانة فاستدانت حتى يثبت لها حق الرجوع على الأب فبات الأب قبل أن يؤدي لها هذه النفقة هل لها أن تأخذ من ماله أن ترك ما لا ذكر في الأصل أن لها ذلك وهو الصحيح وأما إذا لم يأمرها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل أن يؤدي إليها ذلك ليس لها أن تأخذ من ماله أن ترك ما لا بالانفاق كذا في الذخيرة • ونفقة الصبي بعد القطام إذا كان له مال في ماله هكذا في المحيط • وإن كان مال الصغير غائباً أمر الأب بالانفاق عليه ويرجع في ماله فإن انفق عليه بغير أمره لم يرجع إلا أن يكون أشهد أنه يرجع ويتبعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يرجع وإن لم يشهد إذا كانت نفسه يوم دفع أمره يرجع وأما في القضاء فلا يرجع إلا أن يشهد كذا في السراج الوهاج • وإن كان للصغير عقار أو أوردية أو ثياب واحتج إلى ذلك للنفقة كان للأب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه كذا في الذخيرة • صغير له أب معسر وجد أبوالأب موسر وللصغير مال غائب يومه الجدة بالانفاق عليه ويكون ذلك ديناً له على الأب ثم يرجع الأب بذلك في مال الصغير وإن لم يكن للصغير مال كان ذلك ديناً على الأب كذا في فتاوى قاضي خان • وهكذا في القدوري • والصحيح من المذهب أن الأب الفقير ملحق بالميت في حق استحقاق النفقة على الجدة هكذا في الذخيرة • وإن كان الأب زمناً وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجدة ولا يرجع الجدة بذلك على أحد وكذا لو كان للصغير أم موسرة أو جدة موسرة وأب معسر أمرت بأن تنفق على الصغير ويكون ذلك ديناً على الأب إن لم يكن الأب زمناً وإن كان زمناً لا شئ عليه • ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن كذا في فتاوى قاضي خان • الأم أولى بالعمل من سائر الأقارب حتى لو كان الأب معسراً والأم موسرة وللصغير جدة موسر تؤمر الأم بالانفاق من مال نفسها ثم ترجع على الأب ولا يؤمر الجدة بذلك كذا في الذخيرة • وإن أعطت الأولاد نصف الكفاية ترجع بذلك القدر كذا في الخلاصة • وإذا كان للأب المعسر أخ موسر يؤمر الأخ بالانفاق على الصغير ثم يرجع على الأب كذا في محيط السرخسي • الذكور من الأولاد إذا بلغوا واحدة الكسب ولم يلقوا في أنفسهم يدفعهم الأب إلى عمل ليكسبوا أو يؤمروهم وينفق عليهم من أجرهم وكسبهم وأما الإناث فليس للأب أن يؤمروهن في عمل أو خدمة كذا في الخلاصة • ثم في الذكور إذا أسلمهم في عمل فأكسبوا أو ألقوا بالانفاق يأخذ كسبهم وينفق عليهم من كسبهم وما فضل من نفقتهم يحفظ ذلك عليهم إلى وقت بلوغهم كما تراهم فإن كان الأب مبذراً معسراً لا يؤمر على ذلك فالقاضي يخرج ذلك من يده ويوجهه في يد أمين ويحفظ لهم فإذا بلغوا أسلم إليهم كذا في المحيط • وقال الإمام الحلواني إذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يمتدون إليه لانتفاء نفقتهم عن آبائهم إذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا بالخلافات الركيكة وهذا بيان الفلاسفة ولهم رشد ولا لا يجب كذا في الوجيز للكردي •

ونفقة الاناث واجبة مطلقا على الاباء ما لم يتزوجن اذ لم يكن لهن مال كذا في الخلاصة * ولا يجب على الاب نفقة الذكور الكبار الا ان يكون الولد عاجزا عن الكسب لزمانه أو مرض ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز كذا في فتاوى قاضي خان * ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا فقيرا أو زنا لانه من كفاية الصغير وكذا في المبسوط لا يجب الاب على نفقة زوجة الابن كذا في الاختيار شرح المختار * الرجل البالغ ان كان زنا أو مقعدا أو أشل اليدين لا ينتفع بهما أو مغلوبا أو موقوفا فان كان له مال يجب النفقة في ماله وان لم يكن له مال وكان له أب موسر وأم موسرة يجب النفقة على الاب واذا طلب من القاضي أن يرض له النفقة على الاب أجابه القاضي الى ذلك ويدفع ما فرض لهم اليهم كذا في المحيط * وان صالحت المرأة زوجها عن نفقة الاولاد الصغار مع سواء كان الاب معسرا أو موسرا فبعد ذلك ينظر ان كان ما وقع الصلح عليه اكثر من نفقتهم فان كانت الزيادة مما يتعين الناس فيه بأن كانت الزيادة زيادة تدخل تحت تقدير المقدرين في مقدار كفايتهم فانها تكون عقوا وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدرين فانها تطرح عنه وان كان المصالح عليه أقل من نفقتهم بأن كان لا يكفيهم يبلغ الى مقدار كفايتهم كذا في الذخيرة * اذا كان الرجل غائبا وله مال حاضر فان القاضي لا يأمر أحد بالنفقة من ماله الا الابوين الفقيرين وأولاده الصغار الفقراء الذكور والامهات والكبار الذكور والفقراء العجز عن الكسب والامهات الفقيرات والزوجة ثم ان كان المال حاضر عند هؤلاء وكان التسبب معروفا أو علم القاضي بذلك أمرهم بالنفقة منه وان لم يعلم بالتسبب فطلب بعضهم أن يثبت ذلك عند القاضي بالبينه لا تسبب منه البينة وكذلك ان كان ماله ودعة عند انسان وهو مقربها أمرهم القاضي بالاتفاق منها وكذلك اذا كان له دين على انسان وهو مقربها وان كان صاحب اليد والمديون منكرا فإرادوا أن يشهدوا بالبينة لم يلتفت القاضي الى ذلك هذا اذا كان المال من جنس النفقة من الدراهم والذئاب والطعام ونحوها كذا في البدائع * واذا كان للغائب عند الوالدين أو الولد أو الزوجة مال هو من جنس حقوقهم فأفقوا على أنفسهم جازولم يضمنوا فان كان عند غيرهم وأعطاهم بأمر القاضي حتى أففقوا على أنفسهم لم يضمن صاحب اليد وان كان أعطاهم بغير أمر القاضي كان ضمانه له هذا اذا كان ما تركه الغائب من جنس حقهم فاما اذا لم يكن من جنس حقهم فإرادوا أن يبيعوا شيئا من مال الغائب لنفقتهم أجمعوا على أن سوى الولد المحتاج لا يبيع عقار الغائب ولا يبيع عروضة بالنفقة وأما الاب المحتاج فيملك بيع المنقول بالنفقة استحصانا ولا يملك بيع العقار الا اذا كان الولد الغائب صغيرا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب المفقود * وأجمعوا على أن حال حضرة من يجب عليه النفقة ليس لاحد من يستحق النفقة يبيع العروض والعقار كذا في المحيط * وان كان الاب قد مات وترك أموالا وترك أولادا صغارا كانت نفقة الاولاد من أنصبتهم وكذا كل من يكون وارثا فنفقة في نصيبه وكذلك امرأه الميت تكون نفقتها من ميراثه كما كانت أحوالا وبعد هذا ينظر ان كان الميت قد أوصى الى رجل فالوصي يتفق على الصغار من أنصبتهم وان كان لم يوص الى أحد فالقاضي يرض لكل واحد من الصغار في نصيبه بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر رعة أموالهم ووضعتها * ويترى للصغير خادما ان كان يحتاج الى الخادم لانه من جملة مصالحه وكذا كل ما كان من المصالح فالقاضي يشترى ذلك للصغير من نصيبه فان كان الميت لم يوص الى أحد وله أولاد كبار وصغار فنفقة كل واحد منهم تكون في نصيبه كذا كرنا ونصب القاضي وصيا في ماله فان لم يكن في البلدة قاض فأنتق الكبار على الصغار من أنصباء الصغار كانوا ضامين في هذه النفقة وهذا في الحكم فاما فيما بينهم وبين الله تعالى فلا ضمان عليهم كذا في الذخيرة * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في رجلين كانا في سفر فاتفقا على أحدهما فاتفقا على الآخر على المعنى عليه من مال المعنى عليه لم يضمن استحصانا وكذا اذا مات فخره صاحبه من ماله وكذا العبيد المأذونون في التجارة اذا كانوا في البلاد ذوات مولا لهم فأفقوا في الطريق وأما في الحكم فيضمن كذا في الخلاصة * ولو كان الكبار أنفقوا على الصغار ثم لم يقرروا بذلك واقتروا بيقية أنصباء الصغار يرضي أن لا يكون عليهم شيء في ذلك وكذا الوفاة الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ودعة عند آخر في الحكم ليس للمودع أن يتفق معها عليهم ويحتسبه من مال الميت ولو فعل وحلف على أن لا مال عليه للميت رجوت أن لا يؤخذ كذا في الوجيز للكردي والله أعلم بالصواب

الفصل الخامس في نفقة ذوي الارحام * قال ويجوز الولد الموسر على نفقة الابوين المعسرين مسلمين كانا أو ذمييين قدر على الكسب أو لم يقدر بخلاف الطرفين المستأمنين ولا يشارك الولد الموسر أحدا في نفقة أبويه المعسرين كذا في العناية * اليسار مقدر بالنصاب فيمارى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى والنصاب نصاب حرمان الصدقة كذا في الهداية * واذا اختلطت الذكور والامهات فنفقة الابوين عليهما على السوية في ظاهر الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وبه يفتى كذا في الوجيز للكردي * وان كان للفقير ابنان أحدهما فائق في الغنى والاخر عليل نصابا كانت النفقة عليهما على السواء ولو كان أحدهما مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليهما على السواء كذا في فتاوى قاضي خان * قال الشيخ الامام شمس الاعمة قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انما تكون النفقة عليهما على السواء اذا اتفقا في اليسار تفاوتا يسيرا أو اذا اتفقا تفاوتا فاحشا فيجب أن يتفاوتا في قدر النفقة كذا في الذخيرة * ثم اذا قضى القاضي بالنفقة عليهما فأبى أحدهما أن يعطى الاب ما يجب عليه فالقاضي يأمر الاخر بأن يعطى كل النفقة ثم يرجع على الاخر بحصته وان كان للرجل المعسر زوجة ليست أم ابنه الكبير لم يجبر الابن على أن يتفق على امرأة أبيه وكذلك أم ولده وأمه لا يجبر الابن على نفقة هؤلاء الا أن يكون بالاب علة لا يقدر على خدمة نفسه ويحتاج الى خادم يقوم بشأنه ويخدمه فينشد يجبر الابن على نفقة خادم الاب منكوبة كانت أو أمة كذا في المحيط الاب اذا كان فقيرا معسرا وله أولاد صغار محتاجين وابن كبير موسر يجبر الابن على نفقة أبيه ونفقة أولاده الصغار كذا في محيط السرخسي * والام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الاب نفقتها وان كان معسرا وهي غير زمنة * واذا كان الاب يقدر على نفقة أحد أبويه ولا يقدر عليهما جميعا فالام أحق وان كان للرجل أب وابن صغير وهو لا يقدر الا على نفقة أحدهما فالابن أحق وان كان له أبوان وهو لا يقدر على نفقة أحدهما فانهما يأكلان معه ما كل وان احتاج الاب الى زوجة والابن موسر وجب عليه أن يزوجه أو يشتري له مباربة وان كان للاب زوجتان أو أكثر لم يلزم الابن النفقة واحدة ويدفعها الى الاب وهو يوزعها عليهن كذا في الجوهر النيرة * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الاب فقيرا كسوبا والاب زنا يشارك الابن في القوت بالمعروف لانه اذا لم يشاركه يخشى على الاب التلف ذكر الخلاف في أدب القاضي ان كان الاب فقيرا ولم يكن كسوبا والاب فقيرا كسوبا فقال الاب للقاضي ان ابني يكتب ما يقدر أن يتفق على فالقاضي ينظر في كسب الابن فان كان فيه فضل عن قوته يجبر الابن على نفقة الاب منه وان لم يكن فيه فضل عن قوته فلا شيء عليه بالحكم ولكن يؤمر من حيث الديانة هذا اذا كان الابن وحده وان كان له زوجة وأولاد صغار يجبر الابن على أن يدخل الاب في قوته ويجعله كاحد من عياله ولا يجبره على أن يعطى شيئا على حدة فان كان الاب كسوبا حل يجبر الابن على الكسب والنفقة اختلقتا فيه قبل يجبر وقبل لا يجبر كذا في محيط السرخسي * ويعتبر في حق الجدل استحقاق النفقة للفقير لا غير على ما هو في ظاهر الرواية كافي حق الاب والجد من قبل الام بالجد من قبل الاب وكذا تفرض نفقة الجدات من قبل الام ونفقة الجدات من قبل الاب ويعتبر في حق الجدات ما يعتبر في الاجداد أيضا كذا في المحيط * والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا أو كانت امرأته غائبة فقيرة أو كان ذكرا فقيرا زنا أو أعمى ويجب ذلك على قدر الميراث ويجبر عليه كذا في الهداية * وتعتبر أهلية الارث لاحقيقته كذا في النقاية * لا يقضى نفقة أحد من ذوي الارحام اذا كان غنيا أما الكبار الاصحاء فلا يقضى لهم بنفقة على غيرهم وان كانوا فقراء * ويجب نفقة الاناث الكبار من ذوي الارحام وان كن صحيات البدن اذا كان بين حاجة الى النفقة كذا في الذخيرة * ولا يشارك الزوج في نفقة زوجته أحد حتى لو كان له زوج معسرا وابن موسر من غير هذا الزوج أو أب أو أم أو أخ موسر فنفقة الزوج لا على الاب والابن والاخر لكن يؤمر الاب أو الابن أو الاخ بان يتفق عليها ثم يرجع على الزوج اذا أيسر كذا في البدائع * واذا كان للفقير والد وابن موسر ان فالنفقة على الوالد واذا كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما وان كان له بنت بنت أو ابن بنت وله أخ لاب وأم فالنفقة على ولد البنت ذكرا أو أنثى وان كان الميراث للاخ لا لولد البنت ولو كان له والد وله موسر ان فالنفقة على ولده وان استوبا في القرب الا ان الابن يرجح باعتبار التأويل الشايت له في مال ولده ولو كان له جد وابن ابن فالنفقة

عليه ما على قدر ماله ما على الحد السادس والباقي على ابن الابن واذا كان الرجل الفقير بنت وأخت لاب وأم
وهما موسر تان فالنفقة على البنت وان كانتا تسويان في الارث وكذا اذا كان الفقير ابن نصراني وله أخ مسلم
وهما موسر ان فالنفقة على الابن وان كان الميراث للاخ وكذا اذا كان الفقير بنت ومول عتاقا وهما موسر ان
فالنفقة على البنت وان كانتا تسويان في الميراث وكذا المعسرة اذا كانت أخت لاب وأخت لاب وأم فالنفقة على
ابنتها وان كانتا تسويان في الميراث كذا في المحط * ولو كان له أم وجد فان نفقته عليها اثلاثا ما على قدر
موارثتهما الثلث على الام والثلثان على الجد وكذلك اذا كان له أم وأخت لاب وأم وابن أخ لاب وأم أو عم
لاب وأم أو واحد من العصبة فان النفقة عليها اثلاثا ما على قدر مواريثهما ولو كان له جد وجدته فالنفقة عليها
اسداسا ولو كان له عم لاب وأم وعمه لاب وأم فالنفقة على العم دون العمة وكذلك لو كان له عم لاب وأم ونخال
لاب وأم فالنفقة على العم ولو كان له عمة لاب وأم ونخال لاب وأم فالنفقة عليها اثلاثا ما على العمة وثلثها
على النخال وكذلك لو كان له نخال ونخاله من قبل الاب والام فان النفقة عليها اثلاثا ما ولو كان له نخال من قبل
الاب والام وابن عم لاب وأم فالنفقة على النخال والميراث لابن العم لان شرط وجوب النفقة هو أن يكون
ذو الرحم المحرم من اهل الميراث ولو كان رجلا غير محرم نحو ابن عم أو جده غير محرم نحو الاخ من الرضاع
والأخت من الرضاعة أو رجلا غير محرم من قرابة نحو ابن عم وهو أخوه من الرضاع لا تجب النفقة كذا في شرح
الطحاوي * ولو كانت له ثلاثة أخوة متفرقين فالنفقة على الاخ لاب وأم وعلى الاخ لام على قدر الميراث اسداسا
ولو كان له عم وعمه ونخاله فالنفقة على العم وان كان الميراث من الميراث اسداسا فالنفقة عليها ما والاصل في هذا أن كل من كان يحوز
جميع الميراث وهو معسر يجعل كالميت واذا جعل كالميت كانت النفقة على الباقيين على قدر مواريثهم وكل من
كان يحوز بعض الميراث لا يجعل كالميت فكانت النفقة على قدر مواريث من كان يرث معه بيان هذا الاصل
رجل معسر عاجز عن الكسب وله ابن معسر عاجز عن الكسب وهو صغير وله ثلاثة أخوة متفرقين فالنفقة الاب
على أخيه لايه وأمه وعلى أخيه لاه اسداسا من النفقة على الاخ لام ونحوه اسداسا على الاخ لاب
وأم ونفقة الولد على الاخ لاب وأم خاصة * ولو كان للرجل ثلاث أخوات متفرقات كانت نفقته عليهن اثلاثا
ثلاثة اثلاثا على الاخ لاب وأم ونحوه على الاخ لاب ونحوه على الاخ لام على قدر مواريثهن ونفقة
الابن على عته لاب وأم ولو كان مكان الابن بنت والمسألة بحالها فنفقة الاب في الاخوة المتفرقين على أخيه
لايه وأمه وفي الاخوات المتفرقات على أخته لايه وأمه وكذلك نفقة البنت على الم لاب وأم وعلى العمة
لاب وأم كذا في البدائع * الاب مع الابن اذا اختلفا في البسار قال الابن هو غني وليس على نفقته وقال
الاب انما معسر ذكر في المتن ان القول قول الابن والينة يئس الاب ولم يقبل قول الاب انه معسر وان كان
الظاهر شاهدا له وان كان اقرا لابن انه كان عبدا ثم عتق فعليه النفقة ولو اتفق على نفسه من مال الابن ثم خاصه
الابن فقال انفقته وانت موسر وقال الاب فعليه وانما معسر قال انظر الى حال الاب يوم الخصومة ان كان
معسرا فاقول قوله استصفا في نفقة مثله وان كان موسرا فاقول قول الابن ولو أقام الابينة فالبينة بينة الابن
هذا في ملاقى المتن كذا في التلاصة * اذا فرض على الابن نفقة الاب وكسوته واعطى نفقة شهر وكسوة
سنة وقال الاب ضاعت ان علم انه صادق في بغير ثانيا وكذا ما تراه المأرم كذا في التارخانية * اذا كان الاب محتاجا
وأبي الابن أن ينفق عليه وليس غنة فاض رفع الامر اليه أن يسرق مال ابنه ويوجوه فاض غنة يأثم بسرقة ماله
وباعطاء الابن مالا ينفق عليه يجوز له أن يأخذ الى أن تنفع الكفاية بسرقة فوق الكفاية يأثم وكذا اذا لم يكن
محتاجا ولم تكن نفقته عليه لا يجوز له أن يسرق مال ابنه كذا في البحر الرائق * وان كان الاب مسكنا أو دابة
فالذهب عندنا أنه تفرض النفقة على الابن الا أن يكون في المسكن فضل نحو أن يكفيه أن يسكن في ناحية منه
فيحتد بوزن الاب يبيع الفضل والاتفاق على نفسه فاذا آل الامر الى الناحية التي يسكنها الاب تفرض
نفقته على الابن حينئذ وكذا اذا كانت للاب دابة نفقة بوزن أن يبيع ويشترى الاوكس ويتفق الفضل على
نفسه فاذا آل الامر الى الاوكس تفرض النفقة على الابن ويستوى في هذه الوالدان والمولودون وسائر
المأرم وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة * ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين
والابجد والجدات والولاد وولد الولد ولا تجب على النصراني نفقة أخيه المسلم وكذلك لا تجب على المسلم نفقة

أخيه النصراني كذا في الهداية * ولا يجبر المسلم والذي على نفقة والذي من اهل الحرب وان كانا
مستأمنين في دار الاسلام وكذلك الحرب الذي دخل علينا بأمان لا يجبر على نفقة والذي اذا كانا مسلمين
أو كانا من اهل الذمة كذا في المحط * اهل الذمة فيما بينهم في النفقة كاهل الاسلام وان اختلفت مللهم
كذا في محط السرخسي * واذا أسلم الذي وأمر أنه من غير اهل الكتاب وأبى الاسلام وفرق بينهما
فلا نفقة لهما في العدة وان كانت المرأة هي التي أسلمت فأبى الزوج أن يسلم ففرق بينهما كانت عليه النفقة
والسكنى ما دامت في العدة كذا في المبسوط واذا خرج الحرب وأمر أنه اليانابا مان فطلبت النفقة فالقاضي
لا يفرض لها ذلك قال في السير الكبير لو فرض القاضي نفقة الزوجة والوالدين والولد في مال مسلم أسير في دار
الحرب فقامت يئس على ردة الاسير قبل فرض القاضي نفقة المرأة ضمن ما أخذت من النفقة فان قالت
حاسبوني من نفقة عدتي يقول لها الحاكم لا نفقة لك كذا في المحط * الذي اذا تزوج بمحارمه وذلك تكاح
في دينهم وطلبت منه نفقة التكاح فعلى قيس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفرض لها نفقة التكاح
وأجبروا على أن في التكاح بغير شهود تسحق هي النفقة كذا في الذخيرة والله اعلم بالصواب

(الفصل السادس في نفقة المالك) * على المولى أن ينفق على عبده وأخته سواء كان العبد أو الامة قنا
أو مدبرا أو أم ولد صغيرا كان أو كبيرا زمنا كان أو صحيحا أو أعرج أو بصيرا أو هونا أو مستأجرا كذا في السراج
الوهليج * فان أبى المولى عن الاتفاق فكل من يصلح للأجارة يؤاجر وينفق عليه من أجره كذا في المحط *
وان لم يف كسبه ما ينفقهما فالباقي على المولى وان زاد فالزيادة كذا في السراج الوهليج * ومن لا يصلح لذلك
لعذر العجز أو ما أشبه ذلك ففي العبد والامة يؤمر المولى لينفق عليهما أو يبيعهما وفي المدبر وأم الولد يجبر المولى
على الانفاق لا غير كذا في المحط * واذا كانت جارية لا يؤاجر مثلها بان كانت حرة يحسب من ذلك النفقة
أجبر على الانفاق أو البيع كذا في فتح القدير * قدر النفقة للرقيق كفاية من غالب قوت البلد وادامه وكذلك
الكسوة ولا يجوز الاقتصار فيها على ستر العورة فان تنم السيد في الطعام والادام والكسوة لم يجز عليه
أن يدفع الى الرقيق منه بل لا يتحب ذلك وان كان السيد يأكل ويلبس دون المعتاد شحا أو رباضة زمه رعاية
الغالب الرقيق على الاحص واذا كان له عبيد يستحب أن يسوى بينهم في الطعام والادام والكسوة وقيل له
أن يفضل النفس على الخسيس والاول اصح والحواري كذلك واذا ولي رقيقه اصلاح طعامه وسبا به فينبغي
أن يجلسه لياكل معه فان امتنع العبد تأديبا فينبغي لسيد ان يطعمه منه واجلسه معه أفضل تدبالي التواضع
ومكارم الاخلاق كذا في السراج الوهليج * ويريد الجارية التي للاستمتاع في الكسوة والعرف كذا في غاية
السروحي * ويجب على المولى شراء الماء للطهارة لرقيقه كذا في الجوهرية النيرة * ولا تجب على
المولى نفقة مكاتبه وكذا يعتق البعض كذا في البدائع * رجل له عبد لا ينفق عليه ان كان قادرا على
الكسب فليس له أن يأكل من مال مولاه من غير رضاه وان كان عاجزا فلا أن يأكل وان كان قادرا ولكن منعه
من الكسب يقول العبد له اما أن تأذن لي في الكسب واما أن تنفق علي فاذا لم يأذن فله أن ينفق على نفسه
من مال مولاه هكذا في التارخانية ناقلا عن الوالاجية * ونفقة العبد المبيع قبل القبض على البائع مادام
في يده وهو الصحيح وفي بيع الخمار تكون على من يصير له الملك وقيل على البائع وقيل تستدان ف يرجع على من
يصير له الملك كذا في شرح النقاية للبرجندی * نفقة عبد الوديعه على المودع ونفقة عبد العارية على
المستعير كذا في البدائع * ولو أن رجلا غضب عبدا كانت نفقته عليه الى أن يرده على المولى فان طلب من
القاضي أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجيبه الا أن يكون الغاصب مخوفا فيخاف منه على العبد فيشتد بناخذ
القاضي ويبيعه ويمسك الثمن ولو أودع عبدا وغاب المودع الى القاضي وطلب منه أن يأمره بالنفقة
أو بالبيع فان للقاضي أن يأمره بان يؤاجر العبد وينفق عليه من أجره وان رأى أن يبيعه فعلى والعبد الرهن
اذا ثبت كونه رهنا يفعل به ما يفعل بالوديعه كذا في فتاوى قاضي خان * عبد صغير يدبر رجل فقال لغيره
هذا عبدك وديعة عندي فانكر يستحق ماله ما أودعه ويقتضي نفقته على ذي اليد ولو كان كبير الم ينفق
والنفقة تجب على من له المنفعة مالكا كان أو غير مال كذا في غاية السروحي * العبد الموصى برقبته
لاسان ويجزمته لا تجر فالنفقة على صاحب الخدمة لان المنفعة له فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقته على

صاحب الرقبة حتى يباع الخدمة ثم على الخدم لانه ملك منفعة بغير عوض فان مرض في يد صاحب الخدمة
ينظر ان كان مرضا لا يسهل طبع معه الخدمة من زمانة أو غير حافظته على الموصى له بالرقبة وان كان مرضا
يسهل طبع معه الخدمة فنفتته على الموصى له بالخدمة فان تطاول المرض فزاعى القاضي أن يأمره ببيعه بأمره
واشترى بقتنه عبدا يقوم مقامه في الخدمة وتكون رقبة لصاحب الرقبة ولو أوصى بالامة لرجل وجاني بطنها
لا تخرق نفقة الامة على الموصى له برفقتها كذا في محيط السرخسي * ولو كان المأول بين النهرين فكففتها
عليهما على قدر ملكيهما وكذلك لو كان في أيديهما كل واحد منهما يدعى أنه له ولا يئنه لهما فنفتته عليهما
وقالوا في الجارية المشتركة بين اثنين اذا أتت بولد فادعاه المولى ان نفقة هذا الولد عليه ما وعلى الولد اذا كبر
نفقة كل واحد منهما كذا في البدائع * ولو كان عبدين رجلين فغاب أحدهما وانفق الآخر بغير إذن
القاضي وبغير إذن صاحبه فهو متطوع كذا في فتح القدير * عبدين رجلين غاب أحدهما وتركه عند
الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضي واقام البيعة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البيعة
وان شاء لم يقبل واذا قبل بأمره بالنفقة ويكون الحكم ما هو الحكم في الوديعة كذا في فتاوى قاضي خان *
أعتق عبدا صغيرا أو أمة صغيرة لا تجب النفقة على المعتق وانما ينفق عليه من بيت المال اذا لم يكن له مال وعلى
هذا نفقة الشيخ الكبير والزمن والمريض على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة كذا في المضمرات * ولو
أعتق عبده وكان بالغاً صححاً فنفتته في كسبه كذا في البدائع * رجل وجد عبداً آتياً فآخذه ليرده على
مولاه فانفق عليه بغير أمر القاضي كان متطوعاً لا يرجع كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أخذ عبداً آتياً
وطالب صاحبه فلم يقدر عليه فباعه الى القاضي وأخبره بالقصة وطلب من القاضي أن يأمره بالانفاق
فالقاضي لا يلتفت الى قوله قبل اقامة البيعة وبعد اقام البيعة كان القاضي بالخيار ان شاء قبل وان شاء
لم يقبل كما في اللقيط والمقطعة وبعد ما قبل القاضي البيعة ان كان الانفاق أصح لصاحبه أمره بذلك وان كان
ترك الانفاق أصح بأن خاف أن تأكله النفقة أمره ببيعه وامساك الثمن كذا في الذخيرة * ولو شهد
الشهود على أمة في يد رجل أنها حرة قبلت البيعة وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم ويقرض
لها النفقة في مدة المسألة عن الشهود ويحيره على اعطاء النفقة ويضعها على يدا امرأة عدلة وتكون أجرة
الامينة في بيت المال فان طال المسألة عن الشهود فان أعلى المدعى عليه النفقة ثم عدلت البيعة وقضى
بحر تيهار جع المدعى عليه عليها بما أخذت من النفقة سواء ادعت أنها حرة الاصل أو ادعت الاعتاق على
المولى أو لم تدع الحرة لانه ظهر أنها أخذت النفقة بغير حق وكذا لو أكتت شأ من ماله بغير إذنه وان ردت البيعة
ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ ولا يرجع أيضاً بما أخذت من ماله بغير إذنه وكذلك رجل
في يده أمة شكت عند القاضي انه لا يتفق عليها أمره القاضي بان يتفق عليها أو يبيعها فان أجبره القاضي على
النفقة فأعطاها النفقة ثم أقامت البيعة أنها حرة الاصل وقضى القاضي بالجارية بغير رجوع المولى عليها تلك
النفقة وبما أخذت من ماله بغير إذنه ولا يرجع بما أكتت بآذنه * رجل ادعى أمة في يد رجل أنه فأنكر المدعى
عليه فأقام المدعى البيعة على ما ادعى بضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود فيأمر المدعى عليه
بالانفاق عليها القيام المالك من حيث الظاهر فان أنفق عليها ثم ردت البيعة بقيت الجارية للمدعى عليه ولا شئ عليها
وان عدلت البيعة فقضى القاضي للمدعى لم يرجع المدعى عليه بما أنفق لانه ظهر أنها كانت مغصوبة أو كئت من
مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب حذر كذا في فتاوى قاضي خان * وان كان مكان الجارية عبد
ورأى المسألة بما لها فالقاضي لا يبيع العبد على يدي العدل الا اذا كان المدعى عليه لا يجد كفيلاً بنفسه وكفيلاً
بالعبد وكان المدعى لا يقدر على ملازمته وان كان المدعى عليه مخوفاً على ما في يده بالانفاق فحينئذ يضعه
القاضي على يدي عدل بخلاف الامة وكذا اذا كان المدعى عليه فاسقاً معروفاً بالقبح ورمع الغلمان فالقاضي
يضعه على يدي العدل وهذا لا يختص بالدعوى والبيعة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفاً بالقبح ورمع
الغلمان فالقاضي يخرج الغلام عن يده ويضعه على يدي عدل بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واذا
وضع القاضي العبد على يدي عدل أمره أن يكسبه ويتفق على نفسه اذا كان قادراً على الكسب بخلاف الامة
لانها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة على الكسب ومعروفة بذلك بان كانت خبازة أو غسالة تؤمر

بالكسب

بالكسب أيضاً كذا قال الشيخ الامام أبو بكر البلخي والفقهاء أبو اسحاق الحافظ ورحمهما الله تعالى فان كان
العبد عاجزاً عن الكسب لمرضه أو لصغره يؤمر المدعى عليه بالانفاق قال فان كان مكان العبد دابة والمدعى
عليه لا يجد كفيلاً وهو مخوف على ما في يده والمدعى لا يقدر على ملازمته فالقاضي يقول للمدعى أن لا أجبر
المدعى عليه على الانفاق لكن ان شئت أن اضعه على يدي عدل فينفق عليها والا فلا أضع على يدي عدل
بخلاف العبد والامة كذا في المحيط * ومن ملك بهيمة لم يملكها ومعهها فان امتنع عن ذلك لم يجبر عليه
ولا يجبر على بيعها الا أنه يؤمر بيانة فيما بينه وبين الله تعالى على طريق الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر اما بالانفاق واما بالبيع وهو الأصح ويكره الاستقصاء في حلب البهيمة اذا كان مضراً بهمالة
العلف ويكره ترك الحلب أيضاً ويستحب أن يقص الحالب أطفاله لئلا يؤذيها ويستحب أن لا
يأخذ من لبنها الا ما فضل من ولدها مادام لا يأكل غيره ويكره تكليف الدابة ما لم تطقه
من تنقيل الحمل وادامة السير وغيرهما كذا في الجوهرية النيرة * دابة بين رجلين امتنع
أحدهما عن الانفاق عليها وطلب الآخر من القاضي أن يأمره بالنفقة حتى
لا يصير متطوعاً فالقاضي يقول للآبي اما أن تبسع نصيبك أو تنفق عليها
هكذا ذكره الخصاص رحمه الله تعالى في نفقته كذا في المحيط * واذا كان
له فحل يستحب أن يبقى لها في كوارثها شيئاً من العسل ويستحب
أن يكون ذلك في الشتاء أكثر وان قام شئ للغذاء مقام
العسل لم يتعين عليه ابقاء العسل كذا في الجوهرية
النيرة * والله اعلم بالصواب *
والله المرجع
والمآب *

وقد انتهى طبع هذا الجزء بالمطبعة العامرة الكاتبة يولاق مصر القاهرة وقد صار تصحيحه على أصول
عديده مع غاية العزى والتأمل في الاحكام طلباً للوقوف على الصواب والصحة الاكيدة * وذلك بمعرفة
راجي اللطف من ربه * عبد الرحمن البحر اوى الحنفي أسير ذنبه في أواسط جادى الاولى سنة ست وسبعين
وما تين وألف * من هجرة سيدنا محمد الذي خلقه الله تعالى على أكل وصف صلى الله عليه وعلى آله البررة
وصحبه المكملين الخيرة *

يتلوه الجزء الثاني أوله
كتاب العتق

هذا الجزء خالص الكمرك

١٠٨٩٠



قوله لم يتعين عليه ابقاء العسل
لعل المراد بقوله لم يتعين على
طريق الاستحباب بدليل ما قبله
والافتكان الانسب لم يستحب
الخ تأمل بحر اوى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Stilem p[ro]p[ri]o d[omi]ni

Hagan House, Pa.

310